

كاتب عاشية العالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح

شرح نور الابضاح فى مذهب

الامام الاعظم أبى حنيفة

النعمان رضى

الله عنه

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي أيد الشريعة برزائها ورفع بهم منارها وبسط مطوى آياتها والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله ومحبيه القائمين بالحقوق (أما بعد) فهذه تقييدات الطائفة على شرح نور الإيضاح المسمى بمرآة الفلاح أسأل الله تعالى أن ين يتمامها وحسن اختتامها بجمعها لمن هو قاصر مثلي واجياق بولها من الله تعالى الولي الأعلى مأخوذة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات ومن شرح المواقف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود رحم الله تعالى الجميع وشكرهم السعي والصنيع مع فوائد أخر من غيرها وفوائد فخر الله تعالى بها إنما كان فيها من صواب فن المنقولات ومن خطا فن كثير الزلات وعلى الله أعتمد في كل حال واسأله الرضا والسعدي في الحال والمآل قال المواقف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاز أربعة مدح الفن وذكر لباعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل افتتح المصنف كتابه بواقد منها على غيرها القوة حديثها واوله افتحة اسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في أن يتبعكم على البسملة بحسب ذلك الفن الذي ذكر فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضعه فعل المكاتب من حيث ما تعرض له من الاحكام الخمسة وهي الوجوب والنهي والاباحة والحرمة والكرهية والايان بالبسملة عمل يصدر من المكلف فلا بد أن يتصف بحكم فتارة يكون فرضا كما عند الذبح وان كان لا يشترط هذا اللفظ بتمامه بل لا يسن وانما المنقول بسم الله الله أكبر ويكفي كل ذلك خاص لله تعالى ولا يرد حل ذبيحة ناسي التسمية لأن الشئ أعظم كونه مسما مقام الذكر لله عز وجل وتارة يكون واجبا على القول بأنهم آية من الفاتحة وان كان خذف المذهب لأن الاخبار الواردة فيها مع المواظبة بتقيد الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وأقول كل أمر ذي بال ومنه الاكل

والجماع ونحوهما وتارة يكون مباحا كما هي بين الفاسحة والسورة على الرابع وفي ابتداء المنى
والعود مثلا لانها انما تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتران اسمه تعالى بالمحقرات وتيسير على
العبد فان أتى بها في محقرات الامور كلبس النعال على وجه التعظيم والتبرك فهو حسن وتارة
يكون الايمان به احراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر وكل مقصوب أو مسروق
قبل الاستحلال أو أداء الضمان والصحيح انه ان استحل ذلك عند فعل المعصية كفر والا لا يلزمه
التوبة الا اذا كان على وجه الاستخفاف فيكفرا ايضا مما نزع على القول الضعيف ما في آخر
كتاب الصبيد من الدراختار أن السارق لو ذبح انشاء المسروقة ووجد لها صاحبا لا تؤكل
لكفر السارق بتسميته على المحرم القطعي بالاعتكاف ولا اذن شرعي واعلم أن المستحل لا يكفر الا
اذا كان المحرم حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى
في آخر كتاب الخطر فينبغي أن تؤكل كل هذا الشاة ويؤيده قولهم تصح التضحية بشاة الغصب
لكنه لا يحل له التناول والاتقاع على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضامالها
بأدائه أو برائه أم تذهبن القاضي لان الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون الايمان بها
مكروها كما في اول سورة براءة دون اثباتها فيستحب وعند تعاطى الشبهات ومنه عند شرب
الدخان وفي محل النجاسات فان قيل الا ابتداء بالياء والفظ اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانهم ما
ليس من أسمائه تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى اما أن يكون بذكر اسم
خاص كلفظ الله مثلا أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف اليه تعالى فانه يراد به جميع أسمائه
تعالى لعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع وهو أولى وعن الاول بأن الباء من تسمية
ذكره على الوجه المطلوب قال القطب عبيد القادر الجيلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط
أن تقول لله ونيس في قلبك سواء كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
ببيتا للمبالغة أي يفيدانها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لان صيغ
المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها فاعل بشرط أن يكون عاما للتعصب ورحيم هنا ليس
عاما له وبشرط أن يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كرى ماو ظر بقا ليسا منها لعدم
تحويلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحدهما بعد
الآخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم اما بحسب شمول الرحمن
للداءين واختصاص الرحيم بالآخر فانه المعاني والعفو يختص بالمؤمنين في الآخر تريؤيده
حديث الرحمة المسلسل بالاولية واما باعتبار جلال النعم ودقائقة فالابلية على الاول من
حيث السكوت وعلى الثاني من حيث التكيف وقيل فعلا للمبالغة النعم فيفيد جلاله الفعل
وفعيل لمبالغة الفاعل فيفيد التكرار مرة بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر
* (تمة) * ورد في الحديث ان الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة رحمة كل رحمة طباق
ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدة فيها تعطف الوالدة على ولدها والوحوش
والطيور بعضها على بعض وأخرى معاوية فاذا كان يوم القيامة أكلها يوم هذه الرحمة رواء
احمد وروى البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة فيما يرويه رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ربه عز وجل ان حتى سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيان سعة

الحمد لله الذي شرف خلاصة
عباده بورائه صفوته خير
عباده وأمتهم بالعناية
فأحسنوا لذاته العبادة

الرحمة وشعولها للخلق حتى كأنها السابق والغالب كما في شرح المشكاة والمراد السابق والغلبة
باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة
والغضب متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم إن الأحكام المذكورة
في السجدة تنقل في الجملة فتارة يكون الاتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة
يكون مندوبا كما في خطبة النكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذي البال وبعد ذلك
وشرب ونحو ذلك وتارة يكون مكروها كما في الاماكن المستقدرة وتارة يكون حراما كما في حال
الفرح بالعصية وبعد ذلك حرام إلا أن يقصد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم
لقوة البدن اهـ وذكر في الهنذية من الخطر والاباحة أن الجملة بعد كل الحرام لا تحرم
فينزل على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا اقتصر عليها فأنما تجزئ وتقع فرضا لأن
أقظها متعين لأنه لو اقتصر على تسبيحه أو تهليله تجزئ وتقع فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة
كما في الجملة بعد العطاس (قوله شرف خلاصة عباده) أي المختارين من عباده الذين
استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الانبياء (قوله بورائه صفوته) أي بالعبودية والمراد
بالصفوة الانبياء والاضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف المضاف وقوله خير عباده بدل من
صفوته وعباده جمع عباده من العبادة والاول جمع عبدا والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم
أتباع أبي الحسن بن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه
وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم
على ذلك وهؤلاء هم أهل العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لأن الناس مع
وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دنيوية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء
ان الانبياء لا يورثون درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رحمه جماعة
وفي رواية يحجبهم أهل السماء ويستغفر لهم الحيتان في البحر وانما العالم من عمل بعلمه وفي رواية
أخرى أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كاد حمله القرآن
أن يكونوا انبياء الا أنهم لا يوحى اليهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة
بين جنبيه الا أنه لا يوحى اليه وفي رواية أخرى علماء أمتي كانوا انبياء بنى اسرائيل قال بعضهم
هذا الحديث لأصل لهم ولكن من هذا صحيح لما تقر بأن العلماء ورثة الانبياء قاله ابن حجر في شرح
الهمزية (قوله وأمتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم يعني أنه اعتنى بهم أهل
الهم أفعال الخير والبر فتيسرت لهم (قوله فأحسنوا لذاته العبادة) اعلم أن العبادة أعلاها
ان تكون لذاته لا لطمع في الجنة ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقا للعبادة وحى رتبة
الكاملين من العباد وهم وان أرادوا الجنة فأنما يريدونها ليكونها محل المشاهدة والزيارة
لأن الدنيا المستلذات فان ذلك عادة من ألفتها في الدنيا وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف
من النار وأدناها أن يعبد لتيسير أمور معاشه مثلا في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد
ليس مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فأحسنوا عطف
على أمتهم مع إفادة التفريع والعبادة هي مطلق الطاعات وقرئ شيخ الاسلام بين العبادة
والطاعة والقربة فالاولى ما تتوقف على معرفة المعبود ومع النية والثانية امتثال الامر والنهي

عرف الامر والناهي أم لم يعرف والثالثة ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم توقف
على نية كاعتق فأخصها العبادة وأعمها الطاعة لا تفرادها في النظر الموصول الى معرفة الله تعالى
(قوله وحفظوا شريعته) أي من كلام المبطلين والزائعين فهي مسورة بهم لا يتدراأ حد على
خرق منيع حجابها وحفظوها أيضا بتقريرها والعمل بها والشريعة فعيلة بمعنى مفعولة وهي
الاحكام المشروعة وهي النسب الساقمة المتعلقة بكيفية الاعمال قلبية وجوارحية كنبوت
الوجوب للنية في نحو الصلاة وثبوت السنية للمقتضية وثبوت الحرمة لميسع الغرر ونحو ذلك
(قوله وبلغوها عبادته) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عطاء الخاص ان
اريد بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما مر وخصه لمزيد نفعه لقيام الامر به وقالوا ان العالم لا يجب
عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله وانما يجب على الجاهل أن يسعى ويسأل العالم فإذا سأل
وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) أي أصداق بقاى وأقر بلساني مع
الاذعان والانقياد أنه لا اله الا الله والاثبات به في الخطب مطلوب للمبرأين راود والترمذي
والبيهقي وصححه رفعوا كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي قليلة البركة كذا في
شرح المواهب والقول الجامع المنافع عنه المواضع في معناها انه لا معبود مستحق للعبادة الا
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام في الاصول قال السنوسي
وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا مفتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا
المعنى أظهر من القول وأقرب منه وهو أصل له اذ لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء الا من كان
مستغنيا عن كل شيء ومفتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الاولى لانها
تستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يبطيل مدألف
لا جذا وأن يقطع الهمزة من اله ومن الا وأن يشدد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن
يظهر الهاء من افظ الجلالة وفي شرح الجوهره تأولها باختلاف هل الافضل للمكلف عند التلفظ
بلا اله الا الله مدألف لا الناقية يعني مدألفا على المدا الطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني
الاقتصار على المدا الطبيعي فمنهم من اختار المدا يستشعر المتلفظ به في الألوهية عن كل ما سواه
تعالى ومنهم من اختار القصر لما لا تحتزمه المنية قبل التلظ بكلمة تعالى وقرق الفخرين أن
يكون أول كلام يعني عند دخوله في الاسلام فتقصر والامتد ومن الداجب أن يستحضر
الذاكرته ذهنه عند النفي وجود القرد المعبود الواجب الوجود والافان في مطلقا كفر والعباد
بالله تعالى وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه
أنه لو حلف بغيره كان الله تعالى بأفضل الذكر بغيره (قوله الملائكة) أخص من الملائكة لانه من ملك
الاشياء وتصرف بالامر والنهي ولا يلزم في المالك أن يكون متصرفا بهما (قوله البر) الحسن
والبار الاتقي والطائع (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب
والاسم السوود بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم والمالك واختلف في أصله
فقبل سمود بوزن فيعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء
وسمي بحداهما بالساكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثليين والقاعدة
أن المدغم هو الذي يتقلب ويرد من جنس المدغم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو قلبت

وحفظوا شريعته وبلغوها
عباده وأشهد أن لا اله
الا الله الملك البر الرحيم
وأشهد أن سيدنا

محمد اعبدوه ورسوله النبي

الواو ياء مطلقا وقيل بفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فيه عمل بكسر العين في الصحيح
فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه ثم أبدت الفحة كسرة لمنااسبة الياء وقيل أصله سويد كأمير
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمع ساكنان الواو والياء فقلبت الواو ياء وادغمت في
الياء كما في الصحاح والمصباح وغيرهما قال القاسمي في شرح الدلائل والاول اشهر اه (قوله
محمد) قيل هو في التسمية سابق على أحمد فانه ابن القيم وذهب القاسمي عياض الى أن أحمد كان
قبل محمد لأن تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القرآن قال
ابن العربي وأسماءه صلى الله عليه وسلم ألف كاسمائه تعالى وهي توقيفية كاسمائه تعالى على
الختار ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كذا في حاشية الجوى على الاشياء وأحمد فعل
تفضيل يحول عن الفاعل كعلم أو من المفعول كاشهر لكن الاول لا فعل التفضيل أكثر
أفاده المتلا على في شرح الشهاب ومن عجائب خصائصه صلى الله عليه وسلم أن حكي الله هذين
الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة
والامم السابقة ومع أنهم من الاعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله أصلا أما أحمد فبالإتفاق
وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب زمانه ونشر أهل الكتاب
نعمته سمي بعض العرب أبناءهم بمحمد رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته
وكنيته صلى الله عليه وسلم أبو القاسم لانه كبر وأولاده وأولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين أهلها
ويشترط لخدمة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لا تتم المعرفة الابية وكونه بشرا من
العرب وكونه خاتم النبيين اتفقا لورود ذلك بالقواطع المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه
عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشياء وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين
كما في تحواف الموالى شرح بدء الامالى (تنبيه) لا يشترط عندنا في اسلام الكافر ان يلفظ
الشهادتين ولا تقيدهم بالانهم نصوا على أن من أنكر الصانع جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن
اقر بالوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا
ان من سلب في الوقت مقتديا وعم صلاته يحكم عليه بالاسلام وفي التهستانى من بحث المرتبة
اذ ادال الكافر لاله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات
اذ اعلم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الاباس أن يكفي أبا القاسم وما رواه البخارى وغيره من
قوله صلى الله عليه وسلم هو اباسمى ولا تكنوا بكنيتى منسوخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالنسخ لما كناه بها أو يقال كان انتهى مخصوصا برجمانه صلى الله
عليه وسلم لدفع الالتباس كذا ذكره الفقهاء في كتاب الاستحسان (قوله عبده) من الصفات
التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي
غايتها قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادة فهي أفضل من العبادة على
الصحيح وهو اشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه احبها الى الله تعالى ومن ثم
وصفه به في اشرف المقامات (قوله ورسوله) فعول بمعنى مفعول وهو انسان حرز ذكر أو حى اليه
بشرع وأمر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور وعندهم وقيل مترادفان
(قوله النبي) فعول بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه

مخير فهو من المهموز عند المحققين منهم سيبويه وهو الحق كما قاله الزمخشري والرضي وغيرهما
قال في الصحاح نقلا عن سيبويه غير أنهم لم يذكروا الله عز في النبي كما تركوه في الذرية والبرية
وانحائية الاهل مكة فانهم هم مزون هذه الحرف يعني هذه الكلمات ولا هم مزون في غيرها
ويحذفون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشية وقيل من النبوة بمعنى
الرفعة لانه رفيع الرتبة فأبدلت الواو اياء السبعة ها وسكونها وروى أبو داود ومروان الانبياء
مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثمانمائة وثلاثة عشر وفي بعض الاخبار ان الانبياء
ألف ألف أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال النسفي في بحر الكلام والسلامة في هذا
المقام أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله لي ما أراد الله تعالى به وبجميع الانبياء
والرسول حتى لا يعتقد نبياً من ليس نبياً أو عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى مفعول لانه أكرمه
الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافاً لشد من المعتزلة وخرق
الاجماع ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم لما هو بل انتهى
كلمة الله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براعة استهلال
كقوله أنفاً حسناً الذاته العبادة وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما
لا يطلق عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من
العمل ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم أن العمل التليل مع
العلم ينفع وان العمل الكثر مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف
العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله
تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم الآية وقال ابن عباس درجات العلماء فوق
المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم
على العابد كفضلي على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم متارناً بالدرجة النبوة
وعنه صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علماً أتم الله له أجره ومن
تعلم فعمل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام يا ابراهيم أنا علياً أحب
كل علم وورد يشنع الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم
الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تقى في دين الله عز وجل كفاه الله
همه ورزقه من حيث لا يحتسب وورد ان طالب العلم اذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وانما اذا
خرج من بيته لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالطين
وهو دلائل تغدو فعمل بالعلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومفاتيحها
السؤال ألقاساً لو افانته يؤجر فيه أربعة السائل والعالم والمستمع والمحبة لهم وورد لا ينبغي
للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به الى فرض
عين فتحصيله فرض عين كالعالم المتعلق بعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة
الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به الى فرض الكفاية فتحصيله فرض كفاية وقامه في
خطبة الدرا المختار وتعليم المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه

الكريم القائل تعلموا العلم
وتعلموا له السكينة والحلم

السكينة وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفة رامة لا يستقر صاحبها الغضب قال صلى
الله عليه وسلم اعلموا العلم بالعلم والحلم بالحلم ومن يتخير الخير يعطه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى
الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم لينوا لمن تعلمون ولين تعلمون منه ولا
تكونوا جبابرة العلماء فغلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله واصحابه) كذا في النسخ والظاهر
أن المصنف سقط من قوله صلى الله عليه وسلم فتوهم ذكره فعطف عليه أو من الفاسخ الاول
والصلاة هنا هي المأمور به في خبرنا أن صلى عليك فكيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على
محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة المأمور به معناها
طلب الرحمة لانهم من مخلوق فيلاحظ كونهم مأمورين بها ليحصل بها امتثال الامر فتكون أتم
من غيرها وقيل معناها العطف وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قولين وتسن في كل تشهد آخر من
القرض وفي كل تشهد نقل الا في سنة الظهر القبالية والجمعة القبالية والبعديّة وتندب في أوقات
الامكان وتحرم على الحرام وتكره عند فتح التابجرتساعه ولا يكره افرادها عن السلام على
الاصح عندنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أتمافي حق غيره من الانبياء فلا
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ذكره الجوى محشى الاشياء وظاهر ما في انهاية
من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا
فالمراد منه سلموا القضاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر أن ذكر الآل والاصحاب مندوب
أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالتزوي عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الآل فلقوله
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون
اللهم صل على محمد وتسلمون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره انقاضي وغيره والمراد
بالآل هنا سائر أمة الاجابة مطلقة وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى جعل على التقوى
من الشرك لان المقام للدعاء ونقل اللقائي في شرح جوهرته انه يطلق على مؤمن بنى هاشم
أشراف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريفة بولده الحسن
والحسين في مصر خاصة في عهد القاطمين قال ويجب اكرام الاشراف ولو تحقق فسدتهم لان
فرع الشجرة منها ولو مال وقوله واصحابه جمع صاحب يعني صحابي لان فاء لايجب جمع على أفعال
صريح به سيمويه ومنسله بصاحب واصحاب وارتضاء الرخصى والرضي وأبو حيان وهو عند
جمهور الاصوليين من طالت صحبة متبع عامدة ثبت معها الطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في
الاصح ولذا صح نفيه عن الوافدة نقاها اذ يقال ليس صحابيا بل وفد وارتحل من ساعته وقيل
لا يشترط قال في التحرير وينبني عليه ثبوت عدم الغيرة الم لازم فلا يحتاج الى التزكية أو يحتاج
وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولو لا اختصاص الصحابي بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرد
الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله أن غير الم لازم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند
من لا يقبل المرسل ومن هنا يعلم اشتراط طول الصحبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات على
الاسلام من الصحابة وقد تخلت منه ردة كالعثم بن قيس فان أحد الم يخلف عن ذكره في
الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأبى به

وعلى آله واصحابه

أسيرا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه عاد إلى الإسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وزوجه أخته
 لكن يعود له اسم الصعبة فقط مجزأ عن نوابها وذكر الأصحاب بعد ذلك تخصيص بعد تعميم
 أن أريد بالآل جميع الأمة لعلو مقامهم بشرف الصعبة أو بالعكس أن أريد بهم أقرباءه صلى الله
 عليه وسلم (قوله القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف نظيره
 من الآل وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والدين تقدم المراد به (قوله في الحرب
 والسلم) يقال رجل حرب أي عدو ومحارب للذكر والآن والجمع والواحد أفاده في القاموس
 وبطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والسلم ~~س~~ السلم السيلن المسالم والصلح ويفتح ويؤنث
 والسلم بفتح السين أيضا هو الدلو بعروة واحدة كدلو السقائين قاموس والمعنى أنهم نصروا
 الدين في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرون للحق في رضاعهم
 وغضبهم ومخاصمتهم ومصالحتهم سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب ولا يسخطون الله تعالى
 برضا الخلق ورد في صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط عليه الناس وفيه أيضا عنها
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد سخط الله ورضا الناس عاد
 حامده من الناس ذاقا وأخرج الطبراني بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه واسخط عليه من
 أَرْضاه في سخطه ومن أَرْضَى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضاه
 حتى يزين قوله وعمله في عينه اه (قوله وبعد) الكلام فيها شهير والذي يفيد منه
 صلى الله عليه وسلم في خطبه ومراسلاته سنية الايمان بها لكن بصيغة أم بعد والظاهر أن قواهم
 وبعد لتأديته معنى أما بعد يقوم مقامها في تحصيل المندوب وقد فشا التعبير بها (قوله العبد)
 هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبها إليه تعالى
 وقد مر (قوله عفوره) العفو الصفح وتروك عقوبة المستحق والهو والاحماء وأطيب المال
 وخيار الشيء فعلة يعتدي بنفسه وباللام وبين كذا في القاموس والرجاء هو الطمع في المطلوب مع
 الاخذ في الأسباب وإما مع تركه والتمادي على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن
 معاذ أعمال كالشراب وقلوب من التقرى خراب وذنوب بعدد التراب وتطمع مع هذا في
 السكر أعب الأتراب هيئات هيئات افت سكران من غير شراب اه (قوله الجليل) هو العظيم
 كما في القاموس وبين الذليل والجليل الطبائ (قوله الشرب إلى) قال المؤلف في آخر رسالته
 در السكون وهذا هو الشائع والأصل الشرب بلوى نسبة لقريته نجاة منفه العليا بأقاييم المنوقية
 يسواد مصر المحروسة يقال لها شبرا بلول واشتهرت النسبة إليها بالنظ الشرب إلى اه وفي
 القاموس شبرا كسرى ثلاثة وخمسين موضعا كلها هم من عشيرة بالشرقية وخمسة
 بالمرتاجية وستة بجزيرة قوسفيا وأحدى عشرة بالغربية وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمنوقية وثلاثة
 بجزيرة بني نصر وأربعة بالبصرة واثنان برميس واثنان بالجزيرة (قوله غفر الله لذنوبه) أصل
 الغفر الستر ومنه سمي المغفر لأنه يستر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم المواخذة بها
 وقيل محوها من الصحيفة بالكلمة لقوله عز وجل يعفو الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي

القائم بين بنصرة الدين في
 الحرب والسلم (وبعد)
 في قول العبد الذليل الراعي
 عفوره الجليل حسن بن
 عمار بن علي الشرب إلى
 الحنفى غفر الله لذنوبه

معاصيه صغيرها وكبيرها (قوله واسترعيوبه) أي ما يعيبه ويشينه وإن لم يكن معصية فإن العور مثلاً عيب وليس بذنب فالعطف للمغايرة أو من عطف العام (قوله واناف به) أي أوصل اليه به واحسانه (قوله في جميع اموره) أي بليتها وحقيرها (قوله ما ظهر منها وما خفي) يحتمل أن المراد ما يعم الاحوال الباطنية والظاهرية أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح أو المراد بالباطنية ما لا يطلع عليه الاخاصية كالامور المتعلقة بالخليلة والاولاد وبالظاهرة ما تصدر مع غيره ولام كما خوان الدرس والمعاملة ويحتملها معاً (قوله واحسن لوالديه) أي انعم عليهم بأنواع النعم فإن الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل أن يقرأ والديه بالثنائية والجمع والدعاء لهم ما مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهم ما كلف بياني صغيراً وهو مفتاح الرزق وليبعضهم اقل الدعاء للوالدين في اليوم واليلة خمس مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لأن الله قرن الاحسان اليهما بعبادته واعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم واليلة (قوله لما شايخه) بالياء من غيرهم من جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لانهم آباء الارواح كان الوالدين آباء الاشباح (قوله وذريته) أي نسله من الذرية أي الخلق أي الجماعة المخلوقين منه (قونه وشجبه) المراد بهم المحبون له حباً ايمانياً كأن يحبوه لعلمه وطاعته وإن لم يكن للنفس ميل لذلك (قوله واليه) ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً فكيف قدم من ذكر عليه احبب بأنه لما قدم نفسه اولاً بقوله غفر الله لذنوبه سهل عليه تقديم غيره عليه ثانياً ولمراعاة السجع (قوله وادام النعم مسبعة) أي عامة تامة فالسابعة العامة كالاربع السابقة والثوب والمراد انه يحيط من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى يستجيب الدعاء ويعطي به الرضا ويرد به القضاء ويتقرب به الاحياء والاموات دل على ذلك الآيات القاطعة والاحاديث المنوارة أخرج الطبراني والطيب من حديث ابن مسعود رفعه حصنوا اموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة واعتدوا بالبلايا الدعاء فان قيل نرى الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع ولا يستجاب له قلنا ان للدعاء آداباً وشروطاً فمن اتى بها كان من اهل الاجابة ومن اخطأها اعتدى فلا يستحق الاجابة وايضا قد تأخر الى وقتها فان لكل شيئاً وقتاً على ان الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثلاثة المذكورة في قولنا صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطعية رحمة الا اعطاه الله بها احدى ثلاث اما ان يجعل له دعوته واما ان يدخرها له في الآخرة واما ان يصرف عنه من السوء مثلها رزاه الامام احمد وصححه الحاكم وقد يمنع العبد الاجابة لرفعة مقامه وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستجمل الاجابة لحديث يستجاب لاحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وان لا يدعوا بحرم ومنها طيب المطعم والمشرب والملبس وان يوقن بالاجابة وان لا يعلق بالمشيئة وفي شرح الاربعين النووية للشيرازي ان من التعلق بقوله اللهم هاهنا بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عاملتنا فعاملتنا بما أنت أهله ومنها أن لا يدعو بمسح (قوله ان هذا كتاب) مقول القول (قوله صغير حجمه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله غزير علمه) بالغين والزاي المجتمعتين

واسترعيوبه واطفبه في جميع اموره ما ظهر منها وما خفي واحسن لوالديه ولشايخه وذريته ومحبيه واليه وادام النعم مسبعة في الباطن والظاهر عليهم وعلمه ان هذا كتاب صغير حجمه غزير علمه

أى كثير قال فى القاموس العزيز الكثير من كل شئ وغزر ككرم غزارة وغزرا وغزرا بالضم
 (قوله صحيح حكمه) مفرد مضاف فيعتم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى ملازمة
 لتحققه ما فيه وعلم ان الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهر الرواية المسماة بالاصول وهى
 الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والبسوط والزيادات
 والسير الكبير والصغير آخر مصنفات محمد بعد انصرافه من العراق ولذا لم يروها عنه ابو
 حنص وكلاهما محمد ويعبر عن البسوط بالاصل وبعضهم لم يعد السير بتسميته من الاصول وما عدا
 ذلك فهو رواية النوادر كالامالى لابي يوسف والرقيات مسائل جمعها محمد حين كان قاضيا بالرقعة
 بفتح الراء الملهمة وتشديد القاف مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة
 والكيسانيات مسائل أملاها محمد على أبي عمرو سليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان
 بفتح الكاف فثبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد فى زمن هرون الرشيد والخرجانيات
 مسائل جمعها محمد بجرجان ركل ما كان كبير افهوم من رواية محمد عن الامام والصغير روايته عن
 الامام بواسطة أبي يوسف (روى) أن الشافعي استحسن مبسوط الامام محمد فحفظه وأسلم حكمه
 من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد كم الاصغر فكيف كتاب محمد كم
 الاكبر وفى النهاية وابن أمير حاج أن محمد قرأ كثيرا الكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم
 الكبير كالمضاربة الكبير والمزارة الكبير والمآذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير اه
 ولم يذكر اسم أبي يوسف فى شئ من السير الكبير لانه صنفه بعدما استحكمت الفقرة بينه وما وكل
 المحتاج الى رواية عنه قال أخبرني الثقة اه (قوله احتوى) أى اشتمل هذا الكتاب (قوله على
 ما به) أى على مسائل والمراد اله او هو النقوش وهو من احتوا الشئ على جزئه لان الكتاب اسم
 للانفاذ الدالة على المعانى وقوله به أى بعرفة تلك المسائل تصحيح العبادات الخمس أراد الطهارة
 والصلاة والصوم والزكاة والحج وعدا الطهارة عبادة لانه يشاب عليها بالنية وان كانت لا تشترط
 فيها (قوله بعبرة) حال من ما يعنى أن الذى احتوى عليه هذا الكتاب كان بعبرة منيرة أى
 واضحة ظاهرة أو موضحة للمقصود للواقف عليها أو خبر عن الكتاب بعد الاختيار عاتية تقدم عنه
 ويحتمل انه ظرف لغو متعلق باحتوى ونسبة الانارة الى العبارة مجاز عقلى (قوله كالبدر) على
 جذف مضاف أى كانه البدر سمي بدرا لقامه كتمام البدر التى هى عشرة آلاف درم أولانه
 يادر طلوعه غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعدم قر الى ستة وعشرين وهذه
 احدى طوقد كره بعض مشايخى فيما كتب على مواد المداغى وذكر الشمس بعد القمر من باب
 الترفى (قوله دليله الخ) لم يذكر القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسربه قلوب المؤمنين) أى لما
 فيه من تصحيح عباداتهم (قوله رتالذبه الاعين والاسماع) أى اصحاب الاعين والاسماع فما كـ
 يرجع الى ما قبله (قوله شرحى للمقدمة) يعنى شرحه الكبير والكلام فى المقدمة شهر (قوله
 بالتماس افاضل اعيان) عبر به اشار الى مساواة الطالب له بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه
 تلامذته وعبر به نواضا وهو متعلق بجمعت وقوله افاضل اعيان المراد بالاعيان العلماء
 افاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) المجزوء متعلق بما بعده يعنى أن هؤلاء الجماعة
 لا يقدمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله تقريرا) على جمعت الخ المقيد للاختصار

صحيح حكمه احتوى
 على ما به تصحيح العبادات
 الخمس بعبرة منيرة كالبدر
 والشهم دليله من الكتاب
 العزيز والسنة الشريفة
 والاجماع تسربه قلوب
 المؤمنين وتلذبه الاعين
 والاسماع جمعت فيه
 ما احتوى عليه شرحى
 المقدمة بالتماس افاضل
 اعيان للخيرات مقدمة
 تقريرا للطلاب

الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل كبا وكتبة بالكسر وكتبا
والاسم الكتبة لانها صناعة كالتجارة والعمارة قال وتطلق الكتبة والكتاب على المكتوب
(قوله الجمع) ومنه يقال كتب البغلة أو الناقة اذا جمع بين شقريها بفتح الشين جانبي فرجها
بجاقة أو سير لمنع الوئوب وسميت الجماعة من الجيش كتيبة لاجتماعهم وأطلق الكتاب على
هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها الى بعض (قوله الفقهية) مثله في العناية والتقييد
به لخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور
ما فيه على شيء قبله أو بعده وانما زاد اعتبرت ليدخل نحو الطهارة فانه من توابع الصلاة لانها
اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت أنواعا) كهذا الكتاب
فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة بالماء والطهارة بالتراب الى غير ذلك (قوله
للمشمل) بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب الاقطة والقيط والابق والمفقود (قوله طهر
الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالماء والتراب (قوله فضل ما يطهر
أي اسم لما فضل بعد التطهير (قوله حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر يظهر بالمحل
سما هو أي أظهر (قوله بالمحل الذي يتعلق به الصلاة) قال في كبره مائة انما عبرت بالمحل أي
بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد
شرح هذا الكتاب وهو المراد بالسيد حيث أطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبر
وأما عرف صاحب البحر الطهارة شرعا بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح لصدقه
بوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النفاس بل وبالتيه ايضا لكن لو عبر في البحر بدل
توال بالازالة لان الفن باحث عن فعل المدكف وهو الازالة لكان أولى وفيه ان التعريف
طهارة وهي الزوال واما الازالة فلا تناسب تعريفها بالالتطهير (قوله لاستعمال الماء الطاهر)
مذنبه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيمم اللهم الا أن يقال المراد لاستعمال الماء
طهره فليس المراد التقييد وهو علة لقوله يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال الطهر وهي أولى
وله والاضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة
كما في الشرح ويعد كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الأول والثاني كغائم فضة
ومفقود هذا اذا لايصح أن يقال الكتاب طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال
هل أن الصلاة هي المقصود والاهم فلم قدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعا فان
صلاة تتوقف عليها شرعا فقدمتها ووضعا أي ذكر المراد أنها شرط لصحة الدخول فيها فلا ترد
فقدما لآخرية بناء على ما هو التحقيق انها شرط لانها شرط الخروج لكن يرد عليه المستتر
سنة اليه لبقوله أجيب بأنه سؤال دوري أو أن الطهارة ألزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم
ياه على سائر أحكام الطهارة وبينها بعض الحذاق فقال وبدأ منها لبيان المياه لانها آلة وآلة
هي مقدمة عليه اذ لا وجود له بدونها (قوله والمزيل للحدث الخ) أخرج المصنف مثله عن
أبيه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف فيه (قوله اتفاقا) وأما غير الماء من المائعات
فمقدم من المذهب أنها مزيله للاخبار وقال محمد والشافعي رضي الله تعالى عنهم ما يشترط
هاتر الماء المطلق ايضا (قوله المياه) أصله مواء فعل به ما فعل عيزان (قوله جمع كثرة وجمع

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب والكتابة لغة الجمع
وامصطلاحاً طائفة من
المسائل الفقهية اعتبرت
مستقلة شملت أنواعاً ولم
تشمل والطهارة بفتح الطاء
مصدر وظهر الشيء بمعنى
النظافة وبكسرهما الآلة
وبعضها فضل ما يطهر به
وشرعا حكم يظهر بالمحل
الذي تتعلق به الصلاة
لاستعمال الماء الطاهر
والاضافة بمعنى اللام
وقدمت الطهارة على
الصلاة لكونها شرطاً وهو
مقدم (والمزيل للحدث
والخبث) اتفاقاً (المياه)
جمع كثرة وجمع

القلة أمواه) والفرق بينهما ما ان جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة فأكثر الى عشرة فقط
 وجمع السكينة يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر
 مجازا فان قيل كان الاولى التعبير بجمع القلة لطابق المبتدأ الخبر وتترزا عن ارتكاب المجاز
 بغير ضرورة فالجواب أن جمعي القلة والكثرة انما يعقبران في تكررات الجموع أمافي المعارف
 كما هنا فلا فرق بينهما ما (قوله شفاف) قال في القاموس شق الثوب يشق بشق وشقفا وشقفا
 فيلما تحتته اه فعناء الرقيق الذي لا يحجب ما تحته أي حيث خلا عن العوارض زادت في
 الشرح الذي يملكون بلون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الخ فانه لا يحيا الناس به
 وهذا يقيد أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي خاص بالعذب (قوله وهو محدود) وأصله
 موه قليت الواو والفاء لا فتاح ما قبلها والهاء مزة لتناسب الالف وجعل الشارح ابدال الهاء
 همزة ابدال الشاذ (قوله وقد يقصر) أفاد ان القصر قليل (قوله أي يصح) فسر الجواز بالصحة
 ولم يقصره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل كما الغير المحرز في نحو
 جب وصهر يج (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تفيد ان السبعة غيره لان
 فروعه مع انه معدود منها وأجيب بأن المراد الذي هو أحد ما فالتقدير أصلها ماء السماء الذي
 هو أحد ما قال السيد فان قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى الم تر أن الله أنزل من السماء ماء
 الآية وهذه العبارة أي عبارة المصنف التي فيها العطف تفيد المغايرة فالجواب كما ذكره العيني
 ان القسمة بحسب ما تشهد به العادة انتهى (قوله لقوله تعالى) علة للاصالة قيل كن ماء من
 السماء ينزل الى حفرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس في
 الآية ما يدل على أن جميع المياه من السماء لان ماء منكرة وهي في الاثبات تخص فلا تقيده
 العموم فالجواب أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلم يرد
 على العموم اثبات المطلوب كما في السراج وفي البناية والنسكرة في الاثبات تفيد العموم بشرط
 تدل عليه كما في قوله تعالى علت نفس ماء حضرت (قوله فساكدينا يسع في الأرض) أي أدخ
 أما كن منها ينسج فيها (قوله ليظهركم به) صدر الآية وينزل عليكم من السماء ماء ليظهركم
 (قوله وهو ماء المطر) لوقال وهو ماء السحاب لكان أولى ليتجه الكلام الآتي واعلم ان الماء
 نارة يكمن من السحاب والسحاب يلبق منه من البحر فتسقه الرياح فيحلو وهذا المطر لا ينبت
 وتارة ينزل من خزائنه تحت العرش فطما بكارا ونزلات يحملها لا فسدت فتنزل على السحاب
 وهو كالغربال فيمثل منه القطر الخفيف وهو الذي به الاثبات كذا ذكره بعضهم وظاهر
 كلام المصنف انه لا ينزل الا من السحاب (قوله لان السماء كل ماء لك) فاطلاق السماء
 على السحاب حقيقة لغوية (قوله فاطلاك) ظاهر تقييده أنه لا يقال لنحو الماتر
 لانه لا يطل (قوله وسقف البيت) من عطف الخاص وعبارة الشرح ومنه قيل لسقف البيت
 سماء وهي أولى مما هنا (قوله في الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به والصحيح
 انه مطر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف الشارح لجعله مبتدأ وخبرا ولا يقههم العلم
 منه وانما دعاه الى ذلك تقدير أصلها في قوله سابقا أصلها ماء السماء قال الجوهرى هو موضع
 البرقيل سمي به لعمقه واتساعه وكل نهر عظيم بحر اه قال في البناية ومنه قيل انهر مصر به

القلة أمواه والماء جوهر
 شفاف لطيف سبال والعذب
 منه به حياة كل نام وهو
 محدود وقد يقصر وأقسام
 المياه (التي يجوز) أي يصح
 (التطهير به سبعة مياه)
 أصلها (ماء السماء) لقوله
 تعالى الم تر أن الله أنزل من
 السماء ماء فساكدينا يسع
 في الأرض وهو الطهور
 لقوله تعالى ليظهركم به وهو
 وهو ماء المطر لان السماء كل
 ماء لك فاطلاك وسقف
 البيت سماء وماء الطل وهو
 الندى مطهر في الصحيح
 (و) كذا (ماء البحر) الملح

النبيل اه قال ابن سبيده في المحكم البحر الماء الكثير لمحا كان أو عذبا وقد غلب على الملح
فيكون التخصيص عليه دفعا لمظنة توهم عدم جواز التطهير به لانه من منق كما توهم ذلك بعض
الكتاب في الخبر من لم يطهر ماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح
لحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حيا أو معقرا أو غار في سبيل الله
فان تحت البحر نار او تحت النار بحرا تفترده أبو داود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا
اتصل عن جنابة وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ماء الحمام عنده وعن أبي العالية انه كان يتوضأ
بالنبيذ ويكره الوضوء بماء البحر لانه طابق جهنم وما كان طابق سخط لا يكون طريقا للطهارة
ورحمة والجهنم على عام الكراهة (قوله هو الطهور ماء الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لمن
جاءه وقال يا رسول الله اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ
به (قوله ال ميثقه) قاله عندنا على السمك غير الطافي وغير الجريت والمار ما هي وهو نعبان
البحر والجريت سمك أسود يشبه الترس (قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويجزئ
مجرى الماء (قوله كسيحون) نهر خند وجيخون نهر ترمذ والقرات نهر الكوفة (قوله ويل
مصر) هو أفضل المياه بعد الكوثر ويليها بقية الانهر وورد أن القران ينزل فيه كل يوم بعض
من ماء الجنة قال بعض المذاقي فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة ثواب
الأفضل كما أن الماء المكروه أقل ثوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) به من عينا وقد تخفف
معرفة (قوله وكذا ماذاب من الثلج والبرد) أي بحيث يتقاطر عن الثاني يجوز مطلقا
والأول أصح وانما جاز التطهير به ما لان ماء هما ماء حقيقة لكنه جدم من شدة البرد ويذوب بالحر
والبرد شيء ينزل من السماء يشبه الحصى ويسمى حب الغمام وحب المزن كما في المصباح (قوله
واحتز به) أي بماذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي الاحداث فقط (قوله يذوب
في الشتاء) جملة قصد بها التعليل لقوله لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حينئذ بماء
(قوله وقبل ان عقاده لمحا طهور) لانه على طبيعته الاصلية (قوله اذ لا يصح أن يقال الماء الورد)
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب الذكري (قوله
من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن \hookrightarrow ونها ماء سماوي ونحوه (قوله على خمسة
أقسام) من حيث الاوصاف كما أشار اليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة
(قوله طاهر) أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخبثا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله الذي
لم يخالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الاصلية * (فائدة) * يجوز الوضوء والغسل بماء
زهرم عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب باب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز
الغتسال والتوضوء بماء زهرم ان كان على طهارة للتبرك فلا يفتي أن يغتسل به جنب ولا
محدث ولا في مكان نجس ولا يستنحي به ولا يزال به نجاسة حقيقية وعن بعض العلماء تحريم ذلك
وقيل ان بعض الناس استنحي به فحصل له بأسور انتهى (قوله تنزيها على الاصح) هو ما ذهب
اليه الكرخي مع الابعد تمامها النجاسة وعلل الطحاوي الكراهة بحرمه لها وهذا يقتضي
التحريم ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غيره والا فلا كراهة أصلا كما في غاية البيان
والتمييز (قوله حيوان مثل الهرة) الاولى ابتداء المصنف على حاله كما فعل في كبره لان لفظ

لقوله صلى الله عليه وسلم
هو الطهور ماء الخ ميثقه
(و) كذا (ماء النهر)
كسيحون وجيخون والقرات
ويل مصر وهي من الجنة
(و) كذا (ماء البئر) كذا
(ما ذاب من الثلج والبرد)
بفتح الباء الموحدة والراء
المهله واحترز به عن الذي
يذوب من الملح لانه لا يطهر
يذوب في الشتاء ويجمد في
الصيف عكس الماء وقبل
ان عقاده لمحا طهور (و) كذا
(ماء العين) الجاري
على الارض من ينوع
والاضافة في هذه المياه
للتعريف لانه لا يميز والفرق
بين الاضافتين صحة اطلاق
الماء على الاول دون الثاني
اذ لا يصح أن يقال ماء
الورد هذا ماء من غير قيد
بالورد بخلاف ماء البئر
لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه)
من حيث هي (على خمسة
أقسام) لكل منها وصف
يختص به أولها طاهر
مطهر غير مكروه وهو الماء
المطلق الذي لم يخالطه
ما يصير به مقيدا (و) الثاني
(طاهر مطهر مكروه)
استعماله تنزيها على الاصح
(وهو ما شرب منه) حيوان
مثل (الهره) الاهلية

أذال وحشية سورها نجس الطير والحية والفأرة لأنها لا تنجس عن التماسية واصفاً النبي صلى الله عليه وسلم الأنا للهرة كان حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكرها بشربها منه ما (كان قليلاً) وسأني تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما يستعمل) في الجسد أو لاقاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (القربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء) فيتمه (أي الوضوء) تقر باليصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركعة وبعد يني الامم أي الجنون وقوله يني الفقر فلو غسلها الوسخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملاً كغسل قوب ودابة ما كولة (ويصير الماء مستعملاً بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر عمل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله

مثل يعني عنه لفظ ونحوها الآتي في المتن (قوله نجس) أي اتفاقاً لما ورد السور سبع فان المراد به البري (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فقير أعراب منته (قوله الدجاجة) وكل ما له دم سائل وأما ما ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما مات فيه فضلاً عن سورها واعلم أن الكراهة في سورها للهرة قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصغاء (قوله واصفاً النبي صلى الله عليه وسلم الأنا) أي أماته قال في القاموس وأصغى استقع واليه مال بسمعه والأنا أماله (قوله كان حاله الخ) أي بوحى أو كشف فلوزال التوهم في حقه فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبتت الا من ذلك التوهم فتسقط بسقوطه قال في الفتح فعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل أو شرب فضلهما والاصلاة اذا جلست عضواً قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بنبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلاً كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذلك) أي وقت الاصغاء (قوله وسأني تقديره) ظاهر المذهب انه ما يعتد الناظر قليلاً (قوله وهو ما يستعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضواً من جسده لغير جنابة ونجاسة يكون مستعملاً والاصح انه لا يكون مستعملاً لعدم اسقاط الفرض بكافي البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتو بذلك قربة كوضوء المحدث بلانية اجماعاً على الصحيح ولم يذكر المصنف ما يستعمل لاسقاط فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملاً لسقوط الفرض اتفاقاً وان لم يزل به حدث عضو للماء عرف انه لا يتجزأ زالوا وثبوتاً ولا تلازم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على التمام (قوله لقربة) هي فعل ما يثاب عليه ولا ثواب الا بالنية فان قيل المتوضئ ليس على أعضائه نجاسة لاحقيقة ولا حكمية فكيف يصير الماء مستعملاً بنية القربة قلت لما عمل في تحصيل النور كالمرارة الاولى أوجب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقر باليصير عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر ولم ينو القربة كان اسرافاً فلا يعتد به الماء مستعملاً (قوله فان كان في مجلس واحد) أي ولم يؤت بالاول عبادة شرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله كره) أي ولو نوى القربة ويكون اسرافاً والاسراف حرام ولو على شطئنه قاله السيد ومفاد أن الكراهة تحريرية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أي بقصد السفة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملاً) لعدم اسقاط فرض أو إقامة قربة وكذا الوضوء بنية التعليم لان التعليم وان كان قربة الا انه لم ينعين بالاعمال بل يصح بالقول أيضاً والاصح ان غسل الميت اذا لم يكن عليه نجاسة مستعملاً كوضوء الخائض بقصد إقامة المستحب فان الماء يصير به مستعملاً (قوله كغسل قوب ودابة ما كولة) أي طاهرين وقد قالوا ان عرق الجمار طاهر والمكلب انما تنفض من الماء فأصاب انساناً لا ينجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلهما تكون غسلهما طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الصحيح) هو ما عليه الفحمة وصح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب بكافي البحر وجهه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر فسقط على عضو آخر وجرى عليه من غير أن يأخذه يده فبلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم ان صفة الماء المستعمل - كي بعضهم فيها خلافاً

(ولا يجوز) أي لا يصح
الوضوء (بماء شجر وغيره)
لكمال امتزاجه فلم يكن
مطلقا (ولو خرج بنفسه
من غير عصر) كإقاطر
من الكرم (في الاظهر)
استزبه عما قبل بأنه يجوز
بما يقطر بنفسه لأنه ليس
لخروجه بلا عصر تأثير في
نفي القيد وصحة نفي الاسم
عنه وإنما صح الحاق
المائعات المزيلة بالماء
المطلق لتطهير النجاسة
الحقيقية لوجود شرط الحاق
وهي تنهى أجزاء النجاسة
بمخروجها مع الغسلات
وهو منعدم في الحكمية لعدم
نجاسة مخرصة بأعضاء
المحدث والمحدث أمر شرعي
له حكم النجاسة لمنع الصلاة
معه وعن الشارع لازمه
آلة مخصوصة فلا يمكن
الحاق غيرها بها (ولا) يجوز
الوضوء (بماء زال طبعه)
وهو الرقة والسيلان
والارواء والانبث (بالطبخ)
بمخرج وعده لأنه إذا
برد تخنن كما إذا طبخ بما تصد
به النظافة كالسدر وصار
به تخينا وان بقي على الرقة
جازبه الوضوء ولما كان
تقييد الماء بمحصل بأحد
الامرين كمال الامتزاج

على ثلاث روايات وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلا بل هو طاهر غير طهور
عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور
في عامة كتب محمد بن أصحابنا واختاره المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى
وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة كما في
مجمع الانهر لكن يكره مشربه والعجن به تنزيه الاستمالة والفسر له (قوله أي لا يصح) إنما
فسره بذلك لأنه لو أبقاه على حقيقة لا يقيد عدم الصحة وإنما يقيد عدم الحل وقد يجامع الصحة
والمقصود الاقول (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندباء (قوله وغيره)
بالمائعات ما يثمر النبات فيشمل جميع الفواكه والازهار كما في القهستانى (قوله لكمال امتزاجه)
فيه رد على الزيلعي حيث علم جواز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب
البحر (قوله فلم يكن مطلقا) إذ لا يطلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتزبه عما قبل بأنه
الخ) قاله صاحب الهداية ومشى عليه الزيلعي وتبعه صاحب التنوير (قوله لأنه ليس
لخروجه) على قوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله لكمال امتزاجه وهو في المال يرجع الى
ما هنا (قوله وصحة نفي الاسم) أي اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ماء بدون قيد وهو لازم لما
قبله لأنه إذا كان لا ينتفى قيده لا يصح إطلاق اسم الماء عليه (قوله وإنما صح الخ) جواب
سؤال حاصله أن الامام رضى الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق في إزالة النجاسة الحقيقية
فتمتضاه أن يلحق المقييد بالمطلق في إزالة الحكمية إذا لفرق وحاصل الجواب بالمنع وإثبات
الفرق (قوله لتطهير النجاسة) متعلق بالحاق والاولى التمييز بين (قوله لوجود شرط
الحاق) متعلق بصح وهو عاتمه (قوله وهي تنهى) الاولى تذكير الضمير كما هو في نسخ
(قوله بمخروجها) الباء التأسيسية وهو متعلق بتنهى (قوله وهو منعدم في الحكمية) أي
شرط الحاق الذي هو التناهى (قوله لعدم نجاسة مخرصة) أي حتى يحكم عليه بالتناهى
(قوله والمحدث أمر شرعي) يصلح جوابا ثانيا (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقية بل
هو أعظم لأنه لا يعنى عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي اما الماء المطلق أو خذله وهو
التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الغسل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلذا لم يصرح به
(قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لان الاخيرين لا يكونان
في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فانه متى طبخ بما لا يتصد به النظافة لا يرفع
الحدث وان بقي رقة ساء لا كمال الامتزاج بخلاف ما يتصد به النظافة فانه لا يتنع به رفعه لا
إذا خرج من رفته رسيلا لأنه فالفرق بينهما ثابت وتسوية المصنف بينهما ممنوعة أفاده السيد
وغيره (قوله بالطبخ) قيده لأنه لو تغير وصف الماء بنحو الخوص أو الباق لا بد من طبخ بأن ألقي فيه
ليقبل ولم تذهب رقة الماء فانه يجوز التوهم به كالألقى فيه زاج وهو رقيق كافي الخالية (قوله
لأنه إذا برد تخنن) قد علمت أنه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله وان بقي على الرقة جازبه الوضوء) وان
غير أو صافه الثلاثة لأنه مقصود للمبالغة في الغرض المطالب وهو النظافة واسم الماء بقر
وازداد معناه وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والحرض
(قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التعمير أن يقول ولما كان تقييد الماء بمحصل بأحد

يشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه من الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبع ذلك رخص ما جاءه المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشي من (الجامدات) الطاهرة (بإخراج الماء عن رقتة) فلا ينصرف عن الثوب (و) إخراجها عن (سيلانه) فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما إذا بقي على وقته وسيلانه فإنه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كما يجب) خالطه بدون طبع (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم أن النبي

١٨

بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر العجين وكان صلى الله عليه وسلم يغسل ويغسل رأسه بالطحى وهو جنب ويجتزئ بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء بأن يظهر وصف واحد) كلون فقط أو طعم (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالبن له اللون والطعم) فإن لم يوجد جازبه الوضوء وإن وجد أحدهما لم يجز كالماء كان المخالط له وصف واحد فقط وصفه كبيض البطيخ ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة إيضاح لعلمه من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له

الامر من الاول كمال الامتزاج يشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه والثاني غلبة المتزج فلما بين الاول شرع في بيان الثاني وهو غلبة المتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل إضافة الصفة الى الموصوف وقوله يشرب النبات متعلق بكال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بما ذكرناه مراده به نحو المحض والعدس مطلقا وما يقصد به التطهير إذا صار الماء به نجسا (قوله باختلاف المخالط) فإنه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا موافقا للماء في أوصافه أو مخالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبع) الاولى حذفه لانه الإلزام المقروء منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجسة فتجبر القليل منه مطلقا والكثير ان ظهر أحد أوصافها (قوله وأما إذا بقي الخ) عبارة المتزج ذاتها أعذب وأخصر (قوله لا يضر) تغير أو صافه) محله ما لم يصبغ به كماء الزعفران إذا كان يصبغ به وما لم يحدث له اسم آخر قال في القنية ولو وقع الزعفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا اه وقال في الدر المختار فلو جامدا قبضته ما لم يزل الاسم كنبذ تمر اه (قوله بدون طبع) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله بماء وسدر) قديقال غير نحو السدر لا يقاس عليه لان المقصود به التطهير فاعترف فيه تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويقال في الحديث الذي بعده كذلك (قوله بماء فيه أثر العجين) قديقال انه لا ينتج الدعوى لعدم الدلالة على تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيما بعده والخكم مسلم (قوله كبيض البطيخ) مثله القرع فان ماءهما لا يخالف الا في الطعم وكما لو ردها لانه لا يخالف الا في الرائحة (قوله لارائحة له) فيه انه يشم من بعضه رائحة الدسومة (قوله تكون الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري فيما لو ألقى الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه على ما هو الحق وأما في كثير من الكتب من أن الجنب إذا أدخل يده أو رجليه في الماء فسد الماء فبقي على رواية تنجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة وأما على المختار لا يقتوى فلا قال في البحر فإذا عرفت هذا فلا تأخر عن الحكم بصحة الوضوء أي والغسل من القساقى الصغار الكائنة في المدارس والبيوت إذا فرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبه في الماء المطلق وبين ما إذا انغمس فيه فإنه لا يستعمل منه الا ما تقاطع عن الأعضاء أولا في الجسد فقط وهو بالنسبة لما بقي الماء قليل ويتعين عليك حل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح فالجواب انه يجوز الوضوء والغسل من القساقى الصغار ما لم يغاب على نظنه أن الماء المستعمل

أكثر

لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهر امنعاصحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقائه

(والغلبة في مخالطة) المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو ظاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف انقده (فان اختلط برطلان) مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع رائحته (برطل من الماء) المطلق لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيّد

(وبمكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذ كر حكمه ٩ في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم

المغلوب احتياطا (و) القسم
(الرابع) من المياه (ماء
نجس وهو الذي حلت) أى
وقعت (فيه نجاسة) وعلم
وقوعها يقينا وبغلبة الظن
وهذا في غير قليل الارواث
لانه معفو عنه كما سنذكره
(وكان) الماء (را كدا)
أى ليس جاريا وكان (قلدلا
والقليل) هو (ما) مساحة
محله (دون عشر في حشر)
بذراع العامة والذراع يذ كر
ويؤث وان كان قلدلا
وأصابته نجاسة (فينجس)
وان لم يظهر أثرها) أى
النجاسة (فيه) وأما اذا
كان عشر فى عشر بحوض
مربع أو ستة وثلاثين فى
مدور وعقه أن يكون
بحال لا تنكشف أرضه
بالغرف منه على الصحيح وقيل
يقدر عقه بذراع أو شبر فلا
ينجس الا بظهور وصف
للنجاسة فيه حتى موضع
الوقوع وبه أخذ مشايخ
بلخ توسعة على الناس
والقدير بعشر فى عشر هو
المفتى به ولا بأس بالوضوء
والشرب من حب يوضع
كونه فى نواحي الدار ما لم يعلم
تنجسه ومن حوض يخاف أن
يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا
يجب أن يسأل عنه ومن البئر
التي تدلى فيها الدلاء والجرار
الذئسة ونحوها الصغار

أكثر أو مساو ولم يقاب على ظنه وقوع نجاسة فيه وغناه فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه
يجوز بالكل ويجعل المستعمل مستهلكا لقلته (قوله حلت فيه نجاسة) قيد به لانه لو تغيرت
أوصافه بطول المكث وكان باقيا على طبعه فهو مطهر لانه باق على خلقته الأصلية ولو صار
نخبنا لا (قوله وعلم وقوعها يقينا الخ) ولو شك يجوز ولو وجد مقتنا لانه قد يكون بسبب طاهر
خاطئه أو بطول المكث والأصل الظهارة ولا يلزمه السؤال لقول عمر لما سأل ابن العاص عن
حوض أتوا عليه فقال يا صاحب الحوض هل ترد حوضك للبيع فقال أمير المؤمنين همرضى
الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه طعم اميس له أن يسأل
من أين لك هذا (قوله وهذا في غير قليل الارواث) أى نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله فى غير
قليل الارواث اذا وقع فى الآبار (قوله كما سنذكره) أى فى فصل البئر (قوله بذراع العامة)
صحيح قاضى خات ذراع المساحة لان المكان من المسوحات وقال فى الهداية الفتوى على
اعتبار ذراع الكرياس توسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة
اصبع قائمة وأما ذراع الكرياس فى الكافى ومن لا مسلمة كين انه سبع قبضات فتد ونقل
صاحب الدر أن المفتى به ذراع المساحة وانه أكبر من ذراعنا اليوم فالعشر فى العشر بذراعنا
اليوم ثمان فى ثمان بالمساحة (قوله والذراع يذ كر ويؤث) اقتصر فى المغرب على التائث
(قوله وان كان قليلا الخ) لا حاجة الى هذه الزيادة (قوله أوسنة وثلاثين فى مدور) هذا التقدير
اذا ربع يكون عشر فى عشر وفى المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعا ورعا
وخسا قال الزيلعي وغيره والعبرة بوقت الوقوع فان نقص بعده لا ينجس وعلى العكس لا يظهر
وفى البحر عن السراج الهندى الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أى بالـ كـ فـ ين كفى
القسم تانى وفى الجوهرية وعليه الفتوى (قوله وبه أخذ مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة بجرم فلا
فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وينبغي تصحيحه كما فى الفتح وهو المختار كما قاله
العلامة قاسم وعليه الفتوى كما فى النصاب (قوله هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ خاتية
وهو قول الاكثر وبه نأخذ نوازل وعليه الفتوى كما فى شرح الطحاوى وحقق فى البحران هذا
التقدير لا يرجع الى أصل يعمد عليه وأن ظاهر الرواية عن الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام
الرازي التقويض الى رأى المستعمل فان غلب على ظنه انه كـ لا تؤثر فيه النجاسة فهو كـ
والافه وقليل كما ظن له خاصة فيتم ان لم يجد غيره فيه اعتبر فى كل مكلف ظنه اذا العقول مختلفة
وكل مستعمل مأمور بالتحرى وليس هذا من الامور التي يجب فيها على العاى تقليد المجتهد كما فى
الفتح فان توافقت آراؤهم فيها ويؤمهم أحدهم والا فلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا مما فرغ
على أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب) بالحاء المهملة
الحائية والكرامة غطاؤها فيقال لك عندى حب وكرامة بهذا المعنى (قوله ومن حوض
يخاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متعيرا مقتنا لان ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالمكث
(قوله وتحمّلها الصغار والاماء) خصهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم ممن يعلم أولى (قوله
الرسـ مـ قـ يـ ون) أى أهل القرى وفى القاموس الرستاق الرزداق كالرستاق اهـ ولم يذكر
غير ذلك * (تنبيه) * لاعبرة بالعق وحده على الاوجه لان الاستعمال يقع من السطح لا من العمق

والاماء وبمسرها الرستاقيون بأي دنفسة ما لم يتيقن النجاسة (أو) كان (جاريا) عطف على را كدا (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها)

فَيَكُونُ نَجِيسًا (وَالْأَثَرُ طِم) النجاسة (أولون أوريج) إله الوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخامس من ماء مشكوك
فقطه وريته) لافي طهارته (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت نية أن لا يركب لأن العبرة للام كما سئل في الأسار
ان شاء الله تعالى ٢٠ * (فصل) في بيان أحكام السور * (والماء القليل) الذي يينا

قد ربه دون عشر في عشر ولم
يكن جاريًا (إذا شرب منه
حيوان يكون على) أحد
(أربعة أقسام و) ما أبقاه
بعد شربه (يسمى سورًا)
بهمز عينه ويستعار الاسم
لبقية الطعام والجمع أسار
والفعل أسار أي أبقى شيئاً
عما شربه والنعت منه سار
على غير قياس لأن قياسه
مسئرو نظيره أجبره فهو جبار
(الأول) من الأقسام سور
(طاهر مطهر) بالاتفاق
من غير كراهة في استعماله
(وهو ما شرب منه آدمي)
أي بقية نجاسة لما روى
مسلم عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت أشرب وأنا
حائض فأناوله النبي صلى الله
عليه وسلم فبضع فاه على موضع
في ولا فرق بين الكبير
والصغير والمسلم والكافر
والحائض والجنب وإذا
تجسس فيه فشرب الماء من
فوره تجسس وإن كان بعد
ما تردد البزاق في فمه مرات
وأقام أو ابتلع قبل الشرب
فلا يكون سوره نجسا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف
لكنه مكروه لقول محمد

وقيل لو كان بحال لو بسط يداه في عشر في عشر وفي النهي ستان في الأصح والعمل على
خلافه لكن قالوا إن الإنسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه إذا كان له رأى
بل بالحديث الثابت صحته وإن لم يقل به إمامه كما ذكره البير في شرح الأشباه (قوله فيكون
نجسا) أي الخياط للنجاسة فقط لاجتماعه أفاده السيد (قوله لأن العبرة للام) في أحكام منها
السور وحل الأكل وحرمة الرق والحزبة أما في النسب فالعبرة بالاب لكن ولد الشريفة
له شرف في الجملة والله أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في بيان أحكام السور) * (قوله والماء القليل الخ) قالوا ولا يسمى سورًا إلا
إذا كان قليلاً فلا يقال انحوا النهر المشروب منه سور (قوله بهمز عينه) أما السور بدون همزة
البناء المحيط بالبلد والجمع أسوار كنور وأنوار مصباح (قوله لبقية الطعام) الذي في المستصفي
والقه ستان عن المغرب أنه استعير لطاق البقية من كل شيء (قوله والفعل أسار) يقال أسار
كأ كرم وسار كنع إذا أبقى وعقب كما في القاموس ويقال إذا شربت فأسر كأ كرم (قوله
أي أبقى شيئاً مما شربه) لاجتماعه إليه (قوله والنعت منه سار) بوزن خطاب (قوله لأن قياسه
مسئرو) لأنه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافاً للعبد في القاموس فجوز القياس (قوله وإذا
تجسس فيه) كأن شرب خمرًا أو أكل أو شرب نجسًا أو قامل الذم (قوله فلا يكون سوره نجسا)
ما لم يكن شارب طويلاً لا يستوعبه الإنسان فسوره نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير
* (تنبيه) * يكره أن يشرب سور غيره أن وجد منه لذة الزوبين والسيد مع أمته وكذا يكره
حلاقة الأمر دان وجد المحلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الحلاق ملتحياً وبالاولى كراهة
تكميل الأمر في الحمام بالشرط المذكور (قوله لكنه مكروه) أي تنزيهاً عما راعاه للخلاف
(قوله أو شرب منه فرس) لفظه يقع على الذكر والأنثى وربما قالوا لأنثى فرسة (قوله غان سور
الفرس طاهر بالاتفاق) أما عندهما فظاهر لأنه مأكول عندهما وأما عند الإمام فلا ناعاه
متولد من لحمه وهو طاهر وحرمة له لتكريم الله له لجهاد فصار حرمة لحم
الآدمي ألا ترى أن ابنه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صح رجوعه عن القول بحرمته قبل
موته بثلاثة أيام وعليه الفتوى وذكر شيخ الإسلام وغيره أن أكل لحمه مكروه تنزيهاً في ظاهر
الرواية وهو الصحيح كما في جميع الأنهر (قوله على الصحيح) وقيل نجس كما صاحب منية
المصلي وقيل مشكوك كسور الحمار (قوله من غير كراهة) وروى الحسن عن الإمام أن
مكروه كلعنه (قوله كالابل والبقر) أدخلت الكاف الطيور ما كولة اللحم (قوله ولا كراهة
في سورها) لأنه يتولد من لحم طاهر فأخذ حكمه (قوله إن لم تكن جلالة تأكل الجملة) أي فقط
فإن كانت تحاطوا كثر علمها طاهر فلا كراهة في سورها كما في الجوهرية (قوله وقد يكتفى بها عن
العذرة) بكسر الهمزة والفتح لأن آدم والعذرة اسم لقنائه الذكركونوا بالقونم فيه

بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فإن سور الفرس طاهر بالاتفاق على
الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (أو) كلاله والبقر والغنم ولا كراهة في سورها إن لم تكن جلالة
كل الجملة بالفتح وهي في الأصل البقرة وقد يكتفى بها عن العذرة فإن كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكروه

(و) القسم (الثاني) (سور (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطراً كالنية (وهو) أي السور (نجس) (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاناء انه يغسل ثلاثاً وخمساً أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) لنجاسة عينه لقوله تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) بمفعول حيوان (من سباع البهائم) احتزبه ٢١ عن سباع الطيور وسباع حكامها والسبع حيوان مختطف

فسميت باسم ظرفها (قوله وقيل خفيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير أما ما في غايات اتفاقنا من التغليظ والتخفيف اغنايظهران في غير المائعات (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع به توهم ارادة عدم الحل وهو يجمع الصحة كما مر (قوله ولا يشربه الا مضطراً كالنية) لكن لا يشرب منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به النية كما أفاده العلامة نوح (قوله انه يغسل ثلاثاً الخ) وما ذاك الا لنجاسته ويندب عندنا التسبيح وكون حداهن بالتراب (قوله لنجاسة عينه) لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعتقد فيه انه طاهر العين (قوله وسباع البهائم) سميت بهائم لانها امير الامم عليها اولان بها اميرها علينا (قوله وسباع البهائم) أي في القسم الثالث (قوله مختطف) لفظه يقفه السرعة بخلاف المتتهب (قوله في الطهارة) تقييدهم اي قيدهم لا يكره في شرب وطبخ وليس كذلك (قوله كراهة تنزيه) ما ذكره هو الصحيح وذهب أبو يوسف الى أن سور الهرة يجوز شربه ولو شربه من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما مر (قوله بعلة الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر باعتبار المضاف اليه (قوله انها من الطوافين) بيان للضرورة المسقطه حكم النجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة وهو اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوافين جميع الذكور والطوافات جميع الاناث وجعه جمع من يعقل لمجاورته ان يعقل قال في القاموس الطواف الخادم يخدم برفق وعناية اه فالكلام على التشبيه فانما يحفظها بنى آدم من الهوام كأنهم اخادعة لهم (قوله حسن صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدى الربتين (قوله ولكن يكره سورها تنزيهاً) عند عدم العلم بحالها أما اذا علم حالها من نجاسة وغيره فثبت حكمه (قوله كما غمس صغير الخ) فانه مكره واذا علم طهارته اذ علم طهارته يديه يقيناً تنفي الكراهة (قوله ويكره أن تلمس الهرة كف انسان الخ) مقيده بحال التوهم فأما لو كان زائلاً فلا كراهة وكذا يقال في كل سورها وشربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) أفاده أنه لم يجد غيره والا كرهه كالغنى فاذن لا فرق ذكره بعض الخذاق (قوله والدجاج مشترك) ويشترك بينه وبين واحد بالتاء كقر وقر وبيض وبيضة (قوله والدجاجة الانثى خاصة) هذا اصطلاح النتهاء بدليل ما بعده وهذا من المصنف خاط اصطلاح بلغة فأوقع في الوهم (قوله ويكره سور المخلاة) لاحاجة الى هذه الزيادة والمخلاة بالحاء المعجمة وتشديد اللام المرسله قول شيخ الاسلام في مبسوطه هي التي لاتعلق في البيوت فلا تتكلم النجاسات بواسطة التقاط الحب فنقارها لا يخلو عن قدر فثبت الكراهة لاحتمال حتى لو ثبت ذلك عند شربها كان سورها نجساً اتفاقاً وانما محل الكراهة عند جهالة الحال برهان وكذا الحكم في ابل وبقرة وغنم جلالة فالاولى

منتهب عادي عادة (كالفهد والذئب) والضبع والثور والسبع والقرود لتولد اعابها من لحمها وهو نجس كالنهي (و) القسم (الثالث) سور (مكروه استعماله) في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهة فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده (وهو سور الهرة) الاهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً بعلة الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سورها تنزيهاً تنزيهاً على الاصح لانها لا تتكلم عن النجاسة كما غمس صغيره فيه وحمل اصغاه النبي صلى الله عليه وسلم لها الاناء على زوال ذلك الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس تناولته والهرة البرية سورها نجس ان قد علة

الطواف فيها ويكره أن تلمس الهرة كف انسان ثم يصلى قبل غسله أو يأكل بقية ما أكلت منه ان كان غنياً يجد غيره ولا يكره اكله للفقير للضرورة (و) سور (الدجاجة) بتثليث الدال وتأوها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة الانثى خاصة ولهذا لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحنث بلحم الديك ويكره سور (المخلاة)

التي تجول في القادورات
ولم يعلم طهارة منقارها من
نجاسته فذكره سورها الشك
فان لم يكن كذلك فلا كراهة
فيه بأن حبست فلا يصل
منقارها القذر (و) سور
(سباع الطير كالصقر
والشاهيز والحدأة) والرخم
والغرباب مكرره لانها
مخالط الميتات والنجاسات
فأشبهت الدجاجة المخلاة
حتى لو ثبت ان لا نجاسة
على منقارها لا يكره سورها
وكان القياس نجاسته لحرمه
لجها كسباع البهائم لكن
طهارته استحسان لانها
تشرّب بمنقارها وهو عظم
طاهر وسباع البهائم تشرّب
بلسانها وهو مبتل باللعاب
النجس (و) سور (سواكن
البيوت) مما له دم سائل
(كالقأرة) والحية والورقة
مكرره للزوم طوافها وحرمه
لجها النجس و (لا) كذلك
سور (العقرب) والخنفس
والصرصر لعدم نجاستها
فلا كراهة فيه (و) القسم
(الرابع) سور (مشكوك)
أي متوقف (في) حكم
(طهوريته) فلم يحكم بكونه
مطهرا جازما ولم يتق عنه
الطهورية (وهو سور البغل)
الذي أمه اتان (والجار) وهو
يصدق على الذكر والأنثى
لان لعابه طاهر على الصحيح
والشك تعارض الخبرين
في اباحة لحمه وحرمته والبغل
متولد من الجار فأخذ حكمه

حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر على الطاهر خاتية وكره لبن الجلالة ولحمها اذا اتنن وتحبس
لتزول الكراهة حتى يذهب تنه وقد بثلاثة أيام للدجاجة وللشاة بأربعة وللابل والبقر بعشرة
در في الاستحسان قال الجوى والدجاج لا بأس به لان لحمه لا يتغير اه (قوله التي تجول) أي
تطوف أو تدور أفاده في القاموس في جملة معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما اذا علمت أو
ضدّها فالحكم ظاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الاسلام أن تحبس في بيت
وتعاف هناك فلا تجدد عذرات غيرها حتى تفتش فيها الحب وهي لا تفتش في عذرات نفسها إعادة
فأمن تفتش النجاسة اه (قوله للزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب
اسقوط النجاسة في حقها ألزم (قوله حرمة لحمها النجس) الواو بمعنى مع (قوله فلا كراهة فيه)
ولو ماتت في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن أمير حاج هذه التسمية لم ترو عن سلفنا أصلا
وانما وقعت لكثير من المتأخرين فمما بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكالا ومما ادهم بذلك
التوقف في كونه يزيل الحدث فقالوا يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطا
ليخرج عن العهدة بيقين وليس معناه الجهل بحكم الشرع كما فهمه أبو طاهر الدياس فأنكر
هذا التعبير لان الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا التعارض الأدلة
دليل العلم ولم غاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه يزيله عند الامام وأبي يوسف
لقاعه اياها حقيقة فصارت كمثل بخلاف الحكمية (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال
شيخ الاسلام خواهر زاده الاصح أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين
للنجاسة فان الجار يربط في الدور ويشرب من الاواني المستعملة ويخالط الناس في ركوبه فأشبهه
الهرة في عدم امكان مجانبته فسقطت نجاسته لعابه للعرج لكن ليست فيه كالضرورة في الهرة
لانها أشد مخالطة منه لدخولها في المضائق دون الجار فلم يكن فيه ضرورة أصلا كان كالكلب
في الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرة كان منها في سقوط
النجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورية من وجه دون وجه قيل بالشك في طهورية سورها للاحتياط
وعدم الجرح في ذلك علما بالدلائل بقدر الامكان واعمال الدلائل أولى من اعمالها عند عدم
المرجع قال في البحر والمعتقد أن كلام من عرق الجار ولعابه طاهر واذا أصاب الثوب أو البدن
لا ينجسه واذا وقع في الماء القليل صار مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق أي
في ذاتهما متعلق بالمهارة وفي جانب السور متعلق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لان الماء
طاهر ييقن وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق فلا ينجس بالشك ولكن
أورث شك في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط هذا السور بعاء قليل جازا للوضوء من غير شك
ما لم يساوه كافي في مخالطة الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا معه الى التيمم لتحقيق
الرفع بطهريتنا (قوله الذي أمه اتان) ولا يكره سور ما أمه ما كولة كبقرة وأتان وحش
وفرس ولا اكاه الا لثالث على قول الامام (قوله لان لعابه طاهر) اهله لقوله مشكوك
في طهوريته (قوله والشك) أي في طهوريته (قوله في اباحة لحمه) روى ان أمير قال
يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمان حروانك حرمت الجار
الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حرك (قوله وحرمته) أخرج البخاري في غزوة خيبر

(فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سوراء البغل والحمار (توضأ به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه والاحوط أن ينوى للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور الحمار (ثم صلى) فتكون ٢٣ صلاته صحيحة بيقين لان الوضوء به لوضوح

لم يضره التيمم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا ان سور الفجل نجس لانه يشتم البول فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه امر موهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب غسل الاعضاء بعد ذلك بالماء لازالة أثر المشكوك والمكروه

• (فصل) في التحرى •

(لواختلط) (لواختلط) اختلاط مجاورة لامماجة (أو ان) جمع اناه (اكثرها طاهر) وأقاربها نجس (تحترى للتوضؤ) والاعتسال قد بالاكثر لانه يتيمم عند تساوى الاوانى والافضل أن يزوجها أو يريقها فيتيمم لفقدها المطهر قطعاً وان وجد ثلاثة رجال ثلاث أو ان أحدها نجس وتحترى كل اناه مجازت صلاتهم وحدا (و) كذا يتحرى مع كثرة الطاهر لارادة (الشرب) لان المفلوب كالمعدم وان اختلط انا أن ولم يتحرى وتوضأ بكل وصلى صحت ان مسح في موضعين من رأسه لاني موضع لان تقديم الطاهر من بل للمحدث وقد تنجس بالثاني وفاقد المطهر يصلى مع النجاسة وطهر بالفضل الثاني ان قدم النجس ومسح محل آخر من رأسه وان مسح محلاً بالماء من دار الامر بين

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاءه فقال يا رسول الله اكلت الحرف فسكت ثم انا. الثانية فقال اكلت الحرف فسكت ثم انا. الثالثة فقال أفنيت الحرف فأمر مناديا ينادى في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاهلية وفي رواية فانها رجس فأكثفت القدور وانما التفور بالعلم والجهور على ان التحريم لعينها وقيل لكونها كانت جلالة وقيل لانها كانت حولة القوم وقيل لانها أفنيت قبل قسمة المنع وأعترض شيخ الاسلام هذا التعارض بأنه يقتضى التحريم لا الشك لان العمل بالحرم حينئذ وصح توجيهه التعارض بما قدمناه عنه (قوله فان لم يجد غيره) ولو الغير مكروه فافانها طهورة يميننا (قوله توضأ به وتيمم) عطف بالواو المقيدة لمطلق الاجتماع ليقيد التحريم في التيمم (قوله بلزوم تقديمه) لانه لما وجب الوضوء به أشبه الماء المطلق وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذا ما أشبهه فيجب تقديم الوضوء ليكون عادماً لما وقت التيمم (قوله والاحوط أن ينوى) لضعف التطهير به عن المطلق فيتحوى بالنية (قوله ثم صلى) أى يتم ليقيد أن الصلاة بعد فعلها ما هو الافضل فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر لانه لم يصل بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه فهو كمسلة حتى بعد افتصاده فانه لا يكفر فان الطهارة بقية بالنظر الى قول الامام مالك والشافعي رضى الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في ازالة الثابت) أى يقين وهو طهارة الماء (قوله فصل في التحرى) هو تقرير يخ الوسخ والجهل لتمييز الطاهر عن غيره وفي أوائل شرح مسلم للنوى توخى وتأخى وتحرى به في ثلما كان الاختلاط نوعين اختلاط ممازجة واختلاط مجاورة وكان الاول أبانغ قدمه واخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه بالنسبة للاول (قوله أو ان) مرفوع بالفاعلية وعلامة رفعة ضمة مقدرة على الماء المذمومة لابقاء الساكنين وأصله أو انى يفعل به بخوار (قوله والافضل الخ) يقال مثله فيما اذا كان الطاهر أقل (قوله أن يزوجها) أى عند الطحاوى أو يريقها أى عند عامة العلماء فأولى بحكاية الخلاف (قوله وان وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال اتفاق (قوله جازت صلاتهم وحدا) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان كلاً لا يجوز الوضوء بتحريم الآخر لكونه نجساً في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير متطهر من حق المأموم (قوله ولم يتحرى) أى لفقده شرطه وهو كثرة الطاهر فلا منهوم له (قوله ان مسح في موضعين من رأسه) كل موضع قدر الربع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لان باقى الاعضاء يغسل فاذا قدم النجس فبالغسل ثانياً بالطاهر تطهر ويرفع به الحدث وان قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الامر فتصح صلاته ولا يضره تنجس الاعضاء بالغسل ثانياً بالنجس لانه حينئذ فاقد لما يزيل به النجاسة وفاقد يصلى بالنجاسة ولا يعيد (قوله لان تقديم الطاهر) أى على سبيل الترض (قوله وقد تنجس بالثاني) أى وهو فاقد المطهر (قوله ان قدم النجس) أى فرضاً (قوله لو قدم الطاهر) لانه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الاعضاء وهو فاقد للمطهر ومن فقده صلى بنجاسته ولا إعادة عليه (قوله لتنجس البيل) علة اقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملاقة متعلق بقوله لتنجس أى فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز لثالث احتياطاً) فينتقل الى

الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتنجس البيل بأول ملاقة لو أخر الطاهر فلا يجوز لثالث احتياطاً

(وان كانا كثيرا) أى المختلطة بالمسورة (محبس لا يتحرى الا للشرب) النجاسة كاه احكام للغالب فبغيرها عند فائتة المشايخ
 ويخرجها السقي الدواب عند الطعاوى ٢٤ ثم يتيمم (وفى) وجود (التياب المختلطة يتحرى) مطلقا أى (سواء كان اكثرها طاهرا

أو نجسا) لانه لا خلف للثوب
 فى ستر المسورة والماء بخلفه
 التراب وان صلى فى أحد
 ثوبين متحرى بالنجاسة أحدهما
 ثم أراد صلاة أخرى فوقع
 بحويه على غير الذى صلى فيه
 لم يصح لان امضاء الاجتهاد
 لا ينقض مثله الا فى القبلة
 لانها احتمل الانتقال الى
 جهة أخرى بالتحرى لانه
 أمر شرعى والنجاسة أمر
 حسى لا يصيرها طاهرة
 بالتحرى للزوم الاعادة بظهور
 النجاسة بعد التحرى فى الثياب
 والا وانى فتنى جعلنا الثوب
 طاهرا بالاجتهاد للضرورة
 لا يجوز جعله نجسا باجتهاد
 مثله فنفى كل صلاة يصليها
 بالذى يتحرى نجاسته أولا
 وتصح بالذى يتحرى طهارته
 ولو تعارض عدلان فى الحل
 والحرمة بأن أخبر عدل بأن
 هذا اللحم ذبحه مجوسى
 وعدل آخر أنه ذكاه مسلم
 لا يحل لبقائه على الحرمة بتأثر
 الخبرين ولو أخبر عن ماء
 وتم اترا بى على أصل الطهارة

* (فصل فى مسائل الأبارير)
 والواقع فيها روث أو حيوان
 أو قطرة من دم ونحوه
 وحكمها أن (تنزح البئر)

التيمم لفقد المطهر (قوله لا يتحرى الا للشرب) ولو اختلطت أواني أصحابه فى السفر
 وهم غيب أو اختلط رغيفه بأرغفتهم قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم ينتظر حتى يجي أصحابه
 وهذا فى حال الاختيار أما فى حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا ويقولون ما لك وقال
 الشافعى رضى الله تعالى عنه يتحرى لانه واجد الماء (قوله وان صلى فى أحد ثوبين الخ) وكذا
 لو تحرى انا ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة بالاجتهاد الاول ولا يعتبر الثانى (قوله
 لان امضاء الاجتهاد لا ينقض) أى باجتهاده مثله والا لادى الى عدم استمارة حكم وفيه حرج
 عظيم كفى الاشياء (قوله لانها احتمل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند
 الاشتباه جهة التحرى لتعذر اصابته بالجهة حقيقة فبقية مثل الاجتهاد تبدل بالجهة لا محالة
 (قوله لانه أمر شرعى) أى التحرى الذى تنتقل به القبلة (قوله للزوم الاعادة الخ) بخلاف
 القبلة لانه فاته لو ظهر خطؤه بعد تحريه لا يعيد (قوله لبقائه) أى اللحم على الحرمة أى التى هى
 الاصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبمعارض الخبرين لم يتحقق الحل
 فبقية الذبيحة على الحرمة (قوله بتأثر الخبرين) أى تساقطهما بالاستوائ فى الصدق قال فى
 الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذكيا لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحرى ولكن
 يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يمسوى فيه الصدق والكذب فيجب التحرى طلبا للترجيح
 قال فى القاموس الهرة منق العررض هرة يتره وبالكسر الكذب والهداية والامر المحجب
 والسقط من الكلام والخطأ فيه والنعف الاول من الليل اه * (تنبيه) * مثل تعارض الخبرين
 الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح
 وشك لا يعرف أصله فالاول مثل أن يجدها مذبوحة فى بلد فيه مسلمون ومجوس فلا تحل حتى
 يعلم أنها ذكاه مسلم لان الأصل فيها الحرمة اذ حل الاكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية وصغار
 حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلمين جازا لا كل علما بالغالب المقيد بالدليل والناهى
 أن يجدها متغيرا واحتمل أن يكون تغييره بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به علما بأصل
 الطهارة والثالث مثل معاملة من أكثر ما له حرام لا تحرم مبايعته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذ
 منه ولكن يكره خوفا من الوقوع فى الحرام كذا فى فقه القدير قاله أبو السعود فى حاشية الاشياء
 * (فصل فى مسائل الأبارير) * هى كأصحاب فهوهم مزة بعد بقاء ساكنة ومن
 العرب من يقدمهم على الباء فتجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا ووزنه أعفان وعلى الاول
 أفعال من بأريار بأرا من باب قطع اذا حفر البؤرة بالضم الحفرة ومناسبة هذا الفصل
 لما قبله ظاهرة لانه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح فرائده بالجزء عطفها على مسائل
 وقوله روث بدل منه والرفع مبتدأ وروث الخ خبره وعلى الاول فاعطت تفسيرى لان مسائل
 الأبارير هى أحكام ما فيها اذا وقع فيها شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو خففنا
 لان الغليظ والخفيف فى المياه سواء (قوله لانه من اسناد الفعل الى البئر) قصد الامبالغة
 فى اخراج جميع الماء وقوله وارادة الماء الحال بالبئر أشار به الى انه من اطلاق اسم الحال

أى ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر وارادة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشر فى عشر وارادة
 (بوقوع نجاسة فيها) (وان قلت) النجاسة التى (من غير الارواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو قطرة) (خبر) لان قليل النجاسة
 ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحال أنه (لم يصب فيه الماء) النجاسة عينه

(و) تنزح (موت كلب) قيد موته فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يت وخرج حيا ولم يصل فيه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أدى فيها) تنزح ماء زمزم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به يحضرون الصلاة من غير نكير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا انتشار النجاسة ٢٥ (و) تنزح وجوبا (ما تادلوا)

وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزح الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وطهر البئر بانفصال الدلو الأخير عن غيرها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقها لا يشترط الانفصال ابقاء الاتصال بالقاطر بها وقد روي محمد رحمه الله الواجب عما تى دلو (لوم) يمكن نزحها) وأفقي به لما شاهد آبار بغداد كثيرة الماء لمجاورة دجلة والاشبه أن يقدّر ما فيها بشهادة رجلين إماما خبره بأمر الماء وهو الأصح (وان مات فيها) أي البئر (دباجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنفخ (لزم نزح أربعين دلو) بعد اخراج الواقع منها روى التقدير بالأربعين عن أبي سعيد الخدري في الدباجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الزيادة إلى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعمي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو

وارادة الحال فيه) (قوله لانه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الامام رضي الله عنه وعندهما نجس العين كالخنزير والفتوى على قول الامام وأن رجح قولهما كما في الدر عن ابن الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والمعز كما في المصباح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة صغيرا جدا كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت أدى فيها) مبنى على غالب حال الميت من عدم خلوه عن نجاسة والافتقار أن غسل الميت الغظيف مستعمل فقط على الأصح فاذا كان نظيفا لا ينزح به شيء ولو قبل الغسل روى ذلك عن أبي القاسم المنار كما في التهستاني عن المحيط فاستثناه صاحب الدرا الشهد النظيف فقط فيه قصور وما ذكره من التقصير في المسلم اذا وقع قبل الغسل نجس وبه لا مبنى على الغالب أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزح بانتفاخ حيوان) أي دموى غير مائي وكذا لو تنفس أو غط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) كلمة وقال بعضهم ينزح عشرة دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر) هو ظاهر الرواية ويكفي ملء أكثر الدلو ونزح ما وجد وان قل (قوله ولو نزح الواجب الخ) وكذا لو نزح القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقها لا يشترط الخ) أعاده لذكر دليله ونحوه الخلاف تظهر فيه استتقي منها قبل انفصاله عن غيرها يكون نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد رحمه الله الواجب عما تى دلو) هو الأيسر وجرم به في الهـ كنز والماتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو المختار كما في الاختيار وورجحه في النهروية مع الجوى ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة (قوله لوم يمكن نزحها) لغلبة نبع الماء حتى لو أمكن سد منابع الماء من غير عسر لزم ثم ينزح كما فعل في زمزم كذا في غاية البيان (قوله وأفقي به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن يفنى بالمائتين مطا بقا بل ينظر إلى غالب آبار البلد ليكن في النهر أن التقدير بالمائتين مخزج على الغالب فليكن هو المعتبر لا يضابطه تطميننا وقطع اللوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبه) أي بقواعد الفتحة لكونها نصاب الشهادة المزمرة ذكره البيهقي (قوله إلى خمسين) هو المذكور في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر اه لان الجامع الصغير آخر التصنيفين فالمدكور فيه هو المرجوع اليه (قوله أرستين) هي رواية الاصل قال في شرح الجمع وهو الاحوط (قوله بعد اخراجه) راجع إلى الواقع من حيث هو لان النزح قبله لا يقيده لانه سبب النجاسة الا اذا تعذر اخراجه كخشبة أو خرقة نجسة تعذر اخراجها أو تغيبت فينزح القدر الواجب وتطهر الخشبة والطرقة تبع الطهارة البئر كما في السراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى الاكل الحديث المذكور بلفظ في الفأرة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون

ط نحوها) كمنصور ولم ينفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد اخراجه لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها ينزح عشرون دلو ويستحب الزيادة إلى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويذكر المستق) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة

هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارة نفسيا للعرج كطهارة دن الخمر بتخلها وطهارة عسرة
 الارباق بطهارة اليد اذا أخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفترن كنائة واحدة والخمس
 كالدجاجة الى التسع والعشر كاشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان
 بين الفأرة والهرة فحكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة
 ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تنجس البئر بالبعر) وهو للابل والغنم وبعر يبعثر من حدة منع (والروث) للقرس
 والبغل والحمار من حدهنصر ٢٦ (والخني) بكسر الخاء واحدا لا خناء للبقرة من باب ضرب ولا فرق بين آبار

رواه السمرقندي بالشك وأولأخذ الشئين فكان الاقل وهو العشر وثابتا يقيين وثبت
 الشك في الاكثر كان مستحباً للتأثير في اللفظ المروي اه * فروع * في الخالية جلد الادمي
 أو لجمه اذا وقع في الماء ان كان مقدارا الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر
 نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والفأرة وخرؤه ما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والنوب وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد له عذر الاحتراز عنه اه وفي الشرب لا يلبس عن الفيض
 الاصح أن البئر لا تنجس ببول الفأرة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فانه
 ظاهر الرواية كما ذكره السرخسي أن الروث والمتنق من البعر مفسد مطلقا (قوله ونحوها)
 الاولى التذكير الا أن يعود على المذكور كما (قوله غير الدجاج والاوز) مثلهما البط (قوله)
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلح) ولأن الصدر الاقل ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات
 في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهره على عدم نجاسته (قوله)
 ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر الا انه مسح بمسحة (قوله واختلف التصحيح الخ)
 قال في الخالية وزرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لتعذر
 الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثرب اذا خش ويفسد ماء الاواني
 ولا يفسد ماء البئر اه (تنبيه) قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة فان
 سائر الاطعمة تفسد بطول المكث ولا تنجس اه لكن يحرم الاكل في هذه الحالة لا لايذاء
 للنجاسة كاللحم اذا اتقن يحرم أكله ولا يصير نجسا بخلاف السمن واللبن والدهن والزيت اذا
 اتقن لا يحرم وكذا الاشربة لا تحرم بالتغير كذا في البحر ويتنزع على حرمة أكل اللحم اذا اتقن
 للايذاء للنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في الديار المصرية لما ذكره كروم أنه صريح في تذكرة
 الحكيم داود عند ذكر السمك قال والمقدد الشهير بالفسيخ ردى يولد السدد والقولنج والحصا
 والبليغم الجصى وربما وقع في الحيات الربمية والسل ويمزأ اه (قوله على الاصح)
 الخلاف في غير السمك أما هو فلا يفسد المانع اجماعا (قوله لادمه) أى سائر ما لم يعتبر عدم
 السيلان لعدم أصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائر لا ينجسه قهستانى
 (قوله فيه) قيد اتفاق حتى لو مات خارجيه وأتى فيه يكون الحكم كذلك (قوله والبري

سلمات لجازها الله تعالى المسجد ما وأها فهو دليل على طهارة ما يكون منه ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خرو يفسده
 الجماعة عنه بأصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلاف التصحيح في طهارة خرو ما لا يؤكل من الطيور
 ونجاسته محققنا (ولا) ينجس الماء ولا الماءة على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادمه) سواء البري والبصري (فيه)
 أى الماء أو المائع وهو (كسبك وضقدع) بكسر الدال اقصم والنخ لغة ضعيفه والاشئ ضفدعة والبري قوله الخرو
 بالفتح الخ في الشاموس والخرو بالمضم العذرة ج خرو وخرآن وكذا في الصحاح كما ذكره وقوله والواو بعد الراء الخ أى كآبها
 بعد الراء في المفرد

يفسده ان كان له دم سائل (وحیوان الماء) كالسرطان وکلب الماء وخنزیرہ لا یفسده (وبقی) هو کبار البهوض واحده بقعة وقد
یسمى به القسفس فی بعض الجهات وهو حیوان کالترادشید النتن (وذباب) سمي به لانه کما ٢٧ ذب آب أى کما طرد رج

(وزنبور) بالضم (وعقرب)
وخنفس وجراد وبرغوث
وقل لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب فی
شراب احدکم فلیغمسه ثم
لینزعه فان فی أحد جناحيه
داء وفى الآخر شفاء رواه
البخاری زاد أبو داود وانه
یتقی بجناحه الذى فیهِ
الداء وقوله صلى الله عليه
وسلم یا سلمان کل طعام
وشراب وقعت فیهِ دابة
لیس له ادم فسات فیهِ فهو
حلال اكله وشربه ووضوه
(ولا) ینجس الماء (بوقوع
أدی) (ولا بوقوع ما یؤکل
لحمه) کالابل والبقر والغنم
(اذا خرج حیوا ولم یکن علی
بدنه نجاسة) متقدمة ولا یظهر
الی ظاهر اشتغال أبو الهی
علی أخذها (ولا) یفسد
الماء (بوقوع بغل وجرار
وسباع طیر) کصقر
وشاهین وحداة (و)
لا یفسد بوقوع (وحش)
کسبع وفرد (فی الصحیح)
لطهارة بدنهم او قبل یمجب
نزع ~~کل~~ الماء الحاقا
لرطوبتها بلعابها (وان
وصل لعاب الواقع الی الماء
أخذ الماء) حکمه طهارة
ونجاسة وکراهة وقد علمته فی

یفسده) هو ما لاسترة له بین أصابعه (قوله وحیوان الماء) الحد الفاصل بین الماء والبری
أن الماء ما لا یعیش فی غیر الماء والبری ما لا یعیش فی غیر البر واختلاف فیما یعیش فیهما فقال
قاضی خان فی شرح الجامع الصغیر انه یفسد فی المجتبى طیر الماء کالبط والاوز اذا مات فیهِ
لا ینجسه والاوجه الاول (قوله لا یفسده) لکن یحرم شربه لان النفوس تعافه (قوله وقد
یسمى به القسفس) هو البق بلغمه مصر (قوله فی بعض الجهات) أى الاقالیم وهو الشام
(قوله لانه کما ذب آب) ربما یتوهم أن الاسم مرکب من الفعلین والذى ذکره بعض المحققین
انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه یطرد (قوله وزنبور) بضم الزای والباء أنواع شتى
یجمعها حکم واحد (قوله وعقرب) یقال للذکر والاتی والد کرع قربان وانه عقربة عیناها
فی وسط ظهرها ولا تضرب متباعدة لا تأمأ حتی یحترق روى أبو هريرة عن النبی صلى الله عليه وسلم
قال من قال حین یصبح اعوذ بکلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضربه عقرب
حتى یسی ومن قالها حین یسی لم تضربه حتى یصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة
منه انه لو کان موته ینجس ما وقع فیهِ لم یأمر صلی الله علیه وسلم بغمسه لانه یفنى الی موته فیهِ
لا محالة لاسیما اذا کان الشراب حارا فیموت من ساعته وفى نجسه آلاف والشارع لا یأمر
به بل صح النهی عنه (قوله وانه یتقی بجناحه الذى فیهِ الداء) قال بعض الفضلاء تأملت
ذلك الجناح فوجدته الایسر * فرع لا ینجس المائع وقوع بیضة طریقة من بطن دجاجة
ولا وقوع مخلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم یعلم أن علیها ما قدرا لان رطوبة المخروج لیست
بنجاسة وقیل تجسسه الرطبة نظرونها من مخرج نجس والاول قیاس قول الامام والثانی
قیاس قوالهما ومشی علی الاول قاضی خان وعلى الثانی صاحب الخلاصة (قوله بوقوع
أدی) ولوجنبا أو حائضا أو نفساء انقطع دمها أو کافرا (قوله ولا یظهر الخ) لاحوال طهارتها
بورودها ما کثیرا قبل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة تظافر علی عدم النزع کذا فی الفتح
(قوله ولا یفسد الماء بوقوع بغل وجرار) ولا یصیر مشکوکا لان بدن هذه الحیوانات طاهر
لانها مخلوقة لنا استعملوا وانما تصیر نجاسة بالموت کذا فی الدرر وهذا کله عدم وصول
لعاب ما ذکر الی الماء وأما اذا وصل الیه فقد ذکر حکمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع
الخ) وعرق کل شیء کعابه فیاخذ الماء حکمه أیضا علی المذهب کذا فی الدر المنسق (قوله
والمشکوک) صرح به الحقون من أهل المذهب وعلاه الحلبي باشتراك المشکوک والنجس فی
عدم الطهورة وان اختلفا من حیث الطهارة فاذا لم تنزع ربما تطهر به والصلاة به وحده
لا تجزى فینزع کله (قوله ویستحب فی المکره عدد) أى من غیر تقدیر فی الاصل أى نزع عدد
وکذا یقال فیما بعد (قوله وقیل عشرين) عن محمد کل موضع فیهِ نزع لا ینزع اقل من العشرین
لانه اقل ما جاء به الشرع من المقادیر اه وهذا النزع اتسکین القلب لا لتطهير حتی لو توضأ
منه من غیر نزع جاز (قوله ووجود حیوان الخ) قید بالحیوان لان غیره من التجاسات
لا تأتی فیهِ التفصیل ولا الخلاف بل ینجس من وقت الوجدان فقط والمراد بالحیوان الدموی

الاسار فینزع بالنجس والمشکوک ولو جوبوا ویستحب فی المکره عدد من الدلاء لو طاهرا وقیل عشرين (ووجود حیوان
میت فیها) أى البسم (ینجسها من یوم وليلة) عند الامام احتیاطا

(ومنتفخ) ينحسها (من)
اعادة صلوات تلك المدة
اذا توضأ ومنها وهم محدثون
او اغتسلوا من جنبابة وان
كانوا متوضئين أو غسلوا
التياب لاعتن نجاسة فلا
اعادة اجماعا وان غسلوا
التياب من نجاسة ولم
يتوضؤا منها فلا يلزمهم
الاعاسلها في الصحيح لانه من
قبيل وجود النجاسة في
الثوب ولم يدروا وقت اصابتها
ولا يعيد صلاته انفا قاهر
الصحيح وقال أبو يوسف
ومحمد يمحكم بنجاستها من
وقت العلم بها ولا يلزمهم
اعادة شيء من الصلوات ولا
غسل ما أصابه ماؤها في
الزمان الماضي حتى يتحققوا
متى وقعت فان عجن الآن
بمائها قيل ياتي للكلاب
أو يعلق به الموانئ وقال
بعضهم يباع لشافعي وان
وجد بشوبه منيا أعاد من
آخر نومة وفي الدم لا يعيد
شيأ لانه يصيبه من الخارج
(فصل في الاستنجاء) هو قلع
النجاسة بنحو الماء ومن
القلع التقليل بنحو الحجر
(يلزم الرجل الاستبراء)
عبر باللازم لانه أقوى من
الواجب افوات العصاة
بقوته لا بقوت الواجب
والمراد طلب برائة المخرج
عن أثر الرشح

غير الماني كما مر (قوله ومنتفخ) وبالأولى اذا كان مقعطا ومفتسحا (قوله ان لم يعلم وقت
وقوعه) عبارة غيره مونه بدل وقوعه وهي الاولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا اشكال
ويعتبر الحكم من وقته بالاخلاف (قوله لان الانتفاخ دليل تقادم العهد) وادنى حد
التقادم في الانتفاخ وشحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالبا ألا ترى ان من دفن بغير صلاة
يصل على قبره الى ثلاثة ابعدها وعدم الانتفاخ دليل على قرب عهده فقد ربيوم وليله لان
مادون ذلك ساعات لا تنضب وأمر العبادة يحتاط فيه (قوله فيلزم اعادة صلوات تلك المدة) لان
المانع قد ثبت بيقين وهو الحدث ومثله نجاسة الشب وبوقع الشك في المنزل واليقين لا يزول
بالشك (قوله فلا اعادة اجماعا) لوجود المقتضي للتحية وهو الطهارة من الحدث وانطبت
وروق الشك في المانع وهو اصابة ذلك الماء والصلاة لا تبطل بالشك (قوله ولا يعيد صلاته
اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان قياسه أن يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما
لا يوجبان غسل الشب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يمحكم بنجاستها من وقت العلم)
لخوارز أنه سقط فيها ففات في الحال أو ألقته الريح أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور
حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول الامام الى أن كنت جالسا في بيتان فرأيت حداة
في منقارها جيفة فطرحتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجن الآن بمائها) أي بعد
العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلتي لا ينجم عنده بدون ظهور أثر (قوله
لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان الثوب ان كان مماسا ليه هو وغيره يستوى فيه
حكم الدم والمني قال البرهان الحلبي الحكم بالاقتصار فيما للوراء على توبه نجاسة انما ياتي في
الرطوبة أما اليابسة فينبغي أن يتحرى وقت اصابتها عنده وكذلك عند ما اذ لا ياتي أن يقال انها
أصابته تلك الساعة بعد يسرها الا أن يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابة وهو
تفصيل حسن (قوله فصل في الاستنجاء) لا ينبغي حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سنته
كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع النجوة أو غسله بمعنى مطلقا والنجوة ما يخرج من البطن
يقال نجأوا نجى اذا أحدث أه مغرب وقال الازهرى مشتق من النجوة بمعنى القطع يقال
نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعها لانه يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر أو قيل من
النجوة وهي الارض المرتفعة ليستأرهم بها أو لارتفاعهم وتجايفهم عن ذلك الموضع والفرق
بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزونية من أن الاستنجاء استعمال
الحجر أو الماء والاستبراء نفل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال اثر البول
والاستنقاء هو النقاوة وهو أن يدلك بالاجار حال الاستجمار أو بل اصابع حال الاستنجاء بالماء
حتى تذهب الرائحة الكريهة وهذا هو الاصح في الفرق بينها (قوله بنحو الماء) ظاهره انه يكفي
فيه الماءعات وهو الذي يفيد كلامه الاتي والظاهر خلافه ويجوز (قوله التقليل بنحو
الحجر) أقاد بذكر التقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل بنحسه (قوله
الاستبراء) بالهـ مزودونه (قوله عبر باللازم) أي المقادير يلزم وفي الشرح باللازم وهو أولى
وان كان الماء واحدا كما قاله السيد (قوله لانه أقوى من الواجب) حتى كان تركه من البكائر
(قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن السين والتاء فيه للطلب ويصح جعلهما للعبارة وهو الابلغ

(حتى يزول أثر البول) بزوال البول الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ (بما من قلبه) أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي واستبراء الرجل (على حسب عادته إما بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع) على شقه الأيسر (أو غيره) ينقل أقدامه وركض وعصر ذكوه برفق لا ختلاف عادات الناس فلا يقيم بدشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له) الشرع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول (لأن ظهوره رشح براس السيل مثل تقاطره

يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقساما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الأوقات وقال عليه السلام من استحجم فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدناه (من نجس) لأن الرشح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج ولو كان قيسا أو دما أشار به إلى أنه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يطهر بالاستنجاء كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الأعم فيخص بأحد القسمين (قوله) وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والخيار وقيل انه مائع فلا نجس (قوله) ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد والشرج بفتحين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حاققة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله) وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عند محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة مافي المخرج وكذا فيما إذا تفرض والحاصل أن المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر مافي من النجاسة أصلا ولا يضم وعنه محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان مافي زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم مافي به إلى مافي جسده لا اتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصححه في المضمرة وذكر ابن أمير حاج من الاختيار أن الأخوط قول محمد (قوله) فلا يكفي الحجر

(قوله حتى يزول أثر البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول والافالغاط كذلك إذا لفرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لا تناسع محلها وقصره (قوله) وعصر ذكوه برفق) وما قيل انه يجذب الذكوة بنصف مرة بعد أخرى فيه نظر لانه يورث الوسواس ويضر بالذكوة كافي شرح المشكاة (قوله) فلا يقيم بدشئ) قال في المضمرة متى وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستنجي لأن كل أحد أعلم بحاله اه ولو عرض له الشيطان كثيرا لا يفتت اليه بل ينضغ فرجه وسراويله بالماء حتى إذا شك حل البول على ذلك النضغ ما لم يتيقن خلافه كذا في الفتح (قوله) وهو أنه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبول (قوله) لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) أي في غالب الأوقات بدليل ما بعده (قوله) ومن فعله هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستنجاء لانه لا يتم الاستدلال بالنبات ويعارضه انهم ذكروه دليل على استحباب الإتيار فاسم الإشارة يعود إلى الإتيار (قوله) وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فانه جعله أقساما خمسة أربعة فربضة من الخيض والنقاص والنجاسة والرابع إذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان المتجاوزا أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون إذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله) فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله) يخرج من السيلين) خرج به حدث من غيرهما كالنوم والفصد فلا يستنجاء منه بدعة كافي القهستاني (قوله) إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج) قال في المضمرة نقلا عن الكبرى موضع الاستنجاء إذا أصابه نجاسة قدر الدرهم فاستحجم بالاستنجاء ولم يغسله يجزيه هو المختار لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يطهر من غيره غسل اه (قوله) ولو كان قيسا أو دما) أشار به إلى أنه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يطهر بالاستنجاء كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الأعم فيخص بأحد القسمين (قوله) وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والخيار وقيل انه مائع فلا نجس (قوله) ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد والشرج بفتحين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حاققة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله) وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عند محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة مافي المخرج وكذا فيما إذا تفرض والحاصل أن المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر مافي من النجاسة أصلا ولا يضم وعنه محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان مافي زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم مافي به إلى مافي جسده لا اتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصححه في المضمرة وذكر ابن أمير حاج من الاختيار أن الأخوط قول محمد (قوله) فلا يكفي الحجر

يقاها والمخرج) قيد لتسمية استنجاء ولا يكونه مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يهي استنجاء (و) وجب إزالة النجاسة بالماء) أو المائع لانه من باب إزالة النجاسة فلا يكفي الحجر

بسمه (وان زاد) التجاوز (على) قدر (الدرهم) المتقالي وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدره مساحة في المائة (افتراض غسله) بالماء أو المائع (ويفترض غسل ما في الخروج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان ما في الخروج قليلا) بسقط ٣٠ فرضية غسله للحدث (و) يس (ان يستنجى بجعر منق) بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا

أملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالماء (و) ينحوه من كل ظاهر من يبل بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء المطلق) (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيصيح) الخارج (ثم يغسل) (الخروج لان الله اثنى على أهل قبايات اتباعهم الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاحجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجمر فليوتر

بسمه (الاظهر فلا يكتفى مسحه بالحجر) (قوله ويفترض غسل ما في الخروج) أي ازالة ما في الخروج بغسله (قوله بسقط فرضية غسله) عليه لقوله يفترض وهذا يفيد افتراض غسل في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شيء وهو كذلك ولا ينافيه ذكرهم له في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لانفسه (قوله ونحوه من كل ظاهر الخ) كالدرو وهو الطين اليابس والتراب والحلقة البالية والجلد الممتن قال في المفيد وكل شيء طاهر غير متقوم بعمل عمل الحجر اه ومنه العود ولو اثنى به حائطا فتمسح به أو مسه الارض اجزاء كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والمراد حائطه المملوك له أو المستأجرة ولو وقفا كما أثاده السيد (قوله أحب) أي أفضل من الحجر وحده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت للنسوة من ازواجهن أن يستطيبوا بالماء فاني استحبيهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله) والمائع غير الماء مختلف في تطهيره) ظاهره أن من يقول بتطهيره وهو الشيطان يقولان يجوز الاستنجاء به وهو الذي يفيد كلامه أقول الفصل (قوله في كل زمان) وقيل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الاقل فأدب لانهم كانوا يعمرون (قوله لان الله اثنى الخ) هكذا ذكره الاصحاب وهو مروي عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك المنزلات فيه رجال يحبون ان يتطهروا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فطاهوركم قالوا وتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هوذا لكم فعليكموه وسنده حسن قال في الفتح وأخرجهم الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تفرع على ما فهم مما قبله انه ممدوح شرعا والافضلية ترجع الى كثرة الثواب (تنبيه) * محل كون الماء أحب أو استئان الجمع بينهما وبين الحجر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شيوع نجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا باشر الغسل صار فرضا لانما اتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله) والسنة انقاء المحل) فلم يحصل الانقاء بثلاثين ادا عليها اجماعا لكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز لما ذكر (قوله في جعل الاحجار ثلاثة متعلق بمحذوف صفة العدد اي العدد الكائن وأشار به الى ان ال في العدد ثلاثة وهو الثلاثة والافضل يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تفرعه على ما قبله لاجتماعه من المقام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب فبتركيب حالة وسطى وهو الاستحباب ولو قال لانه يحتمل التنبه لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أي لا يصح التاويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه (قوله يعني باكمال عددها بثلاثة) لاجابة الى هذه العنابة (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند

لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لا سنة وكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر قول فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فانه محكم في التخيير (فيستنجي) مراد الفضل (بثلاثة احجار) يعني باكمال عددها بثلاثة (ندبان) حصل التنظيف (اي الانقاء) (يدونها) والماء كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال

(وكيفية الاستنجاء) بالاجار (أن يجمع بالجر الاول) بادئا (من جهة المقدم) الى القبل (الى الخلف وبالثاني من خلف الى قدام) ويسمى اذبارا (وبالثالث من قدام الى خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخصى مدلاة) ٣١ سواء كان صيفا أو شتاء

خشية تلويها وان كانت غير مدلاة يتدنى من خلف الى قدام) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتدنى من قدام الى خلف خشية تلوي فرجها ثم بعد المسح يغسل يده أولا) أي ابتداء بالماء) اتقاء عن تشرب جسده الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يذلك المحل بالماء يياطن اصبع او اصبعين) في الابتداء (او ثلاث ان احتاج) اليها فيه (ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) ليتعدى الماء النجس من غير شوبع على جسده (ثم اذا غسل قليلا) يصعد بنصره ثم خفصره ثم السبابة ان احتاج ليتكمن من التنظيف (ولا يقتصر على اصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط اصابعها معا ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت باصبع واحدة فربما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفا من

قول الهداية لان المقصود هو الانقاء فيبدأ به لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالجر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلويث كما في الحلبي وقال السرخسي لا كيفية والقصد الانقاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الاوجه في الكل (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) أي في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستثنى من الرجل المحبوب والخصي قبل طهارة المرأة وينبغي أن يكون الخنثى في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام الى خلف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية أنه يجمع بالثالث الجوانب يتدنى بالجانب الايمن ثم اليسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو ان يأخذ ذكراه بشماله مارا به على نحو الحجر ولا يأخذ واحدا منهم ما بين يمينه فان اضطر جعل الحجر بين عقبيه وأمر المذكور بشماله فان تعذر ذلك الحجر بين يمينه ولا يجوز كلاله آهون من العكس نهر وتعقبه الزاهدي بعد نقله بأن في امساك الحجر بين عقبيه مثلا حرجاوة كقابل يستنجي بجدار أو فحود والافياخذ الحجر بين يمينه ويستنجي يساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا الغاية في حق من لها فرج نافر اه (قوله يغسل يده أولا) هكذا وقع هنا والذي فيها شرح عامه السيد يديه بالتنبيه وجرى على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة بم ما والمراد أنه يغسلهما الى الرسغين (قوله ثم يذلك المحل بالماء) الذي في المضمرات انه يمسح موضع الاستنجاء يياطن اصبع مرارا ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عينا عن المحل ولا يذلك بالاصابع من اول الامر لانه لا يتلوث المحل ثم يصب الماء فيلحظ ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرات ولا يشترط عدد الاصباع على ما هو الصحيح من تفويض ذلك اليه ويصب الماء قليلا ثم يذليكون أظهر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج اليها) وان لم يحتم فلا تخترع من زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لان الضرورة تندفع بها وتجبس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختيار وفي المقدمة الغزوية ويغسل بالكف والاصابع ان كانت النجاسة قاحشة أو بالاصابع ان كانت قدرا المقعدة أو اقل ذكره ابن أمير حاج وحاصله أنه يفعل ما يحتاج اليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره تخترع عن تكاح اليد ولانه يورث الباسور وما قيل انه يدخلها فليس بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم انه لا يصعد بل يرفعها جملة كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط مما قدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستنجي بظهور الاصابع أو برؤسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني ولثلاثا تركن النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها الخ) ذكر القرماني في شرح المقدمة الاثنية عن المرغينة أنه يكفيها أن تغسل براحتها هو الصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وفيه يستنجي برؤس اصابعها لانها تحتاج الى تطهير قربها الخارج ولا يحصل ذلك البرؤس بالاصابع

ازالة العذرة (ويبلغ المستنجي في التنظيف (٣) بوجوده ازايادة في بعض النسخ ونصها قال ابن أمير حاج ولم أولهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجار في الدبر اه

حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقدر بعدد لان الصحيح تفويضه الى الراى حتى يطمئن القلب بالطهارة يتيقن أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع ٣٢ أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بسبع وقيل بعشر (و) يبالغ

(في ارتخاء المقعدة) ليزيل ما في الشرج يقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ حفظا للصوم عن الفساد ويحترز ايضا من ادخال الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم (فاذا فرغ) من الاستنجاء بالماء غسل يده ثانيا ونشف مقعده قبل القيام) لئلا يجذب المقعدة شأ من الماء (اذا كان صائما) ويستحب لغير الصائم حفظا للثوب عن الماء المستعمل

* (فصل) * فيما يجوز به الاستنجاء وما يكره وما يكره قوله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والفسق به فلا يرتكبه لاقامة السنة ويمسح المخرج من تحت الشباب بنحو جحر وان تركه صحت الصلاة بدونه (وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز) بانفراذه (على قدر الدرهم) وزنا في المتسدة ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويحتمل لزالته من غير كشف العورة عند من يراه) تحرز عن ارتكاب الحرم

ورجحه ابن أمير حاج قال والاستمتاع موهوم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج الداخل * (تق) * اختلف في القبل والدبر بأيهما يبدأ فقال الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه يبدأ بالدبر لانه اهم ولانه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو مشاهد فلا فائدة في تقديم القبل وعنده ما بالقبل لانه اسبق والفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الرائحة الكريهة) أى عن المحل وعن أصبعه التي استنجى بها لان الرائحة اثر النجاسة فلا طهارة مع بقائها الا أن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف لصلابة المحل في الشتاء الا أن يستنجى بما حار لانه يرخي المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستنجى بما بارد لانه أفضل وأنفع كما في الفتاوى وغيره وأفضليته لمشقة وانه يسهل القطع بالاسور (قوله وقيل يقدر في حق الموسوس) بفتح الواو جعله المصنف مقابلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير الموسوس فهو استثناء من القائل به لا مقابلة افاده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظا للصوم عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم انما يفسد اذا وصل الماء الى موضع الحقنة وقلما يكون ذلك اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا شديدا حفظا للصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس شيء الى الداخل اصلا افاده العلامة توح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم ففعله لا يقوم حتى ينشفه قبل رده فان رجع قبل التنشيف مبتلا فطر اه (قوله ونشف مقعده) بخرقه او يده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقه * (فرع) * في الخاية مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحل له جماعة سقط عنه الاستنجاء لانه لا يحل مس فرجه الا ذلك والله اعلم اه * (قص) * في ما يجوز به الاستنجاء * (قوله وما يكره فعله) اي حال قضاء الحاجة (قوله فلا يرتكبه لاقامة السنة لان دره المفاضة مقدم على جلب المصالح غالبا واعتهاء الشرع بالمنهيات اشتمل من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما من بكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى لترك ذرة مما نهي الله عنه افضل من عبادة النملين روى صاحب الكشف قال العلامة توح المستنجى لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان كشفها صار فاسقا لان كشف العورة حرام ومتركب الحرام فاسق سواء كان الجنس مجاوزا للمخرج او لا وسواء زاد على الدرهم او لا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد سدوها (قوله وزاد المتجاوز بانفراذه) هو المعتمد (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل على معها ولا إعادة كما في الهداية (قوله ويحتمل الخ) اي ان امكنه والا فلا لان كشف العورة حرام بعذوبه في ترك طهارة النجاسة اذ لم يمكنه ازالته من غير كشف قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه ولو امنه الجوسية والتي زوجها الغير لانه لما حرم عليه وطؤه ما حرم عليه نظره الى عورتها وكذا نظرهما اليه اذ متى حرم الوطء حرمت الدواعي الا ما استثنى كما مرته الحائض والنفساء ونحوه في حاشية الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على

بالقدر الممكن واما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) المعتمد وروى لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهم اذا داخرواكم من الجن فاذا وجدوهما

صار العظم كأن لم يؤكل فبأكلونه وصار الزوئ شعيراً وتبنا الدواب هم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام لا دهي أو بهيمة) للآهانة والاسراف وقد نهي عنه عليه ٣٣ الصلاة والسلام (وآخر) هذا الحمزة

وضم الجيم وتشديد الراء
المهملة فارسي معرب وهو
الطوب بلفظة أهل مصر
ويقال آجور على وزن
فاعول اللين المحرق فلا ينقي
المحل ويؤذيه فيكره (وخرف)
صغار الحصار فلا ينقي ويلوث
اليد (وخم) التلويشه (وزجاج
وجص) لأنه يفسد المحل
(وشئ محترم) لتقومه
(كخرقة ديباج وقطن)
لاتلاف المسالية والاستنجاء
بها يورث الفقر (و) يكره
الاستنجاء (باليد اليمنى)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
بال أحدكم فلا يمسح ذكره
بيمينه وإذا أتى الخلاء فلا
يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا
يشرب نفساً واحداً
(الامن عذر) باليسرى
فيستنجي بصب خادماً أو من
ما جاز (ويدخل الخلاء)
مدود المتوضأ والمراد بـ
التغوط (برجله اليسرى)
ابتداء مستور الرأس
استحباً بذكره لليمنى لأنه
مستقر بحضرة الشيطان
(و) لهذا (يستعين) أي
يعتصم بالله من الشيطان
الرحيم قبل دخوله وقبل
كشف عورته ويؤتم تسعة
الله تعالى على الاستعاذة
لقوله عليه السلام ستر ما بين
أعين الجن وهورات بنى آدم

المعقد خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أي العظم الذي ذكرا سم
الله عليه لما في الحديث كل عظم يذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لجواهر هذا
محقق ولو تقدم عهدده وتكرراً وقاصر على قريب العهد الذي لم يطعمه أحد من الجن
والظاهر الثاني وان كانت الكراهة في الجميع لأن العلة تعتبر في الجنس وأفاد الحديث
الشريف أن الجن يأكلون وقيل رزقهم الشئ ولا خلاف أنهم مكلفون وانما الخلاف في
الثابت فروي عن الامام التوقف وروى عنه أن اثباتهم اجازتهم من العذاب لقوله تعالى
ويجزيكم من عذاب اليم وهو لا يستلزم الاثابة وقالوا لا مال وابن ابني لي لهم ثواب كما عليهم عقاب
(قوله وخم التلويشه) ولما روي انه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول
الله انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فان الله تعالى جعل لنا فيها رزقا فنبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة كطربة القمح وما احترق من الخشب أو العظام
وتحوها وقوله رزقا أي اتفعا عا لهم بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستنجاء بذلك لافساده
ولا ينافي هذا الحديث ما تقرران ذلك كان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضي ثبوته
لهم قبله فان المسمى جعل لنا فيها رزقا بسبب جعلك اياها لنا فانه عن الله عز وجل (قوله فلا
يتصحح بيمينه) قال العيني في شرح البخاري والنهي للتنزيه عند الجهور لانه لمعين أحدهما
رفع قدر اليمين والاخر أنه لو باشر بهم التماسية رعايتا ذكره عند منأولة الطعام ما باشرت بيمينه
فمنع طبعه عن ذلك خلافاً للظاهرية والكراهة في الاستنجاء بقسيمه (قوله فيستنجي بصب خادماً)
هذا خلاف ما يعطيه الاستثناء فانه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فان حصل
عذر باليمين سقط الاستنجاء كما في الجوى عن المحيط (تنبيه) * لو استنجي بهذه المكروهات فقال
في غاية البيان من الاقطع فان ارتكب النهي واستنجي بذلك هل يجزئ فعمدناهم وعند الشافعي
لا انما ان المقصود التنية وقد حصلت وانما ورد النهي لعمى في غيره اه فصار كما لو صلى السنة
في ارض مغصوبة كان آتيا بهامع ارتكاب النهي ثم روهو مخالف لما يحشمه أخوه (قوله
ويدخل الخلاء) معنى به الاختلاء فيه وأصله المكان الخالي الذي لا شئ فيه ثم كثر استعماله
حتى تجاوز به عن ذلك وأما بالقصر فهو الحشيش الرطب الواحد مدة خلافة مثل حصاة وفي
الحديث لا يحتلى خلاها وبكسر الخاء والمدعيب في الابل كالخران في الخيل (قوله المتوضأ)
أي محل الوضوء اللغوي وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله
برجله اليسرى) أي ويخرج باليمن عكس المسجد فيهما (قوله يحضرون الشيطان) الاولى جعله
تعليلاً آخر كما فعله السيد (قوله ولهذا يستعين) أي لاجل حضور الشيطان قال في المصباح
استعدت بالله وعدت به معاذاً وعيذاً اعتصمت وتحصنت واستعرت به والتجأت اليه اه (قوله
قبل دخوله) الاولى التفضيل وهو ان كان المكان معداً لذلك يقول قبل الدخول وان كان غير
معداً كالصحن فني أو ان الشروع كشعر الثياب مثلاً قبل كشف العورة وان نسي ذلك أتى
به في نفسه لا بلسانه (قوله ويؤتم تسعة الله تعالى الخ) ما ذكره لا يفيء التقديم فالاولى
ما قاله ابن حجر السنة هنا تقديم التسمية على التعوذ من الله وفي التلاوة لحديث

اذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش يحضرنه فاذا أتى فليقل أعوذ بالله

كل مقر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل من شاطئ شيط اذا هلك فالمقردها لك بقرده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لمباغتته في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستأن الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها رصد بني آدم بالاذى والقضاء بصيرما واهم بخروج الخارج (ويجلس معقدا على يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه ولا يتكلم الا ضرورة) لانه يعقت به (ويكره تحريم استقبال القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار القمري تأني عدم الكراهة (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وهو باطلاقة منه (ولو في البنين) واذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف اجلا لالهالم يقم من سجده حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعا ويكره امساك الصبي نحو القبلة للبول (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر)

اليعمري اذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات واسئله على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء بالاكتماء بأحدهما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث وهو المؤذي من الجن والشياطين يروى بضم الباء وسكونه الخفيفا ولا وجه لانكار الخطابي التسيكين وان اشتبه لفظه حينئذ بلفظ المصدر (قوله والخبيثات) عن أناتهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله يستأن الخيل في الاصل) وكانوا يتغوطون بين التخييل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كنى به عن موضع قضاء الحاجة مطلقا (قوله رصد بني آدم بالاذى) أى انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون أو بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس من مصدر رصدا ورصد اترقبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والراصدة حركه الراصدون وانما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذ كرفيه اسم الله تعالى (قوله ويكره تحريم استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الامام في هذا المبحث فروى عنه المنع مطلقا وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضا الا اذا كان ذيله مرئى ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الریح تهب عن عين القبلة أو شمالها فانهم لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار لان الاستقبال اقبح فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمذلا على في شرح المشكاة (قوله حال قضاء الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبلا القبلة في الصحراء والبنين هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود واختلف فيه أصحاب مالك فجوزوا ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما يثبت بالنمرع ولم يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سبأني (قوله واختار القمري تأني عدم الكراهة) أى التحريمية والافهوترك ادب كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلاقة منه) أى الحديث مطلق فيفيهد الكراهة في البنين فالاولى للوقوف أن يقول وهو باطلاقة يقتضى النهى ولو في البنين قال في غاية البيان لان النهى له تعظيم الجهة وهو موجود فيها ما فالجواز في البنين ان كان لوجود الحائل فالحائل موجود أيضا في الصحراء كالجناب والاولدية ولان المصلى في البيت يعتبر مستقبلا القبلة ولا تجعل الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة في اليب لا تجعل الحائط حائلا اه (قوله وانحرف اجلا لاله) قيد الاجلال لا بد منه في المغفرة وبحث في النهى وجوبه وقال في النهاية فان لم يفعل لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه للسهو وهو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عدم استقباله رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكفي في ذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره امساك الصبي الخ) كل ما كرهه لما بلغ فعله كرهه أن يفعله بصغير فيكره امساك كمال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ولشؤ ذلك ويحرم اطعامه والباسه بحرما والاثم على البالغ الفاعل به ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضى التحريم وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما

بحر أي منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وذكره
 الاستقبال فيقيد أنه لا يكره استدبارهما (قوله لأنهما آيتان عظيمتان) وقيل لأجل الملائكة
 الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله ومهب الريح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار
 أن كان سلطه ما تعاجد الوجود على البول فيه بخلاف ما إذا كان جامدا (قوله ولو جازيا)
 ينبغي أن يكون في الرا كدمكروها فتحريما لأنه غاية ما يفيد حديث لا يوان أحدكم في الماء
 الدائم وفي الجاري مكروها تنزيها فرقا بينهما بجر من بحث المياه قال بعض الحذاق والظاهر
 التفصيل في الرا كد في القليل منه يحرّم لانه ينجسه وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره
 تحريما والتغوط فيه كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا
 خشية أن يؤذيه الجن لما قيل أن الماء بالليل مأواهم (قوله وبقرّب بئر ونهر وحوض) وصلّى
 عيسى وفاطمة وخيمة وبين الدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سببا للعن وينبغي أن يلحق بذلك
 على الجنّازة كذا يجشم بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال الأجرى موضع الشمس
 في السماء كالظل في الصيف وهذا إذا كان مباحا أو ما إذا كان مملوكا فيحرّم فيه قضاء الحاجة
 بغير إذن مالكه كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يفيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة
 إليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الحرق في الأرض والجدار قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يبولن أحدكم في جحر رواه أبو داود والقساي (قوله لأذية ما فيه) يصح اعتباره مصدرا
 مضافا إلى فعوله وإلى فاعله وقيل إنهم مساكن الجن فقد نقل أن سبعة من عبادة الخزر حتى بال
 في جحر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله اتقوا اللاعنين)
 أي الذين هم سبب اللعن والسم غالبا فكانهم حلالا عنان من باب تسمية الحلال فاعلا مجازا
 وقيل اللاعن بمعنى الملعون (قوله لاتلاف الثمر) ولانه ظل منتفع به إذا كان يستظل بها
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قيل النهي للتنزيه وقيل للتحريم وفي البناية
 قال الطحاوي لا بأس بالبول قائما اهـ (قوله لتجنبه غالبا) أي لتجنب الشخص به ولانه من
 الجفاء كما ورد (قوله الأمن عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال قائما الجرح في باطن
 ركبته لم يتمكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود لا متلاءا لموضع بالخصاسات
 وقيل لوجع كان يصليه الشرب فان العرب تستقي لوجع الصلب بالبول قائما كما قاله الشافعي
 وقال الغزالي في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعون طيبة على أن البول في الحمام قائما دواء
 من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم
 في مستحمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن مالك لان ذلك الموضع يصير
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا اهـ حتى لو كان بحيث لا يعود منه
 رشاش أو كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزئه الى الوسوسة
 حقيقا لأنه من عود الرشاش اليه في الاقل ولطهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور غير علمها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلا بنبوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد
 ذكر في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لانه اعداد ثوب لدخول الخلا وروى أن
 محمد بن علي زين العابدين تكلف لبث الخلا ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني

لأنهما آيتان عظيمتان (ومهب
 الريح) لعوده به فينجسه
 (ويكره أن يبول أو يتغوط
 في الماء) ولو جازيا وبقرّب
 بئر ونهر وحوض (والظل)
 الذي يجلس فيه (والجحر) لأذية
 ما فيه (والطريق) والمقبرة
 لقوله عليه السلام اتقوا
 اللاعنين قالوا وما اللاعنان
 يا رسول الله قال الذي يتخلى
 في طريق الناس أو يظلمهم
 (وتحت شجرة مثمرة) لاتلاف
 الثمر (و) يكره (البول قائما)
 لتجنبه غالبا (الأمن عذر)
 كوجع يصليه ويكره في محل
 اتوضؤ لانه يورث الوسوسة
 ويستحب دخول الخلا
 بنبوب غير الذي يصلي فيه
 ولا يحترز ويتحفظ من
 النجاسة

ويكره الدخول للخلاء
ومعه شيء مكتوب فيه
اسم الله أو قرآن ونهى
عن كشف عورته قائما وذا كر
الله فلا يحمد اذا عطس ولا
يشمت عاطسا ولا يرسل ما
ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر
لعورته ولا الى الخارج منها
ولا يصق ولا يتعخط ولا
يتكلم ولا يكثر الالتفات ولا
يعتبيده ولا يرفع بصره
الى السماء ولا يطيل الجلوس
لانه يورث الباسور ووجع
الكبد (ويخرج من الخلاء
برجله اليمنى) لانها أحق
بالتقدم لنعمة الانصراف
عن الاذى ومحل الشياطين
(ثم يقول) بعد الخروج
(الحمد لله الذي اذهب عني
الاذى) بخروج الفضلات
المرضة بحبسها (وعافاني)
بابقاء خاصية الغذاء الذي
لوا مسك كله أو خرج لكان
مظنة الهلاك وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند
خروجه غفرانك وهو كناية
عن الاعتراف بالقصور عن
بلوغ حق شكر نعمته
الاطعام وتصريف خاصية
الغذاء

يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضی الله تعالى عنهم اه ومثله في غاية البيان (قوله
ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء نزع خاتمه أي لان نقشه محمد رسول الله قال الطيبي
فيه دليل على وجوب تحمية المستحي اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اه وقال الابهري
وكذا سائر الرسل اه وقال ابن حجر استقيمه منه انه يندب لمريد التبرز أن ينحى كل ما عليه
معظم من اسم الله تعالى أو نبي أو ملك فان خالف كره لترك التعظيم اه وهو الموافق لمذهبنا
كما في شرح المشكاة قال بعض الحذاق ومنه يعلم كراهة استعمال نحو ابريق في خلاء مكتوب
عليه شيء من ذلك اه وطشت تغسل فيه الايدي ثم محل الكراهة ان لم يكن مستورا فان كان
في جيبه فانه حينئذ لا بأس به وفي القهس تاتي عن المنية الافضل ان لا يدخل الخلاء وفي كنه
مصحف الا اذا اضطر ونرجوان لا يأثم بلا اضطرار اه وأقره الجوى وفي الحاشي الخاتم
المكتوب فيه شيء من ذلك اذا جعل فسه الى باطن كنه قبل لا يكره والتحرزا ولي اه (قوله ونهى
عن كشف عورته قائما) أي اقضاء الحاجة حتى يدن من الارض تحترزا عن كشف العورة بغير
ضرورة لقول أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة
لم يرفع ثوبه حتى يدن من الارض رواه الترمذي بسند حسن قال الا يبارى في شرح الجامع
الصغير محله ما لم يخف التخبر والارفع بقدر الحاجة اه وقال الطيبي يستوي فيه العصاة
والبنیان لان كشف العورة لا يجوز الا عند الحاجة يعنى الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من
الارض وعدم الجوارأ حد قوانين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ
فيكره اما تحريعا أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يده بعد
الفراغ وان طهرت بطهارة المثل مبالغة في التلطيف (قوله وذكر الله الخ) بل يكره مطلق
الكلام حال قضاء الحاجة والجماعة الحاجة تقوت بالماخير كتهذيب نحو أعمى من سقوط
(قوله فلا يحمد اذا عطس الخ) وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر
لعورته) فانه خلاف الادب وكذا الاولى عدم نظر أحد الزوجين الى عورة الآخر وكما يندب له
الستر يندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضي الله عنه من أكثر النظر الى سوانه
عوتب بالنسيان اه وقيل من أكثر مسها ابتلى بالزنا (قوله ولا الى الخارج) فانه يورث
النسيان وهو مستقدر شرعا ولا داعية له (قوله ولا يصق) لانه يصفر الاسنان (قوله
ولا يتعخط) لامتلاء أنفه بالرائحة الكريهة (قوله ولا يكثر الالتفات الخ) لانه محل حضور
الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره الى السماء) لانه محل التفكير
في آياتها وايس هذا محله (قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم
ولانه محل الشياطين فيستحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الاذى) أي عن محل اخراجه
(قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمرضة (قوله غفرانك)
منسوب بمحمد وفي أي أطاب منك غفرانك الى أي ستر ذنبي أو محو وهو من باب حسنات الابرار
سببات المقربين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) في كانه يقول يارب اغفر لي ما قصرت فيه من
الوفاء بشكر هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف خاصية

(الغذاء) أى فى البدن (قوله وتسبيل خروج الأذى) عطف على الاطعام (قوله لسلامة البدن) علة لخروج (قوله أو عن عدم الخ) عطف على عن بلوغ أى أو الاعتراف بالقصور الناشئ عن عدم الذكرا وعن معنى الباء أى القصور الثابت بسبب عدم الذكرا فى تلك الحالة (فصل فى أحكام الوضوء) * الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذى اختصت به هو الغزرة والتججيل بالانبياء وبهذه الأمة من بين سائر الأمم اه وفرض بمكة ونزات آيته بالمدينة تا كيدا بالوحى المستقر على توالى الأزمان وليتأتى خلاف العلماء الذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء واسم مصدر لوضوء كمانع عليه ابن هشام فى التوضيح (قوله وبقتها فقط ما يتوضأ به) فالمتوخ مشترك بين المصدر والالة (قوله والحسن والنظافة) الاولى أن يقول وهى الحسن والنظافة كما فعل السيد (قوله نظافة مخصوصة) الاحسن ما قاله العيني أنه فى الشرع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس اه لأن النظافة لا تظهر فى مسح الرأس (قوله وفى الآخرة بالتججيل) فى الأيدي والأرجل والاولى زيادة الغزرة (قوله للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين (قوله لأن الله قدّمه عليه) ولأنه جزم منه ولكثرة الاحتياج اليه قاله السيد (قوله وله سبب) بينه بقوله وسببه استباحة ما لا يجل الابه الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتى تقسيمه الى شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عدة لها فصل اه على حدة وقسمه ثلاثة أقسام فرضا وواجبا ومنذورا (قوله وهى فرائضه) الفرض قسمان قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى موجب للعالم بالدينى ويكفر جاحده وظنى وهو ما ثبت بدليل قطعى لكن فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يقوت الجواز بقواته وحكمه كالقول غير أنه لا يكفر جاحده فان نظريته الى أصل المغسل والمسح كان من الأول وان نظر الى التقدير كان من الثانى واعلم أن الأدلة أربعة أنواع * الأول قطعى الثبوت والدلالة كالآيات القرآنية والاحاديث المتواترة الصريحة التى لا تحتمل التأويل من وجهه * الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كآيات والاحاديث المؤولة * الثالث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كإخبار الآحاد الصريحة * الرابع ظنى الثبوت والدلالة معا كإخبار الآحاد المحققة معانى فالأول يقيد القطع والثانى يقيد الظن والثالث يقيد الواجب والمذكور محرمين والرابع يقيد السنة والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشمل القطعى والعلمى ويطلق الواجب ويراد به الفرض العلمى أيضا ولهذا قال بعض المحققين أنه أقوى نوعى الواجب وأنه أقوى نوعى الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا فرض عين وفرض كفاية فالأول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض كالوضوء مثلا والثانى ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه فيسقط عن الجميع بفعل البعض كاستماع القرآن وحفظه ورد السلام وتشميت العاطس وغسل الميت والصلاة عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ان لم يكن النفي عاما والافه وفرض عين ثم جميع فروض الكفاية ثوابها للمباشرة وحده وان لم تتركها على الجميع ومقتضى ترك الفرض عدم الصحة مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب كراهة التصريم مع العمد والافسحود السهو ان كان فى الصلاة ومقتضى ترك السنة والمستحب كراهة التنزيه مع العمد والافلا (قوله

وتسبيل خروج الأذى
لسلامة البدن من الآلام
أو عن عدم الذكرا باللسان
حال التخلي

(فصل فى أحكام الوضوء)
وهو بضم الواو فتحها مصدر
وبقتها فقط ما يتوضأ به
وهو لغة مأخوذ من الوضوء
والحسن والنظافة يقال
وضوء الرجل أى صار وضيا
وشرعا نظافة مخصوصة ففقه
المعنى اللغوى لأنه يحسن
أعضاء الوضوء فى الدنيا
بالتنظيف وفى الآخرة
بالتججيل للقيام بخدمة المولى
وقدّم على الغسل لأن الله
قدّمه عليه وله سبب وشرط
وحكم وركن وصفة (أركان
الوضوء أربعة وهى فرائضه
الأول منها) غسل الوجه
لقوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم والغسل بفتح
الغين مصدر غسله

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطة ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كفى الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يقطر بالفعل أو كان بحيث يقطر لولا بحقيقة وهذا قوله ما عند أبي يوسف يكنى بخزرج الأجراء على العضو وإن لم يقطر (قوله فى الأصح) وظاهر الفتح أنه يكنى القطرة الواحدة (قوله ما يواجهه به الإنسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشرعا فتأتى وحده الشئ منتهاه صحاح (قوله من مبدأ سطح الجبهة) أى من أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به إلى أن الأغصم والأصابع والأقرع والأزعر فرض غسل الوجه من غير ما ذكر (قوله والجبهة) فى القاموس هى ما يضيئ الارض حال السجود ومستوى ما بين الحاجبين اهـ (قوله الذقن) بالتحريك كعدل (قوله واللحي) بفتح اللام (قوله منبت اللحية) بكسر الباء واللحية بكسر اللام شعرا تحتين والذقن قاموس (قوله فوق عظم الاسنان) أى المنبت هو بعض الخدأى الذى هو فوق عظم الاسنان وفى الخطيب واللحيان بفتح اللام على المشهور والعظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى (قوله لمن ليست له لحية) هذا مرتبط بقوله الى أسفل الذقن أى انما يفترض ذلك لمن ليست له لحية كثيفة بأن لا يكون له لحية أصلا وله وهى خفيفة ترى بشرتها (قوله الى مالا فى البشرة) أى الذى لا ترى منه فلا يجب عليه اتصال الماء الى المنابت السفلى (قوله بفتح العين مقابل الطول) وما ليس بنقد وبفتحتين حطام الدنيا وما قابل الجوهر وبضمها ناحية الشئ وبكسرهما محل المدح والذم من الانسان وأصله الجسد وقد يطلق على عرقه يقال رائحة عرقه ذكية أو متعنة اهـ (قوله بضمين) الاولى حذفه ليصح له قوله بعد وتحقق فاق المراد به تسكين الذال كما أن المراد بالتثنية تحريكه بالضمين (قوله ويدخل فى الغائتين جزء منهما) انما ذكره لان الاستعاب غالبا لا يحصل بدون ذلك وليس المراد أن ذلك فرض لانه لو وضع نحو شمع على حدود الفرائض لكفاه قطعها وادعاه بعضهم انه لا يتم الفرض الا بدخول جزء من الغاية غير مسلم لما ذكرنا أقاده السيد ولم يذكرنا فيما رأيت حكم الشعر الذى بين الاذن والترزة الذى يؤخذ بالمقطف ولا كره الشافعية صريحا قال الخطيب فى شرح أبي شعاع أما موضع التخصيف فن الرأس لا اتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ثبت عليه الشعر الحقيقي بين ابتداء العذار والترزة معنى بذلك لان الاشراف والنساء يحدفون الشعر عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قاله الامام أن يضع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثانى على أعلى الجبهة ويفرض هذا الخط مستقيما ثم ينزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التخصيف اهـ بالحرف قال محشييه المدائنى عن الأجهورى المراد برأس الاذن الجزء الهادى لاعلى العذار قريبا من الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا لمبدأ العذار اهـ والظاهر أن المذهب كذلك لان التخصيد التام بما ذكرنا فاذ اغسل ما من أعلى الجبهة على استقامة ووصل الى رأس الاذن الا على وجه الغسل (قوله وعن أبي يوسف الخ) قال المصنف فى حاشية المعبر ظاهر القول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هى ما سبق من الكلام لاثبات

وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر وأقله قطرتان فى الأصح ولا تكنى الاسالة بدون التقاطر والوجه ما يواجه به الانسان (وحده) أى جلة الوجه (طولا من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعرا لا والجبهة ما اكتنفه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهى مجمع لحيه واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفى حقه الى مالا فى البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتى الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمين وتحقق وتنقل ويدخل فى الغائتين جزء منهما لاتصاله بالفرض والبياض الذى بين العذار والاذن فيفترض غسله فى الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن الثانى غسل يديه مع مرفقيه) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص

الحكم فائبات الحكم بها شئ ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع الخ)
 قاعدة أغلبية تتبع القرائن والالاتقض بضوابط القوم ثيابهم (قوله والمرفق الثاني)
 لوجه الكلام في اليد كلها المكان أولى وهو الذي في كلام غيره (قوله بدلاته) الثابت
 بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص اذ المراد أنه يثبت بالمعنى الذي يعرفه كل سامع يعرف باللغة من
 غير استنباط بحكمة الضرب المعلومة من حرمة التأنيف للوالدين فإنه حكم استقيد من المعنى
 الذي نهى بسببه عن التأنيف الذي هو الايذاء (قوله وللإجماع) قال في البحر لا طائل في هذا
 الكلام بعد انعقاد الإجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ في قوله تعالى ويهيئ لكم من أمركم
 مرفقا قراءتان سبعين وبقية لغة ثالثة فتح الميم والقاء كقعد سمي به لأن الانسان يرتفق به
 عند الاتكاء ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الأصلية وما حاذى من الزائدة محل
 القرض غسل وكذا كل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة
 والساعة وما لا فلا بل يندب (قوله وقراءة الجرة للجواردة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه
 المسمى بالعمدة تنفرد الواو ويجوز العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا
 القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا في حالة التقصيف وفي الكشف انما عطف الارجل على
 الرأس لالانها تمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليهم لانهم انفسل بصب الماء
 عليهم دون غيرها فكانت مظنة الاسراف وحي بالكعبين اماطة لظن ظان انهما مسحوة لان
 المسح لم تضرب له غاية في الشرع اهـ (قوله لدخول الغاية الخ) تعليل لم حذف تقديره انما
 قال مع لدخول الغاية في المقيافي الآية المبرزة بالي وحاصله انه ما في الماء واحد وانما
 ثنائه ولم يجمعهما كما رافق لانه لو جمع للزم القسمة على الاتحاد كما رافق فثنائه ما لا فائدة أن
 لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتفاع) الاولى أن يقول من التكعب وهو
 الارتفاع ومن سميت الكعبة (قوله مسح ربيع رأسه) الربع بضمين وقد تسكن الباء
 والراس أعلى كل شئ وانما كان القرض الربع لأن الباء للاصاق والبدت تقارب الربع في
 المقدار فاذا أمرت ادنى امر اربعين يسمى مسح ربيع فكان مسح الربع ادنى
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقر في الاصول ان الباء اذا دخلت على الهل
 تعدي الفعل الى الالة والتقدير امسحوا ايديكم برؤسكم فيقتضي استيعاب اليد بالمسح دون
 الراس واستيعاب اليد ملصقة بالرأس على ما ذكرنا لا يستغرق غالب سوى الربع فتعين مرادا
 من الآية المكررة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقذال كصاحب المؤخر
 والقودان مثنى قوم كهود الجانيات (قوله وتقدير القرض بثلاثة اصابع الخ) اي من اصغر
 اصابع اليد لأن الاصابع اصل اليد حتى يجب قطعها بادية كل اليد والثلاث اكثرها
 وللاكثر حكم الكل اهـ وبقية رواية اخرى للكرخي والطحاوي واختارها القدرى وهو
 مقدار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصورة رواية ودراية اما الاقل فلنقل المتقدمين
 رواية الربع وأما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها عدة برعين ما قدر به كعدد
 ركعات الظهر مثلا (قوله ومحل المسح ما فوق الاذنين) قال في الخاتمة فلو مسح على شعره ان
 وقع على شعر تحت رأسه جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز لان ما على الرأس يكون

لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضى مقابلة الفرد بالفرد
 والمرفق الثاني بدلاته
 لتساويهما وللإجماع وهو
 يكسر الميم وفتح القاء وقلبه
 لغة ملتقى عظم العضد
 والزراع (و) الركن الثالث
 غسل رجله (قوله تعالى
 وارجلكما) ولقوله عليه
 السلام به ما غسل رجله
 هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلاة الا به وقراءة الجرة
 للجواردة (مع كعبية)
 لدخول الغاية في المقيافي
 والكعبان هما العظمان
 المرتفعان في جانبي القدم
 واشتقاقه من الارتفاع
 كالكعبة والكعاب التي
 بدائيتها (و) الركن
 (الرابع مسح ربيع رأسه)
 لمسحه صلى الله عليه وسلم
 ناصيته وتقدير القرض
 بثلاثة اصابع مردود وان
 مسح ومحل المسح ما فوق
 الاذنين فيصم مسح ربه
 لا ما نزل عنه ما فلا يصح مسح
 أعلى الذوائب

المشدودة على الرأس وهو لغة امرار اليد على الشيء وشربا أصابة اليد المبتلة بالعضو ولو به - يد غسل عضو لا مسحه ولا يبل أخذ
من عضو وان أصابه ماء أو مطر قد راقع أو وضأ جزء (وسببه) السبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي إرادة
فعل (ما) يكون من صلاة وممس مصف - وطواف (لا يهل) الأقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الأقدام على الفعل

موضنا (حكمه الديني)
المتنص به المقام (وحكمه
الآخرى الثواب في الآخرة)
إذا كان بنيت وهذا حكم
كل عبادة (وشرط وجوبه)
أي التكليف به واقتضاه
ثمانية (العقل) إذا لخطاب
بدونه (والبالوغ) لعدم
تكليف القاصر وتوقف صحة
صلاته عليه لخطاب الوضع
(والاسلام) إذا لا يخاطب
كافر بفروع الشريعة
(وقدرة) المكلف (على
استعمال الماء) الطهور
لان عدم الماء والحاجة
اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا
بالماء (الكافي) لجميع
الأعضاء مرة مرة وغيره
كعدم (ووجود الحدث)
فلا يلزم الوضوء على الوضوء
(وعدم الحيض) عدم
(النقص) بانقطاعهما
شرعا (وضيق الوقت) لتوجه
الخطاب مضيقا حينئذ
وموسعا في استدانته وقد
اختصرت هذه الشروط في
واحدة هو قدرة المكلف
بالطهارة تطهيرا بالماء (وشرط
خصته) أي الوضوء (ثلاثة)
الاول (هوم البشرة بالماء
الطهور) حتى لو بقي مقدار
مقرزبرة لم يصبه الماء من

من الرأس وله هذا الحلف لا يضع يده على رأسه فلا يوضع يده على شعره رأسه حث
(قوله المشدودة على الرأس) أي التي ادبرت ملفوفة على الرأس بحيث لو أرخاها كانت
مسترسلة أما لو كان قفقه رأس فلا شك في الجواز (قوله امرار اليد على الشيء) أي يلفظ
(قوله أصابة اليد الخ) الاولى ما ذكره غيره بقوله وشربا أصابة بل لم يستعمل في غيره سواء كان
المصاب عضوا أو غيره كشره وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الأصابة باليد أو بغيرها حتى
لو أصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المفروض اجزاء سواء مسحه باليد أم لا
(قوله ولو به - يد غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضا وصححه
في الايضاح لانه قد نص الكرخي في جامع الكبير على الرواية عن الشيخين مفسرا مطلقا فقال
انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الابعاء جديدا لانه قد تطهر به مرة وأقره في النهر
وفي نوح أفندي عن المجتبي المخطئون أي للعلماء كالمخطئون (قوله لا مسح) يستثنى منه
الأذان فيمسحان بما بقي من بلل الرأس (قوله ولا يبلل أخذ من عضو) لانه يشترط في صحة
المسح أن لا يكون البلال مستعملا ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالانقصال
(قوله ما أفضى إلى الشيء) أي وصل اليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعلة فانه
علة مؤثرة في حل النكاح (قوله أي إرادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفا وأصل
المعنى طلب اباحة ما لا يهل الابه وأخذ المصنف الارادة من الطلب (قوله وشرط وجوبه)
أي لزمه على المكلف شرعا والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
(قوله لخطاب الوضع) هو جعل الشارع الشيء شرطا أو سببا أو مانعا أو مهيما أو فاسدا
ولا يلزمه التكليف (قوله إذا لا يخاطب كافر بفروع الشريعة) هذا أقوال ثلاثة وصحح
الثاني أنهم مخاطبون بها اداء واعتقاد أو نقل أصحبه الثالث أنهم مخاطبون بها اعتقادا
لا اداء واعتقادا أو سببا وحينئذ لا خلاف بين المتأريدي والاشعري والثمره تظهر في زيادة
العقوبة للكافر على تركها اداء واعتقادا أو اعتقادا فقط وعدم العقوبة أصلا (قوله لان
عدم الماء) أي ولو حكما بأن لا يقدر على استعماله لعذر أو لا يرى أن يزيد تجسسه ليقابل الطهور
(قوله بانقطاعهما) تصوير لعدم وقوله شرعا يشهل ما إذا انقطع الماء دون العادة فانه ما تغتسل
وتصوم وتصلي ولا يقر بها زوجها احتياطا فقول السيد لانقطاعهما بتمام المادة ليس على
ما ينبغي إقامه بعض الأفاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المضيق (قوله هو
قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وانقطاع
الحيض والنفاس وضيق الوقت فانه لا تكليف الا بذلك (قوله وشرط صحته) في حاشية
الاشياء الصموى شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل وفيه تأمل واعلم
تفسيره بالمقصود منه (قوله والثاني انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع في هذا شرط الوجوب
وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت ما فيه (قوله لا يصح الوضوء) أي الا اذا ثبت العذر

المفروض غلبه لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من - من نفاص) لتمام العادة (و) انقطاع (حدث) (قوله
تحال التوضوء لانه يظهر ويحول وسيلان فاقض لا يصح الوضوء) (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) بجرمه الحائل

(كشع وشعم) فيسببه لان بقائه ذسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد وهو هموم المطهر شرعا للبشرة
 * (فصل) في تمام أحكام الوضوء * ولما يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفق به) من التصحيح في حكمها القسامها مقام البشرة لتحول القرض اليها ورجوعا عما قيل
 من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء
 المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لعدم كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن
 دائرة الوجه) لانه ليس منه اصل ولا بد لاهنه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما انكتم ٤١ من الشفتين عند الانضمام)

المعتاد لان المنضم تبع للقم
 في الأصح وما يظهر تبع
 للوجه ولا باطن العينين
 ولو في الفسل للضرر ولا
 داخل قرحة برت ولم يتصل
 من قشرها سوى مخرج
 القبح للضرورة (ولو انضمت
 الاصابع) بحيث لا يصل
 الماء بنفسه إلى ما بينها (أو
 طال الظفر فغطى الأظفار)
 ومنع وصول الماء إلى ما تحته
 (أو كان فيه) يعني الحمل
 المفروض غسله (ما) أي شيء
 (ينزع الماء) أن يصل إلى
 الجسد (كعجين) وشعم
 ورمص بخارج العين
 بتغميضها (وجب) أي
 افترض (غسل ما تحته)
 بعد إزالة المانع (ولا يمنع
 الدون) أي وسخ الاظفار
 سواء للقروى والمصرى
 في الأصح فيصع الفسل مع
 وجوده (و) لا يمنع (نحو)
 البراغيث ونحوها) كونهم

(قوله كشع وشعم) وعجين وطين وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والعجين محمول على
 القليل الرطب وينع جلد السمك والخبز الموضوع الخاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف
 الرطب قهستاني وينع الرمص وهو ما جسد في الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها
 اذا كان بين خارج العين بعد تغميضها (قوله هموم المطهرة رعا) لا يكون مطهرا الا عند عدم
 حيض ونفاس وحدث * (نصل في تمام أحكام الوضوء) * (قوله على اللحية) المشهور كسر
 اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لاناخذ بطيقي (قوله غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر إشارة إلى انه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة
 العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها) غسلها أو مسحها برهان (قوله
 ونحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح اصلا وقال ابو عبد الله الشيباني حكمها كالخفيفة
 (قوله ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا ثم رنم
 سن مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
 للضرر) هذه الالة تنتج الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان
 أعنى لانه مضر مطلقا ولان العين نجس وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء إلى
 أهداب العينين وموقها ما اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
 (قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الاعضاء بالاجماع كما في الخساية والدرن لانه متولد
 من البدن كما في الفتح والبرهان (قوله في الأصح) وعليه الفتوى وقيل درن المذني يمنع لانه
 من الودك أي الدهن فلا يتعدى الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي زرقه (قوله لنفوذ فيه لقلته) بل ولو منع دفعا للخرج
 كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
 الامام انه لا يجب خاتمة (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أي في الفسل (قوله
 شقوق رجليه) أي مثلا (قوله جازا امرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء
 مسح عليه وزن ضربه أيضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بهدر ما لا يضره حتى لو كان
 يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحار ثم محل جواز امرار الماء

ط ٦
 الذباب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ما على ظفر الصباغ من صبغ
 للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أي يلزم (تحريك الخسائم الضيق) في المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهرا وكان
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتمة وكذا يجب تحريك القرط في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا إيصال الماء ثقبه
 فلا يتكلف ادخال عود في ثقب اللرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يتعلق في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل شقوق
 رجليه جاز) أي صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من جنابة
 (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه)

على الدواء اذ لم يزد على رأس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في ابن أمير حاج
ومنه في الدعوى المجتبى لكن ينبغي أن يقيد بعدم الضرر كما لا يخفى أفاده بعض الافاضل
(قوله اقدم طرق حدث) ولان القرض سقط والساقط لا يعود (فصل في سنن الوضوء)
(قوله ولو سبته) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة حسنة فله أجرها ما عمل بها
في حياته وبعد مماته حتى تترك ومن سن سنة سيئة فعليه انهما حتى تترك ومن مات مرابطا
في سبيل الله جرى له أجر المراتبين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة المسلوكة
في الدين) أوضح منه قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار
على تاركها وليست خصوصية فقولنا طريقة الخ كالجنس يشمل السنة وغيرها وقولنا من غير
لزوم فصل خرج به القرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا وليست خصوصية خرج به
ما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق
بقوله المسلوكة والمراد المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة
ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا) كالاذان والاقامة والجماعة والسنة الرواتب
والمضغضة والاستنشق ويلقبون بالسنة الهدى أى أخذها هدى وتركها ضلالة أى أخذها
من تكميل الهدى أى الدين ويتعلق بتركها كراهة واساءة قال القهستاني حكمها
كالواجب في المطالبة في الدنيا إلا أن تاركة يعاقب وتاركها يعاتب اه وفي الجوهرة عن
القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام
يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك سنتي لم يزل شقاقي وفي شرح المنار
للشيخ زين الاصح انه يأثم بترك المؤكدة لانها في حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو
في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الاثم منوط باعتياد الترك وصحح وقيل لا اثم
أصلا (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كأذان المنفرد وتاويل القراءة في الصلاة فوق
الواجب ومسح الرقبة في الوضوء والتبائن وصلاة وصوم وصدقة تطوع ويلقبونها بالسنة
الزائدة وهي المستحب والمندوب والادب من غير فرق بينها عند الأصوليين وأما عند الفقهاء
فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمندوب ما تركه أكثر من فعله وبكس صاحب الهيطة
والاولى ما عليه الأصوليون أفاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند الحنفية ما فعله
صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أو حجه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو
واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام عليكم
بسنن وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله عليه الصلاة والسلام أحببني كالنجوم بأيهم
اقتديتم اقتديتم (قوله وان اقترنت بوعيد الخ) صنيعة يقتضى أن الواجب من أقسام السنة
(قوله غسل اليدين) على الكيفية الاتية وأما جمعها في غسلة واحدة كل مرة فظن
صاحب الهيطة أنه غير مسنون وردّه ابن أمير حاج بأنه مسنون واستدل عليه بعدة أحاديث تفيد
قال والذي تقتضيه الأحاديث انه اذا أراد غسل اليدين منفردة يبيد أو لا يصب الماء باليسرى
عليها ثم يغسل اليسرى منفردة ايضا ويجمعها مع اليمنى ثانيا وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل
من غير تفریق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معا ولا شك في جواز الكل وأقره في البحر

أقدم طرق حدث به (و) كذا
(لا) يعاد (الفصل بقص
ظفره وشاربه) أدم طرق
حدث وان استحب الغسل
(فصل) في سنن الوضوء
(سنن في) حال (الوضوء
ثمانية عشر شيا) ذكر العدد
تسهيلا للطالب لا للمصنف
والسنة لغة الطريقة ولو
سبته واصطلاحا الطريقة
المسلوكة في الدين من غير
لزوم على سبيل المواظبة
وهي المؤكدة ان كان النبي
صلى الله عليه وسلم تركها
أحيانا وأما التي لم يواظب
عليها فهي المندوبة وان
اقترنت بوعيد ان لم يفعلها
فهى للوجوب فيسن
(غسل اليدين الى الرسغين)

وفي العميق على البخاري هل الافضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اه (قوله في ابتداء
الوضوء) تقديمه شرط في صحة ميل السنة لانهما آلة التطهير فيبدأ بآبئة نظيفة هما كما في الايضاح
وغیره والمراد الطاهران أما المتنجسان ولوقلت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجس الماء
فرض فان أفضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتراف بشئ ولو بماء ديل أو بقمه تيمم وصلى ولم
يعد كما في القهستاني وغيره قال في الكافي وهذا الغسل سنة تنوب عن القرض وقال في الفتح
بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ انه المذهب وأبعد السرخسي
فقال والاصح عندي انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي (قوله وسكون السين المهملة) وتضم
ويقال بالصاد قاله العلامة قاسم في شرح النقاية واقدأحسن من قال

فعظم على الاجسام كوع وما يلي * نخصره الكوروع والرسوخ ما وسط
وعظم على اجسام رجل ملقب * يروع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

(قوله وسواء استيقظ من نوم أو لا) فانه صح عنه عليه الصلاة والسلام انه غسل يديه حال
المقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خرج بخارج العادة فلا يعمل بمقتضاه (قوله
فانه لا يدري أين بات يده) أي أين أو تيد فلا يختص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاصرا على
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذالم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
المذهب انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
اليمنى فيغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثا وان كان
الاناء كبيرا بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغسل يديه
كما يتناول لم يكن معه اناء صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء
ويصب على كفه اليمنى وبذلك الاصابع بعضها ببعض يرفع ذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى
في الاناء بالغاما بالغ ان شاء الله ويقف باليسرى كذلك اه (قوله صار الماء مستعملا) مخالف
لما في الخاتمة ونصها المحدث أو الجنب اذا أدخل يده في الماء للاغتراف وليس عليه نجاسة
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملا اه
وتقييده في الخاتمة بالاغتراف أي بنيت به يدانه اذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملا وان أراد الاغتراف لا
اه واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند اعادة الغسل هو الملاقاة لا كل الماء ذكره
السيد ومعنى الاغتراف نقل الماء من نحو الاناء ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله
والسجدة ابتداء) عدها من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والصفحة
وغیرها واختاره القهستاني والطحاوي وصاحب الكافي وصححه المرعشياني لقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكان وجهه ضعف
الحديث والظاهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة
حتى ان الكمال أثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاشحة ثبت بمثله وأما تعين كونها في الابتداء
فدليلها ما روي عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى طهوره مضى الله تعالى ثم

في ابتداء الوضوء الرسوخ
بضم الراء وسكون السين
المهملة وبالفين المهملة
المفصل الذي بين الساعد
والكف وبين الساق
والقدم وسواء استيقظ من
نوم أو لا ولكنه أكد في
الذي استيقظ لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ
أستدكم من منامه فلا
يفحص يده في الاناء حتى
يفسلها ولقطة مسلم حتى
يفسلها ثلاثا فانه لا يدري
أين باتت يده واذالم يمكن
امالة الاناء يدخل أصابع
يسراه الخالية عن نجاسة
مضمومة ويصب على كفه
اليمنى حتى يقيمها ثم يدخل
اليمنى ويفسل يسراه وان
زاد على قدر الضرورة
فأدخل الكف صار الماء
مستعملا (والسجدة ابتداء)

حتى لو نسيها تذكرها في خلالة وسمى لا تحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء هل واحد وكل لقمة فعل مستأنف
 لقوله صلى الله عليه وسلم ٤٤ من توضأ ذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر

الاموضع الوضوء والمنقول
 عن السلف وقيل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في لفظها
 بسم الله العظيم والحمد لله على
 دين الاسلام وقيل الافضل
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم كل امرئ بال
 الحديث ويسمى كذلك قبل
 الاستنجاء وكشف العورة
 في الاصح (والسؤال) بكسر
 السين اسم للاستقبال وللعود
 أيضا والمراد الاول لقوله
 صلى الله عليه وسلم لولا ان
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسؤال عند كل صلاة أو
 مع كل صلاة ولما ورد أن
 كل صلاة به تفضل سبعين
 صلاة بدونه وينبغي أن يكون
 لنا في غلط الاصبع طول
 شبر مستويا قليل العقد من
 الاراك وهو من سنن الوضوء
 ووقته المسنون (في ابتدائه)
 لان الابتداء به سنة أيضا
 عند المضمضة على قول
 الاكثر وقال غيرهم قبل
 الوضوء وهو من سنن الوضوء
 عندنا لان سنن الصلاة
 فتحصل فضيلته اسكل صلاة
 إذاها بوضوء استاك فيه
 ويستحب لتغير القسم
 والقيام من الصوم والى
 الصلاة ودخول البيت

يفرغ الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به التلايخلو وضوءه عنها ومثله
 في الجوهره اي ليكون آتيا بالندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انها عند غسل كل عضو
 مندوبة ذكره السيد (قوله بخلاف الاكل) فانه اذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي
 والباقي كما ذكره الحلبي متعقب الكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه يطهر جسده كله الخ)
 لعل الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلة ولفظ هذا الحديث لا يعين البسطة ولذا قال في المحيط
 لو قال نحو لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امرئ لا يبدأ فيه
 يذكر الله اه فلو كبر أو هال أو حمد كان مقبولا للسنة أي لأصلها وكما لها بما سبق ذكره السيد (قوله
 بسم الله العظيم الخ) أي بعد اتيانها بالتعوذ قاله الوبري (قوله والحمد لله على دين الاسلام)
 الذي في الجبازية والحمد لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناية عن المجتبي لو قال
 بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لورود الآثار أي بعد
 التعوذ (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أي بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذي سبق
 انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاس
 اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على
 الاستنجاء بالماء وبه قيد الزيلعي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة
 التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) أي فلا حاجة
 الى تقدير مضاف (قوله لا أمرتهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل لمذهب
 الشافعي وانما الذي يدل لمذهبنا رواية النسائي عند كل وضوء وصحها الحاكم وذكرها البخاري
 تعليقا في كتاب الصوم فلو ذكرها المواقف مقتصر عليها لكان أولى (قوله ولما ورد أن كل
 صلاة به الخ) ويحصل هذه الفضيلة في كل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه وان لم يستك عند قيامه
 لها لانه من سنن الدين لامن سنن الصلاة على الاصح كما سنده كره ان شاء الله تعالى (قوله وينبغي
 أن يكون أيضا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بله ان كان يابس او غسله بعد الاستاك لئلا يستاك به
 الشيطان وأن يكون من شجر مزيل يكون أقطع للبلغم وأقنى للصدر وأهنا للطعام وأفضله الاراك
 ثم الزيتون ويصح بكل عود الارمان والقصب لمضرتهم ما وأن يكون طول شبر مستعملا لان
 الزائد يركب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة) تكتمل لاندقاء
 وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستنجاء في ذلك اذا أمن
 خروج الدم والا فلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن
 الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث اقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح
 البخاري وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعنى في الوضوء لا مطلقا وعلة الكمال بأنه لم يرد ما
 يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا
 يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يحسنه ابن امير حاج (قوله وفضله يحصل الخ)

اي

واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام
 السؤال مطهرة للغم مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل

أى فيترتب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كفى الكاف (قوله يجزئ من السؤال الأصابع) من البديل (قوله التشويص بالمسحاة والابهام سؤال) التشويص بذلك باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كفى ابن أمير حاج أن يبدأ بالابهام من الجانب الأيمن يستاك فوقها وتحتها بالسبابة من الأيسر كذلك اهـ (قوله ويقوم العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنه لا يحصل الثواب لهن إلا بالنية ثم الظاهر أنهن يؤمرن بالعلق في ابتداء الوضوء كالسؤال للرجال ويجزئ (قوله والسنة في اخذها أن تجعل خنصر عيناك الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال إن المفاد من الأحاديث الابتداء من جهة اليمن وأما كون المسك باليمن فلا فينبغي أن يكون بالإسار لأنه من باب إزالة الاقدار وقبه أنه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام ويستحب أن يدل ذلك الأسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحنك وهو باطن وأعلى القم من داخل والأسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري أن نبي الله صلى الله عليه وسلم فوجده يستقي يقول أع أع والسؤال في فيه كأنه يتهوع (قوله ولا يقبضه الخ) ولا يقبضه لأنه يورث العصى ويكره يؤذ ويحرم بذى سم ويشتمع الريق الصافي من الدم فإنه نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى الخ) من فضائله ما روى الأئمة عن علي وابن عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم بالسؤال فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فإن فيه رضا الرحمن ونضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفا أو إلى أربعة مائة ضعف وإدامته تورث السعة والفنى وتيسر الرزق ويطيب القم ويشد اللثة ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبلغم ويقوى الأسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرسل فصاحة وحفظا وعقلا ويطهر القلب ويزيد في الحسنات ويفرح الملائكة وتضاعف له نور وجهه وتسبحة إذا خرج إلى الصلاة وتستغفر حلة العرش لقاعه إذا خرج من المسجد وتستغفر له الأنبياء والرسل والسؤال مسخطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضمة للطعام مكثرة للولد ويجزئ على الصراط كالبرق الخاطف ويعطى الشيب ويعطى الكتاب باليمن ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى الظهور ويذكر الشهادة ويسرع النزح ويبيض الأسنان ويطيب النكحة ويصفي الخلق ويجلو اللسان ويذكر القنطرة ويقطع الرطوبة ويحده البصر ويضاعف الاجر وينجي المال والاولاد ويعين على قضاء الحوائج ويوسع عليه في قبره ويؤنسه في لحدّه ويكتب له أجر من لم يستاك في يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا مقتدى بالانبياء يقفوا آثارهم ويلتصم هديهم في كل يوم ويغلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت عند قبض روحه الا في الصورة التي يأتي فيها الاولياء وفي بعض العبارات الانبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يستقي شربة من حوض نينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأعلى هذه أنه مطهرة لقم مرضاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها مرفوعة وبعضها موقوف وان كان في اسنادها مقال فينبغي العمل بها لما روى من بلغه عن الله ثواب فطلبه أعطاه الله مثل ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكورات يرجع إلى بعض

(ولو) كان الاستبالة
(بالاصبع) أو خرقة
خشنة (عند فقده) أى
السؤال أو فقد أسنانه
أو ضرر بقمه لقوله عليه
السلام يجزئ من السؤال
الأصابع وقال على رضى
الله عنه التشويص بالمسحاة
والابهام سؤال ويقوم
العلق مقامه للنساء لرقته
بشرتهن والسنة في اخذها
أن تجعل خنصر عيناك أسفله
والبنصر والسبابة فوقه
والابهام أسفله رأسه كما
رواه ابن مسعود رضى الله
عنه ولا يقبضه لأنه يورث
الباسور ويكره مضطجعا
لأنه يورث كبرا الطحال وجمع
العارف بالله تعالى الشيخ
احمد الزاهد فضائله
بمؤلف سماه تحفة السالك
في فضائل السؤال

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع القم وفي اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثاً) لانه صلى الله عليه وسلم
نوضاً مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تخفض ثلاثاً (بغرفة) واحدة اقام سنة
المضمضة لاسنة التكرير (والاستنشاق) وهو افقة من النشق جذب الماء ونفوه بريح الانف

اليه واصطلاحاً ايصال
الماء الى المارن وهو
مالان من الانف ويكون
(بثلاث غرفات) للتدبير
ولا يصح التثليث بوحدة
لعدم انطباق الانف على
باقي الماء بخلاف المضمضة
(و) يسن (المبالغة في
المضمضة) وهي ايصال الماء
لرأس الحلق (و) المبالغة في
(الاستنشاق) وهي ايصاله
الى ما فوق المارن (لغير
الصائم) والصائم لا يبالغ
فيهما خشية افساد
الصوم لقوله عليه الصلاة
والسلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق الا أن تكون
صائماً (و) يسن في الاصح
(تخليل الحية الكثة)
وهو قول أبي يوسف
رواية أبي داود عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يخلل حية واتخاذ
تفريق الشعر من جهة
الاسفل الى فوق ويكون
بعد غسل الوجه ثلاثاً
(بكف من ماء من أسفلها)
لان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا نوضاً اخذ

(قوله وهي اصطلاحاً الخ) والادارة والمج اي باشرط فلو شرب الماء عباً أجزاء ولو مصالاً كما
في الفتح لكن الافضل أن يجعه لانه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو افقة من النشق)
محرك من باب نصب الشم (قوله ولصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب بريح الانف ليس شرطاً فيه
شراً بخلافه لغة نهر (قوله ولا يصح التثليث بوحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن
يتمضمض ثم يستنشق من كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكن يفوته
أكمال السنة وأحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز كما في العيني
على الضاري ولو عكس لا يميزه عن السنة ولا عن الفرض في الجنبية بالنظر الى المضمضة
والفرق أن القم يطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الانف كما في
الجوهرة والشر بلالية وغيرهما (قوله والمبالغة) فيهما هي سنة في الطهاوتين على المعتمد وقيل
سنة في الوضوء واجبة في الغسل الا أن يكون صائماً نقله القهستاني عن المنية وشارح الشريعة
عن صلاة البقالى واعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مشتملتان على سبع سنن الترتيب
والتثليث والتجديد وفعلهما بالعين والمبالغة فيهما والمج والاستنثار والحكمة في تقديمهما
على القروض اختياراً أو صاف الماء لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالقم وريحه بالانف فقدما
لاختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به وقدمت المضمضة لشرف منافع القم كما في ابن
أمر حاج (قوله وهي ايصال الماء لرأس الحلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده
هي في المضمضة الفرغرة وهي تردد الماء في الحلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه الى
ما شتم من أنفه اه قال في البحر وهو الاولى والاستنثار مطلوب والاجاع على عدم وجوبه
والمستحب أن يستنثر يده اليسرى ويكره بغيره لانه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر
العينى والاولى أن يدخل اصبعه في فمه وأنفه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقاً ولو
صوم نقل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله ويسن في الاصح)
مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد
(قوله كان يخلل حية) ولحيته الشريفة كانت كثة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله
من جهة الاسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهستاني وابن أمر حاج وغيرهما
أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في الجوى وإذا علمت ما ذكر فلا
وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الاسفل (قوله بكف ماء) متعلق بكون الذي
قدره الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغن عن نقل صريح المواظبة
لان أمره تعالى حامل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعليمه الاعرابي (قوله ولانه لا كمال الفرض)
أي السنة وذكر باعتبار أنهما موربه وبعبارة في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة
لا كمال الفرض في محله ودخلها ليس بمحل لا قامته فلا يكون التخليل أكماً لانه لا يكون سنة اه

(قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه الزاهدي في القضية بأن يخلل بخصر يده اليسرى يتدنى من خصر رجله اليمنى من أسفل ويختتم بخصر رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه القضية في الروض ولا يكال هنا مناقشة وكذا لابن أمير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه اي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير الا كذا لا يقوم مقام التخليل الا بالتحريك وحينئذ لا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوة يدخل الاشياء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى فرض والثنتان بعدها ستان مؤكداً على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر بأنه لما توضع على الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضع أعطاه الله كفلين من الاجر فجعل للثانية جزاء مستقلاً فهذا يؤذن باستقلالها الا انها جزء سنة حتى لا يشاب عليه واحد ها ولواقتصروا على مرة ففيه اقول فالثاناه ان اعتادها ثم والا لا واختاره صاحب الخلاصة وحمل في النهر بمالفتح القولين المطلقين عليه والمراد ان يسير فراقين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد نهى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنشر مرتب (قوله الاضروا) بأن زاد لظماً فبغته قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورد في ما يريك الى ما لا يريك وما قبل انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضاً لانه نور على نور منعه في البحر بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكرره لانه اسراف محض وقوله في النهر يحمل عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مراراً بعد جذا ولم يقل به أحد أفاده بعض الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجتمع ما يكتفي بالتثليث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدباً قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبدائع انه يكره ومما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كفييات متعددة وردت بها الاحاديث ذكرينة منها في البناية واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي في رواية محمد بن موطأ عن مالك مسج من مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم قدما الى المكان الذي منه بدا ومن ثم قال الزيلعي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعدهما الى قفاه على وجهه مستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال الزاهدي هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكون الماء بهذا مستعملاً لضرورة اقامة السنة اه ومما في الخلاصة وغيرهما من انه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع ويمسك اجهاميه وسبابيه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه فبغته تكلف ومشقة كما في الخاتمة بل قال الكمال لا اصل له في السنة (قوله كسح الجبيرة والتيمم) أي وانلف فانه لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل

ورجح في المبسوط قول أبي يوسف رواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الاصابع) كلها للأصابع وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالتاريخ يوم القيامة وكيفية في البيهقي ادخال بعض يده في الرجلين باصبع من يده ويكفي عنه ادخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فن زاد أو نقص فقد نهى وظلم كما ورد في السنة الاضروا (و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبيرة والتيمم لان وضعه للتخفيف

(و) يَسْنَن (مسح الاذنين)
 ولو بقاء الرأس لأنه صلى
 الله عليه وسلم (غرف)
 غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه
 وإن أخذ لهما ماء جديدا
 مع بقاء البله كان حسنا
 (و) يسن (الذلك) لفعله
 صلى الله عليه وسلم بعد
 الغسل بأمر أريده على
 الأعضاء (و) يسن (الولاء)
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 وهو بكسر الواو والمتابعة
 بغسل الأعضاء قبل جفاف
 السابق مع الاعتدال جسدا
 وزمانا ومكانا (و) يسن
 (النبة) وهي لغة عزم القاب
 على الفعل واصطلاحا توجه
 القلب لايجاد الفعل جرما
 ووقتها قبل الاستحباب ليكون
 جميع فعله قربة وكيفية
 أن ينوي رفع الحدث
 أو إقامة الصلاة أو ينوي
 الوضوء أو امتثال الأمر
 ومحملها القلب فان نطق
 به يجمع بين فعل القلب
 واللسان استحبة المشايخ
 والنسبة سنة لتحصيل الثواب
 لأن المأمور به ليس الاغلا
 ومصحف في الآية ولم يعلم النبي
 صلى الله عليه وسلم لأمراني
 مع جهله وفرضت في التيمم
 لأنه بالتراب وليس ضربا
 للحدث بالأصالة (و) يسن
 (الترتيب) سنة مؤكدة في
 الصحيح وهو (كما نص الله
 تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا لأن الواو في الأمر ملطقي الجمع والقاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب

فانه يثلث للتطهير (قوله ويسن مسح الاذنين) بان يمسح ظاهرهما بالابهامين ودخلهما
 بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل الخنصرين في حجرهم ما يحركهما كما في البصر عن
 الحلواني وشيخ الاسلام (قوله مع بقاء البله) أمام فناءها بان رفع العمامة به ما فلا يكون مقبلا
 للسنة الا بالتجديد (قوله ويسن ذلك) هو أمر أريد على العضو مع اسالة المذكرة المحوى
 في بحث الغسل وفي النهر عن منية المصلي هو أمر أريد على الاعضاء المغسولة في المرة الاولى
 اه قال ابن امير حاج لعل التقيد بالمرة الاولى اتفاق مع انها سابقة في الوجود على ما بعدها
 فهي به أولى لان السبق من أسباب الترجيح اه وليس ذلك فرضا الا عند مالك والاوزاعي
 فانهم شرطوا في صحة الوضوء والغسل (قوله لفعله صلى الله عليه وسلم) أي اياه قاله قول
 محذوف وقوله بأمر أريده تصوير للفعل (قوله قبل جفاف السابق) بأن يغسل الاخير قبل
 جفاف الاول وفي السيد تبيينه للشارح هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول اه فاعتبر
 الثاني مع الاول لا الآخر مع السابق وهما طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تحفيف الاعضاء
 قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك الولاء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به
 ويتحقق الولاء في القرائض والسنة كما أفاده السيد متعقب المحوى في افادته قصره على
 القرائض (قوله مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا) فلو كان بدنه يتشرب الماء أو كان الهواء
 شديدا أو كان المكان حارا يجفف الماء سريعاً فلا يعتد تاركه ولو كان طريا لا يجففه الا في مدة
 مستطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الولاء (قوله وهي لغة عزم القلب على الفعل)
 كذا قاله الجوهرى وهو خلط اصطلاحا بآخر كما هو دأبه لانه معناها الشرعى وأما معناها لغة
 فليس في كلام أهل اللغة لانها من نوى الشيء قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين
 (قوله لايجاد الفعل جرما) الفعل أعم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الأمرين عليها
 لان المكلف به في النهى هو كف النفس على الرأى لكن اعتبار النية للمتروك انما هو لحصول
 الثواب للخروج عن عهدته النهى فان مجرد الترتيب فيه مكاف فلا يستحق الوعيد (قوله
 أو ينوي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفيه عند البعض اعتبار اياه بالتيمم قاله الزيلعي (قوله
 استحبه المشايخ) قالوا أراد أنهم استحسنوه لجمعه مع القلب ولم يرد التلطف بها عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين والأئمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنسبة سنة) وقال
 القدورى انها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغلا ومصحفا) ربما تفيد هذه العبارة أن
 الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قال المحوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية
 لان المأمور به حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الاشياء عن بعض الكتب الوضوء الذي
 ليس بنوى ليس بمأمور به ولكنه مفتاح للصلاة اه فان أريد بالمأمور به ما يثاب عليه ارتفع
 التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية
 (قوله لانه بالتراب) أي وهو لم يعتبر مطهر شرعا الا للصلاة وتوابعها الا في نفسه فكان التطهير
 به تعبدامحضا وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح اول ان لفظه ينبئ عن القصد والاصل أن يعتبر
 في الامعاء الشرعية ما تنبئ عنه من المعاني (قوله وهو كما نص الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية
 خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاء التخصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب

بجله الاعضاء (و) يسن (البداة بالميا من) جمع محبة خلاف الميسرة في الدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم قابد وأبما منكم وصرف الامر عن الو-وب بالاجماع على استحبابه ٤٩ لشرف اليمى (و) يسن البدااة بالفسل من

(رؤس الاصابع) في الدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن البدااة في المسح من (مقدم الرأس) (و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأومأ بيده من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) لا يسن مسح (اخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البدااة بالميا من (مستحبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما

• (فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا) • وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعا وقيل الخصلة الجديدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اليوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه

بجله الاعضاء) من غير افادة طلب تقديم بعضها على بعض في الو-ود فهو كونه ذلك ادخل السوق فاشترطنا خبرا والما حيث كان المقاد اعقاب الدخول بشرأ ما ذكر والدليل انما مرواه البخارى وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأعيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء لان الخلاف فيهما واحد وبهذا تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويسن البدااة بالميا من) البدااة بتطيت الباهو المذو والهمز وتبدل يا هو هي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبه ديننا • ولوعبدنا غيره شقيننا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحرث بن أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في الدين والرجلين) وهما عضوان مفصولان فخرج العضو الواحد كالوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان الممسوحان كالاذنين والخفين فالسنة مسههما معا ليكون أهمل قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمن منها يعني من الالذين والالذين والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لابتدائه من مبداء في العضو وقد فرض غسل جميعه فالبدأ أوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البدااة المذكورة والكاف للعله وعبارته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البدااة في المسح) وأما البدااة في الفسل بصب الماء من اعلى سطح الجهة فقال ابن أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد وغيرهما وهو يقتضى ان مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في القمع من أنه يستحب مسح الرقبة بظهر اليدين اعدم استعمال بلغم ما فوهم لان مفهومه ان بله باطنه ما مستعمله وليس كذلك أفاده المحوى وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالاغلال يوم القيامة (قوله وليس مسلما) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله اولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد بتركه وانما الخلاف في تأ كده واستحبابه فكان الاولى حذفها

• (فصل من آداب الوضوء الخ) • (قوله وزيد عليها) أوصلها الى الخزانة التي تيف وتبني قاله السيد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح وكما هو متقاربة (قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبما استحب لان الشارع يحبه وبالمندوب لان الشارع بين ثوابه وبالتطوع لان فاعله مستبرع به قاله السيد (قوله وأما السنة) أي المؤكدة (قوله لا العقاب) لكن اذا اعتاد الترك فعليه اثم يسير دون اثم ترك الواجب وقدمى (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الثياب عن الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حاله أرى

ط ٧ وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا اله عقاب فآداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) تحذر من الفسالة (واسم مقبال القبلة) في غير حالة الاستحباب لانها حالة أرى

القبول المدعى فيها ويجعل الأناة الصغير ٥٠ على يساره والكبير الذي ينفرد منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) أي التيمم

إلى مبادأة بنفسه من غير
اعانة غيره عليها بلا عذر
(وعدم التكلم بكلام
الناس) لأنه يشقه من
الدعاء المأثور بالضرورة
(والجمع بينية القلب
وفصل اللسان) لتحصيل
المزجية (والدعاء بالمأثور)
أي المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة
والتابعين (والقسمة)
والنية (عند غسل كل
عضو) أو معهما فيقول
يا وياعلني المفضضة بسم الله
اللهم اعنني على تلاوة
القرآن وذكرك وشكرك
وحسن عبادتك وعند
الاستنشاق بسم الله اللهم
أرحني رائحة الجنة ولا
ترحمي رائحة النار وهكذا
في سائرهما ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم أيضا كما
في التوضيح (و) من آدابه
(ادخال خنصره في صماخ
أذنيه) مبالغة في المسح
(وتحريك خاتمه الواسع)
للمبالغة في الغسل (و) كون
(المفضضة والاستنشاق
باليد اليمنى) لشرفها
(والامضاط باليسرى)
لامتنانها (و) تقديم (التوضؤ
قبل دخول الوقت) مبادأة
للمطاعة (لغير المأثور)
لان وضوءه ينتقض بخروج
الوقت عندنا وبخوله عند زفر

القبول المدعى فيها) أي وهو مشق على الادعية ولما روى مرفوعاً أكرم المجالس ما استقبل به
القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره) قال الأكرمان لا كراهة في الصب ولا يقال أنه خلاف
الأولى وساق عدة أحاديث دالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على
الكراهة ومن كان يستعين على وضوءه بغيره عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما في العميق
على البخاري (قوله لتحصيل المزجية) مراده بها الشيء الأقوى وليس مراده بها الحكم الذي
لم يبين على أذكار العباد فان التلطف بهم لم يرد عن الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم والصحابة والتابعين) قال ابن أمير حاج سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر
العسقلاني عن الأحاديث التي ذكرت في مقدمة أبي الليث في أدعية الأعضاء فأجاب بأنما
ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شيء
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن منهم
بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حذرا من الوقوع في مصداق من كذب على متهمة مدافلة بقية وأما مقدمه من النار وعن هذا قالوا كما
في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صبيح الخزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو
نقل وما أشبهه من صبيح التريض وكذا فيما أشك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذا كره بصيغة
الخزم ويقع فيه بصيغة التريض كما يقع في الضعيف بصيغة الخزم قال الهندي وغيره ولم يثبت
منه الا الشهادتان بعد الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله والنية) أي استصحابها كما في
الفق وأشار بقوله استصحابها الى أن المنوى واحد وهو امتثال الأمر مثلا (قوله وهكذا في
سائرهما) فيقول عند غسل الوجه بسم الله اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وذود جوه
وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كافي يميني وحاسبي حسابا يسرا وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم لاتعطني كافي شمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم أعطني
تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله اللهم ابعثني من الذين
يسمعون القول فيقيمون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أمتق رقبتى من النار وعند
غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاري أن تبور اه من الشرح (قوله
أي بعد كل دعاء) قوله (ادخل خنصره) أي انملة خنصره وهو بكسر الخاء والصاد وقال
الفارسي الصحيح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره في صماخ أذنيه ويحركها وهو مروي
عن أبي يوسف والصحاحان من في صماخ بكسر الصاد ويقال بالـ بين المهملة (قوله وتحريك
خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا فترض قاله السيد
(قوله والامضاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) أي وهو اذا توضأ في زمن
قبل الوقت فلا يجزئ ما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أو لا فان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ
فبـ لا وقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز وقت بدله إعادة الوضوء
في الوقت خروجاً من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني

وبه ما عند أبي يوسف (والإيمان بالشهادتين بعده) فأما مسألة قبل القول صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يشوذاً

فيسبغ الوضوء ثم يقول
أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمد عبده ورسوله وفي
رواية أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن محمد عبده ورسوله إلا
فقتله أجواب اللجنة الثمانية
يدخلها من أي باب شاء
وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قال إذا توضأ
سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت
استغفرك وأتوب إليك
طبع بطابع ثم جعل تحت
العرش حتى يؤتى بها
يوم القيامة (وان يشرب
من فضل الوضوء فأثم)
مستقبل القبلة أو قاعداً
لأنه صلى الله عليه وسلم
شرب فأثم من فضل وضوءه
وما زعمه وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يشرب من أحدكم فأثم من
نسي فليستغفر وأجمع
العلماء على كراهته تنزيهاً
لامرطبي لاديني (وان
يقول اللهم اجعلني من
التوابين) أي الراجعين
عن كل ذنب والتواب
مبالغة وقيل هو الذي كل
أذنب يادر بالتوبة والتوا
من صفات الله تعالى أيضاً
لأنه يرجع بالإنعام على كل
مذنب بقبول توبته
(واجب من المتطهرين أي المتزهي من الفواحش وقدم المذهب على المتطهر لدفع القنوط والحب)

لا يجوز أجماعاً فوجب إعادة الوضوء وجبت فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه
أحدى المسائل الثلاث التي انفصل فيها أفضل من القرض الثانية إيراد المعسر أفضل من
إظهاره الثالثة البدء بالسلام أفضل من رده (قوله وبه ما عند أبي يوسف) أي بأيهما وجد
(قوله والإيمان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي أنه يشير بسببنا به حين النظر إلى السماء
وسميت سبابة لأنه يسبب بها الأولى تسميته بعبه كما نص عليه في شرح الشريعة وخصت
بذلك كرهه من أراح المولد أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه
فكانت الملائكة تنفخ خلفه تعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه حتى
تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيباً فجعله الله تعالى
في مسجته فصار ينظر إليه وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره
كما كان أولاً فاعطيت المسجحة الشرف من وقتئذ وهذا أولى مما في السيد (قوله فيسبغ
الوضوء) أي يعم الأعضاء بالماء من قواهم درع سابعة أي شاملة للبدن والمراد هنا الإحسان
(قوله وفي رواية) هي لمسلم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريمه (قوله
طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود بحجته تعظيمه ويترب عليه كثرة الثواب (قوله
من فضل الوضوء) يقع الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائماً (قوله أو قاعداً) أو
لأخصير قالوا ويقول عند شربه اللهم اشقي بشفتك وذاوني بدوائك واحصني من الوهن
والأمراض والأوجاع وفي الهندية يشرب قطرة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم
فأثم) محمول على غير الحالتين السابقتين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة
لرواية أنس قال لا كل شيء أشد وأخف وفي العناية ولا بأس بالشرب فأثم ولا يشرب
ما شياورخص للمسافر ذكره الحلي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً الخ) لأنهم
حكاه الإجماع فانه لما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي والأحاديث الدالة على الفعل
اختلف العلماء في الخاص من التعارض فمن قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن
قائل أن النهي ليس للتعريم بل للتنزيه لأنه لا مرطبي لاديني وقوله ليان الجوافذ كذا ابن أمير
حليج (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأمراض عن كل ذنب (قوله
وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبالغة (قوله بقبول توبته) متعلق بالإنعام والاباء
للتصوير والسلبية ولو زادوا وعطفه على الإنعام لمكان أولى وأقرب بعضهم أن التواب في
حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهي من الفواحش) وقيل الذين
لم يذنبوا وخبر صاحب المنية بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن
كما قاله ابن أمير حاج قال غير أن الوارد أن يقوله بعد الفراغ متصلاً بالشهادتين (قوله لدفع
القنوط) أي من المذهب (قوله والحب) أي من المتطهر فان قلت أن جعله من أحدهما
ينافي الآخر أجب عنه بأن الواو بمعنى أو ولما قائل أن يقول أن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن
يكون منهم فهو مندفع بالدعاء لا بالتقديم والحب لا يتأتى من المتطهر لأنه من الكفار وهو لم
يذنب أصلاً ومن الفواحش وهو متميز عنها على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل
أن الضمير في قديم يرجع إلى الله تعالى أي في قوله تعالى أن الله يحب التوابين ويجب المتطهرين

(واجب من المتطهرين أي المتزهي من الفواحش وقدم المذهب على المتطهر لدفع القنوط والحب)

ومن الادب انه لا يتوضأ به
منهم لانه يورث البرص
ولا يستخلص لنفسه اياه
دون غيره لان الشريعة
حنفية سهلة سمحة ومنه
صب الماء برفق على وجهه
وترك الجفيف وان مسح
لا يبالغ فيه وان تكون آنيته
من خرف وغسل عروتهما
ثلاثا ووضع على يساره
ووضع اليد على الفخذ على
عروته لارأسه وتعاود
موقيه وماتحت الخاتم
ومحاوذة حدود القروض
اطالة للقرة ومسل آنيته
استعداد الوقت آخر وقراءة
سورة القدر ثلاثا لقوله
صلى الله عليه وسلم من قرأ
في أثر وضوئه انا اترانه في
ليلة القدر مرة واحدة كل
من الصديقين ومن قرأها
مرتين كتب في ديوان
النهداء ومن قرأها ثلاثا
حشره الله محشر الانبياء
اخرجه الديلي ولما ذكره
الفتية ابو الالب في مقدمته
(فصل) في المكروهات

(قوله انه لا يتوضأ به) لقوله عليه السلام لما نثت حين نثت الماء لا تفعل على يا حيرا
فانه يورث البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه اياه الخ) اي لا يجعله لنفسه
خلصا من الشركة فقد سئل محمد بن واسع اي الوضوء ابرأ من ماء عذرا ومن متوضأ
العامه قال من متوضأ العامة قال عليه السلام ان أحب الاديان الى الله تعالى السمحة
الحنفية اه من الشرح (قوله حنيفة) اي ماثلة عن الاديان الباطلة (قوله سمحة) يرجع
الى معنى سهل او معناه مقبولة مرغوب فيها اي ومن سهاولها عدم الاستخلاص (قوله وترك
التجفيف) في انما محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه
بالثوب قال لا بأس به قال محمد بن وهب ناخذ ولا ترى بذلك بأسا وهو قول ابي حنيفة اه وفي الخاتمة
لا بأس للمتوضئ والمغتسل ان يمسح بالثوب روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه
مطهره او وردت عدة أحاديث تدل على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذا لم يكن حاجة
الى التنشيف فان كانت فالظاهر انه لا يختلف في جواز من غير كراهة بل في استحبابه أو وجوبه
بحسب تلك الحاجة العارضة المتدفقة به قاله ابن امير حاج ثم قال وهذا في الحى أما الميت
فقتضى كلام مشايخنا انه مسح ثلاثا قبل كفايته فيصير مثله اه (قوله وان تكون آنيته
من خرف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آنيته من خرف من المسلمين (قوله وغسل عروتهما
ثلاثا) ليتيقن الطهارة (قوله ووضع على يساره) اي صب منه على يمينه وتقدم ما يفيد ذلك
(قوله لارأسه) تماميا عن تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى حالة ارادة الصب
للفعل ولا يظن حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بنسب الاعضاء (قوله وماتحت
الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للقرة) المراد بها ما يميل التحجيل واطالة القرة فيكون بالزيادة
على الحد المحدود كما في البصر وأما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين لنصف
العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت آخر) لو قال لوضوء آخر لكان
أولى ايم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اخرجه الديلي
في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان النهداء) الديوان بالكسر ويفتح مجمع الصحف
والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية واقل من وضعه عمر رضى الله عنه قاموس
فالمراد انه يكتب اسمه مع اسمائهم في محل كتابتهم والمراد منه وبما قبله ان يعطى نوابهم وان
تفاوتت الكيفيات (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح محل الاجتماع اي
واذا اجتمع معهم في مجعهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه ابو
اللب في مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المقاصد الحسنة حديث قراءة انا انزلناه عقب
الوضوء لا أصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولفظه يدل على وضعه
(فصل في المكروهات) يقال كره الشيء يكرهه من باب كره وكرهية بالتخفيف
والنقص. ويداد المصنف قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تعريما وهو المنجل عند
اطلاقهم الكراهة وهو مترك واجب ويثبت بما يثبت به الواجب كما في الفتح ومكروه تنزيها
وهو مترك أولى من فعله وكثيرا ما يطبقونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان نهيًا ظاهريًا يحكم

بكرهه التحريم مالم يوجد صارف منه الى التنزيه وان لم يكن الدليل نهيابل كان مفيداً للترك
 الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحبل أقرب اتفاقا كما
 في استحسان البرهان وأما المكروه وتحريمه عند محمد هو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص
 الصريح فيه والمشهور عنه ما انه الى الحرام أقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها
 كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث القسوة المكروه تحريما يستحق فاعله محذور دون
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة والواجب في رتبة المكروه تحريما اه وقال الزيلعي من
 بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل
 العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يخلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان من شفاعة
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يميم المحبوب الواجب تدخل
 كراهة التحريم (قوله والادب) فيه منافاة لما قدمه أول الآداب من أن الآداب لا يلام على
 تركه ومن جملة عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم وجعل الاستعانة
 والتكلم بكلام الناس مكروهاين فليتنامل (قوله فلا حصرها) تفريع على قرأه فيكره
 للموضي وقوله ستة أشياء بالنصب بالنظر للشرح لانه معمول بقوله بهتها (قوله لانه
 للتقريب) اي عدها ستة للتقريب للمبتدى (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل
 فوق الحاجة الشرعية في فتاوى اللجنة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المستنون
 والقدر المأمور به في الخبر شرار أمي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدرر ويكره
 الاسراف فيه تحريما لوجاء النهر والماء لولاله أما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس
 فحرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية أحمد وأبي يعلى والبيهقي في شبهه
 وابن ماجه في سننه فقال أوفى الوضوء بزيادة الواو والماء على مقدار تقديره أنقول هذا وفي
 الوضوء سرف (قوله والتقير) هو عدم بلوغ الحد المستنون فلواقصر على ما دون الثلاث
 قيل بأنهم وقيل لا وقيل بأنهم بالاعتقاد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء
 الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية أرطال وفي الوضوء رطلان اه
 وهما مقداران ربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن
 لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غلا ولا فلا يصح الوضوء أم لا (قوله ويكره
 ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الأعضاء كما في الدرر (قوله لمنافاته شرف
 الوجه) ولان فيه انتضاح غسل الماء المستعمل فاتحز عنها أولى ولا يغمس عينيه ولا يقبض
 فيه شيئا بحيث تنكته حمرة الشفتين ومحاجر العينين أي أطراف الاجفان ومنايات الهلب
 لوجوب اتصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصح الوضوء وكافي
 الحلبي (قوله فيلقبه برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق ثم يدلك به
 (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) مالم يكن الحاجة تفوته بتركه قاله ابن امير حاج (قوله لانه
 يشغله عن الادعية) ولاجل تخصيص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذو كبر بعض
 العارفين ان الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره

(و) عما (يكره) المكروه
 ضد المحبوب والادب
 فيكره (للمتوضي) ضد
 ما استحب من الآداب
 فلا حصر لها بعدها (سنة)
 أشياء (لانه للتقريب فنها
 الاسراف في صب الماء)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لسعد لما سربه وهو يتوضأ
 ما هذا السرف يا سفيهان
 في الوضوء سرف قال نعم
 وان كنت على نهر جار
 ومنه ثابث المسح بماء
 جديد (وللتقير) يجعل
 الغسل مثل المسح فيه لان
 فيه تقويت السنة وقال
 عليه السلام خير الامور
 اوساطها (و) يكره (ضرب
 الوجه به) لمنافاته شرف
 الوجه فيلقبه برفق عليه
 (و) يكره (التكلم بكلام
 الناس) لانه يشغله عن
 الادعية (و) يكره

(الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت ان اسقي له فقال ما
 يا عمر فاني لا اريد ان يعينني على صلاتي احد (من غير عذر) لان الضرورات تنبيح لمخطورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام
 الويرى انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان
 سببه وشروطه وحكمه ورصده ففان (الوضوء على ثلاثة أقسام الاول) منها انه (فرض) كما قدمنا بديل له والمراد
 بالقرض هذا الثابت بالقطعي وأما المحدث والمقتدره وما يقوت الجواز بقوته ليشمل القرض الاجتهادي كربع الرأس
 وزيات آيته بالمدينة وقد فرض ٥٤ بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة

(نقلا) لان الله لا يقبل
 صلاة من غير طهور كما تقدم
 وهو بفتح الطاء وقال بعضهم
 الاجودضه (و) كذا
 (الصلاة الجنازة) لانها صلاة
 وان لم تكن كاملة (و) مثلها
 سجدة التلاوة (و) كذا الوضوء
 فرض (لمس القرآن ولو آية)
 مكتوبة على درهم او حائط
 اقوله تعالى لا يمسها الا
 المطهرون وسواء الكتابة
 والبياض وقال بعض
 مشايخنا انما يكره للمحدث
 مسح الموضع المكتوب دون
 الحوائث لانه لم يمس القرآن
 حقيقة والصحيح ان مسح
 كس المكتوب ولو بالقارسية
 يحرم مسه اتفاقا على الصحيح
 (و) القسم (الثاني) وضوء
 (واجب) وهو الوضوء
 (للطواف بالكعبة) اقوله
 عليه السلام الطواف
 حول الكعبة مثل الصلاة
 الا انكم تصلمون فيه
 فن تكلم فيه فلا يتكلمون
 الا بغيره ولم يكن صلاة

الاستعانة الخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس به او اما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره مما يدل على
 ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض الحقين
 (فصل) في أوصاف الوضوء (قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يقيد الحصر فلا يناه
 انه قد يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل الجلس الاول او ادائه عبادة لا تصح بدونه
 به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمداوس (قوله والمراد بالقرض هنا
 الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بفتح القطع النظر عن اجزائه (قوله والمقتدر) عطف
 تفسير (قوله فهو ما يقوت الجواز بقوته) اي فالمراد بالقرض بالنظر اليه القرض الاصح وهو
 ما يقوت صحة الشيء اذا عدم قيم القطعي بالنظر الى اصل الفصل والمسح والعمل بالنظر الى
 المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله اذا اراد القيام) اي الشروع فليس المراد به ضد
 القعود فان المراد بالصلاة ما يمس النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء) الطهور
 المصدر واسم ما يطهر به او الطاهر المطهر فامس (قوله ومثلها سجدة التلاوة) لقراءتهم يشترط
 لها ما يشترط للصلاة (قوله ولم يمس) يكن صلاة حقيقة) يعني انه لما أشبه الصلاة من وجهه دون وجه
 قلنا وجوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا
 طاف القرض محدثا ووجب دم وان كان جنبا فبدنه واذا طاف الواجب كالوداع والنفل محدثا
 فصدقة وجنبا قدم فقوله فيجب بتركه اي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليتأمل (قوله كس
 الكتب الشرعية) فهو الفقه والحديث والعقائد فيطهرها تعظيما طال الحلو الى ان غلبنا هذا
 العلم بالتعظيم فاني ما أخذت الكافرا لا بطهارة والسرخصي حصل له في ليله داء البطن وهو
 يكره درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا التفسير) اي فلا
 يرخص ولو كان التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة بهما معهما
 فنقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهر والسراج ان كتب
 التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها وله ان يمس غيرها بخلاف المصنف لان جميع ذلك تبع
 له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المكتوب الا اذا أخذ النوم وهو مستطهر
 ولو تطهر ثم اضطجع را حداث فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) مبادرة للطهارة
 (قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى مناما انه دخل الجنة
 وبلال امامه يسبح خشعة فعاله فسأله عن ذلك فقال اني كلما حدثت أووضأ واصلى ركعتين

حقيقة لم توقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في القرض للنجاسة وصدقة في النفل وسئل
 بترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخص مسها
 للمحدث الا للتفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونحب الوضوء (للتوضوء على
 طهارة و) ايضا (اذا استيقظ منه) اي النوم (و) عبيده (للمداومة عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء)

وسئل بعض الافاضل هل يلبيس في الجنة نهال فأجاب نعم مستدلاً بهذا الحديث (قوله اذا
تبدل مجلسه) او أدى بالاول هبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة)
لا حاجة الى تقدير مضاف لان الغيبة حقيقة في ذكر الاخ وقوله يذ كر الخ تصوير للغيبة وقوله
في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها واما اذا
كانت كذبا فبها قال الخافض وهو اشتد من الغيبة وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل
ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها بالاسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباح عند
الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي
الى الصواب وعند الاستقانة بان يقول للمعتق ظلمي فلان يكذب أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند
تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المجر وحين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب
عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتريه وهو
لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعند التعريف بما اشتبه به من الالقاب
كالاغش والاعرج وعند الشفقة على المختاب وعند عدم التعيين فهي غمانية (قوله وكذب
الخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرورة فيل يحرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل
الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ واعلم ان الاستعارة تفارق الكذب
من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر فهو
وأبى أسد في الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح مشرعة الاسلام (قوله اختلاق ما لم يكن)
أي افتراؤه يقال خلق الافك واختلقه وتخلقه افتراه وتخلق الكلام صنفه أفاده في القاموس
(قوله واصلاح ذات البين) وأما منع الظالم من المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله
رابعا (قوله تمام المضرب) لم يذ كر هذا المعنى الجدي في القاموس وانما قال الترمذي رفع الحديث
اشاعله وافساد اذ كرهه معنى آخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشتمية والنفاق
والتماق والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والنفاق ترك المحافظة على أمور الدين
سرا ومراعاتها علنا وأما التماق فهو الود واللفظ وان يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس
وفي شرح التحفة للعيني هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة
في التودد وما ينبغي ليستخرج ما عند الانسان وفي جمع الانهر التماق مذموم بخلاف التواضع
فانه محمود ومن الخطايا المداينة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المداينة فهي بذل الدنيا
ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين والدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استحببت اه
(قوله اقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا الخ) فيه نظر فانه يدل على ان المندوب للمغسل
الغسل لا الوضوء وبه ربح الحلبي في الشرح الكبير على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله
فليتوضأ) أخذه الامام أحمد فأوجبه فيندب الوضوء خروجاً من الخلاف وعمل بالحديث (قوله
وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحوض والنقاس كالجنابة كذا بحثه به بعض الافاضل (قوله
وليجنب عند ارادة كل الخ) اما الوضوء بين الجاهلين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وكما في شرح البخاري للبدر العيني والحافظ ابن
عمر لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب

اذا تبدل مجلسه لانه نور
على نور واذا لم يتبدل فهو
اسراف وقيد بالوضوء لان
الغسل على الغسل والتيمم
على التيمم يكون عبثا
(وبعد) كلام (غيبة)
بذ كر كذا أخل بما يكره في
غيبة (وكذب) اختلاق
ما لم يكن ولا يجوز الا في
غزو الحرب واصلاح ذات
البين وارضاء الاهل (ونجاسة)
التمام المضرب والغميم
والنجاسة السعاية بنقل
الحديث من قوم الى قوم
على جهة الافساد (و) بعد
(كل خطيئة وانشاد شعر)
قبسج لان الوضوء يكفر
الذنوب الصغار (وقهقهة
خارج الصلاة) لانها حدث
صورة (وغسل ميت وجهه)
اقوله صلى الله عليه وسلم
من غسل ميتا فليغسل ومن
حمله فليتوضأ (ولو قتل
كل صلاة) لانه أكل
لشأنها (وقبل غسل
الجنابة) لورود السنة به

(والجنب عند) ارادة (الكل وشرب ونوم و) معاودة (وطه والغضب) لانه يطقه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة (حديث و) روايته (تعظيم الشرفهما) (و دراسة علم) شرعي ٥٦ (واذان واقامة خطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما

لحضرته ودخول مسجده
(ورقوف بعرفة) لشرف
المكان ومباهاة الله تعالى
الملائكة بالواقفين بها (والسعي
بين الصفا والمروة) لاداء
للعباداة وشرف المكانين
(و) بعد (أكل لحم جزور)
للقول بالوضوء منه خروجا
من الخلاف ولذا عمه فقال
(وللخروج من خلاف)
سائر (العلماء) كما اذا مس
امرأة) أو فرجه يطن كنه
لتكون عبادته صحيحة
بالاتفاق عليها استبراء
لدينه هكذا جعت وان
ذكر بعضها بصفة السنة
في محله للفائدة التامة
بتوفيق الله تعالى وكرمه
(فصل) هو طائفة من
المسائل تغيرت احكامها
بالنسبة لما قبلها (ينقض
الوضوء) النقص اذا اضيف
الى الاجسام كنقض الحائض
براديه ابطال تأليهها واذا
اضيف الى المعاني كالوضوء
براديه اخرجها عن اقامة
المطلوب بها والنواقض جمع
ناقضة (ائشاء شريفا) منها
(ما خرج من السيلين) وان
قل سعى القبل والدبر سيلان
لكونه طريقا للخارج وسواء
المعتاد وغيره كالودودة والحصاة
(الاربع القبل) الذي

غسل فرجه وتوضأ للصلاة ولاحد ومسلم والاربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي في السنن
الكبرى اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليغتسل وضأ بينهما وضوءا زاد ابن حبان ومن بعده فانه
أنشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دلائل حملت على بيان الجواز جمع بين
الروايات ومشي الطحاوي على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الادل والتوم منسوخ
واما الوضوء عند ارادة كل أحد فمخرجه بالمراية للغوى لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه
عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان يأكل وهو جنب
غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب اذا أراد ان يأكل
أو يشرب المستحب له ان يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به ولفظ خزائنة الاكل وان ترك
لا يضرة وفي منية المصلي اذا أراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يديه وفاه ثم يأكل
أو يشرب لانه يورث الفقرا ه اى لان الاكل والشرب بدون ما ذكر سبب لفقره قال ابن امير حاج
(قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خالق من النار
وانما طنا النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليغتسل وضأ رواه الامام احمد وابوداود في الادب اى ولو
كان متوضئا فان اشتد الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث)
هى المتعارفة الآن من التسليم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة واعراب
(قوله وروايته) هى مجرد ذكر الاسناد والمقت (قوله وشرف المكانين) الصفا والمروة (قوله
للقول بالوضوء منه) هو قول الامام احمد (قوله وللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
غير الاربعة (قوله كما اذا مس امرأة) اى مشتة غير محرمة فانه مس المحرم وغير المشتهة لا ينقض
اتفاقا (قوله استبراء لدينه) اى طلبا لبراءة دينه من القول بالافساد

(فصل) * بمعنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ او خبر (قوله هو طائفة من المسائل) اى
مطلقا وتقييده في الشرح بالفقهاء بخصوص المقام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله
النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
للاتفاق (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استبراء الصلاة ونحوها (قوله
منها ما خرج من السيلين) افاد ان الناقض الخارج لان الضده هو المؤثر في رفع ضده
وانما الخروج على التحقق الوصف الذى هو النجاسة لذات الخارج وشروط في حمل الضد في ضده
لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وازافة النقص اليه
ازافة الى علم العلة والاولى اضافة الحكم الى نفس أهله (قوله وان كان ريحا لانبجاسة فيه)
الاولى ان يقول وان كان ريحا فليس منبجسا عن نجاسة لانه يفيد عهده ان ريح الدبر نجاسة
وليس كذلك كما افاده بهدويحق ان المراد لانبجاسة فيه اى في القبل يريحه عليه اى يريحه حتى يكون
ناقضا وهو الذى يفيد كلامه بهد (قوله فلا ينبس بمبتل الثياب) والاستبراء منه بدعة (قوله
فينقض ريح المفضاة احتياطا) الاولى الواو والمراد بها من اختلطت مع لبواها وانما طهاها بخلاف
من اختلط مع لبواها ووطئها فلانقض بالريح الخارج من امامها على العصم وتختص الاولى

والفرج (في الاصح) لانه اختلاج لاربع وان كان ريحا لانبجاسة فيه وريح الدبر ناقضة بمرورها الى النجاسة لان حكمين
عنها طاهرة فلا ينبس بمبتل الثياب عند العلماء فينبقض ريح المفضاة احتياطا والخروج يصدق بظهوره بالبله على رأس الفرج

ويحكمين آخرين أحدهما انما التحل ان طائفتها ثلاثا بوط الثاني ما لم تحبل لاحتمال الوطء في
 الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء في القبل بلا تعذر في الهندية عن الهبط عنه من
 النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء واهله لعدم خلوه عن خروج خارج غالباً
 وهو لا يشعر والخفي غير المشكل فرجه الاخر كالجرح وهو المعول عليه والمشكل ينتقض
 وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولوالى القلفة) بقضات وبوزن غرنة وهى ما يقطع في الختان
 (قوله لعدم خلوه) اى المولود المعلوم من المقام واحال الولادة (قوله ظاهراً) اى في الظاهر اى
 ان الغالب ان لا يحصل النفاس عنه فنزل الغالب منزلة المتحقق (تنبيه) ما سال من السبيلين
 انما بعد ناقض الطهارة حتى أما الخارج من الميت بعد تغسله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي
 غير السبيلين) تجاوزه النجاسة الى محل الخ والمراد ان تجاوزه ولو بالعصر وما شأنه أن يتجاوزه ولو لا
 المانع كالموت علقه فامثلة ثلاث بحيث لو شقت اسال منها الدم كذا في الحلبي (قوله الى محل)
 اعم من العضو والثوب والمكان (قوله يطلب تطهيره) بالغسل او المسح فينظم الموضع الذى
 سقط عنه حكم التطهير بعد ذكره ابن الكمال (قوله ولونديا) فاذا نزل الدم الى قصبة
 الانف نقض صرح به في المراج وغيره لان المبالغة بايضال الماء اليها في الاستنشاق لغیر
 الصائم مسنونة وفي البدائع اذا نزل الدم الى صماخ الاذن يكون حدثاً اه وليس ذلك
 الا لكونه يشدب مسجبه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله فلا ينقض دم سال في
 داخل العين الخ) وهذا ما سال في باطن الجرح الى الجانب الاخر وحقيقة التطهير
 فيها ممكنة وانما سقط حكمه للخرج (قوله كما الشدى والسرة الخ) قال في البحر
 الجرح والنقطة وماء السرة والشدى والاذن والعين اذا كان له سواه في الاصح أى في النقض
 والظاهر ان القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن ان ماء النقطة لا ينقض قال الحلواني
 وفيه توسعة لمن به جرب أو جدرى أو مجمل بالجيم وهو ما يكون بين الجلد والاعم وفي الجوهره
 عن ابن عباس الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي المغرب هو بفتح النون وكسر
 الفاء وزن كلمة الجدرى وبكسر النون وهو كون الفاء القرحة التي امتلأت وحن قشرها
 والتحريك افعه فيم اذ كره العلامة نوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمداً وعش يسيل منها
 الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قريحاً قال العلامة
 الشافى في حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعليل يقتضى
 أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض اذا اليقين
 لا يزول بالشك والله تعالى اعلم نعم اذا علم انه صديد او قريح من طريق غلبة الظن باخبار اطباء
 او علامة تعاب على ظن المبتلي يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان في عينه
 رمداً ونسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يسيل منها
 صديداً فيكون صاحب عذراه ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشافى ثم قال شارحها
 وما يشهد لهذا اى لكونه امر استحباب ما في شرح الزايدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام
 في جامعه ان كان قريحاً فيكالمستحاضة والا فكالصحة وأما قواها هم ماء الجرح والنقطة وماء
 السرة والشدى والعين والاذن ان كان له سواه ينبغي أن يحمل على ما اذا كان الخارج من

(و) يتقضه (في طعام أو ماء)
 و ان لم يتغير (أو علق)
 هو سوداء محترقة (أو مرقعة) أي
 صفراء والنقض باحدها
 الاشياء (إذا ملأ القم)
 لتجسه بما في قعر المعدة وهو
 مذهب العشرة المبشرين
 بالجنة ولأن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال فتوضأ قال
 الترمذي وهو أصح شيء في
 الباب وأقوله صلى الله عليه
 وسلم بعد الوضوء من سبغ
 من أقطار البول والدم
 السائل والقيء ومن دسعة
 عملاً القم ونوم مضطجع
 وقهقهة الرجل في الصلاة
 وخروج الدم (وهو) أي
 حذمل القم (ملا يطبق
 عليه القم لا يتكلف على
 الأصح) من التفاسير فيه
 وقيل ما يمنع الكلام
 (ويجمع) تقديراً (متفرق
 التي

العين . تغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التجنيس الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه
 كالجرح وايسر بدمع وهو بالتحريك ورم في الماقي اه وضبطه في الدبر فتح فسكون قال وهو عرق
 في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من
 الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارف باقعه سيدي عبد الفق التالبي وينبغي أن يحكم
 برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النقطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض
 وان تجاوز الى محل يلحقه حكم التطهير اذا كان ماء صافيا أما غير الصافي بأن كان محملا بدم
 او قيح او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوزا العصابة والالم يتقض مادامت الورقة
 في موضع الكى معصبة بالعصابة وان امتلأت دما او قيما لم يسئل من حول العصابة أو يتقذ
 منهم ادم او قيح سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض
 ولو حل العصابة فخرج الورقة والخرقة فوجد دما او قيما لولا الرباط لسأل في غالب ظنه
 اتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقصت عن موضعها أما قبل حلها
 فالنجاسة في موضعها لم تنفصل ولولم يكن قطع السيلان حقيقة او حكما كقطعه بالربط فهو
 معذور والا لا حق لو كان لا يتنجس العذر الا بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وان لم
 يتغير) أشار به الى أنه لا فرق بين انواع التي سواء قام من ساعتها ام لا وقال الحسن اذا تناول
 طعاما او ماء ثم قام من ساعتها لا يتقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل
 فيه فلا يكون حذما فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعتها لا يكون نجسا
 والصحيح انه حدث ونجس في الكل كما في الحلبي قبل وقول الحسن هو المختار كما في الفتح قال
 الزاهد في محل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر أمالوقاه قبل الوصول وهو في المرى
 فانه لا ينقض اتفاقا (قوله هو سوداء محترقة) قال في الشرح تفسير للعالم هو ما اشتدت حرته
 ووجدوه سوداء محترقة اه قال السيد وان كان ما تم نقض وان لم يملأ القم عند الامام خلافا
 لمحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس نقض قل أو كثر باتفاق
 اصحابنا اه عيني (قوله اذا ملأ القم) انما اشترط ملء القم في التي واعتبر السيلان في غيره
 لان القم يجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه ظاهرا والاخر يقتضي كونه باطنا حقيقة
 وحكما أما الحقيقة فلا نه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يهطن وأما الحكم فلا نه يفترض غسله في
 الغسل فجري عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه لا يفسد وضوءه فجري عليه حكم الباطن
 فوفرنا على الدليلين حكمهما ما قلنا اذا كثر نقض فاعتبر خارجا وان قل لا ينقض فاعتبر باطنا
 فيه يرتفع الريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قاله في الشرح (قوله ومن
 دسعة عملاً القم) قال في القاموس الدسع كأمع الدفع والتي هو المال ثم قال والدسعة ايضا
 الطبيعة والحقنة والمائدة الكريمة والقوة اه مختصرا فحينئذ يكون معنى الدسعة التي هو وصفه
 بكونه عملاً القم احترازا عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لدفع توهم انه لا ينقض
 الا ما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقا لان المرأة كذلك
 بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) اهل المراد منه خروج من السيلان في غير قوله في صدر
 الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلا على أن الخارج غير

(إذا تحسبته) عند محمد وهو الأصح فينقض أن كان قد رمل القم وقال أبو يوسف إن اتحد المكان وما فهم النائم أن نزل من الرأس فهو ظاهر اتفاقا وكذا الصاعد من الجوف على المقتضى به وقيل إن كان أصفر أو متقافه ونجس (و) ينقضه (دم) من جرح بقمه (غلب على البزاق) أي الريق (أو ساواه) احتياطا ويعلم باللون فالأصفر ٥٩ مغلوب وقبل الحمرة مساو وشديد ها غالب

والنازل من الرأس ناقض
يسلانه وإن قل بالأجماع
وكذا الصاعد من الجوف
رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ
(و) ينقضه (نوم) وهو فترة
طبيعية تحدث فتنزع
الخواص الظاهرة والباطنة
عن العمل بسلامتهم وعن
استعمال العقل مع قيامه
وهذا إذا (لم يتمكن فيه
المقعدة) يعني المخرج (من
الأرض) باضطجاع وتورل
واستلقاء على القفا ولو كان
مريضاً يصلي بالإيماء على
الصحيح وانقلاب على الوجه
لزوال المسكة والناقض
الحدث للإشارة إليه بقوله
صلى الله عليه وسلم العيان
وكاء الله فإذا نامت العينان
انطلق الوكاء وبه التنبية
على أن الناقض ليس النوم
لأنه ليس حدثاً وإنما الحدث
ملايخاؤه عنه النائم فأقيم
السبب الظاهر مقامه
والنعاس الخفيف الذي
يسمع به ما يقال عنده
لا ينقض والا فهو الثقيل
ناقض (و) ينقضه (ارتفاع
مقعدة) قاعد (نائم) على
الأرض (قبل اتباهه وإن
لم يسقط) على الأرض (في

المعتاد ينقض ويراجع (قوله إذا تحسبته) وهو الغثيان مصدر غثت نفسه بالثلثة إذا
جاشت وهاجت (قوله وهو الأصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف
اتحاد الجاس لان للمجلس أثر في جمع المتفرقات ولم يذ كر حكم القرع في ظاهر الرواية واتقفا
إنهما لو اتحد انقض أو اختلفا لم ينقض (قوله وما فهم النائم الخ) احتز به عن ما فهم الميت
فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المقتضى به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع للام
القم (قوله العينان وكاء الله) قال في النهاية أصله ستة بوزن فرس وجمعه استاء كافر اس
فحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقل استفاذا ردت الهاء وهي لامها وحذفت العين التي
هي التاء فحذفت الهمزة التي هي مع عوضا عن الهاء فقل سه بفتح السين ويرى في الحديث
وكاء الله اه وفي قوله العينان وكاء الله تشبيهه بليغ بقم الرق على طريق الاستعارة بالكناية
وابتات الوكاءه تحصيل واستعمال العينين في اليقظة بجهاز هرسل علاقته التلازم لانه يلزم من
انقضاءهما اليقظة وحمل الوكاء على العينين من التشبيه بالبليغ سواء كانا معاً في اليقظة
أو باقيا على معناه ما أو من باب الكناية أي اليقظة أو العينان كرباط الدبر اه مدابغي في
حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات على الهاء لانه الام الكلمة (قوله وإنما الحدث مالا
يخلو عنه النائم) صحه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وحكى في التوشيح
الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي ونصه سئلت عن
شخيه انقلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن
النوم نفسه ليس بناقض وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض
وضوءه من به انقلات ربح بالنوم والله تعالى أعلم اه (قوله الذي يسمع به) الباب ٥٥٠ في مع وقوله
ما يقال أي أكثر ما يقال قال في النهاية النعاس لا ينقض الوضوء وهو قيل نوم لا يشبهه عليه
أكثر ما يقال ويجرى عنده اه وظاهر المصنف كالحائية انه لا يشترط الفهم والذي في الفتح عن
الدقاق والرائت ان كان لا يفهم عاقته ما قيل عنده كان حدثاً وان كان لا يفهم حرفاً وحرفين
يعنى كلمة أو كلمتين لا اه ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لافته والظاهر اعتبار السماع
فقط (تنبيه) لانقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض
كما في القهستاني فانه يقتضى تخصيص عدم النقص به فوضوءهم تشريع للاهم لكن ينبغي
أن يستثنى اغماؤهم وغشيهم فانما منهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده السيد وغيره ويبحث
فيه بعض الحذاق بأنه إذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالحكمي المتوهم أولى على
أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو سلم فيعمل على أنه رواية (قوله وينقضه ارتفاع مقعدة الخ)
فقبل ان اتبه كما سقط فلا ينقض وان استقر نائماً اتبه انقض لوجود النوم مضطجها هذا
قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي المضمرة عن الزاد وهو
الصحيح في رواية الحسن وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء

الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو مرض يزيل القوى ويستعمل العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض
يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر)

بطون الدماغ من الباطن البارود وتعمل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا والغشى بفتح فسكون أو بكسر الشين المجتمعة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما ناقض وأما القهقهة فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالهتة معه وإن لم يكن مكلفا به إلا لحاقه بالصبي لا لأن عقله قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو سرور يغلب على العقل مباشرة بعض الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بوجوب عقله من غير أن يزيله ولذا بقي أهلا للخطاب وقيل يزيله وتكليفه زجره والتحقق الأول كما في البحر ولا فرق فيه بين السكر من محرم أو مباح فهو كالانغماء إلا أنه لا يسقط عنه القضاء وإن كان أكثر من يوم وليلة لأنه يصنعه بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتأجيل) هذا التمرين باتفاق هنا كما في الحلبي كما أنه باتفاق في الإيمان أن يمدى ويخلط في أكثر كلامه كما صرح به الزياحي في كتاب الحدود واختلاف في حقه في باب الحد فقال الامام هو أن لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجال من النساء لأن الحد عقوبة يحتمل لدرجتها فيه تبرئة السكر وقالوا هو أن يمدى في كلامه لأنه هو السكر في العرف قال في التهرؤ يفتي النقض بأكل المشيشة إذا دخل في مشيشة اختلال (قوله لزوال القوة المساكة) عليه للغة الموصوفة بما بعده وادها وقوله وعدم انتفاع عطف على زوال (قوله بالهقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يمدى بنوره لتدبير الأمور وتميز الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثا حقيقة والالاستوى فيها جميع الأحوال مع أنها مخصوصة ببعضها وهو الموافق بقياس لأنها ليست بخارج مجرب بل هي صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها جزاء عقوبة وعليه جماعة منهم الدبوسي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز من المحض بعدها فن جعلها حدثا منع كسائر الأحداث ومن أوجب الوضوء عقوبة جوز قال في البحر ويبنى ترجيح موافقة القياس اظها راخبار التي هي الأصل في هذا الباب اذ ليس فيها إلا الأمر بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الأحداث اهـ (قوله أو سهوا) هو فيه إحدى روايتين وبها جزم الزياحي لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون مسهوا على جيرانه) ولو قل والمراد بجيرانه في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطل) دون الصلاة وهو مروى عن سلمة بن شاذان وعن أبي قاسم أنها تبطلها فاعلى الثاني له أن يبقى على صلاته وفيه أن القهقهة ليست حدثا تاما وإيا (قوله لا تأثم على الصحيح) لأن فعله لا يوصف بالخطية كاصبي لكن تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بحر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكما كما إذا قهقهة في السهو أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبقى (قوله أو مغلغلة في الصحيح) وعليه الجمهور كما في الذخائر الأشرفية وقال عامة المشايخ لا تنقضه لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل المتضمن بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح (قوله لكونه عقوبة) أي لا كونه أحد ثمانية ما فلا يلزم القول الخ أفاده في الشرح (قوله أو رد النص) وهو ما روى مراسلا ومسندا أنه صلى الله عليه وسلم قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحة مراسلا وأما روايته مسندا فمن عدة من الصحابة كابن عمر وعبد بن أبي معبد والخزاعي وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين

وقاعثم الكلام لزوال القوة المساكة بظلمة الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) مصل (بالغ) عدا أو سهوا وهي ما يكون مسهوا على جيرانه والضحك ما يسمعه هودون جيرانه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل شيئا وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الاسنان وقهقهة الصبي لا تبطل وضوءه لأنه ليس من أهل الزجر وقيل تبطله (يقظان) لأن تأثم على الأصح (في صلاة) كاملة ذات ركوع وسجود بالاصالة ولو وجدت بالإيماء سواء كان متوضأ أو متيمما أو مفتلا في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترزنا بالكاملة عن صلاة الجنائز وتبطل الصلاة ما ورد النص فلا ينقض فيها وان بطلنا (و) تنقض القهقهة في الكاملة و (لو تعدد فاعلمها) الخروج بها من الصلاة بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها في حرمة الصلاة كما في جهود السهو والصلاة صحيحة لتمام فروضها وترتّب واجب السلام لا ينفعه (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (من فرج) أو دبر (بذكر من نصب

بلا حائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجاين والمرتين ناقضة * (فصل * عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور قدم لم يسأل عن محله) لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرف المذني الذي يقال له رسته) ٦١ بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها

(خروج دودة من جرح واذن وانف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقا وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت ومداور التابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوي فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الانضة منك او مضغة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لها في السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والمس في الآية المراد به الجماع كفوا تعالى وان طلقوه من قبل أن يغسلوه (و) منها (في الأيلاء) لانه من أعلى المعدة (و) منها (في) بالغ ولو كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو

والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما يقتض وضوءه يقتض وضوءها كما في القضية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذى وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة القاحشة لا تنقض عن خروج مذى غالباً والغالب كما تحقق وفي مجمع الانهر قوله أقيس وقوله ما أحوط

* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) * (قوله لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا) ينحس بتشديد الجيم من التحيس أي لا ينحس ما أصابه جامدا كان أو مائعا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلو أخذ بقطن وأقي في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال الحذاق والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما إذا أصاب المائعات أقاده السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله اطهارته) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنحس لان المنفصل من الحي مينة (قوله كالعرق المذني) نسبة الى المدينة المنورة لكثرة مياهها وبثرة تظهر في سطح الجلد فتفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئا أوسدا فضول غليظة قاله السيد (قوله واقلا الرطوبة التي معها) لكنها نجس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو من غير الماس ولو كان المسوس مشتمس وسواء كان الماس ياطن الكف أو بغيره بشهوة او لا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بكرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فليستوا قال في الفتح والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجم حديث طاق وهو الذي ذكره المصنف أن أحاديث الرجال أقوى لانهم أحفظ للعالم واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بكرة على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها (قوله والامس في الآية المراد به الجماع) فسموه به ترجان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللامس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جامعها ذكره السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهما مطلقا لانه براق حقيقة والبراق طاهر لان الرطوبة ترقى أعلى الخلق فتصير براقا وفي أسفله تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة واثن خرج منها فهو لزج صقيل لا تخلله النجاسة وما يصل به منها قليل وهو في التي معه ولا يرد ما اذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتنجس لان كلامنا فيما اذا كان في الباطن وأما اذا انفصلت ذات نجاسة وازدادت رقة فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام غالبا بحيث لو انفردم لا اقم أما اذا كان مغلوبا أو مساويا فلا وفي صلاة الحسن العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس

طاهر (و) منها (تمايل نائم أحقل زوال مقعده) لما في سنن أبي داود وكذا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم ممكن) من الارض (ولو) كان (مستند الى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو انزل) المستند اليه (سقط) الشخص فلا ينقض وضوءه (على الطاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المسنتين

هذه والتي قبلها الاستقرار بالارض فيما من خروج ناقض منه رواء أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ جماعة المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم مضى ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أيدي ضيعه و جاني بطنه عن نخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ٦٢ فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح

وان لم يكن على صفة السجود والر كوع المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه (الموفق) بحض فضله وكرمه * (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاعتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضا والضم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وان كان الفتح اوضح وأشهر في اللغة وخصوصه يغسل البدن من جنباته ورحض ونقاص والجنباية صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلت نفسه وسببه بأنه أرادته ما لا يصلح مع الجنباية أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن منه الجسد من غير حرج بالماء الطهور وروحه حكمه حل ما كان ممثلاً قبله والثواب يفعلته تقر بلوا الصفة والسنة

خفف النجم يحقق خفوقا غاب وفلان حرّك رأسه إذا نهس اه وبعض الصحابة حينئذ كان يضع جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بإسناد صحيح وحل على النعاس (قوله ولو نام راكعاً أو ساجداً الخ) لبقاء بعض الاستسكان اذ لو زال كله لسقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين أن يتعمد النوم فيها أو خارجها على المختار وتعماده في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والر كوع المسنون انتقض) الاولى حذف الر كوع فان بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود ولان مجرد اتصاف بنصفه الاسفل وانحناء الاعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة * (فصل ما يوجب الاعتسال) * (قوله اسم من الاعتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من نحو صابون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء كما في الصباح وذكر ابن مالك انه إذا أريد بالغسل الاعتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضموم الغين اسم مصدر لا يغسل ومفتوحها مصدر الثلاث المجرّد (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به أيضا) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسالة السبيد وغيره (قوله وخصوصه يغسل البدن الخ) هو المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلاحاً وفيه بعد (قوله والجنباية صفة الخ) أي اغفة كذا في الشرح الا انه عبر فيه بجمالة والذي في القاموس والجنباية المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب بسنرى فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وذات انزال المني فيوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطف على نفسه وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان ممثلاً قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب بفعله تقر باهو الحكم الاخرى وقوله تقر بما مرتط بقوله بفعله أي انما يثاب اذا فعله متقرباً (قوله خروج المني) بكسر النون مشدداً الياء وقد تسكن مخففاً قهستاني (قوله يشبه رائحة الطلع) أي عند خروجه ورائحة البيض عند يبسه (قوله ومنى المرأة رقيق أصفر) فلما اغتسلت بجنباية ثم خرج منها مني بدون شهوة ان كان أصفر أعادت الغسل والا فلا (قوله وهو الصاب) أي والترائب (قوله وكان خروجه من غير جامع) قيد به ليتصور كون وجوب الغسل مضافاً الى خروج المني اذ في الجماع يضاف الوجوب الى توارى الحشفة وان لم يخرج المني قاله السبيد (قوله ولو بأول مرة بلوغ في الاصح) وقيل لا يجب لانه صار مكلفاً بعده وقيد بقوله بلوغ لانه لو تحقق البلوغ أو لامن غير انزال ثم انزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت اول مرة (قوله وفكر ونظر وعيبت) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العيب بذكره (قوله ان كان أعزب) يقال فيه عزب

والآداب يأتي بيانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض ثخين وظاهر ينكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (الى ظاهر الجسد) لانه ما لم يظهر ولا حكم له (إذا انفصل عن مقتره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جامع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الاصح وفكر ونظر وعيبت بذكره (قوله ذلك ان كان أعزب)

الدقة للارزمتها لها فاذا لم

توجد الشهوة لا غسل كما اذا لم

هل ثقبلا او ضرب على صلبه

فقل منيه بلا شهوة والشرط

وجودها عند انقضاء المن

الصلب لا دوامها حتى يخرج

الى الظاهر خلافا لابي يوسف

سواء المرأة والرجل لقوله

صلى الله عليه وسلم وقد غسل

هل على المرأة من غسل اذا

هي احتلمت فقال نعم اذا رأت

الماء وغرة الخلاف تظهر

بما لو مسك ذكره حتى سكنت

شهوته فارسل الماء يلزمه

الفصل عند أبي حنيفة ومحمد

لا عند أبي يوسف ويقضى بقول

أبي يوسف لا يضيف خشي

التممة واذا لم يتدارك مسكه

يتستر بايمام صفة المصلي من

غير تحريرة وقراءة وتظهر

الغرة بما اذا اغتسل في مكانه

وصلى ثم خرج بقية المني

عليه الفصل عندهما لا عند

وصلاته صحبة اتفاقا ولو

خرج بعد ما بال وارثنى

ذكره أو نام أو مشى

خطوات كثيرة لا يجب الفصل

اتفاقا وجعل المني وما

عطف عليه سببا للفصل مجاز

للسهولة في التعليم لانها

شروط (و) منها (و) واري

حشفة) هي رأس ذكر آدمي

مشتمى حتى

٣ يوجد في هذا النسخ هنا مغارة

ونصها قوله مشتمى يقرأ

بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم

وظاهر التقييد به عدم حله لتزوج ولو في مدة منعه عن حملته ببيض أو سفر (قوله وبه ينجو
رأساً برأس) عبارة البصر عن المحيط ولو أن رجلاً عزب بابه فوط شهوته أن يسقى به لاجل لتسكينها
ولا يكون مأجوراً البتة ينجور رأساً برأس هكذا روى عن أبي حنيفة اه والمراد بقوله رأساً
برأس أنه لا أجراً ولا وزراً عليه (قوله يخشى منها) أي الوقوع في لواط أو زنا فيكون هذا
من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جلباء) أي فيحرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح
اليدملعون وقال ابن جريج سألت عنه عطاء فقال مكره بهت قوماً يمشرون وأيديهم
حبالى فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يمشون بهذا كبرهم وورد سبعة
لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله للارزمتها) الذي في الدر لم يذكر الدقة ليشمل معنى
المرأة لأن الدقة فيه غير ظاهر وأما استناده اليه أيضاً في قوله تعالى خلق من ماء دافق فيحتمل
التغليب اه وبهذا تمنع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم في قول المصنف خروج المني
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الفصل من غير رؤية الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويقضى بقول أبي
يوسف) عبارة في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في الضيق اذا استحي من
أهل المحل أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول بيتهم وعلى قوله ما في غير الضيف اه
ونقل بعضهم أنه يقضى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد به ما فعلت حال الاستحياء
أو خوف الريبة وبقوله ما بالنظر الى المستقبل والمراد به التي اتقى عند أدائها ما ذكر رجوعاً
الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يتدارك مسكه) أي حتى خرج المني
من رأس الذكر بشهوة أي وقد استحي أو خشي الريبة وفي جعل الجلباء المجردة عن خوف
الريبة عذراً تأمل لانه في غير محله (قوله بايمام صفة المصلي) أي بايمام راتبه أنه يصلي (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الاكبر ولا يظهر في التكبير لانه ذكر يجوز للجلباء اللهم
الآن يقال في عدم الاتيان به زيادة ابعاد عن فعل الماهية واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسيج والتشهيد والسلام وباقى التكبير في حكم التسمية ويجوز (قوله في
مكانه) أو تجاوزاً بخطوة أو خطوتين (قوله وارثنى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتح
الذكر حتى خرج المني يجري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقيد
المنى في الجنب بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ما
ذلك اه أي انقطاع مادة الاقل (قوله لانهما شرط) أي للوجوب فاضافة الوجوب الى
الشرط مجاز كقولهم صدقة الفطر لان السبب يعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف
اليه الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود اه من الشرح فالجواز مجاز استعارة علاقته
المشابهة في أن كلا يضاف اليه الوجود (قوله ومنها واري حشفة) أي تغيب تمام حشفة فلو
غاب اقل منها أو أقل من قدرها من المقتطوع لم يجب الفصل كما في التهستاني (قوله هي
رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والا فالحشفة كما في القاموس ونحوه
في الدر ما فوق الختان وفي التهستاني هي رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها
اه (قوله مشتمى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله في المحترز وذكره في لا يشتمى ولم يعبر
المصنف بالتقاء الختانين ليتناول الابلح في الذكر ولان الشابت في الفرج محاذاته ما
بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر الى وجوبه عليهم والرسم يساعد الثاني ولم يعبر
المصنف الخ اه

احترز به عن ذكر البهائم والميت ٦٤ والمقطوع والمصنوع من جلد والاصبع وذكر صبي لا يشتمى والبالغة يوجب عليها توارى

حشفة المراهق الغسل
(و) توارى (قدرها) أى الحشفة
(من مقطوعها) اذا كان
التوارى (فى أحد سبيلى آدمى
بى) فيلزمهما الغسل لومكلفين
وبؤمه به المراهق مخلقا ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يقضها
لانها صارت من يجامع فى
الصحيح ولو اشد كره بخرقه
وأولجه ولم ينزل فالاصح انه
ان وجد حرارة الفرج
واللذة وجب الغسل والافلا
والاحوط وجوب الغسل
فى الوجهين لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا اتى الختانان
وغابت الحشفة وجب الغسل
انزل أول ينزل (و) منها (انزال
المنى بوطء مبتة أو بهيمة شرط
الانزال لان مجرد وطئها
لا يوجب الغسل لقصور
الشموة (و) منها (وجود
ماء رقيق بعد) الانتباه من
(النوم) ولم يتذكر احتلاما
عندهما خلافا لابي يوسف
وبقوله أخذ خلف بن أيوب
وأبو الليث لانه مذى وهو
الاقيس وله ما روى أنه
صلى الله عليه وسلم سئل عن
الرجل يجد البل ولم يذكر
احتلاما قال يغتسل ولان
النوم راحة تهيج الشهوة وقد
يرق المنى لهارض والاحتياط
لازم فى باب العبادات وهذا
(اذا لم يكن ذكره منتشرا

لا التقاؤهما (قوله احترز به عن ذكر البهائم) محترز لا دى وقوله والميت خرج به كراحي
وقوله والمقطوع خرج بالمشتمى كما خرج به قوله وذو صبي وقوله والمصنوع من جلد
والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر المخطب (قوله يوجب عليه الخ) أى لا عليه
لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة محمد ثا حى يتوضأ كفى الغل لاصلة عن
الاصل وفى الثانية يؤمر به ابن عشر اعتياد او تخلفا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله فى أحد
سبيلى آدمى حى) يجامع مثله خرج غير الا دى والميت والصغيرة التى لا تجامع فلا يجب الغسل
بالجماع فى هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء واقفا يلزمه غسل ذكره كفى القهستانى من النواقض
وفى الدررطوبة الفرج طاهرة عند أبى حنيفة اه أى فلا يلزمه غسل الذكر ايضا (قوله ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يقضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطاقا ومنهم من قال
لا يجب مطلقا فافاده السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقصر فى السراج على وجود الحرارة وفى التنوير وشرحه
على وجود اللذة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا اتى الختانان
الخ) ذكرهما بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهومن الرجال دون خنة الحشفة ومن
المرأة موضع قطع جملة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمنى والحيض
وتحت مخرج البول ويقال له ايضا خفاض قال فى السراج وهو سنة عند نال رجال والنساء
وقال الشافعى واجب عليهما وفى الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته
لا اه وذكر الاتقانى عن الخفاف باسناده الى شدد ابن اوس مرفوعا الختانان للرجال سنة
وللنساء مكروهة قال فى المعراج يعنى مكروهة للرجال لان جماع المختونة الذى وقتسه من جملة
المسائى التى توقف فيها الامام ورعاه لضعف النص ولم يرد عنهما فيه شئ واختلف فيه المشايخ
والاشبه اعتبار الطائفة كفى الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن
محمد بن خسر وفى مسنده عن أبى حنيفة باسناده الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب
الغسل) أى ولا يفتقض الوضوء (قوله ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسأله النوم
اثنا عشر وجهها كفى البحر لانه اما أن يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك فى الاول مع
الثانى أو فى الاول مع الثالث أو فى الثانى مع الثالث فهذه ستة وفى كل منها اما أن يتذكر
احتلاما أولا فتك الاثنا عشر فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه منى تذكر احتلاما أولا
وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى وتذكر الاحتلام أو يشك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى
أو يشك انه مذى أو ودى وتذكر الاحتلام فى الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه
ودى مطلقا تذكر الاحتلام أولا أو يشك انه مذى أو ودى ولم يتذكر أو يتيقن انه مذى ولم يتذكر
ويجب الغسل عندهما لا عند أبى يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى ولم
يتذكر احتلاما فيما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذرة مع النوم (قوله
وقد يرق المنى لهارض) كالهواء أو الغذاء قال فى الخلاصة واسنا فوجب الغسل بالمذى
ولكن المنى قد يرق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذى اه (قوله اذا لم يكن ذكره منتشرا

قبل النوم) لأن الانتشار سبب للمذى في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر ويميز بلفظ ورققة ويبيض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بطل ظنه منياً بعد افاقته من سكر) (و) بعد افاقته من سكر (و) بعد افاقته من سكر (و) بعد افاقته من سكر

من (اغما) احتياطاً (و) يفترض (ببيض) للنفس (ونفاس) بعد الطهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لوحصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الصحيح) لبقه صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة ونحوها بزوال الجنابة وما في معناها الاية يفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند اداء الصلاة ونحوها بآية الوضوء (ويقترض تفصيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطه لغسله (كفاية) وسند كرقاص في محله ان شاء الله تعالى (فصل عشرة اشياء لا يغتسل بها) منها مذى (يفتح الميم) يكون الذال المجهمة وكسرهما وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دق ولا يقبسه فتور وما لا يحسن بخرجه وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى يفتح القاف والذال المجهمة (و) منها (ودي) باسكان الدال المهملة وتحتف بالياء وهو ماء أبيض كدر

قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجها وغيره غير وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل إذا نام قائماً أو قاعداً أما إذا نام مضطجاً فيجب الغسل سواء كان ذكره منتشر قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه فالكل على الإطلاق إذا لايظهر بينهما افتراق اه (قوله دون تذكر ويميز) أما إذا تذكر أحدهما محمداً دون الآخر فعلى المتذكر فقط أو وجدت علامة كونه منه أو مناهة على صاحبها فقط ومحملاً ما يمكن القرض نام عليه غيره ما قبله ما إذا كان ذلك والمفى جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما كما كذا في البحر (قوله بلفظ) متعلق بميز والاول والثالث والخامس صفة في الذكر والثاني والرابع والسادس صفة في الاتي (قوله ظنه منياً) يمتزبه عما لو كان مدياناً لا غسل عليه قاله السيد عن شرح من لا مسلمين (قوله ويفترض ببيض) أي بانقطاعه لان الممدود هنا كما تقدم شروط لأسباب وانما أضيف الوجوب اليه انصبها والشروط هو الانقطاع لا الخروج (قوله ونحوها) كتوارى الحشفة والحيض والنفاس والمرا دبقاء الاحكام المترتبة (قوله ونحوها) كسجدة التلاوة وصلاة الجنابة ومسى المصنف (قوله بزوال الجنابة) متعلق بالمشروط وقوله وما في معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقدمت (قوله الذي لا جنابة منه) كما ينبغي ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله يشمل الشهيد لكان أولى ويستثنى من الميت أيضاً الخنثى المشكل فقيل يعم وقيل يغسل في ثيابه والاول أولى وهل يشترط لهذا الغسل النية الظاهر أن شرط لاسقاط الوجوب عن المكلف لا تحصيل طهارته كافي فتح القدير (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) (قوله وكسرهما) أي الذال مع تحقيق الباء وهو أصح كالاول وتشديد ها والقسم ثلاثي مختلف ومضغف ورباعي (قوله وهو ماء أبيض كدر تخين) يشبه الحن في الخانة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول إذا كانت الطبيعة صافية وعند حمل شيء ثقيل وبعد الاغتسال من الجماع وينقض الوضوء فان قيل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقض البول بالودي دون البول (قوله ومنها استلام الخ) انقذه غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترن بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم بعدهم ومنه وان كان يوصيهم كذا ذكره بعضهم وفي انصافهم أن منها اسلام قرينه صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليه الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتات قال نعم اذا رأت الماء اه قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اقبلت به رؤية البصر ام لا فان من تيقنت الانزال بعد الاستمسية اظن ثم لم تر شيئاً بعينها الا يباح أحد القول بعدم الغسل مع انها

تخير لارائفة يعقب البول وقد سبقه أجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذى والودي (و) منها (استلام بلبل والمرأة فيه) كالرجل في ظاهر الرواية) لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو قوله ما لعدم النفاس وقال الامام عليها النفس احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما تقدم

(و) منها (ايلاج بخرقه مائة من وجود اللذة) على الاصح وقد من الزوم القبل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لاتها الاخراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كشبهه ~~مكرو~~ مصنوع من نحو جلد (في أحد السيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بمهية او) امرأة (ميتة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم تزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان البكارة تنسخ التقاء الختانين ولو دخل منه فريجهما بلا ايلاج فيه لا غسل عليهما لم يقبل منه ٦٦ (فصل) * ابيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال)

من حيض او جنابة او قحاس (احد عشر شيئاً) وكما ترجع لو احدى هو محوم الماء ما يمكن من الجسد بالاجزاج ولكن عدت للتعليم منها (غسل القدم والانف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بجلالهم في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والقدم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه القرح الخارج لانه كفهما لا الداخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشع وجفن لا صبغ بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو لم يدر في الصحيح كثره برغوث وونيم ذباب كما تقدم والقرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضي التكرار

لم تر شيأ يصرفها (قوله مائة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلمهما متلازمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه عملة الافتراض بدليل التعبير بالزوم وكذلك في المسئلة التي قبهاها بدليل التعبير بعلمها المفيدة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر وقابله ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة نوح أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب مقام المسبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى (قوله لم يقبل) لانها لا تحبل الا اذا أنزلت وتعد ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقيل لا غسل عليهما ولو ظهر الحبل الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه تأخذ انظر الزيلعي

(فصل ابيان فرائض الغسل) * (قوله من حيض او جنابة او قحاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المسنون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل السنة كما في الدر ويكفي وجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في أول الغسل وقوله في تحصيل السنة أى سنة الغسل المسنون وليس المراد أنهم شرطان في سنتيه (قوله غسل القدم والانف) أى بدون مبالغة فيهما فانما سنة فيه على المعقد وشرب الماء عقيب يقوم مقام غسل القدم لاصها ولو كان سنه مجوقاً فبقى فيه طهارة أو بين اسنانه أو كان في انقه درن رطب اجزاء لان الماء الطيف يصل الى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فانه كالخشب الممضوغ والمجبن فيمنع كما في الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولأنهما يغسلان عادة وعبادة تفلا في الوضوء وفرضا في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما الوقوع الخلاف فيهما لانهما مستثنان عند الامامين مالك والشافعي رضى الله عنهما ولأنهما لا يكرهان جاحدهما (قوله ومنه القرح الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كثره برغوث وونيم ذباب) ولولم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هي الجادة الساترة للشفة والخنان قطعها ^{اهـ} من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله اولاً) فيه انه اذا سري في أصوله وعنه الماء كله لا يلزم حله وفسر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علوياً او تركياً قال السيد وما في العيب من قوله الا اذا كان علوياً او تركياً كاللحرج

(و) يفترض غسل (داخل قلقة لا سري في فسخها) على الصحيح وان تعسر لا يكاف به كغيب انضم للحرج متعقب (و) يفترض غسل داخل (سرة) مجوفة لانه من خارج الجسد ولا سرج في غده (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الخارج (و) يفترض غسل (داخل المضمرة من شعر الرجل) ويلزمه له (وطاقاً) على الصحيح سواء سري الماء في اصوله اولاً لكونه ليس زينة فلا سرج فيه (و) لا يفترض نقض (المضمرة من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله) اتفاقاً لحديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضرراً أى أفانقضه لغسل الجنابة قال انما يكفيل أن تهتفي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء فتطهرين

وامان كان شعرها ملبدا او غزيرا فلا بد من نقضه ولا يفترض ايصال الماء الى اثنائه ذوائبها على الصحيح بخلاف الرجل فانه
يفترض عليه بل ذوائبه كلها والاضحية بالاضداد المجعومة الذوائب وهي الخصلة من الشعر والاضحية لقتل الشعر وادخال بعضه في
بعض وغن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو انقطع حيزها العشرة ٦٧ (و) يفترض غسل (بشرة اللحية)

وشعرها ولو كانت كثيفة
كثنة لقوله تعالى فاطهروا
(و) يفترض غسل (بشرة
الشارب) (و) بشرة (الحاجب)
وشعرهما (والفرج الخارج)
لانه كالماء لا يدخل لانه
كالخلق كما تقدم

• (فصل) • في سنن الغسل
(يسن في الاغتسال اثناعشر
شيئا) الاول (الابتداء بالتسمية)
لعموم الحديث كل امر
ذي بال (و) ١ بتداء
(النية) ليكون فعلة تقربا
يناب عليه الوضوء
والابتداء بالتسمية يصاحب
النية تتعلق التسمية باللسان
والنية بالقلب (و) يكونان مع
(غسل اليدين الى الرسغين)
ابتداء كفعله صلى الله عليه
وسلم (و) يسن (غسل نجاسة
لو كانت) على يده (بانقرادهما)
في الابتداء ليطمئن برؤاها
قبل ان تشيع على جسده
(و) كذا (غسل فرجه) وان
لم يكن به نجاسة كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم ليطمئن
بوصول الماء الى الجزء الذي
ينضم من فرجه حال القيام
ويتفرج حال الجلوس (ثم
يتوضأ كوضوئه للصلاة
فمثلت الغسل ويسج

متعقب بأن دعوى المخرج متنوعة اه (قوله وامان كان شعرها ملبدا او غزيرا) بحيث
يمنع ايصال الماء الى الاصول (قوله ولا يفترض ايصال الماء الى اثنائه ذوائبها على الصحيح)
استترزه عن قول بعضهم يجب بلها وعم في صلاة البقاء على الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان
جاوزت القدمين وغنامه في الشرح (قوله والاضحية بالاضداد المجعومة الذوائب) قال في القاموس
الذوائب الناصية أو منبها من الرأس وشعر في اصل ناصية الفرس اه والمراد الخصلة وهي كافي
القاموس بالضم الشعر المجمع أو القليل منه اه (قوله والاضحية لقتل الشعر الخ) وأما القص
لجمعه على الرأس (قوله وغن الماء) أي لشرب ووضوء وغسل على الزوج لانه مما لا يتضمنه اه
شرح (قوله ولو انقطع حيزها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيز لاقل من عشرة
فعلى الزوج لا احتياجه الى وطئها بعد الغسل وان كان لعشرة فعليها لانها هي المحتاجة للصلاة
ويعلم منه أن اجرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الثانية دخول الحمام مشروع للرجال
والنساء قال الكمال وحديث ايجناها الخروج للعمامة انما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير
الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستمالة اه أي وبشرط عدم نظرهن الى عورة
بعضهن والاحرم كما لا يخفى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها
• (فصل في سنن الغسل) • (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله
لعموم الحديث كل امر ذي بال) لفظ كل الخ يدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هي
كما تقدم في الوضوء (قوله تتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذي كراستحضر
معنى الذكرفها تتعلق بالقلب أيضا فاما أن يقال ان الابتداء اضافي أو ان القلب يلاحظ أشياء
متعددة دفعة (قوله مع غسل اليدين) أي قبل ادخالهما الاناء على ما مر (قوله ويسن غسل
نجاسة الخ) أي ان ازالتم اقبل الوضوء والاغتسال هو السنة لئلا تزداد باضافة الماء فلا ينافي
أن مطلق ازالة القدر المانع منها غير مقيده بما ذكر فرض اه كلام السيد لمخصا (قوله وكذا
غسل فرجه) هو اسم للقبلي وقد يطلق على الذكر أيضا كما في المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه
للصلاة) فيتم سائر أعمال الوضوء من المستهبات والسنة والقراءة (قوله لانه صلى الله عليه
وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ مسلم عن ميمونة رضي الله تعالى عنها قالت ادبني لرسول الله صلى
الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل مرتين وثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه
وغسله بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فذلكها دل كما شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ
على رأسه ثلاث حفنات كل حفنة ملء كفه ثم غسل سائر جسده ثم انتهى عن مقامه ذلك
فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر
لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها ما صفة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير
الرجلين كما أخرجه الشيخان واكثرهم على انه يؤخر لانه دبت ميمونة فان فيه تنصيصا على
التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل

الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصب عليها الماء والاول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه
للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجمع فيه الماء) لا احتياجه
لغسلها ما يناس من الغسالة (ثم يقبض الماء على يده ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو انغمس) المقتل (في الماء الجاري أو) انغمس في (ماء) هو (في حكمه) أي الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل أرفى المطر كذلك ولولو وضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول المبالغة بذلك كالتثليث (ويستدعي في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبها الأيمن ثم الأيسر) لاستحباب التيامن ٦٨ وهو قول شمس الأئمة الحلواني (وبسن أن (بذلك) كل أعضاء

واحدة منها) واللم تحصل سنة التثليث والاولى فرض والتثنيان بعدها استئذان حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما في مجمع الانهر (قوله ولو انغمس المقتل الخ) أي بعد ما تمضمض واستنشق (قوله كالعشر في العشر) قدر به محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام ان الكثير ما استكثره المبتلى (قوله أرفى المطر) معطوف على منغمسا أي او مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولولو وضوء) أي ولو مكث منغمسا أرفى المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فانه يكون آتيا بكل السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الاولى التذكير (قوله منكبها الأيمن ثم الأيسر) يغسلها مثالا ثلاثا ثلاثا كما في الزاهد ويقل يبدأ بالنكبة الأيمن ثم بالأيسر (قوله وبسن ان بذلك الخ) الدال امرار اليه على الأعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في البحر من الفتح وفي من لا يسكن انه شرط عنده في رواية النوادر (فصل وآداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء) أي هذا اذا كان غير دعاء بل ولودعاء أما الكلام غير الدعاء فليكرهه حال الكشف كما في الشرح وأما الدعاء فلما ذكره المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه مستور العورة بدليل قوله لاحتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزعه عن النقائص (قوله يغتسل ويحتمل ما هو أستر) هذا ما في لوجبانية والقنية والذي في ابن أمير حاج انه يؤخره كي يتمكن من الاغتسال بدون اطلاع عليه وسواء في ذلك الرجل والمرأة ولا فرق بين كونهما بين رجال أو نساء فان خاف خروج الوقت تيمم وصلى والظاهر وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيمم ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان ابيح التيمم اه (قوله وبين الرجال تؤخر غسلها) وكذا بين الرجال والنساء وينبغي لها أن تتيمم وتغسل لبجرتها شرعا عن الماء كما في الدر (قوله والائتم على الناظر) أي اذا كان عامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقيل يجوز ان يغتسل بالغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الغلوة فقال مجرد في بيت الحمام الصغير اقصر ازاره واحلق عاتقه بأتم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يغتسل الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما وجه هذا التصديد واهل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قدروا به في الماء فيكون الحمل اذا كان هذا القدر متعبا والله تعالى أعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك أشار بقوله لانه يشمله

(جسده) في المرة الاولى لعدم الماء بدنه في المرتين الأخيرتين وليس ذلك بواجب في الغسل الا في رواية عن أبي يوسف لمصوص صبغة اطهر ورافيه بخلاف الوضوء لانه باللفظ اغسلوا ورافه الموفق (فصل وآداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بيناها (الا انه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لانه يكون غالبا مع كشف العورة) فان كان مستورا فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء لانه في صب الاقدار ويكره مع كشف العورة ويستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد لا يجله النظر لعورته لاحتمال ظهورها في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حي ستر يحب الحي والستر في الاغتسل أحدكم فليستر رواه أبو داود واذ لم يجد ستره عند الرجال يغتسل ويحتمل

ما واستور المرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والائتم على الناظر لانه من كشف ازاره تطهيره وقيل يجوز ان يغتسل بالغسل وحده ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين صعبة بعده كالوضوء لانه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) ويراد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء

• فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء • منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها افضل من الوقت وقبل انه لليوم وغرته انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح ولها الفضل على المرجوح ٦٩ وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس

أوليلة الجمعة استن بالسنه
لحصول المقصود وهو قطع
الرائحة (و) منها (صلاة
العیدین) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل يوم الاطرو والاضحى
وعرفة وقال صلى الله عليه
وسلم من توضأ يوم الجمعة
فيها ونعمت ومن اغتسل
فالغسل افضل وهو ناسخ
اظهار قوله صلى الله عليه
وسلم غسل الجمعة واجب
على كل محتمل والغسل سنة
للملاة في قول أبي يوسف

كما في الجمعة (و) يسن
(للأحرام) الحج أو العمرة
أفعله صلى الله عليه وسلم
وهو للتنظيف لا للتطهير
فتغتسل المرأة ولو كان بها
حيض أو نفاس ولهذا
لا يقيم مكانه بفقد الماء
(و) يسن الاغتسال (للحاج)

لاقبرهم ويفعله الحاج
(في عرفة) لاخاربهما ويكون
فعله (بعد الزوال) لفضل
زمان الوقوف ولما فرغ
من الغسل المسنون شرع
في المندوب فقال (ويتنكب
الاغتسال في ستة عشر
شياً) تقر بها لانه يزيد عليها
(لن أسلم طاهراً) عن جنابة
وحيض ونفاس للتنظيف
عن أثر ما كان منه (ولن يبلغ
بالسن) وهو خمس عشرة سنة

• فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء • (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد
لصافي الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من اتى الجمعة من الرجال
والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتها فليغتسل عليه غسل اه (قوله وقيل انه لليوم)
قاله محمد اظهر الفضيلة على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة ونسبه
كثير الى الحسن وقد كثر في المحيط محمد امع الحسن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوي انه
اهما جميعا عند أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فيمن لاجعة عليه أيضاً او اما الغسل بعد
الصلاة فليس يعتبر اجماعاً كما في جمعة المحيط والخامسة (قوله استن بالسنه لحصول المقصود)
وقال في التهر كالأهر ينبغي عدم حصول السنة بهذا اتفاقاً ما على قول أبي يوسف فلا شراط
الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان واما على قول الحسن
فلانه يشترط أن يكون متطهراً بباطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضاً
اه ملخصاً (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت هذه المصلحة فالصغير راجع الى غير
مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله تعالى حتى توارت بالجاب (قوله وهو ناسخ اظهار قوله
الخ) وقبل معنى الواجب التأكيد كما يقال سقك على واجب (قوله سنة للملاة في قول أبي
يوسف) ولليوم عند الحسن نقله القهسة اني عن التبعة (قوله للحج أو العمرة) او مانعة من
تجاوز الجمع (قوله واهذا لا يقيم مكانه بفقد الماء) أي من لا والمراد به ذروا الماء السنية ومثله
سائر الاغتسالات المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البداية تع يجوز
أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضاً يعني أن يكون للوقوف واليوم أي يوم عرفة
ان حضره (قوله افضل زمان الوقوف) وإمكان أن يكون أقرب اليه فيكون ابلغ في المقصود كما قالوا
في غسل الجمعة الافضل أن يكون بقرب ذهابه اليها الا أن هذا يقتضي الافضية فقام لا كونه
شرطاً في تحصيل السنة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الاصح وقيل انها
مستحبة بدليل أن محمد أسمى غسل الجمعة في الاصل - سنا قال في الفتح وهو النظر (قوله ان
أسلم طاهراً) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض
عليه الغسل على المعقد كما تقدم (قوله ولن يبلغ بالسن) احترزه عن بلوغ الصبي بالاحتلام
والاحبال والازال وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والحبل فانه لا بد من الغسل فيها
(قوله وهو خمس عشرة سنة على المفقيه) وهو قوله ما ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر
في هذه المدة غالباً فعملوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وادنى مدة يعتبر فيها ظهور
العلامة اثنتا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقه فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا
بالعين حكماً لان ذلك مما يعرف من جهته ما (قوله ولن أفاق الخ) له له الشكر على نعمته الا فاقه
(قوله وعند الفراغ من حجة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها
الحجامة رواه أبو داود (قوله خروج الخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل
بلزوم الغسل منها (قوله ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب اسكل مؤمن

على المضي به في الغلام والبدائية (ولن أفاق من جنون) وسكر وانما (وعند) الفراغ من (حجامة وغسل ميت) خروج الخلاف
من لزوم الغسل به ما (و) نذب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لحياتها وعظام شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال

(و) في (اليلة القدر اذا راها) يقيناً واعلم بالتابع ما ورد في وقتها الاحياء (و) نذب النفس (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيم المحرمات او قدومه ٧٠ على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) نذب (لوقوف بمزدلفة) لانه

ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (لطواف) ما ولطواف (الزيارة) فيؤدي الطواف باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمته البيت الشريف (و) ينذب (اصلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما) واستسقاء لطلب استئزال الغيث رحمة لخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكل الطهارتين (و) اصلاة من (نزع) من مخوف التجاء الى الله تعالى وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (طامة) حاصات نهارا (و) من (ريح شديد) في ليل او نهار لان الله تعالى اهلكت به من طغى كقوم عاد فيلنجي المتطهر اليه وينذب للتائب من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضة اذا انقطع دمها بان يراد قتله ولرمي الجمار ولان اصابته نجاسة وخفي مكانها فيجب غسل جميع يديه وكذا جميع ثوبه احتياطاً (تنبه)

برائة من النار اتوفية ما عليه من الحقوق ولطاف من البرائة من الذنوب بغفرانها قاله العمري (قوله يقيناً) بأن يكون بطريق الكشف مثلاً (قوله او علمنا) كذا هو ما شرح عليه السيد أيضاً والمناسب لمقابلة اليقين أن يقول او ظننا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة يلجأ لاجارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي فيما رأيت من الشرح او عملاً باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لاحياءنا) يحتمل ارتباطه بالغسل اي ان غائب لا حياءنا وفيه ان الاحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل الا ان يقال انه يعين عليه فيطلب له او يكون الاحياء مؤدى باكل الطهارتين ويحتمل انه مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الاحياء هي العلامات التي يطلب عند وجودها الغسل (قوله ومحل اجابة دعاء سيد الكونين) أي بعد ان دعا به في جميع عرفته فانوت عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الارض عندنا طاعة وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقرة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فانها أفضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء ولا يخفى من مكة والمدينة أسماء كثيرة فهو ما قاله النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منها وما كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سياق انه يغتسل لرمي الجمار وتقدم انه يغتسل لجمع مزدلفة وقد يجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسل واحد يكفي لجميعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمته البيت) أي التعظيم الزائد والافاضة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي باكل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاولى حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاولى حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير لطلب او الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن نزع مصدر بمعنى مخوف (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس باكل الطهارتين فانه ادعى لازاته (قوله فيلنجي المتطهر اليه) أي المتطهر باكل الطهارتين (قوله وينذب للتائب من ذنب) ازالة لاثماً كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من سفر) للتطافة (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تحال حيض اثناء المدة (قوله وان يراد قتله) ايموت على اكل الطهارتين (قوله ولان اصابته نجاسة الخ) عتده في الجمر من الغسل المفروض وهو الذي تفيد به عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافاً لما قال انه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله لاتنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انما لاتنفع نعماتها ما اذا لا يشكران وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والتزاهة) أي التباعد (قوله عن الغل) قال في القاموس الغل الحقد كالغل بالكسر والضغن اه وقال في مادة ح قد حقد عليه كضرب وفرح حقد او حقد او حقة امسك عداوته في قلبه وتر بص لفرصتها كحقة والحقد والحقودا كثير

عظيم) لاتنفع الطهارة الظاهرة الامع الطهارة الباطنة بالاخلاص والتزاهة عن الغل والغش والحقد والحسد الحقد (قوله وهو اشارة الخ) كأنه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن ونزع والظاهر ان قوله من مخوف صلة لنزع أي لخوف من امر مخوف تأمل اه معجمه

الحقداه ومنه يعلم ان الفل والحقد شي واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النص
واظهر خلاف ما يضرر واقش بالكسر الاسم منه والفل والحقد والفش بالضم الرجل الفاش
ا ه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى ما قبله واما الحسد اعادنا الله تعالى منه معلوم (قوله
وتطهير القلب) عطف على اخلاص أى يظهره بقطع العلائق عن جملة الخلأق وما تطمح اليه
النشوس فلا يقصد الا الله تعالى يعبد لا استحقاقه العباد لذاته تعالى وامتثالاً لاهله ملاحظاً
جلالته وكبرياه لا رغبة في الجنة ولا رهبة من نار ا ه من الشرح (قوله مقتراً) أى مظهراً
فقروا اليه بأن بسأله حاجته الا بنية والدينية اظهار الفاقة والاضطرار الى المولى الغنى عن
كل شئ بعد تطهير اسانه من الغفوف لاعتن الكذب والغيبة والتميمة واليهتان وتزيينه
بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن اهله ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء
بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالان)
أى الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطرب) اى بسببها (قوله عطفاً عليه) بفتح العين
اى رجة وحنوا وبالكسر الجذاب (قوله فتكون عبداً فرداً الخ) اى غير مشتركة من كلام
الحلاج نفعنا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارغاً من امور الدارين مشتهراً بالله وحده
وقال ابن ابي ربي أحد ابيد كراحدان يقول عرفت الاحد الذى ظهرت منه الاحاد وقال
من خاف من شئ سوى الله اورجاسوا ما غاى عليه ابواب كل شئ وسلط عليه الخيانة وسحب
بسبعين سجاباً ليسرها الشك اه (قوله ولا يستملك) السين والتا زائدتان وأما النهى عن طاب
الميل ابلغ من النهى عن الميل (قوله قال الحسن) فى مقام التعليل لقوله ولا يستملك (قوله رب
مستور) اى كثيراً ما يقع ذلك وهو من الرمل (قوله سيقته نهوته) اى جعلته مسبباً لها وأسيراً
والمقصود انه صار لا يخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه والباسا كناية للضرورة
(قوله وانتهى تسكا) انه لا اطلاق وهو عطف لازم على عرى (قوله صاحب الشهوة عبد) أى
ملازمها والمتصف بها كالعبد فى الانقياد الى غيره والذلة (قوله فاذا ملك الشهوة) بأن
خالف النفس والشیطان فيما ياهران به (قوله اضحى ملكاً) أى فى الدارين وهو بكسر
اللام لذكر العبد اولاً ويحتمل ان يكون بقصها وهو على التشبيه بمعنى انه فى الدرجة كالملائكة
وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقساماً ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون الشهوة
وهم الملائكة ومنهم من عكسه وهم البهائم ومنهم من جمعها فيه وهم بنو آدم فان غلب عقله
شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون ارجل
انهم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وبما كلفه به) متعلق بتمام (قوله وارضاء) عطف
على كلفه (قوله حفته العناية) أى احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له اموره فيعام له معاملة من اهم بشأنه تعظيماً له (قوله حيثما توجهه
وتيمم) اى قصد أى فى أى زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث لا مكان
ولا يفتنى حسن ذكره مادة التيمم بالصفة (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دليله قوله تعالى واتقوا الله
ويعلمكم الله والله تعالى اعلم

وتطهير القلب عما سوى الله
من الكونين فيعبده
لذاته لا لعله مقتراً اليه
وهو يتفضل بالان بقضاء
حواله المضطرب اعطفا
عليه فتكون عبداً فرداً
للمالك الاحد الفرد
لا يسترق شئ من الاشياء
سواه ولا يستملك هو الشئ
خدمته اياه قال الحسن
البصري رحمه الله تعالى
رب مستور صفة شهوته
قد عرى من ستره وانتهى تسكا
صاحب الشهوة عبد فاذا
ملك الشهوة اضحى ملكاً
فاذا اخلص لله وبما كلفه
به وارضاء قام فاداه حفته
العناية حيثما توجهه وتيمم
وعلمه ما لم يكن يعلم

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة التصدي مطلقا والحج افة القصد الى معظم وشرعا صريح الوجهة
واليد من صعيد مطهر والقصد شرط لانه النية والسبب وشرط وحكم وركن وصفة و~~وصف~~ كيفية وسائر كونه كماله
ارادة ما لا يصل الابه وشرطه قدمها بقوله ٧٢ (يصح) التيمم (بشرط غائبة الاقل) منها (النية) لان

* (باب التيمم) *

ذكره بعد طهارة الماء لانه خلف وقد دمه على مسح الخف وان كان طهارة مائية لثبوت هذا
بالكتاب وذلك بالنسبة وثلثه تأسيسا بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الامة) رخصة لهم
من حيث الالة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث الحمل للاقتصار فيه على
شطر الاعضاء (قوله وشرعا الخ) قال السكال هذا هو الحق فهذا التعريف اولى من قول بعضهم
في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد وركنا (قوله عن
صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد أي من صعيد (قوله مطهر) احتراز به عن الارض
اذا تمست وجفت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط اصله الا فيما سئل (قوله وحكم)
هو حل ما كان متمما قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كصله ايضا (قوله وركن) هو المسح
المستوعب للحمل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما
سئل ويوجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليمنى باليسرى وقلبه مستوعبا
(قوله على ايجاد الفعل جرما) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به
في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك بمعنى العدم لانه ليس داخلا تحت قدرة العبد
اقاده السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد وجعل كل يد عضوا (قوله
انهم ما يتكلم به) الاولى أن يقول للمنوي ولا يلزم من التمييز العلم بحقيقة المنوي (قوله يعرف
حقيقة المنوي) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله
ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن سماعة عن محمد ان الجنب اذا تيمم يريد به
الوضوء أجزأه عن الجنابة في الصحيح (قوله وابانها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال)
مرتب على كلام محذوف تقديره وهي تضع نية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعديل
المذكور كما فعله السيد اسكان اولى (قوله أو نية استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم ان تكون
الصلاة مباحة او ضرورة الصلاة مباحة فالسين والتام زائدان اول ضرورة ولا يصح الطلب
(قوله لان اباحتها برفع الحدث) تعليل اهمية النية في التيمم بنية الاستباحة يعني انه لما نوى
استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكانه نوى رفعه أي روى تضع نية رفعه واذا
حقة النظر وجدنا كمالا التيمم السابقين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى
نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليأمل (قوله فتصح باطلاق النية) تقرير على قوله اما
نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان المصنف نص بعد على انها لا تصح بنية (قوله
وبنية رفع الحدث) تقرير على قوله لان اباحتها برفع الحدث ولا بد من صحة قولنا وهي
صح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشئ) عطف على مقدرة تقديره هذا اذا اطلق في النية
وبتظم صورتين صور نية الطهارة او صورة نية استباحة الصلاة وصورة نية رفع الحدث (قوله

التراب ملوث فلا يصح مطهرا
الا بالنية والماء خلق
مطهرا (و) النية (حقيقا)
شرعا (عقد القلب على)
ايجاد (الفعل) جرما
(و) وقتها عند ضرب يده على
ما يتيمم به) أو عند مسح
أعضائه بتراب أصابها
(و) للنية في حدوداتها
شروط أهمها اثنتا بقوله
(شروط صحة النية ثلاثة
الاسلام) لصير الفعل سببا
للثواب والكافر محروم منه
(و) الثاني (التمييز) انهم
ما يتكلم به (و) الثالث (العلم
بما ينويه) ليعرف حقيقة
المنوي والنية معنى وراء
العلم الذي يسبقها (و) نية
التيمم لها شرط خاص بهايته
بقوله (يشترط اهمية نية
التيمم) ليكون مقصدا
(الصلاة) فنصح (به) احد
ثلاثة اشياء مائية الطهارة
من الحدث القائم به ولا
يشترط تعيين الجنابة من
الحدث فتصح في نية
الطهارة لانها شرعت للصلاة
وشروط لصحتها واباحتها
فكانت نيتها نية اباحة
الصلاة فلذا قال (أو) نية
(استباحة الصلاة) لان

بينه في الشرط الثالث بقوله (اوتية عباد مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء
تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا (لا تصح بدون طهارة) فتكون المنوى اصالاة أو جراً ٧٢ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم
للمصلاة او صلاة الجنائزة

او سجدة التلاوة والقراءة
القرآن وهو جنب أو نوته
اقراءة القرآن بعد انقطاع
حيضها او نفاسها لان كلا
منها لا يذله من الطهارة
وهو عبادة (فلا يصلي به)
أي التيمم (اذ انوى التيمم
فقط) أي مجرد امن غير
ملاحظة شيء مما تقدم
(او نواه) أي التيمم (لقراءة
القرآن) هو محدث حدثا
اصغرو (لم يكن جنباً) وكذا
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن
مخاطبة بالظهور من حيض
ونفاس لجواز قراءة المحدث
لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس
المصنف أو دخول المصنف
أو تعليم الغير لا تجوز به
صلاته في الاصح وكذا الزيارة
القبور والاذان والاقامة
والسلام وردة او الاسلام
عند عامة المشايخ وقال أبو
يوسف تصح صلاته به لدخوله
في الاسلام لانه رأس القرب
وقال ابو حنيفة وعجمه لا
تصح وهو الاصح ولو تيمم
لسجدة الشكر فهو على
الخلاص كما سنده كره
وفي رواية النوادر والحسن
جواز مجرد نيته (الثاني)
من شروط صحة التيمم

بينه في الشرط الثالث) الاولى بينه في الامر الثالث لان الشرط هو احد الثلاثة المذكورة فتأمل
(قوله وهي التي لا تجب الخ) كالصلاة بخلاف المسرفانه وجب له بطريق التبع للتلوة وهو في
حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل ليشمل قراءة
القرآن وهو الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان
يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب
لقوله فيكون المنوى اما صلاة ان يكون المنوى عند التيمم الصلاة ونحوها او يكون المعنى على
استباحة هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله او صلاة الجنائزة) لو ادخلها في عموم الصلاة
فيقول فيكون المنوى اما صلاة ولو صلاة جنازة كان أولى لانها صلاة من وجه (قوله او سجدة
التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون
طهارة (قوله فلا يصلي به) تفريع على اشتراط احد هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنباً)
تصريح باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالظهور) أي بان تكون محدثة حدثاً أصغر فقط (قوله
لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث
(قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصنف) فقد الشرط الاول
فيه وهو كونه عبادة (قوله او دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من
الاكبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يحل بدون طهارة وان كان
عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيها الثالث ايضا (قوله والاذان)
اتقى فيه الثاني والثالث وكذا الاقامة (قوله والسلام ورده) اتقى فيه الثالث فقط وكذا
الاسلام (قوله وقال ابو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل التراب طهوراً
للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولهما
لا تصح به الصلاة لانها ليست قريبة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قريبة عنده قاله في البحر
عن الترمذي (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير ظاهري الرواية كما تقدم التبعية
عليه في الخطبة لأنها لم تكتب (قوله مجرد نيته) أي التيمم هو مقابل لما في المصنف ولا اعتقاد
على هذه الرواية كما نبه على ذلك الكمال (قوله كعبه أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم المييل
والفرسخ والعري في قوله

ان البريد من القرا صر اربع * واقر صر ثلث اصبال وضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل * والباع أربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعد العاشر ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة * منها الى بطن لاخرى فوضع
ثم الشعيرة ست شعيرة فقط * من ذيل بغل ليس عن ذا صر جع

قاله في الفتح والميل في اللغة منتهى مدا البصر (قوله بغلبة الظن) فان لها احكام البقضي في
الفتحيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور عند الجمهور (قوله

ط (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كعبه) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للشرح
بالذهاب هذه المسافة وما يبرع التيمم الادفع الحرج وثلث القرمخ أربعة آلاف خطوة

وهي ذراع ونصف) فجمله ذراعاً ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سائر القدم بنصف ساعة (قوله
 بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه
 في المصير) أي ولو كان مقيماً فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز التيمم
 في المصير الخوف فوت صلاة جنازة أو عيد وللجنب الخائف من البرد والحق الأول والمنع بناءً
 على عادة المصارف ليس بخلاف حقيقة ما اهـ (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاد به أن
 الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار جواز
 ونقل المصنف في حاشية الدرر عن الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن
 يمرض بالصوم فهو كالريض اهـ قال فكذلك هنا اهـ واعلم أن المريض أربعة أنواع
 من يضطره الماء أو التحرك للاستعمال الثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على
 الفعل بنفسه فحاله لا يتحرك إلا أن يجد من يوضئه أو لا فإن لم يجد جازله التيمم إجماعاً ولو في المصير
 على ظاهر المذهب وإن وجد فاما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأجيريه أو لا فإن كان
 من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الإمام بناءً على اختلاف الرواية عنه وإن لم يكن
 من أهل طاعته ولم يعنه بغيره بدل جازله التيمم عنده مطلقاً وقال لا يجوز في الفصول كلها إلا إذا
 كان الأجر كثيراً وهو ما زاد على ربع درهم أفاده في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا
 يقدر على الوضوء ولا على التيمم لأن نفسه ولا غيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الإمام حتى
 يقدر على أحدهما وقال أبو يوسف يصلي تشبهاً ويعيد وقول محمد دمضطرب وفي البحر ولا يجب
 على أحد الزوجين أن يوضئ صاحبه ولأن يتعاهده فيما يتعاق بالصلاة فلا يحد أحدهما قادراً
 بقدره الآخر بخلاف السيد والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد
 المرض) يقيناً أو بغلبة الظن بتجربة أو أخبار طيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور
 (قوله كالمحوم) مثال للأولين وقوله والمبطون مثال للثالث وهو التحرك أفاده في المشرح
 (قوله ولو القرى) أي ولو كان العمران القرى الموصوفة بما ذكره أما القرى الخالية عنه فهي
 كالبرية (قوله سواء كان حياً أو محدثاً) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأسرار وقال
 الحلواني لا رخصة للمحدث بذلك السبب إجماعاً قال في الخاتمة والحقائق وهو الصحيح أي لعدم
 اعتبار ذلك الخوف بناءً على أنه مجرد وهم إذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة كما في الفتح والابحاح
 وإنما الخلاف في الجنب الصحيح في المصير إذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضاً لو اغتسل
 بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال الإمام يجوز له التيمم مطلقاً وخصاه بالماء البارد
 لأن تحقق هذه الحالة في المصير نادر والفتوى على قول الإمام فيها بل في كل العبادات وإنما
 أطلق المصنف لأن الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي
 من العذر أن ينشأ من عياد وجبت الاعادة وإن نشأ لغير شيء فلا كذا وفي صاحب
 البحر وابن أمير حاج بين قولي وجوب الاعادة وعدمه أفاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه)
 لأن صيانة النفس واجب من صيانة الطهارة بالماء فإن لها بدلاً ولا بد للنفس أولاً لأنه في معنى
 المريض من حيث خوف الحرق الضرراً لحق به كما في النهاية وكذا المال لا خلف له وهو
 الامانة عنه - كماله (قوله أو خاف المديون المقتلس الحبس) أما الموصوف فلا يجوز له التيمم

وهي ذراع ونصف
 بذراع العامة فيتيمم بعده
 ميلاً (عن ماء) طهور (ولو)
 كان بعده عنه (في المصير)
 على الصحيح للخرج (و) من
 العذر (حصول مرض)
 يخاف منه اشتداد
 المرض أو بطل السيرة أو
 تحركه كالمحوم والمبطون
 (و) من الاعتذار (برد)
 يخاف منه (بغلبة الظن
 (الثالث) بعض الأعضاء
 (أو المرض) إذا كان خارج
 المصير يعني العمران ولو
 القرى التي يوجد بها الماء
 المسخن أو ما يسخن به سواء
 كان جنباً أو محدثاً وإذا
 عدم الماء المسخن أو
 ما يسخن به في المصير فهي
 كالبرية وما جعل عليكم في
 الدين من حرج (و) منه
 (خوف عدو) آدمي أو
 غيره سواء خافه على نفسه
 أو ماله أو أماله أو خاف
 فاسقاً عند الماء أو خاف
 المديون المقتلس الحبس
 ولا إعادة عليهم

انما عطشه (قوله ولا على من حبس في السفر) اي اذا تيمم وصلى لان الغالب في السفر عدم
 الماء وقد انضم اليه عذر الحبس قاه في الشرح وأما المحبوس في المنصر في مكان طاهر اذا لم
 يجد الماء فانه يتيمم ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كافي البدائع (قوله ومنه عطش)
 اعلم أن الانسان اذا عطش وكان عنده ماء فانه يحتاج الى الماء فان صاحب الماء يحتاج الى
 اعطشه فهو اولى به والاوجب دفعه للمضطر فان لم يدفعه اخذه منه قهرا وله أن يقاتله فان قتل
 صاحب الماء فدمه هدر وان قتل الاخر كان مضطرا ويغني أن يضمن المضطر قيمة الماء وان
 احتاج الاجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله ولا يجوز للاجنبي أخذه
 منه قهرا بجرع السراج مزيدا (قوله أو رقيقه في القافلة) فضلا عن رفيق الصحبة كذا
 في الشرح (قوله أو دابته) محل اعتبار خوف عطش دابته وكذا اذا تعذر حفظ الفسالة لعدم
 الاناء كافي الايضاح (قوله ومنه احتياج لجن) وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مائة ما اذا
 احتاجه للقهوة فان كان يلحقه بتركها ضرر تيمم والا لا كذا بجنه السيد ولم يفسدوا في المرق
 هذا التفصيل بل الآن قول الشرح لا ضرورة اليه يشير اليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
 طاهرة قاله السيد ولو توبا كافي الشرح لا ضرورة اليه يشير اليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
 الماء لزمه ادلاؤه لان كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل الى الماء الابشقة كذا في كتب
 الشافعية قال في الترشيع وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالصهاريج (قوله لا يمنع التيمم)
 أي على المعتمد (قوله ولا يشبهه فاقدر الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله بحبس) متعلق
 بفقد ومثل الحبس الهز عنهما عرض كافي السيد أبو بوسع خشب في يديه (قوله وقال أبو
 يوسف يشبهه بالايماء) إقامة لخلق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لانه لو وجد لصار مستعملا
 للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا أفاده في الشرح والذي
 في السيد نقلا عن التنوير وشرحه وقال يشبهه بالمصلين وجوبه في ركع ويسجد ان وجد مكانا
 يابسا والايوائي قائما ثم يعيده ينفق واليه صح رجوع الامام ثم قال ومعنى التشبيه بالمصلين
 أن لا يقصد باقبات الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا احتج ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح
 اه وتحصل منه أن التشبيه متفق عليه وان بالركوع والسجود لا بالاياء على ما عليه الفتوى
 (قوله ولو وجد من يعينه) اعلم أن المعين اما أن يكون كعبده وولده وأجيره فلا يجوز له التيمم
 اتفاقا كافي المحيط بناء على اختيار بعضهم وان وجد غيرهم ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر
 المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقدرته على الوضوء وعن الامام انه يتيمم وعلى هذا اذا عجز عن
 التوجه الى القبلة أو عن التحول عن فراش فحجر (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على أن
 القدرة باغير لا تعد قدرة عنده لان الانسان بعد قدار اذا اختص بالآلة يتبها له الفعل به امتى
 ارادوه هذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة باغير لان آله صارت كآله واختار
 حسام الدين قواه ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها
 التفصيل كما علمت وقد منما يفيد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنبا) لان صلاة الجنابة دعا
 في الحقيقة وانما أوجبنا لها التيمم لكونها مسماة باسم الصلاة قاله السيد (قوله لانها تفوت
 بلا خلف) هذا هو الاصل في هذا الباب وهو أن ما يفوت الى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته

ولا على من حبس في
 السفر بخلاف المكره
 على ترك الوضوء فتيمم
 فانه يعيد صلاته (و) منه
 (عطش) سواء خافه حالا
 أو ما لا على نفسه أو رفيقه
 في القافلة أو دابته ولو
 كابلان المعتمد للمحاجة
 كانه يوم (و) منه (احتياج
 لجن) للضرورة (لا لطبخ
 مرق) لا ضرورة اليه
 (و) يتيمم (لفقد آلة)
 كبل ودلولانه يصير البئر
 كعدمها والماء الموضوع
 للشرب في القلوات ونحوها
 لا يمنع التيمم الا ان يكون
 كثيرا يستدل بكثرة على
 اطلاق استعماله ولا يشبهه
 فاقدر الماء واتراب الطهور
 بحبس عندهما وقال أبو
 يوسف يشبهه بالايماء
 والعاجز الذي لا يجهد من
 يوضيه يتيمم اتفاقا ولو وجد
 من يعينه فلا قدرة له عند
 الامام بقدرة الغير خلافا
 لهما (و) من العذر
 (خوف فوات صلاة جنابة)
 ولو جنبا لانها تفوت بلا
 خلف فان كان يدرك
 فكبيرة منها توفضا

والولى لا يخاف الموت هو الصحيح فلا يتيم واذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيمة الاولى عندهما

وما لا خلف له يتيمه (قوله والولى لا يخاف الموت) المراد بالولى من له حق التقدم كالسلطان
ونحوه لان الولي اذا كان لا يجوز له التيم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه اولى فيجوز التيم للولى
عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لانه يخاف الموت اذ ليس له حق الاعادة حينئذ (قوله هو
الصحيح) صحه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيم للكل لان تأخير الجنازة مكروه وصححه
المرحسي فتأيد التصحيح الثاني بكونه ظاهرا للرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد
القدرة بعينه اتفاقا (قوله أو خوف فوت صلاة عيـد) أى بتمامها فان كان بحيث لو توضأ
يدرك بعضها مع الامام لا يتيم قال السيد ناقل عن النهر وخوف فوتها بزوال الشمس ان كان
اماماً وبعدم ادراك ثلثي منها مع الامام ان كان مقتدياً به (قوله يتيم وبينه صلته الخ) المقام
فيه تفهيل وهو انه في صلاة الجنازة ان خاف رفعها قبل أن يحصل شيأ من التكبيرات ان
اشتغل بالوضوء يتيم وأما في العيـد ان خاف الاستواء يتيم اتفاقاً اماماً كان أو مقتدياً والا فان
أمكنه ادراك ثلثي منها مع الامام لو توضأ لا يتيم اتفاقاً والا فعند الامام يتيم مطلقاً وعندهما ان
شرع بالوضوء لا يتيم لانه امن القوت اذ لا لا حتى يصلى بعد فراغ الامام وان شرع بالتيم جاز له
البناء لانه لو توضأ يكون واجداً للصلاة في صلاته فقط ودلالة الامام أن خوف الموت باق لانه يوم
زحمة فيعتريه ما يفسد صلاته فتقوت كما في التبيين وغيره ومعناه اذا شك في عروض المقدم اما
اذ غلب على ظنه عدمه لا يتيم اجماعاً كما في القح ومفتاً للخلاف أن صلاة العيـد اذا قدمت
لا تقضى عند الامام فكانت تقوت لا الى خلف وعندهما تقضى فيمكنه أدائها مفرداً فكانت
تقوت الى خلف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيم لخوف فوت الوقت
قال الحلبي والاحوط انه يتيم ويصلى به ويعيد ذكره السيد (قوله لان الظاهر يصلى بقوت
الجمعة) هذه العبارة اسلم من تعبير بعضهم بالبديهة لان الظاهر ليس بدل الجمعة بل الامر
بالعكس وان اجيب عنه بأنه لما نصرت بصورة البديل بحيث يفعل عند قوائها اطلاق عليه ذلك
(قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيم للكسوف أى والخسوف لانهما يقوتان لا
الى بدل وكذا يتيم لكل ما لا تشترطه الطهارة كالنوم والسلام وردة ودخول مسجد لمحدث
ولومع وجود الماء قاله في الصرواقره صاحب التنوير (قوله طيب) الاولى أن يقدمه على
ظاهر بأن يقول بطيب طاهر ليكون شارة الى أن قوله تعالى يتيم واصعيدا طيباً معناه طاهر
وأن معنى طيب طهور وهو الاولى (قوله وهو الذي لم تمسه نجاسة الخ) تفسير مراد حينئذ
يكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر في الاصل يمت بالارض النجسة التي ذهب اثر النجاسة
منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم تمسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها
بل ولو الخ (قوله من جنس الارض) ويعتبر كونه من جنسها وقت التيم فلا يجوز على الزجاج
وان كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيم بتراب المقبرة ان غلب على ظنه نجاسته
لا يجوز كن غلب على ظنه نجاسة الماء ولا يجوز كما في السراج (قوله والجبر الامس) وقال
محمد لا يجوز به (قوله والمغفرة) بفتح الميم وسكون الغين وبحركه طين أحر كما في القاموس (قوله
وسائر أبحار المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في عامة الكتب وفي القح لا يجوز وأبـه
صاحب المنع بأنه متوسط بين عالمي الجماد والنبات فأشبهه الاحجار من حيث تجبره وأشبهه النبات

وقال محمد عليه الاعادة كما
لو قدر ثم عجز (أو) خوف
فوت صلاة (عيـد) لو اشتغل
بالوضوء لما روى عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه
قال اذا فاجأك صلاة
جنازة فخشيت فوتها فصل
عليها بالتيم وعن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه أتى
بجنازة وهو على غير وضوء
فتيم ثم صلى عليها ونقل
عنهما في صلاة العيـدين
كذلك والوجه فواتهما
لا الى بدل (ولو) كان (بناء)
فيهما بأن سبقه حدث في
صلاة الجنازة أو العيـد
يتيم ويتيم صلاته لمجزه عنه
بالماء برفع الجنازة وطرو
المقد للزحام في العيـد
(وليس من العذر خوف)
فوت (الجمعة) وخوف
فوت (الوقت) لو اشتغل
بالوضوء لان الظاهر يصلى
بقوت الجمعة وتقضى
القائسة فلهما خلف
(الثالث) من الشروط (أن
يكون التيم بطاهر) طيب
وهو الذي لم تمسه نجاسة
ولو زالت بذهاب أثرها
(من جنس الارض) وهو
(كالتراب) المنبت وغيره
(والجبر) الامس (والرمل)
عندهما خلافاً لابي يوسف
فيجوز عندهما بالزرنج
والنورة والمغرة والكل

والكبريت والافير وزج والعقيق وسائر أبحار المعادن وبالمنجلى في الصحيح وبالارض المحترقة من

والطين المحرق الذي ليس به مرقين قبله والارض المحترقة ان لم يقلب عالم الرماذو بالتراب الغالب على مخالط من حجر
جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بنحو (الحطاب والفضة والذهب) والنحاس والحديد ٧٧ وضابطه ان كل شيء يصير

رماذا أو ينطبع بالاحراق
لا يجوز به التيمم والاجاز
لقوله تعالى فقيموا صعيدا
طيبا والصعيد اسم لوجه
الارض ترابا كان أو غيره
وتفسيره بالتراب لكونه
أغلب لقوله تعالى صعيدا
زلقا أي حرا أملا (الرابع)
من الشروط (استيعاب)
الحل وهو الوجه واليدان
الى المرفقين (بالمسح) في
ظاهر الرواية وهو الصحيح
المتفق به فيمنزع الخاتم
ويحتمل الاصابع ويصح
جميع بشرة الوجه والشعر
على الصحيح وما بين العذار
والاذن الحاقا له بأصله
وقيل يكفي مسح أكثر
الوجه واليدين وصح وروى
الحسن عن أبي حنيفة
انه الى الرسفين وجهه ظاهر
الرواية قوله صلى الله عليه
وسلم التيمم ضربتان ضربة
لوجه وضربة للذراعين
الى المرفقين وكذا فله عليه
السلام لانه مثل كيف
اصح فضرب به كفيه
الارض ثم رفعهما لوجهه ثم
ضرب ضربة فمسح ذراعيه
باطنهما وظاهرهما حتى
مس يديه المرفقين
(الخامس) من الشروط
(أن يمسح بجميع البدأ
بأكثرها) أو

من حيث كونه شجرا ينبت في قعر البحر ذافروع وأغصان خضرة متشعبة قائمة فظهر انه ليس من
جنس الارض لانه نبات جدد وصار حرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه الزبادى الا
أن تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به مرقين قبله) أي قبل حرقه فرجع الضمير معلوم من قوله
المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء بهذه عن قوله سابقا وبالأرض المحترقة
الا أن يحمل ما سبق على ان الارض أحرق ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ)
لا يجوز بالمفلوب ولا بالمساوي أفاد السيد (قوله لانه لا يصح الخ) علة لم حذف تقديره وانما
قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة
والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك منهم ما اما قبل السبك فيصح التيمم مادام في المعدن
وكذا الحديد والنحاس لانهم ما من جنس الارض كما في شرح الكونز لا يعنى ذكره السيد
واما لاق كلام المصنف كغيره يقيده بالمنع مطلقا لوجود الضابط (قوله يصير رماذا) قال في خزائن
الفتاوى مانعه قال العبد الضعيف ان كان الرماذ من الحطاب لا يجوز وان كان من الحجر
يجوز وقد رأيت في بعض البلاد حطابهم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم
لوجه الارض) فعيل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله لانه يكونه
أغلب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر
الواحد فكيف بقول العصامي (قوله لقوله تعالى) علة لم حذف تقديره وان لم نقل ان هذا
تفسير بالأغلب لا يصح لقوله الخ يعنى أن هذه الآية دالة على أن الصعيد يطلق على الحجر الاملس
فلا يصح قصره على التراب (قوله فيمنزع الخاتم) ويصح الوتره التي بين التخزين وما بين
الحاجبين والعينين وتنزع المرأة السوار والمراد بنزع الخاتم والسوار نزعهما عن محلها ما حتى
يصح (قوله ويحتمل الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء
انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة ثالثة للتخليل فيه نظر لان
المسح للصحة لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن أبي يوسف يمسح وجهه من غير
تخليل للحيمة كذا في النهاية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء
وهو المهادى للبشرة لا المسترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح اللحية
في التيمم كذا في البحر الرق الكلام في اللحية الخفيفة هل يبالغ في المسح فيها حتى يصل الى
البشرة كالأصل أو يكفي مسح ظاهره لاقى كالكثرة يراجع (قوله الحاقا له بأصله) علة
لاشترط الاستيعاب فيه (قوله ولا يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا الوزك الثلث
من غير مسح يجرته وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع يجرته واهل رواية في المذهب
والوجه فيه رفع الحرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والراس (قوله
وصح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من
الربع يجرته اه وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ولا نزع الخاتم والسوار لان
ما يقتضيه ذلك أقل من الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين
حتى لو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يده أجزأه وبعد الضرب لليد الاخرى اه (قوله أو

فما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن الإيضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم (بضربتين ياطن الكفين) لما روينا فانوى التيمم وأصربه غيره فمعه صح (ولو) كان ٧٨ الضربتان (في مكان واحد) على الأصح لعدم ضرورته مستعملا لأن

التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين أصابة التراب بجوده إذا مسه بنية التيمم) حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابة التراب فمعه يجوز على ما قاله الأسيجاني كمن أحدث وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز له الضرب ركعا لو أحدث بعد غسل عضو وقال المحقق ابن الهمام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لأن المأمورية في الكتاب ليس إلا المسح وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من حيز أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله (القائم) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لأنه يصير به المسح عليه لا على الجسد (وسببه) أرادته ما لا يحمل إلا بالطهارة (وشروط وجوبه) غائية

بما يقوم مقامه) كغيره أو أكثرها وكثيرين وجهه ويديه في الغبار (قوله ياطن الكفين) موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة والأصح كما في الشنقي أنه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضرباً بأول ذكره السيد (قوله لأن التيمم بما في اليد) قال في الفتح هذا يفيد تصورا مستعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو أن يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها وجهه لا غيراه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهو اليسار كن ويتفرع عليه ما في الخلاصة من أنه لو أدخل رأسه بنية التيمم ووضع الغبار يجوز ولو أنه دم الحائط فظهر الغبار فترك رأسه ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه اهـ (قوله حتى لو أحدث الخ) تفريع على قوله ويقوم الخ المفيد عدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على ما قاله الأسيجاني) في الفهستاني عن المضمرات هو الأصح وعليه مشى في الخاتبة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شجاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لأن المأمورية الخ) لأن الله تعالى قال قيموا صعيدا طيبا فامسحوا الخ فيين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو أنه أراد بالضربتين ما هو الأعم فيهم المسحون (قوله أو حدث) كترخبول (قوله وشروط وجوبه غائية) هي العقل والبلوغ والإسلام ووجود الحدث وعدم الخبض والنفاس وضيق الوقت والقدرة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم وهذه الكيفية وردت أيضا عن الإمام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من أنه يمسح يباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ ويمسح يباطن يده اليسرى على ظاهر يده اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الأحاديث ما يدل عليه كما قاله في البنائية وإن ادعى صاحب العناية أنه ورد وأيضاً لم ينقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه أن الأحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرهما ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح بباطنها بالاجام والمسحبة يعني ما بينهما إلى رؤس الأصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب أنه تكلف والأحسن هو الموافق للمنقول ولم يذكروا وقت تحليل الأصابع والذي يظهر من حديث الأسلع أنه بالضربة الثانية قبل النفث قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الأفاضل (تنبيه) لو كان الغبار على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو خنطة فتيمم به جاز بالغبار لا بتلك الأشياء وقيد الأسيجاني بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه فإن كان لا يظهر لا يجوز قال في التهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج لو وضع يده على ثوب أو خنطة فلتصق يده غبارا وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اهـ ولو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كما في الفتح (قوله

(كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن أعادتها (وركان مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسنن التيمم سبعة التسمية في أوله) كما صله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموالة) لحكاة فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثله ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجففه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لماسأله أبو يوسف عن كيفية ٧٩ بأن مال على الصعيد فاقبل

بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعا فاقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها الى المرفقين (وتفريق الاصابع) حالة الضرب مباينة في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم (لمن يرجو) ادراك (الماء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء باكل الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاستاذه حماد وصوبه فيه وهي أول حادثة خالفه فيها وكان خروجهما تشييع الاعمش رجهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء) اتفاقا اذا كان الماء موجودا أو قريبا اذا لاشك في جواز التيمم ومنع التأخير نظروا في الوقت مع بعد ميسلا (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد بالثوب) على

كما صله) أي بالنظر المتقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما يتأثر التراب عن يده ولا يقدر بجزء كما عن محمد ولا يعزى كعاد أبي يوسف كما في السبابة (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا للسنة كما في البناء (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرتما ذكره بعضهم من الكيفيتين السابقتين وهل يسمح الكف اختلفوا فيه والاصح انه لا يمسحه وضرب الكف يكفي كما في ابن أمير حاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفقد الماء شرعا في ظاهر الرواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من ميل لا يساح له التيمم لانه ليس بفائدة شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحقق ووجه ظاهر الرواية أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله (قوله لمن يرجو ادراك الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويقيم ويصلي في الوقت المستحب كما في الخاتمة وغيرها (قوله قبل خروج الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في صلاة ينذب تأخيرها كما في النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقبل الى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كما في الجوهره وعلى الاول فلا يؤخر العصر الى غروب الشمس وهذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقبل لا بأس به الى قبيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الاكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر في التعديل ما ذكره غيره بقوله يؤتى ابا كل الطهارتين في أكل الوقتين اه وهو في كلامه تعديل للندب أيضا في انما كان ذلك مندوبا ولم يكن واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل يكون بطهارة كاملة فليتأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير (قوله مخالفا لاستاذ حماد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله لتشيع الاعمش) أي تؤدبعه (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الافتراض كما في الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد عنده أو كان بعيدا منه ميسلا أكثر فلا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم - لمجي وهذه العبارة لم نرها غيره (قوله ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعبرات كالحائية والفتح ومنية المصلي وشرحيهما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة الى الامل أن التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينتظر فصرح بذلك أول الوقت جاز قلت وهو الذي يقتضيه التأصيل الاتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالبذل والاباحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك يده اذا كان يباع وقال لا تثبت بها كما تثبت بها قياسا على الماء واجمعوا انه لو قيل له أجهت لك مالي لتعجب به لا يجب عليه الحج لان المعتد به فيه الملك وهذا القدرة وكذا لو عرض عليه من الماء لا يجب عليه قبوله لان المال ليس بعتقولي في عادة فيلحقه الذل بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب طالب الماء) أي لا تعرض مترج به قاضي خان وان وجد أحد واجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم

العماري (أو السقاء) كبل أو دلو (مالم يجف القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولا منه بهما ولا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعظ بالماء لظهور القدرة بوفاء الوعد فظاهر (ويجب طالب الماء) غلوة بنفسه

أو رسوله وهي ثلثمائة خطوة
 (إلى مقدار أربع مائة خطوة)
 من جانب ظنه (أن ظن
 قربه) برؤية طير أو خضرة
 أو خبر (مع الأمن والا)
 بأن لم يظن أو خاف عدوا
 (فلا) يطلبه (ويجب) أي
 يلزم (طلبه) أي الماء (عن
 هو معه) لأنه مبذول
 عادة فلا ذل في طلبه (أن
 كان في محل لا تشع به
 النفوس وإن لم يعطه إلا
 بمن مثله لزمه شراؤه به)
 ويزيادة يسيرة لا يغيب
 فاحش وهو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقيل شطر
 القيمة (أن كان) الثمن
 (معه) وكان (فاضلا عن
 نفقته) واجرة حمله فهذه
 شروط ثلاثة للزوم الشراء
 ٣ قوله الجندی فی نسخة
 البرجندی ٨

يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلا زيلعي والمراد واحد من أهل المكان أو ممن له معرفة
 به والظاهر أن هذا في غير الظان أما الظان فلا تفصيل في عدم الجواز بالنظر إليه (قوله أو
 رسوله) ويكفيه لو أخبره أحد من غير إرسال كافي ضنية المصلي (قوله وهي ثلثمائة الخ) كذا في
 الذخيرة والمغرب والذي في التبيين هي مقدار أربعة مائة سهم ٨ وهو الموافق لما في القاموس
 فإنه قال وكل رمية غلوة ٨ كأنه مأخوذ من قولهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى
 والمادة تدل على الارتفاع والظاهر أنه لا خلاف فإن التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية
 والتقدير بالغلوة اختار مافظ الدين في الكنز والأصح أنه يطلبه مقدار ما لا يضرب بنفسه ورفقته
 بالانتظار كافي البدائع (قوله إلى مقدار أربع مائة خطوة) لأنها النهاية (قوله من جانب ظنه)
 كافي البرهان وإن ظنه في الجهات الأربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السيد أنه
 يقسم الغلوة على الأربع جهات (قوله إن ظن قربه) وذلك لأن الظن يوجب العمل في
 العمليات بخلاف الشك فإنه لا يبنى عليه حكم كافي القهستاني وحد القرب أن يظن أن الذي
 بينه وبين الماء دون ميل ذكره السيد ولو تيمم من غير طاب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت الإعادة
 عندهم إلا أن شرط جواز التيمم لم يوجد خلافا لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء
 ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بالخلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المفاضة أما
 إذا كان يقرب الماء من أن يجب عليه الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز
 صلاته لأن العمران لا يخلو عن الماء غالبا والغالب ملحق بالمتيقن في الأحكام وإن لم يغلب على
 ظنه كافي البدائع والحلبي (قوله طلبه) أي بالسؤال وقوله عن هو معه أي مطلقا والتقدير
 برفيقه أي في بعض الكتب جرى مجرى العادة جوى عن الجندی (٢) وألم أن النقل في هذه
 المسئلة اختلف فعن الهداية وكثير من الكتب أنه لا يجب الطلب أصلا في قول الإمام لأن العجز
 متحقق والقدرة موهومة إذا الماء من أعز الأشياء في السعة فظاهر عدم البذل وقال لا يلزمه
 الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لأن الماء مبذول عادة ونقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوم الطلب
 قول الكل على الظاهر قال الحصا ولا خلاف بينهم فراد أي حنفية عدم الوجوب إذا غلب
 على ظنه منعه ومراده ما إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء بالإباحة اتفاقا قال في
 البرهان ولهذا لم يحك في الكافي خلافا وإذا وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء
 كافي التمر عن المعراج (قوله فلا ذل في طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لأن السؤال ذل
 وفيه بعض حرج وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج قال في غاية البيان وقول الحسن حسن وقد سبق
 عن الإمام (قوله أن كان في محل لا تشع به النفوس) أما إذا كان في موضع يعز فيه الماء فالأفضل
 أن يسأل وإن لم يسأل أجراه قاله السيد عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله وإن لم يعطه
 الخ) وإن منعه أصلا صريحا بأن قال لأعطيك أو دلالة بأن استهلكه يتيمم اتفاقا تصحق العجز
 (قوله لزمه شراؤه به) كالمعاري يلزمه شراء الثوب أيضا كافي البرهان (قوله وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الأرفق لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية
 النوادر واقتصر في البدائع والنهاية عليها قال صاحب البصر فكان هو الأولى (قوله وكان
 فاضلا عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلا عما لا بد منه ليدخل ما إذا احتاجه لنفقة كلبه

فلا يكره الشراء لو طلب الغبن القاحش أو طلب عن المثل وليس معه فلا يستدين الماء احتياجه لنفقته (و) يجوز أن (يصلى بالتيمم الواحد) ما ضمن الفرائض كالوضوء لا مرية ولقوة صلى الله عليه وسلم اترا ب طهورا لمسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والاولى اعادته لكل فرض خروجا من خلاف الشافعي (و) يصلى بالتيمم الواحد ٨١ ما شاء من (النوافل) اتفاقا (وصح تقديمه

على الوقت) لأنه شرط
فيسبق المشروط والاداة
سبب وقد حصلت (ولو كان
أكثر البدن) جريها تيم
والكثرة تعبر من حيث
عدد الاعضاء في المختار
فاذا كان بالرأس والوجه
واليدین جراحة ولوقت
وليس بالرجلين جراحة تيم
ومنه من اعتبره في نفس
كل عضو فان كان أكثر كل
عضو منها جريها تيم والا
فلا (أو) كان (نصفه) أي
البدن (جريها تيم) في
الاصح ولو حبا لان أحدا
لم يقل بغسل ما بين كل
جدرتين (وان كان أكثره
صحيحا غسله) أي الصحيح
(وصح الجرح) يمروره
على الجسد وان لم يستطع
فعلى خرقة وان ضره تركه
واذا كانت الجراحة قليلة
يظنه أو يظهره ويضربه الماء
صار كغالب الجراحة حكما
للضرورة (ولا) يصح أن
(يجمع بين الغسل والتيم)
اذ لا تقبله في الشرع للجمع
بين البذل والمبذل والجمع
بين التيم وسؤر الجمار لاداء
القرض بأحدهما لا بهما كما

كأن الحلي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشرأ لوط طلب الفين القاحش) لان ما زاد عن ثمن المثل
اتلاف للمال لانه لا يقابل شيئاً من العوض وحرمة مال السلم كحرمة دمه (قوله فلا يستدين
الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين للماء أى لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يفيد
اطلاق الشرح وظاهره ولوله مال غائب لان العجز متحقق في الحال بزيادة دفع الزكاة لابن
السبيل الغنى في موطنه وقال ابن أمير حاج يلزمه الشرأ بنسبة ووافقه في البحر والنهر (قوله
للأمر) أى في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا شرط عدم المانع فقط وجعله في حال العدم كالوضوء
قاله في الشرح (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله
خروجاً من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلى به هذه أكثر من فريضة واحدة
ويصلى به ما شاء من التوافل تبعاً ومبنى الخلاف أن التيمم يدل ضروري هذه وبدل مطلق
هذه نأثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فيهما مستوية وقال محمد بن التيمم
والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب بخلاف اقتداء المتوضي بالتيمم عندهما لان
التيمم طهارة مطلقة لا عنده لان تيمم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الاصل في حقه
فكان مقتدياً بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح اذا اقتدى بالمعذور (قوله والارادة
سبب) أى ارادة ما لا يصلح الابه قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الاولى لما صنف
حذف البدن ويقول ولو كان أكثر من الاعضاء أو النصف منها جرحاً تيمم ليكون كلامه
متناولاً للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يفتى أن هذا الخلاف
انما هو في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتباره الكثرة من حيث المساحة كما في البحر
(قوله تيمم في الاصح) وقيل بغسل الصحيح ويمسح الجريح ومسحه في المحيط والخائبة قال
في البحر ولا يفتى انه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدور والحاصل أن التصحيح
اختلف (قوله لان أحد الخ) قديماً قال ان الغسل سقط هنا للجرح أولانه يضر ما حاذاه من
البدن (قوله بمرويه) أى الماء يعنى بلبسه والاوى ان يقول بامراه (قوله فعلى خرقة)
في كلام الحلي ما يفيد انه يشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كما
الجراحة) أى تيمم ولو قيل انه يمسح الاعلى وبغسل الاسفل لكان حسناً قال في الشرح ولم ار
من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الراس الخ) وظاهره انه لا يؤثر بالمسح على الخرقة بخلاف
الغسل كما تقدم وسيأتى انه أحد قولين (قوله ما ان يله) أى قدر وقوله من الداء بيان مقدم على
مينه والضمير في يله يرجع الى ما المفسر بقدر والكلام فيه حذف أى ان يلحل هذا القدر من
الداء يضر (قوله وكذا يسقط غسله) أى وينقل اليكم لمسحه فان ضربه مسح على الخرقة فان
ضربه تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتى ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض الاصل لزم
الغسل والوضوء اسكان احسن واجاب المحوى بأن المراد بالوضوء الطهارة اعم من ان تكون

١١ ط لا يجتمع قطع وضمان وحدومهر ووجبة وميراث الى غير ذلك من المعدودات هنا * (مهمة) * نظمها ابن النخعي بقوله * وبسطة مسج الرأس من برأسه * من الدوامان لا يتضرر * وبه أفق قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض والنفاس لا مساواة في العذر (وبتة ضمه) أي التيمم (ناقض الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لمخفه

(و) ينقذه (الفردية على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو ثلث الغسل وفق الماء قبل اكمال الوضوء بطلت به - منه في المختار لانتهاء طهورة التراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين) اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يمسح وهو الاصح وقال بعضهم سقطت هذه الصلاة ويمسح الاصل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الاقطع ما بقى من الفروض كفله ويقتطع يتجوزا لقطع محل الفرض

• (باب المسح على الخفين) •

ثبت بالسنة قولاً وفعلاً والخلف السائر ~~للمسح~~ ما خرد من الخلف لان الحكم به خفف من الغسل الى المسح وسببه ليس الخلف بشرطه كونه ساتراً محل الفرض ~~المسح~~ مع بقا المدة وحكمه حل الصلاة به في ماله وركنه مسح القدمين المقروض وصفته انه شرع رخصة وكيفيته الابتداء من اصابع القدم خطوطاً باصابع اليدين الى الساق (صح) ان جاز (المسح على الخفين) الطهارة من (الحديث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة

• (باب المسح على الخفين) •

عن حدث او حناية بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً ذكر السيد (قوله) وينقذه زوال العذر المبيح (التيهم اهدر نزال مرض مرضاً يبيحه انتقض الاقل ويقيم للشأن لتغير الاسباب واعلم ان الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) اي بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم ولو الى عشرة حج مالم يجد الماء اه (قوله) ومقطوع اليدين (الخ) لم يمسح على الراس لان اكثر الاعضاء جريح والوظيفة حينئذ التيم ولكنه سقط لفقده آتية وهي البدان قاله في حاشية الدر (قوله) ويمسح الاصل (الخ) اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيم فظاهر واما على الاخرى فلضرورة والاجتياط في العبادة وامل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله) ويمسح الاقطع (الخ) اعتبار الجزم بالكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيم وقوله كفله في التطهير بالماء

عذاه بهلى اشارة الى موضعه وهو فوق الخف دون داخله واسفله وانما في لان المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله) ثبت بالسنة (قوله) ثبت بالسنة) رذلان قال انه ثبت بالسنة على قراءة الجز قال في البحر وينبغي ان يجب في صورتهما لو غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح يكفيه فانه يلزمه المسح ومنها لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فانه يمسح لروما وهو من خصائص هذه الامة اه (قوله) (الحال للمسح) بأن يمكن متابعة المشي فيه فربما وأن لا يكون شغراً وقاصراً فمانع (قوله) وحكمه حل الصلاة (الخ) هذا الحكم الذي يوجب وأما حكمه الاخرى فهو الثواب ان قصد فعل السنة (قوله) وصفته انه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أى المسقط للعزيمة كقصر الصلاة للمساكين أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى التخييف دفعا للخرج مع بقاء العزيمة كطهار المسافر جري على الاول بعضهم وعلى الثاني أكثر الاصوليين (قوله) صح (المسح على الخفين) (الخ) الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة وهو المقصود الذي يوجب ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون الفعل لو أتى به يثاب ولو تركه يعاقب ويلزمه تفرغ الذمة اه من الشرح ملخصا (قوله) من الحدث الاصغر) أما الجناية ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ولان الرخصة للخرج فيما يتكرر ولا خرج في الجناية ونحوها لعدم التكرار وصورة حافظ الدين في الكافي صورة مسح الخشب تقريرا للمدة لم يأن توثاً وليس جور بين مجادلين ثم أجنب ليس له أن يشده ما وبغسل ساثر بعده مضطجاً به في أوماذا رجليه على شيء مرتفع ويمسح عليه اه من الشرح ملخصا (قوله) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة) حتى قال يرجع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي ففتح الباري وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم انهم رأوه يمسح على الخفين كافي البدائع وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح اكثر من الثمانين منهم عشرة المبشرون رضي الله تعالى عنهم اه وما روى من العصابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم من افكاره فقد صح رجوعهم الى جوازه كافي النهاية وغيرها (قوله) يثاب بالعمية) الاولى أن يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضية بدليل التعميل لافي حصول الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الآن يكون بحضرة منكروه فالمسح

والمسافر اذا اثم للجناية ثم أحدث حدثا أصغرو وجب الماء كافيا لعضائه ٨٣ الوضوء يلزمه قلع الخف وغسل رجليه ولا

يصح له مسح للجناية (للرجال والنساء) سفر او حضرا الحاجة وبدونهم الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الختان متخذين (من شئ نخين غير الجليلي) كلبه وجوخ وكراس يستعمل على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قولهما واليه رجع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجليلي (سواء كانا هما نعل من جلد) ويقال له جورب من نعل بوضع الجلد أسفله كأنه نعل للقدم وإذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) جلد بهما أصلا وهو النخين ويشترط لجوارحه المسح على الخفين سبعة شرائط (الأول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كعبية بالرجلين أو باحدهما معهما ولبس الخف مع خفه لأن مسح الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء إذا انقضى) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع من راية الحدث لارتفاعه وإذا توضأ المذور ولبس مع انقطاع هذه فقد تم مثل غير المذور والاعتقاد بوقته فلا يصح خفه بعده (و) الشرط

أفضل ترغيم له وقال أبو الحسن الرستقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين عن أحمد لنفي التهمة عن نفسه قلنا هي تزول بالمسح أحيانا (قوله والمسافر الخ) خصي المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء والا فالمدار على عدم الماء (قوله للجناية) أي لأن الجناية سرت إلى القدم وهو على لقوله لا يصح (قوله لا إطلاق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد للاحدهما يكون واردا في حق الآخر ما لم يخص على التخصيص (قوله من شئ نخين) لم أن المسئلة على ثلاثة وجوه ان كاتارة قين غير منعين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وان كانا نخين من معلين جاز اتفاقا وان كانا نخين غير منعين فهو محل الاختلاف كما في الخانية وفي شرح الزاهد في الكتاب يجوز المسح على الجرموف المشقوق على ظهر القدم وله أن يرد رويته عليه فيستر لانه حينئذ كغير المشقوق وان ظهر من القدم شئ فهو كغيره والخف اه ملخصا (قوله وكراس) هو الثوب الأبيض من القطر كما في القياموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه الا اذا كان مجلدا فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء إلى القدم ذكره في الخانية وهو من شئ يشف من باب ضرب اذا رقى حتى يرى ما تحته كما في مصباح والمصباح (قوله واليه رجع الامام) أي قدر موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك أنه مسح على جوربيه ورضيه ثم قال اقواده فملت ما كنت أصنع الناس منه فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب من نعل) بسكون الذون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال انعل الخف ونعله جعل له نعل كذا في المستمعي ونعل بالتحفيف كما في التهر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط وبثاؤه سبب كما مر (قوله لان مسح الجبيرة كالغسل) فلو مسح جبيرة إحدى رجليه ولبس الخف في إحدى رجليه لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوءه زيادة الا اذا كان متعاهلا لا يضمن نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار في محل الاضمار (قوله لو جرد الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخف مانع من راية الحدث) يعني أنه اذا حدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسري الحدث إلى الرجل بل يحل ظاهر الخف وليس برافع يعني أنه لو غسل رجليه ولبس خفه وأحدث قبل تمام وضوءه لا يضمن نزعهما ما ولا يكون لبسهما مانعا من رافة الحدث للرجلين لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجب جرد لعدم تجزئ الحدث زوالا وثبوتا (قوله واذا توضأ المذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاعتذار اذا توضأ مع العذر أو وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف فانهم يحسمون مادام الوقت باقيا وأما اذا توضأ المذور ولبس قبل طرقة عذره فانه يصح كالأصحاب إلى تمام المقدار باختصار (قوله فلا يصح خفه بعده) لأن وضوء المذور يطل بخروج الوقت اظهروا الحدث السابق فلو جاز المسح بعد ذلك لكان الخف رافة للحدث لا مانعا منه من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في مرفأ أهل الشام ما يسمى مركوبا في مرفأ أهل مصر كلف تحفة الاخبار وقوامه في سبب الرقي زبول تحريف (قوله

(الثاني سترهما) أي الخفين (الكعبين) من الجمر التي فلا يضر نظر الكعبين من أهل خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين

أذا خيط به ثخين بجوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشي فيه (ما) أي الخفين تستعقد الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلق كل منهما (أي الخفين) عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لانه عمل المشي واختلف في اعتباره ما مضى وممة أو مفرجة فإذا انكشفت الأصابع اعتبر بذاتها فلا يضر كشف الأجزاء مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغر ما على الأصح والخرق طولاً يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ٨٤ ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استقامتها على الرجلين من غير شد أو ثخانة إذا

الريق لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع) أن يبقى بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) أي وجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الخف أقل من ثلاث أصابع لا يسمح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العصيدة (فلو كان فاقد إمامة قدمه لا يسمح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً) لانه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسله (و) يسمح المقيم يوماً وليلة (و) يسمح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) استدام المدة (للمقيم والمسافر) (من وقت الحدث)

إذا خيط به ثخين) التثنية بالخفين هو المذهب خلافاً لما عليه أهل سمرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين بالقفازة (قوله) إمكان متابعة المشي (أي المعتاد في بعض أحواله) كما في حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كما في المحيط كذا في التمهيدات وبالاول جزم في انفراد (قوله) من أصغر أصابع القدم وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع اليد واختاره الرازي اعتباراً بالمسح ٨٥ وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بهد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السرخسي والكمال ولو قُطعت القدم أو في العقب وقيل الخرق قُطعت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقيل إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع والامنع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل أو المنضم الذي يتفرج عند المشي فالعبرة بانفرجه حالة المشي دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو يده أو في الجموع وبخلاف انكشاف الأمور فانها يجب معان (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزانة الفتاوى والتوشيح عن أبي يوسف انه لا يجمع الخرق وسواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقوام ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردقه في النهر فليراجعها من رامها (قوله ولا يعتبر مادونه) لما قاله بموضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يسمح بعد المدة ولوناسيا على ما يظهر من كلامهم أقاده السيد (قوله على طهر) أي ما في خرج التيمم كما مر (قوله وقيل من وقت اللبس) به قال الأوزاعي (قوله وقيل من وقت المسح) به قال احمد (قوله لأن العبرة لا تسر الوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نص محمد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى أربعة لم يجوز ولو يجوزها الأربع فيبقى أن يجوز ولو باصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء جديداً وقد مسح ثانياً غير ما مسح أولاً لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في الأخيرة لانه بالرفع الأول صار البتل مستعملاً فلا يسمح به ثانياً وأيضاً البتلة فيه إنما بقيت بعد مسح فلا يجوز بها المسح المسح يله بقيت بعد الرأس بخلاف البتلة بعد الغسل لأن الاستعمال إنما يوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البتلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره

الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الأصح لانه ابتداءً منع الخلف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من السيد وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مده أتم مدة المسافر) لأن العبرة لا تسر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والأبأن مسح دون يوم وليلة) بتم يوماً وليلة (لأنهما مدة المقيم) وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثر ما به وردت السنة

(على ظاهر مقدم كل رجل) مرة

واحدة فلا يصح على باطن
 القدم ولا عقبه وجوانبه
 وساقه ولا يستكرار
 (وسنته مذكرا لاصابع مفرجة)
 يبدأ (من رؤس أصابع
 القدم الى الساق) لان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مزر برجل يتوضأ وهو
 يغسل خفيه فخذه يديه
 وقال انما امرنا بالمسح هكذا
 وأراء من مقدم الخفين الى
 أصل الساق مرة وفرج
 بين أصابعه فان بدأ من
 الساق أو مسح عرضا صح
 وخالف السنة (وينقض
 مسح الخف) أحد (أربعة
 أشياء) أولها (كل شئ
 ينقض الوضوء) لانه بدل
 فينتقضه ناقض الاصل وقد
 عاتته (و) الثاني (نزاع خف)
 لسراية الحدث السابق الى
 القدم وهو الناقض في
 الحقيقة وازافة النقض
 الى النزاع مجاز وبنزع خف
 يلزم قلع الآخر لسراية
 الحدث ولزوم غسلهما
 (ولو) كان النزاع (بمخرج
 أكثر القدم الى ساق الخف)
 في الصحيح لمخارقة محل المسح
 مكانه وللاكثر حكم الكل
 في الصحيح (و) الثالث
 (اصابة الماء أكثر احدى
 القدمين في الخف على الصحيح)
 كالوايتل جميع القدم فيجب
 قلع الخف وغسلهما تحزنا عن الجمع بين الغسل والمسح

السيد في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التفتة بنا في ما ذكره قبلها وما ذكره من
 أن الأذنين يمسحان برأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه
 للسؤال الذي أورده فيه إلا أن الحديث محل على صحة مسحهما برأس لأن المعنى انهما من
 حقيقة الرأس وقد طنى قلعه في هذا المحل فليقتضيه (قوله فان ابتل قدرها الخ) لكن لا يحصل به
 السنة كالصورتين السابقتين قريبا (قوله والاصبع بذكر ويؤث) وفيه عشر لغات تثليث
 هم زعم تثليث الباء واصبع كعصفور (قوله على ظاهر مقدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي
 الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف أو على الأصابع وحدها جازان بلغ قدر القرض ولا يستحب
 عندنا مسح أسفله كفاية البيان والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عند مالكا
 والزهري والشافعي مسح أعلى الخف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية
 ونسبه في الغاية للأئمة الثلاثة واهنق والاحسن أن يكون يباطن الكف والأصابع كافي البحر
 عن الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحته قدم حتى لو كان الخف واسعا وبعضه خال
 عن القدم فمسح على الخافي لا يجوز قال الامام علي كرم الله وجهه لو كان الدين يارأي السكان
 أسفل الخف أولى من أهله بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقى الأرض لكونه محل اصابة
 الاوساخ كما قاله البرهان الخافي وشارح المشكاة لما قاله الكمال ان المراد الوجه الذي يلاقى
 البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تعبدًا وتسليما للجزء من ادراك الحكم الالهية وقد قال الامام
 لوقلت بالرأي لا وجبت الغسل بالبول لانه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لانه نجس مختلف فيه
 ولا عطيت الذكر في الاوث نصف الاثني لكونها أضغف منه اه (قوله ولا يستكرار) وقال
 عطاء يمسح ثلاثا سراج (قوله الى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين بلغة ما فرض الغسل
 وسنة المسح قاله في الشرح (قوله فخذه يديه) الذي في أوسط الطبراني من طريق جرير بن يزيد
 عن ابن المنكدر عن جابر قال مزر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ يغسل خفيه فخذه
 برجله وقال ليس هكذا السنة انما امرنا الخ (قوله لانه بدل الخ) فيه أن البدل ما لا يجوز مع
 القدرة على الاصل وهذا يجوز مع القدرة على الاصل بل التحقيق أن التيميدل والمسح خلف
 بحر (قوله لسراية الحدث السابق الى القدم) أي جنس القدم وهو صادق بالقدمين معا
 وانما سري اليهما الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل احدهما
 وجب غسل الاخرى كافي البدائع (قوله مجاز) لغوى أو عفى من الاسناد الى السبب (قوله
 ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله بمخرج أكثر
 القدم) القدم ما يطأ عليه الانسان من الرسغ الى مادونه وعبراً ولا بالنزع ثم بالخروج للاشعار
 بعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين الاخراج كافي التبيين وعن محمد بن بكي من القدم في الخف
 ما يجوز المسح عليه لا ينقض والانتقض قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ونحوه في شرح
 العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح وفي الكافي وان كان صدر القدم في موضعه
 والعقب بمخرج ويدخل لم يطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابلة رواية محمد السابقة وقد علمت
 تصحيحها (قوله والثالث اصابة الماء أكثر احدى القدمين في الخف) هذا بناء على ان المسح
 رخصة ترفيه تكون العزيمة مشروعة وجري عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وقواه

ولونكاف ففعل وجلبه من غير نزاع الخلف اجزاء من الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم والمسافر وازادة النقص مجاز هنا والناقض ٨٦ حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فانفتت وهو في الصلاة بطلت ويتم لفقد

الماء (ان لم يصف ذهاب رجليه) او بعضها او عظمها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقاء صفة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجبائر (وبعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزاع الخلف وابتلال اكثر القدم ومضى المدة (غسل رجليه فقط) وليس عليه اعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئا لحلول الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) اي لا يصح (المسح على حمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا يطبق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل لليدين محشوا بطن له ازراريزر على الساعدين من البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلده اتقاء محال الصقور والقلنسوة بفتح القاف وضم السين المهملة مكان الجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وصكون الراء المهملة وضم القاف وقصها خرقة تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وجوههن

(فصل) في الجبيرة ونحوها (اذا اقتصد أو جرح أو كسر

عضوه فشدته بخرقه او جبيرة) لا يستطيع غسل العضو بما بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار

البرهان الحلبي والفاضل فوح أفندي في - واشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة اسقاط فلا ينقض المسح ولا يعتد بذلك خلا لان استقرار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالخلف ويؤثر بالمسح فلا يقع هذا الغسل معتبرا لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزاع خفيه أو غت المدة وهو غير محدث لزمه غسل رجليه ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جرح السكالك والحاصل أن في هذا الفرع اختلافا ولذا لم يعده في المتون من النواقض (قوله ولونكاف الخ) مما يجري على الخلاف السابق (قوله بانه مضى المدة) أي التي أولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيدا بمدة فاذا غت - كافي التيمم أقاده في النهر (قوله بطلت ويتمم) قال الزيلعي هو الاشبه وقيل يضي على صلاته قال في السراج وهو الاصح لانه لو قطعهما وهو جازع من غسل رجليه يتم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث الى القدمين حينئذ لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة الا يتم عند فقد الماء كما لو بني في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتم (قوله ان لم يصف ذهاب رجليه الخ) ظاهره أنه لا يفتقض المسح وليس ذلك لازوم منه كالجبيرة ودفع هذا بأنه مرتبط بمحذوف تقديره فيجب عليه نزاع خفيه وغسل رجليه ان لم يصف الخ (قوله حتى يأمن الخ) أشار به الى عدم التوقيت بمدة (قوله وفي معراج الدراية) هو المعول عليه (قوله يستوعبه) وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجبيرة (قوله غسل رجليه فقط) وفاتته الموالاة وهي ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقي من النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذورة قاله السيد والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزاع وخروج الوقت للمعذورة داخل في انقضاء المدة فلذا أوقفه أعلم لم يذكرهما المصنف (قوله أي لا يصح) دفع به ما يوهم أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على حمامة) الا اذا نفذت البلة منها الى الرأس وأصاب مقدار الفرض وعليه حمل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كافي السراج (قوله وقفازين) ويتصور مسحهما بأن يأمر غيرة به وهو لا يجوز (قوله مكان الجوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة ولعل مراد الشرح بالجوزة ما يسمى بالقلعة التي يلبسها أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الاولى ماتت - قربة المرأة وجهها فانه لا يخص نساء الاعراب ولعله انما خص نساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء للذباب

(فصل في الجبيرة ونحوها) من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعكاز ودواء وجلدة مرارة بشرطه الا أن الجبيرة فعيلة من الجبر بمعنى الاصلاح كافي المصباح سميت بذلك تفاؤلا - كما معنى موضع الهلاك مغارة (قوله تلف بورق) أي مثلا (قوله وقيل لا يجب استعمال الحار) جزم به في السراج دفعا للمشقة قال في البحر والظاهر الاول (قوله

ولا

هي عيدان من جريد تف بورق وتربط على العضو المكسر (وكان

ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر بها الا يجوز المسح الا
على عين الجراحة ولا يجوز المسح على الجبهة لان جوارحه العذر ولا عذر اه (قوله على الصحيح)
أي من الامام فقصور الصلاة به لانه لان الفرض انما يثبت بدليل قطعي والمروي خبر آحاد وهو
انما يفيد العمل دون العلم فحكمنا بوجوب المسح عملا ولم نحكم بفساد الصلاة بتركه لغير عذر
لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه
الاعتقاد (قوله وقيل يكرز الى الرأس) فانه لا يكرز مسحه اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح
لفظ مرة ليهما بل قوله وقيل يكرز وان بقي من الرأس قدر الربع مسحه والاصح على العصابة
أفاده السيد وقد يقال لماذا لم يبين مسح الصحيح وان قل ويتم الفرض بالمسح على العصابة
(قوله وقيل فرض) هو قوله ما وفي الايضاح الفتوى على قوله ما احتياطا وفي البحر وحاصله
انه اختلف التصحيح في اقتضاه ووجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال
ان كان ماتحت الجبهة لو ظهر أمكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتنع
بما قام مقامه كسح الخلف وان كان ماتحت لو ظهر لا يمكن غسله فالمسح عليه واجب لان فرض
الاصل قد سقط فلا يتعلق بما قام مقامه كقطوع القدم اذا لبس الخلف وهذا يفيد أن المراد بقوله
فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اه وقال الصيرفي هذا أحسن الاقوال اه
واذا علمت ما ذكرتم أن نسبة الوجوب الى الصالحين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ)
دليل لاصل المسح كما في الشرح (قوله كان يصح على عصابته) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد
وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف يستأنس به وفي الحلبي ولا يضر ضعف الحديث
بالنسبة اليه بما أجمع عليه المجتهدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد
الله ليعمل عليكم من حرج اه (قوله هو الصحيح) وفي التمهيد به يفتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى
واليه جف صاحب الهداية واختاره في الكنز الاستيعاب (قوله لا يؤدي الى فساد الجراحة)
لانه يحتاج الى الاستقصاء في اتصال البلل الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدي الى نفوذ
البلل الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كما في الذخيرة وغيرها وعليه
مشي في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع وما قبل العصابة وتفتت البسلة الى
موضع الفصد فيضره وقيل يفتقر اتصال الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة لانه باد أي
ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل
(قوله ان ضره - لها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع
الجراحة ان كان حل العصابة يضر بالجراحة وان كان لا يضر حلها ولكن نزاعها عن موضع
الجراحة يضر بالجراحة فان عليه أن يحلها ويغسل ماتحتها الى أن يلغ موضعها يضر بالجراحة
ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اه (قوله وان ضره المسح تركه) اتفاقا دفعا للخرج
لان الغسل سقط بالمسح اولى وفي المبتغي بالخير ومن كان جميع رأسه مجروحا لا يجب
المسح عليه لان المسح يدل عن الغسل ولا بدله وقيل يجب اه قال في البحر والصواب هو
الوجوب وقوله المسح يدل عن الغسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه لا يدل كما لا يخفى
اه وهو مخالف لما في الوهبانية والفتية من سقوطه وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب

(ولا يستطيع مسحه)
(وجب المسح) على الصحيح
مرة واحدة في الصحيح وقيل
يكرز الى الرأس واستحبابه
رواية وقيل فرض لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يصح
على عصابته ولما كسر زندي
على رضى الله تعالى عنه يوم
أحد أو يوم خيبر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن
يمسح على الجبائر ويمسح
(على أكثر ما شدة العضو)
هو الصحيح لا يؤدي الى
فساد الجراحة بالاستيعاب
(وكفى المسح على ما ظهر من
الجسد بين عصابة المقصد)
ونحوه ان ضره حلها تبعا
للضرورة لا يسرى الماء
فيضر الجراحة وان لم يضر
الحل حلها وغسل الصحيح
ومسح الجرح وان ضره
المسح تركه (والمسح) على
الجبهة ونحوها (كالغسل)
لما شئت

وليس بذلك بخلاف الخلف لانه يدل محض (فلا يتوقت) مسح الجبيرة (بمعة) لكونه أصلا (ولا يشترط) إعادة المسح (شدا الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعا للخرج ٨٨ (ويجوز مسح جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا

يطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجناية والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يطل مسحها بتسلل ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعة بدلا (والأفضل إعادة) على الثمانية لشبهة البدلية (واذا برئ أو أمر) أي أمره طبيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (او انكسر ظفره) او حصل به داء (وجعل عليه دواء أو ملكا) لمنع ضرر الماء ونحوه (او) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها (وضره نزعها جازله المسح) للضرورة (وان ضره المسح تركه) لان الضرورة تقتدر بقدرها (ولا يقتصر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تسترط فيه كالتيتم للبدلية (و) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء (باب الحيض والنفاس)

والاستحاضة (يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفيها بقوله (فالحيض) من قوامض الابواب واعظم المهمات مقرها

غسل الرأس كافي الغسل وضره المسح سقط وان كان الواجب المسح كافي الوضوء وضره لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاقل بدل وفي الثاني أصل ويحترثم رأيت في التنوير وشرحه من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محدثا ولا غسله جنبا في القيض عن غريب الرواية يتيم وأفق قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة في مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والا سقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كافي المعلوم حقيقة اه (قوله وليس بدلا) أي محض ابل نزل منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه بدلا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت بمعة) أي معلومة بل بالبرء (قوله دفعا للخرج) أي الحاصل بغسلها المضرة (قوله لكونه أصلا) أي فلا يصير جامعا بين الاصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البرء) ولو في الصلاة وبرأ من باب تقع وتعوب وأي في لغة كقرب واذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايسى أن المسح يطل قال في التهر ويذهب ان يقيده بما اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدته لصوقها فلا واذا سقطت عن برء في الصلاة قبل القعود قد راسد فاسدت وبعدته تكون من الاثني عشرية (قوله ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا) أي لا يطالب بمسحها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أي في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الشرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لانه كالغسل لما تمها وقد سقط بالمسح الاول كما اذا مسح راسه ثم حلقه (قوله واذا رمد) بكسر العين أي حاجت عينه (قوله ارجعل عليه جلدة مرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كافي الخاتمة (قوله جازله المسح) مثله في البناءة والفتح والبرهان وذكر الحلي انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفي المسح اعدم الضرورة قال في المنع وهو المصريح به في عامة الكتب المعقدة وجرى عليه في الدرر وفي الشرع بلالية عن التنازعية معزي الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذلك خلاف ثم قال وشرط شمس الأئمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفي المسح افعال بعض الافاضل والظاهر ان فيه اختلافا والاشترط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيها متفق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أي فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء

(باب الحيض والنفاس والاستحاضة)

ما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحد انما يقل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعها بعده وليس لاحداث يقول ان الحيض من قسيل الانقباس لانه قول ان ازالة النجاسة تبيح الدخول في الصلاة واعتقال الحائض مادامت مصفوفة به لا يبيح ذلك فعلم به انه ليس بالنجاسة حقيقيا والظاهرة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتدائي ما قيل ان أمناء حواء لما كسرت شجرة الخنطة وأدمنتها قال الله تعالى لادمينك كما أدمنتها وابتلاها بالحيض هي وجسم بناتها الى الساعة اه وأصاها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه) أشار به الى أن الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار المرور منه لان الحيض والنفاس

دما (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفيها بقوله (فالحيض) من قوامض الابواب واعظم المهمات مقرها

مقره ما الرحم والاستحاضة دم عرق (قوله لاحكام كثيرة) علة لكونه من أعظم المهمات
(قوله كاطلاق) وجه الاحتياج اليه فيه انه ان أوقعه فيه كان بدعيا وفي طهر بعده لاوطه
فيه سني (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعدد بدمه بثلاث حيض (قوله والاستبراء)
فتستبرئ الحائض بحبضة (قوله والعدة) لذات الحيض فانها للعدة ثلاث حيض ولا مدة ثندان
(قوله والنسب) فانها اذا اطلقت واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعدها ستة أشهر لا يلحق
وان لم ترد ما يلحق الى السنتين (قوله وحل الوطء) اذا طهرت منه وله أن يصدها في حيضها
وطهرها فمتنع عنها في الاول ويقربها في الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط
والاختيار والفتح وصح صاحب الخلاصة عدم كفره وقال في الفصل الثاني من ألفاظ
الكفران من اعتقد الحلال حراما أو على القلب يكفر اذا كان حراما عليه وثبت حرمة
بدايل قطعي أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما عليه بخبر لا حاد لا يكفر اذا اعتقده
حلالا اه فعلى هذا لا يفتي بكفر من تحله لان حرمة غيره وهو الاذى (قوله والصلاة والصوم)
فلا تقع له ما فيه وتقع له ما بعده فاذا لم تعلمه ربحا ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأتى
بهما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرب عظيم (قوله ومسه) يشترك مع الحيض
الحديث الأصغر فيه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه الحدث الأصغر فيه وان اختلف
الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذا بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من
الاحداث فيعرف عليه بانه ما نفيه شرعية غتمت مدة معلومة أقلها ثلاثة أيام والباقي (قوله من
نطفة) لبيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقبل يتأتى حيضها فيما بين
الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع (قوله يقتضي خروج دم بسببه) أشار به
الى انه ليس المراد مطلق داء فان مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأما لغة فأصله
السيلان) كان الاول ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين قاله السيد (قوله
يقال حاض الوادي اذا سال) ويقال حاضت الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاجر وحاضت
الاربية اذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة فهي حائض بغير تاء في الفصح لانه وصف لازم
للمؤنث فلا لبس وحكى الفراهيدي حائضة وفي القاموس قيل ومنه الحوض لانه يسيل اليه الماء
وجمع بعضهم من يحيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة * وهي النياق وضبعها والارنب
والوزغ الخفاش حجرة كلبه * والمرس والحيات منها تحسب
والبعض زاد سمكة ترعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر رغب

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بعنى السيلان (قوله وأقل الحيض) أي زمن أقله
ايصح الاخبار (قوله بلياها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون اليا الى اليا
نلك الايام كما في مجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في الفهامة تاني وهذا ظاهر
الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرؤية كل يوم
ولو شيئا قليلا تنكفي كما في السراج بل المعتبر وجوده في اول المدة وآخرها ولو تخلل بينهما طهر
ويجوز الكل حضا (قوله وهذه شروطه) أي ما تقدم من كونه من رحم بالغة لادامها واولا

لاحكام كثيرة كاطلاق
والعناق والاستبراء والعدة
والنسب وحل الوطء والصلاة
والصوم وقراءة القرآن ومسه
والاعتكاف ودخول
المسجد وطواف الحج
والبلوغ وحقيقته (دم
يقضه) أي يدفعه بقوة
(رحم) هو محل تربية الولد
من نطفة (بالغة) تسع سنين
(لاداء بها) يقتضي خروج
دم بسببه (ولا حبل) لأن الله
تعالى أجرى عادته بانسداد
فم الرحم بالحبل فلا يخرج
منه شيء حتى يخرج الولد
أو أكثره (ولم تبلغ سن
الاباس) وهو خمس وخمسون
سنة على الفتى به وهذا
تعريفه شرعا وأما لغة
فأصله السيلان يقال
حاض الوادي اذا سال
(وأقل الحيض ثلاثة ايام)
بلياها وهذه شروطه

وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد أقرب لذائغ كربة الراحة (وأوسطه خمسة) ايام (وأكثره عشرة) بلياها
للنفس في عدده وقيل خمسة عشر ٩٠ يوما وليس الشرط دفءه فانه طاعه في مدته كزوله (والنفاس) لغة مصدر

نفس المرأة بضم النون
وقصها اذا ولدت فهي
نفساء وشرعا (هو الدم)
الخارج (عقب الولادة)
او خروج الدم من الولد
ولو سقطا استبان بعض
خلقه فان نزل مستقيما
قاله برة بصدرة وان نزل
منكوسا برجليه قاله برة
بسرته فباعد نفاس
وتتقضى بوضعه العدة
وتصير أم ولد ويخت في
يمينه بولادته ولكن لا يرث
ولا يصلي عليه الا اذا خرج
أكثره حيا واذ لم يرد ما بعده
لا تكون نفساء في الصحيح
ولا يلزمها الا الوضوء عندهما
وقد دمنا لزوم غسلها
احتسابا عند الامام
(وأكثره) أي النفاس
(اربعون يوما) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم لم وقت
للفساء أربعين يوما الا أن
ترى الطهر قبل ذلك (ولا حد
لاقله) أي النفاس اذا الحاجة
الى أماره زائدة على الولادة
ولادليل للحيض سوى
امتداده ثلاثة ايام
(والاستحاضة دم نقص
عن ثلاثة ايام او زاد على
عشرة في الحيض) لما روينا
(و) دم زاد (على أربعين في
النفاس) أو زاد على عادت أو تجاوزا الدم الحيض والنفاس لما قدمناه
صوابه بإجماع أحدهما كما يستفاد من القاموس والصحيح وغيرهما

حبل وبقي منها أن ينفذ منه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من إضافة
ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الألوان الستة وهي
السواد والحرة والصفرة والكدرية والخضرة والتريبة ووقت ثبوته بالبروز وهو ما يعلم
بمجاوزه موضع البهارة وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء
والاحتناء يستلزم للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون
البكر (قوله وصفته دم الى السواد أقرب) هذا باعتبار غالب احواله فلا ينافي عدل الألوان
السابقة منه (قوله لذائغ) بالذال والغين المجتمعتين يعني أنه لو وضع على اللسان من شأنه أن يثربه
لخرافته وقوله كربة الراحة يخرج الاستحاضة فانه لا راحة لدمها (قوله والنفاس) سمي به
لخروج النفس بسكون الفاء يعني الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس
التي هي اسم لليلة الحيوان أو مأخوذ من تنفس الرحم يعني تشققه وانصداعه (قوله اذا
ولدت) واذا حاضت أيضا لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في التمر
(قوله فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء ويقع النون وسكون الفاء وبفتحهما وبالمدفيتين
(قوله هو الدم الخارج) هذا على أنه من الانفاس وأما على أنه من الأحداث فهو مانعية
شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) أي من الفرج فلو ولدت من سرتها
مثلا وسال منها دم لانه يكون نفساء بل هي صاحبة بحر حالم يدل من فرجها لكن يتعلق بالولد
سائر أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل
الحل (قوله ولو سقطا) بتثنية السين لغة الولد الساقط قبل تمامه قاله في الشرح (قوله فان
نزل مستقيما) أي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد) أي ان ادعاء المولى (قوله
ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسمى ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون
نفساء) ولا غسل عليه ولا يطل صومها المتعلقة بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله
وقد دمنا لزوم غسلها احتسابا) وان لم تكن نفساء ويطل صومها وقيل بل هي نفساء عنده لعدم
خاؤ الولد عن قلبه دم غالبا أو لان نفس خروج النفس نفاسا وأكثر المشايخ على قول الامام
وصححه أيضا في الفتاوى (قوله اذا الحاجة الى أماره زائدة) تدل على أنه من الرحم لان قدام
الولد دليل على أنه منه (قوله ولادليل للحيض) أي لادليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل
من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام ليكن ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية
الدم ولو مبتدأ عند أكثر مشايخ بخاري بحر وهو قول أصحابنا فاستأنى لان الاسم للصحة
والحيض دم حمرة شفى وكذا لا يقرب من تزوجها بالاولى (قوله والاستحاضة) هي لغة مصدر
استحيضت المرأة اذا استقر الدم واستمره بالبقاء للعجول لانه لا اختياراها في ذلك يكن
واغنى كما في الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على أنه انجس وأما على أنه حدث فهي حدث
بدم الخ ومنه دم الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله أو زاد
على عادت أو تجاوزا الخ) وذلك لان ما برأته على العادة حيض أو نفاس يمين وما جاوزا لا أكثر

استحاضة ييقين وشك كما في ما بين ما قاله فانه بما جاوز الاكثر لانه يجانس من حيث ان كلامهم ما
 مخالف للمعهود فكان الحاقه به أولى اذا لاصل الجري على وفق العادة ثم قيل صلى وتصور في
 الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لا لان الاصل هو الصحة ودم
 الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين)
 أو بين النفاس والحيض كما في الدرر (قوله فيقدر بعضها بعشرة) من أول ما رأت سواء كان
 في أول الشهر أو وسطه أو آخره وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا قولهما وقال
 أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقل وفي الوطء والتزويج بالاكثر (قوله
 فانها تبقى على عاداتها الخ) وتكون هكذا أبدا حتى ينزل عنها العارض أو غوت وهو قول أبي
 عصمة وأبي حازم وقال محمد بن شعاع يقدر بعضها بعشرة وظهرها بعشرين كما لو بلغت
 مستحاضة وتنقضي عذتها بنفسين يوما وقال الحاكم الشهيد طهرها شهران قيل وعليه القنوي
 لانه أيسر على المفتي والنساء وفي المسئلة أقوال أخر تركتها مخافة الاطئاب (قوله وأما اذا
 نسيت عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لانها تحير المفتي وبصيغة اسم المفعول لانها
 حيرت بسبب نسيانها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه اما أن
 تضي عدد أيامها فقط أو وقته فقط أو هاهنا فالكلام عليها في ثلاثة فصول الاول وهو ما اذا
 نسيت عدد أيام عاداتها ونسيت أن حيضها في كل شهر مرة فأنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول
 الاستقرار لتبقيها بالحيض فيها ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر
 والخروج من الحيض ثم توضع عشرين يوما لوقت كل صلاة لتبقيها فيها بالطهر ويأتيها زوجها
 الثاني وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر
 تصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والطهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل
 صلاة لتوهي خروجها من الحيض كل ساعة الثالث الاضلال به ما عفى العدد والمكان
 فالاصل فيه أنها متى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ ومتى تيقنت
 بالحيض تركت ذلك وان شكت في وقت أنه حيض أو طهر تحررت فان لم يكن لها تحرر صلت فيه
 بالغسل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت الخروج من الحيض وان شكت دائما ولم يكن لها
 رأى اغتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقيل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالتحري على الأربع
 ولا يحكم لها بشئ من حيض أو طهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام فتصلي
 الفرائض والواجبات والمسنن المؤكدة لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المفروض والواجب
 وتقرأ في الأخيرتين على الأربع لانها سنة ولا تدخل مسجدا ولا تقرأ آتيا خارج الصلاة ولا تنه
 وتصور رمضان ثم تنقضي عشرين يوما ان علمت أن ابتداء حيضها بالليل وان علمت أنه بالنهار
 قضت اثنين وعشرين يوما لان أكثر ما قد من صومها أحد عشر يوما فنقصي ضعف ذلك
 احتياطاً وان لم تعلم شيئا فقامت المشايخ على العشرين والمفتي به في عذتها التقدير بشهرين
 للطهر وبعشرة أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها وتوضيح أحكامها فعليه بالمطولات
 فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما ينعان وجوبهما وجوازهما وهما
 وينعان صحة الصوم وجوازه لا وجوبه (قوله ولا يصحان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم

(وأقل الطهر الفاضل
 بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما) لقوله صلى الله عليه
 وسلم أقل الحيض ثلاثة
 وأكثره عشرة وأقل
 ما بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما (ولا حد لا أكثر) لانه
 قد يمتد الى أكثر من سنة
 (الامن بالغت مستحاضة)
 فيقدر بعضها بعشرة
 وظهرها بخمسة عشر يوما
 ونفاسها بأربعين وأما اذا
 كان لها عادة وتجاوز عاداتها
 حتى زادت على أكثر الحيض
 والنفاس فانها تبقى على
 عاداتها والزائد استحاضة
 وأما اذا نسيت عاداتها فهي
 الحيرة (ويحرم بالحيض
 والنفاس ثمانية أشياء
 الصلاة والصوم) ولا يصحان
 لقوات شرط الصحة

العصة قال ولا يصحان ولا شأن أن المنع من الذي منع لابعاضه ولهذا من منعه من وجود التلاوة
 والسكر آفاده السيد (قوله ويحرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر الكتب المنزلة لأن السك
 كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجهما عن ذلك الحكم كآيات المنسوخة من القرآن
 كذا في الحلبي لكن قال الزيلعي لا ما يدل منها (قوله لا بقصد الذكر) أي أو الشناء أو الدعاء
 أن اشقت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولو أنه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء
 أو شأ من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلا بأس به اه واختاره الحلواني وذكر
 في غاية البيان أنه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الإمام فلا يلتفت إلى قول
 الهندواني لا أفتي بجوازه وإن روى عن الإمام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ
 الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أي وشيئا من ذكره في سياق النبي فيمن ويؤيده ما أخرجه
 الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فإذا أصابته فلا ولا
 سرفا واحدا ولا يصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن إذا كان يلقن كلمة كلمة لا على
 قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول الكرخي لأنه وإن منع ما دون
 الآية لا يمكن ما به يسمى قارئاً لا مطلقاً وهذا قالوا بعدم كراهة التمجى بالقرآن وفي الخاتمة آخر
 فصل القراءة فذكره قراءة القرآن في مواضع التباينات كالغتسل والخروج والمسلح وما أشبه
 ذلك وأما في الحمام أن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً فلا بأس بان يرفع
 صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح
 والتهليل وإن رفع صوته بذلك وأما قراءة الماشي والمهترف أن كان متبها لا يشغله العمل والشي
 جاز ولا فلا قال وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجهه يكون أقرب إلى
 التعظيم ولا بأس بغير القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر اولى من القراءة بالقب للجمع بين
 العبادتين (قوله ويحرم مسها) أي الاضرورة كأن يخاف عليه حرقا أو غرقا كما في الجوى عن
 البرجندی ويحرم ولو كتب بالقارسية اجماعا تعلق جواز الصلاة به للعاجز وكذا سائر الكتب
 السماوية كما في الفهستائي عن الذخيرة نعم ينبغي أن يخص ما لم يبدل منها وفيما عدا المصحف انما
 يحرم مس الكتابة لا الحواشي ويحرم السك في المصحف لأن السك تسع له كما في الخدادى وغيره
 وقيد بالآية لأنه لا يكره مس ما دونها كما في الفهستائي وفي الخاتمة من بحث القراءة الحربي أو
 الذي إذا طلب تعلم القرآن والفقهاء والاحكام به لم يرجع أن يمتد إلى من يمنع من مس المصحف
 الا اذا غتسل فلا يمنع به ذلك (قوله الا بخلاف متجاف) أي متباعد عنه اه (قوله كالخربة) اه
 وكان الخرج الذي فيه المصحف اذا نرسده أو ركب فوقه في السفر يعني اذا كان ذلك لأجل الحفظ والاه
 فيكره كما في الخلاصة (قوله ويكره بالكتف تحريما) صححه في الهداية وفي المحيط وجامع الترمذاني
 لا يكره مسه بالكتف عند العاقبة لأن الحرم المس وذلك بالمباشرة باليد لا حائل وهو ما روايتان
 عن محمد كما في النهاية (قوله تتبعيته للباس) اه وهذا لا يجوز له أن يفتشه على نجاسة وبسجد عليه
 ولا أن يقوم في مصلاه متخففا او متعلا على النجاسة (قوله ويرخص لاهل كتب الشريعة) هو
 الاصح عند الامام لأن ما فيها من القرآن بمنزلة التابيع ويكره عندهما من عن الخلاصة والتقييد
 بالاهل يؤذن بمنعه لغير الاهل (قوله للضرورة) يعني الخرج (قوله الا التفسير) في الاشياء وقد

(و) يحرم (قراءة آية من
 القرآن) لا بقصد الذكر
 اذا اشتات عليه لا على حكم
 أو خبر وقال الهندواني
 لا أفتي بجوازه على قصد
 الذكر وإن روى عن أبي
 حنيفة واختلف التعصيع
 فيما دون الآية واطلاق
 المنع هو المختار لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا تقرأ الحائض
 ولا جنب شيئا من القرآن
 والنفساء الحائض
 (و) يحرم (مسها) أي
 الآية لقوله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون سواء كتب على
 قرطاس أو درهم أو حائط
 (الا بخلاف) متجاف عن
 القرآن والحائل كالخربة
 في الصحيح ويكره بالكتف
 تحريما تتبعيته للباس
 ويرخص لاهل كتب
 الشريعة أخذها بالكتف
 وباليده للضرورة الا التفسير
 فانه يجب الوضوء لمسه

وجوز به بعض اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يقصدا ما بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأنا ولو
 قيل به اعتبار الغالب اسكان حسنا وفي الجوهرية كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع
 القرآن منها وله أن يمس غيرها بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لانهم جعلوا
 الحرم في غير المصحف من غير القرآن (قوله والمستحب أن لا يأخذها الا بوضوء) لانهم لا تخلو
 عن آيات القرآن ولا بأس باسمها بالكم اتفاقا فالمعوم بالسوى كذا في النهاية عن المحبوبي وأما
 كتابة القرآن فلا بأس بها اذا كانت العتيقة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس بحامل
 للعتيقة وكره ذلك محمد وبه اخذ مشايخ بخاري قال الكمال وقول ابي يوسف اقبس لان العتيقة
 اذا كانت على الارض كان معها بالقلم وهو واسطة منفصلة فصاير كتب منقولة الا أن يكون
 معه يده (قوله بالبزاق) انظر حكم ما اذا كان يلعبه بلسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس
 فيتم كل نبي ولذا عممه في الشرح (قوله ويستتر المصحف) الظاهر أنه على وجه الذب (قوله
 ولا يرى برأية قلم) اي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف الجدي وفيه ايضا واذا صار
 المصحف عتيقا لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محل
 لا يوطأ (قوله دخول مسجد) مثل الكعبة دون ماله عمد وجنازة في الاصح وقيد المنع في الدور
 بان لا يكون ثمة ضرورة فان كانت كان يكون باب البيت الى المسجد فلا قال في البصر ويذهب
 أن يقيد بان لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره والالم تصح الضرورة ولو أجنب فيه تيمم
 وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله وهو جنب ناسيا ثم ذكر وان
 خرج مسرعا من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم وابست فيه ولا يجوز لبسه بدونه الا أنه
 لا يصلى ولا يقرأ كما في السراج ونحوه من عموم هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 فبطل لهم ما الميكث بالجناية لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحمل لاحد يجنب في هذا المسجد
 غيري وغيرك روى الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما الطواف)
 ولو نقل (قوله لان الطهارة) أي من الحديثين شرط كمال المعنى ان العتقة لا تتوقف عليها فلا
 ينافي وجوبها له فلا يفتون الجواز بقوتها كما في البرهان وغيره قال الكمال المنظور اليه
 بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم
 عليها الطواف ايضا (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والافئدة (قوله الا أن يعاد
 على الطهارة) اي فلا شيء عليه اذا كانت الاعادة في أيام النحر والاوجب تيمم تأخيرها عنها
 (قوله اشرف البيت) أي لا تكونه في المسجد وهو على قوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة
 مسكين: نعم اذا كر الطواف مع ان المنع عن دخول المسجد يفي عنه دفعا لتوهم انه لما جاز
 الوقوف بالطهارة مع انه أقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف أولى او توهم دخول المسجد
 اضر ورة الطواف وقد علمت ما قاله الكمال (قوله والاستمتاع بمسكت السرة) أما السرة وما
 فوقها فيقبل الاستمتاع به بوطء وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطء ولو تلخ وما واخره هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة لا انتظار ولو بشهوة لانه ليس اعظم
 من تقييدها في وجهها بشهوة قاله في البصر ويبحث فيه صاحب النهر بما لا يتم ولا يحرم عليه
 الفعل يحرم عليها التمسك وله أن يقبلها ويضاجعها ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من

والمستحب أن لا يأخذها
 الا بوضوء ويجوز قلبه
 اوراق المصحف بوضوء للقرأة
 وأمر الصبي بحمله ورفعها
 لضرورة التعلم ولا يجوز لف
 شيء في كاهن كتب فيه فقه
 أو اسم الله تعالى أو النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحوه
 عن محو اسم الله تعالى
 بالبزاق ومثله النبي تعظيما
 ويستتر المصحف لوطء زوجته
 استحبابا وتعظيما ولا يرى
 برأية قلم ولا حشيش المسجد
 في محل ممتن (و) يحرم
 بالميمض والنفاس (دخول
 مسجد) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا أحل المسجد للجنب
 ولا حائض وحكم النساء
 كالحائض (و) يحرم بهما
 (الطواف) بالكعبة وان
 صح لان الطهارة فيه شرط
 كمال وتدخل به من الاحرام
 ويلزمها بدنة في طواف
 الركن وعلى المحدث ان لا
 أن يعاد على الطهارة اشرف
 البيت ولان الطواف به
 مثل الصلاة كما وردت به
 السنة (و) يحرم بالحيفض
 والنفاس (الجماع والاستمتاع
 بمسكت السرة الى تحت
 الركبة) لقوله تعالى ولا
 تقربوهن حتى يطهرن
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 للشافعية الا زار

فان وطئها غير مستحل له يستحب ٩٤ أن يصدق بيد ياراً ونصفه ويتوب ولا يعود ويحرم في المبسوط وغيره بكفره مستحله

وهصح في الخلاصة عدم كفره
لانه حرام افيره وحرمه وطئ
النفساء مخرج به ولم أر
الحكم في تكفيره وعدمه
(واذا انقطع الدم لاكثر
الحيض والنفساء حل الوطئ
بلا غسل) لقوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يطهرن
بتخفيف الطاء فانه جعل
الطهر رعاية للحرمه ويستحب
أن لا يطأها حتى تغتسل
لقراءة التشديد نحو جان
الخلاف والنفساء كالحيض
(ولا يحل) الوطئ (ان انقطع)
الحيض والنفساء عن المسئلة
(لذونه) اي دون الاكثر ولو
(لتام عاداتها) الا باحد ثلاثة
أشياء اما (أن تغتسل) لان
زمان الغسل في الاثني
مستحب من الحيض وبالفصل
خاصته منه واذا انقطع
لدون عاداتها لا يقربها حتى
تغضي عاداتها لان عوده
فيها غالب فلا أثر لغسلها
قبل تمام عاداتها (او تميم)
اعذر (وتصلي) على الاصح
ليتما كذا التيمم صلاة ولو فلا
بخلاف الغسل فانه لا يحتاج
لمؤكده الثالث ذكره بقوله
(او تصير الصلاة ديناً في
ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
الانقطاع) لقام عاداتها (من
الوقت الذي انقطع الدم فيه
زمانا يسع الغسل والتيمم

يجوز أو ماء أو غيرههما الا اذا توضأت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبهه فعل
اليهود كما في الجبر والمذكور في المصنف قولهما وعليه الفتوى وخص محمد الصريم بشعار الدم
وهو موضع خروج وجهه كما في الجوهره وفي شرح التاويلات وبقول محمد بن نقرول ورجحه صاحب
الغاية وقد علمت ما به الفتوى ولا يحل للمرأة أن تسكن الحيض عن زوجها اجماعها بغير علم منه
ولا يحل لها ايضاً أن تظهر أنها حائض من غير حيض لقنعه مجامعها بالنسي عنه واذا أخبرته
بالحيض قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عفيفة قبل وقال بعضهم ان كان
صدقها ممكناً بان كانت في أو ان الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع
(قوله يستحب أن يصدق بيد ياراً ونصفه) قيل ان كان الدم اسود تصدق بيد يار وان كان
أصفر قبضه نصفه وبشبهه ماروا أبو داود وصححه الحاكم اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان
كان دمها حراً فليصدق بيد يار وان كان أصفر فبنصف دينار وقيل ان كان في أول الحيض
فبيدينار والاثني نصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله واذا انقطع
الدم) ذكر الانقطاع ليس بشرط بل يخرج من العادة أو المماثلة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع
فالحكم كذلك كما في المخضرات (قوله لاكثر الحيض) اللام بمعنى بعد على منوال قوله صلى
الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله لقوله تعالى الخ) ولان الحيض لا يزيد على عشرة اقطع
الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استفاضة لا يمنع الوطئ اي فالطهر بعدها متحقق (قوله لقراءة
التشديد) فانما تقتضي التحريم مطلقاً ولو كان كثيره والحاصل بالاجتهاد على العشرة لا يمنع
الاحتمال (قوله ولو لقيام عاداتها) الاولى حذف ولولانه اذا انقطع لدون العادة وان زاد على
أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتى قريباً (قوله لان زمان الغسل في الاقل الخ) اعلم أن زمن
الاغتسال معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطهر في الانقطاع لا كثره ثلاثين المدة
على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع رجعة وحل تزوج فاذا انقطع لا كثره
انقطعت الرجعة وحل لها التزوج بآخر وان لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله في شرط لذلك
الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالفصل خلصت منه) هو مدار الاله فتأخذ حكم الطاهرات
من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الاحكام حل الوطئ (قوله واذا انقطع لدون عاداتها)
اي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وان اغتسلت حتى تغضي عاداتها ولكن تصلي وتصوم احتياطاً
ويجب عليها تأخير الغسل الى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها اليه اذا انقطع لقام
العادة قاله في الشرح (قوله اعذر) اي من الاعذار المبيحة للتيمم (قوله وتصلي على الاصح)
فجبر التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب اجماعاً على الاصح كذا في البحر لما ذكره المؤلف
(قوله من الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلو انقطع في وقت
النهي ولم تغتسل بعده ولم تيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر لتثبت صلاته في ذمتها
بغير وجه لان ما قبل الزوال وقت مهم لا عبرة بغير وجهه وكذا اذا انقطع قبيل طلوع الشمس
بأقل من تمكنها من الغسل والتيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر فأداه في الشرح
(قوله يسع الغسل والتيمم) قال في المجتبى والصحيح انه يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا
جواب صومها اذا طهرت قبل الفجر لكن الاصح أن لا تعتبر التحريم في حق الصوم وزمن

تفاوتهما و لكن (لم تغسل) فيه (ولم تنيم حتى خرج الوقت) فبغير دخول وجهه يحمل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من احكام الطهارات فان كان الوقت يسيرا لا يسبح الغسل والتحرية لا ينحكم بطهارتها بخروج وجهه مجردا عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا يلزها العشاء ولا يصح صوم اليوم كلها أصبحت وبها الحيز قيدنا ٩٥ بالمسئلة لان الكفاية يحمل وطؤها

ينقسم انقطاع دمها
لتمام عادت اقبل العشرة
لعدم خطابها بالغسل وانما
اشترطنا الموقد لانه لا انقطاع
لدون الاكثر توفيقا بين
القراءتين (وتقضى الحائض
والنفساء الصوم دون
الصلاة) لحديث عائشة رضي
الله عنها كان يصيبنا ذلك
فتؤمر بقضاء الصوم ولا
تؤمر بقضاء الصلاة وعليه
الاجماع (ويحرم بالجنابة
خسة اشياء الصلاة) للامر
بالطهارة في الآية (وقراءة
آية من القرآن) لثبته عنه
صلى الله عليه وسلم (ومسها
الابغلاف) لانهس عنه
بالنص (ودخول مسجد
والطواف) للنص المتقدم
(ويحرم على المحدث ثلاثة
اشياء الصلاة والطواف)
لما تقدم (ومس المصحف)
القرآن ولو آية (الابغلاف)
لانهس عنه في الآية (ودم
الاستحاضة) وهو دم عرق
انفجر ايس من الرحم
وعلامته انه لا رائحة له
وحكمه (كرعاف دائم لا يمنع
صلاة) أي لا يسقط الخطاب
بها ولا يمنع صحتها اذا استقر
نازلا وقتا كاملا كما سنده

التحرية من الطهر على كل حال (قوله فافوقهما) حكمه معلوم بالاولى بما قبله (قوله وهو حكم
من احكام الطهارات) أي فينبع سائر الاحكام ومن جعلها حل الوطء (قوله أو التيمم) أي
مع شرطه (قوله لعدم خطابها بالغسل) هذا أقوال معصية منها القول بالخطاب اداء
واعتمادا فيكون حكمها حكم المسئلة (قوله توفيقا بين القراءتين) فان قراءة التخفيف تبيح
الوطء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة التشديد تنعته قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون
العشرة والتخفيف على العشرة غير أن قراءة التشديد لما كان ظاهرها يحتمل الاطلاق قلنا
باحتجاب الغسل ويلزم من قال بعدم الحل أصلا اقراءة التشديد ترك الاشياء أحد الدليلين
وعلمنا بما لان الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة)
للعرج في قضائها ان تكرار الحيز كل شهر غالبا بخلاف الصوم وفي الظهيرية لما رأيت حواء
الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ مما بعده فقال لا أعلم فأوحى الله اليه أن
تترك الصلاة فلما ظهرت سأته عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم
رأته في وقت الصوم فسأته فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمر الله
سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لاستقلال آدم بالامر وقيل ان حواء هي التي قاست كفاي معراج
الدراية أفاده السيد (قوله ومس المصحف القرآن ولو آية) واختاف في مس المصحف بما عدا
أعضاء الطهارة وبما غسل منها قبل كمال الطهارة والمنع أصح (فروع) * يكره كتابة قرآن
أو اسم الله تعالى على ما يترش لمافي به من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب وجدار ما
يخاف من سقوط الكتابة * تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب * وفي الخلاصة
مذاخر جلين الى جانب المصحف اذا لم يكن بمذاته لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا بالوتد وهو
مذاخر جلين الى جانب المصحف لا يكره ولا بأس بوضع مقالة على كتاب أو مصحف لأجل الكتابة
والاكره * وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجالس عليه وقال صاحب
الهداية لا يكره أما الوجه المصحف في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ ولغير الحفظ
يكره اه (قوله ولا يحرم وطأ) أي ولو في حال نزوله لانه ليس أذى وأما تأويله بأنه يجامعها في
حال انقطاعه فبعبيد من اطلاق عباراتهم اه ويرى أبو داود وغيره باسناد صحيح من حديث
عكرمة عن حمزة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يمشيها وهو طلمة بن عبيد الله
كذا في البناية وقال احمد والبخاري وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة الا أن يخاف العنت
كذا في السراج (قوله ضرورية) يعني أنه ليست طهارة حقيقة لمقارنة الحدث مثلا أو طرده
(قوله وهي ذات دم) ببقائها الآيسة ومنهم من زاد المريضة لكن التحقيق أن المرض لا يمنع
الحيز (قوله كسلس بول) أي استرساله وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله اضعف في
مثالته أو لغلبة البرودة عتيق قيل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض
نهر اهما من السيد (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان مافي به من اطلاق اسم المحل على الحال

(ولا يمنع اداها) (صوما) مرضا كان أو نفلا (ولا يحرم وطأ) لانه ليس أذى (و) طهارة ذوى الاعذار ضرورية بينهما بقوله
(تموضا المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيز أو زاد على أكثره أو أكثر النفاث أو زاد على عادتهم في أقلها ما يجوز
أكثرها أو الحيلي والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق بطن)

وانفلات ریح و زعاف دائم و تجر لا یرثا ولا یکن حبسه یحشون غیر مشقة ولا یجلوس ولا بالایمانه فی الصلاة فیهذا یوضون
(لو قتل فرض) لاسکل فرض ولا نقل اقوله صلی الله علیه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت کل صلاة رواه سبط ابن الجوزی عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فسانرذوی ٩٦ الاعذار فی حکم المستحاضة قال الدلیل یحملهم (وبصلون به) أي بوضوئهم فی الوقت

(ما شاء من الفرائض)
اداء للوقیة وقضاء لغيرها
ولولزم الامة زمان العصة
(و) ما شاء من (النوافل)
والواجبات كالوتر والعید
وصلاة جنازة وطواف
ومس معصوف (وبیطل
وضوء المعذورین) اذ لم یطرأ
ناقض غیر العذر (بجروج
الوقت) كطلوع الشمس
فی الفجر عند أبي حنيفة
ومحمد (فقط) وعند زفر
بدخوله فقط وقال أبو یوسف
بهما واطرافه النقض
للخروج مجاز فی الحقيقة
ظهور الحدث السابق به
فیصلی الظهور بوضوءه
الضحی والعید علی الصحيح
سلافا لابی یوسف وزفر
ولا یصلی العید بوضوء
الصبح خلافا لزفر (ولا
یصیر) من ابتلی بنقض
(معذورا) حتى یتوعبه
العذر وقتا كاملا لیس
فیه انقطاع لهذره (بقدر
الوضوء والصلاة) اذ لو وجد
لا یكون معذورا (وهذا)
الاستیعاب الحقیقی بوجود
العذر فی جمیع الوقت
والاستیعاب الحکمی

فیه کمال الوادی (قوله وانفلات ریح) الانفلات خروج الشئ فلتة أي بقعة (قوله وزعاف
دائم) أي مستقر لا یتقطع وهو یضم الراء الدم الخارج من الانف یقال رعف برعف من بابی نصر
ونفع وأما رعف کحسن فلفظة ضعيفة کما فی الصحاح (قوله لا یرقا) أي لا یسکن یقال رقا یرقا من
باب فتح یفتح وکذا من به رمداً وعمشاً وغرباً وبسبیل منه الدمع وکذا کل ما یخرج بوجع ولو
من اذن أو ندى أو سرة لانه ناقض للوضوء لخروجه عن جرح کذا فی الدرر (قوله ولا یکن حبسه
الخ) فیتعین علیه رده متى قدر علیه بعلاج من غیر مشقة وفی المضمرات عن النصاب به ساس بول
لجعل المقطنة فی ذکره ومنعه من الخروج وهو یعلم انه لو لم یحش ظهر البول فخرج المقطنة وعلمها
بله فهو محدث ساعة اخراج المقطنة فقط وعليه الفتوی واذ لم یمتنع العذر بذلك هل یفعله تقلیل
للنجاسة بقدر الامکان قالوا لا یبغی قال ابن أمیر حاج ای یتعصب لما فی الخلاصة لولم یفعل لا بأس به
وقال الحلبي أي یجب واختلاف فی المستحاضة اذا احتشت فقیل هی کصاحبة الجرح وقیل
کالحائض لان ما یخرج من السیلین اشد من الخارج من غیرهما کذا فی السراج وبحث بعضهم
الحاق الساس والاستطلاق بالاستحاضة للعلة المذکورة (قوله ولا یجلوس) اما اذا کان یکنه
رده بجلوس فی الفرض ونحوه وجب رده به وخروج عن ان یكون صلح عذر اه من الشرح
بزیادة (قوله ولا بالایمانه فی الصلاة) فان امتنع به عذره تعین فعله لان ترک السجود أهون من
الصلاة مع الحدث قاله فی الشرح (قوله اقوله صلی الله علیه وسلم الخ) ولانه لو بطل اقامت الرخصة
ولزم الجرح بخلاف طر وحدث آخر فان الوضوء یتقض به ولو فی الوقت لعدم الضرورة (قوله
توضأ لوقت کل صلاة) وهو محکم بالنسبة للحديث الا آخر الوارد بل یلزم لكل صلاة لان الصلاة
یطاق علی الافعال وعلى الوقت عرفا وشرعا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذ لم یطرأ ناقض
غیر العذر) فان طرأ ولو کان نظیر عذره نقضه حتى لو کان به دما میل أو جدری فتوضأ وبعضها
سائل ثم سأل الذی لم یکن سائلا یتقض وضوءه لان هذا حدث جدید فصار کما لو سأل أحد
منخربه فتوضأ مع سیلانه وصلى ثم سأل المنخر الاخر فی الوقت یتقض وضوءه لان هذا حدث
جدید کما فی الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله ییطل بعد تعلق قوله بخروجه به
(فرع) اذا اصاب ثوب المعذور بنجاسة عذره هل یجب غسله قیل لان الوضوء عرف
بالنقص والنجاسة قلیست فی معناه لان قلیلها یعنی فالحق به الكثير للضرورة ولانه غیر ناقض
للوضوء فلم یکن نجسا حکما ولان امر الثوب لیس باکدم من البدن وهو قول ابن سملة کما فی
القہستانی وغيره وفی البدائع یجب غسل الزائد عن الدرهم ان کان مقیدا بان لا یصیبه مرة بعد
اخرى حتى لو لم یغسل وصلى لا یجزیه وان لم یکن مقیدا لا یجب مادام العذر قائما وهو اختیار
مشایخنا اه وکان محمد بن مقاتل الرازی یقول یجب غسله فی کل وقت قیاسا علی الوضوء
والصحيح قول مشایخنا لان حکم الحدث عرف بالنقص والنجاسة لیس فی معناه الا ترى أن

بالانقطاع القابل الذی لا یصح الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي
العذر (وجوده) أي العذر (فی کل وقت بعد ذلك) الاستیعاب الحقیقی أو الحکمی (ولو) کان وجوده (مرة) واحدة لیغفل
بها بقائه

القليل منها عفو فلا تطيقه وفي النوازل ان كان لو غسله تجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا قال وهو المختار اه قال ابن أمير حاج ويشكل عليه ما قدمناه عن
 البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا المستحاضة اذا توشأت لوقت كل
 صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذا لم يكن متم اغائط لانه سقط اعتبار نجاسة دمه المكان العذر اه
 فهو اذا ايضا يشكل على ما اختاره اذ سقط اعتبار نجاسة دمه اعظام في البدن والثوب دفعا
 للرجح اذ لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله
 خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع
 فيه ما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام
 الانقطاع فالصلاة صحيحة أيضا ولا يعيد شيئا لانه معذور صلى صلاة المعذورين ولو توضأ على
 الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
 ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت
 الثاني فاذا دام الانقطاع حتى دخل الثالث اعاد الصلاة الاولى لانه اذاها بطهارة المعذورين
 والعذر زائل ولا يعيد الصلاة الثانية لان فساد الاولى انما يعرف بعد خروج الثانية فلم
 يجب الترتيب ولم يفتقر وضوء بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحا أقاده صاحب الجرح
 وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظاهر يبريه رجل رعى أو سال جرحه
 ينتظر آخر الوقت فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل
 ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة اعاد الصلاة
 يعنى الاولى التي صلاها مع السيلان لانه بدوام الانقطاع تبين انه صحيح صلى صلاة المعذورين
 وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين أنه معذور كافي
 الجرح والحاصل أن الوقت الثاني هو المعبر في اثبات العذر وعدمه

• (باب الانجاس والطهارة عنها) •

(قوله وكيفية تطهير محملها) فانما تارة تكون بالدلك وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقد تمت
 الاولى الخ) اعترض بالا قطع اذا كان مجروح الوجه فانه يصلى بغير طهارة وأجيب بانه نادر فلا
 يفتى عليه -كم- واعترض أيضا بان من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكتفى لادهمه فقط
 بصرفه للنجاسة دون الحدث فهو مذليل على أن النجاسة أقوى وأجيب بانه انما أمر بصرفه
 للنجاسة ليتيم بعده فيكون محصلا للطهارة تين لالانها اغلظ (قوله بزوالها ببقاء بعض المحل)
 الحارز الاقل متعلق بالمسح والشأن ببقاء المنع وقوله من غير اصابته متعلق ببقاء بعض المحل
 (قوله بل الكثير للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالته الا بكشفها عنه من
 لا يجوز كشفها عنه فانه يصلى بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بقصتين) وبأقوى غيره
 كرجس وكنتف وعقد وفلس والفعل من باب فوح وكرم وعلم ونصر (قوله مستندرة شرعا)
 لوحذف قوله شرعا لكان أولى لانه بصدد التعريف القوي والذي في المصباح وغيره انه استعمل
 لكل مستندرة (قوله وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يبنى ولا يجمع ويبنى فيه المذكر
 والمؤنث كقاي الآيه وحديث الهرة انها ليست بنجس بفتح الجيم كإرواء مالك واحمد وأصحاب

(وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذورا
 خلو وقت كامل
 عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه
 الثلاث شروط الثبوت
 والادوام والانقطاع نسا
 الله العفو والمافية تجنه
 وكرمه

• (باب الانجاس
 والطهارة عنها) •

لما فرغ من بيان النجاسة
 الحكمية والطهارة عنها
 شرع في بيان الحقيقة
 ومن يراها وتقديرها ومقدار
 المقصود منها وكيفية تطهير
 محملها وقد تمت الاولى
 لبقاء المنع عن الشروط
 بزوالها ببقاء بعض المحل
 وان قل من غير اصابة
 من يراها بخلاف الثانية فان
 قليلها عفو بل الكثير
 للضرورة والانجاس جمع
 نجس بقصتين اسم لعين
 مستندرة شرعا وأصله مصدر

ثم استعمل اسماء في قوله تعالى
 انما المشركون نجس ويطلق
 على الحكمي والحقيقي
 ويختص الخبث بالحقيقي
 ويختص الحدث بالحكمي
 فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه
 التاء وبالكسر صفة وتلحقه
 التاء والتطهير اما اثبات
 الطهارة بالهزل أو ازالة
 النجاسة عنه ويفترض فيما
 لا يبغي منها وقد ورد أن أول
 شيء يستل عنه العبد في قبره
 الطهارة وأن عامة عذاب
 القبر من عدم الاعتناء
 بشأنها والتحرز عن النجاسة
 خصوصا البول وقد شرع
 في بيان حقيقتها فقال
 (تنقسم النجاسة) الحقيقية
 (الى قسمين) أحدهما نجاسة
 (غليظة) باعتبار قلة المعفو
 عنه ملها لاني ~~ك~~ كيفية
 تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ
 وانخفة (و) القسم الثاني
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة
 المعفوية منها بما ليس في
 الغليظة لاني التطهير واصابة
 الماء والمائعات لانه لا يختلف
 تنجيسها - ما (فان الغليظة
 كالنجر) وهي التي من ماء
 الغيب اذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد وكانت غليظة لعدم
 معارضة نص بنجاستها كالدم
 المسفوح عند الامام والخليفة
 اثبت العارض كقوله
 صلى الله عليه وسلم استنزها
 من البول

السن والداري فكيف ساغ جمعه للمصنف أصيب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية
 لان حقيقته واحدة لاتعد فيها أما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسما)
 أي العين المستقدرة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على
 قوله ثم استعمل اسما (قوله وبطلق) أي اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق
 الفقهاء بين المقحور والمكسور بأن الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجاسته عارضة والثاني
 ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله
 والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة
 أولا بالهزل سواء كانت حقيقية أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الاول أو ازالة المنزاع
 على الثاني اه بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالتها وقوله والتحرز
 عطف على الاعتناء أي ومن عدم التحرز عن النجاسة أي عن اصابتها بأن يسبل ذيله فتصيبه
 النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) فانه ورد فيه استنزها
 من البول فان عامة عذاب القبر منه وورد ان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنجاسة
 وعدم الاستنزاه من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أي اخص البول
 بأن عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع في بيان حقيقتها) فيه انه لم يذكرها
 الا بعض أفراد كل وسيأتي الكلام على الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس في الغليظة)
 متعلق بكثرة أي كثرة المعفو بقدر ليس يعني في الغليظة (قوله لاني التطهير) مستدرك بقوله
 قريبا لاني كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع للماء والمائعات
 باعتبار أفراد المائعات (قوله كالنجر) هي غليظة باتفاق الروايات لان حرمتها قطعية وسماتها
 الله تعالى رجسا وفي باقي الاثرية المحترمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا
 في البدائع وينبغي ترجيح التغليظ كما في البحر ورجح في النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أي
 غليظا شديدا بأن صار أسفله اعلام وقوله واشتد أي اسكر وقوله وقذف بالزبد أي رمى رغوته
 وأزالها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد لاخير انما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط
 وعليه الفتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة
 لان الفرق لا مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضي الله عنه قال
 ما توافق على نجاسته الادلة تغلظ سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والافهرو
 مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى تغلظ والافخفف ولا تغلظ لادلة قال
 في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والخثي لوجود الاختلاف فيه - ما مع فقد تعارض
 النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم في الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون
 عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن أبي ابي بطهارة ومن جهة الامام أن النص
 اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فحديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص
 جهة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برده
 الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا أولى
 الابصار فكاتب التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند علماءنا الثلاثة بين روث

ما كول اللحم وغيره فالكل مقلد عند الامام محقق عندهما وعن محمد أن الروث طاهر لا يمنع
وان فحش رجع الى هذا القول حين قدم الري مع الرشيد وروى بلوى الناس ومن ثم قال
مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع جواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا
بالعذرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العرينين الخ) فان قيل ان هذا الخبر
منسوخ عنه فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهد وروى ولم يقطع به
فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم المسفوح) أي السائل من أي
حيوان الى محل يطقه حكم التطهير هـ ستالي والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلا يوجد
المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه دم مسفوح كما في
ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمشقة الاحتراز عنه (قوله
ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعليق أن الكلام في نفس الكبد
والطحال فان خبر اصل لنا ميتان ودمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي
فيهما فان لم يكن سائلا فقبه الخلاف الا في (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشياء للغزى
دم قلب الشاة وما لم يسل من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال
محمد بن فضال والحاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلافا والذي مشى عليه
قاضي خان وكثير أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل قد تؤخذ الطهارة
من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وانما ليس يحدث ايس نجس وأمر الاحتياط بعد
ذلك غير خفي اهـ (قوله ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيض كاه بدمه
لانه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيض كاهه الا بعد مسحه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس
والدماء نسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في
حقه) أي مادام عليه فلو حمله انسان وصلى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الامر بترك غسله
بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس على أصل القياس لعدم الضرورة (قوله لا السمك
والجراد) للخبر الوارد (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والعقرب فان له
طاهروا ان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل لحمه) شمل بول الحية فانه مقلد كثرها كما
في الجوى على الاشياء وقالوا امر اربعة كل شئ كبوله وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد له عذر
الاحتراز عنه كما في الخانية (قوله ولورضيها) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام
الشافعي رضي الله عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكر ولا بد في بول الانثى من الغسل (قوله
وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فذهب بعضهم من اختيار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال
بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش والخلاف يظهر في التخفيف لاني سلب
النجاسة كما في الخانية في الدر عن التارخانية بول الفأرة طاهر له عذر الاحتراز عنه وعليه
الفتوى يحمل على العفو وفيه من مسائل شق آخر الكتاب عن الخانية خروا الفأرة لا يفسد
الدهن والماء والخنطة الضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر الى الظهيرية واختلف التصحيح
في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول
الهرة عفو في غير أواني الماء وهو قول النقيب أبي جعفر قال في الفتح وهو حسن لعادة تخمير

مع خبر العرينين الدال على
طهارة بول الابل (والدم
المسفوح) للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في
اللحم المهزول والسمين والباقي
في عروق المذكي ودم الكبد
والطحال والقلب وما لا
يتنقض الوضوء في الصحيح
ودم البق والبراغيث والقمل
وان كثروا دم السمك في الصحيح
ودم الشهيد في حقه (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك
والجراد وما لا نفس له سائلة
(واهاجها) أي جلد الميتة
قبل دبقه (وبول ما لا يؤكل
لحمه) كالآدمي ولورضيها
والذئب وبول الإشارة بنجس
الماء لا مكان الاحتراز

لانه يغمر ويه في عن القليل منه ومن خرم في الطعام والشراب للضرورة (وتجوز الكلب) بالجيم رجبه (ورجيع السباع) من البهائم كالفهد والسبع والخنزير (ولعابها) اي سباع البهائم لتولده من لحم نجس (وخر الدجاج) بتثليث الدال (والبط والاوز) لنتنه (وما ينقض الوضوء بخروجه ١٠٠ من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي والودي والاستحاضة والحيض

والنفاس والتي مله القم ونجاستها خفيفة بالاتفاق لعدم معارض دليل نجاستها عنده ولعدم مسامحة الاجتماع في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني وهي النجاسة (الخفيفة فكبول الفرس) على المأق به لانه ما كول وان كرمه وعنده محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لحمه) من النعم الاهلية والوحشية كالغنم والغزال قيد يولها لان روث الخيل والبغال والحمير ونحو البقر وبعر الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لاختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى وطهرهما محمد آخر اوقال لا يمنع الروث وان غرس لبلى الناس بامتلاء الطرق والحنانات بها وجرة البعير بكسرقينه وهي ما يصعد من جوفه الى فيه فكذا جرة البقر والغنم وأما دم السمك ولعاب البغل والحمير فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخفيفة (خر) طير لا يؤكل (كل) كالصقر والحداة في الاصح لعموم

الاواني فلا ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنن ويعتاد البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية (قوله لانه يغمر) أي يغطي ومنه سمي الخمر خرا والخمر خلد لانها يغطيان العقل والرأس (قوله من البهائم) قيد به لان رجيع سباع الطيور محقق كما ياتي (قوله والبط) في البحر عن البرازية البط ان كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء فكذلك جاجة وان كان بخلاف ذلك فكذلك الحمامة وهذا يقيد آخر الاوز والعراق طاهر كالجمام (قوله والاوز) هي رواية الحسن عن الامام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يروى في الهواء فابن كل كالحمام واليه صفور تغرؤه طاهر وما لا يؤكل كالصقر والحداة والرخم تغرؤه نجس محقق (قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض الحقيقي يخرج فهو النوم والقهقهة فانما لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني وأما ما لا ينقض كالتي الذي لم يعل القم وما لم يسيل من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل ينجس المائعات دون الجامدات ويستثنى في عين الخمر فانه نجس ولو كان قليلا فرغ غسالة النجاسة في المرات الثلاثة مغلظة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي الاشياء المذكورة من قوله كالحمار الى هنا كما يه طيه كلامه في الشرح وفيه أن المني فيه خلاف الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كتمان النبي صلى الله عليه وسلم بركه (قوله لانه ما كول) خلاصة الجواب فيه كما كرمه في الاسلام في شرح الجامع الصغير أن الفرس ما كول اللحم في قولهم جميعا يعني عند أبي - نيفة أيضا وانما كرهه للتزنية أي التصاحي عن قطع مادة الجهاد والكرامة لا تمنع الاباحة ككل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض الآثار في نجاسته فانه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا يوجب قولاً في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا يكون كبول الكلب والخمار كذا في البناية وأما شرب بوله ففيه اختلاف الذي في بول الابل كما في البرهان وقيل بكراهة كراهة (قوله لان روث الخيل) الروث خر ذي حافر والخيل بكسر الظاء المججمة وسكون الظاء الثلاثة خر ذي ظلف والبعير خر ابل وغنم ونحوها (قوله وطهرها محمد آخر) لا تأخذه كذا في القهستاني عن النظم وقد قبلوا اشياء حكموا عليها بالنجاسة وأطلقوا والظاهر أن المراد التغليظ عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجرة البعير كسرقينه) لانه وادام جوفه كما في الفتح (قوله فكذلك جرة البقر) الاولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم السمك) مستدر لانه كره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله وفي رواية طاهر وصححه السرخسي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقايق فلو وقع في الماء لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان (قوله وعني قدر الدرهم) أي عفا

الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المعقود عنه فقال (وعني قدر الدرهم) وزنا الشارع في المسئلة وهو عشرين قدرا طاهرا ومساحة في المائعة

النجاسة (المغلظة) فلا يعفى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عفى قدر (مادون ربع الثوب) الكاكي (أو البدن كله على الصحيح من الحقيقة اقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع الساتر وعن الامام ربع ادنى ثوب يتجاوز فيه الصلاة كالتزرو وقال الامام البغدادى المشهور بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه فاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والسكر قال فى التحفة هو الاصح وفى الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعنى رشاش بول) ولو مغلظا (كروث الابر) ولو غسل ادخال الخيط للضرورة وان امتلأ منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو اصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو اتقبت نجاسة فى ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر اثر النجاسة ويعنى عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام فى علاجه اعموم البلوى وبعد اجقاعه تنجس ما اصابته واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن القدر المعة وعنه لا يمنع فى اختيار المرغى نائى وجماعة كقولهم كفى الصراج الوهاج

الشارع عن ذلك والمراد عفا عن النجاسة والافكرامة التحريم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم وتزيتها ان لم تبلغ وفزعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو فى الصلاة فى الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفى الثانى يكون ذلك افضل فقط ما لم يحق فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما عفى فى المثلين اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب من الكرامة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدره مقرر الكف) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سئل عن قائل النجاسة فى الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة - قى تكون أكرمه وظفرو كان مثل النقال (قوله كما وقفه الهندواني) أى بين قولى من اعتبر الوزن. طلقا ومن اعتبر المساحة طلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه فى الفتح واختاره العامة لان اعمال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصا مع مناسبة هذا التوزيع كذا فى البحر (قوله فذلك عفو الخ) أى فلكون الصحيح ما ذكره عن الدرهم الوزنى من النجاسة المغلظة (قوله وعنى مادون ربع الثوب) لم أر من بين الكرامة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون قصرية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما فى الدر عن الحلبي وقال فى المبسوط وهو الاصح (قوله اقيام الربع مقام الكل) علة له حذف أى ولا يعنى الربع لقيامه مقام الكل فى مسائل كسح الخ فهو تمثيل له حذف (قوله وحلقه) يعنى اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويحمله منه بصلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لافادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا واصله هذا القول لم يعرج عليه فى الفتح كما فى النهر وان قال فى الحقائق وعليه الفتوى كما فى الدر قال الكمال والذى يظهر أن الاول أحسن غير أن ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما يتجاوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب اهـ (قوله وعنى رشاش بول) انتزع على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين وخارج بذلك الماء القليل فانه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان للحرج ولا حرج فى الماء كما فى الحلبي عن الكناية وروى المعلى فى نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كروث الابر) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدر وفى التقييد بها اشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسمى فى مذهب الرىح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضى الله عنهم عن هذا فقال اننا نرجو من الله تعالى أوسع من هذا كفى الصراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم حتى للماء انما هو من أجزاء الماء لامن أجزاء ذلك الشئ فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسالة الميت) أى مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كما فى الفتح (قوله تنجس ما اصابته) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة ثبت وأما على القول بانها نجاسة حدث وتيقن طهارة بدنه من حيث نفسا له طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر قودا المقدار الى الوجه

بالنظر لوقت الاصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ الا

ورطبات تظاف مجزئ عن الفسل لانه يعمل عليه (ولا يضر بقاء أثر) ١٠٣ تكون أودح في محلها (شق زواله) والمشقة

أن يحتاج في إزالته لغير
الماء أو غير المانع كحرض
وصابون لأن الآلة المعتدة
للتطهير الماء فالنوب المصبوغ
بمتنجس يطهر إذا صار الماء
صافيا مع بقاء اللون وقيل
يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر
دهن متنجس على الأصح
لزوال النجاسة الجاهزة
بالفسل بخلاف شحم الميتة
لأنه عين النجاسة والسمن
والدهن المتنجس يطهر بصب
الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا
والعسل يصب عليه الماء
ويغليه حتى يعود كما كان
ثلاثا والفخار الجليدي يغسل
ثلاثا بانقطاع تقاطره في
كل منها وقيل يحرق
الجديدي ويغسل القديم
والاواني الصقيلة تطهر
بالمسح والخشب الجديدي
ينخت والقديم يغسل والحم
المطبوخ بنجس حتى ينضج
لا يطهر وقيل يغلي ثلاثا
بالماء الطاهر ومرقه نصب
لاخريفها وعلى هذا الدجاج
المغلي قبل اخراج أمعائها
وأما وضعها بقدر التحلل
المسام لتنفريشها تطهر
بالفسل وتغويه الحديد بعد
سقيه بالنجس مرات ويغويه
مرقة وبقيل القويه
يطهر ظاهرها بالفسل ثلاثا
والقويه يطهر باطنها عند

كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما يبقى في البدن البلية بعد زوال عين النجاسة طاهر
تعالها طهارة البدن في الاستنجاء بطهارة المحل وعروة الأبريق بطهارة اليدين وخف المستحي
إذا كان ما استحي به يجري عليه (قوله رطبات) لعله قيد اتفاق فان اليابس يجذب
الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال ان الرطب يلين بعض ما تجتمع من الدم ويحترق (قوله
والمشقة الخ) أفاد في النهر أن الأثر إذا توقف زواله على تسخين الماء وغايته لا يلزمه ذلك
ويكتفي بالبارد وان بقي الأثر (قوله فالنوب المصبوغ الخ) تقربح على المصنف (قوله
ولا يضر أثره من متنجس على الأصح) من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فانه إذا
غسل زالت النجاسة الجاهزة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب انه لا يطهر
أبدا (قوله ورفعه عنه ثلاثا) أو بوضع في إناء منقوب ثم يصب عليه الماء فيعزل الدهن ويحركه
ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا وأما إذا كان جامدا فيقتور (قوله
والعسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمع ما إذا كان الماء
قدره أولا وبعضهم قيده بالوال (قوله وقيل يحرق الجديدي) ذكره في النوازل وذكر الأقل
صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لأنهما طريقان للتطهير (قوله ويغسل
القديم) أي يطهر بالفسل ثلاثا نجف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط قصار كالبدن قال
الكمال ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف
فهو كالجديدي لانه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم الاواني ثلاثة أنواع
خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة أوجه حرق ونخت ومسح وغسل فاذا كان
الإناء من خرف أو حجر أو كان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل
وان كان من خشب وكان جديدا ينخت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر
أو رصاص أو زجاج وكان عتيقا لا مسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينضج
لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلي ثلاثا) هو قول أبي يوسف والقوي على أنه لا يطهر أبدا
وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طبخت الخنطة بنجس (قوله وعلى هذا الدجاج
الخ) يعني لو أقيمت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتنتفأ وكثر من قبل أن يغسل
ان وصل الماء إلى حد الغليان ومكث فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول
في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء إلى حد الغليان
أو لم تترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لا لفصل مسام السطح عن الريش
والصوف تدهر بالفسل ثلاثا كما حقه الكمال (قوله مرات) متعاقب بتغويه يعني ان السكين
الموهة بالماء النجس تمويه بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله ويغويه مرة
لحرقه) أي لو قيل يكفي القويه مرة لكان وجها لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية
والسكراريزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل التغويه بطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ
قطع بها ولا تصح صلاحها اتفاقا ومعنى تغويه بالماء الطاهر ثلاثا ادخالها النار حتى تصير
كالجمر ثم تطفأ في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التجفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان
النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للقوي وقال

أبي يوسف وعليه القوي والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالميتة إذا صار لها العذرة ترابا أو رمادا كما سنفذ ذكره

البلة الجسة في التنور بالاحراق ورائحة الشاة اذ ازال عنها الدم وبه وانجر اذا خللت كالوخللت والزيت النجس صابونا (و) يطهر
 من النجاسة (غير المرتبة بفصلها ثلاثا) وجوبا وبسبب ما مع التعريب ندب في نجاسة الكلب وخرجا من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير
 لغلبة الظن في استخراجه في ظاهر الرواية ١٠٤ وفي رواية يكتفى بالعصر مرة وهو اوفق ووضع في الماء الجاري

يفي عن التثليث والعصر
 كالاناء اذا وضعه فيه فام تلا
 وخرج منه طهروا اذا غسله
 لوان فحسى والمياه متقاوتة
 فالاولى تطهر وما نصيبه
 بالفصل ثلاثا والثانية بشئين
 والثالثة بواحدة واذ انسى
 محل النجاسة فغسل طرفا
 من الثوب بدون تحريكه
 بطهارته على المختار ولكن
 اذا ظهرت في محل آخر اعاد
 الصلاة (وتطهر النجاسة)
 الحقيقية مرئية كانت
 او غير مرئية (عن الثوب
 والبدن بالماء) المطلق
 اتفاقا وبالمستعمل على
 الصحيح لقوة الازالة به
 (و) كذا تطهر عن الثوب
 والبدن في الصحيح (بكل
 مائع) طاهر على الاصح
 (مزيل) لوجود ازالته به
 فلا تطهر به من اعدام
 خروج نفسه ولا بالبدن
 ولو خفي في الصحيح وروى
 عن أبي يوسف لو غسل الدم
 من الثوب بدهن أو سمن
 أو زيت حتى ذهب أثره جاز
 والمزيل (كأنل وماء الورد)
 والمستخرج من البقول
 لقوة ازالته لاجراء النجاسة
 المتناهية كالماء بخلاف

أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي أجزاء النجاسة (قوله والبلة الجسة الخ) جعل الكمال
 الا حراق النار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله مقيدة بأن ما كل حرارة النار البلة
 قبل الصاق الخبز بالتنور والاتجس كافي في الخلاصة (قوله به) أي بالاحراق (قوله والزيت
 الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل مرة) ويبلغ في المرة الثالثة
 حتى يتقطع القطر والمعتبرة قوة كل عاصرون غيره كافي في الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره
 قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدر ولو لم يصرف قوته لرقعة الثوب قبل لا يطهر
 وهو اختيار قاضي خان وقيل بطهر للضرورة وهو الاظهر كافي البحر والنهر (قوله تقدير
 لغلبة الظن) أي بالفصل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما العبرة لغلبة
 الظن ولو بعد دون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفتى كافي البحر عن منية المصلى حتى لو جرى
 الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جاز استعماله وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كافي
 التبيين والبيان وفي السراج اعتبار غلبة الظن بمختار العرايين والتقدير بالثلاث بمختار
 البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني كذا في البحر ثم العبرة
 لغلبة ظن الفاسل لانه هو المباشر الا ان يكون الفاسل غير مميز فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه
 هو المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله
 وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضع في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الغسل والعصر ثلاثا
 انما هو اذا غمسه في اجنة اما اذا غمسه في ما جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا
 بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلقه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتحقيق
 وتكرار غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط
 وغيره وقوله لم يوضع البساط في الماء الجاري ليله انما هو اقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه
 فيه) أي في الماء الجاري ومثله ما لحق به كالكثير كما لا يخفى (قوله وما نصيبه) أي المياه
 (قوله والثانية) أي والاناء الثاني أي وما يصيبه ماؤه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار)
 وفي الظاهر يفيغله كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدرر قال في
 النهر وينبغي أن يكون البدن كالثوب (قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز
 في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالته عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحدث (قوله
 طاهر على الاصح) فلا يزول بمزيل نجس كالحرق لان الطهارة والنجاسة ضدان والشي لا يثبت
 بضده فخير زيد النجس الجسم الا خبا خلافا للثمر الثاني في قوله انه لو غسل المغلظة بمخففة يزول
 حكم التخليط (قوله اعدام خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو خفيضا)
 أي منزوع الدسم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر
 (قوله ثلاث مرات) متعلق برضعه وقوله بريقه أي بسبب ريقه وهو متعلق بطهر (قوله
 وفم شارب النهر) لاشارة اذا كان طويلا انغمس في المسكر (قوله وبلعه) ليس له محترز

الحدث لانه حكمي ونخص بالماء بالنهر وهو اهلون موجود فلا سرج ويطهر الثدي اذا وضعه الولد وقد تجس بالقي (قوله
 ثلاث مرات بريقه وفم شارب النهر بتقدير بريقه وبلعه

ولو طهر الشمس على
الصحيح طهرت و (جارت
الصلاة عليها) اقوله صلى
الله عليه وسلم اي ارض
جفت فقد زكت (دون
القيم منها) في الاظهر لا اشتراط
الطيب نصا وروى جواز
منها (ويطهر ما بها) أى
الارض (من شجر وكلا)
أى عشب (قائم) أى نابت
فيها (بجفافه) من النجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهب
أثرها تبعاً للارض على المختار
وقيل لا بد من غسله (وتطهر
نجاسة استحالت عينها
كأن صارت مطما) او ترابا
او أطرونا (أو احترقت
بالنار) فتصير ماداً طاهراً
على الصحيح تبدل الحقيقة
كالصير بغير خرا فينجس
ثم يصير خلا فيطهر ويحار
الكثيف والاصطبل والحمام
اذا قطر لا يكون نجاسة استحصانا
والمستقر من النجاسة نجس
كالسمي بالعرق حرام ويهض
ملا يؤكل قبل نجس كاهمه
وقيل طاهر (ويطهر المني
الجاف) ولو في امرأة على
الصحيح (بفركه عن الثوب)
ولو جديداً مبطناً (و) عن
(البدن) بفركه في ظاهر
الرواية ان لم يتنجس بمطبخ
خارج المخرج كبول (ويطهر)
المني (الرطب بفسله)

الصحيح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني (قوله ولو طهر الشمس) كذا
وريج وظل وتقييد الهداية بالشمس اتفاق واذا اراد تطهيرها عاجلاً ففيه تفصيل ان كانت
رخوة تشرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يغاب على ظنه انها طهرت ولا توقفت في ذلك
وان كانت صلبة ان كانت متخذة حفرة في اسفلها حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع الماء في تلك
الحفرة كبسها اعنى تلك الحفرة بالتراب وان كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرزات
وجفت كل مرة بحفرة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا لو
فلها يجعل الاعلى اسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ريج النجاسة طهرت
(قوله لا اشتراط الطيب نصاً) وهو الظاهر وأرى ولم يوجد ذلك لان قبل التجسس كان الثابت
له اوصاف الظاهرية والظهورية فلما تجست زال عنها لوصفان وبالجفاف ثبت لها الظاهرية
وبنى الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبته) ظاهره
أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف
أى ذهاب الندوة فانه المشروط الآن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل
جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله تبعاً للارض)
يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والخص بالخاء المعجمة وهو حجارة
السطح وغير ذلك مادام قائماً عليها فيطهر بالجفاف وذهب الأثر هو المختار اه قلت وهذا
يقضي أن نحو الابواب المتصلة كذلك كذا بجسمه بعض الافاضل (قوله وتطهر نجاسة
استحالت عينها) فيجوز الاتفاق بها وهذا قول محمد وهو المختار لا فتوى لان زوال الحقيقة
يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالعصير) هذا استدلال بنبوت
النظير المتفق عليه (قوله كالسمي بالعرق) ويحدثار به اذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغالطة
على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب الحظر من حاشيته على من لا مسكين (قوله ويطهر المني)
ولو خالطه مذى لان كل لخل يذى ثم يني فلا يمكن التحرز عنه فسقط حكمه وأطلق في المني فم
منى الآدمي وغيره وهو المذكور في القبض وشرح النقاية للقهستاني وقبده السمرقندي
بني الآدمي كما نقله الحوى وهو المتبادر لان الرخصة انما وردت في منى الآدمي على خلاف
القياس للضرورة ولا ضرورة في منى غيره فلا يصح الحاقه به مع انه يدخل في منى غير الآدمي
منى نحو الكلب (قوله ولو في امرأة) وقال الفضلي منها لا يطهر بالفرك لركته (قوله بفركه
عن الثوب) الفرق حكمه باليد حتى يتقنت ولا يضر بقاء الاثر بعده نقله السيد عن الثمر
(قوله ولو جديداً مبطناً) رتبته على الاتقاني في اشتراطه أن يكون غسلاً ولا على بعضهم في
اشتراطه أن لا يكون مبطناً ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الامام أن البدن لا يطهر
منه بالفرك لروبوته (قوله ان لم يتنجس بمطبخ خارج المخرج كبول) فان المني حينئذ لا يطهر
بالفرك لعدم الضرورة وقيد بقوله بمطبخ الخ لانه لو بال ولم يتشمس البول على رأس الذكربان لم
يتجاوز الثقب أو تشتت ك خرج المني دفقان غير أن يتشمس على رأس الذكربان فانه يطهر
بالفرك لانه لم يوجد سوى ضرره على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التمييز والبحر
وذكر الشرح والسيد بذلك بقيل فتألا وقبل لو بال ولم يتشمس بوله على رأس الذكربان الخ (قوله

أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال السكال الله أعلم بصحته ومراعاة هذا اللفظ والافعال تدعى ثابت
بمعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتسلم من وجهه آخر عنها لقد رأيتني وأني لا حكة من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وروى البزار والدارقطني عنها أيضاً قالت كنت أفرك المني
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً وبقوانا قال مالك
وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك كل على
قولنا بنجاسته أنه أصل خلقة الإنسان لأن تكرمه يحول بعد تطوره الأطوار المعلومة من
المائية والعاقية والمضغية ولأن تخلقه في الأصل من شيء نجس ثم تشريفة بأنواع الكرامات
البلغ في المنية واليه الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقهكم من ماء مهين على أنالوقلتنا إن النجس مالم
يتخلق منه الإنسان لم يضرنا وتخلص من قبج اللفظ بأن أصل خلقة الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام نجس كما في الحلبي (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كما في الدر قال
وقد أنهيت المطهرات إلى ثلث وثلاثين ونظمتم افقات

وغسل ومسح والحناف مطهر * ونحت وقلب العين والحفر يذكر
ودبغ وتخليل ~~ذ~~ كانتحلل * وفرك ودلك والدخول والتغوير
تسرفه في البعض يندف ونزحها * ونار وغلى غسل بعض تغوير

(قوله وملاقاة الطاهر) كلامه وقوله طاهر أمثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهر في
بعض نسخ بالرفع فهو فاعل والاضافة من اضافة المصدر إلى مفعوله وفي نسخ بالانصب مفعول
والاضافة من اضافة المصدر إلى فاعله

(فصل يطهر جلد الميتة) * (قوله ولونملا) هذا قولهم ما قال محمد بن نجس العين كالخنزير
لكونه حرام الأكل غير مستفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة
عظمه ولو كان كالخنزير لما امتشط صلى الله عليه وسلم لم يعظمه قال في الفتح وهذا الحديث يدل
قول محمد بن نجاسة عين القبل (قوله من عاج) قال في المحكم هو آيات القبل ولا يسمى غير الباب
عاجاً وقال الجوهري هو عظم القبل الواحدة عاجة اه وهو ما جرى عليه المواقف ويطلق العاج
على الذبل وهو ظهر السفينة البحرية قاله الأصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية
ما ورد أنه كان انفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح)
وعليه الفتوى كما في البحر عن الوهبانية لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا نجس إلا بالموت وبنجاسة
باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى نحر عن الهيوط ونسبه بعضهم إلى الإمام
والقول بالنجاسة اليه وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كراهة جوازت على الأقل الثاني
وشرط الهندواني كونه مسدوداً (قوله بالاباغ) بالكسر هي والاباغ والديبغ بالكسر
ما يدبغ به والاباغ أيضاً الصناعة (قوله كالقرظ) بالظاء المشالة وهو صنف من ثمرات
الواحدة قرظة حب معروف يخرج في غلاف كالعندس من شجر العشاء (قوله وهو ورق
السلم) فيه تسامح فإن الورق يسمى الخبط عندهم وهو يعلف به ولا يدبغ به (قوله والشب)
بالسنة الموحدة وهو من الجواهر التي أنبت الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الأزهري

لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطباً واره كيه يابساً
فإن أصابه الماء بعد الفرك
فهو ونظائره كالارض اذا
جفت وجلد الميتة المشمس
والبثر اذا غارت

قوله وثلاثين لعل صوابه
وعشرين كما في النظم ويحذف
اه معصية

وقد اختلف التصحيح
والاولى اعتبار الطهارة في
الكل كما نفى عنه المتون
وملاقاة الطاهر طاهر أمثله
لا توجب التنجيس
(فصل يطهر جلد الميتة) *
ولو فيه لانه كسائر السباع
في الاصح لانه صلى الله عليه
وسلم كان يتمشط بمشط من
عاج وهو عظم القبل ويطهر
جلد الكلب لانه ليس نجس
العين في الصحيح (بالاباغ)
الحقيقية كالقرظ وهو ورق
السلم أو غر السنفط والعفص
وقشور الرمان والشب
(وب) بالاباغ (الحكمية)
كالخزير

والتشبيص (والتشبيص) والالقاء
 في الهواء فتجوز الصلاة
 فيه وعليه والوضوء منه
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 ايما هاب دبغ فقد طهر
 وأراد صلى الله عليه وسلم
 أن يتوضأ من سقاء فقبل له
 أنه ميتة فقال دبغه مزيل
 خبثه أو نجسه أو رجسه
 وقال صلى الله عليه وسلم
 استمتعوا بجلود الميتة اذا
 هي دبغت زابا كان أو رمادا
 أو ملها أو ما كان يعد أن
 يزيد صلاحه (الاجلد
 الخنزير) نجاسة عينه
 والدبغة لخراج الرطوبة
 النجسة من الجلد الطاهر
 بالاصالة وهذا نجس العين
 (و) جلد (الآدمي) لحرمته
 صوناله لكرامته وإن حكم
 بطهارته به لا يجوز استعماله
 كسائر أجزاء الآدمي
 (وتطهر الذكاة الشرعية)
 خرج بها ذبح الجوسي شيئا
 والهرم صيد أو تارك التسمية
 هذا (جلد غير المأكول)
 سوى الخنزير لعمل الذكاة
 عمل الدبغة في إزالة
 الرطوبات النجسة

والثالث بالثاء المنثثة نبت طيب الرائحة مر الطعم يدبغ به قاله الجوهري ومن الدابغ الحقيقي
 الملح وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهستانى زاد في السراج وينفع عود الفساد
 الى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف ولم يستعمل أى لم يزل تنه كما فسره الشافعي
 لم يطهر ولا فرق في الدابغ بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة اذا حصل المقصود من الدبغ
 فان دبغه كافر وغلب على ظنه انه دبغه بشئ نجس فانه يغسل والتشرب عفو كما في الخلاصة وفي
 منية المصلى وشرها السحاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به
 الصلاة ما لم يغسل لانه طهر بالدبغ وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل والعصران امكن عصره
 والا فيجفف ثلاثا وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت معه الصلاة وان لم يغسل وان شك
 فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على أن الأصل الطهارة اه وفي القنية الجلود التي
 تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تتوقى النجاسة في دبغها ويلتصق بها على الارض النجسة
 ولا يغسل لو نها بعد دغم الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والمشط والقرب والدلاء منها رطباً أو يابساً اه (قوله والتشبيص) في حاشية الشافعي عن
 الكاكي معزى بالعلية قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول انما يطهر بالتشبيص
 اذا عمت الشمس به عمل الدبغ اه ثم ان الدبغة لا تطهر الا في محل يقبها والا فلا بجلد الحية
 والقارة والطيور فانها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لانها انما تقام مقام الدبغ فيما
 يحتمل له والمراد بالطيور التي لا يطهر جلد هاب الذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أو المأكولة
 فأمرها ظاهر وقص الحية طاهر كما في السراج والبحر عن التميمي (قوله فتجوز الصلاة
 فيه) افاد به انه طهر ظاهر أو باطن أو قال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلى عليه لافيه كما في التبيين
 واختلفوا في جواز آكله بعد الدبغ اذا كان جلداً مأكول والاصح انه لا يجوز كما في السراج
 (قوله ايما هاب الخ) الا هاب الجلد قبل الدبغ سمي به لانه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب
 اذا تهيأ وجهه اهب بضمين كحجاب وحجب وهو بعد الدبغ اديم وجهه ادم بفتحين كما في المغرب
 وغيره ويسمى ايضا صرما وجرا أو شنا كما في النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذي
 والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وابن حبان وابن جرير واسحق من حديث ابن عباس
 (قوله استمتعوا الخ) قال في الفتح فيه معروف بن حسان مجهول (قوله الاجلد الخنزير) رخص
 محمد الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنه في ذلك ومنه ادم تحذقها القيام غيره مقامه كما في
 البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية ان جلد الخنزير يطهر بالدبغ ويجوز بيعه
 والانتفاع به والصلاة فيه وعليه لعموم الحديث والجواب ان المراد غير نجس العين كما في الحلبي
 (قوله وجلد الآدمي) ولو كافر كما في القهستانى فيطهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ)
 فيه اشعار بأن المراد بنى الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء لازمها وهو عدم جواز
 الانتفاع لانتى الطهارة حقيقة لانه ينافي في التكريم كما أفاده الزبلي (قوله وتطهر الذكاة) هي
 في اللغة الذبح وفي الشرع تسهيل الدم النجس مطلقا كما في صيد الميسوط وذكاة الضرورية قسم
 من الذكاة كما في القهستانى (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية
 والحنفي والقنية أن ذبح الجوسي وتارك التسمية عداً يوجب الطهارة على الاصح وان لم يؤكل

أول (دون لحمه) فلا يظهر (على اصح ما يفتى به) من التخصيص المختلفين في طهارة لحم غير اللحم كقول وشخصه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجر بالموت) لأن نجاسة باحتماس الدم وهو منه عدم فيما هو ١٠٩ (كاشعرو الريش المجزوز) لأن

المتسول جدره نجس (والقرون والحافر والعظم ما لم يكن به) أي العظم (دسم) أي وذلك لأنه نجس من الميتة فإذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لأن فيه حياة بدليل التأم بقطعه وقيل طاهر لأنه عظم غير صلب (وناخه المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تفسد باصابة الماء كان تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حلال أكله لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كاتراب طاهر لا يحل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة من طيب به) لاستحالة الطيبة مطهرة والله تعالى الموفق

وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صح المقابل (قوله بل أول) لأنها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيلها بعد الاتصال لفساد البنية بالموت فاما قبله فكل شيء يجعله الله تعالى بين اللحم والجلد حائرا كما جعل بين الدم واللبن حائرا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحمه) لأن حرمة لحمه لا لكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذلك بعد الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) أنه طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والاولى التعليل بوجود الحائز بين الجلد واللحم كما قدمناه عنه لأنه قد تقع الحاجة للشحم نحو استصباح (قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انها ليست بميتة لأن الميتة من الحيوانات في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجسة اه (قوله كاشعرو الخ) والمذكار والخنازير ويضة ضعيفة القشرة وابن واقعة وهي ما يكون في معدة الجدي ونحوه الرضيع من اجزاء اللبن قبل أن يأكل قال في الفتح لا خلاف بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث نجسهما فقالانم لمجاورتهم ما الغشاء النجس فان كانت الانفة جامدة تطهر بالغسل والاتعذر تطهيرها كاللبن وقال أبو حنيفة ليست بمنجستين لان الموت لا يحلها ما وشمل كلامه السن لانها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاستها شاذة كما في المحوى على الاشياء وعدم جواز الاتصاف به حيث قالوا لوطن في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لالنجاسة (قوله ما لم يكن به أي العظم) لو أعاد الضمير الى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لأنه نجس) أي اودك وقوله من الميتة أي من أجزائها فاذا وجد على نحو العظم نجسه ويطهر بازالته عنه (قوله بدليل التأم بقطعه) رده في مجمع الانهر بأن التأم الحاصل فيه للمجاورة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة العظم أيضا لأنه يتألم بكسره ولا قائل به (قوله وناخه المسك) بالجيم والقاء المفتوحة كما في اكثر كتب اللغة الجلمدة التي يجمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصابة الماء) الاولى ولا تفسد باصابة الماء وقوله مطلقا يقسم بأنها سواء كانت من ذكية أو ميتة أو انفصلت من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم عن السراج انه يشترط عدم عود الفساد الى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علت حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود الى النجاسة باصابة الماء على الصحيح اه وهو الاولى وأوقعه في هذا الايهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير مذكي ولا كلف فأنذركر صاحب القاموس فارجع اليها ان رمتها (قوله والزباد) كصاحب كما في القاموس (قوله معروف) هو مخ يجمع تحت ذنب السمور على المخرج فمسك الدابة

كالمسك منه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة الطبيعية والاستحالة عنه وكرمه

وتجمع الاضطراب ويسلم ذلك الوسخ المجمع هناك بليطة أو بجرة قاموس

*(كتاب الصلاة) *

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل وعما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا وقلت الحمد ونهريم الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الانموذج كذا في شرح السيد وانخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح وقد اصبحت عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير فقبل له كم لبنت قال لبنت يومافراى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له انك لبنت مائة عام ميتا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر لداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة اى تعب فيها عن الايمان بالرابعة لشدة ما حصل له من الكآء على ما اقترفه مما هو خلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعه ان نبينا صلى الله عليه وسلم اقول من صلى العشاء مع ائمة فلا يثاب في ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دون ائمتهم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث الامامة هذا وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهى في اللغة عبارة عن الدعاء) أى حقيقة وتستعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان صائغا فليصل أى فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما عدلوا عن المصدر الى اسمه لانه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق وأصل صلاة صلوة كقمة نقلت فقرة الواو الى الساكن قبلها فحزرت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان فقلت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو والا في القرآن كما في الجوى على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) اى حقيقة وفي الدعاء مجازا فهى في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بهذه الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء ففي المعنى الشرعى المعنى اللغوى وزيلدة فتسكون من الاسماء المفردة اه قال في الغاية والظاهر أنها من الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء في الامى والاخرى والفرق بين النقل والتغيير أن النقل لا يكون فيه المعنى الاصلى منظورا اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظورا اليه لكن زيد عليه شئ آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهى ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقيل غير ذلك وقيل في وسيع الاقول ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جمع وقيل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع الامصار وجرى

*(كتاب الصلاة) *

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها وعدم أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركعاتها وصفتها فهى في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الاركان والافعال المخصوصة

قوله وصل بالتخفيف فيه تظنر فانه يقال بالتشديد ايضا كما في القاموس والتصلية مصدر له كما لا يخفى اه مصححه

وفرضت ليلة المعراج وعدد أوقاتها خمس

به النور في الروضة تعالى رافعي وقبل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة التنبيه على فضلها حيث
لم تفرض الا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بما زعم
وفرضت اولاً وخمس وردت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل الصلاة والسلام (قوله
للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابي وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) أي
لا فرض وبين الفرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور أنه فرض على بقوت
الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تفاربهم جزم به ولا يرد الوتر
على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المقروض وأيضاً وفرض على وصلوات
الاوقات اعتقادية (قوله شكر المنعم) أي وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت لو أن
نهر ايباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً هل يبقى من درنه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات
الخمس يحو الله بين الخطايا (قوله وسببها الاصل في خطاب الله تعالى الاولي) أي سبب وجوب
أدائها واعلم أن عندهم وجوباً ووجوب اداء ووجود اداء واسكن منها سبب حقيقى وسبب
مجازى فالوجوب سببه الحقيقى ايجاب الله تعالى في الازل لان الموجب للاحكام هو الله تعالى
وحده لكن لما كان ايجابه تعالى غيباً عنا لا نطلع عليه جعل لنا سبباً عنه وتعالى اسباباً مجازية
ظاهرة تيسيراً علينا وهي الاوقات بدليل تجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل وقت جزء
يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير منه ينال السببية ولو ناقصاً ووجوب
الاداء سببه الحقيقى خطاب الله تعالى أي طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك
كلفظ أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة
وجوب الاداء طلب تفرغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقى خلق الله تعالى له
وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والاقوات أسباب ظاهراً تيسيراً) اعلم
أن الاوقات لها جهات مختلفة بالحيثيات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما تجب بها
أسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها لا شترائط الوقت له وانما تكون قضاء شروط ومن
حيث انه يجوز فيها اداء الفرض وغيره كالنقل ظروف بخلاف شهر رمضان فانه مهيأ للصوم
حق لو نوى نقلاً وواجباً آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) أي في الدنيا (قوله
ونيل الثواب) أي في العقبى ان كان محضاً أما المراتى فلا ثواب له على ما في مختارات التوازل
ويخالفه ما نقله البيرى عن الذخيرة من أن الرياء انما يتقى تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم
أن الرياء لا يدخل في القرائن أي في حق سقوط الواجب (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً بشرع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي
بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل غير ذلك (قوله أي
لتكليف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصح
التكليف وقائده التعذيب على تركها في الاخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله وليكن يؤمر
بها الاولاد) ذكرنا وانما الصوم كالصلاة كما في صوم القهستان في حرف الدرع عن حنظلة الاختيار
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر يتألف الخمر ويعرض عن الشر والظاهر منه
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاً به) على لقوله لا بخشبة وقوله وزجر اجسب طاقته على

للحديث والاجماع والوتر
واجب ليس منها وفرضت في
الاصل ركعتين ركعتين الا
المغرب فأقترت في السفر
وزيدت في الحضرة الا في القجر
وحكمة افتراضها شكر
المنعم وسببها الاصل في خطاب
الله تعالى الاولي والاقوات
أسباب ظاهراً تيسيراً
وشروطها ستعلمها وحكمها
سقوط الواجب ونيل
الثواب وأركانها ستعلمها
وصفتها اما فرض او واجب
او سنة ستعلمها مفصلة ان شاء
الله تعالى (يشترط اقرضيتها)
أي لتكليف الشخص بها
(ثلاثة اشياء الاسلام) لانه
شرط للخطاب بقروع
الشريعة (والبلوغ) اذ لا
خطاب على صغير (والعقل)
لانه عدم التكليف دونه
(و) لكن (تؤمر بها
الاولاد) اذ اوصوا في السن
(السبع سنين) ونضرب
عليها العشر يداً بخشبة
أي عصا بجريدة رفقاً به
وزجر اجسب طاقته ولا يزيد
على ثلاث ضربات بيده قال
صلى الله عليه وسلم مروا
اولادكم بالصلاة لسبع

لقوله وتضرب عليها العشر يريد (قوله واضربوهم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من
المدعى وأجيب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لقرينة وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنسية
صدرت من مكلف ولا جنسية من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب
واجب كافي تنوير الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في الحظائر والاباحة من
الدور وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التقريب بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه
في المضجع لقوله عليه السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التقريب
بحيث لا يشغلها سائر واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع سائر كل عورته بسائر شخصه ولو
كان الغطاء واحدا فلا مانع ويجزئ (قوله وأسبابها أوقاتها) حاشا المشايخ على أن السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافئدة قبل ما به
يتصل وإن لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير منه عين للسببية ولو ناقصا حتى يجب على
مجنون ومغشى عليه أفاقا وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ وحرثا أسلم في آخر الوقت ولو صليا
في أوله وبعد خروجه تضاف السببية إلى جملة الوقت لثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح كافي الدر (قوله فلا حرج حتى يضيق) أي لا يأثم
بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثل تأخير الثالث في الوقت قاله السيد وتارك
الصلاة غيره باليه سافساق يجب حتى يصلي وقال المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا ينابة
فيها أصلا ويحكمه بالسلام فاعلموا بالجماعة في الوقت إذا اقتدى فيها وأتمها وكذا بالاذان في الوقت
وبسجدة التسلادة وبزكاة السائمة لا لوصلي منفردا أو اماما أو في غير الوقت أو فسد صلته
أو فعل غيرها من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح ياض يخلفه الله تعالى في الوقت
المخصوص ابتداء وليس من تأخير الشمس ولا من جفرت نورها كما في التفسير الكبير فهستاني
(قوله من ابتداء طلوع الفجر) في جميع الروايات ذكر الحلواني في شرحه للأصوم أن العبادة
لاول الطلوع وبه قال بعضهم فادابت له لغة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبادة
لاستطارته في الاتفاق وهذا القول أئيب وأوسع والاول أحوط وروى عن محمد أنه قال اللغة غير
معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الاتفاق قاله في الشرح وقدم وقت
الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به للسائل بالمدينة كما في البناءة عن الغاية ولأنه أول
المطلوع اقتراضا باتفاق لأنه صبح ليلة الأسراء ولم ينص عليه الصلاة والسلام لتوقف وجوب
الاداء على العلم بالكيفية (حاشا) ذكر بعضهم بين ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور
ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل ثم العشاء ثم
الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الفسق ثم القدرة ثم العقة ثم السدقة ثم الخنوخ ثم الروبة
ثم الزلفة ثم الهير ثم السحر ثم القبر ثم الصبح (قوله الصادق) سمي صادقا لأنه صدق عن الصبح
ومنه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمي كاذبا لأنه بضمي ثم يسود ويذهب النور ويعقبه
الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجعت الأمة الخ) نوزع الاجماع ما نقلناه في أوله
سابقا عن مجمع الروايات وبأنه قبل أن آخره إلى أن يرى الراي موضع بطله فالخلاف ثابت في أوله

واضربوهم عليها العشر
وفرقتوا بينهم في المضاجع
(وأسبابها أوقاتها وتجب)
أي يفترض فعلها (بأول
الوقت وجوباً بموسمها) فلا
تخرج حتى يضيق عن الاداء
ويتوجه الخطاب حتما
وبأنه بالتأخير عنه
(والاوقات) للصلوات
المفروضة (خمس) قولها
(وقت) صلاة (الصبح)
الوقت مقدار من الزمن
مفروض لا مرمما (من)
ابتداء (طلوع الفجر)
لامامة جبريل حين طلع
الفجر (الصادق وهو الذي
يطلع عرضاً منتشراً والكاذب
يظهر طولاً ثم يغيب وقد
اجعت الأمة على أن أوله
الصبح الصادق وآخره إلى
قبيل طلوع الشمس) لقوله
عليه السلام وقت صلاة الفجر

وآخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف فيه (قوله ما يطلع قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع
قرن الشمس وغام الحديث ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر وقت
العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول ووقت المغرب إذا غابت
الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء إلى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال
الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغرز خشبة مستوية في أرض مستوية ويجعل
عند منتهى ظلها علامة فإدام الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومتى وقف فهو وقت
الاستواء وقيام الظهيرة فثبت يجعل على رأس الظل خطا علامة لذلك فما يكون من ذلك الخط
إلى أصل العود فهو المسمى في الزوال وإذا لم يجد ما يغرز به فبعمامة وقامة كل إنسان سبعة
أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والأول قول العامة وقد نظم الحافظ السيوطي علامة
الزوال على الشهور القبطية من أول طوبه إلى آخره في بيت واحد فقال

نظمه بقولي المشروح * حروفه طزه جبا ابدوح

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف إشارة إلى عدد الأقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فاطا لطوبه
والزاي إلى أمشير والهاء إلى برمهات والليم إلى برمودة والباء إلى بسنس والإلفان إلى بونة
وأبيب والباء إلى مسرى والذال إلى توت والواو إلى بابي والحاء إلى هاوور والياء إلى كيمك
ونظمها الشيخ السهيمي على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبنا * دوح يطزهم باب المصرا

وإذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ
من الشهور فإذا بلغ الظل مجموعها فقد دخل وقته ولا بد أن يكون الواقف الذي يريد معرفة
الظل واقفا على أرض مستوية مكشوف الرأس غير منتعل اهـ شـ هـ مـ لـ هـ يـ مـ حـ مـ رـ وروى
عن محمد رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الرجل القبلة فإدامت الشمس على حاجبه
الأيسر فالشمس لم تزل وإن صارت على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله في رواية إلى قبل أن
يصير الخ) أي إلى اللحظة اللطيفة التي قبل الميرة المذكورة وهذه رواية محمد بن الإمام
(قوله تعارض الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه يردوا بانظروا
فإن شئد الحر من فيج جهـ ثم يقتضى تأخير الظهور إلى المثل لأن أشد الحر في ذيارهم وقت المثل
وحديث إمامة جبريل في اليوم الأول يقتضى انتهاء وقت الظهور بجزر وج المثل لأنه صلى
الله عليه وسلم العصر في أول المثل الثاني فصل التعارض بينهما فإلا يخرج وقت الظهور بالمثل
وعامة في المطولات (قوله وهو الصحيح) صحه جهو ر أهل المذهب وقول الطحاوي وبقولهما
ناخذيل على أنه المذهب وفي البرهان قوله ما هو الاظهر اهـ فقد اختلف الترجيح (قوله
والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا بنقطة
الزوال (قوله والى) سموا فيثا لأنه قائم من جهة المغرب إلى جهة المشرق أي رجع رصنه
قوله تعالى سقى تقي إلى أمر الله أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلًا أيضا ولا يسمى ما قبل
الزوال فيثا أصـ لا كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفر والائمة الثلاثة

ما لم يطلع قرن الشمس الأول
(و) ثانيها (وقت) صلاة
(الظهر من زوال الشمس)
عن بطن السماء بالاتفاق
ويتمد إلى وقت العصر وفيه
روايتان عن الإمام في رواية
(إلى) قبيل (أن يصير ظل
كل شيء مثليه) سوى في
الزوال تعارض الآثار
وهو الصحيح وعليه جـ لـ
المشايخ والمتون والرواية
الثانية أشار إليها بقوله (أو
مثله) مرة واحدة (سوى
ظل الاستواء) فانه مستثنى
على الروايتين والتي بالهـ مـ
بوزن الشيء ما نسخ الشمس
بالمشي والظل ما نسخته
الشمس بالغداة (واختار
الثاني الطحاوي وهو قول
الصاحبين) أبي يوسف ومحمد

لامامة جبريل العصفريه ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة
الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها ١١٤ لا يصح وتصح اذا خرج وقتها وكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسدا اذا

خرج وقت الظهر بصيرورة
الظل مثله لا يدخل وقت
العصر حتى يصير ظل كل
شيء مثليه فبينهما وقت
مهمل فالاحتياط أن يصلي
الظهر قبل أن يصير الظل
مثله والعصر بعده مثليه
ليكون مؤذيا بالاتفاق كذا
في المبسوط (و) أول وقت
العصر من ابتداء الزيادة
على المثل أو المثلين لما
قدمناه من الخلاف (الى غروب
الشمس) على المشهور وقوله
صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة من العصر قبل أن
تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وقال الحسن بن
زياد اذا اصغرت الشمس
خرج وقت العصر وحمل
على وقت الاختيار (و)
أول وقت المغرب منه (الى
غروب الشمس) (الى قبيل
(غروب الشفق الاحمر على
الحق) به) وهو رواية عن
الامام وعليها الفتوى وبها
قال القول ابن عمر الشافعي
الحرة وهو مروى عن أكبر
العصابة وعليه اطباق أهل
اللسان ونقل رجوع الامام
اليه (و) ابتداء وقت صلاة
(العشاء والترنم) (الى من
غروب الشفق على الاختلاف

(قوله العصفريه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي أول المثل الثاني (قوله لبراءة
الذمة) على الاحوط وقوله اذ تقدم الخ على العلية (قوله اذ تقدم الصلاة عن وقتها) وهي هنا
العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد)
أي ابن عمرو ورواه الحسن أبضا عن الامام (قوله فبينهما وقت مهمل) اختاره الكرخي
وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله وأول وقت العصر الخ) سمي عصر لانه
أحد طرفي النهار والعرب تسمي كل طرف من النهار عصر فالفداء والعشي عصران (قوله
الى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية عن الافق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في
الاطلاع عليه عصران كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الوسع حتى قال في الخلاصة لا يفطر من
على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويقطرون بالاسكندرية وقد غابت عنها وهذا اذا
ظهر الغروب والافاق وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في الصحفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل
يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر المنثور أنه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه
حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصرة قال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة
رسولك فارددها عليه فرددت حتى صلى العصر أخرجه الطبري بسند حسن وصححه الطحاوي
والناضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله
بمخرج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي الوقت الذي يصير المكلف في الاداء فيه
من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول
المصنفين والصديقة وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره من أهل اللغة
المبرد وتعلب وصحح كل من القوايز وأفتى به ورجح في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى
قوله ما ولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل
بمذهبه حيث كان دليله واحصا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض المشايخ الفتوى على
قوله ما وقوى الكمال قول الامام أيضا بما حاصله أن الشفق يطلق على البياض والحرة
وأقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا يتعاضى الوقت بالشك ولا صحة لصلاة قبل
وقتها فالاحتياط في التأخير وقال العلامة الزيلعي وما روى عن الخليل أنه قال راعت البياض
بكملة كثرها الله ليله فذهب الابهة ونصف الليل محمول على بياض الجو وذلك يقرب آخر الليل
وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض
في القبر (قوله وهو مروى عن أكبر العصابة) قد علمت أن مذهب الامام مروى عن أكبر
العصابة اجمعين نساه ورجالا (قوله وعليه اطباق أهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد وتعلب
هما من أكبر اهله (قوله ونقل رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا جزم بها (قوله وحديث
امامة جبريل الخ) فانه أمية الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جواب عما أورد على
قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت

الذي تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي الوتر
ما ورد وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصولها ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر

(قوله لهذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوا ما بين العشاءين الاخير الى مالوع
 القبر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله وواجب الوتر) المراد به الفرض العيني فانه فرض
 على عند الامام كما في الجبر وقال اول وقته بعد العشاءين على أنه سنة مؤكدة عندهما فصار
 ركعتي العشاء والخمسة قطعه في الوتر ناسيا للعشاء أو لانهما قطعه فساد العشاء دون
 الوتر أبرأه عند الامام لسقوط الترتيب مثل هذا الذي لا عندهما لانه تتبعهما فلا يصح قبلهما
 وفيه لوصلي القبر قبل الوتر عدا وكان صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما
 لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قاله السيد (قوله كبلغار) قال في انقاموس بلغار كترطق
 يعني يضم فسكون والعاءة تقول بلغار مدينة الصفاية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فان الشمس تكثر عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة
 واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النواص بن سمعان
 قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم
 كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كما يأمكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا في سنة صلاة يوم
 قال لا قدره اه قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان المان واستظهر الكمال
 وجوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن الشحنة فصح في الغار وذكروا في المنع أنه
 المذهب ولا ينوي القضاء لفقد وقت الا اذا وفرق في النهار بان الوقت موجود حقيقة في يوم
 الدجال والمفقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا يوجد له أصلا وديان الوقت
 موجود قطعاً والمفقود هو الامة فقط فاذن لا فرق وتماه في تحفة الاخيار (قوله للاصر
 فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لان الو
 وكلنا الى الاجتماع لم نصل فيه الصلاة يوم واحد كما قاله القاضي عياض (قوله وكذا الآجال
 في البيع الخ) ويتقرر ابتداء اليوم في كل فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون لكل
 يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتراز
 عن الجمع بينهما فاعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصلي في الاولى في آخر وقتها والثانية في أول
 وقتها فذلك جائز كما في التيسين (قوله بعذر كفر) أدخلت الكاف المرض وجوزها الامام
 الشافعي رضي الله عنه تقديم وتأخير والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط أن يقدم
 الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يستقام ولا عرفا هذا في جمع
 التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر
 بمثله لاسيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في الجبر والنهر امكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك
 الامام لان الحكم الملقق باطل بالاجماع كما في ديباجة الدرر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمر ذكره
 ولا امرأه بعد وضوءه ويحترز عن اصابه قليل النجاسة وسكابة الاجماع على بطلان الملقق منظور
 فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز المنه عنه تتبع الرخص من
 المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن
 نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما أبأ قلت الصلاة

(ولاية دم) صلاة (الوتر)
 على (العشاء) لهذا الحديث
 و (الترتيب اللازم) بين
 فرض العشاء وواجب الوتر
 عند الامام (ومن لم يجد
 وقتها) أي العشاء والوتر
 (لم يجبا عليه) بأن كان في
 بلد كبلغار وباقصى المشرق
 يطلع فيها الفجر قبل مغيب
 الشفق في أقصر ايام السنة
 لعدم وجود السبب وهو
 الوقت وليس مثل اليوم
 الذي كسنة من أيام الدجال
 للاصر فيه بتقدير الاوقات
 وكذا الآجال في البيع
 والاجارة والصوم والحج
 والعدة كما بسطناه في أصل
 هذا المختصر والله الموفق
 (ولا يجمع بين فرضين في
 وقت) اذ لا تصح التي قدمت
 عن وقتها ولا يحمل تأخير
 الوقتية الى دخول وقت آخر
 (بعذر) كفر ومطار وحمل
 المروي في الجمع على تأخير
 الاولى الى قبيل آخر وقتها

وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة الحاج) لا في غيره (بشرط) ان يصلي الحاج مع (الامام الاعظم)
أى السلطان أو نائبه كلامن الظهر والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الاحرام) بحج لا عرفة حال صلاة كل من الظهر والعصر
ولو أحرم بعد الزوال في الصبح وصحة ١١٦ الظهر فلو تيز فساد أعاده ويعيد العصر إذا دخل وقته المعتادة هذه أربعة شروط

برحم الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد
توارى الشفق فصلى بنا ثم اقبل عائنا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير
صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهما في وقتها
وقال عبد الله بن مسعود والذى لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم لم صلاة قط
الاولى منها الا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواء الشيطان
(قوله لا في غيره) أعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد بالحاج الجنس المتحقق في أفراد كثيرة
(قوله كلامن الظهر والعصر) فان أدرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة
شروط) أولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالحج
(قوله ولا سنة الظهر) استغنى العلامة مسكين سنة الظهر بتعال الذخيرة والمحيط والكافي
وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الاول يعاد الاذان للعصر لا على الثانى وظاهر
الرواية هو الاول نهر قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) فلا يشترط
الجمعة له هذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل
بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند ذكر يعيد الاذان أيضا من لا مسكين ذكره السيد (قوله
ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز
من لا مسكين (قوله يعنى الطريق المعتاد) لافائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق
اتفاقا كما عرفت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أى صلاها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أى
موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم يده) أى لم يعدهما صلى وهو المغرب أى مع العشاء ولو
قدم العشاء على المغرب يعيدهما على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء
الى الجواز ذكره السيد (قوله أو خاف طلوعه) أى لو أعادهما بمجموعة من (قوله وهو
التأخير للاضائة) فى المصباح الاسفار الاضائة يقال أسفر الفجر اذا أضاء وأسفر الرجل
بالصلاة اذا صلاها فى الاسفار اه (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواء أصحاب السنن
وحسنه الترمذى وروى الطحاوى بإسناده الى ابراهيم النخعي ما اجتمع أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على شئ ما اجتمعوا على التنوير بالفجر واسناده صحيح ويستحب البداءة
بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقبل يدخل يغمر ويختم بالاسفار بجمع عن الضاية (قوله ولان
فى الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على النائم والضعيف فيدركان الجماعة
(قوله فى جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيت (قوله ثم قعد يذكرك الله تعالى) أفاد العلامة القارى فى
شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدار على الاشتغال بالذكر هذا الوقت

قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للأجر وقال عليه (قوله
السلام نوروا بالفجر بيارككم ولان فى الاسفار تكثير الجماعة وفى التغليس تقليله وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس هل
تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر فى جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

لحصة الجمع عند الامام
وعندهما يجمع الحاج ولو
منفردا قال فى البرهان وهو
الافاهر (فيجمع) الحاج
(بين الظهر والعصر جمع
تقديم) فى ابتداء وقت
الظهر بمسجد غمرة كما هو
العادة فيه باذان واحد
واقامتين ليتنبه للجمع ولا
يفصل بينهما بما يفله ولا سنة
الظهر (ويجمع) الحاج
(بين المغرب والعشاء) جمع
تأخير فيصليهما (بمزدلفة)
باذان واحد وإقامة واحدة
لعدم الحاجة للتنبيه بدخول
الوقت ولا يشترط هنا سوى
المكان والاحرام (ولم تجز
المغرب فى طريق مزدلفة)
يعنى الطريق المعتاد العامة
لقوله صلى الله عليه وسلم
للذى رأى صلى المغرب فى
الطريق الصلاة أمامك فان
فعل ولم يعده حتى طلع الفجر
أو خاف طلوعه صح (و) لما
بين أصل الوقت بين
المتحجب منه بقوله (يستحب
الاسناد) وهو التأخير
للاضائة (بالفجر) بحيث لو
ظهر فسادها أعادها بقرآن مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للأجر وقال عليه (قوله
السلام نوروا بالفجر بيارككم ولان فى الاسفار تكثير الجماعة وفى التغليس تقليله وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس هل
تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر فى جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحبها (فيه) أي
يوم الغيم ادلا كراهة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفا وشتاء لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس يضاء نقيبة وليتمكن من النقل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكره
صريح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين إلا بما يجاس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان يتقر كثر الدليل لا يذكر الله الا قلبا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجهيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المكره (و) يستحب (تجهيل) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جملته خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم يا أول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزالوا بغير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكرها (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلا واستحبها في الزمانين ذكره الاستيعابي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني و بصرح في مجمع الروايات في البحر من قوله يذبح الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء ويرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفا لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستفي في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فيه اه وفي الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشأن ما اقتضاه فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر في قياس هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يهتق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا بقي مقدار ربح لم يتغير وونه تغيرت وقيل يوضع طست في أرض مائية فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغيرت واذ وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأوربه ولا يستقيم اثبات الكراهة اشئ مع الاصره كذا في العناية وقيل الاداء مكره أيضا ذكره من لا مسلمين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائته اهلالم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة مع عذر جعل عفوا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها اظها في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا ينالها الشيطان (قوله كثر الدليل) أي عند التقاطع الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايائها حقاوقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عذر دار صلاة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يحتمل على ما هو الاقل من قدره ما وقعها بين كلامهم كافي التهرع عن القنينة (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فخط كافي البناء والحلي (قوله والتأخير قليلا لا يكره) أي تحريعا بل يكره تنزيها والى اشتباك النجوم يكره تحريعا وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كافي البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيد في الخاتمة والصفة والحيط الرضوى والبداية بالثاء اما في الصيف فيستحب تجهيل نهر ثلاثا قبل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد غفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثر يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثلث وعليه

قليل لا يكره وتقدم المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجهيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر) فابقاعها فيه حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكثر وفي القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في الشتاء لرضة دليل التدب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل فتعارضت الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكره لسلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تجمله) العشاء (في) وقت (القيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو ما فيه لقوا ويقوت قيام الليل أو يؤدى إلى تقويت الصبح وأما إذا كان السمر لمهمة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليكون ختم العصبة بعبادة كما بدت بها يصح ما بينهما من الزلات أن الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون الناء وفتح الواو وكسرها (إلى) قبل (آخر الليل لمن شق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) ورد في التأخير أخبار كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي عنه على ما رواه الإمام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه ربما يؤدى إلى سهو يقوت به الصبح ورد بما يوقع في كلامه أو فلا ينبغي ختم اليقظة به أو لأنه يقوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي وإنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر المنهي عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل التدب والكراهة فتساقطان بقيت الإباحة وفيه بحث لا يكمل اهـ (قوله ويستحب تجمله العشاء في وقت القيم) قال في الكنز كراهية وندب تجمل ما فيه عين يوم غير يؤخر غيره فيه قال شارحه البدر العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيها اشتاء أكثر ورعاية الأوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية فمكسر هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اهـ وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الأذان كالمصلاة تهجيلاً وتأخيراً (قوله لمهمة) كندب مصلح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل مع أبي بكر (قوله ومذاكرة فقه) مثلهامطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه يناب عليه لا ما خلافة أول منه (قوله والنهي) أي عن السمر به صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء كره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي صلاة الصبح (قوله أن الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات إنما تكفر إذا تأخرت وبعضهم عم أي سواها فنارتنا أم سبقت أحدهما (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم إن لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوتوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة) أي تشهدا للملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للأمر عن الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان يشق بالانتباه كما دل عليه الحديث والاول أطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباهه آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الأوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المقسدة ليشمل أداؤه أقرض فيها فالكراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يخفى حسن تأخيرها عن الأوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من الفرائض) أداء وقضاء (قوله والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة آيات في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الأوقات المكروهة) • (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) أي الأوقات المذكورة أهلاً (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الا في يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحبابا (فيه) أي يوم الغيم ادلا كراهة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صفة او شتاء لانه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النقل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها اقلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغير مكروه يحرم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين الا بما يجلس احدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت يبرز قرني الشيطان يتقرر كنقر الديك لا يذكر الله الا قليلا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجهيل) أي العصر (في يوم الغيم) معيقن دخولها خشية الوقت المذكور (و) يستحب (تجهيل) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم يا أول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزالوا بخير مالم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم مضاهاة لائم ودة كان تأخيرها مكروها (الا في يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلا واستحبابا في الزمانين ذكره الا سيحاجي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني ويا صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء ويرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفا لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستفيضة في الصلاة اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فية اه وفي الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر فعلى قياس هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يتحقق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبارة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا بقي مقدار روع لم يتغير ووجه تغيرت وقيل بوضع طست في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبها فقد تغيرت وأز وقعت في جوفها لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم اثبات الكراهة اشئ مع الاصره كذا في العناية وقيل الاداء مكروه أيضا ذكره ملا مسكين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لاطالته اهلالم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة تهذر بفعل عقوا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت يبرز قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا ياله الشيطان (قوله كنقر الديك) أي عند التقاطة الحسنة وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقاتها حقوقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عجز عن صلاة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القضية من استثناء القليل يعمل على ما هو الاقل من قدره ما توفى بها بين كلامهم كما في النهر عن القمع (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فكم في البناءة والحلي (قوله والتأخير قليلا لا يكره) أي تحريما بل يكره تنزيها والى اشتباك النجوم يكره تحريما وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنازة وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيده في الخاتمة والصفة والحيطة الرضوى والبداية بالشتاء اما في الصيف فيستحب التججيل نهر ثلثة اقل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثرة يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخرها الى ما قبل الثالث وعليه

الجنازة ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجهيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدته الالتباس (فتؤخر) فابقاعها فيه (حتى يتقن الغروب) ويستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكترو في القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف
مباح في الشتاء لرضة دليل النذب وهو قطع السمر المنهى عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل
فتعاضوا فثبتت الإباحة
والتأخير إلى ما بعد النصف
مكروه أسلامة دليل
الكراهة عن المعارض
والكراهة تحريمية
(و) يستحب (تجيلة)
العشاء (في) وقت (الغيم) في
ظاهر الرواية لما في التأخير
من تقليل الجماعة لمظنة المطر
والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى
عنه وهو ما فيه لقوا ويفوت
قيام الليل أو يؤدي إلى
تفويت الصبح وأما إذا
كان السمر لهمة أو قراءة
القرآن وذكر وحكايات
الصالحين ومذاكرة نفسه
وحديث مع ضيف فلا
باس به والنهي ليكون ختم
الصحيفة بعبادة كما بدت
بها يصح ما بينهما من الزلات
أن الحسنات يذهبن
السيئات (و) يستحب
(تأخير) صلاة (الوتر) ضد
الشفع بسكون التاء وفتح
الواو وكسرها (إلى) قيل
(آخر الليل لمن يثق بالانتباه)
وأن لا يؤخر قبل النوم لقوله
صلى الله عليه وسلم من خاف

فايقاعها أول الثلث اشأنى مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) يرد في التأخير أخبار
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاية والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهى
عنه على ما رواه الإمام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه
ربما يؤدي إلى سهو يفوت به الصبح وربما يقع في كلام لغو فلا ينبغي ختم الميظنة به أول أنه
يفوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة
الزبيدي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل
مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر
المنهى عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل النذب والكراهة
فتساقطان فيثبت الإباحة وفيه بحث للكمال اه (قوله ويستحب تجيلة العشاء في وقت الغيم)
قال في الكنز كاهداية ونذب تجيل ما فيه عين يوم غيب ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر
العميق قلت هذا في ديارهم لأن فيه الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية
فمكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اه وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان
كأصالة تجيلة وتأخيرا (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم
يفعله مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلها مطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه
يثاب عليه لا ما خلافة أولى مذهبه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر
بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات انما تكفر اذا
تأخرت وبعضهم عم أي سواها تارتأ أم سبقت احداها (قوله فليوترأ) أي قبل النوم ان لم
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوتوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)
أي تشهدا الملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للأمر عن
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان
يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والاولا أطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بانتباهه
آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المقصد ليشمل أداء القرص فيها كالكرهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يخفى
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من الفرائض) أداء وقضاء (قوله
والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والتذكار المطلق وركعتي الطواف وما
أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة تلايت آيتي في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء
من الفرائض والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة أولها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

المغرب (و) الثالث (عند
اصفرارها) وضعتها - ق
تقدرا العين على مقابلتها
(إلى أن تغرب) أقول عقبة
بن عامر رضي الله عنه ثلاثة
أوقات ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نصلي فيها
وأن نقبر موتانا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند
زوالها حتى تزول وحين
تضيف للغروب حتى تغرب
رواه - لم والمراد بقوله أن
تقبر صلاة الجنائز إذا دفن
غير مكروه فكتب به عنها
للملازمة بينهم ما قد فسر
بالسنة ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نصلي على
موتانا عند ثلاث عند طلوع
الشمس الخ وإذا أشرقت
الشمس وهو في صلاة الفجر
بطلت فلا ينقض وضوءه
بالقحة بغيره وعلى أنها
تقلب فلا يبطل ولا ينهي
كسالي العوام عن صلاة
الفجر وقت الطلوع لأنهم
قد يتركونها بالآخرة والصحة
على قول مجتهد أولى من
الترك (ويصح أداؤها واجب
فيها) أي الأوقات الثلاثة
لكن (مع الكراهة) في
ظاهر الرواية (بجنازة)
حضرت وسجدة آية تلت
فيها) ونافله شرع فيها أو
نذر أن يصلي فيها فيقطع

الهيطة وسجدة السهو وسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فاته
لا يسجد لله هو وسقط عنه لأنه وجب كما لا فلا يؤذى في الناقص وفي القنية سجدة الشكر
تكروه في وقت يكره النفل فيه لا في غيره وفي المراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكروه
إجماعا لأن العوام يهتدون أنما واجبة أو سنة (قوله قد درج) قدر به في الأصل وفي
الإيضاح حد الأثر والثالث أن لا تعاد العين في العين وهو الصحيح والمراد بالثالث وقت الغروب
(قوله والثاني عند استوائهما) وعلامته أن يتنوع الظل عن القصر ولا يأخذ في الطول فإذا
صادف أنه شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف شيئا من الصلاة
قبل القعود قدر التشهد فسدت (قوله وإن تقبر موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي
قرب زوالها وهو وقت الاستواء فالعنى عند استوائها حتى تزول (قوله وسين تضيف للغروب)
معنى تضيف تعيل وهو بالمثناة القوقية والصادف المقتوحين وبالباء التسمية المشددة وأصله
تضيف حذفته إحدى التامين تخففا (قوله والمراد الخ) وحمله أبوداود على المعنى الحقيقي
والنهي ليس لانهصان في الوقت بل هو وقت كسائر الأوقات إنما التقص في أداء الأركان
لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا أكثر واجب فيها فانه لا يؤثر نقصا
في الأركان ولا كالصلاة في أرض الغر لا اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله
وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن
يمسح حتى إذا رقت الشمس أتم حوى - كشف الأصول ذكره السعيد وروى عن أبي
يوسف أيضا جواز الفجر إذا لم يكن تأخيرها إلى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب فلا الخ)
هو قول الإمام وأبي يوسف رضي الله عنهم ما كفى البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم والدعاء والتسليم في الأوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن وأما لأنه لأن القراءة ركن
الصلاة وهي مكروهة فلا ولي تزلما كان ركائها بحر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لما
عرف من أن النبي الطيئ الثبوت الغير المصروف عن مدة قضاء يفي ذكره التحريم كافي المنع
وفي البحر عن التهمة الأفضل أن يصلي على جنازة حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها بل في
الإيضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث لا يؤخرن جنازة أتت ودين
وسدت ما يقضيه وبكر وجدلها كف (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم ففها قاله
في الشرح وقد علمت ما في البحر عن التهمة وما في الإيضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) قال في
البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنائز وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنائز في غير وقت
مكروه تأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فأنما لا تمنع وتجب أعادتها كسجدة التلاوة وذكر
الاسيحا أن صلاة الجنائز تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله ونافله
شرع فيها فان أداها) واجب بسبب الشروع فيها (قوله فيقطع ويقضى في كامل) ظاهره أنه على
على سبيل الوجوب لأنه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقائه سببه وهو الجزء الخ) أي
والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب أن كان كاملا فكاملا وإن كان ناقصا فناقصا (قوله مع
الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا
به وتظيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وإنما يحرم تفويته كما في الدرر وقبل الأداء مكروه أيضا

وأيد في البحر بالنقل والاستدلال فان قلت لم لا يجوز بخبر يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه
 صدور الشريعة بانه ذكر في الاصول أن الجزء المقارن للاداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر
 وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا آداءه كما وجب فاذا اعترض
 الفساد بالغروب لا تقصد لانه وقت كمال والفجر كاه وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل وقت
 طلوعها فوجب كاملا فاذا اعترض الفساد بالطلوع تقصد لان وقت الطلوع وقت ناقص
 فلم يؤدّها كما وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط
 وقوله لانه وقت كمال أي الغروب بمعنى تمامه فقصه استخدام فان قيل هذا تعليل في مقابلة النص
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
 ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ورواه الشيخان والطحاوي
 أجيب بانه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النسي عن الصلاة في الاوقات
 الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فريح القياس حكم حديث الشيخين في صلاة
 العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجيح المحرم على المبيح انما هو عند عدم
 ورود القياس أما عنده فالتزجيج له على أنه اجاب في الاسرار بأن حديث النسي متأخر لانه
 أبدا يطرأ على الاصل الثابت ولان العصاية رضى الله عنهم علمت به فعلم أنه لاحق (قوله لالذات
 الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما النقص في آداء الاركان المستلزم فعلها فيه التشبه
 بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف عصر مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز زعم
 الاصفرار قضاء عصر أمس مثلا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فاذا
 قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد آداءه كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)
 فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التنفل فيها كالقرائن لان الدليل
 يفيد المنع مطلقا دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنن الرواتب) كأن يصلي
 سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنن رواتب
 وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السنن ليشمل الكسوف لكان أولى (قوله وقال
 أبو يوسف الخ) قواه الكمال وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث
 عقبه) الوارد في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة
 من المنهيات وله ما أنها زيادة غريبة فلا يعتد بها اهـ (قوله ويكره التنفل بعد طلوع الفجر)
 أي قصد الحق لشرع في التنفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالاصح انه لا يقوم عن سنة الفجر
 ولا يقطع لان الشروع فيه كان لا عن قصد اهـ سيد عن الزياهي ومثل النافلة في هذا الحكم
 ما وجب بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالنذور وركعتي الطواف وقضاء تنفل نفسه
 أما الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه
 كخاتمة المكفار وموافقة الابرار في جهود التسلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت
 في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله
 شاهدكم) أي حاضركم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 انه كان يقرأ فيهما الكافر ون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر كالغزالي أن من واظب

لالذات الوقت بخلاف
 عصر مضى لازومه كاملا
 بخروج وقته فلا يؤدى في
 ناقص (والاوقات الثلاثة)
 المذكورة (يكره فيها النافلة)
 كراهة تحريم ولو كان لها
 سبب كالنذور وركعتي
 الطواف) وركعتي الوضوء
 وتحتية المسجد والسنن
 الرواتب وفي مكة وقال أبو
 يوسف لا يكره النافلة حال
 الاستواء يوم الجمعة لانه
 استثنى في حديث عقبه
 (ويكره التنفل بعد طلوع
 الفجر) أكثر من سنته قبل
 آداء الفرض لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليبلغ شاهدكم
 غائبكم ألا صلاة بعد الصبح
 الا ركعتين وليكون جميع
 الوقت مشغولا بالفرض
 حكاه ولذا تخفف قراءة سنة
 الفجر (ويكره التنفل)

على قراءة المشرع في الاولى منهما وألم تركب في الثانية كفى شر الاعداء وشر الالم (قوله
بعد صلاته) أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعدراً وبدونه (قوله وبعد صلاة فرض
العصر) ولو المجموعة بعرفة كما نقله السكال عن بعضهم ونقله الزاهدى في القنية عن مجد الاثمة
وظهر الدين المرغباني (قوله وهو جعل الوقت) الضمير يرجع الى المعنى الذى في غير الوقت
(قوله كالمشغول فيه) الاولى حذف فيه وقوله ولو حكماً مرتبط بقوله جعل يعنى ان الشارع
جعله في الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكيم بالفرض أولى
من الشغل الحقيقي بالنفل (قوله فلا يظهر في حق فرض) أى اذا علمت أن الاولوية انما هي
بالنظر الى النفل فلا يظهر الخ (قوله وهو المقادير الممتن) فان المصنف قيد بالنفل
ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه في هذه الاوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة
المغرب) لأن في الاستئصال بذلك تأخير المستحب تجميلاً للمكروه تأخيراً لا يسيراً وقولهم
التأخير قبله لا يكره حله السكال على ما هو الاقل من الركعتين مما لا يعتد تأخيراً وهو خلاف
ما يحتمل من أن التأخير بقدر ركعتين خفيفة لا يكره ويؤيد الاول قول ابن عمر رضى الله
عنه ما ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ما بل قال النخعي انهما بدعة
(قوله يعنى الاذان والاقامة) فهو من باب التغليب والمراد بالاذان المعنى اللغوى فان في
الاقامة اعلاماً (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وهذا الفريضة الفاتية
لصاحب ترتيب كما في الدرر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعها لعدم قصد ذلك بل يتمها
ركعتين ان كانت نفلاً وأربعاً ان كانت سنة الجمعة على الاصح لكنه يخفف فيها (قوله عند
خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود ان لم تكن له خلوة أفاده في الشرح ويمكن
الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فان في قيامه ظهوراً قال بعض الحذاق ان قلت هذا
لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يعم تيممه لذلك اهـ (قوله
حتى يفرغ من الصلاة) أى ان كان بعد صلاته والافقه فمراغمة منها وانما يحرم التنفل
حينئذ لان الاستماع فرض والامر بالمعروف في وقتها حرام لرواية الصحيحين اذا قلت لصاحبك
نصت والامام يخاطب فقد اغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله اللهم (قوله
والكسوف) هو على قول الامام الشافعى والاستسقاء على قول صاحبين رضى الله تعالى
عنهم فله في الشرح وما في القنية من انه لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضيف (قوله
ويكره عند الاقامة لكل فريضة) لما في كتاب الصلاة من الاصل سئل في المؤذن يأخذ في
الاقامة أ يكره أن يتطوع قال نعم الاركان في الفجر اهـ وقد ظهر أن المراد بالاقامة هنا اقامة
المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة المذكورة في ادراك الفريضة فان المراد بها
الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة ان كان قبل
اقامة المؤذن فله أن يأتي بهم ما في أى موضع شاء من المسجد أو غيره الا في الطريق وان كان وقت
الاقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتي بها بعد شروعه اذا علم أنه
يدرك ولو في تشهد الفرض عند اثنتي عشرة الثلاثة خلافاً لمن حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه
في صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لان المدار في الجمعة على ادراك الجمعة وفي الفجر على

(بعد صلاته) أى فرض الصبح
(و) يكره التنفل (بعد صلاة)
فرض (العصر) وان لم تنغير
الشمس لقوله عليه السلام
لا صلاة بعد صلاة العصر
حتى تقرب الشمس ولا صلاة
بعد صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس ورواه الشيخان
والنهي بمعنى في غير الوقت
وهو جعل الوقت كالمشغول
فيه بفرض الوقت حكماً
وهو أفضل من النفل
الحقيقي فلا يظهر في حق
فرض يقضيه وهو المقادير
بمفهوم الممتن (و) يكره
التنفل (قبل صلاة المغرب)
لأنه صلى الله عليه وسلم بين
كل أذانين صلاة ان شاء الا
المغرب قال الخطابي يعنى
الاذان والاقامة (و) يكره
التنفل (عند خروج الخطيب)
من خلوته وظهوره (حتى
يفرغ من الصلاة) اللهم
عنه سواء فيه خطبة الجمعة
والعيد والحج والنكاح
والحتم والكسوف والاستسقاء
(و) يكره (عند الاقامة)
لكل فريضة

(الاسنة الفجر) اذا امن
 قوت الجماعة (و) يكره
 التسنل (قبل) صلاة
 (العبد ولو) تنفل (في المنزل)
 (و) كذا (بعده) أي العبد
 (في المسجد) أي مصلي
 العبد لا في المنزل في اختيار
 الجمهور ولأنه صلى الله عليه
 وسلم كان لا يصلي قبل العبد
 شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين (و) يكره التسنل
 (بين الجمع في) جمع (عرفة)
 ولو بسنة الظهور (و) جمع
 (من دلفة) ولو بسنة المغرب
 على الصحيح لأنه صلى الله
 عليه وسلم لم يتطوع بينهما
 (و) يكره (عند ضيق وقت
 المكتوبة) لتفويته الفرض
 عن وقته (و) يكره التسنل
 كالفرض حال (مدافعة)
 أحد (الاخمين) البول
 والغائط وكذا الرج
 (و) وقت (حضور طعام
 تنويع نفسه) عند حضور
 كل (ما يشغل البال) عن
 استحضار عظمة الله تعالى
 والقيام بحق خدمته (ويحذر
 بالخشوع) في الصلاة بلا
 ضرورة لادخال النقص
 في المؤدى والله الموفق بئنه
 • (باب الاذان) •

لماذا كرا الاوقات التي هي
 أسباب ظاهرة واعلام على
 نعمة الله تعالى

ادراك فضلها (قوله الاسنة الفجر اذا امن قوت الجماعة) انما خصت سنة الفجر لان لها
 فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى صلوهما وان
 طردتكم النمل أو ان فمهما الرغائب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بندر
 الامكان عند التعارض فان خشى فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعذر احرازها ما يحرز
 أفضلها ما هو والجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعد بدت كها وقد ورد الوعد
 والوعيد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم لم يد الله مع الجماعة من شد في النار وسئل ابن
 عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وأيضا الجماعة
 مكمله ذاتية والسنة مكمله خارجية واعلم أن السنة في السن التي قبل الفرائض أن يأتي بها
 في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الصفي ان كان الامام في الشبوى وبالعكس
 وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في
 ناحية منه ويكره ان يصلي بها خلف الصف مخالفا للجماعة أو خلف الصف من غير حائل والاول
 أشد كراهة وأما التي بعدهما فالأفضل فعلها في المنزل الا اذا خاف الاشتغال عنها لو ذهب الى
 البيت فيأتي بها في المسجد في أي موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاولى أن
 يتنهي عنه ويكره للامام أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر والكافي (قوله
 أي مصلي العبد) سواء كان مسجد الجماعة أو الصلاة العبد فقط (قوله كان لا يصلي قبل
 العبد شيئا) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحصر على الزواجر ما يمكن فعدم
 فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها الفعل ولو مرة يبالا لابه كافي الحاشي (قوله في جمع عرفة)
 الاولى حذف احدى الكلمتين لفظ في أو جمع (قوله لتفويته الفرض الخ) أي لما ليس
 بفرض فترك ما عليه ويقبل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقلاء بل اذا كان الوقت الذي
 بعده وقت فسئل كوقت الطلوع فانه يترك الواجبات ويقصر على أدنى ما يجوز به الصلاة كما
 في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاخمين) أي الحصر بأحد ما والمقابلة على غير بابها
 أو هي على بابها انما تدفع للخروج وهو يدفعها لداخل (قوله تنويع نفسه) أي تشتاق اليه
 فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت والاقدمه ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند
 حضور كل الخ) من عطف العام • (تمة) • مما يتصل بالمكروهات كراهة الكلام بعد
 الفجر الى أن يصلي الا بخير وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد
 الصلاة وقبل يكره الى طلوع الشمس وقبل الى ارتفاعها واتمامه العشاء فأباحه قوم وحظروا
 آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما
 يتحقق الخير في كلام هو عبادة اذ المباح لا خير فيه كالاتم فيه فيكره في هذه الاوقات نقله السيد
 عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نقلت لاما قبل القضاء
 والله أعلم

• (باب الاذان) •

(قوله واعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكمرها أي معلنة
 وأذا تاعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاول التعبير بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة

أو الإيجاب فالعطف للتفصيل وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذي هو
اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخولها أي الاوقات (قوله لقريبه) وذلك لان العلامة
مجمولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فانهم يعلمون
الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم
حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم يقبض الوقت فينبه الاذان أي فقدم ما يختص بالخواص
لشرف مرتبتهم (قوله وتسميته) المراد به بالقظة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله
وافضلته) أي على الامامة (قوله وسببه) أي بقاء (قوله فنبوته بالكتاب) قال تعالى
واذا ناديتهم الى الصلاة الآية يأتياهم الذين آمنوا اذ نادى للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانبياء
في الاولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين يعني الآخر (قوله والسنة) هو
ماساقي (قوله لانه من باب التفعيل) لوجه لهذا التعليل ولو قال من باب التفعيل ليقيد
أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو في الاصل مصدر أذن أي أعلم ثم صار اسما للتأذين
فان فعلا لا بالفتح يأتي اسما للتفعيل مثل وقع ودعا وسلم سلاما وكم كلاما وجهزا وزوج
زواجا والاصل أن لفظ الاذان مصدر أذن كعلم وضرب كما في الصحاح أي سماعا واسما للتأذين
قياسا والمثناة بكسر الميم وسكون الهمزة المنارة ويجوز تخفيف الهمزة كما في المصباح وهي
تجمل التأذين ويقال لها منارة والجمع منابر بالياء التسمية وأقول من أحدثها بالمساجد سلمة بن
خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان يبلال يأتي بهجر
لا طول بيت حول المسجد لامرأة من بني النجار يؤذن عليه (قوله عندنا الامامة أفضل منه)
وكذا الامامة أفضل منه كما في التنوير وذلك لما ناطبه النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة
وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنت لابستلم
تفضيله عليه بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها فيقيد أن الافضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقا (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت
بل قد يؤخر عنه مع صلاة يندب تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يراد أذان الفاتنة وبين
يدى الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضي الله عنه الاذان الاول على
دار بسوق المدينة من رفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة الخ)
السبب الاصل حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة عليه الصلاة والسلام وذلك
أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تأخرة ويجعلها أخرى وبعض الصحابة
كان يادر صاعلي الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيقوته بعض مقاصده وبعضهم
يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فواتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله
عليه وسلم هو للنصارى وقال بعضهم الشبور وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليهود
وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو للروم وقال بعضهم نوقد نار فقال
صلى الله عليه وسلم ذلك للجحوش وقال بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا

وايجابه الغيبى ذكر الاذان
الذي هو اعلام بدخولها
وقدم السبب على العلامة
لقربه ولان الاوقات اعلام
في حق الخواص والاذان
اعلام في حق العوام والكلام
فيه من جهة ثبوته وتسميته
وأفضلته وتفسيره لفظة
وشريعة وسبب مشروعيته
وسببه وشروطه وحكمه
وركنه وصفته وكيفية
ومحل شرع فيه ووقته وما
يطلب من سامعه وما اعتد
من الثواب انداعه فنبوته
بالكتاب والسنة وتسميته
أذانا لانه من باب التفعيل
واختلف في أفضلته عندنا
الامامة أفضل منه ومعناه
لفظة الاعلام وشريعة اعلام
مخصوص وسبب مشروعيته
مشاورة الصحابة في علامة
يعرفون بها وقت الصلاة
مع النبي صلى الله عليه وسلم

فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تنفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما باهقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين النائم
 واليقظان إذ أناني آت وعليه ثوبان أخضران فقام علي جد وحائط أي قطعة حائط ويده
 نافوس فقلت أتبعني هذا فقال ما تصنع به فقلت نضرب به عند صلاتنا فقال أفلا ذلك على
 ما هو خير منه فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة
 ثم قام فقال مثل مقامه الأولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فضيت
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال رؤيا حق ألقيها على بلال فإنه أئدى منك
 صوتا فالقيم عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعه عمر رضى الله عنه وهو في
 بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازاء يهرول فقال يا رسول الله والذي بعثك
 بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى إلا أنه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقله الحمد
 وأنه لا ثبت وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة واختلف في هذا الملك
 فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فبسبب على أنه يحتمل
 مقارنة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى الأذان جاء لينخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما ثبت بتعليم جبريل ليله الأسرار حين صلى عليه الصلاة
 والسلام بالأنبياء والملائكة أما ما وانما يعمل به صلى الله عليه وسلم لم الأبعد هذه الرؤيا لظن
 أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الأمة وما يروى أن آدم لما نزل
 الأرض استوحش فتنادى جبريل بالأذان لا ينافي الخصوصية لأن المراد خصوصية الصلاة
 وفي الدرّة المنيفة أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على المنارة في زمن جاسي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
 قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة
 كذا في الأوتل للسيوطي والصواب من الأقوال أنهم أبدعوا سنة وكذا تسبيح المؤذنين في
 الثالث الأخير من الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا وإن بعضهم منع ذلك أفاده في النهر
 (قوله وشرع في السنة الأولى) على الرابع وقبل ذلك كانوا يصلون بالنداء في الطرق الصلاة
 الصلاة أو الصلاة جماعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان (قوله في المدينة
 المنورة) بيان لحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقاء كما سبق (قوله ومنه) أي
 من شروطه أي شروطه (قوله صينا) أي حسن الصوت عاليه روى أن عمر بن عبد
 العزيز رضى الله عنه قال لمؤذن أذن حسنا والافاعتلنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبها
 وقبل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج والمقدندب الاجابة بالقول فقط (قوله والقول)
 الواو بمعنى أو وهي لحكاية الخلاف (قوله أوقات الصلاة) أي أصلا واستحبها (قوله
 ولوقضاء) فيه أن القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وانما ذكره بيانا لقوله أولا وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل)
 قد عات ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب لقول محمد لواجمع أهل
 بلدة على تركه فانهم ولو تركوا واحد ضربته وحجسته قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان

وشرع في السنة الأولى من
 الهجرة وقيل في الثانية في
 المدينة المنورة وسببه دخول
 الوقت وهو شرط له ومنه
 كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من عاقل وشرط كماله
 كون المؤذن صالحا عالما
 بالوقت طاهرا متفقا لأحوال
 الناس زاجرا من تخلف
 عن الجماعة صيتا بجمكان
 مرتفع مستقبلا وحكمه
 لزوم اجابته بالفعل والقول
 وركنه الانطاط الخصوصية
 وصفته سنة مؤكدة وكيفية
 الترسل ووقته أوقات الصلاة
 ولوقضاء ويطلب من سامعه
 الاجابة بالقول كالفعل
 وسنذكر بيان ألفاظه
 ومعانيها ونوايه (سن الأذان)
 فليس بواجب على الأصح

لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة)
 في قوة الواجب لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا
 حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحدكم وليؤمكم
 أكبركم ولله ادمه عليهم
 (للقرائض) ومنهم الجمعة
 فلا يؤذن لعبد واستسقاء
 وجنازة ووتر فلا يقع أذان
 العشاء للوتر على الصحيح
 (ولو) صلى القرائض
 (منقردا) بفلاة فانه يصلي
 خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) سقرا
 أو حضرا) كما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم (للرجال
 وكرها) أي الاذان والاقامة
 (للنساء) لما روى عن ابن
 عمر من كراهتهما له
 (و) أشار الى ضبط الفاظه
 بقوله (يكبر في قوله أربعا)
 في ظاهر الرواية وروى الحسن
 مرتين ويجزم الراء في التكبير
 ويسكن كلمات الاذان
 والاقامة في الاذان حقيقة
 وينوي الوقف في الاقامة
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاذان جزم والاقامة جزم
 والتكبير جزم أي لاقتراح
 الصلاة

لان السنة المؤكدة لها حكم الواجب في ساق الاثم بالترك وان كان الاثم مقولا بالثبوت
 ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر السنن فلا دليل فيه على الوجوب
 والسنة نوعان سنة هدى كالآذان والاقامة وتر كها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتر كها
 لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في عودته وقيامه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك كما
 في السراج ولكن الاولى فعلها لقوله تعالى اقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (قوله
 لعدم تعليمه الاعرابي) الضمير للاذان من اضافة المصدر الى مفعوله الاول والفاعل هو صلى
 الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكره الاذان (قوله سنة مؤكدة)
 بالنصب مفعول لسن مبين لانوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومعطوف على
 الاذان من عطف المفردات بالنظر الى المتن (قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث
 قاصر على الاذان (قوله على الصحيح) وقيل هو لهما لان الوقت لهما (قوله ولو صلى
 القرائض منفردا) اتيان المنفرد به على سبيل الافضلية فلا يسن في حقه مؤكدا والمكروه
 ترك الاذان والاقامة معا حتى لو ترك الاذان وأتى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي
 خلفه الخ) أخرجه عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا كان الرجل يارض غفانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليتميم فان أقام صلى معه لمكان
 وان أذن واقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الاذان
 والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يندبان لجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهن غير
 مشروعة كما في البحر وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءه بهما مكروه
 كما في الحلبي (قوله من كراهتهما له) لان معنى حالهن على الستور ورفع صوتهن حرام
 والغالب أن الاقامة تكون برفع صوت الآتة اقل من صوت الاذان (قوله يكبر في قوله
 أربعا) بصوتين واكبر اقامته على اعظم أو اقدم وقيل يعني عظيم فانه لرفع التفضيل ليس على بابه
 كقوله تعالى وهو اهون عليه أي هين وانما عبر بأهون تقريرا للعقول المخاطبين اذا اعادته
 عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال
 مالك (قوله ويجزم الراء في التكبير) كان أبو العباس المبردي يقول سمع الاذان موقوفا في
 مقاطعة كقولهم حتى على الصلاة حتى على الفلاح والاصل فيه الله اكبر الله اكبر بتسكين الراء
 فخوات فحة الالف من اسم الله الى الراء وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا
 الاولى غير أنه تنقل فحة الالف اليها والتحقق أن الراء الأخيرة ساكنة لا محالة وهو مخير فيها
 قبلها بين التضم والتفتح فخلصا من الساكنين اذا لا يتعين التفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجملة
 مرفوع في جميع الحالات أفاده بعض الافاضل (قوله ويسكن كلمات الاذان) يعني للوقف
 والاولى ذكره (قوله في الاذان حقيقة) أي الوقف الذي لاجله السكون حقيقة في الاذان
 لاجل الترسل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانهم يقف حقيقة لان المطلوب فيها
 الحدرا أفاده في الشرح (قوله اقول صلى الله عليه وسلم) علمه اقوله ويسكن الخ وبأنى
 بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما ما يسكنه وهكذا الخ وبأنى حتى على الصلاة وهو
 المقصود من الاذان لان المراد ندأوهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه سمي المجموع

(ويؤتى تكبير آخره) عود التعظيم (كافي الفاظه) وحكمة التكرار تعظيم شأن الصلاة في نفس الصائمين (ولا ترجع في) كلتي
(الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يجتنب صوته بالشهادتين ثم (١٢٧) يرجع برفعه بهما (والاقامة مثله) يفعل الملك

النازل (ويزيد) المؤذن
(بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم)
يكبرها (مرتين) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر به
بلا لارضى الله عنه وخص
به الفجر لأنه وقت نوم
وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح
الاقامة قد قامت الصلاة)
ويكررها (مرتين) كما فعله
الملك (وتفعل) يتزسل
(في الاذان) بالفصل بسكتة
بين كل كلمتين (ويسرع)
أي يحدرد (في الاقامة)
للأمر بهما في السنة (ولا
يجزى) الاذان (بالفارسية)
المراغير العربي (وان علم
أنه اذان في الظاهر) لوروده
بلسان عربي في اذان الملك
النازل (ويستحب أن يكون
المؤذن صالحا) أي متقيا
لأنه أمين في الدين (عالما
بالسنة) في الاذان (و) عالما
بدخول (اوقات الصلاة)
لتصحح العبادة (و) أن يكون
(على وضوء) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي
(مستقبل القبلة) كما فعله
الملك النازل (الأن يكون
راكبا) لضرورة سفر ووحل
ويكره في الحضر (كافي ظاهر
الرواية) (و) يستحب أن يجعل
(اصبعيه في أذنيه) لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يلال رضى الله
عنه أجعل اصبعيك في أذنيك
الاشهد له يوم القيامة

أذا ناجحاً تسمية السكك باسم الجزء لحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وتسميت
الاقامة بالاجل قد قامت كافي التبيين وهي هنا معنى أقبلوا لأنه هو الذي يتعدي بهلى ومعنى
حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلاحكم ونجاتكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة عاجلا
وعلى الفلاح آجلا قالوا وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من افظ الفلاح ويقرب منه
التصحية ذكره النووي في شرح مسلم (قوله عودا للتعظيم) هذا بيان حكمه إعادة التكبير
وحكمة تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى
الطاعة والاجابة (قوله لأن بلا لارضى الله عنه) في جميع الحالات وكذا ابن ام مكتوم وقال
الشافعي انه سنة لترجيع أبي محذورة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان تعليمافظنه
ترجيعا وبأن أبا محذورة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلتي الشهادة خوفا
من قومه فترك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لأحياء من
الحق (قوله والاقامة مثله) حسا ومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا ولا لحن
ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير
لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا
والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل قاله في الشرح وهل يأتي به في اذان الفاتنة
محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلمات كافي الجرعن عقد الفرائد وكل
ذلك مطلوب في الاذان فيطول الكلمات بدون تغن وتطريب كافي العناية (قوله بين كل
كلمتين) أي كلمتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد التكبيرتين (قوله أي يحدرد)
من باب نصر ولوعكس بان حدرد بالاذان وترسل بالاقامة كره قال في الفتح وهو الحق اه والسنة
أن يعاد الاذان اقوات تمام المقصود منه كافي القهستاني وكذا الاقامة كافي الثانية وهذا
على سبيل الافضلية كافي النهرو قيل لاتعداد الاقامة لترك الحدرد لعدم مشر وعية تكرارها
وصحح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعللة المذكورة (قوله
ويستحب ان يكون المؤذن صالحا) لانه يكون على المكان المرتفع وبعض النساء في صحن الدار
والسطح وليؤتى على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم خياركم وليؤتكم اقرؤكم
والصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وسقوط العباد ولما كان ذلك قليلا وكان المراد خلافه
بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهرا للعدالة (قوله بالسنة في الاذان) كترجيع التكبير
والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها
(قوله لضرورة سفر) الظاهر أن المراد به الغوى دون الشرعى لمقابله بالحضر ويدل له
أنهم باحوال التنقل را كخارج المصر مطلقا فالاذان اولى أقامه بعض الافاضل (قوله
ويستحب أن يجعل اصبعيه) أي السبابتين والمراد أنهما وهما ليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصل الاعلام بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على
أذنيه لحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كالفق الغاية وهذا شروع في بيان
فضل فاعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المقيد برفع الصوت بالاذان وفي التسائي له
مثل أخرج من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اعنا قايوم القيامة
فانه ارفع صوتك وقال صلى الله عليه وسلم لم يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء

وليستغفر له كل وطب
ويأبى سمعه (و) يستحب
(ان يحول وجهه يمينا
بالصلاة ويسارا بالفلاح)
ولو كان وحده في الصحيح
لانه سنة الاذان (ويستدير
في صومعته) ان لم يتم الاعلام
بقبول وجهه (وبفصل
بين الاذان والاقامة)
لكراهة وصلهما (بقدر
ما يحضر) القوم (الملازمون
للمسألة) للامر به (مع
مراعاة الوقت المستحب
(و) بفصل بينهما (في المغرب
يسكتة) هي (قدر قراءة
ثلاث آيات قصار) أو آية
طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب)
بعد الاذان في جميع الاوقات
تظهور والتواني في الامور
الدينية في الاصح وتشويب
كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كقوله) أي المؤذن
(بعد الاذان الصلاة الصلاة
باصلين)

أي أكثر الناس رجاء وقبل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلي بأذانهم يقال جاءني
عنق من الناس أي جماعة وقبل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر
الهمزة والمعنى أنهم اشتد الناس اسراعا في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب
من المسك وأنه لا يهوله الفزع الا كبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صحه الزيلعي وقبل يحول بهم ما جيعا في الجهة
قال السكال وهو الاوجه قال في النهر لانه خطاب للقوم في واجههم به واختصاص المؤمنين
بالصلاة واليسار بالفلاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني ان
أذن انفسه لا يحول لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولو لم يولد أو لم يولد (قوله
ويستدير في صومعته) بأن يخرج رأسه من الكوة البقية ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة
اليسرى ويفعل كذلك كما في الدرر من غير استدبار للقبلة لانه مكروه كما في الفتح والصومعة
المنارة وهي في الاصل متعبد الراهب ذكره العيني ويحول في الاقامة اذا كان المكان متسما
وهو عادل الاقوال كما في النهر واختلاف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضا
كما في السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كما في القهستاني عن النظم فان لم يكن ثمة مكان
مرتفع للاذان يؤذن في فناء المسجد كما في الفتح (قوله وبفصل بين الاذان والاقامة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين أذانك واقامتك نفسا حتى يقضى المتوضى حاجته في مهل
وحسب يفرغ الاكل من اكل طعامه في مهل اه والنفس بفتحين واحدا لانفاس وهو
ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتجهوا
للمسألة بالطهارة فيحضر المسجد وبالوصل ينتفي هذا المقصود (قوله لكراهة وصلهما) في
كل صلاة اجماعا (قوله بقدر ما يحضر الملازمون) الا اذا علم بضعيف مستعجل فانه ينتظر
ولا ينتظر رئيس المحلة كما في الفتح وما في المتن أن تأخير الاقامة وتطويل القراءة لا درال
بعض الناس حرام جدا معناه اذا كان لاجل الدنيا تأخيرا وتطويلا يشق على الناس لانه اهانة
لاحكام الشرع والحاصل أن التأخير اليسير للاعانة على الخير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر
الامام انتظارا وسطا كما في المضمرة (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير
عنه الى المكروه مطلقا (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذر وايه عن الامام وهذه الاحوال
مقاربة وعندهم ما يفصل بينهم ما يجلس خفيفة بقدر ما تمكن مقعدته ويستقر كل عضو في
مفصله كما في الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضية لافي الجواز (قوله
ويشوب الخ) هو لفظة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعا هو العود الى الاعلام
المخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد الاقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله
في جميع الاوقات) استحسنه المتأخرون وقد روى أحمد في السنن والبخاري وغيرهما باسناد حسن
موقوفا على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فاعوذوا بالله من عذابه ولم يكن في زمنه صلى الله
عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الا ما أمر به بلال ان يجعله في أذان الفجر (قوله في الاصح)
ويكره عندهما في غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه
أهلها) ولو بالتخص لان المقصود الاعلام كما في النهر عن المجتبى (قوله كقوله) أي المؤذن

قيد بكون الموثوب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول ان فوفه في السلم والجماعة كان وقت
 الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) اي اوقموا
 (قوله وهو التاريب) اي التغني به بحيث يؤدي الى تغني كلات الاذان وكيفياتها
 بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن
 ولا يحل معاه لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغون اه من الشرح
 ببعض تغيير (قوله والخطا في الاعراب) ويقال للحن ويطلق اللحن على الفطنة والفهم
 لما لا يتفطن له غيره ومنه الحديث اهل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض انتمى من
 الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) اي بدون ما ذكر من الترم والخطا في الاعراب
 وأما التغميم للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة أهل الحجاز ومن يلهم واغاة أهل البصرة التريق
 وعن أبي مجاهد انه يختار تغليظ اللام بعد فحة او ضمة والتريق بعد الكسر وتغايه
 في الكافي (قوله ويكره اقامة المحدث) للزوم الفصل بين الاقامة والصلاة بالاشتمال
 بالوضوء كما في العناية والسنة وصلها بالصلاة من يقيم ويروي انها لا تكرر والاول هو المذهب كما
 في البحر والنهر (قوله وأذانه لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بموضي
 (قوله لما لا يجيب) اي لعبادة لا يجيبها بنفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله واتبعته هذه
 الرواية) وهي رواية الحسن عن الامام كافي القهستاني عن التحفة الا ان النقص بالجنابة
 أخش كما في السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما في الدرر
 (قوله كقامته) لانها اقوى من الاذان كما في البحر والنهر (قوله بل لا يصح اذان صبي
 لا يعقل) لانه لا يلتفت الى اذانه كالمجنون ونحوه فرما ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال
 انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدي الى تقويت الصلاة وفساد
 الصوم اذا كان في الفجر والشك في صحة المؤدى او ايقاعها في وقت مكروه كما في البحر والنهر
 (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحت بدونه كراهة لانه من أهل الجماعة كما في
 السراج والبحر (قوله لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم خياركم اه
 من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذفه ليم ما لو سكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة)
 الباء زائدة أي اهدم تميزه حقيقة الاذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال في السراج
 لاذ لم يعيدوا اذان المرأة فكانهم صلوا بغير اذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يفتي بعدم
 الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون يكرهه على عدم الصحة كما في اذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعدة انه فتنة فلا تقصد برفع صوتها اصلاتها
 ومثل المرأة الجنني المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة
 كذا في المحوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكامل (قوله
 وأذان قاعد) اي وراكب المسافر اضرورة السير ويعلم حكم اذان المضطرب بالاولى ثم
 (قوله الانفسه) لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الاقامة فتكره بالاقيام مطلقا (قوله
 ويكره الكلام في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كالخطبة والكلام يحل بالتعظيم وبغير
 النظم المسنون وفي المضمرات ويكره التصحيف عند الاقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان

قوموا الى الصلاة (ويكره
 التلحين) وهو التطريب
 والخطا في الاعراب وأما
 تحسين الصوت بدونه فهو
 مطلوب (و) يكره (اقامة
 المحدث وأذانه) لما رويانا
 فيه من الدعاء لما لا يجيب
 بنفسه واتبعته هذه
 الرواية لموافقتها نص
 الحديث وان صحح عدم
 كراهة اذان المحدث
 (و) يكره (أذان الجنب)
 رواية واحدة كقامته
 (و) يكره بل لا يصح اذان
 (صبي لا يعقل) وقيل
 والذي يعقل أيضا لما
 رويانا (ومجنون) رمعه
 (وسكران) لنفسه وعدم تعيينه
 بالحقيقة (و) اذان (امرأة)
 لانها ان خفضت صوتها
 أخش بالاعلام وان رفعت
 ارتكبت معصية لانه عورة
 (و) اذان (فاسق) لان خبره
 لا يقبل في الديانات (و) اذان
 (قاعد) لخالفته صفة
 الملك النازل الانفسه
 (و) يكره (الكلام في خلال
 الاذان)

ولو برد السلام (و) بكره
 الكلام (في الإقامة)
 لتفويت سنة الموالاة
 (ويستحب اعادته) أي
 الاذان بالكلام فيه لان
 تكراره مشروع كما في الجمعة
 (دون الإقامة ويكرهان)
 أي الاذان والإقامة (لظهور
 يوم الجمعة في المصر) لمن
 فاتتهم الجمعة بجماعتهم مثل
 المسجونين (ويؤذن للفاتئة
 ويقيم) كما فعله النبي صلى
 الله عليه وسلم في الفجر
 الذي قضاء غداة ليلة
 التعريس (وكذا) يؤذن
 ويقيم (لاولى القوائت)
 والاكمل فهاهـ مافى كل
 منها كما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم حين شغله الكفار
 يوم الاحزاب عن أربع
 صلوات الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء فقضاهن
 مرتباً على الولاة وأمر بلالا
 أن يؤذن ويقيم لكل
 واحدة منهن (وكره ترك
 الإقامة درن الاذان في
 البواقي) من القوائت فلا
 يكره ترك الاذان في غير
 الاولى

الحلبي كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن له ذكر كما نفي عنه من الكلام وتحسين
 الصوت ومن المكر وهات الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه بدعة
 ولو وقف في الاذان لتخنيح او سعال لا يبعد الا اذا طالت الوقفة كما في القنية (قوله ولو برد
 السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المحدث وكذا القاري والمصلي
 والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على متغوط ومكشوف عورة مطلقاً لان السلام
 عليهم ما حرام وكذا لا يجب على قاصر ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كما في القرطبي عن
 القنية (قوله بالكلام فيه) أي مطلقاً وقيل لا يعاد مطلقاً فانها يعاد بالكلام الكثير دون
 اليسير وهو الاشبه كما في البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسيران كما في القهستاني
 (تنبيه) اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداية وان كان اماماً فعن أبي يوسف
 يتمها في موضعه وخبره القنية مطلقاً وجزم به في الخلاصة وصحح ما روى عن أبي يوسف (قوله
 في المصر) قيد به لان أهل السواد لا يكرهه هم ذلك لانه لا جمعة على أهل كما في البحر من باب
 الجمعة وقول السيدان القرية كالمصر اذا كان لها مسجد فيه اذان وإقامة وان لم يكن لها
 مسجد فكالمسافر وعزاها الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكر ما نقله السيد
 في شرح قول الكثر وكره تركها للمسافر لاصل في بيته في المصر (قوله ان فاتتهم الجمعة) سواء
 كان اهذراً أم لا قبل صلاة الجمعة او بعدها بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للفاتئة ويقيم) لان
 الاذان والإقامة من سنن الصلاة لا من سنن الرقعة والقضاء يحكي الاداء قال في الشرح
 والاطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت ولكن في المجتبى من زيا الى الحلو ان سنة
 القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشاً وتغليظاً اهـ قال صاحب البحر اذا كانوا
 صرحوا بأن الفاتئة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التسكاس في اخراج الصلاة عن
 وقتها فالأخفاء بالاذان لها أولى بالمنع اهـ الا اذا كان التفويت لامر عام فلا يكره في المسجد
 لانتفاء العلة (قوله في الفجر الذي قضاء الخ) عن زيد بن أسلم قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورقدا حتى استيقظوا
 وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى
 يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم
 أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزلوا وان يتوضؤوا وأمر بلالا ان ينادي للصلاة ويقيم
 فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقد رأى من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض
 أرواحنا ولو شاء لردّها علينا في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها ثم فزع اليها
 فليصلها كما كان يصليها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق
 فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضجعه ثم لم يزل يهده كما يهدى العبي حتى نام ثم دعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال أبو بكر رضي الله عنه أشهد أنك رسول الله رواء
 مالك في موطنه مرسلات التعريس النزول آخر الليل (قوله والاكمل فهاهـ) لان الأخذ
 برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم

الحندي وكان في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان ائمة مجلس القضاء)
 اما ان اختلف في وزن الاول في المجلس الثاني ايضا (قوله لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم) عليه لقوله وكره ترك الإقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الاخذ برواية
 الزيادة أولى (قوله واذا سمع المسنون منه) فلم يسمع بعد وأصم لا تسمع له المتابعة ولو علم
 أنه أذن كما ذكره النووي في شرح المذهب أي وقواعدنا لا تأباه وفي شرح الشفاء للشهاب قيل
 لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم التقييد بالمسنون أنه اذا كان على غير وجه السنة
 لا تندب متابعته ومفاهيم الكتب حجة (قوله وهو ما لا يخفى فيه) وان يقع في الوقت كما في
 مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القمام عند سماع الاذان اه وهل يستمر الى فراغه أم يجلس
 قال في النهر لم أره ثم اذا لم يجيب حتى فرغ سن تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فان سمعهم معا
 أجاب معتبرا كون جوابه لمؤذن مسجده اه (قوله ليجيب المؤذن) اختلاف في الاجابة فقيل
 واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والتحفة واليه مال السكال قال في الدرر لا يرد سلاما
 ولا يشترط تغل بشئ سوى الاجابة اه والتفريع بنذب الامساك من التلاوة الخ لا يظهر الا على
 القول بالسنة وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والفقهاء واختاره العيني
 في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا
 كبر فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار وصرح في العميون بأن الامساك
 عن التلاوة والاستماع انما هو أفضل وصرح جماعة بنفي وجوبه باللسان وانما مستحبة حتى
 قالوا ان فعل نال الثواب والا فلا ثم ولا كراهة وحكى في التبيين الاجماع على عدم كراهة
 الكلام عند سماع الاذان اه اي تحريرا وفي مجمع الانهر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي
 الدرر المنبها انما مستحبة على الاظهر والحاصل انه اختلاف التصحيح في وجوب الاجابة
 باللسان والاظهر عدمه وحكى المؤلف القولين فيما يأتي وفي النهر وقول الحسواني الاجابة
 باللسان مندوبة والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان
 في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجباب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال
 لا يجيب يعني بالقرن بالاجماع للاذان بين يدي الخطيب ويجيب بالقدم بالاتفاق للاذان الاول
 يوم الجمعة لوجوب السعي بالنص وماعدا هذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث
 عمر وابي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بحملة منه اه
 (قوله وهو الافضل) هذا مبني على نذب الاجابة باللسان (قوله يعضى على قراءته ان كان في
 المسجد) مبني على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال به الا ينبغي نذب الاجابة باللسان (قوله
 ان لم يكن اذان مسجده) أي فتندب اجابته (قوله والاصول) أي علم الكلام ويحتمل اصول
 الفقه وهذا مبني على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا سمع وهو يعضى الخ) لعلمهم جعلوا
 المشي مسقطا للوجوب كالاكل وقضاء الحاجة ويحتمل ان الاولوية واجبة الى الوقوف
 لا للاجابة او هو مبني على نذب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجيب الاول) مطلقا سواء كان
 مؤذن مسجده أم لا لانه حيث سمع الاذان ندبت له الاجابة ثم لا يتكرر عليه في الاصح ذكره
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو أجاب فبطلت (قوله وخطبة)

(ان ائمة مجلس القضاء)
 لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم لا اتفاق الروايات
 على أنه أتي بالإقامة في جميع
 التي قضاه وفي بعض
 الروايات اقتصر على ذكر
 الإقامة فيما بعد الاولى
 (واذا سمع المسنون منه)
 أي الاذان وهو ما لا يخفى
 فيه ولا تلحق (امسك) حتى
 عن التلاوة ليجيب المؤذن
 ولو في المسجد وهو الافضل
 وفي القوائد يعضى على قراءته
 ان كان في المسجد وان كان
 في بيته فكذلك ان لم يكن
 اذان مسجده فاذا كان
 يتكلم في الفقه والاصول
 يجب عليه الاجابة واذا
 سمعه وهو يعضى فالاولى ان
 يقف ويجيب واذا تعدد
 الاذان يجيب الاول ولا
 يجيب في الصلاة ولو جازاة
 وخطبة وسماعها

اي خطبة كانت (قوله وتعلم العلم وتعلمه) بنا فيه ما قدمه قريبا من قوله واذا كان يتسكك
 في الفقه او الاصول تجب عليه الاجابة والظاهر ان نفي الاجابة في هذه الصورة منتهى على
 القولين فيها (قوله ليجزها من الاجابة بالفعل) اي فسقطت بالقول تبعاً بالفعل (قوله كما قال
 مجيبه) افادانه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد الاجابة (قوله ولكن حوقل) السرف
 اختصاصهم بما يلائم انما يطلب منهم بالجمله الاولى الاقبال على الصلاة والجمي اليها وطلب منهم
 بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على
 شيء ناسب ان يقول لا حول اي لا حركة ولا استطاعة على شيء مما يطلب من الا بقوة الله تعالى
 وهذا اول من قول المؤلف لانه لو قال مثل ما صار كما استهزئ (قوله اي لا حول لنا) هو من
 التحول والمضي ومنه معنى العام حول المضي وبعبارة اخرى لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الا
 بمعصية الله ولا قوة على طاعته الا بموته فالتعطف للمغايرة وهذا هو ما سرف به صلى الله عليه
 وسلم هاتين الجملتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء في اللغة القدرة على التصرف فحطاف القوة
 عليه عطف مرادف (قوله الحية لعتين) تنبيه على حيلة مركبة من حتى على كذا قال المنع على في
 شرح الحصن الحصين والعرب اذا كثر استعمالهم في كلمتين ضموا بعض حروف احدهما الى
 بعض الاخرى مثل البسطة والجدلة والسجدة والحوقة والهيالة والحية لعتين والاجابة بالحوقة
 للبيعة قول الثوري وأصحابنا الثلاثة وأحمد في الاصح عنه ومالك في رواية وقال النخعي
 والشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه واختار
 المحقق في الفتح الجمع بين الحية لعتين والحوقة عملا بالاحاديث الواردة وجمع بينهما في مسند أبي يعلى
 عن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا نادى المنادى للصلاة ففتحت أبواب السماء واستجاب
 الدعاء من نزل به كرب او ستة فليصر المنادى اذا كبر كبروا اذا تشهد تشهدوا اذا قال حتى على
 الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول يعني بعد
 ما يقره متابعاً اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحيناً عليها
 وامتناعاً عليها وابتهنا عليها واجعلنا من خيار أهلها محبينا ومعتابينا ثم يسأل الله عز وجل حاجته
 رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال الحارثي صحيح الاسناد فهذا صريح في أنه يقول مثل
 ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لاننا نقول لا مانع من صحة اعتبار
 المجيب بما أمر نفسه داعياً ايها المحرم كما منها السواكن مخاطباً لها حاشا وحضاً على الاجابة
 بالفعل ثم يتبرأ من الحول والقوة وقدر أي من مشايخ السلوك من يجمع بينهما (قوله والدعاء
 مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال) اي حتى في الحية لعتين ودليله ما في مسند أبي يعلى المتقدم (قوله
 وبررت) عطف تفسير على ما قبله من برتني كلامه اذا صدق وبرتني يمينه اذا حفظه او قيل
 يقول صدقت وبالحق نطقت كما في جميع الانحر ولا خفاء في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتنا وأبقاها قال في شرح المشكاة واستهزئ بعد قوله وأدامها زيادة
 وجعلني من صالح أهلها وهذا انما يظهر على قول الصالحين ان الشروع بعد الفراغ منها أما
 على قول الامام ان الشروع افضل عند قد قامت الصلاة وان افضل مقارنة المأموم للامام

وتعلم العلم وتعلمه والا كل
 والجماع وقضاء الحاجة
 ويجيب الجنب لا الخائض
 والنفساء ليجزها من
 الاجابة بالفعل (و) صفة
 الاجابة أن يقول كما قال
 مجيبه فيكون قوله (مثله)
 اي مثل الفاظ المؤذن
 (و) لكن (حوقل) اي
 قال لا حول ولا قوة الا بالله
 أي لا حول لنا عن معصية
 ولا قوة لنا على طاعة الا
 بفضل الله (في) معناه
 (الحية لعتين) ما حتى على
 الصلاة حتى على الفلاح كما
 ورد لانه لو قال مثله ما صار
 كما استهزئ لان من حكي لفظ
 الامر يتي كأن من تهزأ به
 بخلاف باقي الكلمات لانه
 ثناء والدعاء مستجاب بعد
 اجابته بمثل ما قال (و) في
 اذان الفجر (قال) المجيب
 (صدقت وبررت) بفتح
 الراء الاولى وكسرهما

في التخرية لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكون فيما بعد نامة (قوله والمؤذن) لتصل له الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتوسطها (قوله حين يسمع النداء) هذا يقتضي ان الدعاء بها حين يسمع النداء وما ساقى يقتضي ان يدعو بها بعد فراغه من الاجابة فاما ان يجمع بينهما واما ان يحمل الاول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الاسراع والمبادرة أو المراد بكل الاذان (قوله الدعوة) بفتح الدال الداء والتامة الكاملة التي لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسها شريفة وفي هذه الدعوة أفضل الاقوال وهو لا اله الا الله قال العيني هي الى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة (قوله آت محمد الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا لأمر بتفخيه وحقيقة الوسيلة الى الله عز وجل مراعاة سيده بالعلم والعبادة وتجرى مكارم الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب وحاصله انهم افعال المأمورات واجتناب المنهيات والمراد هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من اطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفصيل للوسيلة قال السكاوي في المقاصد الحسنة وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفهم من لاخبرته بالسنة لأصل لها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله مقاما محمودا) مفعول ثان لا بعينه بتفخيه معنى أعط أو على المفعول المطلق أي بعينه يوم القيامة ناقصة مقاما محمودا أو ضمن ابغضه معنى أقم وهو منكر للناسبة لفظ القرآن اول التفخيم ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الأشهر وعليه الأكثر وقيل هو ان يسأل فيعطى ويشفع فيشفع وليس أحد الا تحت لوائه (قوله الذي وعدته) أي في قوله تعالى عسى ان يبعث الله من ربك مقاما محمودا وهو مفعلة للمقام ان جهل علم ذلك المقام والا فهو يدل (قوله حلت له شفاعتي) حلت من باب ضرب أي وجبت بمعنى تحققت ونبتت او من باب قعد بمعنى نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كدخول الجنة مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطايا ولا يختص هذا الفضل بمن قالها مستحضرا لآخلاقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب الا انه ينبغي ان لا يكون لاهيا لا عما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة والسلام الامتنان او ترتب الثواب الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه بها عشرا) أي أنعم عليه بانعامات عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجوان اكون أنا هو) هذا من الادب مع الله تعالى والتباعد عن التحكم عليه أو قاله قبل ان يطلعه الله تعالى على انه هو * فائدة * ذكر الله تعالى عن كثرة العباد انه يستحب ان يقول عند سماع الاولى من الشهادتين للنبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية قرت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ايها عليه على عينيه فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذ كر الدليل في الفردوس من حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا من مسح العين ياطن أغله السبايتين بعد تقبيلهما عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أشهد أن محمدا عبده ورسوله رضى بالله ربا وبالإسلام

(أو) يقول (ما شاء الله) كان وما لم يشأ لم يكن (عند قول المؤذن) في أذان الفجر (الصلاة خير من النوم) فهاشما عما يشبه الاستهزاء واختلف أئمتنا في حكم الاجابة بعضهم صرح بوجوبها وصرح بعضهم باستصحابها (تمدها) المحجب والمؤذن (بالوسيلة) بعد صلته على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة (فيقول) كما رواه جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته) حلت له شفاعتي يوم القيامة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على صلاة فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانه منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبيد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فسنسأل الله الوسيلة حلت له الشفاعة

اعلم ان من هذه الميزة تنفر عن جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شعبة في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر
محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة ١٣٤ وهي في كل جنة منهم منزلة فيها جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته
في دار كرامته

باب شروط الصلاة
(وأركانها)

بعضنا بينهما التيقظ لما تنص
به الصلاة الشروط جمع شرط
يسكون الراء والاشراط جمع
شرط بقصها وهما العلامة
وفي الشريعة هو ما يتوقف
على وجوده الشيء وهو
خارج عن ماهيته والاركان
جمع ركن وهو في اللغة
البواب الأقوى وفي
الاصطلاح الجزء الذاتي
الذي تتركب الماهية منه
ومن غيره وقد اردت تنبيه
العابد فقلنا (لا بد لصحة
الصلاة من سبعة وعشرين
شيئا) ولا حصر لوقتها ومن
اقتصر على ذكر الشروط
السنة الخارجة عن الصلاة
وهي الستة الاركان الداخلة
فيها أراد التقريب والا
فالصلي يحتاج الى ما ذكرناه
بزيادة فأوردناه بيان ما اليه
الحاجة من شرط صحة
الشروع والدوام على
صحتها وكما افروض وعبر
يلفظ الشيء الصادق بالشرط
والركن من الشروط
(الطهارة من الحدث)
الصغير والكبير والحيض
والنفاس لاية الوضوء
والحدث لغة الشيء

بقوله كطية ورطب الاولى
ان يقول كغرفة وغرف وكطية لغة قليلة كما هو نص المصباح فليراجع اه معصمه

دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا حلت له شفاعتي اه وكذا روى عن الخضر عليه السلام
ومثله يعمل في الفضائل (قوله تنفر عن جميع الجنات) يحتمل ان المعنى انه الاصل لكل جنة
فباقي دورها تبع لها (قوله دار المقامة) بيان لجنه عدن قال ابن كثير الوسيطة اقرب منازل
الجنة الى العرش واعلاها واشرفها وبديل عليه ما رواه الامام احمد عن أبي سعيد الخدري
عن فروع الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فاسألو الله ان يؤتي الوسيطة (قوله
بشفاعته) المراد شفاعته مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص
بما يناسبه والله تعالى أعلم

باب شروط الصلاة

(قوله للتيقظ) اي لا تنبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلي كالقدوم للتباعد وشرعي
كالطهارة للصلاة وجعل كالدخل المطلق به الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة)
مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى قد جاء أشرطها اي علاماتها ومنه سمي الحائض صاحب
شرطة بالضم والجمع شرط كطية ورطب اي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على
لفظ الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا لا تقسمهم علامات يعرفون بها وأما الاول فأصله مصدر
شرط كنصر وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع وقهوه والشر بطة بعينه
هذا ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) اعلم ان ما له تعلق بالشيء اما ان
يكون داخلا فيه أولا الاول الركن كاركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثرا فيه بحسب
الظاهر فهو العلة كعقد النكاح المحلل للوطء وان لم يكن مؤثرا فيه فان كان مفضيا اليه في
الجملة فهو السبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضيا اليه فان توقف الشيء عليه فهو
الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف عليه الشيء معى علامة كالاذان للصلاة ذكره الحموي
(قوله وهو في اللغة الجانب الاقوى) قال تعالى أو آوى الى ركن شديد اي عز ومنة (قوله
الجزء الذاتي) ويطلق الفرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقريب
الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) الباء بمعنى مع وسيأتي له ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة
الشروع والدوام على صحتها) اعلم ان الشروط من حيث هي اربعة أقسام شرط انعقاد لا غير
كالتيمم والتميم والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة
واستقبال القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوحان ما يشترط
فيه التعمين كترتيب قائم بشرع مكررا والثاني ما لا يشترط فيه التعمين وهو نوحان أيضا وجودي
وعدمي فالوجودي كالقراءة قائم وان كانت ركعا الا انهما ركن في نفسها شرط لغيرها وجودها
في كل الاركان تقدير اولها لا يجوز اسقاطها الا في ولو بعد اداء فرض القراءة كما في الدور
والعدمي كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشتمة في صلاة مشتركة وعدم تذكر
صاحب الترتيب فاقنة والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الاخيرة (قوله من الشروط
الطهارة) قدمها على سائر الشروط لانها اهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها أول مسئول عنه
في القبر (قوله والنفاس) لاحاجة الى ذكره حالان المراد بالحدث الاكبر
ما أوجب الغسل ويحتمل انه اراد به هنا خصوص الجنابة (قوله والحدث لغة الشيء

الحدث)

لها (و) منها (طهارة الجسد
والثوب والمكان) الذي
يصل عليه فلو بسط شيئا
رفيقا يصلح سائر المحورة
وهو ما لا يرى منه الجسد
جازت صلاته وان كانت
النجاسة رطبة فالق عليها
ابدا أو نى ما ليس بخينا
أو كسها بالتراب فلم يجز
ريح النجاسة جازت صلاته
وإذا أمسك حبل امرئ بوطا
به نجاسة أو بقي من عمامته
طرف ظاهر ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته
صحت والا فلا كالأصابع
رأه خفية نجسة وجالوس
صغير سلك في حجر المصلي
وطير متجسس على رأسه
لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل
منه نجاسة مائة لان الشرط
الطهارة (من نجس غير
محقق عنه) وتقدم بيانه
(حق) انه يشترط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل
الصلاة بنجس مائة تحت
أحدهما أو مجموعه فيهما
تقدير في الأصح وقيامه على
قدم صحيح مع المكراهة
وانتقاله عن مكان ظاهر
لنجس ولم يمكث به مقدار
ركن لا تبطل به وان مكث
قدره بطات على المختار
(و) منها طهارة موضع
(اليدين والركبتين) على
الصحيح

(الحادث) قال في القاموس الحادث حركه الابداء وقال قبله حدث حدثا وحدثه دانه تقيض
قدم وتضمن دانه اذا ذكر مع قدم اه وهذا يقيدان اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق
المصدر على اسم الفاعل (قوله وشرا ما نهي شرعية) المانعة الكون مانعا وهذا الابداء
من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا انه مانعة شرعية أى كونه
مانعا الخ والمصنف ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشرا ما نهي شرعية يقوم الخ أى مانع
عما يباح الا برافعه لكان أوضح وفي شرح الخطيب لا يوجب اجتماع انه في الشرع يطلق على أمر
اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي ينتهى بها الطهر وعلى
الأمر المترتب على ذلك اه والاول هو معنى قولنا وشرا ما نهي الى آخره (قوله فلو بسط
شيئا رفيقا يصلح سائر الخ) أى ولم تشتم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب
إذا فرس على النجاسة اليابسة ان كان رقيقا يشف ما تحته أو توجد منه رائحة النجاسة على
تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه
(قوله فالتى عليها البداء) المراد انه الذى عليها إذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولبن وخشب
كافى البدائع والخالية ومنية المصلى وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل
حال لانها لا تتركب بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح سائرا كذا في الخالية وفي القهستانى ينبغى
ان تكون الصلاة أى على الملقى على النجاسة الرطبة تنكره كراهة على نحو الاصطبل
كافى الخزانة (قوله فلم يجز ريح النجاسة) أما إذا وجد رها لواء استشه لا يجوز كافى الخالية
(قوله مربوطا به نجاسة) كسفينة نجسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته) أى المتصل بالنجس فيكون راجعا الى المستثنين وذلك لانه بتلك
الحركة ينسب الى محل النجاسة كفى البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف
البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الآخر بحركته لان البساط
بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلى فقط كافى الخالية (قوله خفية نجسة) مثلها
السقف لانه يعد حاملا للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كافى القهستانى يعنى لو مس
فخو حائط نجس يبابس في الصلاة لا يضر لانه لا يعد حاملا للنجاسة (قوله وجالوس صغير) أى
متجسس يستمكن فانه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يستمكن وعليه نجس مانع فانه لا تصح معه الصلاة
لانه يعد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله اذا لم تنفصل منه نجاسة) أى
مما ذكر من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) على عدم البطلان أى وقد وجدت لانه
لا يعد حاملا لها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه يعنى في غير الملاحظة عمادون الربع وفي الملاحظة
الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفريع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو مجموعه)
معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره بنجس مانع بانفراد تحت أحدهما (قوله
تقدير) أى بالحزرو الظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل
كالمكث الكثير مع النجس القليل معقونه وحكم الانكشاف مع الزمن بحكم المكث مع
النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أى وان لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبي
يوسف وقال محمد لا تصد الا اذا اذاه بالفضل (قوله على الصحيح) صحه الحلبي وصاحب

قوله ان تكون الخ اصل
الاولى حذف ان تأمل اه
معه

لاقتراض السجود على سبعة
أعظم واختاره الفقيه ابو
الليث وأنكر ما قبل من
عدم اقتراض طهارة
موضعها ولان رواية جواز
الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة
(و) منها طهارة موضع
(الجهة على الاصح) من
الروايتين عن أبي حنيفة
وهو قوله ما رجعهم الله
ليحقق السجود عليها لان
الفرض وان كان يتأدى
بمقدار الارنية على القول
المرجوح بصير الوضع معدوما
كما بوجوده على النجس
ولو أعاده على طاهر في ظاهر
الرواية ولا يمنع نجاسة في
محل انفه مع طهارة باقي
المحل بالاتفاق لان الانف
أقل من الدرهم وبصير كانه
اقصر على الجهة مع
الكراهة وطهارة المكان
الزم من الثوب المشروط
نصا بالدلالة اذ لا وجود
للصلاة بدون مكان وقد
توجد بدون ثوب ولا يضر
وقوع ثوبه على نجاسة
لا تعلق به حال سجوده
(و) منها (ستر العورة)

العيون (قوله لاقتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين والركبتين
أواحدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو
على النجاسة بمنزلة حملها ففسد وان كان الوضع غير فرض قال في الثانية اذا كانت النجاسة
في موضع السجود أو الركبتين أو اليدين فانما تجتمع وتنع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو
بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل
كانه لم يضع اه قال الكمال وهذا بقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين محله اذا
لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع احدهما اشترطت في حفظ اه قال الحلبي فاعلم انه لا فرق
بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها
مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو
ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضا وانكنا اذا وضعت اشترطت
طهارة مواضعها فليتأمل بقي الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفترض
طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد حملهما (قوله واختاره الفقيه
أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وأحدى
الركبتين وثني من اطراف القدمين فليتأمل (قوله وأنكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله
بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا ينافي ان وضعهما غير واجب
أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر (قوله ليحقق السجود عليها) علة
لاشترائط طهارة موضعها (قوله لان القرض الخ) علة لحذف ينبغي التصريح به تقديره وهذا
على كلا القولين أي اشتراط طهارة موضعها لا يزم على القول الرابع باقتراض وضعها وعلى
القول المرجوح بعدم اقتراضه لانه الخ (قوله على القول المرجوح) وهو أن الجمع بين الجهة
والانف واجب وانه يكره الاقتصار على احدهما (قوله بصير الوضع معدوما) حذف جملة
هذا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع الجهة مع الارنية يقع الكل
فرضا كما اذا طول القراءة على القدر المقرض فيصير الخ اه والمعنى ان اشتراط طهارة موضع
الجهة فرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالقل لان وضعها يوصف بعد حقيقة بانه
فرض كالقراءة فانما يوصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر الفرض ولكن اذا وقعت
في الصلاة وصفت بالاقتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف جوازها ان أعاده
على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريمية لان وضع الانف واجب واذا وضعه على نجاسة
كانه لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة
هذه الاشياء (قوله المشروط نصا) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزم يعني
انه ثبت كون طهارته ألزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص
المذكور لا اشتراك معه في العلة ولكونه أولى بالحكم منه (قوله اذ لا وجود الخ) علة لكونه
ألزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) انما اشترطت الطهارة في الصلاة
لانها اجتماع مع الرب مزوجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذات طهارته
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان فأقاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة) ولو جاء كدر

أورق شجر أو طين وليس استراطلية اعتبار كما في القهستاني كالستر بالزجاج كما في القصة
ولا يضر تشكّل العورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستقيم
ظهوره ما خوذ من العور وهو النقص والعيب والقيح ومنه عور العين وكل عوراء أي قبيحة
وسميت السواة عورة لقيح ظهورها وغض الأبصار عنها وكل شيء يستره الإنسان اتفة أو حياء
فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله للإجماع على اقتراضه) أي في الصلاة أما
الستر في الخلوة فصحيح الحلبي وجوب الستر فيها وصح الشارح عدمه فقد اختلف الصحيح
(قوله ولا يضر تطرها من جنبه) لأنه محل تمسكها والنظر اليها ولكنه خلاف الأدب كما في
النهر واخذوا البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل الصحيح ما عن بعض
المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه وقرع عليه أنها لو كانت لحيته كثيفة وسترها أزيقه
صحت والا فلا (قوله لأن التكلف لضعفه) أي لمنع نظر الناظر قال في الشرح لأن ستر العورة
على وجه لا يمكن الغير النظر اليها إذا تكلف مما يؤذي إلى المخرج اهـ (قوله والثوب الحرير
الخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الخطر معزيا
الصلاة الجواهر مائنه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما
الاتقاع بسائر الوجوه فليس بحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن
مختارات النوازل الصلاة في أرض مفسوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله
تعالى يثاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره
السيد وفي السراج والقهستاني ذكره الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن
صحت والثواب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب
أن تكون سالمة من الخروق (قوله قبص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة قبص وخمار
وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشغل عامة جسده لما روي عبادة بن الصامت رضي الله عنه
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد توشح بها عقدها بين كتفيه اهـ ويكفي
للمرأة درع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في أزار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي
في السراويل وحده لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على
عاتقه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريمية (قوله استقبال
القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهري يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك
ومالكلامه قبلته أي جهة وشرعا كما في القهستاني جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة
إلى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة أي أوجهها وطلب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار
كأهلها وصارت معرفة عند الإطلاق وانما سميت بذلك لأن الناس يقابلونها في صلاتهم
وتسمى أيضا محرابا لأن مقابلها محراب النفس والشيطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس
لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو بمكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما
صحه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها
قبلة آبيه إبراهيم وأدعى لإيمان العرب لأنهم أممهم ومن أدهم ومطافهم نحوه إلى بعد
الهجرة ستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لنصف رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم

للإجماع على اقتراضه ولو في
ظلة والشرط سترها من
جوانبه على الصحيح (ولا يضر
تطرها من جنبه) في قول
عامة المشايخ (و) لا يضر
لو تطرها أحد من (أسفل
ذيله) لأن التكلف لضعفه
فيه حرج والثوب الحرير
والمغصوب وأرض الضيق
تصح فيها الصلاة مع
الكراهة وسند كره
والمستحب أن يصلي في ثلاثة
ثياب من أحسن ثيابه قبص
وازار وعمامة ويكره في
أزار مع القدرة عليها
(و) منها (استقبال القبلة)
الاستقبال

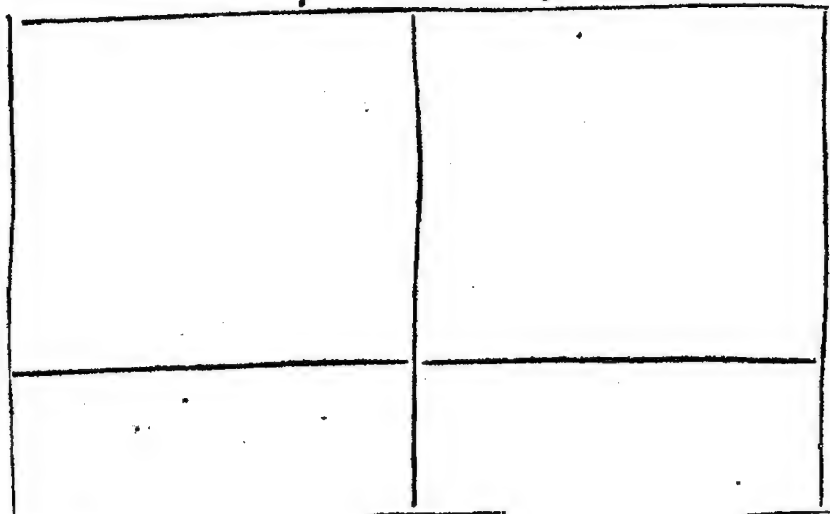
الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر وعلى التحقيق بعد ان صلى وكعتين باصحابه وحول
الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين (قوله من قبلت)
بأني من باب علم ونصر وضرب (قوله وليست السين) أي والثاني (قوله لا طلبها) ووجوب
الطلب عند الاشياء لالذاته بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب) قال الله تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى
يضع الطهور ومواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله والمراد منها بهما) حتى
لورقت الكعبة عن مكان الزيارة مصاب العكرامة اول غير ذلك في تلك الحالة جازت صلاة
الموجهين الى ارضها (قوله فله كى المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل
الصلاة والسلام ثبتت القبلة في حقهم بالوحى كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)
ولو لم يزل منها وباقي اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهتها) فالغروب قبله لاهل المشرق
وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالمين توسعة على الناس كما في
الفهستاني حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين القبلة كما في الحلبي وهو قول
العامه وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال ابو عبد الله عبيد
الكريم الجرجاني القرض اصابة عينها للغائب أيضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه
فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فان فرض غنده اصابة عينها نية
لا توجهها كما قاله العلامة الشاذلي وقال بعضهم ان كان يصلي الى الهراب لا يشترط وان كان يصلي
في العراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز اه (قوله ونية القبلة ليست
بشرط) لانهم من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله
وجهتها الخ) قالوا جهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
العصابة والتابعون فعلمنا اتباعهم في استقبال المحاريب المتصوية وان لم تكن فالسؤال من
الاهل اي اهل ذلك الموضع ولو اختلفا فاسقانا صدقة كما في الفهستاني واماني البحار والمفاوز
فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عروضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا به الى
القبلة اه وذلك كالقطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله
الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة اذا كان بناحية الكوفة وبغداد وهمذان
وقزوين وطبرستان وجرجان وما والاها الى نهر الشام ويجعله من عصر على عاتقه الايسر ومن
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل مما يلي جانبه
الايسر ومن بالشام وراءه ويغني لمن جهل أدلة القبلة وأراد سفره مثلا الى بلاد لا تختلف
القبلة فيها وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا محرابا
صحيحا من محاريب بلاده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحرق الشمس في ذلك الوقت على
جزء من يده كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فاذا أراد القبلة بعد
سفره أو في بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة اهل المخصوص يكن مستقبلا فان جعله
خطا في الارض أو كوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيرها
في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصراته اذا وقف ليل مستقبلا للجدى ضامًا

من قبلت الماشية الوادي
بمعنى قابلية وليست السين
للاطلب لان الشرط المقابلة
لا طلبها وهو شرط بالكتاب
والسنة والاجماع والمراد
منها بهما لا البناء حتى
لنوى بناء الكعبة
لا يجوز الا أن يريه جهة
الكعبة وان نوى المحراب
لا يجوز (قوله كى المشاهد)
للكعبة (فرضه اصابة عينها)
انما قال قدرته عليه يقينا
(و) الفرض (غير المشاهد)
اصابة (جهتها) أي الكعبة
هو الصحيح ونية القبلة ليست
بشرط والتوجه اليها يغنيه
عن النية هو الاصح وجهتها
هي التي اذا توجه اليها
الانسان

قوله ما تهتدوا هكذا في
الشمس وفيه حذف نون
الرفع من غير ناصب ولا جازم
وهو لغة قليلة كما لا يخفى اه
معجمه

رجليه وحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه بقدر طاقته ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا
لوفعل ذلك بعد وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره
ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون
مسامتا) أى محاذيا (قوله للكعبة أو لهوائها) هذا اذا وقعت المهاداة على العين وقوله للكعبة
أى فيما اذا كان فى محل يساوى المحل الذى به القبلة وقوله أو لهوائها هو فيما اذا كان محل
أعلى من محلها ومثله ما اذا كان أسفل وقوله او تقريرا اذا وقعت المهاداة للجهة فان مستقبل
الجهة يحتمل ان يقع استقباله بتمامه على العين او لا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شئ
من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزئيا يسيرا وهذه صورته

الكعبة المشرقة



مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تقريبا
وبعض الدائرة يصيب
عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تحقيا

مستقبل

هذا مسامت لها أو
لهوائها تقريبا
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة أو
لهوائها تحقيا أو تقريبا
ومعنى التقريب انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على
زاوية قائمة الى الافق يكون
مارة على الكعبة أو هوائها
ومعنى التقريب أن يكون
ذلك منحرفا عن الكعبة
أو هوائها انحرافا لا يتولد به
المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ
من سطح الوجه مسامتا لها أو
لهوائها وانحرافا لا يتولد به
جهتها البعيد والقريب
سواء (ولو بمكة) وحال بينه
وبين الكعبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما فى الدراية
والجنيس

وفى الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشاوق الى المقارب اه (قوله وحال بينه وبين
الكعبة بناء أو جبل) قال فى مراجع الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع
المشاهدة كائنية فالاصح أن حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد
والاولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال
وعندى فى جواز التمرى مع امكان صعود أى صعود المكي الجبل اشكال لان المصير الى
الدليل الظنى وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين
خطأ فعله به الاعادة وقد قال فى الهداية الاخبار فوق التمرى فاذا امتنع المصير الى الظنى

(و) من الشروط (الوقت)
 للقسرا نض النجس بالكتاب
 والسنة والاجماع وقد نص
 على اشتراطه في عدة من
 المعقّدات وقد ترك ذكر
 الوقت في باب شروط الصلاة
 في عدة من المعقّدات
 كالقدوري والختم
 والهداية والكنز مع بيانهم
 الاوقات ولا أعلم سراً عدم
 ذكره له وان كان يتصف
 بأنه سبب للاداء وظرف
 للمؤدى وشروط للوجوب
 كما هو مقرر في محله (و) يشترط
 (اعتقاد دخوله) ان يكون
 عبادته بنية جازمة لان
 الشاك ليس يجازم حتى لو
 صلى وعنده ان الوقت لم
 يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا يجزيه لانه لما حكم
 بفساد صلاته بناء على دليل
 شرعي وهو تهزبه لا يتقلب
 جازماً اذا ظهر خلافه
 ويخاف عليه في دينه (و)
 يشترط (النية) وهي الارادة
 الجازمة لتتميز العبادة عن
 العادة ويتحقق الاخلاص
 فيها لله سبحانه وتعالى

لامكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفى بالظن (قوله ومن الشروط
 الوقت للقسرا نض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً
 أي فرضاً موقوتاً أي محدداً بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها
 فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضاً (قوله مع بيانهم الاوقات)
 أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما عند المتعلم القاصر لان ذلك
 بيان لنقد الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافضاؤه اليه (قوله
 وظرف للمؤدى) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشروط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل
 الصلاة على وجوده (قوله ان تكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أن المراد باعتقاد دخوله
 جزمه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول ويتقرر هذا مع قولهم ان
 غلبة الظن في القروع تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يميز غلبة الظن
 ويدل به التعليل بقولهم لان الشاك الخ فالمتضرر أحد شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك
 (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فترع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالنفع
 من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب
 وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل انما يظهر فمن عرف
 الحكم أما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة عدم
 فتنزل شرعاً في هذا الحكم منزلة العارف فتنسب له صلاته زجراً له بتقصيره (قوله ويخاف عليه
 في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر طاهر وان اعتقد
 جرمته فيجزم ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كاصلاة بالنجاسة والى غير القبلة
 وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها فسرت لغة
 بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايحاد فعل كما في التلويح وهو يميز فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايحاداً أو كفاً
 (قوله لتتميز العبادة عن العادة) أو يميز بعض العبادة عن بعض مثال الاول الامساك عن
 المقطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يمتاز الصوم عنه بالنية ومثال الثاني
 في الصلاة مثلاً فانها تكون فرضاً واجباً وتفاضل شرعت فيها النية لتمييز بعضها عن بعض
 وفي التهنيت وغيره من عجز عن احضار القلب في النية أو يشك في النية تكفيه اللسان كذا في
 الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاخلاص سرّ بينك وبين ربك
 لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هو يفتيله ذكره الجوى وذلك بأن تريد تعالى
 بطاعته ولا تريد سواء وفي الاخلاصة لارباب في القرائن اه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم
 خالطه الربا فاعبره للسابق ولارباب في القرائن في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو
 انه ان خلاص الناس لا يصل وان كان عند الناس يصل فهذا الاثاب له لانه أشرك بعبادة ربه
 ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح
 كما لو اغتسل لحناية وضوء جمعة اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو توضأ النوم وبعد غيبة أو كل
 لهم جزو وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كما لو نوى تحية مسجد ومسنة وضوء وضوء وكسوف

والعقد أن العبادات ذات الانفعال يكتفى بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل جزءا كتحققه
 بانسحابها عليهم أو يشترط لها الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا ياتي بعنايف بين النية والمنوى
 (قوله ويشترط التحريم) هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى فإنه عطف الصلاة
 عليها والعطف يقتضي المخاطبة وليس من عطف الكل على الجزء فإنه انما يكون لنسبة الصلاة
 وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركنا) أشار به الى خلاف محمده فانه يقول بركنيتها لانها ذكر
 مفروض في القيام فكانت ركنا كالقراءة وتظهر الثمرة فيها اذا كان حاملا لنسبة ما نعمة
 فالقائه عند فراغه منها أو كان مخرقا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل
 يسرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندهما تجوز صلاته لوجود
 الأركان مستحبة للشروط وتقدم الشرط جائزا بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشترط لها
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار انصافها بالقيام الذي هو ركنها وقد منع ذلك
 الزيلعي وعند محمد والشافعي لا يجوز لانها ركن وقد أدام مع المنافي أو قبل الوقت وجاز بناء
 النقل على تحريمه القرض مع الكراهة عندهم لان النقل مطلق صلاة والقرض صلاة
 مخصوصة ففي القرض معنى النقل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على القرض
 متضمنا للعقد على النقل ولان الشرط لا يشترط تخصيصه لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط
 القرض للنقل ولا يجوز عند القائل بالركنية وأما بناء القرض على تحريمه فرض آخر أو على
 تحريمه نقل فظاهر المذهب والجمهور منه وأما بناء النقل على تحريمه نقل آخر فلا شك في صحته
 اتفاقا لان الكل صلاة واحدة (قوله وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا
 بدائع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي (قوله والهاء لتحقيق الاسمية) أي انما اتى بالهاء
 لتدل على ان ماد ذات عليه اسم أي للذكر المألوم فانه لولا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحتمل
 انها للمبالغة والوحدة لا لتأنيث (قوله وسمى التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح
 لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة) من اكل وشرب وكلام
 واسناد التحريم اليه مجاز لان المحترم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت به الامنها (قوله
 وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك فكبر اجمع المفسرون على ان المراد به تكبيرة الافتتاح
 وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس بواجب فتعينت للمراد تحريزا عن
 تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم رواه ابوداود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطا) قد عدنا خمسة عشر
 شرطا (قوله ان توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة حقيقة ان ينوى مقارنا للشروع
 بالتكبير وهو الافضل باجماع اصحابنا وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض
 حروف الهمز الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ من أكبر الظاهر نعم وحوره (قوله اوحكا)
 مثال المقارنة الحكيمية أن يقدم النية على الشروع قالوا لوني عند الوضوء أنه يصلي الظهر
 مثلا ولم يشغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كاكل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى الى
 محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها الى الوقت كسائر
 الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة اشتراط دخول الوقت

(و) يشترط التحريم (وليست
 ركنا وعليه عامة المشايخ
 المحققين على الصحيح والتحريم
 جعل الشيء محرما والهاء
 لتحقيق الاسمية وسمى التكبير
 للافتتاح أو ما قام مقامه
 تحريمه الاشياء
 المباحة خارج الصلاة
 وشرطت بالكتاب والسنة
 والاجماع ويشترط خمسة
 التحريم اثنا عشر شرطا
 ذكرت منها سبعة متساويا الباقي
 شرطا فالاول من شروط صحة
 التحريم أن توجد مقارنة
 للنية حقيقة أو حكما (بلا
 فاصل) بينها وبين النية
 بأجنبي

يمنع الاتصال للاجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليس مانعين (و) الثاني من شروط صحة التصرية (الاتيان بالتصريح قائما) أو منحنيا قليلا (قبل وجود الانحناء) بما هو أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الامام راعيا لحفي ظهره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب صح الشروع ولو أراد به تكبير الركوع وتلقونيته لان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التصرية) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ فقام ينوها لاتقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجا من الخلاف واجبا دها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (النطق بالتصريح بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه على الصم وغير الاخر من يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الائمة الحلواني

للنية المقدمة عن أي حنيفة رحمه الله ويغني أن يكون وقت نية الامامة عند الشروع وأن لم يقتضه أحد لانه قد يقتضيه من لا يراه من الملائكة والجن أفاده الجوى خلافا لما في الاشياء من انه يغني أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأمانية المأموم الاقتداء في التسهل ولا يجوز تقديم نية اقتدائه من تحريمه الامام عند بعض أئمة بخاري ومصحح ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهو وجود كافي للنظم اهو يطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة جواز تقديمها فالحكم فيها واحد ويحمل ما هنا على الاولى (قوله يمنع الاتصال) أخرج به الفاضل الذي لا يمنع كالكوع والمشى للصلاة والوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط عدم الناصر او على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالاكل) مثال الاجنبى الذي يمنع الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجزر (قوله فليس مانعين) لانهم ما معتقروا داخلها في سبق الحدث فخارجها أخرى كافي في النهر وغيره (قوله بالتصريح قائما) أي فيما يفترض له القيام والمراد بالقيام ما يعم الحكمى ليشمل القعود في نحو القرائن لعذر (قوله أو منحنيا قليلا) تصريح بما تضمنه المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق بالقيام التام وبالاخفاء القليل (قوله قبل وجود الانحناء) هذا في مقام البيان للانحناء القليل (قوله بما هو أقرب) أي بحال ذلك الحال اقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء اصلا بل عدم الانحناء المتصف بكونه اقرب الى الركوع من القيام والجار والمجرور متعلق بوجود (قوله ان كان الى القيام اقرب) بان لا تنال يدها ركبته (قوله وتلقونيته) لان الذي ذكر في محله لا يتغير بعزيمته كافي في النهر وامانية الصلاة فلا يلزم منها (قوله وان كان الى الركوع اقرب) بأن تنال يدها ركبته (قوله لان الصلاة عبادة) أي بتمامها وقوله وهي لا تجزأ أي ولو جوزنا تأخير النية لوقع البعض الذي لانية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فيلزم التجزؤ وقوله فقام ينوها أي من اقل فعلها (قوله ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم) قال في الجوهر ولا يعتبر بقول الكرخي وقياسه الصلاة على الصوم قياسا فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يندفع بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج والتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطولع التجزؤ بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم يندفع بالتقديم وفيه تيسير ايضا (قوله وهو صادق) الضمير يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الائمة الثلاثة لا يجوزونها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح (قوله واجبا دها بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) أي للقول بها (قوله بدون صمم) أما لو كان به صمم أو كانت جلبة أصوات فالشرط أن يكون بحيث لو أزيل المانع لا يمكن السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما لا يشترط سماع غيره الا في العقود كبسيع وهبسة وكحاح فلا بد من سماع غيره أيضا كافي في الشرح (قوله ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه) وكذا لا يكتفيان بمجرد النية على الصحيح فينبغي أن يشترطها القيام لقيامها مقام التصرية وأن تقدمها على الشروع لا يصح

وأكثر المشايخ على أن
 الصحيح أن الجهر حقيقة
 أن يسمع غيره والمخافة أن
 يسمع نفسه وقال الهندواني
 لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن
 يقربه فالسمع شرط فيما
 يتعلق بالنطق باللسان الصريحة
 والقراءة السرية والتشهد
 والادكار والتسمية على
 الذبيحة ووجوب سجدة
 التلاوة والعناق والطلاق
 والاستثناء واليمين والنذر
 والاسلام والايان حتى لو
 أجرى الطلاق على قلبه
 وحرك لسانه من غير تلفظ
 يسمع لا يقع وان صحح الحروف
 وقال الكرخي القراءة تصحح
 الحروف وان لم يكن صوت
 بحيث يسمع والصحيح خلافه
 قال الحق الكمال بن الهمام
 رحمه الله تعالى اعلم ان
 القراءة وان كانت فعل
 اللسان لكن فعله الذي هو
 كلام والكلام بالحروف
 والحرف كيفية تعرض
 للصوت وهو أخص من
 النفس فان النفس المعروض
 بالقرع فالحرف عارض
 للصوت لا للنفس معجزة
 تصححها أي الحروف بلا
 صوت أياء إلى الحروف
 بعضلات الخارج لا حروف
 فلا كلام انتهى ومن
 متعلقات القلب التسمية
 للاخلاص فلا يشترط لها
 النطق كالكفر

كالصريحة ولم أرهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا
 على الخواني واللام بحسن ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما هنا أن الهندواني
 لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني إلا أنه
 قال وزاد في المجتبى في النقل عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه اه ونقل
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الخواني أن الأصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في المجتبى يرجع
 إلى ما قبله لأن الغالب أنه إذا سمع اذنيه أن يسمع من يقربه من يكون ملاصقا له ولا يكاد
 ينفك ذلك (قوله فالسمع شرط) تفريع على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ
 في تفسير المخافة والمراد أنه شرط تصحيح المنطوق به أن كان فرضاً واجباً أو سنة (قوله
 الصريحة) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله ووجوب سجدة التلاوة) الأولى
 حذف وجوب وسجدة لأن الكلام في المنطوق به (قوله والايان) بكسر الهمزة أو رد عليه
 أنه التصديق القلبي ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبنياً على أنه قول وهل (قوله حتى لو أجرى) أي
 ذكره لأنه محل الوهم فاذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بها لها فعدم الوقوع أولى (قوله يسمع)
 بالبناء للعجهول والجملة محلها جر صفة لتلفظ (قوله وقال الكرخي) مقابل قول الخواني
 وقول الأصح كثرين في تفسير المخافة فالمخافة عنده تصحيح الحروف ويجري في كل ما يتعلق
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا مجرد الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ
 وخبر أي لا يتحقق الكلام إلا بالحروف والحاصل أن المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل
 أخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لأنه هو الصوت المعتقد على
 الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه أن الحرف هو الصوت المعتقد لا الاعتماد
 (قوله وهو أخص من النفس) بفتح الفاء لأن النفس هو الهواء مطلقاً اعتماداً ولا (قوله فان
 النفس المعروض بالقرع) أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات
 يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق
 بدون عارضه كتحقق الإنسان بدون صفة الكتابة والمعروض والعارض أخص من المعروض
 وحده **كانسان** وضاحك فان الإنسان فقط أعظم من الإنسان الضاحك والقرع يتحقق
 بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة إلى
 خارجها منع النفس مستطيلاً ممتداً متصلاً بقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفيتين
 (قوله فجرد الخ) هو روح العلة (قوله بلا صوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله
 أياء) أي إشارة إليها والذي يوصى بالنفي لا يكون آتياً بحقيقة كالمومي بالاصلة فانه لم يأت بحقيقة
 الركون والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكسفة منه كل عصبية معها
 لحم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع يخرج محل خروج الحروف كذا في الأزهري فالإضافة
 من إضافة العام إلى الخاص (قوله لا حروف) عطف على أياء أي لا حروف حقيقة فلا كلام
 أي إذا اتفقت الحروف اتنى الكلام أي وهو لا بد منه فانه المطلوب شرعاً وإذا اتنى الكلام
 اتتمت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه
 في اشتراط النطق بالصريحة إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالنية لأنهم من متعلقات القلب التي

بالنية قال الحافظ ابن تيمية الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعف انه كان يقول هذا الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه يدعي انتهت وفي مجمع الروايات التلظ بالنية كرهه البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أذب من فعله وإباحه بعض لمخالفه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ١٤٤ وعمر رضي الله تعالى عنه انما جرح من جهر به فاما المخافة به فلا بأس بها فن قال

من مشايخنا ان التلظ بالنية سنة لم يرد به اسنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيها بعد زمن التابعين (و) انما من منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (المقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالاتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه او ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به والاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تتحقق اذا صار مصلحاً ما صلاه الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وفيه يفتي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره

لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أي يثبت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الاربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البصر فخصر من هذه الاقوال انه بدعة حسنة عند تصليج العزيم اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع عزيمته اه وقد يفهم انه لا يحسن لغير هذا القصد (قوله لم يرد به اسنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة توح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لا في نظر الشارع لان المستحب قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسه لانه الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح للقرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في النوى لا في النية والمراد انهم مشتركة بين المقتدى والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العيادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الا بنيتها وأما ما ذكره فهو الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالاتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاولة ان ظاهر ان وجهه الاخير انه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضى خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطاقاً) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتداءه بأصلها (قوله ما صلاه الامام) أي أصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظار نية المتابعة وهي شرط والضمير في لانه لا منتظر وفي كونه للانتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة لما نوى اه (قوله كما لو لم يحضر ياله أنه زيد) فانه يصح اقتداؤه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه منفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤتم أحد افاضلى خلفه جماعة لم يحث لان شرط المنع أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعين القرض) ولو قضاؤه فلا يكفيه أن يقول نويت القرض كما في العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين اجتناباً ما يؤدبه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما عارضت الجزاء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الدركات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصداً تعين بغيره حتى لو نوى القحار بعامل لا لفت نية الاربع وحده - لي ركنين فقط لان

خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو حرم ولا يضرك كما لو لم يحضر ياله انه زيد أو عرو وقد ناب المقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التهرمة (تعين القرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الدركات

ولاختلاف تراجم القروض

شرط تعيين ما يصلح كالتحريم
مثلا ولو نوى فرض الوقت
صح الا في الجمعة ولو جمع بين
نية فرض ونقل صح القرض
اقوته عند أبي يوسف وقال
محمد لا يكون داخل في شيء
منه حال التعارض ولو نوى
نافلا وجنزة فهي نافلة ولو
نوى مكتوبة وجنزة فهي
مكتوبة (و) السابع منها
(تعيين الواجب) أطلقه
فشمّل قضاء نفل أو فسده
والنذر والوتر وركعتي
الطواف والعبدین لاختلاف
الاسباب وقالوا في العبدین
والوتر ينوى صلاة العبد
والوتر من غير تقييد بالواجب
للاختلاف فيه وفي وجود
السهو لا يجب التعيين في
السجدة وفي التلاوة بعينها
لدفع المزاحمة من سجدة
الشكر والسهو وتبيينه
لتعريف عدد شروط صحة
التحرية الثامن كونها بلفظ
العربية للقادر على ما في
الصحيح التاسع ان لا يدهمزا
فيها ولا باء اكبر واشباع
حركة الهاء من الجلالة خطأ
لغة ولا تفسد به الصلاة
وكذا تسكينها العاشر ان
يأتي بجملة تامة من مبتدا
وخبر الحادي عشر ان يكون
بذكر خالص لله الثاني عشر
ان لا يكون بالسمعة كما

الخطا فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كافي الاشياء (قوله ولا اختلاف تراجم القروض الخ)
الاولى حذف إحدى الكلمتين وهو صلة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح)
سواء كان اماما او مقتديا او منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت
الظاهر على المذهب (قوله اقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النقل فتلغو نية (قوله فهي
نافلة) لان النافلة اقوى من صلاة الجنابة من جهة ان صلاة كاملة ذات ركوع وسجود
يختلف الجنابة فتعاد الصلاة على الجنابة اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين نافلا لانه ابطله
بسلامة من الجنابة على نية القطع بهما صح شروعه فيه وليس لمبطل النقل الصلاة على الجنابة
لان زيادة مادون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا ان صلاة كاملة
وانما ذكر ذلك بعد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونه ما فرض عين (قوله
والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره ان هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة وليس
كذلك فان الصلاة لا تنوى فرضا واجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في
الفرض وكذا الايمان قائما بالتحريم والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله
والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطفا على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علمه
لاشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤثما بسبب سبب الابتعينة (قوله ينوى صلاة العبد
والوتر) اي ويكون ذلك تعيينا ولو من غير تقييد بالواجب واما المراد انه ممنوع عن نية الواجب
بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجدة) اهله للاستغناء عنه باتصاله
بالصلاة أو بوقوعه في حرمتها والاولى ان يقول لعدم التعيين فيه كما ان الاولى ان يثنى الضمير في
قوله للاختلاف فيه ليعود على العبد والوتر (قوله وفي التلاوة بعينها) اي بعين ان التلاوة ولا
يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الآيات وقوله بعينها بالباء التثنية مضارع عين (قوله
كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاسرار الخ والمراد ما يميز التكبير وغيره من كل ما دل على
التعظيم حتى لو شرع بالتسليم أو التمليل فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر عليها)
أما العاجز عنها فلا اختلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو
قوله ما ولا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها ووقع للعيني مثل ما وقع
للشرح ونقل في الدر عن المتأخرانية أن الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقا اتفاقا قال
وظاهر رجوعهما اليه لا هو اليه ما في الشروع رجوعه اليه ما في القراءة حيث لا يجوز بغير
العربية الا للعاجز اقاده السيد (قوله التاسع ان لا يدهمزا فيها) فيه لا يكون شارعا في الصلاة
وتبطل الصلاة بجهوله في آئتها او جهل اولها قاله المؤلف في شرح رسالته در الكنوز (قوله
ان يأتي بجملة تامة من مبتدا وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد ووجه قال ابو
يوسف ومحمد قاله المؤلف في الشرح المذكور ويجب أن تكون البداية بلفظ الله حتى لو قال
أ كبر الله لا تصح عنده بزيادة والاولى حذف قوله من مبتدا وخبر لان ما لا يشترط ان وذلك لصحة
الشروع بآله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله ان يكون بذكر خالص لله تعالى)
فلمو شرع بنحو اللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بنفاء خالص بل مشوب بجملة قاله السيد (قوله
أن لا يكون بالسمعة كما سيأتي) من ان التبرك فكأنه قال بارك الله لي وهو الاصح كافي

الثالث عشر أن لا يهذف الهاء
من الجلالة الرابع عشر أن
يأتي بالهاوى وهو الالف في
اللام الثانية فإذا حذف لم يصح
الخامس عشر أن لا يقرن
الكبير بما يقصد فلا يفسد
مشروعه لو قال الله أكبر
العام بالمعدوم والموجود
أو العالم بأحوال الخلق
لأنه يشبه كلام الناس ذكر
هذا الأخير في البرازية وهذا
مما من الله سبحانه بالابقاظ
لجمعه ولم أره قبلا مجموعا فله
الحمد إذا نعاه وفضله ليس
محصورا ولا محظورا ولا ممنوعا
(ولا يشترط التعيين في النفل)
ولو سنة الفجر في الأصح
وكذا التراويح عند
عامة المشايخ وهو الصحيح
والاحتياط التعيين فينوي
مراعيها صحتها بالتراويح
أو سنة الوقت (و) يفترض
(القيام) وهو ركن متفق
عليه بالقراءة والواجبات
وحدة القيام أن يكون بحيث
إذا مديده لا ينال ركبته
وقوله (في غير النفل) متعلق
بالقيام فلا يلزم في النفل كما
سنذكره إن شاء الله تعالى
(و) يفترض (القراءة)
ولا تكون الإسماعها كما
تقدم

السراج والاشمعة كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يهذف الهاء من
الجلالة) قال في الشرح المذكور هو ترك هاو والمراد بالهاوى الالف الثاني بالمد الذي في
اللام الثانية من الجلالة فإذا حذفه الخالف أو الذابح أو المكبر الصلاة أو حذف الهاء من
الجلالة اختلف في انعقاديين وحل فيجته وخصه بقرينة فلا يترك ذلك احتياطا (قوله ذكر
هذا الأخير) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير (قوله إذا نعاه) عليه أقوله من بالابقاظ
لجمعه ولم أره الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جفت هذه الشروط ولم تسبق بها (قوله
ولا ممنوعا) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما يعم السنن لأن
وقوعها في أوقاتها يغني عن التعيين وبه صارت سنة لأبالتعيين ولا فرق بين أن ينوي الصلاة
أو الصلاة لله تعالى لأن المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب
المنية وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب المنية في التراويح
لا يكفي مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وخصه في
الغاية قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القبليّة
والبعدية (قوله ويفترض القيام) على قادر عليه وعلى الركون والسجود ولا يقوته بقيامه
شرط طهارة مثلا ولا قدرة القراءة فلو تيسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه
لكنه يخفى في الثانية بين الإجماع فأتمأ وقاعدا كما لو كان معه جرح يسبيل إذا سجد فاته بخير
كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله ولو قام يتكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن
القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذا أن كان بحيث لو صلى
قاعدا قدر على الاقام وقاعدا لا ومفروض القيام وواجبه ومسئونه ومستحبه بقدر القراءة
فيه كما في سكب الانهروية قدر ذلك في فهو الأمل فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على
قوله ما أو آية طويلة على قول الامام لتصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التعديد
كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لأنه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما
في القهستاني ويكرهه على إحدى الرجلين الأعذر (قوله وهو ركن متفق عليه) أصلي
والقراءة ركن زائد أذهي زينة القيام ولهذا يتصل الامام القراءة دون القيام قاله في
الشرح (قوله والواجبات) ظاهره دخول قضاء النفل الذي أفسده وكذا المنذور وأن لم ينص
على القيام فيه على أحد قولين (قوله وحده القيام) أي حداثا وتماما بالانتصاب كالقنأ وهو
بهذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في
نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سنذكره) من أن
مبناء على التوسع (قوله ولا تكون الإسماعها) الأمانع كهمهم أو جليلة أصوات أو نحو
ذلك من العوارض المانعة لاهضة الحاسة عن السماع واكتفى بالكسرة بمجرد تصحيح الحروف
وإن لم يسمع نفسه لأن القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصماخ دون اللسان فليس من مورد
القراءة قال في البدائع وقول الكسرة أصح وأقرب وبعضهم نسبته إلى أبي يوسف والمعقد
الأول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتصر الاتقاس به الصلاة على
الصحيح العموم البلوى كما في المضمرات عن الذخيرة ومجاهد القيام ولو سكا كالقعود له ذروا

ناقلة فلو قرأ في ركوع أو سجود أو قعود لم يكن بدلا عن قيام لا يقطعها الواجب ويكره غيرها
 لانه تغيير المشروع وان كان ساهيا وجب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فافروا ما تبسر
 من القرآن) وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع
 فتعين الأمر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة رواه مسلم من حديث
 أبي هريرة وعليه انعقد الاجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع كابي بكر الاصم بقوله القراءة في
 الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه (قوله وهي ركعة زائدة على قول الجمهور) وقال
 الغزوي صاحب الحاوي القدسي انها فرض وليست بركن (قوله اسقوطها بلا ضرورة)
 أشار به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الأصلي فانه انما يسقط في بعض الاحوال
 لضرورة لكن الى خلف والزائد ما يسقط لا الى خلف وقال في الشرح الزائد هو الجزء الذي
 اذا اتقى كان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا الوجه لا يصلي فأحرم وقام
 وركع وسجد بلا قراءة حدث قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركعا زائدا عند افعال واجب
 بأنها ركن باعتبار انتفاء الماهية في حالة وزائد لقيامها الى الماهية بدون القراءة في أخرى فمن
 حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانقراض مع القدرة عليها تكون ركعا ومن حيث صحة
 صلاة المقتدى مع ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية
 المتقدمة لان المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة بدليل
 السياق والاول أولى لان الحل على الحقيقة أولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة العلامة وعرفا
 كل جملة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي
 لفظي اه (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل
 يكتفي أدنى ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدوري وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار
 أو آية طويلة تعدلها وهو قولها ما وجعل في الخلاصة وغيرها قوله الاول اه (قوله وأما الآية
 التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكه بعض وطه وطس وبس
 وحم آية وحم عسق آيتين قال البيضاوي كان مختسري وهذا التوقيف لا مجال للرأي فيه وأما
 غير الكوفيين فليس شئ منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف
 التثنية (قوله أو حرف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف
 المشايخ) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) وجهه في الاسرار والاحتماء
 قولهما وهو مطلوب لاسمي في العبادات (قوله واذا علمت ذلك) أي اقتراض القراءة
 والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم ان ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثاني
 والثلاثين والرابع ويحل الاداء ركعتان غير متبعتين كما قاله الشرح قال القهستاني هو قول
 البعض والصحيح أن الاولين متبعتان على سبيل الفرض حتى لو تركهما في الاولين وأتى بها
 في الآخرتين كان قضاء كما في النخبة وقال ابن أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه
 مشي في النخبة ومحيط رضى الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير (قوله انشا كلهما
 من كل وجه) فان الثانية تمثل الاولى وجوبا وسقوطا وجهرا واختفاء وأما الاخران
 فيهما فانهم مافى حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحقان بهما وأما افتراق الاولى

لقوله تعالى فافروا ما تبسر
 من القرآن وهي ركن زائد
 على قول الجمهور ولسقوطها بلا
 ضرورة عن المقتضى عندنا
 وعن المدرك في الركوع اجابا
 (و) بالنص كانت القراءة فرضا
 (و) قرأ (آية) قصيرة مركبة
 من كلمتين كقوله تعالى ثم تقرر
 في ظاهر الرواية وأما الآية
 التي هي كلمة كدهما ستان
 أو حرف ص ن ق أو حرفان
 حم طس أو حرف حم عسق
 كهيهي فقد اختلف
 المشايخ والاصح انه لا تجوز
 بها الصلاة وقال القدوري
 الصحيح الجواز وقال أبو
 يوسف ومحمد الفرض قراءة
 آية طويلة أو ثلاث آيات
 قصار وحفظ ما تجوز به
 الصلاة من القرآن فرض
 عين وحفظ الفاتحة وسورة
 واجب على كل مسلم وحفظ
 جميع القرآن فرض كفاية
 واذا علمت ذلك فالقراءة
 فرض (في ركعتي الفرض)
 أي ركعتين كاتا ولا تصح
 بقراءة في ركعة واحدة فقط
 خلافا لفرع الحسن البصري
 لان الامر لا يقتضي التكرار
 فلانهم لكن لم يمت في الثانية
 لتسا كلهما من كل وجه
 فالاولى بعبارة النص
 والثانية بدلالته

والثانية في حق تكبيرة الاحرام والتعوذ والثناء ما ليس بقادح لان المشاككة انما تعتبر فيما يرجع
الى نقص الصلاة وارتكابها اما التكبيرة فمشرط وهو زائد والتعوذ والثناء زائدان ايضا فلا يضر
الاقتراح فيها فاذا في التمر (قوله في كل ركعات النقل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان
مؤكد (قوله صلاة على حدة) امكن من الخروج على رأس الركعتين لان الاصل في
مشروعية الصلاة منفى وزوم الزيادة انما يظهر في الفرائض فيبقى النقل على أصل المشروعية
(قوله وعلى وجوبه) أي او فرضيته كذا في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا
محلا كما هو قول الامام يوجب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قوله ما يوجبها
في الجميع فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولا يؤدى المكلف
ما ليس عليه اولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله لا طلاق ما تلونا) وهو الآية
السابعة فان المأمور به قراءة ما تيسر والتمهين يتي التيسر (قوله كما نذكره) من قوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر آحاد وهو يثبت
الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ) أشار به الى ان في الآية الاتية
توزيما (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون) ان هذه
الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسن
عند محمد وتكره عندهما وما قاله الشيخ الامام أبو حفص النسفي ان كان في صلاة الجهر تركه
قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تتركه بل تستحب وبه تأخذ لانه أحوط وهو مذهب الصديق
والفاروق والمرتضى اه فقد صرح الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على
سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة
خلف الامام بعد ما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيما لا يجهر قال أي
محمد وبه تأخذ لانرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر وقال
السرخسي تقصد صلاة بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المقتدى
عن القراءة أثور عن عثمان بن نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادة رضى الله تعالى عنهم
وقد دون اهـ الى الحديث أسامعهم اه ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا يخفى أن الاحتياط في
عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواهما
القراءة بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عندهم من هو أفضل من محمد فقال بهما بدرجات
كبيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عندهما من الصحابة اه افاده
في الشرح (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين للامام مالك وأحمد للنهي (قوله كرم ذلك)
تحريما وفي بعض الروايات انما لا تفعل خلف الامام وانما لم يطبقوا اسم الحرمة عليهم المأخوذ
من أصلهم انه اذا لم يكن الدليل قطعا لا يطلقون لفظ الحرمة وانما يسمون بالكراهة (قوله
للهي) عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحدكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن
ولا تقول بغيره ومما لفتة وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام
فقرأة الامام لقراءة وروى عن عمر بن الخطاب في من الذي يقرأ خلف الامام سجرا وروى عنه صلى الله
عليه وسلم من قرأ خلف الامام في فيه جرة وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وفي

(و) القراءة فرض في (كل)
ركعات (النقل) لان كل شفع
منه صلاة على حدة (و) القراءة
فرض في كل ركعات (الوتر)
أما على كونه سنة فظاهر
وعلى وجوبه الاحتياط
(ولم ينعين شيء من القرآن
لهذه الصلاة) لا طلاق ما تلونا
وقلنا يسهين الفاتحة وجوبا
كما نذكره (ولا يقرأ المأموم
بل يستمع) حال جهر الامام
(وينصت) حال أسراره
لقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
واصتوا وقال صلى الله
عليه وسلم يكف بك قراءة
الامام جهر - رام خافت
واتفق الامام الاعظم
والصحابه والامام مالك
والامام احمد بن حنبل
على صحة صلاة المأموم
من غير قراءة شيء وقد
بسطه بالاصل (و) قلنا
(ان قرأ) المأموم الفاتحة
او غيرها (كره) ذلك
(تحريما) للنهي

شرح حنية المصلي والدرة الخفية عن الفنية الاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه
 لا قامة حقه بان ~~يكون~~ ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في ردة
 السلام حيث كان لرعاية حق المسلم يكفي فيه البعض عن الكل فينبغي أن يحصل لبعض
 المقتدين أن يقرأ أو يترك الاستماع لقيام البعض الآخر به الا ان قلنا حالة الصلاة مخصوصة
 بما قد تمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقا فيجب الاستماع والانصات على
 الكل كما في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ احدا تمام القرآن بان لا يقرأ في الاسواق
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال
 دفعه المخرج في الرأيه ترك الاستماع اليها وصرح علماءنا بذكر اعادة الدعاء والاستغفار
 حال قراءة القرآن وكذا كل ما يثبته من الاستماع فلا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا لم يثبته من
 الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لما ليس عليه أو لتحصيل فضيلة ولانه يحصل
 بالاستماع والانصات ما هو المقصود للداعي لان الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال لما هم
 ترجون ودعائهم في حال الاستماع وبما لا يستجاب له لانه لا امره تعالى ومنه يعلم حكم ما يفعله
 بعض الناس من الدعاء عند سماع قوله تعالى ادعوني استجب لكم أجيب دعوة الداع
 اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا او نقل ولو اماما لان الدعاء
 في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الائمة بعده فكان بدعة محدثة ونشر الامور
 محدثاتها كما في السراج وأما في النقل للامام فلان فيه تطويل على القوم وقد نهي عنه كما في
 التبيين وهذا يقتضي انه لو أم من يطلب منه ذلك فعليه الحديث حذيفة رضي الله تعالى عنه
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فاصربا ية فيه اذ كر الجنة الاوقف
 وسأل الله الجنة وما صربا ية فيه اذ كر النار الاوقف وانه من النار ويندب ذلك للمنفرد
 في طاب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما ويترك في آية المثل كما في النهر وغيره (قوله
 لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة به ولا جاع عليه (قوله وهو الانحناء بالظهر والرأس
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا مال
 وأدناه ثم عا انحناء الظهر بحيث لو مديديه ينال ركبتيه وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة
 فيمن لم يقم أى يعتدل عليه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجزاه اقامة لا كتر مقام الكل اه ومنه في السراج عن
 الكرخي قال المحقق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بعض
 الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة اه وانما يكون الى تمام الركوع اقرب
 اذا كان بحيث تنال يده ركبتيه وقامه هو أن يسط ظهره ويساوي رأسه بعجزه ولا يكون اقرب
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق عما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة
 عن الانحناء وفي الحاوي فرض الركوع انحناء الظهر وفي التفتة قدر المفروض في الركوع
 هو اصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المعتمرات يصح الركوع وان لم تنال يده ركبتيه
 والاحتياط الاول وفي الحاوي فان ركع جالسا ينبغي أن يتحاذى جهته ركبتيه ليحصل الركوع
 اه ولعل مراده انحناء الظهر لا الحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود

(و) يفترض (الركوع) لقوله
 تعالى اركعوا وهو الانحناء
 بالظهر والرأس جميعا وكما
 في سورة الراس بالعجز

وأما التعديل فقال
ابو يوسف والشافعي
بقرضته وقال ابو مطيع
البطني تليد الامام ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لو
نقص من ثلاث تسبيحات
الركوع والسجود
لم تجز صلاته والا حجب اذا
بلغ حدوته الركوع يشير
برأسه للركوع لانه عاجز
عما هو اعلى (و) يفترض
(السجود) لقوله تعالى
واسجدوا بالسنة والاجماع
والسجدة انما تصحق بوضع
الجهة لا الانف وحده

قوله عن نصير في نسخة
من ابن نصير
مع وضع إحدى اليدين
واحدى الركبتين وثني من
اطراف أصابع إحدى
القدمين على طاهر من
الارض والا فلا وجود لها

(قوله وأما التعديل) أي الطمانينة بمقدار تسبيحة واحدة وصح قول ابي يوسف بعض أهل
المذهب فلا احتياط في مراعاته كما أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البطني في التسليم
(قوله لم تجز صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يجله ذكره فروض كما أن القراءة تفضل
بالقيام أفاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولو قل لا تحقيقا لا انتقال فانه القدر المحكم
في سقته ولا يلزمه غير ذلك ولا تجزئه حدوته عن الركوع لانه كالأقدام ذكره الحدادي والحاوي
(قوله عما هو اعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه
(قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة وان وكونه كذلك ثبت بالسنة
والاجماع وهو أمر تعبدي لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم حكاية عديدة
وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما يأتي متناسا من قوله ويفترض العود الى السجود
(قوله واسجدوا) قيل كان الناس اول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع ويركعون بلا سجود فقل
يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعبير باللام كافي
الشرح (قوله انما تصحق بوضع الجهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من اطراف الجهة
جاز وفي المراج عن أبي جعفر وضع جميع اطراف الجهة ليس بشرط اجماعا فاذا اقتصر على
بعض الجهة جاز وان قل كافي الجرم وفي التهذيب عن نصير لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر
الجهة على الارض جاز والا فلا اه ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء منها ثم وضع الاكثر واجب
لمواظبة صلى الله عليه وسلم على تمكين الجهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على
وجه التعظيم فخرج وضع الجهة مع رفع القدمين لانه تلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد
والصدغ ومقدم الرأس والذقن لانهم اغيروا اداة الاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعها فلا
يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو به قدر بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير المسجد
مسجدا يدون اذن الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام مقبوض عن السجود على ما عين محملا
للسجود سقط عنه السجود ويطبق فرضه للايمان (قوله لا الانف وحده) أي بغير عذروا أما
به فيجوز وهذه رواية عن الامام وبها اخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجهة فيصح مطلقا
بالاتفاق وفي رواية عن الامام يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحدها مطلقا به وذو يدونه
وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العيني على الجارية له ما في السنن الاربع من العباس عم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد
معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه اه قال في الكافي والسجود بكل الوجه متعذر
فكان المراد بعضه والانف وسط الوجه فاذا سجد عليه كان محتلا كما لو سجد على الجهة لانه انما
جاز الاقتصار على الجهة لان بعض الوجه وهو المأمور به والانف بعضه أيضا فجاز الاقتصار
عليه كافي ابن أمير حاج قال في الفتح وجهه من بعض المتأخرين القوي على الرواية الموافقة
لقوله لم يوافقوه دراية ولا القوي من الرواية كما علمته اه ومن ثم قال في الهداية والوجه
ظاهر للامام اه (قوله وثني من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك بأصبع واحدة قال
في الخلاصة وأما وضع القدم على الارض في الصلاة السجدة ففرض فلو وضع أحدهما
دون الاخرى فيجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع

ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتام السجود باتيانها بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمتين
والجبهة والاتق كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يبدأ) الساجد (جمه) بحيث لو بالغ لا يتسقل
رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن ٢٥١ والأرز والذرة وبذر النكاث (و) الخنطة

والشعر (تستقر عليه
جبهته) فيصح السجود لأن
حياتها يستقر به ضمها
على بعض خشونة ورخاوة
والجبهة اسم لما يصيب
الأرض مما فوق الحاجبين
إلى قصاص الشعر حالة
السجود (و) يصح السجود
(لو) كان (على كفه) أي
الساجد في الصحيح (أو)
مكان السجود على
(طرف ثوبه) أي الساجد
ويكره بغير عذر كالسجود
على كور عمامته (إن طهر
محل وضعه) أي الكف
أو الطرف على الأصح
لاتصاله به (وسجد وجوبا بما
صلب من أنفه) لأن ارتفئه
ليسته محل السجود ولما
كان شرط كمال لشرط صحة
قال (و) بسجد (بجبهته
ولا يصح الاقتصار على
الاتق في الأصح الأمن
عذر بالجبهة) لأن الأصح
أن الإمام رجع إلى موافقة
صاحبه في عدم جواز
الشروع في الصلاة بالفارسية
لغير العاجز عن العربية
وعدم جواز القراءة فيها
بالفارسية وغيره من أي
لسان غير عربي لغير العاجز

أصبع واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فإن وضع أحدهما دون الأخرى جاز
ويكره فإن وضع ظاهر قدميه أو رؤس الأصابع لا يصح لعدم الاعتقاد على شئ من رجليه
ومما لا يتوصل للفرض إلا به فهو فرض وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون وهذا
هو الموافق لما في مختصر الكرخي مع إللا بأن الوضع بدون توجيه وضع ظاهر القدم وهو غير معتبر
وفي خزائن المفتين أن ذلك مكروه فقط كافي بجمع الأنهر وفي البحر ونص صاحب الهداية
في التنبيس على أنه لو لم يوجه الأصابع نحو القبلة يكون مكروها (أه) (قوله ومع ذلك البعض)
وهو وضع الجبهة مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشئ من أطراف الخ (قوله باتيانها)
أي المكاف أو السجود فهو من إضافة المصدر إلى فاعله والباء في قوله بالواجب للتهدية أو إلى
مفعوله والباء للمصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف أصابعهما (قوله والجبهة) أي ما أمكن
منها (قوله على ما يجده جمه) أي يسهه كافي الفتح ولو كان جمه في الأرض كسر يروى على
الأرض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي إلا إذا وجد اليس وكذا أكل محشوكه رش
ووسادة (قوله والأرز والذرة) لأن هذه الأشياء ملاسة لظاهرها وصلابة أجسامها لا يستقر
بعضها على بعض فلا يمكن انهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها إلا إذا كانت في وعاء (قوله
لخشونة) أي في حياتها ورخاوة أي في أجسامها (قوله والجبهة الخ) وعرفها بعضهم بما اكتشفه
الجبينان كافي الشرح وهما تنبيه جبين وهو ما يحاذي النزعة إلى الصدغ عن عين الجبهة وشمالها
فتكون الجبهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أمابعد فلا يكره لما في الكتب الستة عن
أنس رضي الله عنه قال تكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف ثوبه في شدة الحر
مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي الكائن على جبهته فإنه يصح مع الكراهة
بغير عذر ما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا ولم يصب الأرض شئ من جبهته فلا يصح
أعدم السجود على محلها والكور بفتح الكاف كتب أحد أروار العمامة كافي المغرب (قوله
على الأصح) مقابله قول المرغباني الصحيح الجواز إذا كان ما تحتها نجسا قال الكمال وإيسر
بشئ (قوله لاتصاله به) أي فأخذ حكمه فكانه وضع جبهته على الأرض فيشترط حينئذ الطهارة
والظاهراته يشترط طهارة مقدار الجبهة لا موضع طرف الكعب تمامه ويحذر (قوله لأن أرتبته
ليست محل السجود) فإن اقتصر عليها لا يجوز أجاعا كافي السراج عن المستصفي (قوله
في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التتارخانية أن الشروع بالفارسية
كالتلبية يجوز اتفاقا أي لغير العاجز فظاهر رجوعهما إليه لا هو إليه لوهذا عكس القراءة
فانه رجع إليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف الخ) قد علمت ما قاله
الكمال وصاحب الهداية (قوله لحديث أم صلت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية
العباس وفيها ذكر الوجه لا الجبهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف

عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف بلا عذر في الجبهة لحديث أم صلت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة
الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين) أكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة
الساجد والارتفاع القليل لا يضير (وإن زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتدا به فإن فعل غيره معتبرا أصحت

وان الصلوة من صلاته
ولم يسلط بطلت (الا) أن
يكون ذلك (الرجحة) مجد
فيما على ظهره من صلاته
للضرورة فان لم يكن ذلك
المسجود عليه مدياً وكان
في صلاة أخرى لا يصح
السجود (و) من شرط صحة
السجود (وضع) إحدى
(اليدين و) إحدى (الركبتين
في الصحيح) كما تقدمناه
(و) وضع (نبي) من اصابع
الرجلين (موجهاً باطنه
نحو القبلة) (حالة السجود
على الارض ولا يكتفى) (لصحة
السجود) (وضع ظاهر القدم)
لانه ليس محله لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أسجد
على سبعة أعظم على
الجبهة واليدين والركبتين
وأطراف القدمين متفق
عليه وهو اختيار الفقيه
واختلف في الجواز مع وضع
قدم واحدة (و) يشترط
لصحة الركوع والسجود
تقديم الركوع على السجود
كما يشترط تقديم القراءة على
ركوع لم يبق بعده قيام يصح
به فرض القراءة (و) يشترط
(الرفع من السجود الى قرب
القدم على الصحيح) عن
الامام لانه بعد جالساً بقربه
من السجود فتحقق السجدة
بالعود بعده اليها والافلا
وذ كربض المشايخ انه اذا
نازل جهته عن الارض

ذراع ناقل (قوله على ظهره من صلاته) (الخ) وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على
الارض وشرط في الجحى مسجود المسجود عليه على الارض بحمله الشروط خمسة بل ستة بزيادة
الزحام لكن في القهستاني عن الاصل انه يجوز ولو على ظهره المصلي ونقل الزاهد جوازه على
ظاهر كل ما كوله وفي القهستاني عن صدر القضاة انه يجوز وان كان مسجود الثاني على ظهر
الثالث وفيه انه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركع أو أزيد ونقل عن الحلبي
انه يستحب التأخير حتى يزول الزحام اه (قوله وهو اختيار الفقيه) وقيل ان وضع اليدين
والركبتين سنة وعليه يقال ان الحديث يقتضي وجوب السجود على الاعضاء السبعة المصريح
بها فيه ولم يقلوا به والجواب ان الاستدلال بهذا الحديث انما هو على أن محل السجود هذه
الاعضاء لأن وضع جميعها لازم لمحالته فوضع اليدين والركبتين سنة عندنا فتحقق السجدة
بدونهما لان الساجد اسم لمن وضع الوجه على الارض وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كشل الذي يصلي وهو مكتمل فالتشليل يدل على نفي
الكمال لا الجواز كما في العناية (قوله واختلف في الجوان) وظاهر ما في مختصر الكرخي والمحيط
والقدوري عدم الجواز قاله الزاهد كذا في الشرح (قوله ويشترط لصحة الركوع والسجود
الخ) مقتضاه انه اذا ركع قبل ان يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت وفي الكافي ما يفيد وفيه من
سجود السهو ولو قدم ركعاً على ركن مسجود لاسم وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته
وفيه تناقض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي سماوة في شرح التمهيد
بان معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو رجع بعد السجود
لا يكون السجود معتداً به فيلزمه اعادته ومعنى وجوبه أن الاخلاص لا يفسد الصلاة اذا
أعاده ذكره السيد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما اذا ركع في ثمانية الفجر قبل
القراءة ولم يقرأ بعد الرفع فانه يفسد أما اذا ترك القراءة في الاولين من الاربعة وأداها
في الاخيرتين صح لوجود قيام بعده هذا القيام يصح فيه فرض القراءة وكما اذا قرأ بعد الرفع
من الركوع في الصورة السابقة فانه تصح اذا أعاد الركوع لانه انتقض بوجود القراءة
بعده فليتأمل (قوله ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في شرحه عن العلامة
مسكين أن القومة من الركوع والجلسة بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه انه
لو ترك القومة أو الجلسة فسدت صلاته عنده خلافاً لهما وأما الطمأنينة في الجلسة بين
السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر من البحر مانعاً ومقتضى الدليل وجوب
الطمأنينة في الاربعة اي في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع
من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله ولا امر به في حديث المصنف
صلاته ولما ذكره قاضي خان من لزوم مسجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهياً وكذا في
المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب
الكل هو مختار الحق ابن الهمام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب وتما فيه (قوله
لانه بعد جالساً بقربه من القعود) لان ما قرب الشيء يسطى سكه (قوله فتحقق السجدة) اي
الثانية وقوله بالعود بعده أي بعد القرب من القعود (قوله وذ كربض المشايخ الخ) يقرب

وذكر القدوري أنه قد روي إطلاق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الإسلام أصح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يفترض العود
إلى السجود الثاني لأن السجود الثاني كالاول فرض بإجماع الأمة ولا يفتق كونه كالاول إلا بوضع الأعضاء السبعة ولا يوجد
التكرار إلا بعد مزاييلها مكانها في السجود الاول قبله ١٥٣ رفعها ثم وضعها لا يوجد التكرار

وبه وردت السنة كان صلى
الله عليه وسلم إذا سجد
ورفع رأسه من السجدة
الاولى رفع يديه من الارض
ووضعهما على فخذه وقال
صلى الله عليه وسلم لم صلوا
كما رأيتموني أصلي وقال صلى
الله عليه وسلم ان اليدين
تسجدان كما يسجد الوجه
فاذا وضع أحدكم وجهه
فليضعهما وإذا رفعه
فليرفعهما وحكمة تكرار
السجود قبل تعبدى وقيل
ترغيبا للشيطان حيث
لم يسجد مرة وقيل لما أمر
الله بن آدم بالسجود عند
أخذ الميثاق ورفع المسكون
رؤسهم ونظروا الكفار لم
يسجدوا خروا سجدا ثانيا
شكر النعمة التوفيق
وامتنال الامر (و) يفترض
(العود الأخير) بإجماع
العلماء وان اختلفوا في قدره
والمقروض عندنا الجالس
(قدر) قراءة (التشهد) في
الأصح لحديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه حين
عليه التمس إذا قلت هذا
أو فعلت هذا فقد قضيت
صلاتك ان شئت أن تقم
نقم وان شئت أن تعبد فاقعد

منه ما رواه الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما ترفعه الريح جاز (قوله وذكر القدوري) فرع
بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فزبل فسجد ثانيا بالرفع أصلا صح عن الثانية وفيه ناقل
(قوله وجعله شيخ الإسلام أصح) أي في أداء الفرض وان تحققت معه الكراهة (قوله
أو ما يسميه الناظر رافعا) هنه رواية رابعة عن الامام وقد علمت الأصح (قوله ويفترض العود
إلى السجود) منه يعلم ان مراده بقوله أولا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه
(قوله ولا يفتق كونه كالاول إلا بوضع الأعضاء السبعة) أي لا يفتق كونه فرضا كالاول
الاخ وفيه نظر فان القرينة كما قدمه تتحقق بوضع الجبهة وأحدى اليدين والركبتين وشئ
من أطراف أصابع القدمين (قوله الأبعد مزاييلها مكانها في السجود) فيه نظر فان الأصح
كما قدمه اشتراط الرفع إلى قرب القعود وأما المزاييل فلم يصح الا كفاهم أحد وكلامه يفيد
أنه لا بد من مزاييل الأعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط إلا إلى الجبهة (قوله وبه وردت
السنة) أي بالرفع ثم الوضع مسلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر على افادة رفع
الرأس واليدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزاييل جميع أعضاء السجود كما ذكر
(قوله صلوا كما رأيتموني أصلي) لاشك في حل الامر هنا على الندب وهو غير المتدعي (قوله
قبل تعبدى) أي تعبدنا به الحق تعالى ولم نطالع على حكمته كعدد الركعات فنفعله كما أمرنا
ولا نطالب فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لا دم عليه السلام
حين أمروا بالسجود ولم يسجد ابليس فانقلب وجهه إلى ظهره وظهر رجليه شعور كشعور
الطواير فسجد الملائكة ثانيا شكر التوفيق الله تعالى اياهم فامرنا بالسجدة تين متتابعة لهم
وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من الارض
والثانية اشارة الى أنه يعاد فيها (قوله ويفترض العود الأخير الخ) أي الذي يقع آخر الصلاة
وان لم يقدّمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الاركان
الاصلية واليه مال يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومه أنه ركن
زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط لقواهم لو حلف لا يصلي فقيد الركعة بالسجدة
يحنث وان لم يوجد قعود فلو كان ركعا لتوقفت الماهية عليه لكنهم لم يتوقف عليه شرعا فليس
بركن أصلا ولانه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولان الصلاة أفعال وضعت للتعظيم
وأصله في القيام ويزداد بالركوع وينتهي بالسجود والقعود ليس كذلك لانه من باب
الاستراحة فيه. لكن الخلل في كونه ركنا كافي السراج والبحر والنزوع وغيرها وقوله ولانه شرع
لغيره أي وهو الخروج من الصلاة أي لقراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد
من ذلك الغير (قوله بإجماع العلماء) الاما لكافاه روى عنه أنه سنة (قوله اذا قلت هذا)
أي التشهد أي وأنت فاعد فانه لم يهد تشهد الا في العود (قوله أن تقم) أن مصدرية وأصل
الرواية بآيات الواو اذا لا وجه لحذفها (قوله وان شئت الخ) لعله فسوخ والتضيق بالنظر

قوله اذا لا وجه لحذفها اللهم الا أن يكون ذلك على لغة من يجزم بأن تأمل اه

علق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا ان المفروض في الفعالة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين
فكان فرضا عمليا (و) يشترط (تأخير) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع خلفها فبعد بسجدة صليبية تذكرها (و) يشترط
لصحة الاركان وغيرها (أو اتمامه - استيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجد نائم يثبته وان طرأ فيه النوم صح بمقابله منه وفي القعدة
الاخيرة خلاف قال في منية المصلى اذا لم يبعدها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة
فلا تخمها النوم قلت وهو غرة الاختلاف في شرطيتها وركعتيها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية)
يعنى صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة حقيقة ١٥٤ (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات الفرضية يعنى

كونها فرضا فمعتقدا ففرض
ركعتي الفجر وأربع الظهر
وهكذا باقى الصلوات
(المفروضة) فيكون ذلك (على
وجه عيها من اتصال) أى
الصفات (المسنونة) كاستن
الرواتب وغيرها باعتماد
سنة ما قبل الظهر وما بعده
وهكذا وليس المراد ولا
الشرط أن يميز ما اشتملت
عليه صلاة الصبح من
الفرض والسنة مثل
اعتقاد فرضية القيام وسنة
الثناء والتسبيح (أو اعتقاد)
المصلى (أنها) أى ان ذات
الصلوات التى يفعلها
كأها (فرض) كاعتقاده
أن الأربع في الفجر فرض
ويصلى كل ركعتين
بأفرادهما ويأتى بثلاث
ثم ركعتين في المغرب معتقدا
فرضية الخمس (حق لا يتنقل
بفروض) لأن النقل يتأذى
بنية الفرض أما الفرض

لما سئذ كره (قوله) علق تمام الصلاة به (أى بالفعود لانه لا يتخير فيه وانما التخيير في التلاظ
بالشاهد ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وان كان واجبا (قوله) فيها دلالة على صحة
سأها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التثنية لا القعود (قوله) تذكرها (أى بعد القعود ولو بعد
السلام قبل الكلام كفى الدرر (قوله) وغيرها) ظاهره يعم الواجبات والسنة والآداب
فلا يعتد بها الا بالاختيار وبعم الشرائط وفيه أن القعدة الأخيرة على القول بشرطيتها
لا يشترط لها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله) أو قام) وكذا الوقوف على الأصح (قوله) اما معرفة
الخ) هذه العبارة لا توفى بقصوده وهو أن يعتد أن الصلوات الخمس فرض وغيرها نقل بل
صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما يستلزم وليس مراد ما قبله قوله
بعد أو اعتقاد المصلى أنها فرض يعنى أن الشرط أحد الشئتين (قوله) يعنى كونها فرضا الخ)
هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود
(قوله) عيها من اتصال أى الصفات المسنونة) فيه أن افراد السنة لا يقال لها عرفا صفات
مسنونة كما لا يقال بلزيمات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله) ولا الشرط) عطف
على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقا غير مقبول الشهادة (قوله) ويصلى كل ركعتين
بأفرادهما) فيه أنه اذا وصلهما معا بعدهما يلزم بناء النقل في الواقع على الفرض والثابت
فيه الكراهة لا الفساد (قوله) ثم ركعتين) أى لتفريقه الفرض عن غيره ولا يشترط الفصل
لانه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النقل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله)
حق لا يتنقل بفروض) معنى هذا التفرع أنه انما حكم بعبارة الفرض في هذه الصورة لانه
نوى الفرض فيه سقط عنه ولا يكون نقلا بل النقل ما زاد وان نواه فرضا لأن النقل يتأذى بنية
الفرض ولو حذف هذا التفرع ماضر (قوله) بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لانه
المفعول الثانى لعلم (قوله) وقيل شرط) قدمنا ترجمته قاله السيد (قوله) وقيل التصريح
ركن أيضا) اشار الى ضعفه بقيل (قوله) وغيره شرط لدوام صحتها) كإيقاع القراءة في القيام
وكون الركوع بعده والسجود بعده والاستيقاظ والله أعلم
(فصل في متعلقات الشروط وفروعها) * عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على

فلا يتأذى بنية النقل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق العام
عليها (من المذكورات) التى علم فيها قدمنا بأكثر من سبعة وعشرين (اربعة) وهى (القيام والقراءة والركوع والسجود
وقيل القعود الاخير مقدرا للشهادة) ركن أيضا وقيل شرط وقد ينشأ عن الاختلاف فيه وقيل التصريح ركن أيضا (وباقها) أى
المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الطهارة من الحدث والخبث
وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتصريح (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وه الشكر على
التوفيق لجمعها بعد التفريق * (فصل) في متعلقات الشروط وفروعها * (تخيير الصلاة)

أى تصح (على لبد) بكسر اللام ومكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) وجهه (الأسفل نجس) نجاسة نافعة لأنه
لثافته كثوبين وكأوح فحين يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على ١٥٥ الطاهر منه عندهما خلافاً للإمام يوسف

لأنه كشيئين فوق بعضهما
(و) تصح الصلاة (على ثوب
طاهر وبطائه نجسة إذا
كان غير مضرب) لأنه
كثوبين فوق بعضهما

(و) تصح (على طرف
طاهر) من بساط أو حصير
أو ثوب (وان تحرك الطرف
النجس بحركته) لأنه ليس
متلبساً به (على الصحيح ولو
نجس أحد طرفي عمامته)
أو ملحقته (فالقائه) أى
الطرف النجس (وأبقى
الطاهر على رأسه ولم يتحرك
النجس بحركته جازت
صلاته) لعدم تلبسه به (وان
تحرك الطرف النجس
بحركته لا تجوز) صلته
لأنه حامل لها حكماً إذا

لم يجد غيره للضرورة (وفاقد
ما يزيل به النجاسة) المانعة
(يصلى معها ولا إعادة عليه)
لأن التكليف بحسب الواسع
(ولا) إعادة (على فاقد
ما يستوعقه ولو حريراً)
فانه ان وجد الحرير لمسه
الصلاة فيه لأن فرض الستر
أقوى من منع لبسه في هذه
الحالة (أو) كان (حشيشاً
أو طيناً) أو ماء كدراً يصل
داخله بالأيام لأنه سائر في

العام (قوله أى تصح) لا وجه له ويل الجواز عن مدلوله لأنه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد
الخ) المراد به كمال ما كان له جرم غليظ يصلح للشيء نصفين كحجر ولينة وبساط كما في البدائع
والنجاسة وهنية المصلي وغيرها (قوله وكأوح) عطف على لبد والكاف اسم بمعنى مثل ومثل
ما ذكر إذا كان الحشو نجساً والوجهان طاهران وكذا جلد شاة على صوفها نجاسة فافسدة
كما في البدائع والخلاصة (قوله عندهما خلافاً للإمام يوسف) بالآول أفق الشيخ أبو بكر
الاسكافى وبالثانى أفق الشيخ أبو حفص الكبير فهما يقولان مرجحان (قوله إذا كان غير
مضرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالخطب غير المضرب
وبالمضرب ما كان جواربه مخيطة ووسطه مخيطاً مضرباً فى القهقهة تافى ويقتضى أن يصل على
ظهاؤه نحو القباء المتنجس البطانة ويقوم على قفاه ساجداً على ذيله اهـ (قوله لأنه ليس
متلبساً به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة الأرض فيستتر فيه طهارة مكان المصلي فقط كذا في
النجاسة (قوله لأنه حامل لها حكماً) قال في البحر لأنه يملك الحركة ينسب لجل النجاسة بخلاف
مجرد المس كما في القهقهة تافى (قوله إذا لم يجد غيره للضرورة) أى تصح الصلاة فيه للضرورة
وهذا لا يظهر إلا في سائر العورة لآ في العمامة والملحفة (قوله وفاقداً ما يزيل به النجاسة الخ)
بقصر ما يقتناول كل المانع ومثل ما ذكر في المستصف إذا كان لا يمكنه إزالتها إلا بظهور
العورة عند غيره من يحمل نظره اليه قال الإمام الأبقالى فإن كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن
غسلها إلا بظهور عورته يصل مع النجاسة لأن اظهار العورة منتهى عنه والغسل مأور به
والأمر والنهي إذا اجتمعا كان النهى أولى كذا في الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه)
أى إذا وجد المزيل وان بقى الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة في الثوب
أو المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقي والحكمي بأن وجد المزيل ولم يقدر على استعماله
لما منع كنجس وعدو كما في القهقهة تافى (قوله لزومه الصلاة فيه) ولا اثم عليه ولا يأنف فيه ويأثم
عند القدرة على غيره مع هذه الصلاة (قوله في هذه الحالة) وهى حالة الصلاة وظاهره أنه
لا يتعين عليه لبسه خارجها ويحترز ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه حريراً فيكون الكلام
أهم من كونه في الصلاة وليس لستر الظلمة اعتبار كالستر بالزجاج يصف ما تحته وثوب رقيق
كذلك وأعلم أن الستر حق الخالق والمخلوق فيجب في الخلوة على الأصح إذا لم يكن الكشف
لفرض صحيح وقبل لا يجب السترة عن نفسه ووجه (قوله أو حشيشاً) مثله ورق الشجر (قوله
أو طيناً) ولا يضر تشكل العورة به كتشكله بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدراً) قيد
بالكدراً لأن الصافي لا يصح السترة به كما في السراج (قوله يصل داخله بالأيام) ولا فرق بين
صلاة الجنائز وغيرها (قوله ولو بالاباحة) أما إذا لم يصلح لم تثبت قدرته عليه فصلى عرياناً
أعدهم جواز الانتفاع بملك الغير بدون مسوغ شرعى وفى الشلبى عن الغاية أختلف المشايخ
في لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اهـ ولا تثبت القدرة بالوعده لكنه يجب التأخير ما لم يصف
القضاء عندهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقاً (قوله كالماء الذى أبيع للميتيم) أى فيستعين

الجملة (فان وجدته) أى السائر (ولو بالاباحة) الخال ان (ربعه طاهر لأنصح صلته عارياً) على الأصح كالماء الذى
أبيع للميتيم

اذلا يطهقه المائية وزرع الشيء يقوم مقام كله في واصله منها هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة مقام كله لازوم الستر وسقوط حكم
النجاسة بطهارة الربع (وخبرنا طهر أقل من ربه) ١٥٦ والاصل فيه أفضل للستر وأتينا به بالكوع والسجود وان صلى عريانا

بالإيماء قاعدا صح وهو دون
الاول أو قائما جاز وهو
دونهما في الفضل لأن من
ابتلى يلبسين يختار أهونهما
وان تساوى يتخير (وصلاته
في ثوب نجس الكل أحب
من صلاته عريانا) لما قلنا
(تبيه) قال في الدراية
لوستر عورته بجلبدة ميتة غير
مدبوغ وصلى معه لا تجوز
بخلاف الثوب المتنجس
لأن نجاسة الجلبدة أغلظ
بدليل أنها لا تزول بالغسل
ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب
أه قلت فيه نظرا لأنه يطهر
بما هو أهون من غسله
كتشميسه أو بضافه بالهواء
(ولو وجد ما يستتر به
العورة وجب) يعني لزوم
(استعماله) أي الاستتار به
(ويستر القبل والدبر)
اذا لم يستر الا قدمهما (فان
لم يستر الا أحدهما قبل
يستر الدبر) لأنه أخف في
حالة الركوع والسجود
(وقيل) يستر (القبل) لأنه
يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر
بغيره والدبر يستتر باليتين
وفيه تأمل لأنه يستتر بالفخذين
ووضع اليدين فوقهما (ونب
صلاة العاري جالساً بالإيماء
بما دار عليه نحو القبلة) لمافيه
من الستر (فان صلى) العاري

عليه استعماله (قوله اذلا يطهقه المائية) أي كون المبيع عن عليه باباحة الثوب وهو علة لقوله
ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها ما ذكر ربع الرأس أو تقصيره في الاحلال من الاحرام
والجناية عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله لما اذا اعتبرتم الربع الطاهر وقلتم
بطهارة كله - كما لم تعتبروا ثلاثة ارباعه الخمسة وتحكموا بنجاسة جميعه والنظر اعتبار
الاكثر فأجاب عنه بأن الستر لازم وحكم النجاسة ساقط بشرع بطهارة الربع للزوم الستر فلذا
اعتبر الربع (قوله وخبرنا طهر أقل من ربه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلى فيه وهو الأفضل
وبين أن يصلى عريانا قاعدا يوحى بالكوع والسجود وهو يليه في الفضل لمافيه من ستر العورة
المغلظة أو قائما عريانا بالكوع وسجود وهو دونهما - ما في الفضل أو موميا وهذا دونهما وظاهر
الهداية منه فانه قال في الذي لا يجسد ثوبا فان صلى قائما أجزأه لأن في القعود ستر العورة
المغلظة وفي القيام أدا هذه الأركان فيميل إلى أيهما شاء قال الزيلعي ولو كان الإيماء جائزا حالة
القيام لما استقام هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لأن من ابتلى يلبسين) كاصله في ثوب
نجس ركوع وسجود وصلاته عريانا قاعدا يوحى (قوله يختار أهونهما) كما لو كانت المرأة
اذا صلت قائمة تنكشف ربع عضومنها وان صلت جالسة استترت تصلى جالسة لأن ترك القيام
أهون كذا في الشرح وكذا يصلى في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساوى
تخير) كما في مسئلة المتق فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته فرض الستر وكل
منهما من الشر وط فيخير (قوله لما قلنا) من أتيانه بالكوع والسجود وستر العورة (قوله
قلت فيه نظرا الخ) في النظر نظرا لأن الغسل أهون من التشميس ووضع في الهواء لأنه ليس
المراد مطاق تشمس ووضع بل هو ما يقيدان بإزالة النتن والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لأنه أخف) قال في الدرر التعليل بقصد أنه
لو صلى بالإيماء تعين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء
كما في سكيب الأنهر وغيره (قوله وقيل يستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف
في الاولوية (قوله وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لأنه يستتر بالفخذين الخ) يمكن
أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغيره مشقة أي ويستره بالفخذين فيه عسر وسهر
باليدين يفوت عبادة أخرى وهي وضعهما حال القيام الحكيم تحت السرّة فتأمل (قوله
ما دار عليه نحو القبلة) - هذا ما في الذخيرة وفي منية المصلى يقعد كما يقعد في الصلاة حال
التشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البصر والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى
لأنه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوهما عن فعل ما ليس بأولى وهو
مقدّر عليه إلى القبلة من غير ضرورة اه والخلاف في الاولوية (قوله فان صلى العاري
الخ) بقرينة أربع ذكره في البصر والنهر عن ملتقى البصر وهو الصلاة قاعدا يركع ويسجد
(قوله ما بين السرّة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءها من السرّة وقيل
من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة إلى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصغير جردا

(قائما بالإيماء أو) قائما أتيانا (بالركوع والسجود صح) لآتيانه بالأركان فيميل إلى أيهما شاء والأفضل الاول ولو صلى لانه يكون
عاريانا سائرا اختلف في صحتها (وعورة الرجل) حرّا كان أو مبرقا (ما بين السرّة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة

لا تكون له عورة ولا بأس بالنظر اليها ومسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى
الحسن والحسين في صغرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجزؤه والصبي يضحك كذا
في الفتاوى اه وفي الجرح عن الظهيرية وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وغرته
أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة يشكر عليه برفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ
يشكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان رآه مكشوف السواة أمره بسترها وأدبه على ذلك ان
ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة يشكر عليه برفق وينارعه ان ألح ولا يوقيه فانه
مجهده فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة لتعامل العمال بأبداء ذلك وان كان ضعيفا (قوله
لقبح ظهورها) فهي من العور وهو النقص والقيح والعيب (قوله الى ركبتيه) وجه
الاستدلال منه أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع
احتياط فحكمنا بدخولها احتياطا ولأن للغاية تدخل في الغيباب الى كما هو في آية الوضوء
وهذا قطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافه وصريح في دخولها (قوله
والاستسعاة) يعني معتقة البهض وأما المرونة اذا أعتقها الراهن وهو معسر فانه حرة
اتفاقا (قوله عند أبي حنيفة) وقالاهي حرة مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب
فانه تبع للبطن كذا في القنية والوجه أن ما يلي البطن تبع له كما في البحر يعني وما يلي الظهر
تبع له كما في تحفة الاخبار والحنفي في المشكل الرقيق كالامة والحرة كالخزعة (قوله لان لهما
ضربة) أي في الاشتباه والمراد أن لهما ما دخل في الشهوة وفيه أن الثديين أعظم دخلا من
هذه الحبيبة والاولى في الاستدلال ما في الشرح أن عمر كان يضرب الاماء ان تقنعن ويقول
ألق عنك الخمار ياد فار وكانت جواريه تخدم من الضيقان كاشفات الرؤس مضطربات الثديين
قال بعض الفضلاء بصحاظ ظاهر ذلك أنه يكره التقنع للامة وهو كذلك لكن بالنسبة لمن
رضى الله تعالى عنه أما في زماننا فبني أن يجب التقنع لاسيما في الاماء البيض لغلبة الفسق فيه
(قوله للعرج) من حيث انه اتباع وتشرى ويخرج الحاجة مولاها في ثياب مهنته اعاد فاعتبر
حاله بذوات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرة) أي جسدها (قوله
الاجهها) ومنع الشابة من كشفه لخوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان
خلاف ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة
للكشف للخدمة كما في البحر قال السكال وجميع بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع اتفاق
العورة ولذا جرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه وفي الزايد
عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم
فهستانى (قوله باطنهما وظاهرهما) أي في الصلاة وخارجها وقال الاقطع في شرحه
الصحيح انهما عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي
عورة خارجها قال في الشرح والتعقيب أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما ذكرنا (قوله
في الاصح) استقر به عن رواية المتنق انه ليس بعورة وبه قال عبد الله البطني قال في النهر

لقبح ظهورها وغرض الابصار
عنها في اللغة وفي الشريعة
ما اقتضى ستره وحسنه
الشارع صلى الله عليه وسلم
بقوله عورة الرجل ما بين
سرة الى ركبتيه وبقوله
عليه السلام الركبة من
العورة (وتزيد عليه) أي
على الرجل (الامة) القنة
وأما الولد والمديرة والمكاتبة
والمستسعاة عند أبي حنيفة
لوجود الرق (البطن
والظهر) لان لهما ضربة
فصدرها وثديها ليسا من
العورة للعرج (وجميع
بدن الحرة عورة لاجهها
وكفها) باطنهما وظاهرهما
في الاصح وهو المختار وذراع
الحرة عورة في ظاهر الرواية
وهي الاصح وعن أبي حنيفة
ليس بعورة (و) الا (قدمها)
في الاصح الروايتين باطنهما
وظاهرهما العموم الضرورة
ليس من العورة فشهر الحرة
حتى المستتر عورة في
الاصح وعليه الفتوى
فكشف ربه يمنع صحة
الصلاة

ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الامم كغيره فاستؤذ كره المقطوع ونقدم في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجزأ كلامها بل ما يحصل من تلبينه وتقطيعه لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضون أعضاء العورة) الغليظة او الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صفة الصلاة) مع وجود السائر ١٥٨ لا مادون ربه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها

وانتها بانفراد عن رأسها
وتدبيرها المنكسر فان كانت
ناهدا فهو توسع لصدرها
والذ كرا بانفراده والاثني
بلاضهما اليه في العصب
وما بين السرة والعانة عضو
كامل بجوانب البدن وكل
الدية عورة والدبر ثلثهما في
العصب (ولو تفرق الانكشاف
على أعضاء من العورة وكان
جسلة ما تفرق يبلغ ربيع
اصغر الاعضاء المنكشفة)
يعنى التي انكشف بعضها
(منع) صفة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر
أداء ركن (والا) أى وان
لم يبلغ ربيع اصغرها او بلغ
ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) يمنع الصفة للضرورة
سواء الغنى والفقير (ومن
يجز عن استقبال القبلة)
بنفسه (لمرض) او خشية
غرق وهو على خشبة (أو جسر
عن النزول) بنفسه (عن
دابته) وهى سائرة او كانت
جوها او كان شيئا كبيرا
لا يمكنه الركوب الا بمشي
(او خاف عدوا) آدميا
أو جمعا على نفسه او دابته
أو ماله أو أماته أو اشتد
الخوف لقتال أو هرب من
عدو راكبا (فقبلته جهة

والاصل أنه اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق الفخذ ٥١ يعنى
إذا كان مضفورا (قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الامم) وقيل يحل كما يحل
النظر الى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجرى عليه في المصط
والكافي حيث لا عدم بغيرها بالتلبية بأن صوتها عورة قال في الفتح وعلى هذا لو قيل إذا
بجهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها لمكن قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة
وانما يؤدى الى الفتنه واعتقه في النهر أفاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهر بالصوت
فقط لا في تقطيعه وتلبينه وهو يناق ما قاله المصنف ونقله المقدسى عن أبي العباس القرطبي
في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنه أنا اذا قلنا صوت المرأة عورة اننا نريد بذلك
كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانا نجيز الكلام من النساء الاجانب ومحاورتهن عند الحاجة
الى ذلك ولا نجيزهن رفع أصواتهن ولا تغطيتها ولا تلبينها وتقطيعها ما في ذلك من اسقالة
الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا الميجز أن تؤذن المرأة ٥١ (قوله وكشف
ربيع عضوا) هذا بالنظر الى الصلاة والاخرمة الكشف والنظر لا تنقيد بربيع العضو
بل القليل والكثير سواء كفى تحفة الاخيار (قوله الغليظة او الخفيفة) هذا التقسيم
بالنظر الى النظر والاقل الحكم في الصلاة متحد (قوله يمنع صفة الصلاة) أى اذا كان قدر
أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبار أداء الركن حقيقة واختار قول أبي يوسف للاحتياط
كما في الحلبي زاد في منية المصلي اعتبار أداء الركن مع سنته قال شارحها البرهان الحلبي
وذلك مقدرا لثلاث تسيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تنقيد غريب ووجهه قريب وقيد
بعضهم الكشف بكونه بغير منعه أما لو كشفه بفعله فسدت الحال بخلاف قهستاني عن
المنية وعزاه في البصر الى القنية وجرى عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا تنقيد غريب
والمذهب الاطلاق واعلم أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتفصيل في الكثير
ويمنع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قولهما واعتبر أبو يوسف انكشاف الاكثر
وفي النصف عنه روايتان كما في الملتقى (قوله مع وجود السائر) قيد به لان فاقده يصلى عاريا
(قوله والركبة مع الفخذ عضو) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الفخذ
والساق قلت وفيه معنى أن يكون المرفق تبعا للعضد والرسغ تبعا للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أى عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاثنيين بلاضهما
اليه) فانهما مع عضو واحد والصواب والاثنيان بالالف (قوله وكل آلية عورة) صوابه
عضو كما قال السيد (قوله أو خشية غرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال افاده الشرح
(قوله وهى سائرة) قيد اتفاقا ولذا لم يذكر السيد (قوله لا يمكنه الركوب الا بمشي) راجع
الى المستثنين (قوله أو هرب من عدو راكبا) قيد بقوله راكبا لانه لو هرب ماشيا لا تجوز
صلاته (قوله فقبلته جهة قدرته) فيجئ على الدابة واقفة ان قدر والافسائة ويوجه
الى القبلة ان قدر والانلا وهذا في القرع (قوله والقادر الخ) قال في الشرح وقيد تابا للجز

قدوته (و) قبلته (أو) قبلته جهة (أمنه) ولو خاف أن يراء العدو ان تقدم على مضطجعا بالايحاء الى جهة أمنه عن
والقادر بقدره الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لما إذا لم يجد أحدا فلا خلاف في الصفة

(ومن استتبت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده محجب) من أهل المكان ولا من له علم أو سألته فلم يصبره (ولا هجره) بالهمل (تحرى) أي اجتهد وهو بذل الجهود لنيل المقصود ولو سجدت تلاوة ولا يجوز التحري مع وضع الحارث لأن وضعها في الأصل يحق ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره اثنان ممن هو مسافر ١٥٩ مثله لأنها يجبران عن اجتهاد ولا يتولوا

اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الأبواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشية الهوام والاشتباه بطاق غير الحراب وإذا صلى الأعمى ركعة لغير القبلة فجاءه رجل وأقامه إليها واقتدى به فإن لم يكن حال اقتتاحه عنده مخبر فصلاة الأعمى صحيحة لأنه لا يلزمه من الجدران والادعى فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته في الأولى وعلم خطئه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي التحري (لو) علم بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة لقول عامر بن عقبة رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندرك أين القبلة فصرى كل رجل منا على حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فأينما تولوا فثم وجه الله وليس التحري للقبلة مثل التحري للتوضي والساتر فانه إذا ظهر نجاسة الماء والثوب أعاد لانه امر لا يحتمل الانتقال والقبلة تحمله كما حوت عن المقدس

عن الاستقبال والنزول بنفسه لأن القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن عجز الخ المقيد بقوله بنفسه (قوله ومن استتبت عليه القبلة) بأن انطمست أعلامها وأما إذا كانت السماء معصية مثلاً وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التحري ويعدو بالهمل قال بعضهم لا ولا وقال ظهير الدين المرغيناني يجوز قال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري يشير إليه اه (قوله ولم يكن عنده مخبر) قال في الجوهرة وحده الحاضرة أي المصبر عنها هنا بعد أن يكون بحيث لو صاح سمعه ويقبل فيما أقول العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبداً أو أمة ويحترى في خبر القاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه كما في ظر الدواختار (قوله أو سألته فلم يخبره) الذي هو من أهل المكان أو الذي عنده علم وإن لم يكن من أهله (قوله ولو سجدت تلاوة) أي ولو كان التحري فيه سجدة تلاوة ومثلها صلاة الخنزة كما في الجوهرة ويجب الأخذ بقول المخبر العدل وإن خالف رأيه لأن الأخبار أعلى من التحري وفي غاية البيان والعناية أنه يستحب الأخبار (قوله ولا يجوز التحري مع وضع الحارث) لأنها من جهة الأدلة خصوصاً صحراب المدينة الشريفة لأنه موضوع بالوحى فيجب اتباع الحراب ولا يجوز له التحري كما في التبيين وذكر في الخاتمة جوازها معها (قوله وإن أخبره اثنان الخ) أن وصلي (قوله واقتدى به) الأولى حذفه لأن المصداق عادة عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصلاة الأعمى صحيحة) نظيره ما إذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته جيء بالسراج فإذا هو صلى إلى غير القبلة أن صلاها بالتحري جاز ولا إعادة عليه أفاده في الشرح (قوله اقتدرته في الأولى) فيه أن الأولى مفروضة فيما إذا لم يجد مخبراً عند اقتتاحه فكيف يكون قادراً إذ لو كان قادراً لقدت وقد ذكر أنها صحيحة وكلامه في الشرح أحسن من هذا فإنه قال ناقلاً عن التبيين والمزيد الأعمى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة فجاءه رجل وسواء وأقامه إلى القبلة واقتدى به فهذا على وجهين إما أن يجد عند الاقتتاح انساناً يسأله أو لم يجد ففي الوجه الأول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لأنه قادر على أداء الصلاة إلى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني يجوز صلاة الإمام أي الأعمى لأنه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لأن عنده صلاة إمامه على الخطأ اه وهي عبارة لا غبار عليها (قوله ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو بركة والمدينة على الأصح (قوله عامر بن عقبة) الذي في الشرح ابن ربيعة (قوله على حياله) أي على حديثه (قوله كما حوت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أي بيت المقدس (قوله أو تبدل اجتهاده) ولو إلى الجهة الأولى على الوجه كما في سكب الانهر (قوله من جهة اليمن) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب لا الوجوب كذا يحسنه بعضهم وماله ما لم يكن العمل من جهة اليمن أكثر والأماكن المستحب التوجه إلى ما هو قليل العمل (قوله كالنسخ) فلا يطل العمل السابق وإنما يمتنع العمل به في المستقبل (قوله وأهل قباء) بالضم والمذخرية من قرى المدينة يصرف ولا يصرف كما في

إلى الكعبة (وإن علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمن لا اليسار (وبخ) على ما إذا بالتحري لأن تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم

وان تذكر سجدة صليبة بطلت صلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بالشعر) كأن فعله موقوفاً فلأعناها (فعله بعد فراغه)
من الصلاة (انه اصاب صحت) لانه يتبين ١٦٠ الصواب بطل الحكم بالاشتصاص وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابته

المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكراً ومنهم من يؤشّه فلا يصرفه (قوله)
وان تذكر سجدة صليبة أي بعد الاستدارة أي أنه تركها (قوله بطلت) وجهه انه اذا أداها
في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد أداها الى غير القبلة الآن وان أداها الى جهة تحريره
الآن أداها الى غير القبلة التي كانت لركعتي الركعة الواحدة لا تكون قبلتين (قوله لانه)
يتبين الصواب الخ) ولان ما قرضه غير راعي حصوله لا يحصل كالسعي الى الجمعة بيانه أن
جهة التحري وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحري لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة
فاذا حصلت أغنت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي استصحاب الحال أي حال
الذي اشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحري الفساد لان الصلاة بدون التحري عند
الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أول الصلاة (قوله قويت به) أي بالعلم وبقي
من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيهما (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه
يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحال) هو
الفساد لترك التحري عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع دليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق
(قوله لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقيناً (قوله ولا حكا) أي بالتحري والحاصل انه
اما أن لا يشك ولا يتحرى وجوابه ان صلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا
يتحرى وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحرى وهو أصل المسئلة
(قوله لا يجزئ) وعن أبي حنيفة يخشى عليه الكفر ولا يكفر وفي الظهيرية ومن صلى الى غير
جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة
لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز افاقد الطهورين الصلاة
مع عدمها (فرع) اذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء فقبل يؤخر وفيه لا يجزئ وقبل يصلي الى
الجهات الاربع وهو الاحوط كما في الفتح ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه
كما في الظهيرية (قوله خلافاً لابي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله)
وعلى هذا) أي على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريه أو على هذا
الخلافاً (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في النسخ وهو أن لا يحكم بفساد فعله ابتداء
لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو المناسب (قوله والنية) أي نية
الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم
بالنية والطهارة حقيقة صحت (قوله وجهه واحال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز
صلاته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة
صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله (قوله كما في جوف الكعبة) فان التقدّم
فيه مضمّن (قوله لما تقدمناه) من حديث عامر وهو على لقوله تجزئهم
(فصل في بيان واجب الصلاة) (قوله يجزئهم بمعنى اللزوم) لوقال بمعنى اللزوم والساقط
والمضطرب أو قال في الأول الوجوب يجزئهم بمعنى اللزوم الخ ان كان انسب (قوله وفي الشرع

فيها) ولو غالب الظن
(فسدت) لان حاله قويت
به فلا يفي قويا على ضعف
خلافاً لابي يوسف رحمه الله
(كما) فسدت فيما (لوم يعلم
اصابته أصلاً) لان الفساد
ثابت باستصحاب الحال ولم
يرتفع بدليل فتقر بالفساد
لان المشرط لم يحصل حقيقة
ولا حكا اذا وقع تحريه الى
جهة فصل الى غيرها لا يجزئ
لترك الكعبة حكا في حقه
وهي الجهة التي يحراها ولو
أصاب خلافاً لابي يوسف
في ظهور اصابته هو يجعله
كالتحرى في الاواني اذا عدل
عن تحريه وظهر طهارة
ما توضأ به صحت صلاته وعلى
هذا الوصل في ثوب وهو
يعتقد انه نجس أو أنه محدث
أو عدم دخول الوقت فظهر
بخلافه لا تجزئ به وان وجد
الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم
الجزم وأما في الماء فقد
وجدت الطهارة حقيقة
والنية (ولو تحرى قوم
جهات) في ظلمة (وجهه) أو
حال امامهم) في توجهه
(تجزئهم) صلاتهم الامن
تقدم على امامه كما في
جوف الكعبة لما تقدمناه

(فصل في بيان واجب الصلاة) الواجب في اللغة يجزئهم بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم
قوله لان الكل قبله توجد هنا زيادة ونصها وهذه الوردية ممكنة فان كانت الصلاة قضاء وهي مبرية أو معصية أو صوته وعلموا انه
قد امهم لكن لم يجزوا انه الى أي جهة اهـ

اسم لما رزنا) روى عن الامام انه قال ما معناه الفرق بين الواجب والقرض كما بين السهام
والارض والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنية ثم يعبرون فيه بالوجوب
افاده صاحب البحر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم ان الادلة السنية انواع أربعة قطعي
الثبوت والدلالة كالتصوص المتواترة أى المحكمة وقطعي الثبوت على الدلالة كالاتيان
المؤولة وقطعي الثبوت قطعي الدلالة ~~كأخبار~~ أخبار الاحاد التي مفهومها قطعي وقطعي الثبوت
والدلالة كأخبار الاحاد التي مفهومها قطعي فبالاول يثبت القرض أى والحرام وبالثاني
والثالث يثبت الوجوب أى وكراهة التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أى وكراهة
التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دلالته كذا في الكشف اهـ من الشرح هريذا (قوله
اسكونه ساقطاً عن اعلم) أى لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله او اسكونه ساقطاً عن اعلم) اهـ
لو قال او اسكونه لازماً علينا لان كان أولى ليكون تنبيهاً على المعنى الاول وهو لزوم صريحاً
وان كان ما ذكره يفيد به قرينة على (قوله او اسكونه مضطرباً) أى متردداً (قوله وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن) فان القراءة فرض وكونها بالقراءة والسورة مثلاً مقام ذلك
الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروهاً محترماً والطمأنينة متممة للركون والعبادة وكذا
التمسك في الثانية مقام اقامتها وضم الانف مقام لوضع الجبهة الا ان منها ما يكون متمماً للركن
خاصة ومنها ما يكون متمماً لها من غير نظر الى ركن كالقعود الاول وتشهده والسلام فليست اقل
(قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتمسك ثلاثاً فانها مقام لطمأنينة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مقام للتشهد والتعوذ والبسلة مقامان لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التقييم
في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني ان السنة تكون كاملة بالادب فنظر
الراعي الى القدمين والاسجد الى الاربعة مقام للتسبيحات لانها حيث تكون مستحضرة
ادم استغفاله باطلاق النظر والنظر الى حجره مقام لهيئة الجلوس وفيه مامت (قوله ليكون
كل منها حصناً لما شرع لتكميله) أى حافظه فالواجبات كالسور على القرائن والسنن
كالسور على الواجبات والادب كالسور على السنن فن حفظ السور والادب خير مكان
للاسوار اذ اخذ له احفظ ومن ضيعه يضر به الحال الى تضيق باقيها والتمهون به او في نسخ
كلا بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك القرض (قوله
والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى وأما الحكم الديوى فهو سقوط المطالبة (قوله
واعادتها بتركه عدا) أى مادام الوقت باقياً وكذا في السهو ان لم يسجد له وان لم يعدد حتى
خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسداً عما وكذا الحكم في كل
صلاة أدت مع كراهة التحريم والختار ان المعادة لترك واجب نقل جابر والقرض سقط بالاول
لان القرض لا يتكرر كافي الدر وغيره ويندب اعادتها لترك السنة (قوله وهو أى الواجب)
أى على ما ذكرنا والافهى تزيد على ما ذكره والتابع متى الحصر (قوله الاول وجوب قراءة
الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) فالوايتك أكثرها يسجد للسهو
لان ترك أقلها ولم أر ما اذ ترك النصف من الركعة في الجنبى يسجد بترك آية منها وهو أولى
قال في الدر وعليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة

اسم لما رزنا بدليل فيه
شبهة قال غير الاسلام
وانما سمى به اما لكونه
ساقطاً عن اعلم او لكونه
ساقطاً عن اعلم او لكونه
مضطرباً بين القرض
والسنة أو بين اللزوم
وعدمه فانه يلزمنا
علا لعل اهـ وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن
والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة
ليكون كل منها حصناً
لما شرع لتكميله وحكم
الواجب استحقاق العقاب
بتركه عدا وعدم اكتفاء
باجدده والثواب بفعله
ولزوم عبود السهو لنقص
الصلاة بتركه عدا واعادتها
بتركه عدا وسقوط القرض
فاقصا ان لم يسجد ولم يعدد
(وهو) أى الواجب (غاية
عشر شيئاً) الاول وجوب
(قراءة الفاتحة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة
لن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

(افرض) غير الثاني وفي
 جميع الثاني (و) يجب
 الضم (في جميع ركعات
 الوتر) لمساواة السنة
 (و) جميع ركعات (النفل)
 الحار ويسا لان كل شفع
 من المتأخرة صلاة على حدة
 (و) يجب (تعيين القراءة)
 الواجبة (في الاولين) من
 الفرض لمواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم على
 القراءة فيهما (و) يجب
 (تقديم الفاتحة على) قراءة
 (السورة) للمواظبة حتى
 لو قرأ من السورة ابتداء
 فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ
 السورة ويسجد للمهوكا
 لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة
 (و) يجب (ضم الاتف) اى
 ما صلب منه (الجهة في
 السجود) للمواظبة عليه
 ولا يجوز الصلاة بالاعتصار
 على الاتف في السجود على
 الصحيح (و) يجب مراعاة
 الترتيب فيما بين السجدين
 وهو (الاتيان بالسجدة
 الثانية في كل ركعة) من
 الفرض وغيره (لبطل
 الانتقال اخبرها) أى لغير
 السجدة من باقى افعال
 الصلاة للمواظبة فان فات
 يسجد ها ولو بعد السجود

والاخير ثم عبد الصمود (و)
والصمود حتى تظمن مفا

خليفة وهو على تخريج الكرخي وعلى تخريج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلسة
والأول هو الصحيح وإنما خص الركوع والسجود لأنهما مظنة التخصيف بخلاف القيام لأنه
يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف سائراً كان عليه أن يقف بقدر تيسره
لأجل تعدل الركوع كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا التقدير ثم ولا تقصد صلته لوجود
أصل القيام فإن المقروض من الركوع أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله
أبو يوسف) أورد عليه أنه وافقهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بغير الواحد على الكتاب
وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود فعلق الركبة
بالأدنى منهما وخبر الواحد وحديث أصل فأنك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا في الخبر
وبهذا جله ابن الهمام على القرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلف قال في البحر ويؤيد
أن هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصراً وفي قوله وهو الواجب نظر
(قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً (قوله في القومة)
أي من الركوع حتى يستتم قائماً (قوله والجلسة) أي بين السجدين حتى يستتم قاعداً وأما
أصل الرفع إلى قرب القعود ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً لوالفرق
أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركوع وهو يحصل من الركوع بدون رفع
بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلسة أقاده في
الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في النسخ
ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين
السجدين الخ (قوله للأمر به) أي بالاطمئنان أي الأمر الضمني فإن الأمر منه صلى الله عليه
وسلم لمن أساء الصلاة إعادة أغماها لتركها الاطمئنان وذلك يقتضي الأمر به والأمر للوجوب
وليس المراد من الحديث البطلان فلا ينهض دليلاً من احتجاج به يدل لهذا آخر الحديث حيث
قال إذا فعلت هذا فقد ثبت صلاتك وإذا انتقصت منه شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فقد عاها
صلاة والباطلة لا نسى صلاة وأيضاً فقد قرأه النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم
ولو كان عدم الطمأنينة مفسداً للصدقة بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز الخ في الصلاة
وتمريه صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب
الحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلسة سنة على قولهما وفرق بينهما
وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان تكميل الفرض وفي القومة والجلسة لتكميل الواجب
ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة اظهرا بالتفاوت بينهما وهو المشهور وقال
الجرجاني أن التعديل عندهما مطلقاً سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقدراً لقراءة
التشهد بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين القرائن والواجبات والنوافل استشهدا عندهما
وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما
في القهستاني وسبب الأنهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والظاهر استثناءه
وأكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة أمالان وجوبه ثبت بالسنة أولان للمؤكد في معنى
الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق لإتمام المسافر الحدث واستحلف

ولا فرض كما قاله أبو يوسف
ومقتضى الدليل وجوب
الاطمئنان أيضاً في القومة
والجلسة والرفع من
الركوع للأمر به في حديث
الاسم صلته والمواظبة
على ذلك كله واليه ذهب
الحقق الكمال بن الهمام
وتليده ابن أمير حاج وقال
أنه الصواب (و) يجب
(القعود الأول) في الصحيح

قوله وهذا لا يقتضي الخ
كذا في الأصل المطبوع
وفي نسخة أخرى وهذا
يقتضي بالاثبات ولعلها
أصوب إذ مقتضى قوله
أمالان وجوبه ثبت بالسنة
الخ أن الخلاف أي المعنوي
ارتفع وإنما الخلاف
في اللفظ والمباركة اللهم
الآن أن يكون المراد من
نسخة التي رفع الخلاف
اللفظي فإن ذلك لا يقتضي
رفعه تأمل اهـ معصيا

ولو كان حكا هو قعود المسبوق فيما مضيه ولو جاس الاول تبعه الامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو قعوده
 له ولم يتركه وقام ساهيا ١٦٤ (و) يجب (قراءة التشميد فيه) اي في الاول وقوله (في الضم) متعلق

بكل من القعود وتشهده
 وهو احتراز عن القول
 بصنيتهم ما اوسفة التشهد
 وحده للمواظبة (و) يجب
 (قراءته) اي التشهد (في
 الجلوس الاخير) ايضا
 للمواظبة (و) يجب
 (القيام الى الركعة
 الثالثة من غير تراخ بعد)
 قراءة (التشهد) حتى لو زاد
 عليه بقدر ارادة ركن
 ساهيا بسجدة واحدة ولناخير
 واجب القيام لثالثة
 (و) يجب (لفظ السلام)
 مرتين في اليمن واليسار
 للمواظبة ولم يكن فرضا
 لحديث ابن مسعود (دون
 عليكم) لحصول المقصود
 بلفظ السلام دون متعلقه
 ويحب الوجوب بالمواظبة
 عليه ايضا (و) يجب قراءة
 (قنوت الوتر) عند أبي
 حنيفة وكذا تكبيرة
 القنوت كما في الجوهرية
 وعندهما هو كالوتر سنة
 (و) يجب (تكبيرات
 العبدین) وكل تكبيرة منها
 واجبة يجب بتركها سجود
 السهو (و) يجب (تعبين)
 لفظ (التكبير لاقتراح كل
 صلاة) للمواظبة عليه
 وقال في الاخيرة ويكره
 الشروع بغيره في الاصح
 وقال السرخسي الاصح انه لا يكره كما في التبيين

مقيا حيث كانت القعدة الاولى فرضا في حقه لانه امارض الاستخلاف آفاده السيد ثم ان
 الاولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكا) فيه اشارة الى انه
 اراد بالاول ما ليس باخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدات والواجب منها
 ما عدا الاخير قاله السيد وفيه ان الاول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود
 المسبوق فيما مضيه يفيد ان الواجب ما انفرد المسبوق بقضائه فقط فليتامل (قوله ويجب
 قراءة التشهد) فيسجد للسهو بترك بعضه ككله كما في الدر (قوله اي في الاول) المراد به
 كما سبق ما عدا الاخير على ما فيه فانه قد يتكرر مرارا (قوله للمواظبة) انه لقوله ويجب
 قراءة التشهد (قوله حتى لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بقدر ارادة ركن الخ) على الصحيح
 وينوب عما اذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكر الشرح تباعدا عما يوجب المنع من ذكر الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احترازه عن العمد فان الصلاة تكون به مكروهة تحريما
 (قوله بقدر ارادة ركن ساهيا بسجدة للسهو) وقيل بسجدة بزيادة حرف (قوله مرتين) هو
 الاصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بهما
 كما في جمع الانهر فلما اقتدى به بعد لفظ السلام الاول قبيل عليكم لايصح عند العامة وقيل
 ان أدركه بعد التسليمة الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كما في السراج واعلم ان السلام
 واجب للصلاة ذات الركوع والسجدة فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر
 على القول به جوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجوده لسلام له كسجود التلاوة وفي الزاهدي
 ان سلام الجنائز سنة اه (قوله في اليمن واليسار) يشتر أن الالتفات فيهما واجب للمواظبة
 والنصر بخلافه (فرع) لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بمعناه كما في جمع الانهر
 (قوله لحديث ابن مسعود) وهو اذا قات هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي صلى الله
 عليه وسلم للاهربي حين علمه الصلاة ولو كان فرضا لعله اياه وما رواه الترمذي وأبو داود ومن
 حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم
 تمت لانه صريح في عدم الافتراض قلت وهو مما يستأنس به لقول من قال ان الخروج بصنعه
 فرض تخير بجاء على قول الامام في الاثنى عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة
 (قوله ويحب الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد به واجب صلاة
 الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنه حتى لو أتى بغيره
 جاز اجتماعا من والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء القنوت
 ويطلق أيضا على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقة أي دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء
 الواقع وقيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كما في الجوهرية) وهو في القهستاني عن الزاهدي
 وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزيا الى الزيلعي فلا أصل له (قوله
 ويجب تكبيرات العبدین) وهي ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفي
 الثانية بعدا فتدوب فقط (قوله يجب بتركها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو
 في الجمعة والعبدین (قوله ويكره الشروع بغيره) اي بغيره لانه لترك الواجب الا اذا كان

لا يصح منه بأن كان الشئ يقرب الرأيا ما رغبنا (قوله فلهذا لا يختص الخ) أي فليكون الأصح
 وجوب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لاتصالها بها) هذا لا يظهر إلا إذا أخر
 التكبيرات عملا بالمندوب فاما إذا خالف وقتها أول الركعة فلا يجب لعدم العلم المذكورة
 فيما يظهر وسيأتي في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب جهرا اماما) الواجب منه ادناؤه وهو
 ان يسمع غيره ولو واحد او الا كان اسراراً فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر حوى عن الخزانة
 قالوا والاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لان اجماع بعض القوم يكفى بجره ونهر
 والمستحب ان يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصلى
 بالاذكار قهراً الى عن كشف الاصول وهذا أولى مما في الزاهدى عن ابي جعفر انه كلما اراد
 الامام او المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو افضل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذى غيره وان
 زاد على حاجة المقتدى (قوله اولي العشاءين) بفتح الاء الاولى وكسر الثانية تخلفا واحداً
 النون للاضافة واطلق على الثانية اولى باعتبار انها شفع اول وغلب العشاء لا المغرب لان
 الاصل تغليب الاكثر (قوله في صلاة الجمعة والعيدين) لكن لو تركه فيها لا يصح له السهو
 لسقوطه في الجمعة والعيدين دفعا للفتنة وقيل هما اي الجهر والاسرارستان حتى لا يجب
 جهود السهو بتركهما لانهم ليسا بجهودين وانما المقصود القراءة زيلعي ويظهر تخريج
 ما في القهستاني عن القاعدة على هذا القيل من ان الامام مخير في الجهر فيما وراء القرائن
 ولو تروا او عيّد الكن الجهر افضل وصرح في الهداية بأنه مخير في نوافل الليل اعتبارا بالافرض
 في حق المنفرد اهـ ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء قدمه على التراويح
 او اخره بل ولو تركها كما في الدر من مجمع الانهر وقيد بكونه في رمضان لان صلاته جماعة في غيره
 بدعة مكروهة كما في الحلبي اي ولا يطلب الجهر بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر
 اجماع بعض الكلمات احيانا الحديث ابي قتادة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفتح الكاف ويسمعنا الآية احيانا ولان السير من
 الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادئ التنفّسات افادته في القتح وفي اواخر
 الحلبي عن كفاية الشهي يخاف الامن عذروها وان يكون هنالك من يتحدث او يغلبه النوم
 فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اهـ وفي القهستاني اذا جهرت لبيان الكلمة ليس عليه شيء اهـ
 (قوله ولو في جمعهم مبرقة) اشار به الى خلاف الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعنهم اجمعين
 فانه يقول بالجهر فيها ولو قال المؤلف ولو الجهر موعتين بعرفة لكان أظهر والاصل في الجهر
 والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان
 المشركون يؤذونه ويقولون لاتباعهم اذا سمعوه يقرأ فافزعوا أصواتكم بالاشهاد
 والاراجيز وقالوا بكلام اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسبون من أنزل القرآن ومن أنزل
 عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها
 كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان به ذلك
 يخافت في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيمحو ويجهر في المغرب لاستغفاهم
 بالا كل وفي العشاء والفجر فادهم وفي الجمعة والعيدين لانه اقامها بالمدينة وما كان للكفار

فلذا (لا يختص وجوب
 الافتتاح بالتكبير في صلاة
 العيدين خاصة) خلافاً لـ
 خصه بهما ووجه العموم
 مواظبة النبي صلى الله عليه
 وسلم على التكبير عند
 افتتاح كل صلاة (و) يجب
 (تكبيره الر كوع في ثانية)
 أي الركعة الثانية من
 (العيدين) تبعاً لتكبيرات
 الزوائد فيها لاتصالها بها
 بخلاف تكبيرة الر كوع
 في الاولى (و) يجب (جهر
 الامام بقراءة) ركعتي
 (الفجر) قراءة (أولي
 العشاءين) المغرب والعشاء
 (ولو قضاء) افعله صلى الله
 عليه وسلم (و) يجب الجهر
 بالقراءة في صلاة الجمعة
 والعيدين والتراويح والوتر
 في رمضان على الامام
 للمواظبة والجهر اجماع
 الغير (و) يجب (الاسرار)
 هو اجماع النفس في الصحيح
 وتقدم (في) جميع ركعات
 (الظهر والعصر) ولو في
 جمعهم مبرقة (و) الاسرار
 (فيما بعد اولي العشاءين)
 الثالثة من المغرب وهي
 والرابعة من العشاء
 (و) الاسرار في (تقل النهار)
 للمواظبة على ذلك

والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) ١٦٦ الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضي به في الجمعة والعيدين (كتنف بالليل)

فانه مخير ويكتفى بأدنى الجهر فلا يضرب ناقلاً لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجيد بالليل وكان يؤتى اليقظان ولا يوقظ الوسان (ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب أول جميع) (أولي العشاء قراها) أي السورة وجوبا على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهرا) هم ما على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولوترك الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كالوترك السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولوترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للسهولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة تقلا وبقرائها مرة وقع عن الاداء لقوته مكانه وإذا كررها خالف المنبروع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة تقلا في الآخرين ولم تكرر

قوة وقوله وفي العشاء والتجهر فادهم وجهه في التجهر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى ثلث الليل وهذا انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه لكن لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاها ثم اراد هو ما في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يحتمل حقا عدم الجماعة والوقت وتعبه في غاية البيان (قوله وفيما يقضي الخ) عطف على قوله فيما يجهر والامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضي وقالوا انه يقضي اول صلاته اقوالا وآخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق في غيرهما من الجهرية (قوله كتنف بالليل) والجهر أفضل ما لم يؤذنا ثم هو كريض ومن ينظر في العلم قاله السيد ناقل عن خط والده (قوله ولا يوقظ الوسان) الوسان النائم (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كافي التهر والتبادر انه اذا تركها في الركعتين مع اقضى سورة أحدهما فقط لعدم العمل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة وجهرية ما في قولهم ويسجد للسهول كذا في الخاتمة (قوله وجوبا على الأصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قيل يجب الفاتحة أيضا وقيل لا قال في البحر والتميز وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهرا به ما على الأصح) اختاره صاحب الهداية لان في الجهرية ما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي نقل وفي المخافة به ما تغيير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النقل اخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختار نحر الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الخاتمة وصححه القرطبي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلتحق بموضعها وهو الشفع الاول حكوا وقال أبو يوسف لا تقضي السورة أصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضي بالبدل وهو مفقود هنا (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كافي الفتح (قوله وعند بعضهم يقدم السورة) لانها تلتحق بمحلها (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا كك السورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض (قوله كالوترك السورة في الركوع) والظاهر ان ترك الفاتحة مثل السورة لوجوب كل ويعيد السورة بعد الاتيان بها او حرره نقلا (قوله ويعيده) أي افتراضا لان القراءة كما صار فرضا فيلزم تقديم الركوع على القراءة ولو لم يعده وهو مفسد ما اذا اعاده فقد وقع بعد كل القراءة المفروضة فلا فساد (قوله اقونه بمكانه) أي لانها اقوى لكونها في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتاني في تناواه أن تكرر الفاتحة في التطوع لا يكره لو روي الخبر في مثله اهـ (قوله فانها مشروعة تقلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تكرر) لان الشفع الثاني ليس محللا لها فجاز ان تقع قضاء والله تعالى أعلم وقرئ السيد بقرئ آخر وهو ان قراءة الفاتحة مشروعة على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتب عليها السورة في الآخرين

في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما ذكره السورة لانه يمكن فضاؤها على الوجه
المشروع اه حريذاه (تبيينه) من الواجب متباعدة المتقدي امامه في الاركان الفعلية
فلو رفع المقدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام بقية له ان يعود لتزول مخالفة
بالموافقة ولا يصح ذلك تكرارا وبالعود يجرم الحلبي في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى
الثالثة قبل ان يتم المقدي التشم بقاءه يتم ثم يقوم لان التشم واجب وان لم يتم وقام
للمتابعة جاز وكذا الواسم في القعدة الاخرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسليم
او سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض
والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا يفتي ان يفوت ذلك الواجب
بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها
نفوت الواجب بالكلية فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما
بالمكينة بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اخف من تأخير الواجب ولور كع في الوتر
قبل ان يتم المقدي القنوت تابعه لان القنوت ليس بعين ولا مقدار له اما اذا كان لم يقرأ شيئا
منه يتظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه ركع والآخر مقدار لا يفوته الركوع
مع الامام ثم ركع واختلف الائمة في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فنعقدنا لا يتابع
فيها بل يستقع وينصت مطلقا سرية كانت او جهرية ووافقنا مالك وأحمد في الجهرية وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
والاصح انه يأتي بالشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو سرية لا تطلق النص وهو قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله اعلم

(فصل في بيان سنها) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اسامة لوجاهد اغبر مستخف
وقالوا الاسامة ادون من الكراهة دراي التهرية وفي السبد عن النهر عن الكشف
الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها وبلا م على تركها مع حقوق اثم يسير اه (قوله رفع
اليد للتهرية) مثلها في ذلك تكبيرات الاعباد والقنوت كما في التبيين وغاية البيان ومن
اعتاد تركها اثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاثم اليسير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة
كما في الحلبي ولا شك ان الائمة تقول بالتشكيك بجر (قوله حذاء الاذنين) فيكره الرفع فوق
الرأس فلو لم يقدر على الرفع المسنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يده فلهما على جمع
الامر (قوله حتى يحاذي باجمه اذنيه) ومارواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر
(قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي قضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسا
بعورة) على نظره وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر الاصابع) ويكون بطن الكف
والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ
تممة لا ترفع الايدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومثا التكبير للقنوت
في الوتر وفي العيدين وعند استلام الجروع على الصف والمروءة بجميع من دلقة وعرفات وعند
المقامين وعند الجزئين الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر من ابن عباس

(فصل في بيان سنها)
اي الصلاة (وهي إحدى
وخسون) تقريرا فيمن
(رفع اليدين للتحريمة حذاء
الاذنين للرجل) لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
اذا افتتح الصلاة كبر ثم
رفع يديه حتى يحاذي
باجمه اذنيه ثم يقول
سبحانك اللهم وبحمدك
الح (و) حذاء اذني (الامة)
لانها كالرجل في الرفع
وكالحرة في الركوع
والسجود لان ذراعيها اليسا
بعورة (و) رفع اليدين
(حذاء المنكبين للعره)
على الصحيح لان ذراعيها
بعورة ومبنياء على الستر
وروى الحسن انها ترفع
حذاء اذنيها (و) يسن
(نشر الاصابع) وكيفيته
ان لا يضم كل الضم
ولا يخرج كل التخرج بل
يتركها على حالها منشورة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
اذا كبر رفع يديه ناشر
امامه

بدل الاستلام الجهر وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الاقتراح والقنوت والعبد ينرفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والركن حذاء منكبيه ويجعل باطنهما في الاول نحو الجهر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالداعي فيرفع يديه حذاء صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما قرحة وان قلت والاشارة بمسبحة لهذر أو برد يكتفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مسلم ما لي اراكم راقي ايديكم كأنها أذنان فيل تسمع اي صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قبل نفسه والتنازلا كما في النهر وهو الصحيح سراج (قوله ويسن مقارنة احرام المقتدي الخ) لكن يشترط ان لا يكون فراغه من الله أو من أكبر قبل فراغ الامام منهما فلو فرغ من قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في اظهار الروايات وهو الاصح لانه انما يكون شارها بالجله ولا يدرك فضيلة التبرية مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذا للوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام والقائه تستعمل للقرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا نمتوا وكذا قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندهما بعد احرام الامام) من غير فصل فيصلى الف الله من المقتدي براء أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف واشار شيخ الاسلام الى ان المقارنة فيها أفضل بالايجاع قال بعضهم والمختار للفتوى في الحرمة افضلية التعقيب واختلف في ادراك الفضل الحرمة على قولها ما فقيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاقصة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو الصحيح كما في المضمرة وقيل بالتأسف على فوت الكبيرة مع الامام ذكره القهستاني والسلام مثل الحرمة من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين الحرمة عنده ان التكبير مشروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والتمرة تظهر فيما اذا كان احرام المقتدي مقارنا لاحرام امامه حيث يجوز عند الامام لا عندهما وأما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتفق عليه (قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير معتبر لان كلامنا فيما اذا تيقن عدم المسبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ووضع في كل قيام من الصلاة ولو كما دخل القاعد ولا يفتي ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون ومالا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعند سنة للقراءة فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعندهما يعتقد في الكل واجهوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد من عدم الا ذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتحميد

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة ونفس الصبارة هكذا (قوله) فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعد قول الامام اياه أو قال الله مع الامام الخ ما هنا اه

(و) يسن (مقارنة احرام المقتدي لاحرام امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا للوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام جعل القاء التعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته) لحديث علي رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى

قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونفسها (وما لا) فلا ما لم يطل لم يفتد يضع كما في السراج وغيره اه

المشايع تلك الصفة معلقا
بالخدين وقيل انه يخالف
للسنة والمذهب فينبغي ان
يقول بصفة احد الخدين
مرة وبالاخر اخرى فبأن
بالحقيقة فيهما (و) يسن
(وضع المرأة يديها على
صدرها من غير تحديق) لانه
استرها (و) يسن (النساء)
لما روينا وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة
فأرفعوا ايديكم ولا تخالف
آذانكم ثم قولوا سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جتلك ولا اله
غيرك وان لم تريدوا على
التكبير اجزأكم وسنذكر
معانيها ان شاء الله تعالى
(و) يسن (التعوذ) فيقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وهو ظاهر المذهب أو استعذ
الح واختاره الهندواني
(للقراءة) فيأتي به المسبوق
كالامام والمنفرد لا المقتدى
لانه تبع للقراءة عندهما
وقال ابو يوسف تبع للثناء
سنة الصلاة دفع وسوسة
الشيطان وفي الخلاصة
والذخيرة قول ابو يوسف
الصحيح (و) تسن (القسم)
اول كل ركعة قبل القاشحة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يفتح صلاته بيسم الله الرحمن
الرحيم

فينبغي ان يضع فيها على قوله ما أجيب بان المراد قيامه قرار وهذا لا قراره اه وهل يضع فيها
في صلاة التساييع ليكون القيام له قرار فيه ذكره سنونيراجع (قوله معلقا بالخضر الخ)
أي ويسط ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المقيد وهو
المختار وقال ابن أمير حاج ورجايشم - له مارواه ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي ان يفعل الخ)
قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلالا مرويين تمام بل صفة ثالثة فيها جمع
لها الا على وجه القيام لكل منهما اه وقد عات ما نقلناه عن المقيد (قوله وبسن وضع
المرأة يديها الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها هذه ومنها أنهم لا يخرج كفيها من كفيها عند
التكبير وترفع يديها هذا مضكبيها ولا تفرج اصابعها في الركوع وتتحفي في الركوع فليلا
بجيت تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استرها وتلزم حرقها بجنبها فيه وتلزم بطنها
بفتحها في السجود وتجلس متورك في كل قعود بان تجلس على ألبتها اليسرى وتخرج كلتا
رجليها من الجانب الايمن وتضع فخذيها على بعضهما وتقبل الساق الايمن على الساق الايسر كما
في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ولا يتجهز في موضع الجهر
ولا يستحب في حقها الاسفار والفجر والتبع ينفي الحصر (قوله لما روينا) في شرح قوله رفع
يديه للتحرية من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه
حتى يحاذي بابهاميه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول
في وجل تناوذك وفي البحر والنهر عن المعراج قاله مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي سكب
الانهر عن الحلي والاولى ترك وجل تناوذك الا في صلاة الجنائز اه ولعل وجه الفرق أن صلاة
الجنائز يطلب فيها الدعاء فهو بحالها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعده
وهو قوله ما هو الصحيح المعقد كافي البحر وعن أبي يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه
بعده قال ابن أمير حاج والحق الذي يظهر أن قرأته قبل النية أو بعدهما قبل التكبير لم تثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحبا أو أدبام آداب الصلاة ليس بظاهر بل
غايته أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب في الصلاة
والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف مما يدل على طلبه
فعمول على التهجيد وكان ونسخ ثم اعلم ان الثناء يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به ما لم بشرع
الامام في القراءة مطلقا سواء كان مسجوبا ومدر كافي حالة الجهر والسمر (قوله و يسن
التعوذ) ولواني بقبرنا نحة لانه سنة القراءة لا قراءة القاشحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك
مال السمد في شرحه (قوله واختاره الهندواني) لموافقة القرآن واختاره من القراء حمزة
(قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العبد يأتي به بعد
التكبيرات ويتعوذ المسبوق عند الشروع في قول ابو يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ
والامر به معلق بارادة القراءة (قوله دفع وسوسة الشيطان) والمصلي احوج اليه من القارئ
فيلحق به دلالة اه من الشرح (قوله وتسن التسمية) اي باللفظ المخصوص لا لمطلق الذكر كافي

الذبيحة والوضوء وهي آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعي وبعض اهل المذهب
انهم ليست من القرآن اه وانزلت للفصل بين السورة فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل
السور بها وكتبت في الفاتحة لانها ليست اول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لانها نزلت
بالنهي والبعث آية رجعة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز بها الصلاة
عنده لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بمنايه شبهة ولم يكفر جاحدة رأيها لانها وان
تواتر كتابتها في المصاحف لم يتواتر كونها اقرا نا والمكفر الثاني لا الاول وفي القهستاني والاصح
انها آية في حمة المني لا في جواز الصلاة وفي البحر وتحرم على ذي الحدث الا كبر الا اذا قصد
الذكر والتيمن (قوله والقول بوجوبها ضعيف) حرم الزبلي في سجود السهو بوجوبها وقدم
القول بسجود السهو فيها وحده العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج الدراية عن المعلى
عن الامام وجوبها وهو قولهما وفي رواية الحسن انها لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح
انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه ملخصا
من الشرح اقول مستعينا بالله تعالى سجود السهو بتركة ما هو الا حوط خروجا من هذا
الخلافا (قائدا) يسن ان قرا سورة تامة ان يتعوذ ويسمي قبلها واختلف فيها اذا قرا آية
والاكثر على انه يتعوذ فقط ذكره المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الاتيان
بالسنة بين الصلاة الجهرية والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر واتفقوا على عدم
الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية
وينافيه ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قولهما وفي رواية عن محمد قال
في المضمرات والفتوى على قولهما وعن محمد أنها تسن في السرية دون الجهرية لئلا يلزم
الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ
الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه الكمال وتليذه ابن أمير حاج حيث رجح أن
الخلافا في السنة فلا خلاف أنه لو سمى لكان حسنا لشبهة الخلاف في كونها آية من كل
سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرا السورة من أولها أو يشمل ما اذا قرا من أوسطها آيات مثلا
وظاهر تعليلهم كون الاتيان بهما الشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة وفيه الاول كذا
بجمله بعض الأفاضل (قوله والمأموم) ولو سمعها في سرية أو من مقدم مثله في صلاة جمعة
أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله للامرية في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام
قامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين
في الزمان فلا وجه لما في المتن من قوله لم يرد به الموافقة في اللفظ بهما في وقت واحد وانما
المراد الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهري غفر له دعاه وغفره دعا
عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضي ان آمين سرى الى كفايل لانه ليس من أوزان كلام
العرب وهو اسم فعل كسه للسكون بمعنى على الفتح نطقه كأمين وكيف لان أسماء الأفعال
مبنية بالاتفاق وحده السكون حالة الوقف والتعريف بحركة البناء حالة الوصل لا لتقاء
الساكنين (قوله لقنني جبريل الخ) قال الزبلي المخرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله
وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن (قوله وأفصح لغاته

والقول بوجوبها ضعيف
وان صح لعدم ثبوت
الواجبة عليها (و) يسن
(التأمين) للامام والمأموم
والمنفرد والقارئ خارج
الصلاة للامرية في الصلاة
وقال صلى الله عليه وسلم
لقنني جبريل عليه السلام
عند فراغي من الفاتحة آمين
وقال انه كان يتم على الكتاب
وليس من القرآن وأفصح
لغاته الله والضعيف

(الح) قال ثعلب وغيره هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما كلاهما فصيح مشهور في المصباح
 القصر لغة أهل الحجاز والمذلة في عامر والمذاشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن
 فاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسافى الامالة فيها ولو مدمع التشديد كان مخطئاً في
 المذاهب الاربعة وهو من جن الامام ولا تقصده الصلاة عند الثاني لوجوده في القرآن وعليه
 الفتوى ولو مدمع حذف الباء لا تقصده عند الثاني ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويكف آمن
 ولو قصر وحذف او شذمه معهما فيبقى الفساد لانهم مالم يوجد في القرآن افاده في التبيين
 (قوله والمعنى استجب دعاءنا) هذا عند الجمهور وروى النعماني في تفسيره باسناد الى الكلبي
 عن ابي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال افعل
 وقيل لا يخيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة باسناد ضعيف انه من أسماء الله تعالى
 أى يا آمين استجب غذف منه حرف النداء واقم النداء مقلما فلذلك انكر جماعة القصر
 فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله تعالى اه (قوله والمنفرد) اى مع التسميع
 فيأتى بالتسميع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كما في جمع الانهر
 وجرم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كما في القهستانى (قوله وللإمام عندهما ايضا)
 لحديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما متفق عليه ولانه عرض غيره فلا ينسب
 نفسه وله ما رواه انس وابو هريرة رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع
 الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقسمه تنافى الشركة (قوله لا تمار
 الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكرا الخى وخير العباد اخفها وخير الرزق
 ما يبنى (قوله ويسن جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يرم
 تكبير العبدى والجنابة واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يلفهم صوت الامام
 مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثمة الاربعة على ان التبليغ في هذه الحالة بدعة منكورة أى
 مكروهة واما عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اما لضعفه
 او لكثرةهم فستحب فان لم يسمع يقرههم بالشروع والاتقالات فيبقى لكل صف من
 المقتدين الجهر بذلك الى حد يعلمه الا همى عن ياليم ولا بد لهمة شروع الامام في الصلاة من قصد
 الاحرام بتكبيره الافتتاح فلو قصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه
 شرعا وينال اجرين وكذا الحكم في المبلغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة ولا لمن اخذ بقوله
 في هذا الحالة لانه اقتضى من يسر في صلاة كما في فتاوى الغزى واما التسميع من الامام
 والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منهم فلا يشترط فيها قصد الذكرا لهمة الصلاة بل
 للثواب ولا تقصد صلاة من اخذ بقوله لانه مقتضى في الصلاة بخلاف الاولى اه من السند
 وغيره (قوله ويسن تقديم في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الاثر
 عن الامام ولم يحك فيه خلافا في الظهيرية وروى عن الامام التراوح في الصلاة أحب الى من
 أن ينصب قدميه نصبا في منية المصل من كراهة التمايل يميناً ويساراً محمول عن القبايل على
 سبيل التعاقب من غير تخلل سكون كما يعلمه بعضهم حال الذكرا للميل على احدى القدمين
 بالاعتقاد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن امير حاج وكذا ما في الهندية عن

والمعنى استجب دعاءنا
 (و) يسن (التحميد) لمؤتم
 والمنفرد اتفاقاً وللإمام
 عندهما أيضاً (و) يسن
 (الاسرار بها) بالشأن وما بعده
 لا تمار الواردة بذلك (و) يسن
 (الاخذ بال عند) ابتداء
 (التسمية) وانتهائها بان
 يكون آتيا بها (من غير
 طأطأة الرأس) كما ورد
 (و) يسن (جهر الامام بالتكبير
 والتسميع) لحاجته الى
 الاعلام بالشروع والاتقال
 ولا حاجة للمنفرد كاللأموم
 (و) يسن (تفريق القدمين
 في القيام قدر أربع أصابع)
 لانه أقرب الى الخشوع
 والتراوح أفضل من نصب
 القدمين وتفسير التراوح
 أن يعدة على قدم مرة وعلى
 الاخر مرة لانه أيسر

وأمكن أطول القيام (و) يسسن (أن تكون السورة المضمومة للفائحة من طوال المفضل) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع طويلة وقصيرة والطول بالضم الرجل الطويل وصحى المفضل به لكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة) الفجر والظهر ومن أوساطه) جمع وسط ١٧٢ بفتح السين ما بين القصار والطوال (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا

الظهيرية وما في البناية عن الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التصديق ليس له عذر أما إذا كان به من أو أدرة ويحتاج إلى تقرير واسع فالامر عليه سهل (قوله) وأمكن أطول القيام قال السيد في شرحه وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا على إحدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى اه ثم ان هذه الملة لا تظهر فيها إذا كان القيام قصيرا (قوله) والطوال بالضم الرجل الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله) لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سور بالجملة (قوله) وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من التفصيل يعني الاحكام وعدم التغيير (قوله) وهذا في صلاة الفجر الخ) مقيد بحال الاختيار أما عند الضرورة فبقدر الحال ولو بآدنى القرض اذا ضاق الوقت ولهذا اكتب أبو يوسف عندما اقتدى به الامام عند ضيق وقت الفجر بايتين من الفائحة فلما فرغ قال الامام يعقوب بن ابي اسحق كذا في القهستانى قال في البصر ومشايعنا استحسنوا قراءة المفضل ليسقع القوم وابتعلوا اه واختلف الاثنا في قدومها يقرأ في كل صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين جميعا أربعين أو خمسين أو ستين آية سوى الفائحة وروى الحسن ما بين ستين الى مائة فمائة أكثر ما يقرأ فيها والاربعون أقل فيوزع الاربعين مثلاً على الركعتين بأن يقرأ في الاولى خمساً وعشرين مثلاً وفي الثانية ما بقى الى تمام الاربعين فيعمل بالجميع بقدر الامكان فقبل الاربعون للكسالى اي الضعفاء وما بين الخمسين الى الستين للاوساط وما بين الستين الى المائة للراغبين المجتهدين وقيل ذلك بالنظر الى طول اللبالي وقصرها وكثرة الاشتغال وقتله والى حسن صوت الامام عند السامعين وعلمه ويقرأ في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الاوليين منهما كما في المخطط وخمس وعشرين كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوى أن هذا الطويل في المغرب في كل ركعة خمس آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع انه ليس في القراءة تقدير يعنى بل يختلف باختلاف الوقت وحال الامام والقوم كما في البحر والحاصل انه يحترز عما ينقر القوم كيلا يؤدى الى تقليل الجماعة كما في المخطط والخلاصة والسكان وغيرهما كذا في القهستانى (قوله) ولم يثقل على المقتدين بقراءته) أما اذا علم الثقل فلا يقبل ما تقدم لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه اه فيلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة للمذكورة (قوله) واوساطه منها الى لم يكن) أفاد بهذا كالأذى بعده أن الغاية الاخيرة غير دخله فالبرج من الوسط ولم تكن من القصار (قوله) لا اشتغال الناس بهماتهم) ولم يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أبي موسى أن اقرأ في الظهر باوساط المفضل (قوله دائماً) راجع الى القول والملازمة (قوله) والضرورة يقرأ أى سورة شاء) لقائل أن يقول لا يختص الضعيف بالضرورة وبالسورة فقط بل كذلك الفائحة أيضاً فانه لو اشتد خوفه من عدو مثلاً فقرأ آية مثلاً لا يكون مستحباً كما في الشرنبلالية وقد يجب

التقسيم (لو كان) المصل (مقيماً) والمنفرد والامام سواهما ولم ينقل على المقتدين بقراءته كذلك والمفضل هو السبع السابع قبل قوله عند الاكثرين من سورة الجحرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مبدئه الى البروج وأوساطه منها الى لم يكن وقصاره منها الى آخره وقيل طوله من الجحرات الى عبس وأوساطه من كورت الى الضحى والباقي قصاره لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي العشاء بوسط المفضل وفي الصبح بطوال المفضل والظهر كالقصر لمساواتهما في سعة الوقت وورد أنه كالعصر لا اشتغال الناس بهماتهم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل الكتاب وهل أتى على الانسان وقد ترك الحنفية الا النادر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية الا القليل فظن جهلة

المذهبيين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا يفتي الترك ولا الملازمة دائماً (و) بالضرورة (بقراءة) اي سورة شاء (لقرآنه) بان النبي صلى الله عليه وسلم بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه كما (لو كان مسافراً)

لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أقر في سفر طشار ١٧٣ الصلاة التي تخفيف الصلاة الأولى

(و) يسن (اطالة الأولى في
الفجر) اتفاقاً للتواتر من
دين رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى يومنا هذا بالثلثين
في الأولى والثالث في الثانية
استحباً وإن كثرت الفتاوى
لابأس به وقوله (فقط)
إشارة إلى قول محمد أحب
إلى أن يطول الأولى في كل
الصلاوات وتكره اطالة
الثانية على الأولى اتفاقاً بما
فوق آيتين وفي التوافل
الأمر أسهل (و) يسن
(تكميل الركوع) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يكبر
عند كل خفض ورفع سوى
الرفع من الركوع فإنه كان
يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه)
أي الركوع (ثلاثاً) لقول
النبي صلى الله عليه وسلم إذا
ركع أحدكم فليقل ثلاث
مرات سبحان ربّي العظيم
وذلك أدناه وإذا سجده فليقل
سبحان ربّي الأعلى ثلاث
مرات وذلك أدناه أي أدنى
كلمة المعنوي وهو الجمع المحصل
للسنة لا المقوي والامتنان
للاستحباب فيكره أن ينقص
عنها ولو رفع الإمام قبل
انقضاء المقدي ثلاثاً فاصح
أنه يتابعه ولا يرد إلا ما علم
على وجهه بل به القوم وكما
إذا المنقرض فهو أفضل بعد
الخطم على وتر

بأن الضرورة مقولة بالتشكيك (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في
السفر) ويؤيد أنه قرأها قبلها بها الكافرون وقل هو الله أحد اهـ وسواء في ذلك حال القرار
والهجرة وما وقع في الهداية ومخيرها من أنه محمول على حالة الهجرة والمسيرة أما في حالة الأمن
والقرار فإنه يقرأ بصحوة البروج وانسقت فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا
من جهة الدراية فإنه في الشرح (قوله للتواتر الخ) وحكمته أن الفجر وقت نوم وغفلة
فيطلب اليدين الناس الجماعة (قوله بالثلثين في الأولى الخ) ويعتبر من حيث الآتي لأن كان
بينهم مقاربة وإن تفاوتت طولاً وقصرافن حيث الكلمات والحروف قاله المرغيناني وهذا
في حق الإمام أما المنقرض فيقرأ ما شاء وفي النهر عن المجرى الأفضل أن يقول ~~صلى~~ الإمام (قوله
لابأس به) لورود الأثر (قوله فقط) قال في الدراية الأولى كون الفتوى على قوله ما لا يخل قوله
نعم قال رضى الدين في محيطه نقلاً عن الفتاوى الإمام إذا طول القراءة في الركعة الأولى لكي
يدرك الناس لأبأس به إذا كان تطويلاً لا يشغل على القوم اهـ والجمعة والعيدان على اختلاف
كذا في جامع المحبوبي (قوله وتكره اطالة الثانية على الأولى الخ) أي تنزيهاً وهذا بالنسبة
لغير ما وردت به السنة فلا يشكّل بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى
الجمعة والعيدين بالأعلى وفي الثانية بالهاشمية وهي أطول من الأولى بالكلام ثلاث ذكره السيد
عن خط والده (قوله وفي التوافل الأمر أسهل) قال في الفتاوى وهذا كله في القرائن أما
السنن والتوافل فلا يكره اهـ (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم الخ) لا يخفى
مناسبة تخصيص كل عبادة كرفيه فإن الركوع نذال وخضوع فتاسب أن يجعل مقابله العظيمة
لله تعالى والسجود غاية التسفل فتاسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقسدار
لأعلا المكان تعالى الله عن ذلك (قوله أي أدنى كلمة المعنوي) الذي في الزيلعي أي أدنى كمال
السنة والفضيلة فالضهير راجع إلى غير هذا كور معلوم من المقام وفي البحر واختلاف في قوله
وذلك أدناه فليقل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال
والأقل ما وجه الخيفة الأولى للشارح أن يقول أي أدنى كمالها ليعود الضمير للسنة والفضيلة
والمراد أن الكمال المعنوي له مراتب الثلاث والخمس والسبع مثلاً والثلاث أدناها فهي
أدنى العدد المسنون فلو أتى بأحد لا يثاب ثواب السنة وإن كان يحصل له ثواب آخر قال
في البحر ما ملخصه أن الزيادة أفضل بعد أن يحتمل على وتر خمس أو سبع أو تسع فليقل المصحين أن
الله وتر يحب الوتر وفي منية المصلي أدناه ثلاث وأوسطه خمس وأكمله سبع ومثله في المضمرات
عن الزاد (قوله وهو الجمع) أي الكمال الجمع وهو محل مجازي من الاستناد إلى السبب لأن الجمع
هو السبب في الكمال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا القومعة) عطف
على المعنوي أي ليس المراد أدنى الكمال المقوي أي أدنى كمال الجمع المقوي فلما أدناه ثلثان لما
فيهما من الاجتماع فليس مراداً وإن كان صحيحاً في نفسه لأنه صلى الله عليه وسلم فضله الأحكام
للقنات في القنوية (قوله فلا يصح أنه يتابعه) وقال المرغيناني تيم (قوله ولا يرد إلا ما علم الخ)
فلو زاد أدراك الجاني قبل مكره وقيل مفسد وكثر وقيل جائز إن كان فقيراً وقيل جائز إن كان
لا يعرفه وقيل مأجوراً إن أراد القربة فاستأني عن الزاهد وغيره وفي البحر والنهر ما حاصله أنه

وقبل تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما ما واجباً ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلناه وهو يحمل على حالة التهجد (و) بسن (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) بسن (تفريج أصابعه) ١٧٤ لقوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه إذا ركعت فضع كفك على

ركبتيك وفتح بين أصابعك وارفغ يديك عن جنبيك ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا ليتك من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن معنى حالها على الستر (و) بسن (نصب ساقيه) لأنه المتوارث وأحناؤها شبه القوس مكروه (و) بسن (بسط ظهره) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) بسن (تسوية راسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخرة ويذكر ويؤنث والعبارة للمرأة خاصة وللد تستعمل للرجل وأما العجز فعامة وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) بسن (الرفع من الركوع) هلى الصحيح وروى عن أبي حنيفة

أن قصده غير القربة فلا شك في كراهته وإن قصده القربة فلا شك في عدم كراهته بل استحسنة الفقيه أبو الليث لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (قوله وقبل تسبيحات الركوع الخ) أي فيجب ترك ذلك سجود السهو وشذا بومطيع البطني تليد الامام بقوله تسبيح الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة أن الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن امير حاج وكأثر وجهه ظاهر الامر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد الركوع ليشير الى ان المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللغوي في الشرعي (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لأن ذلك داخل في قوله وصوره وانما خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين فيندفع الاشكال والمقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير ومما أحسن محذوف للعلم به أي أحسن الخالقين خلقاً (قوله على حالة التهجد) المراد التنقل أعم من كونه ايلاً أو غيراً (قوله ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا) أي التفريج التام كما أنه لا يطلب الضم التام إلا في السجود وفيما عدا هذين يقيم على خلقتهما (قوله ليتك من بسط الظهر) الاولى ان يقول ليتك من الاخذا فان التفريج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله وأحناؤها شبه القوس مكروه) أي تنزيهاً لأنه في مقابلة ترك السنة (قوله العجز بوزن رجل) وكف وسكون الجيم مع تثنية العين والفعل كسمع وضرب افاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق الفخذين وما بينهما ما هو الذكروان الخصيتان او فرج المرأة وليس العجز لأنه المؤخر وهما الايتان فلو قال هو الآية لكان أولى (قوله لم يشخص راسه) أي لم يرفعه من الاشخاص وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصباح والمصباح فلو خفض رأسه قليلاً كان خلاف السنة (قوله أي لم يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت وسن ابعاد مر فقيه عن جنبيه والصاق كعبه فيه واستقبال أصابعه القبلة أي أصابع رجله كذا في القهستاني عن الزاهدي (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ) في النهر عن المجتبي معزي بالصدرا لقضاء اتمام الركوع واكمال كل ركن واجب عندهما وعند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والاتصاف والقيام والطمأنينة فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضومنه وكذا السجود ولو ترك شيئاً من ذلك ساهياً يلزمه سجود السهو وقال ابن امير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ بوضع الاتف در (قوله عند نزوله) مرتبطاً بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه ما لاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينهض على صدره وقدميه ويكره تقديم إحدى رجله عند النهوض (قوله فيفعل ما استطاع) أي في الهبوط والنهوض (قوله

ان الرفع منه فرض وتقدم (و) بسن (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطماناً) للتوارث ويستحب (و) بسن (وضع ركبتيه) ابتداءً على الارض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) بسن (عكسه للنهوض) لأنه قيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه اذا لم يكن به عذروا ما اذا كان ضعيفاً ولا يس خف فيه عمل ما استطاع

وَيَسْتَعِيبُ الْهَيَّوْطُ الْيَمِينُ وَانْهَوْضْ بِأَيْدِيكَ أَرَلَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رِجْلَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ وَإِذَا خَضَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رِجْلَيْهِ (و) يَسْنُ (تَكْبِيرَ السُّجُودِ) لِأَرْوَيْنَا (و) يَسْنُ (تَكْبِيرَ الرَّفْعِ مِنْهُ) لِلْهَرَوَيْ (و) يَسْنُ (كُونَ السُّجُودِ) أَيْ جَعَلَ السُّجُودَ (بَيْنَ كَفَيْهِ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي الْبُخَارِيِّ لِلْمَسْجِدِ وَضَعَ كَفَيْهِ حَذَّ وَشَكَيْهِ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ بَعْضُ ١٧٥ الْمُحَقِّقِينَ بِالْجَمْعِ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَذَا مَرَّةً

وبالآخر مرة وان كان بين
الكفين أفضل وهو حسن
(و) يسن (نسيجه) أي
السجود بان يقول سبحان
ربي الاعلى (ثلاثا) لما رواه
(و) يسن (مجاافة الرجل)
أي مباعدته (بطائنه عن
نخذه) (و) مجاافة (مرفقيه
عن جنبيه) (و) مجاافة
(ذراعيه عن الارض) في
غير زجة حذر عن الايذاء
المحرم لانه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد جاف
حق لو شامت به ان تعزير
يديه لمزت وكان صلى الله
عليه وسلم يجفح حتى يرى
وضع ابطيه أي يياضهما
وقال عليه السلام لا تبسط
بسط السبع وادعم على
راحتيك وأبدضبك فانك
اذا فعلت ذلك سجد كل
عضو منك (و) يسن
(الانقباض المرأة ولزقها
بطنها بقضبيها) لانه عليه
السلام مر على امرأتين
تصليان فقال اذا سجدتما
فضمي بعض اللحم الى بعض
فان المرأة لست في ذلك

ويستحب الهبوط باليمين) أي بالركبة بأن يقدمها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب
النموض باليسار أولا (قوله) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ لا ينهض دليلا على كل
المتدعي ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روينا) من أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه وقوله
للمروى هو هذا بعينه (قوله) وبه قال الشافعي رضي الله عنه (ونص التبيين بواقعه وهو على
ما نقله الحوى) وضع اليمين خذاء المنكبين أدب اه (قوله) وقال بعض المحققين هو الكمال
رضي الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة وهو قوله وان كان بين الكفين
أفضل لما فيه من تخصيص الجافاة المسنونة ما ليس في شيء غيره ولأن آخر الركعة متبريا وآها
فكما يجعل رأسه بين كفيه عند الاحرام في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله) ويسن
تسبيحه) وتوجيهه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير زحمة) مرتبط بقوله
ومجافاة مرفقيه عن جنبه وأما مجافاة الذراعين عن الأرض فلا تؤذى في الإزدحام (قوله) حتى
لوشأت بهيمة) يضم الموحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولد
الشاة بعد السخلة فإنه أول ما تضعه أمه سخله ثم يكون بهيمة (قوله) حتى يرى وضع إبطيه) أي
يراه من خلقه كما جاء التصريح به في رواية الطحاوي (قوله) وادعم على راحتك) أي اعقد
(قوله) وأبدض جبك) به سمة قطع والضبعان ثنية ضبع بفتح الضاد المجمة وسكون الباء
الموحدة لا غير والجمع اضباع كقرخ وافرأخ على ما في الصحاح واصلاح العضد كله أو وسطه
أو بطنه وأما يضم الباء فهو الحيوان المقترص والسنة المجدبة وقيل في الأول بالضم أيضا كما في
القهستان وغيره (قوله) فانك إذا فعلت ذلك الخ) بيان لحكمة ما ذكره ذلك لأنه حينئذ يظهر
كل عضو بنفسه ولا يعتمد على غيره في أداء العبادة ولأنه أشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجهة
من الأرض وابتعد عن هيات الكسالى (فرع) الصلاة على الأرض أفضل ثم على ما انتبهته
ذكره المرغيناني وغيره لأن الصلاة تسرها التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الأرض أظهر
وأم الضرورة حر أو برد أو نحوهما ويلحق بها ما انتبهته لهذا المعنى ذكره ابن أمير حاج (قوله)
لأن الرفع) في جمع الأنهر عن المطالب التحميم من مذهب الإمام أن الانتقال فرض والرفع سنة
(قوله) وتسن الجلسة بين السجدين) المراد بها الطمأنينة في القومة وتفترض عند أبي يوسف
ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كما في السراج
وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيه مما يحمل على التمسك كما في جمع الأنهر (قوله)
كأنه الذي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حرفي ركبتيه لا مبالغة

كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعنى اقامتها لان الرفع من السجود فرص الى قرب القعود فاقامه سنة
(و) تسن (الجلسة بين السجدين) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فبما بين السجدين) فيكون (كحالة
التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (اقتراس) الرجل (وبجانبه اليسرى
ونصب اليمنى)

توجيه أصابعها نحو القبلة كما ورد ١٧٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) بن (ورث المرأة) بأن تجلس على أديمها وتضع القدم

عنهما كما في الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أي باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر
الاستطاعة فإن توجيه الخنصر لا يتجاوز عن مسرة مستأني (قوله وتسبب الإشارة) أي من غير
تحريك فانه مكروه عندنا كذا في شرح المشكاة للقاري وكون الإشارة إلى جهة القبلة كما
يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه روي في حديث أخبارهم أنها أخرجت ابن
السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإشارة بالاصبع أشد على
الشیطان من الحديد والمذكوري كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا
بحرم أن قال الرازي في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كونها سنة
وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثرة الأخبار والالتزام كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن
أمر حاج (قوله والدراية) لأن الفعل يوافق القول فكما أن القول فيه التثنية والاثبات يكون
الفعل كذلك فرفع الاصبع التثنية ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسحبة) بكسر الباء
الموحدة سميت بذلك لأنه يشار به إلى التوحيد وهو تسبيح أي تنزيه عن الشركاء وخصت بذلك
لأن لها اتصالاً بالقلب فكانت سبباً لحضوره (قوله أي السبابة) سميت بذلك لأنها يشار
بها عند السب وقيل يكره تسببها بذلك ورد ابن أمير حاج بأن تسببها بذلك ثبت عند مسلم وغيره
من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة (قوله عند انتهائه إلى الشهادة) الإشارة أعماهي
عندها لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله كان أولى (قوله أقول أبي هريرة) دليل
أقوله من اليمن فقط (قوله يدعو بأصبعيه) أي بكلمات مسجتيه من يديه (فرع) لا يشترط في
المسحبة حتى لو كانت مقبوضة أو عليه لم يشترط غيرهما من أصابع اليمنى ولا اليسرى كما في النووي
على مسلم (قوله أحد) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي وحداً أقام أصبعاً واحداً
وهي اليمنى لأن التيامن يطلب فيماله شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كما وهذا
الدليل لا يفتخ المدعي لأنه في الدعاء لا في التشهد (قوله برفعه الخ) وعند الشافعية يرفعهما
إذا بلغ الهزيمة من قوله لا اله الا الله ويكون قصد به التوحيد والاختصاص عند كلمة الاثبات
والدليل للبايعين في المطولات (قوله وأشارنا إلى أنه لا يبعد شيان من أصابعه وقيل الخ)
صنيعه يقتضي ضعف العقد وليس كذلك إذ قد صرح في النهر بتوجيهه وأنه قول كثير من
مشايخنا حال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى وكيفية أن يرفع قد انحصروا في تليها محلقاً
بالوسطى والابهام ومنه يعلم أنه اختلف الترجيح ٥١ من السدول على الإشارة عنهم من قوله
سابقاً وبن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كقوله التشهد فانه مبسوط بين
السجدين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الإشارة وقال في الشرح عيسى بن
اليدين على الفخذين وهو أولى لما في تلك الإشارة من التأمل والعقد وقت التشهد فقط فلا
يعد قبل ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر أنه يجعل المقصود إلى جهة الركبة وفي الدرر
ويقولنا بالمسحبة ما قبل يعقد عند الإشارة (قوله وتسبب قراءة الفاتحة فيما بعد الأولين)
يشمل الثلاثة والرباعي (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي (قوله وروى عن
الاحام وجوبها) وجهه الكمال لكنه خلاف المذهب كما في سبب التمر (قوله وروى عنه
التصميم) قال البرهان الحلبي الحاصل أن التصيير يرجع إلى تقي الدين القزويني وابن

الفتح وتخرج رجلها من
تدويرها اليمنى لأنه استلها
(تسن) (الإشارة في الصحيح)
نه صلى الله عليه وسلم رفع
سببه السبابة وقد أحناها
بأ ومن قال أنه لا يشترط أصلاً
وخلاف الرواية والدراية
فيكون (بالمسحبة) أي
سبابة من اليمنى فقط يشير بها
منه) انتهائه إلى (الشهادة)
بالتشهد أقول أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلاً
كان يدعو بأصبعيه فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحداً (يرفعها) ٢
أي المسحبة (عند التثنية)
أي تقي الألوهية عما سوى
الله تعالى بقوله لا اله (ويضعها
عند الاثبات) أي اثبات
الألوهية لله وحده بقوله لا
الله ليكون الرفع إشارة إلى
التثنية والوضع إلى الاثبات
ويعين الأسرار بقراءة
التشهد وأشارنا إلى أنه لا يبعد
شأن من أصابعه وقيل لا
عند الإشارة بالمسحبة فيما
يروى عنهما (و) تسن
(قراءة الفاتحة فيما بعد
الأوليين) في الصحيح وروى
عن الإمام وجوبها وروى
عنه التصيير بين قراءة الفاتحة
والتصميم
٢ قوله الإشارة أعماهي عندها
الخ في نسخة أخرى مانعه
الإشارة أعماهي في أمثلها
لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله كان أولى (قوله أقول أبي هريرة) دليل

المراد به التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح أفضل من السكوت كما لا يخفى اه (قوله والتسبيح) أي بقدر الفاتحة أو ثلاث تسيبات كما في القهستاني لان القراءة فيها ما انما شرعت على وجه الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر (قوله والسكوت) أي بقدر الفاتحة فهستاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسيبات زبلي أو بقدر تسيبة واحدة نهاية قال الكمال وهو البقي بالاصول أي لان الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه ادنى ما ينطاق عليه الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسيبة كما في سائر الاركان اه ولذا قال القهستاني ولعل المذكور بان السنة أو الادب والا فالفرض على رواية الاصول مطلق القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فقيل يكون به مسيئا لو عدا ولكن لا يلزمه السهو ولو سهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مسيئا وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والخاتمة وجرى عليه الشارح وهو المذهب وان كان صاحب المحيط على خلافه كما في البحر والدرر (قوله وتسبى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اعلم أنها على ستة أقسام فرض وواجب وسنة ومستحب ومكروه وحرام فالأول في العمر مرة واحدة لا لاية والثاني كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والظاهر أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرطبي والثالث في القعود والاخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس في الصلاة مع عدد القعود الاخير والفتن والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه ان قصد بذلك الاعلام بجودته ولا خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال اذ الفة على استعمال الذكر في غير موضعه صرح بذلك علماونا وهل يأتي به المسبق مع الاما قيل نعم وبالاعاءه معه في البسوط وقيل يكرر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع وقيل بسكت واختاره أبو بكر الرازي وقيل يستمر في التشهد ووجهه قاضي خان وينبغي الاقتناء كما في البحر وهو الصحيح خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) قال في الدرر ويندب السيادة وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر أن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل عن العصاية والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان مندوبا لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسئلة أصولية وهي أن الادب أحسن أم الاتباع والامتنال ورجح الثاني بل قيل انه الادب اه (قوله كما صليت على ابراهيم) لا يقتضي افضلية الخليل على الحبيب عليه الصلاة والسلام لانه قاله قبل أن يبين الله تعالى له منزلته فلما بين أبقى الدعوة وتشبيهه لاصل الصلاة بأصل الصلاة للتشبيه وقع في الصلاة على الآل لانه عليه فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه والمناسبة الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آل ابراهيم فاذا تقابلت الجلة بالجلة يقدرون أن يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا الاخير نظر أو المشبه به قد يكون أدنى لقوله تعالى مثل نوره كشكاة اه در والحمد للمجود فانه الحمد بآنواع الحمد والحمد بمعنى الماحد وهو من كمل في الحمد والشرف وغناه في الشرح والحمد بمعنى فاعل أي أنت فاعل الحمد أو واهبه كما أن مجيدا يحتمل أن يكون بمعنى المجد وقوله في العالمين أي معهم فهو دعاءهم معهم داخلة هنا على التابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء)

والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فانه منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فرض في العمر مرة ابتداء

وتمتض كذا ذكر اسمه لوجود
سببه (و) يسن (الدعاء) بعد
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لقوله عليه السلام
إذا صلى أحدكم فليبدأ
بصحة يد الله عز وجل والثناء
عليه ثم ليصل على النبي ثم
ليدع بعد ما شاء لكن لما
ورد عنه صلى الله عليه
وسلم أن صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس
قدم هذا المانع على إباحة
الدعاء بما أحبه في الصلاة
فلا يدعونها إلا (بما يشبه
الفاظ القرآن) ربنا لا تزغ
قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ
(السنة) ومنها ما روى عن
أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال (رسول الله صلى
الله عليه وسلم علق يارول
الله دعاء دعوه في صلاتي
فقال قل اللهم اني ظلمت
نفسى ظلمات كثيرة وانه لا
يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمي انك انت الغفور
الرحيم وكان ابن مسعود
رضي الله عنه يدعو بكلمات
منها اللهم اني اسألك من الخير
كله ما علمت منه وما لم أعلم
واعوذ بك من الشر كله
ما علمت منه وما لم أعلم (لا)
يجوز أن يدعو في صلاته بما
يشبه (كلام الناس) لانه
يبطلها ان وجد قبل القعود
وقد رواه الشيخ

أي من غير تقدم ذكر ولو باغ في الصلاة وصلى فيها بعد نابت عن الفرض (قوله وتمتض كذا
ذكر اسمه) هو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب اذا اتحد المجلس وتكفي صلاة
واحدة كسجود التسلاوة اذا الوجبت كل مرة لا فاضى الى الخرج حاي وغيره وظاهر تعبيره
بتمتض انه فرض عملي والذي في كلام غيره ان المراد الوجوب المصطلح عليه فان الاحاديث
الواردة بطلبها عند ذكره احاديث آحاد وهي انما تفيد الوجوب أفاده في البحر قال السرخسي
في شرح الكافي وقول الطحاوي يخالف للاجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كما في
غاية البيان وهو المختار للفتوى كما في النهر وظاهره ولو سمع من مئة مدلان العبرة بمجلس
السامع كالتسلاوة بخلاف الثناء عند ادائه الى نحو عز وجل فيجب لكل مرة ثناء على حدة
وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يفتضى وفي البناءة عن الجامع الصغير يكفيه
كل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يبق ديناً عليه وأما تشييت
العاطس فان حديد يجب لكل مرة ٤ وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث اذا تابع
وان لم يشمت الى ثلاث كفته واحدة يحوى على الاشياء لكن بحرم في الفقه تبعاً للكافي بأنه
يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد ١٥ ولا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلى على نفسه بناء على أن يأتى بها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف يأتى الناس
باعتباري نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الاول والصلاة في ضمن صلاة فلا يجب
الصلاة لارتكاب المكروه في الاول وللتسلسل في الثاني وفيه انه يقال في الاول يتأتى فعلها
بالايمان بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله لوجود سببه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم
(قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولو لاديه المؤمنين والمؤمنات لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم لما قبل له أى الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبة والمدير
يطلق على ما قبل الفراغ منها أى الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقدير ادبه ما وراءه
وعقبه أى الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بحر ويدعو بالعربية
ويحرم بغيرها لانها تنافي جلال الله تعالى نهر ولا يجوز الدعاء للمشركين بالمغفرة وكفره القرافي
والحق خلافه لقول البعض يجوز الكفر عقلاً ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين
جميع ذنوبهم لم أقرط الشفقة على اخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعاً ومن المحرم
أن يدعو بالمستحيلات العادية كنزول المائدة الا أن يكون تبيهاً وليا قبل وكذا الشرعية كما
في الدرر أن يسأل العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما الا أن يقصده بالخصوص
اذ لا بد أن يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) التبادر منه
أن ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده أن ذلك قبل السلام لذكر السلام
بعد (قوله لكن لما ورد الخ) استدراك على التعميم المنهوم من قوله ما شاء فانه يفيد جواز
الدعاء ولو بما لا يستحيل طلبه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس فتفسد به الصلاة لحديث ان
صلاتنا الخ (قوله بما أحبه في الصلاة) أى بما يشبه كلام الناس (قوله ربنا لا تزغ قلوبنا)
بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والا كره (قوله ولا يجوز أن يدعو الخ) ولذا
قالوا ينبغي له في الصلاة أن يدعو بدعاء محفوظ لا بما يحضره لانه ربما يجرى على لسانه ما يشبه

و يقوت الواجب لوجوده
بعده قبل السلام بخروجه
به دون السلام وهو مثل
قوله اللهم زوجني فلانة
أعطني كذا من الذهب
والفضة والمناصب لأنه
لا يستحيل حصوله من العباد
وما يستحيل مثل العقور
والعانية (و) يس (الاتفات
عينا ثم يسارا بالتسليتين)
لأنه صلى الله عليه وسلم كان
يسلم عن يمينه فيقول السلام
عليكم ورحمة الله حتى يرى
بياض خده اليمين وعن يساره
السلام عليكم ورحمة الله
حتى يرى بياض خده اليسرى
فإن نقص فقال السلام عليكم
والسلام عليكم أساء بترك السنة
وصح فرضه ولا يزيد وبركاته
لأنه بدعة وليس فيه شيء
ثابت وإن بدأ يساره ناسيا
أو عامدا يسلم عن يمينه
ولا يمس يده على يساره ولا
شيء عليه سوى الأسامة في
العمد ولو سلم تلقا وجهه
يسلم عن يساره ولو نسي
يساره وقام يعود إلى المخرج
من المسجد أو يسكنكم فيجلس
ويسلم (و) يس (نية الإمام
الرجال والنساء والصبيان
والخسائي (و) الملائكة
(الحفظة) جمع حافظهم وأيه
لحفظهم ما يصدر من الإنسان
من قول وعمل أو لحفظهم
إياه من الخبي

كلام الناس ففسد صلواته وأما في غير الصلاة فيما عكس فلا يستظهره دعاء لان - فظ الدعاء
يمنع الرقة بجر والمراد بما يشبهه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون
الدعاء مستحيلا منهم أن يكون بلفظ وارد في الأثر المذهب لا فلو قال اغفر لعمى أو خالى
أو أقرباى لا تنفع دخلا فالما في الظهيرية والخلاصة ثم التفصيل بين كونه يستحيل - وإنه من
المخلوق أولا إنما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخاتبة قال في سكب الأنهر واختار الحلبي
أن ما هو مأثور لا يفسد مطلقا ويعتبر في غيره الأصل المتقدم اهـ ومثله في الجوى
عن الظهيرية (قوله ويقوت الواجب) وهو الخروج بلفظ السلام (قوله بجر وجهه)
متعلق بقوله ويقوت الواجب (قوله مثل العقور والعانية) قال صلى الله عليه وسلم ما سئل الله
تعالى شيئا أحب إليه من أن يسئل العافية رواه الترمذي وجعل في الهداية لفظ الرزق
عما لا يستحيل طلبه من العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن أسناد الرزق إلى المخلوق مجاز
لاحقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله خيرا لاسلام في شرحه للجامع الصغير
يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني فلانة الأصح الفساد ولو قال اللهم
ارزقني الحج الأصح عدمه قال في النهر وهذا التخصيص ينبغي اعتقاده ولو قال اقض ديني تفسد
مضمرات واستشكل بأنه ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر إلا أن يقال المراد
بالمأثور الذي يدعي به التشهد أن يكون ورد في الصلاة لا مطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله
بالتسليتين) هو على سبيل التوزيع (قوله حتى يرى بياض خده) هو في الموضعين بالبناء لا المفعول
(قوله فقال السلام عليكم) أو عليكم السلام (قوله لأنه بدعة) كذا قاله النووي وهو مردود بما
جاء في سني أبي داود عن علقمة بن وائل عن أبيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وسكت
عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف الفتاوى أنه يزيد وبركاته في التسليتين (قوله ما لم
يخرج من المسجد) والأصح ما لم يستدبر القبلة كما في الدر (قوله والنساء) هذا أولى مما في النهر
أنه لا ينويهن أن حضرن استراحة حضورهن لأن الكراهة عليهن وهذا مطلوب منه إذا صابن
معها فالحكمة متفكة (قوله لحفظهم ما يصدر من الإنسان من قول وعمل) فمن يمينه رقب وهو
كاتب الحسنات وعن يساره عنقه وهو كاتب السيئات وورد أنه إذا مات ابن آدم يامرهم ما
الله تعالى بالإقامة على قبره يحمده ويصلي عليه ويكبره ويكتب ذلك لصاحبها
حتى يبعث ويفارقانه عند الغائط والجامع والأصح أن الكافر يكتب أعماله وأن الصبي المميز
تكتب حسنة وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله به على الأصح واختلف في محل
الجلوس ف قيل القم والمداد الرقيق والقلم اللسان فخير نقوا أفواهكم بالخليل فانهم يجلس
الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قبل ما فيه أجر ووزر لما
ورد أن كاتب الحسنات أمين على كاتب السيئات فإذا عمل حسنة كتبها عشرة وإن عمل سيئة
قال له دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان
كل شيء واختلف في وقت محو المباح والاكثر على أنه يوم القيامة (قوله أو لحفظهم أيام من الجن

واسباب الخطاب ولا يعز حد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال مع كل مؤمن شخص من الحفظة واحد
عن يمينه يكتب الحسنات ١٨٠ وواحد من يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخيرات واخر وراءه يدفع عنه

واسباب الخطاب) اي المهالك وكذا المؤذيات (قوله ستون ماسكا وقيل مائة وستون يذبون عنه) أي كايذب عن ضعفه القسا في اليوم الصائف الغياب ولو بدوا الكرم رأيتهم على كل سهل وجبل كلهم يسطيدونه فاغرفاه ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفه الشياطين كذا ورده في بعض الآثار وقال تعالى له معقبات الآية وفي الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار وهؤلاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين في الاظهر ذكره القرطبي في شرح مسلم (قوله كالايمان بالانبياء) فان عددهم ليس معلوما قطعاً فينبغي أن يقول آمنت بالله وملائكته وجميع الانبياء اولهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة وأربعة وعشرون الفا كذا في شرح تسمية المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء والمرسلون افضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم والمراد بالاتقياء الاتقياء من الشريعة كما في الروضة فان الظاهر كما في البصر أن فسقة المؤمنين افضل من عوام الملائكة وفي النهر عن الروضة أجمعت الامة على أن الانبياء افضل الخليقة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة ووجه العرش والروحانيون وان الصابية والتابعين افضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفي ذكر الاجماع في بعض هذه المسائل انظر (قوله المتقدمين) اي ولا ينوي من ليس معه وقول الحاكم انه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات ولو من الجن قال السرخسي هذا عندنا في سلام التشهد لعدم الخطاب فيه أما في سلام التحلل فيخطب من معه فيخصه بيمينته (قوله وقبل تكفيه الاشارة) اي بالاتفات والخطاب (قوله بالتزام صلاته) اي صحة صلاته فان الامام ضمن (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم انه اذا أذن في صلاة وأقام يقتدي به كثير من خلق الله وتقدم أن المنفرد ينوي الامامة لانه قد يقتدي به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال زيادة على ما ذكره من ينوي من اقتدى ليوافق ما تقدم لكان أنسب (قوله ويغني التنبه لهذا) اي لما ذكر من السنن (قوله ويسن خفض صوته بالتسليم الثانية) خصه الحلبي بالامام وذكره السيد وهو في متن منية المصلي لان السنة في حقه الجهر بأذكار الانتقال لان الجميع للاعلام بجهالة (قوله ويسن انتظار المسبوق فراغ الامام) أي من تسليمه المرتين (قوله لوجوب المتابعة) فان قام قبله كرتصريحاً وقد يباح له القيام لضرورة كما لو خشي ان يتظلم ويخرج وقت الفجر أو الجمعة أو العبد أو غشي مدة مسه أو يخرج الوقت وهو مذكور وكذا لو خشي مرور الناس بين يديه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل من آدابها) • اشاهد من التبعية ضحية الى انه لم يستوف افراد الآداب فمنها انتظار الصلاة والاعتقاد على الركبتين حال النهوض على طريقة والتسمية بين النافضة والسورة على طريقة ايضا والقراءة من طوال الفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة في الاخيرة بين بناء

المكاره واخر عند ناصيته يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقبل معه ستون ملكا وقبل مائة وستون يذبون عنه الشياطين فالايان بهم كالايمان بالانبياء عليهم السلام من غير حصر بعدد (و) يمينه (صالح الجن) المتقدمين به فينوي الامام الجميع (بالتسليمين في الاصح) لانه يجاطبهم وقبل ينويهم بالتسليم الاولى وقيل تكفيه الاشارة اليهم (و) يسن (نية المأموم امامه في جهته) اليه ان كان فيها او اليسار ان كان فيها (وان حاذاه نواه في التسليمين) لانه حطمان كل جهة وهو أحق من الحاضرين لانه احسن الى المأموم بالتزام صلاته (مع القوم والحفظة وصالح الجن) (و) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط) اذا يس مع غيرهم ويغني التنبه لهذا فانه قل من يتنبه له من أهل العلم فضلا عن غيرهم (و) يسن (خفض صوته بالتسليم الثانية عن الاولى) (و) يسن (مقارنته) اي سلام

المقتدى (سلام الامام) عند الامام موافقة وبعد تسليمه عندهما للتلا بصرع بامور الدنيا (و) يسن (البدل المتباينين) وقد ينه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لاهو عليه (فصل) • من آدابها

الادب مافعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المستوتة وقد شرع لا كمال السنة فيها (الخراج الرجل كقبه من كبه عند التكبير) للأحرام لقربه من التواضع الاضرورة كبرد المرأة تسترق كفيها حذرا من كشف ذراعيها ومثلها الخلق ١٨١ (و) منها (تقرب المصلي) سواء كان

رجلا أو امرأة أو إلى موضع سجوده قائما) حفظه من النظر إلى ما يشغله عن الخشوع (و) تقربه إلى ظاهر القدمين كما وإلى أرتبة أنفه ساجدا وإلى بهر جالس) ملاحظ قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانهير التواضع بغيره (و) منها نظره إلى المنكبين (مسما) وإذا كان بصيرا وفي ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال بالاستطاع) تحذرا عن المفسداته إذا كان بخير يحذر نفسه وكذا الجشاء (و) من الادب (كظمه عند التثاؤب) فان لم يقم غطاء يده أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع (و) من الادب (القيام) أي قيام القوم والامام أن كان حاضرا يقرب المحراب (حين قيل) أي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيصاف وان لم يكن حاضرا يقوم كل

على انما افضل والاشارة في التشهد على حافي اليمنى عن الصفه (قوله الادب مافعله الرسول) وفي اللغة مذكاة تعصم من قامت به عما يشبهه أو هو حسن الاخلاق وفعل المسكارم واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في الاسلام وأدب ككرم فهو أدب كضارب (قوله مرة أو مرتين) ومثله المندوب أما المذهب فهو مافعله مرة وتركه أخرى وهو ما عليه أهل القروع والاولى ما عليه الاصحابون من عدم الفرق بين المذهب والمندوب وتركه لا يوجب اسامة ولا اعتبارا لكن فعله افضل كما في الدر (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للأحرام) فيه اشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى اخراجه ما في جميع الاحوال كما في مجمع الانهر (قوله حذرا من كشف ذراعيها) أي فانه عورة على الصحيح وهذا في الحرمة لا في الامة (قوله قائما) أي ولو حكا كلقاعد (قوله إلى ظاهر القدمين كما) وهذا لا يتأتى في المصلي قاعدا (قوله وإلى بهر) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا ويقول هذا ولو كان مشاهدا للكعبة على المذهب (قوله كأنك تراه) فان العبد اذا رأى سيده احسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) أي الرؤية المعنوية أي فلا تغفل عن عبادته فانه يراد أفاده السعد في شرح الاربعين (قوله وإذا كان بصيرا) أي أعنى فهو من اطلاق اسم الضلع على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيكفبه ملاحظة العظمة والافال عظمة لكل مصل (قوله دفع السعال ما استطاع) أي مدة استطاعته اما اذا كان يحصل له منه ضرر أو يشتغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تنخم محتاج اليه لدفع بالقوم ضعه عن القراءة أو عن الجهر وهو امام ذكره البرهان الحاشي والسعال بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئحة والاعضاء التي تتصل بها (قوله يفسد) أي اذا حصل به حروف ومثله الجشاء (قوله كظمه عند التثاؤب) أي امساكه وسده ولو يأخذ شفته بيده فان امكته أخذ شفته بيده فلم يفعل وغطاه بيده أو كفه كذا عين الامام خلاصة والتثاؤب انفتاح القوم برح يخرج من المعدة لمرض من الامراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقال ابن دوستويه في شرح الصحيح هو ما يوجب الانسان عند الكسل والنعاس والهم من فتح القم والقطي اه والانباء عليهم الصلاة والسلام محفوظون منه بجهته عنهم عن شرح الشماثل لابن حجر (قوله فليكظم ما استطاع) أي دعه عليه قصده ووردان الشيطان يضحك من ابن آدم اذا تشاءب (قوله حي على الفلاح) وقال الحسن وزفر عندي على الصلاة كما في سكب الانهر عن ابن الكمال معزيا إلى الذخيرة (قوله لانه امر به فيصاف) أي لان المقيم امر بالقيام أي ضمن قوله حي على الفلاح فان المراد بفلاحهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام (قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكما ما جاوز صفقا قام ذلك الصف اه وان دخل من قدامهم قاموا احين رأوا وإذا أخذ المؤذن في الإقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا يثلم فاما فانه مكره مكافى

صفحتين يتخير اليه الامام في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) أي انما هو الذي يقرأ في الصلاة (قد قامت الصلاة) عندهما

المضمرات قهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الاقامة والناس منه غافلون (قوله اذا فرغ من الاقامة) أي بدون فصل وبه قالت الأئمة الثلاثة وهو اعدل المذهب شرح المجمع وهو الاصح قهستاني عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لو صلى السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعدها ساعة لا يعيدها ومثله في البرازية كما في المنع لما في البخاري عن انس قال اقيمت الصلاة فعرض للنبي صلى الله عليه وسلم رجل فخبسه بعدما اقيمت الصلاة زاد هشام في روايته حتى نفس بعض القوم قال الشافعي في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل على أن اتصال الاقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد السنن وانما هو من مستحباتها كما ذكره الغبيني وغيره من شارحي البخاري (قوله فلواخر الخ) فالخلاف في الاستحباب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) المراد بأفعال الصلاة ما يعم أقوالها وافعالها لغة ما بين الشيتين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أسماءها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والسباب (قوله لتقديمها) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي باهم اميه) منحنى اذنيه ومن الشحمتين لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خان والظاهرية كما في القهستاني وعلمه صاحب النقاية بانه لتحقيق المحاذاة فظهر منه أن المراد بالمس القرب التام لاحقيةته فلا منافاة كما في تكب الانهر واختلف في حكمة الرفع فقليل الاشارة الى التوحيد وقيل الاشارة الى طرح أمور الدنيا خلفه والاقبال بكايته على الصلاة وقيل يستقبل بجميع يديه وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حركات بكل اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الاشارة الى أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر ويصمغ في الهداية وفي القدوري يرفع يديه مع التكبير وهو المروي عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الا قول وهو الاصح لان في الرفع في التكبير عن غير الله تعالى وفي قوله الله أكبر انبأته تعالى والنفي مقدم على الاثبات وقيل يرفع يديه بعد التكبير والسكل مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في البصر (قوله واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص عن محله أو باجسادى السيدين دون الاخرى (قوله لا ياتي به لقوات محله) وينبغي أن ياتي به على القول الثالث ما يطل الفصل اه نهر (قوله بلامد) الحاصل أن المقد في التكبير اما أن يكون في لفظ الله او في لفظ أكبر فان كان في لفظ الله فاما ان يكون في اوله او في وسطه أو في آخره فان كان في اوله كان مفسداً لانه في صورة الاستقها م حتى لو تعدد بكثرة لا شك في الكبرياء وان كان في وسطه فهو الصواب الا أنه لا يبالغ فيه فان بالغ زيادة على مده الطبيعي وهو قد در حركتين كره ولا تقصد على المختار كما في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الاولى اه فالكرهية للتنزيه وان كان في آخره بان أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تقصد به الصلاة وكذا نسكينا كذا في الحاشي وان كان في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ولا يصير به شارعا على ما هو وان كان في وسطه حتى صاراً بكار فقليل تفسد صلته لانه جمع كبير وهو طيل ذو اوجه واحد واسم من أسماء أولاد

وقال أبو يوسف بشرع اذا فرغ من الاقامة فلواخر حتى يفرغ من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعاً (فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان اوصافها لتقديمها (اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (اخرج كفيه من كبه) بخلاف المرأة وحال الضرورة كما بيناه (ثم رفعهما هذا اذنيه) حتى يحاذي باهم اميه ثم يصفى اذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج أصابعه ولا يضعها واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان والمرأة الحرة تحذو منسكبيها والامة كالرجل كما تقصم (ثم تكبر) هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا ياتي به لقوات محله وان ذكره في اثنا عشر رفع (بلامد) فان مدهمزه لا يكون شارعا في الصلاة وتقدمه في اثنا عشر

وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بحاجته الطالب وان كره تركه
الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لصحة الشروع

١٨٣

الرواية (كسبحان الله)
أولاً الله الا الله والحمد لله
(و) يصح الشروع ايضا
بالفارسية وغيرها من
الالسن (ان يجوز عن
العربية وان قد ولا يصح
شروعه بالفارسية وغيرها
(ولا قرأته بها في الاصح) في
قولي الامام الاعظم موافقة
لهم لان القرآن اسم للنظم
والمعنى جميعا واما التلبية في
الحج والسلام من الصلاة
والتسمية على الذبيحة
والايمان بخاتمة النبوة العربية
مع القدرة عليها اجاعا (ثم
وضع عينه على يساره)
وتقدم صفته (تحت ممره)
مقبب الصريحة بلامهلة)
لانه سنة القيام في ظاهر
المذهب وعند محمد سنة
القراءة في سبل حال الشاء
وعندهما يعتمد في كل قيام فيه
ذكر مسنون بحالة الشاء
والقنوت وصلاة الجنازة
ويرسل بين تكبيرات
العديد اذ ليس فيه ذكر
مسنون (مستقفا وهو ان
يقول سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك) وان قال
وجعل ثناؤك لم يمنع وان
سكت لا يؤمر ولا ياقبدها
التوجه لاقبل الشروع

الشيطان وفي القنية لا تقصد لانه اشباع وهو لغة قوم واستبعده الزيلعي بأنه لا يجوز الا في الشعر
ولو فعله المؤذن لا يجب اعادة الاذان لان امر الاذان اوسع كذا في السراج وان تعمده بكسر
أى مع قصد المعنى والا لا يستغفروا ويوب مضررات وان كان في اخره فقل تقصد لانه وقداسه
ان لا يصح الشروع به وقيل لا تقصد كما في العناية وابن امير حاج ولو حذف المعنى أو الحذف
أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف في صحة الشروع
وانه قادمين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطا أفاده السيد ومصر (قوله ناويا) اعلم
انه يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بهما وصرح بتقديمها عليه حيث
لم يفصل بينهما بأجنبي لانه اشارة حكما لا تأخيرها ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالاخرس
تحريل لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح انه مذكور واجب فلا يلزم غيره الابدال در (قوله
بكل ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد بوضعه ما يكون بالحنان (قوله خالص
لله تعالى عن اختلاطه الخ) فلا يصح باللهم اغفر لي لانه لطلب المغفرة ولا بالحوقلة لانه لطلب
الحول والقوة ولا بما شاء الله كان لانه لطلب دفع السوء ولا بالبسملة لانه لطلب البركة ولا فرق
في صحة الشروع بين الالسن الخاصة والمشاركة كالكرام والجليل على الاظهر الاصح (قوله
ان كره) أى تحريرا صريحا بقوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه اشارة) أى فيما ذكره من
قوله ثم كبر فان التكبير الله أكبر وهو وجه اول في قوله بكل ذكر فان الذكر التام لا يكون الا بجملة
(قوله وهو ظاهر الرواية) والخيار در والاشبه كما في ابن امير حاج وروى الحسن عن الامام انه
يصير شارعا بالقرآن في الدر ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا لمحمد (قوله وغيرها
من الالسن) هو الصحيح وخصه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث موضوع كما
قاله القارى في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وعلى قوله ما من
لم يعرفه ما في حكم العاجز وتقدم (قوله ان يجوز) الصحيح انه يصح الشروع عنده بغير العربية
ولو كان قادرا عليهم مع الكراهة الصريحية للقادر لان الشروع يتعلق بالذكر الخالص وهو
يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد ان صاحبه رجعا الى قوله هذا كرجوعه الى قوله ما
في القراءة أفاده صاحب الدر ومصر (قوله في الاصح في قولي الامام) الاولى من قولي الامام
كما هو في بعض النسخ وبه عبر في الشرح وهذا ظاهر في القراءة لاني الشروع كما علمت وعلى
هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا) أى ومن قرأ بغير العربية
فانما اتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليه انه
اذا حلف بالله بالفارسية تنعقد عينه وتلزمه الكفارة اذا حنث أفاده السيد فالإيمان في كلام
المؤلف بفتح الهمزة جمع عين (قوله بلامهلة) بفتح الميم أى تراخ وبضعها عكارة الزيت (قوله
في كل قيام) أى له قرار (قوله ويضحه في التهجد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم
الاستفتاح عليه (قوله ومعنى سبحانك) سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه البراءة
والتراهة من سيج في الارض أى ذهب وبعد ثم ضمن معنى التسبيح الذي هو التزنية وقد يستعمل
علما له فيمنع من الصرف للعلية وزيادة الالف والتون ولا يكاد يستعمل الامضا واقتصاب

لا بعده ويضحه في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك

الاهم وبمحمدك تزهدك عن صفات النفس بالتسليم واثبت صفات الكمال لذاتك بالتمجيد وتبارك اى دام وثبت وقتزه اسمك وتعالى جددك اى ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بركاتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتمجيد الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا في الشفاء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والحمدية (ويستفتح كل مصل) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام ١٨٤ بالقرعة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن

حضوره الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكه في العقاب وانت لاترأه فتعنتهم عن راء ليحفظك منه بالتعوذ (سر القراءة) مقدما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتدا ما يقضيه بعد الشاء فانه يثنى حال اقتدائه ولو في سككات الامام على ما قيل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تبع للشاء فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات الرواية في العبدین) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقسراً في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضا او نفلا (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما في الوضوء والذبيحة فلا يتقدم بخصوص البسملة بل

جاء بفعل محذوف واجب الحذف امامن لفظه واصل التركيب سبحانه اومن غير لفظه اى اعتقد سبحانه اى تراحمك من كل ما لا يابق بك فيكون على هذا معولاه لا مطلقا (قوله وبمحمدك) متعلق محذوف والواو اما لعطف جملة على جملة حذف كالاولى وابق حرف العطف اى اسجدك وابتدئ بمحمدك او اوصفك بمحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادتها لانها ليست بقياس كما في الفهستاني وروى عن الامام انه لو قال سبحانه اللهم بمحمدك يحذف الواو جاز والباء على هذا الملازمة اى اسجدك تسبيحا ملتبسا بمحمدك اولاه صاحب (قوله وتبارك) فهل لا يتصرف ولا يستعمل الله تعالى من البركة وهو الخبير الدائم الكثير اى تكاثرت خبوره اسمائك الحسنى مشتق من برك الماء في الحوض اى دام اومن برك الابل وهو الثبوت (قوله وقتزه) ليس هذا من معنى تبارك (قوله وتعالى جددك) الجدد بفتح الجيم يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظمة والجلال وهو المراد هنا بهنى ان عظامك تعالو على عظمة غيرك (قوله بدأ بالتزهد) اى التزهد الكامل (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق بقوله ترقيا وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله في الجلال والجمال) متعلق بغاية او بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال اى والى غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذكر باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقراءة) ولو سرية على المعتمد ان أدركه كما تنحصر ان أكثرأيه أنه ان أتى به أدركه في شيء منه أتى به والا لا نهر (قوله مقدما عليه) وقال بعض اصحاب الظواهر والنسخ وابن سيرين يأتي به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال وعامة في الشرح (قوله فانه يثنى حال اقتدائه) لوجه لهذا التعليل قال في الشرح ويثنى أيضا حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقيل يثنى في سكاته وهو اولى مما هنا وكلامه يقتضى ان المسبوق يثنى مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتي به في الركوع) اى لا يأتي بالتعوذ في الركوع (قوله ويأتي فيه بتكبيرات العبدین) اى يأتي به المسبوق في الركوع (قوله لوجوبها) ظاهرا لتعليل يفيد انه لا فرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والافضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله اكبر (قوله للسورة) تقييده بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها لا آيات (قوله من المفصل على ما تقدم) اى من الطوال والواسط والقصار (قوله

كل ذكره يكنى (فقط) فلا تنس التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة في ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهرا وخاف بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وامن الامام والمأموم سرا) وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل على ما تقدم (او) قرأ (ثلاث آيات) قصار او آية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصل (راكعا) فينبغي بالتكبير مع ابتداء الانشاء ويختص به التسمية ليشرع في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكر مطمئنا (مسوقا بأرأسه بجوزة أخذ اركبته يديه)

ويكون الرجل مقلدًا أصابعه فاصبع الساقية واحناؤهما شبه القوس مكروه والمرأة لا تفرج أصابعها (وسج فيه) أي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجتماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم ثبت أن أقرأ أقرأ كما أو ساجدا (ثم رفع رأسه وأطمان) فأعيا (فأنا سمع الله لمن حمده) أي قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكر ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكت والاستراحة للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (أماما) هذا أقوله سما وهو رواية عن الإمام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يحملون إلى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح من الإمام موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسبيح (والمتقدم يكتفى بالتحميد) اتفاقا فلا مبره في الحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقلوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد وبيده اللهم ربنا لك الحمد وبيده ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصل (خارج السجود) ويختتمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) أن لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي (وسجد بأفقه وجهته) وتقديم الحسك (مطهئنا ساجدا) بأن يقول سبحان ربّي الأعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجاف) أي باعد الرجل (بطنه عن تخذيده وعضديه ١٨٥ عن أبيه) لأنه أبلغ في السجود بالأعضاء في غير راحة وينضم فيها حذرا عن اضطراب الجوار (موجها أصابع يديه) وبضمها كل الضم لا يندب الاحنالان الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفض) فتضم عضديها الجنبين (وتلزم بطنها بخذيها) لأنه أستر لها ثم رفع رأسه وجلس كل مصل بين السجدين

ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بألفاظ القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والآخر عيا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكر فيه التشهد (قوله لا للكتابة) وفي المستصفي أنها للضمير لا للسكت وفي الولوالجية لو أبدل النون لاما فسدت صلواته كما في سكب الانهروان كان لسانه لا يطاوعه بتركه كما في الشربة لابة ولو سكن الميم من حمده فسدت صلواته كما في شرح الكيدانية عن عمدة الفتاوى (قوله والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزيادة الثناء واختلفوا في هذه الواو فقبل زائدة وقبل عاطفة تقديره ربنا حمدا لك ولك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في الدراية كذا في الشرح وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجها أصابع رجليه نحو القبلة) ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم بوضع أصابعها ويكتفى بوضع اصبع واحدة كذا في السعيد (قوله وجلس كل مصل بين السجدين) وقد اختلف المفسرون أن يكون إلى الجلوس اقرب وهو الذي ينبغي التعويل عليه قاله السيد عازي إلى التهر (قوله ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) ظاهره مبره أنه في صلاة التسبيح لا يكبر الا عند النهوض لا عند ركوعه ولا في السجود والتسبيح واظهار أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد ركوعه قبل التسبيح (قوله لا يثنى)

٢٤ ط واضع يديه على تخذيده (طمثنا) وليس فيه ذكر مستنون والوارد فيه محمول على التمسك (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطامتنا وسج فيه) أي السجود (ثلاثا وجاف بطنه عن تخذيده وأبدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتقاد على الأرض يديه) أن لم يكن به عذر (وبلا تموض) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعملت ما شملته (الأئمة) أي المصلي (لا يثنى) لأنه لا استفتاح فقام ولا يعوذ لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه (اذ لا يسكن رفع اليدين) في حالي الركوع وقيامه ولا يفقد الصلاة في الصحيح فلا يسكن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوضوء وتكبيرات الرواقي المبدئين) لاتفاق الاخبار ومدة الرفع فيها (ذوالاذنين) (و) يسكن رفعهما بسوطة (حين يري الكعبة) المنرفة أي وقت ما ينتهاتكون العين في فمهم للعينين ومعانية البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسكن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا ليا طمنا الطهور (و) يسكن رفعهما بسوطة (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) وقوف (مزدلفة) في الوقوف (بعد رمي الجرة الاولى) (الوسطى) كما ورد بذلك السنة

الشريعة وترفع في دعاء الاستسقاء وهو لان رفع اليد في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعد فراغه من التسليم) والتحميد والتكبير الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى وجلس عليها وانصب بطنه ووجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وجعلها منتهية الى رأس ركبته (والمرأة تتورك) وقدمنا صفتها (وقرأ) المصلي ولو مقتديا (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه مرادة على انه ينشئ المحبة وسلامته (وأشار بالمسبحة) من أصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند التثنية ويضعها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الا قول) لوجوب القيام لثالثه وهو كما قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد اخذ كفى بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (الحسب الله والصلوات والطيبات) جع قحية من حيا فلان فلانا اذا دعاه عند ملاقاته اقوالهم حيا لك الله أي ابقاك الله والمراد هنا أعز الانفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالمالية لله تعالى وهي الصادر منه ليلة الاسراء فلما قال ذلك ١٨٦ النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رذا الله عليه وحياه بقوله (السلام

عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذي هو نتيجة الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للحال لكونها الخوة والكثرة فلما أقاض سبحانه بانعامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لآخواته الانبياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)

بالضم من أثنى لا غير (قوله التي هي معناها) فيه نظر فتأمل (قوله بخلاف العبادة) فانها لا تبقى في العقبي أى على سبيل التكليف أما صدورهما من غير مشقة ~~كما~~ كالتقس فواقع لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حضرة الحق ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به وانما يقول هو صالح فيما أظن خوفا من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح (قوله شهد أهل الملوكوت الاعلى) مراده ما فوق السموات السبع بدليل العطف (قوله وجبريل) خصه بالذكر وان دخل في عموم ما قبله لما يزيد كرامته فانه أفضل أهل العلوى على الاصح (قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألقاظ التشهد المتواترة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله وأعبده ورسوله اه وما قبل انه كان يقول فيه وأنى رسول الله لأصله نعم ورد عنه في غير التشهد (قوله لمقام الجمع) أى لأن المقام للجمع فكما جمع في التحيات الخ وفى السلام عليك الخ بين ثلاث كذلك جع له هنا بين ثلاث أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة وهو الرسالة (قوله الموضوعه) بالجر صفة الالقاظ أى الموضوعه هذه الالقاظ لهذا المعنى (قوله خلافا لما قاله بعضهم) مرتبط بقوله فيقصد المصلى انشاء الخ (قوله وقرأ التشهد المتقدم) أى تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب كما أفاده الزيلعي (قوله القوم والحفظة) الاولى حذفه ليعلم كل مصل والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

فهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلقوها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض وليس أشرف من (باب العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة بما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم أحسنا نامة شهد أهل الملوكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) اى اعلم وأبين وجمع بين أشرف اسمائه ويزيد أشرف وصف للمخلوق وأرق وصف مستلزم للنبوة لمقام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الالقاظ مرادة فاصدا معناها الموضوعه لمن عنده كأنه يحيى الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم انه سكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفترا رجله اليسرى ناصبا اليمنى وتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقاظ (القرآن

• (باب الامامة) •

هي اتباع الامام في جزء من صلته اي أن يتبع فالاتباع مصدرا للفعل المبني للفعل والامام هو المتبوع (قوله قد مناشيا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذن أطول الناس أعتاقا يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها فيماعد الجماعة والعديد فانها فيها شرط الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وغيرها وفي جامع الفقه عدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من اصحابنا وقيل انهم افرض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقائل بالفرضية لا يشترطها الله فصح ولو منفردا كما في شرح ابن رهبان والجماعة في اللغة الفرقة المجمعدة وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلا أو امرأة حرا أو عبدا أو صيبا به - قل أو ما كالأوجني في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن أقامتها في البيت كإقامتها في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي آكد من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراويح فانها فيها سنة كفاية وترد رمضان فانها فيه مستحبة وأما وتر غيره ونطقه فمكرهه فيها على سبيل التداعي قال شمس الاثمة الحلواني ان اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعيا فلا يكره اتفاقا وان اقتدى به أربعة فالاصح الكراهة وتسحب في الكسوف كما في الدر من بابه وتكره في السجود وفي النهر والدر اختلاف في حقوق الاثم بالترك مؤبدون عذر فمن قال بالوجوب وهم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالسنية وهم انطراسانيون قالوا انما ياثم اذا اعتاد الترك وحكي المواقف في شرح الوهبانية عن جوامع الفقه انما مستحبة فالاقوال خمسة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالجزء من صلاة الامام ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام واختلقوا هل الافضل مسجد حيه أم جماعة المسجد الجامع وان استوى المسجدان فأقدمهما افضل فان استويا فأقربهما فان استويا خير العاقل والفقيه يذهب الى اقلهما ما جماعة ليكثر والتلميذ يذهب الى مجلس أستاذه (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) ووردانه اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرجه الا الصلاة لم يحط خطوة الا رفعت له بهاد درجة وحطت عنه بهنا خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام في الصلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المضمرات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم يزاد في صلاتهم صلاة يعني اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الالف بين المسلمين والتعلم من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعذر) المقبول محذوف تقديره المكلف وما في المصنف بيان العذر في فصل مستقل (قوله اهل مصر) بالتصوين لان المراد اهل أي مصر كان (قوله ولو صيبا) بهم منه أن فضله الجماعة تحصل بالتمنقل المقدي (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة

والسنة ثم سلم عينا) ابتداء (وبسارا) اتهام (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناويا من معه) من القوم والحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

• (باب الامامة) •

قد مناشيا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أي الامامة (أفضل من الاذان) لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلوة بالجماعة سنة) في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة افضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعذر ولو تركها اهل مصر لا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والا قوتلوا عليها لانهم من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صيبا بعقل أو امرأة ولو في البيت

مع الإمام وأما الجمعة
فيشترط ثلاثة أو اثنان كما
سند كره (الاحرار) لأن
العبد مشغول بخدمته
المولى (بلا عذر) لأن انقطاع
به (وشروط صحة الإمامة
للرجال الأصحاء ستة أشياء
الاسلام) وهو شرط عام فلا
تصح إمامة منكر البعث
أو خلافة الصديق أو وصيته
أو يسبب الشيعي أو ينكر
الشفاعة أو فهو ذلك ممن
يظهر الاسلام مع ظهور
صفته المكفرة (والبلوغ)
لأن صلاة الصبي نقل ونقله
لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة
صلاته بعدمه كالسكران
(والذكورة) خرج به المرأة
للامر بتأخيرهن والنخني
امرأة فلا يقتدى به غيرها
(والقراءة) بحفظ آية تصح
بها الصلاة على الخلاف
(و) السادس (السلامة من
الاعذار)

المسجد أتم (قوله مع الإمام) لاحاجة إليه لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة)
الاولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الإمام وأولها كناية عن الخلاف والمعقد الاول (قوله
للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذكورة فإن الاتي تصح امامتها
لنساء (قوله الأصحاء) اخرج ذوى الاعذار فإن امامتهم صحيحة لما نلهم (قوله وهو شرط عام)
فلا وجه لذكره (قوله أو يسبب الشيعي) الاولى أن يقول أو من يسبب أو سبب (قوله)
أو فهو ذلك) كمن ينكر الاسراء أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين أو
من الشرح وفي السيد ما حمله صحة امامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته
وفي الشرح إذا هم زماناً قال انه كان كافراً أو معي نجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا
ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الديانات افسقه باعترافه بخلاف ما اذا صلى قبيحاً
فساد صلاته نجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيظن الطهارة فإذا أخبر كان
مقبولاً فلزمنا إعادة اه ملخصاً (قوله مع ظهور صفته) الضمير يرجع الى من (قوله
والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغصبى مطلقاً سواء كان في فرض لأن صلاة الصبي ولو نوى الفرض
نقل أو في نقل لأن نقله لا يلزمه أي ونقل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوى على
الضعيف وبهذا التقرير تعلم أن في كلام الشرح توثيقاً وقال به بعض مشايخ بل يصح اقتداء
البالغ بالصبي في التراخي والسنة المطلقة والنقل واختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا
نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله كالسكران) وكالمجنون المطبق وأما الذي يجنبه ويقتضي
فتصح امامته حال افاقته ولا تصح امامة المعتوه وهو الذي ينسب الى الخرف كما في المعراج
(قوله والذكورة) أي الحقيقة (قوله خرج به المرأة) فلا يصح اقتداء الرجل بها واصلاتها في
ذاتها صحيحة (قوله لامر بتأخيرهن) علة لمحدوف تقديره وانما يصح اقتداء الرجل بالنساء
للامر الخ والامر بتأخيرهن نهي عن الصلاة خلفهن والى جانبهن أفاده في الشرح (قوله
والنخني امرأة) أي في الحكم (قوله فلا يقتدى به غيرها) أي لا رجل لاحتمال أنوثته ولا نخني
مثله لاحتمال ذكورة المتأخر وأنوثة المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداؤها به لصحته سواء كان
ذكراً أم أنثى فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقتداءه صلى الله عليه وسلم يجبر بل مع انه
لا يوصف بذكورة ولا أنوثة لأن المراد بالذكورة عدم الأنوثة أو هذه خصوصية وذكر في
الاشياء أن الاقتداء بالنخني صحيح (قوله بحفظ آية) ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح
به الصلاة ليظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على الخلاف) أي بين الامام وصاحبيه فقالوا
لأنهم الابتناء ثلاث آيات فلا يصح اقتداء القاري بأي أو بأخرى ولا اقتداء الامي بأخرى
لقوة حال الامي عنه بكونه بأي بالحرمة دونه وأما اقتداء أي بأي أو بأخرى بأخرى فصحيح
واعلم انه إذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة
وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح محبط وادعى في البصرة المذهب وكلام الخلاصة يقيد انه
كلام محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه ان فسدت لفقد شرط كظاهر جمعه لم تنعقد الصلاة وان
كان لاختلاف الصلاتين تتعقد فلا غير مضمون وقوته الانتقاض بالقهقهة كذا في التنوير
ومشرحه مختصراً ومقتضاه عدم انعقادها أصلاً فيما إذا اقتدى القاري بالامي لأن الاختلاف

فان المحدث ورسلانه

ضرورية فلا يصح اقتداء
غيره (كالغاف) الدائم
وانقلات الرجح ولا يصح
اقتداء من به انقلات رجح
عن به سلس بول لانه ذو
عذرين والفاضة بترك
الفاء (والثقة) بترك
القاف لا يتكلم الا به
(والشخ) بالناء الثلاثة
والتهريك وهو والثقة
بضم اللام وسكون الناء
تترك الالسان من السين
الى الناء من الراء الى الفين
وتحوه لا يكون اماما لغيره
واذا لم يجد في القرآن شيئا
خالدا عن ثقة وهجر عن
اصلاح اسائه آناه الابل
واطراف النهار فصلانه
جائزة لنفسه واذا ترك
التصحيح والجهد فصلانه
فاسدة (و) السلامة (من
فقد شرط كطهارة) فان
عدمها يجعل خيب لا يعنى
لا تصح امامته لظاهر
(و) كذا حكم (مترعوة)
لان العارى لا يكون اماما
لمستور (وشروط صحة
الاقتداء اربعة عشر شيا)
تقرى (نية المقتدى المتابعة
مقارنة لغيره) امامتارئة
حقيقة او حكمية كما تقدم
فينوى الصلاة والمتابعة
ايضا (نية الرجل الامامة
شرط صحة اقتداء التساميه)

افقد شرط وعلمه في السيد (قوله صلانه ضرورية) اي انما صحت صلانه لضرورة هذره
(قوله فلا يصح اقتداء غيره) اي اذا اقتداء مع العذر او طرأ عليه بعده ما لو توشا وصلى خاليا
عنه كان في حكم الصحيح ويصح اقتداء معه وذو عذر ان اقتد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من
به انقلات رجح الخ) ويصح عكسه واما المقتصد فان كان جرحه لا يخرج منه دم فتصح امامته
للاصحاء كذا في الشرح والسيد (قوله بالناء الثلاثة والتهريك) مصدرا من كتب (قوله
بضم اللام وسكون الناء) واما الثقة بالتهريك فالتميم يقال ما اقيم لثقتي اي فقه كذا في
المصباح والقاموس (قوله تترك الالسان) عرفه غيره بأنه حبة في اللسان حتى تغير الحروف
(قوله وتحوه) كلالام والياء والسين ناء واللام نونا (قوله لا يكون اماما لغيره) الالته وفي
الطائفة ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل انها تصح امامته لغيره لان ما يقوله صار امانة
واختاره ابن أمير حاج وحمل قولهم لا يؤتم أعلى منه على الاولوية نحو وجاب من الخ لاف وقواه
(قوله جائزة لنفسه) ان لم يمكنه الاقتداء وان أمكنه لا تصح كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا
ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة اذا كان يعتد ناء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر
على ذلك فصلانه جائزة وان ترك جهده فصلانه فاسدة الا ان يجعل العسر في تصحيحه ولا يسهه
ان يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا الشق الثاني مشكك لان
ما كان خليفة لا يقدر العبد على تغييره اه وكذا اذا كان اعراض ليس مما يزل عادة واذا كان
كذلك فلا يعول في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن عتد كفى خزانة الاكمل عن
فتاوى أبي الليث لو قال اللهم دللني بالها بدل الحاء او كل هو الله احد بالكاف بدل القاف جاز
اذا لم يقدر على غير ذلك آو بلسانه اه قال الفقيه وان لم يكن بلسانه اه ولكن جرى ذلك على
لسانه لا تقصد اه فلم يذ كر هذا الشرط وان كان يعتد كره عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن
مطيع اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يقيد ان هذا الشرط فيه خلاف والا كثر لم يذ كره
لان فيه سر جاعظيا (قوله كطهارة) أي من حدث أو خبث وان كان كلام الشارح قاصرا
على الثاني (قوله يحمل خبث) أي بسبب حمله خبثا لا يعنى عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ
ربع الثوب (قوله لا تصح امامته لظاهر) ظاهره وان لم يجد المتعبد من يلا أو وجدته ولكن
حصل مانع ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مانعة به (قوله
لمستور) وتصح امامته لمثله (قوله وشروط صحة الاقتداء) هو في اللغة الملازمة مطلقا كافي
القاموس وشعار بط شخص صلانه بصلاة الامام (قوله نية المقتدى المتابعة) كأن ينوى
معه الشروع في صلانه أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجوز به وتنصرف
الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها لانه جعل نفسه تبع للامام خ لا قالن قال لا بد
للمقتدى من ثلاث نيات أصل الصلاة نية التعيين ونية الاقتداء فأخذه السيد ونية المتابعة
شرط في غير جهة وعبد على المختار لاختصاصها بالجماعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا
في التمهيد الثاني وسكب الانهر وأمانة الامامة فليست بشرط الا في حق النساء ولا يلزم المقتدى
تعيين الامام بل الأفضل عدمه لانه لو عينه فبان خلافه فسدت صلانه (قوله أو حكمية) بأن
لا يتصل بينهما بافصال اجنبي كذا في الشرح (قوله فينوى الصلاة والمتابعة أيضا) لا يحسن

تفريعه على سابقه وقد علمت أن نسبة الاقتداء فقط صحيحة وإن لم يكن له علم بعين صلاة الامام
 (قوله لما يلزم من الفساد بالمهاذاة) أي له أو لمقتداه ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو بينه
 ولا نصير المرأه إذا خله في صلاة الامام الآن ينوي امامتها والحنى كالاتى ولا فرق بين الواحدة
 والمتعددة (قوله على ما قاله الاكثر) وفي النهر عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيها قال
 وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهم في الجنائز أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن الامام
 ذكر أما الامام الاتى فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حتى لو تقدم أصابعه) أي المقتدى مع تأخر عقبه
 من عقب الامام لطول قدمه أي المقتدى لا يضرب وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم
 خلاف المذهب لانه لو ما ذاه صح الاقتداء والعبرة في الموى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف
 رأس الامام ور جلاؤه قدم رجلاه صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاهدى وفي الدر يقف
 الواحد محاذيا أي مساويا لليمين امامه على المذهب وأما الواحدة فتتأخر لاجل حاله ولا عبرة بالرأس
 بل بالقدم ولو صفيرا في الاصح ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لا تنفسد اه (قوله وأن لا يكون
 الامام أدنى حال من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الترتيب من يرى سنيته فإن
 ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من يصلي سنة بمن يصلي سنة أخرى
 كسنة العشاء خلف من يصلي التراويح أو سنة الظهر البعيدة خلف مصلي القبيلة فإنه يجوز كما
 في البحر وغيره وفي الظهيرية مصلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقترى على به انسان في
 الاخرين يجوز وان كان هذا قضاء لا مقتدى لأن الصلاة واحدة كما في الشلبي عن الزيلعي
 ونقله القهستاني أيضا (قوله للمشاركة) أي لان المقتدى مشارك للامام فلا بد من الاتحاد
 لتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا يصح اقتداء
 ناذر) تقرير على ما قبله فلا اتحاد في نذريهما (قوله لم يندرعين نذرا للامام) أما لو نذره بأن
 قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم
 ولايته الخ) على قوله فلا يصح والضمير للناذريه حتى أن الوجوب انما يظهر في حق الناذر لاني
 حتى غيره فإذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنفصل أفاده في الشرح ولو علمه
 بأن اختلاف النذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر (قوله ولا الناذر بالخالف) الخالف
 أن يقول مثلا والله لاصلي كذا مثلا وعكسه يصح كالحالف بالخالف كذا في الشرح (قوله
 لان المنذورة أقوى) لوجوبها قصدا أما المحلوف عايبا فهي نقل جائز الفعل والترك قوى
 أحدهما وجهه بالخالف فوجوب التحقق البر ولا يتشكل عدم صحة اقتداء المفترض بالمنفصل
 باختلاف الامام من جاء بعد الركوع واقتدى به في السجدة فان السجدة تنقل في حق
 الخليفة فرض في حق من أدرك الركوع مع الامام لان المنع اقتداء المفترض بالمنفصل في
 جميع الافعال لاني بعضها أفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسئلة اقتداء المسافر بعد
 الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار التنقل ببعض الصلاة وهو القعدة أو القراءة
 (قوله بعد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت أما اذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما
 في الصلاة فان الاقتداء صحيح ويقتضى الاعتمام ولو كان الامام المقيم كبر في الوقت واقتدى
 المسافر بعد خروجه لا يصح (قوله في رباعية) أما الثنائية والثلاثية فلا يتغيران سفرا

قوله والمتعددة يوجد هذا
 في بعض النسخ زيادة نصها
 الآن في الواحدة روايتين

اه
 لما يلزم من الفساد بالمهاذاة
 ومثلها مشهورة ولو في
 الجملة والعديد على ما قاله
 الاكثر (وتقدم
 الامام بعقبه عن عقب
 المأموم) حتى لو تقدم
 أصابعه لطول قدمه لا يضرب
 (وأن لا يكون) الامام أدنى
 حال من المأموم) كافتراضه
 وتنقل الامام (وأن لا يكون
 الامام مصليا فرضا غير
 فرضه) أي فرض المأموم
 كظهور وعصر وظهور بن من
 يومين للمشاركة ولا بد فيها
 من الاتحاد فلا يصح اقتداء
 ناذر بناذر لم يندرعين نذر
 الامام لعدم ولايته على
 غيره فيما التزمه ولا الناذر
 بالخالف لان المنذورة
 أقوى (و) أن (لا) يكون
 الامام (مقيا) المسافر بعد
 الوقت في رباعية

لما قدمناه فيه يكون
 اقتداء مقتضى يستقل في
 حق القعدة أو القراءة (ولا
 مسبوقة) لشبهة اقتدائه
 وأن لا يفصل بين الإمام
 والمأموم صف من النساء
 لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم من كان بينه وبين
 الإمام نهر أو طريق أو
 صف من النساء فلا صلاة
 فإن كن ثلاثا فسدت صلاة
 ثلاثة خلفهن من كل صف
 إلى آخر الصفوف وعليه
 الفتوى وجاز اقتداء الباقي
 وقيل الثلاث صف مانع
 من صحة الاقتداء لمن خلف
 صفهن جميعا وإن كانتا
 فتين فسدت صلاة اثنتين
 خلفهما فقط وإن كانت
 واحدة في الصف محاذية
 فسدت صلاة من حاذته عن
 عينها ويسارها وآخر
 خلفها (وإن لا يفصل) بين
 الإمام والمأموم (نهر يمر
 فيه الزورق) في الصحيح
 والزورق نوع من السفن
 الصغار (ولا طريق تمر فيه
 الجملة) وليس فيه صفوف
 متصلة والمنع في الصلاة
 فاصل يسع فيه صفين على
 المقي به (و) يشترط أن
 (لا) يفصل بينهما (حائط)
 كبير (يشبه معه العلم
 باتصالات الإمام فان لم
 يشبه) العلم باتصالات
 الإمام

ولا حضرا (قوله لما قدمناه) من أنه يشترط أن لا يكون أدنى حال من المأموم (قوله في حق
 القعدة) إذا اقتدى به في الشفع الأول اذهى فرض على الموم لأن فرضه ركعتان لا على الإمام
 والمراد بقول المؤلف يستقل غير المقتضى فيم الواجب لأن القعدة الأولى واجبة عليه (قوله
 أو القراءة) أي أن اقتدى به في الشفع الثاني فإن القراءة فيه نقل على الإمام إذا قرأ في الشفع
 الأول فرض في حق المقتدى ولو لم يقرأ الإمام في الأول ففي صحة الاقتداء روايتان وسيأتي
 تحقيقه في صلاة المسافرين شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أي حال تحريره وانعزالته
 القراءة لشبهة الانفراد نعم إذا قضى المسبوقا ملاحظا أحدهما الآخر لم يعد ما عليه من
 فعله فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الإمام لاحقا لأنه خلف الإمام كما حتى لا يقرأ (قوله وأن
 لا يفصل بين الإمام والمأموم) أي الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت
 صلاة ثلاثة خلفهن) أي وواحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن (قوله وقيل الثلاث صف)
 كما إذا كان الصف تاما وأطلق الكلام فمثل ما إذا كان بين النساء والمقتدى حائل أولا كما
 يأتي في مسألة المهاداة ان شاء الله تعالى (قوله اثنتين خلفهما فقط) أي ولا يتجاوز الفساد إلى
 ما بعده فلا ينافي فساد صلاة المهادي عن يمينهما ويسارهما (قوله فسدت صلاة من حاذته الخ)
 ولا يفصل أكثر من ذلك لأن الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال
 (قوله في الصحيح) أي هذا القول في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير
 ما يخصى شركاؤه وقيل ما يشبه القوى ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالمطريق كما في الدرر
 (قوله تمر فيه الجملة) والمراد أن تكون صالحة لذلك لا مرورها بالفضل والجملة بالتحريك آلة
 يجرها الثور والمراد بالطريق هو النافذ ذكره السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) أعلم أنه
 إذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فإن قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالإمام جاز
 وكره أما الجواز فلا يبق بينه وبين الإمام طريق تمر فيه الجملة وأما الكراهة فلا صلاة في عمر
 الناس فإن قام رجل خلف هذا المقتدى وراء الطريق واقتدى بالإمام لا يصح لأن صلاة من
 قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف فصارت في حق من خلفه كالعدم ولا يعتد هذا اتصالا
 ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفهم لأن الثلاثة صف في بعض الروايات وعند
 اتصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان على الطريق اثنان فهلى قياس قول أبي يوسف
 تجوز صلاة من خلفهما لأنه جعل المتفق كالجمل وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه
 صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخاتمة والظاهر أن هذا يقتضي من
 محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف لأن الذراع لا يكفي في التحديد من محل قيام
 الصف إلى محل قيام الآخر (قوله على المقي به) وقيل ما يسع صفوا واحدا والفضاء الواسع في
 المسجد لا يمنع وإن وسع صفوفه لأن حكم بقعة واحدة كذا في الاشياء من القرن الثاني فلو
 اقتدى بالإمام في أقصى المسجد والإمام في المهراب جاز كما في الهندية قال البرازي المسجد
 وإن كبير لا يمنع القاصد فيه إلا في الجامع القديم بخوارزم فإن ربه كان على أربعة آلاف
 اسطوانة وجامع القدس الشريف أهني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الأقصى والعصراء
 والبيضاء كما في الحلبي والشرح والظاهر أن ذلك لا يشبه حال الإمام على المأموم للاختلاف

(لسماع أو روية) ولم يمكن الوصول اليه (صلح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والتاس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح إذا لم يشقه حال الامام عليهم لسماع أو روية ولم يتخلل الا بالحد أو كذا كره شمس الأئمة فبين صلى على سطح بيته لتصل بالمسجد أو في منزله بجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقيد بابا امام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر ١٩٢ تجوز صلاته كذا في التبيين والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح من هو

في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكبا والمقتدى راجلا) أو بالقلب (أو راكبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان وإذا كان على دابة امامه صح الاقتداء لاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون المقتدى) في سفينة والامام في سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانها كالدايتين وإذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لذهبه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قى) بلاء القم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعبد وضوءه ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة كالوجهل حاله بالمرءة وأما

المكان ومضى على العيد كالمسجد وجعل في النوازل والخاصة والخاصة من على البغلة مثل المسجد أيضا وفناء المسجد حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسماع) أي من الامام أو المقتدى ومنه الروية وفي حاشية الدرر للمواقف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقواه في الدواب بالنقل عن المعبرات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من ان تراط عدم اختلاف المكان اهـ فلو اقتدى من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من نحو طريق ولم يشقه حال الامام وأقاد السيد جواز الاقتداء في بيت بابا امام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أورا بك دابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة إذا قربت دابته من دابة الامام (قوله غير مقترنة بها) لان تخطل ما بينهما ما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعليل أن الفاصل إذا كان قليلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد أطلقوا المنع (قوله وإذا اقترنا صح) وانظر هل المراد بالاقتران ربطهما بنحو جبل أو امامة بينهما مدة الصلاة ولومن غير ربط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا الخ) هذا على ما هو المتقدم أن المبرق رأى المقتدى وعلى القول الآخر وهو ان العبرة لرأى الامام فالأقتداء صحيح وان عاب من مفسد الجسد زعمه أي المقتدى ذكر السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لانه يحتمل انه توشأ وحسن الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما اذا علم انه لا يحتاط في الاركان والشروط وأما اذا علم انه يحتاط فيه ما ولا يحتاط في الواجبات كما اذا كان يترك السورة أو يزيد في التهنيد الأول شيئا فان الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الأفضل الاقتداء أو الانفراد الظاهر الثاني وأما اذا كان يراعى في الاركان والشروط والواجبات ولا يراعى في السفن بان كان ينقص التسيب في الركوع والسجود ويجلس للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والأقتداء أفضل لانه قيل بوجوبه أو اقتراضه على الكفاية فلا يترك ذلك ويعلم الحكم فيما اذا كان يراعى في الجميع الا في المستحبات بالاولى فان الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الاخبار (قوله أولا) بأن علم انه لا يحتاط بالمادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كافي المجتبى) قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم الامام) دون المأموم (قوله أو حمل نجاسة قدر الدرهم)

إذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أو لا وان علم فانه انه يحتاط في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كافي المجتبى وقال الديري في شرحه لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكر أو حمل نجاسة قدر الدرهم والامام لا يدرى بذلك فانه يجوز اقتداء به على قول الأكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه

الصلاة فتقبل صلاة المقتدى تعالى وجهه الاقل وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كافي التدين وفتح القدير وانما يقيد بقوله والامام لا يدري بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حل صحة صلاته على معتق امامه وأما إذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه ١٩٣ صار كالتلاعب ولانية له فلا وجه

لحل صحة صلاته (وصح)
اقتداء متوض بتميم
عندهما وقال محمد لا يصح
والخلاف مبني على ان
الخلافية بين الاثنين التراب
والماء أو الطهارة بين الوضوء
والتيمم فعندهما بين الاثنين
وظاهر النص يدل عليه
فاستوى الطهارة وان وعند
محمد بين الطهارة بين التيمم
والوضوء فيصير بناء القوي
على الضعف وهو لا يجوز
ولا خلاف في صحة الاقتداء
بالتيمم في صلاة الجنائز
(وصح اقتداء غاسل بمسح)
على خف أو جبيرة أو خرقة
قرحة لا يسيل منها شيء
(وصح اقتداء قائم)
بقاعد لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم صلى الظهر يوم
السبت أو الاحد في مرض
موته جالس أو الناس خلفه
قياموا وفي آخر صلاة سلاها
اماموا صلى خلف أبي بكر
الركعة الثانية صبح يوم
الاثنين ما مومئتم انفسه
ذكره البيهقي في المعرفة
(وصح اقتداء بأحد)
لم يبلغ حد الركوع
اتقأ على الاصح وذا بلغ

فانه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى على ظن أنه محدث أو عليه
فجاسة مانعة ثم بين خلاف ذلك لا تجزئه تلك الصلاة لان العبرة لما ظنه لا بما في نفس الامر
ويحشى عليه السكندر كافي السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما إذا قلنا مذهب الموقم
فقد اتحد معتقدهما ولا كلام فيه (قوله ولانية له) أي لامة التلاعب (قوله فلا وجه لحل صحة
صلاته) الاولى حذف حل ولو علم بنفسه اذ صلاة امامه اما بشهادة عدول انه أحدث ثم صلى مثلا
واما بخبر من منه عن نفسه ويقبل قوله ان كان عدلا تزمه الاعادة وان لم يكن عدلا لا يقبل لكن
تستحب الاعادة كافي السراج واذا علم مفسدا في صلاة الامام لا يجوز له الاقتداء به اجماعا (قوله
والخلاف الخ) اعلم ان طهارة التيمم فيها جهة الاطلاق باعتبار عدم توقفها بخلاف طهارة
المستحاضة مثلا وجهة الضرورة باعتبار ان المصير اليها للضرورة العجز عن الماء وهذا الخلاف
فيه وانما الخلاف في التعديل فعمل محمد بنهما بجهة الضرورة انفي جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
احتياطاً وهما على الصحة بجانب الاطلاق لان طهارته كاطهارته بالماء من حيث ذلك وهذا
الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الاثنين وجعل الخلافية بينهما (قوله وعند محمد
بين الطهارة بين) أي واحداهما ضرورية والاخرى أصلية ولا شك أن من اشتمل على الطهارة
الأصلية أقوى حالا من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية فصار كالمسح مع المتوضي ماء
فاقتدى بالتيمم فانه لا يجوز له ما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير موقنة بوقت الصلاة ولهذا
لا تتقدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل بمسح) لاستواء حالهما ما تم المسح على
الجبيرة اولى من المسح على الخف لان مسحها كافسلا لمسحها بخلاف الخف (قوله أو خرقة
قرحة) أي جراحة (قوله لا يسيل منها شيء) فان سال فهو معذور ان استوفى شروطه فلا يصح
الاقتداء به الا لما نزل له اولين هو اذ في حاله منه (قوله وصح اقتداء قائم بقاعد) أي بركع ويسجد
وهذا عندهما خلافا لمحمد وقوله أحوط كافي البرهان وغيره والدلائل مستوفاة في المطولات
(قوله وصلى خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم اتم انفسه أي لانه مسحوق (قوله اتفاقا
على الاصح) يعني أن حكاية الاتفاق أصح من حكاية الخلاف ومنه يقال في نقائره (قوله
وفي الظهيرة هو الاصح) محمول على انه الاصح من قول محمد لا الاصح مطلقا لان أكثر العلماء
أخذ بقوله ما وقد اوضحه السيد (قوله وصح اقتداء يوم نذر) سواء كانا قائمين أو قاعدين
او مسلقين او مضطجعين او محتفين وكلها جائزة في الاصح كافي النهاية بل صحح القرطبي
الاجماع عليه (قوله أو الماء ومضطجعا) أي أو كان الماء ومضطجعا والامام قاعد أقل
في الشرح لا عكسه قال الزياهي وهو المختار لكن في التمر عن القرطبي الاظهر راجحوا على
قولهما وكذا على قول محمد في الاصح وهو المناسب لا إطلاق كلام المصنف ولا ينافيه قوله بمثل

وهو يخفض للركوع قليلا يجوز عندهما وبه اخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة
٢٥ ط
الاقتداء بالقاعد لاستواء نصفه الاسفل ولا يجوز عند محمد قول الزياهي وفي الظهيرة هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحاح
فيه (وصح اقتداء يوم نذر) بأن كانا قاعدين او مضطجعين او المأموم مضطجعا والامام قاعد القوة حاله

شرط او ركن (احاد) لزوما
يعني افتراض عليه الاتيان
بالفرض وليس المراد الاعادة
الجارية لنقص في المؤدى
لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا قعدت صلاة الامام
فسدت صلاة من خلفه
واذا طرأ المبطل لا اعادة
على المأموم **كارتداد**
الامام وسعيه للجمعة بعد
ظهوره دونهم وعوده لسجود
تلاوة بعد تفرقة هم (ويلزم
الامام) الذي تبين فساد
صلاته (اعلام القوم باعادة
صلاتهم بالقدر الممكن)
ولو بكتاب او رسول (في
الختار) لانه صلى الله عليه
وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه
يقطر فأعادهم وعلى رضى
الله عنه صلى بالناس ثم تبين
له أنه **كان** محمداً فاعاد
وامرهم ان يعيدوا وفي
الدراية لا يلزم الامام الاعلام
اذا كانوا قوماً غير معينين
وفي خزائن الاكمل لانه
سكت عن خطا معفو عنه
وعن الوبري يخبرهم وان
كان مختلفا فيه ونظيره اذا
رأى غيره يتوضأ من ماء
فحس او على ثوبه نجاسة
(فصل يسقط حضور
الجمعة بواحد من ثمانية
عشر شياً) **منها** (مطر وبرد)
شديد (وخوف) ظالم (وظلمة)

لان المراد المثلية بالنظر لمطلق الاعماء وقامه في السيد (قوله ومتفق على افتراض) الا في التراخي
فان الارجح عدم جواز الاقتداء بكافي الخالية وصحة في غاية البيان لانهم اشترعت على هيئة
مخصوصة فبرأى وصفها الخاص للخروج عن العهدة ككافي الدر والمراد أنه لا يحسب من
التراخي لان الاقتداء يقع باطلا كالايجز لا يقال ان القراءة في الاخرين فرض في حق
المتنقل نفل في حق المفترض لانا نقول صلاة المفترق أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء
ولهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولولم يدركه الا في الشفع الثاني ولهذا أشاء المؤلف
بقوله وصارته الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضي
صحة الاول والفرض انه باطل (قوله بعد ظهره) أى بعد أداء الظهر بجماعة فسعى هو دونهم
(قوله وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم) أى ولم يعد القعود الا خيراً فانهم اقتصدوا صلاة الامام
في هذه المسائل ولا تنفس صلاة المأموم وفيها يلغز أى صلاة فسدت على الامام ولم تنفس على
المأموم (قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذي في سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل
في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكاتكم ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما
أنا بشر مثلكم وانى كنت جنباً وهذا لا يقتضى أن ذلك كان بعد شروعهم لجواز كون الذكر
عقيب تكبيره بلامهله قبل تكبيرهم على أن الذي في مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
حق قام في صلاة قبل أن يكبر قام فأنصرف فالاولى الاقتصار على أثره (قوله وفي الدراية
الخ) وفي مجمع الفتاوى صحيح عدم الاخبار مطلقا لكونه عن خطا معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى ككافي الدر (قوله وقطره) أى في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه
الامتثال والافلا كالايجز والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
(فصل يسقط حضور الجماعة) * ظاهره يوم جماعة الجمعة والعديد من في صلاة الجمعة
ظهر او تسقط صلاة العيد ويحذر (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صح كماع رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الحديبية فأصابنا مطر لم يبل أسفل نعالنا فنادى منادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلوا في رحا لكم (قوله وبرد شديد) الحق به المتل على في شرح موطا الامام محمد
الحرا الشديد (قوله وخوف ظالم) أى على نفسه او ماله او خوف ضياع ماله او خوف ذهاب
فأله لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وحبس معسر) أى لو فاهدين عليه وقيد بالمعسر لان المؤثر
لا يهـ ذر في الترك (قوله ومظالم) أى وحبس مظلوم في عبارة بعضهم التصریح بان خوف
الحبس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام المصنف يفيد أن الذي يعد عذرا الحبس بالفعل
والاول أظهر وعليه فلا حاجة لذكر المظلوم لقوله من قوله وخوف ظالم فان الذي يحبس
المظلوم ظالم (قوله وعسى) وان وجد الاعشى قائد اعند الامام وقال لا تجب علي قال ابن امير حاج
المسطور في الكتب المشهورة أن الخلاف بينه وبينهم ما فيها اذا وجد قائداً فالاتفاق أى على
سقوطها اذا لم يجد قائداً اهـ (قوله وفلج) أى لا يستطیع معه المشي (قوله وقطع يدورجل)
أى من خلاف وبالاولى اذا كان من جانب واحد وكذا تسقط بقطع رجل فقط (قوله وسقام)
كسحاب المرض قاموس (قوله واقعد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان
التسكيم على المطر قد تقدم فذلك ليعده عذرا مستقلا وبهذا تعلم ما في شرح السيد (قوله

إذا ابتلت النعال) أي الأراضي الصلاب في المحكم النعل القطعة الصلبة الغامضة من الأرض شبه الأكمة يبرق صهاها ولا تنبت شيئا ومنه الحديث إذا ابتلت النعال الخ قال ابن الأثير انما خصها بالذكر لأن أدنى بلل يندفع بها بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقال الأزهري في معنى الحديث يقول إذا ابتلت الأرضون الصلاب فزالت عن عيشي فيها فلهو في منازلكم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اه وهل هذا المحكم مخصوص بما إذا كانوا في أرض صلبة فلا تسقط إذا كانوا في رخوة أو أن المراد بذلك هادئ الخرج بالحضور فكانه يقول إذا نزل المطر ولو قليلا بحيث يتدل منه النعال فالصلاة في الرجال أي المنازل (قوله وزماتة) أي عاهة وزن كفرح زمنا وزمنة بالضم وزماتة فهو وزن وزمين والجمع زمنون وزمى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ يشيخ إذا استبان منه السن قاموس أي إذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار رفته) وكذا مطالعة كتبه كذا في الفتاوى (قوله لا نحو ولغة) ربما يفيد هذا أن المراد بالفقه ما يعلم العقائد والتفسير والحديث للمقابلة والذي في الدرر عن الباقر عطف على المسقطات وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره (قوله بجماعة تفوته) الأولى حذفه لأن الموضوع الأعذار التي تفوت الجماعة والباقي معنى مع أي تكراره مع جماعة ويفيد أن المكرر وحده لا يعطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكر في الدرر والضمير في تفوته للجماعة أي لو حضر الجماعة تفوته أخوانه الذين يطالعهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما إذا واظب على الترتل فلا يهذو ويعزر ولا تقبل شهادته الابتدأ ويل بدعة الإمام أو عدم مراعاته در (قوله تنوقه نفسه) أي تشاقق إليه سواء كان في العشاء أو غيره (قوله وإرادة سفرهم ياله) أهل المراد التهيؤ القريب من الفعل وهو منصوب على الظرفية أي وقت التهيؤ به أن كان مشغول البال بمصالحه (قوله يستنصر) أي المريض بغيثته والافلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وإن لم يعمل به وروى العسكري في الامثال والبيهقي في الشعب وقال اسناده ضعيف عن أنس برفعه نية المؤمن أباح من عمله كافي المقاصد الحسنة والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في) • بيان (الاحق بالامامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذوو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووال وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

قال صلى الله عليه وسلم إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال (وزماتة وشيخوخة وتكرار رفته) لا نحو ولغة (بجماعة تفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تنوقه نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الاخبة بن والريح (وإرادة سفر) تهيهاله (وقيامه بريض) يستنصر بغيثته (وشدة ريح أملا لانهارا) للعرج (وإذا انتقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت نية حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

• (فصل في) • بيان (الاحق بالامامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذوو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووال وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

الحافظ ما به سنة القراءة
ويجتنب القواحش الظاهرة
وان كان غير متجبر في بقية
العلوم (أحق بالامامة)
واذا اجتمعوا يقدم السلطان
فالامير فالقاضي فصاحب
المنزل ولوم سناجرا يقدم على
المالك ويقدم القاضي
على امام المسجد لما ورد
في الحديث ولا يؤم الرجل
في ساطانه ولا يقعد في بيته
على تكريمه الا باذنه (ثم
الاقراء) اي الاعلم بأحكام
القراءة لا بمجرد كثرة حفظ
دونه (ثم الاورع) الورع
اجتناب الشهوات أرقى من
التقوى لانها اجتناب
المهرمات (ثم الاسن) لقوله
صلى الله عليه وسلم وليؤمكما
أكبركما (ثم الاحسن خلقا)
بضم الخاء واللام اي الفة
بين الناس (ثم الاحسن
وجهها) اي اصحهم لان
حسن الصورة يدل على حسن
السيرورة لانه مما يزيد الناس
رغبة في الجماعة (ثم الاشرف
نسبا) لاحترامه وتعظيمه
(ثم الاحسن صوتا) للرغبة
في سماعه للخضوع (ثم
الاتفاق ثوبا) لبعده عن
الدنس ترغيبا فيه فالاحسن
زوجة لشدة عقته فأكبرهم
رأسا وأصغرهم عضوا

قال أعلمهم بالفقه واحكام الشريعة اذا زاد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحافظ ما به
(سنة القراءة) وما حفظ مقدار الفرض فعلوم انه من شروط الصحة وهذه شروط كمال وفي الدر
بشروط اجتنابه للقواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف
الاقراء الحديث ورد في ذلك والله قول عليه قواهم لان القراءة انما يحتاج اليها الإقامة وكن
واحد وافقه يحتاج اليه الجميع الاركان والواجبات والسنة والمستحبات (قوله يقدم
السلطان) الظاهر ان ذلك على سبيل الوجوب لان في تقدم غيره عليه اهانة له وارتكاب المنهي
عنه في الحديث وقد علمت ما في البناية (قوله ولا يؤم الرجل في ساطانه) أي في مظهر ساطنته
ومحل ولايته (قوله على تكريمه) يفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء الفراءش ونحوه بما يسط
لصاحب المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله اي الاعلم بأحكام القراءة) من الوقف والوصل
والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعاقبها كذا في مسكين والقهستاني والظاهر ان من
يحكم الاداء وان لم يعلم احكامه في حكم العالم (قوله لا بمجرد كثرة حفظ) يعني جودة حفظ
او لا كبر كما (قوله دونه) أي دون العالم الكامل المأخوذ من قوله أي الاعلم (قوله ثم الاسن)
المراد من الاسن أقدمهم اسلاما بديل ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم اسلاما فلا يقدم شيخ أسلم على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التنبيه
على مرتبة الاسن ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما مقدمة على رتبة الاسن وجعلهما
مرتبتين وهو حسن (قوله وليؤمكما أكبركما) قال صلى الله عليه وسلم للمالك بن الحويرث
ولصاحب له وهو ابن عمه - حين أراد السقر ولقظه اذا حضرت الصلاة فاذنا ثم اقبيا وليؤمكما
أكبركما متفق عليه (قوله أي ألفة بين الناس) هذا تفسير باللازم فان من حسن خلقه ألفته
الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه مواهب
الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والغرر ومسكين لان الظاهر أول ما يدرك
من صفات الكمال اولانه كالدليل عليه لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن
السيرورة) أي غالباً وفسره في الكافي بالاكثر صلاة بالليل وحديث من كثرت صلاته بالليل
حسن وجهه بالتم ارم يشبه المحدثون كحديث من صلى خاف عالم تقي فسكان غما صلى خلف نبي
(قوله لانه الخ) الاولى زيادة الواو لصلاحيته للتعليل استقلا (قوله ثم الاشرف نسبا) قدم
بعضهم عليه الاكثر نسبا والمحاسب شرف الاء والمال والدين أو الكرم أو الشرف
في العقل أو افعال الصالحة والمحاسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفاء والشرف والحمد
لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع الصوت الحسن فهو مما يزيد
القرآن حسنا (قوله ثم الاتفاف ثوبا) وبخط الحوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة ثمنه
(قوله فالاحسن زوجة) أي عند فیر جمع الى كونه أشد حبا فيها وعبر بالاحسن من مریدابه
كثرة الحب للتلزام بينهما غالبا فسقط ما في الشرح من قوله ولوقيل أشدهم حبا وزوجته اسكان
أظهر (قوله فأكبرهم رأسا) أي كبرا غير فاحش والا كان منقرا (قوله واصغرهم عضوا)
فدبره بعض المشايخ بالاصغر ذكر الان كبره القاصر يدل غالباً على دناءة الاصل ويحرمه مثل
ذلك لا يعلم غالبا الا بالاطلاع والاخبار وهو نادور ويقال مثله في الاحسن زوجة المتقدم (قوله

فأكثرهم مالا) لأنه لا ينظر إلى مال غيره وتقل اشغاله في الصلاة وذلك لأن اعتبار هذا به
ما تقدم من الاوصاف كالودع فتأمل ومنه يعلم أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاها)
وقدم بعضهم الاكثر حياء على الاشرف نسباً وهو يوم الاكثر مالا والاكثر جاهاً وقدم الحذر
الاصلي على العتيق • (قائدة) • لا يقدم أحد في التزام الاكثر حجج ومنه السابق إلى الدرس
والافتاء والدعوى فان استووا في الجحى أقرب بينهم درج عن الاشياء قال وفي محاسن القراء لابن
وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ مع لوم جاز أن يقدم من شاءوا أكثر ما يختص على تقديم الاسبق
واقول من سنه ابن كثير اه (قوله فالعبرة بما اختاره الاكثر) قال في شرح المشكاة اعلم
محمول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا والا فلا عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم
لا يعلمون (قوله او كانوا أحق بالامامة منه يكره) قال الحلبي وينبغي ان تكون الكراهة
تحريرية لخبر ابي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعدمهم من تقدم قوموا وهم له كارهون
(قوله يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل (قوله فانهم وفدكم) الوفد مصدر وفد
بمعنى قدم وورد والوفد السابق من الابل قاموس وفي التشرح الوفود القوم يقدون إلى
الملك بالحاجة والارسال اه فالوفد بمعنى الوفادى السابق والمعنى انهم السابقون
إلى الله تعالى ليحصل لهم ما أربهم فيشفعون لكم اوبعنى الوفود اى الرسل بينكم
وبين ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره امامة العبد) وكذا المعنى كما في الدر
لغلبة الجاهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه تنزيهية ان وجد
غيرهم والا فلا اه من شرح السيد وسأى ما يقيد ان امامة الفاسق مكروهة تحريماً
(قوله ان لم يكن عالماً تقياً) اشار به إلى أن الكراهة في العبد لا ذاتهم بل لانهم لا شئ تغالهم
بخدمته المولى لا يتفرغون للعلم فيغلب عليهم الجاهل ولندرة التقوى في العبد فلواتى ذلك بأن
كان عالماً تقياً فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضى كراهة امامة الاعشى
نهر وهو الذى لا يبصر ليلا (قوله وصون ثيابه) عطف على اهتدائه اى واهدم صونه ثيابه
الخ (قوله فلا كراهة) لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابنه ام مكتوم وعثمان بن ماله
على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك وكانا أعجميين (قوله والاعراب) بفتح الهمزة نسبة إلى
الاعراب وهم سكان البادية من العرب وعمم الأزهرى والعرب المأربة هم الخالص منهم وهم
الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية والعرب
المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهولقة أهل الحجاز وما والاها والمراد
هنا كل من سكن البادية عربياً كان أو عجمياً كان وكانوا لا كراهة لجاهل عليهم
لبعدهم عن مجالس العلم ومن غلة قبل أهل الكوفة وهم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة
الاعشى الذى لا علم عنده كما في البحر والنهر وحكى أن أعرابياً اقتدى بإمام فقرأ الامام آية
الاعراب أشد كتماً ونقائماً فضربه الاعرابى وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فقرأ الامام فقرأ
آية ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال الاعرابى الآن نفعلك العصا كذا في غاية
البيان (قوله وولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلمه فيغاب عليه الجاهل فلو كان عنده علم لا كراهة
واختار العتيق التعليل بنفرة الناس عنه لكونه منهم ما واقره في النهر وعليه فينبغى ثبوت
تقوى

فأكثرهم مالا فأكثرهم جاهاً
واختلف في المسافر مع
المقيم قيل هما سواء وقيل
المقيم أولى (فان استووا
يقرع) بينهم فمن خرجت
قرعته قدم (او ان خيار إلى
القوم فان اختلفوا فالعبرة
بما اختاره الاكثر وان
قدموا غير الاولى فقد
اساؤا) ولكن لا يأنون
كذا في التخصيص وفيه لو أم
قوموا وهم له كارهون فهو
على ثلاثة اوجه ان كانت
الكراهة لفساد فيه او كانوا
أحق بالامامة منه يكره
وان كان هو أحق بهم منهم
ولا فساد فيه ومع هذا
يكرهونه لا يكره له التقدم
لان الجاهل والفاسق
يكره العالم والصالح وقال
صلى الله عليه وسلم ان سركم
ان تقبل صلاتكم فليؤمكم
علمائكم فانهم وفدكم فيما
بينكم وبين ربكم وفي
رواية فليؤمكم خياركم
(وكره امامة العبد) ان لم
يكن عالماً تقياً (والاعشى)
لعدم اهتدائه إلى القبلة
وصون ثيابه عن الدنس
وان لم يوجد أفضل منه فلا
كراهة (والاعراب) الجاهل
أو الحضري الجاهل (وولد
الزنا) الذى لا علم عنده ولا
تقوى

حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعمى من البصير فالحكم بالفساد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتنامه بالدين فوجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة واذا انذر منه ينقل عنه الى غير مسجد للجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو تصلى معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق الملقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد بن أبي حنيفة وجه الله تعالى وابي يوسف أن الصلاة خلف اهل الأهواء لا تجوز والعصم انها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تنفي (و) كره للامام (تطويل الصلاة) ما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم طليفت

الكراهة مطاعة وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا أقيده الخ) اي لاجل ما يقيد به في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاصحى بقوله وان لم يوجد افضل منه فلا كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنا بقوله الذي لا علم عنده وفيه تأمل بالنظر للاصحى (قوله اذلو كان) اي احدم من ذكر (قوله فالحكم بالفساد) فالكراهة في تقديم الحضري والحر وولد الرشد والبصير لجهلهم لان امامة الجاهل مكروهة كيفما كان اهدم علمه بأحكام الصلاة (قوله ولذا كره امامة الفاسق) اي لما ذكر من قوله حتى اذا كان الاعرابي الخ فكرامته لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالمخالفة لا بالعقيدة لان ذاسيد كرايمبتدع والقسن لغة خروج عن الاستقامة وهو معنى قولهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشراخروج عن طاعة الله تعالى بارة كتاب كبيرة قال القهستاني أي او اصرار على صغيرة ويغني ان يزا دبلاتا ويل والافيشكل بالبغاة وذلك كغمام ومراء وشارب خمر اه (قوله فوجب اهاتيه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة) تبس فيه الزبلي ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريرية (قوله من علم) كمنكر الرؤية أو عمل كمن يؤذن بجي على خير العمل او حال كأن يسكت معتقدا أن نطاق السكوت قربة (قوله بنوع شبهة أو استحسان) وجعله ديناقويا وصراطا مستقيما وهو متعلق بقوله بارتكاب (قوله والعصم) أي عنهما (قوله خلف من لا تكفره بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام الكاتبين أو الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مبتدع والمشبه كأن قال للهيدا ورجل كالعباد كافر وان قال هو جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وان أنكر خلافة الصديق كفر كمن أنكر الامراء لا الميراج والحق في الفتح عريا الصديق في هذا الحكم والحق في البرهان عثمان بهما ايضا ولا تجوز الصلاة خلف منكر المصع على الخفين أو محبة الصديق أو من يذب الشيعين أو يقذف الصديقة ولا خلف من انكر بعض ما علم من الدين ضرورة انكفره ولا يلتفت الى تأويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل عليا على غيره (قوله يكون محرزا ثواب الجماعة) أي مع الكراهة ان وجد غيره هم والافلا كراهة كما في البحر بحثا وفي السراج هل الافضل أن يصلي خلف هؤلاء ام الانفراد قبل أماني الفاسق قال الصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة تنزيها أماعلى القول بكمراهة التعريم فلا وأما الآخرون فيمكن أن يقال الانفراد أولى لجهلهم بشروط الصلاة ويمكن اجراؤهم على قياس الصلاة خلف الفاسق وحزم في البحر بأن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد وتكره الصلاة خلف أمر دوسفيه ومنه لوج وأبرص شاع برصه ومراء ومنصنع ومجدوم لا خلف من ام باجرة على ما اتفق به المتأخرون أفاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاقتداء بالمخالف وكل بر وفاجر مالم يكن مبتدعا بدعة يكفر بها ومالم يتحقق من امامته مفسدا الصلاة في اعتقاده اه واذا لم يجد غير المخالف فلا كراهة في الاقتداء به والاقتداء به أولى من الانفراد على ان الكراهة لا تنافي الثواب أفاده العلامة فوج (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيره ما رضى القوم ام لا لاطلاق الامر بالتخفيف (قوله من أم طليفت) ذكر الشيخ في كبره حديث بأنها الناس ان منكم منقر من من صلى بالناس فليخفف فان منهم الكبير والضعيف وذو الحاسة رواء الشيطان وهذا يقيد

ان خلف امام تنفي (و) كره للامام (تطويل الصلاة) ما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم طليفت

أن الإمام يترك البدر المستون مراعاة طال القوم اه يؤيده ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في القبر فلما فرغ قالوا له أوجرت قال سمعت بكاء صبي تنفست أن تنفث أمه (قوله وجماعة المرأة) أي تكبره جماعة المرأة تحرم بالزوم أحد المظهورين وهو ما ترك واجب التقدم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم من قدرين قعودا بالإيماء متباعدين عن بعض ثلثا يقع بصرهم على عورة بعض كما أن الافضل لهم أن يصلوا جماعة أن يصلوا قعودا بالإيماء (قوله وكبره جماعة النساء) تحريم بالزوم أحد المظهورين قيام الإمام في الصف الأول وهو مكروه أو تقدم الإمام وهو أيضا مكروه في حقهن سيد عن الدور ولو أمهن رجل فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو محرم من الإمام أو زوجته فإن كان واحد عن ذكره معهن فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات) لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته أو صلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها اه فالأفضل لهما ما كان استرلهما لا فرق بين الفرائض وغيرها كالترابيع الصلاة الجنازة فلا تكبره جماعةن فيهما إلا أنهم لم تشرع مكررة فلو انقضت تقويتين ولو امت المرأة في صلاة الجنازة رجلا لا تعاد اسقوط الفرض بصلاتها (قوله والمخافة) أي مخافة الأمر لأن الله تعالى أمرهن بالقراري البيوت فقال تعالى وقرن في بيوتكن وقال صلى الله عليه وسلم يوتن خـ يراهن لو كن يعلن (قوله يجب أن يقف الخ) والخني إذا أم يجب تقدمه ونقل الحوى عن الخزانة أن تقدم الإمام منهن جائز (قوله والإمام من يؤتم به) هذا جواب عن عدم تأنيث الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان متوسطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي لأن المناسب أن يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء أو يقول في الأول والوسط بالتصريك اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين طرفي الشيء وفي السيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فبالتسكين بكسبت وسط القوم والافعال التصريك بكسبت وسط الدار وبما سكن وليس بالوجه اه وقيل كل منه ما يقع موقع الآخر قال ابن الأثير وكأنه الأشبه نهر اه (قوله ويد كل منهم رجليه) كذا في الذخيرة والاولى ما في منية المصلي من قوله يقعد كافي الصلاة فعلى هذا الرجل يفتش وهي تتورك لأنه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلوه هذه الهيئة عن مد الرجل إلى القبلة من غير ضرورة بهر ونهر اه ذكره السيد (قوله ويقف الواحد) اما الواحد فمتأخر الا اذا اقتدت بمثلها واذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامه خلفه (قوله متأخر ابعقه) في كلامه تعارض والذي في شروح الهداية والقدرى والكنز والبرهان والقسمات أن يقف مساوبا لا بدون تقدم وبدون تأخر من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا إذا كان قبل الصلاة فإن كان فيها أشار إليه بيده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع إلى قوله وكذا خلفه فقط ولذا فصله بقوله وكذا ومن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام (قوله حديث ابن عباس الخ) في الحديث دلالة على جواز صلاة التافلة بالجماعة وإن لم يل القليل لا يبطل الصلاة وأنه لا يجوز تقدم المؤمن على الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم إداره من وراء ظهره وكانت

(وجماعة المرأة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بواحدة منهن ولا يحضرن الجماعات لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلان) يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدم عقبها فلو تقدمت كل رجال اغت وسمعت الصلاة والإمام من يؤتم به ذكر كان أو اتى والوسط بالتصريك ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض بكسبت وسط الدار بالسكون (ك) بالإمام العارى (بالعراة) يكون وسطهم لكن جالس أو يد كل منهم رجليه ليستترهما يمكن ويصلون بالإيماء وهو الأفضل (ويقف الواحد) رجلا كان أو صيا محمدا (عن عين الإمام) مساويا له متأخرا يعقبه ويكره أن يقف من يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه

(و) يفت (الاكثر) من
واحد (خلفه) لانه عليه
الصلاة والسلام تقدم عن
انس واليتيم حين صلى بهما
وهو دليل الافضية وما
ورد من القيام بينهما فهو
دليل الاباحة (ويصف
الرجال) لقوله صلى الله
عليه وسلم ليلني منكم اولو
الاحلام والنهي فيا امرهم
الامام بذلك وقال صلى الله
عليه وسلم استووا واستو
نلوبكم وتساوا تراحموا
وقال صلى الله عليه وسلم
اقبوا الصنف وفواحدوا
بين المناكب وسدوا الخلل
واينوا بايديكم اخوانكم

ادارته من بين يديه أيسر وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الامامة لان النبي صلى الله عليه
وسلم شرع في الصلاة منفردا ثم اتى به ابن عباس وان صلاة الصبي صحيحة وأن له موقفا من
الامام كالبالغ وأنه ينبغي للامام ارشاد المأموم الى السنة كذا في شروح الحديث (قوله
ويقف الاكثر من واحد) صادق بالاثني وكيفية أنه يقف واحدا بجذاته والاخر عن يمينه
ولو جاء واحد وقف عن يسار الاول الذي هو بجذاته الامام فيصير الامام متوسطا ويقف الرابع
عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بجذاته الامام والخامس عن يسار الثالث وهكذا فاذا
استوى الجانبان يقوم الخلفي من جهة اليمين وان ترجع اليمين يقوم عن يساره فهو الثاني وفي
العتابية لو قام الامام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أساوا اه وفي الفتح عن
الدراية ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف كره اجماعا وروى عن الامام أنه قال أكره
للإمام أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية أو ناحية المسجد أو الى سارية لانه خلاف عمل
الامة والله ف الاول افضل الا اذا خاف ايذاء احد (قوله واليتيم) هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم اخو أنس لانه واسمه غير بن أبي طلحة (قوله وما ورد
من القيام بينهما) اي عن ابن مسعود فانه صلى بعائمة والاسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى
بنارسل الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو دليل الاباحة) استشكل هذا الجمع بأن الاباحة
تقتضي استواء الطرفين وهو يناقض افضلية احدهما ولذا ارتضى الكمال ان حديثه منسوخ
ولذا قال الحازمي حديث ابن مسعود منسوخ لانه اغتات علم هذه الصلاة بمكة اذ فيها التطبيق اي
تطبيق اليدين وجهلها ما بين نغذية عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها
ولما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناسخ على عبد الله بن مسعود وليس
يعيد وفي السيد وان كثرة القوم كره قيام الامام وسطهم تحريما لترك الواجب وتعماله فيه
ولا تنس ما مر عن العتابية (قوله ويصف الرجال) ولو عبيد احوى (قوله ليلني الخ) هو بكسر
اللامين وتحقيق النون من غير اقبل النون ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد
قاله القنوي في شرح مسلم من ولي يلى ويا هو القرب وأمر الغائب ايل لان الياء تنسقط للاصر
وأمر الحاضر ل مثل ق بناية والاحلام جمع لم يضم الحاء واللام وهو ما يراه النائم
أريد به البالغون مجازا لان الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي بهضم النون فيهما وهو العقل
الناهي عن القبائح (قوله فيا امرهم الامام بذلك) تفريع على الحديث الدال على طلب
الموااة واسم الاشارة راجع اليها وبأمرهم أيضا بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسدوا
مناكبهم وسد دورهم كافي الدرع عن الشفق وفي الفتح ومن سنن الصنف التراص فيه والمقاربة
بين الصنف والصنف والاستواء فيه (قوله استووا) أي في الصنف (قوله نستو) بجذف الياء
جواب الامر وهذا سر علمه الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم ان اختلاف الصنف يقتضي
اختلاف القلوب (قوله اقبوا الصنف) اي عدلوا (قوله وحاذوا بين المناكب) ورد كان
احدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه (قوله وسدوا الخلل) اي الفرج روى
الغزالي باسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم من سد فرجة في الصنف غفلة (قوله ولينوا بايديكم
اخوانكم) هكذا في الشرح وهو يقتضي قراءتين ولينوا بالتشديد أمر للداخل في الصنف ان يضع

لا تذر وافرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستسك عند دخول احد يجنبه في
 الصف يظن أنه رياء بل هو افة على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فله فرجة
 اتركهم سد الاول ولو كان الصف منتظما ينتظر مجيئ آخر فان خاف فوت ٢٠١ الركعة جذب عالم بالالحكم لا يتأذى
 به والا فام وحده

قوله اخوانكم بوجده
 في بعض النسخ زيادة ونصها
 (اولا استعانة فهو فقيرت
 بالقدم) اه

وهذه ترد القول بفساد من
 فسح لامرئ داخل يجنبه
 وأفضل الصفوف أولها ثم
 الاقرب فالاقرب لما روى
 ان الله تعالى ينزل الرحمة
 أولها على الامام ثم تجاوز
 عنه الى من يحاذيه في الصف
 الاول ثم الى الميامن ثم الى
 المياسر ثم الى الصف الثاني
 وروى عنه صلى الله عليه
 وسلم أنه قال تكتب للذي
 يصلي خلف الامام بمحاذاته
 مائة صلاة وللذي في الجانب
 الايمن خمسة وسبعون صلاة
 وللذي في الايسر خمسون
 صلاة وللذي في سائر
 الصفوف خمسة وعشرون
 صلاة (ثم) يصف (الصبيان)
 لقول أبي طالب الاشعري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى وأقام الرجال يلونه
 وأقام الصبيان خلف ذلك
 وأقام النساء خلف ذلك

يده يلين صاحبه والذي في رواية الامام أحمد وأبي داود عن ابن عمر ولينوا بأيدي اخوانكم
 وعليه فيقرأ بالتحفة. ثم أمر ان في الصف أن يلين لا يخبه اذا وضع يده على منكبيه ليدخل في
 الصف والبالا للسمية أي بسبب وضع أيدي اخوانكم (قوله لا تذر وافرجات للشيطان) روى
 ان الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة (قوله وصله الله) خبر اودعاه بوصله بالخبر (قوله ومن
 قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع الصف كما في المناوي ان يكون فيه فيخرج لغير حاجة
 او ياتي الى صف ويتكلم بينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد ان يرا بقطع الصف ما يشل
 ما لو صلى في الثاني مثلام وجود فرجة في الصف الاول اه (قوله وبهذا يعلم الخ) اي بقوله
 صلى الله عليه وسلم ولينوا بأيديكم اخوانكم (قوله على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم) اي
 من ادراك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام للكمال واقره في البحر قال الهنقي الكمال
 والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله اتركهم سد الاول) اي فلا حرمته لهم بتقديمهم
 بحر عن القنية (قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الاصح أنه ينتظر الى الركوع فان جاز بل
 والاجذب اليه رجلا أو دخل في الصف والقيام وحده أولى في زمان الغلبة الجهل فاعله اذا
 جزمه بقصد صلته وقبل ان رأى من لا يتأذى بجذبه صداقة أو دين زاحه أو عالم بجذبه قالوا
 لوجاه واحد والصف ملائمة يجذب واحدا منه ليكون معه صفا آخر وينبغي لذلك الواحد ان
 لا يجنبه فتنتي الكراهة عن هذا أي الجاني لانه فعل وسعه (قوله وهذه ترد) أي هذه
 المسئلة وهو قوله جذب عالم الخ لان تأخره للعجوز بقدر ما ينف مع الجاذب أقوى وأكثر
 فعلا من مجرد تليين منكبيه وتفسيحه للداخل يجنبه أو تقدمه خطوة أو خطوتين (قوله
 القول بفساد الخ) ذكره في جميع الروايات وكأب المتجانس ملاملة بأنه امثلة أمر غير الله تعالى
 في الصلاة قال وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتأخر وردبانه تعمل في مقابلة النهر وليس فيه عمل
 كثير ويجرد الحركة الواحدة كالركعتين لا تقسده الصلاة وانشاله انما هو لا امر الله تعالى
 وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير جنازة
 لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القنية القيام في الصف الاول
 أفضل من الصف الثاني والثالث أفضل من الثالث وهذا أيضا في حق الرجال
 وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى المياسر)
 أي من الصف الاول وجمعه باعتبار أن كل واحد من القائمين في ميمنة وميسرة (قوله وللذي
 في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غير بخير بدون تأمنا وفي الذي قبله
 وهو الموافق للقواعد النحوية ثم اظهر أنه بان لاقل المضاعفة والافقة تقدم أنه بكل واحد
 من الجماعة تزداد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم لغة
 (قوله اقول أبي مالك الخ) لم يذكر الخنا في نفسه لانه ضرورة وجوده (قوله يقوم الصبي الخ)
 ولو كان مع رجل تقدمه الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الخنا) بالفتح

متفرقا اتقاه عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معاملة بالاضرف في احواله (ثم يصف النساء) ان حذرهن والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

• (فصل فيما ينفقه المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لوسم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالاثبات بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان احدث الامام عدا ولو بتهمة هتته عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم بوجهه من الصلاة يطلان الجزء الذي لاقاه حدث الامام فلا يبقى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادة الجهر بقصها بترك السلام واذا لم يجاس قدر القسم بطلت بالحدث العدا ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد آتته وان لم يتم جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته

كبحالي ويجمع على خنثا كانا صاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا قهسا متافيا أرفا قد هما معا (قوله لانه) أي الخنثى في المشكك كل على قوله ثم الخنثى المقتضى تأخره عن الصبيان (قوله وهو معاملة بالاضرف في احواله) فبقدم على النساء لاحتمال ذكوره ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته ولا يجعلون صفة لاحتمال انوثة المتقدم وذكورة المتأخر ولا يتهاذون لاحتمال الذكورة والانوثة وتقدم أنه ينويه الامام والالاتصحه صلاته (قوله والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقا ولو كن مجازا قال في زاد الفقير وعلى هذا الترتيب وضع جنائزهم يعني للصلاة عليهم ثم فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي القبلة وفي القبر بالمعنى توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر حاجز من تراب أو رمل قال شارحه لم يصير عنابه قهرا فيقال وهذا عند الضرورة والا فالفضل وضع كل في قبره على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما ينفقه المقتدى) اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدركة والاحق ومسبوق فالمدرك من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه وقاته كلها أو بعضها بأن عرض له نوم أو غفلة أو زوجة أو سبق حدث أو كان مقبلا خلف مسافرو حكمه كونه حقيقة فلا ياتي فيما يقضى بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه أربعين بقراءة ويبدأ بقضاء ما فاتته ثم يتبع امامه ان امكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه والاتباعه ولا يشغل بالقضاء حتى يشرع الامام من صلاته ولا يسجد مع الامام لسهوا الامام بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يبعد عن الثانية اذ لم يقعد الامام ولا يتقدم به فان كان مسبوقا أيضا فقام للقضاء فانه يصلي أولا ما نام فيه مثلا بل القراءة ثم يصلي ما سبق به بها ولو عكس صح عندنا خلافا لفرقوا ثم اترك الترتيب كما في الفتح وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بكلها أو بعضها وحكمه أنه يقضى اول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة وهو منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ويأتي بتكبيرات التشريق اجاعا ولو كبر ينوي الاستئناف للصلاة يصير مستأنفا ولو قام للقضاء ما سبق به وسجد امامه لسهوا وتابعه فيه ان لم يقيد الركعة بسجدة فان لم يتابعه سجد في آخر صلاته (قوله وغيره) عطف على قوله ما ينفقه أي وما لا ينفقه كما لو رفع الامام رأسه قبل تسليح المقتدى ثلاثا فانه لا يتبها ويحتمل غير ذلك (قوله أو تكلم) قال الكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمد ففسد (قوله يته) أي على قولهما وقال محمد لا يته بغيره من الصلاة بسلام امامه أفاده السيد (قوله لانه حرمة الصلاة) أي في حق المأموم (قوله وأما ان احدث الامام عدا) احترز بالعمد عمالو به حدث بعد التشهد فانه يذهب بتوضا ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم (قوله فلا يبقى على فاسد) فليس عليه أن يسلم وان سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب اعادةها) أي مادام الوقت باقيا كما في كثير من الكتب كره السيد (قوله واذا لم يجاس) أفاد به كراهة الجوس ان العبرة لا لقراءة التشهد وان لم يترك كراهة التحريم (قوله ولو قام الامام الى الثالثة) لما ذكر السلام في الاخيرة ذكر القيام في القعدة الاولى وكان الاولى عكس ما ذكره (قوله وان لم يته جاز) لتعارض واجبين فيخير بينهما وهذا هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا ينفقه

ولا يتبع الامام وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم تعرف فزيرة والركوع لا ينفقه

في الحقيقة لأنه يدل فكأن خلفه الامام ومعارضة واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا يثابه به بعده فكان
تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير
الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا ٢٠٣ في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح

ومنهم من قال يتبعها ثلاثا
لأن من أهل العلم من قال
بعدم جواز الصلاة بتقصيرها
عن الثلاث (ولو زاد الامام
سجدة أو قام بعد القعود
الاخير ساهيا لا يتبعه المؤتم)
فما ليس من صلاته بل يكث
فإن عاد الامام قبل تقييده
الرائدة بسجدة سلم معه فإن
جلس عن قبله سلم معه
(وان قبهها) أي الامام أي
ركعة الزائدة بسجدة (سلم)
المقتدى (وحده) ولا يفتقره
لغير وجه الى غير صلاته (وان
قام الامام قبل القعود الاخير
ساهيا انتظره) المأموم وسبح
ليقبله امامه (فان سلم المقتدى
قبل أن يقيد امامه الزائدة
بسجدة فسدت فرضه) لان قراره
بركن القعود حال الاقتداء
كما تفيد تقييد الامام
الرائدة بسجدة تركه القعود
الاخير في محله (وكره سلام
المقتدى بعد تشهد الامام)
لوجود فرض القعود (قبل
سلامه) لترك المتابعة
وصحت صلاته حتى لا تطل
بطاوع الشمس في الضجر
ووجد ان الماء للمتيح
وبطلت صلاة الامام على

في الحقيقة) أي وانما يفوته مقارنة الامام فيه (قوله ومعارضة واجب آخر) وهو المقارنة
في المتابعة (قوله لا يثابه) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعد فعل ما هو فيه من
الواجب (قوله أشار إليه) أي الى ما أفاده التعديل من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب
المتابعة (قوله لأن من أهل العلم الخ) قدم رأيه أبو طيسع البطي تليذ الامام ومجته الامر
به في الحديث (قوله ولو زاد الامام سجدة) في أي ركعة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب
أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح لي قبله امامه وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات
العبد لو زاد على أقاويل الصحابة اذا سمعه من الامام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ
منه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضا لو زاد خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من
صلاته) أشار به الى العلة في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الامام ليس من الصلاة أي ليس
من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح (قوله ساهيا) ولو كان عامدا فله أن يعود أيضا
مالم يقيد بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة مادون الركعة لا تفسد الصلاة
(قوله قبل أن يقيد) وكذا اذا سلم بعده وانما نص على التوهم (قوله بركن القعود) الاضافة
بيانية (قوله بتقييد الامام الزائدة) فتفسد على الامام والمؤتم (قوله وكره سلام
المقتدى الخ) أي يحرمما للنهي عن الاختلاف على الامام لأن يكون القيام اضروية (١)
صون صلاته عن الفساد لخوف حدث لو انتظر السلام وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعدور
وتقام مدة صبح ومرور مرات بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قد را تشهد قبل
السلام (قوله لوجود فرض القعود) الاولى تأخير بعده قوله وصحت صلاته (قوله لتركه
المتابعة) علة لقبوله وكرهه وأفاد به أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أي
بوجود ما ذكر (قوله على المرجوح) وهو القول بأن الخروج بالصنيع فرض (قوله وعلى
الصحيح) أي من عدم افتراض الخروج بالصنيع (قوله كما سنده) أي في المسائل الاثنى
عشرية ان شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) في صفة الاذكار (قوله وغيره) أي غير ما ذكرنا وغير الفضل كيان التحول
ورفع الايدي عند الدعاء ومسح الوجه بهما (قوله متصلا بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل
بغير ما سبق في فلا يثابي قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنت كما اذا صلى
سنة الظهر مثلا البعدية أربعة أفصل بينها بسلام والظاهر استحباب عدم الفصل بشي أصلا
وحزرة نقلا (قوله كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم
كان يكث الخ (قوله اللهم أنت السلام) أي ذوالسلامة من كل نقص فهو اسم مصدر
اخبر به للمبالغة (قوله ومنك السلام) أي والسلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك
(قوله واليك يعود السلام) قال في شرح المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعده قوله ومنك

الرجوح وعلى الصحيح صحت كما سنده * (فصل في) صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره (القيام
الى) أداء (السنة) التي نلى الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم يكث
قد رما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام (١) قوله الا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة ان لفظ
المصنف بذكر قيام المقتدى الخ لاسلام المقتدى فليتاكمل ويحزّر اه معجمه

عليه وسلم من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل بينا وبين القرض اه قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ان رجلا لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً سبعاً اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) انه قال (لابأس بقراءة الاوراد بين القرينة والسنة) فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا ينبغي الكراهة ويحالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء بل يشغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأحاديثها ثلاثاً وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم

السلام من نحو والبيد يرجع السلام فخير بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام فلا أصل له بل محتلق ببعض القصاص اه ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم (قوله تباركت) أي كثر خيرا (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام) أي الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع الفواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ وهي تقيده كالذي ذكره المؤلف انه ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد فما ييسر ذلك المقدار ونحوه من القول تقريراً فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلت منك الجلت وهذا لا ينافي ما في مسلم عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصلواته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه وله الفضل وله الشناء الحسن لا اله الا الله محمداً صلى الله عليه وسلم ولو كره الكافرون لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التهديد قد يسع كل واحد من هذه الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينها وبين ما قدم من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال باسقاطه وجزم به ابن حزم من المتأخرين (قوله التي تؤخر عنه السنة) الاولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله قلت ولعل المراد الخ) اقول لعل ذلك لم يتوقو قوة الحديث المتقدم فلذا لم ينص عليه أهل المذهب والخير في الاتباع (قوله بعد المغرب) انما خصها لان السنة تقع بها والاف قد ورد في الفجر مثل ذلك (قوله والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن ثمرات ذلك الامن من الفقر والبلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وتكفي جميع الذنوب كما ذكره الاجهوزي في فضائل رمضان واعلم أن محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد مثلاً أما اذا أراد الانتقال الى البيت لفعلا فلا يكره الفصل وان زاد على القدر المسنون (قوله ويحالفه الخ) تنقي الخافقة بحمل الكراهة المذكورة في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لابأس لانها تستعمل فيما خلافة أولى منه أو يحمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحمل على الادعية الطويلة وحينئذ يكون ما قاله الحلواني محمولاً على الفصل بنحو اللهم أنت السلام ولا بأس مستعملة في مطابق الجواز (قوله والدعاء) هذا لا ينافي الايتان اللهم أنت السلام الخ لانه ليس دعاء بل ثناء الآن يراد بالدعاء ما يمدح كراهوه بالنظر الى قوله خيراً الخ دعاء على ما فيه (قوله وعن عائشة الخ) هو من جملة ما في الاختيار كما يفيد كلامه في كبيره وحينئذ فصل الكراهة على الايتان بما هو أزيد من ذلك أو المراد بالدعاء حقيقة وهو أحد الاحتمالين السابقين (قوله بما ليس من نواصب الصلاة) كما كل وشرب (قوله وقد أشرنا الخ) لانهم تلك الاشارة مما سبق لأن ما سبق في الفصل بالاوردوه في الفصل بالكلام الكثير ولا يفهم

وسلم لقراء المهاجرين تسجود وتكبرون ويحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها بالقرض بل كونها عقب الصلاة من غير اشتغال بما ليس من نواصب الصلاة فصيح كونها دبرها وقد أشرنا

الى أنه اذا تكلم بكلام كثير أو كل أو ضرب بين القرض والسنة لا يطل وهو الأصح بل نقص نوابها والافضل في السن
أداؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره ٢٠٥ (ويستحب للامام بعد سلامه أن يقول) الى عين

القبلة وهو الجانب
المقابل (الى جهة يساره)
أي يسار المستقبل لان عين
المقابل جهة يسار المستقبل
فينحول اليه (لتطوع بعد
القرض) لأن للعين فضلا
ولدفع الاشتباه بطلنه في
القرض فيقتدى به وكذلك
للقوم ولتكنيز شهوده لما
روى أن مكان المصلي يشهد
له يوم القيامة (و) يستحب
(أن يستقبل بعده) أي بعد
التطوع وعقب القرض
ان لم يكن بعده نافله يستقبل
(الناس) ان شاء ان لم يكن
في مقابلة مصل للماني
الصحيحين كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلى أقبل
عليما وجهه وان شاء الامام
انحرف عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء
انحرف عن يمينه وجعل
القبلة عن يساره وهذا أولى
للماني مسلم كما اذا صلينا
خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحببنا أن نكون
عن يمينه حتى يقبل علينا
بوجهه وان شاء ذهب
لخواججه قال تعالى فاذا
قضيت الصلاة فانتشروا في
الارض وابحثوا من فضل الله
والامر للاباحة وفي مجمع

حكم أحدهما من الآخر (قوله الى أنه اذا تكلم الخ) مثل ذلك ما اذا اخر السنة الى آخر
الوقت على الأصح وقيل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعم القبلية والبعدية والافضل الوصل
فيهما (قوله أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ماعد التراويح فان الافضل فيها المسجد أفاده
الشرح وماعد أهمية المسجد (قوله وأجمع للخلوص) أي أكثر اخلاصا وهو أعم مما قبله
(قوله أو غيره) أو بمعنى الواو لان التسوية لا تقع الا بين متعدي أو واحد الشيتين أو الاشياء
وفي نسخ بالواو (قوله لان لا يمين فضلا) هـ ذاعلة لمخدوف أي وانما اختبر يمين القبلة عن
يسارها وان كان جائزا لان الخ (قوله ولدفع الاشتباه الخ) هذه الالة لاصل التحول لا لكونه
لجهة اليمين فالاولى ذكرها عند قوله أن يتحول (قوله وكذلك للقوم) أي وكذلك يستحب
للقوم وهو عطف على قوله ويستحب للامام ودليله ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبجز أحدكم أن ية قدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني في السجدة
رواه ابو داود وابن ماجه وقال بعض مشايخنا لا يخرج عليهم في ترك الانتقال لانعدام الاشتباه
على الداخل عنده ما ينة فواغ مكان الامام عنه (قوله لما روى أن مكان المصلي الخ) روى
أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا يومئذ تحت أخبارها قال أتدرون ما أخبرها
قالوا الله ورسوله اعلم قال فان أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها
تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي في تفسيره قوله تعالى
فابكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس رضي الله عنهم أنه يبكي على المؤمن مصلاه
من الارض ومصدق علمه من السماء وتقدير الآية على هذا فابكت عليهم مصاعدا عما لهم من
السماء ولا مواضع عبادتهم من الارض اهـ ومن هنا قال عطاء الخراساني ما من عبد يعبده
الله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الا شهدت له يوم القيامة وبكت عليه يوم يموت اهـ
ابن أمير حاج ملخصا (قوله ويستحب أن يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو اقل
خلا فان فصل وروى في ذلك حديثا موضوعا وصنيعه كغيره يفيد أن الامام مخير بعد الفراغ
من التطوع أو المكتوبة اذا لم يكن بعدها تطوع ان شاء انحرف عن يمينه وان شاء عن يساره
وان شاء ذهب الى حوائجه وان شاء استقبل الناس بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول
للتطوع لانه يقع لها بعده فتأمل (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره للماني
الصحيحين ~~ذكره~~ عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه عياض عن
عامة العلماء ولم يفصل بين ما اذا كان المصلي في الصف الاول أو الاخير وهو ظاهر المذهب
وان كان بينهما صفوف لا يجلس الامام مستقبلا له وان كان بعد اخيه بمنزلة جلوسه بين يديه
قال ابن أمير حاج والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي سجدة رجل جالس ظهره الى
وجه المصلي أنه لا يكره للامام استقبال القوم لانه في هذه الحالة لا يكره المروءة قد ام المصلي
لجلوسه ذلك الرجل بينه وبين المصلي فكذا هنا يكون حائلا لاستقبال من وراءه قال ولعل محمدا
رحمه الله تعالى انما يهذ كر هذا الفيد للعلم به (قوله والامر للاباحة) أصل هذا الكلام للعلمي

الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ ورده بالسوا وان شاء قرأ فاتعا (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثا) لقول ثوبان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

== ياذا الجلال والاكرام ذكره مسلم ٢٠٦ وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال

استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان قتر من الزحمت (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم ينعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات وله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله تعالى ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فقلت تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زيد الجبر

وامه مسلم

وتحمله فيه وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (قوله في دبر كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضى أن المراد كل صلاة من المفروضات (قوله وان كان قتر من الزحمت) أى من صف القتال المطلوب شرعا كقتل الكفار وأطاع زحمتا على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر البكائر لان الفراد من البكائر كما في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء (قوله لم ينعه من دخول الجنة الا الموت) معناه أنه اذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها أو المراد بالدخول التمتع به أى أنه بمجرد موته وصل الى تنعمه بنعيم الجنة فان القبر امار وضعة من رياض الجنة واما بقرة من حفر النار (قوله آمنه الله على داره الخ) أى حفظ الله تعالى ما ذكر وورد أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث ايام لم يقربه شيطان أبدا (قوله ويقرؤون المعوذات) تقدم أن فيه تغليباً والمراد الصمدية والمعوذتان روى الطبراني في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله احد وصنيعه يقيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وانما جعت من أحاديث متعددة (قوله من سبح الله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الفرض والنفل ~~لكن~~ من جهة أكثر العلماء على الفرض فانه ورد في حديث كعب بن عجرة عندهم سلم التقييد بالمكتوبة فكانهم حملوا المطلق على المقيد وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التحميد خاصة وفي رواية تقديم التحميد على التسبيح فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الاولى البداة بالتسبيح لانه من باب التخليه ثم التحميد لانه من باب التخليه ثم التكبير لانه تعظيم وورد احدى عشرة من كل وورد عشر او وورد ستة او وورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الاعداد وكل ذلك لا يكون الا عن حكمة وان خفيت علينا فحجب علينا أن نتمثل ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدوره في أوقات متعددة وأن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يفتقر بافتراق الاحوال كما ذكره البدر العيني في شرح الجارى والملا على في شرح المشكاة وفي الاثبات بالثلاث والثلاثين اتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني فسقط ما قيل ان هذه الاعداد الواردة عقب الصلوات من الاذكار اذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في جماعى عدد هاهنا لا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الاثبات بالعدد الناقص فاعل تلك الاعداد حكمة وخاصة نفوت بمجاوزة تلك الاعداد وتعددها وليس هذا الاتهاما والصواب ما قلنا لان هذه الاعداد ليست من الحدود التي نهى عن تعددها ومجاوزة اعدادها بل هي تنافس فيه المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المخصوص عليه بالعدد متتابعاً لا وفي مجلس واحد أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الافضل أن يأتى به متتابعاً في الوقت الذى عين فيه اه لمخصراً وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيديه وورد أنه قال واعقدوه بالانامل فان من مسؤولات مستطقات وجاء بسند ضعيف عن علي مرفوعاً نعم المذكر السجدة قال ابن حجر والروايات بالتسبيح بالنوى والحصى كثيرة من الصحابة وبعض امهات المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم

واقرها

وأقرأها عليه وعقد التسليم بالانامل أفضل من السجدة وقيل ان أمن من القاط فهو أولى والا
فهى أولى كذا فى شرح المشكاة (قوله وفيما قدمناه الخ) قدمه قريياً باللفظ وقوله صلى الله
عليه وسلم لقراء المهاجرين تسجئون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضى
اه (قوله وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البخارى من حديث أبي هريرة رضى
الله عنه قال جاء القراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور من الاموال
بالدرجات العلا والنعيم المقيم يصـلون كما صلى ويصومون كما صوم ولهم فضل أموال يحجون
ويعتقرون ويجهلون ويتصدقون فقال ألا أحدثكم بما ان أخذتم به أدركتم من سبقكم
ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم الامن عمل مثله تسجئون وتحمدون
وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين اه (قوله ثم يدعون لانفسهم) يدعون بها قوله
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وهو وان ورد فى الاتفاق فالمحققون بسنة ما لونه فى
أموال الآخرة أيضا حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعباده فى التعليم يدل عليه قوله تعالى قوا
أنفسكم وأهلكم ناراً ذكره الايبارى فى شرح الجامع الصغير (قوله بالادعية المأثورة
الجامعة) وينبغي أن يلج بالدعاء مرة بعد أخرى وقتا بعد وقت وأن يكرره ثلاثا ويكره أن
يرفع بصره الى السماء لما فيه من ترك الادب وتوهم الجهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك كما فى شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتا بدعاء لانه يقضى القلب وأن يعتدى
فى الدعاء لقوله عز وجل انه لا يجب للمعتدين واختلاف فى تفسيره فقبل هو أن يدعو بمستحيل شرعا
أو عقلا وقيل هو طلب ما لا يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجعة
وقيل الاطناب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين جواز الدعاء
لهم هو ما اقوله تعالى حكاية عن ابراهيم رب اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفروا لهم فقد
لا يستجاب له ويكون فى الدعاء بالاستغفار اظهار الاقترار الى الله تعالى وعلى تقدير الاجابة
لا يلزم أن يغفروا لهم جميع الذنوب فقد يغفروا لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن العماد وبهذا
يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغفران جميع الذنوب (قوله والله انى
لا حب لك الخ) ينبغى العمل بها لانها وصية المحب للصوب ومن الادب فى الدعاء أن يدعو بخشوع
وتذلل وخفض صوت أى بأن يكون بين المخافتة والجهر كما فى الاذكار عن الاحياء ليكون
أقرب الى الاجابة (قوله حذاء الصدر وبطنها مما يلي الوجه) الذى فى الحصن الحصين وشرحه
ان يرفعهما حذاء منكبيه باسطة كفيه نحو السماء لانها قبله الدعاء اه قال بعض الافاضل ولا
مناقاة بينهما ما لا ان المراد أن لا يجعل بطونهما جهة الارض والتفاوت فى مقدار الرفع قليل كما
يشير اليه ما فى أبي داود عن ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو دونهما
وأما ما روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطنيه فمحمول على بيان الجواز أو على حالة
الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة فى الدعاء وفى النهر من فعل كفيه المسهبة أن
يكون بين الكفين فرجة وان قلت وأن لا يضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على
رفع يديه لعذر أو برد فاشار بالمسجة اجزا اه لكن فى شرح الحصن الحصين والظاهر أن من

وفما قدمناه اشارة الى مثله
وهو حديث المهاجرين (ثم
يدعون لانفسهم وللمسلمين)
بالادعية المأثورة الجامعة
اقول أى امانة قبل يا رسول الله
أى الدعاء اسمع قال جوف
الليل الاخر ودبر الصلوات
المكتوبات ولقوله صلى الله
عليه وسلم والله انى لا حب لك
أو صيكت نامعا لا تدعن دبر
كل صلاة أن تقول اللهم
أعنى على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك (رافعى
أيديهم) حذاء الصدر
وبطنها مما يلي الوجه
بخشوع وسكون ثم يهتدون
بقوله تعالى سبحان ربك

رب العزة هما يصفون الآية
 أقول على رضى الله عنه من
 أحب أن يتكلم بالميكال
 لا وفى من الاجر يوم القيامة
 فليكن آخر كلامه اذا قام
 من مجلسه سبحانه ربك
 الآية وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قال دبر
 كل صلاة سبحان ربك الآية
 ثلاث مرات فقد اكل
 بالميكال الا وفى من الاجر
 (ثم يسمعون بها) أى بأيديهم
 (وجوههم فى آخره) لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا دعوت
 الله فادع يياطن كفيك
 ولا تدع بظهورهما فاذا
 فرغت فامسح بهما وجهك
 وكان صلى الله عليه وسلم اذا
 رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما
 وفى روايه لم يرددهما حتى
 يمسح بهما وجهه والله
 تعالى الموفق

الادب ايضا ضم اليه وتوجيه اصابعهما نحو القبلة وفى شرح المشكاة ورد أنه صلى الله عليه
 وسلم يوم عرفه جمع بين كفيه فى الدعاء وان أريد بالضم فى كلامه القرب التام لا ينافى وجود
 القرينة القليلة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه أيضا لأن المعنى جمع بينهما فى الرفع ولم يفر
 أحدهما به (قوله رب العزة) أى العظمة وقيل هى حبة عظيمة دائرة بالعرش قريب ذنبها
 من رأسها فاذا اجتمعت قامت القيامة (قوله من أحب أن يتكلم بالميكال الا وفى) المراد به
 تكثير الاجر (قوله ثم يسمعون بها وجوههم) الحكمة فى ذلك عود البركة عليه وسرايتها
 الى باطنه وتقاولا بدفع البلاء وحصول العطاء ولا يمسح بهما واحدة لانه فعل التكبيرين ودل
 الحديث على أنه اذا لم يرفع يديه فى الدعاء لم يمسح بهما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يدعو كثيرا كما هو فى الصلاة والطواف وغيرها من الدعوات الماثورة ببر الصلوات وعند
 النوم وبعد الاكل وأما شال ذلك ولم يرفع يديه ولم يمسح بهما وجهه أفاده فى شرح المشكاة
 وشرح الحصن الحصين وغيرها (فروع) اختلف هل الاسرار بالذكر أفضل فتقبل نعم
 لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذكر الخفى وخير الرزق ما يكتفى ولأن الاسرار أبلغ فى
 الاخلاص وأقرب الى الاجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يامر من يقرأ القرآن فى المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن
 عمر يامر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولانه أكثر غملا وأبلغ فى التدبر ونفعه
 متعة لا يفاظ قلوب الغافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بان ذلك يختلف بحسب الاشخاص
 والاحوال ففى خوف الرياء أو تاذى به أحد كان الاسرار أفضل ومضى فقد ما ذكر كان الجهر
 أفضل قال فى الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكر فى المساجد احتراز عن الدخول تحت قوله
 تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه كذا فى البرازية ونص الشعرالى فى
 ذكر اذا كرلماذ كور والشاكر لهما شكورا ما لفظه وأجمع العلماء سنا وخلفاء على استحباب
 ذكر الله تعالى جماعة فى المساجد وغيرها من غير تكبير الا أن يشوش جهرهم بالذكر على قائم
 أو مصل أو قارئ قرآن كما هو مقرر فى كتب الفقه وفى الحلبي الا فضل الجهر بالقراءة ان لم يكن
 عند قوم مشغولين مالم يخالفه رياءه وفى الدرة المنيفة عن القنية يكرهه لا يقوم أن يقرأوا
 القرآن جلسة لتضمنهم ترك الاسقاع والانصات وقيل لا بأس به اه وفيها أيضا قراءة القرآن
 فى الحمام ان لم يكن غة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجوز جهره وخفية وان لم
 يكن كذلك فان قرأ فى نفسه فلا بأس به ويكره الجهر له وفى الدرر المنيرة أيضا الترجيع
 بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب مالم يزدحرفا فيكرهه ولمستغف وقول القائل لمن زاد ذلك
 حين سكت أحسنت ان لسكونه فحسن وان اتمت القراءة يخشى عليه الكثير اه وفيه أيضا
 التغنى بالقرآن اذا لم يخرج بالخانه عن قدر ما هو صحيح فى العربية مستحسن والتغنى حرام اذا
 كان بذكر امرأة معينة حبة او وصف خرم يبيع اليها أو قصد هجو ولولاهى واجاز بعضهم الغناء
 فى العرس كضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وتبعه
 الباقى قلت لكن فى الجهر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه لم

يراجع هذا الحديث ويحرف

كبيرة ولولت نفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامع وحاضره اه من سكب الانهر ملخصا
 وذكرا بن الجزري في الحصن الحصين ان كل ذكر مشروع اى ما مور به في الشرع واجبا كان
 او مستحبا لا يعتد بشئ منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه اه والمعنى انه اذا قرأ في قلبه حال
 القراءة اوسج بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة وسنة التسليم والافقد
 اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكرا لحنى الذى لا يسمعه الحفظة سبعون ضعفا الخ واما
 الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والصنح والبوق الذى يقبله بعض من يدعى
 التصوف فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن التسهيل
 الوجودى مراتب وبعضه يسلب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار وفي التتارخانية ما يدل على
 جوازها للمغلوب الذى حر كاته كحر كات المرتعش اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما اخرج
 ابوداود عن ابي ذر ما قيلت النبى صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعتمقه مرة
 وفي القهستانى وغيره هى الصاق الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ايسر
 بمصاحفة خلافا للروافض والسنة ان تكون بكتا يديه وبغير حائل من فهو ثوب وعند القاهرى
 السلام وان يأخذ الايام فان فيه عرفات تشعب منه المحبة وفي الهداية ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل اويده أو شأ منه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بذلك كله اه وفي
 غاية البيان عن الواقعات تقبيل يد العالم أو السلطان العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها
 البدر العيني ما يفيد ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم
 يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله عليه وسلم عفان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق
 رضى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابن عمه جعفر بن عبد الله ثم قال البدر العيني فعلم من مجموع ما ذكرنا باحة تقبيل اليد والرجل
 والكشف والرأس والجمجمة والشفنتين وبين العينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة
 والا كرام وما اذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أى والسيد
 وأمه وفي رفع العوائق عن البحر الاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وفي غيرهما
 ان أراد شيئا من عرض الدنيا فمكروه وان أراد تعظيم المسلم وكرامه فلا بأس به اه وكان
 عمر يأخذ المصنف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويمسحه على وجهه وتقبيل الخ - بز قال
 أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا يكره دوسه لابوسه وقوا عدنا لا تأباه
 وفي رسالة المصاحفة للشرنبلالى عن شيخ مشايخه الحانوفى التحية بالركوع واسترخاء الرأس
 مكروهة لكل أحد مطلقا ومثله السلام باليد كانت عليه الخففة اه قال الشرنبلالى بعد
 ومحل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها واذ كر حديشا يفيد انه صلى الله عليه وسلم جمع بين
 اللفظ والاشارة وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي مشكل الا - ثار القيام اغيره ليس بمكروه
 لعينه انما المكروه محبة القيام من الذى يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره لهم يعنى جميعا قال
 وقال القاضى البديع وقيام قارئ القرآن للقيام تعظيما لا بهكروه اذا كان عن يستحق
 التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرحه
 والقيام يستحب في زمانا لما يورث تركه من الحقود والبغضاء والوعيد انما هو في حق من يجب

القيام بين يديه كما يفعل الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس معناني المسجد يحدثنا فإذا قام قننا قياما حتى نراه قد دخل بعض بيوت أزواجه ومن وأثله دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فترجح له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله إن في المكان سمعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن لا سم لحقار واهما البيهقي في الشعب وأما المعانقة وهي كما في القهستاني جعل كل منهما يده على عنق الآخر فقالا بكرهما وأباجهما أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال مقتصر عليه ويبيح أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وقبيله للجمعة بلا شهوة كالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للتبرك اه قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليه ما غير الأزار وما إذا كان عليه ما قص أو جبة أو رداء مع الأزار فلا بأس به بالإجماع كما في رفع العوائق عن الشئ والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد الصلاة)

(باب ما يفسد الصلاة)
الفساد ضد الإصلاح
والفساد والبطلان في
العبادة سببان وفي المعاملات
كالبيع مفترقان وحصر
المفسد بالعد تقريبا
لا تحديدا فقال (وهو
ثمانية وستون شيئا) منه
(الكلمة) وان لم تكن
مفيدة ~~كيا~~ (ولو) نطق
بها (سها) يظن كونه ليس
في الصلاة (أو) نطق بها
(خطأ) كما لو أراد أن يقول
يا أيها الناس فقال يا يزيد
ولو جهل كونه مفسدا

يقال فسد كنصر وعقد وكرم ولم يسمع انفسد قاموس ملخصا (قوله مفترقان) فما كان مشروعا
بأمله دون وصفه كالبيع بشرط لا يفتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأمله ولا وصفه
كبيع الميتة والدم فهو باطل (قوله منه الكلمة) ويشترط فيها تصحيح الحروف وسماعها
حتى تكون مفيدة فان فقد أحدهما فلا فساد لانه لا يعتبر كلاما اه حلي (قوله وان لم تكن
مفيدة ~~كيا~~) ذكر الامام خواهر زاده انها تفسد بالنفخ المسموع بالحروف وفي السراج
والبنابة اذا تكلم كلاما يعارف في متفاهم الناس سواء حصل به حروف او لاحق لو قال
ما يساق به الحمار مثلا فسدت صلاته اه ومن غمة استشكل الشرنبلالي ما ذكره بعضهم من
انه لو ساق حمارا لم تفسد صلاته لانه صوت لاهجاء له وان كره بأنه عمل كثير يظن من رأى فاعله انه
ليس في الصلاة وتغليظها غير المفيدة يافيه تظرفا ثم اعني أدعوه فهي نائمة عن جلة وأما المنادي
فهو فضله لانه مفعول في المعنى وقد تأنى للتنبية اللهم الا أن يقال عدله لها غير ~~م~~ نظرا الى
عدم تعيين المنادي واعلم انه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة
أولا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من المطولات (قوله ولو نطق بها سها) الفرق بين
السها والنسيان أن الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء
تسمى ذهولا وسها وألا أي لا يمكنه الملاحظة الابد كسب جديد تسمى نسيانا فظهر وبينه
وبين الخطأ أن السها ما يتنبه له صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبية أو يتنبه بعد انعاب حوى
عن الاكمل وقال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تفسد بالكلام ناسيا الا اذا طال واحتج
بحديث ذي اليمين ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وايين على صلاته ما لم يتكلم حيث غاب جواز
البناء بالتكلم فيقتضي انتهاء الجواز بالتكلم وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة
لا تصلح الخذل على أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكما لا تجوز
مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عذرا للاستوى
قليله وكثيره وحديث ذي اليمين كل في ابتداء الاسلام قبل تحريم الكلام فان قبل السلام
كالكلام في أن كلا منهما قاطع للصلاة فلم فصلتم في السلام بين العمد والنسيان فالجواب أن

السلام له شبهة بالأذى كالأذى هو من أ- معناه الله تعالى ومنه كور في التشبه فهو من جنس الصلاة
وانما يطبق بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالأذى كإروان كان ع- دا
اعتبرناه بالكلام على الشبهين اه (قوله في المختار) واختار غير الاسلام وغيره أنه لا تفسد
كافي المضررات والمخ (قوله لا يصلح فيها شيء الخ) كذا في رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي
وفي رواية أبي داود والطبراني لا يصلح مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في
الصلاة بخبرته تفسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله انكم
جعلتم الكلام قليلا وكثيره مفسدا وفصلتم في العمل بين قليلا فلا يفسد وكثيره فيفسد وحاصل
الجواب أنه انما اذا عني عن القليل من العمل لان بدن الخ لا يتخلو عن حركة طبعها فلا يمكن
الاحتراز عن قلبها فمعي ما لم يكن ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قلبه لانه ليس من طبعه أن يتكلم فلم يعف وعن نحو الاكل
ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة مذكرة دون الصوم اه (قوله أو اقض ديني)
تقدم ان هذا مما ورد في السنة وذكر في البحر عن الرغبةاني ضابطا فقال الحاصل أنه اذا دعا
في الصلاة بما جاء في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان
استحال طلبه من العباد لا يفسد ولا أقصد اه ملخصا من الشرح فجعل التمهيد بين
ما استحال وما لم يستحل فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام
لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد به فان قيل الدعاء
ليس بخطاب الا دعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك مخاطبة الأتري
ان من قال قرأت الفاتحة مثلا تبطل صلاته وان لم يكن بحضوره أحد يخاطبه كذا في التبيين
(قوله أو ارزقني) أشار به الى الفرق بين طلب الرزق المقيد بنحو فلان فيفسد والمطلق كهذا
فلا يفسد (قوله بنية التحية ولو ساهيا) احتراز به عن سلام التحليل فانه لا يفسدها اذا كان
ساهيا كما لو سلم على رأس الركعتين في الرابعة ساهيا الا اذا سلم على ظن أنه اتروحية أو على ظن
أنه اتعبر فانما تفسد كما اذا سلم في حال القيام في غير صلاة الجفازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر
فيما اذا لم يقل عليكم أو أن المراد شأنه أن يخاطب به أو أنه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله
باسأله) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى قباء فغاب
الانصار فسلموا عليه قال عمر قات لبلال كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلمون عليه
وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر بن عوف كفه وجعل بطنه أسفل
وظهره الى فوق فان قلت هذا يقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة الرد بالاشارة وهو
في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بانها كراهة تنزيه وفيه صلى الله عليه وسلم انما كان
تعلما للجواز فلا يوصف بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أو رده عليه بأن الرد باليد كلام معني
وهو لا يفسد فالاولى أن يعال الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرد باليد أفاده السيد (قوله
هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة
والافن المعلوم أنه لو شاهد شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما ينافيها كأن تناول مشطا
وسرح رأسه أو طيته مرات متواليات فانه يفسد حقا مع انتفاء التيقن بأنه ليس في الصلاة

ولو انما على المختار لقوله صلى
الله عليه وسلم ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس والعمل
القليل عفو اعدم الاحتراز
عنه (و) يفسدها (الدعاء
بما يشبه كلامنا) نحو اللهم
ألبسني ثوب كذا أو أطعمني
كذا أو اقض ديني أو ارزقني
فلانة على الصحيح لانه يمكن
تحصيله من العباد بخلاف
قوله اللهم عافني واعف عني
وارزقني (و) يفسدها
(السلام بنية التحية)
وان لم يقل عليكم (ولو)
كان (ساهيا) لانه خطاب
(و) يفسدها (رد السلام
بلسانه) ولو سلم والاه من
كلام الناس (أو) رد السلام
(بالمصافحة) لانه كلام معني
(و) يفسدها (العسل
الكثير) لا القليل
والفاصل بينهما ان الكثير
هو الذي لا يشك الناظر
لقاعه انه ليس في الصلاة

فتبته اهـ (فرع) يقع لغزاق يقال فيه أى شخص شرب ففسدت صلاة غيره بشره ولم يكن مقتديا بغيره ولا متيما وجوابه صبي رضع ثدي امرأة ثلاثا ونزل لبنها فأنها تفسد صلاتها على الأصح أقاده الشرح (قوله على الأصح) كذا في التبيين وهو قول العامة وهو المختار وهو الصواب كما في المضمرات (قوله كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو روجح على نفسه بمروحة ثلاث مرات أو حرك موضعاً من جسده كذلك أو روى ثلاثة أحجاراً وتنف ثلاث شعرات فإن كانت على الولا ففسدت صلاته وإن فصل لا تفسد وإن كثرت في الخلاصة وإن حرك ثلاثاً في ركن واحد تفسد صلاته إذا رفع يده في كل مرة والأفلا تفسد لانه حرك واحد اهـ وقيل ما يقام بالبدن عادة كثير وإن فعله بيد واحدة وما يقام بيد واحدة قليل وإن فعله يدين وقيل إن الكثير ما يكون مقصود للفاعل والقليل بخلافه وقيل أنه من موقوف إلى رأى المبتلى فإن استكثره فكثير وإن استقله فقليل وهذا أقرب الأقوال إلى رأى الإمام كما في التبيين قال المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تنفرع كلها على قول واحد والظاهر أن أكثرها تفرعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الإمام الأعظم (قوله على الصحيح) وذكر في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الإمام أنه يفسد (قوله ويفسدها تحويل المصدر عن القبلة) الظاهر أن حكم المصدر في الاستقبال الحكم السابق في عدم استقباله باستقبال جزم منه ولا تفسد إلا بالتحويل إلى المغارب أو إلى المشارق (قوله السابق حدث) فلا تنسديه ولا يأنشئ وفي الحلبي إذا مشى في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر نصف ووقف قدر ركن ثم مشى قدر نصف آخر هكذا إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته إلا إذا خرج من المسجد أن كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في العصر أو كان مشياً متلاحقاً بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في العصر ففسدت صلاته اهـ وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حصله أن المشى لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو يكون بعذر فإن كان بلا عذر فإن كان كثيراً متواليات تفسد صلاته سواء استدبر القبلة مع ذلك أو لا لانه يستعمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وإن كان كثيراً غير متوال بل تفرق في ركعات أو تخلله مهلات فإن استدبر معه القبلة ففسدت لوجود المنافي قطعاً من غير ضرورة وإن لم يستدبر معه القبلة لم تفسد ولكن يكبر ما عرف أن ما فسد كثيره كره قلبه عند عدم الضرورة وإن كان بعذر كان لا جمل الوضوء لحدث سبقه في الصلاة أو لا نصبر أفه إلى وجه العدو أو رجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكبر مطلقاً سواء كان كثيراً أو قليلاً استدبر القبلة أو لم يستدبر اهـ (قوله وهو قد رخصه) وقال الإمام خواهر زاده مادون ملء الفم لا يفسده وما في المصنف أولى كما في النهر وفي الخلاصة لو أكل شيئاً من الخلوة وأقبلع عينها فوجد خلوة في فيه وابتاعها لانه صلاته ولو أدخل الفم في السكر في فيه ولم يعضه لم يكن يصلي والخلوة تصل إلى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ على كفا ففسدت صلاته إذا كثرة اهـ (قوله وإن كان يعمل كثير) كأن مضغه مرات (قوله ويفسدها شربه) لا فرق بين العمد والتسبيح كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لو صول شيئاً من خارج إلى جوفه كذا في البزازية (قوله بلا عذر) العذر وصف بطراً على المكلف يناسب التسهيل عليه

وان اشتبه فهو قليل على الأصح وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين عند أرادته الركون والرفع عند نال يفسد على الصحيح (و) يفسدها (تحويل المصدر عن القبلة) لتركة فرض التوجه إلى السابق حدث أولاً صطفاف تحراصة بآراء العدو في صلاة الخوف (و) يفسدها (أ) كل شيء من خارج ففسدها ولو قل) كعمامة لا مكان الاحتراز عنه (و) يفسدها (أ) كل ما بين أسنانه) إن كان كثيراً (وهو) أى الكثير (قد رخصه) ولو يعمل قليل لا مكان الاحتراز عنه بخلاف القليل يعمل قليل لانه تبع ليقفه وإن كان يعمل كثيراً يفسد بالعمل (و) يفسدها (شربه) لانه يشافي الصلاة ولو رفع رأسه إلى السماء فوقع في حلقه برد أو مطر ووصل إلى جوفه بطلت صلاته

(قوله لما فيه من الحروف) أفاد بالعليل تقيدا الفساد بالتصحيح بما اذا حصل به حروف كالجشاء
ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه وكذا السهال يفسد اذا حصل به حروف بلا ضرورة
أما الغطاس فلا يفسد وان حصل به كلمة أفاده السيد (قوله وان كان اعذرا لغيره) منه التصحيح
لاصلاح الصوت وتحسينه أو لم يتدى أمامه من خطئه أو للاعلام بأنه في الصلاة على الصحيح
كافي الفتح (قوله كمنعه البلغم) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضيف له
كحل بنصب أو برفع له (قوله والتأنيف) اذا كان مسموعا والتأنيف أن يقول أف أو تف
انفخ التراب أو التضرع وقيل أف اسم لوسخ الاظفار والأذن وتنف اسم لوسخ البراجم (قوله
والاثنين) يقال أن الرجل يثنى بالكسر أنيما وأنا بالضم صوت فهو أن كفاعل وهي آنة اه
مصباح (قوله بوزن دع) توجع العجم وفي المصباح آه من كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند
التوجع ونحوه في القهستاني (قوله والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما التأوه فهو الموقن
أو كثير الدعاء أو الرخيم الرقيق أو الفقيه أو المؤمن بالخشية قاموس (قوله وفيها لغات
كثيرة) عذ في البحر تبعا للعلبي فيها ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء بالمد
الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

بكت عيني فحق لها بكاءها * وما يغني البكاء ولا العويل

اه مصباح والمراد بكونه مرتفعاً كونه مسموعا فلم يسع نفسه بالحروف لا تفسد على
قياس ما قدمناه قريبا وأشار اليه المؤلف بقوله مسموعة (قوله وهو أن يحصل به حروف)
كذا قيده في الفتح والسراج وشروح الكثر ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى
أن مجرد الصوت غير مفسد خلافا لظاهر البحر ومحل الفساد به عند حصول الحروف اذا أمكنه
الامتناع عنه أما اذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل كافي الظهيرية كالمرضى
اذا لم يمكنه منع نفسه عن الاثنين والتأوه لانه حينئذ كالغطاس والجشاء اذا حصل بهما حروف
بحر (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذي من موت أو مرض أو نحو ذلك
فهو من عطف العام على الخاص إلا أن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو وخاصة أفاده السيد
(قوله لانه كلام معني) كانه يقول انه مريض فاعذروه أو مصاب فعزوه والدلالة تعمل عمل
الصريح ان لم يكن صريح يخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه
اظهار التأسف وهو من جنس كلام الناس كما حققه في الفتح (قوله لدلائم اعلى الخشوع) أي
الخوف من الله الواحد القهار فكأنه من الخوف يمس كالارض الخاشعة قال تعالى وزرني
الارض خاشعة فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الحديث من أطاع الله باسكتها
دخل الجنة ضاحكا ومن أذنب ضاحكا دخل النار يا كيا أفاده في الشرح * فروع * لو أعجبت
قراءة الامام فبكى وقال نعم أو بلى لا تفسد ولو وسوسة الشيطان فقول ان لامورا لا تفسد
لا تفسد وان لامورا الدنيا فسدت ولولد غته عقرب فقال بسم الله لا تفسد على ما عليه القنوي
كذا في المضمرات والنهر (قوله أفصح من المهملة) لانه أعلى في كلامهم وأكثريهم الانهر
(قوله خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخير وهو من اضافة المصدر الى مفعوله أي خطاب
المصلي العاطس وانما قيد بالخطاب من المصلي لانه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لانه بمنزلة

(و) يفسدها (التصحيح بلا
عذر) لما فيه من الحروف
وان كان لعذر كتعنه
البلغم من القراءة لا يفسد
(والتأنيف) كنفخ التراب
والتضرع (والاثنين) وهو آه
بسكون الهاء مقصور بوزن
دع (والتأوه) وهو أن
يقول آه وفيها لغات كثيرة
تد لا تمد مع تشديد الواو
المفتوحة وسكون الهاء
وكسرها (وارتفاع بكائه)
وهو أن يحصل به حروف
مسموعة وقوله (من وجع)
يجسده (أو مصيبة) بفقد
حبيب أو مال قيد للاثنين
وما بعده لانه كلام معني
(لا) تفسد بحصولها (من)
ذكرجنة أو نار) اتفاقا
لدلائم اعلى الخشوع
(و) يفسدها (تسببت)
بالسبب المجهة أفصح من
المهملة الدعاء بالخير خطاب
(عاطس يريح الله) عندهما

خلافًا لابي يوسف (وجواب
(بلا اله الا الله) يفسد
عندهما خلافًا لابي يوسف
هو يقول انه ثناء لا يتغير
بمزيمته وهما يقولان انه
صار جوابا فيكون متكاملا
بالمنافي (وغير سوء
بالاسترجاع) ان الله واناله
راجعون (وسار بالمجد
لله) (جواب خير) (عجب
بلا اله الا الله او بسبحان
الله) (يفسدها) (كل شيء)
من القرآن (قصده به
الجواب كما يحكي خذ
الكتاب) (لن طلب كتابا ونحوه
وقوله آتيناك انما مستقيم
عن الاتيان بشيء وتلك
حدود الله فلا تقربوها
نهي المن استاذن في الاخذ
وهكذا اذا لم يرد به الجواب
يل أراد اعلام أنه في
الصلاة لا تفسد بالاتفاق
(و) (يفسدها) (رؤية متيم)
او مقتدي به ولم يره امامه (ما)
قدر على استعماله قبل
قعوده قدر التشهد كما
سند به المسائل التي بعد
هذه أيضا وكذا تبطل
بزوال كل عذر أباح التيمم
(و) كذلك (تمام مدة
ما سمع الخلف) وتقدم بيانها
(و) كذا (نزع) أي الخلف
ولو يعمل يسير لوجوده قبل
القعود قدر التشهد

قوله يرجي الله وبه لا تفسد ظهيرة ولو قال الحمد لله في العاطس نفسه لا تفسد وكذا من غيره
ان أراد الثواب اتفاقا كما تفسد اتفاقا اذا أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو أراد به
الجواب للعاطس لا تفسد لانه دعاء لم يتعارف جوابا وقيل تفسد (قوله وقال ابو يوسف
لا تفسد) لانه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال له حين شمت العاطس ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وهو غير صالح في الصلاة (قوله ويفسدها كل شيء من القرآن قصده الجواب) انما قيد
بالقرآن ليعلم الحكم في غيره بالاولى فلو ذكر الشهادتين عند ذكر المؤذن لهما ما أوتى مع ذكر الله
فقال جل جلاله اود كر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فلي عليه أو قال عند ختم الامام القراءة
صدق الله العظيم أو صدق رسوله أو سمع الشيطان فلعنه أو ناداه رجل بأن يجهر بالكبير ففعل
فسدت فان قيل روى انه صلى الله عليه وسلم قال في جواب ابن مسعود حين استأذن عليه
في الدخول وهو في الصلاة ادخلوها بسلام آمين ولم تفسد الصلاة اجاب عنه السر حتى بانه
محمول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطاب كافي شروح الهداية (قوله
او مقتدي به ولم يره امامه) قال في البحر المتوضي خالف المتيمم اذا رأى الماء فقهقه المؤتم ففعله
الوضوء عندهما خلافا للمجد وزفر بناء على ان الفريضة متى فسدت لا تقطع الحرمة
عندهما خلافا للمجد وزفر وحاصله ان هذه المسئلة متفق فيما على بطلان الصلاة غير ان الامام
وابو يوسف يبطلانها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا ولا وادحا كما بعدم النقص بالقهقهة فيها
لانه لم يكن في الصلاة أصلا ولا شك ان هذا الحكم ليس من الاحكام الاثني عشرية فافهم
(قوله قدر على استعماله) الضمير في قدر الامام في صورتين (قوله قبل قعوده قدر التشهد)
انما قيد به ليكون الفساد فيها متققا عليه بخلاف ما اذا قدر التشهد حيث لا تفسد عندهما
وتقدم عنده لهما ان هذه المعاني وان كانت مفسدة كالحديث والكلام الا أن حدودهما انما
جاء بعد التمام اذ لم يبق عليه شيء من القرائن والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك حيث علق التمام بالقعدة في شرط شيئا آخر فقد زاد
على النص وهي نسخ ولم يجز بالرأي واختلاف في الوجه للامام فذهب أبو سعيد البردعي الى أنه
انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يمنع المصلي فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك
فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه فلو لانه فرض ما فسدت بتركه وتبعه على ذلك العامة
كافي العناية وذهب أبو الحسن الكرخي الى ان البطلان عنده باعتبار ان هذه المعاني مغيرة
للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج
بصنعه ليس بفرض وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا
كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على قول
الكرخي وفي المعراج معزى بالبحر الخواني والصحيح ما قاله الكرخي وقال صاحب التأسيس ما قاله
أبو الحسن أحسن اه (قوله وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم) كرض وخوف من
عدو اذا زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وإيلة والمسافر
ثلاثة أيام ولياليها (قوله لوجوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر التشهد

(وتعلم الاى اية) ولم يكن
مقتديا بقارى نسبة الى امة
العرب الخالصة عن العلم
والكتابة كانه كما ولدته امه
وسواء تعلمها بالتلقين أو
تذكراها (ووجدان
العارى سائرا) يلزمه
الصلاة فيه فخرج نجس
الكل ومالم يصبه ماله
(وقدرة الموحى على الركوع
والسجود) لقوة باقية افلا
يبنى على ضعيف (وتذكر
فاتنة لذى ترتيب) والفساد
موقوف فان صلى خسا
متذكر الفاتنة وقضاها قبل
خروج وقت الخامسة
بطل وصف ماصلا قبلها
وصار نقلا وان لم يقضها
حتى خرج وقت الخامسة
صحت وارتفع فسادهما
(واستخلاف من لا يصلح
اماما) ككافى ومعدور
(وطلوع الشمس في القبر)
لطور والنقص على الكامل
(وزوالها) اى النقص (في
صلاة العبد) ين (ودخول
وقت العصر في الجمعة)
لقوات شرط صحتها وهو
الوقت (وسقوط الجيرة عن
بره) اظهر الحادث السابق
(وزوال عذر المعذور)
بناقض ويعلم زواله بخلاف
وقت كامل عنه

فعلى ما سبق من الخلاف في فسادها أيضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا لهما
كفى الزيلعي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من التيمم وقبل تبطل لان
الحديث السابق يسرى الى القدم فيتيمم كما اذا بقى امة من عضوه ولم يجدهما وبهذا القيل
جزم في النهر قاله السيد (قوله ولم يكن مقتديا بقارى) اختلاف فيما لو كان الاى خلف
قارى اى وقد تعلم آية والعامة على البطلان لكن صحح في الظهيرية عدمه قال الفقيه ابو الليث
وبه نأخذ (قوله كانه كما ولدته امه) هذا لا يناسب سابقه وانما يناسب لو كان منسوب الى امه
فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ فتدبر (قوله وسواء تعلمها بالتلقين او تذكراها) قد علمت
ان هذا مقروض فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد امالو كان بعده فان
التعلم بالتلقين لا يفسددها اتفاقا لانه عمل كثير (قوله يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مالكا له
او أبيع له وهو طاهر أو نجس وعنده ما يطهره به اولا الا ان ربه طاهر (قوله وقدرة الموحى
على الركوع والسجود لقوة باقية) هذا يفيد ان القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالاجزاء
فاما اذا حصلت قبل فعلهما اصلا فلا بناء لضعف على قوى في ذلك فلا تنفسد ويجزى (قوله
وتذكر فاتنة لذى ترتيب) عليه او على امامه ولو تروا في الوقت سعة (قوله متذكر الفاتنة)
انما قيد به لانه لو كان ناسيا بسقط الترتيب به فيعتبر حينئذ ما تذكر فيه لا مانسى فيه (قوله
صحت وارتفع فسادهما) لصيرورة الفوائت ستا بضميمة المتركه اولا (قوله واستخلاف من
لا يصلح اماما) امالو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد فاختر ابو جعفر ونحوه الا سلام أنها
تامة اجماعا وصحة صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير
في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله
وطلوع الشمس في القبر) ليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذى لو لم يكن
ثمة جبل بمنع لرى القرص كفى التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء
(قوله لطور والنقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على الكامل) وهو
ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك النقص فيه (قوله وزوالها اى الشمس في صلاة العبد) ين
لقوات شرطها وهو وقت الضحى كذا في الشرح والذى في الشرح العيد بالافراد وفيما رايته
من نسخ الصغير ان العيد بالمداد الاحمر والياء والنون علامة التثنية بالمداد الاسود (قوله
ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت ان موضوع المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل اول
المثل الثانى على قوله ما او انقضى المثل على قوله فسدت على قولهما فى الاول وفى الثانى على
قوله لا الاول واما اذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ وبحث فيه بأنه
كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم فى دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن ان يطيل
الجلوس بعد ما قدر التشهد الى ان يصير الظل مثليه وتماه في شرح السيد وانما قيد بالجمعة
لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في جمع الانهر عن السراجية قيل تخصيص الجمعة
اتفاق لان الحكم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن بره) قيد به لانها لو سقطت لاعتبر
لاتفسد (قوله بناقض) متعلق بقوله المعذور وصورته توصات مستحاضة مع السيلان وشرعت
في الظاهر فقبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس وكذا لو

توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة وبعده واما لو توضأت وصلت على
الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا تبين زوال عذرهما لا اه من السيد لمخصا (قوله
لا بسبقه) أى لا تفسد بسبقه أى الحدث لانه اى المسبوق به يبنى بالشروط المعلومة في البناء
(قوله أو يصنع غيره) أى أو الحدث يصنع غيره وانما كان مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط
الحدث المجوز للبناء أن يكون سماويا (قوله والاغماء والجنون) وان قلا (قوله نائم ممكن)
جوابهما يقال لا حاجة لاضافة البطلان الى الاحتمال لسبق بطلان النوم وحاصل الجواب
ان هذا محمول على ما اذا نام في صلاته على وجه لا يبطلها فاحتمل (قوله ومحاذاة المشتهة) أى
محاذاة الرجل المشتهة وانما قيد بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلفا والافلا فساد كافي سكب
الانهر وقيد بالمشتهة احترازا عن محاذاة الامرء فانها لا تفسد وشذ من أفسد بها ولا تمسك له
في الرواية كما صرح حوايه ولا في الدراية لتصريحهم بأن الفساد في المرأة غير معلول بعروض
الشهوة بل بترك فرض المقام كافي الفتح وأطلق فيها فعمت الحرة والامة والاجنبية والزوجة
والعجوز والشوهاة والمشتهة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار بالسن كما صرحه الشرح وغيره
وعبارة الدرر مشتهة حالا كبرت تسع مطلقا وثمان وسبع لوضعية أو ماضيا كعجوز اه (قوله
بساقها وكعبها في الاصح) كذا في التبيين قال في النهر ولا دليل عليه والتفسير الصحيح لها
ما في المجتبى وهو أن تقوم المرأة بجنب الرجل او قد امه من غير حائل وفي الدرر المعتبر المحاذاة
بعض واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب وفي الخاتمة لو وصلت المرأة على الصفة والرجل
أسفل منها بجنبها او خلفها ان كان يحاذى عضو من الرجل عضو منها فسدت صلاته لوجود
المحاذاة ببعض بدنهما اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب (قوله في اداء ركن عند محمد)
اختاره في الفتح وجرم به الحلبي كالمؤلف وفي الخاتمة ان قليل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب
الى أبي يوسف (قوله في صلاة) أطلق فيها فشهد مالونوت الظهر خلف من يصلي العصر فانه
يصح نفلا على المذهب والجار والمجرور في محل نصب على الحال اى حال كونهما في صلاة
نخرج محاذاة المجنونة فانما غير مفسدة اهدم انعقاد صلاتها (قوله اذ لا سجود لها) فهي ليست
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة
المطلقة في أشغالها على التحريم والتحليل اه سيد عن العناية وانما خص السجود لانه اعظم
أركان الصلاة والافلا ركوع لها ولا قعود فيها (قوله مشتركة) احتراز به عن محاذاة المصلية
لمصل ليس هو في صلاتها حيث تكره ولا تفسد كافي الدرر قال في العناية والاشترائك انما
يتحقق باتحاد الصلاتين حقيقة كاقتراء مفترض بمثله ومطوع بمثله أو ضمنا كاقتراء منقل
بمفترض اه (قوله تحريمية) أى من حيث التحريمية ومعناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد
قيد الاداء ومعناه أن يكون لهما امام فيما يؤتيانه تحميما كالدركين أو تقدير كالا حقين
وهما شرطان في الشركة أما التحريمية فبإتفاق وأما الاداء فعلى الاصح كافي الايضاح عن شرح
التلخيص حتى لو سبقهما الحدث فحاذته وهما ذاهبان للوضوء وعند المجي قبل الاشتغال
بعمل الصلاة فلا فساد لعدم الاشتراك اداء حال المحاذاة لان هذه الحالة ليست حالة اداء وكذا
لو كانا مسبوقين فحاذته بعد سلام الامام فيما يقضيانه فلا فساد لان المسبوق منفرد فيما يقضي

(والحدث عدا) لا بسبقه
لانه به يبنى (أو يصنع غيره)
كوقوع غيرة ادمته
(والاغماء والجنون
والجنازة) الحاصلة (ينظر
أو احتلام) نائم ممكن
(ومحاذاة المشتهة) بساقها
وكعبها في الاصح ولو محرما له
او زوجة اشتهت ولو ماضيا
كعجوز شوهاة في اداء ركن
عند محمد او قدره عند أبي
يوسف (في صلاة) ولو بالايامه
(مطلقة) فلا تبطل صلاة
الجنازة اذ لا سجود لها
(مشتركة تحريمية)
باقترائهما امام أو اقترائهما به

وان وجد الاشتراط التحريمي في الصورتين وليس من شرط الاشتراط في التحريم ان يحدرك
 اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقتها بركعة أو أكثر فحاذته فيما أدركت فسدت صلاته
 كما في البحر عن السراج فان قيل ذكر الاشتراط في الاداء يغني عن ذكر الاشتراط في التحريم
 ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بانهم أفردوا كلامهم - ما بالذكر تنصير للحل الخلاف عن
 محل الوفاق كذا في الابيضاح (قوله في مكان مفرد) فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على
 مكان عال بحيث لا يجاذى شيء منه شيئا منها لا تفسد (قوله ولو حكم بقيامها الخ) هذا منه جرى
 على الصحيح انه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق والقدم وهو مخالف لما اختاره أولا
 فتأمل (قوله قدر ذراع) أي في غلظ أصبع وانما قدر به لانه أدنى أحوال القعود وهو قريب
 من هذا القدر فقدر به وانظر هل يكنى وضه في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحل
 السجود أي موضع منه أو لا بد من كونها بين قدميها وقدميه وعليه انما يكون اذا انحازت
 الاقدام فاما لو تقدم عليها هل يعتبر كونها بهذا قدميه أو قدميها وهذه حادثة القنوي فليراجع
 ولعلمهم أخذوا هذا التقدير من الستة فان هذا القدر اعتبره الشارع حائرا بين المصلي والمارة
 حتى منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لا يليق وتبعه من بعده (قوله
 ولم يشتر اليه التناحر) وهو ما موربنا خيرا لما روى عن ابن مسعود موقوفا آخره من حيث
 أخره الله وهو وان كان خبرا أحاد إلا أنه يقيس الاقتراض لانه وقع بينا بالمجمل الكتاب وهو
 قوله نعمالي وللرجال عليهن درجة قال في الفتح وقد يستدل بحديث امامته صلى الله عليه وسلم
 لانس والبيتم حيث قامت المجوز من وراء أنس والبيتم فقد قامت منفردة خلف الصف وهو
 مفسد عند الامام أحمد ومكره عندنا لولا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لارتكاب المكروه
 اه فلو لم يشتر اليها لتأخر به ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام فتنفسد صلاته دون
 صلاتها الا اذا كان المجاذي الامام وأطلق في الإشارة فشمع ماذا كانت من المؤتم وهو
 المتبادر منه (قوله ولا يكاف الخ) هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليها مطلوب
 (قوله وتاسع شروط المحاذاة الخ) وأولها المشيئة ثانياها أن يكون بالساق والكعب على
 ما ذكره ثالثها أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون في صلاة مطلقة خامسها
 أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية سادسها اتحاد المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم
 الإشارة اليها بالتأخر (قوله أن يكون الامام قد نوى امامتها) هذا القديم مستغنى عنه لعله
 من قيد الاشتراط الا لا اشتراط الابنية الامام امامتها لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بغير
 ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول الجهم وركبكم في الكافي والتبيين وانما لا يصح
 اقتداؤها بغير نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تحاذ أستاذ في رواية صحيح اقتداؤها
 بالنية الامام لها لانه لا فساد في الحال واحتماله في المال بان غشي خطوة أو خطوتين فجازى
 الرجل أمر موهوم والظاهر أن لا تفعله لكرهته فان فعلت وحاذت بطل اقتداؤها بالقوات
 شرطه وهو نية الامام ولم تبطل صلاة من حاذته لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها
 لانه لما احتمل الفساد من جهتها توقف ذلك على اختيارها بلا اعتبار الاحوال كذا في الكافي
 والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية الامام امامتها

(في مكان مفرد) ولو حكم
 بقيامها على مادون قامة
 (بلا حائل) قدر ذراع أو
 فرجة تسع رجلا ولم يشتر
 اليه التناحر عنه فان لم تتأخر
 بإشارته فسدت صلاتها
 لأصلانه ولا يكلف بالتقدم
 عنها الكراهته (و) تاسع
 شروط المحاذاة المفسدة
 أن يكون الامام قد (نوى
 امامتها) فان لم ينوها لا تكون
 في الصلاة فاتت المحاذاة
 (و) بقسدها (ظهوره وعورة
 من سبقه الحدث) في ظاهر
 الرواية (ولو اضطر اليه)
 لاطهارة (ككشف المرأة
 ذراعها للوضوء) أو عورته
 بعد سبق الحدث على الصحيح
 (وقرائته) لا تسببه في
 الاصح أي قراءة

من سبقه الحدث حافة كونه (ذاهبا ٢١٨ أوعائدا للوضوء) وإتمام الصلاة لف ونشر لانيانه بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا

وعائدا (وممكنه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستقطا) بلا عذر فلو مكث لزحلم أو لينقطع رعاؤه أو نوم وصف فيه مع كفافه يني ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث بنية التطهير لا بنية إتمام الركن حذرا عن الإفساد به ويضع يده على أنفه تسترا (ومجاوزه ماء قريبا) بأكثر من صفتين (لغيره) عامدا مع وجود آلة وله خرزدلو وفتح باب وتكرار غسل وسنن طهارة على الأصح وتطهير ثوبه من حدثه والقاء الخبث عنه (و) يفسدها (و) خروجه من المسجد يظن الحدث لوجود المنافي بغير عذرا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبانة أو مصلى العيد استحسننا لنصد الإصلاح (و) يفسدها (ومجاوزه الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو العصراء لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفر له قدر وضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما إذا نزل

في جميع الصلوات (قوله من سبقه الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطرا إليه) وفي الخطيئة إذا اضطرا إلى الكشف بين والا لوبه جزم في التنوير وشرحه (قوله لا تسبيحه) مثله التمليل والاستغفار فانما الاستغفار لا تسبيح لانه ليس من أجزائها كما في البحر فالمراد بالتسبيح المذكور في القرآن (قوله لف ونشر) أي مرتب بقوله للوضوء مرتبط بقوله ذاهبا وقوله وإتمام الصلاة مرتبط بقوله أوعائدا (قوله ذاهبا أوعائدا) لف ونشر مرتب كذا أفاده في الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمشي وهو إذا انما يظهر إذا سبقه الحدث حال القيام أما إذا كان بعد الركوع أو السجود فلا إذا قلنا انه يشبه أداء الركن وعباراتهم مطلقة (قوله بنية التطهير الخ) وتفسد إذا لم ينو شيئا على إحدى الروايتين كما في الدرر ولو رفع قائلا مع الله لمن حمده لا يني لأن الرفع محتاج إليه للانصراف فجزءه لا يمنع فلما اقترب به التسبيح ظهر قصد الأداء كما في الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه ناويا البناء ويتأخر محمدا وبالسنن ثم ينصرف للطهارة اه وفي السنن وإذا توضأ أعاد الركوع أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يعد تفسدا أماعند محمد فلا إتمام الركن بالاتصال ولم يوجد وأما عند أبي يوسف فلا إتمام القنومة والجماسة فرض عنده اه (قوله بأكثر من صفتين) أما إذا كان قدرهما فلا تفسد أفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذر له فلو كان له عذر كان المكان ضيقا ولا يأتى له الوصول إليه أو جاوزته ناسيا ولا احتياجه إلى الاستقاء من البئر فلا تفسد والتيمم مثل الوضوء في وضع لأماء فيه (قوله مع وجود آلة) فلو ذهب للأبعد لو وجود الآلة فيه وفقد ما في القريب فلا فساد (قوله وله خرزدلو) الذي في البحر أنه لا يني مع خرزدلو المخرق وليس له طلب الماء بالاشارة ولا شراؤه بالمعاطاة (قوله وتكرار غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمضمضة والاستنشاق ثلاثا على الأصح كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه من حدثه) قيد به لان لم تكن من حدثه لا يني عنده ما خلا فالأبي يوسف والفرق أن هذا غسل لثوبه أو بدنه ابتداء وفي الأولى تبعا للوضوء ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يني وان كاتفي موضع واحد كذا في التبيين (قوله والقاء الخبث عنه) في البحر عن الظهيرين لو ألقى الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه غيره أجزأ اه (قوله لوجود المنافي بغير عذر) وهو المشي (قوله لقصد الإصلاح) أنه لا نقول لا إذا لم يخرج أي لا تفسد إذا لم يخرج الخ (قوله كما ذكرناه) وهو الدار والبيت والجبانة ومصلى العيد فان هذه لا يعتبر فيها الصفوف كالمسجد (قوله وهو العصراء) الضمير راجع إلى الغير (قوله وان لم يكن أمامه صف) بفتح همزة أمام واعلم أنه إذا صلى في العصراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فلم أنه لم يحدث فإذا كان يصلي بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهى إلى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف يني وان جاوزها لا وان تقدم قدامة فالحدث السترة فان جاوزها بطلت صلاته وان لم يكن بين يديه ستره فقد رآه الصفوف خلفه حتى لو تقدم قدر ما لو تأخر لجاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان أقل منه لا وان كان منفردا يعتبر بموضع سجوده من كل جانب اه نقله السيد عن الملا مسكين (قوله كما إذا لم يعد لامامه) اعلم أنه إذا كان منفردا فالعود أفضل

من اتقه ما مظنه دما فسد صلاته كما إذا لم يعد لامامه وقد بقي مما إذا فرغ منها فله الخيار ان شاء الله في اتقه

لتقع الصلاة في مكان واحد وقيل الأفضل أن لا يعود لما فيه من تلبيل المشي وكذا ان كان مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي في تحتم العود ان كان غنة ما يمنع الاقتداء التحول امامة عنه أفاده السيد فالفساد في عبادة المواقف مقيد بما اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء (قوله عن مقامه) بفتح الميم (قوله ونحوه) كالاربعة السابقة في كلامه (قوله لانصرافه) على لقوله ويفسدها (قوله لا الاصلاح) بخلاف الانصراف اطلق الحديث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله لسبق الحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصد به فلا يصح البناء به بعد الحدث لعدم السماوي مالا اختيارا للعباد في سببه قاله في الجبر وهو المراد بالسبق وعليه فيكون قوله سماوي صفة موضحة لا تخصصة وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال فيها السابق بغير علم وقصد والغلبة بعلمه لكن لم يقدّر على ضبطه اه ولو عضة زنبور مثلا أو أصابته شجرة فسال منها دم لا يفي لانه يصنع العباد مع ندوته فلا يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يبقى لعدم صنع نفسه ولو وقعت طوبى من سطح أو سقر جله من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فأدماه قيل يبقى اتفاقا لعدم صنع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كما في التبيين وغيره ولو عظم أو تنحصر فسبقه حدث بقوته قيل يفي وقيل لا وهو الصحيح كما في الله ستاني عن الظهيرية واعلم أن البناء عند سبق الحدث مروى عن عائشة وابن عباس وأبي بكر وروى عن علي وابن عمر وابن مسعود وسلمان الفارسي وهو لا يصحابة وعن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي وإبراهيم النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو لا يتابعون وكفى بهم قدوة كما في الفتح وغيره (قوله فأغنى عن افراده ياب) خالف القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج الى بيانها (قوله والأفضل الاستئناف) مطلقا تحريزا عن شبهة الخلاف وقيل هـ ذافي المنقرد وأما في غيره فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة وقيد في السراج بما اذا كان لا يجب دجاعة أخرى وهو الصحيح قال في النهر ويغني وجوبه اذا ضاق الوقت اه (قوله خروج من الخلاف) أي خلاف الامام الشافعي رضي الله عنه فانه لا يقول بالبناء (قوله وعمل بالاجماع) أي بالمجموع عليه وهو صحة الصلاة بعد الاستئناف وأما اذا جنى يكون عاملا بقول البعض والعمل بالمجموع عليه أولى وهذا يرجع الى قوله خروج من الخلاف (قوله على غير امامه) سواء كان الغير في الصلاة ام لا هذا اذا قصد تعليمه لانه يقع جوابا من غير ضرورة فكان من كلام الناس وان أراد القراءة دون التعليم لا تفسد كما في مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد باخذ الامام من ليس معه ولو جمع المقتدي عن ليس معه في الصلاة ففتح على امامه يجب أن تبطل صلاة السك لأن تلقين من خارج كذا في الجبر (قوله وفتح على امامه جائز) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمن فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلى قال هـ لا ففتحت على قال ظننت انم انصرفت فقال صلى الله عليه وسلم لم لو نضحت لاعتسكم وقال علي اذا استطعمك الامام فأطعمه اي اذا استفتحك الامام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لأن الفتح مخصص فيه وقراءة المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يجهل بالفتح لأن الامام ربما يذكر فيكون التلقين من

مكانه أوعاد واختلفوا في
الأفضل (و) يفسدها
(انصرافه) عن مقامه
(ظانا أنه غير متوض أو)
ظانا (أن مدة مسحه
انقضت أو) ظانا (ان عليه
قائمة أو) أن عليه (فجاسة
وان لم يخرج) في هذه
المسائل (من المسجد)
ونحوه لانصرافه على سبيل
الترك لا الاصلاح وهو
الفرق بينه وبين ظن
الحدث وعلمت بما ذكرناه
شر وط البناء لسبق الحدث
السماوي فأغنى عن افراده
ياب والأفضل الاستئناف
خروج من الخلاف وعمل
بالاجماع (و) يفسدها
(فتح) أي المصلي (على غير
امامه) لتعليمه بالضرورة
وفتحه على امامه جائز ولو
قرأ المفروض أو اتقّل
لاية أخرى على الصحيح

لاصلاح صلاتهم ما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال صلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما نواه وخروجه عما كان فيه
كالمفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنيه وأشيرنا الى انه لو كبر يريد
استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ ٢٣٠ بالنية لا يفسد الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المفرد والمسبوق واذالم يفسد

ما مضى يلزمه الجلوس
على ما هو آخر صلاته به فان
تركه معقدا على ما ظنه
بطلت صلاته ولا يفسده
الجلوس في آخر ما ظن أنه
افتتح به وفيه اشارة الى أن
الصائم عن قضاء فرض
لنوى به بدشروعه فيه
الشروع في غيره لا يضره
ثم قد بطلان الصلاة فيما
ذكره بما (اذا حصلت)
واحدة من (هذه) الصور
(المذكورات قبل الجلوس
الاخير مقدار التشهد)
فتبطل بالاتفاق وأما اذا
عرض المنافى قبل السلام
بعد القعود قدر التشهد
فالختار صحة الصلاة لان
الخروج منها بفعل المصلي
واجب على الصحيح وقبل
تقصيد بناء على ما قيل انه
فرض عند الامام ولا نص
عن الامام بل تخريج أبي
سعيد البردعي من الاثنى
عشرية لان الامام لما قال
بفساد الصلاة فيها لا يكون
الابتداء فرض ولم يبق الا
الخروج بالصانع فيحكم بانه
فرض لذلك وعندهم ليس
بفرض لانه لو كان كذلك

غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بان يقف ساكنا بعد الحصر أو يكثر الاية بل ينتقل الى
آية أخرى أو يركع ان قرأ القدر المستحب وقيل قدرا لفرض والاول هو الظاهر (قوله
لاصلاح صلاتهما) لانه لو لم يفتح رعا يجزى على لسانه ما يكون مقسدا فيكون فيه اصلاح صلاة
الامام وباصلاحها تصلح صلاة اقتدى (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال) قيد بالتكبير
لانه لو نوى بقلبه فقط لا يكون قاطعا للاولى كافي المنع وغاية البيان (قوله اصلاح صلاة أخرى)
أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بانحرى ما اذا كانت عين الاولى والمراد انها أخرى ولومن وجه كما
أفاده الشرح (قوله غير صلاته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نواه) علة للفساد
(قوله كالمفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولومن وجه لان صلاة
الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة وكذا لو كبر ينوي امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل
بالتكبير من فرض الى فرض) فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاتته صلاة وكبر
ينوي غير القائمة كان متنفذا ولاصحته فيه الفريضة القائمة (قوله وأشيرنا الخ) أى بقوله
أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أمالوا تلفظ بها لتقص ماصلى ولا يجزى به (قوله لاختلاف
حكم المفرد والمسبوق) ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمفرد يصح قاله في الشرح
وهو داخل في الاختلاف لان المراد به كما تقدم الاختلاف ولومن وجه (قوله واذالم يفسد
ما مضى) يفتح الباء وما مضى فاعله وهو مرتب بقوله لا يفسد اه (قوله آخر صلاته به) الجاز
متعلق بالآخر يعنى أنه انما صار آخر بواسطة كونه مضموما الى ما مضى (قوله وفيه اشارة الخ)
من حيث ان المتن قيد بالصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لان الاداء
وقته معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره لكونه معيارا لفرض المشالي في
القضاء ليتعين أن نية الانتقال لا تعتبر أصلا لعدم اعتبار الشارع اياها الا للوجه المذكور في
الاداء (قوله فيما ذكره) أى من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد (قوله قبل الجلوس
الاخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل تخريج أبي سعيد البردعي) أى
أخذه واستنباطه والبردعي نسبة الى بردعة بفتح الباء والادال والعين المهملتين وسكون الراء
بلد يأذربيجان كذا قاله السيوطي في لب الباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد)
أى وهو ما حرامان (قوله فدل على أنه واجب لفرض) قد يقال ان الواجب لا بد أن يكون
عبادة ولا يصح أن يكون محترما (قوله لعدم تعيين ما هو قرينة) أى للخروج منها (قوله وانما
الوجه فيه) أى في فساد الصلاة (قوله وجود المغير) يعنى أن هذه المعاني مغيرة للفرض كنية
الاقامة فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه بحث) أى في هذا التغليب ووجهه
ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يتأق الا بضر وجهه من
الاولى وما لا يتأق الفرض الا به فهو فرض ولذا قال السيد وفيه بحث تأييد لما ذكره

لتعين بما هو قرينة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه واجب لفرض فاذا
عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قرينة وهو
السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث

(ويفسدها ايضا مد الهمة
 في التكبير) وقسمنا
 الكلام عليه (وقراءة مالا
 يحفظه من مصحف) وان لم
 يحمله لتلقى من غيره وأما
 اذا كان حافظا ولم يحمله
 فلا تقصد لاتقاء العمل
 والتلقي (و) يفسدها (أداء
 ركن) ركوع (او امكنه)
 أى مضى زمن يسع أداء
 ركن (مع كشف العورة
 أو مع نجاسة مائة) لوجود
 المني فان دفع النجاسة
 بمجرد وقوعها ولا أثر لها أو
 ستر عورته بمجرد كشفها
 فلا يضره (و) يفسدها
 (مسابقة المقلدى بركن
 لم يشاركه فيه امامه) كما لو
 ركع ورفع رأسه قبل الامام
 ولم يعد معه أو بعده وسلم
 واذا لم يسلم مع الامام وسابقه
 بالركوع والسجود
 في كل الركعات قضى
 ركعة بلا قراءة لانه مدرك
 أول صلاة الامام لاحق وهو
 يقضى قبل فراغ الامام
 وقد فاتته الركعة الاولى
 بترك متابعة الامام في
 الركوع والسجود فيكون
 ركوعه وسجوده في الثانية
 قضاء عن الاولى وفي الثالثة
 عن الثانية وفي الرابعة عن
 الثالثة قضى بعده ركعة
 بغير قراءة وتقام تفرقة

ابوسعيد البردى من أن الخروج بصلته فرض عند الامام (قوله ويفسدها ايضا مد الهمة
 في التكبير) ذكر في النهر أنه لو مد همة الاسم او الخير فسدت ولو في الصلوة لا يصير شارها
 وخيف عليه الكفران كان قاصدا لاستفهام قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذا الهمة
 للانكار وضعا ماما من حيث انه يجوز أن تكون للتقرير فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية ثم قال
 ولو مد باء كبر لا تقصد وقيل تقصد منتقى وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومد الهاء
 خطأ أمام اللام فحسن ما لم يخرج عن حده وهذه أن لا يبالغ بحيث يحدث من ذلك الاشباع
 ألف بين اللام والهاء فان فعل كره ولا تقصد في المختار أقاده السيد ولو كرر الرابان ارتعد
 طرف لسانه فنشأ منه تكرارها فالظاهر أنه ان كررها مرتين افسدها لان النطق بمرتين
 مفسد وانظر ما لو فتح باء كبر ومدتها وانظروا عدم الفساد لا غتقارا لخطا في الاعراب في
 القراءة على المتقبي والمذبان فراده لا يفسد وحرقه (قوله وقراءة مالا يحفظه) أى مطلقا سواء
 كان قلبه لا أو كثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تقصد ما لم يقرأ قدر الناحية وقيل
 لا تقصد ما لم يقرأ قدر آية وهو الاظهر كما في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعنده ما صلته تامة
 لان العبادة انضافت الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل
 من القراءة غائبا الا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظر
 لان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شئ فتناسا كل كبايا كالون ونشرب كما يشربون
 وانما الحرام التشبه بهم فيما كان مذموما وما يقصد به التشبه فانه قاضى خان في شرح الجامع
 الصغير فعلى هذا لم يقصد التشبه لم يكره عندهما كما في البصر ولا يحنيفة في فسادهما وبهان
 أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كثير وعلى هذا لو كان موضوعا بين
 يديه وهو لا يحمله ولا يقرب الاوراق أو قرأ المکتوب في المهراب لا تقصد والثاني انه تلقن من
 المصحف فصار كالو تلقن من غيره وهو منافي للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره
 فتقصد بكل حال وهو الصحيح كذا في السكافي ولو لم يكن قادرا على القراءة من المصحف لا يجوز
 له ذلك ويصلي بغير قراءة لانه أحمى ولا فرق بين الامام والمنفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاق
 (قوله من مصحف) اراد به ما كتب فيه شئ من القرآن كذا في النهر فم ما لو قرأ من المهراب
 وهو الصحيح وأشار اليه بقوله وان لم يحمله (قوله لاتثناء العمل والتلقي) أى والقراءة مضافة
 الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف (قوله زمن يسع أداء ركن) وان كان في وكن طویل والمراد
 انه يسعه بسنته وهو قدر ثلاث تسبيحات وهذا مذهب النائي وهو المختار كما في الدرر (قوله مع
 كشف العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل في القليل غير
 مضر كالكثر في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف العورة ما يتم كشف ربيع العضو
 منها (قوله أو مع نجاسة مائة) ولو سهوا وتأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله أو ستر
 عورته الخ) كأن ثبت الرمح فكشفته فستر عورته من ساعته فلا يضره (قوله واذا لم يسلم مع
 الامام الخ) أما لو سلم معه فسدت صلاته لانه سلم عند ابناء على أنه أقمها (قوله لانه مدرك الخ)
 روح العلة قوله لاحق الخ (قوله وهو يقضى قبل فراغ الامام) أى حقان أمكنه ادراكه
 (قوله فيقضيه بعده ركعة) أى بعد سلام الامام والاوى التصريح به (قوله وتقام تفرقة

بالاصل (و) يفسد (متابعة الامام في سجود السهو والسهو) اذا تأكد انفراد به بان قام بعد سلام الامام أو قبله بعد
 قعوده قدر التشهد وقصد ركعة بسجدة فتأكد كرا الامام سجود سهو فقام به فسدت صلاته لانه اقتدى بعد وجود الافتراء
 ووجوبه ففسد صلاته وقيد ان قيام ٢٢٢ المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام

بقي عليه فرض لا يفترده
 المسبوق ففسد صلاته
 (و) يفسدها (عدم اعادة
 الجلوس الاخير بعد أداء
 سجدة صلبية) أو سجدة تلاوة
 (تذكرها بعد الجلوس)
 لانه لا يعتد بالجلوس
 الاخير الا بعد تمام الاركان
 لانه نكتتها ولا تعارض
 ولا ارتفاع الاخير بسجدة
 التلاوة على المختار
 (و) يفسدها (عدم اعادة
 ركن أداء نائما) لان شرط
 صحته أدائه مستيقظا كما
 تقدم (و) يفسدها (قهقهة
 امام المسبوق) وان لم
 يتعمدها (وحدته العمد)
 الحاصل بغير القهقهة اذا
 وجد (بعد الجلوس الاخير)
 قدر التشهد عند الامام
 بفساد الجزء الذي حصلت
 فيه ويفسد مثله من صلاة
 المسبوق فلا يمكن بناؤه
 الفات عليه (و) يفسدها
 (السلام على رأس ركعتين
 في غير الثنائية) المقرب
 ورباعية المقيم (ظانا
 أنه مسافر) وهو مقيم
 (أو ظانا أنها الجمعة أو)
 ظانا أنها التراويح وهي
 العشاء أو كان قريب عهد

بالاصل (اي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين لانه يلحق
 سجدة تامة في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغور ركوعه في الثانية لوقوعه عقب
 ركوعه الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبر دون ركوعه في الرابعة لكونه
 قبل سجوده فيلحق به سجوده في الرابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما وان ركع
 قبل امامه وسجد معه يقضى أربعاً بالقراءة لان السجود لا يعتد به اذ لم يتقدمه ركوع صحيح
 وركوعه في كل الركعات قبل الامام يطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد
 ثم ركع وسجد بعد مجازت صلاته فهذه خمس صورا مأخوذة من فتح القدير والخلاصة والمراد
 أنها خمسة مما في المصنف (قوله للمسبوق) أي المتابعة الثابتة للمسبوق والاولى كما قاله
 السيد أن يقول متابعة المسبوق الامام في سجود السهو (قوله وقيد ركعة بسجدة) أما اذا
 لم يقيد وسجد الامام وجب متابعتها وارتفع ما أدام وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة
 واجبة لكونها في واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضاؤه
 استحسانا ولو تابع المسبوق امامه في سجود السهو فتبين أنه لسهو عليه فصلاة المسبوق
 جائزة عند المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجدا الامام للتلاوة فان لم يتأكد انفراد المسبوق عاد
 حتما ولا يعتد بما أدى قبله ولو لم يعد فسدت صلاته لا ارتفاع القعود في حق الامام فيرتفع
 في سنة وان تأكد انفراده بتقييد الركعة بسجدة فان عاد فسدت صلاته رواية واحدة وان
 لم يعد ومضى فقبضه روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الروايتين لان العود الى سجود
 التلاوة يرفع القعدة فتبين أن المسبوق انشرد في موضع الاقتداء ففسد صلاته اه من
 الشرح مختصرا (قوله لانه نطقها) ولذلك يسمى أخيرا (قوله على المختار) لانها أثر القراءة
 فبطلانها حكمها وهو الاصح وقيل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس
 الآفة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تنفسد صلاة المسبوق بقهقهة الامام بعد ما تعد
 قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد الجلوس الاخير لان الحدث العمد
 لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم
 يتأكد انفراده فلو قام قبل سلامه تارك الواجب ففقد ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك
 لا تنفسد صلاته لانه استحكم انفراده ذكره السيد والظاهر أن تصحيح قول صاحبين في الاثنى
 عشرية ينسحب على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويفسدها السلام) وان لم يقل عليكم بحرف
 عن الخلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورباعية المقيم) بدل من غير الثنائية (قوله أو ظانا
 أنها الجمعة) المناسب أن يزيد وهي الظاهر من لا يساوي ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام عمد
 على جهة القطع) أي بخلاف ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنها الرابعة
 حيث لا تنفسد ذكره السيد وبقي من المفسدات الارتداد بالقلب وكل ما أوجب الوضوء
 والتفعل وترك الركن بلا قضاء والشرط بلا عذر كذا في النهر (تكميل) * زلة القارئ

من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم انه ليس لها قاعدة
تبقى عليها الاصل فيهما عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى تغير المعنى تغيرا فاحشا وعدمه
للفساد وعدمه مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن أو لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله
ان كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا تفسد مطلقا تغير المعنى تغيرا فاحشا أو لا وان لم يكن
موجودا في القرآن تفسد مطلقا ولا يعتبر الاعراب أصلا ومحل الاختلاف في الخطا والنسيان
أما في العمدة فتفسد به مطلقا بالاتفاق اذا كان مما يفسد الصلاة أما اذا كان ثناء فلا يفسد
ولو تعم ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل مسائل الأولى الخطا في الاعراب ويدخل
فيه تخفيف المشدود وعكسه وقصر المدود وعكسه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد به صلته بالاجماع كما في المضمرات واذا تغير المعنى لمحو أن يقرأ واذا بتلى ابراهيم ربه
برفع ابراهيم ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد لانه لا يعتبر
الاعراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كعمد بن سلام واسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلخي
والهندواني وابن الفضل والحلواني على أن الخطا في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما
اعتقده كقرآن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب
ايقاع الناس في الحرج وهو من فروع شرعا وعلى هذا مشي في الخلاصة فقال وفي النوازل
لا تفسد في الكل وبه يفتي وينبغي أن يكون هذا فيما اذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعمده
ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيرا كنصب الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أما لو
تعمده مع ما يغير المعنى كثيرا أو يكون اعتقاده كقرا فافساد حينئذ أقل الاحوال والمفتي به
قول أبي يوسف وأما تخفيف المشد كالموقر أيا له تبد أو رب العالمين بالتخفيف فقال المتأخرون
لا تفسد مطلقا من غير استثناء على المختار لأن ترك المد والتشديد بمنزلة الخطا في الاعراب كما في
قاضي خان وهو الاصح كما في المضمرات وكذا نهى في الذخيرة على انه الاصح كما في ابن أمير حاج
وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهار المدغم وعكسه فالكل
نوع واحد كما في الحلبي * المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعهما فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وان تغير به المعنى ففيه اختلاف والفتوى على
عدم الفساد بكل حال وهو قول عامة علماء المتأخرين لأن في مراعاة الوقف والوصل ايقاع
الناس في الحرج لاسيما العوام والحرج من فروع كما في الذخيرة والسراجية والنصاب
وفيه أيضا لوترن الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلته عندنا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة
كما لو أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ
والعاديات فقال والعافوقف على العين لا نقطع نفسه أو نسيان الباقي ثم نعم أو انتقل الى آية
أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا وان غير المعنى للضرورة وعموم البلوى كما
في الذخيرة وهو الاصح كما ذكره أبو الليث * المسئلة الثالثة وضع حرف موضع حرف آخر فان
كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد كما لو قرأ أن الظالمون
بواو الرفع أو قال والارض وما حاهما مكان طحاهما وان خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به
المعنى لا تفسد عندهما خلافا لابي يوسف كما لو قرأ قيامين بالقسط مكان قوامين أو دوارا مكان

ديارا وان لم يخرج به عن لفظ القرآن وتغييره المعنى فاختلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم خامدون
مكان سامدون ولما تأخر بن قواعد أخر غير ما ذكرنا واقتصرنا على ما سبق لا طرادها في كل
القروع بخلاف قواعد المتأخرين واعلم انه لا يقيم مسائل زلة القارئ بعضها على بعض
الامن له دراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج اليه التفسير كافي منية المصلي وفي
النهر وأحسن من تلخيص من كلامهم في زلة القارئ الكمال في زاد الفقير فقال ان كان الخطأ
في الاعراب ولم يتغير به المعنى ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعيم مكان ضمها لا تفسد وان
غير كنه صهمزة العلماء وضم هاء الجلالة من قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تفسد
على قول المتن دميز واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني
وابن سلام واسماعيل الزاهدي لا تفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف
ولم يتغير المعنى نحو أيا ب مكان أواب لا تفسد وعن أبي سعيد تفسد وكثيرا ما يقع في قراءة بعض
القرويين والأتراك والسودان وبالك نعيم دواو مكان الهمزة والصراط الذين بزيادة الالف
واللام وصرت حوا في الصورتين بعد دم الفساد وان غير المعنى وتعامه فيه فليراجع واقع سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يفسد الصلاة) لو أدخله مع المكروهات لكان أولى وأخصر (قوله لو نظر
المصلي الى مكتوب الخ) وجه عدم الفساد انه انما يتحقق بالقراءة وبالنظر والفهم لم يحصل
وايه أشارا لما وقف بقوله لعدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن ترك الخشوع لا يخل
بالصحة بل بالكمال ولذا قال في الخاتمة والخلاصة اذا تكرر في الصلاة فقد كثر شعرا أو خطبة
فقرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته كافي البصر (قوله أساء الادب) لان فيه
اشتغالا عن الصلاة وظاهره أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع نظره
عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله أو كل ما بين أسفانه) قيد به لانه لو تناول شيئا من خارج
ولو سمسة أو قطرة مطر فوصلت الى حلقه فسدت صلاته وصومه اذا كان ذا كرا (قوله
وكان دون الحصة) أما اذا كان قد را الحصة فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم بخلافها يفسده
وما لا فلا (قوله بلا عمل كثير) أما اذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كافي البصر
بخلاف ابتلاع القليل بعمل قليل لانه لا يتبع ريقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره) هو كافياته
في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يفرغ من صلاته فيلقبه في محل
مباح ولا يأكله فقد ورد كلوا الوغم واطرحوا القغم قال ابن الاثير في نهائيه الوغم ما يتساقط
من الطعام والقغم ما يخرج من اللثال من بين الاسنان اه أي ارموا ما يخرج من اللثال وكذا
ما يخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان اكلم مع ذلك كره خارجا أيضا (قوله
أو زمار) عبر بهذا التركيب لهسته لوقوعه في أفصح كلام قال تعالى سأل سائل (قوله سواء
المرأة والكلب) أشار به الى خلاف الظاهرية فقالوا ان ضرورها بين يديه وكذا الكلب
والخارمفسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس
أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصب لي في صحراء ليس بين يديه
سترة وكلبة وحجارة فعبثان بين يديه فبابي بذلك (قوله فأنما هو شيطان) سواء كان آدميا أو غيره

(فصل) فيما لا يفسد
الصلاة لو نظر المصلي الى
مكتوب وفهمه (سواء كان
قرأنا أو غيره قصد
الاستفهام أو لا أساء الادب
ولم تفسد صلاته لعدم
النطق بالكلام) (أو كل
ما بين أسفانه وكان دون
الحصة بلا عمل كثير) كره
ولا تفسد لعدم الاحتراز
عنه واذا ابتلع ما ذاب من
سكر في فمه فسدت ولو
ابتلعه قبل الصلاة ووجد
حلاوته فيها لا تفسد (أو مر
مار في موضع سجوده
لا تفسد) سواء المرأة
والكلب والجار لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يقطع
الصلاة نحي وادرؤا
ما استطعتم فأنما هو شيطان
(وان اثم المار)

لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الانس والجن (قوله المكلف بتعمده) أخرج غير المكلف
 وغير المتعمد فلا ثم علم ما وأعلم أن المسئلة على أربعة أوجه كأنه له الشاي عن البدائع
 وابن امير حاج عن ابن دقيق العيد أحدها أن يكون للمارة مندوحة عن المرور ولم يتعرض
 المصلي لذلك فيختص المارة بالآثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس للمارة
 مندوحة فيختص المصلي بالآثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي للمارة مندوحة فبأنما
 الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يآثم واحد منهم ما (قوله بين يدي
 المصلي) أي بقربه وعبرهم بالكون أكثر الشغل يقع بهم كما إذا قاله البدر العيني في شرح
 البضاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويناه في الأربعين لعبد القاهر الرازي
 ماذا عليه من الآثم (قوله لكان يقف أربعين خيرا) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك
 والشيخين والأربعة عن أبي جهم لكان أن يقف بأبواب أن وهو الصواب وقال المناوي في قوله
 خير له ينصب خيرا على أنه خير كان ورفعته على أنه اسمها ويقف الخبر (قوله أربعين خيرا)
 أي عامان تسمية الكل باسم جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزاءه (قوله على الأصح)
 وقال نحر الاسلام هو موضع يقع عليه بصر خاشع قال القموني وهو الأصح لا طاراده فانه
 ما اختار شيئا الا وهو يطرد في الصور كما أهوا الامام الذي حازة صبوات السبق في ميدان
 التحقيق كما في العناية وصححه أيضا في النهاية قال المحقق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره
 نحر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغیره فان المؤثم هو المرور بين يدي المصلي
 حقيقة وكون المسجد والبيت اعتبار بقعة واحدة في بعض الاسكام لا يستلزم تغيير الامر
 الحسي وهو المرور من بعيد يجعل البعيد قريبا اه (قوله في المسجد الكبير) هو أن يكون
 أربعين فاقتر وقيل ستين فأكثر والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار الأول
 والبيت والدار ينبغي أن يكونا على هذا التفصيل كما في غاية البيان والقهستاني (قوله وفي
 الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك حائل كسطوانة صلى إليها (قوله وبما دون قامة يصلي عليها)
 عطف على قوله يجعل السجود (قوله لا فيها وراء ذلك) وهو ما كان قدرا القامة أو أزيد
 أو كان المرور في غير محل السجود في المسجد الكبير والعصراء (قوله لمافي من التضييق على
 المارة) على لقوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل) نص على المتوهم (قوله
 شهوة) حدة الشهوة أن تنتشر الآلة أو يزداد انتشارها ان كانت منتشرة قبلا وفي المرأة
 والشيخ القاني ميل القلب وقوله في المختار مقابلة القول بالفساد به (قوله وان ثبت به الرجعة)
 أي في المطلقة رجعيًا وثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع عمل كثير) أي
 فكذا ما كان بمعناه فيفسد واعلم أن هذا قيد تقييد اللبس بالشهوة لانه لا يكون في معنى
 الجماع الا هو وقوله أو لمسه الشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم يفسد صلته) فان كانت
 ما الفرق بين تقبيلها باه أو لمسه وهو يصلي بغير شهوة منه وبين تقبيلها باها أو لمسه وهي تصلي
 بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلاتها الاصلانه قلت الفرق أن الشهوة فيمن أبلغ فتقبيله مستلزم
 لاشتغالها وأيضا تقبيله مطلقا ومسه به شهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج فتقبله
 الدواعي كفه حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذ تفسد صلاتها فكذا هذا بخلاف

المكلف بتعمده لقوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعلم
 المارة بين يدي المصلي ماذا
 عليه لكان يقف أربعين
 خيرا له من أن يمر بين يديه
 رواه الشيخان وفي رواية
 البرار أربعين خيرا
 والمكره المرور بجمل
 السجود على الأصح في
 المسجد الكبير والعصراء
 وفي الصغير مطلقا وبما
 دون قامة يصلي عليها لانها
 وراء ذلك في شارع لمافي
 من التضييق على المارة
 (ولا يطل) صلته (بنظاره)
 الى فرج المطلقة أو
 الاجنبية يعني فرجها
 الداخل (شهوة في المختار)
 لانه عمل قليل (وان ثبت به
 الرجعة) ولو قبلها أو لمسه
 فسدت صلته لانه في معنى
 الجماع والجماع عمل كثير
 ولو كانت تصلي فأبلغ بين
 فخذيها وان لم ينزل أو قبلها
 ولو بدون شهوة أو لمسه
 شهوة فسدت صلاتها
 وان قبلته ولم يشتمها لم
 تفسد صلاته

المرأة فان الجماع ليس فعله فلا يكون اتيانها بالدواغى في معنى الجماع ما لم يشتمه الزوج أقاده الحلي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في المكروهات) (قوله المكروه ضد المحبوب) هذا معناه لغة (قوله وما كان النهي فيه ظنيا) هذا معناه شرعا أقاد السيد في التلويح أن ما كان تركه أولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهة التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة التنزيه وهذا على رأى الإمام محمد رضى الله تعالى عنه وعلى رأى الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يناب تاركه أدنى ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام أقرب بمعنى أن فاعله يستحق محذورادون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يجرمها من تكب الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم شفاعة لاهل البكار من أمي فكيف من تكب المكروه أقاده عماد الدين محشى التلويح وذكرا الحلي في حاشية شرح العقائد مانصه لا يقال من تكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيجزم أهل البكار بطريق الأولى لاننا نقول لانسلم الملازمة لان جزاء الأدنى لا يستلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء آخر عظيم ولو سلم فعل المراد حرمان الشفعية يعنى كونه شافعا أو حرمان الشفاعة لرفع الدرجات أو بعدد الدخول أى دخول النار أو في بعض مواقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه بزيادة ما قال ابن أمير حاج وكثيرا ما تطلق الكراهة على كراهة التنزيه أى والأصل في إطلاقها التحريم وحينئذ فلا بد من النظر في الدليل الفارق بينهما كما في البحر والنهر وحاصله أن الفعل ان تضمن ترك واجب فمكروه تحريرا وان تضمن ترك سنة فمكروه تنزيه لكن تتفاوت كراهته في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد السنة وان لم يتضمن شيئا منهما فان كان أجنبيا من الصلاة وليس فيه تميم لها اولاد دفع ضرره فهو مكروه أيضا كالعيب بالثوب أو البس دن وكل ما يشغل القلب وكذا ما هو من عادة أهل التكبر وصفه مع أهل الكتاب وكراهة ذلك على حسب ما يقتضيه الدليل فان كان الدليل مفيد للنهي الظنى الثبوت فالكراهة تحريرية الا اذا وجد له صارف عن التحريم وان لم يفد النهي بل كان مفيدا للترك من غير جزم فتزهيمة وأما اذا كان فيه تميم لها فذكر في الخلاصة أنه لو لم تمكنه عما منه من السجود فرفهها يد واحدة أو سواها كذلك لا يكره لانه من مقامات الصلاة أو كان فيه دفع ضرر كقتل الحية والعقرب فانه لا يكره كما في الحاشية (قوله الا صارف) كقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه فانه نهى صرف عن ظاهره لان الكراهة لتفويت النظر المندوب في الصلاة فتكون للتنزيه (قوله وان لم يكن الدليل نهيا الخ) كقول عمر رضى الله عنه ان رآه يصلي في ثياب البذلة أرايت لو كتبت أرسلتك الى بعض الناس أكتفتم في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر الله أجو أن تنزيهه (قوله والمكروه تنزيه الخ) هذا على رأى الشيخين كما عات من كلام صاحب التلويح كما أن أول الكلام على رأى محمد (قوله مع كونها ههنا) لاستجماع شرائطها كذا في الشرح (قوله ترك واجب وجوبا) في الوقت وبعد مذبا كذا

(فصل في المكروهات)
المكروه ضد المحبوب وما
كان النهي فيه ظنيا كراهته
تحريرية الا صارف وان لم
يكن الدليل نهيا بل كان
مفيدا للترك الغير الجازم
فهو تنزيهية والمكروه
تنزيه الى الحل أقرب
والمكروه تحريرا الى
الحرمة أقرب وتعاد الصلاة
مع كونها ههنا ههنا
واجب وجوبا

وتعاد استحباً بترك غيره قال في التجنيس كل صلاة أدت مع الكراهة فأنه تعالى لا على وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله انتهى عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول ٢٢٧ الاعادة بسبب الكراهة ذكره صدر

الاسلام البزدوى في الجامع الصغير (يكراهه لا يصلي سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحديداً (ترك واجب أو سنة عمداً) مذكور به هذا لأنه لم يعبده كالأمر الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كذلك لا طمئنان في الأركان وكسابقة الإمام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار ويجاوزة اليدين الأذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمداً للرجال (كعبته بثوبه وبدنه) لأنه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهاً وقوله تعالى قد أفلق المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم لم أن الله تعالى كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشت جوارحه والعبث عمل

في الدر أول قضاء الفوائت (قوله وتعاد استحباً بترك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه فيها ولو بعد الوقت دفعا للكراهة (قوله أدت مع الكراهة الخ) وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة فمع الحرمة والتزيمية (قوله تأويله انتهى عن الاعادة الخ) أو انتهى عن الممانعة في القراءة أو عن تكرارها في الجماعة وهذا من تمة كلام صاحب التجنيس لا من كلام المؤلف (قوله لا تحديداً) فهي تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يعم التحريمية والتزيمية (قوله أما يخشى أحدكم الخ) يدل من الوعيد أو خبر لم يندم محذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شك من الراوي أو رواية أخرى (قوله ويجاوزة اليدين الأذنين الخ) أي من غير عذروا لأن كانت لا تطاوعه يدها إلا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلهما تحت المنكبين) إنما قال ذلك ولم يقل حدو المنكبين لأنه قد علم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله لأنه ينافي الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الأركان فاستثنى (قوله فكان مكروهاً) أي تحريماً أفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد به ذكر الجماع بحضور النساء لا الجماع لأنه مفقود (قوله والضحك عند المقابر) ورد أنه من الموبقات لأن المحلل لا لاتعاط (قوله والعبث الخ) قال بدر الدين الكردي العبث ما لا غرض فيه شرعاً والسفه ما لا غرض فيه أصلاً وفي الجوهر العبث ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو اللعب اهـ وبعبارة الصحاح تقيد الترادف بين العبث واللعب (قوله فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في النهاية والعناية وفق القدير إنما يكره العبث في الصلاة إذا لم تدع الحاجة إليه فإن دعت فلا بأس به كسلت العرق عن وجهه أو التراب عند الأيداء (قوله وقلب الحصى) باقصر جمع حصاة الحجارة الصغار (قوله إلا للسجود) أي لا يمكن من السجود التام أما إذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كافي النهر (قوله قال جابر الخ) وقال أبو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع وقال الكردي في ذلك سجدوا وهو سأل أبو ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال يا أبا ذر مرة ولا فذر كافي السراج ونهاية البيان فما يروى يا أبا ذر مرة ولا فذر من الرواية بالمعنى (قوله ولان تمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به في البدائع والنهاية قال في البحر لأنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع فكان مقصراً في تركه اهـ (قوله سود الخدق) كناية عن العظم وغلاء القيم (فروع) كره مسح جبهته من يهو تراب كخيش أو عرق في خلالها إلا الحاجة تدعو إلى ذلك فإن دعت إليه الحاجة بان ضرره أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بعد السلام فلا يكره لما روى ابن السني في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن قال المحقق ابن أمير حاج حاصل هذه المسئلة أربعة وجوه أحدها أن يمسح جبهته من العرق أو التراب بعد السلام فذلك مستحب لأنه خرج من الصلاة وفيه إزالة الأذى عن نفسه الثاني أن يمسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع لا بأس به بالاجتماع لأنه لو قطع الصلاة

لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لأنه ينافيها (وقلب الحصى إلا للسجود مرة) قال

في هذه الحالة لا يكره فلا ن لا يكره ادخال فعل قلب اولى الثالث ان يسمح بعد ما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة قبل أن يقعد قدر الشهد فقال السرخسي لا بأس به وقال الحلواني فيه
اختلاف ألفاظ الكتب ففي بعضها كره ذلك وفي بعضها لا كره ذلك وكل دليل من السنة
الرابع أن يسمح في خلال الصلاة اه وظاهر الرواية كفاي التحفة أنه يكره وهو الصحيح (قوله
لا تفرق الخ) اه هذا يفسد التحريم وألحق في المجتبى منتظر الصلاة والمأشئ اليها من فيها وأما
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعاله في المجتبى كفاي
الجر بانها من الشيطان لكن قال للمالم يكن فيها خارجا فهي لم تكن تحريرية اه وعلل في
البرهان الكراهة بأنه نوع من العبث وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمثقت
والمفرق أصابعه سواء يعني في الأثم كذا في مجمع الروايات وانما كره لانه عمل قوم لوط فيكره
التشبه بهم قال صلى الله عليه وسلم اعلى الى أحب لك ما أحب لنفسى لا تفرق أصابعك وأنت
تملى كذا في المستصفي (قوله وتشبيكها) ولو حال السعي الى الصلاة لما روى أحمد وأبو داود
 وغيرهما مرفوعا اذا تواضأ أحدكم فأسكن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين
يديه فانه في صلاة واذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا تحريرية للنهي المذكور
كفاي الجر وأما اذا انصرف من الصلاة فلا بأس به وحكمة النهي عن التشبيك أنه من
الشيطان كفاي الحديث وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبه
صورة الاختلاف كما به عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في
النهي عنه (قوله وهو أن يضع يده على خاصرته) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع
أفاده في المقاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط
الانسان وهو المستدق فوق الوركين اه وقبل هو أن يتكئ على عصا في الصلاة وتسمى
التخصر بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينص وأيمن وقدا أعطاه عصا فتخصر به فان
التخصر ين في الجنة كفاي التبيين ولا شك في كراهة الاتكاء في القرض لغير ضرورة كما
صرحوا به لافي النقل مطلقا على الأصح كفاي المجتبى وقيل هو أن لا يتم حدود الصلاة فان لزم
منه ترك واجب كرمحربا وان أدخل بسنة كره تنزيها وقبل ان يختصر القراءة فان أدخل بواجب
كره تحريما والافلا قال في النور وهذه التأويلات بأس في اللفظ ما يمنع واحد منها الآن
الاناسب هو الاول اه (قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة
والحديث والفقهاء (قوله لما فيه الخ) أي قال الكراهة لها سببان سبب يقتضي كراهة التنزيه
وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في البحر والذي يظهر أنها تحريرية للنهي المذكور كذا في
الشرح (قوله والافات بعنقه لابعينه) الالتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكره مصباح
وهو أن ينظر بعين يمينه ويسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يحول صدره عن
القبلة اذا وقف قد رآه ركن مستديرا كما يجتنب في البحر وهذا اذا كان من غير عذر أمابه فلا
اتصروهم بانه لو ظن انه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم انه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا يبطل
وفي الشرح والاولى ترك النوع الثاني لانه ينافي الادب لغير حاجة والظاهر أن فعله صلى الله
عليه وسلم أباه كان لحاجة منه أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والافه وصلى الله

(وفرقه الاصابع) ولو
مرة وهو غزها أو مدها
في تصوت لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تفرق
أصابعك وأنت في الصلاة
(وتشبيكها) اقول ابن عمر
فيه تلك صلاة المغضوب
عليهم (والتخصر) لانه
نهي عنه في الصلاة وهو
أن يضع يده على خاصرته
وهو أشهر وأصح تأويلاتها
لما فيه من ترك سنة أخذ
اليدين والتشبه بالجبابرة
(والالتفات بعنقه) لابعينه

قوله ورغبة في نصفه ورعدة واحله الاوقى الا ان مقتضى صنيع القاموس والاصحاح ان يقال رعن بالضمريك لا رغبة
فليصرا مصححه اقول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ عن التفات الرجل في الصلاة

عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين (قوله عن التفات الرجل في الصلاة) ومثله المرأة والخفي في هذا الحكم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة والمراد والله أعلم أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضاً من صلاته فيمنعه من ثواب ذلك إما أخوذ ولما كان ذلك على سبيل الغفلة والغفلة مع تمكن الاستدور غيبة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه الاختلاس (قوله مقبلاً على العبد) أي يزيده رجمته واحسانه (قوله انصرف عنه) أي منع عنه ذلك الاحسان (قوله ويكره أن يرى بزاقه) البزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق قسمته بزاقاً باعتبار المال ويقال بالصاد والسين المهملة (قوله اذا قام أحدكم الى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام اليها قبل الدخول فيها الحاقاً له بها (قوله فانما يناجي الله) أي يتحدث معه ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التخييل لأن شأن المناجي أن يواجه من يناجيه فلا يتألم بما يحل بالادب لاسيما اذا كان عظيمًا فيمثل المصلي حاله في حال صلاته بحال من يناجي عظيمًا مواجهاً له فلا يأتي بما فيه سوء الادب (قوله فان عن يمينه ملكين) الحديث المتفق عليه ملى بالافراد واستشكل بأن في اليسار أيضاً ملكاً وأجيب بأنه ورد في حديث أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه وقرينه عن يساره أي فعل المصلي اذا قفل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء كما في العيني على البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى بعضهم من بالمسجد النبوي مستقبلاً القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو وجهه وجبهه كالمو كان علي يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن اليمين أولى اه قلت لاسيما اذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين الخ) أو رداً أنه يدل على جواز البزاق في المسجد لأنه لو كان معصية لم يكفر بالدفن وحده بل بالتوبة أجيب بان التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكفارتها دفنها أي مع التوبة بدليل نهيمتها خطيئة قاله ابن امير حاج (قوله وكره الاقواء) كراهة تحريم (قوله وينصب ركبتيه) ويضعهما الى صدره ويضع يديه على الارض وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعاً يديه على الارض اه قال الزبلي والاول أصح لأنه أشبهه باقواء الكلب يعني أن كون الاول هو المراد في الحديث أصح لأن ما قاله الكرخي غير مكره بل يكره ذلك أيضاً كما في الفتح والمضمرات وأفاد الحلبي أن الاقواء خارج الصلاة مكره أيضاً على التفسير الاول (قوله عن نقر كنف الديك) قال في غاية البيان المراد به تخفيف الركوع والسجود كالنقاط الديك الحبة بمنقاره اه (قوله واقتراش ذراعيه) وهو بسطهما على الارض حالة السجود لالامرأة كما في سكب الانهر (قوله عن عقبة الشيطان) العقبة بضم العين وسكون القاف ونفخ العين وسكون القاف أفاده الشرح (قوله وتشمركيه عنهما) أي عن ذراعيه سواء كن الى المرفقين أو لاً على الظاهر كما في البحر اصدق كف التوب على الكلي ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلف في الكراهة كذا في

النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يقرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقواء (وتشمركيه عنهما) لأنهم عن

لما فيه من الجفاء المنافي للشروع ٢٣٠ (وصلاته في السراويل) (وفي ازار) (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون

والتسكاسل وقلة الادب
والمستحب للرجل أن يصلي
في ثلاثة أثواب ازار وقميص
وعمامة والمرأة في قميص
وخمار ومقنعة (ورد السلام
بالإشارة) لانه سلام معني
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي
أن يجيب المتكلم برأسه
وردا لانه عن عائشة رضي
الله عنها ولا بأس بان يكلم
الرجل المصلي فتأذنه
الملائكة وهو قائم يصلي
في الخراب الآية (والترجيع
بلا عذر) ترك سنة القعود
وليس بمكروه خارجها لان
جل قعود النبي صلى الله
عليه وسلم كان التربع وكذا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وهو ادخل الساقين في
الفخذين فصارت أربعة
(وعص شعره) وهو وشده
على القفا والرأس لانه صلى
الله عليه وسلم من رجل يصلي
وهو مقصوص الشعر فقال
دع شعرك يسجد معك
(و) يكره (الاعتصام وهو
شد الرأس بالتمديد) أو
تكوين عمامته على رأسه
(وترك وسطها مكشوفاً)
وقيل أن ينتقب به مامته
فيغطي أنفه لنهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الاعتصام في الصلاة (وكف
توبه) أي رفعه بين يديه أو

النهر (قوله لما فيه من الجفاء) عبر بعضهم بقوله لما فيه من التسكاسل المنافي لموضوع الصلاة اه
(قوله وصلاته في السراويل) (وفي ازار) قال في الفتح والصلاة متونها لا تذكر وفي ثوب
واحد ليس على عاتقه بعضه تذكره الا لضرورة العدم والا زار يذكر ويؤتى يقال هو ازار وهي
ازار وتزر وزن منبر مثله (قوله لما فيه من التهاون) هذا يقيد كراهة التحريم (قوله
ومقنعة) هي بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
والقماح أوسع منه لانه يعطف من تحت الحنك ويربط على القفا والحنك كبرمتهم مالا يغطي
به الرأس وترسل أطرافه على الظهر والصدر (قوله لا بأس للمصلي أن يجيب) قال الحلواني
لا بأس أن يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو برأسه أو بيده ولو سلم على المصلي يرد في نفسه عنده
وبعد الصلاة عند محمد ولا يرد مطلقاً عند أبي يوسف اه وذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى
الله عليه وسلم رد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن
مجمع الروايات وهو يؤيد قول محمد (قوله فتأذنه الملائكة) أي لقوله تعالى فتأذنه الخ وفيه أنه
يمكن أن يقال ان الكلام في الصلاة كان جائزاً في شريعتهم كما كان جائزاً في صدر الاسلام
فثبت جازن نفس الكلام فالمناداة له من غيره أولى فالأولى الاقتصار على الدليل الأول (قوله
بلا عذر) أما بالاعتذار فلا كراهة لان العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة (قوله ترك سنة
القعود) هذا يقيد أنه مكروه تنزيهاً فأداه الشرح (قوله وهو ادخل الساقين في الفخذين)
الأولى تحت الفخذين كما ترشد إليه عبارته في الشرح (قوله وهو وشده على القفا والرأس)
بضبط أو صمغ قال السبكي شرحه وفيه اشعار بان ضم الشعر مع ارساله لا يمتنع وبه صرح ابن
المرزاه ثم الكراهة اذا فعل قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمد للصلاة أم لا
وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة تفسد صلاته لانه عمل كثير بالاجماع كما في الحلبي (قوله
أو تكوير عمامته على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وابداء الهامة كما في الظهيرية
فتحوله وترك وسطها مكشوفاً راجع الى تفسير الشرح أيضاً والمراد انه مكشوف عن العمامة
لا مكشوف أصلاً لانه فعل مالا يفعل (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يقيد كراهة
التحريم (قوله وقيل أن يجمع توبه الخ) لانه منيع أهل الكتاب كذا قاله العتابي وفي الخلاصة
انه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التحريم) قال في منية المصلي ويكره كل
ما كان من أخلاق الجبابرة اه وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لانه اذا كان
تترقب الوجه في السجود مندوباً فبأنظرك بالتوب (قوله وأن لا أكف شعرا) أي أجمعه
(قوله ويكره سده) أي سدل المصلي توبه وهو في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال
بدون لبس معتاد وهذا اذا كان بغير عذر أما بالاعتذار كبرد وحشدين فلا يكره (قوله وهو أن
يجمع التوب على رأسه وكيفية) المراد بانثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوفاية (قوله
أو كيفية الخ) هذا في القباء ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة
تعبه البرهان الحلبي بانه لم يوافق على هذا أحد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان
والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه ارخاء للثوب بدون

من خلقه اذا اراد السجود وقيل أن يجمع توبه ويشده في وسطه لما فيه من التحريم المنافي للشروع لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أمجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا يتنق عليه (و) يكره (سده) تكبراتها وناو بالهدر

لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوابه من غير أن يرفعها القول أبي هريرة رضي الله عنه
أنه عليه الصلاة والسلام نسي عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلثم وتغطية الأنف والقم في الصلاة لأنه يشبه
فعل الجحوش حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب
(بحيث لا) يدع منه هذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتقالة الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لأحدكم ثوبان
فليصل فيهما فان لم يكن له الأثوب فليترربه ولا يشتمل اشتقالة اليهود ٢٣١ (و) يكره (جعل الثوب تحت إبطه

اليمين وطرح جانبه على
خاتمه اليسر) أو عكسه
لأن ستر المسكين مستحب
في الصلاة فيه كره
تركه تنزيها بغير ضرورة
(والقراءة في غير حالة
القيام) كقيام القراءة
حالة الركوع ويكره أن
يأتي بالأذكار المشروعة
في الانتقالات بعد تمام
الانتقال لأن فيه خلل
تركه في موضعه وتخصيله
في غيره (و) يكره (اطالة
الركعة الأولى في) كل شفع
من (التطوع) الآن يكون
مرويا عن النبي صلى الله
عليه وسلم أو مأثورا عن
صحابي كقراءة سبع وقل
يا أيها الكافرون وقل هو
الله أحد في الوتر فإنه من
حيث القراءة ملحق بالتوافل
وقال الامام أبو اليسر
لا يكره لأن التوافل أمرها
أسهل من الفرض (و) يكره
(تطويل) الركعة (الثانية
على) الركعة (الأولى)
بثلاث آيات فأكثر

ليس معتادا (قوله فيكره التلثم) التلثم ما كان على القم من النقاب والقيام ما كان على أرنبة
الأنف وفي الزيلعي التلثم تغطية الأنف والقم في الصلاة وفي الجوز عن فتح القدير أن السدل
يصدق على أن يكون المذيل مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فيمنعني أن على عنقه منديل
أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب مخفوطا عن الوقوع أو لا هـ ومثل المذيل
فيما يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الأكاف لكنه قد يقال أنه ليس معتادا الآن ولا كبر
في جعله على الكتف (قوله ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند
عدم العذر وعدم التكبر فان كان له عذر من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر
متكبرا أو للتكبر فقط كرم مطلقا هـ (قوله بعد تمام الانتقال) كأن يكبر للركوع مثلا بعد
الانتهاء إلى حدث الركوع أو يقول مع الله لمن حده بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء
الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائه وان خالف ترك السنة قال في الأشباه كل
ذكرات محل لا يوثق به في غيره (قوله ويكره اطالة الركعة الأولى الخ) هذا عنده ما واختر
محمد التطويل (قوله في كل شفع من التطوع) أما في الفرض فإنه مسنون إجماعا في صلاة
الفجر وكذا في غير الفجر عند محمد كذا في من لا مسكين وفي النهر عن المعراج وعليه الفتوى
(قوله فإنه من حيث القراءة ملحق بالتوافل) جواب عما يقال أن الوتر فرض على (قوله
وقال الامام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه قول محمد (قوله بثلاث آيات) إنما
قد يجهل أنه لا كراهة فيما دونها ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية
أطول من الأولى بآية وكراهة الاطالة بالثلاث فأكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا
في السيد (قوله لأنه ابتداء صلاة نقل) أفاد أن اطالة ثالثة الفرض مكروهة (قوله فيما لم يرد
فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص فلا يكره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في أولى الجمعة والعديد بالاعلى وفي الثانية بالعاشية والثانية زادت على الأولى بسبع آيات
وأجاب الزاهدي بأن الزيادة تختلف بحسب السور فان كانت السور قصارا فالثلاث آيات
زيادة كثيرة مكروهة وان كانت طوالا فالسبع آيات زيادة يسيرة غير مكروهة هـ قال الحلبي
وهو حسن (قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهر عن القنية وأما ما ورد
أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أولى المغرب إذا زلزلت وأعادها في الثانية فيحصل على بيان
الجواز والكراهة تنزيهية أفاده السيد (قوله وان نسي لا يترك) فرضه المواقف هنا في
الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية بان أراد سورة غير ما قرأ أو لا فقرأها بعينها فإنه

لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء صلاة نقل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنقل على الأصح الحاقه بالفرض في عالم
يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين إن حفظ
غيرها وتعدده لعدم وروده فان لم يحفظه وجب قراءتها الواحدة في ركعة واحدة وان نسي لا يترك أقوله صلى الله
عليه وسلم إن افتتحت سورة فاقراها

على نحوها وقيد بالفرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه صلى الله عليه وسلم قام إلى الصبح بأية واحدة يكثرها في سجده وجماعة من السلف كانوا يحبون ليلتهم بأية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود ٢٣٢ رضى الله عنه من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس وما شرع لتعليم الأطفال

الاليتيسر الحفظ بقصر السور وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس لا عن قصد يكرهها في الثانية ولا كراهة فيه حذر عن كراهة القراءة منكوسا ولو نسخ القرآن في الأولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس الحلال المرحل يعني الخاتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين) قرأهما في ركعتين لما فيه من شبهة التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما ما سورتان قصيرتان ويكره الالتقال لأية من سورتها ولو فصل بآيات والجمع بين سورتين بينهما ما سور أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شم طيب) قصد لأنه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويضه) أي جلب الروح بفتح الراء نسيم الرياح (بشوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه ينافي الخشوع وإن كان

لا يترك الحديث (قوله على نحوها) أي قصدها أي قصدك أياها ولا تغيرها (قوله ويكره قراءة سورة) وكذا الآية فوق الآية مطاوعا سواء كان في ركعتين أو ركعة واستثنى في الأشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزالي والحموي ونقله عن أبي اليسر وجرم به في البصر والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لأن النكس إذا كرهه خارج الصلاة كما يشهد به قوله وما شرع لتعليم الأطفال الخ ليكون الترتيب من واجبات التلاوة وفي النافلة أولى ويكون باب النفل واسعا لا يستلزم العموم بل في بعض الأحكام اه (قوله لا عن قصد) أما إذا قرأها عن قصد فيكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضا ولا يقرأ من فوقها قال البرزالي لأن التكرار أهون من القراءة منكوسا كما في تنوير البصائر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي نقلنا بأنه يتبدى القرآن ويختتم ويتبدى أيضا مرة أخرى ويختتم ليصل تلك القضية اه (قوله وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لأنها بمنزلة سورتين قصيرتين بجر (قوله كما لو كان بينهما ما سورتان قصيرتان) هو الأصح كذا في الدرر المنبقة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر (قوله لا يكره هذا في النفل) به في القراءة منكوسا والفصل والجمع كما هو مفاد عبارة الخلاصة حيث قال به ما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في القرائن أما في النوافل لا يكره اه وفيه الوكيل كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة لأبأس به ما لم يركع اه (قوله ويكره شم طيب) كأنه يدل على موضع مجوده بطيب أو يضع ذراحتاه طيبة عند أذنيه في موضع السجود ليستشقه أما إذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد لأن من رآه يجزم أنه في غير الصلاة أو فاد بهض شراح المنية أنها لا تشبه بذلك أي إذا لم يكن يعمل كثير (قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكسر الميم وفتح الواو) وأما بفتح الميم فهو الممازة والجمع المراءى وجمع الأول مرأوح كذا نقل عن المصنف (قوله أو مرتين) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقيل دون ذلك وقد علمت المعتد والذي في الذخيرة أنها تنفسد بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الحكم ونقله رضى الدين في المحيط عن المفتي ونصه تروح بطرف كنه لا تنفسد ولو تروح بالمروحة فالو تنفسد لأن الناظر إليه يتيقن أنه ليس في الصلاة فقد بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الهندية عن التناويزية يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض الاعتماد الحاجة بعمل قليل اه (قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره إلا إذا وجهه إلى المشرق أو المغرب أو المراد العين فيكره التحويل إلى غير وجه من الخلاف (قوله ما استطاع) اغما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لأن من الأعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالظفر وأعلى الشخص وأسفله (قوله لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله بهد ذلك أتركه السنة يفيد ذلك (قوله حال القيام) الحقيقي أو الحكمي كالقعود كذا في مجمع الأنهر (قوله وبوضع ظهره بينه) هذا

علاقله لا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه اغما إلى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من إذا انته عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على اليسار حال القيام أتركه السنة (و) يكره (التناوب) لأنه من التكاثر والامتناع فان غلبه فليكظم ما استطاع ولو باخذ شفته بسننه وبوضع ظهره بينه أو كنه

انما يفعل ان لم يمكن منه بأخذ الشقة بالسنة حتى لو غطي فيه يده متمسكاً من أخذه شفقه كرههم
عن الخلاصة لأن التغطية مكروهة الاضرورة أفاده السيد قال في البحر وضع اليد ثابت في
مسلم والكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام ويساره في غيره) كذا في البحر
وذكر العلامة النخري وقرره ولده عبد الله قال بعض الخذاق وينبغي أن يعقد هذا القيد
لأن العين عنها الشارع لما شرف واليسار لما خبث والشيطان خبيث في دفع باليسار كما في
الجواهر النفيسة الآن في تغطية القدم باليسار حالة القيام تكثير عمل فيجب أن لا عليه
في غيره يغطي باليسار لعدم العلة المذكورة وفي الدر عطاء على المكروهات والتأويل ولو
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانبياء محفوظون منه اهـ (قوله ان الله يحب
العطاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الجد والدعاء (قوله ويكره التأويل) أي لا يثيب عليه
ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتبار سببه فانه اختيارى كالامتناع (قوله فاعلموا
ذلكم من الشياطين هذا يقيد النبي عنه فهو مكروه تحريماً (قوله وفي رواية فليمسك الخ)
يؤخذ من مجموع الحديثين التحيير بين ردة ووضع اليد في فيه ووزعه المشايخ على الحالتين
السابقتين (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة فان الشيطان يجري
من الانسان مجرى الدم أو المراد أنه يوسوس اليه (قوله الاصلحة) كما اذا غمضه - الرؤية
ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه درأ وقد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جانب الملك
الغفار مجمع الانهر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره
التحريم قال في البحر وفيه أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغرض ضرورة ولا مصلحة اهـ
(قوله لانه يفوت النظر للحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة فعمل بعضهم - هذا
الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلة صاحب البدائع بهذا التعليل وعلة الزياهي بأنه
ينافي الخشوع وفيه نوع عبث وعمل كما في الحلبي بأنه منهي عن أكل الكتاب وربما يقيد هذا
التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف الخاص (قوله ويفرق الخاطر) أي يشتت القلب فهو
من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يخطر به مما يعلق بالحق تعالى يتفرق فيكون على
حقيقته (قوله ما بال أقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعبد شديد لفاعله وقد يفيد
التحريم وقام الاجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة
فخوزه الجمهور لان السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله
والتطلى) أي التمدد وهو مديديه وابداه صدره والعامية يخطون بابدال يانه عيناه (قوله من
التكاسل) فظاهره أنه مكروه تنزيهاً (قوله المنافي للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك
الاصابع اعدا التبسيع في صلاته (قوله كتف شعرة) أو شعرتين كما في الشرح (قوله كالشي
في صلاته) أي صلاة الخوف ظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع الى المصلي
لا بقيد صلاة الخوف ولا شك في كراهته وأفاده في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالشي فيها
فقال لانه لما أبج له المشي فكذا الرمية لاحتياجه اليها اهـ والموجب له هذا الخلل قصد
الاختصار (قوله ومنه أخذ قلته) أي التعرض لها عند عدم الايذاء (قوله لا يكره الاخذ)
لان تر كها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام

ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد (وتغطية أفضه
 وقه) لما روينا (و) يكره
 (وضع ثوب) لا يذوب (في فقه)
 وهو (يمنع القراءة المسنونة)
 أو يشغل باله كذهب
 (و) يكره (السجود على
 كور عمامته) من غير
 ضرورة حر أو برد أو خشونة
 أرض والكور دور من
 أدوارها بفتح الكاف إذا
 كان على الجبهة لانه حائل
 لا يمنع السجود أما إذا كان
 على الرأس وسجد عليه ولم
 تصب جبهته الأرض
 لا تصح صلاته وكثير من
 العوام يقره (و) يكره
 السجود (على صورة) ذي
 روح لانه يشبه عبادتها
 (و) يكره (الاقتصار
 على الجبهة) في السجود
 (بلا عذر بالانف) ترك
 واجب ضم الانف تحريما
 (و) تكره (الصلاة في
 الطريق) لشغل حق العامة
 ومنهم من المروء (و) في
 الحمام وفي المخرج أي
 الكنيف

وأبي يوسف على أخذها قصد أمن غير عذر كما في الخطي وإذا أخذها بعد التعرض بالأيذا فاما
 أن يقتلها أو يدفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما
 فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ولا يطردها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة
 أم لا السيد ينت إذا وجد أحدكم القطة في ثيابه فليصمها ولا يطردها في المسجد إلا إذا غاب على
 ظنه أنه يطردها بها بعد الفراغ من الصلاة فيخرجها (قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد) للنهي عن تقديره ولو بظاهر قاله السيد (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن أن يغطي الرجل فاه كذا في الشرح (قوله لا يذوب) احتراز به عما يذوب كالسكر
 يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فانه قد يذوب ولو بدون مضغ ذكره السيد (قوله المسنونة) أما إذا منع
 أصل القراءة أو لزم منه تغيير بما يقصد فسدت وإن منع الواجب كره تحريما (قوله ويكره
 السجود على كور عمامته) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 السجود على كور العمامة تعليم الجواز فلم تكن تحريمية كذا في الشرح ويكره لو فعه له لدفع
 التراب عن وجهه للتكبر وعن عمامته لانه قد يسهل في سكب الانهر (قوله ويكره السجود على
 صورة ذي روح) الاولى ذكر هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي أو يقدّم ما يأتي هنا لجمع الكلام
 المتناسب وفي النهر أشدها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه بهذا ثم خلفه اه فان
 قلت كون العلة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان
 التمثال تحت رجله أو في محل جلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا في ثبوتها
 حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة أجيب عنه بأنه وجد ما يخطئه وهو ما في صحيح
 ابن حبان استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف
 ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فإن كنت لا بدقا فلا تقطع رؤسها وأقطعها واسأدا واجعلها
 بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت
 في موضع سجوده الآن يقال ان فيه صورة التشبيه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه
 تعظيم لها ان سجد عليها واختلفوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تمنع دخول
 الملائكة فذهب القاضي عياض الى عدم المنع والاحاديث مخصصة وذهب النووي الى المنع
 للعموم ثم المراد ملائكة الرحمة لا الحفظه فانهم لا يبقار قونه الاعند الجماع والخلاف في شرح
 المشكاة للنسائي في ذلك لاعتن الخطابي وابن المالك أنها لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم
 اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور
 التي تمنع في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بيته وهذا لا يشاق في تحريم
 التصوير اه (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا حكمه عند الامام ومنعه صاحبان الا اذا
 كان بالجبهة عذرا فاده السيد (قوله تحريما) أي كراهة تحريم وبقيده قوله اترك واجب
 ضم الانف (قوله لشغل حق العامة) ولشغل البال عن الخشوع فيشتغل بالخلق عن الحق
 وعن هذا شرط بعضهم أن يكون في العمران لا في البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي
 الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار وكذا المقتسل واختلاف في العلة فقبيل لأن كلا
 منهما محل إزالة النجاسات ومصب الغسلات فعلى هذا لو غسل موضعا في الحمام لا يكره ومنه

عليه قاضيان وبه جزم الكمال في زاد الفقيه وقيل العلة كونه مأوى الشياطين فقه دروي أن
ابليس لما هبط الى الارض قال يا رب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق
قال اجعل لي قريانا قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرغ على هذا أن الصلاة
تكبره داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتليب الباء لانه تشبهه
باليهود والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلقه أو تحت ما هو واقف عليه ويستثنى مقابر الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فلا تكبر الصلاة فيها مطلقا مشوشة أو لا بعد أن لا يكون القبر في جهة
القبلة لانهم احياء في قبورهم ألا ترى ان من قد اسمعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب وأن
بين الحجر الاسود وزمزم قبر سبعين نبيا ثم ان ذلك المسجد أفضل مكان يصح للصلاة بخلاف
مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير وتكبر الصلاة في المقبرة الا أن يكون فيها
موضع اعتد للصلاة لانجاسة فيه ولا قدر فيه اه قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبه وهو
منتفح عند وفي القهستاني عن جنائز المضررات لا تكبر الصلاة الى جهة القبر الا اذا كان بين
يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه اه (قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث
(قوله في المزاب) بفتح الميم والياء وضمها الغتان وهي موضع الزبل أي السرقة قال شارح
المشكاة ومثله سائر النجاسات اه (قوله والمجزرة) لانها يحمل الدماء والاروات وقيل علة
الكراهة خوف لحوق الضرر به من نفور الذبائح وهي بفتح الزاي وضمها وكسرهما
وقال شارح المشكاة الزواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر الزاي وهو الذي اقتصر عليه
الجوهري يعني وان جاز غيره أيضا (قوله وقارعة الطريق) أي الطريق القارعة أي المقروعة
بالنعال فاسم القاء ليعني اسم المقعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها مطلقا
والعلة كونها من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهي من قبل أن الابل يخاف وتوهم فتهطب
من تلاقيه ومعنى كونها من الشياطين أن خصاها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها
خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن في اللغة مواضع الابل التي
تبرك فيها اذا شربت الشربة الاولى ثم يلاها الحوض ثانيا فتعود من عطشها الى الحوض
فتشرب الشربة الثانية ولا يكون الا في أيام الحر فاذا برد الزمان فلا عطن للابل ومثل صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في مرائب الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة والنهي عن الصلاة
في معاطن الابل للتنزيه كما أن الامر بها في مرائب الغنم للإباحة ومرائب البقر لمحققة
بمرائب الغنم فلا تكبر الصلاة فيها وتسامه في المعنى على البخارى واذا لم تكن الابل في
معاطنها فقال ابن مالك تكبر الصلاة فيها أيضا لان هذه المواضع محال النجاسة فان ضل بغير
السجادة بطلت الا أن يكون المكان طاهرا أو مع السجادة تكبره للراثة الكريمة اه وقال
شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في مرائب الغنم أي فوق السجادة اذا
كانت ضرورة أو أن أصحاب الغنم كانوا يظفون المرائب فأباحت الصلاة فيها كذلك اه قال
وتكبر الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض غود وبابل وديار قوم لوط اه قلت وجه هذا علم

(و) تكبر الصلاة في
المقبرة) وأمثالها لأن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى أن يصلى في سبعة
مواضع في المزاب والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومعاطن الابل
وفوق ظهريت الله

ولا يصلي في الحمام الا لضرورة خوفاً من فوت الوقت لا لطلاق الحديث ولا بأش بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحامي
(و) تكبره في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق إن كانت لمسلم صلى فيها وإن
كانت لكافر صلى في الطريق (و) إذاؤها ٢٣٦ (قريباً من نجاسة) لأن ما قريب من الشيء حكمه وقد أمرنا بنجس النجاسات

ومكانها (ومدافعا لا أحد
الاخمين) البول والغائط
(أو الريح) ولو حدث فيها
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لأحد يؤمن بالله
واليوم الآخر أن يصلي وهو
حائض حتى يتخفف (ومع
نجاسة غير مائعة) تقام
بينهم أسواء كانت بثوبه أو
بدنه أو مكانه خروجاً من
الخلافة (إذا خاف فوت
الوقت أو) فوت (الجماعة)
حينئذ يصلي بتلك الحال
لأن إخراج الصلاة عن
وقتها حرام والجماعة مؤكدة
أو واجبة (والا) أي وإن
لم يخف الفوت (نذب قطعها)
وقضية قوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل وجوب
القطع للأكل (و) تكبره
(الصلاة في ثياب البذلة)
يكسر الباء وسكون الذال
المجتمعة ثوب لا يصح أن
الذي منهن وقيل لا يذهب
به إلى الكسيرة ورأى عمر
رضي الله تعالى عنه رجلاً
فعل ذلك فقال رأيت لو كنت
أرسلت إلى بعض الناس
أكنت تترفي ثيابك هذه
فقال لا فقال عمر رضي الله

كراهة الصلاة في البيع والكثائر لما فيها من القمائل فتكون مأوى الشياطين كما أفاده العمري
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي في الحمام الا لضرورة الخ)
عبارة البرهان الحلي الأولى أن لا يصلي في الحمام الخ (قوله ولا بأش بالصلاة الخ) لأنه لا نجاسة
فيه ~~كذا~~ في فاضلنا ولأنه ليس من الحمام لما من الاشتقاق أفاده بعض الخذاق (قوله
وتكبره في أرض الغير بلا رضاه) بأن كانت لأحد مطلقاً لأنه يأتي ذلك أو لم يصلي وهو مزروعة
أو مكروبة ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها من الخلق ولو كان في بيت إنسان
الأحسن أن يستأذنه والأفلا بأس بكافي الفتح وفي مختارات الفتاوى الصلاة في أرض مغموبة
جائزة ولكن يعاقب بظلمه بما كان بينه وبين العباد يعاقب كافي الفتاوى الهندية (قوله صلى
فيها) لأن الظاهر أنه يرضى بها لأنه ينال أجراً من غير اكتساب منه ولا إذن في الطريق لأنه حق
المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لأنه لا يرضى بها ~~كذا~~ في البرهان
والطريق ليست للكافر على الخصوص كذا في الشرح * (فروع) * تكبره الصلاة في الثوب
المغسوب وإن لم يجسد غيره لعدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الإذن أو أداء الضمان وتكبره في
الثوب الحرير إذا لم يجسد غيره إذ كل منهما حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف
منها عريانا ولا تكبره على الحرير (قوله ومدافعا لا أحد الاخمين) على الكراهة المعقولة
ما يحصل من تشويش البال وشغل خاطر لاجل قضاء الحاجة الخلل بالشروع وقالت الظاهرية
أنه لا تصح أخذ بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وحينئذ يقطع ويتخفف ويستأنف
(قوله وهو حائض) من الحائض وهو حبس البول كما ذكره العلامة نوح والمراد ما هو أعم من
البول والغائط والريح لا اتحاد العلة (قوله تقدم بيانها) وهو ما دون ربع الثوب في الخنفة
وقدر الدرهم في المغاظة (قوله خروجاً من الخلافة) هذا إنما يظهر علة للقطع لا الكراهة (قوله
إذا خاف فوت الوقت) ظاهره أنها تنافي الكراهة عند ذلك والذي يقيد به كلام غيره الكراهة
وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزيلعي ينبغي أن يقطعها إذا كان
في الوقت ساعة أما إذا ضاق بحيث تقوته الصلاة إذا تخفف وتوضأ فإنه يصلي به - هذه الحالة لأن
الادامع الكراهة أولى من القضاء اهـ بالمعنى وحكى أبو سعيد أنه يتخفف ويتوضأ وإن خرج
الوقت لأن المقصود من الصلاة الخشوع فلا يقوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة
إن كان بحال تقوته الجماعة فإن كان بحال يجسد جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة ويغسل وإن كان
لا يجسد أو خاف خروج الوقت يعضي على صلاته اهـ (قوله وتكبره الصلاة في ثياب البذلة)
الظاهر أن الكراهة للتزني كافي الجهر في القهستاني أن الكراهة للتعلم في هذه الأشياء أي
إيقاع الصلاة فيها لا الصلاة وفي الجلابي أنها تكبره بسبب هذه الأفعال اهـ (قوله تكاسلاً) وإن
فعله استخفافاً كفر نعوذ بالله الحفيظ أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم رد قول من

تعالى عنه الله أحق أن تزين له (و) تكبره وهو (مكشوف الرأس) تكاسلاً ترك الوضوء (لالتذلل والتضرع) قال
وقال في التبيين ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخشوع
أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى
٣ قوله فلا يقوته بوجدنه في بعض النسخ زيادة ونقصاً وقد ظهر أن الاستئمان يرجع إلى المستثنين قبله اهـ

لطعام ولا غيره محمول على
تأخيرها عن وقتها الصريح
قوله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع عشاء أحدكم
وأقيمت الصلاة فابدؤا
بالعشاء ولا يجعل حق
يقرغ منه رءوس الشيطان
واعلموا امر بتقدمه ثلاثا
يذهب الخشوع باشتغال
فكرهه (و) تذكره بحضرة
كل (ما يشغل البال) كزينة
(و) بحضرة ما (يجعل
بالخشوع) كاهو ولعب ولذا
نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الاتيان للصلاة
سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك
مرادًا بالامر بالسعي
للجمعة بل الذهاب بالسكينة
والوقار (و) كذا يكره
(عد الاي) جمع آية وهي
الجملة المقدرة من القرآن
وقطاع به في العلامة
(و) عد (التسبيح) وقوله
(بالبد) قبل لكرامة عد
الآتي والتسبيح عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
خلافًا لما بان يكون
بقبض الاصابع ولا يكره
الغمز بالانامل في موضعها
ولا الاحصاء بالقلب اتفاقًا
كعد تسبحة في صلاة

التسليم وهي معلومة وباللسان مفسدة اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملته
(الى هراب)

الحال على القوم واذا ضاق
المكان فلا كراهة (أو)
قيام الامام (على مكان)
يقدر ذراع على المعقد
وروي عن أبي يوسف قامة
الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو)
على (الأرض وحده) قيد
للمسئلين فتتقوا الكراهة
بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الأثر (و) بكرة
(القيام خلف صف فيه
فرجة) للأمر بسد فرجات
الشيطان ولقوله صلى الله
عليه وسلم من سد فرجة من
الصف كتب له عشر
حسنات ونهى عنه عشر
سيئات ورفع له عشر درجات
(و) ليس ثوب فيه تصاوير
ذی روح لانه يشبه حامل
الصنم (و) بكرة (ان يكون
فوق رأسه أو خلفه أو بين
يديه أو بجذائه صورة)
حيوان لانه يشبه عبادتها
وأشدها كراهة أمامه ثم
فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم
خلفه (الآن تكون صغيرة)
بحيث لا تسد وللقائم ألا
يتأمل كالتي على الدينار
لأنها لا تعبد عادة ولوصلي
ومعه دراهم عليها غنائيل
ملك لا بأس به لأن هذا
يصغر عن البصر (أو)
تكون كبيرة

فصححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغوب فيها يستحب
أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم ثلاثا وفي السجود
بسبحان ربي الأعلى ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له ان سهافي هذه الصلاة هل
يسبح في سجدي السهم وعشر اشرا قال لانها هي ثلثمائة تسبيحة اه (قوله لأقامه خارجة)
محمدة قوله بجماعته (قوله لاشبهاء الحال على القوم) فان اتقى الاشتباه انتفت الكراهة وهذا
التمثيل للجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهندي واني وذهب الاكثر الى ان العلة التشبه بأهل
الكتاب لانهم يخصون امامهم بمكان وحده والتشبه بهم مكروه وبحث فيه الكمال بأن امتياز
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق الملتين في بعض الاحكام
على أن أهل الكتاب انما يخصون الامام بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبارا بالسترة
وقيل ما يقع به الامتياز كذا في الشرح (قوله به ورد الأثر) أي بالنهي ورد الأثر فانه من
ارتفاع الامام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا في الشرح ولم يذكر النهي في الثانية
وظاهره أنه ورد أثره وعلة في الشرح بأن في المسئلة الثانية ازدرأيا لالامام فكره على ظاهر
الرواية وروي الطحاوي عدمها لانتفاء التشبه به قال في الخالية وعليه عامة المشايخ فرفع
يكره للانسان ان يخص نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه ان فعل ذلك تصير الصلاة في ذلك
المكان طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الأبدن لعله السيد
عن الجوزي (قوله فيه فرجة) أي سعة والافهني كالمعدم وهذا اذا قصد الاقتداء أما اذا قصد
الانفراد بالحكم بالعكس والاولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى
خلف الصف منفردا مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق
بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف يكره اجماعاً والافضل
أن يقوم في الصف الاخير اذا خاف ايذاء أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف
فيه اختلاف اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتراحم عليه لما فيه من
الايذاء (قوله فيه تصاوير ذی روح) قيد به لان الصورة تكون لذی الروح وغيره والكراهة
ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على
صورة انسان فهو صنم وان كان من حجر فهو وثن (قوله لانه يشبه حامل الصنم) هذه العلة تنج
كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة (قوله أو بجذائه) أي عن يمينه أو يساره
(قوله كالتي على الدينار) ومثلها الصورة المنقوشة في خاتم غير مستقيمة أعاده في المحيط وتدرى
أن خاتم أبي هريرة كان عليه ذبا بئان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه
وذلك أن مختصر قيل له يولد مولود يكون هلاً كذا على يديه فجعل يقتل من يولد فلما ولدت
أم دانيال دانيال ألقت في غيضة أي أجقر جاء أن بسلم فقبض الله له أسداً يحفظه ولبوة ترضعه
فقسمه على خاتمه ليكون عبر أي منه ليتذكر نعمة الله عليه ووجد ذلك الخاتم في عهد عمر
رضي الله عنه فدفعه عمر إلى أبي موسى الأشعري كذا في الشرح والتقييد بغير المستبين فيعيد

(مقطوعة الرأس) لأنها لا تعبد بالرأس (أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعبد وإذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنورا أو كانون فيه جمر) لأنه يشبه الجوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقد بيل وسراج في الصحيح لأنه لا يشبهه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يحشى خروج ما يضحك أو يضحك أو يؤذى أو يقابل وجهه أو الأفلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنما معتضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوترأ يقظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا ضربه لأبأس به في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها معتبة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقى ٢٣٩ (الليسر عليه أو تبركا بقراء

النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بقبر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصولها فما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح بيس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفره صلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجزهما قضى الصلاة قال له ماذا يارسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها فط قال إمامنا سمعت بكاء الصبي

ان المستبين في انطام تكبره الصلاة معه كذا في المخ (قوله مقطوعة الرأس) لا تزول الكراهة بوضع نحو خيط بين الرأس والحنكة لأنه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع طامه بنحو مفرة أو فحمة أو غسله ونحو الوجه كحوا الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فإن الكراهة لا تزول بذلك لأن الانسان قد تقطع أطرافه وهو حي كما في الفخ وأقاده هذا المنهك أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقا (قوله أو تكون لغير ذي روح) لما روى أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال له اني أصور الصورة فأقتنى فيها فقال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقال له أنت بك عاصمت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة مصوره نفاة عذاب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا تنفس له (قوله يجوز له محوها) قال السيد وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لأن عمله معصية ولو هدم يتما فيه تصاوير ضمن قيمته خالي عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى الحنابلة لا في ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الجزئية وفي النهر عن البحر ينبغي أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يفعل في المساجد لبالى رمضان لا كراهة اتفاقا (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك ويجوز (قوله فأوتر) بضم الهمزة وضمه إلى عائشة (قوله ويكره تعيين سورة) قيد الطحاوي الكراهة بما إذا اعتد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما إذا لم يعتد بذلك فلا كراهة أقاده في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور التور (قوله أحيانا) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أي مذكور فيها السند (قوله وهذه) أي المذكورات هنا أصولها أي متونهم من غير ذكر مسند (قوله كان يقرأ في الصبح بيس) ظاهره أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر الأقصر مما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقا فانه سورة العصر والكوثر (قوله قرأ في الصبح) أي في الركعتين كليهما ويحتمل أنه أعادها في الثانية (قوله حتى جاء ذكره هرون وموسى) أو ذكر عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع (قوله لا يقرأ في الصبح)

خاف في صف النساء أردت أن أفرغ له أمة قرأ في الصبح إذا زلات على الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنین حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشر من آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات وما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا غشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح بيسم ربك الأعلى وفي الظهر بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق ونحوها من السور كان يصلي في الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريان صلى الظهر

فوجدنا أنه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أنالك حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة
فرجع صوته وقرأوا الشمس ونحماها والليل اذ يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكنني
أردت ان أوقت لكم ومما جاء في المغرب صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانقال
كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة
الاولى بسبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب حم الدخان صلى المغرب
فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب ليله الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة
الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع ٢٤٠ قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال

سجدت خلف أبي القاسم
صلى الله عليه وسلم كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء الآخرة بالسما
ذات البروج والسماء
والطارق كان يأمر
بالتحفيف ويؤمن بالصافات
عن ابن عمر قال ما من
المفصل سورة صغيرة ولا
كبيرة الا سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يؤم بها
الناس في الصلاة المكتوبة
اتهى ما نقلناه عن الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى
ليقتدى به من يحافظ على
ما بلغه من السنة الشريفة
وقد علمت التفصيل في
القراءة من المفصل في
الاوقات عندنا والله تعالى
الموفق (و) يكره (ترك اتخاذ
سترة في محل يظن المروفيه

النهي للتنزيه لانه في مقابلة ترك السنة (قوله فسجد) أي للتلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة
الظهر (قوله والليل اذ يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة بشئ) أي
وهو الجهر (قوله أن أوقت لكم) أي أقدر لكم مقدار القراءة فيها (قوله هذا القريب) وهو
سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها
(قوله العتمة) أي العشاء (قوله فقلت له) أي مستفهما عن السبب (قوله في الصلاة
المكتوبة) يعي الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمى بالنبوع
(قوله ويكره ترك اتخاذ سترة) أي تنزيها كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المروفيه)
قال في التنوير وشرحه ولو عدم المروج جاز تركها وفعلاها أولى اهـ (قوله ولذا عقبناه) أي لما
ذكر من الحديث الآخر بها ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
* (فصل في اتخاذ السترة) بالضم هي في الاصل ما يستتر به مطلقا ثم غلب على ما ينصب قدام
المصلي فهو ستاني (قوله اذا ظن الخ) الاولى فعلها مطلقا لان فيها كعب بصره عما وراءها
وجمع خاطره بربط الخيال بها كي لا يتشرب وقت مناه (قوله يستحب له أن يغرز سترة)
واوجه الامام أحمد لظواهر الامر ولما ردد عن عمر لعلم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى الا الى
شئ يستتره من الناس وعن ابن مسعود انه ليطع نصف صلاة المراء المرو بين يديه وتصح بالسترة
المغصوبة عندها وعند احمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب عنده (قوله
لما روينا) من الحديث المذكور قيل الفصل (قوله طول ذراع) في الاعتداد بالاعل خلاف
ولا خلاف في الاكثر وشمل كل ما تنصب كإنسان قائم او قاعد او دابة كما في القهستاني والحلي
وجوز في القنينة بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جهة ومنع بالمرأة غير المحرم واختاف
في المحام ولا يستتر بنائم ومجنون وما يؤن في دبره وكافر كما في العيني على البخاري (قوله
وفسرت بأنم اذراع) روى أصحاب السنن عن عطاء قال اخره الرجل اذراع فما فوقه كذا في غاية

بين يدي المصلي لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة ولا يدع أحدا يمر بين يديه وسواء كان
في الصحراء أو غيرها احتراز عن وقوع المار في الاثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا * (فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي)
اذا ظن (أي مر يد الصلاة) (مروره) أي المار (يستحب له) أي مر يد الصلاة (أن يغرز سترة) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم
ليسترا أحدكم ولو بسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعدا) لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مؤخرة
الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المجهة العود الذي في آخر الرجل يجاذى رأس الراكب على البعير وتشديد الحاء
خطا وفسرت بأنم اذراع فما فوقه

(في غلط الاصبع) وذلك أدناه لان مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد اليها صعدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيمن أو الأيسر لا يصعد صعدا إلى لا يقابلهم مستويا مستقيما ٢٤١ بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)

منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازته المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معك عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بربط الخيال كي لا يتشرو ويحمله اما طولاً بمخزلة الخشبية المغروزة امامه واما كما قالوا ايضاً يحمله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الارض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام عجلت مع ابي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام سترتين خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح إلى عنزة وركبته ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في أسفلها (و) إذا اتخذها أولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لان مبني الصلاة على

البيان (قوله في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حدة له لما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً يجزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة كذا في البصر عن البدائع وفي القهستاني والنهر والنهر والحوض الصغيرات ليست بسترة في الاصح والكبيرات منها كالطريق اه اى وهى لا تكون سترة لانها مظنة المرووفى العيني على البخارى وفي غريب الروايات النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير اه (قوله وذلك أدناه) اى ادنى ما يغرز (قوله والسنة ان يقرب منها) قال ابن امير طاج والسنة في ذلك ان لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اه والظاهر اعتبار هذا القدر من قدمه (قوله لا يقطع) محذوم في جواب شرط مقدرة تقديره فان يدن منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القاطع أنه اذا بعد منها يظن المار انه لاستقره فيمر داخلها فيدفعه وربما كان الدفع بعمل كثيرة فسد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والاين افضل قهستاني (قوله منع جماعة من المتقدمين الخط) منهم صاحب الهداية (قوله وأجازته المتأخرون) ورجحه الكمال لورود الاثر والحديث وان جعله في البدائع شاذاً وضعفه النووي فقد تعقب بتصحيح الامام احمد وابن حبان وغيرهما له ولو سلم انه غير مقيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل الكثير بالحديث الذى يجوز العمل به في مثله كما في الشرح (قوله لما روى) الاولى ان يقول وهى ما روى الخ (قوله فيظهر الخ) الاولى ان يقول فيقبض في الجملة (قوله بربط الخيال) اى خيال المصلى أى قوته المخيلة أى فيقل فكره بخلاف ما اذا عمدت فيتبع البصر فيكثر الفسك (قوله بمنزلة الخشبية المغروزة) فيصير شبه ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مدور شبه المهراب كما في القهستاني وفي شرح المشكاة للملا على وقاس الاثمة على الخط المصلى كسجادة مفروشة وهو قياس اولى لان المصلى أبلغ في دفع المار من الخط السابق اه (قوله يلقى مامعه) ظاهرة ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر) واختار في التجنيس انه لا يعتبر (قوله زج حديد) قال في الشرح والزج الحديدية في أسفل الرمح اه فالإضافة للبيان واذا قرئ بالتنوين فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللغة العنزة مثل نصف رمح وكبر سنانه وفيها اسنان مثل سنان الرمح قال والعكاز قريب منها اه (قوله ولذا رخص دفعه) أى لكون الامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة والقول محذوف أى ولذا قلت (قوله أو غيرهما) كالبدقة هستاني (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يولدى أم سلمة) وهما عميرة وزينب حيث كان يصلى في بيتهما فقام ولدها عميرة لير بين يديه فأشار إليه ان قف فوق ثم قامت بنهما زينب لتقرب بين يديه فأشار إليها ان قني فأبى ومرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم

٣١ ط السكون والامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالامر بقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) اى المار (بالاشارة) بالرأس او العين أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يولدى أم سلمة (او) دفعه (بالتمسيع) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت أحدكم نابتة في الصلاة فليسج (وكره الجمع بينهما) اى بين الاشارة والتسيع لان بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة)

بالاشارة والتمهيق بظهر اصابع يدها (التي على صفحة كف اليسرى) لان اهن التمهيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنه) فلا يطالب منهن الدرجه (ولا يقاتل) المصلي (المات) بين يديه (وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه ولا يدرك امانا استطاع فان أبي فليقاتله انما هو شيطان لانه (مؤول بانه كان) بجوارم قاتله في ابتداء الاسلام (والعمل) المتاني للصلاة (مباح) فيها اذ ذلك (وقد نسخ) بما تقدمناه

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة والتشمير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدد الوسط فهو مسمي وفي غير القباء قبل بكرهاته لانه صفة بيع اهل الكتاب (ولا) يكره (تقلد) المصلي (يسيف) ويحويه اذالم يشتغل بركته (وان شغله) كره في غير حالة قتل (ولا) يكره (عدم ادخال يديه في فرجيه وثقه على الختان) لعدم شغل البال (ولا) يكره (التوجه لمصنف اوسيف

من صلاته نظرا اليه او قال ناقصات عقل ناقصات دين صواب يوسف صواب كرسف بظلم الكرام ريفلمين اللثام اه ذكر في كتاب المجمع لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله العظيم بسبب امرأة عشةها فتداركه سلف منه فتاب عليه كما في غاية البيان (قوله ولو زيادة على جهرة الاصل) المتبادر منه ان الجهر للدفع انما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذي في البحر ووجهه ان الجهر في صلاة السر مكروه تحريرا وره المارخصة فلا يرتكب المكروه لاجلها وتعبه المواقف في حاشية الدر بان في الجهرية العلم بها حاصل اه أي فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تظهر في الممنوع لا في المشروع ويعلم ما هنا رد صدر التعقب بأنه قد لا يتأني الدر الا بزيادة الجهر في الجهرية (قوله بظهر اصابع الخ) عبارة الدر والمرأة تصفق لا ييطان على بطن فيصديق بالتصفيق ييطان النبي على ظهر اليسرى وهو اليسر والاقبل علاولعل عبارة المصنف مقبولة عن هذا والاصل والتصفيق بصفحة اصابع النبي على ظهر كف اليسرى (قوله لان اهن التمهيق) وقد يقال التصفيق فهو ما جع في واحد ولو سبحت وصنق لا تفسد وقد ر كالا سنة در (قوله والتسبيح) الواو جع في او وهو كذلك في نسخ (قوله لانه فتنه) قد مر ان الفتنه انما تكون بما فيه تحطيط وتبيين لامطاق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلي الخ) الحاصل انه اذا قصد المرور بين يديه ان كان قريبا منه يمكنه دافعه بدون مشي اشار اليه أولا يرجع أو يسبح فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فان لم يرجع تركه ولا يقاتله وان كان بعيد اعنه ان شاء اشار اليه وان شاء سجد فقط واذا مر بين يديه ما لا تؤثر فيه الاشارة كهرة دفعه بركله أو أصقه الى السترة كذا في العيني على البخاري وعزاه لامالكية وقواعد التائب وفيه أيضا ولا يجوز له المشي من موضعه ليردّه وانما يدافعه ويرد من موضعه لان مقصد المشي أعظم من ضروره بين يديه وانما أبيع له قدر ما يناله من موقفه ولا ينتهي بذلك الى ما يقصد صلاته فان دفعه بما يجوز له فمات فلا اثم عليه باتفاق العلماء وهل تجب دية او يكون هدا فيه مذهب ان للعلماء والدية عليه في ماله كاله وقيل هي على العاقلة اه وفي الدر عن الباقي انه يجب الضمان على مقتضى كتبنا ودر عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قال الخطابي معناه ان الشيطان هو الذي حله على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس ومن الجن (قوله مؤول بانه الخ) وأوله الامام محمد بن المداقمة بعنف وأما جعلها على ظاهرها فغير ماعلم العامة (قوله بما تقدمناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

(قوله من الافعال) أي والاقوال كتكراد السورة في الركعتين من التذل (قوله في قباء غير مشدد الوسط) القباء كل منفرج من امام كالققدار وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه السلام واما ارادانه جمع طرفيه عليه من غير شد ولا تكون العورة مكشوفة اذالم يلبس غيره تحته (قوله وفي غير القباء قبل بكرهاته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من الحرج (قوله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيه) هو ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه (قوله وشقه)

معلق) لانهم جالوا بعد ان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم واسلحتهم (اوظهر فاعاد يصدت) في المختار ادم التشبه
بعبادة السور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أو شمع أو سراج على الصميم) لانه لا يشبهه عبادة الجوس (و) لا يكره
(السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (ليسجد عليها) ٢٤٣

قتل حية بجميع أنواعها
لذات الصلاة وأما بالنظر
لخشية الجان فليس من عن
الحية البيضاء التي غشي
مكة وية لانها انقضت عهد
النبي الذي عاهد به الجان
أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا
يظهروا أنفسهم وناقض
العهد خائن فيخشي منه
أومن هو مثله من أهله
الضرر بقتله أو ضربه وقال
صلى الله عليه وسلم اقتلوا إذا
الطينيين والابتروا يا كم
والحية البيضاء فانهم امن
الجن (و) لا يكره (قتل
حية وعقرب خلف) المصلي
(أذاهما) أي الحية
والعقرب (ولو) قتلهما
(بضربتين وانحراف عن
القبلة في الاظهر) قيد
بخوف الاذى لانه مع الامن
يكره العمل الكثير وفي
السبعين ان لا يلبس الشرجه
الله تعالى سبعة أذارها
المصلي لا بأس بقتلها الحية
والعقرب والوزغة والزبور
والقراد والبرغوث والقمل
ويزاد البق والبعوض
والنمل المؤذى بالعض
ولكن التعرض عن اصابة

أي شق القرى كالعباءة الجازي (قوله معلق) قيد اتفاق (قوله وليأخذوا حذرهم) الخ
أي وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لاخذ هذه اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة
(قوله أوظهر فاعاد) أي أو فاعاد (قوله يتصدت) أي سراج حيث لا يضاف منه الغلط
وقيد بالظاهر لانها الى الوجه مكرهة والكراهة على المتعدي وقيد بالتحدث ليفيد
عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه اعتان
استعمل الناس أضعفها ما الشمع بالسكون والالوهة فتح الميم اه من الشرح (قوله لانه
لا يشبه عبادة الجوس) لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره
السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع وتاج الشريعة وأطلق
الكراهة في الاصل قال في النهر ولو حمل المطلق على المقيد لارتفع الخلاف ولم يلح ما المانع من
ذلك اه وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفرقة ولو حرقا واحدا أفاده
السيد (قوله وأما بالنظر لخشية الجان الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتاط
في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل اذا رأى حية وشك أنه جن يذول
خل طريق المسلمين ومرفان مرتر كدفان واحد من اخوتي وهو أكبر سن مني قتل حية كبيرة
بسيوف في دارنا فضر به الجن حتى جعلناه زمنا لا تحرك رجلا قريبا من الشهر ثم عالجناه
ودأويناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القهستاني عن
شرح التأويلات أنهم أضعف من الناس حتى لا يقدرون على اتلاف أحد من الناس وعلى
سلب أموالهم وفساد طعامهم وشرابهم اه وفيه تأويل (قوله أو من هو مثله) أي في
الحيانة كبنى آدم الذين انصفوا بذلك وهذا يغني عنه قوله وناقض العهد لانها في مقام الكلية
وقوله من أهله يعني من أهل نقض العهد ويغني عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يخشى
ويحتمل ان المراد المماثلة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيخشي وهي
للسببية (قوله اقتلوا اذا الطنيين والابتروا) قال في القاموس الطنية باضم خوص المقل وحية
٣ خبيثة لها على ظهرها طفتان أي خوصتان والابتروا قطوع الذنب وحية خبيثة اه (قوله
لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما اذا كان يعمل قليل كأن وطئهم ابتغاه وهو في الصلاة
فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال
السرخسي انه لا تقصد بقتلها ما ولو يعمل كثير ولو بانحراف عن القبلة وصحح الحلبي الفساد
وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد
فيما يظهر امكن لانهم عبادة في الصلاة بجرم لخصا (قوله والنمل المؤذى بالعض) أما ما لا يؤذى
فلا يباح قتله (قوله عن اصابة دم القمل) أي ونحوه (قوله وقد تمتا كراهة أخذ القملة)
محمول على عدم تعرضها بالاذى كما هو (قوله ولا بأس بصونه عن التراب) أي بدون رفع لما هو

دم القمل أولى لئلا يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقد تمتا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة
عند الامام وقال دفعها احب من قتلها وقال أبو يوسف بكرهاهما (ولا بأس بنقض ثوبه) بعمل قليل (كي لا
يلتصق بجسده في الركوع) تخاف من ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب
بعض التمسح زيادة ونقصا وهو بالقاه كما يدل عليه صنيع المحدث في القاموس اه

(ولا بأس بجمع جهته من التراب أو ما شئت بعد الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفة الملة والملوث (ولا بأس بحسنة قبل الفراغ) من الصلاة إذا ضربه أو شغلته عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس بالنظر بعرق عينيه) بمنة ويسرة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه ٢٤٤ لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود وضوءه كما تقدم

(ولا بأس بالصلاة على الفرس والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا يوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحرو والبرد والخشونة الضارة (والافضل الصلاة على الارض) بلا حائل (او على ما تنبته) كالخشب والحشيش في المساجد وهو اولى من البسط اقربيه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من التفل) لان باب النقل اوسع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في سجده وفقنا الله تعالى لمثله بمنه وكرمه

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستقانة) شخص (ملهوف) لهم اصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء او صال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) او بغيره وقد روي دفع عنه ولا يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أئوبه) من غير استقانة

أن رفع الثوب عنه مكروه (قوله ولا بأس بجمع جهته من التراب) يفيد كراهة التزيه لان الملائكة تستغفر له مادام عليه أفاذه السيد وهذا ما يفيد الاثر ولكن قول الشرح تنظيها عن صفة الملة يفيد ان الاولى ازالته (قوله من غير تحويل الوجه) أما اذا حوله بان لوى عنقه حتى أخرج وجهه عن أن يكون الى جهة القبلة فانه مكروه وحكم قاضيان بفساد الصلاة (قوله ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل ذلك فحربه رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم فقال الله أكبر جاء التكبير من رواه يعني من الصف الاخير أي على العكس يعني يحمل علم الشريعة من هنا الى خوارزم لامن خوارزم الى هنا ثم قال له أي مسجد كم حشيش قال نعم قال يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقه كذا في التجنيس والظاهر أن محل عدم الكراهة اذا لم يتشبه بها الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظر الى الرواية بخاصته وان كانت غير معتمدة (قوله اتقاء المراح) ظاهره انه يكره وضعها القيد ذلك (قوله لقربه من التواضع) وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فانه يقول بكراهة السجود على ما كان من نحو الصوف والقطن والكتان كذا في الشرح (قوله من النقل) أما في الفرض فيكره الامن عذر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) لما فرغ من المفسدات المحرمة شرعا في المفسدات الجائرة ووسط بينهما المكروهات لانها مرتبة متوسطة بين الفساد والصحة الكاملة (قوله اوصال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقد روي دفع) والاحرم القطع لعدم القاطنة قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من مسئلة القابلة (قوله من غير استقانة) فحكم الابوين حينئذ كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة لا يجوز) أفهم هذا ان قول المصنف ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس ان الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه) أي وجوبا • (فرع) • يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ كذا ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود في نفسه سورة الانتقال (قوله تخشى على ما يباوئ درهما) الاولى حذف تخشى لانه يقتضي ان الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه كذلك ولذا لم يأت به - هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه يجيب في دائق) ظاهر التقييد انه لا يباح قطع الصلاة ولا الحبس لمادون الدائق لحقارته أفاده بعض الافاضل وفي المصباح الدائق معرب وهو سدس الدرهم والدرهم الاسلامي ست عشرة حبة نروب والدائق حبتا نروب وثلاث حبة وكسر النون أفصح من قصها اه (قوله وكذا الوفارت قدرها) لو قال القدر ليسم ما اذا كان ما فيه لزوجهما كان أعم فان الظاهر ان الحكم واحد

لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم أحد أئوبه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز طعنها) ولو كانت فرضا (بسرقة) تخشى على (ما يباوئ درهما) لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجيب في دائق وكذا الوفارت قدرها

أو خافت على ولدها أو طلب منه كافر عرض الإسلام عليه (ولو) كان المستروق (الغيره) أي غير المصلي لدفع الظلم والنهي عن المنكر (و) يجوز قطعها الخشية (خوف) من (ذنب) وضوءه (على غنم) ونحوها (أو خوف تردي) أي سقوط (أهلي) أو غيره مما لا علم عنده (في بئر وضوء) كخفيه وسطح وإذا غلب على الظن سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضا (و) هو كما (إذا خافت القبالة) وهي المرأة التي يقال لها داية تلقى الولد حال خروجه من بطن أمه أن غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها لو كانت فيها (والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد) للعذر كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر) ٢٤٥ أي السائر في فضاء (إذا خاف

من اللصوص أو قطع الطريق) أو من سبع أو سبعين (جازه تأخير الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدروا على الإيلاء ركانا للعذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسبي على العيال وإن وجب قضاءها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف قيل موسع وقيل مضيق (وتارك الصلاة عدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم) بعده (يجبس) ولا يترك همل بل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضا (حتى يصلها) أو يموت بحبسها وهذا جزاؤه الديني وأما في الآخرة إدامات على الإسلام عاصيا بتركها فله عذاب طويل يواذي

أو الإضافة لأدنى ملازمة ويجوز (قوله أو خافت على ولدها) أي أن يحصل له ألم من نحو صياح (قوله أو طلب منه كافر الخ) انما أيجب له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين ولا يذهب ذلك راضيا بما يقاؤه على الكفر بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة (قوله وضوء) كاسد (قوله ونحوها) كبقر (قوله وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القبالة الخ (قوله تلقى الولد) وتقبله فن هنا سميت القبالة (قوله والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا يغلب على ظنها ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الأم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو يتيم ولو يجهر فغيره تضع فيها رأس المولود النازل لأن الأم أولى بالتأخير من القبالة وتعامه في الشرح (قوله كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جنسها فان المشركين شغلوه عن أربع صلوات فضاء من مرتبة الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي السائر في فضاء أفاد به أن المراد السفر للغوى ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل كذلك المقيم (قوله كالمقاتلين إذا لم يقدروا الخ) لأنهم إذا قاتلهم القتال بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم تداركه ما فات منها (قوله قيل موسع) فأنه الطحاوي (قوله وقيل مضيق) فأنه الحارثي والعامري وهذا الخلاف يجزى في قضاء رمضان كما في الدرر (قوله وتارك الصلاة عدا كسلا) استقر به عن الترك سهوا أو لهذوق ليس عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الوار بمعنى أو وهي الحكاية الخلاف فانهم اختلفوا في تفسير التي في قوله تعالى فسوف يلقون غيا فليل الضلال وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل آبار في جهنم الخ أفاده في الشرح (قوله وحديث جابر) مبدأ خبره قوله فيه صفته أي صفة تارك الصلاة (قوله ولا يقتل) وفات الشافعية يقتل حدا وقال الإمام أحمد يقتل كفرا كما نقله صاحب المواهب عنه ونقله ابن تيمية عن أكثر السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله نهاونا) وأما إذا كان اضرورة فلا (قوله أو نطق عايدل عليه) أي على الاستخفاف كما إذا قال رمضان ثقيل أو ساج (قوله ويجبس) حبس المرتد مندوب وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوتر)

جهنم أشدها حر أو أبعدا قعرافيه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل اليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تارك الصوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويجبس حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيهما (الا إذا جحد) افتراض الصلاة والصوم لانكاره ما كان مملوفا من الدين إجماعا (أو استخف بأحدهما) كما لو أظهر الإفطار في شهر رمضان بلا عذر لها أو نطق عايدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد فكشف شبهته ويجبس ثم يقتل إن أصبر *(باب الوتر)* وأحكامه

في العمل وهو في اللغة
القرن خلاف الشفع بالفتح
والكسر وفي الشرع صلاة
مخصوصة وصفه بقوله
(الوتر واجب) في الاصح
وهو آخر أقوال الامام
وروى عنه انه سنة وهو
قوله ما روى عنه انه فرض
ووفق المشايخ بين الروايات
بأنه فرض عملا وهو الذي
لا يترك واجب اعتقادا فلا
يكفر جاحده سنة دليلا
لثبوتيه به اوجه الوجوب
قوله صلى الله عليه وسلم الوتر
حق فمن لم يوتر فليس مني
الوتر - حق فمن لم يوتر فليس
مني الوتر - حق فمن لم يوتر فليس
مني رواه أبو داود والحاكم
وصححه والامر وكلمة حق
وعلى الوجوب (و) كنيته
(هو) أي الوتر (ثلاث
ركعات) يشترط فعلها
(بتسليمة) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يوتر ثلاث لا يسلم الا في
آخرهن صححه الحاكم وقال
على شرط الشيخين (ويقرأ)
وجوبا (في كل ركعة منه
الفاتحة وسورة) لما روى
انه عليه السلام قرأ في الاولى
منه أي بعد الفاتحة بسجدة
اسم بك الاعلى وفي الثانية
بقل يا أيها الكافرون وفي
الثالثة بقل هو الله أحد
وقنت قبل الركوع

(قوله لما فرغ من بيان الفرض العلي) أي الاعتقاد الذي يكفر جاحده شرع في العمل
أي فيما يقتضيه عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة) وهي ثلاث ركعات بتسليمة واحدة
وقد وثق في الثالثة وبه فاروق المغرب كما فادتها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة في الثالثة
(قوله وروى عنه انه سنة) وهي الرواية الثانية (قوله وروى عنه انه فرض) وهي الرواية
الاولى عنه وبها قال الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ وعمل فيه جراحا وساق الاحاديث الدالة
على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذوقهم بعد هذا كذا في الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا
التوفيق لبعضهم وأما من لم يوفق به هذا التوفيق وحمل الوجوب على حقيقته المصطلح عليها
فقد عد عليه افساد صلاة الفجر بتذكرة الواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التحقق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عنه والامام
حتى منع تذكرة صلاة الفجر كتذكرة العشاء واجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعين
الفاتحة حتى وجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال ان الفرض
العملی أعلى قسمی الواجب وبه يظهر جمع آخر وهو ان المراد بالواجب الفرض العملی
ويكون هو المراد لمن عبر بالوجوب مقتصر او اندفع الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح
ان لم يحمل على الحمل المذكور واعلم ان وجوبه لا يختص بالبعث دون البعض بل يعم الناس
كلهم من رقيق وأتقى وغيرهما بعد كونهم أهلا للوجوب وحديث الاعرابي حيث قال هل على
غيرها أي الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان
أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده (قوله واجب اعتقادا) ينافيه ما في الخبر من قوله واعتقاد
الوجوب لا يجب على الخنفي ويجب بان المراد أنه يجري عليه حكم الواجب في الاعتقاد بحيث
اذا انكر افتراضه لا يكفر (قوله والامر) أي الضمى المأخوذ من الحديث المذكور والامر
الذي في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلاها فيما بين العشاء إلى
صلاة الصبح (قوله وعلى) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم واجبه
على انه لا يصلي بدون نية الوتر وانه لا يصح من قعود ولا على الدابة الا من عذر وعلى وجوب
القراءة في جميع ركعاته ولو اجتمع قوم على تركه أقيم الامام وجب منهم فان لم يصلو فأتاهم
كذا في النهر عن التجنيس والمراد بوجوب القراءة افتراضها ويحمل على خصوص الفاتحة
والسورة افاده السيد (قوله وكنيته الخ) لا حاجة الى التصريح بها العلم بما ذكره المصنف
(قوله ثلاث ركعات) بالتحريك وقد نسكن (قوله كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء
السبعة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال أجمع السلف على ان الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهو مذهب أبي بكر وعمر والعبادة وابي هريرة روى ان عمر رضي
الله تعالى عنه رأى سعيدا يوتر بركعة فقال ما هذه البتراء تنفعها ولا تؤذيها اهـ وروى
ان سعيد بن ابي وقاص اوتر بركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتراء ما أجزأت
ركعة قط وروى انه حلف على ذلك اهـ كذا في الشرح (قوله وقال على شرط الشيخين)
شرط البخاري انه لا بد من تحقق اللقبين الراوي ومن روى عنه بشرط مسلم امكان اللقب
فكلما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم ولا عكس مسلم تليد البخاري قال الدارقطني

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيجعل به في بعض الاوقات عملا بالحدِيثين لعل وجهه
الوجوب (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) للمأثور (ويقتصر على التشهد) لشبهة القرينة (ولا يستفتح)
اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء صلاة أخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) اي الركعة
الثالثة (رفع يديه حذاء اذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاه حتى لا يرى تم او نه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى صلاة
الدعاء (وبعد التكبير ٢٤٧) (فنت قائما) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع

يمينه على يساره وعن ابي
يوسف يرفعه - ما كما كان
ابن مسعود يرفعه - الى
صدره ويطونم الى السماء
روى فرج مولى ابي يوسف
قال رايت مولاي ابا يوسف
اذا دخل في القنوت لاوتر
رفع يديه في الدعاء قال ابن
ابى عمران كان فرج ثقة
قال الكمال ووجهه عموم
دليل الرفع للدعاء ويحجب
بأنه مخصوص بما ليس في
الصلاة للاجماع على انه
لارفع في دعاء التشهد اه
قلت وفيه نظر لاثر ابن
مسعود الذي تقدم قريبا
وفي المبسوط عن محمد بن
الحنفية قال الدعاء اربعة
دعاء مرغبة فقيه يجعل يماون
كفيه الى السماء ودعاء رهبة
فقيه يجعل ظهر كفيه الى
وجهه كالمستغيث من
الشيء ودعاء تضرع فقيه
يعقد الخنصر والخنصر
ويحلق الابهام والوسطى
ويشير بالسبابة ودعاء خفية

لولا البضارى ما راح مسلم ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) رواه اصحاب السنن الاربعة
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريج عنها (قوله فيعمل
به في بعض الاوقات) اصله للكمال وعظام كلامه كما في الشرح ولكن قال اسحق اصح شيء ورد
في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة
المعوذتين انكرها الامام احمد ويحيى بن معين اه فهذا سراقتصارا تمتعنا على الاخلاص
في الثالثة (قوله الا اذا قضاه) اي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بيري
(قوله عند من يراه) اي سواء كان في مسجد ام في غيره واذا لم يكن احد عنده يرفع وفيه ان
صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالتهاون وقد يقال ان الرفع اشدي اذنا في ذلك (قوله ثم كبر)
التكبير المذكور مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع
بين رفع اليدين والتكبير اعلام المعذورين من الاصم والاهمى (قوله وبعد التكبير قنت
قائما) مرة واحدة فذكر الامام في ثالثة لا يقنت في قضاء ما سبق به لانه اول صلاته ولو ادرك
المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالقنوت فلا يقنت فيما يقضى كذا في الفتح (قوله
وعند الامام) اي والي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن سيرين لما صرف في فصل الكيفية واختاره
الطحاوي والكرخي كما في النهر وغيره (قوله وعن ابي يوسف يرفعهما) في جوامع الفقه
لوسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قيل تفسد صلاته اه (قوله ووجهه)
اي وجهه فعل ابي يوسف (قوله للاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكيف لا والشافعي
رضي الله عنه يقول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الا به (قوله وفيه) اي في الجواب
بالخصيص (قوله دعاء مرغبة) اي دال عليها وكذا يقال فيما بعده (قوله ودعاء رهبة) كقوله
ربنا اكشف عنا العذاب انما مؤمنون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من
الشيء) كانه يدفعه عن نفسه (قوله ودعاء تضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذليل
الحقير المنكسر خاطره الخائف الوجيل (قوله ودعاء خفية) هذا انما تحسن مقابله لما سبق من
جهة النطق وعدمه والافداء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة (قوله انما استنصرنا على عدونا) اي
انما نطلب بقتلنا في الصبح النصرة على عدونا اي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت
الامام في صلاة الجهر) الذي في البحر عن الشافعي في شرح النقاية معز بالغاية اذا نزل بالمسلمين

وهو ما يقوله المرء في نفسه كذا في غراج الدرابة ولما رويته يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
الصحيح قول انس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يده وعلى احياء من العرب رعل وذ كوان وعصبة
حين قتلوا القراء وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم ترك كما يظهر عليهم فدل على نفسه وروى ابن ابي شيبة لما قنت على رضي الله عنه
في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي القاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر
وهو قول الثوري واحد

في الفجر بعد ظفّره بأولئك
لعدم حصول نازلة تستدعي
القنوت بعدها فتكون
مشرّوعة مستمرة وهو
محتمل قنوت من قنوت من
الصلاة رضي الله عنهم بعد
وقائه صلى الله عليه وسلم
وهو مذهبنا وعليه الجمهور
وقال الامام أبو جعفر
الطحاوي رحمه الله تعالى
انما لا يقنّت عندنا في الفجر
من غير بليّة فان وقعت
قنّة او بليّة فلا بأس به فعله
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي بعد الركوع كما
تقدّم (والقنوت) من
(معناه الدعاء) في الوتر
(وهو) باللفظ الذي روى
عن ابن مسعود (ان
يقول اللهم) اي يا الله (انا
نستعينك) اي نطلب منك
الاعانة على طاعتك
(ونستهديك) اي نطلب
منك الهداية لما يرضيك
(ونستغفرُك) نطلب منك
ستر عيوبنا فلا تقضضنا بها
(وتتوب اليك) التوبة
الرجوع عن الذنب وشرعا
الندم على ما مضى من
الذنب والاقلاع عنه في
الحال والعزم على ترك العود
في المستقبل تعظيها الامر
الله تعالى فان تعلق به حق
لا دمي فلا بد من مسامحته

نازلة قنّت في صلاة الفجر وهو قول الثوري واحمد (قوله وقال جمهور اهل الحديث الخ) وهذه
هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي واما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به
الا الشافعي وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الجوى وينبغي ان يكون القنوت
قبل الركوع في الركعة الاخيرة ويكبره وفي الاشياء يقنّت للطاعون لانه من اشد النوازل بل
ذكر انه يصلي لركعتان فرادى وينوي ركعتا رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببا
لشهادة كدلالة العدو ومحاربة الكفار فانه قد ثبت سؤال العافية منها مع انها يفسأ عنها
الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقنوا لقاء العدو واسألو الله العافية ولا يباح الدعاء على
احد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز
الدعاء بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يندب وينبغي ان يقيّد عن بقائه
منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقنّ الله تعالى عمره بمثل ثلاثين سنة أي
في اللوح المحفوظ فاذا دعى له زاد له وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أقاده الجوى في حاشية
الاشياء (قوله بعد ظفّره) بفتح الظاء والفاء (قوله فتكون مشرّوعة مستمرة) هذا رد لقوله
سابقا فدل على نفسه (قوله وهو محتمل الخ) اي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه
الجمهور) اي القنوت للعادة وان خصصناه بالفجر لعله صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور
في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدّمناه عن الجوى (قوله كما تقدّم)
أي من قول أنس قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء
من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالإضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة
واقامة الطاعة والاقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أقاده البدر العيني
تقلا عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به الى ان فيه روايات أخر
وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بالفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ)
ذكر السيوطي ان دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان
سورتين كل سورة بيسملة وفواصل احدهما تسمى سورة الناح وهو بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انا نستعينك الى قوله من يكفر بك والاخرى تسمى سورة الحمد وهو بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اياك نعبد الى ملحق وقد اختلفت الصحابة في نسخهما وكتبهما أي في مصحفه فهدّة
سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من
الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله ستر عيوبنا) الاولى ستر ذنوبنا لان الغيب قد لا يكون
ذنبا كالغور والشلل اللهم الا ان يقال المراد ما يعيب الشارع عليه والستر اما الجوى من
الصحيفة أو بعدم المؤاخذه به وان بقى فيها الاول أرجح (قوله فلا تقضضنا) بفتح التاء
والحاء المهملة (قوله وشرعا الندم) وهو أعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال)
أي ان كانت آلة الفعل حاضرة كأن تاب عن السكر وآتته بين يديه فبريقه ويهد آتته عنه
(قوله والعزم على ترك العود) أقاده العارف ابن عربي ان هذا الشرط لا يلزم لانه غيب
فالاولى فيه التسليم وفيه ان الغيب هو العود فلا ينافي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله
فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برّد الظلامة اليه ان أمكنه وان لم يمكنه تصدّق بقدرها

ناطقين بلساننا آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما تشكك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر وبالقدر وخيره وشره (وتشوكل)
 اي نعمت (عليك) بتقويض أمورنا اليك لهجزنا (ونثنى عليك الخير كله) اي عندك بكل خير مقربين بجميع آلائك افضالا منك
 (نشكرك) بصرف جميع ما انعمت به من الجوارح الى ما خافته لاجله سبحانه ٢٤٩ لك الحمد لا تحصى ثناء عليك ائت
 كما اثبت على نفسك

(ولا تكفر) اي لا تحدد
 نعمتك علينا ولا تضيقها
 الى غيرك الكفر تقويض
 الشكر وأصله السخر يقال
 كفر النعمة اذا لم يشكرها
 كانه سترها بجوده وقوله
 كفرت فلانا على حذف
 مضاف والاصل كفرت
 بنعمته ومنه ولا تكفر
 (وتخلع) بثبوت حرف
 العطف اي ثاق ونطرح
 ونزيل ربة الكفر من
 اعتناك وربقة كل
 ما لا يرضيك يقال خلع
 القرس رسته القاه (ونترك)
 اي نفارق (من يفرك)
 بجوده نعمتك وعبادته غيرك
 تفحاشي عنه وعن صفته بان
 نقرضه عما تنزى به الجبابك
 اذ كل ذرة في الوجود
 شاهدة بانك المنعم المتفضل
 الموجود المستحق لجميع
 المحامد الفرد المعبود
 والمخالف لهذا هو الشقي
 المطرود (اللهم اياك نعبد)
 عود للثناء وتخصيص لذاته
 بالعبادة اي لا نعبد الا اياك
 اذ تقدم المفعول للعصر
 (ولا نصلي) أفردت الصلاة
 بالذكر اشرافها بتضمنها جميع

ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون
 (قوله ناطقين بلساننا) هذا جرى فيه على ان الايمان قول وعمل ونسب الى الامام وهو بيان
 لشروطه الديني الذي تجرى عليه الاحكام الظاهرة (قوله فقلنا آمنا بك الخ) لما كان الايمان
 به تعالى لا يتم الا بالايمان بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج
 عن الكتب والقدر وقد ذكرهما بعد (قوله ورسلك) المراد به ما يعم الانبياء فان الايمان
 بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) اي بوقوعه (قوله وبالقدر خيره وشره) القدر ايجاد الله
 تعالى الاشياء على وفق ما اراده تعالى وكلامه من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع
 باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتقويض) الباء للتصوير (قوله لهجزنا) اي عن جانب
 نعمنا ودفع ضرنا (قوله ونثنى عليك الخير كله) قال في المغرب والخير منصوب على المصدر اي
 ثناء الخير فيفيد نوعا من التأكيد اه اوعلى انه مفعول ثننى اوعلى نزع الخافض اي بالخير
 (قوله افضالا منك) اي حال كونها افضالا ولا جمل الافعال اي وليست بطريق الايجاب
 ولا الوجوب (قوله بصرف جميع ما انعمت به الخ) اشار به الا انه ليس تاكيد للثني بل تأسيس
 فتدبر (قوله أنت كما اثبتت على نفسك) أنت مبتدأ والكاف جمع على أي أنت على الوجه
 الذي اثبتت به على نفسك أو الكاف زائدة أي أنت الذي اثبتت على نفسك أو هو تأكيدي
 للضمير المجرور بعلى أي لا نطيق ثناء عليك كثنائك على نفسك أو المعنى أنت كالذي اثبتته على
 نفسك اي ثناؤك المعتبر هو كالثناء الذي اثبتت به على نفسك (قوله ونزيل ربة الكفر) اي
 الكفر الشبيه بالربة أي عروة الحبل وظاهره أن مفعول تخلع محذوف والذي يقتضيه اللفظ
 أن مفعوله قوله من يفرك (قوله وربقة كل ما لا يرضيك) شبه ما لا يرضيه تعالى بشخص له جبل
 يضعه في العنق واسناد الربة تخييل (قوله تفحاشي عنه) عطف على قوله تفارق (قوله بأن
 نقرضه عدما) الباء للشيئية (قوله المتفضل) اخبر من المنعم لان المنعم قد يتم لمقابله نعم عليه
 (قوله الموجود) اي وجودا كاملا وهو الواجب (قوله المستحق) اي الذي كل المحامد
 حقه (قوله والمخالف لهذا الخ) اي فنتركه ولا نعمل اليه من جهة الدين وأما التمسك فم
 قبيل المعاملات فليس في تزج الكتابة ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذا دخل
 يهودى الحمام هل يباح للخدام المسلم ان يخدمه ان يخدمه طمعه في فلو به فلا بأس به وان فعل
 ذلك تعظيما له ان كان يميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوى
 شيئا مذكرا له كرهه ذلك وكذا اذا دخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعه في ميله الى الاسلام
 فلا بأس وان فعل ذلك تعظيما من غير ان ينوى شيئا مذكرا له او قام تعظيما لغناه كرهه
 ذلك اه (قوله اذ تقدم المفعول للعصر) كتقديم الظرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع
 العبادات) من قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة ونسج وتهليل وصلابة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء للمؤمنين وخشوع (قوله اذ هو أقرب الخ) اي قرب مكانة

ط العبادات (وتسجد) تخصيص بعد تخصيص اذ هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود (واليك نسبي) وهو اشارة
 الى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى

لأن اتاني سبحانه هرولة والمعنى نجهد في العمل لتحصيل ما بقربنا اليك (ونحن قد) نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لأن الخلد
بمعنى السرعة ولذا سميت الخدم حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهملة وكسر القاء
وبالدال المهملة يقال حفدة وأحفد ٢٥٠ لغة فيه ولولا بدل الدال ذالاً لاجبة فسدت صلته لانه كلام اجنبى لامعنى له (نرجو)

اى تؤمل (رحمتك) اى
دوامها وامتدادها وسعة
عطائك بالقيام لخدمتك
والعمل فى طاعتك وانت
كريم فلا تخيب راجيك
(وتخشى عذابك) مع
احتسابنا من يتناغمه فلا
نأمن مكره فخن بين الرجا
والخوف وهو اشارة الى
المذهب الحق فان امن
المكر كفر كالقنوط من
الرحمة وجع بين الرجا
والخوف لان شأن القادر
أن يرجى نواله ويخاف
نكاله وفى الحديث
لا يجتمعان فى قلب عبد
مؤمن الا اطاء الله ما يرجو
وأمنه مما يخاف فلانعامك
علينا بالايان وتوفيقك
للعمل بالاركان متمثلين
لامرك لا مقتصرين على
القلب واللسان اذه وطمع
الكاذبين ذوى البهتان
نعقده ونقول (ان عذابك
الجد) اى الحق وهو بكسر
الجيم اتفاقاً بمعنى الحق
وهو ثابت فى مراسيل ابي
داود فلا يلتفت لمن قال
انه لا يقول الجد بالكفار
ملحق اى لا حق بهم بكسر
الحاء اوضح وقيل بقصها

لا مكان وهذا مما يدل على ان الله تعالى ليس فى جهة (قوله من اتاني سبحانه هرولة) اى
من اجهد فى طاعتى قابلية بأعظم منها (قوله والمعنى نجهد فى العمل) اى وليس المراد السهى
بسرعة لانه منهى عنه (قوله نسرع فى تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف المراتب (قوله
بنشاط) اخذ من المقام (قوله ولذا سميت الخدم حفدة) ويسمى اولاد الاولاد حفدة
لانهم كالخدم فى الصغر كما فى المصباح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرابعى (قوله وأحفد
لغة فيه) وبعضهم يجعله لانما مختار الصحاح (قوله لامعنى له) فيه انه ورد فى صفة البراقلة
جناحان يحفذهما أى يستعين بهما على السير ويسرع (قوله نرجو رحمتك) اى انعامك
واحسانك (قوله وامتدادها) اى ازديادها (قوله وسعة عطائك) اى عطائك الواسع
واخذ ذلك من اسناد الرحمة اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) اى مع القيام وانما قال ذلك لان
الرجاء تعالى القلب بمغروب فيجمع الاخذ فى الاسباب والافه والطمع (قوله فخن بين الرجا
والخوف) قال الغزالي والعمل مع الرجاء أعلى منه مع الخوف والجهرور على أن الافضل
تكثير الخوف مع العفة وتكثير الرجا مع الضعف والرجاء بالمدوام بالقصر فهو ناجية البئر
وقد عرفت (قوله فان أمن المكر) اى انقلاب الحال وأمن المكر اطمئنان القلب بحيث
يجزم بالنجاة (قوله كفر) حله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه أنه يوصل اليه بسبب
استرساله فى المعاصى قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من
الرحمة) اى اليأس منهم والجزم بأنه من اهل العذاب فانه يؤدى الى تقليد العمل وانكار
الرحمة وفيه ما تقدم فى الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون
(قوله ان يرجى نواله) اى انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت ان الرجا
لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) اى الاعضاء (قوله
متمثلين لامرك) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه
أو ينطق بلسانه من غير عمل الاركان (قوله ذوى البهتان) هو الكذب وفسره فى القاموس
بأن يقول على الشخص ما لم يفعل (قوله نعقده ونقول) معلول مؤخر عن علته وهو قوله
فلانعامك علينا بالايان ولا شك أن هذا الاعتقاد والقول علته الانعام بالايان (قوله بكسر
الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزرى هكذا رويناه (قوله وقيل بقصها) قال ابن
قتيبة وغيره ونص الجوهري على انه صواب (قوله صلى الله على النبي) هذا هو الذى رواه
النسائى فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معلول لقوله ولما روى
النسائى (قوله وعلى آله وسلم) فى الوقعات بعد ما ذكر اختيار الفقيه أبى الليث أنه صلى قال
والمنصب فى كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد اه فهذا يفيد ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى القنوت بهذه
الكيفية ويشهد له ما أخرجه النسائى بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان فى حديث القنوت (صلى الله على النبي) صلى
صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) قوله فيه انه ورد فى صفة البراق الخ فيه ان الوارد فيها يحضر بالزاي
لا بالدال المجهلة ولا وجود لما ذكره فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى الجوامع اه محققه

٣ قوله والغمر بكسر الغين الخ الذي في القاموس والصاح بضم الغين وفتح الميم كسر دليهور اه مصححه
كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه يصلي في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على
الصحيح ويحكي الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب للامام الجهرية في بلاد الجهم ليعلموه كما جهر هررضى الله عنه بالثناء
حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالأفضل للامام الجهر ليعلموا والا فالأخفاء أفضل (واذا شرع
الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سنذكره (بعد ما تقدم) من قوله اللهم ٢٥١ اننا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله

يتابعونه ويقرؤنه معه)
أيضا (وقال محمد لا يتابعونه)
فيه ولا في القنوت الذي
هو اللهم اننا نستعينك
ونستغفرك (واستغفرون)
يؤمنون) على دعائه
(والدعاء) قال طائفة من
المشايخ انه لا توقيت فيه
والاولى أن يقرأ بعد
المتقدم قنوت الحسن بن
علي رضي الله عنه ما قال
علي رسول الله صلى الله
عليه وسلم كلمات أقولهن
في الوتر وفي لفظ في قنوت
الوتر ورواه الحاكم وقال
فيه اذا رفعت رأبي ولم يبق
الا السجود اللهم اهدني
قنين هديت وعافني فمين
عافيت وتولني فمين توليت
وبارك لي فيما أعطيت وفقني
شر ما قضيت انك تقضي
ولا يقضي عليك وانه لا يذل
من واليت تباركت
وتعاليت وحسنه الترمذي
وزاد البيهقي بعد واليت
ولا يعز من عاذيت وزاد

صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم مل على
محمد وآل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يسهل حتى يصل
على فلا يجعلوا في كسر الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره ٣ والغمر بكسر الغين
الجهة القدح الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) في الحاي عن ابن الهمام لا ينبغي
أن يعدل عن هذا القول وهو الحق كافي البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصحيح) والصحيح
كافي المحيط والختار كافي الجمع والهداية وفي الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت
فلا يجهر بها ولا يخافت بها حتى يتمكن المتقدي أن يقرأ خلفه وهو المختار اه (قوله
قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد
عند الاطلاق قال المنلا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لأنه أصح وقال ابن الهمام
الاولى ان يؤخر لان الصلابة اتفقوا على اللهم اننا نستعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبر
قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن اعرابه (قوله انه لا توقيت فيه) الافضل أن يكون
الدعاء موقتا لان الدعاء ربما يكون جاهلا فيدعو بما يقطع الصلاة ولا يعلم كذا في غاية البيان
وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم اننا نستعينك الخ اللهم اهدنا بناية ورجعه
ابن أمير حاج لما تقدم وتبرك بالماثور (قوله اذا رفعت رأبي الخ) هذا لا يؤيد المذهب الا انه
عارضه ما هو أصح منه عند أهل المذهب فتقدموه (قوله فمين هديت) أي معهم (قوله
وقني شر ما قضيت) أي قضاء معلقا أو قني شره اللهم بحيث يقع بطرف (قوله من واليت)
من كنت مواليا له (قوله لما كان يفعل) أي في دعائه على أحباب من العرب (قوله من حديث
في حق الامام عام) هو لا يؤتم عبدا وما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه
أبو داود وحسنه الترمذي (قوله اصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى
بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة وتذكر والنهار وهداه هدى وهدايا وهداية وهدية
بكسرهما أرشده فتمدى واهتدى وهداه الله الطريق واليه وله اه فلم توجد بمعنى الارسال
والبيان الا ان البيان لازم الرشاد والدلالة (قوله وانك لتهدى) أي لتهدل (قوله انك
لتهدى) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فمسي من الله تعالى التوفيق)
الاولى حذف قوله من الله لانها تنفسر بالتوفيق المأمور للايصال في قوله تعالى انك لتهدى
كما تنفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي اذا علمت انهم امن الله التوفيق والمؤمن موقوف

التساق بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت
الصغير لما كان يفعله قال الكمال بن الهمام انكم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون
الجمع اللهم اهدنا نواعنا وتولنا الى آخره اه قلت ومنهم صاحب الدرر والفرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم
اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما نبهنا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فاما
قوله انك لتهدى من اجبت ولا يمكن ان الله يهدي من يشاء فمسي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم
معتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو معنى المزيد منها

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (فمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام والبلايا والهمس والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فمن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا) من توليت الشيء إذا اعتنيت به وتطرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال اليتيم لانه سبحانه يتطرق في أمور من تولاه بالعناية (فمن توليت) أي مع من توليت أمره من عبادك ٢٥٢ المقربين (وبارك اتافها أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلبت ترقياً على المقامين

السابقين ثم رجع الى مقام الخشية والجلال فقال (وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع (شر ما قضيت) لالتجاء اليك (انك تقضي) بما شئت (ولا يقضي عليك) لانك المالك الواحد لا شريك لك في الملك فنطلب موالاتك (انه لا يذل من واليت) لعزتك وسلطان قهرك (ولا يعز من عاديت) ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم ومن بين الله خاله من مكرم (تباركت) تقدست وتزهت فهي صفة خاصة لا تستعمل الا لله (ربنا) أي يا سيدنا وما لكنا ومعبودنا ومصلحنا وقال البضاوي تبارك الله تعالى شأنه في قدرته وحكمته فهو معني (وتعالميت) ووجهه تقديم تباركت الاختصاص به سبحانه (وصلى الله على) النبي (سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لما روينا (ومن لم يحسن) دعاء (القنوت)

فطلبه مع صوله يحمل على طلب الدوام عليه أو المزيديمه ومنه اللهم اهدنا (قوله بفضلك) أي يا حسنك والباء للسببية (قوله والبلايا والهمس) أي دنيا وأخرى فهي لفظ عام فخصه كل خير والمناذلة على غير بابها (قوله من الناس) أي من شروهم (قوله ويعافهم منك) هذا بيان للمعاقلة التي تكون من الجانبين (قوله وتولنا) ولاية الله تعالى لعبده ارادة توفيقه وتأيدته وتقريبه وإكرامه كذا في الشرح (قوله من توليت الشيء) ويجوز أن يكون من وليت الشيء إذا لم يكن بينك وبينه واسطة والمعنى أنه يقطع الوسائط بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يصير في مقام المراقبة والمجاهدة وهو مقام الاحسان كذا في الشرح (قوله الزيادة من الخير) وقيل حلول الخير الالهي في الشيء (قوله ترقياً على المقامين السابقين) وهما مقام المعافاة ومقام الموالاتة يعني أنه يطلب الزيادة فيه ما أي فإذا عافيتنا وتوليتنا فبارك لنا في ذلك ويدخل في المقامين كل نعمة وخير (قوله من الوقاية) فوق أصله أوقف حذف الواو ولو وقعها بين كسرتين ثم الهمزة للاستغناء عنها (قوله بالعناية) أي مع العناية (قوله بدفع) لاجابة اليه لان المعنى اجمع لينتنا وبين ذلك الشر وقاية وحفظاً (قوله انك تقضي) أي تحكم وتعمل أي تجري افعالا وتبديها على حسب ما سبق في العلم والارادة والمعنى انك قضيت ويكون المراد به ارادة الله تعالى المتعلقة بالاشياء ازلا (قوله فنطلب موالاتك) افاد به انه تعليل لقوله وتولنا كما أن قوله انك تقضي علة لقوله وقنا شر ما قضيت (قوله وسلطان قهرك) أي قوة قهرك (قوله وأن الكافرين لا مولى لهم) كولاية المؤمنين بالعناية والالطف (قوله ومن بين الله) المفعول محذوف أي من بينه الله (قوله فهو معني وتعالميت) معنى مضاف وبجمله تعالميت مضاف اليه (قوله ومن لم يحسن الخ) التقييده ليس بشرط بل يجوز لمن يعرف الدعاء المعروف ان يقتصر على واحد مما ذكر أفاده صاحب البحر (قوله أو يقول ربنا آتنا الخ) قال صاحب البحر الظاهر أن الاختلاف في الافضية لافي الجواز وان قوله ربنا الخ أفضل لشعوله (قوله وإذا اقتدى بمن يقت الخ) قال في الهداية ودات المسئلة على جواز الاقتداء بالخالف يعني شافعيًا كان أو غيره وجه الدلالة أن اختلافهم في أنه يتابعه أو لا فرع صحة الاقتداء إذا كان محتاطاً في مواضع الاختلاف كأن يجتهد في وضوءه بخروج نحو عدم وان يسمح بربع رأسه وان يغسل ثوبه من مقي أو يفركه اذا جف وان لا يقطع وتره بسلام على الصحيح وان يرتب بين القنوت والجامع لهذه الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته بناء على ان المعتبر رأي المقتدى وهو الصحيح الذي عليه الاكثرون وقيل رأي الامام وعليه الهندواني وبجاعة وقال في النهاية انه الاقيس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يحتط نهر وغيره وتظهر الفكرة

المتقدم قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكرر هذا ثلاث مرات (أو يقول ربنا آتنا في الدنيا معاً حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التبيين وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثاً ذكره الصدير الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة (وإذا اقتدى بمن يقت في الفجر) كشافعي (قام معه في) حال (قنوته ساكناً في الظاهر) لوجوب متابعتة في القيام ولكن عندهما يقوم ساكناً وقال أبو يوسف يقرؤه معه لانه يسبح للامام والقنوت بحجته فيه فصار ككبيرات العبد من

والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ليس مسنوناً (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكر في الركوع أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يفت) على الصحيح (لا في الركوع الذي تذكر فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو) (ولو قنت بعد رفع راسه من الركوع لا يبعد الركوع ويسجد للسهو ولو زال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ركع الإمام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الإمام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون أولى وان لم يحف فوت المشاركة في الركوع يقنت جميعاً بين الواجبين (ولو ترك الإمام القنوت يأتى به المؤتم ان أمكنه مشاركة الإمام في الركوع) بلجه بين الواجبين بحسب الامكان ٢٥٣ (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة

(تابعه) لان متابعتها أولى (ولو أدرك الإمام في الركوع الثالثة من الوتر) كان مدر كاً للقنوت (حكماً) فلا يأتي به فيما سبق به (كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن أبي الفضل تسويته بالشكوسيا في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استحباباً (في رمضان فقط) عليه إجماع المسلمين لانه نفل من وجبه والجماعة في النفل في غير التراويح مكرهة فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأئمة أن هذا فيما كان على سبيل التداخي أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقاً (وصلاته) أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يؤتم في الوتر (ومصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لا يجمع جماعة لعدم إجماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتم فيه وأبي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الصحيح والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وكذا إلتفاء الراشدون صلوه بالجماعة ومن

فما إذا رأى من امامه ما يفسد الصلاة عند ذلك الامام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة غير عالم به تجوز صلاته على قول الاكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من القولين مرجح (قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بالترغف على تكبيرات يعني أنه يتابعه فيه ويقرؤه لانه مجتهد فيه فصار كتكبيرات العبدین وله ما أن قنوت الفجر منسوخ على ما تقدم فصار كالمو كبر خسا في الجنائز فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه عن يراه سنة لكن بشرط أن يؤديه بتسليمة واحدة ولا يجمع على ما عليه الاكثر (قوله على الصحيح) هذا مرطب بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه لا يبعد اتفاقاً ولو أخرقوا وتذكره في الركوع ليربط به لكان أولى أفاده السيد (قوله لا يبعد الركوع) ظاهره انه يحرم عليه اعادته لانيانه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد مراده من عدم اعادة الركوع ان همة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته اه والظاهر ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله لان اشتغاله الخ) وتعلل المسئلة الاولى بأن القنوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فما أفى به منه يكفيه (قوله يفوت واجب المتابعة) أي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب أيضاً فقتضاه التخييره بل يدعي ان الايمان بالقنوت أولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع (قوله لانه غير مشروع) أي الايمان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل الخ) راجع الى المصنف للاجماع على الثانية وللثانية والرواية هذه لاتعمد بمرطرها الاجماع (قوله فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان) وما في النوازل عن المفتي الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز لا ينافي الكراهة لان معناه صحيح (قوله ان هذا) أي كراهة الجماعة في النفل او ما في حكمه كالوتر اذا كان على سبيل التداخي أي طريق يدعو الناس لاجتماع عليهم (قوله لا يكره) لان النبي صلى الله عليه وسلم ام ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه ووجه انه صلى الله عليه وسلم أم انس واليتيم والعجوز فصلى بهم ركعتين وكانت نافلة (قوله اختلف فيه) والاصح عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله في الظهيرية والذخيرة قال في النهر وهو يقتضي ان المذهب خلاف ما في الثانية وانه ترجيح منه للاختيار في المذهب اه (قوله وهو خشية ان يكتب علينا) لانه زمن تجدد القرائن (قوله اذ ذلك) أي آخر الليل (قوله

الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يؤتم في الوتر (ومصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لا يجمع جماعة لعدم إجماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتم فيه وأبي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الصحيح والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وكذا إلتفاء الراشدون صلوه بالجماعة ومن

تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر ٢٥٤ الليل والجماعة اذ ذلك متعذرة فلا يدل على ان الافضل فيه ترك الجماعة اول

الليل اه واذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

(فصل في بيان التوافل)

عبر بالتوافل دون السنين لان النفل أعم اذ كل سنة نافله ولا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي ابو زيد رحمه الله التوافل شرعت لجبر نقصان تمكّن في الفرض لان العبد وان عانت رتبته لا يصلح عن تقصير وقال قاضي خان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين المؤكد بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي اقوى السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر

لا وتران في ليلة) لاعامه على ليس او عمل ان ويجرى على لغة من يلزم المذهب في الاق في جميع احواله والمحق لا يوتر ليلة وتران فلا يناق انه يقضى وترين وأ كثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في بيان التوافل) (قوله لان النفل أعم) والتطوع بمعناه وهو خير يأتي به المرطوعا من غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه سميت النعمة نفلا قال تعالى يستوفون ذلك من الاتقال لانها زيادة على أصل موضوع الجهاد وهو اعلاء كلمة الله تعالى وتطابق على ولد الولد ومنه قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافله أى عطية زائدة على ما طلبه وهو اسحق عليه السلام (قوله ولا مستنون من العبادة) هذا يناق قوله اذ كل سنة نافله فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويحاج بان النفل اطلاق الاول ما قابل الفرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير أمر به خاص فأشار أولا وآخر اليهما (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث اخر الكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله او غير مرضية) منه ومن سن سنة سبعة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مسـ توفي في الطهارة (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعدية فلا يناق ما بعد أو أنها تكون لجبر نقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان همت فقد اصلح وأفصح وان فسدت فقد خاب وأخج وخسر وان اتقص من فريضته شيأ قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكم مل به ما اتقص من الفريضة ثم يكون سائرا على ذلك (قوله تمكّن في الفرض) اى وقع فيه (قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما قدروا الله حق قدره قال السيد عازيا الى ما في المصنف وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان التوافل في جانبهم زيادة الدرجات لهم وفي جانب غيرهم لجبر الخلل اذ لا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام (قوله منها ركعتان) الاولى حذف منها لانه على هذا الحل لا يكون لسن نائب فاعل (قوله وهي اقوى السنن) لكثرة ما ورد فيها من المرغبات (قوله انها واجبة) اجعوا على انها لا تصح قاعدا من غير عذر كما في الخلاصة ويخشى على جاحدها الكفر كما في المضمرات وتقضى اذا قامت مع الفرض دون غيرهما والاصح انها تصاب بطلاق النية وفي مسـ لم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي مسند الامام احمد عن ابن عباس في الاولى بجماعة البقرة في الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فتستحب قراءة هاتين السورتين وهذه الآيات على سبيل المناوبة اياما واستحسن الفزالي ان يقرأ في الاولى الم نشرح وفي الثانية الم تر كيف وقال ان ذلك يردشهر اليوم كذا في ابن امير حنج لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوى والافضل في سنة الفجر اذاؤها في أول الوقت مع التخصيف وقيل يفضل الاسفار وفي البناءة عن الميسر يكره الكلام بعد انشقاق الفجر لانها ساعة تشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار كما في ناول ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينفي أن يشهدهم الاعلى خير وفي كتابة الاجماع على أنها لا تصل من قعود نظار بل الجميع عليه انما هو تاركها والمعقد جوازها من قعود كما يناق في الشرح (قوله

وان طردتكم الخيل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلفت في الافضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الخلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقبل التي قبل الظهر كذا قال الحسن وهو الاصح وقد ابدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب ان يضم اليهما ركعتين فتصير اربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب ان يطيل القراءة في سنة المغرب لانه ٢٥٥ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى

منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في البويرة وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما تخرج الحبة من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء واربعة قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقل صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه يأتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر من الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشر من أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الخ) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلد ها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويشتر في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي لقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل منافي التزمية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد أن يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر أفضل من أدائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اداؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

وان طردتكم الخيل) المقصود الخيل على القمل والافتراء الفرض عند طرد الخيل رباح لعدم التمكن (قوله أحب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترتب على فعلها من الثواب (قوله ثم اختلفت في الافضل) أي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال الخلواني ركعتا المغرب) فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما مسافراً ولا حضراً كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل انها للفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح (قوله وهو الاصح) كذا صححه في الدراية والعناية والنهاية وعاله في البحر بانه ورد فيها وعيد هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع التي قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقل صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه يأتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر من الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشر من أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها الخ) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلد ها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويشتر في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي لقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو آخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل منافي التزمية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد أن يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر أفضل من أدائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اداؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

بسلام قال لا وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبده يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا ابخى الله بينا في الجنة رواه لم زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها اربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها اربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه في الرباعيات فتدانا (بتسليمه) لتعلقه بقوله واربع وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتمد بهما عن السنة اه

والله يدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فمداوا ربعا فان عجل بركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (ونذوب) أي استحب (اربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع ركعات قبل العصر لم تحسه النار وورد انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد اربعاً فلذا خيره القدوري بينهما (و) نذوب اربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يضطجع (و) نذوب اربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى بنا واقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كائناً ما كان جديماً من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كشاهن من ليله القدر (و) نذوب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله ٢٥٦ عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلاقوه

تعالى انه كان للاوابين غفوراً والاذاب هو الذي اذا اذنب ذنباً بادر الى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينه وبين الله من عبادة حتى عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ومن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى اربع ركعات بعد المغرب قبل ان يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد

صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن وبه اتفق الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنه اذا رجع الى منزله فان لم يخف فالأفضل البيت والحكمة فيه ان لا تخلوا البيوت من الصلاة كاتبه عليه صلى الله عليه وسلم بقوله نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله وله الخ) هذا مما تفرده المواقف بحنا وكلام أهل المذهب أحق ما يليه يذهب (قوله المستحب من السنن) المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما رجع الشرع فعلة على تركه (قوله فلذا خيره القدوري) أي لاختلاف الآثار خيره القدوري وكذا خيره محمد بن الحسن يزن أن يصلي ركعة ثانياً أو اربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال في رفع العوائق عن القوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب في مقابلة الاعمال الموابية لا الاتيان بهامة وظاهره أن الترتيب في بعض الاحيان لعذر غير مانع اهـ (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد آخره ثواب عظيم من أجلها ولا تغيرها من الاعمال متدرج ثوابه في الجنان وقد يقال ان المتدرج في عليين أكثر مما ادخر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خير له من قيام نصف ليله) قد يقال انه نزل منزلة من أدرك ليلة القدر وهي خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليله أقل من ذلك ويمكن أن يجاب بأنه يكتب له قيام نصف ليله زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر أو ان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بما ذنوبه خسين سنة) حله أكثر العلماء على الصغائر وأطلق بعضهم فعممه للكثرة (قوله ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحادثة أو يقال ان التقيد للكمال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله وفي التجميع الخ) الظاهر أن هذا تجميع على قوله ما وما بعده تجميع على قول الامام من اختلافهم فيها هو الأفضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاول فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدرر بتسليمية) وهو أدوم واشق ولذا اختاره الكمال درر الاقصى وهو خير له من قيام نصف ليله وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بما ذنوبه خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التجميع الست ثلاث تسليمات وذكر القنوي انها تسليمتين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في الكثر وغيره من الاعتبار وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الاربع بعد الظهر

الاقصى وهو خير له من قيام نصف ليله وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بما ذنوبه خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التجميع الست ثلاث تسليمات وذكر القنوي انها تسليمتين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في الكثر وغيره من الاعتبار وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الاربع بعد الظهر

وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (وبقصر) المتفق (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وإذا تشهد في الآخرة صلى على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كافي فتح القدير وهو الأصح كافي شرح المنية لأنها التامة كدها شبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالاستقبال إلى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كافي صلاة الظهر (بجلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسألة الاستفتاح وضوءه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) ٢٥٧ كاربعة فأتمها (ولم يجلس الا في آخرها) قال قياس فسادها وبه قال

زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تقصد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا) لأنها صارت صلاة واحدة لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لأنها صارت من ذوات الأربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام مالم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذ لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلق في صحتها وصح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل

(قوله وقيل بها) اظهر الاحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة في السهو على من زاد على التشهد فيها كافي الدرر والفرر كذا في الشرح (قوله فلا تبطل شفعته) فهو على شفعته اذا طلب الاخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره السيد (قوله ولا يلزمه كمال المهر) مالم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام إلى الشفع الثاني وتسقط شفعته ولا تبقى على خيارها اه سيد قال وبطل القعود على رأس الثانية لا يثنى ولا يعوذ في الثالثة اه (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالأولى الاقتصار على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أنه يتحجب بتمامه خلافاً لمن قال إنه يتحجب بشفعها واحداً ولا ينافيه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لوصلي الكل بسلام واحد ولم يقعد الا في آخرها اختلاف فيه المشايخ والصحيح أنه يجزيه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح اه لانه في التراويح خاصة لكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالعنى أنها تنوب عن ركعتين من التراويح وان كانت تحسب له عشرين نافلة فتدبر (قوله وصح الفساد في الخلاصة) لان القعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الأول ثم أقصد بترك القعود ولا يلزمه بالثالثة ثنى مطاقاً عما كان أوسع والآن البناء على الفساد لا يلزمه شيئاً وتمامه في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نفل النهار) باتفاق الروايات لانه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد تعليم الجواز كذا قالوا وهذا يقيد أنها تحريمية اه سيد عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلا) زعم ثمان اعراب قاض وقد تظهر عايناً الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

ط (النهار و) الزيادة (على ثمان ليلا) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والأصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العباداة وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فبقي العشر ثلثاً اي والثلاث وترا كافي البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعاً لا تسئل عن حسنهن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) اي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الامام (وفي الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتح)

اتباع الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني منق (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الاخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى ٢٥٨ تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً

(أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والأفضل القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

• (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي وغيرها •

(سن تحية المسجد بركتين) يصلح ما في غير وقت مكرره (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزيلعي (و) كذا (كل صلاة أداها) أى فعلها (عند الدخول بلانية التحية) لأنها تعظيماً وحرمة وقد

لا ينجح المذبح لأنه لا يفيد أنه جمع بين العشر بتسليمة واحدة (قوله اتباع الحديث الخ) أجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظة يحفل أن يكون المعنى فيه مثني في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بخرج وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على كلا الطرفين لكن عقلاً لازيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة ورأى بناءه صلى الله عليه وسلم قال إنما أجرك على قدر نصيبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها ولهذا الوذر أن يصلى أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج في كمنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أى يباح مثني لأ واحدة وثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء ولكونه وقت التحلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أى في مدح من قام الليل تتجافى أى تتباعد جنوبهم جمع جنب عن المضاجع أى محل اضطجاعهم واستراحاتهم والمناسب للمواف أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركني القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركني السجود مع سنة التسبيح (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوى في شرح الآثار عن محمد موافقته ما وصحه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الامام أحمد لتعارض الأدلة وسوى بينهما ما مالكت تساوى الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لا سائل عليك بكثرة السجود ولا آخر أعنى على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في تحية المسجد) • (قوله وغيرها) كصلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أى تحية رب المسجد لأن التحية إنما تكون لصاحب المكان لا للمكان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصرح الملا على بأن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتهنية لأن تحية هذا المسجد الشر يف والطواف إن عليه طواف أو أراد بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركتين) وإن شاء بر أربع والثلثان أفضل قهـ ستأتى (قوله في غير وقت مكرره) في القهـ ستأتى إذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا يأتى بالتحية بل يسبح ويهمل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه حقيقته يورثى حق المسجد كما إذا دخل لا مكتوبة فإنه غير مأور بها كما في القمرا شى اهـ وفي الدر عن الضياء عن المقوت من لم يتمكن منها الحديث أو غيره يقول كلمات التسبيح الأربع أربعاً اهـ وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (قوله قبل الجلوس) هذا بيان للآية كما يأتى وهذا قول العامة وهو الضحيح وقبل يجلس أولاً ثم يصلى (قوله وإن كان الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنهم حملوا النهى في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على التنزيه (قوله يكفيه ركعتان

حصل ذلك بما صلاه ولا تقوت بالجلوس عندنا وإن كان الأفضل فعلها قبله وإذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في

في اليوم ونذب أن يقول عند

دخوله المسجد اللهم افتح لي
ابواب رحمتك وعند
خروجه اللهم اني اسألك
من فضلك لأمر النبي
صلى الله عليه وسلم به (ونذب
ركعتان بعد الوضوء قبل
جفاته) لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ
فيحسن وضوءه ثم يقوم
فيه لي ركعتين يقبل عليهما
بقلبه الا وجبت له الجنة
رواه مسلم (ونذب صلاة
الضحى على الراجح وهي
اربعة ركعات لما روي
قريباً عن عائشة رضي الله
عنها انه عليه السلام كان
يصلي الضحى اربع ركعات
ويزيد ما شاء فلذا قلنا نذب
اربعة (فصاعداً في وقت
الضحى) وابسداً من
ارتفاع الشمس الى قبيل
زوالها فيزيد على الاربعة
الى ثلث عشرة ركعة لما روي
الطبراني في الكبير عن أبي
الدرداء قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى
الضحى ركعتين لم يكتب من
العافين ومن صلى اربعا
كتب من العابدين ومن
صلى ستا كني ذلك اليوم
ومن صلى غمياً كتبه الله
تعالى من القانتين ومن
صلى اثنتي عشرة ركعة بنى
الله له بيتاً في الجنة (ونذب
صلاة الليل)

في اليوم) عليه بعضهم بالحرج كما في الموى على الاشياء وقيل اسكل دخول تحية لانه معتبر بحية
للانسان فانه يحية كماله كمال السراج (قوله ونذب) أي بعد ذكر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه الاحاديث (قوله اللهم افتح لي ابواب رحمتك) أي احسانك
وانعامك بالاخلاص والقبول وغير ذلك (قوله اللهم اني اسألك من فضلك) مأخوذ من
قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله (قوله لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
يا بلال حدثني بأرجح عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت
هلاً أرجح عندي من أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور
ما كتب لي أن أصلي رواء البخاري والهدف بفتح الدال المهملة وتشديد القاء صوت النعل حالة
المشي كما في الحلبي وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له
هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك اهـ (قوله يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر
فيهما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة) أي ثبتت (قوله ونذب صلاة الضحى)
الضحوة ارتفاع النهار والضحى بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمسد اذا علت الشمس الى
ربع السماء (قوله على الراجح) وقيل غير مندوبة (قوله وهي اربع) قال الحاكم هبت
جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يختارون الاربعة لتواتر الاخبار الصحيحة
فيها واليها أذهب فقد روي في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما وني وفي عمل يومه باربعة ركعات الضحى واختلف العلماء هل الافضل المواظبة عليهما أو لا
والظاهر الاول لحديث أحب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه وان قل وروي انه
صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس وضحاها والضحى وغمامة في شرح
البدر العيني على البخاري (قوله وابسداً من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى
ربع النهار لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال رواء مسلم وترمض بفتح القاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في اخفافها (قوله الى ثلثي
عشرة ركعة) وفي الدرر عن المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشرة وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كما في النخائر الاشرفية لتبروته بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأتمأ أكثرها فبقوله
فقط قال وهذا الوصل الأكثر بسلام واحد أو لو فصل فكما زاد فهو أفضل كما أفاده ابن حجر
في شرح البخاري اهـ ولعل هذا على مذهب الشافعي والا فالزيادة على اربع في نقل النهار
مكرهه عندنا (قوله لما روي الطبراني الخ) وروي بقول الله ابن آدم اضمن لي ركعتين من
أول النهار أكتبك آخره وروي يقول الله تعالى يا ابن آدم اكن في أول النهار باربعة ركعات
اكتبك بين آخر يومك وروي أنها تقوم مقام الصدقات التي على كل مفصل من بني آدم وهي
التمائة وستون مقصلاً (قوله كني ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا
يقال فيما بعد (قوله ونذب صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من
مشايختنا الى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم تسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلا
وعلى هذا فتكون صلاة الليل مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تفيد النذب وقال طائفة

خصوصاً آخره كما ذكرناه
 واقل ما ينبغي ان يتنقل بالليل
 ثمان ركعات كذا في الجوهر
 ونصاه الا يحصر قال تعالى
 فلا تعلم نفس ما اخفى لهم
 من قرة عين وفي صحيح مسلم
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عليكم بصلاة الليل
 فانه رآب الصالحين قبلتهم
 وقربة الى ربكم ومكفرة
 للسيئات ومنهارة عن الاثم
 (و) ندب (صلاة الاستخارة)
 وقد افحصت السنة عن
 بيانها قال جابر رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا الاستخارة
 في الامور كلها كما يعلمنا
 السورة من القرآن يقول
 اذ هم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم
 ليقل اللهم اني استخيرك
 بعلمك واستقدرك بقدرتك
 واسألك من فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
 ولا أعلم

كان تطوعاً منه صلى الله عليه وسلم فيكون في سننة لقوله تعالى ومن الليل فقم سجدة نافلة
 لك وأجاب الاولون قالوا الامتساق لان المراد بالنافلة الزائدة أي زائدة على ما فرض على غيرك
 وربما يعطى التقييد بالجر وذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلاً فاشتمت ذلك
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل فانزل الله
 تعالى نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه يعني انقص من النصف الى الثلث أو زد عليه الى
 الثلثين خيره بين هذه المنازل فاشتمت ذلك أيضاً على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا
 الليل كله حتى انتفخت أقدامهم مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلا ذلك سنة فانزل الله
 تعالى ناسختها فقال علم أن ان تحصوه يعني في قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا
 قبل ان تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل
 صدقة وصوم ومضان كل صوم اه وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم
 ان ان تحصوه فتأب عليكم فاقروا ما تيسر أي صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلب شاة ثم نسخ
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب والتخفيف سنة وبين
 الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري (قوله خصوصاً آخره) وهو السادس
 الخامس من أسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الالهي (قوله وأقل ما ينبغي
 أن يتنقل بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقل ركعتان وأكثر ثمان لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى
 إحدى عشرة وثلاث عشرة ~~ركعة~~ والوتر من الجميع (قوله فانه رآب الصالحين) أي عادة
 الصالحين أي معتادهم (قوله وقربة) أي مقربة لكم من ربكم (قوله ومكفرة للسيئات) أي
 المغائر (قوله ومنهارة عن الاثم) أي ناهية عنه (قوله وندب صلاة الاستخارة) أي طلب ما فيه
 الخير وهي تكون لامر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الامرين وأما صلاة الحاجة فتارة
 تكون لامر نزل أو سينزل وهذا الامر معنى براد تحصيله أو دفعه وهذا أولى مما في السيد عن
 النهر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من
 سعادة ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الحاحكم ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله عز وجل
 وقد روى باسناد حسن أن داود عليه السلام قال أي عبادك أبغض اليك قال عبد استخاري
 في امر فخرت له فلم يرض (قوله يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في
 الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص وقال به شهيم يقرأ في الاولى بقوله تعالى وربك يخلق
 ما يشاء ويختار الى يعلمون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان امون ولا مؤمنة الى قوله مينا
 وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا واذ انعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء فقد روى الترمذي باسناد
 ضعيف عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الامر
 قال اللهم خرنى واخترنى اه (قوله اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك تحصيل خير الامرين
 والباء في قوله بعلمك للتسم أو للتعليل أي لا تترك عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله فانك تقدر
 الخ) تعليل على اللق والنشر المشقوش (قوله واسألك من فضلك العظيم) يحتمل أن من اسم
 بمعنى بعض مفعول به لا سأل والفضل بمعنى المتفضل به ويحتمل أن المفعول به محذوف تقديره

وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فاقدره
 لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فاقدره

٢٦١

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم الغيبات علماتنا كما تقدمت صيغة المبالغة
 والغيوب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهدات كذلك بل أولى على
 ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة إلى الداعي إلى العلم بالغيوب
 (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر (قوله فاقدره) بضم الدال وكسر هاء
 من بابي نصر وضرب أي هينسه ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر يقدرون باب فتح بمعنى
 اليسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيرا زائدا على
 خيره أصله وشم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله
 فاقدره عن الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعا
 بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضى) وفي رواية أرضى (قوله قال ويسمى حاجته)
 أي بدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحد والصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستخارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل نذب الاستخارة إنما
 هو في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أما ما هو معروف بخيره أو شره كالعبادات
 وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة إلى الاستخارة فيها نعم قد يستخار فيها في
 خصوص الوقت كالخروج مثلاً في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار
 في النهي عن المنكر في شخص مفرد يخشى منه حصول ضرر عظيم عام أو خاص وان جاء
 في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشي ضرراً عاماً للمسلمين فلا
 ينكر وان خشي على نفسه فلا الانكار ولكن يسقط الوجوب كذا في العيني على البخاري
 (قوله مضى لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد انه يحصل بعد الاستخارة أحد الأمرين
 لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحاً خالياً عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)
 أو أربع وفي الحاوي أنهما اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السيد (قوله إلى الله) أي من
 غير واسطة بنى آدم وقوله أو إلى أحد من بنى آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل
 الخواص من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الأشياء التي تقتضي الرحمة منك
 والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الأشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاماً كأنها
 تضمن ذلك (قوله والغنية من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيتي وعطيتي كل خير (قوله
 يا ارحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدره ذلك كذا في ابن أمير حاج
 (قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه
 رجل ضرير البصر أتى الله فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخرت ذلك
 فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمره ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي
 ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طرقه والحديث صحيح (قوله
 اني توجهت بك الخ) يشكّل هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم اني أسألك بأنك انتك
 وأجيب بان السمع خص هذا والحق عدم الخصوصية لما ورد في استقراءهم بالعباس وما قبل
 في وجه السكراته لاحق لاحق على الله تعالى فيه نظيران للعباد المؤمنين عليه حقاً فضلاً

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم الغيبات علماتنا كما تقدمت صيغة المبالغة
 والغيوب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهدات كذلك بل أولى على
 ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة إلى الداعي إلى العلم بالغيوب
 (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر (قوله فاقدره) بضم الدال وكسر هاء
 من بابي نصر وضرب أي هينسه ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر يقدرون باب فتح بمعنى
 اليسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيراً زائداً على
 خيره أصله وشم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله
 فاقدره عن الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعا
 بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضى) وفي رواية أرضى (قوله قال ويسمى حاجته)
 أي بدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحد والصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستخارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل نذب الاستخارة إنما
 هو في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أما ما هو معروف بخيره أو شره كالعبادات
 وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة إلى الاستخارة فيها نعم قد يستخار فيها في
 خصوص الوقت كالخروج مثلاً في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار
 في النهي عن المنكر في شخص مفرد يخشى منه حصول ضرر عظيم عام أو خاص وان جاء
 في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشي ضرراً عاماً للمسلمين فلا
 ينكر وان خشي على نفسه فلا الانكار ولكن يسقط الوجوب كذا في العيني على البخاري
 (قوله مضى لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد انه يحصل بعد الاستخارة أحد الأمرين
 لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحاً خالياً عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)
 أو أربع وفي الحاوي أنهما اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السيد (قوله إلى الله) أي من
 غير واسطة بنى آدم وقوله أو إلى أحد من بنى آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل
 الخواص من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الأشياء التي تقتضي الرحمة منك
 والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الأشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاماً كأنها
 تضمن ذلك (قوله والغنية من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيتي وعطيتي كل خير (قوله
 يا ارحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدره ذلك كذا في ابن أمير حاج
 (قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه
 رجل ضرير البصر أتى الله فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخرت ذلك
 فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمره ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي
 ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طرقه والحديث صحيح (قوله
 اني توجهت بك الخ) يشكّل هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم اني أسألك بأنك انتك
 وأجيب بان السمع خص هذا والحق عدم الخصوصية لما ورد في استقراءهم بالعباس وما قبل
 في وجه السكراته لاحق لاحق على الله تعالى فيه نظيران للعباد المؤمنين عليه حقاً فضلاً

من كل انتم لا تدعوني ذنباً الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيم ارضا الا قضيت يا ارحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني اسألك
 وأوجه اليك بنبينا محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه فتقضي لي اللهم فشفعني في

(ونبأ حياء إلى الشهر الأخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله عنهن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان أحيا الليل وأيقظ أهله وشدها للترؤف والقصد منه أحياء ليلة القدر فإن العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها وروى أحمد بن حنبل في مسنده ٢٦٢ القدر إيماناً واحداً بما غفره ما تقدم من ذنبه وتأخرو قال صلى الله عليه وسلم

تحرر ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في غير رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضي خان وفي الميسر ان المذهب عند أبي حنيفة انها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (ونبأ حياء ليلتي العيدين) الفطر والاضحى الحديث من احيا ليلة العيد احيا الله قلبه يوم تموت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاستحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت والدعاء فيها مستجاب (ونبأ حياء ليلتي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام احب إلى

منه وكر ما جعله على نفسه وليس استحقاقاً فاذ اتى الهم وعنامه في ابر أمير حاج (قوله وشدها المتر) أي اجتمع في العبادة (قوله فان العمل في الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً من بني اسرائيل ليس السلاح في سبيل الله تعالى ألف شهر فحبب المسلمون فأنزل الله سورة القدر أي ليلة القدر خير من الالف شهر التي لبس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله وروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أربعين من بني اسرائيل فقال عبدوا الله ثمانين عاماً لم يعصوه طرفة عين فذكر أيوب وزكريا ويوسف بن نون عليهم السلام فحببت العبادية من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد حببت أمتك من عبادة هؤلاء الثمانين سنة لم يعصوا الله طرفة عين فقد أنزل الله عليك خيراً من ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما حببت أنت وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه والالف شهر ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة بها فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور وقد أجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر للحديث المأثور وأما تزي حقيقته من شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الاحاديث ويستحب كثرة ما رآها اتباعه صلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجتهد بربها في احياء الليالي الكثيرة طلباً للموافقة فكثر عبادته تعالى اه (قوله واحتساباً) أي ادخار الثواب عند الله تعالى (قوله في العشر الاواخر) قال معظم الأئمة انها مختصة بها الوتر والشفع في ذلك سواء وقال بعضهم ليالي الوتر كد وذهب الاكثر إلى أنها ليلة تسبع وعشرين وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة ونسبه العيني في شرح البخاري إلى الصحابين (قوله لكن تتقدم وتتاخر) والتمرة تظهر فيمن قال لعبدته أنت حر ليلة القدر وقد مضى بعض من رمضان فعندهما لا يعتق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان العاجل وعنده حتى يمضي رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاستحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاستغفار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره ويترتب على كونه سيداً انه يبريه لو حلف يستغفر الله بسيد الاستغفار (قوله وانا على عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدك) أي وعدى اياك بالامتثال وفي شرح المصابيح أي أنا مقيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل برؤيتك وأنا موقن بما وعدتني من البعث والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن اقول مهموز لا آخر يعني أقر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى في ما يحتمل رجوعه إلى ليلة العيد المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله يعدل) بالبناء للجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه الا لجاج لانه ربما يضاف بصومه عن المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراه أنه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم

الله تعالى ان يتعد في من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة عاشوراه القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (ونبأ حياء ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع

ولاية القدر تكفر ذنوب العبد ولا ينمى بقدر فيها الارزاق والاحبال والافناء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والاموات وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخيرة بها وخمس ليل لا يرد فيها الدعاء ليله الجمعة واول ليله من رجب ويلة النصف من شعبان وليتها العبد ينزل صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول الامم استغفروا فاعفوا له الامم تترزق ٢٦٣ فأرزقه حتى يطلع القبر وقال صلى الله عليه وسلم من احبب اليالي

الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية ويلة عرفة ليلة القدر ويلة القدر ويلة النصف من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان وليتي العبد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومضى القيام أن يكون مستغلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ او يسمع القرآن او الحديث او يسمع او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى العشاء في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لانه لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه فأنكره اكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء بن أبي مليك وفتحه اهل المدينة وأصحاب

عاشوراء من شريعة الحكيم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا ينمى بقدر فيها الارزاق) قال تعالى فيها يفرق كل امر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخيرة بها) قال في القاموس السبح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشيء الخير يصيب من محل عال والمراد كثرة الخير (قوله ينزل فيها) أي ينزل امره أو ملائكته أو النزول صفة له تعالى لا كصفة الحوادث على ما ذكره من الطريقين (قوله الامم استغفروا الخ) الا اذا سئمت فاعفوا بالرفع لا بالجرم (٢) لانه في جواب العرض مثلاً ولا هنا ليست له لانها تدخل على الافعال (قوله ليلة التروية) هي ليلة الثامن من ذي الحجة (قوله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) أي بحسبة الدنيا حتى تصده عن الآخرة كما جاء لا يقيها السوا الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يمت قلبه أي لا يصير قلبه عند التزع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في الشرح (قوله يقرأ او يسمع) او يدعو واحسن ما يدعو به اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (خاتمة) من المندوب صلاة القتل فاذا ابتلى به مسلم يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده ما من ذنوبه لتكون الصلاة والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا أراد سفراً أو رجوعاً ومنه صلاة الاستغفار رابعة وقت منتهى ما عن علي بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له كذا في القهستاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله) يحتمل أنه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير اليه كلام ابن عباس فانه جعل صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام احيااء الليل ويحتمل أنه أشار به الى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلاتها كأنه قام نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بنذر الجماعة في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الرغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناظر لها والاصح اعدم صحة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل في ذلك صلاة التسبيح فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذر وجود من المتقدمين لامن الامام بناء القوى على الضعيف قلت بناء القوى على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا لانهم عرضت بالنذور ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الاقتراد والاقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد واه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

ملائكته وغيرهم وقالوا ذلالت كل بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه احياء ليلتي العبد جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان على قولين احدهما انه استحباب احياء جماعة في المسجد طائفة من اعيان التابعين كذا في معادن ولقمان بن عاصم ووافقه اصحاب بن زاهر به والقول الثاني انه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الاوزاعي امام اهل الشام وفتحه وعالمهم ٢ قوله لا يلزم لعل صوابه لا بالاصح يدل على وجود القاء تأمل اه مصححه

« (فصل في صلاة النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي * (يجوز النفل) انما غير به ليشمل السنن المؤكدة وغيره فصح اذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه اجماع العلماء وعلى غير المعقدية قال الاسنة الفجر لما قيل بوجوبها وقوة تأكدها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذر ولا يستثنى من جواز النفل جالسا بلا عذر شي على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلواته بالليل تحققة

٢٦٤

وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها لما اراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في معراج الدراية وهو المستحب في كل تطوع يصليها قاعدا موافقة للسننة ولولم يقرأ حين استوى قائما وركع وسجد أجزاء ولولم يستوقفا ثم ركع لا يجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كما في النجس (لا يركع) أي للمتنقل جالسا (نصف أجزا القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجزا القائم ومن صلى قائما فله نصف اجزا القائم ومن صلى قائما فله نصف اجزا القائم (الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر اما العاجز (من عذر) فصلاته بالايام افضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل والاجماع منه قد على ان صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه ايضا جهد المقل ونية المرحم خير من عمله (ويقعد) المتنقل جالسا (كالتشهد) اذا لم يكن به عذر

« (فصل في صلاة النفل جالسا) * (قوله يجوز النفل قاعدا) مطلقا من غير كراهة كما في مجمع الانهر (قوله لما قيل بوجوبها) قال في الخلاصة واجمعوا على أن ركعتي الفجر من غير عذر قاعدا لا تجوز كذا روى الحسن عن الامام اه ولا ينبغي ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الاعلى تأكدها كذا في الشرح وما في قوله ما قيل مصدرية (قوله على الصحيح) يفيد أن القول بتضم القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير صحيح وليس كذلك أفاده السيد (قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لان المقصود الاستدلال على جواز كل النفل قاعدا ويحتمل انه اشارة الى ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز لانه لا ينتج المدعى (قوله ولولم يستوقفا) بان قام قياما تنال يده ركعتيه وركع وأما اذا وضع ركعتيه على الارض ونصب نصفه الاعلى فالظاهر أنه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف أجزا القائم) يستثنى منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أجر صلواته كاجر صلواته قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى قائما فله نصف أجزا القاعد) صرح في البحر عن المشرق بن جواز قائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف أجزا القاعد ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذا لا يصح مضطجعا اللهم الا ان يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الكمال ولا أعلم في فقهنا اه (قوله فصلاته بالايام افضل) أي مضطجعا أو مستلقيا أو قاعدا (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل يعني انه ليس في وسعه غيره والجهد بمعنى الجهد (قوله على أن صلاة القاعد) أي الذي يركع ويسجد فان الموى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ) هو ظاهر لان الصلاة بالايام أقل رتبة من صلاة القاعد في العمل واذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم فصلاة القاعد بعذره هي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرحم خير من عمله) هذا انما يظهر اذا خطر بباله أنه لو كان صحيحا لاداءها قائما وانما كانت خيرا لبعدها عن الرياء (قوله ويقعد كالتشهد) فيه اشارة الى أنه لا يضيع بمناه على يسراه تحت سرته لكن صرح في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع واليه يشير قوله ان القعود كالقيام اه من السيد (قوله في المختار) هو احادي روايات ثلاث عن الامام وجه الأخذ بفرق قال في النهر ولا شك في جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الافضل اه (قوله ولكن ذكر شيخ الاسلام) هذه رواية ثالثة عن الامام وجه الأخذ أبو يوسف وعن الامام انه يترفع ويهاخذ محمد كافي مجمع الانهر فاذا اراد أن يركع يعني على الرويتين الاخبرتين افترض رجلاه اليسرى وجلس عليه ليكون أسرع عليه كذا في ابن أبي رباح وهذا الخلاف في غير حال التشهد أما فيه فانه يجلس كما يجلس للتشهد بالاجماع سواء سقط القيام له فقام لا اه نهر (قوله اتوجه

فيقترب رجلاه اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في المختار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل ان السابقين يقعد في موضع القيام محثيا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محثيا أي في النفل ولان الهبة التي توجه بها الاعضاء الى القبلة توجه

السائقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقعد كيف شاء لأنه الجازل ترك أصل القيام فترك صفة القعود وأولى وأما المريض فلا
تتقدم صفة جلوسه بشئ (وجازاته) أي اتمام القادر وقوله (قاعدا) سواء كان في الأولى والثانية (بعد افتتاحه قاعدا) عند أبي
حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركناً في النقل فجاز تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه التذرع ولا يـ حنيفة أن نذر
ملزم صلاطة مطلقة وهي السكامة بالقيام مع جميع الأركان والشروع ٢٦٥ لا يلزم الاضيافة النقل وهي

لا توجب القيام فيتمه
جالسا (بلا كراهة على الأصح)
لأن البقاء اسم من الأبداء
وابتداءه جالسا لا يكره
فالبقاء أولى وكان صلى الله
عليه وسلم يفتح التطوع ثم
ينتقل من القيام إلى القعود
ومن القعود إلى القيام
روته عائشة رضي الله عنها
(ويقتل) أي جازله التثقل
بل نذبه (راكبا خارج
المصر) يعني خارج العمران
أي مثل خارج القرية
والأخيرة بمحل إذا دخله
مسافر قصر القرض وسواء
كان مسافرا أو خرج لحاجة
في بعض النواحي على
الأصح وقيل إذا خرج قدر
ميل وقيل إذا خرج قدر
فرسخين جازله والأفلاوعن
أبي يوسف جوازها في المصر
أيضا على الدابة (ومما
إلى أي جهة) ويفتح
الصلاة حيث توجهت به
دأبه (لمكان الحاجة ولا
يشترط مجزؤه عن إيقافها
للتحرية في ظاهر الرواية
لقول جابر رأيت رسول الله

السائقين) أي وكل المتقدمين وهو لازم لما قبله (قوله) وعندهما لا يجوز (الخلاف في غير الشفع
الثاني) أما لو ابتدأ الشفع الأول قاعدا ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفاقا لأن كل شفع
صلاة على حدة (قوله) ولا يـ حنيفة أن نذره ملزم (الخ) لا فرق في لزوم القيام فيه بين أن يلتزمه
نصا أو لا واختاره الكمال وفي المحيط أنه إن لم يتم القيام نصا لا يلزمه قال نحر الإسلام هو
الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام الخ) متعلق بالسكامة (قوله) بلا كراهة على الأصح (واختار
صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير عذر كالإعياء والتعب) (قوله) ثم ينتقل من القيام
إلى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح
التطوع قاعدا ثم يقعد فاذا بقي من قراءته مقعدا رعين آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم يجعد كذا
في الشرح (قوله) أي جازله التثقل) لأن الصلاة خير موضوع فلا واشترط ما يشق من نحو
الزول يلزم الانقطاع عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن في التثقل على الدابة من المنفعة الاحتفظ
اللسان من فضول الكلام. لكان كافيا في جوازه (قوله) بل نذبه (له) أنه صلى الله عليه وسلم
كثيرا (قوله) إذا دخله) أي وصل إليه (قوله على الأصح) هو قول جمهور العلماء وعند مالك
يشترط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وأبي مشهور عنه. ولكن عن أبي يوسف
جوازه في المصر بلا كراهة وعن محمد كذلك وفي رواية أجازته مع الكراهة مخافة الغلط بكثرة
اللفظ واستدل بما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم ركب الجمار في المدينة يعود سهدين
عبادة وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الإمام بثذوذ الحديث وتسامي في الشرح (قوله)
مومنا إلى أي جهة الخ) ولو جعد على سرجه أو على شئ وضع عنده يكون عبثا لا فائدة فيه فيكره
ولا تفسد لأنه إيماء وزيادة اللهم الآن يكون ذلك الشئ عجباً انتفد لا اتصال النجاسة به كما
حققه البرهان الحلي (قوله) ويفتح الصلاة الخ) انما زاده لوقوع الخلاف فيه فان الإمام
الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعنده أبي
حنيفة وأبي ثور يفتح أولا إلى القبلة استحباً بان يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الأشبه كذا
في ابن أمير حاج (قوله) حيث توجهت به دأبه) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به
دأبه لا يجوز له عدم الضرورة إلى ذلك كما في السراج وفي توجيه الضمير في قوله ومما وقوله به
إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان فعلوا فصلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم
فاسدة وقيل يجوز إذا كانا على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر (قوله)
في ظاهر الرواية) وقال الكاكي يشترط ذلك وإن تعذر جاز قال في الشربلالية وينبغي جملة على
صلاة القرض لأن باب النقل أوسع اهـ (قوله) وإذا حرك الخ) أشار به إلى أن تغييره لا يضر إذا
كان بعمل قليل وهو المعنى خلافا لما في الفقيه أنه إذا سيرها صاحبها لم يجز النرض ولا التطوع

٢٤ ط صلى الله عليه وسلم يصلي التوافل على راحلته في كل وجه يوى إيماء ولكنه يخفض السجدين
من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وإذا حرك رجله أو ضرب دأبه فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله)
على ما مضى إذا لم يحصل منه عمل كثير

كما اذا نثر رجله فالتحذر لان احرامه انعمد بجوز الاركوع والسجود عزيمة بنزوله بعده فكان له الايام ما رواه كبارهم وبهذا يفرق بين جواز شائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها ما عدم قدرته عليه ما فلذا (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ٢٦٦ ماضى من صلاته نازلا في ظاهر الرواية عنهم لان افتتاحه على الارض

(قوله لان احرامه انعمد بجوز الاركوع والسجود) ايضا حة أن يقال ان بناءه على الصلاة على بعض عند الاختلاف انما يجوز اذا تناولته مرة واحدة وأما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز اذا ظهر هذا فصرية الراكب انعمدت بجوزة للايمان كما والركوع والسجود بقدرة التزول فكان ماضى بالايام وهو راكب وما يصلى بعد التزول بركوع وسجود داخل تحت تحريرة واحدة فجاز بناء احدهما على الآخر واحرام النازل انعمد موجب الركوع والسجود فقط فلم يتناول الايام راكبا فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ما ذكر فيه بناء القوي على الضعيف وذلك لا يجوز كما في المريض اذا صح أوجب بأن احرام المريض لم يتناول الاركان اى الاصامة بدون ايمان لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناؤه ما لم يتناول احرامه على ما تناوله واجيب ايضا بأن ايمان راكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا عنهم ولذا جاز ابتداء ايماءه مع قدرته على التزول اذ الخلف ما لا يصار اليه الا عند تضرع الاصل ولا يصح الجمع بينهما بخلاف المريض فان ايماءه خلف لا يجوز له ابتداء مع القدرة اى فلا يصح الجمع بينهما وبين الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية وعلى هذا الفرق يجب ان لا يبقى في المكتوبة فيها اذا افتتحها راكبا لغيره ثم نزل لانه ليس له أن يفتتحها على الدابة عند القدرة فكان الايمان فيها خلفا فلا يصح البناء لازوم الجمع بين الاصل والخلف ولهذا قيد المسئلة في الهداية بالتطوع اه (قوله عزيمة) اى امرأته تعالى عليه وهو مفعول مطاق المحذوف اى عزم عليه عزيمة وقوله بنزوله متعلق به (قوله فكان له الايام) الاولى ان يقول وللايمان به ما عطف على قوله للركوع (قوله رخصة) اى جاء على خلاف الحكم الاملى تسهلا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل (قوله فلذا) اى للتعليل بعدم التناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على الركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها ما عدم قدرته عليه ما فصار كاحرام النازل الذى افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناءه ما لم يتناول احرامه على ما تناوله فلذا لا تجوز الخ (قوله في ظاهر الرواية) وقال زفر بجوزة البناء كما اوضحه في الفتح (قوله سنة الفجر) بالجر عطف على التوافل الرابعة (قوله يعنى ان الاولى الخ) اى فيجيب عنه بجوابين (قوله كره في الاظهر) اى تنزيها بديل التعليل (قوله بخلاف القعود) فانه لا كراهة فيه على الاصح (قوله للضرورة) ولانه لما سقط اعتبار الاركان الاصامة فلان يسقط شرط طهارة المكان اولى (قوله ولا تصح صلاة المني) ولا السابح وهو يسبح كافي المضرات سواء كان بعد ارام لا فرضا كانت الصلاة ام لا (قوله لا اختلاف المكان) ولان كلام المنى والسباحة مناف للصلاة واداء الاركان مع المنى لا يصح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) • (قوله والمحمل) اسم مكاف قياسه فتح الميم

استلزم جميع الشروط وفي الركوب بقوت شرط الاستقبال واتحاد المكان وطهارته وحقيقة الركوع والسجود (و) جاز الايمان على الدابة ولو كان بالنوافل الرابعة المؤكدة وغير ما حتى سنة الفجر (و) روى (عن أنى حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل) الركاب (للسنة الفجر لانها آكد من غيرها) قول ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا البيان الاولى يعنى ان الاولى ان ينزل ركعتي الفجر كذا في العناية وقدمنا أن هذا على رواية وجوبها (وجاز لا تطوع الاتسكاء على شئ) كرهها وحائط وخدام (ان تعب) لانه عذر كما جاز أن يقعد (بلا كراهة وان كان) الاتسكاء (بغير عذر كره في الاناهر لاساءة الادب) بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قدمناه (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة) كثيرة (عليها) اى الدابة (ولو كانت) التي تزيد على الدرهم (في السرج والركابين في الاصح) وهو

قول أئمة مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة المني بالاجماع) اى اجماع ائمتنا لاختلاف المكان (قوله) (نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) والمحمل • (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندبر) والمعيد

(و) لا قضاء (ما شرع فيه فلا ناسد ولا صلاة الجنازة و) لا (معدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الأرض الضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان سقطت فرجلا أو ركبانا (والواجب ملحق به) (كخوف نص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطر (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يلطخه ويتلف ما يبسط عليه ما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دابة له يصل قائما في الطين بالإيمان (وجو ح الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جوح (الهجرة) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال المذرو المرض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو ببطء به يجوز له بالإيمان بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان أمكن والا فلا ٢٦٧ وكذا الطين المكان وان وجد العاجز

عن الركوب معينا فهي
مسئلة القادر بقدره القير
عاجز عنده خلافا لهما
كالرأة اذ لم تقدر على النزول
الاجمزم او زوج ومعادل
زوجته أو محرمة اذ لم يقم
ولده محله كالرأة (والصلاة
في المحل) وهو (على الدابة
كالصلاة عليها) في الحكم
الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقفة ولو) أوقفها
(وجعل تحت الحمل خشبة)
أو نحوها (حتى يبق قراره)
أي الحمل (الى الأرض)
بواسطة ما جعل تحته (كان)
أي صار الحمل (بمنزلة الأرض
فتصح الفريضة فيه قائما)
لا قاعدا بالركوع والسجود
(فصل في الصلاة في السفينة
صلاة الفرض) (والواجب فيها
وهي جارية) حالة كونه قاعدا
بلا عذر (به وهو يقدر على
الخروج منها) (صححة عند)
الامام الاعظم (ابن حنيفة)
رحمه الله تعالى لكن (بالركوع

(قوله ولا قضاء ما شرع فيه فلا) ولو شرع فيه بعود افاده السيد (قوله قد تليت آيتها على الأرض) أما اذا تليت آيتها علمت فتصح عليها (قوله الضرورة) قال في الخلاصة أما صلاة الفرض على الدابة بالمذرو فإثارة فيقف عليها أي مستقبل القبلة ويصل بالإيمان أم كنهه إيقاف الدابة فان لم يمكنه صلى أي ما توجهت ولو مستند بالقبلة كذا في غاية البيان (قوله كخوف نص) بم قاطع الطريق (قوله ولم تقف له رفقة) هذا على الغالب ومن غير الغالب أن وقوف الرفقة لا يقيدهم منع النص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها (قوله واقفة مستقبل القبلة) لا يخص المريض بل هو حكم صلاة الفرض وملحق به على الدابة مطاقا (قوله خلافا لهما) تقدم ترجيح قولهما (قوله كالرأة) أي فانها قادرة بقدره الغير (قوله ومعادل زوجته) مبتدأ خبره قوله كالرأة وانظروا أن الزوجة والمحرمة يساقيد (قوله اذ لم يقم ولده محله) أي لاجل تعادل المحل (قوله كالرأة) أي المعادلة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا بجته صاحب البحر وأقره عليه من بعده (قوله فتصح الفريضة فيه قائما) فان لم يمكنه القيام ولا النزول صلى قاعدا كما هو مفاد كلامهم أفاده بعض الافاضل بحسب ما قال السيد بعد عبارة المصنف هذه وهذا وان أطلقه المصنف يحمل على ما اذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم رأسه فقرا لله العظيم

• (فصل في الصلاة في السفينة) • مناسبة هذا الفصل لما قبله أن السفينة لها شبهة بالدابة لأنها مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة ولها شبهة بالأرض من حيث البلوس عليها بقرا ولذا لم يركع والسجود والاستقبال (قوله صلاة الفرض والواجب) وبعلم منه حكم النقل بالاولى (قوله وهو يقدر) نص على التوهم (قوله صححة عند الامام الاعظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدرر للمؤلف وفي المضمرة والبحر عن البدائع أن فيه اساءة أدب وهو الذي يقيد كلامه به (قوله والخروج أفضل) أي من الصلاة قائما فيها يعني اذا أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله (قوله لانه بعد الخ) هو على سبيل ألف والتشهير المرتب (قوله وقال مثله بلعقر) أي ابن أبي طالب لما بعثه الى الحبشة (قوله نلرجنا الى الجند) بكسر الجيم وتشديد الدال الشاطي وهذا دليل لجواز الصلاة فيها مع امكان الخروج منها وما بعده دليل لجواز الصلاة قاعدا مع امكان الصلاة من قيام (قوله محمول على التندب)

والسجود) لا بالإيمان لان الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالتحقق لكن القيام فيه والخروج افضل ان أمكنه لانه بعد عن شبهة الخلاف واسكن لنگه (وقالا) أي ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذروها الاظهر) الحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق وقال مثله بلعقر ولان القيام ركن فلا يترك الا بعد رجعة لا وهو ودليل الامام أقرى فيتبع لان ابن سيرين قال صلنا مع انس في السفينة فعودا ولو شقنا نلرجنا الى الجند وقال مجاهد صلنا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة فعودا ولو شقنا لقمنا وقال الزاهدي وحديث ابن عمر بجعفر محمول على التندب قطعه بقوة دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد وصحابيين انس وجنادة فتتبع قول الامام رحمه الله تعالى

(وانه ذكر دوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز) اي لا تصح الصلاة (فيها بالاعياء) ان يقدر على الركوع والسجود (افاقا) انقد المبيع حقيقة وحكما ٢٦٨ (والمربوطة في لغة البحر) بالمراسي والخيال (و) مع ذلك (تحرکہا الریح) تحريكها

(شديدا) هي (كالسائرة) في الحكم الذي قد عاتته والخلاف فيه (والا) اي ان لم تحرکہا شديدا (فكلا واقفة) بالشط (على الاصح) (واقفة) ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعدة) مع قدرته على القيام لانتفاء مقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو ١- تراخي قول بعضهم انها أيضا على الخلاف (فان ضل) في المربوطة بالشط قائما وكان شئ من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بخلة الصلاة على السرير (والا) اي وان لم يستقر منها شئ على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كافي المحيط والبدائع لانها حثت كالدابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما مطلقا أي سواء استقرت اولاً الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للخروج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها للقبلة) لقدرة على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) اي القبلة (في خلال الصلاة) وان يحجزه عن

أي الامر فيه وهو وصل فيها قائما بحمل النذب لتوافق الادلة (قوله المبيع حقيقة) هو كاريض وحكما وكالدابة (قوله كافي المحيط والبدائع الخ) اعلم أن ظاهرا الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا سواء استقرت على الارض ام لا يمكنه الخروج ام لا وقيد في الايضاح بأحد أمرين بالاستقرار وعدم إمكان الخروج عند عدم الاستقرار كافي الفتح والتبيين واختاره في المحيط والبدائع كافي البحر فاقاله الشيخ شامين في رسالته وما في الايضاح لم أقف على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف والمعتمد الاطلاق مردود وقال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الايضاح فبغني ان لا تجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع إمكان الخروج الى البر والايضاح هو شرح لتجزيدي في ثلاث مجلدات كلاهما العبد الرحمن ابي الفضل الكرماني (قوله وان يحجزه عن الصلاة) نقله في الشرح عن مجمع الروايات (قوله ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعا) هذا ما أورده الشيخ اكل الدين بقوله وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيفما ادوات السفينة سواء كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر اه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادر أن لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشير اليه كلام المضمرات والاسباب اذ الاستقبال قد يسقط للعدو ولو عند الامكان كما في الخائف من عدوه عند عدم الامكان اولى والعلامة الاكلى لم يطلق لزوم الاستقبال بل قيد بالقدرة وعند عدم القدرة على الشئ كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا يشير كلام الدرر حيث قال لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة اذ مفهومه انه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى وما في مجمع الروايات أنه يحجزه عن الصلاة يمكن حمله على حالة الرجاء اه أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل اه بتصريف وهو كلام حسن اذ على ما افاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في اسفار البحر الملح عند اشتداد الارياح وتقليلها وفي سفين مصر عند السفر الى العارف بالله تعالى السيد احمد البدوي بجورا في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم * (فصل في صلاة التراويح) * (قوله الترويحة الجلسة) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها الاربع ركعات الخ) مجاز الاستراحة بعدها غالباً فهو من اطلاق اسم المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها ويمكن ان تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ادحنا بالصلاة يابلل أي أبقها فيكون فعلها راحة لان انتظارها مشقة على النفس ولانها يتوصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح ان التراويح جمع ترويحة للنفس أي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستلزامها شرا استراحة بعدها بقدرها اه فالعلاقة الزوم (قوله التراويح سنة) باجتماع الصلابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كافي المضمرات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي منعتكم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وفي الصحيحين

الصلاة (حتى) يقدر الى ان (بتمها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعا * (فصل في صلاة التراويح) * من الترويحة الجلسة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي آخرها الترويحة روى الحسن عن أبي حنيفة صنفها بقوله (التراويح سنة

التراب ويح وما فعله عمر
رضي الله عنه فقال التراب ويح
سنة مؤكدة ولم يختره
عمر من تلقاء نفسه ولم يكن
فيه مبتدع ولم يأمربه إلا
عن أصل لديه وعهد من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي سنة من مؤكدة
على (الرجال والنساء)
ثبتت سنيتها بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله
قال عليكم بفتى وسنة
الخلق الراشدين من بعدى
وقد واطب عليهم عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وقال
صلى الله عليه وسلم في حديث
افترض الله عليكم صيامه
وسننت لكم قيامه وفيه رد
اقول بعض الروافض هي
سنة الرجال دون النساء
وقول بعضهم سنة عمر لان
الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة
فيها أيضا لكن على الكفاية
ينسب بقوله (وصلاتها
بالجماعة سنة كناية)
لمثبت أنه صلى الله عليه
وسلم صلى بالجماعة إحدى
عشرة ركعة بالوتر على سبيل
التداعي ولم يجزها مجرى
سائر النوافل ثم بين العذر
في الترك
٢ قوله قال في القاموس
تختره الخ الذي في القاموس
تختره عليه افتري فليست
وقوله وذكره معان المناسبات معانيه الآن يكون على لغة ربيعة اه محصيه

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفذ في رمضان ولا غيره على
أحدى عشرة ركعة اه منها الوتر كافي يحيى ابن خزيمة وابن حبان وأما مرواه ابن أبي شيبة
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان
عشر بين سوى الوتر فضيف وانما ثبت العشر من عواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق
رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والاصر على ذلك في خلافة
أبي بكر ومدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك
أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كافي فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم سنهنا لا وندينها اليها وكيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بفتى وسنة
الخلق الراشدين المهديين من بعدى عضو عليهم بالواجب وروى ابو نعيم من حديث عروبة
الكندي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت بعدى أشباه فأحبها إلى أن تلزموا
ما أحدث عروفي البحر عن الخلاصة اختلف المشايخ في كونها سنة يعني أو مستحبة قال
وانقطع الخلاف برواية الحسن عن الامام انها سنة اه وقد ذكر الاصوليون أن السنة
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من الصحابة (قوله ولم يختره عمر من تلقاء نفسه)
قال في القاموس وتختره افتري عليه اه وقال قبله انخرص القول بالظن وذكره معان
كثيرة (قوله في حديث) بالتسكيرو قوله افترض الخ في محل نصب مقول القول (قوله وفيه
رد) اقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء) أقول هكذا قاله حافظ الدين في الكافي
لكن المشهور عنهم أنهم ليسوا بسنة أصلا قال في البرهان قد اجتمعت الامة على مشروعية
التراب ويح وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة الا الروافض ذكر العلامة نوح (قوله
وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الفتاوى الهندية عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول أصح وفي حاشية السيد على العلامة مسكين
وما قيل يكفر من يقول انها سنة عمر رضي الله عنه كما نقوله الروافض من نوع قد صرح في
كثير من المتداولات بانها سنة عمر يعني بالنظر لكونها عشر بين ركعة ولا عواظبة عليها وذلك
لا يمنع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة الا أن يتركها جميعا أو يكون فقيها بفتى به
وقال المرغباني انها سنة عين وكره أن يؤتم في التراب ويح مرتين في ليلة واحدة وعليه الفتوى
لان السنة لا تتكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية نفلا مضمورات بخلاف ما لو صلاها مأموما
مرتين حيث لا يصح كره كمالو أم فيها ثم اقتدى بأسخرفي تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء اماما
أو مقفيا ثم أقبت ثانيا فانه لا يكرهه أن يدخل فيها ثانيا بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن
أمير حاج وينظر الجمع بين هذابين ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلهما والظاهر أن
الظاهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره اعدتها وهذا غير مشهور فأن المشهور وكرهه
الاعادة الا ان صلى منفردا ثم أقبت صلاة العشاء أو الظهر ويستفاد من طاب الجماعة في
التراب ويح أن فضيلتها بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف
على صلاة الفذ بسبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المتحقق فيها زيادة ثواب من غير قيد

وقوله وذكره معان المناسبات معانيه الآن يكون على لغة ربيعة اه محصيه

وهو خشية الله عليه وسلم اقتراضها علينا وقال الصدر الشهيدي الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد
بجماعة وباقي أهل الحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون تاركاً السنة لأنه يروى عن أفراد الصحابة الخلاف وقال في المبسوط
لوصلي أنساري في بيته لا يأثم فقد فعله ابن عمر وعروة وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة
على سبيل الكفاية إذ لا يظن بابن عمر ٢٧٠ ومن تبعه ترك السنة انتهى وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال

أحدى الفضيلتين فإن
الاداء في المسجد له فضيلة
ليس للاداء في البيت ذلك
وكذا الحكم في الفرائض
(ووقتها) ما (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح إلى
طالع الفجر (و) لتبعيتها
للعشاء (يصح تقديم الوتر
على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو أفضل حتى لو تبين
فساد العشاء دون التراويح
والوتر أعادوا العشاء ثم
التراويح دون الوتر عند
أي حنفية بوقوعها
نافذة مطلقة بوقوعها في
غير محلها هو الصحيح وقال
بجماعة من أصحابنا منهم
إسحاق الزاهد إن الليل
كله وقت لها قبل العشاء
وبعد وقبل الوتر وبعده
لأنهم أقيم الليل (ويستحب
تأخير التراويح إلى قبيل
ثلث الليل أو) قبيل
(نصفه) واختلفو في أدائها
بعد النصف فقال بعضهم
يكره لأنها تبع للعشاء
فصارت كسنة العشاء
(و) قال بعضهم (لا يكره
تأخيرها إلى ما بعده) أي ما

بالعدد ومثل ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة إذا كان على غير وجه التداخي بمرور (قوله)
وهو خشية الله عليه وسلم اقتراضها علينا) إن قيل كيف خشي النبي صلى الله عليه وسلم
أن يفترض علينا مع علمه بأنه لا يراد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الأسراء
فرض الصلاة لا يبدل القول لدى أجيب بأن الممنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد
الركعات ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فافترت في السفر وزيدت في الحضر كما
في حاشية الشافعي على الزياحي أو أن الفرضية قد تكون معانة على المداومة أو خشية
عداوتهم على ما أن تعقدوا فرضيتها اه (قوله وباقي أهل الحلة أقامها منفردا) أفادهم هذا
التعبير أنها سنة كفاية لكل محلة فيهم مسجد فأقامتها بعبادة واحد في البلد لا تسقط الجماعة
عن جبهتهم حيث تعددت مساجد المحلة ويجوز مقتضى إطلاقهم أنها سنة كفاية أن المراد
أنها سنة كفاية في البلد لا في المحلة (قوله فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين) هما صلاتها في
البيت جماعة وصلاتها في المسجد جماعة (قوله فان الاداء الخ) علة لم حذف كان الواجب ذكره
وهو الأفضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال البرهان الحلي كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه
أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة وإظهار شعار الإسلام اه وفي التهرات في المسجد
أفضل على ما عليه الاعتقاد (قوله ووقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة
العشاء (قوله يصح تقديم الوتر على التراويح الخ) وقيل وقتها بعد العشاء قبل الوترية قال عامة
مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته ترويجة لو اشتغل بها يفوته الوتر بالجماعة يشتغل
بالترويجة على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال بجماعة من أصحابنا الخ)
قال في البحر ولم أر من صححه وإذا فاتت قيل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقبلة وقيل ما لم
يغض الشهر والصحيح أنها لا تقضى مطلقاً فان قضاها كانت نفلاً لا تراويح كما في الدر والسراج
(قوله وقال بعضهم لا يكره الخ) أي تحريمها بالانحطاط الأولى نافية بدليل قوله ولكن الأحب
أن لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره
ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي المكان آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح
(قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساواة المكمل وهي السنن
للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعمالية (قوله فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره) مقابل ما في
منية المصلي من عدم الكراهة لأنه أكمل لزيادة المشقة ورتبان المكمل لا يحصل بمجرد المشقة
ما لم يكن فيه اتباع السنة اه (قوله وإذا لم يجلس الا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع
فاذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليتين على ما عليه العامة ذكره السعيد وأذلم يبعد
الاف في آخر العشرين فهو على الصحيح يجوز عن تسليتين أي ركعتين بخلاف ما إذا تعدد على رأس

بعد نصف الليل (على الصحيح) لأن أفضل صلاة الليل آخر في حد ذاتها ولكن الأحب أن لا يؤخر التراويح إلى ركعتين
خشية الفوات (وهي عشرون ركعة) بأجماع الصحابة رضي الله عنهم (بشر تسليمت) كما هو المتوارث بسلم على رأس كل ركعتين
فاذا وصلها وجلس على كل شفع فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجر أنه عن كلها وإذا لم يجلس الا في آخر أربع

نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا)
يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهو ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله
ولان اسم التراويح نبت عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسبيح ٢٧١ والقراءة والصلاة فرادى والسكوت

(وسن ختم القرآن فيها)
أي التراويح (مرة في
الشهر على الصحيح) وهو
قول الاكثر رواه الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
يقرأ في كل ركعة عشر
آيات أو نحوها وعن أبي
حنيفة رحمه الله انه كان
يختم في رمضان إحدى
وستين ختمة في كل يوم ختمة
وفي كل ليلة ختمة وفي كل
التراويح ختمة وصلى بالقرآن
في ركعتين وصلى الفجر
بوضوء العشاء أربعين
سنة (وان ملته) أي يختم
القرآن في الشهر (القوم
قرا بقدر ما لا يؤدي الى
تنبيههم في المختار) لان
الافضل في زماننا ما لا يؤدي
الى تنفير الجماعة كذا في
الاختيار وفي المحط الافضل
في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي
الى تنفير القوم عن الجماعة
لان تكثير القوم أفضل من
تطويل القراءة وبه يقتضى
وقال الزاهد يقرأ كافي
المغرب أي بقصار المفصل
بعد الفاتحة ويكره الاقتصار
على مادون ثلاث آيات
أو آية طويلة بعد الفاتحة
اترك الواجب (ولا يترك

ركعتين كافي الخلاصة) قوله نابت عن تسليمة) فيه أنهم قالوا ان القعود الاول في رباعية النقل
واجب يجزى بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمتين ويجب عليه السجود ان كان ساهيا وقد
يجاب بان المذكور هنا في خصوص التراويح السكونية شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على
رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرها تجعل أربعاً وفيه أن هذا يريد على ما اذا جمع الكل
بتسليمة واحدة مع أنها اعتدلت عن تسليمة واحدة على المذنبى به كافي الدرر (قوله والصلاة
فرادى) أي بعد كل أربع أم بعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي يكره صلاة
ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الامام اه وفي الكافي وذكره الاستراحة
على خمس تسليمات عند الجهور (قوله مرة في الشهر) ومرة في فضيلة وثلاث في كل عشر
مرة أفضل كافي واذا كان امام مسجد فيه لا يختم فله أن يتركه الى غيره كافي الفتح وكذا لو كان
الامام طاهراً وفي الفتح والتميز ثم اذا ختم مرة قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي
لأنه شرعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصليها أو يقرأ فيها ما شاء اه واذا قرأ
بالختم فقلط فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فاستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرولة يكون على
الترتيب (قوله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لان عدد ركعات التراويح ستمائة
ركعة أو الاشرى ان كان الشهر ناقصاً فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كاملاً لان الآيات
تزيد على قدرها كاملة بستمائة وستين آية ايأتى له الختم فيه بجميع آيات القرآن ستمائة ألف
وستمائة وستة وستون آية ألف وعد وألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قصص وألف خبر
وخمسة مائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون ناسخ ومنسوخ كذا في الشعي عن
الكشاف (قوله ما لا يؤدي الى تنفير الجماعة) من طول قراءة وتسبيح وأدعية تشهد
وقوله في زماننا لانهم لم يأتوا النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهى أيما عن تطويل القراءة (قوله
لان تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي أكثرها بالانه يزاد بكل فرد صلاة ويتعلم
جاهلهم من عالمهم وتعود بركة السكامل منهم على الناقص (قوله ويكره الاقتصار على مادون
ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة) أو آيات متوسطة الشرح (قوله لترك
الواجب) افاد به انه مكروه تحريراً وما في فضائل رمضان للزاهد من أن أبا الفضل الكرمانى
والوبرى أفتيا انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالماً باهل زمانه
فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآيتين المتوسطتين أو هو ضعيف لان فيه اقراطاً
يؤدي الى التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
ويكتفى بالله ثم صلى محمد لانه الفرض عند الشافعى (در) (قوله وفرض على قول بعض المجتهدين)
منهم مولانا الامام الشافعى رضى الله عنه (قوله ويجوز من الهدرمة) الموجود في النسخ التي
بأيدى شاذل الملهة والذي في الدرر بالذال المجهمة ونسبها في القاموس بسرعة الكلام
والقراءة (قوله وترك الترتيل) في القاموس نزل الكلام ترتيباً لأحسن تأليفه اه والمراد

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك كل تشهد منها) لانها سنة وكذا عندنا وفرض على قول بعض المجتهدين فلا يصح
بدونها ويجوز من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعديل الاركان

وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولول القوم) بذلك (على المختار) لانه عين الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك
الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح ٢٧٢ الركوع والسجود) لا يترك لافتراضه عند البعض وتأكيده سنيته عندنا (ولا

يأتي) الامام (بالدعاء) عند
السلام (ان مل القوم) به
ولا يترك بالترديد عموما
فصل تحصيل السنة (ولا
تقضى التراويح) أصلا
(بقواتها) عن وقتها (منفردا
ولا بجماعة) على الأصح
لان القضاء من خصائص
الواجبات وان قضاها كانت
نفلا مستحبا لا تراويح وهي
سنة الوقت لاسنة الصوم
في الأصح فن صار أهلا
للصلاة في آخر اليوم يسن
له التراويح كالحائض اذا
طهرت والمسافر والمريض
المفطر

(باب الصلاة في الكعبة)

قدمنا من شروط الصلاة
استقبال القبلة وهي
الكعبة والشروط
استقبال جزم من بقعة
الكعبة أو هوائها الان القبلة
اسم البقعة الكعبة
المهدودة وهوائها الى عنان
السماء عندنا كما في العناية
وليس بناؤها قبلة ولذا
حين أزيل البناء صلى
العناية رضى الله عنهم الى
البقعة ولم ينقل عنهم انهم
اتخذوا ستره فلذا (صح
فرض ونفل فيها) أى في
داخلها الى أى جرم منها

توجه لقوله تعالى أن طهر رايقي الآية لان الامر بالتطهير للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض
ونفل (توقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره)

أن لا يعطى التلاوة حقها (قوله وغيرها) كترك التعمد والتسمية وترك الاستراحة فيما بين
كل تر ويحتمل والكراهة في الثلاثة المذكورة في كلامه تحريرية وفي غيرها تنزيهية لانها في
مقابله ترك السنن (قوله وكذا لا يترك الثناء) سواء كان اماما أو مقفيا أو منفردا أو علة في
الخط بان السنن لا يترك للجماعات (قوله لافتراضه عند البعض) هو أبو مطيع البلخي تلميذ
الامام الاعظم رضى الله عنه وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتي الامام بالدعاء) أى الدعاء الطويل
لقوله في دعوى قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من سنة المغرب والعشاء
وهما لا يقضيان فهي أولى بعدم القضاء (قوله على الأصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر
والمريض) لا يحسن عطفهما على الحائض لانها قبل آخر اليوم وعبارته في الشرح
أولى حيث قال والأصح انها سنة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وسننت لكم قياما له حتى ان
المريض المنطرو والمسافر والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم في آخر اليوم تسنن
لهم التراويح فكيف بعد ذلك المقيم الصحيح الصائم في تركها اه وفي القنينة لوتركوا الجماعة في
الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع له ولولم يصلها بامام له أن يصلي التروية كما
أن له أن يصلي التراويح بامام والتروية باخر على الصحيح ويكره لانه مستدى أن يقعد في التراويح
فاذا أراد الامام ان يركع يقوم وظاهر عبارة الشرح بقيد ثبوت الكراهة ولو كان داخلا في
صلاة الامام لانه علة بقوله لما في هذا من مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام في
التراويح وتكرمه مع غلبة النوم فينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع النوم تهاونا وغفلة
وترك التدبر ولا خصوصية لها به ذابل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(باب الصلاة في الكعبة)

وهي البيت الحرام سميت كعبة تربةها وأنتونها ومنه الكعبة لمن ارتفع عندها واختلف في
المضاعفة الحاصلة في الصلاة فقل خاصة بالعمل فيها أى في المسجد العتيق وهو ما حولها المحدد
بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل في كل بقاع المسجد وقيل بالعمل في كل الحرم (قوله
عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة حوى عن البرجندى (قوله وليس بناؤها قبلة) لانه
لوصلى على جبل أبي قبيس لا يكون بين يديه شيء من بناء الكعبة وصحت صلاته كذا في الشرح
(قوله ولذا حين أزيل البناء) أى في زمن عبد الله بن الزبير (قوله الآية) أى اقرأ الآية
وقامها اللطائفين والما كفين والركع السجود (قوله ظاهر في صحتها فيه) اذ لا معنى لتطهير
المكان لاجل الصلاة وهي لا يجوز في ذلك المكان كذا في الشرح والدليل على صحة الصلاة
فيها ما نقل من السنة حديث بلال رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت
وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت نفلا فالفرض في معناه فيما هو من شرائط
الجواز دون الاركان ولانها صلاة استجبة شرائطها وجود استقبال القبلة أفاده في الشرح
ومتى صارت قبلة فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسدا للوصلي ركعة الى جهته
وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلاته لانه صار مستدبرا للجهة التي صارت قبلة في حقه ييقن

توجه لقوله تعالى أن طهر رايقي الآية لان الامر بالتطهير للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض
ونفل (توقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره)

لمّا كرنا (لكنه مكروه) له الصلاة فوقها (لإسائة الأدب باستعلائه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره إلى غير وجهه امامه فيها أو فوقها) بأن كان وجهه إلى ظهر امامه أو إلى جنب امامه أو ظهره إلى جنب امامه ٢٧٣ أو ظهره إلى ظهر امامه أو جنبه إلى

وجه امامه أو جنبه إلى جنب امامه متوجها إلى غير جهته أو وجهه إلى وجه امامه (صح) اقتداؤه في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته أشبهه بعبادة الصور وكل جانب قبله والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان جعل ظهره إلى وجهه امامه لا يصح) اقتداؤه تصريح بماعلم التزام السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدمه على امامه (وصح الاقتداء) لمن كان خارجا بامام فيها أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لأنه كقيامه في الحرب في غيرهما من المساجد والقبور يفتح الباب اتفاقا فإذا سمع التبليغ والباب مفتوح لا مانع من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تحلقوا حولها والامام يصلي) خارجا (صح) اقتداؤهم (الا) أنه لا يصح (من كان أقرب إليها)

من غير ضرورة بخلاف المحرى إذا تبدل محرى به أفاده السيد والمراد بالاستدبار ترك الاستقبال والافتقار لثقل من جهة إلى جهة من غير استدبار (قوله لما ذكرنا) أي من أن القبلة اسم لبقعة الكعبة المهدودة وهوائها إلى عنان السماء (قوله لإسائة الأدب) يفيد أن الكراهة للتنزيه (قوله وترك تعظيمها) أي ظاهرا والافه ومعلمها باطنا والا كثر (قوله متوجها إلى غير جهته) بأن يجتمع في أحد الأركان الأربعة ويستقبل كل جهة واعتقاد بغير الجهة لأنه لو كان في جهته يصح بالاولى (قوله في هذه الصور السبع) وإذا اعتبر في البتة قاله دور التي ذكره فيها اليمن والشمال وبين الامام وبين المأموم تزيد على هذا العدد (قوله إلا أنه يكره إذا قابل الخ) ظاهره كراهة التصريح لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما حائل) أما إذا وجد فلا كراهة لعدم التشبه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ) اعلم أنه لا بد في صلاة الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم المأموم على امامه فإشارته إلى الأول بقوله وكل جانب قبله وأشار إلى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف الكعبة) نعم الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيهما (قوله وذلك اتقدمه على امامه) أي في جهته واسم الإشارة راجع إلى عدم الصلة (قوله وصح الاقتداء الخ) أي إذا وجدت الشروط أما إذا فقد بعضها كما إذا خرج عن استقبال العين فانه لا يصح الاقتداء كالنفرد (قوله أو لم يكن) محل يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين الظاهر نعم لوجود ما ذكره ولا انفرد من الامام (قوله في غيرها) صفة للمعرب (قوله كما تقدم) من أن الاصح اعتبار الاشتباه وعدمه (قوله صح اقتداء جميعهم إلا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة السابقة بعين الصلة وفسادا إلا أنها ذكرت فيما تقدم فيما إذا كانت الصلاة فيها وفوقها وهذا ذكرت فيما إذا تحلقوا حولها (قوله لا يظهر) الأولى لا يظهر أن أولوا وجهه في أو أن كلا منهما لازم لا آخر لأنه يلزم من التقدم التأخر وعكسه فلهما بمنزلة شيء واحد فلا يفردهما (قوله المتوجه) بصيغة اهتم الفاعل وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئله فقر الله العظيم

* (باب صلاة المسافر) *

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفر من باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب وصحب فهو لاصدور والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه هو مجوز مصباح والسفر بفتحة اسم منه وجعه اسفار سعى به لأنه يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالفاعل أيسر على بابم إلا أنه لا يكون إلا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابم باعتبار أنه أسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله إلى شرطه) فيه أن الشرط السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال إلى محله) كل فاعل محل (قوله والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو وجهه في قول السعد في

٣٥ ط من امامه وهو (في جهة امامه) اتقدمه على امامه وأما من كان أقرب إليها من امامه وليس في جهته فاقترناه صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما (باب صلاة المسافر) من باب إضافة الشيء إلى شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشيرازي مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله

(أقل) مدة (سفر) تنغيره (أي السفر ٢٧٤) (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين

ورخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفيه مثل القطر واجراء كلمة الكفر بالا كراه الثانية مثل الكره على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكيب الرخصة والعمل بالعزيمة فينبأ والثانية لا تخير فيه اتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخيير بينه وبين ما هو ايسر كلاهما اختلف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والفعل وأما الصلاة في السفر فليست الاركعتين من الرابعة فاذا صلاه ما لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعا لمخالفته المفروض عليه عينا واساءة بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالا كراه بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية ثبت معها انما يسهل العبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالمسح على الخلف كما ذكرناه والقطر في رمضان

التلويح هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل مدة سفر تنغيره الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كاللحج والجهاد وسفر مباح كالجارة وسفر معصية كقطع الطريق والاولان سيدان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذلك عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداد والمزني وبهذه المسالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد فانهم قالوا سفر المعصية لا يقصد الرخصة لانها ثابتة تحققا وما كان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليب أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الطائي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة القطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلاة اه (قوله) وهي لزوم قصر الصلاة الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة القطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمه الخروج على الحرمة بغير محرم وغير ذلك اه (قوله) كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول وهو رخصة اسقاط أي مسقطه للعكم أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالقصر في حقه ركعتان فلم يوجد التغير من العسر الى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهي العزيمة تسمى رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله) واعلم ان الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغير عذر وهو معنى قولهم ما تقر رعي الامر الاول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذر وهي الرخصة الحقيقية ويقال لها رخصة ترفيه أي تخفيف وتيسير مسقطه للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيما يتأق فيه القضاء في المال كإباحة القطر في رمضان (قوله) ورخصة مجازية الخ) فان قصر الصلاة مثلا بالنظر لصلاة المقيم فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة عزيمة لانها لكل صلاته ولا يتضمن الاكمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في أعداد الركعات والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم (قوله) وتسمى رخصته الضمير في تسمى للرخصة الحقيقية فالاولى تقديمه (قوله) مثل القطر) أي فطر رمضان في السفر فانه رخصة ويتضمن فعل العزيمة فضل ثواب لموافقة المسلمين فيها (قوله) واجراء كلمة الكفر بالا كراه) أي اجراءها باللسان والقلب مطمئن بالايان ويتضمن فعل العزيمة وهو الصبر على القتل ثواب الشهادة (قوله) والثانية مثل الكره على شرب الخمر) الاولى مثل شرب الخمر بالا كراه (قوله) ما عليه ولو بالتخيير) وهو الواجب للتخيير كأحمد الاشياء الثلاثة في كفارة اليمين (قوله) بينه) الاولى بين ما هو أشق وبين ما هو ايسر الخ (قوله) كلايس الخلف) مثال للواجب للتخيير (قوله) بين ابقائه) أي الخلف (قوله) من الرابعة) أي من الصلاة الرابعة في حق المقيم (قوله) عينا) أي وايسر من المفروض للتخيير فيه ككفارة اليمين (قوله) واساءة بتأخير السلام) المراد بالاساءة كراهة التبريم (قوله) وظنه فرضية الزائدين) هذا لا يطرد في كل مكمل فلو قال وخاط القرض بالنقل لسكان مطردا (قوله) وتسمية هذه

وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة) وقد روي بالايام دون المراحل والقراخي وهو الاصح (بسير وسط) ثم اراد ان الليل ليس محلا للسير بل للاستراحة ولا بد ان يكون السير نهرا (مع الاستراحات) فينزل ٢٧٥ المسافر فيه لاداء كل والشرب وقضاء

الضرورة والصلاة ولاكثر

النهار حكمه كما اذا خرج

قاصدا محلا وبكر في اليوم

الاول وسار الى وقت

الزوال حتى بلغ المرحلة

فنزل بها للاستراحة وبات

بها ثم بكر في اليوم الثاني

وسار الى ما بعد الزوال

ونزل ثم بكر في الثالث وسار

الى الزوال فبلغ المقصد قال

شمس الائمة السرخسي

الصحيح انه مسافر (و) اعتبر

السير (الوسط) وهو (سير

الابل ومشى الاقدام في

البر) يعتبر (في الجبل بما

يناسبه) لانه يكون صعودا

وهبوطا ومضيقا وعرا

فيكون مشى الابل والاقدام

فيه دون سيرهما في السهل

فاذا قطع بذلك السير مسافة

ايستبيح عدة من ابتداء

اليوم ونزل بعد الزوال

احتسب به على نحو ما قدمناه

يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل

كذلك الى ما بعد الزوال ثم

نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر

أجل السير وهو سير البريد

ولا أبطأ السير وهو مشى

الجملة التي تجزها الدواب

فان خير الامور واساطها

وهو سائر الابل والاقدام

اي رخصة الشرب بالاكراه (قوله وسقوط وجوب الجمعة والعيدين) بالجزء عطف على المسح فان
المسافر اذا صلى الجمعة والعيدين وضحي صح ذلك منه وأتيب (قوله ولا تخيير له الخ) بل يتعين
عليه الشرب والقصر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة
ويباح فيه الفطر ويصح فيه أكثر من يوم وليلة وتسقط به الاضحية وأما المبيع لترك الجمعة
والعيدين والجماعة والمبيع للتعقل على الداية وللتيمم والاستحباب القرعة بين نسائه فلا يقدّر
بهذه المدة (قوله دون المراحل والقراخي) روى عن الامام أنها مقدرة بثلاثة مراحل قال في
الهداية وهو قريب من الاول لان المعتاد في السير كل يوم مرحلة (قوله وهو الاصح) قال في
البحر وأنا أتجنب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف للنص
الصريح عنه وعن بعض أصحابنا تقديرها بخمسة عشر فرسخا (قوله بسير وسط) فلو أسرع
بريده فقطع ما يقطع بالسير الوسط في ثلاثة ايام في أقل منها أقصر وكما اذا سار فيها سيرا خارقا للعادة
وصرح في التبيين انه يكتفى في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط البقيان اه
(قوله لان الليل ليس محلا للسير) قال القهستاني اتى الاولى ترك ذكر الابل الى لانها للاستراحة
(قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والمسين والتاء فيها زائدان (قوله وسار
الى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التسوية بين الايام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم ان
الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو
من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في اقصر ايام السنة في مصر وما سواها في
العرض سبع ساعات الاربع فجاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع اه ذكره صاحب
تحفة الأختيار (قوله وهو سير الابل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشى الاقدام (قوله في
البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعبا شاقا (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله
قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوما) مرتبط بقوله
احتسب (قوله وهو سير البريد) أي البغل (قوله وفي البحر) يعتبر اعتدال الرمح فينظر
الى السفينة ثم تسير في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء الرمح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة
فيجعل ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر الخ) لوقال فيصلي المسافر الفرض الرباعي ركعتين
لكان أولى لان الركعتين تمام فرضه (قوله العلى) أخرج الوتر ولولم يذكره نخرج بالرباعي
(قوله أو خائفا) أي ولو كان قارا في المحطة (قوله وهو المختار) وقبل الافضل المقبول تقربا
وقيل الترك ترخصا وقيل كذلك الاسنة الفجر والمغرب (قوله فزيت في الحضر) في الظاهر يوم
الثلاثاء لاثنين عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد مقدمة المدينة صلى الله عليه وسلم لم
بشهر وأقربت صلاة السفر ركعتين كما في العيني على البخاري (قوله فانما وازانها) سميت
بهذا الاسم مع أنها صلى بعد ذهاب النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سريعا

كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرمح) على المفق به فاذا سارا أكثر اليوم به كان ككله وان كانت المسافة دون ما في
السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلى (الرباعي) فلا قصر للثلاثي ولا للوتر فانه فرض على ولا في السنن فان كان في
حال نزول وقرا أو آمن ياتي بالسنن وان كان سائرا أو خائفا فلا ياتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين

ركعتين فزيدت في الحضر وأقوت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها
وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كآبق من سبده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت
مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاءوا أيضا ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة بضره وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بضر المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو فضاء) قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة الى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو اتصلت القرية بالفناء لا بالبرض لا يشترط مجاوزته ابل مجاوزة الفناء كذا في قاصيضان ويخالفه ما في النهاية والفناوى والولوالجبية والجنيس والمزبد ونصها بقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة والقصر أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء المكان المتصل بالمح

فأطلق عليهم وتر النهار لقرينها منه والاضافة تأتي لادنى ملاحظة أول تميز عن وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصده قصد اجازما كما في القهستانى ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الرياح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما ينعمه فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعلا لوقصد السياحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدوا وذهب اطلب آبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأفاده السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يسبح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقمح المجاور لا ينفي الاحكام **ك**البيع وقت النداء والصلاة في الارض المصوبة (قوله اذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليعيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محله منقلبه وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخاتمة (قوله ولو بيوت الاخبية) متصلة أو متفرقة فان نزلا على ماء أو محتطب يعتبر مفارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه لا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن نتظر الى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو يتظر الى القرية فقلنا الانصلى أبدا فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة بضر المصر) قيد بالبرض احترازا عن القرية المتصلة بالفناء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعه النهاية معزى بالمعيط وأفاد في النهر عن الولوالجبية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فاذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الاصح ولعله يبين أنها قال القرطاشي ان هذا التفصيل هو الاشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق الفناء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة في هذا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والاكرة اتفاقا) أي الطرائين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

البلد كرض الدواب ودفن الموتى والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها ولوسكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والأكررة اتفاقا (ويشترط لجمعة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من ليحيا وزعمران مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و لكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كأرأة مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعا له ولو
دخل به إلا أن يجوز له أمنعه من الوطء والإخراج للمهر عنه (أبي حنيفة رضي الله عنه) (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد
والمدبر (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر ٢٧٧ والتلميذ مع أستاذه والامير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبد لنيسة الاعشى
(أو) كان (ناويا دون
الثلاثة) الايام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبرنية الإقامة والسفر
من الاصل) كالزوج والمولى
والامير (دون التبعية)
كالرأة والعبد والجندي
(ان علم) التبعية (نية المتبوع
في الاصح) فلا يلزمه الاتمام
بنية الاصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي مخالفا له قبل عام هجت
في الاصح (واقصر عزمة
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم
الرباعية) (والحال أنه) (قدم
القيود الاول) (قد رالتشهد
(هجت صلته) (لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وقصر الاخرى ان
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا بسجد السهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) (ثالث عدم نقصان مدة السفر) أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله) فلا يقصر من ليحيا (واذا تجاوز) (قوله)
ولكن كان صيبا) محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعا) محترز التقيد بالاستقلال فقيهه ان
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعنددهم لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في الجري فبني أن لا يكون تبعا لان له السفر بغیر ان المولى
(قوله) إذا كان يرتزق منه) كذا في الزبلي أو من بيت المال كافي النهر والاوجه في الذي
ترزق أن يكون مقيما كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفره ان يقصر
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الدابة فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر ان كان العدو مسافرا معه سائر اوجه التأييد أن التعبير بالفعل
حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضاً فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضي ما مضى والوكيل
لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كونه الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك اقتتاح النقل وخلطه بالقرض
وكل ذلك لا يجوز تأخيره السيد عن الدت (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب بعبدة
والاصاربت الثلاثة تعلقا فيضم اليه أخرى تحرزا عن التسفل بالبراء ولو أفسده لاشئ عليه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعدد وكوع الثالث قبل التقيد بعبدة أهاد اقيام
والركوع لوقوعه ما تعلقا فلا ينوبان عن القرض تأخيره السيد ولا بد أن ينوي الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لا جـل الاتمام فقط لا يكون مقيما (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة سنة النية والمدة واستقلال الرئي واتحاد الموضع وملاحيته وترك السير (قوله)
يقصر) جلته يقصر مئة مسافرا (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعظم من أن يكون للإقامة أولا
ولحاجة نسيتها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله للماء أو لافانه يتم في هذه الصور

قد رالتشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما طم للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيما بالنسبة فانه قاب فرضه أو لم يترك واجب القيود الاول
لا يفسد وكذا الوقوف في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامته نصف شهر في بلد أو قرية)

ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح اطول قراءتها وعند نايقه (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما يقر من سبيله وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاءوا أيضا ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة ربضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل القضاء بمزرعة أو قضاء قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة الى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة القضاء كذا في قاصيخان ويخالقه ما في النهاية والفتاوى ولو بالجمعة والنجيس والمزبد ونصها يقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لصلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المعتاد بالمحل

فأطلق عليه وتر النهار لقرينته والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتفريق وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح اطول قراءتها) فيه أن الظهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصد قصد جازما كما في القهستاني ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الربح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما يتبعه فربحنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعا لم يقصد السباحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدوا وذهب اطلب أبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أمان في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق وعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأداه السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح الجمار ولا ينفي الأحكام كالببيع وقت النداء والصلاة في الأرض المفصولة (قوله اذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليقيد اشتراط مجاوزة السكك فيدخل فيه محله منفصلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخطبة (قوله ولو بيوت الاخبية) متصلة أو متفرقة فان زلوا على ماء أو محتطب يعتبر مفارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه ولا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن ننظر الى الكوفة فصب لي ركعتين ثم رجعتا فصب لي ركعتين وهو ينظر الى القرية فنقلنا الانصلي أربعين فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة بربض المصر) قيد بالربض احتراز عن القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية معز بالمحيط وأفاد في النهر عن الولوالجية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الاصح ولعله يان انها يتها قال القرطبي ان هذا التفصيل هو الاشبه (قوله ويخالقه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لصلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه اذا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والا كذا اتفاقاً) أي الحزائين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

بالحكم المذكور كض الدواب ودفن الموتى والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها ولوسكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة وبعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والا كذا اتفاقاً (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبالغ (و) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من ليحيا وزعم ان مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و) (اكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينوم متبوعه السفر) والتابع (كما رآه مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعها ولو
دخل بها لأنهم يجوزوا منعها من الوطء والاخراج للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد
والمدبر (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجر مع المستأجر ٢٧٧ والقيظ مع أستاذة والاصير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبرة بنية الاعشى
(أو) كان (ناويا دون
الثلاثة) الايام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبر نية الإقامة والسفر
من الاصل) كالزوج والمولى
والاصير (دون التبوع)
كالرأة والعبد والجندي
(ان علم) التبوع (نية المتبوع
في الاصح) فلا يلزمه الاقام
بنية الاصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي مخاها قبل علمه صحت
في الاصح (والقصر مزمة
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم
الرباعية و) الحال أنه (قعد
العهود الاول) قد راى تشهد
(صحت مسلاته) لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وتغيير الاخرين
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا بسجدة السهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) والثالث عدم نقصان مدة السفر (أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة) (قوله) فلا يقصر من ليحيا وزعم (محترز قوله) اذا جاوز (قوله)
ولكن كان صيبا) محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعا) محترز التقيد بالاسستقلال فقهه لف
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في البحر فبني أن لا يكون تبعه لان له السفر بغير إذن المولى
(قوله) إذا كان يرتزق منه) كذا في الزيلعي أو من بيت المال كافي النهر والاوجه في الذي
تزوج أن يكون مقيما كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفره ناقص
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتيمم والصلاة على الداية فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر في قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأيد أن التعبير بالقول
حيث قال يسأله يشهر بالوجوب وأيضا فانه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فانه لا يلزمه أن يقضي ما مضى والوكيل
لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كوت الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك افتتاح النقل ومخاطبه بالقرض
وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد عن الدرر (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب بسجدة
والامارت الثلاثة تفلا فيضم اليه أخرى محترزا عن النقل باليتراء ولو أفدته لاشئ علمه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التقيد بسجدة أعاد القيام
والركوع لوقوعها نقلا فلا ينوبان عن القرض أفاده السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقيما (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة ستة النية والمدة واستقلال الرأي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير در (قوله)
يقصر) بجله يقصر صفة مسافرا (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أولا
ولحاجة نسيها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله الماء أولا فانه يتم في هذه الأمور

قد راى تشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالقرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيما بالنية فانه قلب فرضه أو ربما وترك واجب القعود الاول
لا يفسد وكذا لو قرأ في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامته نصف شهر يدا أو قرية)

قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذالم يستحكم سفرهم بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرّد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرّد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أولم ينو) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غد أو بعد جمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة (ولا تخرج نية الإقامة يلدتين لم يعين المبيت باحداهما) وكل

الآن يكون لاحقا فانه لا يتم لانه خلف الامام حكما (قوله قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها والاثري منه كالتجرب لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأى فيها يكفي العناية والفتح وهو حجة على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يروي الدخول والخروج كذا في التبيين اه (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك) أي لان نقض السفر ترك والتروك قصصه ليعجزد النية (قوله لان علقمة الخ) وكذا روى عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحداهما) أما اذا عينه بان نوى أن يقيم الليل في احدهما ويخرج بالثاني الى الموضع الآخر فاذا دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالثاني لم يصير مقيما أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافرا لان موضع إقامة المرح حيث يبيت فيه فلا ترى أنك اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محله كذا وهو بالثاني يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة في مفازة) مثلها الجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينة ليست بوطن الا عند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والسكلا ما يكفيهم تلك المدة وأهل الاخبية هم الاعراب والترك والكرد الذين يسكنون المفازة نهر وقيد بهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقيما عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله اعسكرنا بدار الحرب) أما من دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها صحت نيتهم (قوله لخائفة حالهم) أي لعزيمتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مدد الى العدو ووجود مكيدة من القلبيل يغلب بها الكنبر قائم وذلك يمنع قطع القصد فلم تكن دارا إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البغي) ولو في المصر كما أفاده كحل الدين في العناية وصاحب البحر والتقييد بغير المصر في عبارة البعض اتفاقا والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق طائفتان منهم على الحق ولا يحكمهم بقسوقهم بالاتفاق لانهم متمسكون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تكن لهم شبهة فهم لم يوصى أي قطاع طريق قهستاني من بحث البغاة (قوله ولو كانت الشوك ظاهرة لنا عليهم) لانه السابقة وفصل زفر وتفصيله رواية عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقسيم قال السيد ولا حاجة اليه لانه من قوله وأنها أربعة (قوله ولو في التشهد) متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قدر تحريمه في الاصح قهستاني (قوله ولو خرج الوقت) مباغاة على قوله صح (قوله أوترك الامام القعود الاول) لان القعدة صارت واجبة في حقه أيضا فلا يطل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم) مقيد بكونه باقاة في حق الامام

واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة من البلدتين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفازة لغير أهل الاخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه والاخبية جمع خباء بغير همز مثل كساء وأكسيه بيت من وبرأ وصف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة في الاصح في مفازة (ولا) تصح نية الإقامة (اعسكرنا بدار الحرب) ولو حاصر وامصر المخالفة حالهم بالتردد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا) في حال (محاصرة أهل البغي) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوك ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بتقيم) يصلي رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتدائه (وأتمها أربعة) تبع الامامه واتصال

المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أوترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعده) والمأموم أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت

لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى بمقيم مسافر (صح) الاقتداء (فيهما) أى فى الوقت وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول فى حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بالقراءة ولا يصحود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب للإمام) ٢٧٩ بعد التسليمين فى الاصح وقيل بعد التسليم الاول (أن يقول

والمأموم أما لو كانت فائتة فى حق الإمام موداة فى حق المأموم كما إذا كان المأموم يرى قول الإمام فى الظهر والإمام يرى قوله ما وقول الشافعى فانه يجوز دخوله معه فى الظهر بعد المثل قبل المثلين كفى السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المقترض بالمتفعل فى حق القعدة ان كان الاقتداء فى الشفع الاول أو فى حق القراءة ان كان الاقتداء فى الشفع الثانى هداية وفى حق التحريم كفى السراج عن الحوائش لان تحريم الإمام اشتات على فرض ونقل وتحريم المقتدى اشقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن تحريم المسافر مشتملة على نحو التسيب والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر فى الحائش أقوى وبناء الضعيف على القوى جائز (قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبى يوسف لما حج مع هرون الرشيد وصلى بالناس ركعتين بكه قال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر فقال له واحد منهم نحن أعلم به هذا منك فقال له أبى يوسف لو علمت ما تكلمت فى الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا عن الملك الذى أعطاه الله تعالى لكنت أسرب ذلك كذا فى الشرح (قوله فان أقوم سفر) يستعمل سفر مفردا وجمعا يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح (قوله أقوى من الاول) أى من القعود الاول (قوله بالقراءة) فى الاصح لانهم لاحقون حيث أدركوا أول صلاتهم مع الإمام وفرض القراءة قد تأدى فيترك كونها احتياطا كذا فى الهداية والكافى (قوله ولا يصحود سهو) لوسهوا فيما يتون لانهم كاللاحقين (قوله ولا يصح الاقتداء بهم) لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة فى الركعتين فينفردون فى الباقي الا أنهم مقتدون بتحريمه لافعله (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم الثانية لانهم لا يفتظرون شيئا بخلافه بعد التسليم الاول (قوله فى الاصح) وقال بعض المشايخ يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بيانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الإمام فكيف كان مقتديا به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد مد تكمله القراءة تحريما وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى فى الشفع الاول واذا دار الأمر بين الحرمة والنسب فالاحتياط هو الترك فكان جهله مقتديا أولى من جهله منفردا بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن تكون مكروهة تحريما أو كنافلة الصلاة بتركه فكان الاحتياط فى حقه القراءة فصار جهله منفردا أولى من جهله مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله يقضى بالكوع والسجود) لان الرخصة للجزل لا تبقى بدونه (قوله واذا مضى) أى الصحيح والاولى ذكره (قوله يقضى بالإيماء) لانه لا يلزم تكليف ما لبس فى الوضوء (قوله آخر الوقت) أى بقدر ما يسع إيقاع التحريم فيه (قوله لانه المعتبر فى السببية) أى آخر الوقت لانه أو ان تقرره دينيا فى ذمته

والمأموم أما لو كانت فائتة فى حق الإمام موداة فى حق المأموم كما إذا كان المأموم يرى قول الإمام فى الظهر والإمام يرى قوله ما وقول الشافعى فانه يجوز دخوله معه فى الظهر بعد المثل قبل المثلين كفى السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المقترض بالمتفعل فى حق القعدة ان كان الاقتداء فى الشفع الاول أو فى حق القراءة ان كان الاقتداء فى الشفع الثانى هداية وفى حق التحريم كفى السراج عن الحوائش لان تحريم الإمام اشتات على فرض ونقل وتحريم المقتدى اشقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن تحريم المسافر مشتملة على نحو التسيب والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر فى الحائش أقوى وبناء الضعيف على القوى جائز (قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبى يوسف لما حج مع هرون الرشيد وصلى بالناس ركعتين بكه قال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر فقال له واحد منهم نحن أعلم به هذا منك فقال له أبى يوسف لو علمت ما تكلمت فى الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا عن الملك الذى أعطاه الله تعالى لكنت أسرب ذلك كذا فى الشرح (قوله فان أقوم سفر) يستعمل سفر مفردا وجمعا يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح (قوله أقوى من الاول) أى من القعود الاول (قوله بالقراءة) فى الاصح لانهم لاحقون حيث أدركوا أول صلاتهم مع الإمام وفرض القراءة قد تأدى فيترك كونها احتياطا كذا فى الهداية والكافى (قوله ولا يصحود سهو) لوسهوا فيما يتون لانهم كاللاحقين (قوله ولا يصح الاقتداء بهم) لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة فى الركعتين فينفردون فى الباقي الا أنهم مقتدون بتحريمه لافعله (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم الثانية لانهم لا يفتظرون شيئا بخلافه بعد التسليم الاول (قوله فى الاصح) وقال بعض المشايخ يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بيانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الإمام فكيف كان مقتديا به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد مد تكمله القراءة تحريما وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى فى الشفع الاول واذا دار الأمر بين الحرمة والنسب فالاحتياط هو الترك فكان جهله مقتديا أولى من جهله منفردا بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن تكون مكروهة تحريما أو كنافلة الصلاة بتركه فكان الاحتياط فى حقه القراءة فصار جهله منفردا أولى من جهله مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله يقضى بالكوع والسجود) لان الرخصة للجزل لا تبقى بدونه (قوله واذا مضى) أى الصحيح والاولى ذكره (قوله يقضى بالإيماء) لانه لا يلزم تكليف ما لبس فى الوضوء (قوله آخر الوقت) أى بقدر ما يسع إيقاع التحريم فيه (قوله لانه المعتبر فى السببية) أى آخر الوقت لانه أو ان تقرره دينيا فى ذمته

آخره مسافرا صلى ركعتين وان كان مقيما صلى أربعاً لانه المعتبر فى السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فنلزمه الصلاة لو صار أهلاً لها فى آخر الوقت يلوغ واسلام وافاقه من جنون وانما وطهر من حيض ونفساء ونسقط يفقد الأهلية فيه يجنون

واغما محمد ونفاس وحيفض
(و يبطل الوطن الاصلي
بمنه فقط) أي لا يبطل
بوطن الإقامة ولا بالسفر
لان الشئ لا يبطل بما دونه
بل بما هو مثله أو فوقه ولا
يشترط تقدم السفر لثبوت
الوطن الاصلي اجماعا ولا
لوطن الإقامة في ظاهر
الرواية واذا لم ينقل أهله
بل استحدث أهلا أيضا ببلدة
أخرى فلا يبطل وطنه
الاول وكل منهما وطن
اصلي له (ويبطل وطن
الإقامة مثله) يبطل أيضا
(ب) انشاء (السفر) بعده
(وب) العود للوطن (الاصلي)
لما ذكرنا (والوطن الاصلي
هو الذي ولد فيه) الانسان
(أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج)
ولم يولد فيه (و) لكن (قصد
التعبس لا الارتحال عنه
ووطن الإقامة موضع)
صالح لها على ما قدمناه
وقد نوى الإقامة فيه
نصف شهر فما فوقه)
وقائدة هذا أنه يتم الصلاة
اذا دخله وهو مسافر قبل
بطلانه (ولم يعتبر الحقون
وطن السكنى وهو ما) أي
موضع (ينوى الإقامة فيه
دون نصف شهر وكان
مسافرا فلا يبطل به وطن
الإقامة ولا يبطل السفر

وصفة الدين تعذر طال تقرر وأما اعتماد كل وقت اذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه
بصفة الكمال (قوله وانما عمد) أكثر من خمس سنوات (قوله ويبطل الوطن الخ) الوطن
محررنا ويسكن منزل الإقامة قاموس (قوله بئله) أي وان لم يكن بين ما مسافة سفره وقوله بعد
ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصلي اجماعا أي لانه قد يتولد فيه مثلا ولا ينتقل عن
غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) فاذا خرج من مصر فقام بقلوب مدتها
يسمى وطن إقامة الا أنه حينئذ لا يترتب له أحكام (قوله بل استحدث أهلا الخ) وكذا لو
استحدث أهلا في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر (قوله بانشاء السفر بعده) حتى لو
عاد الى حجة فيه قصر وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء انشأ منه أو بعده في موضع آخر
بعده ولا يشترط كونه منه كما يفهمه كلام صاحب النهر الا في رده على الزيلعي وبقي ما اذا
خرج منه على نية السفر الاولى ثم جاوزه بعدة سفر منه أو من الاصلي ولم يقيم في غيره ثم مر به بل يتم
وظاهر كلامهم نعم لانه لم يدخل الاصلي ولم يقيم في غيره ولم ينشئ سفرا بعده وحزبه (قوله لما
ذكرنا) من أن الشئ لا يبطل الا بئله أو بما هو فوقه (قوله أو تزوج فيه) ينظر حكم ما اذا تسرى
فيه وعلى فرض اعتبار التسرى فيه يتحقق كون الوطن الاصلي أكثر من أربعة (قوله على
ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحدا وأن لا يكون مقارزة ولادار حوب لعسكرنا ولادار بني
(قوله وقائدة هذا) الاولى ذكره بعد قوله لما ذكره فانه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)
احترزه عما اذا انقض السفر قبل استحكامه بعد اقامته بعشر يوم فانه يتم اذا
دخله لصيرورته مقيما حينئذ ينقض السفر ومثله المواقف في الشرح لوطن الإقامة والاصل
موضعا فقال مثله مصري انتقل باهله الى الشام فاذا عاد مسافرا ودخل مصره لم يتم بمجرد
الدخول فلو أبقي أهله وتزوج بالشام أيضا يتم بدخوله في كل من الوطنين واذا خرج يريد الشام
فتموى الإقامة بانطائاق السفر بأقوسية مثلا خمسة عشر يوما لم يبطل وطنه الاصلي فاذا رجع
اليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فاذا خرج ودخل الخانقاه يقصر بطلان وطن الإقامة به بالاصلي
وكذا لو خرج من الخانقاه بعدنية الإقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع الى وطنه الاصلي ولم ينو
السفر حتى وصل الى بليس مثلا فنوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما يبطل وطن الإقامة
بانطائاقه وكذا اذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد الى حجة فيها يقصر كما لو دخلها مسافرا
بعد ذلك اه (قوله وكان مسافرا) ليس بقيد وقال الزيلعي عامتهم على أن وطن السكنى
يقصد وتصور تلك الفائدة فيمن خرج الى قرية الحاجة ولم يقصد سفر او نوى أن يقيم بها أقل من
نصف شهر يتم فلو خرج منها لا سفر ثم بداله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل
من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر فلو مر بثلث القرية أتم لانه لم يوجد منه ما يبطله ما هو
فوقه أو مثله اه بتغيرهما وقوله فلو خرج منها لا السفر فقيده لانه لو خرج منها لا السفر بطل اتفاقا
وقوله ثم بداله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيد به لانه لو دخل مصره بطل
بما فوقه وهو الوطن الاصلي ولو أقام بمحل أقل من مدة الإقامة لبطل بئله قال في النهر ومافي
الزيلعي ممنوع بل يقصر لانه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى أولى
(قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصلي أولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من

• (باب صلاة المريض) • من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجري الطبيعي (اذ انفسد
على المريض كل القيام) وهو الحقيق ومثله الحكمي ذكره ٢٨١ فقال (او تعسر) كل القيام (وجود

قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا لما قبله أن في كل اسقاط او تخفيفا (قوله من اضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد
وقد يضاف الى محله كترك الفصن (قوله من المجري الطبيعي) اي الجريان والاستمرار
الطبيعي بأن يكون مخالفا لمقتضى الطبع المستقر ومرض الحيوان من باب تعيب والمرض
بالسكون لغة قليلة في الحركة قال في البحر وحد المرض السقط للقيام والجمعة والمبيح للافطار
والتعيم زيادة الفاعل او ازيدادها (قوله وهو الحقيق) أي ما ذكره المصنف أولا وهو التعذر
الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي ومثل التعذر الحقيق التعذر الحكمي وهو التعسر (قوله
وجود ألم شديد) كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد كما في التهستاني وسواء
حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كما في النقاية وقمده بالشديد لانه ان لحقه نوع من المشقة لم يجز
ترك القيام كما في مسكين ومثل الألم خوف طوق الضرر من عداو أدى أو غيره على نفسه أو ماله
لوصلي قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلي من
الطين أو المطر فانه يصلي قاعدا كما في البحر وكذا يصلي قاعدا لو أجهزته القيام عن الصوم أو عن
فرض القراءة أو كان به حال لو قام سلس بوله أو سال جرحه (قوله حاذق) غير ظاهر النسق
وقيل عداوته شرط كما في الشربلية (قوله أظهور الحال) عطف على قوله تجربة بان كان
يظهره من حاله انه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام منكنا أو معقدا على عصا
أو حائط لا يجزيه الا كذلك خصوصا على قوله ما فانه مما يجعله لان قدرة الغير قدرته (قوله زاد
النسائي) فان لم تستطع فاستلقيا أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجزى بين
صلاته على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل وله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا
الحديث فتركوا ظاهره عن الترتيب (قوله أو غيره) كاحتبا أو جلوس على ركبته كالتشهد
لان عذر المرض أسقط عنه الأركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله
قام بقدر ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء) الأولى
حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز
ابتداء وان لم تحمل على هذا الهد المشبه والمثلية به (قوله والسجود) أي بالجبهة والافتقار
ولو كان يقدر على سجوده بالانف فقط تعين عليه ما في السراج لو كان يجيئه قروح لا يستطيع
السجود عليه ايلزمه السجود على الانف ولا يجوز له الايماء لانه ترك السجود مع القدرة عليه
وفي الترمذي أنه عند العجز عن السجودية قرض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاءه أو ان الركوع
والسجود يقعد ويؤمى بما (قوله صلى قاعدا بالاياء) أو قائما به والاول أفضل لانه اشبه
بالسجود لكونه أقرب الى الارض وهو المقدر كذا في التبيين وفي البحر ظاهر المذهب
جواز الايماء قائما أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الحاشي لوقيل ان الايماء قائما هو الأفضل
خروج من الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجهها اه

الم شديد أو خاف) بأن
غلب في غلبه بتجربة
سابقة أو اخبار طبيب
مسلم حاذق أو ظهور
الحال (زيادة المرض أو)
خاف (بطأه) أي طول
المرض (به) أي بالقيام
(صلى قاعدا بركوع
ومسجود) لما روى عن
هران بن حصين قال كانت
بي بوا سير فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة فقال صلى قائما
فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب
زاد النسائي فان لم تستطع
فستلقيا لا يكف الله نفسا
الاوسعها (ويقعد كيف
شاء) أي كيف تيسره
بغير ضرر من قربع أو غيره
(في الاصح) من غير كراهة
كذا روى عن الامام للعدر
(والا) بان قدر على بعض
القيام (قام بقدر ما يمكنه)
بلا زيادة مشقة ولو
بالضرورة وقراءة آية وان
حصل به ألم شديد يقعد
ابتداء كما لو هجز وقعد
ابتداء هو المذهب الصحيح
لان الطاعة بحسب الطاقة

(وان تهذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى قاعدا

بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزيه مضطجعا

(وجعل ايماءه) برأسه للسجود أخفض من ايمائه) برأسه (للكوع) وكذا الوجه عن السجود وقدر على الركوع يولي بهما
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فأم يصلي على وسادة فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً يصلي عليه فرمى به وقال صلى على
 الأرض أن أسست طفت والأفانم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان ليخففه) أي الأيماء للسجود (عنه)
 أي عن الأيماء للركوع بان جعله ما على حد سواء (لأنهم) صلاته لقد السجود حقيقة وركوعه كجاء القدرة (ولا يرفع) بالبناء
 للمجهول (لوجهه شيء) كجبر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد
 فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه ولكن في ركوعه وسجوده يولي برأسه رواه الطبراني وقال
 في المجتبى كانت كيفية الأيماء بالركوع والسجود مشتبهاً على في أنه يكنى بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية
 قاته **ذكر شيخ الاسلام المولى** ٢٨٢ اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً أجاز انتهى

وفي شرح المقدسي مريض
 يجز عن الأيماء للركوع رأسه
 عن أبي حنيفة يجوز وقال
 ابن الفضل لا يجوز لأنه لم
 يوجد منه الفعل انتهى
 حقيقة الأيماء طائفة
 الرأس انتهت عبارته وقال
 أبو بكر إذا كان يجيئته
 وأنه عذري صلى بالأيماء
 ولا يلزمه تقرب الوجه
 إلى الأرض بأقصى ما يمكنه
 وهذا نص في الباب كما
 في معراج الدراية (فان فعل)
 أي وضع شيئاً يسجد عليه
 (وخفض رأسه) للسجود
 عن ايمائه للركوع (صح)
 أي صحت صلاته لوجود
 الأيماء لكن مع الاساءة
 لما روينا قبل هو سجود
 كذا في النهاية وفيه
 المريض في صلاته من

(قوله وجهه) ل الأيماء للسجود أخفض (تعبير) ما لا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى
 ما يمكنه بل يكفي أدنى الانحناء (ما نرى عن المجتبى) (قوله وكذا الوجه عن السجود الخ) قال
 في الفتح رجل بجلفه جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً بالأيماء
 ولو قام وقرا أو ركع ثم قعد أو أوالسجود جاز والاول أول (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول)
 هذا الضبط وان تعين هذا الرفع شيء به لا يمكنه ليس يلزم في الواقع فان رفعه ورفع غيره على
 حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث الآتي بهد والسابق (قوله
 لما قدمناه) من حديث الأيماء (قوله فظفرت على الرواية) أي بأنه يكنى بعض الانحناء بديل
 تكثير (قوله للركوع رأسه) أي من غير طائفة (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو
 المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله حقيقة) أي إذا علم أنه
 لا يجوز لعدم وجود الفعل الخموص منه حقيقة الأيماء الخ (قوله انتهت عبارته) أي عبارة
 المقدسي (قوله وهذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الانحناء (قوله
 لكن مع الاساءة) المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر للنهي عن في الحديثين السابقين (قوله
 فلم يدر الخ) هذا تعذر في ومثله الحكمي بأن كان بحال لو تعذر من الماء من عينيه فأمره
 الطبيب بالاستلقاء أياماً ونهائه عن القعود والسجود فانه يجزيه أن يستلقي ويصلي بالأيماء لان
 حرمة الأعضاء مكرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متعلق بقوله فلم يدر أما إذا قدر
 على الاتكاء بضرر فلا يلزمه (قوله أو ما استلقيا الخ) اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها
 أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كاهداية وشروحه
 ثانيها أن الاستلقاء انما يجوز اذا جهر عن الاضطجاع **كذهب الشافعي** ثالثها أن
 الاضطجاع انما يجوز اذا جهر عن الاستلقاء وفي القنية أنه الاظهر ورد في البحر وقال في النهر
 أنه إذا (قوله وسقوط الوجه) عطف على جواز الخ وهو من عطف اللازم (قوله

القرأة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان جهر عن ذلك تركه كافي التنازلية عن التحريد (والا) فيمتد
 أي وان لم يخفف رأسه للسجود أنزل عن الركوع بان جعله ما سواه (لا) تصح صلاته لتلك فرض الأيماء للسجود كما فعل ذلك
 من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وان تعسر القعود) فلم يقدر عليه متكثراً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر (أو ما استلقيا)
 على قفا (أو على جنبه) والابن أفضل من الايسر ورده الأثر (والاول) وهو الاستلقاء على قفا (أولى) من الخشب الابن
 ان تيسر بلا مشقة لحديث فان لم يستطع فعلى قفا ولان التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم يجز
 على المختار وقد مناجوا إذا توجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بهذا المرض ونحوه (و) المستلقي (يجعل
 تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء) وليتمكن من الأيماء حقيقة الاستلقاء تنفع الأعضاء

عن الائمة ما كلف بالوضوء (ويبقى) للمريض (نصب ركبته ان قدر حتى لا يثقلها) فيمتد برجله (الى القبلة) وهو مكروه
 للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الائمة) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فنادوا بها اذا
 زادت على صلاة يوم وليلة فنزاد ما دام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه يقضي في رواية (قال في الهداية) والمستصحب (هو الصحيح
 و) قد (جزم صاحب الهداية) مخالفا لها (في) كتابه (التجسس والمزيد بسقوط القضاء اذا دام هجرته عن الائمة) برأسه (أكثر من
 خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كالقاضي عليه انتهى (وصححه) قاضي غني و (قاضي خان) قال هو الاصح لان
 مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب انتهى وقال الكمال (ومثله) أي مثل تصحيح قاضي خان (في الهيوط واختاره شيخ الاسلام)
 خواهرزاده (ونحو الاسلام) السر حتى انتهى (وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية
 (وفي اندلسه هو المختار وصححه في البناية) قال هو الصحيح ٢٨٣ كافي التمارينية (والبدائع وحوميه

الاولا الجى) والفتاوى
 الصغرى وفي شرح الطحاوى
 لو جزم عن الائمة وتحرير
 الرأس سقطت عنه الصلاة
 والعبرة في اختلاف الترجيح
 بما عليه الاكثر وهم
 القائلون بالسقوط هنا
 (رحمهم الله) اجمعي
 وأعاد علينا من بركاتهم
 ومدهم (و) من هجر عن
 الائمة برأسه (لم يوم) أي
 لم يصح ايمانه (بعينه و) لا
 (قلبه و) لا (حاجبه) لان
 السجود تعلق بالرأس دون
 العين والحاجب والقلب
 فلا يتصل اليها خلفه كاليد
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 يصلي المريض فأنما فان لم
 يستطع فقام فأن لم
 يستطع فعلى قيام يومئ

فيتمد برجله) الاولى - صدقه (قوله أخرت عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على أربعة
 أوجه ان دام به الهجرست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل
 قضى اجماعا وان دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل فجميع ما اختلاف المشايخ
 فهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار
 البرزوي الصغرى وفي البحر من القنية مريض لا يمكنه الصلاة الا بوضوءات مثل أوقه ونحوه يجب
 عليه أن يصلي ولو اعتقل لسانه يوم ما وجله فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة
 (قوله لها) أي لا - داية أي الرواية المذكورة فيها (قوله في كتابه التجسس) المتعبر ما صححه
 فيه لانه متأخر (قوله وقال الكمال الخ) هو من مال الى عدم وجوب القضاء كما في الشرح (قوله
 خواهرزاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أي لم يصح ايمانه بعينه الخ)
 وانما ذكر ذلك دفعا لتوهم عدم الحل وهو لا ينافي الصحة وقال زفر يوحى بعينه فان هجرته قلبه وما
 قاله زفر رواية عن أبي يوسف لان العيين في الرأس فيأخذ ان حكمه ان قدر وان هجرته قلبه لان
 النسبة التي لا تصح الصلاة بدونها انما تقام به فتقام به الصلاة عند الهجر ولنا أن نصب الابدال
 بالراى ممنوع والنص ورد بالائمة بالرأس على خلاف القيام فلا يقاس عليه أفاده السيد (قوله
 فلا ينتقل اليها) أي الى هذه الاشياء الثلاثة خاتمة أي خلاف السجود وهو الائمة بالائمة لان الابدال
 لا تنصب بالراى (قوله كاليد) أي كما لا ينتقل خلف السجود الى اليد (قوله صلى الله عليه وسلم) فاعدا بالائمة
 لو قال أو ما قاعد السكنا أولى اذ يفترض عليه أن يقوم فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما
 قاعدا وانما يلزمه القيام عند الائمة للركوع والسجود لا مطلقا على ما ذكره في التمر وان
 كان ظاهر الزياي يقتضى سقوط ركنية القيام أصلا (قوله واذا استسك عذره بالعهود)
 بجره وسلسه (قوله اختلاف الترجيح) والمفتى به انه يصلي منفردا كما في البحر والاندلس

ائمة فان لم يستطع قاله أحق بقبول الصدرة وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فأنه أحق بقبول العذر
 منه منهم من فسر بقبول عذرا تأخيرا فقال يلزم القضاء ومنهم من فسر بقبول عذرا لا سيما فقال بعدم القضاء وهم
 الاكثرون وقد علمتهم (وان قدر على القيام وهجر عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالائمة) وهو أفضل من ايمانه فأنما
 ويحيط الركوع عن هجر عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسبيله الى السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب
 مادونه واذا استسك عذره بالعهود وسبيل القيام أو يستسك بالائمة وسبيل بالسجود ترك القيام والسجود صلى
 قاعدا ومما ولو هجر عن القيام بخروجه للجماعة وقد عليه في بيته اختلاف الترجيح (وان) افتتح صلاته سجدا (عرض
 له مرض) فيلزمها بقدروا (أفها) بالائمة

بالايماء (ولو صلى) المريض
(فاعد اركع ويسجد
فصح في) لان البناء كالاقداء
فيصح عندهما خلافا لمحمد
وفي قوله صلى اشادة الى انه
لو قدر قبل الركوع والسجود
في انفاطال عدم بناء قوى
على ضعف (ولو كان) قد
أدى بعضها (موميا) فقد
على الركوع والسجود
ولو فاعدا (لا) يفي لما فيه
من بناء القوي على الضعف
وكذا يستأنف من قدره على
الوقوف للايماء وكان يومئ
مضطجعا على المختار (ومن
جن) يعارض سماوى (أو
أغنى عليه) ولو بفرع من
سبع أو أدى واستقر به
(خمس صلوات قضى) تلك
الصلوات (ولو) كانت
(أكثر) بأن خرج وقت
السادسة (لا) يقضى ما فاته
كذا عن ابن عمر في الاغماء
والجنون مثله هو الصحيح

• (فصل في اسقاط الصلاة
والصوم وغيرهما) •

(اذا مات المريض ولم يقدر
على) أداء (الصلاة
بالايماء) برأسه (لا يلزمه
الايماء بها وان قلت)
ينقصها عن صلاة يوم وليلة

محول على ما اذا لم تبسره الجماعة في بيته والالم يحجزه الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد
(قوله في المشهور وهو الصحيح) روى أبو يوسف عن الامام أنه يستقبل لان تحريره انه قد
موجبة لركوع والسجود فلا يجوز به ونهما (قوله وادائها) بالترعة على الابطال وقوله
بعده ضميره يعود للابطال (قوله ومن جن) بأفة سماوية) احتزب بالآفة السماوية عما لو زال
عقله بالخرفانه يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بما هو موصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع
طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالمجن أو الدوا عند الامام لان سقوط القضاء محرف بالاثرا حاصل
بأفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل به له ولا فرق بين الجنون العارض والاصلي بان بلغ
مجنونا وهو قول محمد وقال أبو يوسف الاصل كالصبا في رواية ان الجنون يسقط مطلقا امتد
أولا كما في البرهان (قوله واستقر به) قيده لانه اذا كان يقوى في وقت معلوم نحو أن يحض عند
الصبح فيبقى قليلا ثم يعاوده الاغماء تعتبر الافاقة فتبطل ما قبلها من حكم الاغماء اذا كان
أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقة وقت معلوم الا أنه يتكلم بفترة بكلام الاغماء ثم يغشى عليه
فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في الشرح عن التواريخ (قوله بان خرج وقت السادسة) هذا
قول محمد وهو الصحيح في أكثر المعبرات بجمع الانهر وقال ابن أمير حاج قول محمد أشبهه لان
المسقط للقضاء وقومه في الخارج وذلك بدخول الفرائض في حد التكرار وقال في الفتح وقول
محمد أصح تخير بجاء على قضاء الفرائض وعند الامام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم
وليلة ولو لحظة لانه المأثور عن علي وابن عمر فكان الاخذ به أولى اذا لم يقدر لا تعرف الا جمعا
وتظهر الفرة فيما اذا أغشى عليه عند الضهوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يقضى امدام مضى ستة
أوقات (قوله والجنون مثله) اعلم أن الاعذار ثلاثة تمتد جدا كالصبا يسقط به جميع العبادات
وقاصر جدا كالنوم فلا يسقط به شيء ومرتد بينهما وهو الاغماء فاذا امتد ألحق بامتد جدا
والألحق بالقاصر جدا ذكره المتأدي ولا يعتبر الاغماء في الصوم والزكاة لانه يندرج وجوده
سنة أو شهر بخلاف الجنون فانه يمتد فاعتبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) • لا يفتي حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام
المريض اعلم انه قد ورد النص في الصوم باسقاطه بالقيدية وانفتت كلمة المشايخ على أن الصلاة
كالصوم استعسانا لكونها أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فريضة
كموم يوم وهو المعتقد اذا علمت ذلك تعلم جهل من يقول ان اسقاط الصلاة لأصله اذهب هذا
ابطال للمتفق عليه بين أهل المذهب وأراد المصنف بقوله والصوم صوم رمضان بدليل قوله
بعد وغيرهما فان المراد بصوم كفارة الامين وقتل وظهار وجناية على احرام وقتل محرم صيدا
وصوم مندوبا فاده في الشرح (قوله بالايماء برأسه) قيده لانه لا يعتبر الايماء بنحو الحاجب
فلا يلزمه قادر افلا يلزمه الوصية بقياس قول زفرانه اذا تركها مع قدرته على الايماء بنحو
الحاجب أو صلى (قوله من صلاة يوم وليلة) اعلم انه لا يمتد في هذه الحالة القليل الذي

لماروياته لعدم قدرته على القضاء بأدراك الزمن له على قول من يقبل قبول العذر ويجوز التأخير ومن فسره بالسقوط ظاهر
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (أن أفطره فيه المسافر والمريض وما ناقب ل الإقامة) للمسافر (و) قبل (العصاة)
للمريض لعدم ادراكه - ما عدا من أيام آخر فلا يلزمه ما لا يصابه ٢٨٥ (و) لزم (عليه) يعني على من أفطر في رمضان

ولو بغير عذر (الوصية بما)
أي بفسدية ما (قد روي عليه)
من ادراكه - ما عدا من أيام
آخر أن أفطره - ذروا لم
يدركه - ما عدا من أيام آخر أن
أفطر بدون عذر لزمه
بجميع ما أفطره - لأن
التقصير منه لكنه يرجي له
العفو بفضل الله بغيره
ما لزمه (وبقي بذمته) - حق
أدركه الموت من صوم فرض
وكفارة وظهار وجناية على
احرام ومنذور (فيخرج
عنه وابيه) أي من له
التصرف في ماله لورثته أو
وصاية (من ثلث مات ترك)
الوصي لأن حقه في ثلث
ماله حال مرضه وتعاقد حق
الوارث بالثلثين فلا يتقدم
قهرًا على الوارث الا في
الثلث ان أوصى به وان
لم يوص له لا يلزم الوارث
الأخراج فان تبرع جاز كما
سند كره وعلى هذا دين
صدقة الفطر والنفقة
الواجبة والخراج والحزبة
والكفارات المالية
والوصية بالحلج والصدقة
المندورة والاعتكاف
المندور عن صومه لا عن

لا يخرج فيه فأولى الكثير الذي فيه المخرج (قوله لماروياته) من قوله صلى الله عليه وسلم فان
لم يستطع فالتأخر حتى يقبل العذر منه (قوله لماروياته) الأولى الاتيان بالواو لتكون على
ثانية عقوبة بعد النقل ويحتمل أنه على العلة (قوله بأدراك الزمن) متعلق بقوله قدرته والباء
للسببية (قوله على قول من يقبل) فان القائل به لا يقول يلزم القضاء بأدراك الزمن
يسمعه ولم يوجد لزوم الوصية فرع لزوم القضاء وبه ينفع ما أورد من أن الوجوب قد تعاقد
بذمته فلماذا لم يلزمه الوصية وان لم يقدر تقريرها لذمته (قوله ظاهر) الأولى فظاهر بالفاء
(قوله فلا يلزمه ما لا يصابه) لانها ما عذر في الاداء فلان يعذر في القضاء أولى زباني
واذا لم يلزمه ما لا يصابه - ما لا يصابه (قوله ولزم عليه) ضمنه معنى فرض فعدها على
والا فليزيم بتعدي بنفسه (قوله ولو بغير عذر) الأولى حذفه لانه ينفذ ولا ينفذ - تراط
القدره فيه وليس كذلك (قوله من ادراكه) من التعليل (قوله لزمه بجميع ما أفطره)
الضمير في لزمه يرجع الى الايصاء (قوله بفضل الله) الباعية للمصاحبة وفيما بعده
للسببية او الثاني تعلق بالعمل بعد تعلق القول به (قوله من صوم) لم يذكركم قربة له بينه
والأولى ما في الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام
وقتل محرم صيدا وصوم مندور اه وقال في الدر المختار من العوارض والحاصل أن ما
كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم عنه بعده وتنه عن كل واجب كالقطرة والمالية كالزكاة
يخرج عنه القدر الواجب والركبة كالحلج يخرج عنه وجلا من مال الميت (قوله وظهار)
فيه أن الصوم في كفارة الظهار يدل عن الاعتقاد وقد قال المصنف معترضاً على صاحب
الدر في ذكره القتل بان الواجب ابتداء عتق رقبة مؤمنة فلا يصح اعتقاد الوارث
كما ذكره والصوم فيها يدل عن الاعتقاد فلا تصح فيه القدية وفيه أن كفارة الافطار كذلك
وكذا اليمين لان كفارته مرتبة اه وفي التويز من عوارض الصوم ولو تبرع عنه وابيه
بكفارة يمين أو قتل جاز (قوله وجناية على احرام) كان ليس مما ته به بذمته بخير بين
الذبح والطعام ستة ما كين أو صيام ثلاثة أيام (قوله ومنذور) أي صوم مندور كذا
في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها أو تراضيا عليها (قوله
والجزية) أي بناء على أنها لا تسقط بالاسلام اذا أوصى بها أو هو ذمي (قوله والكفارات
المالية) كالدماء التي تلزمه بجنايته على احرامه مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية
بالحلج) ويخرج عنه من منزله ان كفى والافن حيث يكفي تنوير (قوله والصدقة المندورة
كان تدر رهام منسلا يخرج جهاته تعالى (قوله عن صومه) أي يتعدى من الثلث عن صومه
(قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته على ادائه واذا لم يقدر لا يجب عليه الايصاء وهل يقال في نذر
الصوم كذلك يحروا ما كفارة الافطار بان أفطر عمدًا في رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم

اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه ان يوصي لصوم اعتكاف كل يوم ينصف
صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد على اجازة
الوارث فيعطى (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (الصلاة كل وقت) من فرض اليوم والليله (حق الوتر) لانه فرض على أحد
 الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باحتسان المشايخ لكونهم اهتم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل
 فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو صاع
 تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي افضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لأن
 محمد قال في تبرع الوارث بالاطعام في الصوم يجوز ان شاء الله تعالى من غير حزم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء واذا تبرع أحد بالاعناق
 عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاة على الميت بغير رضا بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يصح من منزله من ثلث ماله والتبرع به من
 حيث شاء سواء الوارث وغيره ٢٨٦ (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد

(عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصوصي عن امك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه ففسوخ كذا في البرهان وغيره فما يفعله جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما بيناه وان قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليست به (وان لم يف ما أوصى به) الميت (عما عليه) اول يكف ثلث

يتمكن من ادائها بان وجب عليه الصوم فبات في شؤال هل يجب الايصاء بها التحقق سيها في الصحة ويجوز (قوله فليطعم) بالبناء لا مجهول لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكر مع قوله هو الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على ما قدره يضيع مفعول قوله سابقا فيخرج (قوله أو زبيب) هو المعنى قد قيل الزبيب كالبر (قوله لتنوع حاجات الفقير) فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعيان ويحتاج الى الدراهم ليصرفها في حاجاته (قوله لان محمد الخ) علة لذكر المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله في الصوم) أي والصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أي ايصاله الميت بالاطعام عن صومه (قوله حزم بالاجزاء) لانه بالايصال فرغ ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه متبرع وفي الحقيقة الكل معلق بمشيئة الله تعالى (قوله من الزام الولاة على الميت) أي وله أحكام قد ينصرت بها السيد كالقتل خطأ فانه على عاقلته وعاقلته مولاة فلا يثبت الولاة من غير رضا (قوله يحج من منزله) ان كفى والا فني حيث يكفي (قوله والتبرع به) أي ويحج المتبرع بالحج عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو وغيره) هذا الحكم لانه لا يقيد بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة بعد تقديره بشئ من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلا (قوله فيسقط عن الميت بقدره) في الدر المنثور انهم اذا ارادوا الانخراج عنه بحسب عمره بغاية الظن ويخرج منه مدة الصبا وهي اثنا عشر في الغلام وتسعة في الانثى ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي ولا تدفع مرارا اه وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس لا يحسن أداءها (قوله ويقبضه) لا بد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها أحد هم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها يفوز بها على الظاهر (قوله متبرعا به) هو بعد الاولى متبرع مطلقا ولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المذكورة (قوله وكذا

ماله أو لم يوص بشئ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي لحمايته لبراءة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك ما نص المقدار) اليسر بعد تقديره لشي من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما برد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه) لستم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوب له (للفقير) بجهة الاسقاط متبرعا به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) ايضا (ثم يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه للولي للفقير) متبرعا عن الميت وهكذا يفعل مرارا (حتى يسقط ما كان) يظنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى عنه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (بجهة بخلاف كفارة البين) حيث لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على الصدقة فيها وكذا

ما نص على عدده في كفارة) ككفارة الظهار على ما ذكره فان الله تعالى قال فمن لم يستطع فاطعام
سنتين مسكينا وهل تكني الاباحة في القدية قولان المشهور نعم واعتقه الكمال ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتركات ظنا بالموءنين خبر لان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير
قصد له ذروا علم أن المأمور به ثلاثة أقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كمال كالصلاة
بجماعة وقاصر كالصلاة منفردا الفوائت الوصف المرغوب فيه واداء شبيه بالقضاء وهو فعل
اللاحق بعد فراغ الامام امانه اداء فليبقا الوقت وأمانه شبيه بالقضاء فلانه قد التزمه مع
الامام وقد فاته ذلك الملتزم وما نزع المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله
القضاء لغة الاحكام) القضاء بالقصر والمدة وقوله الاحكام الاولى أن يقول الحكم (قوله اسقاط
الواجب بمثل ما عنده) اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء
والقضاء تسليم عين الواجب الآن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين
الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل
الواجب وليس هذا خلاف ثمة اذا علمت هذا تعلم أن قوله بمثل ما عنده جرى على غير الراجح
والأخير بلا عذر كبره لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فالقضاء من يل لائم الترك لا لائم التأخير
والاعادة فعل مثله في وقته ظلال غير الفساد لقولهم كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم تعادى
وجوب في الوقت وأما بعده فمقدما وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء واذا
أريد ما هو أعم أبدا الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها
ظلال غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اداء وما أذن الشارع في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر القبلية
اذا صليت بعدها فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها
مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله التسع وقتها) اما التي ضاق وقتها فتدوم على
الفائتة ويسقط الترتيب (قوله مع تذكر الفائتة) قد بدله لأن الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي
ان شاء الله تعالى وأما ذكره الترتيب في الفوائت والوقعية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور
وقال الامام أحمد اذا تركها بعد اغيرة فذكر لا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا وان ارتد لا يؤمر
بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع اوقات العمرة وقت للقضاء ما عدا اوقات النهي الثلاثة وفي
القصة تأتي قضاء الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى الفور عند أبي يوسف وعن الامام
روايان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوائت يعني قضاءها وان وجب فورا عذر السعي على العيال
والخوارج على الاصح اهـ (قوله الفوائت القليلة) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله
مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحط لان الشرط
حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يسقط به ولا واجب كما في المعراج لانه لا يفوت الجواز بفوته
وهذا يفوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن يتمشى على
كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رفته سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ورواه مالك عن

ما نص على عدده في كفارة
(والله سبحانه وتعالى أعلم)
وهو الموفق بحمد وكرمه

(باب قضاء الفوائت)

القضاء لغة الاحكام وشريعة

اسقاط الواجب بمثل

ما عنده (الترتيب بين

الفائتة) القليلة وهي

مادون ست صلوات (و) بين

(الوقعية) التسع وقتها مع

تذكر الفائتة لازم (و) كذا

الترتيب (بين) نفس

(الفوائت) القليلة

(مستحق) أي لازم لانه

فرض على بقوت الجواز

نقوته والاصل في لزوم

الترتيب قوله صلى الله عليه

وسلم من نام عن صلاة او نسيها

فلم يذكرها الا وهو يصلي مع

الامام

فليصل التي هو فيها ثم ليضع
 التي تذكر ثم ليعد التي صلى
 مع الامام وهو خير مشهور
 تلقته العلماء بالقبول فيثبت
 به الفرض العمدى ورتب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قضاء الفرائض يوم الخندق
 (ويسقط) الترتيب (بأحد
 ثلاثة اشياء) الاول (ضيق
 الوقت) عن قضاء كل
 الفرائض وأداء الحاضرة
 لزوم العمل بالتواتر حينئذ
 لان العمل بالمشهور يستلزم
 ابطال القطعي وهو لا يعمل
 به الا مع امكان الجمع بينهما
 بسعة الوقت وليس من
 الحكمة اضاعة الموجود في
 طاب المفقود بضيق الوقت
 (المستحب) لانه يلزم من
 مراعاة الترتيب وقوع
 الحاضرة ناقصة فيتغير به
 حكم الكتاب فيسقط بضيق
 الوقت المستحب الترتيب
 ولا يعود بعد خروجه (في
 الاصح) مثاله لو اشتغل
 بقضاء الظهر يقع العصر
 او بعضه في وقت التغيير
 فيسقط الترتيب في الاصح
 والخبرة لصيقه عند الشروع
 فلوشروع في الوقتية متذكرا
 للقائته وأطالها حتى ضاق
 الوقت لا تجوز الا أن يقطعها
 ثم يشروع فيها ولو شرع ناسيا

نافع عن ابن عمر موقوفا والرفع من الثقة مقبول مطلقا سواء كان أربع عن وقت أم لا (قوله
 فليصل التي هو فيها) وتكون له نافلة (قوله وهو خير مشهور) نازع السكال في شهرته (قوله
 ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفرائض والحاصل انه لم يثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال
 بعض الأئمة لتركة صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار الى تركه مرة بينا للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضا
 عن أحمد من الصحابة قول ولا نفع لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم لم يشغله المشركون عن أربع
 صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بلالا فأذن ثم أقام فصلى
 الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن قضاء كل
 الفرائض) مفهومة يفيد أنه اذا لم يضيق الوقت عن جميعها بل كان يسع الوقتية وبعض الفائتة
 أنه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الاتيين في كلامه (قوله لازوم العمل
 بالتواتر حينئذ) لان آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص ووقت التذكير للقائته
 ثبت بالخبر السابق فان في بعض رواياته فان ذلك وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه
 خير أحاد وانما يجب العمل به اذا لم يتضمن ترك العمل بالنص اما اذا تضمن فلا لانه يلزم نسخ
 الكتاب به وهذا لا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق الوقت (قوله وهو
 لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فانه يفوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت)
 الباء للسببية وفي نسخة باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله اضاعة والباء للسببية ولو
 قدم الفائتة ولم يكن وقت كراهة صحت وأتم لتقويت الوقتية بغير موجب فصار كما لو اشتغل
 بالنافلة عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه
 اذا ما قبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكره في ظاهر الرواية
 فوق الاختلاف بين المشايخ فنسب الطحاوي اعتبار اصل الوقت اهـ واعتبار الوقت
 المستحب لمجذور في المحيط قول محمد ورجحه أيضا في الظهيرية بما في المستقى من أنه اذا افتتح
 العصر في أول وقتها وهوناس للظهر ثم اجترت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا
 نص على أن العبرة بالوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر
 في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير اليها وقررة الخلاف نظهر فيما لو شرع في العصر
 وهوناس للظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر عندهما
 ويصلي الظهر وعنده يضي في العصر ثم يصلي الظهر بفد غروب الشمس ذكر هذه الثمرة السيد عن
 مسكين (قوله فيتغير به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 وتفسير حكم الكتاب بقضاء الوقتية باقاعها في الوقت المكروه كذا في الشرح فان الآية
 المذكورة كقوله تعالى أقموا الصلاة تدل على الاتيان بالواجب على صفة السكال لانه المطلوب
 شرعا وتفسير بضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والفائتة جميعا في نفس
 الامر لا يجب ظنه فالوطن من عليه العشاء ضيق وقت العشاء فصلى العشاء ثم بين أن في الوقت
 سعة بطل العشاء ثم نظر فان كان الوقت يسعها جميعا بحيث يقع في العشاء قدر ما يشهد قبل
 الطلوع بعد صلاة العشاء يصلي العشاء ثم يبعد العشاء وان لم تكن فيه سعة كذلك يبعد العشاء فقط

والمسئلة بحالها فتدكر عند ضبط الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفاتحة والوقت يسع بعضهم الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أشرنا إليه لأنه ليس المصنف إلى هذا البعض من الفوائت أولى منه لآخركا في الفتح (و) الثاني (النسيان) لأنه لا يقدر على الايمان بالفاتحة مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولأنه لم يصرف وقتها موجودا بعد ثم تدكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (إذا صارت الفوائت) الحقيقية والحكمية (ستأ) لأنه لو وجب الترتيب فيها ٢٨٩ لوقع في حرج عظيم وهو مدفوع

بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى بدخول وقت السادسة لأن الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية سبند كرها بصلاية خسا منذ كرافاتة لم يقضها حتى خروج وقت السادسة من المؤديات منذ كرا وكما سقط الترتيب فيما بين الكثرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسهما على الاصح وقيدناها بكونهما استأ (غير الترتيب) لا يعتمد سقطا في كثرة الفوائت بالاجماع أما عندهما فظاهر أقولهما بأنه سنة ولأنه فرض على سنة وهو من تمام وظيفة اليوم والدلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا مدخل للوقت في ذلك بوجه (وان لم ترتب مع العشاء والفجر وغيرهما كما ينه (ولم يعد الترتيب بين الفوائت التي كانت كثيرة (بهودها الى القليلة) بقضاء

وهكذا يفعل مرة بعد أخرى الى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع وفي المجتبى وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع التخفيف من قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة (قوله والمسئلة بحالها) أي اطالها حتى ضاق الوقت (قوله جازت الوقتية) ولا يلزمه القطع لأن شروعه فيها أولا جاز ولو قطعها كان له أن يشترع فيها ثانيا فلم يكن للقطع فائدة فكان البقاء أولى بالجلو لأنه أسهل من الابتداء (قوله كما في الفتح) الذي في الفتح ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال الزاهد وهو الاصح وعلاه بما قاله المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر الجهل وبعبارة النقاية فرض الترتيب ولو جاهد به اه قال شارحها العلامة القهستاني عند اثنتي عشرة مسألة وعن الحسن منه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الا كثرون كما في القرائن وما في الزياحي من أن الظن المعتبر يلحق بالنسيان كن صلى الظهر اذا ترك الفرض فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر اذا كان الظهر جاز العصر اذا فاتته عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لأنه مجتهد فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم ذكر ولم يقل مجتهدا ولم يستفت فقهاء فصولاته صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه وأما المقلد لابي حنيفة فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلدا للشافعي فلا فساد في صلاته ولا توقف على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لأنه لو وجب الخ) ولان اشتراط الترتيب اذا ذكر بما ينفي الى تفويت الوقتية وهو سراح (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن محمد (قوله أو من حيث الساعات) على قول الشيخين وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبى وهو الصحيح ذكره المصدر الشهيد وكذا قال في التجنيس والمزيد وفي الهداية وهو الاظهر لأن علة السقوط الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجه وهو زوال الكثرة أفاده السيد (قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عجز به لكان أولى لانها اذا بلغت ستا سقط الترتيب وان لم يكن على وجه النسيان ولأن النسيان مسقط في الاقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله ثم تدكرها) أي الحديث قاله السيد (قوله على الاصح فيما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل الماضي كأن لم يكن فبحر الله وجهه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى (قوله وعليه) القنوي وجهه أن الاشتغال بهذه الفاتحة ليس بأولى من الاشتغال بتلك الفوائت وفي الاشتغال بالكل تفويت الفريضة عن وقتها وما قالوه يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تفويت الصلاة وطلب على نفسه التسكسل لو أتى بعد عدم الجواز يفوت أخرى ولم

بعضها الآن الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه القنوي وترجح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب ايضا (بفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تدكرها (على الاصح فيما) أي الصورتين لما ذكرنا وعليه القنوي ثم فرغ على لزوم الترتيب في اصل الباب بقوله (فلو صلى فريضا إذا كرافاتة

ولو كانت (وتراً) فسد فرضه فساداً موقوفاً) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه عنه بقوله (فان) صلى خمس صلوات منذ كرائي كلها تلك المتركبة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتركبة ذاكرا لها) اي لا متركبة (صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لان الحكم ٢٩٠ وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة بقرنان والكثرة صفة هذا المجموع لان

الفساد في حكم المتركبة فكأن المتركبات ستا حكما واستندت الصفة الى أولها فجازت كلها كتهجيل الزكاة يتوقف كونها فرضا على تمام الحلول وبقاء بعض النصاب فاذا تم على نمائه مكان التجهيل فرضا والا كان دفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاها منذ كرا لفاتمة (بقضاء) الفاتمة (المتركبة) بعده اي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفاتمة (المتركبة) قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاه منذ كرا لها (بطل وصف) لأصل (ما صلاه منذ كرا) لفاتمة (قبلها) اي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (دفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة نفسا وخمسا واحدة تعميم خمسا فالمتركبة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد والسادسة من المؤديات تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو الصحيح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية

جزا حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد (قوله ولو كانت وتراً) أي لانه فرض على عنده فالوتر يعتبر في الفساد ولا وقت له يخصه بل وقته وقت العشاء فيه يعتبر عند فواته قضاءؤه قبل خروج وقت العشاء الا تيمية أو بعده (قوله يحتمل تقرر الفساد) أي يحتمل الفساد فالضيمه له أو تقرر فاعل يحتمل تنزيهه منزلة اللازم (قوله منذ كرائي كلها تلك المتركبة) يعني عنه قول المصنف ذاكرا لها انما قيد بالتذكرا لان النسب ان يسقط الترتيب فلونسي في البعض وتذكر في البعض فالظاهر اعتبار التي تذكر فيها حتى تبلغ العدد المسقط واعتبار خمس غير المتركبة هو الصواب خلافا لما يوهمه ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برفع جميع تأكيد للضمير المستتر في صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالوا تفسد تلك الصلوات فسادا باتا لا يحتمل الصحة بحال ويلزمه قضاء الست كلها المتركبة والخمس التي أداها بعدها قبل قضائها وهو ذاكرا لها وما يصلح بعد ذلك صحيح وان كان ذاكرا لفاتمة لصيرورة الفوات ستا (قوله والكثرة) أي كثرة الفوات وما ورد عليه أن الفاتمة واحدة فقط والخمس مؤداة أجاب عنه بقوله لان الفساد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله فجازت كلها) لانه سقط الترتيب من أول صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستندا اليكون مضافا الى الكثرة التي هي العلة دون الاخيرة التي ليست بعلة (قوله كتهجيل الزكاة) أشار به الى أن توقف حكمه على أمر حتى يتبين حاله ليس يدعى كتوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في طريق المزدلفة فان أعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المذخور اذا انقطع المذبح بعدها على معاودته في الوقت الثاني فان عاد صحت والا فلا أفاده في الشرح (قوله وبقاء بعض النصاب) أي اثناء الحلول وأما آخره فلا بد من تمامه (قوله كان التجهيل فرضا) أي كان المجهل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لان التصرية عقدت لأصل الصلاة بوصف القرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد تبطل أصلا لان التصرية عقدت للفرض فاذا بطلت القرضية بطلت التصرية أيضا واعلم أن أبا يوسف قد وافق الامام في عدم بطلان أصل الصلاة اذا قضى الفاتمة قبل مضى الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المتركبة الى مضى الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضىها (قوله بتقرير الفساد) أي بتقرير الفساد الموقوف فهو من اضافة المصدر الى مفعوله والجواز والجور متعلقان بقوله تفسد (قوله والسادسة من المؤديات الخ) أي بذلك جوازها ما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب السكك الى الجواز جازم وموقوف على أداء ست صلوات بعد المتركبة فانه ليس المراد منه الا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لاشتراط السادسة بل ولادخول وقتها لانه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من المؤديات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية) الملازمة بمنوعه لما علمه قريبا الا أن يقال للزوم

وتأديتها فيه غالباً اقيم ذكر أداؤها مقام ذلك (واذا كثرت القوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها التزاماً من القروض
والاوقات كقوله أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين والف وهذا فيه كلفة (فاذا أراد تسهيل
الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدركه وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك ٢٩١ فيما يصله بصبر أو لا فيصح بقتل

ذلك وهكذا (أو) ان شاء
نوى (آخره) فيقول أصلي
آخر ظهر أدركته ولم اصله
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه
يصير آخره بالنظر لما قبله
فيحصل التعيين ويخالف
هذا ما قاله في الكنز في
مسائل شتى انه لا يحتاج
للتعيين وهو الاصح على ما
قاله في القضية من يقضى ليس
عليه ان ينوى اول صلاة
كذا أو آخره ينوى ظهره على
أرخصه أو نحوهما على
الاصح انتهى وان خالفه
تصحح الزيلعي فقد اتسع
الامر باختلاف التصحيح
فليرجع للكفر فانه واسع والله
رؤف رحيم واسع علم
(وكذا الصوم) الذي عليه
(من رمضان) اذا أود
قضاء يفعل مثل هذا (على
احد وجهين مختلفين)
صحح الزيلعي لزوم التعيين
وصحح في الخلاصة عدم لزوم
التعيين (وبعذر من أسلم
بدار الحرب) لم يصح ولم يصل
ولم يركه ~~كذا~~ بجعله
الشرائع) أي الاحكام
المشروعات مدة جهله لان
الخطاب انما يلزم بالعلم به
أو بدليله ولم يوجد بخلاف

موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتبط قوله غالباً
بالدخول والتأدية نتج الجواب السابق (قوله مقام ذلك) أي خروج وقت الخامسة (قوله
واذا كثرت القوائت) المراد مطلق الكثرة وان لم تسقط الترتيب أفاده في الشرح (قوله
اتزام القروض والاوقات) التي هي اسباب فاختلفت الاسباب كما اختلفت المسببات (قوله
كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التعمية على تاريخ تأليف هذا المحل كذا فيه عليه
الموافق وقال في الشرح ظهر الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس واربعين والف فيبين التاريخ في
ثمانية أعوام واربعة أشهر وثمانية عشر يوماً (قوله وهو الاصح) رجه في الثانية والخلاصة
ويجوز عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكنز) أي فليرجع المبني بالحادثة الى الحكم
المذكور في الكنز واللام في الكنز يعني الى قال تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم وقوله فانه
واسع أي فان الحكم الذي فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكنز عن هذا التأليف وفي نسخة
فانه واسع بصيغة الماضي (قوله والله رؤف رحيم) أي شديد الرحمة فلرحمته لم يكلف هذه الامة
الخروج من الامور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والايق باليسر والرافة ما في
الكنز وهو علم بما عليه فيسقطه عنه ولذا قال واسع علم (قوله من رمضان) وأما اذا كان
من رمضان واحد فلا يحتاج الى التعمين اتفاقاً حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فقضى يوماً ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر فالواجب عليه اكمال العدد
وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولي أن ينوى
أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين جاز و ~~كذا~~ لو كان من رمضانين على
المتعارفين لو نوى القضاء لا غير جاز اهـ (قوله وهكذا) اشارة الى جميع الاعمال الفرعية
(قوله مدة جهله) مرتبط بقوله يعذر (قوله أو بدليله) وهو السكون في دار الاسلام (قوله
والزومه زفرها) وكذا الامام الشافعي واحذر رضي الله عنهم (قوله داليل وجود الصانع الخ)
اعتقاد الوجود لا يكتفي في الايمان اذ من يعتقده الشركة بمعتقد الوجود وهو كافر فلا بد من
اعتقاد الوحدة والقدرة والارادة والعلم والحياة فليرد (خاتمة) من لا يدري كمية القوائت
يعمل بكبراً به فان لم يكن له رأى يقضى حتى يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة عمر مع
انه لم يقته شيء منها احتياطاً قيل يكره وقيل لا لان كثيراً من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقضى
في وقت تكره فيه النافلة والافضل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع القاطعة لانها نوافل من
وجهه فلان يقرأ القاطعة والسورة في اربع الفرض على احتمال اولي من ان يدع الواجب في
النقل ويقنت في الوتر ويقعد بقدر التشهد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وثراً فقد آذاه
وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضره القعود وكذا يصلي المغرب اربعاً بلا شك فعددت
والاشتغال بشيء القوائت اولي واهم من النوافل الا السنة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة
التسبيح والصلاة التي وردت في الاخبار فتلك بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في المصنفات

المسلم بدار الاسلام والزومه زفرها كما يلزمه الايمان قلنا دليل وجود الصانع ظاهر عـ لا فلا بد من بجهله ولا دليل عنده على
وجود فرض الصلاة وهو ما يعذره

عن الظهيرية وقتاوى الحجة ومراده بالسنة المعروفة المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضاء
مراومه ان ينوى القضاء اذا اراد فعل غير ما ذكر فانه الاول بل المتعين ولو شك انه صلى ام لا
والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه
لان سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك اى والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها
وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم يقرغ من الصلاة فعليه اتمامها
ويقدم في كل ركعة وان شك بعدم ما قرغ لاشئ عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (باب ادراك الفريضة) •

اي ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه ان نقص العبادة قصدا بلا عذر حرام
وان النقص لا كمال كمال لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني الاولى
من اعتبار الصور كهدم المسجد التجديده وكنتقص سجود من رفع رأسه لشوك اصاب جبهته
لم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يعد ذلك سجدين واما اذا كان النقص اعراض شرعى
فتارة يجوز تارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان
يلقب بمسائل شتى كافي الفتح (قوله في اداء فرض او قضائه) اخرج به النقل فانه لا يقطع
بالاقامة بل يتم شفعه لان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله او قضائه) اى قضاء الفرض الذى
اقيم لانه كمال لها والتعديل بان القضاء معصية فلا يظهرها لا يطردها ولو كان قضاء فرض غير
المقام فلا يقطع لانه ابطال من كل وجه (قوله او في نقل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل
لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار تفويتها كان لا الى خلف كذا في الفتح (قوله
او مندور) هذا يخالف ما في البحر عن الملاصة شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنقل
والمندورة كالفائتة اه الا ان يحمل قوله فاقامت الجماعة اى جماعة اداء الفرض وقضائه
والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصلى احدهما من فردا فاقام
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقضى لانه كمال وانما صورناه بما ذكر لان النذر المختلف
كالفرض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما مر وقول السيد لا يصح التوزيع في كلام المصنف
بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه يلزم استعمال المشترك
في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منظورية لما قدمناه من ان العلة الاولى غير مطردة وليس
هنا مشترك استعمال في معان بل قوله فاقامت الجماعة تحته جزئيات ثلاثة لامعان ثلاثة وذلك
الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فليتأمل (قوله في محل ادائه) فلو اقيمت
في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح وغيره
وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فاتته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد
بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بان احرم الخ) تصوير لقوله فاقامت
(قوله لا مجرد الشروع في الاقامة) فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة
الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بخلاف من لا مسكين وفيه ان مدة الاقامة يسيرة جدا لا يتأني
فيها التقييد والاعتمام الانادرا (قوله قطع بتسليمه قائما) في القهستانى ويجمع الانهر اطلق في

• (باب ادراك الفريضة) •
مع الامام وغيره (اذا شرع)
المصلى (في) اداء (فرض)
او قضائه (منفردا) او في نقل
وحضرت جنازة يخشى
قواتها او مندور (فاقامت
الجماعة) في محل ادائه لا في
غيره بان احرم الامام لان
حقيقة اقامة الشئ فعله
لا مجرد الشروع في الاقامة
فاذا لم يقيد بسجدة (قطع)
بتسليمه قائما (و) بعده
(اقتدى) على الصحيح وقيل
لا يقطع حتى يتم ركعتين

لا يصلي لا يحنث بمادون
الركعة والجنازة لا خلف لها
وبالقضاء يجمع بين المصلتين
(ان لم يسجد لمشرع فيه)
ولو غير رباعية (او سجد)
للكعة الاولى (في غير
رباعية) بأن كان في الفجر
أو المغرب فيقطع بعد السجود
بتسليحة لانه لو اضاف في
الثانية ركعة اخرى تم
القرض وتفتوته الجماعة في
الفجر ولا يتنقل بعدها مطلقا
وفي المغرب للادكثر حكم
الكل فتفتوته الجماعة ولا
يتنقل مع الامام فيها لمنع
التنقل بالبتراء ومخالفة
الامام باضافة رابعة (وان
سجد) وهو (في رباعية)
كالظهر (ضم ركعة ثالثة)
صيانة للمؤدى عن البطلان
وتشهد (وسلم لتصير
الركعتان نافلة) ثم اقتدى
مقرضا) لاراز فضل
الجماعة (وان صلى ثلاثا)
من رباعية فأقيمت (أتمها)
اربعا منفردا حكما لا كثر
وعن محمد بن يحيى اجال التنقل
تفلا يجمع بين ثواب النقل
والقرض بالجماعة (ثم بعد
الانجام) اقتدى مستقلا) ان
شاء وهو افضل لعدم
الكراهة (الاقصر)
والفجر انتهى عن التنقل
بعدها وفي المغرب لمخالفة

القطع فمثل القطع بسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان
قائما يسلم تسليمة وقيل تسليتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يشهد ثم يسلم في صورتين ٨١
والمراد بهما هذه وما ذكر في المصنف بعدها ولم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقتداء وعبارة
الدوقيد الجواز لانه شبهه بالجائز فقال يقطعهما عند راز الجماعة كما لو نذر دابة او قار
قد رها الخ ثم قال ويجب القطع لهما انما غريق (قوله من رباعية) اي فريضة رباعية لانه
يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثمانية او ثلاثية لايتم الركعتين لما يأتي (قوله
الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشية فوت جميعها فلو كان به سلم ادراك البعض
لا يقطع ويحرر (قوله وهو يعمل الرض) اي مادون الركعة ولذا يتابع المسبوق الامام في
سجود السهو وقيل التقييد بسجدة ولو قام المصلي للخاصة له رفض القيام ويعود الى القعدة فعلم
ان الشرع جعل له ولاية الرض قبل التقييد بسجدة فاداه في الشرح (قوله لا يحنث بمادون
الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا مر تبط بقوله او في نقل وحضرت جنازة
يخشى فواتها وانما ذكره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) الا ليق
بالمباغة ولو رباعية لان الرباعية اذا أتم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الرباعية (قوله
مطلقا) سواء كان مع الامام او منفردا (قوله لاكثر حكم الكل) ففيه شبهة القراغ
وحقيقته لا تحتمل النقض فكذا شبهته ذكره السيد عن الدرر (قوله لمنع التنقل بالبتراء)
يحتمل ان المراد بالمنع عدم العصاة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر وتصريح
المشايخ هنا بوجوب الاتمام اي اتمام الركعتين فيما اذا سجد في الرباعية صيانة للمؤدى عن
الاطلاق صريح في ان الركعة الواحدة باطله لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهر وقال بعض
حنفية عصرهما لا تبطل لان من اقتدى بالامام في المغرب مستقلا وسلم مع الامام لا نفسه
ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا صح التنقل بالثلاث فكذا بالواحدة
وقد يقال هذا قياس مع الفارق لان جواز التنقل بثلاث ركعات اشبهه بالوتر وهو نقل عندهما
ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالتعدد لما قالوا فيمن صلى ركعة من الرباعي أتم
شفعاء وما عا لوم بالاطلاق بل كان يكفي أن يقال ومن سجد في رباعي قطع للركعة ثم قطع واقتدى
ولانه يقتضيهما ما لا يفتقر صد او يؤيد ما ذكرنا في البرهان عن ابن مسعود رضي الله عنه
ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبني على القول بفساد الاقتداء
في المغرب مستقلا اذا سلم معه وكلام معاصريه مبني على القول بعدم الفساد وهو مروي عن
بشر المريسي والبتراء تصغير البتراء سميت به لانقطاعها عن الاخرى (قوله باضافة رابعة)
متعلق بمخالفة وفي شرح السيد وان شرع في المغرب أتم اربع الان مخالفة الامام اخف من
مخالفة السنة ٨٢ (قوله لتصير الركعتان نافلة) بالاجماع وأما قول محمد بطلان الوصف
يستلزم بطلان الاصل فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عهدة المضي كما اذا قيد
خامسة الظهر بسجدة ولم يكن تعدلا لخيرة أما اذا كان متمكنا من المضي لكن أذن له الشرع
في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كذا في القم (قوله لتقلب نفلا) بترك
قيام الرابعة (قوله اقتدى مستقلا ان شاء) قال في البحر عن الخاوي القدسي انه يدرك بهذه

لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اهلك ثم ادركت الصلاة فصلاها الا الفجر والمغرب وقوله فصلاها يعني نفلا

والاجب فعلمهما اقل طلوع الفجر وقبل بقرب القريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته افضل من صلته في مسجدى هذا الا المكتوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام

افضل من مائة صلاة في مسجدى وفي بيت المقدس بخمسة مائة صلاة (وان لم يأمن) فوث الامام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعة في الفجر لانهم افضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعة كما لا تبلغ ركعتا الفجر ضعة واحدة منها (ولم تقض سنة الفجر الا بقوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنز للعلامة المقدسي وفي فتاوى العنابي المختار تقديم الثنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الأصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلين بعد الركعتين

النازع فيه فهو من الاسناد الى السبب وفي القاموس النازع الخصام والتناول (قوله فعلمهما أول طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل بقرب القريضة) لانها تتبع اهما ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم نشرح في الركعة الاولى وألم تر كيف في الثانية فانه يكنى الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لاتساع أمر النقل (قوله صلاة المرء الخ) من ثمة قال في الهداية الافضل في عامة السنن والتوافل المنزل اه الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤتيهما في المسجد لا ما سواه ما وبه أفتى الفقيه أبو جعفر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وصلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسة مائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي فخر عندي أنه يأتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقدم بادر الركعة وتقريب الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادر تشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يحرك فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يبني عليها الظهر بل قوله هنا كقولهم ما من أنه يحرك ثوابها وان لم يقل في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على أنه لو حالف لا يصل الظهر جماعة فأدرك ركعة لا يحث وان أدرك فضلها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) فأدبه انه لم يشرع فيها فلو شرع اتهمها طائفا لان القاطع حثه للابطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) قيل لاختلاف بينهم في الحقيقة لانهم ما يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى ان يقضى وان لم يفعل لاشئ عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) اي على الصحيح وقيل بتضيها تبعا بعده ولا يقضيها مقصودا اجماعا كما في الكافي وغاية البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لما شاكاه وهذا كان الاولى أن ينوي السنة لا القضاء قهرا ستان (قوله في الصحيح) وقيل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبتت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أي الوقت اذا فاتت معه لانه كم من شئ ثبت تبعا وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع مقدمة على الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدم عليها وقد تعذر التقديم على الفرض ولم تعذر على السنة فتقدم الاربع كذا في شرح الجمع (قوله لحديث عائشة الخ) ولتلا بقوتها أيضا عن موضعها مقصدا بالضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقييد بالتالي قبل الظهر ومكذا الجمعة كما في الدرر للاحتراز من التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى لكرهية التنفل بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من

وحكمها لاربع قبل الجمعة كالتالي قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بادر الركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يترتب في حلقه ليصلينه جماعة

(بل أدرك فضاها) أي نضل الجماعة اتفاقاً ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو اثنين من الثلاثية فإذا حلف لا يصلح الظاهر والمخرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحتمل لأن لاكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحتمل لأن لم يصلها بل بعضها بجماعة ٢٩٦ وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك الظهراً

يحتمل بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحتمل بأدراكه في التشهد (ويطوق قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقبلاً ومسافراً (ان آمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنه شرعت قبله بالقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف بطيعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نفسها في حقنا أمان في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي إن لم يأمّن بأن يقوته الوقت أو الجماعة بالتسفل أو إزالة نجس قليل (فلا) يطوق ولا يغسل لأن الاشتغال بما يقوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

قضاء التي قبل العشاء بعد ما كان أوضح وأخصر (قوله بل أدرك فضاها) وهو المضاعفة وفي شرح المقدمي عن الاتفاق المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا ثواب مدرك أوّل الصلاة مع الإمام لقوات التكمية الأولى اهـ (قوله فإذا حلف الخ) فرض المثال هنا نفياً وفيما قبله أثباتاً إشارة إلى أنه لا فرق بين الإثبات والنفي في الحكم (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يصف قوله باتفاقهم في باب الإيمان أنه لو حلف لاياً كل هذا الرغيف لا يحتمل إلا بالكلية وأن لا أكثر لا يقوم مقام الكل (قوله يحتمل بأدراكه في التشهد) فذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازياً واعلم أن ذكر هذه المسئلة بحل كتاب الإيمان وانما ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين أدراك الفضل وأدراك الجماعة (قوله ويطوق قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التخفيف في الفعل وهو أن يظهر في غير المؤكدة ما لم يؤكّد في غير تخيير ان آمن فوت الوقت أفاده السيد وفي الجزر وإن لم تكن مؤكدة فإن كانت من المستحبات استحب الاتيان بها والافه مخبر وقد يقال ان المراد في كلامه الجواز المطلق لمستوى الطرفين فلا في المؤكدة والمستحبة (قوله ان آمن فوت الوقت الخ) لو أبدله بقوله ان آمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه إذا علم التركة خوف فوت الجماعة فلا بد أن يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى أفاده السيد (قوله ولو منفرداً) وصل بقوله ويطوق وقيل انما يأتي بالمؤكدة أن صلى بجماعة وإن كان منفرداً يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه صلى الله عليه وسلم في غير الاداء بجماعة والاول اصح قاله السيد (قوله فأنه شرعت) أي فان السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في غير المؤكدة (قوله والمنفرد في ذلك أحوج) لفحصان صلاته من وجه واسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للنقص (قوله وهو أحوط) أي آتيان المنفرد بالسنة فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام (قوله لتكميل نفسها في حقنا) قد يقال ان التكميل انما يكون شيئاً قد نقص وحينئذ فلا يكون إلا في البعدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال انه بعد صلاة الفرض ناقصاً يكمل ولو بما فعل قبله والاثريد عليه فانه ورد أنه إذا وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظر واماله من النوافل فان وجد كمل به خللها وهو ذابيم القلبية (قوله فزيادة الدرجات) الأولى زيادة لام التعليل ويحتمل انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فالحال فيه زيادة الدرجات (قوله بأن يقوته الوقت) الأولى حذف الباء لأن المنسبة إلى مفعول بأمّن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركعة في غير القبر كذا في الشرح (قوله لان الاشتغال) بما يقوت الاداء أي أصل الاداء بالنسبة للوقت أو الاداء الكامل بالنظر لقوات الجماعة والمراد بما يقوت الجماعة ما يقوتهم ولم يأذن الشرع بتقويتهم إلا بالقبور والافيجوز كما إذا كانت النجاسة مانعة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حق الخندق (قوله اتفاقاً) فان

الامام
قوله قوله وهو أحوط لعمل ذلك نسخته التي كتب عليها والافسحة الشرح هنا وهو أصح والأخذ به أحوط كما لا يخفى والخطب سهل اهـ معصية

الامام الشافعي يحكم بقسادهما بقليل التباسه (قوله فكبر) أي قائما فلو كبر مخنيا ان كان
الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر ذلك ولو كان في النفل الذي لا يشترط له القيام كما
تفيمه عبارة الرازي لأنه ليس بافتتاح قائما ولا قاعدا وقوله كما احتزبه عمالو أدركه
في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ سبعا عن المدر
(قوله أولم يقف بل انحط بعجدها فرفع الإمام رأسه) بحيث لم تتحقق مشاركته فيه فإنه
يصح اقتداؤه ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدرك في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه
وقبل اذا شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع فقد أدركه في الركوع أيضا ويعتد بذلك
الركعة وقيل اذا شاركه في الرفع قبل ان يستتم قائما يعتد بها وان قل وقيل لا يصير مدركا لان
الركعة ما لم يشارك الإمام في الركوع كله وقيل في مقدار تسيجة قال ابن أمير حاج والاول
اوجه وقال الحلبي هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والخاص ان
اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الإمام من حد الركوع فقد أدركه معه الركعة
والا فلا كما يفهمه أن ابن عمر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما ذكرناه هذه الاقاويل لان
الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثيرا من غير ادراك جزء منه ويعتدون به فهم في ذلك
موافقون لبعض أقوال العلماء (قوله فرفع الإمام رأسه) مراده انه رفع قبل ان يشاركه
المؤتم في جزء من الركوع والافظاظ التعبير بالفاء ان الرفع تحقق بعد الانحطاط وحينئذ
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) واقظه
اذا أدركت الإمام راكعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان
تركع فقد فاتتك الركعة اهـ والسكاف في كما ورد يعني لام التعليل (قوله ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام والركوع) الذي في الفتح ومدركا الإمام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين
خلافا لبعضهم اهـ وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن أمير حاج عن القصة والخاتمة والمحيط
هذا بخلاف مدركا في السجود والقعود فإنه يكبر للافتتاح وأخرى للانحطاط اهـ واعلم
وجهه قربه في الاول من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب
منه ولا كذلك التكبيرة للانحطاط المذكور (قوله واقت نيته) فتقع للافتتاح لان الركن
في محله لا يتغير بالقصد كذا في الفتح وفي البحر لو أدركه في الركوع تحرى ان كان اكبر رايه انه
لو أتى بالشاء أدركه في شيء من الركوع أي به فالالا والاصح انه لا يأتي به بعد شروع الإمام في
القراءة ولو سرية اهـ (قوله واذا وجد الإمام ساجدا تجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته
الوجوب وان قصد الركوع ففاته ويؤيده حديث أبي داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذروا شيئا
ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة اهـ وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته
الركوع متابعة الإمام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم
تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الإمام بخوض صلاته لانه يصلي
تلك الركعة القائمة بسجودتها اهـ (قوله وان لم يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية
دون الاولى (قوله وزادته لا تضر) أي ضرر الفساد وان كان بكماله لانه انفراد عن الإمام

(ومن أدرك امامه راكعا
فكبر ووقف حتى
رفع الإمام رأسه) من
الركوع أولم يقف بل انحط
بعجدها فرفع الإمام
رأسه قبل ركوع المؤتم
(لم يدرك الركعة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله عنهما
فكان الشرط لا يدرك
الركعة اماما مشاركة الإمام
في جزء من القيام أو جزء
عماله حكم القيام وهو
الركوع ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام
والركوع ولو كبر يثوى
الركوع لا الافتتاح جاز
واقت نيته واذا وجد
الإمام ساجدا تجب
مشاركته فيه فيخبر ساجدا
وان لم يحسب له من صلاته
فلوركع وحده ثم شاركه
في السجدة تين لا قصد
صلاته ولا يحسب له ذلك
وان لم يشاركه الا في
الثانية بطلت صلاته
والفروق أنه في الاولى لم
يزد الا ركعة وعاز زيادته
لا تضر وفي الثانية زاد
ركعة وهي مفسدة ولو
أدركه جالسا للقعود
الاخير واستقر قائما قرأ

فما وجد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما يجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى في ركوعه (صح) ركوعه وكرهه لوجود المشاركة والمسايق (والا) أى وان لم يدركه الامام أو أدركه لكن لم يكن قرا المقرأ وض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه فيلزمه أن يركع بعده ثانياً وان لم يفعل وانصرف من صلاته ٢٩٨ بطلت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام

في السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجزئيه لانه قبل أو أنه في حق الامام وكذا في حقه لانه تبع له ولو أطال الامام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والامام ساجداً نوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كما لو نواها أول يمكن له نية ترجيحاً للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الامام في السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكره) خروجه من مسجد أذن فيه) أو في غيره (حتى يصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء المنافي أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كامام ومؤذن لمسجد آخر لانه

بعد الاقتداء به (قوله فما وجد) أى من القيام والقراءة من المؤتم (قوله لا يكون معتبراً) لانه في حال بقاء الامام في صلاته مقتديه فلا يعتبر ما فعله حال الاقتداء في حال انفراده لقضاء ما سبق به (قوله وهو آية) أى عند الامام الاعظم (قوله وكره) أى تحريم باللهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والمسايق) لتلليل للصحة والكراهة على سبيل التشر المراتب (قوله فيلزمه أن يركع بعده ثانياً) أى قبل المتابعة فيها هو فيه لانه لاحق وان أخره الى ما بعد فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال في مسئلة السجود المذكورة بعد (قوله روى عن أبي حنيفة الخ) وقياس ما تقدم أى في مسئلة المصنف أنه يجزئ لان ركوع المقتدى اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو أنه في حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا لحكمنا بطلان صلاته ثم هذا لا يأتى على المشهور ومن مذهب الامام ان الرفع من الركوع سنة فاذا تركه الامام لا تفسد صلاته وان كان قبل أو أنه المسنون فقتضاه ان يقال في المأموم كذلك (قوله تكون عن الاولى) ترجيحاً لجانب المتابعة فقوله بعد ترجيحاً للمتابعة لتعليل هذه أيضاً (قوله كما لو نواها) أى الاولى ومثله لو نوى السجدة التي فيها الامام (قوله فان أدركه) كما الامام فيها صحت (والا أعادها بعد ولا فسدت كما تقدم في الركوع) (قوله وعلى قياس المروى عن الامام) أى الذي ذكره قريبا بقوله روى عن الامام أبي حنيفة لا يجزئيه (قوله قبل رفع الامام) أى من الركوع (قوله يجب ان لا يجوز) أى السجود الثاني من المؤتم ولو أدركه قبله الامام لكون المؤتم فعلة قبل أو أنه (قوله وكره خروجه) أى تحريم باللهي بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه او لا فرق بين ما اذا أذن وهو فيه او دخل بعد الاذان قاله السيد عن النهر لانه لا يصدق على الأخيرانه خرج من المسجد بعد النداء من غير صلاة فيه أيضاً (قوله كامام) قيده في الكبير وشرح السيد وغيرهما بامام متفرق الناس بغيبته فيصيده لولم يكن به هذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقامه عند غيبته يكره الخروج أيضاً (قوله لانه تكميل معنى) أى كهذه الصلاة بسبب ما يضاف اليه من زيادة الثواب الذي خرج لتكميله وان كان تركه كصورة والعبرة للمعاني (قوله لا يكره) أى الخروج وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده ارتكب الكراهة بحر (قوله اذا أقيمت فبكره) لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكرهه الخروج عندهما كما في صدر الشريعة والحوي عن البرجندی (قوله يتم) الذي في الشرح لانه وان أجاب الداعي لكن يتم مخالفة الجماعة عياناً أو برحاً يظن انه لا يرى جواز الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الاولى وفي نسخة لا يتم والمعنى عليه وقوله كن الخوارج مثال للمعنى (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى ايماننا

تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره) لانه قد أجاب داعي الله مرة فلا يجب عليه ثانياً (الا) كاملاً انه يكره خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر) (في العشاء) لانه يجوزنا النقل فيهما مع الامام يتم مخالفة الجماعة كن الخوارج والشيعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر

فلا يقف واقف التهم (قيمة فيهما) أي الظهور والعشاء (مستغفلاً) لدفع التهمة عنه ٢٩٩ ويكره بلوجه من غير اقتداء

لهذا القصة الجامعة بخلاف
الصبح والعصر والمغرب
لكراهة النقل والمخالفة
في المغرب لأنه لا يتنقل مع
الامام فيها في ظاهر الرواية
واقامها أربعة أولى من
موافقة ورؤى فسادها
بالسلام معه فيقضى أربعة
كالوذر ثلاثاً يلزمه أربع
(ولا يصلي بعد صلاة مثلها)
هذا لفظ الحديث قيل
معناه لا يصلي ركعتان
بقراءة ركعتان بغير قراءة
وقيل نحو عن الاعادة
لطلب الاجر وقيل نهى عن
الاعادة بمجرد توهم الفساد
لدفع الوسوسة وقيل نهى
عن تكرار الجماعة في
المسجد على الهيئة الاولى
أو عن اعادة الفرائض
مخالفة الخلل في المؤدى

• (باب سجود السهو) •
من اضافة الحكم الى
السبب والسهو الغفلة
(يجب) لأنه شبه ان فائت وهو
لا يكون الا واجبا وهو
الصحيح وقيل ليس وجه
الصحيح انه يرفع الواجب من
قراءة التشهد والسلام
ولا يرفع القعدة لأنها ركن
حق لو سلم من غير اعادتها
أو لم يسلم صحت صلاته
مع النقصان وأما السجدة
الصليبية والتلاوية فكل
يرفع السجود

كاملاً أي من كان يريد الايمان الكامل (قوله فلا يقف من الخ) لأنه أبرأ لدينه ورضه وامنع
لثام من الوقوع في المحرمات (قوله لكراهة النقل) أي بعد الصبح والعصر وفي النهريين في
ان يجب نحو وجه لأن كراهة مكنته بالاصالة أشد (قوله والمخالفة في المغرب) أي باتمام الرابعة
ولم يعرج على التنقل بها لأنه باطل على قول الجمهور والذي يظهر ان ما في الدر عن القهستاني من
ان كراهة النقل بالثلاث تنزيهية وما في المضمرات لواقته فيهما لا مبني على رواية بشر المريسي
من صحة الاقتداء بالثلاث مستغفلاً (قوله فيها) أي المغرب من غير اتمام وقوله في ظاهر الرواية
مقابل ما روى عن بشر المريسي (قوله واقامها أربعة أولى من موافقة) لأن مخالفة أهون
من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالمقيم اذا اقتدى بمسافر وكالمسبق كذا في
الشرح (قوله فيقضى أربعة) لأن الزمته باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قيل معناه لا يصلي
ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة) فيكون بياناً لقرض القراءة في ركعات النقل كلها كذا في
الشرح (قوله وقيل نحو عن الاعادة لطلب الاجر) قد تقدم ما يفيد اطلب في غير وقت مكروه
وهو غير المشهور (قوله بمجرد توهم الفساد) بذكر الفساد هنا وانطلق أي التقص غير المفسد
في الاحتمال الأخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الاولى) أي بأذان واقامة اما مجرد
تكرارها بغير اذان أو بها في المسجد الجامع أو مسجد الحى لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله
سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (باب سجود السهو) •

المراد جنس السجود قيم السجدة بين فالإضافة للجنس ويحتمل كونه للعهد والمعهود وهو ما ورد
من السجدة بين والسهو والنسيان واحد عند الفقهاء أي من حيث الحكم والظن
الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح در وفي السراج للنسيان عزوب الشيء عن التمسك
بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً به وعما لا يكون عالماً به كذا في البهروذ كر
بعضهم ان النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتحصل الا بكسب جديد والسهو
ما يتحصل بالتذكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان الشيء اذا أضيف الى شيء
يكون المضاف اليه سبباً للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة القطر وحجة الاسلام
فانهم اقيموا من الاضافة الى الشرط فالإضافة في الاول لشرط الوجوب وفي الثاني لشرط الصحة
وشرطه صحة وجوبه بأن يكون المتروك واجباً وتأدية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم
متذكراً وان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء ومنه طرق الوقت الناقص وايس من شرطه ان يسلم
قاصداً له اه (قوله وهو لا يكون الا واجباً) لان القائت موصوف بالوجوب (قوله انه يرفع
الواجب الخ) أي فيعاد ان بعد فقه أي ولولا أنه واجب لما رفعه اه (قوله لانها ركن) أي فقهى
أقوى منه والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه (قوله صحت صلاته مع النقصان) لان الواجب اعادة
السلام والتشهد وتذكر كهما (قوله فكل يرفع القعود) أما السجدة الصليبية فقهى أقوى من
القعدة لكونها ركناً والقعدة تنظم الاركان فلا تقصر الا بعد اتمام الاركان وبدون السجدة
الصليبية لانتم وأما سجدة التلاوة فلانها أثر القراءة فيبطلها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة
لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع القرض واختاره شمس الائمة والاول أصح وهو المختار وهو

أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة التشهد بعد ما كان تركه
 ساهيا رقه قد قدر التشهد على القول بالرفض تكون القعدة التي قرأها التشهد هي القرض
 وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح ان الصلاة هي وجبة ويجب سجود
 السهو (قوله يفترض اعادته) ويجب اعادة التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجابة اليه
 للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان) كسجدة في الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر
 في الوضع والرفع و يأتي فيها بتسبيح السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول
 سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال فيجمع بينه وبين التسبيح فلما قصر على سجدة
 واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا انتهى عليه ان كان ساهيا وان تعمده يأثم وفي البحر لو سها
 في سجود السهو ولا يسجد لهذا السهو وفي المضمرات لو سها في سجود السهو عمل بالتحري
 ولا يجب عليه سجود السهو ولئلا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
 وحكي ان محمد بن الحسن قال للسكسائي ابن خالته لم لا تشغل بالفقه فقال من أحكم علميه يديه
 الى سائر العلوم فنار محمد أنا الذي عليك شيأ من مسائل الفقه فتخرج لي جوابه من النحو قال
 نعم فقال محمد ما تقول فيمن سها في سجود السهو وقت نكس راسه ثم قال لا سهو عليه فقال من أي
 باب من النواخرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر فتجب من فطنته اه
 (قوله وعمل به الاكابر) أي فلم يكن منسوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بغير ذلك
 (قوله بتشهد وتسليم) هما واجبان بعد سجود السهو لان الاولين ارتفع بالسهو (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدي قال غفر الاسلام انه اختاره عامة اهل
 النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا وذكرا ضيخان وظهير الدين ان الاحوط الاتيان بذلك
 في القعدتين واختاره الطحطاوي وقيل عندهما يصلي في الاولى وعند محمد في الثانية وفي المفيد
 قوالهما أصح (قوله لترك واجب) أي من واجبات الصلاة الاصلية فخرج واجب ترتيب
 التلاوة واختلف في تأخير سجود التلاوة عن التلاوة وجزم في التجنيس بعدم وجوب السهو
 فيه لانه ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وجزم الرباعي
 بوجوب السهو لها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وترك أكثر الفاتحة عندهما وبه
 جزم في الفتح تبعاً للمعيط ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤخر السورة عنها
 بحداد أراد اركان فلو بدأ بآية من السورة ثم تذكراً لفاتحة يقرأها ويعيد السورة ويسجد
 للسهو ولو ترك السورة فتذكرها في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ
 السورة ويعيد الركوع وعليه السهو لانه بقراءة السورة وقعت فرضا فيركع الركوع حق
 لو لم يعد فسدت صلاته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكراً فانه يعود ويقرأ الفاتحة
 ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو لما قلنا بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع
 فانه لا يعود ولا يفت في القنوت محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فرضا
 فلا يرتفع به الفرض ولا يسجد للسهو على كل حال لترك الواجب وتأخيره ولو قرأ آية في
 الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ قبل التشهد في القعدتين

فيه يفترض اعادته ويجب
 (سجدتان) لانه صلى الله
 عليه وسلم سجدهما جديتين
 للسهو وهو جالس بعد
 التسليم وعمل به الاكابر
 من الصحابة والتابعين
 (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا
 ويأتي فيه بالصلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم والدعاء على المختار
 (اترك واجب) بتقديم
 أو تأخير أو زيادة أو نقص
 لاسنة لان الصلاة لا توصف
 بالنقصان على الإطلاق
 بترك سنة وأما القرض
 فتقوت بقواته الاصل
 لا الوصف فلا ينبغى بغيره
 (سهوا) بتقديم أو تأخير
 أو زيادة أو نقص

فعلية السهو وترك واجب الابتداء بالشهادتين والجلوس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الاول
فعلية السهو لناخير واجب وهو وصل القيام بالقرآن من التشهد وان كان في الاخيرة فلا سهو
عليه لعدم ترك واجب لانه موسع في الدعاء والثناء بعد دمه فيه والقراءة تستل عليه ما ولو قرأ
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة أو تشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه منية المصلي
اكن ان قرأ في قيام الاولى قبل الفاتحة وفي الثانية بعد السورة أو في الاخيرين مطاقاً لا سهو
عليه وان قرأ في الاولين بعد الفاتحة والسورة أو في الثانية قبل الفاتحة وجب عليه السجود
لانه اخر واجبا وايضا حقه في ابن امير حاج ولو ترك التشهد في القعدتين او بعضه لزمه السجود
في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد من منظوم قترك بعضه تركه كله ومنها قنوت الوزن وتكبيره فلو
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في محله
مطلقا واختلاف في القدر الموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاستراز عنه وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يسمع
الآية احيانا في السرية فهو وليان ان القراءة مشروعة فيما يسمع فيه ورد في الفتح بان القراءة
مأهولة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك
ولا تخافت به فاتفق ان ذلك لبيان الجواز اي بيان جواز الجهر به هذا القدر لان الاحتراز عن
الجهر بالكيفية متعسر لا سيما عند مبادي التنفسات فانه غالبا يظهر الصوت اه قال شرف
الاعمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكرتها مرة ولو خافت بأكثرها فيما
يجهر قال شمس الاعمة قياس مسائل الجامع انه يؤمر بالاعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار
مختص بالقراءة ولو جهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهو عليه وعلم بما ذكرناه صور
التقديم والتأخير والزيادة والنقص (قوله للماروي) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة من سجديتين
للسهو (قوله وان تذكر) سواء كان من جنس او من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجديتين
بالاجماع ولا يرد ما لو سجدة للسهو ثم ذكر سجدة تلاوة أو صلوية فانه يسجد للام تركه ثم يعيد
سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه قول هذا ليس
بتكرار وانما أعيد لرفعها بالعود الى التلاوية أو الصلوية لتبين ان سجوده الاقل لم يكن في محله
كذا في البحر (قوله وجب عليه اعادة الصلاة) فان لم يعددها حتى خرج الوقت سقطت عنه
مع كراهة التصريح هذا هو المعقد (قوله لانه أقوى) أي لان العمد أقوى من السهو ولا يخبر
الا أقوى بجابر الاضعف (قوله الا في ثلاث) يزاد ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود
الاول عدا وما اذا ترك الفاتحة عدا (قوله أو تأخيره سجدة من الركعة الاولى) الاولى تمييز
بعضهم حيث قال أو آخر احدى سجدي ركعة الى ما بعد هاء عدا (قوله ذالك سجود العذر) أي
السجود الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه (قوله وقيل يجب فعله بعد السلام) فعله لا يجوز
قبله لتأديته قبل وقته كذا في الشرح (قوله ما رويناه) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة بعد
التسليم وهو لا يقتضي السنية بل يحفل الوجوب وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل
في محله فجمع فيه فلم يحكم بقساده اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجهر لا ينتفي بوقوعه
قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا لما روي بناء قال في الهداية والخلاف في الاولوية

بإعادة صلواته لجهر خلفها
(وان تكرر) بالاجماع
ترك الفاتحة والاطمئنان
في الركوع والسجود
والجلوس الاول وتأخير
القيام للثالثة بزيادة قهقهة
أداه ركن ولو سكتا (وان
كان تركه) الواجب عدا
انتم ووجب عليه (اعادة
الصلاة) تخليطاً عليه (لجهر
نقصها) فتكون مكحلة
وسقط الفرض بالاولى
وقيل تكون الثانية فرضا
فهي المسقط (ولا يسجد
في) الترك (العمد للسهو)
لانه أقوى (قيل الا في
ثلاث) مسائل (ترك
السهو والاول) عدا
(أو تأخيره سجدة من
الركعة الاولى) عدا (الى
آخر الصلاة) الثالثة
(تفكره عدا حتى شغله
عن) مقدار (ركن) سئل
غفر الاسلام البديعي كيف
يجب بالعمد قال ذاك
سجود العذر لا يسجد
السهو (وبسن الايمان
بسجود السهو) بعد
السلام في ظاهر الرواية
وقيل يجب فعله بعد السلام
وجه الظاهر ما روي منه
(ويكتفي بتسليمة واحدة)
قاله شيخ الاسلام وعامة
المشايخ

وهو لا يمنح ولا يحبط ولا يحسن ويحسن (عن عيمه) انه السهو وبه يحصل التحليل في حجة الله عز وجل وهو
 شيخ الاسلام خواهرزاده لا يأتي ٣٠٢ بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقا وجهه

فرقا بين سلام القطع وسلام
 السهو قاله فخر الاسلام
 وفي الهداية ويأتي بتسليمين
 هو الصحيح ولكن علمت ان
 الاوسط بعد تسليمين والمنع
 من فعله بعد تسليمين
 فكان الاعديل الاصح
 (كان بعد قبل السلام
 كره تنزيها) ولا يقيد به لانه
 مجتهد فيه فكان جائزا ولم
 يقل أحد بتكراره وان
 كان امامه يراه قبل السلام
 تابعه كما يتابعه في قنوت
 رمضان بعد الركوع
 (ويسقط سجود السهو
 بطول الشمس بعد السلام
 في صلاة الفجر) ويجزئ
 وقت الجمعة والعداقوات
 شرط الصلوة (و) كذا يسقط
 لو سلم قبل (احرارها) أي
 نصير الشمس (في العصر)
 تحمرا عن المكره
 (و) يسقط (بوجود ما يمنع
 البناء بعد السلام) كحدث
 عمد وعمل مناف اقوات
 الشرط (ويستلزم المأموم)
 السجود مع الامام (سهو
 امامه) لانه صلى الله عليه
 وسلم سجد وسجد القوم معه
 وان اقتدى به بعد سهوه
 وان لم يدرك الاثني عشر
 لا يقضي الاولى كما لو
 تركها الامام او اقتدى
 به بعدها لا يقضيها

ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده لعمدة الحديث فيهما وهو ظاهر الرواية والترجيح
 لما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب فيقدم على سجود السهو وقياسا على غيره من
 الواجبات ولانه لو سها عن السلام يمكنه السجود ولو شك انه صلى ثلاثا أو أربعين فشفه ذلك
 حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو فلو قدم السهو وترك واجب آخر ثم سجد لما ذكر
 تكرار السجود وان لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا
 الجوز (قوله وهو الاضمن للاحتياط) يعني أن الاحتياط فيه أنه ~~من~~ قال في الشرح عن
 التباينة والتميز فيه أن التسليمة الاولى تحليل وتحيمة والثانية تحمية لانه أي التحليل يقع
 بالاولى وهذا لا يصح الاقتداء به بعد الاولى ولو فقهه بعد الاولى لا تنقض طهارته فكان
 الاوسط السجود قبل السلام الثاني (قوله والا حسن) معطوف على الاضمن ووجه
 الا حسنة انه المعهود لا السلام تلقاه الوجه (قوله لان ذلك) أي التسليمة الثانية بمنزلة الكلام
 أي فلا يأتي بالسهو بعده لوجود المتنافي (قوله ويأتي بتسليمين هو الصحيح) أي به العلامة
 خسرو بما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحوط أي منع شيخ الاسلام
 خواهرزاده (قوله فكان الاعديل الاصح) أي فكان القول بأنه بعد تسليمين واحدة عن عيمه
 أعديل الاقوال وأصحها أما كونه أعديل فلانه متوسط بين قول من قال انه قبل التسليم ومن
 قال انه بعد التسليمين وأما كونه أصح فللقوله سابقا لانه المعهود (قوله كره تنزيها) الا اذا
 كان تابعا لامام يراه على المعقد (قوله لانه مجتهد فيه) أي لان بعض المجتهدين قال به وهو
 الامام الشافعي والامام مالك في الفقهاء والامام أحمد في خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه (قوله فكان جائزا) والمكره تنزيها من الجائز أي وحيث قال به بعض المجتهدين
 وكان جائزا فقد صادف محلا في الجملة (قوله ولم يقل أحد بتكراره) مرتبط بقوله ولا يبيده أي
 لانها تؤدي الى تكرار سجود السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله اقوات شرط الصلوة) لانه
 بالسجود يعود لحرمه الصلاة وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت في الجمعة والعيدين وطولوع
 الشمس في الفجر كذا في الشرح وهذا يقتضي أنه يسجد للسهو في الجمعة والعيدين اذا بقي
 وقتها وهو أحد قواين والمصنف فيما يأتي قال ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة
 والعيدين أفاده السيد (قوله تحمرا عن المكره) علة لما قبله فقط (قوله وعمل مناف)
 كقهة هة وأكل وكلام وفي القهستان في يشترط ان لا يوجد بعد السلام تطاول المدة في الدار
 ولو نسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزم ذلك مادام في المسجد اه يعني ولم يأت بمناف
 فان وجد منه مناف أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ما عليه سجدة
 صليبة (قوله اقوات الشرط) أي شرط صحة الصلاة وهو علة لقوله ويسقط الذي قدره (قوله
 ويلزم المأموم السجود الخ) عم كلامه المدرك والمسبوق واللاحق فانه يلزمهم السهو وهو المأموم
 غير أن اللاحق اذا انقبه لا يتابعه فيه بل يبدأ بما فات ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد
 به لانه في غير محله بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يستغفر
 بالانعام (قوله واقتدى به بعدهما) بان اقتدى به في تشهد السهو وهو عطف على تركهما

(قوله)

(لا سهو) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام يتعاقب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم
 الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا التزام متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به)
 واللاحق سجد عليه وينبغي أن يكف السجود بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه وله أن يقوم ٣٠٣ قبل سلامه بعدد سجود قدر

الشهد في موضع خوف
 مضى مدة السجود وخروج
 الوقت الذي عذر وجهه
 وعذر وجوه الناس
 بين يديه الى قضاء ما سبق به
 ولا ينتظر سلامه (ولو سجد
 المسبوق فيما يقضيه سجد
 له) أي السهو (أيضا)
 ولا يجزئه عنه سجوده مع
 الامام وتكراره وان لم
 يشرع في صلاة واحدة
 باعتبار ان صلاته كصلاتين
 حكما لانه منفرد فيما يقضيه
 ولولم يكن تابع امامه كفاه
 سجدتان وان سلم مع الامام
 مقارنا له أو قبله سجدتين
 سهو عليه لانه في حال
 اقتدائه وان سلم بعده يلزمه
 السهو لانه منفرد (لا)
 أي لا يسجد (اللاحق) وهو
 من ادرك صلاة الامام
 وفاته باقيا به سجدت
 وغفلة وسبق حدث
 وخوف وهو من الطائفة
 الاولى لانه كالمدرسة
 لا يسجد عليه السهو ولو
 سجد مع الامام لا سهو
 يجزه لانه في غير اوانه في
 حقه فعليه اعادته اذا فرغ
 من قضاء ما عليه ولا تقصد
 صلاته لانه لم يرد الا سجدتين

(قوله لا سهو) في الكلام اشارة الى ان اللاحق اذا سها فيما يقضي لا يسجد ايضا لانه مقتد
 حكما (قوله كان مخالفا لمامه) وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا على اثمكم
 (قوله يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة ليقيد به كالاتم على
 المؤتم بترك القراءة فكذلك الاتم عليه بترك السهو بل هو الواجب عليه وقال في الترمذي مقتضى
 كلامهم انه يبعد هذا الثبوت الكراهة مع تعذر الجواب وقد علمت مقاد الحديث افاده بعض
 الافاضل (قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به) التي هي ايقيد تراخي القيام عن سلام الامام (قوله
 واللاحق) عطف على المسبوق أي ويسجد اللاحق بعد اتمام صلاة نفسه ولو تابعه لابعثه
 لانه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح
 او بعده ما بشئ قليل بناء على ما صحه في الهداية فليتأمل (قوله وله ان يقوم الخ) قد يقال
 انه اذا لم يقم نفسه الصلاة في كل الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضا وجوب القيام
 لاجواز فيلزم (قوله بعد سجوده) أي يعود نفسه قدر التشهد أي قدر قراءة التشهد بأسرع
 لفظ وان لم يتم الامام التشهد بالفعل بأن ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع
 والمراد به غلبة الظن (قوله وجعة وعيد وغر) معطوفات على ذي (قوله ومرار) عطف
 على قوله مضى مدة (قوله الى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله ان يقوم وذلك من ارتكاب
 اخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار ان صلاته الخ خبره وقوله وان لم يشرع
 اعتراض (قوله لانه منفرد فيما يقضيه) أي ومقتد بالامام فيما ادركه فيه فكانت به ذن
 الاعتبارين كصلاتين (قوله كفاه سجدتان) وينتظم ما كان مع الامام (قوله وان سلم مع
 الامام الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الاولى وتسليم سجود السهو لظهور العلة في ذلك وقوله
 وان سلم بعده أي بعد سلام الامام من سجود السهو فقط اما سلامه بعد سلام الامام الاول
 من الصلاة فلا يلزم به سهو لانه لما سجد لا سهو معه عاد الى الاقتداء ولا سهو على المقتدى فتأمل
 فيه كله (قوله أي لا يسجد باللاحق) أي اذا سها فيما يقضيه (قوله وهو من الطائفة الاولى)
 مرتبط بقوله وخوف وأما اذا كان من الطائفة الثانية فانه مسبوق يتابع الامام في سهو
 واذا سها في القضاء سجد له (فرع) لو تابعه المسبوق ثم تبين ان لا سهو عليه ان علم ان لا سهو
 على امامه فسدت وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تقصده وهو المختار كذا في المحيط (قوله الاصح
 لزوم سجود السهو) وهو اصح الروايتين وصحبه في البدائع (قوله لانه صار منفردا) أي ولم يكن
 مقتديا لا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات) بل اكثر بعد التلاوة على الامام والمأموم
 (قوله وبسطه في الاصل) قال فيه بأن ادرك الامام في تشهد القرب الاول وتشهد معه
 في الثانية وكان عليه سهو وسجد وشهد معه في الثالثة وتذكر الامام سجدة تلاوة فسجد معه
 وتشهد الرابعة وسجد معه وتشهد معه الخامسة فاذا سلم قام الى قضاء ما فاته فصلى ركعة
 وتشهد السادسة وبصلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فيما يقضي فيسجد

حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو لا يصح سجد السهو في كل ركعة
 ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل

وجوب وصله بما قبله من الركعة فصار تاركاً للواجب فيجب سجود السهو وفي فاضل خان في رواية
إذا قام على ركعتيه لينقض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الأولى والثانية
وعليه الاعتماد من التمرح والسجد قلت الاحوط وجوب السجود لاختلاف
التصحيح (قوله وأرجحه ما عدم الفساد) قد بالغ في الممتنع في هذا القول بالفساد وجعله
غلطاً لأنه تأخير لا رفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يشتمل لأنه عاد إلى ما كان من حقه أن يقعد
والصحيح أنه لا يشتمل بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه بعوده لم يؤمر به كافي القهستاني
فصار كالوقوف في الصلاة ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه
كافي ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الإمام لا يعود معه القوم بحقيقة المخالفة في غير الأمور
به وقيل يعودون كافي الحلي ثم إنه يجب عليه سجود السهو وترك القعود وتأخير القيام
بقدر العود (قوله لأن زيادة مادون ركعة) لأنه أقوله لا يحل وأما كونه لا يحل لكونه زاد
فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل كأنه يقول إن هذا النقص للقيام الذي
منه زيادة ليس بمحرم لأن هذا النقص لا كمال (قوله وإن سها عن القعود الأخير) أي كله
أو بعضه والمراد ما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا تدخل الثاني قال في السراج لا يخص
هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام إلى الخامسة مثلاً عامداً لأنه في العمدي أي وينبغي
إعادتها جبراً في السهو وسجود وسواها في ذلك الفرض والنفل (قوله ما لم يسجد) العبرة بالإمام
حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم حتى يسجد والم تفسد صلاتهم لأنه لما عاد الإمام ارتفض
ركوعه فيرتفض ركوع القوم أيضاً تبعاً له فيبقى أهم زيادة سجدة وهي غير مفسدة ما لم يتعمدوا
السجود وبها يلغى رأي مصل ترك القعود الأخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه كذا
في الدر وغيره وإن سجد الإمام بطلت صلاة المؤمن أيضاً سواء قعد قبل تقبيل تقبيل إمامه بالسجود
أو لم يقعد وسواء كان مدركاً أو مسجداً والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما إذا سجد
بدون ركوع فإنه يعود لعدم الاعتماد بهذا السجود لأن مادون الركعة محل الرفض (قوله
لا صلاح صلاته) لأنه لا للمعلول وهو عادم عنه وهي قوله لا استحكام الخ (قوله وبه وردت
السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فعد يسيراً وهو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الأخير (قوله وسجد للسهو)
سواء كان إلى القيام أقرب أو إلى القعود أقرب بخلاف السهو عن القعود الأول ففيه
التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود
(قوله لزائدة عن الفرض) وهي الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث والثالثة في الثاني
(قوله صار فرضه نفلاً عندهما) ولم يطل أصلاً لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموضوع
وقال محمد تبطل أصلاً ووصفاً لأن الحرمة عقدت للفرض قصداً أولاً وصل الصلاة ضمناً فإذا
بطل الفرض بطل ما في ضمنه والخاص أنه إذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً
ووصفاً عند محمد وهو غير المقتضى به وإذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فعلى قول أبي
يوسف فسدت صلاته فيبقى على أنها نفل وعلى قول محمد عليه أن يتدارك فرضه لرجوعه
إلى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده إذا لم يتدارك فرضه من السجود ولم يحصل

بالصحة لا يحل لأن زيادة
مادون ركعة لا يفسد وقد
يقال أنه نقص لا كمال
فإنه كمال لأنه لم يقعد إلا
لاحكام صلاته وقال
صاحب البحر والحق عدم
الفساد (وإن سها عن
القعود الأخير عاد ما لم
يسجد) لعدم استحكام
خروجه من الفرض
لاصلاح صلاته وبه وردت
السنة عاد صلى الله عليه
وسلم بعد قيامه إلى الخامسة
وسجد للسهو ولو قعد يسيراً
فقام ثم عاد كذلك فقام ثم
عاد فتم به قدر التشهد صح
حتى لو أتى بخلاف صح
صلاته لا يشترط القعود
قدر التشهد مرة واحدة
(وسجد للسهو) لتأخيره
فرض القعود فان لم يعد
حتى (سجد) الزائدة على
الفرض (صار فرضه نفلاً)
برفع رأسه من السجود
عند محمد
قول الشارح صار فرضه
نفلاً برفع رأسه من
السجود عند محمد الخ
هكذا في الشارح الذي
بالهائش هنا وهو مخالف
لعبارة الحنفى والذي
يقضيه كلام الحنفى أن
تكون عبارة المصنف
والشارح هكذا صار
فرضه نفلاً عندهما وبطلت برفع رأسه من السجود عند محمد الخ وليصرح

وهو المختار للفتوى لاستحكام دخول في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجهه المختار
أن تمام الركن بالاتصال ٣٠٦ منه وغرة الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع يبقى عند محمد لا عند أبي

يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل قصد الملزومه انما به بل يتدب (ولو في العصر) لان التنفل قبله قصد الايكراه فباطن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لانها تصير أربعا فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة الفجر والمغرب لانه تعارض كراهة التنفل بالبراء وكراهة الضم للوقت فتقاوما وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد حال الشروع كن صلى ركعة يتجدد اطلع الفجر يتم شفعها بلا كراهة (ولا يسجد لله) لترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان التماسا بالفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لانه المؤدى به هذه التحريمة وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود به بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لانه لم يعاد جعل كأن لم يقم (وان قصد)

وهو المقتضى به هنا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) أي يقتضى به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع لا مكان صحة صلاته بعوده الى القعدة اذا سبقه الحدث في السجدة ولا يقتضى بطلانه أصلا ووصفا بالرفع (قوله لانه سجود كامل) وذلك لان السجود اسم لوضع الجبهة على الارض وقد حصل فن شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأى أي نص بأنها الذين آمنوا **اركعوا** واجدوا وحكي أن أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وزه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزنقف كلمة استحباب الا انها هنا لا تنكار وانما قال ذلك أبو يوسف لفظ لحقه من محمد بسبب أن محمد أمر بسجدة قد خرب وراثت فيه الدواب وبات فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف لان مثل هذا يبنى مسجد اعنده الى يوم القيامة ليكون الوقف تحريرا عنه فالمنعنى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى ملك الواقف ان كان حيا والى ورثته كما في السراج (قوله بالاتصال عنه) ولهذا الوسبة به الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا السجدة المؤتم قبل امامه فأدركه امامه في السجود اجزأه ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يبنى) أي يعود الى القعدة ويبقى على الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أي لا يبنى على أنه افرض فلا ينافى أنه يبنى على أنها نافلة لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء سلم على الخامسة ولا شيء عليه فيصير مستقلا بخمس ركعات وترا وصلاة غير مضمونة عند علماءنا الثلاثة حتى لو أفسدها لا شيء عليه نص عليه غير واحد من أهل المذهب ثم انضم انما يظهر على قولها ما على قول محمد فلا يضم ولا يصح الاقتداء به لبطلان التحريمة مطلقا عنده (قوله قبله) أي قبل أدائه وإذا كان يقضى عصر أو ظهر أربعاء العصر فلا يكره لان المكروه به منه النفل القصدى لا الضمى (قوله فبالظن أولى) الأولى أن يقول فقير القصدى أولى لانه لم يشرع ظانا بالنفل (قوله ولا كراهة في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه تفسير المؤلف ولو أفرد له كان أولى لان المغرب لا ضم فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ أو أنه يعتد ضامنا باعتبار ما به السجدة الأولى فانه في الثانية والتشهد قصد الضم وقال العلامة السبكي تغمد الله برحمته لا يحمل هذه الجملة هنا بل يهين تأخيرها عن قوله وان قصد الأخير أي لانه قال أولا وضم سادسة فدل على انه لا كراهة فيه وكلام المؤلف متنا وشرحا يبيد أن هذا متعلق بما قبل القعود ولا شك أن فيه ضمما (قوله كراهة التنفل بالبراء) تقدم انه أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره التنفل بعد طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنفل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب (قوله فتقاوما) أي الكراهتان فتساقطا فصار كالمباح (قوله في هذا الضم) في السجدة (قوله لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع (قوله بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التمسيد بسجدة (قوله كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله يحمل الرقص) انما زاد الباء لانه قد يرفض وقد

الجلوس (الاخير) قد راى تشهد (ثم قام) ولو عدا وقرأ وركع (عاد) للجلوس لان ما دون الركعة يحمل لا يرفض الرقص (وسلم) فلو سلم قائما صح وترك السنة

لان السنة التسليم بالسبا (من غير عادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الناطق بعبده واذ مضى على ناقلة الزائدة
 فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة ويقتطرونه قعودا فان عاقبت تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام
 (فان سجد) سلوا الحال و (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (اليها) اي الى الزائدة ركعة
 (اخرى) في المختار (لتصير الزائدة نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض ٢٠٧ في الصحيح لان المواظبة عليه بقصر رمية

مبتدأة ولو اقتدى به احد
 يصلي صاعدا عند سجدة لانه
 المؤدى بهذه التسمية
 عندهما ركعتين لانه
 استحكم خروجه عن الفرض
 ولا قضاء عليه لو أفسدهن
 سجدة كامامة وقضى ركعتين
 عندهما وعليه الفتوى
 لان السقوط بعارض يخص
 الامام (وسجد السهو)
 لتأخير سلامه (ولو سجد
 للسهو في شفع التطوع لم ين
 شفعها آخر عليه استحبابا)
 لان البناء يبطل سجوده
 للسهو بلا ضرورة لوقوعه
 في وسط الصلاة (فان بقى)
 صعب لبقاء التسمية و (اعاد
 سجود السهو في المختار)
 وهو الاصح لبطلان الاول
 بما طرأ من البناء وقيدنا
 بالتطوع لان المسافر اذا
 نوى الإقامة بعد سجوده
 السهو يبنى نصيبا لفرضه
 ويعيد سجود السهو لبطلان
 ذلك بالبناء (ولو سلم من
 عليه) سجود (سهو) فاقتدى
 به غيره صح ان سجد) الساهي للسهو لعوده طرمة الصلاة لان خروجه كان موقوفا و يتابعه المقتدى في السجود ولا يصيده في آخر
 صلاته وان وقع في خلالها

لا يفرض بخلاف ما لو حذفه فانه يفيد أنهم اهل الفرض دائما (قوله لان السنة التسليم بالسبا)
 اي في الصلاة المطلقة من غير عذر (قوله وضم) استحبابا بالغ) سواء كان في وقت كراهة أو لا في
 الاصح وما قيل انه لا يضمن في وقت كراهة كوقت العصر والصبح ضعيف ذكره الجوى وفي
 السيد عن الترمذي في أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يشدب
 ولم يجب وهل يكره الاصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه
 لو قطع لم يلزمه القضاء لانه مظنون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة الفرض) اي
 البعدية (قوله لانه استحكم خروجه عن الفرض) فصار كتحريمه مبتدأة ولو أفسدها على نفسه
 قضى ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) اي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالمصحح
 قول محمد (قوله وسجد للسهو) راجع للمستلتيين جميعا أما الاولى وهي ما اذا عاد وسجد لم قبل
 أن يسجد فظاهر ما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يعد حتى يسجد فاقسام أن لا يسجد
 لانه في صلاة غير التي سها فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد
 وسببه نقصان تمكن في النفل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذا الواجب فيه أن يكون
 بتكريرة مبتدأة وهذه للفرض وقد انقطعت بالاتقال الى النفل ومراعاة حدود النفل على
 المباشرة واجبة وان لم يكن النفل واجبا وهذا عند أبي يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن
 في الفرض بترك واجب السلام ولا نقصان في النفل لانه بقى على التكريرة الاولى وهي لم تنقطع
 لانها اشتملت على الاصل والوصف بالاتقال الى النفل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصفين
 الفرض والنفل دون الاصل فبقى الاحرام في حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سعيد
 الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن في الاحرام فيمضي يكون لكل من الفرض والنفل حفظ
 من النقص والجبر ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي الى انه الاصح (قوله لم ين شفعها آخر عليه
 استحبابا) استظهر صاحب البحر أن البناء مكروه تحريرا لانه لا يحلوا ما أن يبطل سجود السهو
 لوقوعه في وسط الصلاة ولا يبطل وكل ذلك غير مشروع أما الاول فانه ابطال عمل وهو حرام
 بالنص وأما الثاني فللزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها اذا
 غلبت ماذ كرمع ظهوره يكون عدم البناء واجبا لاستحبابا (قوله بلا ضرورة) أما اذا وجدت
 الضرورة كسئلة المسافر الالية فيتعين البناء لصحة صلاته وقيد بالنفل لانه في الفرض
 مكروه مطلقا بسهو وبدون سهو وفيه حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح
 وقيل لا يصيده لانه حين وقع وقع جائزا فيعتد به عنه وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر (قوله يبنى) اي
 لزوما نصيبا لفرضه لانه لو لم يبن ابطلت صلاته كلها التحول فرضه الى الاربع بنية الإقامة
 فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة ومن ابتلى بيايتين وجب أن يحتار أقلها محظورا

لأنه آخر صلاته حكماء حقيقة لأمامه ٣٠٨ كما تقدم (والا) أي وإن لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجه من

الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا للمحذوفين وغيره بعبارة اقتداء به عند ما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بعبارة بعبارة (ويسجد السهو) وجوبا (وان سلم عامدا) مريدا (للقطع) لأن مجرد نية تغيير المشرع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجدة السهو ولبقاء حرمة الصلاة (مالم يقوّل عن القبلة أو يتكلم) لابطالهما التحريم وقيل التحول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متذكر مبطّل لوجوده في حقيقة الصلاة وتفرّيعاته مبسّطة في الأصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو ترا (أنه أتمها فلم يتم عمل) قبل تيانه بخلاف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل متركه

٢ قوله لأنه آخر الصلاة بوجوبه هنا في بعض النسخ زيادة ونسها (قوله أي وإن لم يسجد الساهي) بأن أبي

كما في غاية البيان (قوله لأنه آخر صلاته) الأليق بآخر الكلام لأنه آخر الصلاة ٢ (قوله) وغيره بعبارة الأولى أن يقول وغيره صحة الخ بجدف الواو من قوله وفي انتقاض الخ (قوله) عندهما أي محمد وزفر فيصح الاقتداء مطلقا عندهما يسجد أو لم يسجد (قوله وفي انتقاض الطهارة بعبارة بعبارة) فتنتقض عند محمد وزفر لا عند الشيعين ويسقط بهود السهو عند الكل لقوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطل) أي لا تبطل المشرع (قوله ولا تعتبر مع سلام الخ) جواب عما ورد على قوله لأن مجرد نية تغيير المشرع الخ من أن النية هنا لم تكن مجردة وإنما قارنها بعمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية انما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح وما أجاب به ابن أمير حاج مباين له وهو أولى منه وحاصله أن النية المقرونة بالعمل انما تعتبر إذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراحه به أو السلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران النية به فيمكن من سجود السهو فلا يعمل بنية لأن مجردة عن العمل على هذا فكانت لم يوجد عمل أصلا (قوله وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطرق ومنازع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع (قوله) أو فرض من عطف العام (قوله متذكر) حال من الضمير في عليه (قوله لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام العمدة في حقيقة الصلاة لأنه لا تخلل فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فان السلام وجد بعد تمام حقيقة ما وفي شرح السيد ولونسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فان وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته إن كان عليه سجدة صليبة ٣ (قوله وتفرّيعاته مبسّطة في الأصل) منها لو سلم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذكر لها أو ذكرها للسهوة فقط لا بعد سلامه قاطعا فيسجد للتلاوة ثم تشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التشهد ويسلم وإن سلم وكان ذا كراهيها أو للتلاوية فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهو لا امتناع البناء بسبب القطع إلا إذا ترك تشهد ويسجد للتلاوة وصلااته تامة ٤ (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مرجوح طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم ٥ والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله المرجوح فعليه يكون رجحان جهة الخطأ ظاهرا لوهما وأما قوله والظن رجحان جهة الصواب ففيه مخالفة أيضا لأن صاحب القاموس جعله التردد الرابع وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نقيض الرجحان وإذا تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على ما هو مشهور تفسيره في الحقيقة للمظنون والموهم لا تفسير له إلا بالمعنى المصدرى ولعل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجح عنده ما خطر بباله أنه أتمها وسلم كان بمنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله أو علم أنه ترك سجدة صليبة) أي وقد سلم ساهيا عنها والافساد لأمه فسد وأما التلاوية إذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود إليها ولا فساد (قوله أتمها بفعل متركه) حاصل المسئلة أنه إذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بخلاف عاد إلى الصلاة من غير تحريم وبقي

بما يمنع البناء قال في النهج وجه ذاعلم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بخلاف ٥

على ما مضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به إنسان في هذه الحالة صرح وما إذا انصرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يأت بمذابف فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لانه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم نذر لا يعود وصلة صلاته وإن كان في الصلوة فإن نذر قبل أن يجاوز المصروف خلفه أو يمنة أو يسرة عاد إلى الاتمام أيضاً والافلا وإن مشى أمامه فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح لأن ذلك التقدير في حكم خروج من المسجد وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم المسجد ونجاسته في شرح العيني على البخاري (قوله ويجوز السهو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الدين المتفق عليه وسماعه النبي صلى الله عليه وسلم لما أنه كان في يديه طول واسمه الخرباق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين من صلاة الظهر أو العصر شك من الراوي وما قيل أنها العشاء وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لأن عرب الخطاب بدعى الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمله صلى الله عليه وسلم فأعاد صلاته فلو لا ثبت عنده انتساخ ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بمحض من الأهواب الذين نهى ذلك ولم ينكر عليه أحد نصاراً جامعاً منهم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لم أنس ولم تقصراى لم يكن شئ من ذلك في ظني بل ظني أني أكلت الصلاة أربعاً ومن قال ناسياً لم أفعل كذا وكان قد فعل فهو غير كاذب وفي السبعة عن شرح المشارق في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو ممنوع عليهم في الأخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي قامت عليه المهجزة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز وسهونين صلى الله عليه وسلم كان مقام شغلهم عن الصلاة بالله وفي هذا ما في قيل

ياساتلى عن رسول الله كيف سهاها والسهو من كل قلب غافل لا هي قد غاب عن كل شئ سهر نفسها هـ هـ سوى الله فالتعظيم لله

(قوله أو نحوه) بالرفع عطفاً على مسافر فإن من صلى الظهر وظن أنه جعة فهو المسافر وكذا يقال في باقيها ٢ (قوله كان ظن أن الظهر جعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرباعي ثنائى أو كان في صلاة العشاء فظن أنها تراويح فأنها تبطل في هذه الصور لأنه سلم مع علمه بالقدر المؤدى والسلام العمدة يقطع الصلاة بخلاف الأولى فإنه سلم على توهم الاتمام وقيل إن السلام العمدة لا يفسد حتى يقصد خطاب آدمي به وعليه فلا تفسد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله زائد عن التشهد) أى الأول أو الثانى سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلهما (قوله وجب عليه سجود السهو) وكذا إذا شغله التفكير عن أداء واجب فله يترك أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحدث لشكبه أنه صلى ثلاثاً وأربعاً يجب السهو والافلا كذا في الشرح ولم يسنوا قدر الركعة وهي قياس ما تقدم أن يعتبر الركعة مع سنته وهو مقرر بثلاث تسبيحات ثم إن محل وجوب سجود السهو إذا لم يستغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أو إذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر إطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما ذكر ولو كان غير محل أهمهما ويجوز (قوله لتأخيره واجب القيام) الأولى زيادة أو لتأخيره واجب السلام (قوله ليكون

(وسجد السهو) لبقائه
الصلاة بخلاف السلا
على ظن أنه مسافراً ونحوه
كما تقدم (وان طال تفكره
لتيقن المتروك) ولم يسلم حق
استيقن المتروك (ان كان)
زمن التفكير زائداً عن التسبيح
(قدراً أدركه) وجب عليه
سجود السهو) لتأخيره
واجب القيام للثالثة (والا
أى ان لم يكن تفكره قد قدر
أدركه) (لا) يسجد لكونه
مفقوا

٢ (قوله قوله كان ظن
ان الظهر جعة) هكذا في
الاصل المطبوع ولا وجود
لذلك في الشرح كما ترى
فالاولى ما في نسخة أخرى
ونصه (قوله أو نحوه) كان
ظن أن الظهر جعة أو كان
قريب عهد الخ كامل اه
معجمه

كترده بين ثلاث وثنتين (إذا كان ذلك الشك قبل إكمالها) (وكان أيضا هو) أي الشك (أول ما عرض له في الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال نفع الإسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الإمام السرخسي إلى أن معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتدأ الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما إذا كان أول شك عرض له لماسئد كره من الرواية الأخرى ولقد رنه على إسقاط ما عليه بيقين كالوشك أنه صلى أول يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلوشك بعد سلامه) أو قعوده قدر التشميد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه جلا لعله على الصلاح (الآن) كان قد (يقين بالتك) فبأنى بما تركه ولو أخبره على بعد السلام أنه نقص ركعة فعند المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى أخباره وإن أخبره عدلان لا يعتبر شك وعليه الأخذ بقولهما ولو اختلف الإمام والمؤتمنون أن كان على يقين لا يأخذ بقولهم ولا أخذه وإن كان معه بعضهم أخذه بقوله

عقوا) لأن التحرز عن مثله فيه حرج والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم • (فصل في الشك) ليس المراد به هنا ما هو العرفي من تساوى النقيضين بل الغوى وهو عدم اليقين قهستانى لأن الفصل معقود لما هو أعم ولا ينافيه قوله به وهو تساوى الطرفين لأنه في صورة البطلان والمراد بالشك فيه ما حقيقته (قوله في عدد ركعاتها) احتراز به عما لو شك في غيره كن صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك وفي الصلوات لو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا الأولى اه وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يذكر أنه كبير أو لا لا سهو عليه (قوله بعد بلوغه) لم يعين حكم شك غير البالغ هل تجرى فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويجوز (قوله في هذه الصلاة) أي بعينها فلوشك في الظهر مثلا استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد ويجرى فيها الحكم الآخر (قوله وذهب الإمام السرخسي إلخ) تظهر التمرة فمن شك في صلاة أول مرة واستقبل ثم بعد سنين سها فعلى قول السرخسي يستأنف لأن الشك لم يكن عادة وإنما حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي انما ثبت بالمعادة مرتين فأكثر لانها مشقة منها وكذا على قول ابن الفضل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بمر (قوله فحكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادة له (قوله فلذا قال) أي لاتحاد الحكم فيما ذكر (قوله أو كان الشك غير عادة) فيه أنه جع بين قولين متباينين فلم يدر ما الذي اعتمده (قوله فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر ينافي الصلاة والسلام قاعدا أولى لأنه عهد محلا شرعا ويجوز دلالية يلغوا لأنه لم يخرج به من الصلاة سيد عن الزيلعي (قوله وقد حمل) أي الاستقبال (قوله لماسئد كره من الرواية الأخرى) وهي إذا شك أحدكم فليستقبل الصواب فليتم عليه (قوله ولقد رنه) عطف على أقوله (قوله كالوشك إلخ) وكلاوتين ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة ليخرج عن العهدة بيقين كذا في الفقه (قوله فلوشك بعد سلامه إلخ) محترز بقوله إذا كان قبل إكمالها أي قبل إتمام أركانها كما يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو إتمام الصلاة (قوله لا يلتفت إلى أخباره) لأن يقينه لا يزول بيقين غيره خصوصا ولم يكن قول هذا الغير ملزما بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فعليه أن يعمل بما أخبرا لأن قولهم ماملزم في كثير من الأحكام (قوله وإن كان معه بعضهم أخذه بقوله) هذا مقروض فيما لو اختلف القوم والإمام مع أحبد الفريقين فإنه يعتبر بجانب الإمام ولو كان الذي معه واحد أو في الشرح لو اختلف الإمام والمؤتمنون فقالوا ثلاثا وقال أربعان كان على يقين لا يأخذ بقولهم ولا يأخذ وان اختلف القوم والإمام مع فريق أخذه بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالقيام وآخر بالنقص وشك الإمام والقوم لا إعادة على أحبد الأعلى متيقن النقص لأن يقينه لا يبطى بيقين غيره ولو كان الإمام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم ولا إعادة على متيقن القيام إلهما قلنا أمالوا استيقن واحد بالنقصان ولم يستيقن أحدا بالقيام بل هم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها احتياط لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم إلا إذا

(وان كثر الشك) **تحرى**
 (و) (عمل) اى أخذ (بغالب
 ظنه) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا شك احدكم فليتحرك
 الصواب فليتم عليه وجل
 على ما اذا كثر الشك للرواية
 السابقة (فان لم يغلب له ظن
 أخذ بالقل) لقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا مشى احدكم في
 صلاته فلم يدروا واحدة صلى
 أو ثنتين فليكن على واحدة
 فان لم يدري ثنتين صلى أو ثلاثا
 فليكن على ثنتين فان لم يدري
 ثلاثا صلى أو أربعاً فليكن على
 ثلاث ويسجد سجدة قبل
 أن يسلم يعنى للسجود فثبت
 عندهم كل الروايات الثلاث
 التي رويناها في المسائل
 الثلاث سلكوا فيها طريق
 الجمع بحمل كل منها على
 محل يتجه حمله عليه كما في فتح
 القدير (وقعد) وتشهد
 (بعد كل ركعة ظننا آخر صلاته)
 لتلايص تارك فرض القعدة
 مع تسير طريق يوصله الى
 يقين عدم تركها وكذا كل
 قعود ظننه واجبا يشعه
 (تمة) شك في الحدث
 وتيقن الطهارة فهو متطهر
 وبالقلب محدث وشك في بعض
 وضوئه هو أول ما عرض له

استيقن عدلان بالنقص وأخبر بذلك ١٥ من الفتح والزاد وقاضي خان (قوله وان كثر الشك
تحرى) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسي ومرة واحدة قبل هذه عند الاكثر
 أو في تلك الصلاة عند البردوي والفضل قال في الشرح والتحرى طلب الاخرى وهو ما يكون
 أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن ١٥ (قوله اى أخذ بغالب ظنه) اى
 الذى حصل له بعد وقوع الشك له فلا يرد أن الموضوع في الشك لافمين غاب ظنه وانما أخذ
 بغالب الظن لزوم المخرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان موسوسا فلا يجب عليه دفع المخرج
 فتعين التحرى عليه فلم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنها الرابعة فاعتما وقعد وضم اليها
 أخرى وقعد احتياطاً فهو مسمى (قوله فليتحرك الصواب) اى عنده وقوله فليتم عليه محمول على
 ما اذا وقع تحريه على الأقل ويحتمل أن المراد أنه يتهاول ولو عاين منها كالشهادة والسلام (قوله
 فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شئ بعد الطلب كما في الكافي أو لم يكن له رأى كما في الهداية
 (قوله أخذ بالقل) فلو شك في ذوات الأربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الأقل يجعلها أولى
 ثم يقعد لجواز أنها ثالثة فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا
 جعلناها في الحكم ثالثة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى
 أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة والقعدة على الثالثة والرابعة فرض وكذلك لو شك
 أنها الثانية أو الثالثة ولم يغلب على رأيه شئ يقعد في الحال لجواز أنها ثالثة ثم يقوم فيصلى ركعة
 أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة
 وعلى هذا الثاني والثالث كذا في الذخيرة وعامة في المطولات (قوله ويسجد سجدة قبل
 ان يسلم) يجوز سجدة وقد تقدم أن السجود للسجود قبل السلام وبعده ثابت من قوله وفعله صلى
 الله عليه وسلم (قوله فثبت) علامة مقدمة على معلولها وهو قوله سلكوا الخ أو شرط وجوابه
 وعليه فلما امتددة (قوله سلكوا فيها طريق الجمع الخ) لان التوفيق بين الأدلة مهما ما يمكن
 لا يعدل عنه فعملوا كلامها على محل غير محل الآخر جمعاً بينها بآعمال جميعها مع مراعاة مناسبة
 لكل منها في خصوص محل دون الآخر فعملوا الاول على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم
 المخرج والثاني على ما اذا كثر الشك وله رأى وترجح لزوم المخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر
 بالتحرى والثالث على ما اذا كان الشك من عادته ولم يقع تحريه على شئ ففيه الامر بطرح الشك
 والبناء على الأقل (قوله بحمل كل منها) تصوير لطريق الجمع (قوله ظننا آخر صلاته) فيه
 أن الموضوع فيمن لا ظن له فلو قال كما قال صاحب التنوير وقعد في كل موضع توهمه موضع
 قعوده لكان أولى وأعم وفي السبل لو قال ظننا موضع قعود لتلايص تارك فرض القعود
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظننه واجبا والمصنف كصاحب الكنز والهداية
 أغفل الكلام على سجود السهو وهو مما لا ينبغي وصرح في البصر عن الفتح بوجوبه في صور
 الشك سواء عمل بالتحرى أو بنى على الأقل وفي السراج ان بنى على الأقل يسجد مطلقاً وان تحرى
 ان شغله ذلك قدر أداء ركعتين سجداً والاو كانه لحصول النقص مطلقاً باحتمال الزيادة في الاول
 ولم يحصل في الثاني الا بطول التفكر قال في البصر وهذا القيد لا بد منه ١٥ (قوله مع تسير
 طريق الخ) اى مع تسير الشارع طريقاً الخ والطريق هو الاثبات بالقعود (قوله شك في

غـ ل ذلك الموضع وان كثرت
شكلا لا يلتفت اليه وكذا لو
شك أنه كبير لا افتتاح وهو
في الصلاة أو أنه أصابته
نجاسة أو أحدث أو مسح
رأسه أم لا فان كان اول ما
عرض استقبل وان كثرت
بعض وفي العناية لو شك هل
كبر قبل ان كان في الركعة
الاولى يعيده وان كان في
الثانية لا

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه
وهو الاصل في الاضافة لانها
للاختصاص واقرى وجوهه
اختصاص السبب بالسبب
لانه حادث به وشرطها الطهارة
عن الحدث والخبث ولا يجوز
لها التيمم باعذر واستقبال
القبلة وستر العورة وركنها
وضع الجبهة على الارض
وصفتها الوجوب على القور
في الصلاة وعلى التراخي ان
كانت غير صلاتية وسكناها
سقوط الواجب في الدنيا ونبيل
الثواب في العقبى ثم شرع في
بيان السبب فقال (سببه
التلاوة على التالي) اتفاقا
(و) على (السامع في الصحيح)
والسمع شرط عمل التلاوة
في حقه فالاصح اذا تلاها
ولم يسمع وجب عليه السجدة
(وهو) اى سجود التلاوة
(واجب) لانه اما مصرح
به او تضمن استنكاف
الكفار عنه

الحديث الخ) حاصله ان العبرة بالتيقن به ولو تيقنه ما وشك في السابق فهو متطهر كذا في الدرر من
نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد غنامه
فلا يعتبر أفاده صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في
نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اهـ (قوله وهو في الصلاة) التقييد به يقيد أنه
اذا كان بعد هذا لا يعتبر (قوله أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من
عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثير اجازة ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله
أو أنه أصابته نجاسة يصح على ما اذا لم يكثر فلا ينافي في الدرر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم
ان العبرة باليقين الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا كثروا يعني عنه قوله سابقا شك في بعض وضوئه
وهو ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعيينه غسل رجليه اليسرى لانه آخر العمل وانظر
ما لو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليلة أن يعيد
كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم واليلة اى الاما تيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه)
اى وكان في خلال الوضوء أما لو صدر بعده فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قيل الخ) أفاده
بذكر قيل ضعه فالا عتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب سجود التلاوة) •

هي مصدر تلاجع في قرأ أو أتلا جع في تبع فصدره التلقو كالعلو وتلاو أيضا بوزن حل اهـ مصباح
وانما لم يذكر السماع لان المختار ان السبب التلاوة فقط ولان التلاوة تسبب السماع أيضا فكان
ذكرها مشقلا على السماع من وجعه فاكفى به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ايماء الى انه
لو كتبها أو تهجها لم يجب قاله السيد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظر الخبر (قوله وأقوى
وجوهه) اى وجوه الاختصاص وجوه الملاك والاستحقاق مثلا (قوله لانه حادث) هذه
العلة تظهر في العلة مع المعلوم بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب الموقوف ومن أقوى
وجوه الخ لكان اولى (قوله وشرطها الخ) لوقال كما قال السيد وشرطها شروط الصلاة
الا التحريمة والانية التعيين لكان اخصر واجمع (قوله وان ثبت) اى المانع (قوله واستقبال
القبلة) اى حالة الاختيار ووجه القدرة عند الجز (قوله وركنها وضع الجبهة على الارض)
لوقال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض او الركون او ما يقوم مقامهما من
الايماء للمريض أو التالى على الدابة لكان اولى وظاهره أن وضع الجبهة يكفي وان لم يكن على
هيئة السجود بان وضعها قائما أو رافعا للمقدمين عن الارض والظاهر أنه لا يكفي عنها الا بالهيئة
المعلومة (قوله على القور) اى فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية أتم قال في
الشرح واذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء ويأتم ثم قال وكذا كرهه تأخيرها تأخير الصلاة
عن وقت القراءة (قوله وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية) لكن يكره تأخيرها تنزيها كما يأتي
قريبا (قوله في الصحيح) وقيل ان السماع هو السبب في حق السامع (قوله وجب عليه
السجدة) المناسب زيادة ولا يجب عليه بتلاوة غيره ولو رأى من يسجد (قوله لانه) اى سجود
التلاوة وهو على حذف مضاف اى دليل سجود التلاوة (قوله استنكاف الكفار عنه) اى

عن السجود (قوله أو امتثال) عطف على استنكاف (قوله وكل منها) أي من الأمور أي من
 امتثاله ومن استنكاف الكفار أي مخالفته ومن امتثال الانبياء أي من الاقتداء بهم واجب
 ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزافة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات السجود على
 ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر المبرح وقسم نفعه استنكاف الكفرة حيث أمروا به وقسم
 فيه حكاية امتثال الانبياء به وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب الآن بدل
 دليل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا القرض اهـ (قوله على
 التراخي عند محمد الخ) الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالقورية قول محمد والقول
 بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون غرته في الاثم وعدمه حتى لو أداها بعد مدة كان
 مؤدياً اتفاقاً لا فاضياً أفاده السيد (قوله ورواية عن الامام) خبر بلبتد المحذوف تقديره وهو
 (قوله وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور
 فيجب في وقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتضيق الوجوب في آخر عمره كما في سائر
 الواجبات الموسعة ولا يجب بنية تعيين السجدة ولا يجب على المحتضر الايضاء به أو قبل يجب
 كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لأنها لو تلاها في ركوع أو سجود أو تشهد أو في
 القومة لا يلزمه سجود لأنه محجور عن القراءة في هذه الأماكن وتصرف المحجور لا حكم له (قوله
 فتجب فوريتها فيها) حتى لو طال التلاوة وتصير قضاءً وبأنه في فكره تحريم تأخير الصلاة عنه عن وقت
 القراءة أفاده في الشرح وهذا في ما أبداه في حاشية الدرر من قوله ويجوز أن يقال تجب
 الصلاة موسعاً بالنسبة لمكانها كما لو تلاها في أول صلاته وسجدها في آخرها اهـ وينافي ما ذكره
 السيد عنه أن تأخير الصلاة مكره وتزيتها وفي الدرر يقتضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد
 السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر بحيث لا يعارض النص (قوله في الأصح) وقيل
 لا يكره أفاده في الشرح (قوله إذا لم يكن مكروهاً) أي إذا لم يكن وقت التلاوة وقتاً مكروهاً بأن
 كان أحد الأوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه أي وديها في كامل (قوله وليس مقتدياً) أي ولا
 نائماً (قوله ولو تلاها بالارسية) المراد به غير العربية فتجب على السامع إذا أخبر بها (قوله
 فهم أولم يفهم) قال في الجوهره ما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية وجب على السامع
 فهم أولم يفهم أجمعاً وإن كانت بالفارسية لم يفهم أيضاً وإن لم يفهم عند الامام وعندهما
 لا يلزم الا إذا فهم وروى رجوعه اليهما وعليه الاعتماد اهـ (قوله لكونها قرآناً من وجه) أي
 نظر الله معى دون وجهه - تطرأ للنظم فباختيار المعنى توجب السجدة وباعتبار النظم لا توجبها
 فتجب احتياطاً أفاده السيد (قوله وقراءة عرف السجدة) أي الكلمة الدالة على السجدة
 (قوله أو بعده) الذي في الجوهره الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب
 السجود والافلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية بتمامها وقبل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة
 السجدة فقط ههنا (قوله وقبل لا يجب إلا أن يقرأ كثيراً السجدة) سواء كان الاكثر
 قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزبلي وجمعه في الدرر
 (قوله وفي مختصر البصريح) قد علمت ان هذا أحد أقوال ولا يجب بكتابة ولا نظر من غير تلفظ
 لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجى فلا يجب عليه ولا على من سمعه لأنه تعدد ادخال الحروف وليس

أو امتثال الانبياء وكل
 منها واجب (على التراخي)
 عند محمد ورواية عن الامام
 وهو المختار وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الامام يجب
 على الفور (ان لم تكن)
 وجبت بتلاوته (في الصلاة)
 لأنها صارت جزءاً من الصلاة
 لا يقتضي خارجاً فتجب
 فوريتها فيها وغيرها فتجب موسعاً
 (و) لكن (كره تأخيرها)
 السجود عن وقت التلاوة
 في الأصح إذا لم يكن مكروهاً
 لأنه بطول الزمان قد ينساها
 فيكره تأخيرها (تزيها)
 ويجب) السجود (على من
 تلاه) (مكلفاً بالصلاة وليس
 مقتدياً في غير ركوع وهو
 وتشهد للمعجز فيها عن القراءة
 (ولو) (تلاها) (بالفارسية)
 اتفاقاً فهم أولم يفهم لكونها
 قرآناً من وجه (وقراءة حرف
 السجدة مع كلمة قبله أو بعده
 من أيها) توجب السجود
 (كلاية) المقرأة بتمامها
 في الصحيح وقيل لا يجب إلا
 أن يقرأ كثيراً السجدة
 وفي مختصر البصريح لو قرأ
 وسجد ومكث ولم يقرأ
 واقترب يلزمه السجدة
 (وآياتها)

أربع عشرة آية) فجب السجدة (في الأعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاحمال (والنمل) ولله يسجد من في السموات والارض من دابة والما لا تذكه وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويسلمون ما يؤمرون (والاسراء) ان الذين أوتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يخرن للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرن للاذقان يسكون ويزيدهم ٣١٤ خشوعا (ومريم) أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم ومن

جعلنا مع نوح ومن ذرية
 ابراهيم واسرائيل وعمن
 هدينا واجتينا اذ اتلى
 عليهم آيات الرحمن خروا
 سجدا وبكيا (والج) ألم تر ان
 الله يصعد من في السموات
 ومن في الارض والشمس
 والقمر والنجوم والجبال
 والشجر والدواب وكثير
 من الناس وكثير حق عليه
 العذاب ومن يهن الله فله
 من مكرم ان الله يفعل
 ما يشاء (والقرقان) واذا
 قيل لهم اسجدوا للرحمن
 قالوا وما الرحمن انفسهم
 تأمرنا وزاد هم تقورا
 (والنمل) الا بسجد والله الذي
 يخرج الغيب في السموات
 والارض ويعلم ما يتخفون
 وما يعلنون الله لا اله الا هو
 رب العرش العظيم وهذا
 على قراءة العامة بالتشديد
 وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا
 على قراءة الكسائي بالتخفيف
 وفي المنجي قال القراء انما
 تجب السجدة في النمل على
 قراءة الكسائي أي بالتخفيف
 وفيه في أن لا تجب بالتشديد

بقراءة قولنا لا يجزى عن القراءة في الصلاة ولكن لا تنفس فيه الصلاة لان تلك الحروف موجودة
في القرآن كذا في الجعر وفي الخانية رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا
ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من نال قاله في الدرر فأفاد ان اتحاد التالى شرط اه قال بعض
الفضلاء ويحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التالى
ففيه اطلاق اللازم على المذموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم
كسرهما مع الموت وتسكينها الفصح وهو لغة الجاز (قوله في الاعراف) علم للسورة حكاية
سبويه وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف في أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا
القياس باقى السور فهو سنانى (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب
آخر ما ان الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال فى باقىها (قوله والحج) أى اولى
الحج لا الثانية وقال الامام الشافعى رضى الله عنه فيها سجدتان ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر
انهم اقالا سجدة التلاوة فى الحج هى الاولى والثانية سجدة الصلاة ويعضده قرنها بالركوع
(قوله وعند قوله تعالى الا يا سجدوا الخ) حكاية الزياهى بقيل والمعتقد أن السجود عقب الآية
بقيامها كما هو على الاول (قوله قال القراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امتثاله (قوله
لان معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه بيهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم
السجود وهو لا يظهر لانه انما نفيت هدايتهم للسجود لا لعدمه (قوله لانه كتب) أى
السجود من غير تقصير بل فيقتضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذى
تضمن استنكاف الكفار عن السجود فوجب مخالفتهم (قوله ووص) أخرجه البخارى عن
العوام بن حوشب قال سألت مجاهد عن سجدة من فقال سألت ابن عباس من أين سجدت
فى ص فقال أوما تقرأ من ذريرته داود وسليمان الى أولئك الذين هدى الله فبهم ادهم اقدمه
فكان داود من أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدى به فسجد هاداود فسجد هارسل الله
صلى الله عليه وسلم وأخرج الامام أحمد عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبى سعيد الخدرى قال
رايت رؤيا وأما كتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شئ يحضر فى انقلب
ساجدا فقصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا فى البرهان وفى رواية
فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بها من الدواة والقلم فأمر أن تكتب فى مجلسه وسجد هاهم
اهابه كذا فى العناية وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه سجدة من أبست من العزائم أى
المؤكدات وانما هى سجدة شكر تستحب فى غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح عندهم (قوله
وظن داود) أى أيقن (قوله انما قضاه) أى أوقعناه فى قسنة بلية بمحبة تلك المرأة (قوله

لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب في مصحف عثمان
رضي الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) انما يؤمن باننا الذين اذا ذكروا سجدا وسجدوا بحمد ربهم وهم
لا يستكبرون (وص) وطن داود انما قتلناه فاسد فخره وبخره كما و اناب فغفرنا له ذلك وان له عندنا رزقي وحسن ما يب

وهذا هو الاولى مما قال الزبلي يجب عند قوله تعالى ونحوها كعادى باب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما تبلى
تذكره (وسم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل
والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين
عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبه وهو المروى عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي
وجه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب على ومروى عن ابن (٣١٥) مسعود بن عمرو ورجحنا الاول اخذنا

بالاحتياط عند اختلاف
مذاهب الصحابة فان السجدة
لو وجبت عند قوله تعالى
تعبدون قالتا خيرا الى قوله
تعالى لا يسأمون لا يضرب
ويخرج عن الواجب ولو
وجبت عند قوله تعالى
لا يسأمون لكانت السجدة
المرادة قبله حاصلة قبل
وجوبها ووجود سبب
وجوبها فيوجب نقصانا
في الصلاة لو كانت صلاتية
ولا نقص فيما قلناه أصلا
وهذا هو اماراة التجزى في
الفقه كذا في البحر عن
البدائع ففما قلته قبله في ص
كذلك والايضا لنا التناقض
وهذا هو الوجه الذي وعدنا
به (و) في (النجم) عند قوله
تعالى أفن هذا الحديث
تعبدون ونضضكون ولا
تسجدون وأنتم سامدون
فاسجدوا لله واعبدوا
(و) في اذا السماء انشقت
عند قوله تعالى فما لهم
لا يؤمنون واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون (و) في

يجب عند قوله) الجمله بدل من ما قبل هذه المبنى على أحد الأقوال السابقة وهو القول بان
الوجوب متعلق بالآية بتمامها والافقد قدم تصحيح انه اذا قرأ كلمة السجدة مع سرف قبلها
وبعدها يكون كقراءة الآية (قوله ونحوها كعادى) أى ساجدا كذا في الجلالين (قوله
لما تذكره) أى في فصلت أى لتظايره وهو أن السجود ولو وجب عند قوله وأناب فالتأخير عند
قوله وحسن ما تب لا يضرب ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما تب وقدمها
عند قوله وأناب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانا في
الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبنى على أحد الأقوال السابقة
(قوله فالذين عند ربك) عندية تشرىف وهذا مبنى على أن الجمله مع ما قبلها آية واحدة (قوله
قبله) أى قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الاولى الاستغناء عنه بما بعده لانه
اذا لم يوجد سبب الوجوب لا يجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله فيما قلناه) أى من
التأخير (قوله وهذا) أى ترجيح الاول للاخذ بالاحتياط (قوله اماراة التجزى في الفقه)
أى علامة على اتساع علم قائله وكفرته (قوله في ص) ظرف لفوقه متعلق بقوله قلته (قوله
كذلك) أى كسجدة فصلت (قوله والايضا لنا التناقض) أى ان لا نقول في ص كما قلنا في
فصلت بان قلنا انه يسجد عند قوله تعالى وأناب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه تقديمه على محلهما
فيوجب نقصان في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا هو الوجه) اشارة الى قوله فان السجدة
لو وجبت الخ والمراد أنه نظيره (قوله وعدنا به) بقوله لما تذكره (قوله ونذكر فائدة هذا
الجمع) في الفائدة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا ان كما ذكرنا فائدة هنا
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم يفهم) قال ابن امير حاج
ينبغي أن يستثنى منه مثل الاجمعي الخصاص الحديث العهد بالاسلام فلا يجب عليه السجدة
بتلاوة النظم القرآنى ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقرء سجدة تلاوة يعنى وان لم يفهم لان
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو مات قبل الاداء والعلم بالوجوب لا يتم عليه ولا يجب عليه
الا وقت العلم اه وبه جزم في الفتح ولو نفعها من جنى فالظاهر الوجوب أفاده السيد قال بعض
ومثله الملك (قوله فلا يجب عليها بتلاوتها) لان السجدة ركن الصلاة وليس بتأبأهلها
كذا في التبيين (قوله وسماعها) أى لانها لا يجب الا على من هو أهل للصلاة أداء وقضاء
وهما يستأبأهلها مطلقا (قوله ويجب بالسماع منهما) لصدر التلاوة الصريحة منهما
(قوله كما يجب على الجنب) تلاوة سمع للأهلية وكافر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله

(اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب السجود على من سمع للتلاوة
العربية) وان لم يقصد السماع) فهم أولم يفهم مروى عن اكابر الصحابة (الا) انه استثنى (الخاص والنفساء) فلا يجب
عليهما بتلاوتها وسماعها شيئا ويجب بالسماع منهما ومن الجنب وسماعها من كافر
(قوله كما يجب على الجنب الذي في الشرح هنا ومن الجنب فليراجع اه

ليس في الصلاة بسامعه من
المقتدى به في الأصح (ولو
سمعوها) أي المقتدون
والامام (من غيره) أي غير
المؤتم (سجدوا بعد الصلاة)
لتحقق السبب وزوال المانع
من فعلها في الصلاة (ولو
سجدوا فيها لم تجزهم) لفقاصها
(ولم تفسد صلاتهم) لأنها
من جنسها (في ظاهر الرواية)
وهو الأصح (وتجب) السجدة
(بسماع) القراءة باللسنة
(الفارسية) ان فهمها على
المعقود (وهذا عندهما
وتجب عليه عند أبي حنيفة
وان لم يفهم منها اذا أخبر
بأنها آية سجدة ومبني الخلاف
على أن الفارسية قرآن من
كل وجه أو من وجه واحد فهم
تجب احتياطاً (واختلف
التحصيل في وجوبها) على
السامع (بالسماع من نائم
أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام
انه لا يجب لعدم صحة التلاوة
بفقد التميز وفي الترخائية
سمعا من نائم قيل تجب
والصحيح انها لا تجب وفي
الخاتمة الصحيح هو الوجوب
وفي الخلاصة سمعا من
طير لا تجب هو المختار ومن
نائم الصحيح انها لا تجب ومثله
في فاضل وان اذا أخبر انه
قرأها في نومه تجب عليه
وهو الأصح وفي الدراية
لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والأصم وكاتب السجدة لا تجب

وصي بميز) في الفتح ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسماع من مجنون أو نائم لان السبب سماع
تلاوة صحيحة وصحتها بالتلاوة ولو وجد اه قال وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي ان كان له
تميز وجب بالسماع منه والا فلا فليكن هو المعتبر اه (قوله أو بامام آخر) هذا خلاف
الاصح والأصح الوجوب على من ليس مشاركاً في تلك الصلاة مطلقاً سواء كان السامع في
جماعة أخرى أو منفرداً وخارجاً بالكلية لان الخبر ثبت في حق جماعة معينين فلا يعدوهم كذا
في الهداية (قوله تصحف السبب) وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال
المانع) أي بفراغ الصلاة فنقض خارجها الذي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان
للمانع (قوله لفقاصها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي فيعيدونها التناذي
بالكامل كذا في الشرح وانما تنهي عنها لانها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من
قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر ويستثنى من هذا ما اذا قرأ المصلي
غير المقتدى تلك السجدة التي سمعها من ليس معه في الصلاة وسجد لها فيها فانه لا إعادة عليه
ونابت تلك السجدة عنهم ما جيعا وتمامه فيه (قوله ولم تفسد صلاتهم) قيده في التخصيص وغيره
بما اذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده فان تابعه فسدت ولا تجزيه السجدة عما سمع كافي البحر
والنهر (قوله لانها من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل الترخية (قوله وهو الصحيح)
وقيل لا تفسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الاصح عدم الفساد اتفاقاً (قوله وهذا عندهما)
وروى رجوعه اليهما وعليه الاعتماد كذا في الجوهرة (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة)
أي على القول المرجوع عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية أو لا فتكون قرآناً
من كل وجه فتجب واتما قوله المرجوع اليه فهو كقولها ما فلا تجب السجدة الا بالفهم لانها
قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو النظم فاذا فهم كان سامعاً للقرآن من وجه دون وجه
فتجب احتياطاً (قوله اذا أخبر بانها آية سجدة) أما اذا لم يخبر فلا تجب لانه لا تكليف بدون
علم أو دليله ويفهم منه انه على قولهما ما يشترط الفهم والاعتراف (قوله أو مجنون) في
الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون اذا قصر بان كان يوماً وإسبلة أو أقل فليزمه السجدة
بالتلاوة والسماع حال الجنون فيؤديه بعد الافاقة لانه أهل للقضاء قال المحقق ابن امير حاج
وفيه نظير بل الوجه انه لا يجب على الجنون شيء اذا سمع أو تلافى حالة الجنون مطلقاً سواء كان
قصيراً أو مطبقاً لانه ليس بأحسن حالاً من النائم والمفسى عليه وهما لا تجب عليهما بالامرين
في الخاتمة فكذا هذا اه (قوله سمعها من طير لا تجب) الاولى تأخير هذه الجملة عند قول
المصنف الإتي ولا تجب من سمعها من الطير ويجعلها دليله الأعلى (قوله واذا أخبر الخ)
هذه مسألة زائدة في المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق النائم اذا تلا (قوله وقراءة
السكران موجبة عليه) قال المحقق ابن امير حاج وفيه أن يقال على ما يظهر من هذا التعليل
أن الوجوب يختص بسكران من محظور لا من مباح كالأغصان بلقمة ولم يجد ما يستغها به
الا نهر وخاف هلاك نفسه ان لم يشربها فشرب منه ما أساغ فقط فسكر من ذلك أو أكره على
الشرب الا كراه الشرع وتلافى حالة السكر أو سمع وليس عنده مسكة يميز بها ما يقول وما يسمع
حتى انه لا يتذكر ذلك بعد الصحو فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو

برؤية من سجدة الكتابة لعدم التلاوة والسمع (ولا تجب) متقدمة التلاوة (بسماعها) (٣١٧) من الطبري على الصحيح وقبل تجب وفي

والعطف عليه مبتدأ وقوله لا تجب خبر والاولى زيادة عليهم (قوله برؤية من سجدة) يرجع
الى الايكم والاصم وقوله والكتابة بالخز عطف على قوله برؤية وهو يرجع الى كاتب السجدة
(قوله لعدم التلاوة والسمع) على عدم الوجوب عليهم -م (قوله على الصحيح) وهو المختار
لانها كما وليست بقراءة لعدم التمييز وكذا يقال في القرد المعلم كما في الجوهرية والمضمرات
(قوله من الصدى) بوزن حصى (قوله وهو ما يجيبك الخ) الاول قول بعضهم الصوت الذي
يسمعه المصوت عقب صياحه راجعا اليه من جبل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى
وانما هو محكاكة (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة الى الركوع فقط فلا يجزى عنها
ركوع في خارجها لان الاثر انما ورد فيها اذ ركع فيه فقط فيقتصر على مورد الاثر لكن في البصر
واختارنا ايضا ان الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهر عن السبازية وهو ظاهر
المروي اه فيعمل على اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله
ومعناه) هو الخضوع كما افاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ) قال في التفتيح
فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء أو ثلاث آيات كانشئت وان
كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم ركع اه (قوله على السجود) اي أو على
ركوع مثله (قوله كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم ويجوز (قوله ان نواها) أي
عند الركوع وان نوى في الركوع فضيه قولان وان نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع كما في
البر عن الاسي جاني وفي القهستاني عن الجلابي عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص
عليه محمد) اي على اشتراط النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيهما واحد) أي في السجود
والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله وينبغي ذلك للامام)
أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعلها
ركوعا أو سجودا مستقلة لا خوف الفساد من غيره ولو أخر ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينو
لكان أولى وفي الدر ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم مع الامام وبعد
القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حله على الجهرية اه وانظر هل الانغاء
للاجوب (قوله حتى لا يؤدي الى التخليط) أي على القوم اذا سجد لها سجودا مستقلا
(قوله وان لم ينوها) لاجرازية الصلاة لها الان من نوى الصلاة نوى قراءتها وهي من اتباع
القراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدم معنى كل من الركوع والسجود اختلافان لم يشترط
قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة التلاوة مطلقا لان الحاجة الى تحصيل التعظيم
في هذه الحالة وقد وجد نوى أو لم ينو كالقرض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط
قال لاختلاف سبب الوجوب فكان يعني بسجدة التلاوة وكلام من ركوع الصلاة وسجودها
جفسين مختلفين فلا بد في اقامة غير الجنس عن الجنس من النية ومن شرطها في الركوع دون
السجود قال هو بالسجود مؤذنا واجب بصورته ومعناه فلا يحتاج الى النية وأما بالركوع
فؤذنه بمعناه فقط فيحتاج الى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك اقوال اخر سلكها
العلامة الشنقي وقد علمت الرابع وهو ما في المصنف (قوله اذا لم ينقطع) مرتبط بالركوع
والسجود جميعا (قوله بان يقرأ أكثر من آيتين) اعلم أن القرد لا ينقطع بآية بعد آيتها

والله هو الصحيح لانه سمع كلام
الله وكذا الخلاف بسماعها
من القرد المعلم ولا تجب
بسماعها من الصدى وهو
ما يجيبك مثل صوتك في
الجبال والصحارى ونحوها
(وتؤدى بركوع أو سجود)
كاتبين (في الصلاة غير ركوع
الصلاة) غير (سجودها)
والسجود أفضل لانه تفصيل
قربتين صورة الواجب
ومعناه وبالركوع المعنى
وهو الخضوع واذا كانت
آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ
ولو آيتين من سورة أخرى
بعد قيامه منها حتى لا يصير
بانيا للركوع على السجود
ولو ركع بمجرد قيامه منها كره
(ويجزى عنها) أي عن سجدة
التلاوة (ركوع الصلاة
ان نواها) اي نوى أداءها
فيه نص عليه محمد لان معنى
التعظيم فيهما واحد وينبغي
ذلك للامام مع كثرة القوم
أحوال المخافة حتى لا يؤدي
الى التخليط (و) يجزى عنها
أيضا (سجودها) اي سجود
الصلاة (وان لم ينوها) اي
التلاوية (اذا لم ينقطع فور
التلاوة) وانقطاعه (بأن
يقرأ أكثر من آيتين) بعد
آية سجدة التلاوة بالاجماع
وقال شمس الأئمة الخلاف
لا ينقطع القرد ما لم يقرأ

أكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قوله شمس الأئمة هو الرواية

أو آيتين اتفاقاً وينقطع بأربع اتفاقاً واختلف في الثلاث فقل ينقطع واختاره خواهر زاده
وقيل لا واختاره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والاول أصح من جهة الدراية
لأنه أحوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع وأكثر شأناً لم يقدر وفي ذلك تقديراف كان الظاهر
أنهم يقوضون ذلك إلى رأي الجمهور كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الأوجه أو يعتبر
ما يستطويلاً اهـ (قوله تنبيه مهم الخ) الأولى ما فعله السيد من حذفه لأن المؤلف وضع
للمبتدئ وهذا لا يليق به بل محل إيضاحه باب القياس من كتب الأصول (قوله إذا انقطع
فورا التلاوة) أي بتلاوة أربع آيات بعد آياتها اتفاقاً وبالثلث على الخلاف أو بما يستطويلاً
(قوله فبأنى لها بسجوداً وركوع خاص) لقوات المحل والدين بقضى عماله لا بما عليه والركوع
والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين بخلاف ما لم تصدر ديناً كما لو ركع أو سجد فورا التلاوة لأن
الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها فيمكن كد اخل المسجد اذا صلى الفرض
كفاه عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد أفاده في الشرح (قوله فان قلت الخ) اختلف
في محل القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في إقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة فقط
وقال بعضهم في إقامة عنها مطلقاً وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله هو القياس) وجهه
القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله تعالى اما قد مداه من عظمه وهم أولياؤه تعالى
أو مخالفة ما استكبر وهم أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في
التعظيم جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أي عدم تأديتها في ضمنه لأن الواجب
هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس هنا) أي في هذه المسئلة
مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياض نأخذ وان كان الأصل هو العمل بالاستحسان لأن
القياس ترجح بما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم
يرو عن غيره ما خلافه فكان كالأجماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح اهـ (قوله
فأسعف) يعني هو ما خلافة فكان كالأجماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح اهـ (قوله
فقوله بكشف هذا المقام يحتمل أن الباء للتصوير أي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام
ويحتمل أن الحاجة التفهيم فتكون الباء التسميية والمراد بيان أنه لا شيء قد تم القياس هنا على
الاستحسان وسبب أي في الجواب أنه انما قد تم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو
تحريف (قوله من المعاني) أي العمل (قوله التي ينط) أي يعاقبها الأحكام سواء كان
الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادرا) جلياً يدرك بأدنى تأمل (قوله
من هذا) أي المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول) اعلم أن القياس في اللغة
التقدير يقال قست النعل بالنعل أي قدرتها وفي الشرع كما في المنار تقدير الفرع بالأصل
في العلة والحكم واختار المحقق في التحرير أنه مساواة محل لا خرفي علة حكم شرعي له لا تدرك
من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقاس في اللغة وعرفه أبو منصور والمتريدي أنه بانه مثل حكم
أحد المذكورين بمثل علة في الآخر والاستحسان في اللغة عدا الشيء عداً وفي التلويح
قد استقرت الآراء على أنه اسم لا يسل متفق عليه نصاً كان أو إجماعاً أو قياساً خفياً إذ وقع
في مقابلة قياس تسبق إليه الافهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو وجهه عند

• تنبيه مهم •
فورا التلاوة صارت ديناً
فلا يقمن فعلها بنية فبأنى
لها بسجوداً وركوع
خاص قال المحقق الكمال بن
الهمام رحمه الله تعالى فان
قلت قد قالوا ان تأديتها
في ضمن الركوع هو القياس
والاستحسان عدمه والقياس
هنا مقدم على الاستحسان
فأسعف في بكشف هذا المقام
فالجواب أن مرادهم من
الاستحسان ما خفى من
المعاني التي ينط بها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهراً
متبادراً فظهر من هذا أن
الاستحسان لا يقابل
بالقياس المحدود في الأصول

الجميع من غيرته وخلاف ثم انه غلب في اصطلاح الاصول على القياس الخفي خاصة كما قلب
اسم القياس على القياس الجلي تمييزا بين القياسين وأما في القواعد فاطلاق الاستحسان على
النص والاجماع عند وقوعه ما في مقابلة القياس الجلي شائع اه من شرح الشيخ زين على
المنار (قوله بل هو) اي الاستحسان (قوله فقد يكون) في مقام التعديل للاعانة
(قوله بالنص) كالسالم فان القياس يأبي جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد الا ان كان
بالنص من أسلم فليسلم الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وروى في السالم اه من
شرح المنار (قوله وقد يكون بالضرورة) كطهيرا لا وافي والا بار والحياض فان القياس
يأبي تطهير هذه الاشياء بعد تحميمها لتعذرب الماء على البئر لا تطهير وكذا الماء الذي في الخوض
والذي ينبع من البئر المنحصر بملاحة النجس وتنجس الدلو به أيضا فلا تزال تغور وهي نجسة
وكذا الماء اذا لم يكن في أسفله ثقب لان الماء النجس يجمع في أصله فلا يحكم بطهارته اه من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سورسباع الطير كما صقر والبازي
فان القياس الجلي أن سورسباع نجس لما أنه من السباع وفي الاستحسان طاهر لان السبع ليس
بنجس العين بل دليل جواز الاتقاع به شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لحمه فأثبتنا حكمه
حكمين وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفته النجاسة في رطوبته ولما هو سباع الطير يشرب بالنقد
على سبيل الاخذ ثم الابتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة
طاهر فعظم الخي أو في فصار له هذا باطنا يعدم ذلك الظاهر في مقابله فسقط حكم الظاهر
اعدمه لكنه مكره لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلاة اه من الشرح المذكور
وسكت المؤلف عما استحسن بالاجماع وهو ما فيه تعامل النام المسمى بالاستحسان كخرز الخلف
والقياس بأباه لانه بيع معدوم (قوله اذا كان قياس آخر متبادر) كسورسباع البهائم
فان القياس الجلي فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة (قوله وذلك خفي) اي الاستحسان
الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) اي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان (قوله
فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كالنجاسة في سورسباع الطير مثلا (قوله في بعض الصور) منها سورسباع الطير
(قوله هو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورسباع الطير (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبهة للقياس في الظهور والا
فهو خارج عن الاقضية الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
المقابل) بالجر صفة القياس وقوله مظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان ما يقابل ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة الى الاستحسان) بمعنى
أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا
أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة الى ما غلب عليه عند الاصوليين فهو الجلي (قوله
ظن محمد بن سادة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا
أقامة السجدة الصليبة مقام التلاوة والاستحسان عدم الصحة لان الصليبة قائمة مقام نفسها
فلا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بالركوع استحضارا والقياس بأباه لانه جعل القياس

بل هو أعم منه فقد يكون
الاستحسان بالنص وقد
يكون بالضرورة وقد يكون
بالقياس اذا كان قياس
آخر متبادر وذلك خفي
وهو القياس الصحيح فيسمى
الخفي استحسانا بالنسبة الى
ذلك المتبادر فثبت به أن
مسمى الاستحسان في بعض
الصور هو القياس الصحيح
ويسمى مقابلة قياسا باعتبار
الشبه وبسبب كون القياس
المقابل مظهر بالنسبة الى
الاستحسان ظن محمد بن سادة
أن الصليبة هي التي تقوم
مقام سجدة التلاوة
لا الركوع

فكان القياس على قوله أن تقوم الصلوة في الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح ان القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يأبى الجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان ٣٢٠ يجوز وهو الخفي فكان - ينشأ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن

عامة المناجيج على أن الركوع هو القائم مقامهما كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان اراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجوز به ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة واتم في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس ما ذكره محمد ان معنى التعظيم فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على القوم حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهم ما كانوا أجازا أن يركع من السجود وفي الصلاة لم يرو عن غيرهما خلافة فلذا

هو الظاهر ومقابلته هو الاستحسان ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الخ يجعل تأديته بالركوع قياسا لاستحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الركوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لان سقوط الخ) علة لقوله فكان القياس على قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعلل (قوله هنا) أي في تأدية التسلاوية بالصلية (قوله فان القياس يأبى الجواز) لانه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان) أي تأديته بالركوع (قوله حينئذ) أي حين اذ كان الاستحسان يجوز والقياس يمنعه أي وقد ذكرنا ان القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديته بالركوع وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قابله ولو نظر الى ما سبى لجليه قياسا فيكون مقما على الاستحسان (قوله لان كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله فينبغي له أن يسجد) لان فيه اداء الواجب بصورته ومعناه (قوله اما اقتداء بمن عظم) وهم الانبياء (قوله واما مخالفة لمن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات ولقد علت الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن غيرهما خلافة) فكان اجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا هو روح الجواب فاصله انه انما قدم لقوة دليله (قوله الخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من المعاني) أي العال (قوله غير أن استقرأهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي والظاهر (قوله فلذا) أي لا يجاب استقراءهم قلة قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا) تعرف في الاصول منها هذا وهو تأدية سجود التلاوة بالركوع اذا كانت صلاتية ومنها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وقالت قد ولدت وكذبها الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنها رجلا في أيديهما دارا قام كل منهما مينة أن فلانا آخر ههنا عنده وأقبضها أي لا تكون ههنا الواحد منهما في القياس وبه نأخذ والاستحسان يكون لكل منهما نصفها ههنا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسأت اليك في ثوب هروى طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلوب طوله خمسة أذرع في ثلاثة تحت القياس وبه نأخذ وفي الاستحسان القول للمطالب ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالأحصان وأمر القاضي برجه ثم وجد الامام شاهدي الا حصان عبدين أو رجعا عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد الا انه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو قولهما لان ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهروهم عبدا فكان كالعدم وفي الاستحسان يدرأ عنه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فقصى القاضي مجلده

قدم القياس فانه لا ترجيح للخفي خلفه ولا للظاهر ظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن به من المعاني ففي قوى مائة الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير ان استقرأهم أو جب قلة قوة الظاهر المتبادر بالتسوية الى الخفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها

ولا حصر لمقابله انتهى (ولو مع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) اصلا (أو انتم) ٣٤٦ به (في ركعة أخرى) غير التي تلي

الآية فيها وسجد لها الاصل
(سجد) السامع سجودا
(خارج الصلاة) لثقة في السبب
وهو التلاوة المزمعة والسمع
من تلاوة صحيحة على اختلاف
المشايع في السبب وقوله
(في الاظهر) متعلق بالمسئلة
الاخيرة صونا لها عن الضياع
وللصلاة عن الزائد وأشار في
بعض النسخ الى أنها تسقط
عنه بالاقتداء في غير ركعتها
بناء على أنها صلووية وان اتى
السامع قبل سجود امامه
لها سجدة (لوجود السبب
وعدم المانع) فان اقتدى
السامع (به) أي بالامام (بعد
سجودها) وكان اقتداؤه (في
ركعتها صار) السامع (مدركا
لها) أي للسجدة (حكما)
بادراكه ركعتها فيصير مؤديا
لها (حكما) فلا يسجد لها أصلا
باتفاق الروايات لانه لا يمكنه
أن يسجد لها في الصلاة لما
فيه من مخالفة الامام ولا
بعد فراغها لانها صلووية
(ولم تقض الصلاة خارجها)
لانها امرية فلا تتأدى
بنقص وعليه التوبة لانه
بتعمد تركها كالجعة لقوات
الشرط اذ لم تقض الصلاة
لتغير حيض ونفاس فإذا
فسدت به فعليه السجدة
خارجها البقاء في التلاوة
فلم تكن صلووية ولو أداها
فيما فسدت لا يعيد السجدة
كالصلاة وفي حكمها النقص

مائة ثم شهد شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان لا يرجح
وبالقياس أخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى واعطاها رهناء بغيرها ثم طلقها قبل
الدخول لها المتعة ولو هلك الرهن عندها يذهب بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس
أن لا يذهب بها وهو قول أبي يوسف والمرأة مطالبة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربي المستأمن
مثله بخسومة في دار الاسلام ثم طلق الموكل بدار الحرب وبقي الوكيل في دار الاسلام بطلت
الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس نأخذ ومنها رجل له ابن من أمة غيره بالنكاح
فاشتري الاب هذه الامة لابنه المعتوه القياس أن يقع الشراء لاب ولا يقع للمعتوه وفي
الاستحسان يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفرت في طريق فتعلق بأخرو وتعلق
الاخربا آخر فوقعوا جميعا فماتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فان حافر البئر يضمن دية
الاول ويضمن الاول دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقبهم فهذا
هو القياس وبه نأخذ وفيها قول آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكرنا فخر
الاسلام هذا قسم عز وجوده اه وقد أنعمت الى اثنين وعشرين مسئلة فأما القسم الذي يرجح
فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح المنار للعلامة زين مخلصا (قوله
ولا حصر لمقابله) وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن
نفاه لم يدركها هو كما في التحرير (قوله وهو التلاوة المزمعة) خرج غير المزمعة كتلاوة الدائم على
أحد قوانين صونا لها عن الضياع لو تركها (قوله وللصلاة عن الزائد) لو سجد لها فيها وهو
راجع لقوله سجد خارج الصلاة على سبيل النشر المرتب (قوله وأشار في بعض النسخ الخ)
ظاهره أن الضمير له صنف وفيه أن الإشارة تؤخذ من قوله في المتن في الاظهر والذي في كبريه
وقال العتابي أشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنها بالاقتداء في غير ركعتها لان السماع بناء
على التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صلووية فلم تؤد خارجها اه ولعل ضمير أشار
في كلام العتابي الى ما شرح عليه (قوله فيه يصير مؤديا لها حكما) فن أدرك الامام في ركوع
ثالثة الوتر فانه يكون مدركا لثلاث (قوله فلا يسجد لها أصلا) أي مطلقا لا في الصلاة
ولا خارجها وقد علل المؤلف للوجهين (قوله لان لها امرية) أي امرية الصلاة فلا تتأدى
بالسجود خارجها لانه أنقص من السجود فيها (قوله لانها بتعمد تركها) لانها واجبة
والواجب يأثم المكلف بتركه (قوله كالجعة) أي كترك الجعة فانه يأثم به ان كان تركها
لاجل تفويته شرطا كان أخرها حتى خرج وقتها أما اذا تركها متهما وانافاه يكفر كما سيأتي
(قوله فإذا فسدت به) أي بغير الحيض والنفاس (قوله والخائض) محترزة قوله بغير الحيض
والنفاس (تنبيه) انما قال المصنف خارجها لانها تقضى داخلها بأن أخرها حتى طالت
القراءة فانما انصرف قضاء ولكنه يسجد فيها أما اذا لم تطل القراءة فينوب عنها بسجود الصلاة
ولو من غيرية وقد منع الداية أنه يقضيها مادام في حزمة الصلاة ولو بعد السلام فمات يأت
بغلاف اه قال في الشرح ونعيب عننا بالصلاة متتابع للهداية والتكثير وهو يستعمل
عند الفقهاء كثيرا فهو خير من صواب نادر قال الكمال وصواب النسبية صلووية يرد الله
واو وحذف التاء وإذا كانوا حذفوها في نسبة المذكور الى المؤنث كنسبة لرجل الى امرأة

ط لان المقدار الجزاء المقارن فيمنع البناء عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالحيض

(ولولا) آية (خارج الصلاة)
 فسجد (لها) (ثم) دخل في
 الصلاة (أعاد) تلاوتها
 (فيها) أي في الصلاة في
 مجلسه (سجد) سجدة
 (أخرى) لعدم تبعيتها
 للخارجية لقوة الصلوية
 (وان لم يسجد أولا) حين
 تلاوه مع خارج الصلاة
 (كفته) سجدة (واحدة)
 وهي الصلاة عن
 التلاوة بين اقوتها (في
 ظاهر الرواية) وإذا تبدل
 المجلس بنحو أو كل لم
 يسجدتان وكذا إذا سجد
 في الصلاة ثم أعادها بعد
 سلامه يسجد أخرى في
 ظاهر الرواية لعدم بقاء
 الصلوية حكما (كن كررها)
 أي الآية الواحدة (في
 مجلس واحد) حيث
 تكفيه سجدة واحدة
 سواء كانت في ابتداء
 التلاوة أو ثنائها أو بعدها
 للتدخل لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأها
 على أصحابه مرارا ويسجد
 مرة وهذا تدخل في
 السبب لا الحكم فتنب
 عما قبلها وبعدها لأنه أليق
 بالعبادات والتدخل في
 الحكم لا ينوب إلا عن
 السابق لا اللاحق وهو
 أليق بالعقوبات فالجهد
 الشريب أو الزنا

مثلا فقالوا بصري لا يصرف ~~ك~~ لا يجتمع نا آن في النسبة إلى المؤنث فيقولون بصريته
 فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث اه (قوله ولولا آية خارج الصلاة) ومثله ما لو سمع كما
 ذكره المصنف ولم يسجد أولا (قوله في مجلسه) بأن شرع في الصلاة في مكانه قبل أن يشتغل
 بعمل آخر (قوله لقوتها) فجعل الخارجية تبعها للاحق لو لم يسجد للصلائية لم يأت بالخارجية
 أيضا لأنها أخذت حكم الصلوية فستتبعها للاحق ولكن يأن كافي البحر والنهر وسبق الخارجية
 عن الصلوية غير مانع من جعلها تبعها للاحق مبنى سجود التلاوة على التدخل قاله السيد (قوله
 في ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر يسجد للاول إذا فرغ من الصلاة لأن السابق لا يكون تبعا
 للاحق ولأن المكان قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصارت كالوئيل بعمل آخر وجه الظاهر أن
 الدخول في الصلاة عمل قليل وبشئ لا يختلف المجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس)
 محترز قوله في مجلس (قوله بنحو أو كل) كمنى أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق القمتين
 لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالقل كجاء في (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يجب ووفق
 الصرخي بينهما ما يجعل الاول على ما إذا تكلم لان الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على
 ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح أي في التوفيق لافي نفس الحكم لتقدم ظاهر الرواية كذا إذا قدم
 الشرح (قوله لعدم بقاء الصلوية حكما) قال في الشرح لان المتأخرة في الصلاة لا وجود لها
 لاحقة ولا سكا والوجود هو الذي يستتبع دون المعلوم اه أي فلا يقال ان المجلس واحد
 والمتأخرة ومقتضاه اغناء سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحدا ولو تقدمت
 عما تكررها (قوله كن كررها في مجلس واحد) لافرق في المكرر بين أن يكون واحدا
 أو متعددا كأن سمع السجدة من رجل ثم سمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها فيه فانه يكفيه
 سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة الخ) الاولى أن يقول في ابتداء التكرار
 قال في القنية والاولى ان يبادر بسجدة ثم يكرر وتعليقه في البحر بأن الاولى تأخير السجود لما
 قيل ان التدخل فيها في الحكم لافي السبب فالاحتياط على هذا التأخير كما لا يخفى وفي الشرح
 يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاسجود التلاوة (قوله لان النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ) ولان تكرار القراءة محتاج إليه للعفظ والتعليم فلنكرر الوجوب لزوم
 المخرج وهو مرفوع بخلاف ما إذا تعدد المجلس أو المتأخرة حيث يتكرر الوجوب عملا بالقياس
 لعدم المخرج (قوله وهذا تدخل في السبب) بأن تجعل التلاوات المتعددة حقيقة كتلاوة
 واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها للاحق فاحتمس واحد فيجب حكم واحد
 ويطبق ما تأخر منها عن السجود بما تقدم عليه (قوله لانه أليق بالعبادات) يسان ذلك أن
 التدخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعددها فيلزم ترك
 العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط
 فقلنا بتدخل الاسباب فيها ليكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذا وجد دليل
 الجمع وهو اتحاد المجلس فاما العقوبات فابست مما يحتاط فيها بل في درتها فيحصل التدخل
 في الحكم أي يكون بعدم الحكم مع وجود موجب مضافا إلى عقوباته تعالى (قوله والتدخل
 في الحكم الخ) هو جعل الاسباب المتعددة موبة حكما واحدا مع بقاء تعددها فلا يلحق

مرارا كاف لها واذا عا ديعا عليه لانه للزجر ولم يترجى بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويبتدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصبر والطريق (ولو كان مستنبا) في الاصح ٣٢٣ بأن يذهب ويذهب السدا ويلقيه على

اعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يذير دولا

يسمى دواة يلقي عليها السدا وهو جالس او قائم

بمجلس (و) يبتدل المجلس (بالانتقال من غصن)

شجرة (الى غصن) منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح

(و) يبتدل المجلس في (عوم) اي سباحة (في

نهر او) سباحة في (حوض كبير) ودياسة ودور حول

الرحى لاختلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع

الى المسائل كلها (ولا يبتدل) بمجلس السماع

والتلاوة (بزوايا البيت الصغير) (و) لا يبتدل

مجلس التلاوة بزوايا (المسجد ولو) كان (كبيرا) لجهة

الاقعدة مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يبتدل

مجلس التلاوة والسماع (بمسقفينة) كما لو كانت

واقفة (ولا) يبتدل (بركعة) تكرر فيها

التلاوة اتفاقا (و) لا يبتدل (بركعتين) عند أبي يوسف

خلافا لمحمد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض

اذا كرر هافيه وبشكر اواها في الشفع الثاني من سنة

الظهر يسجد ثانيا (و) لا يبتدل بشرب (شربة) أو كل لقمتين ومشي خطوتين في الصبر باختلاف الاكثر منها (ولا يبتدل بشرب)

ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وهو الاصل في التداخل لان التداخل امر حكيم يثبت بخلاف القياس اذا الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام لثبوت الاسباب حسا بخلاف الاحكام واعتبار الثابت حسا غير ثابت ابعده من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله مرارا) عائد الى الشرب والى الزنا أي لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب من الجميع وحده كفي عنها جميعها ولا يكفي حد واحد عن شرب وزنا لاختلاف الاسباب والمسببات (قوله واذا عا ديعا) ولو في المجلس (قوله لعدم ما يقتضي التداخل) لانه انما يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وفي المجلس اذ به يتصل الايجاب مع القبول مع الفصل حقيقة وتحدد الاقارير المتعددة حقيقة كما لو أقرب الزنا أربع مرات في مجلس واحد يجعل مقره مرة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرر الحكم بتكرر السبب اه (تنبيه) مما يشاسب التداخل مانع له من التلاوة في شرح موطا الامام محمد عنه انه يجب تشييت العاطس مرة واحدة وما زاد فندوب ولو لم يشفته أولا كفاه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يشمت الى العشر والاصح انه اذا زاد على الثلاث لا يشمت كذا في المبسوط وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تنوير الاذهان والضمائر شرح الاشياء والنظائر قال بعض العلماء تجب الصلاة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال بعضهم تجب في العمر مرة واحدة وقال بعضهم تجب في كل مجلس مرة وهو اوسط الاقوال وخير الامور اوسطها اه (قوله في الصبر والطريق) قيد به لما سبذ كرهه ان البيت الصغير لا يبتدل بالمجلس بالانتقال فيه الى زاوية أخرى منه بغير تسدية فعه بالاولى خصوصا على القول بأنها تمنع اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله في الاصح) وقيل لا يختلف المكان بالتسدية (قوله ويذهب السدا) كالحصان من الثوب مائة منه خاموس (قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يبتدل لان أصل الشجرة واحد وفي التناحية عن الخطة ان كان لا يمكن التحول من غصن الى غصن الا بالانزول والصعود يسجد ثانيا والالتكفيه واحدة للتلاوتين اه (قوله وفي حوض كبير) أطلق فيه وذ كروا في المياه ان الكبير ما كان عشر في عشر والصغير ما دونه ويمكن جريان ما هنا عليه ويراجع وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح انه يكرر (قوله بزوايا البيت الصغير) أما الكبير كدار السلطان اذا تلافى دار منه ثم تلافى دار أخرى تلزمه سجدة أخرى في حزمه فاضيقان (قوله لجهة الاقعدة الخ) أشار به الى ضابط ذكره ابن امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقعدة فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يشكر الوجوب بالانتقال منه في موضع الى آخر اذا كرر هافيه وما لا فلا اه (قوله ولا يسير مسقفينة) لان سيرا المسقفينة لا يضاف اليه (قوله ولا يبتدل بركعتين عند أبي يوسف) هو الاصح لان تحريم الصلاة يجمع الامكنة المتعددة فتجعلها مكان واحد (قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر ما في النهر ترجيح قول الثاني (قوله ولا يبتدل بشرب شربة الخ) أشار به الى أن الاختلاف

يقتل بشرب (شربة) أو كل لقمتين ومشي خطوتين في الصبر باختلاف الاكثر منها (ولا يبتدل بشرب)

وزنول) كأن (في محل
تلاوته) كما في الخلية (و) لا
يقبل المجلس (يسير دابة)
إذا كررها (مصليا) لمحل
المجلس متعديا ضرورة
جواز الصلاة (و) يتكرر
الوجوب على السامع
يقبيل مجلسه (و) الحال
أنه (قد اتحد مجلس
التالي) كأن مع نالها
بمكان فذهب السامع ثم
عاد فسمعه يكررها تكرر
على السامع السجود
اجتماعا (ولا) يتم تكرر
الوجوب على السامع
(بمكسه) وهو اتحاد مجلس
السامع واختلاف مجلس
التالي بأن تلاوته ذهب ثم عاد
مكررا فسمعه الجالس أيضا
تكفيه سجدة (على
الاصح) لأن السبب في حقه
السمع ولم يتبدل مجلسه
(وكره أن يقرأ سورة ويدع
آية السجدة) منها لأنه يشبه
الاستنكاف عنها (لا) يكره
(عكسه) وهو أن يقرأ آية
السجدة بالقراءة لأنه
مبادرة إليها (و) ~~كان~~
(ندب ضم آية أو) ضم
أكثر (من آية إليها) أي
إلى آية السجدة لدفع توهم
التفضيل (ونذب اخفاؤها)
يعني استنحب المشايخ
اخفاؤها (عن غير متأهب

كما يكون حقيقيا يكون حكما ~~كان~~ أن يشرع في عمل آخر يعرف أنه قاطع للمجلس بأن باع
أو اشترى أو تخطع أو اضطلع أو أرضعت ولدها أو امتشطت أو تكلم بثلاث كلمات أو أكل
ثلاث اقمات أو شرب ثلاث جرعات من غير أن يقوم من مكانه فان ذلك يقطع حكم المجلس
وكذا كل عمل كثير ما إذا كان العمل قليلا كان كل اقامة ولقمة من أو شرب جرعة
أو جرعتين أو كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين أو اشتغل بالتسبيح أو التلليل
أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو قائم فقهدا أو بالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما
يحتاج إلى قليل مشى في حال تعليم الصبيان أو نام قاعدا أو اتكأ أو أطال الجلوس فانه
لا يقطع حكم المجلس شيء من ذلك كخيار الخسيرة كذا في الجوهر والنهر والشمى وغيرها (قوله
بدون مشى) أو بمعنى قليل (قوله وركوب وزنول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول
أو بالعكس (قوله إذا كررها مصليا) أما إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير
الدابة يضاف إلى ركبها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلي على الدابة فسمعه من آخر ثم
سمعه ثانيا تكرر الوجوب على الأصح ويسجد بعد الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود
اجتماعا) أما على قول البعض أن السبب هو السماع فجلس السامع متقدما على قول الجمهور
أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس بطل التعدد في حق التالي فلم يظهر ذلك في حق غيره
كذا في الشرح (قوله على الأصح) وعليه الفتوى نهر واختاره صاحب الهداية وقاضيان
قال الخافي وبه تأخذ قال في المنح وهذا يقيد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع هو
السمع دون التلاوة ويؤيده ما مر من الآثار السجدة على من سمعها ~~أه~~ وقيل يتكرر على
السامع أيضا وهو اختيار الأسيابى وعليه الفتوى ونقله الأكل بقبيل وعليه الفتوى وهو
قول نحر الاسلام إذ مجلس التالي إذا تكرر دون السامع يتكرر الوجوب على السامع لأن
الحكم يضاف إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه الجمهور لأن
الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالي والسمع بشرط عمل التلاوة في حق
السامع ~~أه~~ وليس في الحديث بيان السبب بل بيان الوجوب على السامع ~~أه~~ كذا
في الشرح قال السيد فقد اختلف التجميع (قوله وكره أن يقرأ الخ) أي تخرجا
كما في النهر (قوله سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة إذا تركها (قوله لأنه يشبه
الاستنكاف عنها) وذلك ليس من اخلاق المؤمنين لأنه كفر فيكون ما يشبهه مكررها كما في
البنية ولأنه يؤهم القراء من لزوم السجود وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكرره زبلي
(قوله ولكن ندب ضم آية الخ) لأنه ابلغ في اظهار الاجهاز وأدل على مراد الآية (قوله
إليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أي تفضيل آية السجدة
على غيرها إذ الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان لبعض زيادة فضيلة
لاستغفاله على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله ونذب اخفاؤها الخ) قال في
المخط أن كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهر واخلها وان كان معه جماعة قال مشايخنا
أن كان القوم متعشقين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم إدا السجود ينبغي أن يقرأها
جهر حتى يسجد القوم معه ~~أه~~ لأن في هذا حالهم على الطاعة وان كانوا محدثين أو وقع

إليها شفقة على السامعين أن لم يتبينوا لها

(ونذب القيام) لمن تلا جاسا (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (ونذب ان لا يرفع السامع) ثلاثا (رأسه منها) اي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليا) لانها الاصل في ايجابها فينبغي في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطاف فيسجدون) معه ٢٥٠ حيث كانوا (كيف كانوا) فانه شيخ

الاسلام (ونشرط لصحتها) ان تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطاهر من الحدث والخبث وسر العورة واستقبال القبلة ونحوها عند الاشتباه والنية (الا التحريم) فلا تشترط لان التكبير سنة فيها وفي التمارخية عن الحجة ويستحب للمكمل او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سبحنا وأطعنا غفر الله لنا ربنا واليك المصير انتهى يعني ثم يقضيها (وكيفيتها ان يسجد سجدة واحدة) كائنه (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هـ- ماسقتان) كذا قال في مبسوط خراسان التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (بلا رفع يد) اذا تحريمها والتكبير للاخطا (ولا تشهد) لعدم ورود (ولا تسليم) لانه يستدعي سبق التحريم وهي منعدمة ونسبها مثل الصلاة سبحان ربى الاعلى ثلاثا وهو الاصح وقال الكمال ينبغي ان يقال ذلك في غير النفل وفيه

في قلبه انه يشق عليهم ذلك ينبغي ان يقرأها في نفسه ولا يجهر بها فزاعن تائم المسلم وذلك من ادوب اليه كذا في العناية واذ لم يعلم بحالهم ينبغي اخفاؤها حوى والراجح الوجوب على متشاغل بل يعمل ولم يسمعها زجر الله عن تشاغله عن كلام الله تعالى فزله ساء ما ذكره السيد عن الدر (قوله ونذب القيام) كاذب النزول ان تلاها ركبا يسجد على الارض (قوله روى ذلك عن عائشة) لان الضرر الذي مدح به أو اثل فيه اكمل وفي السيد ونذب ان يقوم ويخسر ساجدا ولو كان عليه جهات كثيرة ويستحب اذا فرغ منها ان يقوم اه ملخصا (قوله ونذب ان لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب ان لا يسبقه بالوضع كذا في الشرح (قوله ولذا لا يؤمر التالي الخ) هذا يخالف ما في الشرح عن النوازل انه يتقدم ويصطف الناس خلفه اه الا ان يقال هذا على وجه التدب وفي الامر منصب على السنة المؤكدة وذكر في الدراية ان المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لانها امامة صورية لا حقيقة (قوله حيث كانوا) ولومته مقدمين عليه (قوله وكيف كانوا) اي على أي صفة كانوا (قوله والنية) اي نية ان هذا السجود للتلاوة وأمانة التعمين فلا تشترط وقالوا انها تفسد جهات الصلاة من نحو حدث عمد وكلام وقهقهة فعلية اعاتتها وفي سبق حدث يتوضأ ويبقى كما لو وجدت هذه الاشياء في سجدة الصلاة ولا يخفى ان هذا كله على قول محمد لان العبرة تمام الركن وهو انما يحصل عنده بالرفع ولم يوجد بعد وهو الاصح على ما مر ولا يتصور ثني من ذلك عند أي بوصف لان السجدة قد تمت عنده بمجرد الوضع فينبغي ان لا تفسد على قوله كذا في الحلبي وابن أمير حاج قال في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامها فإدام في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة والقيام وهو في الفرض فاذا قهقهه او عمل المذاني حصل في حقيقة السجود فيبطل الجزء الملاق له فيبطل الكل يطلانه انتهى (قوله ويستحب للتالي او السامع الخ) تحصيل الا لا متشاكل بالقدر الممكن (قوله وصححه في البدائع) مقابله رواية الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد (قوله للاخطا) اي للسجود كسجدة الصلاة (قوله لعدم وروده) لانه لم يشرع الا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة الجنائزة (قوله ان يقال ذلك) اي التسبيح في غير النفل احد في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض لان سجدة الصلاة افضل من سجدة التلاوة ويقال فيه ثلاث (قوله وفيه) اي في النفل وحكم خارج الصلاة كذلك (قوله يصحله وقوته) زاد الحاكم فتبارك الله احسن الخالقين وصحح هذه الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكسب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي عندك ذخرا وأعظم لي بها اجر واضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من داود اه وقوله هو بالنصب عطف على ما شاء (قوله وان كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤلف وفيه وخارج الصلاة يقول ما شاء مما ورد له ذلك انحصر (قوله من ذلك) المذكور من الدعاء وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستهفرا الله العظيم

يقول ما شاء مما ورد كسجود جهنم الذي خلقه وهو قوي وقوته الله اكسبها عندك بها اجرا وضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من عبدنا داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

(فصل * سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله) قال القدوري وقال السكالي وعند أبي حنيفة وأبي يوسف مادون الركعة ليس بقربة شرعا إلا في محل النسي وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قربة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة ٣٢٦ أنه قال لا أراه شيئا قبل أن لم يرد به في شرعيته اقربة بل أراد في وجوبها شكر العدم

احصاه نعم الله تعالى فتكون مباحة ولا تراها شكرًا تاما ونعم الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير الكبير وقال الاكثرون انها ليست بقربة عنده بل هي مكروهة لا يثاب عليها وما روى أنه عليه السلام كان يسجد إذا رأى مبتلى فهو منسوخ (وقالا) أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه (هي) أي سجدة الشكر (قربة يثاب عليها) لما روى الستة إلا النسائي عن أبي بكر النسي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه امرئ يسره أو يشربه خر ساجدا (وهيئتها) أن يكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا (مثل سجدة التلاوة) يشرائطها (فائدة مهمة) لدفع كل نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال) الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود (النسفي) كتابه

(فصل سجدة الشكر مكروهة) هـ أي تنزيها (قوله لعدم احصائه نعم الله تعالى) فلو وجبت لوجبت في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف ما لا يطاق (قوله وقال الاكثرون) مقابل قوله ثم قيل انه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود بفعل اكبر الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح اليمامة وقتل مسيلة ومجود عمر عند فتح اليرموك وهو وادبناحية الشام وسجود علي عند رؤية ذي العذبة قتيلا بانهر وروى أنه صلى الله عليه وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجدا فله ثلاث مرات وقال اني سألت ربي وشفعت لامي فأعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا لربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامي فأعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامي فأعطاني الثالث الاخير فخرت ساجدا لربي رواه أبو داود (قوله قربة يثاب عليها) وعليه الفتوى وفي الدرر ينفق وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء في غير ما حديث هـ وفي الدرر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة لأن الجهلة يعتقدون أنهم اسئله او واجبة وكل مباح يؤدى اليه فهو مكروه هـ (قوله كان إذا أتاه امرئ يسره) أي وشاهده كرامس أبي جهل لعنه الله لما أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأتى بين يديه يسجد لله تعالى خمس سجعات شكرا (قوله أو يشربه) أي من غير رؤيته كسجوده حين بشره جبريل عليه الصلاة والسلام أن الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه وفي التتارخانية قال صاحب الحجة عندي أن قول الامام محمول على الإيجاب وقول محمد على الجواز والاستصحاب فيعمل به ما لا يجب بكل نعمة سجدة شكرا كما قال أبو حنيفة ولا يمكن يجوز أن يسجد بسجدة الشكر في وقت سر بنعمة أو ذكر نعمة فشكرا باللسان وسجدة وأنه غير خارج عن حد الاستصحاب وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى أنها ليست مشروعة وفي القاعدة الأولى من الاشياء والمعتقد أن الخلاف في سنتها إلا في الجواز هـ وفي الهندية وصورتهما أن من تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ما لا أول له أو وجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه هـ (قوله فائدة مهمة) من المهم بمعنى ما يهتم به أي ينبغي الاهتمام أي الاعتناء بها (قوله كل نازلة) أي حالة من النزول بمعنى الحلول والنزلة الزكام قاموس (قوله مهمة) أي موقعة في الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغي الاهتمام) الأولى ذكره بقوله فائدة مهمة (قوله وهي التي قصدت جمعها) فيما تقدم عند تعداد محلاتها (قوله لهذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقريب الامر) عطف على اسم الإشارة (قوله مع حكم السجود) أي فيما تقدم والظرف متعلق بقوله جمعها (قوله الودود) أي المحبوب والمحب (قوله وسجد بتلاوته) كل آية منها سجدة قال في الدرر وظاهره انه يقرؤها أو لا ثم يسجد ويحتمل أن يسجد لكل بعد قراءتها هـ قلت والثاني أولى لما تقدم أن تأخيرها مكروه

الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقريب الامر مع تنزيها بحكم السجود رجا فضل الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة (كشاف الله تعالى

تنزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تفسير ينظم القرآن لان السجود يكون فاصلا لافتمام
(قوله ما أهمه) أي من الامر الذي قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الجمعة)

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لان كمال الخلق لا تفرق فيه وقيل لان خلق آدم عليه
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له
عيد المؤمنين ويوم المزيد لزيادة الخيرات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت
من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلة آمن منه ولا تسجرفيه جهنم وفيه يزور أهل الجنة
رحيمهم وزوجل وخص يومها بقراءة سورة الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه اهبط وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما
من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن
والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد من الله وهو يصلي بسأل الله شيئا الا أعطاه اياه اه والمصينة
المنظرة قال عبد الله بن سلام الساعة المعلومه هي آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد أكثر
الاحاديث على قول ابن سلام وقيل هي من وقت خروج الامام الى المنبر الى فراغ الصلاة وهذا ان
القولان أصح الاقوال بل فيها وهي تنوف على اربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة
سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الاضحى والفطر وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود
يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة احب الى الله تعالى
من حج التطوع وعن ابن عباس مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج الفقراء (قوله هي من
الاجتماع) وهي اسم مصدر لاجتماع (قوله بسكون الميم) للمفعول لان فعله بالسكون للمفعول
كهمزة أي اليوم المجموع فيه وبها اقرأ الاعمش (قوله والقراء يضمنونها) أي يضمنون الميم
اتباعا للضم الجيم (قوله لغة الحجاز) وهي المشهورة الفصحى (قوله وفصحها لغة قديم) بمعنى فاعل
أي اليوم الجامع كضمكة وهمزة ولزلة للمكثرون ذلك وتأوها المبالغة كفا في علامة للتأنيث
والالما وصف به اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان شاذتان وحكي الزجاج الكسر
كما في شرح البضاري وشرح المشكاة والنهر وأنتكر لان فعله بالكسر ليس من الاوزان
العربية ومن قاله بالتسكين جمعه على جمع ومن قاله بالضم جمعه على جمعات وهي بغير السكون
اسم لليوم وبالسكون اسم لايام الاسبوع واولها السبت واول الايام يوم الاحد واختلف
في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى في الجاهلية عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء
وبالموحدة فقال الزجاج والقراء أبو عبيدة وأبو عمرو كانت العرب العاربة تقول ليوم السبت
شبا واولا حد أول ولاثنين أهون وللثلاثة جبار وللاربعة دبار وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة
أي ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن حزم انه اسم اسلامي ولم يكن في الجاهلية وورد
ان أهل المدينة صلوا ما قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار قالوا اللهم
يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام وكذلك للانساري فسلم فلنجدل يوما يجتمع فيه وقد كره الله

(ما أهمه) من امر دنياه
وآخرته ونقله عنه أيضا
المحقق ابن الهمام وغيره
من النحرا رحه سم الله

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع بسكون
الميم والقراء يضمنونها وفي
المصباح ضم الميم لغة الحجاز
وفصحها لغة قديم واسكانها
لغة عقيل (صلاة الجمعة
فرض عين)

قوله وهي تنوف الخ الذي
بفتح ضمه صنيح القاموس
وغترة ان ما كان من هذه
المادة بمعنى زاد كما
هنا يقال فيه ناف ينيف
وينف ينيف بالتضعيف
لاناف يتوف فليراجع
اه معجمه

بالكتاب والسنة والاجماع
ونوع من المعنى بكفر
بأحدها لذلك وقال عليه
السلام في حديث واعلموا
أن الله تعالى فرض عليكم
الجمعة في يوم هذا في
شهرى هذا في مقامى هذا
من تركها متها وناها
واستخفا فاجعها وله امام
عادل او جائر فلا جع الله
تعالى ولا يبارك له في امره
ألا فلا صلاة له الا فلا زكاة
له الا فلا صوم له الا أن
يتوب من تاب تاب الله
عليه وقال صلى الله عليه
وسلم من ترك ثلاث جمع
من واليات عن غير عذر
طبع الله على قلبه ومن
يطبع الله على قلبه يجهل في
أسفل درك جهنم والجمعة
فرض أكد من الظهور
(على) كل (من اجتمع
فيه سبعة شرائط) وهي
(الذكورة) (خروج به
النساء) (والحرية)

تعالى ونصلى ونشكره فخلوه يوم العروبة وهي أول جمعة في الاسلام وأما أول جمعة جمعها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكانت في مسجد بنى سالم بن عوف فخطب وصلى فيه (قوله بالكتاب) هو
قوله تعالى اذا أودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع رتب الامر بالسعي
الى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر ان المراد بالذكر الصلاة ويجوز أن يراد به الخطبة وعلى
كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السعي الى الشرط
فرض افتراض المشروط ألا ترى ان من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي الى الخطبة
بالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة والصلاة جميعا وهو الاحق اصدقه عليه ما معان
ان الله تعالى أكد ذلك بتعريض مباح وهو البيع وهو لا يكون الا لامر واجب كما هو مقتضى
الحكمة (قوله والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار أحد وهي فرض عين الا عند ابن كيج من أصحاب
الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) اى ودليل من
المعنى المعقول قال في الشرح وأما المعنى فلاننا امرنا بترك الظهور لا قامة الجمعة والظهور فريضة
ولا يجوز ترك فرض الاقرض هو أكد وأولى منه فدل على أن الجمعة أكد من الظهور في
الفريضة (قوله لذلك) اى لافتراضها بهذه الدلالة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة
(قوله في حديث) قاله في خطبة (قوله في مقامى هذا) الذى فى ابن ماجه وغيره تقديم هذا
على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا زيادة واقطعها فريضة واجبة الى يوم
القيامة فمن تركها جهودا واستخفا فاجعها في حياتى وبعد موتى وله امام عادل الخ (قوله
تم وانابها) اى كسلا فالتهاون غير الاستخفاف وعبارة القاموس تفيد الاتحاد (قوله وله
امام عادل او جائر) انما ذكره ليفيد وجوب اقامتها مع الامام الجائر وأن جوره ليس عذرا
مستطالها والا فلا استخفاف مكفروا لم يكن امام أحد لا (قوله فلا جع الله تعالى) العمل
بالكسر والفتح العذق او القلب الخ منه فشيبه أمور الانسان بالهذق بجماع صدوره عن
أصل واحد وأطلق عليهم العمل وجمع العمل كناية عن عدم تفرق أموره واختلافها وانعكاسها
(قوله ولا يبارك له في امره) الذى فى ابن ماجه ولا تتم له امره (قوله الا فلا صلاة له) اى كماله
ومثله يقال فيما بعد ان لم يجهده اويس تخففه والا فالكلام على حقيقته (قوله طبع الله على
قلبه) طبع عليه كمنع ختم قاموس اى لا يجهل له قابلا للخير فهو كناية عن صرفه عن الخيرات
(قوله يجهل في أسفل درك جهنم) محمول على شدّة العذاب وانما ذكر ذلك لانه فعل فعل
المتأقن حيث أقربا لوحدانية وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون في الدرك الأسفل من النار
او محمول على من تركها جهدا ومات على هذه العقيدة (قوله أكد من الظهور) قد علمت وجهه
(قوله سبعة شرائط) اعلم ان لوجوب شرائط فائدة على شرائط سائر الصلوات وهي في المصلى
واصلها شروطا كذلك وهي في غير المصلى والفرق بينهما انه بانتفاء الاول يصح الاداء وبانتفاء
الثاني لا يصح (قوله وهي الذكورة) أى الحقيقة ودرغخرج الخطي كما استظهره في التبروفيه أنه
يعامل بالافسر ومقتضاه الوجوب عليه (قوله خرج به النساء) فلا يجب على امرأة ان دخات
في عموم الخطاب بطريق التبعية لانها خصت منه بموم النسي عن الخروج بقوله تعالى وقرن

خرج به الارقام (والاقامة) خرج به المسافر وان تكون الاقامة (بمصر) خرج به المقيم بقربة ٣٢٩ لقوله عليه السلام الجمعة

حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي البخاري الاعلى صبي أو مملوك أو مسافر واقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشربق ولا صلاة فطر ولا أضحي الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار دون القرى ولو كان لنقل ولو آحادا فلا بد من الاقامة بمصر (أو) الاقامة (فيما) أي في محل (هو داخل في حد الاقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي من قارقه بنية السفر يصير مسافرا ومن وصل اليه يصير مقيما (في الاصح) كرفض المصر وقتانه الذي لم يفصل عنه بغلوة كما تقدم ولا يجب على من كان خارجه ولو جمع النداء من المصر سواء كان سواه قريبا من المصر أو بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قيل بخلافه وان صحح (و) الرابع (الصحة) خرج به المريض لما روينا أو الشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض (و) الخامس (الامن من ظالم) فلا تجب

في بيوت سكن لا سيما في مجامع الرجال وللحديث الا في (قوله خرج به الارقام) فلا تجب عليهم اجماعا قال في الفتاوى والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعمدين واختلاف فيما لو أذن له المولى في الجمعة والا ليق بالاقامة وان يقصر ولا يتكتم عليه الا اذا هو يؤيده انه لا يجب عليه الحج وان أذن له المولى واذا لم يأذن له فيها جاز له الخروج اليها ان كان يعلم ان مولاه يرضى والا لا والاصح انه ان حضر مع مولاه لحفظ دابته ان يصلي بغير اذن المولى ان كان لا يحل بالحفظ كما في البصر وغيره وأما الاجير فقال أبو علي الدقاق ليس للمسيكين منعه منها ولكن يسقط عنه من الاجرة بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء قال في البحر وظاهر المتون تشهد للدقاق (قوله والاقامة) ولو بنية المكث خمسة عشر يوما (قوله الا اربعة) الا يعني غير هذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة والحرية (قوله وفي البخاري) يدل على اشتراط الاقامة (قوله ولا تشربق) أي لا تكبير تشريق وظاهر ما ذكره ان الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الاملاء ومحمد في الاصل ورواه ابن أبي شيبة موقوفا عن علي والموقوف في مثله كالرفوع قال الكمال وكفي بقول علي قدوة (قوله الا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصر بالكسر المطاير بين الشيتين والحدتين الارضين والوعاء والكورة والطين الاحمر ومصر للمدينة المعروفة سميت به لتصغيرها اولاً لانه بناها المصر بن نوح والمدينة من مدن أقام فعل عات ومدن المدائن عدينا مصرها اه قاموس ملخصا فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن عدينا مصرها أنهم ماثي واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله ولو آحادا) خبر الا آحاد هو الذي نقله واحد عن واحد (قوله فلا بد من الاقامة بمصر) ذكره لي عطف عليه قوله والاقامة فيما هو داخل الخ (قوله الذي لم يفصل عنه بغلوة) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير في الحد الفاصل بالغلوة مروي عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية عن القرطبي انه الاشبه وفي القهستاني وهو الاصح وهي اربعة مائة ذراع في الاصح اه (قوله فلا يعمل بما قيل الخ) قال في الشرح تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والرواية عن أئمتنا أي حنيفة وصاحبيه واختيار المحققين من أهل الترجيح انه لا عبرة بيلوغ النداء ولا بالغلوة والامبال وانه ليس بشيء فلا عليك من مخالفة غيره وان ذكره تصحيحه فانه ما في البدائع انه ان لم يكن ان يحضر الجمعة ويبيت باهله من غير تكليف يجب عليه اه اي لان من جاوز هذا الحد بنية السفر كان مسافرا ولو وجبت ثمة لوجبت على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض) أي الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع او يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه او بطله برثه بسبب جلي وألحق بالمريض المريض ان بقي المريض ضائعا بخروجه على الاصح جوهره (قوله لما روينا) أي من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة الخ وعدمهم المريض (قوله فلا تجب على من اختفى من ظالم) افاد التعبير بظالم انه مظلوم فان كان اختفاؤه لجنابة منه توجب حذما لا يسقط عنه الوجوب (قوله المناس) بالتخفيف الذي لا ديناره ولا درهمه والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التميم) أي

على من اختفى من ظالم ويلحق به المناس الخائف من الخس كما جازله التميم

(و) السادس (سلامة العيين) فلا تجب على الاعنى عند أبي حنيفة خلافا لهما اذا وجد قائدا يوصله وهي مسئلة القادر بقدره الغير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد المجزوء عن السبي اتساقا ومن العذر المطر العظيم واما البلوغ والعقل فليس اخصين فلذا لم يذكرهما (ويستتر احتجتها) اى صلاة الجمعة (سنة اشياء) الاول (المصر او فناءه) سواء صلى العيد وغيره لانه بمنزلة المصر في حق حوائج أهله وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفنائها وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الاصح ومن لازم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعدها بنية آخر ظهر عليه وليس الاحتياط في فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الأربع مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا يفتى بالأربع الا للخواص ويكون فعلهم اياها في منازلهم

فيجوز له ترك الجمعة كما جاز له التيمم (قوله فلا تجب على الاعنى عند أبي حنيفة) لا فرق بين ان يجده قائدا او لا سواء كان القائل متبرعا او بأجر وله ما يستأجر به او كان عمولا كاذره السيد قال في البحر ولم ارجحكم الاعنى اذا كان مقبلا بالجامع الذي يصلى فيه الجمعة هل تجب عليه اعدم المخرج اه وتجب على الاعور اعدم المخرج (قوله وهي مسئلة القادر بقدره الغير) قد تقدم ان المصحح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المقعد) ومثله مقطوع الرجلين وفي الكلام اشارة الى انها تجب على مفلوج احدي الرجلين او مقطوعهما اذا كان يمكنه المشي بلا مشقة والا فلا اشارة اليه القه تاني وبهذا يحصل الجمع بين ما في البحر من الوجوب وما في الشئ من عدمه افاده بعض الافاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج والوحل قال في الشرح وقد مناه به سقطه الحضور للجماعة اه (قوله فليس اخصين) أى بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فم ما فيه بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان القناء (قوله في الاصح) قال السرخسي وبه نأخذ وعليه الفتوى كافي شرح المجمع للعيني وكافي الفتح ومقابل الاصح ما في البدائع أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين فلا تجوز في اكثر من ذلك وعليه الاعتقاد اه فان المذهب الجواز مطلقا وما قاله الشيخ العلامة المقدسي في نور الشريعة عن الامام لا تجوز الا في موضع واحد في البلد الواحد وما قال الامام الزاهد العنابي ولا يظهر عنده أنه لا تجوز الا في موضعين ولو فعلوا فالجمعة الاولى وان صليها فاصلا عنهم جميعا فاسدة والاصح اطلاق الجواز في مواضع لا لطلاق الدليل اه أفاده الشرح (قوله وعلى القول الضعيف) هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التعدد) فالجمعة عنده للسابق وتفسد بالمعية والاشتباه ثم يعتبر السابق بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما (قوله قيل بصلاة أربع) أى بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه) هو الاحسن لانه لم تجز الجمعة فعليه الظهور وان أجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فنقل اه وقيل ينوى السنة وقيل ظهر يومه كافي القضية (قوله وليس الاحتياط في فعلها الخ) قال البرهان الحلبي الفعل هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوى لانهم تمكن تصلي في زمن السلف الا في موضع واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه (قوله وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة) لا لطلاق حديث لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع فالصحيح شرط اقامتها وهو موجود في كل فريق اه (قوله وبفعل الأربع) خبر مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) مفعول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال في الشرح وفي فعل الأربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر فيستكاسلون عن أداء الجمعة أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعدها اه (قوله ولا يفتى بالأربع الا للخواص) قال العلامة المقدسي بعد نقله ما يفيد انتهى عنها نقول انما نهي عنها اذا اقيمت بعد الجمعة بوصف الجماعة والاشتمال ورضن لا نقول به ولا نفق بفعلها أصلا بل ندل عليه الخواص الذين يمتاطون لاهل دينهم ويتبركون ما يريهم الى تحصيل يقينهم اه ثم قيل بقرأة الفاتحة والسورة في كل ركعة فان وقعت فرضا فقرأة السورة لا تضره وان وقعت نفلا فقرأتها واجبة وقيل في الاولين فقط قال الزاهد في وعلى هذا الخلاف

الخلاف فمن يقضي الصلوات احتياطاً واختار عندى أن يحكم فيها رأيه كذا فى الحلبي والشعبي
 ويقتصر فى القعدة الأولى على التشهد ولا تقصد بتركها ولا يستفتح فى الشفع الثانى
 والاصول الترتيب بينهما وبين العصر كذا قاله المقدسى ثم يصلى بعدها أربعاً سنة الجمعة فان
 صحت الجمعة فقد أذى سنتها على وجهها وان لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته * (قائدة) *
 قال فى عقد الفرائد قضاء زماناً يحكمون بصفة الجمعة عند تجديدها فى موضع بان يعلق الواقف
 عتق عبده على صفة الجمعة فى هذا الموضع وبهذا قامت اقبية بالشروط يدعى عتقه عليه بأنه علمه
 بصفة الجمعة وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيبضه الحكم بصفة الجمعة ويدخل مالم
 يأت من الجمعات تبعاً ١٥ (قوله أن يصلى بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحسن
 أربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعيدين ومثله لا يعرف الاسماء فيجعل عليه وقال
 ابن المنذر مضت السنة أن الذى يقيم الجمعة السلطان أو من به أمره فان لم يكن كذلك صلوا
 الظهر كذا فى الحلبي والمتغاب الذى لا عهد له أى لا منشور له اذا كانت سيرته بين الرعية سيرة
 الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة تجوز اقامته الجمعة ١٥ (قوله يعنى من أمره باقامة الجمعة)
 وهو الامير أو القاضى أو الخلفاء كفى العناية ولو عداوى عمل ناحية وان لم تجزأ قضيته
 وانكحته واذا لم يمكن استئذان السلطان لموته أو قسنة واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز
 للضرورة كما فعل على فى محاصرة عثمان رضى الله عنهم ما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم
 الضرورة وروى ذلك عن محمد فى العيون وهو الصحيح وفى مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى
 غلب على المسلمين ولادة الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضى قاضياً
 بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا والامام ١٥ ولومات الخليفة وله ولاية على أمور
 العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يعزلوا حاكماً
 وفى البحر والنهر يجوز قاضى القضاء كقاضى العساكر بصر اقامة الجمعة وتولية الخطباء
 ولا يتوقف ذلك على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس
 له الاستخلاف الا باذن السلطان لان توليته قاضى القضاء اذن له بذلك دلالة كما صرح به الكمال
 فى باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا ١٥ وفى البحر أيضاً صرح
 الامام ابن جرير فى التحفة فى تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرأ الناظر خطيباً فى المسجد قله اقامتها
 بنفسه وينائبه وان الاذن مستصحب لكل خطيب ١٥ وفى مجمع الانهر والاستخلاف فى
 زماننا جازم طاقالانه وقع فى تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام ومجلىه الفتوى ١٥ وفى
 القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار نهر وفى الذخيرة لو خطب صبي عاقل
 وصلى بالغ جاز لكن الاولى الاتحاد كما فى شرح الآثار وفى الجرد قال أبو حنيفة الاذن فى الخطبة
 اذن فى الجمعة والاذن فى الجمعة اذن فى الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم أجراً أن يصلى
 بهم (قوله للحرز عن فتويها) علة لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله يقطع الاطماع)
 متعلق بقرآن وانما كانت الاطماع مفقودة لوجود التنازع بين الطامعين فى التقدم فيمكن
 أن يفوت الوقت وهم فى النزاع وهذا دليل معقول والمنقول ما قدمناه (قوله وله الاستئناية)

(و) الثانى من شروط الصفة
 أن يصلى بهم (السلطان)
 اماماً فيها (أو نائبه) يعنى
 من أمره باقامة الجمعة
 للحرز عن فتويها يقطع
 الاطماع فى التقدم وله
 الاستئناية وان لم يصرح له
 بها السلطان

(الخ) قال في البدائع كل من ملك الجمعة ملك إقامة غيره مقامه قال في البحر فهو صريح
أو كما صرح في جواز الاستئابة مطلقا وتقييد الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لادليل
عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستئابة إلا أن يفوض إليه ذلك وقد ابن الكمال
(قوله دلالة) متعلق بعامل له المقدر على انه تميز أي ثبت له الاستئابة دلالة قال في الشرح
واذا أذن لاحد بإقامتها ملك الاستخلاف وأن لم يفوض إليه صريحا لأن الامام الأعظم لما
فوضها إليه مع علمه بأن العوارض المانعة من إقامتها كالمرض والحدث في الصلاة مع ضيق
الوقت تعتريه ولا يمكن انتظار الامام الأعظم لانها لا تحتل من التأخير عن الوقت كان اذ ناله
بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صح
استخلافه) لأن الخليفة بان لا تمتنع والخطبة شرط افتتاح وقد وجد في حق الأصل (قوله
قد شهدنا خطبة أو بعضها) لأن الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ تحريعة الجمعة وهو الامام
لا في حق كل مصل فيكون كان النائب خطب بنفسه والا فلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلا
الأن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فانه يصح (قوله أيضا) أي كما يشترط صلاحيته
للإمامة أو كما يشترط في الامام ذلك اذ لم يكن خطيبا قال في الشرح واعلم انه يجوز لأحد
الوظيفة في الخطبة أن يصلي خلف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف مأموره بإقامة
الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والنائب وقت الظهر) وقال مالك
يمتد وقتها إلى الغروب لأن وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله لقوله صلى الله عليه
وسلم الخ) ولانها شرعت على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فيراعى فيها جميع
الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط انه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده
وكذا الخلاف الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا ولو كان جائزا لعله مرة تعليم للجواز كذا
في الحلبي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال الامام أحمد تصح كما قال بصحة وقوف عرفة
قبل الزوال (قوله وتبطل بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد فانقوات شرطها لان الوقت
شرط الاداء لا شرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الاطلاق اشارة إلى عموم الحكم اللاحق بعذر
كنوم وزحمة على المذهب كما في المنع والدركان قبل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في
الاثني عشرية فالجواب ان فيه افادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرر انهم روفيه افادة أنه لا يتنها
ظهر او هل يتنها انقلاء عندهما نعم لانه انما يبطل الأصل دون الوصف وقال محمد لا بطلان الأصل
أيضا عنده قهستاني (قوله والرابع الخطبة) فله بمعنى مفهولة فهي اسم لما يخاطب به عنابة
من الخطب وهو في الأصل كلام بين اثنين قهستاني عن الازهار وهي بالضم في الموعدة والجمع
خطب وبالكسر طاب التزويج والفعل فيهما كقتل وهي شرط بالاجماع خلافا للإمامية
وقد شدوا (قوله قبلها) أي قبل الصلاة لانها شرطها وشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة
في صدر الاسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها في مراسيل أبي داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يخاطب
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية قد قدم وكان اذا قدم تلقوه بالداف فخرج الناس
لم يظنوا الا أنه لاشئ في ترك الخطبة فانزل الله تعالى الآية واذا رأو افجارة أو اهلوا انقضوا

دلالة بعذرا وبغيره حضر
أو غاب عنه وأما اذا سبقه
حدث فان كان بعد شروع
في الصلاة فكل من صلح
أما ما صح استخلافه واذا
كان قبل إتمامه للصلاة
بعد الخطبة فيشترط أن
يكون الخليفة قد شهد
الخطبة أو بعضها أيضا
(و) الثالث (وقت الظهر)
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
مات الشمس فصل بالناس
الجمعة (فلا تصح) الجمعة
(قبله وتبطل بخروجه)
انقوات الشرط (و) الرابع
(الخطبة) ولو بالفارسية
من قادر على العربية
ويشترط صحة الخطبة
فعلها (قبلها) كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم (بتصديها)
حق لوعظ الخطيب

فقد اعطاه لايوب عن الخطبة (في وقتها) لانه انور (وحضور واحد لسماعها) ولو كان اصم او ناعا او عبدا (من تنعقد بهم
الجمعة) فيكنى حضور عبدا او مريض او مسافرا ولو كان جنبا فاذا حضر غيره او ظهر بعد الخطبة نصح بالجمعة به لاصح
او امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان ٣٣٣ الحاضر (واحدا) وروى عن

الامام وصاحبه ههنا
وان لم يحضره أحد (في)
الرواية الثانية عنهم يشترط
حضور واحد (في الصحيح)
ويشترط أن لا يفصل بين
الخطبة والصلاة بأكل
وعمل قاطع واختلف في
ههنا لو ذهب لمنزله لفصل
أو وضوء فلهذه خمس شروط
أوست لصحة الخطبة
فليتنبه لها (و) الخامس
من شروط صحة الجمعة
(الاذن العام) كذافي
الكنز لانها من شعائر
الاسلام وخصائص الدين
فلزم اقامتها على سبيل
الاشتهار والعموم حتى
لو غلق الامام باب قصره أو
الحل الذي يصلي فيه بأصحابه
لم يجوز وان أذن للناس
بالدخول فيه همت ولكن
لم يقض حق المسجد الجامع
فيكره ولم يذكر في الهداية
هذا الشرط لانه غير مذكور
في ظاهر الرواية وانما هو
رواية النوادر قلت اطلعت
على رسالة للسلامة ابن
الشحنة وقد قال فيها بعدم
صحة الجمعة في قلعة القاهرة
لانها ثقيل وقت صلاة
الجمعة وليست مصر على

اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم لم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله
فحمد له طامسه) وكذا اذا سمع نجبا (قوله لا يوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه
لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك صاحب التصوير في الذبايح (قوله في وقتها) فلو
خطب قبله وصلى فيه لا تصح لانه من جملة الخصوصيات المقيدة بها حلي (قوله لاصح) بالجزر
عطا على قوله عبد الخ أي لا يكنى حضور صبي (قوله ولا يشترط سماع جماعة) وقيل تشترط
الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المتن على انه الاصح ومشي عليه شارح الكنز
(قوله وروى عن الامام وصاحبه) قال ابن أمير حاج وأفاد شيخنا أن الاعتماد عليه (قوله
وفي الرواية الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور
واحد (قوله وعمل قاطع) كما اذا جامع ثم اغتسل وأما اذا لم يكن قاطعا كما اذا نذر كفاية
وهو في الجمعة فاشتهر بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى اعادةها أو افتتح التطوع بعد الخطبة
لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع ولكن الاولى اعادةها كما في البحر عن الخلاصة والمخطط
والسراج والفتح وان تهم بذلك يصير مسميا (قوله فهذه خمس شروط أوست لصحة الخطبة)
الاول أن تكون قبل الصلاة الثانية أن تكون بقصد الخطبة الثالث أن تكون في الوقت
الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد من تنعقد بهم الجمعة السادس عدم
الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذلك كالبدر العيق في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ
المنبر عن عين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والا فالى خشبة اتساع القهله صلى الله عليه وسلم
فانه كان يحطب الى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره المنبر الكبير جدا اذا لم يكن المسجد مقبلا
(قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها
والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكنى لذلك فتح ابواب الجامع
للواردين كذا في الكافي (قوله حتى لو غلق الامام الخ) وكذا الواجب في الجامع
وأغلقوا الابواب وجعلوا الميجز كافي وظاهر عبارته أن غلق ياتي ثلاثا والواقع في عبارة غيره
الرابعة وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للضعيف وهو يأتي بدل الهزيمة وراجع
(قوله وان أذن للناس بالدخول فيه همت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن
الشحنة) هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلاد (قوله في قلعة القاهرة) أي ونحوها
(قوله وليست مصر على حديثها) فانه وإن كان فيها الحوائت والسكك وغير ذلك إلا أنها لم
تستوف جميع ما ذكر في حد المصير من القاضى ونحوه (قوله في المنع) أي منع صحة الجمعة
(قوله اختصاصه بها دون العامة) فيه نظر فان الناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوا لا تجوز
لهم فالعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلا عن عيون المذاهب ولا يضرب غلق باب القلعة
لعدم أو عادة قديمة لان الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلي ولكن عدم غلقه
أحسن (قوله لم يختص الحاكم الخ) هو يقول بعدم الصحة وان كان الحاكم يجمع خارجها وما

حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصه بها دون العامة والعلة
مقتودة في هذه القضية فان القلعة وان غلقت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة

لان عند باب القاعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة لا يرغب في طوعها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء أجروا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضر والخطبة وقد جاؤا فانصرف من شهادتها وصلى بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ٣٣٤ الرواية وهم (غير الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان

سوى الامام لما في المتن من معنى الاجتماع ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلحوا للإمامة فأولى أن يصلحوا للاقتداء (والشرط عند الامام) لان نقد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حق بسجدة) السجدة الاولى (فان نفروا) أى أفسدوا صلاتهم (بعده) بسجوده أى الامام (أعطا وحده جمعة) باتفاق أعطنا الثلاثة وقال زكريا شرط دوامهم كالوقت الى تمامها (وان نفروا) أو بعضهم ولم يسبق سوى اثنان من الرجال اذ لا يبرق بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يقيمها وحده لان

ذال الالعدم الاذن الامام لا الاختصاص فتدبر (قوله لان عند باب القاعة) أى خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هى لا منع فيها قبل غلقها وانما تغلق للعادة (قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل من التكلف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أى فلا اختصاص بها بالمكان بالقاعة (قوله لان الجمعة مشتقة منها) أى مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أى والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق نقل (قوله فانصرف من شهادتها) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد اسماءها وصحح (قوله ولهما أن الجمع الصحيح انما هو الثلاثة) وأيضا طالب الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلقين بلفظ الجمع وهو الواو والذكر المستند اليه السمي يستلزم ذا كرا وهو غير الجمع المطلوب حضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس بهما متفقا عليه فليس بجمع مطلق والمشروط هنا فلهذا جمع مطلق ويبان ما ذكره المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لخالفه صيغة الدالة عليه صيغة التثنية والواحد والاثنان وان كان جمعا من وجه نظرا الى الاشتقاق فهو مجاز والاعمال بالحقيقة هو الاصل وكون المثني له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام الدليل ثمة فاعلمنا فيه لا يلزم اطراده (قوله ولو كانوا عبيدا الخ) أو أميين أو خرسا لانهم يصلحون للإمامة فيها بمثلهم بعد الخطبة من غيرهم (قوله سوى اثنان) الاولى اثنان أو هو على لغة من يلزم المثني حالة واحدة (قوله شرط انعقاد الاداء) وهو بتقييد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حالف لا يصلح لا يجنث حتى يقيد بسجدة فاذا لم يقيد بها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط انعقاد التبرئة) أى وقد وجد وان لم يقيد بسجدة (قوله مع رجلين) هذا على قولهما ما أجاز ذلك أبو يوسف (قوله ضريحا أو دالة) راجعان الى قوله أو نياية فالصريح أن ياذن لها بالاستنابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة) الفصل في ذلك أن مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمانه صلى الله عليه وسلم الى اليوم فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تقسيم لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو ما لا ينسج أهله أكبر مساجدها وما يعيش فيه كل محترف بحرقته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله عند أبي حنيفة) صرح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في غيبة البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية واختاره الكرخي والقنوري وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء وبما ذكره لم سقط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي رأيت في النسخ اثبات المياه

الجماعة شرط انعقاد التبرئة (ولا تصح) أى لا تنعقد الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمرضى) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أصالة أو نياية صريحا أو دالة كما تقدم لاهلهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوب التحقفا ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكر الأصح منها فقال (والصبر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفتي) يرجع اليه في الخواص (وأما)

فيه وفي قاضي والاولى حذفهما فيه مالا ينهم ما منقوصان (قوله ينصف) بضم اليا من أنصف
 (قوله مقيمون بها) قدسها لانه اذا لم تعتبر الاقامة لا توجد قرية أصلاً اذ كل قرية مشهورة
 بمحكم كذا في الشرح (قوله ينفذ الاحكام وقيم الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما
 صرح به في التحفة عن الامام تنزيه صدر الشريعة له بظهور التواني في الاحكام لاسيما في
 اقامة الحدود في الامصار حريف كما في الحلبي فامراد الشان لا الحصول بالفعل قال العلامة
 نوح دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية بل الشرط في صحة القدرة على
 الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الخراج وهو
 أظلم خالق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة الآن معللاً
 بفقده بعض شرائط الاداء وهو المصرفان عبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض ينفذ الاحكام
 وقيمان الحدود وهم موقوفون فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير
 من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود
 موجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة)
 فانها ما ينفذ الاحكام ولا يقيمان الحدود والاولى النصب (قوله يغني عن القصاص) لان
 من ملأ اقامتها ملأ كذا في الشرح (قوله واذا كان القاضي أو الامير الخ) في شرح السيد
 وقدمنا عن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير وحينئذ وجود القاضي يغني عن المفتي
 والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المفتي اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة
 في البلد بالمسجد فتصح بقضاء فيها اه (قوله يغني) هي بالكسر والتصرم موضع على فرمضين
 من مكة والغالب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلية والتأنيث (قوله في الموسم) فيه
 ايماء الى أنهم الاتقام فيها في غير ايامه لزوال عصرها بزوال الموسم وقيل يجوز في جميع الايام
 لانهم في فناء مكة ورتبان بينهم ما فرسخين (قوله أو امير الخ) هو امير مكة (قوله لا امير الموسم)
 أي الا اذا أذن له باقامة الجمعة (قوله وقال لا تصرف في الموسم) وعدم التعبد فيها بالتحقيق على
 الحاج لانهم مشغولون بالمتاعك هداية (قوله وصح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركتها
 (قوله لكن مع الكراهة) أي التنزيهية لقوله لترك السنة (قوله حدود صلاة ودعاء) بدل من
 قوله ذكر طويل في السفتاني الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التحييد والصلاة والوصية
 بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الصحافي الثانية بدل قراءة الآية في الاولى كذا في
 شرح المقدسي وظاهر أن هذا لا يتشكى على قوله وهو ظاهر ولا على قوله مالا ينهم لا يشترطان
 الثانية ولا الآية وما ذكره مذهب الشافعي رضي الله عنه (قوله فاسهو الى ذكر الله) وهو
 مطلق فكان الشرط الذكر الاعمال بالقاطع وكون المأثور الذي كرامته خطبة انما يفيد الوجوب
 أو السنة لأنه هو الشرط الذي لا يجزئ غيره (قوله واقضية عثمان الخ) ذكر في المحيط والمبسوط
 وملته في الجار وشرح البضاري لابن بطال وشرح مسلم لاصدر الدين الخلاطى والمؤرخون
 أن عثمان رضي الله عنه أول جمعة ولي الخلافة بعد المنذر فقال الحمد لله فأخرج عليه فقال ان
 أبابكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال أخرج منكم الى امام قوال
 وستأتيكم الخطب بعد وأسئفرا الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية ولم يعن عثمان بقوله
 عنه لما قال الحمد لله

ينصف المظلوم من الظالم
 (وقاضى) مقيمون بها واما
 قال (ينفذ الاحكام وقيم
 الحدود) احتراز عن المحكم
 والمرأة وذكر الحدود يغني
 عن القصاص (و) الحال
 انه موضع (بلغت ابنته)
 قدر (أغنية مني) وهذا (في)
 ظاهر الرواية) قاله فاضلان
 وعليه الاعتقاد (واذا كان
 القاضي أو الامير مقتضياً
 أغنى عن التعداد) لان
 المدار على معرفة الاحكام
 لا على كثرة الانصاف
 (وجازت الجمعة يغني في الموسم
 للخدمة أو أمير الخ) لأمير الموسم لانه يلي أمر
 الحاج لأخيه عند أي خيفة
 وأبي يوسف وقال محمد
 لا يصح بها الا انها قريبة وقال
 تصرف في الموسم (وصح
 الاقتصار في الخطبة على)
 ذكر خالص لله تعالى (لنحو
 تسبيحة أو تحميدة) أو
 تهليل أو تكبيرة (لكن مع
 الكراهة) ترك السنة
 عند الامام وقال لا بد من
 ذكر طويل يسمى خطبة
 وأقله قدر التشهد الى قوله
 عبده ورسوله حمد وصلاة
 ودعاء المسلمين والتسبيحة
 ونحوها لا تسمى خطبة وله
 قوله تعالى فاسهو الى ذكر الله
 من غير فصل بين كونه ذكر
 طويلاً يسمى خطبة أو لا
 واقضية عثمان رضي الله

فأرجع عليه ثم نزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحد منهم فكان أجمعاً منهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئاً) بل يزاد عليها في السنة ٣٣٦ أن يكون جلوس الخطيب في محدة عن عين المنبر أو جهة لا بسا السواد

أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة ولا كسطرها وتأويل الأثرانها في حكم الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح يسترا العورة للتوارث (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والاذان بين يديه) جرى به التوارث (كالإقامة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في الخطبتين ولو وقع مدغم ما أوفى أحدهما ما أجزأ وكره من غير عذر وإن خطب مضطجعا أجزأ (و) إذا قام يكون (السيف يساره) متكئاً عليه في كل بلد فتحت عنوة ليرجمهم أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك باق بإيدي المسلمين بقاؤهم نكمت به حتى ترجعوا إلى الإسلام (و) يخطب (بدونه) أي السيف (في) كل بلدة فتحت ضلماً ومدينة الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بلا سيف ومكة فتحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (بداهته بحمد الله) بعد التهنؤ في نفسه

وانكم الخ تفضيل نفسه على الشيخين بل على الخلفاء الذين يكونون بعده الراشدين قائمهم يكونون على كثرة في المقال مع قبح الفعل فكانه يقول أنا وإن لم أكن قولاً مثلهم فأنا على الخير دون الشر ٥٥ (قوله فأرجع) بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر المثناة من فوق وبالجميم كإغلاق مبنياً للمفعول وزنا ومعنى أي استتعلق عليه الكلام فلم يقدر على إتمامها (قوله وسنن الخطبة الخ) منها أن تكون خطبتان تشغل كل منهما على حمد وتشميد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والثنائية على دعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزاد عليها الخ) زاد على ما ذكره نحو سنتين والعدد لأمته وماله (قوله أو جهته) أي المنبر أي أن لم يكن له مخدع كما في الشرح (قوله أو البياض) فهو مخبر ولا يلزمه اختصاص السواد كما في الشرح وتكره صلاته في المحراب قبل الخطبة قهساً تاني وغيره ويكره التفاته يمينا وشمالاً وما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان بالنصر فيبقى أن يكون مكروهاً اتفاقاً (قوله الطهارة) فلو خطب محمداً أو جنباً جاز ويكره ويستحب إعادتها إذا كان جنباً إلا أذانه زياهي وإن لم يعد أجزأ أن لم يطل الفصل باجني (قوله لأنها ليست صلاة) بل ذكر والجنب والمحدث لا ينعان منه (قوله ولا كسطرها) بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة القبلة ولا يفسد كلامها (قوله وتأويل الأثرانها الخ) أي بانها الخ فهو على حذف الباء والأثر ظاهره يدل على أنها كسطر الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابله ما عن أبي يوسف أن الطهارة شرط (قوله وسنن العورة) هو من سنن الخطبة أجمعاً وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب بدونه أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلاف فيه هل هو للاذان أو للاستراحة وعلى الأول لا يسن في العبد لأنه لا أذان له ذكره البدر العيني على الجارية (قوله فتحت عنوة) أي قهراً وغلبة (قوله ليرجمهم) هذه العلة إنما تظهر رفيع كان حديث عهد بالإسلام من أهل تلك البلدة ولكن العلة تعتبر في الجنس وقيل الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا الدين قد قام بالسيف وفيه إشارة إلى أنه يكره الاتكاء على غيره كعصا وقوس خلاصة لأنه خلاف السنة محيط وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيباً بالمدينة متكئاً على عصا أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه إبراهيم بن عرابي عن علي بن الحسين بن الحسن بن الحسن بن أبي داود (قوله فتح بالقرآن) أي بذكره وتلاوته فيها فكان أهلها يتعلمون القرآن قبل قدومه إياها صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه) فإن ولاهم ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمينه الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السرخسي الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الخرج بقسوة الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته أكثر الزجاء قال وهذا أحسن (قوله كما استقبل الصحابة الخ) فيكون استقبالهم الإمام سنة أيضاً فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل أصحابه ومن كان

مما لو جب مقت الله تعالى ونعاقبه سبحانه (والتذكير) بما به التبعة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتفقوا بما ترجمون فيه إلى الله والأكث على أنه يتعدو قبلها ولا يسهى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) سنن (خطبتان) للتوارث إلى وقتنا (و) سنن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سنن (إعادة الحمد) (الثاني) إعادة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كائنة تلك الإعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء من بعدهم بذلك جرى التوارث ٢٣٧ (و) سنن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية

(لله مؤمنين والمؤمنات)
مكان الوعظ (بالاستغفار
اهم) الباء مع في مع أي
يدعون لهم بإجراء النعم ودفع
النقم والنصر على الأعداء
والمعاونة من الأضرار
والأدواء مع الاستغفار
(و) سنن (أن يسمع القوم
الخطبة) ويجهروا في الثانية
دون الأولى وإن لم يسمع
أجراً كافياً للدراسة (و) سنن
(تحقيق الخطبتين) قال
ابن مسعود رضي الله عنه
طول الصلاة وقصر الخطبة
من قه الرجل (بقدر سورة
من طوال المفضل) كذا
في معراج الدراية ولكن
يراعى الحال بما هو دون
ذلك فإنه إذا جاء يذكر وأن
قل يكون خطبة (ويكره
التطويل) من غير قيد
بزمان في الشتاء لقصر
الزمان وفي الصيف للضرب
بالزحام والحرق (وترك شيء
من السنن) التي بينها

أمامه استقبله بوجهه ومن كان عن يمينه أو يساره انحرف إليه كذا في الشرح (قوله مما
يوجب مقت الله) أي من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعمد الذي قبل
الخطبة (قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب دون تركه أمسي في الأصح
لأنها سنة مستأنى لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً بالخطبة واحدة فلما
أسن جعلها خطبتين بينهما جلسة خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا لشرط (قوله وسن
إعادة الحمد الخ) الثلاثة سنة واحدة (قوله وسن الدعاء في المؤمنين) وجاز الدعاء للسلطان
بالحمد والاحسان وذكره تحريراً بوصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا إلا أن يشبهه أمراً
معهروف (قوله والنصر على الأعداء) أي الكفار والبهات (قوله قال ابن مسعود الخ) وفي
الفتح من الفقه والسنة تقصر الخطبة وتطويل الصلاة (قوله بما هو دون ذلك) أي بذكر ما هو
دون سورة من قصار المفضل (قوله ويكره التطويل) أي بزيادة على قدر السورة من الطوال كما
في الدر وغيره (قوله في الشتاء) متعلق بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام
لا يخصص الصيف (قوله بما هو المؤمن) أي كماله (قوله والمتى أفضل) لما كان يتوهم من قوله
أراد الذهاب ماشياً أن المشي واجب دفعه بذلك (قوله وفي العود منها) عطف على محذوف
معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم سموا الخطبة وفي الرجوع فقبل هو
كالذهاب إليها فالمشي أفضل وقبل هو كالخروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله وأنتم
تسمون) أي تسمون (قوله وقال) أي الإمام أحمد وصلة عنه ابن حبان عن ابن عبيدة
(قوله فيذهب في الساعة الأولى الخ) الحديث أوس الثقي رضي الله عنه من غلب يوم الجمعة
واغتسل ثم بكر وأبكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل
سنة أجر صيامها وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل أمراته وغسلها مخففاً
ومشداً إذا جاءها لأنه أوجب عليها الغسل بجماعه وورداً من فعله كان ممن بطل بطل
العرش كذا ذكره الشبرخيتي في شرح الأربعين والتبكي بسرعة الاتساع أول الوقت أو قبله
لأداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصلح لينال فضيلته والصف الأول وروى
الإمام مالك في الموطأ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكلما
قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكلما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكلما
قرب كبشاً وأقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكلما قرب دجاجة ومن راح في الساعة

(ويجب) به في يفترض (الشيء) أراد الذهاب ماشياً بالسكينة
والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بها المؤمن والمتى أفضل لمن يقدّر عليه وفي العود منها وانما ذكره لفظ السعي لمطابقة
الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا أقبلت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسمون وأتوها تمشون وعليكم
السكينة فالدركم فصلوا وما فاتكم فكم تأمروا وأخرجهم أحمد وقال وما فاتكم فاقضوا فيذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل
ثم ما عليها وهكذا الدعاء

الخامسة فكما تقرب بيضة اه قال مالك واكثرهما به وامام الحرمين والقاضي حسين انها
لحظات لطيفة أو لها زوال الشمس وأخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور والمراد ساعات
اليوم والليلة المنقسمة الى أربعة وعشرين جزءاً فاستحبوا التبكير اليها واختلف في أول الوقت
فقيل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي
وهو الاظهر وذكر الساعات للبحث على التبكير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتخصيل
الصف الاول وانظارها والاشتغال بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قيل أول بدعة حدثت
في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ومعنى راح في الحديث خف قال في القاموس راح للمعروف
براح راحة أخذته خفة وراحت يده لكذا خفت واستحبوا ان يواقع فوجته ليكون اغض
لبصره وأسكن نفسه اذا راح للجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك
البيع) فيكرهه قهرى من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية
ويقع العقد جميعاً عندنا وهو قول الجمهور حتى يجب الثن ويثبت المثل قبل القبض وفي الفتح
المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعى بل في عدم فساد العقد والا
فهذه المكروهات كلها محرمة لانها خلاف في الاثم اه وقال مالك وأحمد بالبطلان في غير
نكاح رهبة وصدة وفي الكلام اشعار بأن من لم يجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كما في
القهستاني يعني من لم يجب عليهم ما اما اذا وجبت على أحدهم ما دون الآخر أجمعاً علان
الاول ارتكب النهي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للعيني (قوله وكذا ترك كل
شيء الخ) منه انشاء السفر عنده (قوله كالبيع ماشياً) وما في النهاية عن أصول الفقه لابي
السراني ما اذا تباها وهما يعيشان فلا بأس به مشكلاً لانه تخصيص لاطلاق الكتاب وهو نسخ
فلا يجوز بالرى وفي المضمرات والبيع على باب المسجد أو فيه اعظم وزراً اه (قوله في الاصح)
وقال الطحاوي المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
والشيخين بعده قال في البحر وهو ضعف (قوله واذا خرج الامام) اى من هجرته ان كانت والا
فقيامه للصعود قاطع كما في شرح الجمع فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل
اذا صعد وعليه جرى الحال والزبلي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائتة او
صلاة جنازة أو سجدة تلاوة او منذورة ونقلاً الا اذا نذر فائتة ولو نذر او هو صاحب ترتيب فلا
يكراه الشروع فيها حينئذ بل يجب الضرورة صحة الجمعة وأقاده لا يكره الشروع قبل الخروج
فيتم ما شرع فيه ولو خطب الامام من غير كراهة مطلقاً الا اذا كان في نفل فانه يتم شفعائهم بقطع
ولو كان خروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضاً لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف
في سنة الجمعة فقيل يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق والصحيح انه يقرأها لانه كصلاة
واحدة واجبة بحر ولكن يخفف القراءة دريعي بقدر الواجب لا دراك الواجب وهل يترك
تسبيح الركوع والسجود والصلاة على البشير النذير في القعود الاخير لان سنة والا ستقام
فرض بحر (قوله ولا كلام) ديني اتفاقاً كما في السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام
وسبأى غنامه (قوله لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام) وهو كما في الهداية بالقول المذكور في
المصنف قال في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر من

(و) يجب به في يفترض
(ترك البيع) وكذا ترك
كل شيء يؤدى الى الاشتغال
عن السعي اليها أو يخل به
كالبيع ماشياً اليها لاطلاق
الامر (بالاذان الاول)
الواقع بعد الزوال (في الاصح)
لحصول الاعلام به لانه
لوانه نظر الاذان الثاني
الذي عند المنبر تفوته
السنة وربما لا يدرك الجمعة
لبعد محله وهو اختيار
شعشع الاثمة (واذا خرج
الامام فلا صلاة ولا كلام)
وهو قول الامام لانه نص
النبي عليه الصلاة والسلام
وقال أبو يوسف وعمر
لا بأس بالكلام اذا خرج
قبل أن يخطب واذا نزل
قبل ان يكبر واختلفا في
بإي يسه اذا سكت فمضى أبي
يوسف يباح وعند محمد
لا يباح

لان الكراهة للاخلال بقراءة الاستماع ولا استماع حناوله اطلاق الامر واذا امر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا احرارا للفضيلتين ويحمد في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي التبايع بكره التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعد ٣٣٩ من الامام بقراءة القرآن وروى عنه

انه كان يحرك شفطيه ويقرأ القرآن في نفسه مثله ولا يتخلل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كأنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق احد أفقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة ويتأخر في كتابه ويصح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا) لا شغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة وجهه الله يكره تشمت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حق يفرغ من صلاته) لمقتدتهاء وليس منه الانتذار والتسليم لخوف على أعيانهم وخوف حية الردى في بئر أو خوف حية وعقرب لان حق الآدمي مقدم على الانصاف حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لماض الخطبة الا كل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان أمرا يعرف

العناية والنهاية اخلاف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فقبل انما يكره ما كان من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا وقبل ذلك مكروه والاول اصح ومن ثمة قال في البرهان وخروجه قاطع للكلام أي كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في جواز غير الديوى على الاصح ويحمل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المؤذن بين يديه فلما ان قضى التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يشول ما سمعتم من مقالتي اه وفي النهي عن البدائع يكره الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسبيح أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويستك وفي شرح الزاهد يكره لمسمع الخطبة ما يكره في الصلاة من أكل وشرب ومجث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو أمر اجمع عرف وفي السيد استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيما ذكر الولاية وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والخطبة اه واختلف في الدنوم من الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير من العلماء التبايع أولى كي لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم ويجلس في الصف الاول مما يلي الامام من غير اذناء (قوله لان الكراهة) علمه لاصل الخلاف واقول أبي يوسف بجوازه في المجلس أيضا (قوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا أفاده القهستاني وفي الشرح عن الحسامي يصلي في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان احرارا للفضيلتين وهو الصواب (قوله ويحمد في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلاه يجيب بقلبه واذا فرغ يجيب بلسانه كما في الهيعة (قوله وفيه خلاف) والمعتمد المنع في الولاية الجدية النافي عن الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معتمد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينصت والنائي كالقريب (قوله وان الحكم) بكسر ان (قوله ولا يرد سلاما) مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعده لان هذا السلام غير مأذون فيه شرعا بل يرتكب بسلامه اعماله يشغله به خاطر السامع عن القرض (قوله ولا يشمت عاطسا الخ) وهل يحمد اذا عطس الصحيح نعم في نفسه واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه لازالة منسكرا أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرات والفتح (قوله لمقتدتهاء) من قوله اذا خرج الامام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المفسرة على الصحيح بأنهم من خروج الامام الى فراغه من الصلاة (قوله اذا كان يسمع) بأن كان قريبا (قوله ان كتابه من لا يسمع) أي البعيد (قوله غير معتمدة) المعتمد المنع (قوله لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر ان لو اطلق في الكلام أما لو قيد

او تسبيحا والا كل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لمقتدتهاء ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير معتمدة (و) كره العبت والافتات) ليجنب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسمع الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه

والمرور من سلامة عندنا غير مقبول ٣٤٠ (وكره) ان يجيب عليه الجمعة (الخرق) من المهر يوم الجمعة (بعد

النداء) اى الاذان الاول
وقبل الثاني (ما يصل)
الجمعة لانه شمله الامر بالشي
قبل تحققه بالسبب واذ
خرج قبل الزوال فلا بأس
به بخلاف عندنا
وكذا بعد الفراغ منها وان
لم يدركها (ومن لاجمة
عليه) كريض ومسافر
ورقيق وامرأة وأعمى
ومتعد (ان اداها جازع
فرض الوقت) لان سنة وط
الجمعة عنه للتخفيف عليه
فاذا حصل ما لم يكلفه
وهو الجمعة جازع عن ظهوه
كالمسافر اذ اصام وكلام
الشراح يدل على ان
الافضل اهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة لثقتها
عن الجماعات (ومن لا عذر
له) بمنعه من حضور الجمعة
(لوصلى الظهر قبلها) اى
قبل صلاة الجمعة انه قد
ظهر ولو بد وقت الاصل
في حق الكافة وهو
الظهر ولا يكتفى بالامر
بالجمعة (حرم) عليه الظهور
وكان انعقاده موقوفا
(فان سعى) اى سعى (اليها)
اى الجمعة (و) مكان
(الامام فيها) وقت انفصاله
عن داره لم يتمها أو أقيمت
بعد ما سعى اليها (بطل ظهوه)
اى وصفه وصار تنفلا

بالدينوى فلا يظهر لان هذا آخرى وهو مخالف في اباحته كما مر عن العناية وغيره وهذا
المبحث كثير الخلاف جدا (قوله والمرور من سلامة) اى الامام حين يستقر على أعلى المنبر
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي انه ليس بقوى وقال عبيد الحق
في الاحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعى رضى الله عنه اى فكيف يستدل
به عنده وقوله عندنا متعلق بقبول أو متعلق بقوله والمرور فان الحدادى وجماعة من مشايخنا
قالوا انه يسلم (قوله وكره ان يجيب عليه الجمعة) أطلق الكراهة فتكون تحريمية وأخرج من
لا يجيب عليه فلا كراهة في خروجه (قوله وقيل الثانى) هذا الخلاف مبنى على الخلاف فى
وجوب السعى بالاقول أو بالثانى (قوله ما لم يصل الجمعة) على الصحيح كما فى شرح المنية والمسافر
اذا دخل مصر ولم ينو إقامة نصف شهر لاجمة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف
القرورى العازم فانه يلحق بأهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه الجمعة
هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر لزمته الجمعة مطلقا ~~كذا~~
في الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكر قاضيان الاعداد لزومها اذ نوى الخروج من يومه
قبل الوقت أو بعده كما اختاره الفقيه أبو الليث فعلم انه المختار عنده لانه اذ نوى إقامة ذلك
اليوم فى المصر التحق بأهله بخلاف ما اذا لم ينو اهـ (قوله ان اداها جازع عن فرض الوقت)
قال القهستاني الكلام مشير الى أن فرض الوقت هو الظهور فى حق المذنب وغيره لكنه
مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة حتما والمذنب له رخصة فالجمعة ليست بدلا عن الظهور لان حقيقة
البطلان هو ما صار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظهور بدلا عنه لانه هو فرض
الوقت بل هو فرض مستقل فى ذلك اليوم يسقط به الظهور قال فى الفتح وهذا الوجه يستلزم
وجوب الظهور أو لا ثم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند
العجز عن الجمعة اهـ (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقوله -م ان الظهور لهم يوم الجمعة رخصة
فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا فى الشرح (قوله غير انه يستثنى منه المرأة) اى فصلاتها
فى بيتها أفضل واصل هذا البحث للسلامة زين رجه الله تعالى (قوله فى حق الكافة) متعلق
بالاصل اى وأما الجمعة فليست على الكافة (قوله حرم عليه الظهور) اى صلاة الظهور وهذا
بالنسبة لغير المذنب وكما هو الموضع اما المذنب لو كان جالسا فى المسجد بعد ما صلى الظهر
بحر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعى لانه لو كان جالسا فى المسجد بعد ما صلى الظهر
لا يبطل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق كما فى البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشرع معه
تعيين انه لم يرغب فى الجمعة تعيين وقيد باليها لانه لو سعى الى غيرها لا يبطل ظهوه بالاتفاق كما
فى غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدرك فيها أو لم يدركه بعد مسافة أو نحوه
لان الادراك ممكن بتقدير الله تعالى عناية قال فى الفتح وهذا يخرج أهل بلخ عن الامام وهو
الاصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يرجو ادراكها اهـ (قوله وكذا
المذنب) فلا فرق بينه وبين غيره فى ان السعى مبطل وانما الفرق من جهة حرمة اداء الظهور قبلها
وعندها وقال زفر والشافعى لا يبطل ظهر المذنب بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة تنفلا (قوله
فى الاصح) تعين ان المبال السعى بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقيل اذا سعى

وكذا المذنب (وان لم يدركها) فى الاصح وقيل اذا سعى

خطوتين) وان لم يفصل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالسعي بعد الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظوره الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقفه فيبطل بها وللإمام أن السعي إلى الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها فيؤثر في ارتفاع الظهر احتياطا (قوله ويقتصر الفساد عليه الخ) مثلا لو صلى مسافرا الظهر أماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه وجازت صلاة أو ثلث ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصير فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال أي صلاة فسدت على الإمام ولم تفسد على المأموم (قوله أداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وإنما قيد بالمعذور ليعلم حكم غيره بالأولى ووجه الكراهة أنه انقضى إلى تقليل جماعة الجمعة لأنه ربما طرق غير المعذور للاقتداء بالمعذور ولأن فيه صورة المعارضة بآقامة غيرها (قوله في المصير) قيد به لخراج أهل السواد فانه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر (قوله فانه يكره لصلاتها الخ) كذا في البصر وهذا لا ينافي ما قدمناه عنه من أن ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المنقبة فيما سبق على التحريم وما هنا على التنزيهية لأنها في مقابلة المنع أفاذه السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأثبت باعتبارها فريضة (قوله أو في جود السهو) أن قيل إن هذا يشترط بأنه يسجد للسهو في الجمعة والعبد وهو خلاف المختار أجيب بأن المختار عدم الوجوب فيها وما وإن الأولى تركه لا يقع الناس في فتنة لأن المختار عدم جوازه أفاده في الإيضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فإن معناه اقضوا ما فاتكم من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله لما روينا (قوله والا أتم ظهرا) لأنه أدرك معه أقلها فلا يعتبر بالكل من وجه وحاصله أنه بادر إلى الأقل تصير الجمعة من وجه باعتبار ما وجد من الشرائط فيها أدرك كالحرمة واجتماعه والإمام وظهرا من وجه فتوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والإمام وهي مشروعة على خلاف القياس فيراعى فيها جميع المحصر صيات فبالنظر لكونها ظهرا يصلي أربعين بالنظر لكونها الجمعة ينحتم أن يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النقلة (قوله ويتطهر) لعل الواو بمعنى أو ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما عناه من توضأ يوم الجمعة فيها وذهمت ومن اغتسل فالفصل أحب (قوله ويدهن من دهنه) لعل المراد به نحو الزيت فانه ما موربه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب بينه) الموجود فيه أو المراد أن لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله بماله رائحة لا لون كسك وكافور (قوله فلا يفرق بين اثنين) أفاد به هذا انتهى عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا إلى جهنم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلقوه فهو حظه منها ورجل حضرها يدعونه ورجل دعا الله عز وجل أن شاء أعطاه وأن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم ينظر رقة مسلم ولم يؤذ احداهم فهو كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالجمعة فله عشر أمثاله قال الحلبي وينبغي أن يقيد انتهى عن الخطي عما إذا وجد بدا

تقسم الجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يمتدحى لو أفسد الجمعة قبل تمامه لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقصر الصاد عليه لو كان إماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهر (وكره له مذور) كريضه ورفيق ومسافر (والجوا) أداء الظهر بجماعة في المصير يومها) أي الجمعة يرى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فانه يكره لصلاتها منفردا قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة في التمشيد أو في (مجدود السهو) أو تمشيد (أتم الجمعة) لما روينا وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمد أن أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم الجمعة والا أتم ظهره في العيد يتخير في الظهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسكت إذا تكلم الخطيب

الاغترله ما بينه وبين الجمعة
الانحرى رواه البخاري وقال
صلى الله عليه وسلم ثلاثة
بعضهم اقرب من عذاب القبر
المؤذن والشهيد والمؤمن
لنحلة الجمعة

أما إذا لم يجد بداً بأن لم يكن في الورا، وضع وفي المقدم موضع فلا ان يتخطى اليه للضرورة
وفي الخلاصة إذا دخل الرجل الجامع وهو لا أن كان خطيبه يؤذي الناس لم يتخط وان كان
لا يؤذي أحد أبان لا يما توباً ولا جسد افلا بأس ان يتخطى ويدن من الامام وروى الفقيه
أبو جعفر عن أصحابنا انه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام او يؤذ أحد اه وحاصله ان
التخطى جائز بشرطين عدم الايذاء وعدم خروج الامام لان الايذاء حرام والتخطية عمل
وهو بعد خروج الامام حرام فلا يرتكبه لفضيلة الدن من الامام بل يستقر في موضعه من
المسجد وما ذكر في البحر وغيره من ان من وجد فرجة في المقدم له ان يخرج الثاني لانه لا حرمة
لهم لتقصيرهم بحمل على الضرورة وعلى عدم الايذاء وعلى الاستئذان قبل خروج الامام
جمعا بين الروايات ومن زحزح رجائين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في التهي عن التفرقة
بين اثنين وفي البحر وأما التخطى للسؤال فذكره في جميع الاحوال بالاجماع ويكره اشد كراهة
أن يقيم الرجل أخاه فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال الكرماني وظاهر التهي الوارد
فيه التحريم لان من سبق الى مباح فهو احق به بخلاف ما لو قام الجالس باختياره وأجلس
غيره فلا كراهة في جلوس غيره لكن ان انتقل القائم الى مكان اقرب لسماع الخطبة فلا بأس
وان انتقل الى دونه كره ولو آثر شخص مكانه لم يجز لغيره ان يسبقه اليه لان الحق للجالس آثر به
غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بعث من يقعد له في مكانه ليقوم عنه اذا جاء هو جازاً أيضاً
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فقيه وجهان فقيل يجوز لغيره تخبته والجلوس في
موضعها لان السبق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز الجلوس عليه بغير رضاه ثم لا يرفعها
يده أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه وقيل لا يجوز تخبته لانه ربما يقضي الى الخصومة ولانه
سبق اليه بالجر فصار كجر الموات ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد في موضع
الامام او في طريق يمنع الناس من المرور او بين يدي الصف كما في العميق على البخاري وغيره
(قوله الاغترله ما بينه وبين الجمعة الاخرى) يعنى الماضية او المستقبل والمغترلة تكون
للمستقبل كما تكون للماضي وزاد ابن حبان من حديث ابى هريرة وزيادة ثلاثة ايام من التي
بعدها (قوله بعضهم الله) اى يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره ولو غير محقق
(قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخر فقط (قوله والمتوفى ليلة الجمعة) قال ابو المعين في
أصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكرو ونكبر حق لكن ان كان كافراً
فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمه النبي
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعاً لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة
فيجدهول ذلك وخوفه لما انه كان يتنعم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصياً
يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب
الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة او يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم
ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من مجمع الروايات والتمازجية كذا في الشرح
وناقش فيه المتأخر على وقال ان ذلك غير ثابت في الاسانيد (تكميل) من كمال النظافة فمن
ظفر وحلق شعره قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستمسان رجل وقت لظفره اطلقه او حلق

رأسه يوم الجمعة قالوا ان اخره الى يوم الجمعة تاخيرا فاحشايه قد جا وزال الحد كره لان من كان ظفوه طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاختيار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها من قلم اظفيره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان القهستاني عن الزاهدي يستحب ان يقلم اظفاره ويطهق شاربه ويحلق عاتيه ويطف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرة يوما والزائد على الاربعين آثم اه وورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى منه الداء وادخل عليه الدواء اه وورد ان من استاك يوم الجمعة وقصر شاربه وقلم اظفاره وتغابطه واعتسل فقد اوجب ونقل عن الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء سببا للغنى واحاديث يوم الجمعة كثيرة لا يعارضه هذا وظاهر الاحاديث يدل على ان القلم قبل الصلاة فانه في بعض الكتب انه بعدها يشتم له بالصلاة لا يقول عليه لانه تعالى في مقابلة النص وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراده لم يصح لانه لم يثبت اصلا قال بعضهم وتقص على ترتيب النظم المشهور

قلوا اظفاركم بالسنة والادب عمنها خوايس يسارها وخب

كذا في شرح السرعة وفي فتح الباري ان الامام احمد قد نص على هذه الكيفية ونقل الشرف الدماطي عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لا يرمد وانه جرب ذلك مدة طويلة اه لكن انكر الهيثم المذكورة ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا اصل له واحداث استحباب لا دليل عليه وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداهة بيني اليدين وبين الرجلين لها اصل وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يحبه التيامن في طهوره وترجله وفي شأنه كاه متفق عليه وكذا تقديم اليدين على الرجلين قياسا على الوضوء وما يعزى من النظم في قص الاظفار له وغيره باطل كظهور الاكامة في قص يوم السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجلالة في الاثنين والاهمية في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الاظفار هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من الظفر بقص او سكين أو غيره مما يكره بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد بن عمرو عن من قنور قبل ان يغتسل جاتته كل شعرة فتقول يا رب سلمه لم ضيعني ولم يغسلني كذا في شرح شريعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيستقدر وقد ينتهي الى حد يمنع وصول الماء اليها فيجب غسله في الطهارة وتستحب المبالغة في ازالة الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن الطحاوي انه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الزندويستفي السنة في شعر الرأس اما الفرق وما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التنظيف وترك الكل لينهضه ويرجله ويفرقه لما في ابى داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق بعض رأسه وترك بهضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله واتركوه كله وفي الغرائب يستحب حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام يكره ان يخلق قفاه الا عند الحاجة اه قال الطحاوي يستحب احفاء الشوارب ونزاه افضل من قصها وفي شرح شريعة الاسلام

قوله اظفيره في نفسه
أظفاره

قوله قلوا الخ لا يفتي مافي
البيت الاول فلهذا هكذا
وقلوا اظفاركم
ذات سنة رادب

اه معجمه
ومن شاء تنويرا فقالوا يشوره

لكن ذكر ابن وهبان انه
لا بأس به وأشار اليه
بقوله

قال الامام الاحقر برب من الخلق وأما الخلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء ورأى بدعة اه
 وفي الخاتمة وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل
 الحاجب اه وعن الشعبي كان يقص شاربه حتى يظهر طرف الشفة العليا وما قارب من
 اعلاه ويأخذ ما شذ عن فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك اه
 قال في فتح الباري وهذا عدل ما وقفت عليه من الاثار وشرع قص السبالين مع الشارب
 لانهم امنه كما استظهره في فتح الباري واستثنى مشايخنا المجاهد فقالوا ينبغي له توفير اظفاره
 لانها سلاح وشاربه لانه اهدب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد في الاثار عن الامام ان
 السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من
 عرضها ما طال وخرج عن السمعت اقرب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتدال محبوب
 والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق السنة المغتاين وأخرج الطبراني عن هراثة اخذ من
 لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كانه سبع من السباع وفي
 الفتاوى الهندية عن الغرائب تنف الفنيكين بدعة وهما جالب العنفة اه قال في الصحاح
 والقاموس الفنيك بالقاء والنون كأمير والمثنى فنيكان وهما مجمع اللحيين أو طرفاهما عند
 العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلا تنس الفنيكين يعني جانبي العنفة عن يمين وشمال قال
 بعض ويؤخذ مما تقدم مشروعية تنظيف داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى
 كالمخاط يعاقبه اه وروى الشهاب القليوبي في كتاب البدن والمنورة في معرفة رتبة
 الاحاديث المشتهرة لانه فواشعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال ضعيف
 وقيل حسن وروى انه يورث الاكلة وهي بثورات الهمة الحكة ونباته أمان من الجذام وفي
 الخلاصة عن المنتقى كان ابو حنيفة لا يكره تنف الشيب الاعلى وجه التزين اه وينبغي حمله
 على القليل أما الكثير فيكرهه طبراني داود لانه تنفوا الشيب فانه نور اسلام يوم القيامة وفي التقنية
 حلق شعر الصدر والظفر خلاف الادب وفي المحيط لا يخلق شعر حلقه ولا بأس بأن يأخذ شعر
 الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه بالخنثين ومثله في النبا يسج والمضمرات والمراد ما يكون
 مشوها لخبر الله النامصة والمتنصصة والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوى
 وأصل السنة يتأدى بكل مزيل لحصول المقصود وهو النظافة وانما جاء الحديث بالفظ
 الخلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى في حقه الخلق وفي حقها
 التنف والابطاوى فيه التنف لورود الخبر ولان الخلق يغلظ الشعر ويزيد الرائحة الكريمة
 بخلاف التنف ثم العانة هي الشعر الذي فوق الذكر وحواليه وحوالي فرجها ويستحب ازالة
 شعر الدبر خوفا من ان يعلق به شيء من التجاسة الخارجة فلا يتمكن من ازالته بالاستجمار وفي
 الخاتمة ينبغي ان يذف قلامة ظفره ومحلق شعره وان رماه فلا بأس وكره الفأوة في كنيف
 المقتسل لان ذلك يورث داء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذف الشعر والظفر وقال
 لا تغلب به محرقة بنى آدم اه ولانهم ما من أجزاء الا آدمي فتهتم وروى الترمذي عن عائشة
 رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر بذف سبعة أشياء من الانسان الشعر والظفر
 والحبيضة والسن والقلقة والمسحة اه والحبيضة بكسر الحاء المهملة تحرقه الحبيض والجسم

محايض كذا في الصحاح ولعل المسحة الخرقية التي يمسح بها ماخرج من الانسان من نحو دم
وأستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب أحكام العيدين) •

المفاسدة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكهما في الآداب والشرائط الانطوية والجمعة تسمى
عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد وخمسة أعياد وقدمت
الجمعة لقرضيتها وكثرة وجودها واصل عيد عود لانه من العود بمعنى الرجوع قلبت الواو ياء
لسكونها بعد كسرة كيزان وميقات وقيل من عيد بفتحين اذا جمع ويجمع على أعياد والقياس
على الاول أعواد لانه من العود الا انه جمع به ذا اللفظ للزوم الياء في المفرد فلم ينظر الى الاصل
وقيل للفرق بينه وبين أعواد جمع عود الله ورواه أبو داود وعن أنس قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة واهم يومان يلعبون فيها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى
ويوم الفطر اه (قوله لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية ودينية أولاً لانه يعود
ويتكرر بالفرح والسرور وتفاوت بالعود على من أدركه كما سميت اتفاقاً له تفاوتاً لا ينفصلها الى
رجوعها ولا اجتماع الناس فيه ويطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة • وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ومذهب الامام أحمد ان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد قال في متن المنتهى
وشرحه للشيخ منصور الحنبلي واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم
سقوط حضوره لا سقوط وجوب لانه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء ان يجمع
فليجمع أفاده السيد (قوله وهي الاصح رواية) عن الامام وعلمه الجمهور كافي وهو المختار
خلاصة ونص عليه محمد في الاصل (قوله ودراية) لانه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله
عليه وسلم انه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعيتها الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك
وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وقواه تعالى فصل لربك وانحرفان الاولى اشارة
الى صلاة عيد الفطر والثانية الى صلاة الاضحى (قوله ونسبتهما في الجامع الصغير سنة الخ)
عبارة عيدان اجمعة في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه
قال في العناية هذا الاينافي الوجوب ألا ترى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه يتقوى الترتيب
والاخبار في عبارة المشايخ والائمة يقيس الوجوب كذا في الجلبى على ان الوجوب قريب من
السنة لان السنة المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الاصح انه يأتى بتركها كالواجب بحرف
وقال أبو موسى الضرير في مختصره انها فرض كناية كما في شرح الزاهد وممكن وهو
رواية عن الامام وبه قال أحمد بكافي البرهان (قوله وشرائط الصحة) ظاهرة لانه لا يتقوى الجماعة
الذي كونه في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فان الواحد من الجماعة فكيف يصح
ان يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطاً لها) لان شرطاً الشئ يسبقه أو يقارنه (قوله لو قدمت

(باب أحكام العيدين)

من الصلاة وغيرها

عيد الله تعالى فيه

عوائد الاحسان الى عباده

(صلاة العيدين واجبة)

وليسست فرضاً ورتنص

الوجوب عن الامام في

رواية وهي الاصح رواية

ودراية وبه قال الاكثر

ونسبتهما في الجامع الصغير

سنة لانه ثبت الوجوب

بها المواظبة النبي صلى الله

عليه وسلم على صلاة

العيدين من غير ترك فتجب

(على من تجب عليه الجمعة

بشرائطها) وقد علمت افلا

بذ من شرائط الوجوب

جميعها وشرائط الصحة

(سوى الخطبة) لانها لما

أخرت عن الصلاة لم تكن

شرطاً لها بل سنة (فتصح

صلاة العيدين بدونها)

أي الخطبة أكن (مع

الاساءة) لترك السنة (كما

يكون مسبباً) لو قدمت

الخطبة على الصلاة) الخالفة
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 (وندب) أى استحب للمصلي
 العيد (في) يوم (الفطر
 ثلاثة عشر شياً أن يأكل)
 بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي
 شياً حلوا كالكسكس (و) ندب
 (أن يكون الماء كونه) (و)
 ان وجد (و) ان يكون عدده
 (وترا) لما روى البخاري
 عن انس قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يفدو
 يوم الفطر حتى يأكل تمرات
 يأكلهن وترا ولولم يأكل قبلها
 لا يأثم ولولم يأكل في يومه ذلك
 ربا يعاقب كذا في الدراية
 (و) ندب أى سن أن (يفتسل)
 وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى
 الله عليه وسلم كان يفصل
 يوم الفطر ويوم النحر ويوم
 عرفة وهذا نص على أنه
 يسن لغير الحاج يوم عرفة
 وفيه رد على ابن امير حاج
 (ويستاك) لأنه مطلوب
 في سائر الصلوات واعلم
 الحالات (ويتطيب) لأنه
 عليه السلام كان يتطيب
 يوم العيد ولومن طيب أهله
 (ويلبس أحسن ثيابه)
 التي يباح لبسها ويندب
 للرجال وكان للنبي صلى الله
 عليه وسلم جبة فمك يلبسها
 في الجمع والاعباد

الخطبة على الصلاة) اعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها الى ما بعد الصلاة سنة أيضا نهر
 عن الظهيرية وكونه مسيئاً بالتقديم لا يدل على نفي سنية أصلها فاطلاقاً لأن الاساءة تترك سنة
 التأخير وهي غير أصل السنة وفي الدرر المنية لو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة
 ولا تعاد ومثله في مسكين اه (قوله ثلاثة عشر شياً) قد ذكرنا خمسة عشر (قوله أن
 يأكل بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة الى امتثال الأمر به وإليه لم نسخ تحريم الفطر قبل
 صلاة العيد فإنه كان محترماً قبلها في أول الاسلام والشرب كالأكل فان لم يفعل ذلك قبل
 خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق أو في المصلى ان تيسر كما في شروح الحديث فان لم يفعل
 فلا كراهة في الأصح كذا في الحلبي (قوله ويأكلهن وترا) زاد ابن حبان ثلاثاً وخمسة
 أو سبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وترا قال شارحوه الحكمة في تخصيص القرأ
 في الحلون تقوية البصر الذي أضعفه الصوم وترقيق القلب وهو أيسر من غيره ومن غنة
 استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلوم مطلقاً كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن
 الفضة مثلهم المسلم فتمرها أفضل الماء كقول وقيل لأنها الشجرة الطيبة والحكمة في جعلهن
 وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يجب الابتار في جميع أموره استقراءاً للوحدانية فان لم تيسر
 الفراء كل حلوا غيره كما ذكرنا فان لم تيسر أيضاً تناول ما تيسر اه (قوله ربا يعاقب) قال
 القهستاني وبالترك في اليوم يعاقب اه (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن
 الجواهر يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله أجره ويستوى في ذلك الذهاب الى الصلاة والقاعد
 لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السرخسي وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية
 كما في الحلبي واختار في الدرر أيضاً كون الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في التهربان
 السرور فيه عام فيندب فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اه وفي السيد عن التهرار الأصح
 أنه سنة وسماه مندوباً لا شتمال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم الإشارة راجع الى قوله في
 الحديث يوم عرفة ورعا يقال انما فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا تفيد الاسقرار
 كما نص عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتياً بالسنة الا اذا اغتسل في عرفة وعبارته
 مع التقي فصل الاغتسال المسنونة ويسن الاغتسال للحاج لا غيرهم ويفعله الحاج في عرفة
 لا خارجها او يكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف (قوله وأعم الحالات) أى جميع
 حالات الامكان (قوله ويلبس أحسن ثيابه) أى أجملها جديداً كان او غسلاً لأنه صلى الله
 عليه وسلم كان يلبس بدة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالابيض والحلة
 الحمراء ثوبان من اليمن فيه ما خطوط حمراء وخضراء لانها حمراء بحيث نهر والبحت الظاهر لأن
 الاحمر القاني أى شديد الحمرة مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه
 وسلم جبة فمك) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
 بدة حمراء في كل عيد وأخرجه في المعرفة عن الحاج بن أرطاة عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الله
 قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم برد أحمر يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد بالضم
 ثوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اه وفي النهاية الحيرة بكسر الحاء الملهمة
 رفع الموحدة بوزن غيبة ما كان موشى مخططاً وهو برد يمانى يقال برد حميرة على الوصف

(ويؤدى صدقة الفطران)
 رجت عليه (لامر النبي صلى
 الله عليه وسلم بادائها قبل
 خروج الناس الى الصلاة
 (ويظهر الفرح) بطاعة
 الله وشكر نعمته ويتختم
 (و) يظهر (البشاشة) في
 وجهه من بقاءه من المؤمنين
 (وكثرة الصدقة) النافلة
 (حسب طاقته) زيادة عن
 عادته (والتسكرو) هو سرعة
 الانتباه) أول الوقت أو
 قبله لاداء العبادة بنشاط
 (والابتكار) وهو المسارعة
 الى المصلى لينال فضيلته
 واصف الاول (وصلاة
 الصبح في مسجد حبه)
 لقضاء حقه ويتخصض ذهابه
 لعبادة مخصوصة وفي قوله
 (ثم توجه الى المصلى)
 اشارة الى تقديم ما تقدم
 على الذهاب الى المصلى
 (ماشيا) بكونه ووقار
 وغض بصري أنه عليه
 الصلاة والسلام خرج
 ماشيا وكان يقول عند
 خروجه اللهم اني خرجت
 اليك فخرج العبد الذليل
 (مكبرا سرا) قال عليه
 السلام خير الذكرا الخفي
 وخير الرزق ما يكتفي وعندهما
 جهرا وهو رواية عن الامام

والاضافة اه قال القرطبي سميت حبرة لانها تحب أي تزين والتعبير التحسين قيل ومنه قوله
 تعالى فهم في روضة يعبرون والوشى الخطيط اه وقولهم حبرة بفتح الحاء خطأ مشهور وروى
 الشرح القنك حيو ان يشبه النعل اه (قوله ويؤدى صدقة الفطر) المقصود هنا بيان
 أفضل أوقات الدفع فلا ينافي انما واجبة في ذاتها والحاصل أن لها أحوال أربعة أحدها قبل
 يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى وهو جائز
 ثانيا يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثها بعد الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعها بعد
 خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن يرتفع الاثم بالاداء كن آخر الحج بهد القدرة فانه يأن ثم يزل
 بالاداء كذا في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويتختم) لما روى أن من
 كان لا يتختم من الصحابة في سائر الايام يتختم يوم العيد كذا في الشرح والتهنئة بقوله تقبيل الله
 منا ومنكم لا تتكبر بل مستجابة لورود الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عبيد الاضهي
 لابي القاسم المستملى بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التفتوا يوم العيد
 يقول بعضهم لبعض تقبيل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوي اه
 قال والمتعامل به في البلاد الشامية والمصرية قول الرجل صاحبه عيد مبارك عليك وقوه
 ويمكن أن يلحق هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينه ما من التلازم اه وكذا
 تطاب المصاحفة فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل اتي (قوله أول الوقت) هو بعد الصبح
 قهستاني (قوله لينال فضيلته) أي فضيلة الابتكار (قوله واصف) بالجر عطف على الضمير في
 فضيلته أي ولينال فضيلة الصف الاول (قوله وصلاة الصبح) أي في جماعة (قوله لقضاء حقه)
 أي بحق مسجد الحى فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد قولين (قوله ويتخصض)
 بالنصب عطف على قضاءه واللام مسيطرة عليه أي ويتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعاق يتخصض
 (قوله ثم توجه الى المصلى) بالنصب عطف على المذوبات فان خصوص التوجه الى المصلى
 مندوب وان وسعها المسجد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع
 كما في العميق على البخارى وأما مطلق التوجه فواجب اه (قوله وغض بصر) أي كفه عما
 لا ينبغي أن يبصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا) وروى انه ماركب في عيد
 ولا جنازة ولا بأس بالركوب في الرجوع لانه غير قاصد الى قربى كما في السراج وهذا ان قدر
 والا فالركوب أولى قهستاني (قوله مخرج العبد الذليل) مفعلى عفى الحدث لا المكان ولا الزمان
 (قوله مكبرا سرا) قال الطحاوى ذكر ابن أبي عمير ان عن أصحابنا جده ما ان السنة عندهم يوم
 الفطر أن يكبر في طريق المصلى وهو الصحيح لقوله تعالى ولله أكبر والله على ما هداكم (قوله
 وعندهما جهر) قال الحلبي الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لاني
 كراهته وعدمهما فعندهما يستحب وعنده الاخفاء أفضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلي وأبي أمامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى
 وأبان بن عثمان والحكم ومجاد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وكذا ذكره ابن المنذر في الاشراف اه

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعه) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزمهم في الدراية (وفي رواية إذا افتتح الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه نأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرا للشهود (ويكره التنفل قبل صلاة العبد في المصلي) اتفاقا (و) في البيت (عند عامتهم وهو الأصح) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد ٣٤٨ لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العبد

(قوله وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير) أجيب عنه من طرف الامام بأنه قول صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى وإذا كررتك إلى قوله ودون الجهر (قوله وتكثيرا للشهود) لأن مكان القرية يشهد صاحبها سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لها منبر وإنما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأول من أحدثه مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقا) في القهستاني عن المضمرات أنه لا تكبر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل فكانه لم يعتبر خلافة والكرامة ثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من يجب عليه صلاة العيد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الامام كما في النهر وغيره عن الخاتبة (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أي مع حوصه على النوافل فلولا أنكره لعله (قوله على اختيار الجهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التحفة إباحة التطوع بعدها بأربع ركعات في الجبانية وذكر في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر ربح) هو اثنا عشر شبرا والمراد وقت حل النافلة اه (قوله بل نفلا محرما) لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في المنفل ويستحب تعجيل الامام الصلاة في أول وقتها في الاضحية وتأخيرها قبله لأن أول وقتها في الفطر بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم وهو بنجران يحمل الاضحية واخر الفطر قبل لم يودى الفطر ويحمل إلى التضحية زاهدي وحلي وابن أمير حاج (قوله ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى) ولا يشترط نية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العيد وتقدم أن نية الشروع مع الامام في صلاته صحيحة (قوله وهو مذهب ابن مسعود) وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الانصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري (قوله ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قال في المبسوط هذا التقدير ليس بلازم لأن المقصود منه إزالة الاشتباه من القوم وهو يختلف بكثرة الزحام وقتها اه (قوله ولا بأس بأن يقول الخ) في القهستاني عن عيينة الأعمى أن التسبيح بينهما أولى اه (قوله يرفع يديه) الألف تكبيرة الركوع ولو صلى خلف امام لا يرى الرفع فيها يرفع ولا يوافق الامام في الترك بجهر عن الظهيرية (قوله ثم يعوذ) هو قول محمد وهو المختار كما في مجمع الانهر وقال أبو يوسف ينعوذ قبل الزوائد لأنه

(في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة (صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو ربحين) حتى تبيض للنهي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفلا محرما (إلى) قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتها) أي العيدين (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى المقترن ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحريمة ثم يقرأ) الامام والمؤتم (النشأ) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم

على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبير تتبع الاحرام والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة لئلا يشبهه على البعيد عن الامام ولا ينذ كر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الامام والقوم (في كل منها) وتقدم انه سنة (ثم يعوذ) الامام (ثم يسمي سبعا ثم يقرأ) الامام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة

ونذب أن تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) تماماً (ثم ركع) الإمام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالقراءة ثم بالسورة ليؤم إلى بين القراءتين وهو الأفضل عندنا) (ونذب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الفاشية) رواه الإمام أبو حنيفة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثاً ويرفع يديه) الإمام والقوم (فيها تكفي) الركعة (الأولى وهذا) الفصل وهو الموالات بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ٣٤٩ (ومن تقديم تكبيرات الزوائد

في الركعة الثانية على القراءة) لاثر ابن مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له قولاً وفعلًا وسلامته من الاضطراب وانما اختيار قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم رضى لامتى مارضى به ابن ام عبد (فان قدم التكبيرات في الركعة الثانية على القراءة جاز) لان الخلاف في الاولوية لا الجواز وعدمه ولذا لو كبر الامام زائدا عما قلناه يتابعه المقتدى الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزمه متابعتها لانه بعدها محظورين لمجاوزته ماورد به الا كما اذا كان مسبوقا يكبر فيما فاته بقول ابى حنيفة واذا سبق بركعة يبتدى في قضائها بالقراءة ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به احد من الصحابة فموافق رأى الامام على

سبح للثناء عنده (قوله بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك) وروى ق واقتربت جوهرة (قوله وموافقة جمع من الصحابة) قدمنا ذكرهم (قوله وسلامته) أى أثر ابن مسعود من الاضطراب أى التردد في بعض الالفاظ (قوله وانما اختيار قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة الامام له (قوله لان الخلاف في الاولوية) قال في الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن ولو كان فيها ناسخ ومنسوخ لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الامام) أى لكون الخلاف في الاولوية (قوله يتابعه المقتدى الخ) لانه التزم صلاته فيلزمه العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أى يخرج عن عهدة الاجتهاد فصار كالعمل بالمنسوخ ثم قالوا هذا اذا سمع من الامام اما اذا سمع من المبلغ فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد لم يوازي الخطا من المبلغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطاً ولذا قيل يتوى الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة (قوله واذا كان مسبوقا الخ) قال في السراج المسبوق يكبر فيما يقضى برأى نفسه ويخالف رأى امامه لانه منقرد بخلاف الالاحق فانه يكبر برأى امامه ويخالف رأى نفسه لانه خلف الامام حكماً (قوله واذا سبق بركعة) أى وكان ممن يرى قول أبى حنيفة (قوله فموافق رأى الامام على) أى بالبداءة في القضاء بالقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن أقوالهم جميعاً أى اذا ابتداء بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) متعلق بأمن (قوله ويكبر للزوائد منخبا) برأى نفسه لانه مسبوق وقال أبو يوسف يشتغل بتسبيح الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله لان الفائت من الذكر الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ بالشهاد الذي فاته وكما اذا أدركه في ثالثة الوتر كما فاته يأتي بالقنوت ان أمن فوت الركوع وكذا يأتي بالثناء كذلك (قوله ويقوت) من التقويت (قوله يسقط عن المقتدى ما بقى) أى او كله ان لم يكبر شيئاً ولا يأتي به في الثانية ولو أدرك الامام وقد كبر بعض التكبيرات تابعه وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح واتى بالزوائد برأى نفسه لانه مسبوق ولو أدركه قائماً ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما رخصه في المحيط وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقاً ولو ركع الامام قبل ان يكبر كبراً كذا ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد لا تنفسد كما في شرح السعيد (قوله لم ترك

ابن ابى طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذكار وان أدرك الامام را كعاً حرم قائماً وكبر تكبيرات الزوائد قائماً ايضاً ان أمن فوت الركعة بمشاركته الامام في الركوع والايكبر للاحرام قائماً ثم ركع مشارداً للامام في الركوع ويكبر للزوائد منخبا بالرفع يدلان الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف القول والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محله او هي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن المقتدى ما بقى من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لم ترك

المتابعة المقرضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتى بالتكبير لانه يقتضي الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير
(ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة
سرعت لاجله فيذكر من تحب ٣٥٠ عليه وان تحب وم تحب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين

جلسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية
لكن لا ينبغي أن يجعل
اكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الاضحي اكثر
عما يكبر في خطبة الفطر كذا
في قاضي خان ويبدأ الخطيب
بالجمعة في الجمعة وغيرها
ويبدأ بالتكبير في خطبة
العيدين ويستحب أن
يستفتح الاولى بتسبيح تترى
والثانية بسبع قال عبد
الله بن مسعود هو السنة ويكبر
القوم معه ويصلون على
الذي صلى الله عليه وسلم
في أنفسهم امتثال لا امر
وسنة الانصات (ومن فاتته
الصلاة) فلم يدركها (مع
الامام لا يقضيها) لانهم
تعرف قرية الا بشرائط لا تتم
بدون الامام اي السلطان
او أموره فان شاء انصرف
وان شاء صلى نفلا والافضل
أربع فيكون له صلاة الضحى
لما روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال من فاتته
صلاة العيد صلى أربع
ركعات يقرأ في الاولى بسبح
اسم ربك الاعلى وفي الثانية
والشمس وضحاها وفي

المتابعة المقرضة) فيه ان المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هذا بيان الافضلية (قوله
يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) أي في احداها ما وهي الاولى وهذا في خطبة الفطر وسأني بيان
الانصبة وكذا كل حكم احتج اليه (قوله لان الخطبة سرعت لاجله) أي لاجل التعليل قال
صاحب البصر بحثا وينبغي للخطيب ان يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة
الفطر أدائها قبل الخروج الى المصلي وابتداء تكبير التثنية من فجر يوم عرفة فلا يقيد هنا
التعليم اه قال والعلم أمانة في عنق العلماء وبقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى
الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيد يومين خطبة يبين فيها احكام صدقة الفطر اه (قوله من
تجب عليه) وهو الحر المسلم المالك للانصاب ولو غير تام (قوله وان تجب) هو مصرف الزكاة (قوله
وم تجب) من البر وسويقه ودقيقه والشعر كذلك والقروا الزيب وما سواها بالقيمة (قوله
ومقدار الواجب) هو نصف صاع من بر او صاع من غر او شعير او زبيب (قوله ووقت الوجوب)
هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لاقبلها ما عندنا كذا في الدرر (قوله
وليس لذلك) أي للتكبير الواقع في اثناء الخطبة عدد فلا ينفى في قوله بعد ويستحب ان يستفتح الخ
(قوله وغيرها) هذا يعم خطب الحج الثلاث مع انه يبدأ بها بالتكبير الا أن التي بمكة وعرفة يبدأ
فيهما بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كما ذكره في الدرر (قوله تترى) أي متتابعات ويكبر قبل
التزول اربعة عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد انهم يسرون به كاتقدم والظاهر
أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجمعهما وقوله سنة الانصات الاولى أن يقول
وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الامام) او بخروج وقتها سواء كان له ذمام لا
الا انه يأثم في الثاني دون الاول وكما اذا لم يشرع أصلا او شرع ثم افسده اتفاقا على الاصح وفيها
يلغز أي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قدر بعد الفوات مع الامام على
ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الامام أي السلطان او
أموره) أي وقد صلاها الامام او أموره فان كان مأمورا باقامتها ان يقبها (قوله وان شاء
صلى نفلا) لعله محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله
فيكون) أي ما صلاة الضحى قال في العناية فان قيل هي قائمة مقام صلاة الضحى
ولهذا تكرر صلاة الضحى قبل صلاة العيد فاذا هجر عنها بصر الى الاصل كالجمعة اذا فاتت فانه
يصير الى الظهر واجيب بأننا سلمنا ذلك لا يضرنا لكن صلاة الضحى غير واجبة فيختار بخلاف
الظهر في الجمعة فانه فرض فيلزم ادائها ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا صلى العيد
لعدم الجمع بين العوض والمعرض وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة القائل وتضمنه
لابن مسعود (قوله وثواب جزيل) في القهستان عن المسعودية يعطى ثوابا بعدد كل ما ثبت
في هذه السنة اه (قوله كأن غم الهلال الخ) وكالمطر ونحوه كافي السراج وكما لو صلى بالناس
على غير طهارة ولم يعلم الابعد الزوال كافي الخاتمة (قوله وشهد وابعد الزوال) أو قبله بحيث

الثالثة والليل اذا غشي وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جmila وثوابا لا
جزيل (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ذكر كان غم الهلال وشهد وابعد الزوال او صلوا في غيم فظهر أنها كانت بعد الزوال

لا يمكن اجتماع الناس برهان قال السيد وفي كونها قضاء او اداء قولان حكاهما القهستاني
 ونفسه أي يقضي صلاته كما اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية وغيرها أو يؤدي كما
 في الصفة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالأول افاده السيد (قوله واحكام
 الاضحية) أي من الشروط والمندوبات هي احكام الفطر ولا حاجة الى تعداد الموافق وانما
 يحتاج الى عدد المخالف افاده السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينافي الصوم
 من حبه الى أن يصلي وقد تواردت الاخبار عن الصحابة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن
 الاكل والاطفال عن الرضاع فعدة الاضحية كما في الزاهدي وفيه رمز الى أن هذا الامساك
 ليس بصوم ولذا لم يشترط له الضحية والى أنه مندوب في حق المصيرين فقط كما في تقسيم المأمور به
 من الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الحموي المنفي كراهة التحريم
 اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وادنى مراتبها التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الباء أي
 لا يأكل (قوله فبأكل من اضحيته) وفي لفظ البيهقي فبأكل من كبداضحيته قال في غاية
 البيان لان الناس اضايف الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون تناولهم من لحوم
 الاضاحي هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ قال السيد
 وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق لحكاية التفصيل بقيل اه وقبده في غاية البيان بالمصري أما
 القروي فانه يذوق من حين يصبح ولا يمسك كما في عيد الفطر لان الاضاحي تذبح في القرى من
 الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه وقوله فانه يذوق من حين يصبح أي من
 اضاحيه يدل النعيل بقوله لان الاضاحي الخ والاعل بعدم الصلاة عليهم (قوله ويكبر في
 الطريق جهرا) أشاوبه كذا الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوي انه يقطعها اذا انتهى
 الى الجبابة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على هذه الرواية ويكبر كلما في جمعا
 او علا شرفا او هبط واديا ~~كما~~ التلبية ولا يسن التكبير جهرا في غير هذه الايام الا بازاء عدو
 او لصوص قيل وكذا الطريق والمخاروف كلها كما في الزاهدي (قوله من تجب عليه) هو المسلم
 العاقل الحر المالك للثياب ولو غير تام (قوله ومم تجب) فتجب من الانواع الثلاثة الابل والبقر
 والغنم (قوله وسن الواجب) هو الثني من هذه الانواع وهو ماتم له سنة من الغنم وطعن
 في الثانية ومن البقر ماتم له سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل ماتم له أربعة وطعن في الخامسة
 ويجزى الجزع من الضأن وهو ماتم له نصف حول واكثر كما بين في عمله (قوله ووقت ذبحه)
 هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح
 والا فأي امر فيه ويشهد الذبح فانه يغفر له باقل فطرة من دمها كما قاله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لسيدة نساء العالمين بنته فاطمة رضي الله عنها (قوله وحكم الاكل والتصدق) هما
 بالثلث ويهدي ثلثا ويذبح ثلثا ان لم يكن صاحب عيال والا فصرفه الى عياله اولى من صرفه
 الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم تكبير التشريق) هو في اللغة تقديم اللحم بالقائمة في المشرفة
 أي الشمس وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الاضاحي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر
 والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق واما يوم النحر الثلاثة ايضا يوم النحر وهو العاشر من
 ذي الحجة ويومان بعده فالجموع أربعة الاول منها نحر فقط والرابع تشريق فقط والمتوسطان

فتؤخر (الى الغد فقط)
 لان الاصل فيها أن لا تقضي
 كالمجعة الا تأت ركعها
 رويتنا من انه عليه السلام
 اخرها الى الغد بعدد ولم يرو
 أنه أخرها الى ما بعده فبقى
 على الاصل وقيد العذر
 للجواز لانني الكراهة فاذا
 لم يكن عذرا لا تصح في الغد
 (واحكام) عيد (الاضحية
 كالفطر) وقد علمنا (لكنه
 في الاضحية يؤخر الاكل عن
 الصلاة) استحبابا فان قدمه
 لا يكره في المختار لانه عليه
 السلام كان لا يطعم في يوم
 الاضحية حتى يرجع فبأكل من
 أضحيته فلذا قيل لا يستحب
 تأخير الاكل الى يوم
 أياكل منها اولا (ويكبر في
 الطريق) ذاهبا الى المصلي
 (جهرا) استحبابا كما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (ويعلم الاضحية) فيبين
 من تجب عليه ومم تجب وسن
 الواجب ووقت ذبحه
 والذابح وحكم الاكل
 والتصدق والهدية والادخار
 (ويعلم) تكبير التشريق
 من اضافة الخاص الى العام
 (في الخطبة) لان الخطبة

شرعت له وينبغي للخطيب
التنبه عليه في خطبة الجمعة
التي يليها العبد (وتنوخ)
صلاة عبد الأضي (بعد)
لنفي الكراهة وبلا عذر مع
الكراهة لخالفه المأثور
(الى ثلاثة أيام) لانها موقنة
بوقت الاضحية فيما بين
الارتفاع الى الزوال ولا
تصح بعدها (والتعريف)
وهو التشبه بالواقفين
بعرفات (ليس بشئ) معتبر
فلا يسنح بل يكره في الصحيح
لانه اختراع في الدين ولا
يجزى ما يحصل من رعا
العامة باجتماعهم واختلاطهم
بالناس والاحداث في هذا
الزمان ودره المفسدة مقدم
(ويجب تكبير التشرىق)
في اختيار الاكثر لقوله تعالى
واذكروا الله في أيام
معدودات (من بعد) صلاة
(بجر عرفة)

فحرو تشرىق وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير ايام التشرىق ولا يصح
لانه يؤتى به فيها وأجيب بانه لما كان أكثر ايامه ايام التشرىق نزل الاكثر منزلة
الكل وبأن لفظ التشرىق كما يطلق على ما تقدم يطلق ايضا على رفع الصوت بالتكبير في هذه
الايام المخصوصة كما قاله ائمة اللغة وحينئذ فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى
هو التشرىق وهذا الثانى هو الذى أشار اليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو
التشرىق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهذه انما تنشى على أن اول المتضامين
مضاف اليه وهو احد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله
شرعت له) أى لاجل التعليم المأخوذ من يعلم (قوله وينبغي) البعث لصاحب البحر (قوله
لانها موقنة بوقت الاضحية) وذلك لان الاضحية قربت بوقت بايام النحر وهى ثلاثة فكذا
الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العبد في اليوم الاول أخرت الاضحية الى الزوال
ولا تجزىهم الا بعده وكذا في اليوم الثانى لا تجزىهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلى
الامام حينئذ تجزىهم (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعنى الصلاة وان وقت بوقت
الاضحية نظرا الى الايام الثلاثة لكنها تدعى بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها
(قوله وهو التشبه بالواقفين) هذا هو المراد هنا ويطلق على التطيب بذى عرف أى ريح طيبة
وانشاد الاضالة والوقوف بعرفات اى تشبيه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى التشبيه
(قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم انها تحريرية لان الوقوف عهد قربة يمكن مخصوص
فلم يجز فعله في غيره كالطواف ومحوه الا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد او بيت سوى
الكعبة تشبها كما في غاية البيان وفي الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر
اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله
تعالى عليهم وماتقل عن ابن عباس أنه فعل ذلك بالبصرة يحمل على انه خرج للاستسقاء ومحوه
لالتشبيه بأهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلب نفسك عشية عرفة فافعل اه
(قوله رعا) قال في القاموس الرعا كصحاب الاحداث والطنام وكسحابة النعامة ومن
لافؤاده ولا عقل اه وقال في مادة حدث والاحداث امطار اول السنة ورجل حدث السن
وحديثها بين الحدائث والحدوثة قتي والحديث الجديد والخبر اه والمناسب هنا هو ارادة من
لافؤاده ولا عقل وعليه فالمناسب أن يقول رعاة العامة اى من لا عقل لهم منهم والمراد
بالاحداث هنا الفتيان أى الشبان (قوله ودره المفسدة مقدم) أى دفع المفسدة مقدم على
جلب المصلحة قال في الشرح بعد ذكر هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب
تكبير التشرىق) وكذا يجب الجهر به وقيل ليس انفاذه القهستاني (قوله في اختيار الاكثر)
وقيل بسن وبه عبر حائط الدين في الكنز واول بيان السنة تطلق على الواجب نظرا الى معناها
اللغوى وهو الطريقة (قوله لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات) انما لم يكن فرضا
بهذه الآية لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمى الجمار بدليل فن تجل في يومين الآية فلم
يكن الكتاب قطعي الدلالة فيجب الا لاقتراض وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه
وسلم من غير ترك وكذا الخلقاء الراشدون والعصابة اجمعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو

الى عقب (عصر العيد) لان عقاد الاجماع على الاقل وبأقبحه (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) شمل الجمعة
وخرج النقل والوتر وصلاة الجنازة والعيد اذا كان القرض (أدى) ٢٥٢ أى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها

وهي الثمانية (بجماعة)

خرج به المنفرد لما عن ابن

مسعود رضى الله عنه ليس

التكبير ايام التشريق على

الواحد والاثنين التكبير

على من صلى بجماعة

(مستحب) خرج به جماعة

النساء فيجب (على امام

مقيم عصر) لا مسافر ومقيم

بقربة (و) يجب التكبير

على (من اقتدى به) أى

بالامام المقيم (ولو كان)

المقتدى (مسافرا او قريبا

أو أجنبي) تبسلا امام والمرأة

تختص صوته دون الرجال

لانه عورة وعلى المسبوق

التكبير لانه مقتد تحريمه

فيكبر به بدقراعه ولو تابع

الامام ناسيا لم يفسد صلاته

وفي التلبية نفسا ويبدأ

الحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا

يفتقر التكبير للطهارة

وتكبير الامام (عند ابي

حنيفة رحمه الله) لما رويناه

(وقالا) اى ابو يوسف ومحمد

رحمهما الله (يجب) التكبير

(فور كل فرض على من

صلاه ولو) كان (منفردا

او مسافرا او قريبا) لانه

تبع للمكتوبة من فجر عرفة

(الى عقب عصر) اليوم

(انما من يوم عرفة)

فيكون الى آخر ايام

التشريق (وبه) أى بقوله ما يعمل وعليه القنوي) اذ هو الاحتياط

قول ابن مسعود ابتداء وانتهاء ولذا أخذ به الامام رضى الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام
اختار لامي ما اختاره ابن ام عبد وقيل ابتداء ومن بعد صلاة الظهر من أول يوم التحريم
أخذ مالك والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف (قوله الى عقب) انما زاد عقب للتخصيص
على البعدية ولو حذف اتهم ان الغاية غير داخله (قوله وبأقبحه مرة) وما زاد فهو مستحب
قاله البدر العيني في شرح التلخيص واقرب في الدرر في الحوى عن القراء حصارى الايمان به مرتين
خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد فقد خالف السنة اه ولعل محله ما اذا اتى به على انه سنة
وأما اذا اتى به على انه ذكر مطلق فلا ويجوز (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة
فيؤدى في حرمته من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث وعدم كلام مطلقا وخروج من المسجد
ومجاورة الصقوف في العراء وان لم يخرج منه ولم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كما في
حاشية المؤلف فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه ان فعل
المنافى عمدا ثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال ابقاء حرمة الصلاة ولا يشترط
له الطهارة كما سيأتى لانه لا يؤدى في تحريم الصلاة واختاره الصرخى وان شاء توضأ وأتى
به وصححه الزيلعي (قوله ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور
الاولى فائتة غير هاهنا الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة اقضاها في أيامها من العام
القابل وفي هذه الأخيرة خلاف أبي يوسف والعصم انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية)
الضمير الى الثرائض (قوله والاثنين) انه محمول على المنفردين والا فالجماعة تتحقق بهم ما في غير
الجمعة الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم من مفرد أو أنه يعد الاثنين غير جماعة
اعتبار المتبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء) أى والمرأة (قوله على امام مقيم)
هو امام توطن المصر او نوى فيها إقامة خمسة عشر يوما أو من نوى إقامة ما دون ذلك لا يجب
عليه على ما يفهم من كلامه (قوله اى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل يجب على المقيم المقتدى
بالمسافر وجرى عليه صاحب الدرر افاده السيد (قوله أو قريبا) الاولى حذفه كما فعل في التنوير
لانه يوم الخلاف وليس فيه خلاف (قوله والمرأة تختص صوتهما) بحيث تسمع نفسها والتعليل
يقيد الوجوب (قوله لانه عورة) هذا غير معتبر والصحيح أنه يؤدى الى الفتنة افاده السيد وقد
سبق والمراد بالعورة معناه اللغوى وهو العيب (قوله وفي التلبية نفسا) لانها كلام اجنبى
وفي البصر والكافي يبدأ بسجود الدم ولو جوبه في تحريمه انتم بالتكبير لو جوبه في حرمته انتم
بالتلبية لو محر ما عدهما ولو بدأ بهما سقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدأ
بالتكبير يجب دلالة لا يتأني الصلاة بخلاف التلبية اه (قوله وتكبير الامام) بالجر عطف على
طهارة (قوله لما رويناه) أى من أثر ابن مسعود السابق وهو انما يدل على اشتراط الجماعة فقط
فهو أخص من المذهب والامام دلائل أخر على ما رآه (قوله الى آخر ايام التشريق) الاولى
حذفه والاستغناء بما قبله لما فيه من ايهام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر ايامه فتأمل (قوله)
وبه يعمل لعلمه القنوي) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبا فاعبرة لقوة الدليل
على ما في آخر الحوى القنوى أو هو مبنى على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه كاذ كره في

لأن الأتيان بما ليس عليه
أولى من ترك ما قيل أنه عليه
للا مريد كذا في الأيام
المعلومات والمعدودات
وعدم وجدان ذكر سوى
التكبيرات في أيام
التشريق والوسطان منها
من المعلومات والمعدودات
لأن المعلومات عشر الحجة
والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر
والمعدودات سميت
معدودات لقلتها وهكذا
روى عن أبي يوسف أنه قال
اليوم الأقل من المعلومات
واليومان الاوسطان من
المعلومات والمعدودات
(ولا بأس بالتكبير عقب
صلاة العبدین) كذا في
مبسوط أبي الليث لتوارث
المسلمين ذلك وكذا في
الاسواق وغيرها
(والتكبير) هو (أن يقول
الله أكبر الله أكبر)

الحاوى أيضا والافكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وجه هذا يدفع
ما في الفتح من ترجيح قوله ورد فتوى المشايخ بقوله ما ولو نسي الامام التكبير أتى به المؤتم
وجوبا كما مع السجدة مع تأنيها قال محمد قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فـ هـوت
أن **أ** تكبير كبير أبو حنيفة ويعقوب هو اسم أبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنيفة الجبلى استصغر سعد يوم أحد ونزل
الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم وكبر خـا وفتى أبو يوسف سنة اثنتين وثمانين
ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تضمنت هذه الحكاية من الفوائد الحكمية هذه المسئلة
ومن العرفية جـ لالة قدر أبي يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث
نسى ما لا ينسى عادة لعلمه بانه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو
السكائن عقب فجر يوم عرفة فاما بعد فتوى ثلاث أوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظم الامام
في طاعته لا فيما يظنه طاعة لانه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الامثال
خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاسـ تاذ اذا تقرر في بعض أصحابه الخبر أن يقدمه ويعظمه عند
الناس حتى يعظموه ومنها ان التلمذ لا ينبغي له ان ينسى حرمة أسناده وان قدمه وعظمه ألا ترى
أن أبا يوسف شغله ذلك عن التكبير حتى سها كذا في البحر (قوله لان الأتيان بما ليس عليه الخ)
ولان فيه الاخذ بالاكثري في العبادات خصوصاً في الذكر المأمور بها كتناره وهذا في مقابلة ما ذكر
في دليل الامام من أن الاجماع انعقد على الأقل (قوله للا مريد كذا في البحر) علة اقوله انه عليه
وفي التشرع ولا مريد فيكون عطفاً على قوله لان الأتيان الخ (قوله في الأيام المعلومات) وهو
قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا
الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالجر عطف على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كانه
قيل له لما ذالم تحمله على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان المأمور به ذكر حادث في هذه
الايام وليس بمحادث فيها الا هو (قوله والوسطان الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن
التعليل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني
عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما
ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) يدل من
ضمير روى لكن لا يلاقيه في المعنى والاولى أن يجعل تعليلاً على حذف اللام (قوله اليوم الاول
من المعلومات) ان أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات ولا من المعدودات أما الاول فلانه
لا ينجر فيه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد بها ما يقع فيها تكبير
التشريق فيكون من المعدودات (قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودة
وهي أيام النحر أما الرابع فمعدود فقط وأما اذا أريد بها أيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد
أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان
ومعدودان والاخير معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبدین
الخ) في الظاهرية عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الاسواق
في أيام العشر كافي البحر وفي الدراية عن جامع التفاريق قبل لابي حنيفة ينبغي لاهل الكوفة

فهما مرتان (لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر
والله الحمد) لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
صلاة الغداة يوم عرفة
ثم أقبل على أصحابه بوجهه
فقال خير ملقنا وفات
الانبياء قبلنا في يومنا هذا
الله أكبر الله أكبر لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول
لا ثبت له وزيد على هذا
ان شاء الله الله أكبر
كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وأعز
جنته وهزم الاحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد
الاياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى
أزواج محمد وسلم تسليما
كذا في جميع الروايات شرح
القدوري
• (باب صلاة الكسوف)
والخسوف

وغيرها أن يكبروا أيام القسري في المساجد والأسواق قال نعم وذ كر أبو الميث كان إبراهيم بن
يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام العشر ١٥ (قوله فهما مرتان) وكذا التكبير الا في
مثلها فالجمل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل أن من المدعى اتقيي - به بقوله في يومنا
هذا والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الأسود قال كان عبد الله بن
ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ
وكذا روى عن علي بن بل عن الصحابة كلهم لما رواه ابن أبي شيبة حدثنا جري عن منصور عن
إبراهيم قال كانوا يكبرون يوم عرفة وأحد - من - مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله أكبر الخ
(قوله ومن جعل التكبيرات ثلاثا الخ) أشار به الى من قال بذلك كالثاقبي رضى الله عنه
(قوله ويزيد على هذا الخ) وما يفيد التعبير به الى أنه لا يزيد في الصيغة المقدمة كأن يجعل
التكبير ثلاثا وانما يزيد عليها ويدل عليه قوله فيقول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة
(قوله كثيرا) صفة لصدر محذوف أي حمدا كثيرا أي اثني على الله تعالى وأذ كره بغير
ذكر كثيرا (قوله بكرة وأصيلا) البكرة أول النهار والأصيل آخره والمقصود الاعتراف
بالتنزيه لله تعالى في جميع الاوقات وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة
(قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه
ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني أو خاص ان أريد بالاول
الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنته) المصلين الا ان حرب الله هم
الغالبون أو المراد الصحابة في مغازيهم (قوله وهزم الاحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم
هزموا من غير محاربة فتخص الهزم لله تعالى من غير شهادة سبب أو المراد الهزم مطلقة فان
الفعل لله وحده والمجاهدين من الاسباب أو ورعادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله
ولو كره الكافرون) الوال للخال (قوله اللهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة
(قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام
بسبب الشرف • (تمة) • ذكر في الكشف أن الخليل لما اراد الذبح ونزل جبريل بالفداء
خاف عليه الجبل فنادى من الهوا الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله
أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اهـ لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والخمارة أن الذبيح
اصعب عليه السلام وفي القاموس انه لا يصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافة
سلفا وخلفا فمنهم من قال به ومنهم من قال بأنه اسحق عليه السلام قال في البحر والحنفية ماثلون
الى الاول والخاص كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصنفين بعدهم
ورجح كل من القولين كما في الزرقاني على المواب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة الكسوف) •

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لأن كلا منهما صلاة نهائية بجماعة مخصوصة
من غير أذان ولا إقامة الا أن صلاة العيد واجبة وقيل يفرض كفاية وصلاة الكسوف سنة
عند الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سنتها فانما ترتيب الابواب كذا في
الفتح يقال كسف الله الشمس كسف من باب ضرب فهو مضمعد وكسفت الشمس كسوفها من

قوله الغالبون التساوية
المفطون ١٥

باب جاسم فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء
 من كل منهما قاله ابن فارس والازهرى والموهري وزاد في القاموس الخسوف ذهاب بعضهم
 والكسوف ذهاب كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى
 سببه لان سببها الكسوف روى الكمال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان اناس يزعمون ان
 الشمس والقمر لا ينكسنان الا اوت عظيم من العظاما وليس كذلك ان الشمس والقمر
 لا ينكسفان لموت احد ولا لحمايته ولكنهما آياتان من آيات الله ان الله اذا بد الشيء من خلقه
 خشع له فاذا راى يتم ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتها وهما من المكتوبة اه والمراد بالا حدث
 الاقرب وكانت الصبح فان الكسوف كان عند ارتقاءها قدر ربعين والفتحة في الحديث ان
 اهل الجاهلية كانوا يزعمون ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقده اهل النجوم من
 ان هذه الاجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وان لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرى الشكل
 والكسوف حيلولة الارض بين الشمس وبين الابصار فهو امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر
 فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم ان اعتقادهم هذا باطل وان الشمس والقمر آيتان من آيات
 الله تعالى يريهما عباده ليعلموا انهم ما صخران يامرهم ليس اهما سلطان في غيرهما ولا قوة الدفع
 عن أنفسهما فلا يستحقان ان يعبدوا وان هذا من أثر الارادة القدسية وفعل القاعل المختار
 فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وفي الفرع الى الصلاة والسجود لله
 تعالى والتضرع اليه عند ذلك تحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونفى اهما عما سواه وفي
 هذا دليل أيضا على ان الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل والريح الشديدة
 والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما نرسل بالآيات الا لتخويفهم والتخويف بهم ما لما
 فيه ما من تبدل نعمة النور بظلمة لاسيما الكسوف فتتزعج القلوب لذلك طبعاف كانا من
 الآيات المخوفة والله تعالى يخوف عباده لئلا يتركوا المعاصي ويرجعوا اليه بالطاعة والاستغفار
 (قوله والافزاع) كالزلازل والريح الشديدة والظلمة (قوله سن ركعتان الخ) بيان لاقول
 مقداره وان شاء صلى اربعا أو أكثر كل شفع بتسليمة أو كل شفعين كما في الصرعن المجتبى
 والافضل أربع كذا في المحوى عن النهاية (قوله كهينة النزل) في عدم الاذان والاقامة
 وعدم الجواز في الاوقات المكروهة وفي اطالة القيام بالقراءة والادعية التي هي من خصائص
 النقل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المستنون استمعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف
 أحدهما طول الآخر وقيل يقرأ فيه ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود
 فان شاء قصرهما وان شاء طوّلهما كما في شرح السيد (قوله من غير زيادة) مرتبط بقوله كهينة
 النقل أي من غير زيادة ركوع ثان (قوله فلا يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والشافعي
 وأحمد في المختار عنده في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال الكمال بعد ذكرها فلهذه
 الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين
 ومنها الامر بان يجزئها كما حدث ما صلوا من المكتوبة وهي الصبح ومنها ما فصل فأفادته فصله
 انها ركوع واحد وما ذهبنا اليه رواه كبار الصحابة فالأخذه أولى لسكونه رواه وصحة

والافزاع * (سن ركعتان
 كهينة النقل للكسوف)
 من غير زيادة فلا يركع
 ركوعين في كل ركعة

بل زكوع واحد لما رواه ابو داود انه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت الشمس فقال انه هذه الايات يحوق الله تعالى به عبادته فاذا رايتوها فلو كانت صلاة صليتموها من المكتوبة قال الكمال وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند ارتقاءها قيل درجته وفي السنة انها ٣٥٧ ركوع واحد في كل ركعة للكسوف

ولاجاعة فيها الا (بامام
الجمعة أو مأمور السلطان)
دفعاً للقنينة فيصليهم
(بلا اذان ولا اقامة ولا
جهر) في القراءة فيهما عند
خلافهما (ولا خطبة)
باجاع أصحنا لعدم أمره
صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادي الصلاة جامعة)
ليجتمعوا (وسن تطويلهما
بنحو سورة البقرة قال
الكمال وهذا مستثنى من
كراهة تطويل الامام
الصلاة ولو خففها جاز
ولا يكون مخالفاً للسنة لان
المسنون استباح الوقت
بالصلاة والدعاء فاذا خفف
أحدهما طوّل الاخرى
ليبقى على الخشوع والخوف
الى ان يجلاء الشمس (وسن
تطويل ركوعهما
وسجودهما) لما روي أن
الشمس انكسفت على عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام فلم يكذب ركع
ثم ركع فلم يكذب ركع ثم رفع
فلم يكذب سجدة ثم سجدة فلم
يكذب رفع وفعل في الركعة
الاخرى مثل ذلك أخرجه
الحاكم وصححه (ثم يدعو

أحاديثه وموافقة الامم وللمهودة لانهم يجذون في شيء من الصلوات الاركوعا واحدا فيجب
أن تكون صلاة الكسوف كذلك قال الامام محمد وتاويل ما روي من الركوعين أنه صلى الله
عليه وسلم لما أطال الركوع ورفع بعض الصفوف رؤسهم ظنانه انه صلى الله عليه وسلم رفع رأسه
من الركوع فرفع من خلفهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم راكعاً ركعوا فركع من
خلقهم فمن كان خلفاً ظن انه صلى الله عليه وسلم صلى بالكثير من ركوع فزوى على حسب ما عنده
من الاشتباه (قوله بل ركوع واحد) الاولى ركوعاً واحداً بالنصب (قوله كاحداث صلاة) أي
أقرب صلاة (قوله وهي) أي أحدث صلاة (قوله الا بامام الجمعة) أي امام تصحب به اقامة الجمعة
وفيه اشارة الى أنه لا بد لها من شرائط الجمعة وهو كذلك. وفي الخطبة كافي السراج والمعنى
في ذلك تحصيل كمال السنة على الظاهر كافي النهر وفي السيرة عن البحر قال العلامة الاسيحياني
يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء: بقاء الامام والوقت والموضع أما الامام فالسلطان
أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعديد وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع وأما الموضع
فهو الذي يصلي فيه صلاة العيد والمسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر أجزأهم والاول أفضل
ولو صلوا وحدهم اتان في منازلهم جاز ويكره أن يجتمع في كل ناحية اه يعني لكراهة النقل
بجماعة على التداعي الا ما خص بدليل الا اذا أذن الامام لامام كل مسجد أن يقيمها كافي ابن
أمر حاج وفي الظهيرية اذا أمر امام الجمعة القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم
يَوْمهم فيها امام حيم جوي عن البرجندي وفيه أيضاً وكذا النساء يصلين صلاة الكسوف
قرلدي (قوله عنده خلافهما) الصحيح قول الامام كافي المضمرات لما رواه أصحاب السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم عن مرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف
الشمس لا نسمع له صوتاً وما رواه أحمد عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً وتاويل ما روي به من الجهر أنه جهر بالآية والآيتين (قوله
ولا خطبة) وخطبته صلى الله عليه وسلم يوم مات سيدنا ابراهيم ابنه ايسا الالردة على من توهم
أنهم كفتلونه لأنهم اشرعوا له ولذا خطب بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله
كالمصلاة والدعاء (قوله بل ينادي) بالبناء للمفعول (قوله الصلاة جامعة) بالنصب على
الاغراء أي احضروا الصلاة ويصح الرفع فيهما على الابتداء والخبر (قوله بنحو سورة البقرة)
المعنى انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها أو ما بعد لها من غيرها ان لم
يحفظها جوهرة (قوله ولو خففها الخ) ليس من كلام الكمال بل ذكر في الفتح ما حصله أن الحق
أن السنة تطويل الصلاة والمندوب يجزئ استباح الوقت بمجموع الامرين مطلقاً اه وأفاد
شارح المشكاة أن محل هذا اذا كان في غير وقت كراهة والا اقتصر على الدعاء فقط اه (قوله
لان السنة تأخير) علمه الاتيان بتم المعبدة للتراخي عن المتقدم (قوله وهو أحسن من استقبال
القبلة) لعلمه لان السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم عند الموعظة

الامام لان السنة تأخير عن الصلاة (بالسنة مستقبل القبلة ان شاء الله) يدعو (فانما مستقبل الناس) قال شمس الاتمة
الحلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة

ويستقرون كذلك (حتى يكمل الجلاء الشمس) كما ورد (وان لم يصبر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين منازلهن (ك) أداء صلاة (المسوف) فرادى لان القمر خفف مرارا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل ايضا أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوته والخسوف ذهاب دائرته والحكم أعسم (و) كالصلاة فرادى لحصول (الظلمة الهائلة) نهارا والريح الشديدة) ليلا كان أو نهارا (والفزع) بالزلزل والصواعق وانتشار الكواكب والنوء الهائل ليل والنجم والامطار الدائمة وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليترهبوا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحتهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة تسأل الله من فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار والابتهاال للقوم اذا راوه داعيا رافعا كفيه مبتدلا (قوله كان أيضا حسنا) لانه ربما يطول المجلس فيه فيبذل ذلك يحصل له ارتفاق (قوله ولا يخرج) أي المنبر الا على عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد ولا يخرج (قوله حتى يكمل الجلاء الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأى نحوه افاد هو او صلوا حتى ينكشف ما بينكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجلت لم يصل وان انجلت بعضها جاز أن يندى الصلاة فان استرها أصحاب أو حائل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الاصل بقاؤه وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب (قوله في منازلهن) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو أربعين أو ما هو الافضل مبسوط وفي مساجدهم قهستاني وعن الامام أن لكل امام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت باقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه ونص مشايخنا أنها متعلقة بالمصير (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس ليل الامن السرقة والفسق (قوله والحكم أعسم) وهو استئذان الصلاة فانما انطاب لا يجرى ما وقع (قوله وعوم الامراض) كلمتهم متفقة على أنهم يصلون فرادى ويدعون في عوم الوباء والامراض قال في التمر وهو شامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل مشروع وليس هذا دعاء برفع الشهادة لانها أثره لا عينه يعني فصار كلقاة العدو وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا قاله ابن حجر من أن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي حسنة فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين يتوى بهما رفعه قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١٥ وغمامه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا عنه فقال ان كان بحال لودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فخرج فخرج عنده أنه نجس بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لا عتقها فما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأس بان يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفا من تعطل المرضى الذين في تلك الارض لان الناس اذا فزعوا عنهم تعطلت أحوالهم وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخطا الفقير الذي لا يجد ما يمينه على الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجاتهم من المهالك وظهرهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة) لانها صلة بينه وبين ربه ولانها عماد الدين ولانها أفضل اعمال العبد (قوله العفو) مما وقع من الجناية (قوله والعافية) اسم عام لدفع كل مكروه (قوله بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما ورد في سوره البقرة فان جاهدك الله ورسوله فاعلم ان الله قد استغفر الله العظيم

(باب الاستسقاء)

مناسيته للكسوف أنهم ما يؤتيان حال الخوف جوهره (قوله هو طلب السقيا الخ) هذا

التعريف لمعناه الشرعي فالسيف والتاء للطلب والاضافة من اضافة المصدر الى مقعوله
والسقية بالضم الماء وذكر بعضهم أنه في اللغة طلب الماء مطلقا وغلب في الشرع على طلب
المطر من الله تعالى على وجه مخصوص وهو مستنون عند الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله
أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم أو كان لهم ذلك لكن لا يفهم
فإن كان كافيا لا يستسقون كذا في القهستاني وقوله على طلب المطر من الله تعالى الأولى أن
يقال طلب الماء لم يطلب زيادة الإناء بل لا يكفيه كالنيل إذا كان لا يكفي وفي المطالع
سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء ناوله وأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لشقيقه وأسقاء
لماشيته وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار) الباء بمعنى مع وليس صلة للطلب لأن الوارد
الطلب بضم الطاء اللهم اسقنا غيثا مغيثا الى آخر ما يأتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستغفار لأن الله
تعالى رتب إرسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولما روي أن عمر استسقى
فلم يرده على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام
فقات استغفروا ربكم الآية روي أن قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكريره الدعوة حبس عنهم
القطر وأعمق أرحام نسائهم أربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم أنهم إن آمنوا وزعمهم الله
الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار
وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم
استسقى وكذا الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرجه ابن عساکر
عن عرفة بن الربيع الأزدي رضي الله عنه قال قدمت مكة وهم في خط فقلت قريش يا أبا
طالب أخط الوادي وأجذب العيال فهم قاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس فجلبت
عنهما حياة فتماء وحوله أعيلة فاخذ أبو طالب وألقى ظهره بالكعبة ولذا الغلام باصبعه ومافي
السماء قزعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدق وانفجر له الوادي وأخصب
النادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب

• وأيض يستسقى الغمام بوجهه • غمال البتاي عصمة للأرامل

(قوله والاجماع) أجمعت عليه الأمة سلفا وخلفا من غير تكبر كذا في البحر (قوله جائزة
بلا كراهة وليست سنة) روي أنه صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه القطر رفع يديه يستسقى
ولم يذكر فيه صلاة ولا قلب داء فلم يدل على السنة اذ لم توجد المواظبة في أغاب
الأحوال فالامام مخير ان شاء فعلها وأن شاء تركها كذا في غاية البيان عن شرح مختصر
الطحاوي (قوله حين استسقى) روي عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فلما زاد على
الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس اتباها رسول الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلة والمعنى
لانه كان كذلك بعد الصديق رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المناسب زيادة
ولا أنكر وأعليه ليناسب قوله وتركه لم ينكر وأعليه وواو الحال (قوله وقد ورد شاذا
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء) ذكر الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد قال
لا صلاة في الاستسقاء إنما فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا بلفظنا عن
عمر أنه بعد المنبر فدعا واستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الأحديث

أي طلب العباد الاستسقى
من الله تعالى بالاستغفار
والحمد والتناء وشرع
بالكتاب والسنة والاجماع
(له صلاة) جائزة بلا كراهة
وليست سنة لعدم فعل عمر
رضي الله تعالى عنه لها
حين استسقى لانه كان
أشد الناس اتباها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقد استسقى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجميع
الصلوات ولو ثبت صلاته فيها
لاشهرت له اشتهارها واسعا
ولم يتركها عمر رضي الله
تعالى عنه ويتركه لم ينكرها
عليه وقد ورد شاذا صلاته
صلى الله عليه وسلم
للاستسقاء فقلنا يجوزها
(من غير جماعة) عند الامام
كما قال ان صلوا وحدا أنا
فلا بأس به

وقال أبو يوسف ومحمد بن علي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد للمارواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان وإقامة قال شيخ الإسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز ولو لم يجمعا لكن ٣٦٠ ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا

يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي الاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة) في ثياب خفيفة غسيلة (غير مرقعة) (أو مرقعة) وهو أولى أظهار الصفة كونهم (متدلين متواضعين خاشعين) لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويجتدون التسوية ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب إخراج الدواب) بأولادها ويشتون بينها ليحصل ظهور الضحيج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والأطفال) لأن نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم رواء الحماوى وفي خبر لولا شباب خضع وبهائم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لص عليكم العذاب مباحا (و) يخرجون للصراة (في مكة) بيت المقدس (فيهم) (في المسجد الحرام والمسجد الأقصى

واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشمرو رواية الصلاة في الصدرا لول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفية الحال لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم من عدم قوله بسنيتها قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشغين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) لأنه ليس فيها تكبيرات من لا مسكين ثم يخاطب بعد الصلاة لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقرب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أي لاف التكبيرات (قوله قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لوصول الجماعة هل يكرهه عند الإمام فذكر الحاكم الشهيد في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره المتطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام يقيد الجواز بدونها وهو متجه نظر الدليل فليكن عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرة السماء المطر والمدراو كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) إلى العصر والاتباع ولأنه أقرب إلى التواضع وأوسع للجمع ولأنهم يدلون المطر فينبغي أن يكون حيث يصيهم وفي المجتبى والأولى أن يخرج الإمام بالناس وإن لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جازوا نخرجوا بغير إذنه جاز أيضا وفي الخلاصة إذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار يستحب للأمام أن يأمر الناس أولا بصيام ثلاثة أيام وما طاقوا من الصلاة والخروج عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرجهم في اليوم الرابع وفي الجوى عن النظام الهاملى إذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا تهبوا له ندى أن يخرجوا أشكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته اه قال ويحبني ما قبل يخرجوا ليستسقوا فقاتلهم فقوا * دمعي ينوب لكم عن الأنواء قالوا صدقت في دموعك مقنع * لكتمها عمزوجة بدماء

(قوله وهو أولى) أي كونهم مرقعة (قوله متدلين الخ) ألفاظ قرينة المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب إخراج الدواب) في ابن ماجه عن عرائه صلى الله عليه وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المونة وجور السلطان ولولا البهائم لم يطرأوا (قوله ليحصل ظهور الضحيج) أي من البهائم برفع أصوات الامهات على أولادها والأولاد على الامهات كما ظهر الضحيج بدعاء بني آدم وقوله بالحاجات أي بسبب الحاجات (قوله لأن نزول الرحمة بهم) أي بالشيوخ والأطفال لضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله لولا شباب خضع الخ) أي لولا وجود من ذكر الخ فان وجود هؤلاء واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبهائم رقع) قال الشارح فيها بيان رعت الماشية أكلت ماشيات (قوله ولا شك) أي في ذلك الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف ويظهر في ذلك

أيضا

يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف الخلو وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي إذ لا يستغاث ويستنزل الرحمة في مدنيته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وهو المشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله فلا مانع من الاجتماع
عند حضرته وإيقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام ٣٦١ مستقبل القبلة) حاله دعاؤه (رافعا يديه)

لما روى عن عمر رضي الله
عنه أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم يستسقي عند
أحجار الزيت فريامن
الزوراء قائما رافعا يديه قبل
وجهه لا يجاوز به مآرسه
اتهى ولم يزل يجافي في الرفع
حقا بياض ابطيه ثم
حول الى الناس ظهره
(والناس قعود مستقبلين
القبلة يؤمنون على دعائه)
بما ورد عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومنه ما نص عليه
بان (يقول اللهم اسقنا غيثا)
أي مطرا (مقبيا) بضم أوله
أي منقذا من الشدة
(غيثا) بالمد والهمز أي
لا ينقصه شيء أو يغني الحيوان
من غير ضرر (مريثا) بفتح
أوله وبالمد والهمز أي محمود
العاقبة والهنى النافع
ظاهرا والرى النافع باطنا
(مريثا) بضم الميم
وبالتخفيف أي آتيا بالربيع
وهو الزيادة من المراجعة وهي
المنصب بكسر أوله ويجوز
فتح الميم هنا أي ذاربع أي
غناء أو بالوحدة من اربع
البعير أو كل الربيع أو
الفوقية من رعت الماشية
أكات ماشيات والمقصود
واحد (غذا) أي كثير
الماء والخير أو قطره كبار
(بجلا) بكسر اللام أي ساترا بالافق له ومعه

أيضا لأهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استسقى فيه كذا في ابن أمير حاج وما في البحر من أن عدم استثنائه في هذا كراضيقه غير ظاهر
لأن من هو مقبى بالمدينة لا يبلغ قدر الحاجة وعند اجتماع جلتهم يشاهد اتساع المسجد
الشريف في أطرافه وانما شدة الزحام في الروضة الشريفة وما قاربها الرغبة في زيادة النفل
والقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم كذا في النمرح (قوله وما أرسلناك إلا رحمة)
أي راحا أو ذارحة وفي التعبير عنه بالرحمة ما لا يخفى من عظيم اتصافه صلى الله عليه وسلم بها
وشمل العالمين الكفار في الدنيا فنع عنهم الخسف والمسخ أو عن غالبهم وأصاب جبريل من هذه
الرحمة شيء فقد آمن به من الساب وخص العالمين لشرفهم والافرحته عمت اليها ثم والاشجار
والأحجار (قوله فيتوسل اليه بصاحبيه) ذكر بعض العارفين أن الأدب في التوسل أن يتوسل
بالصالحين الى الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ثم به الى حضرة الحق جل جلاله وتعالاه
أسماءه فإن مراعاة الواسطة عليهم أمدار قضاء الحاجات (قوله فلا مانع) تقرير على قوله إذ
لا يستغاث الخ والاولى فينبغي كذا في المتن (قوله وإيقاف) عطف على الاجتماع (قوله
ويقوم الامام) أي على الأرض ليراه القوم ويسمعوا كلامه ويجوز إخراج المنبر لها ثم إذا صلى
فغدا الامام الدعاء بعد الصلاة وعندهما يصلي ثم يخطف فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه
ودعا قائما مستقبلا للقبلة جوهره (قوله مستقبل القبلة) لأنه أفضل وأقرب الى الآية قال
النووي ويلحق بالدعاء جميع الأذكار وسائر الطاعات إلا ما خص بدليل كالخطبة (قوله رافعا
يديه) ولم يرفع صلى الله عليه وسلم يديه الرفع البليغ بحيث يرى بياض ابطيه إلا في الاستسقاء
وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله حي يستحي إذا رفع العبد يديه أن يردعه ما صغرا يعني
فارتعتين خائبتين ثم السنة في كل دعاء السؤال شيء وتخصيصة أنه أن يجعل بطون كفيه نحو السماء
ولرفع يديه كالتحيط يجعل بطونهما الى الأرض وذلك معنى قوله تعالى ويدعوتن رغباً ورهباً كذا
في شرح البدر العتيق على الصحيح وفي التحفة والمحيط الرضوي والتجريدان رفع يديه نحو السماء
محسن وإن لم يفعل وأشار بأصبعه السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في المبسوط والبدائع
وغيرهما عن أبي يوسف لكن من غير تقييد الاصبغ بالسبابة قال ابن أمير حاج وقد ورد السكت
في السنة اه (قوله فريامن الزوراء) هي دار عالية البناء كان يؤذن عليها بلال (قوله ولم
يزل يجافي في الرفع) يشير به الى أن ما ذكر في حديث عمر من قوله لا يجاوز به مآرسه كان في
ابتداء الرفع (قوله بما ورد) متعلق بدعائه (قوله أي منقذا من الشدة) فيغيبهم ويردوهم
ويشبههم (قوله أي محمود العاقبة) أما بان ينفع الاحشاء وأما بان يكون قوة على الطاعة
وأما بإخراج فضلاته سهلة غير ضارة وقول بأن ينفع الاحشاء أي أحشاء كل من تناول وقول
بأن يكون قوة على الطاعة أي من المكلف وما تناوله غيره كاليها ثم يرجع اليه وقول وأما
بإخراج الخ لا مانع من تعميمه للمكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم الميم (قوله
أو الفوقية) أي مع ضم الميم من أرتع المطر إذا ثبت ما يرتفع فيه (قوله غدا) ضد الطل
قاله السيد (قوله أي ساترا بالافق) الاولى التوسل باللام كما في الشرح وهو كذلك في نسخ

(قوله أنت الله الغنى في
نسخة أنت الله لا اله الا أنت
الغنى اه

اول الارض بالنبات بكل
القرس (هنا يفتح السين
المهملة وتشديد الحاء أى
شديد الوقع بالارض من مع
جرى (طبعا) يفتح أوله أى
يطبق الارض حتى يعمها
(دائما) الى انتهاء الحاجة
اليه (و) يدعو أيضا بكل
(ما اشبهه) أى اشبه الذى
كرناه بما يناسب المقام (مر
أوجها) وثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم لم اللهم
اسقنا غيثا مغنيا لنا غير
ضار عاجلا غير آجل اللهم
اسق عبادك وبيعتك وانشر
رحمتك وأحي بلدك الميت
اللهم أنت الله لا اله الا أنت
الغنى ونحن الفقراء أنزل
غياثنا الغيث واجعل ما
انزلنا قسوة وبلاغا الى
حين فاذا أمطروا قالوا
استجبنا اللهم صيبا نافعا
واذا طلب رفعه عن
الاما كن قالوا اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الأكام والظراب

على أن سترته تدهى بنفسه (قوله أول الارض بالنبات) أو هو الذى يجهل الارض بالمطر أى
يعمها أفاده السيدون بسبب التجليل بالنبات اليه من النسبة الى السبب (قوله أى شديد
الوقع بالارض) فى شرح السيد أى سائل من فوق اه وفى القاموس كلاما مضمنا فانه قال
الصح الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر اه ولا شك أن الشديد منه يرجع
الى قول المصنف أى شديد الوقع بالارض (قوله الى انتهاء الحاجة) أشار به الى أن الدوام
فى الحديث مقيد فان المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغنيا) زاد فى حديث جابر مريثا
مريثا (قوله وانشر رحمتك) أى عم انعامك (قوله وأحي بلدك الميت) بعدم الانبات
بالمطارها (قوله اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها شكك الناس
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم خطوط المطر فامر بنير فوضع له فى المصلى ووعده الناس يوما
يخرجون فيه قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فعد على المنبر
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم تسكوتون جدب دياركم واستنخاد المطر عن ابان زمانه عنكم
وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تذكروه ووعدهم أن يسحب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ما لك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الغنى ونحن الفقراء أنزل
غياثنا الغيث واجعل ما أنزلنا بلاغا الى خير ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا يابض
ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقاب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس
ونزل فصلى ركعتين فأثنى الله تعالى بحمده فوعدت وبرقت ثم أمطرت باذن الله تعالى فلم يأت
صلى الله عليه وسلم مسجد حقه حتى سالت السبول فلما رأى سرعتهم الى الكن فحك حتى بدت
نواجذه وقال أنتم هذا أن الله على كل شئ قدير وانى عبده ورسوله (قوله الى حين) الرواية بالحاء
المججمة والياء المثناة من تحت والراء المهملة ضد الشمر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفتح
محذوف أى اجعله صيبا والصيب المطر وهو يتشديد الياء وفى رواية الفساقى اللهم اجعله صيبا
نافعا يفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطابي أى نافعا وفى رواية الفساقى صيبا هنيئا
فيجمع بين الروايات كلها ويقول مطرنا بفضل الله ورحمته لا ينوء كذا انتهى عنه ويستحب الدعاء
عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده وان يكشف عن غير عورته ليصيبه ويتطهر
منه ويحمد الله تعالى لما عن أنمر أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه
حديث عهد بربه اه أى تكوينه وتنزيله وعن ابن عباس كان اذا جاء المطر يا صبر عبد الله أن
يخرج فراشه الى المطر فقليل له فى ذلك فقال أما قرأت وأتران من السماء ما ميمبار كافأحب أن
ينالني من بركة ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من
خيفته فاتمّن قاله عوفى من الرعد كما ورد عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال
ذلك وزاد وهو على كل شئ قدير فان أصابته صاعقة فقل ديت (قوله واذا طاب) بالبناء
للمجهول والاولى أن يقول طلبوا البناسب قوله قالوا (قوله اللهم حوالينا) يفتح اللام أى
اجعله حوالينا وفسره بقوله على الاكام أى اجعله على الاكام كن القى لا يضرها المطر لا على
الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أى ولا تجعله علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة

كامام وبقتهم مع المذبح أكمة بقتات وهو التراب المجمع والظراب بكسر الظاء المثالة آخره باء ووحدة جمع ظرب بفتح فسكون وهو الجبل الصغير وروهم من قاله باضاد قال في الشرح وفيه إرشاد لتعلمنا الأدب في هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لأنه يحتاج إليه مستورا بالنسبة لبعض الأودية والمزارع إلى حصول الكفاية التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة والدعاء برفع العارض لا ينافي التوكل والتقويض (قوله ويطون الأودية) لأنه باجتماع الماء فيها يحصل ارتفاق بالسقي منها وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل الصابئة كعمرو وغيره ولم يذكر الإمام التحويل الوارد في الأحاديث بل أنكر كونه من السنة (قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد وهو الأصح كما في ابن أمير حاج عن البدائع والاحسن في صفة التحويل ما قاله في المحيط أن أمكنه أن يجعل أعلام أسفله جعله والاحسن جعل عينه ليساره لكن قوله يجعل أعلام أسفله صادق بان يراد به جعل ما يلي البدن إلى السماء وجعل ما يلي الرجل إلى الرأس وكل منهما ما جازى كما في المحلى وهذا في حق الإمام وأما القوم فلا يقامون أرويتهم عند عامة العلماء (قوله محمول على التناول) أي بأن الحال يتغير أي وهذا لا يلزمه السنية (قوله ولا جماعة عنه) أي مطلوبة (قوله انتهى عمر) ولأن المقصود بالخروج استئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة وإن جاز أن يقال يستجاب دعاء الكافر كما في الغفانية والحاصل أن عمله منعهم من الحضور وليس عدم استجابة دعاء الكافر كأنهم المحوى فجزم بأنهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت التقوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا بقوله تعالى حكاية عن إبليس قال رب انظرني إلى يوم يبعثون قال أنك من المنظرين بل علة المنع انما هي خوف أن يضل به ضغفاء العقول إذا سقوا بدهائمهم فتحصل أنه لا ينبغي تمكينهم من الخروج للاستسقاء أصلا ولا وحدهم لئلا يفتتن به ضغفاء العقول ولا مع المسلمين لأنه يكره أن يجمع مع جهنمهم إلى جمع المسلمين (قوله فقد يفتتن الخ) القاء للتعليل والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة الخوف)

من إضافة الشيء إلى شرطه باعتبار عدم جوازه ببدونه أو إلى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح المسيد عن حاشية المؤلف أنها من إضافة الشيء إلى شرطه نظر إلى الكيفية المخصوصة لأن هذه المصفة شرطها العدوق ومن قال أن سببها الخوف نظر إلى أن سبب أصل الصلاة الخوف اه ثم إن الشرط حضور العدو ولو بدون خوف وهو قول العامة لأن المعترف تعلق الرخصة هو السبب الظاهر دون الحقيقة فترأت حضرة العدو بمنزلة الخوف لأن سببه كما نزل السقر بمنزلة المشقة في تغير الأحكام قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدو من غير اشتراط الخوف والأشهاد كافي العناية وغيرها وما في الكنز كالهداية من اشتراط ذلك قول البعض اه والمناسبة بينه وبين الاستسقاء أن كلا منهما شرع أعارض وقد تم الاستسقاء لائق المعارض فيه معارض وهو انقطاع المطر وهما من قبيل العباد ولأن أثر المعارض نعمة في نفس الصلاة وهما في وصة هاتكان ذلك أقوى كافي الغمغ (قوله أي صلته بالصلاة الآتية) أفادتهم من إضافة الشيء

ويطون الأودية ومنابت
الشجر (وليس فيه) أي
الاستسقاء (قلب رداء)
عنه أي خيفة وأبي
يوسف في رواية عنه وما
رواه محمد محمول على
التناول ولا يخطب عنه
أي خيفة لأنهم أتبع للصلاة
بالجماعة ولا جماعة عنه
وعنه ما يخطب لكن
عنه أي يوسف خطبة
واحدة وعنه محمد خطبتين
(ولا يحضره) أي الاستسقاء
(ذمى) انتهى عمر رضى الله
عنه ولا يمكنون من فعله
وحدهم أيضا لا احتمال أن
يستوافقا فقد يفتتن به ضغفاء
العوام

(باب)

(صلاة الخوف) أي صلته
بالصفة الآتية

(جائزة بحضور عدو) لوجود المبيع وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سبيل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) و (يقيم) (احدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام (ب) الطائفة (الانحرى ركعة من) الصلاة ٣٦٤ (الثانية) الصبح والمقصود بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة

(ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بهار ركعة وبالثانية فتبين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيراوانه وتعضى هذه الطائفة (الى) جهة (العدو) مشاة) فان ركبوا أو مشوا فغير جهة الاصطاف بمقابلته العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاؤا (و) ان أرادوا (أنما) في مكانهم (بلاقراءة) لانهم لا حقون فهم خاف الامام حكا لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا) صلوا ما بقى (في مكانهم) لقرع الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة

الى شرطه حيث اعتبر الصفة وان الجواز انما هو بالنظر الى الصفة والا فالاصل فرض وأفاد البدر العيني في شرح البخارى أن البعض اشترط أن يحشى خروج الوقت وفي الجوهر الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدو اه (قوله جائزة) أى من حيث الكيفية سفر أو حضرا كما في العيني على البخارى وفيه ايضا لافرق بين ان تكون احدى الطائفتين أكثر عددا من الاخرى وتساويا لان الطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جاز لا حدهم ان يصلى بواحد ويحرم واحد ثم يصلى بالآخر وهو اقل ما يصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على الواحد المذكور والمؤت والمجموع كما في المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغي او الكافر الطاغى كما في مجمع الانهر وافاد المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا يجوز صلاته كما في البرجندى (قوله وبخوف غرق) اشار به الى انه لافرق بينه اى الادى وغيره كسبيع وحية عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة اولا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل تنازع فالافضل أن يصلى بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسأى آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلاقراءة ان كان من الاولى وبقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع فهو من اهل الاولى والاخرى الثانية ثم وعلم ان الطائفة التي صلت مع الامام انما تعضى للعدو في الثاني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثانية) منها الجمعة والعيد در (قوله لان الشفع شرط الخ) اى لان صلاة الاولى الشفع من الثلاثى والرابعى شرط اى شرط صحة لشرطها اى تجزئتها بين الطائفتين لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى اولى بهم للسبق (قوله لانصراف كل في غيراوانه) اما الاولى فظاهر واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كههم الشفع الاول وقد انصرفوا فى وان رجوعهم فبطل كذا في الشرح (قوله بمقابلته العدو) متعلق بالاصطاف (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى أن يقول وتوجهوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق بالمصنف في حديثه لا بقوله ان شاؤا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد أصواتها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا كلام رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجههم من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح البارى وهذا هو المعقد اه وفي الدرر صرح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن فخل وعثمان وذى قرد (قوله والاقرب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلىوا فليصلوا معك ووجه الاقرب ان قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم يفيد انصراف الاولى بعد السجود واثبات الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل

الخوف روايات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين مرة كالاولى وكل ذلك جائز والاولى والاقرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذى ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم

الاختلاف المكان الآن
يكون رديفا لمامه (ولم
تجز) صلاة الخوف (بلا
حضور عدو) حتى لوطنوا
سواد اعدا واثين بخلافه
اعادوها دون الامام
(ويستحب حمل السلاح
في الصلاة عند الخوف)
وقال الامام مالك والشافعي
رحمهما الله تعالى بوجوبه
للامر قلنا هو للنسب لانه
ليس من أعمال الصلاة
(وان لم يتنازعا) أى القوم
(في الصلاة) خاف امام
واحد فالأفضل صلاة كل
طائفة (مقتدين بامام)
واحد فذهب الاولى بعد
تمامها ثم تجزى الاخرى
فتصلى بامام آخر (مثل حالة
الامن) للتوقى عن المشى
وتخوه كذا في فتح القدير
وهو حسي ونعم الوكيل
(باب أحكام الجنائز)
جمع جنازة بالغنغ والكسر
للميت والسرير وقال
الابرهري ولا تنهى جنازة
حتى يشد الميت عليه مكفنا
(يسن توجيه المحتضر) أى
من قرب من الموت

كلاولى وهذا عين الصفة المذكورة (تنبيه) قال في المجتبى ويسجد للسهو في صلاة الخوف
اهوم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد لللاحق في آخر صلاته وليست مشروعة للعاصي في
السفر فلا تصح من البغاة لان العاصي في السفر عدو الله وهي مشروعة لغيره عند حضوره أفاده
السيد (قوله صلوات بكانا) بالاياء أو رجالا واقفين كذلك أى الى أى جهة قدروا والاصل فيه
قوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا والصلاة ركبانا انما تكون في غير المصر لان التنقل في المصر
را كبالاصح فالعرض أولى وان كان لضرورة كافي التبيين ومجمع الأنهر وفي التنوير والساج
في البحر انهم أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بالاياء والا لا تصح (قوله لضرورة) أى
لضرورة الخوف والاولى أن يقول للضرورة بلاعين (قوله وفرادى) جمع فرد على غير قياس
وهو حال كما ان ركبانا كذلك من الاحوال المتداخلة أو المترادفة أفاده السيد (قوله اذ لا يصح
الاقتداء) وقال محمد يجوز قال في الهداية وليس يصح لعدم اتحاد المكان اه وفيه أن
الاكثر تصحيا اعتبارا لاشتباه وعدمه في صحة الاقتداء وعدمه ٣ (قوله ولم تجز صلاة الخوف)
أى صلاة القوم الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم البناء
استحسانا أما صلاة الامام فصحة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في الشرح (قوله للامر)
هو قوله تعالى وياخذوا أسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أى فلا يجب فيها كافي
البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بالنسب وان الوجوب لما رضى وهو خوف هجوم العدو ولا
يرد هذا الا اذا جعلناه من واجبات الصلاة (قوله للتوقى عن المشى) هذه العلة تشعر
بالوجوب لا بالافضلية ويمكن أن يقال انما لم تجز صلاة كل خلف امام مستعمل لوجود أصل
العذر (قوله ونعم الوكيل) الذى في الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالصنيع والله سبحانه
ونعمالي أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب أحكام الجنائز)

من اضافة الشئ الى سببه فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره
ووجه المناسبة بينها وبين الخوف أن الخوف قد يفضى الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير
الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق
مكرمة صاحبه وأيضا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهي أيضا متعلقة بعارض هو
آخر ما يعرض للحى في دار التكليف وكل منها يقتضى التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد
اجتمعت (قوله للميت والسرير) أى هما ألها وقيل بالمكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وقيل
بالعكس وقيل الكسر للسرير مع الميت وكل ما أثقل على قوم واعتموا به فهو جنازة من جنات الشئ
يجتزؤه من باب ضرب اذا ستره وجمعه كافي القاموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانهم مجموعة
مهيئة كافي مسكين والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن شأن الحياة
كافي التلويح (قوله يسن توجيه المحتضر) أى للقبلة والمحتضر اسم مفعول أى من حضرته
ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج
منخره وانخفاف صدغه وغبغبي لكل مكلف الاكثار من ذكر الموت والاستعداد له بالتوبة
وردة المظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن أمير حاج والمرجوم لا يوجه (قوله

٣ قوله في صحة الاقتداء
وعدمه لعل الاولى وعدمها
أى العدة انتهى مصححه

(على عينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السجدة (و) يسن أن (يلقن) ٣٦٦ وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا

الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا فنجته من النار واقله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أى مع القاترين والافضل مسلم ولو ناسقايوت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب رانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعا للحديث الصحيح ولذا قال في المستصفي وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معللا بأن الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر فكلامنا في تلقين المؤمن ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان المقصد موته على الاسلام ولا يسبح مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فيلقن ما قطع مع أشهد لوجوبه اذا يصير مسلما الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المختصر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة

على عينه) وهو السنة في النوم والمجد وهو مقيد بما ذالم يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله ثم وينظر حكمه من يقتل بالسيف قصاصا دلي بوجه أم لا حموى واظهارهم لان خبر الجاهل ما استقبل به القبلة فالمرت عليه أدلى (قوله وجاز الاستلقاء) ويوضح هكذا في الفصل والصلاة قال في شرح الطحاوى وهو العرف بين الناس قال في الزاد والاول افضل لانه السنة كذا في المضمرات (قوله لانه أيسر لمعالجته) من تغميضه وشد طبعه وأمنع من نفوس أعضائه فهو من اضافة المصدر الى مفعوله أو ما جلة الميت طالع الروح فهو من اضافته الى فاعله وفي التنوير وقيل يوضح كما تبين على الاصح (قوله يسن أن يلقن) قال في النور وهذا التلقين مستحب بالاجماع ومحمدا عند النزاع قبل الفرقة وما في القنية الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه تجوزاه والتلقين التقهيم والتذكير ان يكون الملقن غيره ثم بالمسرة بونه وان يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جهرا عساه ان يأتي به التكون آخر كلامه (قوله لقنوا موتاكم) الجهور وعلى ان المراد من هذا الحديث مجازة أى من قرب موته لا الميت حقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا وله سلبه ويدل عليه قوله بعد فانه ليس مسلم يقولها الخ (قوله الا فنجته من النار) أى فلا يذللها ابد الا ذكلى مؤمن لا يدوان ينجون منها ولو بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان لم يقلها عند الموت وحده فلا تظهر للحديث مرة الا بما قلنا (قوله ولذا قال في المستصفي) الاولى ما في الشرح وان قال في المستصفي الخ وهو كذلك في نسخ (قوله لانه ليس الا في حق الكافر) علم لما استفيد من اولوية ما فله المصنف المأخوذة من قوله تبعا للحديث الصحيح (قوله فكلامنا) الاولى التعبير بالواو وهو في نسخ كذلك (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع القاترين (قوله فيلقنهم ما قطع مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاح) أى اكثر (قوله لان الحال صعب عليه) فيكره الحاح خوف أن يتضجر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له قل) ذكر في جنائز المضمرات عن السراجية لو قال المسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كفر بالله تعالى وان اعتقد الايمان اه فينبغي التصرع عنه حتى للاحياء وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه لما في القيمة لو قيل للمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول بلانية حضرت أو على نية التأيد كفر ولو نوى الا لا يكفر فعلى هذا الوقال لا أقول بقولك أو لا نى معلوم الاسلام لا يكفر كما أقاده الملا على في شرح البدر الرشيد وفي الفتاوى الهندية عن خزانة المقتنين لو قيل له صل فقال لا أصلى يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلى لاني صليت والثاني لا أصلى بأمر فقد أمرني من هو خير منك والثالث فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلى اذ ليس يجب على الصلاة أو لم أمر بها بكثره (قوله جوابا لغير الآخر) بالتدويمه وذلك لانه يرى ما يرى الحاضرون (قوله خلاف الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاملة من وفى المسكين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال الميت وان أراد به أنه يقتصر ما وقع منه ويعامل معاملة من وفى المسكين رجوع الى ما قبله (قوله

ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فرجا يقول لا جوابا لغير الآخر فظن خلاف لهذا الخير وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره حلا على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته

العظيم الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأتوب اليه
سبحانه لا اله الا هو الحق
القيوم لانه قد يستحضر
بذكر ما يشعر أنه مختصر
وأما الكافر فيؤمن بما
لما روى البخاري عن أنس
رضي الله عنه قال كان غلام
يهودي يخدم النبي صلى الله
عليه وسلم فرض فاتاه النبي
صلى الله عليه وسلم يسودده
فتهمدع رأسه فقال أسلم
فنظر الى أبيه فقال له أطع
أبا القاسم فألم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول الحمد لله الذي أنقذه
من النار (وتأقنيه) بعد
ما وضع (في القبر مشروع)
لحقيقة قوله صلى الله عليه
وسلم أقنوا موتاكم شهادة
أن لا اله الا الله أخرجه
الجماعة الا البخاري ونسب
الى أهل السنة والجماعة
(وقيل لا يلقن) في القبر
ونسب الى المعتزلة (وقيل
لا يؤمر به ولا ينهى عنه)
وكيفيته أن يقال يا فلان
ابن فلان اذ كر دينك الذي
كنت عليه في دار الدنيا
بشهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ولا شك
أن اللفظ لا يجوز إخراج
عن حقيقة الابدان
فيجب تعيينه بقوله وتناكم
حقيقة ونفي صاحب الكافي

لهذا الخوف) أي الخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من المقام (قوله وما ينبغي أن يقال
الخ) أي ويكفي عن التأقن لقوله في الشرح فيشمل التأقن بطرف (قوله على وجه الاستتابة)
تأمين أي طلب التوبة وهي لا تتعذر بالاحتضار لانها واجبة فور كل ذنب ولو صغيرا واختار
قبول توبة اليأس دون إيمانه لاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف
الكافر لعدم الإيمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الإيمان منه قهرا بسبب
المعينة والمطلوب الإيمان بالغيب ويكره تنفي الموت فان كان ولا بد فليقل أحسن ما دامت
الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله قد يستحضر) السنين والتأنيذتان أو
للصيرورة (قوله وأما الكافر) أي ولو مختصر فيؤمن بما أي بالشهادتين فهو مخاف للمختصر
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم يسودده) أخذ منه جواز عبادة أهل
الذمة لاسيما اذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبدا لان
الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتأقنيه بعد ما وضع في القبر مشروع) قال في المنهاج
التأقن على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حسنة وما بعد انقضاء الدفن لا خلاف في عدم
حسنه والثالث اختلاف وفيه وهو ما اذا لم يتم دفنه اه حوى (قوله لقنوا موتاكم الخ) فان
الميت حقيقة فيمن حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح وفي
شرح السديد وهو ظاهر الرواية نهر اذا المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زبلي اه
وهو في الجواهر مثل القاضي محمد بن رمانى عنه فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن كذا في التهستاني وكيف لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يستأنس
بالذكر على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنتموني أقموا
عند قبري قدر ما ينصرف جزو ويقسم لهما حتى أستأنس بكم وأنظر ماذا أراجع رسل ربي وعن
عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا الله
لاخبيكم واسألوا الله التثبيت فانه الآن يستل رواه أبو داود والبيهقي بأسناد حسن ذكره
الحلي (قوله يا فلان بن فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي النهر عن الطوائف قيل يا رسول الله
فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يستل ينبغي أن لا يلقن والاصح أن الانبياء عليهم
السلام لا يستلون وكذا أطفال المؤمنين واختلف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي
الجوهرة والطفل يلقنه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربي وقبل يلهمه الله تعالى
كالهام عيسى عليه السلام في المهد اه وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي
الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم يبلغ الدعوة فغير العاقل اطلق اه
والاشهر أن السؤال حين يدفن وقبل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البرازية السؤال
فما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جهل في تابوت أياما لنقله الى مكان
آخر لا يستل ما لم يدفن كذا في حاشية الدرر والمواقف (قوله بشهادة أن لا اله الا الله) الباء
للتصوير (قوله ولا تشك أن اللفظ) أي وهو موتاكم قال البرهان الحلي ولا مانع من الجمع بين
الحقيقة والجازي في مثل هذا اه (قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين

فأئذنه مطلقا ممنوع ثم الفائدة الأصلية منتقمة ويحتاج اليه التثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن الهمام
وحمل أ كثر ما يحتاج اليه على الجواز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه
وسلم في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا قارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية له
وتارة بأنه من ضرب المثل ٣٦٨ وبشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا وعظامه يفتح القدير

قلت يمكن الجمع فيلقن
عند الاحتضار اصرح
قوله فانه ليس مسلم يقولها
عند الموت الأتجته من
النار وعمل بحقيقة موتنا كم
لتثبته للسؤال في القبر
لما روى سعيد بن منصور
وسمرة بن حبيب وحكيم بن
عمير قالوا إذا سوي على
الميت قبره وانصرف الناس
كانوا يستحبون أن يقال
للميت عند قبره يا فلان قل
لا اله الا الله ثلاث مرات
يا فلان قل ربى الله ودينى
الاسلام ونبي محمد صلى الله
عليه وسلم اللهم انى أوصل
اليك بجميعك المصطفى أن
ترحمه فاقى

وأجيب أيضا من طرف
المثبت بأنه لا مانع من إبقاء
السمع على حقيقته لانه
تعلق قوى أرواح هؤلاء
الكفار بأجسادهم بحيث
صاروا أحياء كحياتهم في
الدنيا لغرض المذكور
والسمع المنسقى في هذه
الآية ونحوها والنافع
وقد أشار إلى ذلك الجلال

هذا القيل وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التمييز (قوله فأئذنه)
بالنصب مفعول نفي وذلك لان العبرة بحال النزع فان كان مسلما فهو مثبت وان كان كافرا
لا ينتهه هذا التلقين وقوله مطلقا حال من فأئذنه يعنى أنه لا فائدة فيه أصلا (قوله ممنوع) بأن
فيه فائدة التثبيت للجنان (قوله نعم الفائدة الأصلية) وهى تحصيل الايمان في هذا الوقت
(قوله وحمل أ كثر ما يحتاج) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه (قوله مبناه على أن
الميت لا يسمع عندهم) على ما صرحوا به في كتاب الايمان لو حاق لا يكلمه فكلمه ميتا لا يثبت
لانها تنعقد على من يفهم والميت ليس كذلك لعدم السماع قال تعالى وما انت بسمع من في
القبور انك لاتسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار في عدم ادعائهم للعق بجمال الموتى وهو
يفيد تحقيق عدم سماع الموتى اذ هو فرعه (قوله في أهل القلب) قلب يدرو وهو حفرة رمية
فيها جيف كفار قرىش فخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل
وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر ما معناه انك تتخاطب أجساما اجيقت فأجابه بما ذكر
(قوله بأنه مردود من عائشة) فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رداعلى الراوى
والله تعالى يقول وما أنت بسمع من في القبور اى فلم يقله (قوله وتارة بأنه) اى اسماع الكفار
خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزيادة حصرة على الكفار وأن ذلك كان وقت المسئلة
فانهم احياء يسمعون وأمور الآخرة لاتدخل تحت حصر فقد ورد أن ارواح السعداء تطلع على
قبورهم قالوا وأ كثر ما يكون منها ليلة الجمعة ويومها وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذا
كانوا على قبورهم يسمعون من يسلم عليهم ولو أذن لهم لردوا السلام (قوله وتارة بأنه من ضرب
المثل) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم
فيها وأهل النار حيث ينادى أهل الجنة أهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل
وجدتم الآية وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث (قوله وبشكل عليهم) أى على الجيبين بهذه
الاجوبة (قوله وعظامه يفتح القدير) حاصل ما فيه أنه مخصوص بأول الوضع في القبر مقدمة
للسؤال بها بينه وبين الآيتين وايضا فان السماع يستلزم الحياة وهى مفقودة وانما تجبى عند
السؤال وعظامه في الشرح (قوله يمكن الجمع) أى بين التلقين حال النزع والتلقين بعد الموت
(قوله وعمل بحقيقة موتنا كم) المناسب زيادة ويلقن بعد الوضع في القبر الخ (قوله اللهم انى
أوصل اليك الخ) قال السكال والعبد الضعيف مؤلف الكلمات فوض أمره الى الرب العسى
الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان والايقان
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه لفظه وكذا أقول كما
قال وعلى الله الكريم اعقادى في كل حال كذا في الشرح وكذا أقول كما قال فانه المرجو لكل

نظما فقال سماع موتى كلام الخلق قد وردت - فقاوجاهت به الا تبارى الكتب وآية الننى معناها سماع هدى عظيم
لا يقبلون ولا يصغون للادب اه لانه تعالى شبه الكفار الاحياء بالاموات في أنهم لا ينفقون بالاسلام النافع اه

بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فسنائبك عليه افضل الصلاة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه) الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتبجيله وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة النزح حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بآلال وبقول قل لا اله غيري حتى أسقيك نعوذ بالله منه ويذكرون فضل الله ٣٦٩ وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله تعالى خير مسلم لا يموتن أحدكم

الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرجع ويعفو عنه وخبر الصحبين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للأمر به وفي خبر مامن مريض يقرأ عنده يس الا مات ريانا وأدخل قبره ريانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضي الله عنه فانها تهون عليه خروج روحه (واخذوا) في اخراج الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجه الاخراج امتناع حضور الملائكة مع الابه حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طيب (فاذا مات شد لحياه) بعصابة عريضة تعهدها وتربط فوق رأسه تحسنا وحفظا لقمه (ونمض عيناه) للأمر به في السنة (ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه باقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه) قاله النكاح ثم يسبح بثوب (ويوضع على بطنه حديد مثلا

عظيم ولا يغفر الذنب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايمان) متعلق بترحم والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة الى قرب النزح والموت على الايمان بلزوم قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحجته به حال خروج روحه (قوله للقيام بحقه) ومن حق المسلم على المسلم أن يعود ما دام مرض وان يوجهه القبلة ان أمكن (قوله وتذكيره) أي بتلقينه وبالوصية ونحو ذلك وعطقه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقيه الماء) عطف تفسير (قوله حينئذ) أي حين النزح والاولى حذفه (قوله ولذلك) أي أغلبة العطش في هذا الحال (قوله بآلال) أي يارد (قوله لا يموتن أحدكم الخ) أخذ منه أنه يقدم حالة الرجاء في المرض وأما في حالة العدة فية - ثم الخوف (قوله أنا عند ظن عبدي بي) أي ان خرائق لعبدي يكون على حسب ظنه بي من خير أو شر (قوله للأمر به) وهو أقرؤا على موتاكم يس والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مدكورة فيها فجدد له بذكرها والايمان بها منيذاها من الشرح (قوله فانهم أتتهون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الاخراج الخ) اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا يشافي ما ذكره الكاكي من انه لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار ووجه عدم الاخراج انه قد لا يمكن الاخراج للشفقة أو للاحتياج اليهن ونص بعضهم على اخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات الخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العالمون وعد غير مكذوب كما في ابن امير حاج (قوله شد لحياه) ثنية لحى بالقض منبت اللحية بالكسر من الاسنان وغيره والعظم الذي عليه الاسنان (قوله وحفظا لقمه) من الهوام ومن دخول الماء عند غسله (قوله ونمض) بالبناء للمجهول والتفويض والانعاض بمعنى كافي الصحاح وهو طباق الجفن الاعلى على الاسفل (قوله للأمر به في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم موتا ثم فاعضوا البصر فان البصر يبيع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على ما يقول أهل الميت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما انغمض أباسلة قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهدين واخلفه في عقبه في الفانين واغفر لنا ولآبائنا يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه قال في المجتبى ينبغي أن يحفظه كل مسلم فبدعوه عند الحاجة (قوله ما خرج اليه) أي من الدار الاخرى وقوله خيرا مما خرج عنه بأن يبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجه (قوله ثم يسبح بثوب) بالتشديد أي يغطي لما روى أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى ببرد حبرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقوله ثم بكى وفي التهديد لما توفي عثمان يعني ابن مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال طوبى لآبائنا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله ويوضع على بطنه حديدة) أو مرآة كافي الحوى وتنكير الحديدة يفيد أنه يكنى فيه القليل منه (قوله لانه صانع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بما خالفهم وتعبير المصنف لا يجوز فيه

ط ينتفخ وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ لمرتبته وان لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي ان انسا أمريو وضع حديد على بطنه ولى له مات (ويوضع يدها بين يديه) إشارة لتسليمه الأمر له (ولا يجوز وضعه ما على صدره) لانه صانع أهل الكتاب وتلين مفاصله واصابعه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لعضده ونحو ذلك لانه ويرد هامه لانه يسهل غسله وادراجه في الكفن

(وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت والنجس فانه يزول عن المسلم بالغسل تكريرا له بخلاف الكافر (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نهي لأصحابه التجاني في اليوم الذي مات فيه وأنه نهي جعفر بن أبي طالب وزيد ابن حارثة وعبد الله بن واحة وقال في النهاية ان كان عالما أو زاهدا أو من يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النجاسة في الاسواق لجنازته وهو الاصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالجنازة ليؤدى أقابيه واصدقاؤه - فله ~~لكن~~ لا على جهة التخميم والافراط في المدح (و) اذا تبين موته (يعجل بتجهيزه) اكرامه لما في الحديث

٢ قوله بارئنا هكذا في الاصل وصوابه برئنا لان فعله ثلاثي كما يعلم من جملة المصباح وغيره اه معصمه

الحرمة (قوله وتكره قراءة القرآن) ولو آية كافي شرح السيد وقوله عنده أي بقره (قوله عن نجاسة الحدث) هذا يشافي ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها المحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا قد دمج في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقبل نجاسة خبث وقيل حدث ويشهد لذلك ما روينا من تقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من أنه لو حله انسان قبل الغسل فصلي به لانتفع صلاته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الغسل لجواز أن يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالبا والغالب كالحق وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم في المستدرج عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنحسوا موتا كتم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال العيني في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحى فبالاجماع حتى الجنين اذا ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها فهو طاهر بالاجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا المرجح اتباع الوارد واختلف أصحابنا في سبب غسله فقيل حدث يحل به لالنجاسة منه لان الآدمي لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنحس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصار على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة لكن ذلك انما كان تقبيل للعرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجناية فبقى على الاصل وهو وجوب غسل البدن كله لعدم الخرج وقال العراقيون ينحس بالموت لالتنجاس الدم فيه كسائر الحيوانات والجملة عليهم ما روينا قال والكافر كالمسلم في هذه الاحكام كما هو مذهب الجاهل سلفا وخلفا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح ذكاح الكليات ومعلوم أن عرقهن يصيب جميعهن غالبا ولم يجب غسله اذ لا فرق بين النساء والرجال اه (قوله فانه يزول) الاولى يزول وفي نسخة وانه يزول بالواو وهي للعال (قوله بخلاف الكافر) هذا من المؤلف كآخر كلام البدر العيني بناء على القول بنجاسة الخبث أما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لتكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللاخذ في الاستعداد للصلاة عليه وتشيعه (قوله نهي) أي أخبر بموته (قوله بان يؤذن) أي يعلم وقوله بالجنازة أي مطلقا (قوله لكن لا على جهة التخميم والافراط في المدح) فينبغي أن يكون بخبر مات القبر قبر الى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التجميع والمزيد يكره الافراط في مدح الميت لاسباب عند جنازته لانه صنيع الجاهلية وقد قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن أيسره ولا تنكثوا ولا بأس بارئنا الميت بشعر أو غيره ما لم يفرط في مدحه ولا يكره البكاء عليه بارسال المدح بل ارفع صوت ولا يباح ولا شق ثوب وضرب خد ونحو ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يا رسول الله تبكي فقال يا ابن عوف انهم ارحمة وقال ابن العيينة تدمع والقباب يحزن ولا نقول الا ما يرضى ربنا وانما بقراقل يا ابراهيم لهز وفون أخرجه الشيطان

وعجلوا به فانه لا ينبغي لطيفة
مسلم أن تجلس بين ظهراني
أهله والعارف عن وجوب
التجمل الاحتياط قال
بعض الأطباء ان كثيرين
من يموت بالسكنة ظاهرا
يدفنون احياء لانه يصير
ادراك الموت الحقيقي بها
الاعلى أفضل الأطباء
فيتمين التأخير في المظهر
البقي بنحو التغير ودموات
النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الاثنين ضحوة ودفن في
حرف الليل من ليلة الاربعاء
(فيوضع كمامات) الكاف
للماء فاجابة اذا تمقن موته
(على سرير حجر) اي مجز
اخفاء الكريه الرائحة
وتعظم الاميت ويكون (وترا)
ثلاثا ونحسا ولا يزداد عليه
قاله الزيلعي وفي الكافي
والنهاية أو سبعا ولا يزداد
وكيفيته أن يدار بالمجمر
حول السرير (ويوضع)
الميت (كيف اتفق على
الاصح) قاله شمس الأئمة
السرخسي وقيل عرضا
وقيل الى القبلة (ويستر
عورته) ما بين سرته الى ركبته
قاله الزيلعي والنهاية هو
الصحيح وفي الهداية يكتفي
بستر العورة الغليظة هو
الصحيح تبسرا وهو ظاهر
الرواية

وفي حديث الاتسمعون ان الله لا يعذب بدفع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بـ هذا وأشار
الى لسانه أو يرحم رواه الشيخان أيضا وأما ما ورد ان الميت يعذب بكاء أهله عليه فاجمعوا على
أنه محمول على البسكاه بصوت ونياحة لا بمجرد الدمع وحمله عامة أهل العلم على ما اذا أوصى بذلك
وأما من بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا تزروا زورا أخرى وهذا هو
الصحيح من أوجه الحل وأوجب داود ومن تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقيل المراد
بالعذاب أن يتأذى الميت بذلك اذ لا شك في تأذى الارواح بما تنأذى به الاشباح قال في شرح
المشكاة والحاصل أن الميت اذا كان له تسبب في هذه المعصية فالعذاب على حقيقته ويعذب
بفعل نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله بل غيره والافحمول على تألمه سواء عند نزعه أو موته
ويستوى فيه الكافر والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزروا زورا أخرى
وبين الاحاديث المطلقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) اي ظهرا له
قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهرا نهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم اي وسطهم اه
(قوله الاحتياط) اي في أمر المريض فانه يحتمل أن الذي به داء السكنة (قوله قال بعض
الأطباء) أتق به دليلا للاحتياط ولو جعل الدليل أول تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
أنسب (قوله من يموت بالسكنة) اي يظنون أنهم موقى واليه أشار بقوله ظاهرا (قوله
بها) اي بسبب السكنة فالموت لا يشبهه الا فيمن فيه هذا الداء (قوله فيتمين التأخير الخ)
ظاهره هذا وجوب التأخير وهو ينافي التجمل المطلوب الا ان يحمل ذلك الوجوب على من به
داء السكنة واصل هذا الداء يحدث من كل الاورالايض والمؤخسة وتقلبه تدهن ويكثر
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطلقا لما رواه من الحديث والمراد
لما تأخير الى تمقن الموت فانه ربما عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأق مع وجود العلامات
الدالة عليه ويستحب تجمل خمسة أشياء جمعت في هذه الايات وهي

وخسة قد رأوا تجملها حسنا * وفي سواها تافى واسع المهمل
مزوج كفء وميت هالك ثالثها * دفع الديون وتب لله من زال
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل * فقم له بجثث الجثث واحتفل

(قوله فيوضع كمامات) للتأخير عند اذلة الارض وقيد القدرى بما اذا أراد اغسله وهو الذي
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير طارضا كافي ابن أمير حاج (قوله على سرير) هو
الفتح الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه كافي العيني
(قوله مجزأ مجز) فهو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقيل عند ارادة
غسله اخفاء للرائحة الكريهة عيني وظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل عرضا) اي كما
يوضع في القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلاه اليها كالمريض اذا أراد الصلاة
بأيامه وفي القهستاني عن الحميط وغيره انه السنة (قوله ويستر عورته) وجوب الحرمة النظر
اليها كمورة الحى (قوله والنهاية) الاولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه في التبيين
وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم على لا تكشف فذلك ولا تنظر الى نفسه حتى ولا ميت
اخرجه أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه في المحتجب وجرم به مسكين والعيني وصاحب

التنوير (قوله وابلطان الشهوة) عطف على تيسرا وفيه نظر فانه يقتضي عدم الترتب
 (قوله جرد عن ثيابه) اي كنهم التتظيف وتغسل يده صلى الله عليه وسلم في قبضه خصوصية له
 ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا الغاسل ومن يعينه سراج وغسله
 فرض كفاية بالاجماع كاصلاة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا
 بجرؤهم (قوله ان لم يكن خنثى) والابان كان خنثى يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل
 عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحترزا عن مسه لانه حرام كالنظر كذا في البحر (قوله وبعده
 وضئ) لم يذكر الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال انه يستحب عند ما لان موضع
 الاستنجاء لا يتخلو عن نجاسة فلا بد من ازالته اعتبارا بحال الحياة وصورته ان يلف على يده
 خرقه فيغسل حتى يطهر الموضع لان مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي عليه
 صاحب الخلاصة لان المسكة قد زالت والاستنجاء بما يزيد الاسترخاء فخرج نجاسة أخرى
 فيمكن في وصول الماء اليه من التبيين لمخصا (قوله يبدأ بوجهه) لانه لم يشر ذلك بنفسه
 فلا يحتاج لغسل يديه او لا بخلاف الخ ولا يؤخر غسل رجليه لانه ليس في مستنقع الماء (قوله
 فلا يوضأ) لانه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي أن من بلغ مجنونا لا يوضأ
 ايضا ولم أره لهم وانه لا يوضأ الا من بلغ سبعة الا انه الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي
 وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون
 الميت بحيث يصلي أولا كما في المجنون اه (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح وغيره استحباب
 بعض العلماء أن يلف الغاسل على اصبعه خرقه ويمسح به اسنانه ولهاته وشفتيه ومخبريه وسرته
 كما عليه عمل الناس اليوم (قوله الا أن يكون جنباً) هذا ما ذكره الحلواني وهو غريب
 مخالف لعامة الكتب كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح
 السيد من أن ما ذكره الحلواني مخالفا لغيره مخرج على خلاف آخر في الشريعة اذا كان جنباً فانه
 يغسل عند الامام وما ذكره غيره مخرج على قول الصاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر
 لان الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بخلافه ما وقد
 عرفنا غسل الشهيد الجنب بالدهن وهو تغسيل الملائكة - حفظه بن الزاهد حين استشهده وهو
 جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الملائكة تغسل - حفظه بن أبي عامر بين السماء
 والارض بماء المزن في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فانصرف الى المعهود
 في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أفاده بعض الافاضل (قوله أو حائضاً أو نفثاً)
 هذا بحث للمصنف كما تقدمه عبارته في الشرح قياسا لما على الجنب للاشتراك في اقتراض
 المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيما كالكلام فيه (قوله
 صب عليه ماء) والاولى أن يكون حلوا لانه أبلغ في ازالة الوسخ لاسيما اذا كان يغسل بالصابون
 افاده بعضهم (قوله مغلى) من اغليت الماء اغلاه لامن الغلي والغليان لان ماء صدران
 للآزم واللازم لا يبقى منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على أن الحار افضل مطلقا
 سواء كان عليه وسخ أم لا نهر واصل مغلى مغلى تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألقاها حذف
 لالتقاء الساكنين (قوله بسدر) هو ورق النبق ويطلق على نقر الشجر وعلى القاسول

وابلطان الشهوة (ثم) بعد
 ستر عورته بادخال الساتر
 من تحت الثياب (جرد عن
 ثيابه) ان لم يكن خنثى
 وتغسل عورته بخرقه
 ملفوفة تحت الساتر أو من
 فوقه ان لم توجد خرقه
 (و) بعده (وضئ) يبدأ
 بوجهه ويمسح رأسه (في
 الصحيح) الا أن يكون صغيرا
 لا يعقل الصلاة فلا يوضأ
 (ب) المضمضة واستنشاق
 للتيسر ويمسح فيه وأنفه
 بخرقه عليه عمل الناس
 (الا أن يكون جنباً) أو
 حائضاً أو نفثاً فيكلف غسل
 فيه وأنفه تيمنا لطهارته
 (و) بعد الوضوء (صب
 عليه ماء مغلى) قد خرج

(بدرأ وحرص) أشنان غير مطعون مباغته في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل يديه والمحرم الذي

وقصته دابته بجم وسدر

(والا) أي وان لم يوجد

(فا) لغسل بالقرح وهو الماء

الخالص) كاف ويصحن ان

تيسر لانه أبلغ في التنظيف

(ويغسل رأسه) أي شعر

رأسه (و) شعر (لحيته

بالخطمي) نبت بالعراق طيب

الرائحة يعمل عمل الصابون

في التنظيف وان لم يكن

فالصابون وان لم يكن به شعر

لا يتكاف لهذا (ثم) بعد

تنظيف الشعر والبشرة

(يضجع) الميت (على يساره

فيغسل) شقه الايمن ابتداء

لأن البداية باليسار سنة

(حتى يصل الماء الى ما) أي

الجنب الذي (يلي الخت)

بالخاء المحجة (منه) أي الميت

(ثم) يضجع (على يمينه)

فيغسل (كذلك) حتى يصل

الماء الى سائر جسده (ثم

أجلس) الميت (مستند اليه)

لثلاث سقط (ومسح بطنه)

مسحارفقا ليخرج فضلاته

(وما خرج منه غسله) فقط

تنظيفا (ولم يعد غسله) ولا

وضوءه لانه ليس بناقض في

حقه (ثم يشف بشوب)

كياتبتل كافانه والنية في

تغسله لاسقاط الفرض

عنا حتى انه اذا وجد غريقا

يحرك في الماء بنية غسله

لهذا لاصحة الصلاة عليه

واذا يمفق الماء ثم وجد بعد

كافي النهر (قوله أوحرض) بضم الحاء المهملة ويجوز في الرأ السكون والضم (قوله
أشنان غير مطعون) تبخ فيه صاحب الجوهره وكتب اللغة خالية عن هذا التقيد وأوهنا
للتغيير في كني حصول أحدهما وفيه يقال انما ذكره لكونه الانسب للمقام لأنه تفسير لاه معنى
الاقوى (قوله الذي وقصته دابته) أي ألقته فدفقت عنقه (قوله وان لم يوجد) أي
السدر أو الحرض والاولى افراد الضمير لان العطف بأو أو يكون الضمير للماء المغلي بأحدهذين
الشيتين (قوله فالغسل بالقرح) القراح كسحاب (قوله وهو الماء الخالص) الذي
لم يخالطه شيء كافي القاموس (قوله كاف) خبر للمبتدأ المحذوف (قوله بالخطمي)
مشتد الياء وكسر الحاء أكثر من الفتح مصباح (قوله وان لم يكن به شعر) أي بالميت سواء
اتقى من الحلين أو أحدهما فلا يتكاف للخطمي فبالاشعر فيه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر
والبشرة) اشار بهم الى أن ما سبق من قوله وصب عليه ماء مغلي الخ وقوله وغسل رأسه يغسل
قبل الترتيب الا في ليتل ما عليه من الدون (قوله مسندا) بصيغة اسم الفاعل والمنهول
حال من الغاسل أو المغسول (قوله رفيقا) بالفاء أي لطيفا والمصنف لم يذكر الاغسلتين
الاولى بقوله واضجع على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك وأما الثالثة فبعد اقعاده
يضجعه على شقه الايسر ويغسله لأن ثلثت الغسلات مسنون ريسن أن يصب الماء عليه عند
كل اقعاده ثلاثا والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة والا ينبغي أن يكون اسرافا كحال الحياة افاده
السند (قوله ولم يعد غسله) بالبناء للمجهول والغسل بالضم لا غير قبل وبالفتح ايضا وقيل
ان أضيف الى المغسول كما هنا فتح والى غيره كغسل الجمعة وفي المضمرات عن الخزانة اذا
كفن في كفن نجس لا تجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو تمس بجاسة الميت لان فيه ضرورة
وبلوى ولا كذلك الكفن النجس ابتداء اه (قوله ثم يشف بشوب) أي يؤخذ ماؤه بشوب
حتى يحف من نشف الماء أخذه بخرقة من باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة
يشف بها اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالهـ كسر ونشف الحوض الماء ينشفه
نشف شرب اه ولا يخالف بينهما فان كان بمعنى أخذ فبقصهما من حد ضرب وان كان بمعنى
شرب فيكسر الشين من حد علم كافي الصحاح قاله السيد (قوله يحرك في الماء) ثلاثا في قول
أبي يوسف كافي الفتح وعن محمد ان نوى الغسل عند الانحراج من الماء يغسل مرتين يعني على
وجه السنة والفرض قد سقط بالنية عند الانحراج (قوله ثم وجد) أي الماء (قوله وصلى
عليه ثانيا) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعداد الصلاة عليه بجنب تيمم وصلى ثم وجد الماء
كافي البرهان (قوله والا فأهل الامانة والورع) والافضل أن يغسله مجانا وان ابغى
الغاسل أجرا جازان كان غنة غيره والا لالتعينة عليه واختلقوا في أجرة خياطة كفن وحال
وحفار وتكون من رأس المال كافي الجواهر والشرع لالبية وينبغي أن يكون مثل الاول لان
ذلك من فروض الكفاية كافي السراج والضياء (تنبيه) * الاصل في مشروعية الغسل
تغسل الملائكة آدم عليه السلام أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان
آدم رجلا أشقر طولا كان غنلة فهو فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من
الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا ووجدوا في الثالثة كافورا

الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانيا والمنتفخ الذي تذر منه يصب عليه الماء ويغسله اقرب الناس اليه والاماهل الامانة والورع

ويستتر ما لا ينبغي اظهاره
ويكره ان يكون جنباً او
حيض ويندب الغسل من
تغسله وتقدم (و) بعد
تثنية يلبس القميص ثم
تلبس الاكفان (و) يجعل
الحنوط وهو عطر مركب
من اشياء طيبة ولا بأس
بساتر انواعه غير الزعفران
والورس للرجال (على رأسه
ولحيته) روى ذلك عن علي
وأنس وابن عمر رضي الله
تعالى عنهم (و) يجعل
(الكافور على مساجده)
سواء فيه المحرم وغيره فطيب
ويغطي رأسه ليطرد الدود
عنها وهي الجبهة وانه ويداه
وركبتيه وقدماه روى ذلك
عن ابن مسعود رضي الله
عنه فتخص بزيادة اكرام
(وليس في الغسل استعمال
القطن في الروايات الظاهرة)
وقال الزياهي لا بأس بان
يجعل القطن على وجهه
وان يحشى به مخارقه كالدر
والقيل والاذنين والانف
والفم انتهى وفي الظهيرة
واستقبح عامة المشايخ جعله
في دبره أو قبله (ولا يقص
ظفره) اي الميت (و) لا
(شعره ولا يسترح شعره)
اي شعر رأسه (ولحيته) لانه
للزينة وقد استفتى عنها
(والمرأة تغسل زوجها)
ولو معتدة من رجعي أو
ظهار منها في الاظهر

وكفتوه في وتر من الثياب وحفروا له الحدا واصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده
فكذلكم فافعلوا (قوله) ويستتر ما لا ينبغي اظهاره في الاظهار قال العلماء اذا رأى الغاسل من
الميت ما يحجب كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغتسل استحجب أن يتحدث به
وان رأى ما يكره كتنه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح
المشكاة قبل الا أن يكون مبتدعاً يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر ذلك زجراً
لامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ثم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن
حبان قال هبة الاسلام لام غيبة الميت أشد من الحي لان عفو الخبي واستهلاله ممكن ومن وقع في
الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک وقال علي شرط مسلم من
غسل ميتاً فكم عليه غفرله أربعون كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن
حفر له قبراً حتى يجنحه فكانت اسكنه مسكاً حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين يا علي غسل الموتي
فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعتهم قلت
ما يقول من يغسل قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله) ويكره أن
يكون جنباً) وتغسل الكثر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم أو اتقى في حق
المسلمة كما في ابن أمير حاج (قوله) ويجعل الحنوط) يفتح الحاء المهملة ويقال له الحنط بكسر
الحاء (قوله) مركب من اشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الاكثر خلافاً لعطاء (قوله
للرجال) فيكره ان لهم دون النساء اعتباراً بمحال الحياء فجعله ما في كفن الرجال جهل كما في
الشمي والسرارج وغيرهما والورس الكرم (قوله) على رأسه ولحيته) وسائر جسده كما في
الجوهرة بعد أن يوضع على الازار كما في القهستاني (قوله) ويجعل الكافور) هو شجر عظيم
بالهند والصين قهستاني ((قوله) سواء فيه المحرم وغيره) لان الاحرام ينقطع بالموت عندنا
خلاف الشافعي (قوله) ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو عليه لقوله
ويجعل الكافور على مساجده (قوله) فتخص بزيادة اكرام) اي لما كانت هذه الاعضاء
يحببها خست بزيادة اكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله) كالابر الخ) الكاف
للاستعصاء أو للتجميل وتدخل حينئذ في الجراح المفتوحة (قوله) واستقبح عامة المشايخ
جعله في دبره أو قبله) ظاهر تقييدهم ما أنهم ليستقبحوه في غيرهما فيكون لا بأس به في غيرهما
(قوله) ولا يقص ظفره) الا أن يكون مكسوراً فلا بأس بأخذه ورميه روى ذلك عن الامام
والشافعي كما في البحر وغيره وفي القهستاني عن العناية فلو قطع شعره أو ظفره أدرج معه في
السكن وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يقصر شاربه وظفره ويرزق من شعره ما حقه الازالة
كذا في مسكين (قوله) ولا يسترح شعره) ظاهر القنية أنها تحرمة حيث قال أما التزيين
بعد موتها والامتناع وقطاع الشعر فلا يجوز نهر (قوله) ولحيته) انما ذكرها بعد الشعر اعدام
تسار الذهن عند اطلاق الشعر اليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام
(قوله) ولو معتدة من رجعي) اي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فان معتدة زوجة يجعل
قربانها ومحتز زهره صريح في الشرح بعد (قوله) وأظهار منها في الاظهر) الاولى أن يقول

ولوم ظاهرهما في الاظهر وهذا في ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها روايتان الاظهر
 أن لا يحل لها تغسيله فجعل الاظهر عدم الحل (قوله أو الى ما لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء
 العدة) لعل في العبارة تحريضا من الناسخ وصوابها أو لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة
 قال في الشرح والايلاء لا يحترم وطأها فغسله اه فهذا يقتضي عطف الايلاء على ما قبله
 لما ذكرته في الحكم وقال ايضا والمرأة تغسل زوجها الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة اه
 وهذا يقتضي التعليل لقوله تغسله فتأمل (قوله فلو ولدت) اي امرأته التي توفي عنها
 هو محتر زقوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محتر زقوله ولوم معتدة من رجعي (قوله أو رضاع)
 بان ارضعت ضررتها الصغيرة (قوله أو صهرية) كأن مست ابنه أو اباه بشهوة والاصل
 في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلنا من أمرنا
 ما استبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه ومعنى ذلك أنهم لم تكن عالمة وقت
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم باباحة غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى أن ابا بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى الى امرأته انما بنت عيسى أن تغسله بعد وفاته وهكذا
 فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح
 والنكاح باق بعد الموت الى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها
 ولا يمنع من النظر اليها في الاصح تنوير (قوله لا تقطع النكاح) بانعدام له فصار الزوج
 اجنبيا واعتبر بذلك المين حيث لا ينتق عن المحل بموت المالك ويبطل بموت المحل فكذلك هذا
 وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا وروى أنها اغسلتها أم أيمن
 ولو ثبت ان عليا غسلها فهو محمول على بقاء الزوجية لقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب
 ينقطع بالموت الاسمي ونسبي مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكرك عليه فقال له أما علمت أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعوا له لخصوصية
 دليل على أنه كان مهورا فيهم أن الرجل لا يغسل زوجته (قوله ييمها) اي زوجها (قوله
 بخلاف الاجنبي) اي فانه ياف يد بجقرة وييمها مع كف بصره عن ذراعيها الا أن تكون امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا المكتبة لزوالم ملكه
 عن الامة هو المكتبة الى الورثة وبطلانه في ام الولد والمدة بركة لعمته ما بالموت فان قيل ام الولد
 تعتمد منه فينبغي أن تلحق بالزوجة قلنا ساعدتها لم تجب قضاء لحقه بل للتعرف عن براءة الرحم فان
 قيل هلا اكتفى بحقيقة كافي استبراء الامة قلنا عدة ام الولد وجبت بزوال القراش فأشبهت
 عدة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه للتصريح به في قوله بعد وان وجد ذورحم محرم
 (قوله ييموها) فعل ماض وفي نسخة بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن
 محارمه) الاولى غير محارمه (قوله بجقرة) راجع الى الصورتين الا أن تكون المرأة امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله كالنظر) اي يجوز النظر اليها اي الى أعضاء التيمم منها اي
 الكائنة منها وقوله متعلق بالجواز اقدر (قوله وكذا الخنثى المشكل) اي ولو مراعا
 والافه وكغيره فيغسله الرجال والنساء (قوله لم يشتمها) قال في الدرر شروط الصلاة عن
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتمه فقبل ودبر ثم تفاظ الى عشر سنين ثم كالف وفي

أولى ما لا يحل مسه والنظر
 اليه بقاء العدة فلو ولدت
 عقب موته وانقضت عدتها
 من رجعي أو كانت مبانة أو
 حرمت برقة أو رضاع أو
 صهرية لا تغسله (بخلافه)
 اي الرجل فانه لا يغسل
 زوجته لانقطاع النكاح
 واذ لم توجد امرأة لتغسلها
 ييمها وليس عليه غرض
 بصره عن ذراعيها بخلاف
 الاجنبي وهو (كأم الولد)
 والمدة والقتنة (لا تغسل
 سيدها) وتيممه بجقرة (ولو
 ماتت امرأة مع الرجال)
 المحارم وغيرهم (ييموها
 كعكسه) وهو موت رجل
 بين النساء وكن محارمه
 ييمنه (بجقرة) تلف على يد
 ايمم الاجنبي حتى لا يس
 الجسد ويفض بصره عن
 ذراعي المرأة ولو بجورا
 (وان وجد ذورحم محرم ييم)
 الميت ذكر كان أو أُنثى
 (بلا خرقه) لجواز مس
 أعضاء التيمم للغيرم بلا
 شهوة كالنظر اليها منهالة
 (وكذا الخنثى المشكل ييم في
 ظاهر الرواية) وقبل يجعل
 في قبض لا يمنع وصول الماء
 اليه (ويجوز للرجل والمرأة
 تغسل صبي وصبيبة لم يشتمها)
 لانه ليس لأعضائها حكم
 العورة

وعن أبي يوسف أنه قال
أكره أن يغسلهما الاجنبي
والمحبوب كالقفل (ولا بأس
بتقبيل الميت) للعبادة والتبرك
فوديعا خاصة عن محظور
(وعلى الرجل تجهيز امرأته)
أي تكفينها ودفنها عند أبي
يوسف لو كانت معسرة وهذا
التخصيص مختار صاحب
المغنى والمحيط والظاهرية
انتهى ويلزمه أبو يوسف
بالتجهيز مطلقا أي (ولو)
كان الزوج (معسرا) وهي
موسرة (في الأصح) وعليه
الفتوى وقال محمد ليس عليه
تكفينها لانتقطاع الزوجية
من كل وجهه (ومن) مات
(ولا مال له فكفنه) على من
تلمزه نفقته من أقاربه
وإذا تعدد من وجبت عليه
النفقة فالأكفن على قدر
ميراثهم كالنفقة ولو كان له
مولى وخاله فعلى معتقه وقال
محمد على خالته (وإن لم يوجد
من يجب عليه نفقته ففي
بيت المال) تكفينه وتجهيزه
من أموال التركة التي
لا وراث لأصحابها (فإن لم يعط)
بيت المال (عجزا) فليؤخره من
الأموال (أو ظلمًا) بمنعه
صرف الحق لمستحقه وجهله

الاشياء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة (قوله والمحبوب كالقفل) فليس له تغسيل
امرأة اجنبية إلا أن تكون من محارمه فيمهما بخرقة قاله السيد أي ولا يعطى حكم النساء
بسبب الحب وكذا إذا ماتت بين النساء يمما بخرقة أو دونها على التفصيل وكذلك أن يغسل
الصبي والصبية اللذين لم يشتميا فالحاصل أنه في حكم الرجل من كل وجهه (قوله ولا بأس
بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على فرسه من
مسكنه بالأنخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مسجى يردد سورة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك
الأقدوة به صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم مصححا عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب
عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي التهذيب لما توفي عثمان كشف النبي
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال
طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبرك) الواو بمعنى أو فأن تقبيله
صلى الله عليه وسلم عثمان المحبة وتقبيل أبي بكر الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لهامعا
(قوله خاصة عن محظور) هذا قيد في الجواز أما إذا كانت الشهوة فحرام ولو زوجة فيما
يظهر أقولهم إن النكاح انقطع بموتها لذهاب محله (قوله ودفنها) أي مؤنته إن لم يتبرع به
(قوله لو كانت معسرة) هذا أحد وجهين لأبي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو معسرا
ويجعله مقابلا له (قوله وهذا التخصيص) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج بما إذا
كانت معسرة (قوله ويلزمه أبو يوسف) في نسخة باو وهي الحكاية الخلاف عن أبي يوسف
وهي الصواب قال في الجرد باختلاف النقل عن أبي يوسف لكن الظاهر ترجيح ما في الخاتمة
لأنه كالكبوة فيلزمه على كل حال اه قال قولان أن كوران عن أبي يوسف وليس للامام
في عبارة الشرح ذكر وجه قوله أنه لو لم يجب عليه لوجب على الأجانب وهو قد كان أولى
بإيجاب الكبوة عليه حال حياته فخرج على سائر الأجانب ولأن الغرم بالغنم اه (قوله وقال
محمد الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب حالة الموت من نشوز
أو غرم كبير ونحو ذلك وانما إذا ماتت في العدة منه وهي من تلمزه نفقته أو كسوته أن
يجب عليه تجهيزها كذا بجهته ابن أمير حاج قال ولم أره مصرحاً به (قوله لانتقطاع الزوجية)
فصار الزوج كالأجنبي (قوله ولا مال له) قيد به لأنه لو كان له مال فإنه يجب فيه ويقدم على الدين
والوصية والارث إلى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض
والعبد الخاني قاله السيد (قوله على من تلمزه نفقته من أقاربه) أي الذين هم ذوو رحم
محرم منه نسبا (قوله وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة) كأخ وأخت (قوله فالأكفن
على قدر ميراثهم) فلتأخذ على الأخ وثلاثة على الأخت (قوله فعلى معتقه) وجه هذا القول
أنه وارثه (قوله وقال محمد لي خالته) لأن أرحم محرم منه (قوله وإن لم يوجد من يجب
عليه نفقته) أو وجد إلا أنه معسر (قوله من أموال التركات) أي لامن غيرها كبيت
الخارج والخمس والركاز ولا حدهما الاستقراض من الآخر كما وضع في محله (قوله وجهله)

(فعلى الناس) القادرين
 (و) يجب أن (يسأل) أى
 للميت (التجهيز من) علم به
 وهو (لا يقدر عليه) أى
 التجهيز (غيره) من القادرين
 بخلاف الحي إذا عرى
 لا يجب السؤال له بل يسأل
 بنفسه ثوباً بقدرته عليه وإذا
 فضل عنه شئ صرف المال له
 وإن لم يعرف كفن به آخر
 والاتصدق به ولا يجب على
 من له ثوب فقط تكفين ميت
 ليس عنده غيره وإذا اكل
 الميت سبع فالتكفين لمن
 تبرع به لا لو ارث الميت وإذا
 وجد أكثر البدن أو نصفه
 مع الرأس غسل وصلى عليه
 والا لا والتكفين فرض وأما
 عدد آثوابه فهي ثلاثة أقسام
 سنة وكفاية وضرة والآول
 (و) هو (كفن الرجل سنة)
 ثلاثة آثواب (قيص) من
 أصل العنق إلى القدمين
 بلا دخريص ويكن (وازار)
 من القرن إلى القدم
 (و) الثالث (الفاقة) تزيد
 على ما فوق القرن والقدم
 ليلق فيها الميت وتربط من
 أعلاه واسفله ويؤخذ الكفن
 (عما) كان (يلبسه) الرجل
 (في حياته)

من عطف السبب أو من عطف المغاير بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلا وفي نسخة وجهته
 وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس القادرين) أى فيفترض على سائر الناس
 العالمين به أن يجيزوه ويكفونوه (قوله غيره) بالنصب مفعول بسأل وظاهر ما في المجتبى
 حيث قال فإن عجزوا سألوا له ثوباً لأنه لا يجب عليهم الأسؤال كفن الضرورة لا الكفاية در فإن
 لم يوجد من يكفن غسل وجهه عليه الأذن ودفن وصلى على قبره وسأل متعدياً إلى مفعولين هنا
 أو التجهيز مفعول له وفيه أنه لم يتخذ فاعله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) نفي الوجوب
 وأما الجواز فالظاهر جوازه لأنه من الإعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ)
 أى إذا لم يكن عند الميت إلا رجل واحد وليس له الآثواب واحد ولا شئ للميت فصاحبه أحق به
 ولا يكفن به الميت قلت الظاهر أنه إذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط
 فالحكم كذلك وإفادته إذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس) قيد
 به لأنه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والا لا
 والبدن اسم للماءد الأطراف (قوله والتكفين فرض) أى كفاية بالنظر لعامة المسلمين
 لأن خص بلزومه كفاي حاشية المؤلف على الدرر (قوله وأما عدد آثوابه) الأولى أنواعه
 (قوله وهو كفن الرجل) أى البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالأحسن فيه كذلك وإن
 كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتاً لقان في خرقة من غير مراعاة وجه الكفن
 كالمضمون الميت لأنه ليس له محرمات كاملة لأن الشرع انما ورد بتكفين الميت وأما الميت
 لا ينطاق عليهما كما لا ينطلق على بعض الميت كذا في الخانية وغيرها (قوله ثلاثة آثواب) لما
 روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة آثواب ولأنها غاية ما يتجمل به الرجل في حياته فكذا
 بعد موته برهان وتكره الزيادة كما في المجتبى لأن يوصى بالأكثر فلا يكره بخلاف ما إذا أوصى
 أن يكفن في ثوبين فإنه يكفن في ثلاثة آثواب ولا يراعى شرطه لأنه خلاف السنة وفي غاية البيان
 لا بأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن
 الرجل إلى خمسة غير مكروهة ولا بأس بها وحينئذ فالأقتصار على الثلاث لنفي كون الأقل
 مستوفياً كما في الحاوى يعنى لأن الزيادة عليه مكروهة (قوله قيص) هو والدرع سواء كفاي
 الحاوى لكن التعبير بالقيص أظهر لأن الدرع مشترك بينه وبين درع الحديد آلة الحرب
 (قوله بلا دخريص ويكن) مكرور مع ما يأتي في المصنف (قوله وازار) هو الرداء والفاقة
 يعنى واحد وهو ثوب طويل عريض يستر البدن من القرن إلى القدم كما في ابن أمير حاج عن
 الحاوى القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه الله تعالى فراجع ان شئت (قوله
 من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور وكفاي القهستانى وفي بعض نسخ المختار من المنسكب
 إلى القدم (قوله والثالث الفاقة) بالكسر ما يلف به عبي وتسمى رداء قهستانى وهى
 ما تبسط على الأرض أو لا حوى ولا اشكال في انها من القرن إلى القدم فتح (قوله تزيد الخ)
 ظاهراً أن الزيادة انما تكون في الفاقة فقط وهو غير ما يعطيه كلامه الآتى (قوله وتربط)
 عطف على يلف فهو منصوب (قوله عما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المتطوق
 جواز تكفينه في كل ما جاز لبسه له وهو حى من ككل جنس كفاي البحر فيكفن بالبرد والقميص

والسكان والقطن كما في الفتح والقهستاني والقصب بالحريث ثياب ناعمة من كان الواحد قصب
قاموس ومنع بالمفهوم ما لا يجوز لبسه في حال حياته تكرير ونحوه واعتبار الحال الحياتة الا اذا لم
يوجد غيره لكن لا يزداد على ثوب واحد لان الضرورة تندفع به ويجوز ذلك للنساء كزعفر
ومعصفر كما في مجمع الانهر (قوله يوم الجمعة والعبدن) وإها ما كانت تلبسه في زيارة الابرار
وقيل كفن المثل ما يلبس غالباً لها (قوله ويحسن) بالبناء للمجهول أي الكفن (قوله
للحديث حسن والخ) أخرج ابن عدي أحسنوا كذا. وتاكم فانهم يتزاوون في قبورهم
وأخرج مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كنهه يعق فليختر من الثياب أنظفها وأتمها
وأيضها على ما روتها الستة ولم يرد به ما يفعله المبدزون اسرافاً ورياء ومهمة من الثياب الرقيقة
النظيفة فانه منهي عنه بأصل الشرع لاضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح
الصدر بشرح حال الموق في القبور للحافظ السيوطي أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات لأحدكم الميت فأحسنوا كنفه وبعجلوا انجازه
وصيته وأعدوا له في قبره وجنبوه جارا له وقبره قبرا يارسل الله بهل ينفع الجمار الصالح في
الآخرة قال هل ينفع في الدنيا قالوا نعم قال كذلك ينفع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسطي
الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاوون فيما بينهم) أي تزور الابرار بعضهم
بعضاً لتطلع على كسوة الجسم (قوله ويتفاحرون الخ) أي أنهم يسرون بذلك لا كفاخر الدنيا
(قوله ولا يغال فيهِ) حتى لو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كذا وسطا كذا في البصر عن
الروضة ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كما في الجوى عن الخفاف وفي شريعة الاسلام زمن
السنة أن يحسن كفن الميت فيخذه من أطيب الثياب وأشدها باضاً ولا يتخذ من الثياب
الفاخرة فانه يسلب سلباً (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى التامين (قوله فانه يسلب
سريعاً) قال الطيبي استعير السلب إلى الثوب مبالغة في السرعة أي يبلى سريعاً (قوله
في ثلاثة أثواب بيض) من كسوف كبروا الجماعة عن عائشة والكسوف القطن (قوله
بفتح السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكفي به حال الاختيار بدون
كراهية وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار على ثوب واحد حال الاختيار كما تذكره
الملافة فيه حال الاختيار (قوله في الأصح) وقبل قبض ولقافة وفي جوامع النفع ليس
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة (قوله الخبي) وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن
حيث القيمة (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى أي كفن الكفاية أولى حال
كون المال قليلاً والورثة كثيراً وذلك في الخاتمة والخلاصة ونقل مثله نحر الاسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا الحسن عندنا ما يخافون لم يرو ذلك عن السلف
كما في الفتح والبحر والحلي وابن أمير حاج وغيرها (قوله من القطن) تخصيص القطن على وجه
الافضلية والا فالظاهر العموم لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ومن خير أحوالكم الاقصد فانه يفتب الشعر ويجلو البصر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في
ثلاثة أثواب بيض أي من القطن (قوله وانما القفيل والجديد فيه سواء) لما عن عائشة

يوم الجمعة والعبدن ويحسن
للحديث حسنوا كفن
الموق فانهم يتزاوون فيما
بينهم ويتفاحرون بحسن
أكفانهم ولا يغال فيهِ
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تغالوا في الكفن فانه
يسلب سريعاً وكفن صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة
أثواب بيض مصولة بفتح
السين وبالضم قرية باليمن
(و) الثاني كفن (كناية)
للرجل (أزار وإفانة) في
الأصح مع قلة المال وكثرة
الورثة هو أولى وعلى القاب
كفن السنة أولى (وفضل
البياض من القطن) لما
رويناوا لحاق القفيل والجديد
فيه سواء (وكل من الأزار

واللحافة) الميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل قميصه كم) لانه الحاجة الحلي (ولادخر يص) لا يفعل الا الحلي ليتسع الاسفل للمشي فيه (ولاجيب) وهو الشق ٣٧٩ النازل على الصدر لانه الحاجة الحلي ولو

كفن في قميص حتى قطع جيبه وابنته وبكبه (ولا تنكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الاصح) لانهم تمكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللحافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الازار (و) (الف) الازار (من) جهة (يساره) (من) جهة (يمينه) ليكون المين أعلى ثم فعل باللقافة كذلك اعتبارا بجحالة الحياة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كفنها على جهة (السنة) تخار الوجهها) ورأسها (وخرقه) عرضها ما بين الشدى الى السرة وقيل الى الركبة كي لا يتشتر الكفن بالفخذ وقت المشي بها (لتربط ثديها) فسنة كفنها درع واذا روجار وخرقه ولحافة (و) (تزاد المرأة) (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خار) فيكون ثلاثة خار ولحافة واذا روجار (ويجعل شعرها صف-يرتين) وفوضان (على

رضي الله عنها قالت قال أبو بكر اشويه للذين كان عرض فيهما اغلوهما وكفنوني فيهما فقالت عاتشة ألا نستري لك جديدا قال الحلي أحوج الى الجسد من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن) وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله وهو الشق النازل على الصدر) فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق المرأة لما فيه من زيادة السترة وبعضهم فسر الجيب بالخزانة التي تكون في الشق كقعر الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع جيبه) هذا الغمايط ظهر على تفسير الجيب عاقله فخر الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر اللام وسكون الموحدة وفتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وبكبه فقطع حيث بدأ البناء للفاعل (قوله ولا تنكف أطرافه) ولو كفت جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القهستاني (قوله لعدم الحاجة اليه) لان ذلك لصيغته ولا حاجة اليها (قوله وتكره العمامة في الاصح) كذا في المجتبى لانهم تمكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلاها في البدائع بأنهم الوفعت اصارا لكفن شفعها والسنة أن يكون وثرا (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخصه في الظهيرية بالعلماء والاشراف دون الاوساط كما في النهر وغيره (قوله واف الخ) عطف تفسير على قوله ثم يعطف عليه الازار (قوله ان خيف انتشاره) والابان كان المدفن قريبا لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد المرأة) ولو أمة كما في الحلي (قوله وقبل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور واسطها نهر اى فاحسن الاقوال القول بالستر الى الفخذ (قوله كي لا ينتشر) علة للقول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح في الفخذ والمعنى انما أمر يكون الخرقه الى الركبة خوفا من انتشار الكفن عن الفخذ وقت المنى بالخنازة (قوله لتربط ثديها) اى وبطنها كما في الجامع الصغير وتربط بالبناء للفاعل وضميره يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) ومادونها كفن ضرورة في حقها كما في التبيين (قوله تحت اللحافة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة فيكون الخار تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف اللحافة (قوله ثم تربط الخرقه فوقها) اى فوق اللحافة والظاهر أن هذا الترتيب مسنون لا واجب (قوله وتجمر الا كفان) جمع نظر الى تعدد الاثواب أو تعدد الموتى يقال جمر ثوبه واجمره تجميرا واجارها تجمره والمراد أنها تطيب بالجر وهو ما يجربه الثوب من عود ونحوه ويقال للشئ الذي يوقد فيه ذلك جمره وما قبل ان المراد بالتجمير جمع الا كفان قيل الفصل لانه يقال تجمر القوم اذا تجمعوا واجر شعره جمعه لا يخفى بعده كما في النهر (قوله تجميرا وثرا) أشار بتقدير تجميرا الى أن وثرا صفة لمصدر محذوف (قوله فاجر وادترا) وفي رواية للحاكم اذا جرت الميت فأجره وثلاثا ولفظ المبيق جروا كفن الميت ثلاثا وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله وعند تكفينه (قوله ولا يزد على خمس) ليس من الحديث وتبع فيه الزيلعي وزاد من لا مسكين قوله أو سبعا أفاده السيد (قوله ولا يتبع الجنائز بصوت ولا ناز) كذا في حديث أبي داود

صدرها فوق القميص ثم يوضع (الخار) على رأسها ووجهها (فوقه) اى القميص فيكون (تحت اللحافة) ثم تربط (الخرقة فوقها) لئلا يتشتر الا كفان وتنعطف من اليسار ثم من المين (وتجمر الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وترا قبل أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجمرت الميت فأجروا وثرا ولا يزد على خمس ولا يتبع الجنائز بصوت ولا يركرهم تجمير القميص

وزاد في رواية ولا يمشي بين يديه قال محمد و بهذا أنا أخذوه و قول أبي حنيفة قال في البدائع لانه
فعل اهل الكتاب فيكره التشبه بهم اي ولان فيه تشاؤلا رديا قالوا وان خلت المشكل في التكفين
كالمرأة لانه يجب الحبر والمعصفر والمزغفر احتياطا والامسة كالخزعة والمرأى كالبالغ
والمراهقة كالبالغة وكذا هو الاحسن لصغيره وصغيرة وأدنى ما يكتفى للصغير ثوب والصغيرة ثوبان
والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت والمحرم كالخلال وفي السيد عن البصري لو كفنه الوارث
ليرجع على الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي **العباد والزروع والخل بين**
شريكين أنفق أحدهما يرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن القاضي ٥١ (قوله يكتفى فيه
بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد ومعه ابن عمه لم يوجد له شيء
يكفن فيه الا غرة اي كساء فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب فكانت اذا وضعت على رأسه
بدت رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغطي رأسه
ويجعل على رجله شيء من الاذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكتفى خلافا لما سافى
كذا في الشرح عن الزيلعي الا زيادة تفسير الغرة عن السيد (قوله حتى يحسنه) اي يستتره من
أجناسه في ستره فاذا في القاموس انه يأتي ثلاثا ورباعيا والجن محرك القبر وهو هذا الحديث
رواه الحاكم في المستدرک وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر الكافر
والظاهر أن محله ان كان بغير أجر وقوله فكتم عليه اي ستر عليه في الازهار قال العلماء اذا رأى
الفاسل من الميت ما يهجه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغسل استحب
أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتنه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به
كذا في شرح المشكاة قيل الا أن يكون مبدءا يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيه ذكر
ذلك زيرا لامثاله كما في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فغسل
ومن حله فليتوضأ رواه الامام أحمد و أصحاب السنن الا النسائي والاهم فيه للندب وصرفه عن
الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناخذنا لا وضوء على من
سجل جنازة ولا على من حنط ميتا أو كفنه أو غسله وهو قول أبي حنيفة كذا في الاثارة قال
شارحه المنسلا على وما ورد من الامر بذلك محمول على الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة
ايكون مستعدا للصلاة فلا يفوته شيء منها اه وقيل الحكمة في ذلك أن مباشر الميت يحصل له
قتور والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سبع مائة مرة) المراد التكثير كما قيل به في
نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال
يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر
الله العظيم

• (فصل) • هو بالتثنية ما فرغ من الغسل والكفن شرع في الصلاة عليه اذا شرط بتقديم
على المشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكره لان تكفيره الاجماع كذا في البدائع
والقضية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر
وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين
ما تركها ولان في الايجاب اي العمى على الجميع استحالة وجوبها كتنى البعض حموى والجماعة

(وكفن الضرورة) للمرأة
والرجل يكتفى فيه بكل
(ما يوجد) روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم من
غسل ميتا فكنتم عليه غفر
الله له أربعين كبيرة ومن
كفنه كساء الله من السندس
والاستبرق ومن حفره قبرا
حتى يحسنه فكأنما سكنه
مسكا حتى يبعث وورد
يا على غفر الموتى فانه من
غسل ميتا غفر له سبعون
مائة مرة لو قسمت مائة منها
على جميع الخلائق لوسعتهم
قلت ما يقول من يغسل ميتا
قال يقول غفرانك يا رحمن
حتى يفرغ من الغسل
• (فصل) • الصلاة عليه
ككفنه ودفنه وتجهيزه
(فرض كفاية)

ففيها ليست بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير ~~هـ~~ ستاني ويصح التذرع بالانها
 قرية مقصودة بخلاف التكبير وتشيع الجنازة بحرقيل هي من خصائص هذه الامة كالوصية
 بالثلاث ورد بها أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان آدم رجلا أشقر
 طولا كانه فخله تحرق فلما حضره الموت نزلت الملائكة بمحيطه وكفنه من الجنة فلما مات
 عليه الصلاة والسلام لم يغسلوه بالماء والسدر ثلاثا ووجهه لوجه النائمة كافر واكفنه في وتر من
 الثياب وحضره له الحداد وصلوا عليه وقالوا لولده هذه سنة لمن بعده فان صح ما يدل على الخصوصية
 تعين حله على أنه بالنسبة لجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة
 وموتها رضي الله عنها بعد النبوة بعشرين سنين على الأصح وقوله وخفروا له الحداد أي بحكة عند
 حواء عليها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا
 في النهاية وجزم ابن العماد بانه ثبت ويمكن الجمع كما ذكره بعض الأفاضل بان شيئا كان امام
 البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغا والملائكة مقتدون به وقد يؤيد كلام ابن
 العماد بان شيئا كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام جبريل لم يعلم الكيفية ثبت منه كما وقع
 للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض به ~~هـ~~ افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد
 بالخطاب) فلما انفرد واحد بان لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودفعه كما في الضياء والشعنى
 والبرهان (قوله والقيام) فلانصح قاعدة أو را كما من غير عذر كذا في الدرر لانها صلاة من
 وجه لوجود التصرية وكذا يشترط للصلاة ولو تعذر النزول عن الدابة اطين ونحوه جاز أن يصلي
 عليها را كما استحسننا (قوله لكن التكبيرة الاولى الخ) اعلم أن السكال قال ان التكبيرة
 الاولى شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وثقبته في البحر والنهر بما في المحيط
 من أنه لا يجوز بنبه صلاة جنازة على تحريمة أخرى ولو كانت شرطًا لحاز ذلك في الغاية أن
 الأربع تكبيرات قائمة مقام الأربع ركعات وهذا يقتضي أنها ركن بجمع المصنف بينهما هذا
 الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال إلا أن أبا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان
 معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها ولهذا اختصت برفع اليدين اه
 ثم في تعقب الشيخين للكمال تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على تحريمة النقل أو فرض آخر مع
 انها شرط لاركن وفي السيد نقل عن حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها وفي غيرها أولها
 اظهارا للتواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه ومثله في القنية ونقله ابن مفلح في شرح
 الوقاية عن الكرماني اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم
 خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها واظهارا للتواضع لا يتوقف على التأخر لان كونها
 اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع والخضوع وذلك بالمنحة الربانية لا بالتأخر قطعاً
 فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له شخص صحيح ~~هـ~~ كذا بحشمه بعض الأذكياء وقد علمت مانته اهل
 المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله أولها اسلام الميت) اما بنفسه
 أو باسلام احد ابويه أو بقبعية الدار واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصف ومات لا يصلي
 عليه جرى كذا في شرح السيد (قوله لانها شقاعة الخ) ولقوله تعالى ولا تصل على أحد
 منهم مات أبدا كذا في الشرح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في

مع عدم الانفراد بالخطاب
 بها ولو امرأة (واركانها
 التكبيرات والقيام) لكن
 التكبيرة الاولى شرط باعتبار
 الشروع بها ركن باعتبار
 قيامها مقام ركعة كما في
 التكبيرات ~~هـ~~ كما في المحيط
 (وشرائطها) ستة أولها
 (اسلام الميت) لانها شقاعة
 وليست الكافر (و) الثاني
 (طهارته)

البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا
غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنيش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم
يجل عليه التراب بعد فاته يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلا أو نسيانا ثم دفن ولا يخرج
الا بالنيش اعيدت على قبره استحضانا لفساد الاولى وبشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما
في الخزانة أنه ان تخبس الكفن بنجاسة الميت لا يضرد فعلا للحرج بخلاف الكفن المتخبس
ابتداء اه (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن
والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السيد وأما مكانه
اي اذا كان نجسا فان كان الميت على الجنائز تجوز الصلاة وان كان على الارض ففي الفوائد
يجوز وجوز في القنية بعدم اه نهر وجهه ليلوا ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة ووجه
عدمه أن المكفن تابع فلا يمتدحائل ان المراد بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائز أو الارض
ان لم يكن جنائز والحاصل أن طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع الميت بدون
جنائز أما بما فعدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم بها
أعيدت اهدم انعقاد الصلاة للجميع وبعبكسه لا سقوط القرص بصلاة الامام ولو أم فيها صبي
ينبغي ان لا يجوز كما في جامع احكام الصغار بخلاف ما لوردة السلام فانه يسقط عن الباقي عند
البعض ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح ولو اقرش نعليه وقام عليه ما جاز فلا
يضر بنجاسة ما تحتم ما لكن لا بد من طهارة نعليه مما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت
حضورها ولذا اقدمت على سنة المغرب ولو صلوا الغير قبله ان بقصر صحت ولو وضعوا الرأس موضع
الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأساوا ان تعدد والتغييرهم السنة المتواترة كما في
البدائع (قوله والثالث تقدمه - أمام القوم) الاولى تقديمه لان المخاطب به الاحياء وهم
فاعلموا ان تقديمه فلو خلفهم لا تصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل صحته على الصبي
اه من السيد موضعا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون وكسرهما واقصر السيد
في شرحه على الفتح لقب ملك الحبشة واسمه احممة ومعناه بالعربية عطية الله (قوله كانت
بشهادة) اي بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم اي يمكن رآه وشاهده فيه صلى الله عليه وسلم
فرفع له سريره حتى رآه بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام دون المأمومين
وهذا غير مانع من الاقتداء وانها خصوصية للنجاشي وان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة
الخصوصية ومثل ما ذكر يقال في صلواته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة ووجهه من أبي
طالب حين استشهد بعثة قال في البحر وقد اثبت كلامنا من الاولين بالدليل الكمال في الفتح واخرج
الطبراني وابن سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقبول فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب ان أطوى لك الارض فتصلي
عليه قال نعم فضرب بجناحه على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلقه صفقان من الملائكة
في كل صف سبعون الف ملائكة ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بوجه
سورة قل هو الله أحد وقرأته اياها جاتيا واذها بها وقامها وقاعد اوعلى كل حال اه وفي القهستاني
والبعد عن الامام غير مفسد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) اما

وطهارة مكانه لانه كالامام
(و) الثالث (تقدمه) أمام
القوم (و) الرابع (حضوره
أو حضورا كثير بدنه أو نصفه
مع رأسه) والله - لالة على
النجاشي كانت بمشاهدة
كرامة له ومهجرة للنبي صلى
الله عليه وسلم (و) الخامس
(كون المصلي عليها غير
راكب) وغير قاعد (بلا
عذر) لان القيام فيها ركن
فلا يترك بلا عذر

بالعذر قسح كما اذا كان مريضاً ولو اماماً فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً اجزأه عندهما لا عند
محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي قاعداً بعذر بين
كونه ولياً أو لئلاً كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط الفرض بغيره ولو بدون اذنه وانما
الولي له حق الاعادة وحينئذ لا فرق في سقوط الفرض بصلاة غير الولي بين أن يكون قائماً
أو قاعداً العذر اقامه بعض الخذاق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت
موضوعاً على الارض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يفته شيء من
التكبير خلف الامام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له ايضاً خلاف ولهذا قالوا اذا رفعت
قبل ان يقضى ما عليه من التكبير فانه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور انه
يأتي به تتراباً لا دعاء ان خشى رفع الميت على الاعتناق كما يأتي للمصنف (قوله الامن عذر)
كان كان بالارض وحل لا يأتي وضع الميت عليها (تنبيه) قال في الدرر بقي من الشروط
بلوغ الامام اه وبقي منها أن يحاذي الامام جزءاً من الميت كما في القهستاني والسراج قلت
الظاهر ان هذا فيما اذا لم تكن الموقى اذ عند كثرتهم يجوز أن يجعلها صفاً واحداً ويقوم عند
أفضلهم وبقي من الشروط استعورته فقط وان كان الفرض في الكفن ستر جميع البدن لان
هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه واداء حقه كذا قاله بعض الافاضل (قوله
وسنمها اربع الخ) الاولى ان يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما
ذكره بعد (قوله بهذا صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بهذا رأسه لانه معدن
العقل وقيل يقوم بهذا الوسط منهما (قوله ذكر اكان الميت اواقي) فيه اشارة الى أنه لا فرق
فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد (قوله ونورا لايمان) بالجزأى وموضع نورا لايمان
وعبارة الشرح اولى حيث قال لان الصدرة موضع القلب وفيه نورا لايمان فيكون القيام عنده
اشارة الى الشفاعة لايماناً وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستصحاب كما سبق فلو وقف في غيره
اجزأه كذا في البحر عن كافي الحاكم اه والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة
اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة مصفوف من
المسلمين غفر له اه من السيد فقد جعل الواحد صفواً وهل الحكم كذلك فيما اذا كانوا ثلاثة
فيجعل كل واحد صفاً بجزء وسيأتي ما ذكره السيد للمؤلف (قوله وهو سبحانه اللهم
وبصمك الخ) قال في سكب الانهر والاولى ترك وجل ثناؤه الا في صلاة الجنائز اه (قوله
وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من
السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه ابن حجر اه وفي العيني على البخاري واجاب عنه
الطحاوي بأن قراءة الفاتحة من العصابة لعلها كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة وقد
قال مالك قراءة الفاتحة ليس معه ولا يها في بلدنا في صلاة الجنائز اه (قوله وقد قال أئمتنا بان
مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه نظر اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على
اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهب في مكان الاعتقاد على ما هو مصرح به
في كتب المذهب كالحيط والتجنيس والولوا الطبيعة وغيرهما من أن قراءتها بخفية القراءة لا يجوز
معللاً بانها محل الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصراً (قوله فلا مانع من قصد القرآنية

(و) السادس (كون الميت)
موضوعاً (على الارض)
لكونه الامام من وجه (فان
كان على دابة أو ايدى
الناس لم تجز الصلاة على
المختار الا) ان كان (من
عذر) كما في التبيين (وسنمها
اربع) الاولى (قيام الامام
بهذا) صدر (الميت ذكر اكان
الميت) (اواقي) لانه
موضع القلب ونورا لايمان
(و) الثانية (النساء بعد
التكبير الاولى) وهو
سبحانك اللهم وبصمك الى
آخره وجاز قراءة الفاتحة
بقصد النشاء كذا نص عليه
عندنا وفي البخاري عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه
صلى على جنازة فقراً بفاتحة
الكتاب وقال لتعلموا أنه من
السنة وصححه الترمذي وقد
قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف
مستحبة وهي فرض عند
الشافعي رحمه الله فلا مانع
من قصد القرآنية به اخروجا
من الخلاف

وحق الميت (و) الثالثة الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد التكبير (الثانية)
 اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد إلى آخره (و) الرابع
 من السنن (الدعاء للميت)
 ولنفسه وجاءه المسكين
 بعد التكبير (الثالثة)
 ولا يعينه (أي الدعاء) (شئ)
 سوى كونه بأمر أو لا آخره
 (و) لكن (أن دعا بالمأثور)
 بن النبي صلى الله عليه
 وسلم (فهو أحسن وأبلغ)
 لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ
 عوف) بن مالك (من دعاء
 النبي صلى الله عليه وسلم) لما
 صلى معه على جنازة (اللهم
 اغفر له وارحمه وعافه واعف
 عنه وأكرم نزله ووسع مدخله
 واغسله بالماء والثلج والبرد
 ونقه من الخطايا كما ينقى
 الثوب الأبيض من الدنس
 وأبدله داراً خيراً من داره
 وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً
 خيراً من زوجته وأدخله الجنة
 وأعذه من عذاب القبر
 وعذاب النار) قال عوف
 رضي الله عنه حتى تميت
 أن أكون أنا ذلك الميت
 رواه مسلم والترمذي
 والنسائي

(الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكر وهذه تحريم ولا تأتي به السنة فكيف
 يطلب منه تلاوتها بقصد القرآنية (قائدة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما غسل وكفن
 ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما يسع البيت فقالا اللهم اننا نشهد أنه بلغ ما أنزل
 إليه ونصح لآئته وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه وتمت كلمته وأومن به وحده لا شريك له
 فاجعلنا الهنا من يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان
 بالمؤمنين رؤفاً رحيماً لا يتغنى بالإيمان بدلاً ولا يشترى به ثمناً أبداً والناس يقولون آمين ويخرجون
 ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل أنهم صلوا من بهد الزوال يوم
 الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقيل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو
 صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر جمع عليه لا خلاف فيه اهـ من السيد عن الخصائص
 (قوله وحق الميت) قد يقال إن حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله اللهم صل على محمد
 الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجلابي أنه يصلي بما يحضره والاولى أنه يصلي بهد
 الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد والبخاري وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب فإن الراكب يعلق قدحه ثم يضعه ويرفع متاعه
 فإن احتاج إلى شربه شربه أو الوضوء وضأبه والأهراقه وأمكن جعلوني في أول الدعاء
 وأوسطه وآخره وما في السيد عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الأعمال موقوفة
 والدعوات محبوبه حتى يصلي على أول وآخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا اللفظ في
 المرفوع ومعهنا صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ولنفسه) ولوالديه المؤمنين كما في
 النهر ولكنه يقدم نفسه على الميت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه بنفسه كما نطق به القرآن في
 عدة مواضع كذا في السراج وقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وليس الدعاء
 من أركانها على التحقيق (قوله ولا يمين له شئ) لأن التعيين يذهب رقة القلب كذا
 في التبيين (قوله سوى كونه بأمر أو لا آخره) فلودعا بأمر الدنيا كان مما يستحيل طلبه
 لا تقصد إلا أنه لا يكون آتياً بالسنة وإن لم يستحل أفسدها كما تقتضيه القواعد (قوله بالمأثور)
 أي المنقول (قوله فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب
 ونحوه (قوله واعف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزل ما يهبها
 للضيف أي اجعل نزله كريماً أي عظيماً وهو يرجع إلى تكثير الثواب أو إلى نعيم القبر وفي نسخة
 منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب
 بالكلية والاحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفه فيها وفي الكلام استعارة بالكناية
 حيث شبه الميت بثوب يغسل وطوى كان التشبيه ما عدا المشبه وكر الغسل تخييل والماء
 والبرد والثلج ترشيح ويحتمل أنه استعارة تمثيلية شبه فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيراً
 بلباغية غسله من الأوساخ الحسية بظهورات عديدة واستعمل التركيب الموضوع للمشبه
 في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله والمقام للدعاء فيطلب فيه بسط القول

(قوله وأهل أخير من أهل) ان كان المراد بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة أو المجاورين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمقابلة (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وذكرنا وانثانا وصغيرنا وكبيرنا وزاد أحد أصحاب السنن ألا تسأل الله من أحبيته من أجليه على الاسلام ومن توقيته من أقره على الايمان وفي رواية اللهم ان كان محمد - نافذ في أحسنه وان كان مسيقا فجاوز عن سبائنه اللهم لا تضر منا أجره ولا تقتنا بعده اه قلت وان جمع بين ذلك كله فحسن وفي الشرح ادعية أخرى غير ما ذكر ونخص الايمان بالموت لان الاسلام وهو الانقياد الظاهري غير موجود فيه وقوله وصغيرنا أي الصغير من الذنوب والكبير منها أو ان المفقرة لا تقتضي سبق ذنب وقال في السراج ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات أو يقول ما يسر عليه وفي مجمع الأنهر وان كان الميت مؤثنا أنت الضمائر الراجعة اليه اه (قوله وينوي بالتسليم الميت مع القوم) وجزم في الظهيرة بأنه لا ينوي الميت ومنه له لفاضيضان وفي الجوهرية قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام لانه ليس اهلا للخطاب قال بعض الفضلاء وفيه نظر لانه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم على اهل القبور اه على ان المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخافت في الكل الا في التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخافت في الكل الا في التكبير والجهر ولا يسر كل الاسرار جوى عن الظهيرة كذا في السيد وروى الامام محمد في موطئه عن مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يليه قال محمد و به اذا نأخذ في سلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي حنيفة قال شارحه المنلا على فقول الشمني غير رافع به صوته ليس في محله أو محمول على غير الامام أو على المبالغة اه (قوله في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ولان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وغير الركعة الاولى لا يرفع فيها فكذلك تكبيرات الجنازة وقالوا يفسدها ما يفسد الصلاة وتكره في الاوقات المكمرة وهاهنا فلو صلوها فيها ارتكبوا النسي ولا إعادة عليهم كما في الفتح والبحر وتكره وقت الخطبة كما في المصنوعات ويكره تأخيرها الى ذلك الوقت ليجتمع عليها الناس كذا في ابن أمير حاج (قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن علي أنهم قالوا لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح وإثنى صحت فلانعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح والتبيين والخلي والشمي (قوله لانه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت الفجر لان التكبير أربعاء آخر فله صلى الله عليه وسلم واستقر عليه اجاع العصاة (قوله ولكن ينتظر سلامه في المختار) لان البقاء في حرمة الصلاة بعد الفراغ منها ليس بخطا انما الخطأ في المتابعة نهر بخلاف العبد اذا زاد على ثلاث تكبيرات فانه يفسد لانه يجتهد فيه ولو جاز حذر الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيها اذا سمع التكبير من الامام فلو من المبلغ تابعه اجاعا جوى وينوي الافتتاح بكل تكبيرة تزيد على الاربع كما في

وفي الاصل روايات أخر
(ويسلم) وجوباً (بعد)
التكبير (الرابعة من غير
دعاء) بعده (في ظاهر
الرواية) واستحسن بعض
المنابع أن يقول ربنا آتانا
في الدنيا حسنة الخ أو ربنا
لا تزغ قلوبنا الخ وينوي
بالتسليم الميت مع القوم
كما ينوي الامام ولا ينبغي
أن يرفع صوته بالتسليم فيها
كما يرفع في سائر الصلوات
ويخافت بالدعاء ويجهر
بالتكبير (ولا يرفع يديه في
غير التكبير الاولى) في ظاهر
الرواية وكثير من مشايخ بلخ
اختاروا الرفع في كل تكبيرة
كما كان يفعل ابن عمر رضي
الله عنهما (ولو كبر الامام
خسالم يتبع) لانه منسوخ
(ولكن ينتظر سلامه في
المختار) يسلم معه في الاصح

العين من لا احتمال شرعه قبل الامام اه من السيد مخلصا (قوله كما كبر) استعمال الكاف
في المفاجأة اي يكبر اذا انتقل امامه الى الزائدة وبالأول يبقى (قوله كبر) اي الامام الرابعة
ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه سجود السهم ويحتمل أن الضمير راجع الى المأموم وهو بعيد لان
الامام اذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر واذا فسدت على الامام فسدت على المأموم وترك
ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لمخنون) قال البرهان الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصل لا لم
يكاف بخلاف العارض فانه قد كلف وعروض الجنون لا يعصم ما قبله بل هو كسائر الامراض
اه ويدل عليه تعليل الشرح بقوله اذ لا ذنب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) اي بعد تمام
قوله ومن توفيقه مناقتونه على الايمان كما في الحلبي والتنوير وغيرهما (قوله اي أجزا متقدما)
تبع فيه مسكينوا العبي وغيرهما وردة في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا أجزا فالاولى
كافي السراج أن يقال سابقا مهتاما مخلصا في الجنة وهو دعاء للصبي ايضا بتقديمه في الخير
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لآبويه بل لهما ثواب التعليم قلت تهمة المصالح في الجنة من
الاجر المتقدم والتكرار لا يضرب لان المقام يطلب فيه ذلك كما هو نظيره في دعاء عوف بن مالك ثم
ان جعل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرط لوالديه ونحوهم فقط وكذلك يقال
في جعله أجزا واجب بان هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب
من كل مصل وقد يكون الوالد جاهلا لا يتقدم أو ميتا على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما
من الولاية وقد يقال ان المصلي بسعيه وصلاته وتوحيته يكتب له أجر فجعل الصبي أجزا الى سببا
في الاجر ظاهر لكل مصل واذا كان الفرط بمعنى الاجر فالامر ظاهر اذ يقال في الفرط ما قبل في
الاجر وان كان الفرط هو المتقدم المهني للمصالح لا يقيد الوالدين يكون ظاهرا ايضا (قوله
اي ثوابا) اخذ ان الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر
هو الحاصل بالمكملات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا يتكرر
اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما أعدت لوقت الحاجة وجموع قواهم في
تفجيرها خيرا بابقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع
لغيره (قوله مشفعا) بتشديد الفاء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف المعين (قوله
مقبول الشفاعة) وفي العيني هو الذي يجعل شفعيا ولا شك أن اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم
قبولها وفي المقيد يدعو لوالديه أي والذي الصغير وقبل يقول اللهم ثقل به موازينهم وأعظم به
أجورهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالحى المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح
بأنه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي أن يدعى لها فيها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن المبتغى
بالمهجة ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صوره ثم يكبر رابعة اه وفي تخرج الهداية
روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقط يصل عليه ويدعى
لوالديه بالمغفرة وفي رواية بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذي والطحاكم وقالوا ان الام
بالتم والهم والحسرة والوحشة والضعفة ثم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

وفي رواية يسلم المأموم كما
كبر امامه الزائدة ولو سلم
الامام بعد الثلاثة فاصحيا
كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر
لمخنون وصبي) اذ لا ذنب
لهما (ويقول في الدعاء
اللهم اجعله فرطاً) الفرط
يقصصين الذي يتقدم
الانسان من ولده اي أجزا
متقدما (واجعله لنا اجرا)
اي ثوابا (وذخرا) بضم الذال
المهجة وسكون الدال المهجة
الذخيرة (واجعله لنا شافعا
مشفعا) بفتح الشافع مقبول
الشفاعة
(فصل) السلطان احق
بصلاته

• (فصل) بالتنوين (قوله السلطان احق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله

(واجب تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لأن في تقديم غيره عليه اهاتته (قوله ثم نائبه) أي
 نائب الخليفة في احكام السياسة وهو أمير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله
 لانه السنة لأن المراد به في كلامه الطريقة المعهودة في الدين (قوله لانه السنة) أي لأن
 تقديم النائب هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلي على جنازة أخيه
 الحسن وكان سعيد حينئذ والياً على المدينة فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ما قد صحت أفاده
 في الشرح (قوله لولايته) لانه نائب الخليفة أيضاً في الاحكام الشرعية وولايته عامة
 كما في مجمع الانهر (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الدرر من باب الجمعة الشرط بفتح الشين
 والراء بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشخصية هي بذلك لانه
 علامة تعيينه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر وزاد الزيلعي عن نص الامام كما
 هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجرم به في الفتح
 والحاصل أن تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الانهر عن
 الاصلاح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضلية اه وهذا يخالف
 ما تقدم الا أن يحمل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا ويراد بالباقي امام المسجد
 الجامع وامام الحلي أفاده بعض الاذكياء (قوله ثم خليفة القاضي) لانه يقوم مقام القاضي
 كما أن خليفة الوالي وهو صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم امام الحلي) المراد
 به امام مسجد محله لكن بشرط أن يكون افضل من الوالي والا فالولي أولى منه كما في النهر وفي
 الشرح والصلاة في الاصل حق الاولياء اقربهم الا أن الامام والسلطان يقدمان لعارض
 الامامة العظمى والسلطنة فان في التقديم عليهما ازدراف وفساد أمر المسلمين فيحتاج إلى
 ذلك لفساد فيجب تقديم من له حكم عام واما امام الحلي فيستحب تقديمه على طريق
 الافضلية وليس بواجب كما في المستصفي (قوله لانه رضى عليه الخ) قال البرهان الحلي على
 هذا لانه لو علم أنه كان غير راض به حال حياته ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح)
 وقال أبو يوسف ولي الميت أولى لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله
 الولى) على من دونه لان الولاية في الحقيقة كفسله وتكتمينه اذ هو اقرب الناس اليه والمعتبر
 في تقديم الاولياء ترتيب عسوبة الانكاح فتقدم البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة
 برهان وتقدم بنو الاعيان على بنو العائلات كما في الشنقي والى ذلك أشار المؤلف بقوله
 كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن يقدم الاب على الابن) أي وجوباً كما أخذ السيد
 من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفافاً بالاب (قوله على الصحيح) وقيل هو قول
 محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الاصل والفرق لهما بين الانكاح
 وصلاة الجنازة أن الاب افضلية على الابن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في
 سائر المسائل كذا في التبيين والبحر ولو كان لها زوج وابن بالغ منه فالولاية لابن الا أنه
 ينبغي أن يقدم أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرة (قوله لافضله) فلو كان الاب
 جاهلاً وابن عالماً ينبغي تقديم الابن كما في النهر وجرم به في الدرر ولومات ابن وله أب وجد فالولاية
 لايه ولكنه يقدم أباه جد الميت تعظيماً اه (قوله رضى الله تعالى) أي رضى الله تعالى

لواجب تعظيمه (ثم نائبه)
 لانه السنة (ثم القاضي)
 لولايته ثم صاحب الشرط
 ثم خليفة الوالي ثم خليفة
 القاضي (ثم امام الحلي) لانه
 رضى عليه في حياته فهو أولى
 من الولى في الصحيح (ثم الولى
 المذكور) المكلف فلاحق
 للمرأة والصغير والمعتوه
 ويقدم الاقرب فالاقرب
 كترتيبهم في النكاح ولكن
 يقدم الاب على الابن في
 قول الكل على الصحيح
 لفضله وقال شيخ مشايخي
 العلامة نور الدين على
 المقدسى رحمه الله تعالى
 لتقديم الاب وجه حسن

هو أن المقصود الدعاء للميت
ودعوته مستجابة روى أبو
هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث دعوات مستجابات
دعوة المظلوم ودعوة المسافر
ودعوة الوالد لولده رواه
الطحايسى والسيد اولى من
قريب عبده على الصحيح
والقريب مقدم على المقتق
فان لم يكن ولي قال زوج ثم
البحران (ولن له حق التقدم
ان يأذن لغيره) لان له
ابطال حقه وان تعدد
فلا شأنى المنع والذي يقدمه
الا كبر اولى من الذى قدمه
الاصغر (فان صلى غيره) أى
غير من له حق التقدم بلا
أذن ولم يقتد به (اعادها)
هو (ان شاء) لعدم سقوط
حقه وان تأدى الفرض
بها (ولا يعيد معه) أى
مع من له حق التقدم (من
صلى مع غيره) لان التنقل
بها غير مشروع كما لا يصلى
احد على ابدعه وان صلى
وحده (ومن له ولاية التقدم
فيها الحق) بالصلاة عليها
(عن اوصى له الميت بالصلاة
عليه) لان الوصية باطلة
(على المقتق به) فانه المصدر
النهي

والمراد شفعه وهو المقدس وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أى من
الصلاة على الميت (قوله روى) أى به دليلا على قوله ودعوته مستجابة (قوله دعوة المظلوم)
ولو كان كافرا فانها مستجابة ولو بعد حين (قوله ودعوة المسافر) أى سفر طاعة (قوله
والسيد اولى من قريب عبده) لانه مالك له (قوله والقريب مقدم على المقتق) لانه قد خرج
عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عصوبة النسب (قوله فالزوج) لما بينهما من
المودة والرحمة (قوله ثم البحران) أى من بعد في العرف جارا وفي الحديث الجار الى أربعين
دارا وذلك لما بينهما من مزيد الحقوق المأمور بهما شرعا دون غيرهم من الاجانب (قوله ولن له
حق التقدم) واليا كان أو غيره (قوله ان يأذن لغيره) وكذا له ان يأذن في الانصراف بعدها
قبل الدفن اذ هو بدون الاذن مكروه أفاده السيد اخرج المحاملى في أماليه والبخاري وابن عديم
والديلى كلهم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه رفعه أميران وإيسا بأمرين المرأة فتج مع
القوم فقصص قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لاهما بها أن ينفروا حتى يستأمرهما
والرجل يتبع الجنائز فيصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأمرهاها وفي سكب الانهر
لو انصرف بدون اذن الولي قيل يكره وقيل لا وهو الاوجه وفي الصحيحين من تبع جنازة مسلم
حتى يصلى عليها فله قيراط من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قيراطان والقيراط مثل أحد
(قوله وان تعدد فلا شأنى المنع) أى وان تعددت رتبتهما قال في التنوير وشرحه وله الاذن لغيره لانه
حقه فذلك ابطاله الا أنه ان كان هناك من يساويه فله أى لذلك المساوى ولو اصرغرسنا المنع
لمشاركته في الحق أما البعيد فليس له المنع قال في الشرح واذا كان له وليان فاذن لهما
اجنبيا فلا تخومعه وان قدم كل منهما رجلا فالذى قدمه الا كبر اولى لانها ماضيا بسقوط
حقه ما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى بالتقديم كذا في التارخانية اه والمراد
بالاصغر الاصغر سنا وان كان بالغالا لانه لا ولاية للصبي (قوله فان صلى غيره الخ) شمل ما اذا صلى
عليه ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه كما في الجوهرية يعنى اذا
كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على انه لاحق للسلطان عند
عدم حضوره نهر (قوله بلا اذن ولم يقتد به) أما اذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه فليس له
ان يعيد لانه سقط حقه بلا اذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ولو صلى عليه الولي وللميت
أولياء آخرون بمنزلة ايسر لهم أن يعيد والان ولاية الذى صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو
على قبره كذا في الدرر (قوله هو) انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لتوهم عود الضمير في أعادها على
الغير (قوله ان شاء) أى فالعادة ليست بواجبة (قوله وان تأدى الفرض بها) أى بالصلاة
غيره اشارة وبالتصغير الى ضعف ما في التوفيم من أنه لو صلى غير ذى الحق كانت الصلاة باقية
على ذى الحق والى رد ما في التقنان من أن الامر بموقوف ان أعاد ذى الحق تبين أن الفرض
ما صلى والاسقط بالاولى (قوله لان التنقل بها غير مشروع) ولعدم حقه (قوله كما لا يصلى
احد عليها بعده وان صلى وحده) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد الصلاة عليه
عليه لحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أفواجا خاصة وصية كما أن تأخير
دفنه من يوم الاثنين الى ليلة الاربعاء كان كذلك لانه مكروه في حق غيره بالاجماع أولانها

(صلى على قبره وان لم يغسل)
 لسقوط شرط طهارته لحرمته
 نبشه وتعاد لوصلي عليه
 قبل الدفن بلا غسل لقساد
 الاولى بالقدرة على نفسه
 قبل الدفن وقيل تتقلب
 حصصه لتحقيق الهزل ولم
 يهل التراب يخرج فيغسل
 ويصلي عليه (مالم يتفسخ)
 والمعتبر فيه اكبر الراي
 على الصحيح لاختلافه
 باختلاف الزمان والانسان
 واذا كان القوم سبعة يقدم
 واحد اماما وثلاثة بعده
 واثنان بعدهم وواحد
 بعدهما لان في الحديث من
 صلى عليه ثلاث صفوف
 غفر له وخيرها آخرها لانه
 ادعى الاجابة بالتواضع
 (واذا اجتمعت الجنائز
 فالافراد بالصلاة لكل منها
 اولي) وهو ظاهر (ويقدم
 الافضل فالافضل) ان لم يكن
 سبق (وان اجتمعن) ولومع
 السبق (وصلى مرة) واحدة
 صح وان شاء جعلهم صفوا
 عريضا ويقوم عند افضلهم
 وان شاء (جعلها) أي الجنائز
 (صفاطويلا) أي الى القبلة
 بحيث يكون صدر كل
 واحد منهم (قدام الامام)
 محاذيا له وقال ابن ابي ثعلبي
 يجعل رأس كل واحد اسفل
 من رأس صاحبه كذا

كانت فرض عين على الصحابة لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم عظيم لا تتفلاها والايصلي على
 قبره الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طربال هوشى برزق ويتنعم
 بسائر الملائكة والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد اجتمعت الامة على
 تركها كما في السراج والخلج والشرح (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاموس رستم
 بضم الراء وقع المنة فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسقيون جماعة اه (قوله الوصية
 جائزة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم (قوله واهل عليه التراب) قال في الوقع هذا اذا
 اهل عليه التراب لانه صار مسلما لما له تعالى وخرج من ايدينا فلا يتعرض له بخلاف ما اذا لم
 يهل عليه فانه يخرج ويصلي عليه اه اه كن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما كم
 عبد الرحمن ولودفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا يغش فان دفنوا ولم يهيلوا عليه حتى علموا أنه
 لم يغسل لكنهم سوا اللبن لا ينش أيضا اه أي ويصلي على قبره ثانيا اذا صلى عليه أولا كما
 أفاده السيد في حاشية مسكين (قوله لاهل اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى - دنفه
 لايامه أنه اذا كان لجهل يخرج ويصلي عليه وليس كذلك لان العلة عامة (قوله صلى على
 قبره) اقامة للواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يغسل) على المعتمد وهو
 الاستسنان وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه الحالة لانهم لم يشرع بدون غسل ولو وضع
 الميت اقيرا للقبلة أو على شقه الا يسرا وجعل رأسه في موضع رجله واهل عليه التراب لم ينش
 ولو سوى عليه اللبن ولم يهيلوا عليه التراب ينزع اللبن وترعى السنة كذا في التبيين وهذا يؤيد
 تقييد السكال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله لتحقيق الهزل) أي الشرعي لا العقلي
 (قوله مالم يتفسخ) أي تتفرق اعضاؤه فان تفسخ لا يصلي عليه مطلقا لانما اشترعت على البدن
 ولا وجود له مع التفسخ وأما صلته صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد ثمان سنين على
 ما رواه البخاري عن عتبة بن عامر فحمل على الدعاء اولانهم لم يتفسخوا فان معاوية لما أراد
 فهو يلهم ليجري الهين التي بأحد عند قبر الشهداء وجدهم كما دفنوا حتى ان المشاهدة اصاب
 اصبع حزة رضى الله عنه فانتظرت دما فتركمهم او هو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وقامه
 في شرح المشكاة (قوله والمعتبر فيه) أي في التفسخ (قوله اكبر الراي) فلو شك في نفسه
 لا يصلي عليه كما في النهر عن محمد وكأنه تقديم للمانع سيد عن الدرة (قوله باختلاف الزمان)
 برد او حر والمكان رخاوة وصلابة (قوله والانسان) أي الميت منها وهزالا اه سيد عن
 مسكين (قوله وثلاثة بعده) اه ليكون على المقدم اكثر ليكون المعهود في الصلاة خيرا
 ومقتضى كون الاخير افضل ان تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعاؤهم ادعى للاجابة (قوله غفر
 له) أي صغائر ذنوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكلفا مع ان غير المكلف مثله (قوله لانه
 ادعى للاجابة) أي أقرب للاجابة وقوله بالتواضع أي بسببه وقد مر ما فيه (قوله ان لم يكن
 سبق) يفيد انه ان وجد سبق يعتبر الاسبق (قوله وصلى مرة واحدة صح) ويمكنني اه بدعاء
 واحد كما يحسن بعضهم ويؤيده ان الضمائر ضمائر جمع في قوله اللهم اغفر لجنبتنا الخ بقى ما اذا
 كان فيهم مكفون وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكلفين كما مر (قوله وان
 شاء جعلهم صفوا عريضا) عن عين القبلة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم

درجات وقال ابو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا

والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا برأس كل واحد بجذء رأس الآخر لحسن وهذا كله عند التقاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعذل عن الجنازة ٣٩٠ فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم

الصبيان بعدهم) اي بعد الرجال (ثم الخفاف ثم النساء) ثم المراهقات ولو كان السكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة يوضع افضلهم واسنهم مما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحر مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد صالحا قدم (ولو دفنوا بقية بواحد) لضرورة (وضهوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الافضل فالفضل الى القبلة والا كثر قرأنا وعلما كما فعل في شهداء احد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا تكبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما بقضي الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (ويوافقه) اي المسبوق امامه (في دعائه) لوعله بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة ان يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضي) المسبوق (ما فاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان امن رفع الجنازة والا كبر

قدام الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة ان يقوم بجذء الميت وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك) اي يحسن على هذه الكيفية (قوله فغن الخ) فالامام اسحق الصفتين (قوله وهذا) اي التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) اي لكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الذكور انما الصين والامانات الخالصات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول ابي يوسف) فانه قال احسن ذلك عندي ان يكون اهل الفضل مما يلي الامام (قوله والا كثر قرأنا وعلما) عطفه على ما قبله عطف مرادف اي يعسر في الرجال تقديم الى القبلة اكثرهم قرأنا وعلما وظاهره انه لا يجري هنا ما ذكر من المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات) انما ذكره لدفع ايها قول الا في بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبير واحدة فلذا قال السيد في شرحه الاولى ان يقول مما سبق ببعض التكبيرات اه وفيه انه لو اقتصر على قوله بعض التكبيرات ان لم يفدانه وجده بين تكبيرتين وقد سبق باكثر من تكبيره يصدق عليه انه وجده بين تكبيرتين (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) اهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتدنى بما فاته قبل تسليم الامام فلول ينتظر تكبيرة الامام يصير قاضيا ما فاته قبل اداء ما ادرك مع الامام وهو منسوخ وعماه في الشرح وما ذكرهنا عنهم ما هو ظاهر الرواية كما في النهر وهو الصحيح قال الحلبي وظاهر السكا في ترجيح قول ابي يوسف قال في الدر وعليه الفتوى (قوله وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاولى للافتتاح والمسبوق بان به فصار كمن كان حاضرا وقت تحريم الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فاذا لم يقم غير تكبيرة يسلم مع الامام وهكذا الواسق بتكبيرتين او ثلاث يحسب له التي احرم به اعنده ويقضى ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظر لا تفسد عندهما لكن ما اذا غير معتبرا فاذا سلم امامه قضى ما فاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحة الشروع به الامن حيث الاكتفاء حتى لو اعتد به او لم يعتد به بعد فراغ الامام فسدت صلاته عندهما لا عنده ونظيره من ادرك الامام في السجود وصح شروعه مع انه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام كما ذكره المحوى (قوله كالمسبوق بركعات) اي فانه يقضي الجميع بعد فراغ الامام (قوله اي المسبوق امامه) الاول تقسيرا لضمير الفاعل والثاني لضمير المفعول (قوله لوعله بسماعه) هذا بالنسبة لمن لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه افاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبه عليه السيد ولم أر حكم ما ذكره بل ينبغي على غلبة الظن ان ويسكت به بمرر (قوله على ما قاله مشايخ بلخ) اي حال كون العلم آتيا على ما قاله مشايخ بلخ (قوله مع الدعاء) المراد به ما ياتي في الشاء والصلاة وقال غيرهم الجهر مكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجهر كل الجهر ولا يسر كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الا كف) قال في الشرح والحاصل انه مادامت الجنازة

على الارض فالسبوق بالتيكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكاف لايابى بالتكبيرات
واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه يابى بالتكبيرات وعن محمد
اذا كانت الايدي الى الارض اقرب فكانت على الارض وان كانت الى الاكاف اقرب
فكانت على الاكاف فلا يكبر كذا في التارخانية وقيل لا يقطع حتى تبعه ~~كذا في الفتح~~
والبرهان اهـ (قوله من حضر تحريمه) ولم يحرم معه لفعله أو تردد في النية أطلقه فمثل ما اذا
كبر الامام الثانية اولم يكبر كما في البصر على ما فيه ظاهر الخاتمة حيث قال وان لم يكبر مع
الامام حتى كبر الامام اربعا كبره وللانتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثا بعد فراغه وأما
اللاحق فيه فباللاحق في سائر الصلوات قال في الوقعات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر
الثانية والثالثة كبرهما أولا ثم يكبر مع الامام ما بقى كذا في البصر (قوله ومن حضر بعد
التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضرا اولها كبر وقضى ثلاثا بعد
فراغ الامام وهو ظاهر كلام الخاتمة وغاية البيان ونص الذخيرة فان كبر الامام اربعا والرجل
حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الامام لانه كما ذكرنا للتكبير
حكمنا وعن الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في إحدى
الروايتين عنه ومقابل قواه ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى
الاثبات باللام يدل الى أي لانه لو كبر لكان آتيا بها وعزلة ركعة وحده ولا يجوز ذلك (قوله
فقد اختلف الصحيح كما ترى) الا ان ما عليه الفتوى مقدم على غيره كما ذكره لما فيه من التسهيل
في تحصيل العبادة (قوله ونكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قيدناه الوافي بما اذا لم يكن
معناده ان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان اباي المسجد علم بذلك وهذا
على ان الله ان المسجد لم يبن له اما على ان الله خوف التلوين فلا وقيد بمسجد الجماعة لانها
لا تكرر في مسجد اعتادها وكذا في مدرسة ومصلى عياله لانه ليس اها حكم المسجد في الاصح الا
في جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف كذا في ابن أمير حاج والخلقي وفي شرح موطا الامام
محمد للامام علي وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة
والعبدن والكسوفين والاستسقاء وسلاة الجنازة قال وهذا احد وجوه اطلاق المساجد
عليه بصيغة الجمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل اعظمته ظاهرا وباطنا اولانه
قبلة المساجد اولان جهاته كلها مساجد اهـ وفي البدائع وغيرها قال ابو حنيفة لا ينبغي أن
يصل على ميت بين القبور وكان علي وابن عباس يكرهان ذلك وان صلوا ابراهيم لما روى انهم
صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهم ثم
محل الكراهة اذا لم يكن جديرا فان كان فلا كراهة اتفاقا فانه اعتكاف المصلي كما في المبسوط
ومنه ما ظهر كما في الخاتمة واما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت
ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه وأنهم لما انكروا ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ابي يضاء في المسجد سهيل واخيه فيجاب عنه بأنه منسوخ والامام
انكرت عليها الصحابة او محمول على عذر كطراو على الخصوصية أو على بيان الجواز وعملوا
بالافضل في حق سعد والاولو كان هو الافضل كما قال بعض الشافعية لكان اكثر صلواته صلى الله

من حضر تحريمه) فيكبر
ويكون مدركا ويسلم مع
الامام (ومن حضر بعد
التكبير الرابعة قبل
السلام فاتته الصلاة)
عندهما (في الصحيح) لانه
لا وجه الى أن يكبر وحده كما
في البرازية وفي غيرها وعن
محمد أنه يكبر ~~كما قال~~
ابو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد
سلام الامام قبل رفع الجنازة
وعليه الفتوى كذا في
الخلاصة وغيره فاقصد
اختلف الصحيح كما ترى
(ونكره الصلاة عليه في
مسجد الجماعة وهو) أي
الميت (فيه) كراهة تنزيه
في رواية

ورجها المحقق ابن الهمام
وتحريم في أخرى والعلة
فيه ان كان خشية
التلوين فهو تحريمية وان
كان شغل المسجد بمال بين
له فتزهيية والمروى قوله
صلى الله عليه وسلم من صلى
على جنازة في المسجد فلا
تقبله وفي رواية فلا أجر له
(او) كان الميت (خارجة)
اي المسجد مع بعض القوم
(و) كان (بعض الناس في
المسجد) او عكسه ولو مع
الامام (على المختار) كافي
القتاوى الصغرى خلافا
لما اوردته النسفي من ان
الامام اذا كان خارج
المسجد مع بعض القوم
لا يكره بالاتفاق لما علمت من
الكراهة على المختار
* (تبييه) * تكره صلاة
الجنازة في الشارع وارضى
الناس (ومن استعمل) ان
وجد منه حال ولادته حياة
بمركه او صوت وقد خرج
اكثره وصدره ان نزل برأسه
مستقيما وسرته ان خرج
برجليه منكوسا (مهي
وغسل) وكفن كما علمته
(وصلى عليه) ويرث ويورث
لما عن جابر يرفعه الطفل
لا يصلى عليه ولا يرث ولا
يورث حتى يستعمل بشهادة
رجلين او رجل واحد اثنين
عند الامام

عليه وسلم في المسجد لما امتنع جل الصلابة وضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله
ورجها المحقق ابن الهمام) لظاهر اطلاق المروى والاولى ذكره ليحسن قوله بعد والمروى قوله
الخ (قوله والعلة فيه ان كان خشية التلوين فهي تحريمية) الاولى تايت الضمير في كان
الاولى والثانية فلو كان الميت في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الاثمة السرخسي يفتيد
ان هذا هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلى عليه في
المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد اه فلو آمن التلوين لم تكره على سائر
الوجوه والى ذلك مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدراية
عن ابي يوسف انه لا تكره صلاة الجنازة في المسجد اذ لم يخف خروج شيء يابوث المسجد وهو
يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلوين فاما قوله اه أو شكه فلا تثبت به الكراهة
(قوله وان كان شغل المسجد بمال بين له فتزهيية) فلو كان الميت موضوعا في المسجد والناس
خارجه لا تكره وبالعكس تكره كما في الجوهرة لان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها
كالنوافل والذكر والدرس وفيه ان الميت يشغل المسجد بقدر جنازته (قوله والمروى)
اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها (قوله وفي رواية فلا أجر له) ورواه ابن ابي شيبة
في مصنفه بلفظ فلا صلاة له قال ابن عبيد البر رواية فلا أجر له خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له
كافي البرهان (قوله او كان الميت خارجه) هذا الاطلاق الذي في كلامه انما ياتي على أن
الكراهة فيه لكون المسجد لم يبين له (قوله أو عكسه) يغني عنه صدر كلام المصنف (قوله ولو
مع الامام) مرتبط بقوله او كان الميت خارجه ومقابله ما اوردته النسفي (قوله على المختار) قد
علمت ما ذكره شمس الاثمة وهو أن الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهو ما قولان
مصححان (قوله تكره صلاة الجنازة الخ) لشغل - في العامة في الاول وحق المالك في الثاني
(قوله ومن استعمل) من واقعة على جنين كافي الشرح والاولى أن تفسر عولود واستعمل
بالبناء للفاعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقال استعملوا الهلال اذا
رفعوا اصواتهم عند رؤيته واستعمل اي الهلال بالبناء لانه فعول اذا أبصر اه ولا يخفى أن
المناسب هنا المعنى الاول لأن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد منه الشرى وهو
ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاولى أن يقول أى بدل ان تفسر بالاستعمال (قوله بمركه
او صوت) كهطاس وتساوب مما يدل على حياة مستقرة فلا عبرة لمجرد قبض يدوس طها لان
هذه بمركه مذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فبات أبوه وهو يتحرك لم يرثه المذبح ولا عبرة
بالمركه لانه في هذه الحالة في حكم الميت جوهرة (قوله وقد خرج اكثره) الوالصال وقيد به
لانه لو خرج رأسه وهو يصيح فبات لم يرث ولم يصلى عليه كذا في الشرح وهو مقيد بما اذا
انفصل بنفسه اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنها فالت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لان
الشارع لما اوجب الغرة على الضارب فقد حكم بحياة من (قوله وصدره الخ) عطف
تفسير على قوله اكثره كما يفسده الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما) جهله في
هذه الحالة مستقيما كما جهله في مقابلته منكوسا تبعا للعادة الغالبة (قوله كما علمته) راجع الى
الفصل والكفن يعني أنهم ما يجري فيه ما على السنة السابقة (قوله - في يستعمل) بالبناء

للفاعل وهو آخر الحديث والضمير في يردعه يرجع الى ما اى يستدعي الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقد اخرج الترمذى وروى عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط
لا يصل عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يرث
ولم يعقل رواه ابن عدى في الكامل (قوله يقبل قول النساء) اى جنس النساء الصادق
بالواحدة العدل والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها للتممة ويقبل قول غيرها
فيه (قوله لانه لا يشهد الرجال) يوضحه قول غيره اهل ما ان صوته يقع عند الولادة وعندها لا يحضر
الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح فالجواب انهما يقولان ان شهادة
النساء حتى في الميراث مقبولة الا الا تم للتممة وقوله ما الراجح (قوله وامه كالتقابلة) اى في حق
الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده في الدرر الجانب الايسر ولو بالعكس وخيف على الام
قطع وأخرج ولو اتبع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن أصحابنا
انه يشق قال السكالي وهو اولى معلا بان استمراره سقط بتعديده والاختلاف في شقه مقيد بما
اذا لم يترك ما لا والا لا يشق اتفاقا قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الا اسم بمعنى غير اى لا يسع
غير ذلك أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام اى لا يسع الحال غير ذلك
(قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج الكثر وأما الاستهلال في البطن فغير
معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه) فيفسل وان لم يراع فيه السنة وهذا يجمع بين من
اثبت غسله وبين من نفاه من اثبته أراد الغسل في الجملة ومن نفاه أراد الغسل المارعى فيه وجه
السنة والمبادر منه أنه ظهر فيه بعض خلق وأما اذا لم يظهر فيه خلق أصلا فإظهاره لا يغسل
ولا يسمى لعدم حشره وحرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع السكلى وكذا لا يرث ولا يرث
اتفاقا لانه بكسر الحى كفى الزيلعي والجوى وحاصل ما فى المصنف أنه بالنظر لكونه نفسا من
وجه يغسل ويصل عليه وبالنظر لكونه جزء آدمى لا ولا فاعلة الشبهين فقلنا يغسل عملا بالاول
ولا يصل عليه عملا بالثاني ورجمنا خلاف ظاهر الرواية (قوله لانه نفس من وجه) الاول ما فى
ملحق الباء حيث قال اكرام البنى آدم وانما كان نفسا لانه يهت وان لم ينفع فيه الروح على
احد القولين (قوله وسمى) اى وان لم يتم خلقه كفى الشرح عن الطحاوى (قوله ويحشر
ان بان بعض خلقه) هو الذى يقتضيه مذهب أصحابنا لانه يثبت له حرمة بنى آدم بدليل ثبوت
الاحكام الشرعية له كاستيلاذ وانقضاء عدة نهر وقد قالوا ان السقط يحيا فى الآخرة وترجى
شفاعته واستدلوا بما روى أبو عبيدة صرقوعان السقط ليقف محبطينا على باب الجنة فيقول
لا ادخل حتى يدخل ابواى وقوله محبطينا يروى بغير همز وبهمز فعلى الاول معناه المتغضب
المستبطن للشئ وعلى الثانى معناه العظيم البطن المنتفخ بمعنى يغضب وينتفخ بطنه من الغضب
حتى يدخل ابواه الجنة وروى ابن مليحة من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ليرغم ربه
اذا دخل ابواه النار فيقال أيم السقط المراغم ربه ادخل ابويك الجنة فيجره ما يسره حتى
يدخله ما الجنة اه السرر بفتحين وبكسر افة في السر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من
سرة الصبي ويحشر على مامات عليه كغيره من اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصيرون طولا
واحدا فى الحديث الصحيح يهت كل عبد على مامات عليه وفيه في صفة الجنة أنهم على صورة

وقال لا يقبل قول النساء فيه
الا لام في الميرات اجماعا
لانه لا يشهد الرجال وقول
القابلة مقبول في حق
المصلاة عليه وانه كالقابلة
اذا اتصفت بالعدالة وفي
الظهيرية ماتت واضطرب
الولد في بطنها يشق ويخرج
لا يبع الا ذلك كذا في شرح
المقدس (وان لم يتم هل
فصل) وان لم يتم خاقه (في
المختار) لانه نفس من وجه
(وادرج في خرقه) ومهي
(ودفن ولم يصل عليه)
ويحشر ان بان بعض خاقه

آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحد وغيره في عرض سبعة أذرع وهم أبناء ثلاث
وثلاثين (فائدة) • روى الامام احمد من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى اهما ثلاثة أى من الولد الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهما
فقالوا يا رسول الله أو اثنين قال أو اثنين قالوا أو واحدا قال أو واحد ثم قال والذي نفسي بيده
ان السقط ليصرأه يسره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله وذكري المبسوط قول آخر الخ)
بحث بعض الفضلاء أنه المتبادر ولا يلزم من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام
الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقرطبي (قوله مع أحد ابويه) أى الكافرين وتركه
استغناء بلفظ السبي كما في النهر رأى لا يصل عليه لانه تبع لهما تبعية ولادة وهى اقوى التبعيات
لانها سبب لوجوده الا اذا عقل واعتقد ديناً غير دين ابويه فلا يصير تبعاً لهما او تعامه في البصر
(قوله لتبعيته له في احكام الدنيا) فلا يصل عليه كما لا يصل عليه وليس تابعاً لهما في العقبى فلا
يحكم بأن اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا
بلى في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافنى النار (قوله وتوقف الامام في أولاد اهل الشرك)
في المسألة ترد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة قال سبيل تفويض امرهم
الى الله تعالى وانما قيد بأولاد اهل الشرك لما في الكفاي وأولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم
كانوا في الجنة والتوقف فيهم المروى عن الامام مردود على الراوى قال الحوى لان محمد اروى
في آثار الامام أنه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا فرطاً وهذا قضاء منه
باسلامهم فأي نسب اليه خلافه (قوله لا يعذب أحد ابغير ذنب) أى ولا ذنب على هؤلاء فلا
يعذبون (قوله الا أن يسلم أحدهما) أى احد ابويه أيهما كان ولو كان غير المبني كما هو
مقتضى الاطلاق (قوله اذا كان يعقله) أى الاسلام وذلك بان يعقل الصفة المذكورة في
حديث جبريل وهى ان يؤمن بالله اى بوجوده وربوبيته لكل شئ وملائكته أى بوجود
ملائكته وكتبه اى انزالها ورسله عليهم الصلاة والسلام أى ارسالهم واليوم الآخر اى البعث
بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى بصر ويكفى عنه الاتيان بالشهادتين لان ظهور ما ذكر
تحت ويدل عليه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم باسمهم اليهودي
والنصراني وان اقر رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام
ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبقرب البعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا
الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لانه لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد
التزم بجميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح يثبت بالدلالة اه فحديث
جبريل مصرح بها وحديث أمريت أن أقابل الناس الخ أقاد ان قول لا اله الا الله اقرار بها
دلالة فيستفاد من مجموع الحديثين أن الشرط الاقرار بها امانها واماد دلالة أقادها السيد
وقيل المراد بقوله ان كان يعقله اى يعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خير له
واقل سن يعتبر فيه القيز سبع سنين (قوله او صدق بوصف الايمان له) الاولى أو تصديقه أو هو
عطف على اقراره بتأويله باذ اقراره بالو تزوج امرأته واشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم
تعرفه لانكون مسلمة والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في

وذكري المبسوط قول آخر
ان نفخ فيه الروح حشر والا
فلا كذا في شرح المقدمي
(كسبي) او مجنون بالغ
(سبي) اى اسر (مع احد
ابويه) من دار الحرب ثم
مات لتبعيته له في احكام
الدنيا وتوقف الامام في اولاد
اهل الشرك وعن محمد أنه
قال فيهم انى اعلم ان الله
لا يعذب أحد ابغير ذنب (الا
ان يسلم أحدهما) للحكم
باسلامه بالتبعية له (او) يسلم
(هو) اى الصبي اذا كان
يعقله لان اسلامه صحيح
باقراره بالوحدانية والرسالة
او صدق بوصف الايمان له
ولا يشترط ابتداء الوصف
من نفسه اذ لا يعرفه الا
الخواص (او لم يسب
أحدهما) اى احد ابويه
(معه) للحكم باسمه

جواب ما الاسلام كما يكون من بعض الامور فاننا نسمع من يقول لا اعرف ودون التوحيد
والخوف بمكان كما في الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي ان يستل العايم عن الاسلام بل
يدكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له أنت مصدق به هذا فان قال نعم اكتب به اه
(قوله اتبعية السابي اودار الاسلام) اختلف في أقوى التبعيات بعد تبعية الابوين ففي
الهداية وغيرها تبعية الدار وفي المحيط بتبعية البدق في الفتح والله أولى فان من وقع
في سهمه صبي من الغنمة في دار الحرب مات يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب البيت
فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعقبه في البحر بان تبعية البدق في هذه الحالة
محقق عليها لعدم صلاحية الدار لها على انه يرد عليه ما في كشف الاسرار ولو سرق ذمي صبيما
وأخرجه الى دار الاسلام مات يصلي عليه ولا اعتبار بالاخذ حتى وجب تخليصه من يده ولم يهلك
فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القواين بانه تبع للسابي ان كان مسلما ولان داران
كان ذميا اه أي فيسددور مع الاسلام أي بمقادير ويتشكى كلامه على هذا فقوله اتبعية
السابي أي ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر وقال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا كالأولم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه يده كذا في الشرح مزيدا (قوله
وان كان لكافر) أي لميت كافر (قوله قريب مسلم) أطلقه ففعل ما اذا كان له قريب غيره
كافر أو لا غير أنه ان كان قالا ولي للمسلم فنجبه ككافي السراج وشمل القريب ذوى
الارحام كذا في البحر فقوله ولا ولي له كافر انما هو شرط لا لولي (قوله غسله المسلم) وليس
ذلك واجبا عليه لأن من شرط الوجوب اسلام الميت حتى عن البدائع (قوله لا يراعى
فيه سنة) أي التفصيل من وضوء وبداءة بالميا من والاصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن علي
رضي الله عنه قال لما مات ابوطالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك
الشيخ الضال قد مات قال اذهب فوارأ بالك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فواريته فبقيته
فأمرني فاعتسلت ودعاني وفي حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
يستغفر له أياما ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين آمنوا
أن يستغفروا اللهم شركن الآية كذا في البرهان (قوله ليكون جهة عليه) اهل وجهه أن يشال
أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا
مبنى على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبت والمسلم يطهر بالغسل تكريما وأما على القول
بأن نجاسته نجاسة حدث فلا ينجسه حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة)
أي فلا يبر فيه عدد ولا يجعل فيه حنوط ولا يضر (قوله والقاه في حفرة) أي بدون حديد
ولا توسعة ويلقيه طرعا كالقيمة لا وضعا (قوله وفيه إشارة) أي في قوله اهل ملته أي فانه
يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته م كذا في الشرح
(قوله والى ان الكافر الخ) هذا يستفاد من قوله وان كان لكافرا الخ فان هذه عكسها (قوله
لا يمكن من قريبه المسلم) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأتوا
على يهودى وقد نشر التوراة بقرأه عزى نفسه عن ابن لهيعة فصر من أحسن الضمان وأجلهم

تبعية السابي اودار الاسلام
حتى لو سرق ذمي صغيرا
فأخرجه اودار الاسلام ثم
مات يصلي عليه وان بقي
حيا يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة (وان كان لكافر
قريب مسلم) حاضر ولا
ولي له كافر (غسله) المسلم
(كفيل خرقه نجسه)
لا يراعى فيه سنة عامة في بي
آدم ليكون جهة عليه
لا تطهره له حتى لو وقع في
ماء نجسه (وكفنه في خرقه)
من غير مراعاة كفن السنة
(والقاه في حفرة) من غير
وضع كالقيمة مراعاة لحق
القراية (أو دفعه) القريب
(الى اهل ملته) ويتبع
جنازته من بعده وفيه
إشارة الى ان المرتد لا يمكن
منه أحد لغسله لانه لا مله له
فيلقى بحيفة كاب في حفرة
والى أن الكافر لا يمكن من
قريبه المسلم

لأنه فرض على المسلمين كفاية ٣٩٦ ولا يدخل قبره لأن الكافر تنزل عليه العنة والمسلم محتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه

الساعة (ولا يصلي على باغ)
اتفاقاً وان كان مسلماً
(و) لا على (قاطع طريق)
إذا (قتل) كل منهم (حالة)
المহারبة) ولا يغسل لأن علياً
رضي الله عنه لم يغسل
البغاة وأما إذا قتلوا بعد
ثبوت الإمام عليهم فأنهم
يغسلون ويصلى عليهم
(و) لا يصلى على (قاتل)
بالتلق (غيلة) بالكسر
الاغتيل يقال قتله غيلة
وهو أن يضده فذهب
به إلى موضع في قتله والمرداه
كما لو خنقه في منزل لسهمة
في الأرض بالفساد (و) لا
على (مكابر في المصر ليلاً
بالسلاح) إذا قتل في تلك
الحالة (و) لا يصلى على
(مقتول عصية) أهانة لهم
وزجر الفيرهم (وان
غسلوا) كالْبغاة على إحدى
الروايتين لا يصلى عليهم وان
غسلوا (وقاتل نفسه) عدا
للسدة وجمع (يغسل ويصلى
عليه) عند أبي حنيفة
ومحمد وهو الأصح لأنه
مؤمن مذبذوب وقال أبو
يوسف لا يصلى عليه وكان
القاضي الإمام على السفي
يقول الأصح عندى أنه
لا يصلى عليه وان كان خطأ
أو لوجع يصلى عليه اتفاقاً
وقاتل نفسه أعظم وزراً

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذاماً فني
ومخرجي فأشار برأسه لا فقال ابنه المحتضري والذي أنزل التوراة فالله في كتابنا صفتك
ومخرجك وأشهد أن لا إله الا الله وأنت رسول الله فقال أقبوا اليهودي عن أخيك ثم ولي
الصلاة عليه فلم يمكن اليهودي منه وتولى أمره المسلمون أفاده في الشرح (قوله لأنه فرض
على المسلمين كفاية) فلو تركوه للكافرين أو لعدم قيام أحد من المسلمين بفرض الكفاية (قوله
ولا يصلى على باغ) البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الإمام كذا في الشرح (قوله كل منهم)
أي الباغي وقاطع الطريق وجمع باعتبار تعدد أفراد كل (قوله ولا يغسل) وقيل يغسل الباغي
وقاطع الطريق ولا يصلى عليهما للفرق بينهما وبين الشهداء كذا في الشرح وسيشير إليه
بعد في قوله وان غسلوا كالْبغاة على إحدى الروايتين اه وفيه أن الفرق حاصل بعدم الصلاة
عليه (قوله لم يغسل البغاة) ولم ينكر عليه فكان اجتماعاً وقاطع الطريق بمنزلة كافي البصر
أفاده في الشرح (قوله وأما إذا قتلوا) مفهوم قوله في المتن حالة المحاربة (قوله بعد ثبوت
الإمام) أي يد الإمام وجهه صرح في الشرح قال في الشرح وهو هذا تفصيل حسن أخذه
البحار من المشايخ كذا قال الزيلعي (قوله فأنهم يغسلون) لأن القتل حينئذ حدثاً وتصاص
در (قوله بالتلق) بالنون (قوله بالكسر) أي في الغيل (قوله الاغتيل) في القاموس الغيلة
المرأة السجينة وبالكسر موضع والشقيقة والسجدة والاغتيل وقتله غيلة خدعه فذهب به
إلى موضع فقتله وغاله أهلكه كإغاله واخذه من حيث لا يدري والغول أي بالفتح الصداع
والسكر وبعد المسافة اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذفها كما فعله السيدي في الشرح وقد
حذفها في الشرح أيضاً (قوله في منزل) أي منزل الخائني والمخون أو غيرهما وقيد بان يكون
خني غير مرة (قوله لسهمة في الأرض بالفساد) عدا لقوله ولا يصلى (قوله في المصر ليلاً
بالسلاح) لم يأت بالمحررات وحزره (قوله ولا يصلى على مقتول عصية) أي للعصب والحبية
كعدو حرام بأقايم مصر وقيس وعين في غيره قال أبو يوسف لا يصلى على كل من قتل على مناع
ياخذه وهذا صريح في أن الشخص إذا قتل بسبب اخذه النهب لا يصلى عليه (قوله وان
غسلوا) عبارة مسكين تفيد أن أهل العصية لا يغسلون وكذا عبارة التنوير مع شرحه تفيد عدم
غسله كالمكاس (قوله لا يصلى عليهم) الاولى زيادة أي (قوله لأنه مؤمن مذبذوب) فصار كغيره
من أصحاب الكبار كذا في الشرح وفيه أن هذه الآية تظهر فيما سبق (قوله وقال أبو يوسف
لا يصلى عليه) قال في القاية وهو الأصح ويؤيد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أتى له رجل
قتل نفسه بمشقة فلم يصلى عليه (قوله ولو جمع) ذكره في القاية من غير ذكر خلافه والله لأنه
في الظاهر رجاء بعد معذرة (قوله أعظم وزراً وانما من قاتل غيره) لأنه أساء إلى أقرب الأشياء
إليه ولأنه لم يرض بقضاء الله له ظاهراً حيث استعمل الموت وطغى الأثم على الوزر من عطف
المرادف (قوله عدا) أخرج عنه فهمه انطماً فانه يغسل ويصلى عليه وقوله ظناً أخرجه من
قتل أباه الحربى أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في جهلها ودفعها) لا يخفى حسن مناسبة تأخير هذا جهلها واعلم أن أصل الحل
والدفن فرض كفاية وإذا لا يجوز أخذ الاجرة على ذلك إذا تعينوا قهراً وحل الجنان

قريظة اه معصيه

يسن لحملها) حمل (اربعة رجال) نكر يماله وتخصيفا وتعاشيا عن تشبيهه بحمل الامتعة ويكره حمله على ظهر ودابة بلا عذر والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك بايديم (و ينبغي) لكل واحد (حملها اربعين خطوة يسدا) الحامل (بعقدتها الايمن) فيضعه (على عينه) أي على عاتقه الايمن ويمينها أي الجنائز ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن عليه أي على عاتقه الايمن (ثم) يضع (مقدمها الايسر على يساره) أي على عاتقه الايسر (ثم يخطم) الجانب (الايسر) يحملها (عليه) أي على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة اربعين خطوة كفر عنه اربعين كبيرة ولقول أبي ريرة رضي الله عنه من حمل الجنائز بجوانبها الاربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الاسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم أمره بالجنازة أي مادون

عبادة فينبغي لكل احد أن يبادر إليها فقد حمل الجنائز سيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن عبادة ؟ قوله السيد عن الجوهرة (قوله حملها) اللام بمعنى في وحمل نائب فاعل يسن والمعنى أن السنة في حملها ان يحملها رجال اربعة (قوله اربعة رجال) اخرج به النساء وذلك لما اخرج به أبو يعلى عن انس رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال انهم لئله قتل لا قال أئذ قد قتل لا قال فارجعن ما زرات غير ما جورات ولا أن الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعيفات ومظنة الفتنة والانكشاف لا إذا لم يوجد رجل كذا في شرح البدو العتيق على البخاري (قوله مكر يماله) لان فيه اعتنا به (قوله وتخصيفا) أي على الحاملين (قوله وتعاشيا) أي تعاذا عن تشبيهه بحمل الامتعة هذا انما يثبت كراهة حمل الواحد له لما فوقه مما عدا الاربعة (قوله ويكره الخ) الاولى عبارة الشرح حيث قال وإذا يكره على الظهر والدابة أي للتشبيه بحمل الامتعة يكره الخ وعبارة بعض الافاضل بعد ذلك رجل الاربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك وأن يحمل على الدابة أو الظهر لعدم الاكرام الا اذا كان رضيها أو فطما أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحمله واحد على يديه أو في طبق راكبا أو لافهوكا بالغ اه (قوله بلا عذر) اما اذا كان عذرا بأن كان الحمل به يسدا يثق حمل الرجال له ولم يكن الحامل الا واحد فحمل على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الاولى حذفه او حذف قوله بايديم فان وذاهما واحد (قوله بعقدتها) أي مقدم الجنائز أي الميت الايمن وهو يسار السرير كذا في القهستاني فيجعل عنقه وكفقه الايسر خارج مقدم الجنائز (قوله فيضعه على عينه) ايثار التيامن (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا لها أي فيجعل يساره خارج عود الجنائز ويحمله على عاتقه الايمن (قوله أي على عاتقه الايسر) وعنقه وكفقه الايمن خارج الجنائز والمؤخر بالفتح والكسر فيه ما والكسر افصح (قوله ثم يخطم بالجانب الايسر) الاولى زيادة المؤخر وبالفتح بالآخر يقع الفراغ خلف الجنائز فيمشي خلفها كما في البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفريع على قول المصنف يسدا الخ (قوله كفرت عنه اربعين كبيرة) كفرت بالبناء المعلوم له نصب اربعين أي كفرت الجنائز أي حملها قاله السيد والذي نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي اربعون بالواو فيكون بالبناء للجهول وأربعون نائب فاعل وهو كذلك في الشرح وفي الحديث التصريح بأن الكثرة تكفر به هذا الفعل ولا يثبتك مثل خير (قوله فقد قضى الذي عليه) أي فقد أدى الذي عليه من حق أخيه المسلم ولعل المراد انه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب معه الى القبر ولا ينصرف حتى يقبر الا أن يأذن له الولي (قوله غير تقدمونها اليه) ولا يقدم على خير الامن كان من الاشياء وقوله غير أي ثواب تقدمون الجنائز اليه أي انظروا الذي اسلفه أي فيناسب الاسراع به ايثاره ويستبشر به ولم يقل في الثاني فشرقة فتموتها اليه لانه لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص الى الشرف فلا عن ان يسرع به واعمال المقصود مقارنته وهذا الاينافي حصول الثواب في حمله وايضاف ان الفضل عيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من أهلي العصيان بالعقوبة (قوله وان تلك غير ذلك) أي حاصية وان لم يذكروا استنبجنا فالكفرة وتلك مجزوم بسكون النون والهدونة تخصيفا (قوله عن رقابكم) أي عنكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله)

الطلب كما في رواية ابن مسعود فان تلك صالحة غير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضرعوا عن رقابكم

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (بلا خيب) بخامه حجة وموحدة تين مفتوحات ضرب من العدو دون العنق والعنق خطو
فسبح فيمشون به دون مادون العنق ٣٩٨ (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره للازدرايه واتعاب المتبهر (والمشى

من المشى أفضل من المشى
أمامها كفضل صلاة
الفرس على النقل) لقول
علي والذي بعث محمد بالحق
ان فضل الماشي خلفها
على الماشي أمامها كفضل
المكتوبة على التطوع
فقال ابو سعيد الخدرى
أبرأيتك تقول أم شئ سمعته
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففضب وقال لا والله
يل سمعته غير مرة ولا اثنين
ولا ثلاث حتى عد سبعاً
فقال ابو سعيد انى رأيت
أبا بكر وعمر عيشان أمامها
فقال على رضى الله عنه
بغير الله لهما القدس ما ذل
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سمعته وانما والله
خير هذه الامه ولكنهما
كرها أن يجتمعا مع الناس
ويتضايقوا فأجاب أن يسهلا
على الناس ولقول ابى امامه
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مشى خلف جنازة ابى
ابراهيم حافياً ويكره أن
يتقدم الكل عليهم أو يتفرد
مقتدماً ولا بأس بالركوب
خلفها من غير اضراء غيره
وفى السنن قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الراكب
يسير خلف الجنازة والماشى
أمامها فرياً منها عن يمينها
أو عن يسارها (ويكره رفع
الصوت بالذكر) والقرآن

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (اي من حين - وتنه فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره
تأخير الصلاة عليه الى عليه الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه
يؤخر الدفن اهـ من السيد (قوله مفتوحات) الاولى أن يقول مفتوحاتين أى الخلاء والبراء
الاولى وقد يجاب بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفى نسخة مفتوحتان والاولى مفتوحتين
(قوله من لا يدور) بسكون الدال وتخفيف الواو والمشي (قوله والعنق خطو فسبح) العنق
بفتحين (قوله فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخلب فيمشون دون الخلب
(قوله وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) الاولى ما فى الصريح حيث قال وحد الاسراع المستنون
بمحبت لا يضطرب الميت على الجنازة ويحتمل أنه واجع الى الخلب المتقدم فى كلامه (قوله
للازدرايه) أى للاحتقار بالميت (قوله واتعاب المتبهرين) جمع متبهر (قوله أم شئ سمعته)
عبارة البرهان أم شئ بالباء على حذفها فهو خبر محذوف يعنى أم هذا شئ سمعته ويحتمل جزء
عطف على برأيتك (قوله حتى عد سبعاً) يعنى سبعاً أكثر من سبع (قوله وانما والله خير هذه
الامه) هذا من قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للحديث (قوله خير هذه الامه) الخير جمع فى
الاخير وانما لم يثن لأنه أفعل تفضيل اضيف الى معرفة ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله
ولكنهما كرها أن يجتمعا مع الناس ويتضايقوا فأجابا ان يسهلا للناس) الذين خلفه وقال
الزيلى وفى المشى أمامها فضيلة أيضاً وقال محمد بن الحسن فى موطنه المشى أمامها حسن وقيد
فى الصريح بما اذا لم يتباعد عنها أو تقدم السكل فيكره لانه ربما يحتاج للمعاونة اهـ قال فى الاختيار
وهذا أولى مما فى السيد عن المؤلف من قوله وان كان معها فاشحذ زجرت فان لم تنزجر فلا بأس
بالمشي معها ولا تترك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قرياً فانه يقتضى
ان الاحسن المشى خلفها اقامة للسنة وفى الشرح قال الحاكم فى المنتقى وجدت فى بعض
الروايات ان أبا حنيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجنازة وخلفها ويجزئ ويسرة اهـ (قوله
حافياً) توضحها والسنة المشى حافياً فى بعض الاحيان (قوله أو يتقدم مقدماً) أى نقطعها من
القوم وهو مروي عن ابى يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها
الراكب قال الحلبي لانه يسير الراكب أمامها يتضرر الناس باثارة الغبار اهـ وأشار بلا بأس
الى ان المشى أفضل لانه اقرب الى التواضع وأبقى بحال الشيعى وعن جابر بن سمرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع راكباً على فرسه رواه
الترمذى وقال حديث حسن (قوله وفى السنن) أى الاربعة لابي داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قيل يكره تحريك كفى القهستانى عن القنية وفى
الشرح عن الظهيرية فان أراد ان يذكر الله تعالى فى نفسه أى سر بحيث يسمع نفسه وفى
المراج ويسحب لمن اتبع الجنازة أن يكون مشغولاً بذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه
الميت وأن هذا عاقبة اهل الدنيا وليصدر عما لا فائدة فيه من الكلام فان هذا وقت ذكر وموعظة
فمقع فيه الغفلة فان لم يذكر الله تعالى فليذكر الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يفتقر

٢٩٨ قول المشى أن يسهل للناس الذى فى الشرح أن يسهل على الناس اهـ بكرة

بكثرة من يفعل ذلك وما يفعله الجهال في القراءة على الجنائز من رفع الصوت والتقطيط فيه فلا يجوز بالاجماع ولا يسمع أحدا يقدر على انكاره ان يسكت عنه ولا يشكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر ٣ (قوله وهو ذلك) كالاذكار المتعارفة (قوله بدعة) اي قبيحة كالسمي بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من البدع القبيحة ما يحتمل أمام الجنائز من الخبز والخرفان ويسهون ذلك عشاء القبر فاذا وصلوا اليه ذبحوا ذلك بعد الدفن وفزعوه مع الخبز وذكروه مثل المناوي في شرح الاربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في البيت سرا كان عملا صالحا لو سلم من البدعة أعني أن يصدق ذلك سنة أو عادة لانه لم يكن من فعل من مضى يعني السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب لمن مرت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو الحي القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ويكثر من التسبيح والتهليل خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عيننا ولا شهما الا فان ذلك يقسى القلب اه ولا ينبغي أن يرجع من يتبع الجنائز حتى يصلح بحر (قوله ويكره اتباع النساء الجنائز) أي تحريمها كما في الدرر (قوله وان لم تنزجر نائمة الخ) قال في السراج وقد أجمعت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وفي البحر عن المجتبى اذا استقع باكية ليرق قلبه ويبكي فلا بأس به اذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم ابوا كى حزمة اه (قوله فلا بأس بالمشي معها) افاد أنه بخلاف الاولى (قوله ولا بأس بالبكا) بالقصر لان المراد خروج الدمع (قوله بدمع) اي لا بصوت فانه مكروه (قوله في منزل الميت) ليس يقيد فيما يظهر (قوله ويكره النوح) أي يحرم ما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه كما في التهستاني (قوله ولم يرد) بضم اليا وكسر الراء والواو للعال (قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعها الزدرا بها اه من الشرح ويكره القيام بعده كما في الدرر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودي هكذا صنع في موتانا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده ووضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البحر (قوله ويحضر القبر نصف قامة) في الحجة روى الحسن بن زياد عن الامام رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح عن التواريخ (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرائحة من الظهور (قوله ويحذر) يقال لحد القبر أي جعل فيه طدا أو لحد الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كملس وبعضها كقفل وجمع الاول لحد والثاني الحد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن فهستاني والسنة أن يندخل الميت فيه بالسوا ولا يدخل فيه من كوسا على رأسه لخافة السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وآفته ولان فيه ثشاوما تراه اول منزل من منازل الآخرة من كوسا على رأسه ذكره

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ مانصه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل بمعنى ليأثموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

وعليهم الصمت وقوله هم كل حي سيوت وهو ذلك خلاف الجنائز بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنزجر نائمة فلا بأس بالمشي معها وبشكره بقلبه ولا بأس بالبكا بدمع في منزل الميت ويكره النوح والاصباح وشق الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة ولم يرد المشي معها والا صر به منسوخ (و) يكره الجلوس قبل وضعها لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع (ويحضر القبر نصف قامة او الى الصدر وان يزد كان حسنا) لانه أبلغ في الحفظ (ويحذر في أرض صلبة من جانب القبلة

(ولا يشق) بتفخيرة في وسط القبر يوضع فيها . . . الميت (الافى ارض رخوة) فلا يابس به فيها ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد

ويقرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم أن أمكن فموضع الجنائزة على القبر من جهة القبلة ويحمله الآخذ مستقبلا حال الأخذ ويضعه في اللحد لشرف القبلة وهو أولى من السبل لأنه يكون ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله إذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) قال شعبي الأئمة السر خسي أي بسم الله وضعت النوع على مله رسول الله سلمناك وفي الظهيرية إذا وضعوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء أمناه صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بإدخال المرأة ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم التسببان الصلحاء ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يضر جهن إلا الرجال ولو كانوا أجنبيا لأن من

ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) بعد أن يبقى حافتهما بالبن أو غيره ثم يوضع الميت بينهما ويبقى عليه بالبن أو الخشب ولا يحس السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرصدوا في التراب من غير لحد ولا شق وقال ابن أبي عمير جئني أولى بالتراب من الآخر يوفي وجهه التراب بلبنتين أو ثلاث (قوله ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المال إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ويكره التابوت في غيرها بإجماع العلماء (قوله ويقرش فيه التراب) ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضرية أو مخدعة أو حصير أو نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر عال السروجي ولم أقف عليه لا صوابا وذكرا ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب ما أحدثه بعضهم من أنهم يأتون بجاء الورد فيه لونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن السلف ورضي الله عنهم فهو بدعة قال ويكفيه من الطيب ما مهمل له وهو في البيت فحين متبعون لا مبتدعون فحيث وقف سلفنا وقفنا أه (قوله والشق لغيرنا) أي لغير المسلمين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي ندبا (قوله ان أمكن) والافحسب الامكان (قوله اشرف القبلة) علة لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو أولى من السبل) ورد أنه صلى الله عليه وسلم سئل لا وسجل على حالة الضرورة اضيق المكان أو الخوف أن ينهار اللحد رخاوة الأرض على أنه لا تعارض لأنه فعل بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسبل أن توضع الجنائزة على عيني القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بأزمام موضع قدميه من القبر فيسب له الواقف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي ندبا كما في الدرر (قوله وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وعلى مله رسول الله الخ) قال الامام الماتريدي هذا ليس بدعاه لأنه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله في الأرض يشهدون بوفاته على الايمان وبهجرت السنة كذا في البحر (قوله قالوا باسم الله وبالله الخ) أي وضعناك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضاء وغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه ثم ستاني (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحلبي عن الذخيرة ولا يهين عدد الواضعين لأن المعتبة حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو صهيب أو المغيرة أو أبو رافع أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أي على الحل (قوله أمناه) أي بحيث لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أي فلا تتخلط لهم شهوة (قوله ثم ذو الرحم غير المحرم) المحرم غير ذي الرحم بمصاهرة أو رضاع. تقدم عليه (قوله من مشايخ جيرانها) قبل الشيخ من بلغ الثلاثين إلى الخمسين (قوله ثم التسببان) هم من لم يبلغ السن المذكور (قوله ولا يدخل أحد من النساء القبر) ولا كافرو ولو كانوا قريبين للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة ينصب أحد ولا وجه له إلا أن يجعل الفاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا يخرجهن إلا الرجال) كذا في نسخة أي لا يخرجهن من الجنائزة إلى القبر وكذا من المغتسل إلى السرير وفي نسخة ولا يخرجن والمعنى ولا يخرجن إلى التشييع وتقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالدواة (قوله وبوجه إلى القبلة) وجوبا كما في الدرر أو استئنا كما في ابن أمير حاج عن الامام فلو وضع لغير القبلة أو على يساره ثم تذكروا قال الامام ان كان بعد تسريح البن قبل أن ينهال التراب عليه

بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا (وتحل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بحجرة وقدماته ابن أطلق عقد رأسه وعقد رجليه ولأنه آمن من الانتشار (ويسوى اللبن) يكسر الباء الموحدة واحدة لينة بوزن كلمة الطوب الخ (عليه) أي على اللحد اتقاء لوجهه من التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لما كان الجمع ٤٠١ بوضع اللبن منصوبا ثم أكمل بالقصب

وقال محمد في الجامع الصغير

(و) يستحب (القصب)

واللبن وقال في الأصل اللبن

والقصب فدل المذكور في

الجامع على أنه لا بأس

بالجمع بينهما واختلف في

القصب المنسوج وبكره

القاص الصغير في القبر وهذا

عند الوجدان وفي محل

لا يوجد إلا الصخر فلا

كرهة فيه فقوله (وكره)

وضع (الآجر) بالمد الهرق

من اللبن (والخشب) محمول

على وجود اللبن بلا كراهة

والا فقد يكون الخشب

والآجر موجودين ويقدم

اللبن لأن الكراهة لكونهما

للأحكام والزينة ولذا قال

بعض مشايخنا ما غمايكره

الآجر إذا أريد به الزينة

أما إذا أريد به دفع أذى

السباع أو شيء آخر لا يكره

وما قيل أنه ليس النار فليس

بصحيح (و) يستحب (أن

يسجي) أي يستر (قبرها)

أي المرأة سترها إلى أن

يسوى عليها اللحد (لا

يسجي) (قبره) لأن عليها

رضي الله عنه من يقوم قد

أزالوا ذلك ووجه اليها على عينه وإن أهالوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه
(قوله بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم) لما مات رجل من بني عبد المطلب فقال يا علي
استقبل به القبلة استقبلا لا قولوا جبهه باسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه
على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجوهرة وفي الحاشي ويسند الميت من ورأه فهو تراب
لثلاثين قلب اه (قوله وتحل العقدة) ويقول الحال اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده (قوله
أطلق عقد رأسه) به مزة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه بفتح العين وسكون القاف على صيغة
المصدر لا صيغة الجمع (قوله ويسوى اللبن) بفتح اللام فيه وفي مفردة وبكسر الباء فيهما ومن
العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء مثل لبدة ولبدو وهو كما في الصحاح ما يعمل من الطين
مربعاً ويبنى به (قوله جعل على قبره اللبن) وكان عدد لبنات لده صلى الله عليه وسلم تسعاً (قوله
ثم أكمل بالقصب) خوف نزول التراب من الشقوق قال الوبري يستحب اللبن والقصب
والخشب في اللحد فقيم اللبن عليه من جهة القبر ويسد شقوقه لئلا يفل التراب منها على الميت
اه (قوله وقال في الأصل) أي المتوسط وتأليفه قبل تأليف الجامع الصغير وكلاهما للإمام محمد
رضي الله عنه (قوله على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع (قوله في النصب
المنسوج) أي المجموع بعضه إلى بعض فهو جبل كالذي يفعله الخصاصون في بولاق وكالحصر
(قوله وهذا) أي استحباب اللبن والقصب (قوله إلا الصخر) أي أو الآجر (قوله والافتد
يكون الخ) أي وإن لم تحمل كراهة الآجر والخشب على حال وجود اللبن بل قائما بالكراهة مطلقا
يكون حرجا لأنه قد يكون اللبن معدوما ويوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم (قوله
لأن الكراهة الخ) أنه لم يذوق أي فلا يكره أن يكره الكراهة لكونهما للأحكام والزينة
وهذا إنما يكون غالباً عند وجود غيره ما أعند العدم فاستعملها للضرورة (قوله ولذا
قال بعض مشايخنا) قال في الخاتمة بكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أما فيما وراء ذلك فلا بأس
وفي الحاشي وقد نص اسمعيل الزاهد بالآجر خلاف اللبن على اللحد وأوصى به كذا في الشرح
(قوله أو شيء آخر) كقطع الزائحة أو كانت البلاد كثيرة المطر فيذهب اللبن وهو مرفوع عطف
على دفع (قوله فليس بصحيح) لأن الكفن معته النار ويغسل الميت بالماء الحار وأوجب بأن النار
لم تمس الماء بخلاف الآجر كما هو ظاهر جوى وبأن الآجر به أثر النار فيكره في القبر لثباته
بخلاف الغسل بالماء الحار فإنه يقع في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجار فيه بخلاف القبر ومثل
ما ذكر يجاب عن الكفن (قوله أن يسجي) بتشديد الجيم مصباح (قوله إلى أن يسوى عليها
اللحد) وفي المحيط إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسمية قهنتان (قوله لا يسجي قبره) في
الجسالي عبارة أنها ينافي تسجيته قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة
فهو ستاني (قوله إنما يصنع هذا بالنساء) هو آخر الأثر (قوله في حال التراب) في القبر بالأيدي

دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره ثوباً فجذبوه وقال إنما يصنع هذا بالنساء إلا إذا كان
اضرورة دفع مطر أو نلج من الداخلين في القبر فلا بأس به (في حال التراب) ستره ويستحب أن يحشى ثلاثاً لأنه صلى الله عليه
وسلم صل على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً

(ويسمى القبر) ويكره أن يزيد فيه ٤٠٢ على التراب الذي خرج منه ويجعله مرتفعاً عن الأرض قد وشبوا كثيراً

بقليل ولا بأس برش الماء
حفظاً له (ولا يربع) ولا
يخصص لنهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن تربيع
القبور وتخصيصها (ويحرم
البناء عليه لازمة) لما روينا
(ويكره) البناء عليه (للاحكام
بعد الدفن) لانه للقاء والقبر
للقاء وأما قبل الدفن فلا بأس
بترجوه وفي النوازل لا بأس
بتطينته وفي القباينة وعليه
ألفتمى (ولا بأس) أيضاً
(بالكتابة) في حجره يذبه
القبر ووضع (عليه أملاً
يذهب الأثر) فيحترم العلم
بصاحبه (ولا يمتن) وعن
أبي يوسف أنه كره أن يكتب
عليه وإذا خربت القبور
فلا بأس بتطينتها إلا رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
يقبر أباه إبراهيم فرأى فيه
بهرافسته وقال من عمل
حجلاً فليمتقنه عن أنس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خفف الرياح وقطر
الأمطار على قبور المؤمنين
كأنهم لذنوبه (ويكره الدفن
في البيوت لاختصاصه بالانبياء
عليهم الصلاة والسلام) قال
الكمال لا يدفن صغير ولا كبير
في البيوت الذي مات فيه فان
ذلك خاص بالانبياء عليهم
السلام بل يدفن في مقابر
المسلمين (ويكره الدفن في)
الاماكن التي تسمى (القناني)

وبالاساحى وبكل ما أمكن (قوله ويسحب) أي إن شـهد دفن الميت أن يمضى في قبره ثلاث
حبات يسديه به ما من قبل رأسه ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي
الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) نذبا وقيل وجوبا والاولى وهو أن
يرفع غير مسطح كذا في المغرب وقوله بعد ويجعله مرتفعاً الاولى تقديمه على قوله ويكره أن يزيد
الخ وقوله قد رشبه وظاهر الرواية وقبل قدر أربع أصابع وتباح الزيادة على قدر شبر في رواية
كما في القصة مثلاً (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه) لأنها بمنزلة البناء وهو
رواية الحسن عن الامام وعن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون مندوباً
لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به في قبر عثمان ابن مظعون
وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر يديه وقرأ عليه سورة اقتدر سمعاً وتركه في القبر لم يعذب
صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يربع) به قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور
وقال الشافعي التريبع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مسموم (قوله ولا
يخصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور
وان يكتب عليها وأن يفي عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزادوا أن توطأ (قوله
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) يفيد أن ما ذكره مكره وتحريماً (قوله لما روينا) من النهي
عن التخصيص والتريبع فإنه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر إطلاقه الكراهة أنها
تحريمية قال في غريب الخطابي نهى عن تخصيص القبور وتكليفها انتهى القصة
التخصيص والتكليف بناء الكلال وهي القباب والصوامع التي تبني على القبر (قوله وأما قبل
الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان بني فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد أهل مصر
وضع الاحجار حفظاً للقبور عن الانداس والنسب ولا بأس به وفي الدر ولا يجحس ولا يطين ولا
يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به هو المختار اهـ (قوله وفي النوازل لا بأس بتطينته) وفي التخبين
والمزيد لا بأس بتطينته القبور خلافاً لما في مختصر الكرخي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه بحراً سقط فيه فستده وقال من عمل عملاً فليمتقنه وروى البخاري
أنه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابنه إبراهيم ثم طين به طيناً أحمر اهـ (قوله ولا بأس أيضاً
بالكتابة) قال في البحر الحديث المتقدم منع الكتابة فليكن هو الموقول عليه لكن فعل في الهيظ
فقال ان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن به جازت فاما الكتابة من غير مذكر فلا اهـ
(قوله رأى بحراً) أي سقط (قوله أنه قال خفف الرياح) كذا في مآثر أئمة من نسخ الصغير بالبناء
وفي الكبير صنف بالصاد وهو الذي رأته في تحريمه بعض الافاضل عازياً الى كفاية الشيء قال
في القاموس صفت الريح الاثجار حركتها وفيه خفت الريح تخفق وتخفق خفقاً وخفقاً
محركة اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي تخرج منها الرياح الاربعة اهـ فكل ما بقي بمعنى
التحريك والمعنى أن تحريك الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) الا
لضرورة مضمرات (قوله ويكره الدفن في القناني) من وجوه الاول عدم الحمد الثاني دفن
الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير من الرابع
تخصيصها والبناء عليها قال السيد الآن في نحو قرأته مصر لا يتأتى الحمد ودفن الجماعة لتحقيق

وهو كيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لخالفها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد الضرورة

الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاف فلا ضرورة فإذا فعل الحاضر
بين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد جواز دفن المتعدين في قبر واحد للضرورة
(قوله للضرورة) فان وجدت جازت الزيادة عليه فيقدم الافضل فالأفضل الى جهة القبلة فيما
إذا اُخذ الخنس والا فالرجل ثم الفلام ثم الخنثى ثم الاثني كما في البدائع ومن الضرورة المبيحة
لجمع ميتين فصاعدا في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أمير حاج قلة الدافنين أو ضعفهم أو
اشتغالهم بما هو أهم وليس منها دفن الرجل مع الرجل قريبه ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع
وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لمجاورة الصالحين فضلا عن هذه الامور
لما فيه من هتك حرمة الميت الاقل وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك اه (قوله ويجوز بين كل
اثني بالتراب) ندبان أمكن كما في ابن أمير حاج ليكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري
(قوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده
فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهر صاحب مالك أنكره وقال لا معنى له الا للتضييق
على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري (قوله جاز دفن غيره في قبره) وزعمه والبناء عليه
كذا في التبيين (قوله ولو كان ذميا) في التنازع خاتمة مقابر أهل الفتنة لا تنبش وان طال الزمن
لانهم اتباع المسلمين احياء وامواتا بخلاف أهل الحرب اذا احتج الى نبشهم فلا بأس به اه
وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا
عظم جازو كذا العكس والافان كانوا لا يجدون بدا فيحملون عظام الاول في موضع وليجعلوا بينهم
حاجزا بالصعيد اه قال في التمهيد ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اخلال ولا تخلو به عن
كسر بسبب التحويل خصوصا الآن كما اعتاده الحنفية من اتلاف القبور التي لا تزار الا قليلا
ولا يعمدها أهلها ونقل عظام الموتى أو طمسها وجمعها في حفرة واحدة ام أن المحل لم يكن به ميت
فلا يقال تضم أرجل عظام الاول في موضع دفن للضرر عن موتى المسلمين اه وفي البرهان
ويكره الدفن ليلا بلا عذر اذ قوله صلى الله عليه وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطر وارواه
ابن ماجه وفي الجوهره لا بأس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وعثمان
وفاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا بالليل ولكنه بالنهار افضل لانه أمكن اه (قوله
وخيف الضرر به) اي التغيير اما اذا لم يخف عليه التغيير ولو بعد البر أو كان البر قريبا أو أمكن
خروجه فلا يرى كما يقيد مفهومه والظاهر عليه حرمة ربه وحزرة نقلا (قوله وأتى في البحر)
مستقبل القبلة على شقه الايمن ويشد عليه كفنه وقوله ليرسب اي انبث في قعر البحر وفي
القماموس رسب في الماء كنصر وكرم رسوبا ذهب سقلا (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض
الافاضل عن اهل مذهبننا ايضا (قوله فيدفن) اي يدفنه المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر
(قوله في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما اذا تعددت المقابر في محل وأبج الدفن في كلها اولا في
كل قبر هل يكون الدفن في القبري اولى او يعتبر الجيران الصالحون بجزر (قوله لما روى عن
عائشة الخ) ولانه اشتغال بما لا يفيد اذا الارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى
بذلك راحة (قوله حين زارت قبر أخيمعبد الرحمن) اي بمكة (قوله فان نقل قبل الدفن الخ)
في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية اللبن لموميلى أو ميلين اه اي وأما بعد التسوية قبل اهالة

(للضرورة) فانه فاضل خان
(ويجوز بين كل اثنين بالتراب)
هكذا أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بعض
الغزوات ولو بلى الميت وصار
ترابا جاز دفن غيره في قبره ولا
يجوز كسر عظامه ولا
تحويلها ولو كان ذميا ولا
ينبش وان طال الزمان وأما
أهل الحرب فلا بأس بنبشهم
ان احتج اليه (ومن مات
في سفينة وكان البر بعيدا
وخيف الضرر به) غسل
وكفن) وصلى عليه (والتي
في البحر) وعن الامام أحمد
ابن حنبل رحمه الله ينقل
ليرسب وعن الشافعية كذا
ان كان قريبا من دار الحرب
والاشد بين لوحين ليقدفه
البحر فيدفن (ويستحب
الدفن في مقبرة محل مات
به أو قتل) لما روى عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت حين زارت قبر أخيمعبد
عبد الرحمن وكان مات بالشام
وجعل منها لو كان الامر فيك
الى ما نقلتك ولدفنتك حيث
مت (فان نقل قبل الدفن
قد رتب أو ميلين)

ونحو ذلك (لابايرية) لان المسافة ٤٠٤ الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) اي اكثر من الميلى كذا

في الظهيرية وقال شمس
الائمة السرخسي وقول محمد
في الكتاب لا بأس أن ينقل
الميت قد يرسل أو ميلين
أن النقل من بلد الى بلد
مكروه قاله قاضي خان وقد
قال قبله لومات في غير بلده
يستحب تركه فان نقل الى
مصر آخر لا بأس به لما روى
أن يعقوب صلوات الله عليه
مات بمصر ونقل الى الشام
وسعد بن أبي وقاص مات
في ضبعة على أربعة فراسخ
من المدينة ونقل على أعناق
الرجال الى المدينة قلت يمكن
الجمع بأن الزيادة مكروهة
في تدفير النجاسة أو خشيتها
وتنتفي باتفاقها لمن هو مثل
يعقوب عليه السلام أو
سعد رضي الله عنه لانها
من أحياء الدارين (ولا يجوز
نقله) اي الميت (بعد دفنه)
بأن أهمل عليه التراب وأما
قبله فيخرج (بالاجماع) بين
أئمتنا طالت مدة دفنه أو
قصرته انتهى عن نفسه
والنفس حرام حقا لله تعالى
(الا أن تكون الارض
مقصوبة) فيخرج ساق
صاحبها ان طلبه وان شاء
سواه بالارض واتق بها
زراعة أو غيرها (أو أخذت)
الارض (بالشفعة) بأن دفن
فيها بعد الشراء ثم أخذت
بالشفعة لحق الشفيع فيخبر
بما قلنا (وان دفن في قبر غير غيره) من الأحياء بارض ليست بمأوى كذا (من قيمة الحفر) من تركه والا فليت المال (قوله

التراب فلا كما في البرازية والخلاصة عن الجامع الصغير للما كرم عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لغير
ضرورة وسبق عن الزيلعي والمنبع جواز نقله قبل الاهالة ولو بعد التسوية وعليه مشي
الشرح فيما يأتي والظاهر اعتماده انما في الشرح مقدم على ما في الفتاوى (قوله ونحو ذلك)
اي قريامن الميلى (قوله لان المسافة الخ) اي واذا جاز النقل في هذه الصورة مع إمكان دفنه
في أولها منلا جاز نقله وهذا التعديل لا يظهر الا فيما قبل الدفن لا فيما بعد التسوية قبل الاهالة
(قوله اي اكثر من الميلى) كثرة فاحشة أما الزيادة عليهم ما بقدر يسير فلا تضر فلا ينافي قوله
قبل ونحو ذلك (قوله بيان أن النقل من بلد الى بلد مكروه) اي تحريمه لان قدر الميلى فيه
ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى ما دون مدة السفر وقيل في مدة
السفر أيضا كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد مطلق من قيد الضرورة وأيضا لا تظهر الكراهة
في نقله من بلد الى بلد الا اذا كانت المسافة أكثر من ميلى (قوله وقد قال قبله) اي قاضي خان
قيل نقله عبارة شمس الائمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم
كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روى أن يعقوب الخ) وموسى عليه السلام نقل
تابوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله للسكالك فانه قال في
رده كلام صاحب الهداية في التجنيس انه لا اثم في النقل من بلد الى بلد لما نقل أن يعقوب الخ
مانعه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شرعنا ولان أجساد الانبياء عليهم
السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم من
جيفة تم أشد تناما من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اه (قوله وأما قبله) اي قبل ما ذكر من اهالة
التراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية اللين قبل الاهالة وهو الذي في الزيلعي والمنع وقد
تقدم عن البرازية والخلاصة ما يخالفه (قوله للنهي عن نبشه) فلو دفن ولدها بغير بلدها وهي
لا تصبر وارادت نبشه ونقله الى بلدها لا يباح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه
ولا يباح نبشه بعد الدفن أصلا كذا في الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مقصوبة)
في المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه في وجه يجوز باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق
وفي وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مقصوبة أو كفن في ثوب مقصوب يعلم برض
صاحبه لا ينقله عن ملكه أو نزاع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثاني فكالأول اذا أرادت
أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر
فقيل يجوز فتحه لما روى أن صالح بن عبيد الله روى في المنام وهو يقول حوّلوني عن قبري فقد
آذاني الماء ثلاثا فنظروا فإذا شقه الذي يلي الماء قد أصابه الماء فأنتى ابن عباس رضي الله
عنه ما بهوي له وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لحق صاحبها)
لانه علك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) في الارض المقصوبة من اخراجها أو اتنازع المالك بها
زراعة وغيرها وصورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع له شريك فيها أو جاز
ثم دفن فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث
أو نحوه (قوله ليست بمأوى كذا) أما اذا كانت مأوى كذا فهي مقصوبة وحكمها سبق
(قوله ضمن قيمة الحفر) بالبناء للجهول والضامن اما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين

كما قلنا (وان دفن في قبر غير غيره) من الأحياء بارض ليست بمأوى كذا (من قيمة الحفر) من تركه والا فليت المال (قوله

او المسلمين كما قدمته فان كانت المتبرة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش ٥٠ بذلك وان كانت الارض ضيقة جاز

اي بلا كراهة قال الفقيه ابو
اللبث رحمه الله لان احدا
من الناس لا يدري باى ارض
يموت وهذا كمن بسط بساطا
او صلى اى سجدة فى المسجد
او المجلس فان كان المكان
واسعا لا يصلى ولا يجلس عليه
غيره وان كان المكان ضيقا
جاز لغيره ان يرفع البساط
ويصلى فى ذلك المكان او
يجلس ومن حفر قبر نفسه
قبل موته فلا بأس به ويؤجر
عليه هكذا هل عمر بن عبد
العزيز والربيع بن خثيم
وغيرهما (ولا يخرج منه)
لان الحق صار له حرمة
مقدمة (وينشئ) القبر
(للمتاع) كتب ودرهم (سقط
فيه) وقيل لا ينشئ بل يحفر
من جهة المتاع ويخرج
(و) ينشئ (لكفن مغموص)
لمريض صاحبه الا باخذه
(ومال مع الميت) لان النبي
صلى الله عليه وسلم اباح بنش
قبر ابي رغال لذلك (ولا يتنش)
الميت (بوضعه لغير القبلة
او) وضعه (على يساره) او
جعل رأسه موضع رجله
ولو سوى اللبن عليه ولم يمل
التراب نزع اللبن وراعى
السنة (تمة) قال كثير
من متأخري أئمتنا رحمهم الله
يكره الاجتماع عند صاحب
الميت حتى ياتي اليه من

(قوله او المسلمين) اى ان لم يمكن فى بيت المال شئ او كان وظالم (قوله يستوحش)
اى يفتن ويحزن (قوله لان احدا من الناس الخ) اى فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم ينصحه
حق فيه (قوله او المجلس) اى كجلس أهل العلم (قوله أن يرفع البساط) اى ينهيه ولا يرفعه
بيده لئلا يدخل فى ضمانه اذا ضاع كما تقدم فى السترة (قوله هكذا هل عمر بن عبد العزيز)
وعن أبي بكر رضى الله عنه أنه رأى رجلا عنده مسجدة يريد أن يحفر لنفسه قبرا فقال لا تعدد
لنفسك قبرا واعد لنفسك للقبر قال البرهان الحلبي والذي ينبغي أنه لا يكره تهيئة نفق الكفن
لان الحاجة اليه تحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باى ارض تموت
والظاهر أن الانبعاث وعدمه هناك فى الاولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) اى لئلا
وهو قضيب ذهب وضع معه (قوله تمة الخ) مما يلحق بذلك أنهم اذا فرغوا من دفنه يستحب
الجلوس عند قبره بقدر ما يضر جزو ويقسم له يتلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه
يستأنس بهم ويشفع به وعن عثمان رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسأله التثنية فانه الا أن يسأل رواء
أبو داود وثلقينه بعد الدفن حسن واستحبه الشافعية لما عن أبي امامة رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ملئت أحدكم فسوق يتم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس القبر
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يستوى قاعدا ثم
ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله تعالى ولكنكم لا تسمعون فيقول اذكر
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربنا
وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا يتأخر كل واحد منهما ويقول
انطلق بنا ما بعدنا عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله حجيجهما عنه فقال رجل يا رسول الله
فان لم يعرف امه قال ينسبها الى امه حواء واه الطبراني فى الكبير وهو وان كان ضعيف
الاسناد كما ذكره الحافظان لكن قال ابن الصلاح وغيره اعتضد بعمل اهل الشام قديما كما
فى السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن فى محل لا يخرج منه ابدا الا
لضرورة وعليه فلو وضع فى قبره لدوام ثم تحول اليه الماء فنقل للضرورة يكون السؤال فى الاول
فلو جعل فى تابوت او موضع آخر لينقل لم يسأل فيه كذا فى الخلاصة والبرازية والاشهر أنه حين
يدفن وقيل فى يمينه تنطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو فى بطن سبع او فى بحر والحق انه
يسأل كل احد بلسانه كما قاله اللقائى واختلف فى سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورج
عدمه فى الاول دون الثانى لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربى وهكذا
الخ وقيل يلهمه الله تعالى فيصيب كما ألهم غيبي عليه السلام فى المهد وحكمة السؤال اظهار
شرف المؤمن وخذلان الكافر واستغنى بعض اكابر اهل السنة بجاعة فلا يسألون منهم
المقتول فى معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات فى زمن الطاعون والمبطون والمجنون
وأهل الفترة والميت ليلة الجمعة ويومها والقارئ كل ليلة من سورة الملك وطالب العلم لقوله صلى
الله عليه وسلم من جاءه أجله وهو يطلب العلم لى الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجاة النبوة
كذا فى جواهر الكلام والحديث رواء الطبراني والدارقطنى والسننى بلفظ من جاءه ملك

بهرى بل اذا رجع الناس من الدفن فليفتقروا ويستقروا بأمرهم وصاحب الميت بأمره

الموت وهو يطلب العلم ليجي به الاسلام فينبه وبين النبوة درجة واحدة في الجنة كما في تخرج
 الاحياء والمقاصد الحسنة وفي الميت في اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من
 النوافل والافهي أفضل اه وفي شرعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت قبل مضى
 الليلة الاولى بنسب مما تيسر له فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يهد ثوبه ماله قال ويستحب أن
 يتصدق على الميت بعد الدفن الى سبعة أيام كل يوم بنسب مما تيسر اه (قوله ويكره الجلولس على
 باب الدار) قال في شرح السيد ولا بأس بالجلولس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور ومن
 فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجلولس الخ على ما اذا
 كان محظورا رتفعت المخالفة ويدل عليه ما في النهر عن التميمي لا بأس بالجلولس لها ثلاثة أيام
 وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح (قوله وتكره في
 المسجد) قال في الدرر لا بأس بالجلولس لها في غير مسجد ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل
 الميت الخ) قال في البرازية يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
 الطعام الى المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن للفقراء
 سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلي ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة
 الاحديث جري المتقدم وهو ما رواه الامام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جري بن عبد الله
 كانهذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من الشياحة اه يعني وهو فعل الجاهلية وانما
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط عني أنه قد عارضه ما رواه الامام أحمد أيضا بسند صحيح
 وأبو داود عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وحي بالطعام فوضع يده ووضع القوم
 فأكوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوذ اللقمة في فيه الحديث فهذا يدل على إباحة صنع
 أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما
 للفقراء كان حسنا اه وفي استحسان الغانية وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا الا
 أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لا عقرب في الاسلام) بفتح العين قال ابن الاثير هذا في إعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا
 ينحرون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان به قمرها للضيافة في حياته فيكافأ بذلك بعد
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبعهم يومهم وليتهم) اي لا يشتغالهم بالحزن
 هذه المنة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبقصصهما (قوله والله ملهم الصبر الخ)
 هذا تعليم من المؤلف لمن هب الطعام أن يقول ألفاظا لأهل الميت تسليمة لهم (قوله وتستحب
 التعزية الخ) ويستحب أن يعمهم اجمع أطارب الميت لأن تكون امرأ شابة وهو المشار اليه
 بقوله اللاتي لا يفتن وهو البناء للقاهر ولا يحرق في لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روى
 من تعزية صلى الله عليه وسلم لاجدى بنائه وقد مات لها اولاد فقال ان الله ما أخذولة ما أعطى
 وكل شئ عندي بأجل مهى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وعزيمتك وأثو ذلك
 وقد سمع من قائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شخصه قيل انه انظر عابه السلام يقول
 معزى بالاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل

ويكره الجلولس على
 باب الدار للمصيبة فان
 ذلك عمل أهل الجاهلية
 ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك وتكره في
 المسجد وتكره الضيافة من
 أهل الميت لانهم ائتمروا في
 السرور لاقى الشرور وهى
 بدعة مستقيمة وقال عليه
 السلام لا عقرب في الاسلام
 وهو الذى كان يعقر عند القبر
 بقرة أو شاة ويستحب لغيران
 الميت والاباعد من أقاربه
 يشبعه طعام لأهل الميت
 يشبعهم يومهم وليتهم اقوله
 صلى الله عليه وسلم اصنعوا
 لآل جعفر طعاما فقد جاءهم
 ما يشغلهم ويلج عليهم في
 الاكل لان الحزن يئنههم
 فيضعفهم والله ملهم الصبر
 ومعوض الاجر وتستحب
 التعزية للرجال والنساء
 اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله
 عليه وسلم من عزى أخاه
 بحسنة كساه الله

هالك ودركا من كل فائت فبالله تعالى فذة واياه فارجو فان المصاب من حرم الثواب زواه
 الشافعي في الاموذ كره غيره أيضا وفيه دليل على أن المضرحة وهو قول الاكثر كره السكال
 عن السروجي والعزاة بالمتا صبر أو حسنه وعزى بهزى من باب تعب صبر على ما نابه وعزى به
 تهزئة قلت له أحسن الله تعالى عزاءك اى رزقك الصبر الحسن كما فى القاموس والمصباح ووقتها
 من حين يموت الى ثلاثة أيام وأولها أفضل وتكره بعد الانتم تجدوا الحزن وهو خلاف المقصود
 منها الا ان المقصود منها ذلك كما يلى صاحب الميث وبخفة حزنه ويحضره على الصبر كما ينبغي
 الشارع على هذا المقصود في غير ما حديث (قوله من حلال الكرامة) اى الله تعالى تكريم
 الله تعالى اياه وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاستحاب وطالب الخلف عما تالف فروى
 مالك في الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابه مصيبة فقال كما أمره
 الله تعالى انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي وادعني خيرا منها الا فعل الله تعالى
 ذلك به وأجرني بسكون الهمزة والجيم فيها الضم والكسر وقد عتد الهمزة مع كسر الجيم واسلم
 الا أخلفه الله تعالى خيرا منها فينبغي أن كل مصاب أن يفرع الى ذلك وظاهر الاحاديث أن
 المأمور به قول ذلك مرة واحدة فور القوله صلى الله عليه وسلم انما الصبر عند الصدمة الاولى
 رواه البخاري وخبر ولو ذكرها ولو بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة
 فضل لا تنافي الاستحباب فور وقوع المصيبة كما ذكره الزرقاني في شرح الموطأ وروى الطبراني
 وغيره اذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته في قائم من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه
 فليذكر بمصيبته في قائم من أمقى ان يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من مصيبتي ولله در القائل
 اصبر لكل مصيبة وتجد * واعلم بأن المرء غير محدد
 واذا ذكرت مصيبة تساوها * فاذا كرمصائبك بالنبي محمد
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله عليه وسلم
 ماذا على من شئت تربة أحد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها
 صبت على مصائب لو انما * صبت على الايام عدن ليا ليا
 (قوله من عزى شكلى) في القاموس الشكلى بالضم الموت والهلاك وفقدان الحبيب أو الولد
 ويقال ثاكل وشكول وشكلانة قليل اه المراد منه فاشكلى فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم
 ثوب مخطط والجمع أبراد وأبرود وبرود وهي كسبة ياتحف بها والمراد بكسى من ثياب الجنة
 الفضلة (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى) وتكره عند القبر وهي بعد الدفن أفضل
 لانهم قبله مشغولون بالتجهيز ووحشتهم بعد الدفن أكثر الا اذا رأى منهم جرحا شديدا فبقدمها
 لتسكينهم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في زيارة القبور) *

(قوله نذب زيارتها) اقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكروا الموت وروى ثذ كرا لاخرة
 وروى كنتنم يتسكنم عن زيارة القبور فزوروها وواجهوا زيارتكم لها صلاة عليهم واستغفارا
 لهم وعن محمد بن النعمان يرفعه من زار قبر أبيه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه
 البيهقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموقى يعلمون

من حلال الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى مصابا فله مثل أجره
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى شكلى كسى بردين في
 الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة
 ان يعزى أخرى
 * (فصل في زيارة القبور)
 (نذب زيارتها)

بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقال ابن القيم الاحاديث والا تاتردل على أن الزائر
 متى جاء علم به المزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهذا عام في حق الشهيد وغيرهم وأنه
 لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أثر النجاشي الدال على التوقيت (قوله من غير أن يطأ
 القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة أن لا يطأ القبور في فعله ويستحب أن يمشي على القبور
 حافيا ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذا أنه يجوز الوطء على المقابر إذا كان
 حافيا غير منتعل وهو يدعوا لاهلها ويوافقه ما في الخزانة حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر
 على المقبرة أو يطأها وهو قارئ القرآن أو مسبح أو داع لهم أه وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة
 كدفن الميت لا يكره وفي السراج فان لم يكن له طريق الا على القبر جازله المشي عليه لا ضرورة
 ولا يكره المشي في المقابر بالنعيلين عندنا وكرهه أحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وأنه ليسمع
 خفق نعالهم إذا انصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسأني تمامه
 ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتهم اوجه الله تعالى واصلاح القلب ونفع
 الميت بما ياتي عنده من القرآن ولا يمس القبر ولا يقبله فانه من عادة أهل الكتاب ولم يهده
 الاستلام الا للبحر الاسود والركن اليماني خاصة وتماه في الحلي (قوله وقيل تحرم على
 النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد
 في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج
 كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا أتت القبور
 تلعن ارواح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في التمرح عن التارخانية قال البدر
 العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكرر لعنة النساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما النساء
 مصر لان خروجهن على وجهه فيه فساد وقتنة أه وفي السراج وأما النساء اذا أردن زيارة
 القبور ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتسبب كما جرت به عادة تهن فلا تجوز لهن الزيارة
 وعليه يحمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للإعتبار والرحم والتبرك
 بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع فلا بأس به اذا كن بهما تزكركه ذلك للشابات
 كحضورهن في المساجد للجماعات أه وحاصله أن محل الرخصة لهن اذا كانت الزيارة على وجه
 ليس فيه قسنة والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لان السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها
 كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيها عبد الرحمن بمكة
 كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري (قوله والسنة زيارتها قائما) قال في شرح المشكاة
 ينبغي ألا يدنو من القبر قائما أو قاعدا بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته أه وكذا ذكره غيره
 وفي القهستاني ويقوم بهذا وجهه قريبا بعد ما مثل ما في الحياة قال في الاحياء والمستحب
 في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلا وجه الميت وان يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله
 ولا يمسسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح المشكاة بعد كلام
 وحديث ما نهى فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن
 يستقر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر (قوله السلام
 عليكم دار قوم الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على ان في

من غير أن يطأ القبور (للرجال
 والنساء) وقيل تحرم على
 النساء والاصح أن الرخصة
 ثابتة للرجال والنساء فتسبب
 اللعن أيضا (على الاصح) والسنة
 زيارتها قائما والدعاء عندها
 قائما كما كان يفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الخروج
 الى البقيع ويقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وأنا
 ان شاء الله بكم

لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس لما ورد) عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) يعني وأهدى ثوابها ٤٠٩ الاموات (خفف الله عنهم يومئذ)

العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أي للقاري (بعدد ما فيها) رواية الزيلي من فعيامن الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما تصدق عن موتانا ونفج عنهم ونجعلهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه يصل ويقرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا هدى اليه رواه أبو خنيس العكبري فلا انسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الاذكار أو غير ذلك من انواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه قاله الزيلي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله احد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدررقي واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب

الكلام مضافاً محذوفاً تقديره اهل دار وروى الحديث بالفاظ مختلفة واخرج ابن عبد البر في الاستذكار والقهيدي بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد عز بغير اخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورثه عليه السلام (قوله لاحقون) أي على أتم الحالات فصحت كالمسبنة والا فالعاق بهم لا يمحى عنه (قوله أسأل الله لي ولكم العافية) أي من خطا الله ومكروهات الآخرة (قوله ويستحب للزائر قراءة سورة يس) بعد أن يقع على تأدية القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ وفي السراج ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها اه (قوله من دخل) ظاهره أن الثواب المذكور لا يحصل الا لمن دخل المقبرة وقرأ السورة فيها (قوله ورفعهم) أي العذاب لاهل الواو بمعنى أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كما ذكره من لا على في بعض كتب وأخذ من ذلك جواز القراءة على القبر والمسئلة ذات خلاف قال الامام تكملة لان أهلها جيفة ولم يصح فيها شيء عنده عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن سنان لورود الآثار وهو المذهب المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان (قوله بعدد ما فيها) ما يعني من أو هو على حد قوله تعالى فانكم وما اطاب لكم فلو حفظ فيها الصفة وهو الموت (قوله كما يفرح أحدكم بالطبق) هو الذي يؤكل عليه كما في القاموس فهو من اطلاق المثل وارادة الحال فيه (قوله فلا انسان ان يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المجهول له حياً أو ميتاً من غير أن يتقص من أجره شيء واخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تصدق أحدكم بصدقة تطوعاً فليجعلها عن أبيه فيكون له ما اجرها ولا ينقص من اجره شيء وقالت المعتزلة ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الأول انهم امنوا بسخة الحكم بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريرتهم بايمان الآية فانه ثابت دخول الابناء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس الثاني أنها خاصة بقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلهم سعيهم وما سعى لهم قاله عكرمة الثالث المراد بالانسان الكافر فله ما سعى فقط ويخفف عنه بسببه عذاب غير الكفار ويناب عليه في الدنيا فلا يبقى له في الآخرة شيء قاله الربيع بن انس والثعالبي الرابع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من طريق الفضل فإثران يزيد الله تعالى ما شاء قاله الحسين بن الفضل الخامس ان معنى ما سعى نوى قاله ابو بكر الوراق السادس ان اللام عطف على كفاي قوله تعالى وإهم الامنة السابع انه ليس له الاسعية غير ان الاسباب مختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل الخير بنفسه وتارة يكون في تحصيل مسببه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه ومصدق يتفق له وقد يسعى في خدمة الدين فيكتسب محبة اهل فيكون ذلك سبباً حصل بسببه حكاية ابو الزرج عن شيه الزعفراني الثامن ان الحصر قد يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله كما في العبيد علي الجاري (قوله او غير ذلك) كالا عتكاف (قوله بعدد الاموات) أي الاموات الموهوب لهم وهو المتبادر (قوله والعظام النخرة) النخرة بالي المتفتت والنخرة من العظام البالية قاموس (قوله وهي بك مؤمنة) واره للعال (قوله روحاً منك) بفتح الراء هو الراس والقروحة

استغفره كل مؤمن مات منذ خلق الله ٤١٠ آدم وخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعدد من مات من ولد آدم الى ان تقوم

الساعة حسنت (ولا يكره الجلوس للتراث على القبر في المختار) اتادية القراءة بالسكينة والتدبر والاتعاظ (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لان يجلس أحدكم على قبر فحرق ثيابه فخلص الى جلدته خير له من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني شبحي العلامة محمد بن أحمد الحموي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخفق النعال انتهى وقال السكال وحينئذ لما يصنع النام من دفنت آثار به ثم دفنت واليه خلق من وطئت القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه اه وقال قاضيان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحدتوه لا يمشي في ذلك وان لم يقع في ضربه لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقريبا منها وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر

ونسيم الريح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي وؤمنه والمراد ارواحهم (قوله بعدد من مات) ولو كافرا (قوله حسنت) نائب فاعل كتب (قوله اتادية) على لفظ الكراهة وهذا بيان لا كمال (قوله وكره القعود على القبور لغير قراءة) وروى الامام مالك في الموطأ أن عليا رضي الله عنه كان يتوسد القبور ويضع عليه ما هو في البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور رأى من نحو ما ذكره المؤلف المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل على وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث أو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال ثقة قال الطحاوي به كلاما وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه في آثاره هو الجلوس للغائط أو البول وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العمري في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بذهب العلماء لاسيما مذهب أبي حنيفة اه بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري في شرح موطأ الامام محمد حاصلا أن النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول على الرحمة اذ لم يكن على وجه المهانة اه (قوله فحرق) بالنصب عطفا على يجلس وهو بالبناء للمجهول وثيابه نائب الفاعل (قوله تخلص) بضم اللام قال في القاموس خلص خلوصا وخاصة صار خالسا واليه خلوصا وصل اه والمضارع كيكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكروه) أي تنزيها كما قاله المنذرا على (قوله أنه طريق أحدتوه) أي وقته الاموات كما قيد به بعضهم (قوله وكره تحريما قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يقيد أن المكروه غير تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة) كالمس والتقبيل وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى) ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا أي ولو من غير جبانة من غير حاجة أفاده في الشرح عن قاضيان وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم شق جريدة نصفين ووضع على كل فبر نصفها وكانا قبرين يذهب صاحباهما وقال اني لارجو أن يحفف عنهما ما لم ييبسا اي لانهما يسبحان مادام رطبين وبه تنزل الرحمة وفي معنى الجريد ما في رطوبة من أي شجر كان واستفيد منه انه ليس لليابس تسبيح وقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أي شيء حي وحياة كل شيء بحسبه فالشجر ونحوه حي ما لم ييبس والجرحى ما لم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من المفسرين والحقائق على العموم اذ العقل لا يحيل له ويمكن ان يقال تسبيح الاقل بلسان المقال والثاني بلسان الحال اي باعتبار دلالة على وجود الصانع جل شأنه وانه مستزك في شروح البخاري وغيرها وفي شرح المنذرا وقد اتفق بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتد من وضع الریحان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرجى التخفيف عن الميت بتسبيح الجريد قتلاوة القرآن اعظم بركة اه فرع يكره تنقي الموت لغضب ارضي عيش ارضي نزل به لأن فيه نوع اعتراض على القدر المتهوم وقد روى البخاري في كتاب المرضى عن انس قال النبي صلى

الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر

الله عليه وسلم لا يتبين احدكم الموت من ضراصا به فان كان لا يتفادى فليقل اللهم احبني ما كانت
الحياة خيرا لي وتوفني ما كنت الوفاة خيرا لي (قوله لزال المقصود) اي وهو التسليم وقد
علمت ما فيه وقد انتهت ما رأيت من كتابة العلامة المرحوم عبد الرحمن افندي خلوات فانه كتب
متنا لنفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت من معقونا
وخفت على ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه فأحييت أن
أقتطف بعضا من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين الناس لاجل أن ينتفع به المسلمون ولا
يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة في تحريره وتنقيحه جزاء الله أحسن الجزاء ووالى عليه
جزيل الرحمت فمن كان داعيا الى ومترجما على فليدع له ويترحم عليه وعلى المؤلف والسيد أولا
وبالاصالة ثم يذكرني بعدهم بالتبعية والطفالة فانه ايسر لي في هذه التقييدات الا ما كان خطأ
وأما ما كان من صواب فن المنقولات وأسأل الله تعالى أن يغفر لنا العثرات انه يسهل الخير وهو
على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب احكام الشهيد)

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره يرزق عند ربه
على المعنى الذي يصح أولان عليه شهادته وهو دمه وجرحه وشبهه أولان روحه شهدت
دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة او لقيامه بشهادة الحق حين قتل اولانه يشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة أولان الملائكة
تشهد له اكرامه كذا في حاشية الدرر عن النهر (قوله لم يبق من اجله) بفتح اليا وهو تفسير لما قبله
ولم يقتل لاحتمل أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القتال قطع على المقتول اجله وانه لو لم
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وتكسر شينه
الشاهد والامين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقتيل في سبيل الله لان ملائكة الرحمة
تشهد له أولان الله تعالى وملائكته مشهود له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الامم
الخالية اولسقوطه على الشاهدة اي الارض أولانه حي عند ربه حاضر اولانه يشهد ملكوت
الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع اللغوية (قوله هو من قتل اهل الحرب)
هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أماتة وأما بالنظر للمعنى اللغوي فشكل من حارب اهل
حرب (قوله أو تسبيبا) بأن ألقوا الحجارة الى طريق المسلمين فلهكوا بها أو أرسلوا ماء فأغرقوهم
به (قوله ولو عا الخ) مثله ملووظت دابتهم مسلما وتفر وادابة مسلم قرمته اوردوه من السور
أو ألقوا عليه حائطا (قوله أو اهل البقي) مباشرة أو تسبيبا ايضا كقتل اهل الحرب لانه لما كان
القتال مع البغلة وقطاع الطريق ما مورا به ألقى بقتال اهل الحرب فعمت الالة كما عمت هناك
معراج وأما قتل اهل البقي بعضهم - بعضهم وكذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا لا يعد أن يعد
المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأى آلة كانت) راجع الى اهل البقي وقطاع
الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) قال في البحر ولو نزل عليه الصواع ليلا في المصر فتقتل بسلاح أو
غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم يختلف في هذه
المواضع بل هو مالى اه (قوله أو من الخ) اي بسلاح كما أفاد في الشرح (قوله بخرج الخ)

لزال المقصود

(باب احكام الشهيد)

سمى به لانه مشهود له بالجنة
(المقتول) بأى سبب كان
(ميت) بانقضاء أجله لم يبق
من (أجله) ولا رزقه شيء
(عندنا) معاشر اهل السنة
والجماعة قاله في العناية
(والشهيد) شرعا هو (من
قتله اهل الحرب) مباشرة أو
تسبيبا بأى آلة كانت ولو
بماء أو نار أو رموها بين المسلمين
(أو) قتله (أهل البقي أو)
قتله (قطاع الطريق) بأى
آلة كانت (أو) قتله
(الصوم) في منزله ليلا ولو
بمنقل) أو نهرا (أو وجد
في المعركة) سواء كانت
معركة اهل الحرب أو البقي
أو قطاع الطريق (وبه أثر)
بخرج وكسر وحرق وخروج
دم من أذن أو عين

لامن فم وانف ومخرج (أو قتله مسلم ظلماً) لا بجدة وقود (عمداً) لا خطأ (مخترج به للمقتول شبه عمد بمقتل وشمل من قتله أبوه أو سيده) (وكان) المقتول (مسلياً باغاً خالياً من حيز وخص وخصاً ولم يرتث) أي ماصراً خلقاً في الشهادة كالثوب الخلق بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد ٤١٢ انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكن بدمه) أي مع دمه من غير

تفصيل لقوله صلى الله عليه وسلم زكواهم بدمائهم فإنه أيسر كلمة تكلم في سبيل الله الاتاني يوم القيامة تدعى لونه لون الدم والريح ريح المسك (و) يكتن مع (ثيابه) للأمر به في شهادة أحد (ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيذاً وإن علم مما سبق لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزة رضى الله عنه ورجى برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فصلى عليه ثم رفع وتر الحزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه الكرامة (ويتزع عنه) أي عن الشهيد (ما ليس صالحاً للكفن) كالقرو والحشو) ان وجد غيره صالحاً للكفن (و) ينزع (السلاح والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن

وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السيد على مسكين (قوله لامن فم وانف ومخرج) لأن الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فإن الإنسان يتلى بالرعاف والجبان يول دماً أحياناً وصاحب الباسو يخرج الدم من دبره (قوله أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فإنه لا يكون شهيداً في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظلماً أدخل فيه المقتول مدافعاً عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة ١١ درة متقى (قوله لا بجدة وقود) محترزاً للقييد بالظلم والضابط في قتل من يكون شهيداً أن لا يجب بنفس القتل مال أو المقتول مسلم خطأ أو عداً بالقتل فليس بشهيد ولو جوب الدية بقتله وكذا الوجود مذبحاً ولم يعلم قاتله أو وجد في محله مقتولاً ولم يعلم قاتله لأنه لا يدري أقتل ظلماً أو مظلوماً عمداً أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبوه أو سيده) لأن نفس القتل موجب للقصاص وانما سقط لعارض (قوله وكان المقتول مسلماً الخ) أي مقتول من كرم أهل الحرب وغيرهم (قوله كالثوب الخلق) قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو الشيء البالي وسمى مرثلاً لأنه صار خلقاً في حكم الشهادة والمرث شرعاً من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله بوجود رفق) متعلق بمرتث والرفق الاتقاع (قوله بعد انقضاء الحرب) ولو فيه الأبيصر من تنابض شيء ما ذكره درة (قوله فيلحق بشهداء أحد في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب والبغى وقطاع الطريق والمقتول ظلماً وبين حكم شهادة أحد بقوله فيكن بدمه الخ (قوله أي مع دمه) فالباة للمصاحبة (قوله زكواهم بدمائهم) التزويل للثوب (قوله فإنه ليس كلمة) أي جرحه وهي بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) تجرح أي يجرح صاحبها (قوله تدعى) أي يخرج منها الدم بفتح الميم من دعى للآدم ومنه الحديث أن أمت الأصبغ دميت (قوله لونه) أي لون الخارج المقتول من قوله تدعى (قوله ويكن مع ثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله وإن علم مما سبق) أي من قوله بدمه وثيابه (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويصلى عليه وما قبل من أنهم أحياء وألحى لا يصل على عليه فدفع بأنه حكم آخرى لا دينوى دليل ثبوت أحكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبينونة نسائهم إلى غير ذلك وما قبل أنهم الاستغفار وهم مغفورا لهم قسمة تقض بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن الهداية (قوله فصل على) أي مع حزة كما هو المتبادر (قوله والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي لا لتصيل المغفرة (قوله وحرم المنافق) الضمير محذوف أي وحرمها المنافق (قوله كالقرو) أدخلت الكاف الخلف والقلنسوة بجر والاشبه أن لا تنزع عنه السر أو يلبس ثيابه (قوله إن وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه موهوم (قوله توفرة على الورثة) له لقوله وينقص (قوله أو المسلمين) أي في رد لبيت مالهم أن لم يكن له ورثة (قوله أخرى) أي أثر الشهيد

يدفعه أو بدمائهم وثيابهم (ويراد) ان نقص ما عليه من كفن السنة ليمت (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن وهو السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جبهها) أي ثيابه التي قبل فيها اليسرى عليه أخرى (ويغسل) الشهيد

الملائكة تغسل حنظلة بن
أبي عامر بين السماء والأرض
بماء المزن في مصاتف الفضة
قال أبو أسيد فذهبا ونظرا
السبه فاذا برأسه يقطر ماء
فأرسل النبي صلى الله عليه
وسلم الى امرأته فأخبرته
أنه خرج وهو جنب (أو
صبيا ومجنونا) لان السيف
كفى عن التفسير فيمن
يوصف بجنب ولا ذنب لهما
فلم يكونا في معنى شهداء
أحد (أو) قتل (حائضا أو
نفساء) سواء كان بهذا قطع
الدم أو قبل استقراره في
الحيض ثلاثة أيام في الصحيح
والمعنى فيهما كالجنب (أو
ارث) بالبناء للجهول أى
جمل من المعركة رثينا أى
جر يحاويه رمق كذا في
الصحيح وسعى مرتنا لانه
صار خلقا في حكم الشهادة
بما كلف به من أحكام الدنيا
أو وصل اليه من منافعها
(بعد انقضاء الحرب) فسقط
حكم الدنيا وهو ترك الغسل
فيصل وهو شهيد في حكم
الآخرة له الثواب الموهود
للسهداء ولو ارتت (بأن
أكل أو شرب أو نام) ولو
قليل (أو تدوى) لرفق
الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدر

وهو الدم (قوله عند الامام) أى خلا فالهما (قوله بماء المزن) أى السحاب جمع مزنه كقاف
الجلالين وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء ولم يمد صلى الله عليه وسلم غسله لصلوه بغسل
الملائكة بتدليل قصة آدم ذر (قوله أو صبيا) هذا عند الامام وعندهما لا يغسل ومثله المجنون
والجنب لان ما وجب بالجناية سقط بالموت والصبي احق بهذه الكرامة وهى سقوط الغسل فان
سقوطه لا يبقا أثر كونه مظلوما وغير المكلف اولى بهذه الكرامة لان مظلوميته اشد حتى قال
أصحابنا خصوصاً البهيمية يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف
دليل الامام (قوله أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يستمر ثلاثا لا يكون حائضا
الا أن الغالب فيه ذلك فثبتوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان النفاس لا حد لاقله
(قوله والمعنى فيهما كالجنب) أى فالنص الوارد في الجنب يشملهما لان كلامهما حدثا كبر
بل هما أغلظ من الجناية اذ لا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أى ببقية الحياة قاموس (قوله
بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقا (قوله أو وصل اليه من منافعها) ككل وشرب (قوله وهو شهيد
في حكم الآخرة) عند السيوطي في التثنية شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلاف فيه
هل المراد الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من الشغل والفرق والهدم أو بالجنب وهى
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما
امرأ ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالتخربيع المذخور والمعنى أنها
ماتت من سبب مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكرة أو بالصل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ
البدن منه في النقصان والاصفرار وفي القرية أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه
أو مظلمة أو بالعشق مع العقاف والسكران كان سببه حراما أو بالشرق أو بافتراس السبع أو
بجسم سلطان ظالما أو بالضرب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا
محتسبا أو تاجرا أو مدوقا ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه بقيم فيهم أمر الله تعالى
ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة
والمات في البحر أى الذي حصل له غشيان والذي يصيبه القى له أجر شهيد أى ومات من ذلك ومن
مات صابرة على الغيرة لها أجر شهيد ومن قال بكل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت
وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله أجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل
شهر ولم يترك الموتى سفر أو لا حضرا كتب له أجر شهيد والمقتل بسنق عند فساد أمق له أجر شهيد
ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت سبحانك الى كفت من الظالمين اعطى أجر شهيد
وان برئ برئ مغفور الله قال وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار اه ملخصا (قوله له الثواب
الموهود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدوى لرفق الحياة) الأولى بقله شيئا من مرافق الحياة
كفى الشرح في الكلام حذف مضاف (قوله ويقدر على أدائها) أما اذا لم يقدر على أداء
الصلاة مع العقل فلا يصير مرتنا اذ لا يلزمه الصلاة بعونه حيث لا يملك التكليف بالأداء الامع
القدرة على الفعل ولو بالأيما وهو منعدم ولم تحصل له حياة ليقتضى ماضى مع العقل والجزع على
طريق من ألزمه القضاء بمجرد العقل واما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر

على أدائها اذ لا يلزمه بدون قدرة فتح العجز لا يغسل

(أونقل من المعركة) تنبأ ليرض ٤١٤ (لأن خوف وطء الحيوان) أو لا وب فانه بهذا لا يكون مرتثا (أو أوصى) عفا على قوله

أكل سواء أوصى بأمر الدنيا والآخرة عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرتثا بوصيته بأمر الآخرة وقيل الخلاف في أمور الدنيا وقال الفقيه أبو جعفر إنما يكون مرتثا إذا زادت الوصية على كلمتين أما بالكلمة أو الكلمتين فلا تبطل الشهادة (أو باع واشترى) أو تكلم بكلام كثير بخلاف القليل فان من شهد أحدا من تكلم كسعد ابن الربيع وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون) الشهيد (مرتثا) بذلك كذا قاله الكمال وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فان كان المسلمون أكثر صلى عليهم وينوي المسلمين والأفلا الأمن عرف انه من المسلمين ويتخذ لهم مقبرة على مدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

• (كتاب الصوم) •

أما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكر عقبتها

٢ (قوله قوله وقيل لا خلاف) لا وجود لذلك في الشرح الذي بالهامش كما ترى وإنما الموجود فيه وقيل لا خلاف

في أمور الدنيا فله محترف مما أثبتته المحشي محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وإيجزاه

في عدم كونه مرتثا (قوله أونقل من المعركة) سواء وصى ل إلى يتيه حيا أو مات قبله ولو أنقل بنفسه يكون مرتثا بالاولى قاله السيد (قوله ليرض) اعلم ان بعضهم كصاحب البدافع جهل العلة في ارتثائه أن نقله من المعركة يزيد ضعفه ويوجب حدوثا لم يكن النقل مشاركا للجراحة في إثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة يقينا فلا يسطر الغسل بالشك وحيد فتدفع الفرق بين ان ينقل ليرض أو لخوف وطء الحيوان وبعضهم جعل العلة في الارتثاء نيل شيء من مرافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل للتداوى أو للخوف من وطء الحيوان أفاده السيد ٢ (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي يوسف بأن يكون مرتثا فيما إذا كان بأمر الدنيا وجواب محمد به سده فيما إذا كان بأمر الآخرة فيوصى بما يمكن به ويخص رقبته ويبرء جداره من النار ويذخر لنفسه ذخيرة الآخرة (قوله كسعد بن الربيع) هو كافي رواه يزيد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد اطالب سعد بن الربيع وقال انه رأيته فأقرته مني السلام وقل له كيف تجدك قال فأصبته وهو في آخر روق وبه سبعون ضربة ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات فقال اني في الأموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول برك الله عنا خير مما جزى فباع عن أمته وقل اني أجدهم في الجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله تعالى ان خاصر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه ومنكم عين تطرف ثم يبرح أن مات بخافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره قال في القاموس وقرأ عليه السلام أبلغه كافرأه ولا يقال أقرأه إلا إذا كان السلام مكتوبا (قوله مع الجراحة) أي مثلا فلا يالا فالشهادة لا تخصها (قوله لا يكون الشهيد مرتثا بذلك) في أول الكلام غنى عنه (قوله صلى عليهم) أي بغير تفصيل في القتلى وبعد التفصيل في الموتي وذلك لأن الحكم للغالب الأمن عرف أنه كافر (قوله الأمن عرف أنه من المسلمين) أي بالمسما وهي الغلطان والخصاب وليس السواد وان استويا يصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال في شيء الا غلب الحرام الحلال كذا في الشرح (قوله ويتخذ لهم مقبرة على مدة) نقله في الشرح عن بعض المشايخ وجعل محله فيما إذا لم يصل عليهم اه وهو فيما إذا غلب الكفار وقساويا وظاهر هذا التقييد أنهم إذا صلى عليهم يدفنون في مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلاف فيها انصافا يرجع بعضهم جانب الولد فقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الولد في حكم جرثومها مادام في بطنها فتدفن في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر يتخذ لهم مقبرة على مدة أفاده في الشرح أي ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجهه الولد اليه والخلاف في الموتي المختلطين أصله اختلاف في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الصوم) •

(قوله ذكره) الى الصوم عقبه كثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وآخر الصوم ووجهه اقتران الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في القهستاني أفضل الأجمال

في أمور الدنيا فله محترف مما أثبتته المحشي محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وإيجزاه

بعد الزكاة الصوم وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الاجهوزى بعد مضي ليلتين من شعبان المذكور (قوله ويحتاج امرقة الخ) قد ذكر ذلك من هنا الى آخر الفصل فلا يحتاج الى التنبيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول اي يحتاج المكلف (قوله فعناه لغة الامساك الخ) ظاهره انه حقيقة انقوبة في ذلك وهي ما تنقذه عبارة الصحاح وفي المقرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام القرم اذا لم يعتق وقول النابغة خيل صيام وخيل غير صائفة نهر (قوله هو الامساك نهرا) انما عبر به دون ترك لان الماء موزبه فعل المكلف وهو الامساك بحر (قوله النهارضة الليل) قال في الشرح النهار عبارة عن زمان تمتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه واللغة (قوله الى الغروب) هو أول زمان بعد غيبوبة تمام حرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل من ههنا فقد أفطر الصائم أي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم فهو مستأنى ولذا كره الوصال من (قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الافطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطف على جملة يؤكل وقوله وكونه بالجر عطف على الادخال (قوله يخرج النسيان) أي يخرج الادخال ناسيا كمن أكل أو شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالعمد) أي في الافساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء أدخله الخ) الأولى حذفه ويجعل قوله بطننا مقبول لقوله ادخل شيء (قوله من القم) متعلق بأدخله ومثل ما ذكرنا اذا أدخله في دبره وأفطر في أحليله وأذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله الأمة) بالمد وتشديد الميم جراحة وصلت الى ام الدماغ (قوله والانزال بعث) فانه يفسد وان لم تجب به كفارة المراد بالجماع الجماع المعهود (قوله لقتار العبادة) وهي الامساك عن المنطرات بنية العبادة وقوله عن العادة وهي الامساك عن الاكل على جرى عادته ومثلها الامساك حمية (قوله من أهله) هو الشخص المخصوص بالجموع فيه شروط الصحة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفاس والنية والعلم بالوجوب ان كان بدار الحرب أو الكون بدارنا وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ والاطاقة فليس من شروط الصحة لصحة صوم الصبي ويثاب عليه وصحة صوم من جن أو أنعم عليه بعد النية وانما لم يصح صومه ما في الغد لعدم النية (قوله احتراز عن الحائض والنفساء) أي مادام عليهما الحيض والنفاس أما اذا طهرتا منهما صح صومه ما وان لم تغتسل منهما بحر (قوله امساك عن المنطرات) احتراز بلزوم الدبر في هذا التعريف اذا المنطرات مفسدات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفته عليها فهو مستأنى وأجيب بأن المراد بالمنطرات الماء كولات ونحوها (قوله باذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المطول (قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق سمى به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وحادي غير

ويحتاج امرقة لغة وشريعة وسببه ونمرطه وحكمه وركنه وحكمة شرعيته وصفته فعناه لغة الامساك عن الفعل والقول وشرعا (هو الامساك نهرا) النهارضة الليل من الفجر الصادق الى الغروب (عن ادخال شيء) سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال بخروج الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج النسيان والخطي من سببه ماء الموضحة الى حاقه فهو كالعمد سواء أدخله (بطنا) من القم أو الانف او من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في (ما له حكم الباطن) وهو الدماغ كدواء الآمة (و) الامساك نهرا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والانزال بعث (بنية) لقتار العبادة عن العادة من أهله احتراز عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون واختصار هذا الحد الصحيح امساك عن المنطرات منوى لله تعالى باذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان)

منصرف لاف التائيت المقصورة ويصرف غيرهما وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري
يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منح بزادة وأطبقوا على أن العلم في ثلاثة
أشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وريبع الأول والاخر حذف شهرهما من قبيل
حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجزوا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه
حيث أعربوا الجزأين نهر عن الكشف والسعد في شرح المشارق لابن ملك ربيع بالتونين
والأول صدقة وضافته الى الأول غلط اه سيد (قوله يعني افتراض صومه) أشار به الى أن
الوجوب بمعنى الافتراض والى ان في العبارة مضافا محذوفا (قوله شهود جزاء صالح) اعترض
بأن الصبي الذي بلغ أثناء الشهر شهود جزاء صومه فقتضاه وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحجر وحاصل ما ذكره المصنف أنهم
اتفقوا على أن رمضان انما يجب بشهود جزاء صومه واختلقوا بعد فذهب السرخسي الى أن
السبب مطلق شهود جزاء من الشهر حتى استوى فيه الايام والليلي وذهب نحر الاسلام ومن
وافقه الى أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم كافي للدر وهو ما كان من طلوع
الفجر الصادق الى قبيل الضحوة الكبرى فمابعد ها الى الفجر لا يلزم بشهوده شيء وعرة الخلاف
تظهر في أن أفاق اول ليلة من الشهر ثم قبل الفجر جميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة
منه أو فيما بعد الزوال من يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزمه القضاء على قول شمس الأئمة
لا على قول غيره وصح في المغني قول نحر الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى كافي المجتبى والنهر
عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كافي الغاية واختار في الخبازية الأول فهم ما قولان
مصححان الآن الفتوى واكثر التصحيح على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لانشاء
الصوم فيه وهو من طلوع الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر)
الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن
فيه انشاء الصوم من كل يوم لا كله والابلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق
والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بعد الزوال كذا في صحيفة الاخبار وهو عطف تفسير على قوله
شهود جزاء صالح فالمصنف اعقد كلام نحر الاسلام ولم يذ كر كلام شمس الأئمة وانما ذكره الشرح
بقوله خلاف شمس الأئمة (قوله اتفرق الايام) قال في الشرح لان صيام الايام عبادة متفرقة
كتفرق الصلاة في الاوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصح للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون
ذلك التخلل مانعا من ان يهاب جزاء اليوم على ما بعده (قوله لا ما مضى) أي انما قاله عدم شرط
الوجوب فيما مضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين السببين) قال في الشرح
وتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة فشهود جزاء شخص من الشهر سبب اكمله
ثم كل يوم سبب اصومه غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه
ودخوله في ضمن غيره قاله السكال وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان متباينان والمقرع
على أحدهما لا يتأتى تفريعه على الآخر وأيضا اذا كان السبب المجموع فكل من حاجز سبب
لا سبب مستقل والالترتب المسبب على كل بافتراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء
عنه بانحاض فان شهود جزاء من اليوم فيصه جزاء من الشهر على أن المصنف لم يجمع كما ينبغي عليه

يعني افتراض صومه (شهود
جزاء صالح للصوم منه) أي
من رمضان خرج الليل وما
بعد الزوال على ما قاله نحر
الاسلام ومن وافقه خلافا
لشمس الأئمة ان السبب
مطلق الوقت في الشهر (وكل
يوم منه) أي من رمضان
(سبب لادائه) أي لوجوب
ادائه ذلك اليوم لتفرق الايام
فن بلغ أو اسلم يلزمه ما بقي
منه لا ما مضى ولا منافاة بالجمع
بين السببين ونقل السببية

من المجموع للجزء الاول رعاية للمعيارية (وهو) اى صوم رمضان (فرض) عين ٤١٧ (اداء وقضاء على من اجتمع فيه اربعة

اشياء) هي شروط لاقتراضه
والخطاب به وتسمى شروط
وجوب احدها (الاسلام)
لانه شرط للخطاب بفروع
الشريعة (و) ثانيها
(العقل) اذ لا خطاب بدونه
(و) ثالثها (البالوغ) اذ
لا تكليف الا به (و) رابعها
(العلم بالوجوب) وهو شرط
(لمن اسلم بدار الحرب) وانما
يحصل له العلم الموجب
باخبار رجلين عدلين او
رجل وامرأتين مستورين
او واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ
والحرية وقوله (او الكون)
شرط لمن نشأ (بدار الاسلام)
فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط
لوجوب ادائه) الذى هو
عبارة عن تفرغ الذمة في
وقته (الصحة من مرض)
اقوله تعالى فمن كان منكم
مريضا (و) الصحة
اى الخلق عن (حيض
ونفاس) لما قدمناه
(والاقامة) لما تلواناه
(ويشترط الصحة ادائه) اى
فعله ليكون اعم من الاداء
والقضاء (ثلاثة) شرائط
(النية) في وقت الكل يوم
(والخلق عاينافيه) اى
ينافى صحة فعله (من حيض
ونفاس) لما فاتهما (و) الخلق
(هما يفسده) بطرقه عليه
الازالة (ولا يشترط) الصحة (الخلق عن الجنابة) لقدرته على

وانما اعتد قول نحر الاسلام فليتامل (قوله من المجموع) اى مجموع الشهر (قوله للجزء
الاول) حيث قلنا انه يجوز نية اداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب
الوجوب كما اذ انوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا فى الشرح والاولى التعبير بالى بدل الام
(قوله رعاية للمعيارية) اى نظرا الى كونه معيارا لا يحتمل غيره فزمانه كالشئ الواحد فمشاهد
أوله كمشاهد تمامه وكان الفعل شاغلا له من اوله الى آخره قال فى الشرح وثلاثا يلزم تقديم
الشئ على سببه اى لوجهنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع لازم تقديم
الصوم على سببه (تنبيه) لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم وقد ذكرها فى الشرح فقال
وفى المنذور النذر وفى صوم الكفارات الحنث فى اليمين والجنابة فى القتل والاحرام والافطار
والعزم على الوطء فى الظهار والسروع فى النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر
صوم يوم الخميس او رجب فصام الاثنين او ربه الاقل صح عن نذره لوجود سببه وانما تعيين
اليوم والشهر لان صحة النذر ولزومه بما به يكون المنذور عبادة والمحتمل لذلك الصوم لخصوص
الزمن ولا باعتبار كذا فى الفتح ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر معلقا على شرط يراى كونه كان
شئ الله مريض لا صوم من شهر ~~كذا~~ فانهم نصوا على تعيين الزمن فى مثله (قوله لانه شرط
للخطاب بفروع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والاصح أن الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة لقوله تعالى لم نك من المصلين الاية فيعذبون على تركها عذابا زائدا على عذاب الكافر
(قوله وانما يحصل له العلم الموجب) اى للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع
وغلب جانب الرجل فذكر (قوله او واحد عدل) قال فى النبايع العدل من لم يطعن عليه
فى بطن ولا فرج ومنه الكذب نار وجهه من البطن ٨١ در من الشهادة وذ كفى مسائل شتى
من القضاء أنه يشترط فى اخبار المسلم الذى لم يجر بالشرايع أحد شرطى الشهادة اى اما العدد
واما العدالة من غير ذلك خلاف وظاهر كلام المؤلف أن الامام يشترط البلوغ والحرية فى الخبر
ويحرم (قوله وعندهما لا تشترط العدالة) اى فى الخبر اى ولو واحد او فادائه لا بد من العلم
اتفاقا فاذا لم يعلم على اختلاف القولين ثم علم باقتراض الصوم ليس عليه قضاء ماضى اذ
لا تكليف بدون العلم له اذ كذا فى الشرح (قوله أو الكون) اى الحلول وهو عطف على
العلم فاداه فى الشرح (قوله شرط لمن نشأ) الاول أن يؤخره عن قوله بدار الاسلام ويقول وهو
شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفرغ الذمة) اى ذمة المكلف عن الواجب فى وقته المعين له (قوله
الاية) تمامها أو على سفر فقدم من أيام آخر (قوله اى الخلق) انما أوله بذلك لان دم الحيض
والنفاس دم صحة لا مرض (قوله لما قدمناه) اى من أنهم ما يسأأه لاصوم (قوله لما تلواناه)
اى بقوله الاية وقد ذكرنا تمامها والاولى للشرح ذكرها لئتم للمرام (قوله فى وقتها) الوقت
بالنسبة لاداء رمضان بعد الغروب الى قبيل الضحوة فى أى جزء منه وجدت صح وبالنسبة
لقضائه الليل كله ولا تجزى النية بعد طلوع الجز (قوله اى ينافى صحة فعله) الاظهر حذف صحة
(قوله من حيض ونفاس) فالخلق عنهما من شروط الوجوب اى وجوب الاداء وشروط الصحة
(قوله لما فاتهما) الاول زيادة اياه (قوله بطرقه عليه) من اى يفسده (قوله لقدرته على
الازالة) اى بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها) اى واضرورة حصولها
(ولا يشترط) الصحة (الخلق عن الجنابة) لقدرته على

وطرق النهار وليس العقل والافهام من شروط الصحة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) اي الصيام (الكف) اي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج و) ع (ما) الحق بهما مما سئذ كره (وحكمه سقوط الواجب) أي الا لازم فرضا كالأوغريه ٤١٨ (عن الذمة) بايجاب الله والعبد (والثواب) تكتر من الله (في الآخرة) ان لم يكن

منها عنه فان كان منها ما كصوم الحر فحكمه الصحة والخروج عن الهدية والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى وحكمة مشروعية الصوم منها أن به سكون النفس الامارة باعراضها عن الفضول لانها اذا جاءت شبعت جميع الاعضاء فتنبض اليسد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا شبعت النفس جاءت الجوارح بمعنى قويت على البطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فيها نقباضها يصفوا القلب وتحصل المراقبة ومنها العطف على المساكين بالاحساس وألم الجوع لمن هو وصفه ابدأ فيحسن اليه ولذا لا ينبغي الافراط في السجود لمنع الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الرياء في صوم القرض

٣ قوله وهو متلبس بها يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نصها وفرق بين الحصول والتحصل فان

يعني أن الانسان قد يضطر اليه البلا ويطرأ عليه النهار أي يطلع عليه الفجر أي من غير تمكن من الغسل وليس القصد التقييد بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يحصل فلم يعتبر الشارع ذلك مفسدا وان حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر من خصاوان لم يفتن فيه مشقة نظرا للشأن والاولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يصبح صائما وهو جنب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله وطرق النهار) أي مع طرق النهار فان الانسان قد لا يتمكن من الغسل ليلافيظهر النهار أي اليوم وهو متلبس بها (قوله اذا طرأ) أي بعد النية والاولى ذكر السفر مع الجنون (قوله وعما الحق بهما) من نحو الدواء (قوله وحكمه) أي الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) وايضا به نذره أو الشروع فيه وهذا في حق صوم واجب أو نفل (قوله تكتر من الله) أي حال كون الثواب تكتر من الله لا بطريق الايجاب ولا بطريق الوجوب (قوله والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه أن الاثم من جهة لا ينافي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب التمر من أن التهيؤ له في مجاور لا ينافي حصول الثواب كالملاحة في الارض المنصوبة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم) الاولى زيادة قوله كثيرة (قوله سكون النفس) أي عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي بالسوء وقوله باعراضها متعلق بسكون والباء للسببية (قوله عن الفضول) أي عن الامور الزائدة التي لا تنفي المكلف الحاصل من الجوارح (قوله شبعت جميع الاعضاء) أي انكفت عن التحرك فيما لا يرضى فان قلت ان الجوع يكفه عن التحرك في الطاعات أيضا اجيب بأنه ليس المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) أي السيئة (قوله بمعنى قويت) فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع به هذا التفسير ما يوهم من أن الجوع يقتضي الانكفاف (قوله وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام (قوله فبأنه نقباضها يصفوا القلب) فان الواجب لك دوراته فضول الجوارح فاذا حبست عنها صفا وبه تبلغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتحصل المراقبة) أي المحافظة على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال في الشرح فان الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات تذكروا من هذا حاله في عوم الاوقات فيسارع اليه بالبرقة والرحمة وحقيقة تماني حق الانسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله تعالى من حسن الجزاء ومنها موافقة الفقراء بتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حاله عند الله (قوله لمن هو وصفه ابدأ) اللام بمعنى على ومصدوق من المساكين والاولى حذفه للاستغناء عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في السجود) بالضم الفعل أي الاكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٣ ما في الشرح (قوله بصفة الملائكة) فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء في صوم القرض) وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يقول الله تعالى الصوم لي وأنا اجزي به نفي شره الغير وهذا الميز كفي سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه

أن الفرائض كلها لارياهم قال في الدرقبيل باب صفة الصلاة ولا ريب في الفرائض في حق اسقاط الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسنها بين الناس وكان بحيث لو كان في الخلوة لا يحسن فليس له ثواب الاحسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والنقل لأن امساكه في خلوته انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنات تؤخذ في المظالم الا للصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في صفة الصوم وتقسيمه) الصفة هو كونه فرضا أو واجبا الخ والتقسيم باعتبارها (قوله يتقسم الصوم الى ستة أقسام) أي اجالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الفرض امام عين وهو صوم رمضان اداء وغير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالمعين كالنذر المعين وغير المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكر) أي الاقسام مجمله أي لم يبين فيها الافراد ثم مفصلة ببيان افرادها (قوله اكونه أوقع في النفس) أي اكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة وذلك لذكره بعد الاشتياق الى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده (قوله الظهار) أي كفارة الظهار الخ وقوله والقتل أي الخطا ومثله كفارة الافطار وانما لم يذكرها لانها مثلهما وأما صوم المتعة والقران فليس من صوم الكفارات وان كان فرضا فسد قطعا في السيد (قوله وفدية الاذى) كما اذا حلق أو لبس بعد رقاؤه بخير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم كان فرضا (قوله لثبوت هذه بالقاطع) علة اكونها فرضا الآن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات فلذا كان عليها كما في سكب الانهر والقاطع هو القران فالظهار في الجفالة والقتل في النساء والعين في المائدة وكذا جزاء الصيد وفدية الاذى في البقرة في قوله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه الآية (قوله سندا) أي رجالا والمراد بقطعية السندا أن رجاله ثقات وبقطعية المتن أي اللفظ أنه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه (قوله والاجماع عليها) قد علمت ما ذكره في سكب الانهر من ان الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عند صاحب الملتقى صوم الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي فرض على لان مطاق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي ذكر وقيل انه واجب لانه خص من آية وليوفو اندورهم النذر بما ليس من جنسه واجب كعمادة المريض فلم يبق قطعا وصار كخبر الواحد وبمثلث ثبت الوجوب لا الفرض كذا في الشرح والحاصل أن القولين مرجحان (تنبيه) الصوم اللازم ثلاثة عشر قمه سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة العين وكفارة الظهار وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه الا ان صوم كفارة القتل والظهار والافطار والعين والنذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيه الاستئناف بقطع التتابع وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع او نيته وصوم العين بان قال والله لا صوم من شهر هذا حصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء ما افسده) وكذا التمام بعد

*(فصل في صفة الصوم وتقسيمه)

(يتقسم الصوم الى ستة اقسام) ذكرت مجمله ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) معين (وواجب) مسنون ومنسوب ونقل (ومكروه أما) القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان اداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهار والقتل والعين وجزاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الادلة سند او متنا والاجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المندور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليوفو اندورهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب) فهو قضاء ما افسده من صوم (نقل) لوجوبه بالشرع وصوم الاعتكاف المندور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء)

فانه يكفر السنة الماضية (مع صوم) التاسع) صومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال ثلث بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المدوب فهو صوم ثلاثة ايام) (من كل شهر) يكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ٤٢٠ لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة

الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه يكفر السنة الماضية) والمراد الصغار وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية والآتية لانه شرع محمدي بخلاف الاقل فانه شرع موسوي وعادة صامب الدر صوم عرفة من المندوب (قوله مع صوم التاسع) أي أو الحادي عشر لما يأتي للمصنف قننتي الكراهة بضم يوم قبله أو بعده (قوله ثلث بقيت الى قابل) أي الى عام قابل ولم يبق صلى الله عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أي به دليلا على قوله كصيام جميعه كانه قال اقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها خصوص هذه الايام مندوب آخر في صام غيرها منه أي باحد المندوبين (قوله بذلك) أي بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ليها فالاولى أن يقول أيام البيض أي ايام الليالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أي ايام البيض وقوله ثلاث بالتذكير في المفردات وتأتي عشرة في الكل بدل من البيض ومصدوقه الليالي (قوله قال) أي الراوي (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي كصيام الدهر) لان كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكا كما صام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو حاج لا يضعفه الصوم قاله السيد (قوله تعرض الاعمال) أي تعرضها الحفظة على بعضهم فما كان من خيرا أو شرأ ثبتوه وما كان من مباح أزالوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر المست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اهـ (قوله كان كصيام الدهر) لان جملة ما صامه رمضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثمانمائة وستون يوما وهي عدد أيام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر لان صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكرنا بأضعاف كثيرة (قوله اظاهر قوله فاتبعه) أي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال في التنوير وشرحه رندب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على الاختار خلافا لثاني حاوي (قوله في التشبيه) الاولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالخالفه (قوله واحبه) أي أكثره ثوبا (قوله كان تمام الخ) في نسخة بواو وفي نسخ بخطه وهو الذي في السيد والشرح (قوله وتمام سدسه) ليقوم الصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الاذكار بعده (قوله وكان يفطر يوما ويصوم يوما) لثلاثة اذ النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيصه) أي ولا

واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهينة الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين و) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس) فأحب أن يعرض على وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) اظاهر قوله فاتبعه (وقيل تفريقها) اظاهر الخالفه أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و(السلام وهو أفضل الصيام واحبه الى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام الى الله صيام داود

واحب الصلاة الى الله صلاة داود كل يوم ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما طلب رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (التفلي فيه ما سوى ذلك) الذي ينه (عما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاقل) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء منقدا عن التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العبدن) افطر والنحر للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الاهل

(و) منه صوم (أيام التشريق) لورود النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره الحق الكمال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحكمة صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (و ذكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم أقوله صلى الله عليه وسلم لا تختصو الليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصو يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواءه سلم (و) ذكره (أفراد يوم السبت) به أقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٤٢١ فان لم يجد أحدكم إلا الحاء غنبة أو عود

شجرة فليضغه رواء أحد وأصحاب السنن إلا القسائي

(و) ذكره أفراد (يوم النوروز) أصله نوروز لكن لما لم يكن في أوزان العرب

فوعول أبدلوا الواو ياء وهو يوم في طرف الربيع (أو)

أفراد يوم (المهرجان) معرب مهر كان وهو يوم في طرف الخريف لأن فيه

تعظيم أيامهم ينه عن تعظيمها (إلا أن يوافق) ذلك اليوم (عادته) أنصوات علة

الكرامة بصوم معتاده (وذكره صوم الوصال ولو)

واصل بين (يومين) فقط لا يني عنه (وهو) أي الوصال

(أن لا يطر بعد الغروب أصلاً حتى يصل صوم الغد

بالأمس) وكره صوم السبت وهو أن يصوم ولا يتكلم

بشيء فعليه أن يتكلم بخير وبجاجة دعت إليه (وذكره

صوم الدهر) لأنه يضعفه أو يصير طبعاً ومبنى العبادة

على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة تقلاً بغير رضا زوجها

وله أن يطرها لقيام حقه

طلب صومه مخصوصاً وقت (قوله ومنه صوم أيام التشريق) هي ثلاثة بعد يوم النحر (قوله وكره أفراد يوم الجمعة) إلا أن يضم إليه يوم قبله أو بعده كما في الحديث واعلم أنه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما وضعه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لأن فيه وظائف فعلة إذا صامه ضعف عن فعلها وعد في الدر صومه من المندوب والمعقد ما هنا (قوله لا تختصو الليلة الجمعة) النهي للتنزيه والمعنى النهي عن الاستعداد لها بخصوصها أما إذا كان اتفاقاً فلا ومع التعمد لا يتحقق الثواب (قوله إلا أن يكون في صوم) أي مع صوم قبله أو بعده (قوله وكره أفراد يوم السبت) للتشبه باليهود بحر (قوله إلا فيما افترض عليكم) مثله ما إذا ضم إليه غيره (قوله إلا الحاء غنبة) أي قشر غنبة (قوله فليضغه) بفتح الياء والصاد المجمة (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فتوبعني الجديد وروز يعني اليوم (قوله وهو يوم في طرف الربيع) هو اليوم الذي تحل فيه الشمس برج الحمل (قوله وهو يوم في طرف الخريف) المراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان للقرن (قوله إلا أن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق باليومين قبله واستثنى في عمدة القضاة من كراهة صوم النوروز والمهرجان ما إذا صام يوماً قبله ما فلا يكره كما في يوم الشكاه وقيد كراهة صومهما في الدرعا إذا تعمد (قوله وكره صوم الوصال) أي لغيره صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يكره (قوله ولا يتكلم بشيء) أي معتقداً أن ذلك قربة أما إذا سكت بالعادة فلا كراهة (قوله ولا تصوم المرأة تقلاً) أما الفرض ولو عملاً فلا يتوقف على رضاه لأن تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة تقلاً إلا بذن الزوج إلا عند عدم الضرورة ولو فطرها وجب القضاء بآذنه أو بعد البيوتة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك * انما قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وأن كانت الواو لا تقيد ترتيباً لقوله أقسامه ولا فضايته لأن فيها ذكر رمضان أداءه وأفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله تعيين النية) من إضافة المصدر إلى مفعوله كقوله ولا تبييتها (قوله وإداء النذر المعين زمانه) أمم قضاء النذر المعين ولا يكون إلا في نذر معلق على شرط يراد كونه فلا بد فيه من التعيين والتبييت (قوله إلى ما قبل نصف النهار) أي ولو بشي يسيراً لا إلا كثر وجد مصاحباً لها (قوله وخروج به) أي بصومه (قوله وإداء النفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً ومكرهاً كما في البحر (قوله من الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عند دحر (قوله قصد ما قبله) أي قصد المكلف جازماً بما قبله فان نوى أن يفطر غداً

واحتياجه والله الموفق * فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك (أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية) لما يصومه (ولا تبييتها) أي النية فيه (فهو أداء رمضان و) إداء (النذر المعين زمانه) كقوله الله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح وخروج به عن عهدة المندوب (و) إداء (النفل ويصح) كل من عذره الثلاثة (نية) معينة معينة (من الليل) وهو الأفضل وحقيقة النية قصد ما قبله بصوم غد

ولا يجزئ مسلم عن هذا في
لبالي شهر رمضان الاماندر
وليس النطق باللسان
شرطا ونفي صيام من لم
يبست النية نفي كمال فتصح
النية ولو نهارا (الى ما قبل
نصف النهار) لان الشرط
وجود النية في أكثر
النهار احتياطا وبه توجد
في كماله كمالا أكثر وخص
هذا بالصوم فخرج الحج
والصلاة لانهما اركان
فيشترط قرانها بالعقد على
أدائها ابتداء والا خلا
بعض الاركان عنها فلم
يقع عبادة والصوم ركن
واحد وقد وجدت فيه
وانما قلنا الى ما قبل نصف
النهار تبع الجامع الصغير
(على الاصح) احتراز عن
ظاهر عبارة القدرى
وانما قال (ونصف النهار
من) ابتداء (طلوع الفجر
الى) قبيل (وقت الضحوة
الكبرى) لا عندها لان
النهار قد يطلق على ما عند
طلوع الشمس الى غروبها
لغة وعند الزوال نصفه
فيقتضيه شرط صحة النية
بوجودها قبيل

ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصير صائما به - هذه النية فان اصبح في رمضان لا ينوى
صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه ومضان الاظهر أنه لا يصير صائما ومن تصمربا كبر الراى ان
الفجر لم يطلع لا بأس به اذا كان الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان من يخفى عليه فسيبيله
أن يدع الاكل ولا يجوز الاقطار بالخرى في ظاهر الرواية وان اذ ان يعتد في التضرع على
صباح الحديث أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرت به مرارا وظهر
أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يجزئ مسلم عن هذا) أى عن قصد الصوم عازما بالقلب وقالوا
التضرع في رمضان نية (قوله الاماندر) كأن كان فاسقا ما جئنا أو نائما من وقت الغروب أو
قبله الى طلوع الفجر أو مغمى عليه كذلك (قوله وليس النطق باللسان شرطا) الا أن التلقظ
بها سنة كما في الحدادى أى سنة المشايخ كما في تحفة الاخيار (قوله ونفي صيام من لم يبست
النية) أى في قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبست الصيام من الليل ويعزم (قوله نفي
كمال) يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابي بربوية الهلال قال رجل أذن في
الناس من اكل فليصك بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم (قوله ولو نهارا الى ما قبل نصف
النهار) المراد انه من الليل الى هذا الوقت ظرف النية فتى حصلت في جزء من هذا الزمان صح
الصوم لما ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوى انه صائم من أوله حتى لو نوى قبل
الزوال انه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائما سوى وانما تجوز قبل الضحوة اذا
لم يوجد قبلها ما ينافي الصوم ككل وشرب وجماع ولو ناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر
لا تجوز هندية عن شرح الطحاوى (قوله احتياطا) أى انما اشترط وجود النية في أكثر النهار
ولم تكف اذا وجدت في نصفه للاحتياط في امر العبادة (قوله وبه) أى بوجود النية في أكثر
النهار (قوله لا أكثر) الاولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أى خص اجزاء النية اذا
وجدت في الأكثر (قوله لانها اركان) أى متعددة (قوله بالعقد على ادائها) فيه أن العقد
هو النية فالاولى أن يقول فيشترط قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل
ان الباء لتعوير قران النية لا ابتداء الصلاة والحج (قوله لم يقع عبادة) الضمير يرجع الى
الطلب عن النية المفهوم من قوله والا خلاى العبادة ذات الاركان وهى لا تجزأ حتى يكون
البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن ظاهر عبارة القدرى) وهى قوله ما بينته
أى طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرها فيبدأ بها اذا وجدت قبل الزوال بربعد
الضحوة الكبرى ان تصم وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهرا عبارة الخ لان المراد منها من
الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذا لا خلافا والاولى نصب احتراز ليكون
عنه لقوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استطارة الضحوة في أفق
المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم أى ان النصف يعتبر من طلوع الفجر لا من طلوع
الشمس (قوله لا عندها) لان النية حينئذ لم توجد في الأكثر (قوله لان النهار الخ)
جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر لغة ووفقها (قوله على ما عند) أى على زمن
كأن عند طلوع الشمس الخ (قوله فيقتضيه الخ) أى لو اعتبرنا النهار لغة على ما قال وقلنا ان النية
تصح قبل نصفه اوقات شرط الصحة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها قبيل

الزوال (ويصح أيضا) كل من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف المعيارية والنذر معتبر
 بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كان (مريضيا في الأصح) من الزوايتين وهو اختيار غير
 الاسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النقلة لانهما لا تتحتم الا المشقة الصفا ٤٢٣ من لا عذر له نظرا لهما (ويصح اداؤه

ومضان بنية واجب آخر)
 هذا (من كان صحيحا مقبلا)
 لما انه معيار فيصاب بالخطا
 في الوصف كطلاق النية
 (بخلاف المسافر فانه) اذا
 نوى واجبا آخر (يقع عما
 نواه من) ذلك (الواجب)
 رواية واحدة عن أبي
 حنيفة لانه صرفه الى
 ما عليه وقال لا يقع من
 رمضان (واختلف الجميع
 في) صوم (المريض اذا نوى
 واجبا آخر) بصومه (في)
 شهر (رمضان) روى الحسن
 انه هما نوى واختاره
 صاحب الهداية وأكث
 مشايخ بخارى لهجه
 المقدور وقال نفل الاسلام
 وشمس الأئمة الصحيح انه
 يقع صومه عن رمضان وفي
 البرهان وهو الأصح (ولا
 يصح) أي لا يسقط (النذر
 المعين زمانه) بصومه (بنية
 واجب غيره بل يقع عما
 نواه) (النذر) (من الواجب)
 الغير المنذور في الروايات
 كلها ويبقى المنذور بضمته
 ويقضيه وقيدنا بواجب
 آخر لانه لو نوى نفلا وقع
 عن المنذور المعين كاطلاق
 النية وروى عن أبي حنيفة

الزوال) لانه يصدق بوجود النية قبيل الزوال بعد الضعوة الكبرى والى ذلك أشار بقوله
 قبيل بالتصغير والحاصل أنا نقسم الزمان من ابتداء طلوع الفجر الى الغروب بالساعات فإذا
 وجدت النية في أكثر من هذه الثلاثة والأفلا (قوله بطلاق النية) أي بانية المطلقة عن
 تقييد بوصف مخصوص فهو من إضافة الصفة الى الموصوف (قوله للمعيارية) أي لان
 رمضان معيار لم يشترع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمتمعين لا يحتاج الى التعمين
 (قوله والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى) أي فيجرب حكمه فيه أي والنفل يحصل بالنية
 المطلقة لعدم احتياج فيه الى تخصيص (قوله وبنية النفل) أي في رمضان والنذر
 المعين ولا يلزم من نية النفل في رمضان المكفر كما قاله الاكمل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية
 النفل واعتقاده عدم الفرضية او ظنه فقد يكون معتقدا للفرضية ومع ذلك يتوى النفل
 أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل أو ظنه فيكفر فأداه صاحب الجرح (قوله
 أو مريضيا في الأصح) اعترضه الاكمل في التقرير بأن المريض الذي لا يضره الصوم غير
 مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهد به كتبهم فمن لا يضره الصوم صحيح أي فيتمين
 عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بطلان البرء
 فيباح له حينئذ الفطر فلو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعين عليه ومقابل الأصح
 أنه يقع نفلا لانه لما جاز اخلاؤه عن الصوم جاز له شمله بالراجح في فطره كاليوم الخارج عن
 رمضان واختاره جمع كذا في الشرح فالروايتان معصتان (قوله نظرا لهما) أي لانا
 لو اوفعناه نفلا لزم عليه ما قضاهما فطراه ووجاز كاه فيعاقبان عليه اذا أدركا عدة من أيام
 أخر فكان النظر والمصلحة في ايقاعه عن الفرض (قوله لما انه معيار) لتعينه بتعيين الشارع
 قال صلى الله عليه وسلم اذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاعما جعل بولاية
 الناذر وله ابطال صلاحية ما له من (قوله فيصاب بالخطا) المراد انه يصاب ولو قصد غيره وليس
 المراد بالخطا ما قابل العمد (قوله كطلاق النية) أي كما يصاب بطلاق النية (قوله لانه
 صرفه الى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم (قوله
 لهجه المقدور) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة الهجر
 فكان كالسافر في تعلق الرخصة في حقه بهجره مقدرا اه وقد علمت ما قاله الاكمل وفي الدرر
 عن الاشباه الصحيح وقوع السك عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن
 السكال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المنع ما يقيده الفرق بين رمضان والنذر المعين
 (قوله وروى عن أبي حنيفة انه يكون عما نواه) أي من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعين
 النية) عما يمتنى على اشتراط التعين انه لو نوى المكفرة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد
 منهما ويكون متنفلا وقال أبو يوسف انه يكون قاضيا كذا في سكب الانهر (قوله وتبيينها)
 في لو نوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبييت في الاصل

انه يكون عما نواه (فيه) أي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعين النية وتبيينها) لبتا دي به ويسقط عن
 المكاتب (فهو قضاء رمضان وقضاهما أنفسهما من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة المعين

وصوم التمتع والقران (والسفر المطلق) عن تقسيمه من زمان وهو ما معلق بشرط وجوده (كقوله ان شئ الله مريضى فعل
صوم يوم فحصل الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله فله على صوم يوم لان لم ليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية مخصوصة

كل فعل دبر ليلاه مستأنى (قوله وصوم التمتع والقران) بالرفع مطلقا على قوله قضاءه رمضان
وذلك لان الصوم يدل عن الدم الواجب فيه ما هو دم شكر للتوفيق لاداء التمسكين (قوله
وجود) اى الشرط (قوله أو مطلق) أى عن التعليق (قوله لان لم ليس لها وقت معين)
اى وانما اشترط التعيين والتبويب في الان تلك الصيغيات ليس لها وقت معين لان الواجب
ثابت فى الزمة وكل زمان صالح لادائه وللفعل لم يقع عما فى ذمته الا بالتعيين وليس وقتها
معيارها فاشترط فيه التبيين (قوله فلم تتأتى) المناسب حذف الالف للجازم (قوله وهو
الاصل) اى المقارنة هى الاصل فى النية وانما ذكر باعتبار الخبر (قوله للضرورة) لان تحرى
وقت الفجر مما يشق والحرج مدفوع (قوله فلورجع عما نوى ليللا لم يصير صائما) قال
فى الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح برجوعه فى الصيامات
كلها (قوله ولو أفطر) اى فى اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم ليللا (قوله فلا كفارة
عليه فى رمضان) لشبهة خلاف من اشترط التبيين (قوله الا أن يعود الى تجديد النية)
استثناء من قوله لانقطاع النية بالرجوع اى فاذا جدد ما صح منه (قوله ويحصل مضيه
فيه) أى فى الصوم بنيه وقيام أى النية بعد الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى وقوله تجديد النية
أى للنية أى بحصولها لان الاولى غير معتبرة بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية
بقوله أصوم غدا ان شاء الله) لان المشقة انما تبطل اللفظ والنية فعل القلب بحر ولا يبطل
النية ليللا كله أو شر به او جماعه بعدها كذا فى حاشية السيد عن العلامة مسكين والتعليل
يفيد ان المشقة لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقة لكن امكلام المؤلف وجهه وهو انه اذا قصد
التعليق **ان غير جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم** وأسئف فر الله العظيم
(فصل فيما ثبت به الهلال) أى هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم يومين من آخر
الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الفرض وكذا يجب القياس
هلال شوال فى غروب التاسع والعشرين من رمضان (قوله القياس الهلال) أى طلب رؤيته
قال فى الشرح وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجاهلية وفى هذا اشارة الى
انه لا عبرة بقول المجمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم) اى أخفى عليكم (قوله
فلذا) اى لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كظلمة مانعة
أوضوء كذلك أو دخان (قوله هو ما يلى التاسع والعشرين) قال فى الهندية هو اذا لم ير علامة
ليلة الثلاثين والسماء مستغمة أو شهدوا احد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما
أه وفى شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه ما يلى التاسع
والعشرين انه لا يكره صوم التاسع من ذى الحجة عند الشك فى أنه يوم تحر والظاهر الكراهة
ويحذر (قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه اضافة اليوم الى الشك (قوله بحقيقة الحال)
متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره أو متعلق بالعلم وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم
الهلال) الباء السببية (قوله ما احتمل) بالبناء للجهول اى احقل الحال (قوله وخفى ايهامه)

صوم يوم فحصل الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله فله على صوم يوم لان لم ليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية مخصوصة
مبينة أو مقارنة لطالع
القبر وهو الاصل وقد تمت
عنه للضرورة ويشترط
الدوام عليها فلورجع
عما نوى ليللا لم يصير صائما
ولو افطر لأشئ عليه الا
المقضاء بانقطاع النية
بالرجوع فلا كفارة عليه
فى رمضان الا ان يعود الى
تجديد النية ويحصل
مضيه فيه فى وقتها تجديد
اها ولا تبطل النية بقوله
أصوم غدا ان شاء الله لانه
عفى الاستعانة وطلب
التوفيق الا ان يريد حقيقة
الاستثناء

(فصل فيما ثبت به الهلال)
وفى صوم) يوم (الشك
وغیره) يجب كفاية
القياس الهلال ليلة
الثلاثين من شعبان لانه
قد يكون ناقصا و (ثبت
به رمضان برؤية هلاله) لقوله
صلى الله عليه وسلم صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته
فان غم عليكم فأكملوا
عدة شعبان ثلاثين فلذا قال
(أو بعد شعبان ثلاثين) يوما
(ان غم الهلال) بغير وغبار
وغیره بالايجاع (ويوم
الشك هو ما يلى التاسع
والعشرين من شعبان

وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أى هلال رمضان فاحقّل كمال شعبان لم
وتقصاه نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم لم الشهر هكذا وهكذا وخمس ايهامه فى المرة الثالثة يعنى تسعة وعشرين

وقوله وهكذا وهكذا اي
من غير خمس يعني ثلاثين
فالشك بوجوده كقيم
في الثلاثين من رمضان هو
أو من شعبان أو يغم من
رجب (وكره فيه) اي يوم
الشك (كل صوم) من
فرض وواجب وصوم ردد
فيه بين فضل وواجب
(الصوم) نقل جزم به بلا
ترديد بينه وبين صوم آخر
فانه لا يكره حديث السرار
اذا كان على وجه لا يهـ لم
الـ واما ذلك ليعتادوا
صومه فلما منهم زيادته على
الفرض واذا وافق معتاده
فهو مـه افضل اتفاقا
واختلاف في الافضل اذا لم
يوافق معتاده قبل الافضل
القرار احتراز الظاهر انتهى
وقيل الصوم اقتداء به في
وعائشة رضي الله عنهما
فانهما كانا يصوماه (وان
ظهرانه) من رمضان أجراً
عنه اي عن رمضان
(ماصامه) بأي نية كانت
الا أن يـ كون مسافراً
ونواه عن واجب آخر كما
تقدم وان ظهر من شعبان
ونواه فلا كان غير مضمون
لدخول الاسقاط في عزيمته
من وجه

لم يبين انه ايهام النبي أو اليسرى (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله الاول قال ابن جرير وتواب
الناقص كالكامل في الفضل المترتب على رمضان أما ما يترتب على صوم يوم الثلاثين من تواب
واجبه اي فرضه ومنذوبه عند صحوره وفطوره فهو زيادة يفوق بها الناقص فلرمضان فضل من
حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه ككفارة الذنوب لمن صامه ايماناً واحتساباً والدخول من
باب الجنة المعتدلساعة وغير ذلك من التكريم وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصاً وتاماً وأما
الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر قد دلت على الكمال بسببه ما لا يثبت للناقص
وتظم العارف بالله تعالى الاجهوري أشهر الصوم التامة والناقصة في حياته صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال

وفرض الصيام ثلثي الهجرة • فصام تسعة نبي الرحمة
فأربعا تسعة وعشرين وما • زاد على ذلك الكمال اتساعا
كذلك بعضهم وقال الهيمى • ما صام كامل ولا • سوى شهر راعلم
ولاد ميري أنه شهر ران • وناقص سواء خذ بياني

اه من شرح السيد لمختصاً (قوله أو يغم من رجب) الضمير في يغم يعود الى شعبان اي أو يغم
هلال شعبان من رجب فأكدت عدته فاذا لم ير هلال رمضان يتبع الشك في الثلاثين من شعبان
أهل الثلاثون فيكون رجب كاملاً والحادي والثلاثون فيكون رجب ناقصاً واليوم الا في
اقل رمضان (قوله حديث السرار) فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا أفطرت فصم يوماً مكانه وفيه
ان فعله في آخر شعبان احقق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان (قوله اذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا يكره (قوله ذلك) اي الصوم (قوله ليعتادوا) علة لانه في وهو قوله يهـ لم اي
فانهم اذا عملوا اعتادوا ولو قال لثلاثا اعتادوا الخ اي انما شرطنا ذلك لثلاثا يعتادوا السكان أو وضع
(قوله ظنا منهم) علة لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) اي صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهي)
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يوافق صوماً كان
يصومه أحدكم وفي الشرح الكبير عن ظاهر النهي وهو الاول (قوله وقيل الصوم الخ)
هو الذي جزم به المصنف فيدل على انه صحيح والكلام الا في يدل على انه افضل في حق الخواص
فقط وفي عبارة التنوير وشرحه والاصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال به يفتي نقياً
لثمة النهي اه فافاد الخلاف في افضلية صومه للخواص قال في شرح السيد ومنه اي من
قوله الاصوم نقل المقتضى عدم الكراهة يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف من أن صوم
يوم الشك نقل لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا وسواء صامه بانفراده أم لا بان
ضم اليه غيره وسواء كان ماضيه اليه يوماً واحداً أم لا بان كان يومين فأكثر لم لا يغيبار عليه
ولا يتأق به ما يأتي من قوله وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لانه مقيد بما اذا كان التقدم
على قصد ان يكون من رمضان اه (قوله الا ان يكون مسافراً) هو مذهب الامام كما سبق
(قوله لدخول الاسقاط في عزيمته) أي في نية صومه من وجه وهو ما اذا ظهر انه من رمضان
فانه يجزى عنه فكانه لم يشترع ملتزماً بل مسقطاً من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أسدده (قوله

التشبه وأما كراهة النفل مع التريفة فلا ناول للفرض من وجبه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم والافتطار (لا يكون صائما) لانه لم يجزم بعزيمته فان ظهرت رمضانيته قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكرر صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شـخص العلامة شمس الدين محمد الهجرى رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقه) ما أى اليومين كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار

وكراهة الواجب الخ) الاولى ما قبله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان فلعله صلى الله عليه وسلم لم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضانيته أجزأه وان أفطره فظهر انه من شعبان لم يقضه كالمظنون لشروعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ) والفرق بين ظهور الجمعة الذي يصلى بنية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التمييز في الصلاة لازمة لتكون وقتها طائفة او غير طائفة فالصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها الا ان نواه على التمييز بخلاف وقت الصوم فانه معيار لا يسع غيره سبيل عن الجوى وهذا انما يريد على مذهب أبي يوسف لا على المعتمد بقى ان ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لا أصل له كما قاله الزيلعي (قوله لصورة النهي) أى المنهى عنه يعنى ان صورة الواجب كمصورة الفرض للقرب بينهما ما قلنا كره ولو ظهرت رمضانيته في هذه الصورة أجزأه لو بقيما ولو سافر ان من الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فعـ ما نوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كصلاته في أرض الغير) فان الكراهة هنا للعارض الجاور وهو الاداء في ملك الغير بلا رضاء كما كره الواجب للعارض وهو نصوره بصورة المنهى عنه (قوله لعدم التشبه) أى باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكره وتزيتها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر انه من شعبان لم يجز عن الواجب لان الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير مضمون بالقضاء اذا كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطا (قوله لا يكون صائما) كما انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجز غدا فصائم والافتطار تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل اذ ليس ذلك بالازم لان العلة المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تصحى بتقديم الصوم ولو على أنه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ) وما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر أى شهر الصيام المفروض بغيره وكذا ذكر في التخصة ونصها الصوم قبل رمضان يوم أو يومين مكره أى صوم كان وما ذكره الهجرى أخذه في الفوائد وأفاده في العناية ومنه في الايضاح ونصه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه ومنه في الدراية قال السكال وما في التخصة أوجه فالخاسل انه اذا صام يومين أو يوما هل يكره بعضهم كصاحب التخصة قال بالكرامة مطلقا وبهضم وهو الاكثر قيد بما ادانوى ان ذلك من رمضان وما عليه الا كثر هو الذى ذكره في الهداية (قوله لان التقديم بالشئ على الشئ ان ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره وأجيب بأن الشئ أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو لو وصف الفرض (قوله لا يكره صوم ما فوقه) وقال الامام الشافعى اذا انتصف شعبان فلا صيام الا ورمضان الحديث ورد فيه واوردان التقديم بنية صوم الفرض لا يخص اليومين بل الحكيم الكراهة فيما زاد حيث نوى الفرض وأجيب بأنهم ذهبوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم ان القليل عضو كما عفى في كثير من الاحكام أى فيهم حكم الكثير بالاولى وبأنه لما كان يقسح النقص في

أن (بأمر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أي بالانتظار بلا نية صوم في ابتداء (يوم الشك) حفاظاً على امكان اداء
الفرض بانشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالانتظار اذا ذهب وقت) ٤٢٧ انشاء (النية) وهو عند مجيء

الشم ورفيتوهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله ان بأمر المفتي) فما كان
الا حراً المفتي لا القاضي لان الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتبع اي بأمر القاضي على أنه
اقتناء لاحكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كتيب بالقلم ويظهر النداء في الاسواق
والمناوات كما في الشرح (قوله بالسلم) الباء لانعية (قوله بانشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع اي مع ظهور الحال انه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الاول (قوله الحديث
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة لقوله سراً قال في الشرح فان اقتباسهم
بالافطار بعد التلوم فاذا خاف الى الصوم اتهموا بانه صبيحة فكأنهم يمايرون من صام يوم

الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اه (قوله بارتكاب) الباء للنية
متعلق بالعصيان وقوله يمايرون الباء بمعنى اللام وتعير في الصغير والكبير يمايرون وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير الى انه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على ان القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخقب أسود وراكب على فرس أسود وما عليه شيء من
اللباس الا لحية البيضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالفطر فقلت له أم فطرت فقال ادن الى
فدنوت منه فقال في أدنى اتي صائم اه والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل
المصدر المذوف الذي هو ارتكاب اذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً لما أمر به من الفطر وأمر
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) اي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوماً مكانه) الامر يحمل
على الذنب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كسحاب السحاب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرر وقال قبله السر مستهل الشهر وأخوه واستدل الامام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمى به) اي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لانه لما كان الخ) علة لتدب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حمل التقدم) اي المنهى عنه (قوله على نية الفرض) اي على ما اذا قدم
الصوم على رمضان ناوياً انه منه (قوله وحديث السرر) اي الحديث الدال على طاب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) اي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فان لم يرتصاه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صديقه اذا أخبر برؤيته ان
صدقه ولا يفطروا ان أفطروا كفاية عليه بئر (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تظفرون) بفتح التاء بدل الفطر ولو كان بضمها لقال وأفطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كافطروا فطرته فحذفوا مشدداً وأفطروا اه وأورد أن

الضم ورفيتوهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله ان بأمر المفتي) فما كان
الا حراً المفتي لا القاضي لان الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتبع اي بأمر القاضي على أنه
اقتناء لاحكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كتيب بالقلم ويظهر النداء في الاسواق
والمناوات كما في الشرح (قوله بالسلم) الباء لانعية (قوله بانشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع اي مع ظهور الحال انه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الاول (قوله الحديث
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة لقوله سراً قال في الشرح فان اقتباسهم
بالافطار بعد التلوم فاذا خاف الى الصوم اتهموا بانه صبيحة فكأنهم يمايرون من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اه (قوله بارتكاب) الباء للنية
متعلق بالعصيان وقوله يمايرون الباء بمعنى اللام وتعير في الصغير والكبير يمايرون وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير الى انه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على ان القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخقب أسود وراكب على فرس أسود وما عليه شيء من
اللباس الا لحية البيضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالفطر فقلت له أم فطرت فقال ادن الى
فدنوت منه فقال في أدنى اتي صائم اه والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل
المصدر المذوف الذي هو ارتكاب اذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً لما أمر به من الفطر وأمر
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) اي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوماً مكانه) الامر يحمل
على الذنب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كسحاب السحاب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرر وقال قبله السر مستهل الشهر وأخوه واستدل الامام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمى به) اي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لانه لما كان الخ) علة لتدب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حمل التقدم) اي المنهى عنه (قوله على نية الفرض) اي على ما اذا قدم
الصوم على رمضان ناوياً انه منه (قوله وحديث السرر) اي الحديث الدال على طاب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) اي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فان لم يرتصاه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صديقه اذا أخبر برؤيته ان
صدقه ولا يفطروا ان أفطروا كفاية عليه بئر (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تظفرون) بفتح التاء بدل الفطر ولو كان بضمها لقال وأفطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كافطروا فطرته فحذفوا مشدداً وأفطروا اه وأورد أن

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) اي رده القاضي (لزومه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وقد رآه ظاهراً وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يظفروا فوجب
أن لا يفطروا لفسق بين كون السماء بعلته لم يقبل لنفسه أو ردت بصحوها لانفراد

وفيه اشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس او الامام فلا يباهر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا واداه وحده ويصوم هو ٤٢٨ (ولا يجوز له الفطر ببقائه هلال شوال) برؤيته منقرد الماروي ساكذا في الفتح والتمخانية

الحديث بقيد ان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع ان الناس لم يصوموا واجيب بأن الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة (قوله وفيه اشارة الخ) وجهها انه اذا الزمه الصيام بعد رد قوله يلزمه اذا لم يشهد ولم يرد بالاولى والصوم المراد منه حقيقته لا الامسالك على المعتد في صورة رؤيته هلال الفطر وهل يجب او يندب قولان والمعتد الاول والمراد بالوجوب الافتراض كما قاله صاحب تحفة الاخيار (قوله من عرض الناس) بالضم اي عامتهم كما في القاموس (قوله اذا واداه) أي هلال الصوم او هلال الفطر على التوزيع (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف مرتباً بما قبله من مسألة الامام فأخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرية) ومثله في الهندية عن السراج (قوله قال) اي صاحب الجوهرية (قوله برؤيته) اي برؤية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العيد) اي اذا رأى هلال شوال كما افصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله فأخذ) اي اخذ من قال به هذا التفصيل (قوله في الهجين) هـ ما رؤيته هلال رمضان بالصوم ورؤية الفطر بالصوم أيضاً لا احتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه القدوري (قوله اذا استيقن) اي الامام (قوله لانه ثابت بالشرع) اي برؤية الامام (قوله لما تلونا) اي من قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح ولما روي اي من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لانه يوم عيد عنده) هذا تعليل لعدم الكفارة في الانطاد برؤية هلال الفطر (قوله وبرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذباً وهو تعليل للفطر في رؤية هلال رمضان (قوله وبذلك) اي بما ذكر من التهيل (قوله يوم تصومون) اي والناس لم يصوموا عند رؤيته هلال رمضان وهذا مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك لا كناية عليه انما يظهر في هلال رمضان واما العلة في الفطر فلانه يوم عيد عنده اي للرؤية المتحققة عنده (قوله في الفطر) اي في رؤيته هلال الفطر اي فانه افطر والناس صائمون فتجب الكفارة (قوله وللمعقبة التي عنده) اي للرؤية المحققة عنده في رمضان اذا افطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم صار ذا ضباب بالفتح اي ندى كافيهم أو صاحب رقيق كالخان اه فذكره لينتدلا فائدة فيه لان كلام من القسم والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر هو كما في القاموس الثرى والشهم والمطر والبلل والطلا وثق يطيب به كالجذور اه والمناسب هنا المطر والبلل ولكنهما لا يملان السماء (قوله بجملة) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا انظ أشهد وبلا حكم وجملة قضاء الخ فذكر المجلس اتفاق (قوله خبر واحد عدل) يلزم ان يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بصر في الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله هو الذي الخ) هو أدنى وصف العدالة وهو الشرط (قوله والمرواة) قال في القاموس مرؤ ككرم مرواة فهو مرؤ اي ذو مرواة وانسانية اه (قوله في الصحيح) مقابلة لظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور (قوله ويلزم العدل) أما القاسق ان علم ان الحاكم يعمل بقول الطعاري وهو قبول شهادة القاسق

عن المخط والخلاصة وفي الجوهرية خلافه قال الامام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لاسر ولا جهر انتهى فأخذ بالاحتياط في الهجين وفي الخة قال صاحب الكتاب اذا استيقن بالهلال يخرج ويصلي العيد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد يتيقن كذا في الترخانية (وان افطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأي ان شهد عنده هلال الفطر وصدقه فافطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وبرد شهادته في رمضان صار مكذباً بشرعا (و بذلك لا كفارة عليه) ولو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح لقيام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم لم يصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في الفطر وللحقيقة التي عنده في رمضان (واذا كان بالسماحة من غيم أو غبار أو نحوه) كضباب وندى (قبل) اي القاضي بجملة (خبر واحد عدل)

هو الذي حسنه أكثر من سبانه والعدالة ملزمة فتعمل على ملازمة التقوي والمرواة (أو) خبر (مستور) هو مجهول في الحال لم يظهره فسق ولا هداة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليله رؤيته كيلا يصير امفطرين

والصحة أن تشهد بغير إذن وليها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول
ليس بشرط كذا في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أثنى أو رقيقاً أو محدثاً في قذف (٤٢٩) وقد (تاب) في ظاهر الرواية أثباته

(لرمضان) لأنه امر دية
وخبر العدل فيه مقبول
فأشبهه رواية الاختيار
(و) لهذا (لا يشترط لفظ
الشهادة ولا) تقدم
(الدعوى) كما لا يشترط
في سائر الأخبار وأطلق
القبول كما في الهداية
وقال كان الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل إنما
يقبل شهادة الواحد إذا
فسر فقال رأيت في وقت
يدخل في الصباح ثم يجلي
لأن الرؤية في مثل هذا تنفق
في زمان قليل فجاز أن يتفرد
هو به ما بدون هذا التفسير
لا تقبل لمكان التهمة انتهى
كذا في المجتبى (تنبيه) *
لما كان قول الحساب
مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان
فقال

وقول أولى التوقيت ليس
بموجب * وقيل نعم وبالعوض
ان كان يكثر وقال ابن
الشحنة بعد نقل الخلاف
فاذن اتفق أصحاب أبي
حنيفة الا النادر والشافعي
انه لا اعتماد على قول
المجتبى في هذا (وشرط
الاهلال القطر) أي لثبوت
وثبوت غيره من الاله (إذا
كان بالسماحة) لفظ
(الشهادة) الحاصلة (من
حرين) مسلمين مكاهين غير محددين في قذف (أو حر وحرين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

في رؤية الهلال وان كان مؤولاً بالمستور ينبغي له ان يشهد كذا في الشرح عن التواريخ
وشرح الديري وفي الدراية لا يقبل خبر القاسق اتفاقاً وفي البحر قول القاسق في البيانات
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كقاسقين فأكثر اه
(قوله وللصحة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لأنه من فروض العين) يؤخذ منه أن محله
إذا نهيت للشهادة والاحرم عليها (قوله لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادة على
الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان أو رجل
واحد أو ثمان وقوله على مثله بل ولو على غير عاتله كزعمه عبدود كروا (قوله في ظاهر الرواية)
لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حدث في قذف بحر ومقابل ظاهر الرواية ما عن الامام
لا تقبل شهادة المحدث وبجدة القذف (قوله ولهذا الخ) أي لكونه امر ادنيا (قوله لا يشترط
لفظ الشهادة) على الصحيح خلافاً للشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم
وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم
الحاكم هندية وإذا ثبت رخصان بقول الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق
والعتق والايان وحلول الاجال وغيرها ضعفاً وان كان شيء من ذلك لا يثبت بخبر الواحد
قصداً كذا في شرح السيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الظهيرية هذا على قوله ما
أما على قول الامام رضي الله عنه فينبغي ان يشترط الدعوى اه (قوله في سائر الاخبار)
كرواية الاخبار والاخبار عن طهارة الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقبده
بالتفسير (قوله فقال) عطف تفسير ومثله اذا قال رأيت خارجاً في الصحراء (قوله
لأن الرؤية) محله لقبول خبر الواحد اذا بين (قوله لمكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في
الرؤية (قوله قول الحساب) أي الموقنين (قوله ليس بموجب) شرعاً فطراً ولا صوماً ولا نقضهم
قال في الهندية ولا يجوز للمجتبى ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله وقيل
نعم) يعمل به مطلقاً أو كثيراً (قوله البعض ان كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد
ابن سلمة باعتباره ان كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله
والشافعي) عطف على أصحابه وبعض متأخري الشافعية وهو الامام تقي الدين السبكي
تصنيف في هذه المسئلة مال فيه الى اعتماد قول المجتبى لأن الحساب قطعي وتصديق المؤقت
في هذا ليس مكفراً لان المراد بالكاهن والعرفاء في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو
عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من يخبر بالغيب أو من يدعي معرفته فما كان
هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفراً أما امر الاله فلا يس من هذا القيل اذ معتمد فيه
الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب أو دعوى معرفته في شيء ألا ترى الى قوله تعالى
وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الاخبار (قوله وثبوت غيره
من الاله) مكر مع ما يأتي متناً (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في البحر لانه يتعلق به نفع العباد
وهو القطار فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحزبية والعدد وعدم
الحدث في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اه (قوله لكن بلا اشتراط تقدم

(دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال فى الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفى الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يقره وابلاد دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والقطر) وغيرهما لان المطاع متحد فى ذلك المثل والموانع مستقيمة والابصار سليمة والهم فى طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتقرب فى مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق فى ظاهر الرواية بين اهل المصر ومن وود من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالتقسامة وعن خلف خمسمائة يبلغ قليل وقال الباقرى الالف بخارى قليل وقال الكمال الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب انتهى وفى التجنيس عن محمد بن اصر القلة والكثرة (مقوض الى رأى الامام) ٤٣٠ وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات

والاما كن وتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم يره لال الفطرو) ذلك و (السما معصية لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الاعنة ويعز ذلك الشاهد كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم يره لال شسوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعي والاشبه أن يقال ان كانت السماء معصية لا يفطرون لظهور غلظه وان كانت متغية يفطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فما اذا كان) ثبوت

(دعوى) أى على قولها فاذا كرو من الدعوى لاثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الامة وطلاق الزوجة) أى فعلى الشاهد ان يشهد بهما عند القاضى وان لم تدع الامة والزوجة أمتع العبد الذى كره فشرط فيه الدعوى (قوله فى الرستاق أى القرى) (قوله يصوم الناس بقوله) أى افتراضا قال فى المنع وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ومحمدا اذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبر فى المنع والهندي وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقالاتا للضرورة وهى عدم الحاكم والظاهر ان ذلك يجزى فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الالهة (قوله والابصار سليمة) أى غالبها (قوله مستقيمة) أى متوفرة قممته (قوله يؤهم الغلط) كذا فى الشرح وفى نسخ لتوهم الغلط ولا وجه له (قوله مقوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كافى التنوير (قوله وتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فمكن أن يغلب صدق بعض الناس عنده فيقبله (قوله وذلك والسماء) خبر اسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بمنزلة العيان) بكسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كقوتهم (قوله ويشترط فى الثبوت الخ) لو قال المصنف بدل قوله وهلال الاضحي كالقطر وجميع الالهة كالقطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع قطرها) الاولى أن يقول واذا ثبت الهلال فى مطلع قطر الخ (قوله لزمت سائر الناس) فى سائر اقطار الدنيا اذا ثبت عندهم الرؤية بطريق موجب كأن يحمل اثنان الشهادة ويشهدا على حكم القاضى أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا أخبر أن أهل بلدة كذا

رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم يره لال شسوال مع الصحو صح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر وأوه لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية مع الصحو ليس الغلط فتقبل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد و (كان بالسما علة ولو) وصليمة (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحي) فى الحكم (كالقطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهللال رمضان وهى رواية النوادر وصحها فى الصفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (شهادة رجائين عدلين أو) شهادة (حرمين غير محددين فى قذف) والالجمع عظيم (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة و (مطلع قطر) ها (لزم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين بن يوم العموم الخطاب

كما اذا زالت الشمس عند قوم
وغربت عند غيرهم فالظاهر
على الاوان لا المغرب لعدم
انقضاء السبب في حقهم
فتبينه ثبوت رمضان
وشوال بالدهوى بنحو وكالة
معلقة به فيسكن المدعى
عليه فيشهد الشهود
بالرؤية فيقضى عليه
ويثبت محجي رمضان ضمنا
لان اثبات محجي الشهر
مجردا لا يدخل تحت الحكم
وان لم الصوم بمجرد الاخبار
ولا يستلزم الا سلام في
اخبار الجمع العظيم لان
التواتر لا يبالي فيه بكفر
الناسقين فضلا عن فسقهم
او ضعفهم ذكره السكال
(ولا عبرة برؤية الهلال
نهارا سواء كان) قد روى
(قبل الزوال أو) روى
(بمنه وهو الليلة المستقبل)
لقوله صلى الله عليه وسلم
صوم الرؤية فوجب
سبق الرؤية على الصوم
والفطر والفهوم المتبادر
منه الرؤية عند عشية كل
شهر عند الصحابة والتابعين
ومن بعدهم (في المختار)
من المذهب

أولاً لانه حكاية اهـ (قوله صوم الرؤية) بدل من الخطاب فانه علق الصوم بطلاق الرؤية وهي
حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً (قوله واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه
وان كان الاول أصح كذا في السبب (قوله كما اذا زالت الخ) قال في شرح السبب لان انفصال
الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا
زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلا
تحررت درجة ذلك طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لا تحرين وغروب البعض ونصف الليل
لا تحرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة عيني واقلي ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما
في الجواهر اعتباراً بقصة سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدق وروح
من اقليم الى اقليم وبين كل منهم مسيرة شهر قهستاني وذهلة الغدق هي السير من أول النهار الى
الزوال والروح السير من الزوال الى الغروب اهـ (قوله ثبوت رمضان وشوال بالدعوى) انما
يحتاج لهذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه واما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف
لقبول الشهادة عندهما وان لم تقدم الدعوى وقوله ثبوت الخ مبتداً وقوله بنحو وكالة معلقة
خبر أي ثبوت رمضان المقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة (قوله بنحو وكالة معلقة) بأن يدعى
شخص على مديون شخص آخر ان الدائن قال لي اذا جاء رمضان أو شوال فقد وكلتك بقبض
الدين الذي لي على فلان فيعثر المديون بثبوت الدين بذمته وبالوكالة وينكر دخول رمضان أو
شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر وان كانت كذبا فيكون المسوق لهما اثبات حق
الشارع في رمضان أو انطلق في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لانه من الديانات (قوله
وان لم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو اخبر رجل عدل القاضي بمجي رمضان يقبل لقيم ونحوه
ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التفتا الى مذهب الصحابين القائمين
بعدم اشتراط تقدم الدعوى (قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثير من أخبار بنحو
رؤية الهلال مثلا وليس المراد الاثنان اذا رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة برؤية الهلال نهارا)
أي لا عبرة به من الليلة الماضية بل لليلة المستقبل (قوله منه) أي من الحديث (قوله عند
عشية كل شهر) يعني اذا رأى عند عشية الليلة فالليلة الآتية منه وهذا لا ينتج انه لها اذا رأى
قبل الزوال وقد ذكر في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو يوسف الهلال
المرفق قبل الزوال لانه ماضية في الصوم والفطر وهناك أقوال أخر مذكورة في الشرح والله
سبحانه وتعالى اعلم وأستعقر الله العظيم

(باب في بيان ما لا يفسد الصوم)

الفساد والبطالان في العبادة - بيان (قوله بالمرّة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي لا يفسد بفعل
شيء منها بمفهومه أنه يفسد اذا اجتمع أو بعضها وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا يفسد اذا
أي ليس هذا المدد مطوعاً به بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذ لا كبير فائدة لها على
ان ادخال آل على مرّة موله (قوله ناسياً) النسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في
الشرح وقد بدلت النسيان للاختار عن الخطي وهو اذا كرر الصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد
الاكل ولا الشرب بل قصد المضاعفة أو اختبار طعم الماء كقول من سبق مني من الجوفه أو بآثار

*(باب) في بيان (ما لا يفسد
الصوم وهو أربعة وعشرون
شياً)

تقريرا لا تحديدا بالمرّة معها
(ما لا يفسد) (الصائم) أو شرب
(أو جامع) أو جمع بينهما (ناسياً)

له صومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل الصائم ناسيا فانه هورزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه والجماع في معناهما فان تذكر
نزع من فور فان مكث بعده فسد صومه فان حرل نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوج لزمت الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر
فأبقى بعد الفجر والتزع ليس عليه ٤٣٢ شي لعدم الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسي قدرة على اتمام الصوم) الى

الليل بلا مشقة ظاهرة
كشأب قوى (يذكر به من
رأه يأكل و) ان تركه (كره
عدم تذكيره) في المختار
كذا في الفتح وقبل من رأى
غيره في رمضان يأكل ناسيا
لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد
صومه واذا ذكر الناسي وهو
ياكل فقبل له انك صائم
فلم يتذكر يلزمه القضاء في
المختار (وان لم يكن له قوة
فالاولى عدم تذكيره)
لما فيه من قطع الرزق
واللطف به سواء كان
شيخا أو شابا (أو أنزل
ينظر) الى فرج امرأته
يفسد (أو فكري وان أدام
النظر والفكر) حتى أنزل
لانه لم يوجد منه صورة
الجماع ولا معناه وهو الانزال
عن مباشرة ولا يلزم من
الحرمة الاطوار وقع ل
المرأتين بل الانزال من
لا يفسد أذا ذهبن لم يفسد
صومه كما لو اغتسل ووجد
برد الماء في كبده (أو اكحل
ولو وجد طعمه) أي طعم
الكحل (في حاقه) اولونه
في بزاقه او فحاضته في الاصم
وهو قول الاكثر وسواء كان

مباشرة فاحشة فتوارت حشيتة فانه يفسد والمكره والتنم كالحظي كذا في شرح السيد
(قوله لصومه) لانه يفسد لانه متذكر لا كانه وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان
عدرا في حقوق العباد حتى لو أودع ودبعة أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسيه لزمه ضمانه
(قوله والجماع في معناهما) لانه من شهوة البطن كالأكل والشرب وأخرج الحاكيم من
حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
اه وهو عام في الاكل والشرب والجماع غير (قوله نزع من فور) أي اقتراضا (قوله فسد
صومه) أي من غير كفارة (قوله فان حرل نفسه الخ) جزم فيه بوجوب الكفارة وهو الذي
في الدرر الذي في التهر عن الخلاصة ككاته بقليل وهو الذي في الفتح أيضا (قوله لزمت
الكفارة) أنزل ام لا (قوله والتزع) لاجابة الى ذكره (قوله لعدم الجماع صورة ومعنى)
لان الموجب ودحال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يذ كره) أي لزوما كما قال الولوالجي قال
في تحفة الاخبار ومثله النائم عن الوقت لكن النامي أو النائمة غير قادر فسقط الاثم عنهما
ويجب على من لم يعلم حاله ما تذكير الناسي وايضا ينال الناسي الا في حق الضعيف مرحلة اه اما
اذا علم حاله ففيه التفصيل (قوله كره) أي تحريما (قوله لا يخبره) أي مطلعا (قوله لان
باكله) فيه حذف اسم ان (قوله فلم يتذكر) أي بل استقر ثم تذكر يلزمه القضاء عند الشيخين
وهو الصحيح لما انه اخبر بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات غير صحيحة اذ اجمع ولم
يقع في قلبه صدق اخباره اما اذ لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم
الكفارة والظاهر عدم وجوبه لعدم تفاش الحناية بعدم التذكر ولان ابتداء الاكل كان
ناسيا وحزره نقلا (قوله فالاولى عدم تذكيره) عبارة الفتح وسعه أن لا يخبره (قوله لما فيه)
أي في التذكير (قوله والالطف) عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال
بالمس ولو بجأئل توجد معه الحرارة ففسد ولو استغنى بكفه فعمامة المشايخ أفتوا بفساد الصوم
وهو المختار كما في القهستاني وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان
أيضا ان قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اه من الشرح (قوله وهو الانزال)
الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أي حرمة استدامة النظر والفكر (قوله وفعل
المرأتين) أي صحاها ما بالانزال أما بالانزال ففسد وعالم ما القضاء (قوله لم يفسد صومه)
لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما لو اغتسل الخ) وانما
كره الامام رضي الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبازل لما فيه من اظهار الضمير
في اقامة العبادة لانه قريب من الانطامخ (قرله أو اكحل الخ) لما روى عن عائشة رضي
الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم اكحل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسلك والدمع
يخرج بالرشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فحاضته) مثلث

النون

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد ههنا في بعض النسخ زيادة نصها (وان قصد تسكينها ارجوان لا يكون عليه وبال اه وبأن
اذا اوم عليه وسئل الامام عن ذلك الفعل فقال يا سائرأس وقيل يؤجر اذ اخاف الشهوة كذا في الكفاية الخ) اه

مطبا او غيره

وتفيد مسئلة الا كتحال ودهن الشارب الاتية انه لا يكره الصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر متصلا كاللحان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه لبناء او دواء مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عيرة بما يكون ٤٣٣ من المسام ولو ابتلع نحو عنبه صر بوطه

يخيط ثم أخرجه لم يفطر او ادخل اصبعه في فرجه ولم يكن مبلولا بماه او دهن لم يفسد على المختار (او احتجم) لم يفسد لانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (او اغتتاب) وحديث افطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الاجر (او نوى القطر ولم يفطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صومه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبليل بقي في نفسه بعد المضغ لدخوله من الانف اذا أطبق الفم وفيما ذكرنا اشارة الى أنه من ادخل بضمه دخانا حلقه بأي صورة كان الادخال ففسد صومه سواء كان دخان غيره او عودا وغيره ما احتج من تجزئ بظهور فاء الى نفسه وانتم دخانه ذاكرا لصومه افطر لا مكان الضرر عن ادخال المقطر جوفه ودماغه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فيستنبه له ولا يتوههم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب بريح

النون (قوله وتفيد الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه انما انفي فيها الفساد وهو لا ينافي الكراهة نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الاتية) أي في باب ما تنجب به الكفارة (قوله كاللحان) تمثيل للمنفق وهو ما يكون جوهر (قوله فانهم قالوا) علة اقوله وتفيد الخ وحاصله انه عند باطلا قههم الا كتحال والادهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم يخصه بنوع من الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكحل (قوله ولو ابتلع نحو عنبه) من كل ما كحل لم يفتت منه شيء (قوله او ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل اصبعه في استه أو المرأة في فرجها على المختار الا ان تكون مبتسلة بالماء أو الدهن اه وهي اولى واراد بالفرج في كلامه كل منفرج (قوله واحتجم وهو صائم) براه البخاري وقال الامام احمد بافطاره وتكره الحجام للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه فلا بأس به بجر (قوله ار اغتتاب) قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكر اكل بما يكره قيل ارأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبية وار لم يكن فيه ما تقول فقد بته والحاصل ان من تكلم خلف انسان مستورا بما يغمره لوسمعه ان كان مدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بمانا وما المتجاهرة لا غيبة له نوح افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى تقديمه (قوله او نوى القطر ولم يفطر) ولا اثم عليه ايضا الا اذا عزم ونظم بعض مراتب القصد فقال

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها * فخطر في حديث النفس فاسقها
يليه هم فعزم كلها رفعت * سوى الاخيرة فيه الاخذ قد وقعا

فالهاجس هو الذي يمر على القلب ولا يكت والباطل الذي يتردد تردد اما وحديث النفس ما تنسكلم به والهم الاوادة والعزم التعميم والذي يكتب في العزم على السيئة اثم العزم لا فعل المعصية والعلامة للملازمة على العزم على المسئنة رائحة طيبة وعلى السيئة رائحة خبيثة أفاده بعض المشايخ (قوله لدخوله من الانف الخ) علة اقوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل) بضم الذاء (قوله وسند كرا الكفارة بشربه) أي في الباب الذي بعده هذا (قوله او دخل حلقه غبار الخ) به عرف حكم من صناعته القربلة أو الاشياء التي يلزها الغبار وهو عدم فساد الصوم وفي سكب الانهر عن المواقف لو وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه أفسد ولو فعل اه ويدل عليه التعليل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهو ذاكرا صومه) بشرا الى انه لو كان ناسيا لصومه لا يفسد بالطريق الاولى من لا مسكين اما لو دخل حلقه دموعه أو عرقه أو دم وعاقه أو مطرا وتلج فسد صومه لتيسر طبقه وقته أحيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عدا لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في الجمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحتة في حلقه زياهي والتقيد بدخول الاحتراز عن الادخال واهذا صرحوا بأن الاستواء على المضرة

ط المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسند كرا الكفارة بشربه (او دخل حلقه غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) دخل (أثر طعم الادوية فيه) أي في حلقه لانه لا يمكن الاحتراز عنه ساقلا يفسد الصوم بدخولها (وهو ذاكرا صومه)

لما ذكرنا (أو أصبح اجنبيا ولو استمر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنابة) لقوله تعالى فلا تنباشروهن لاستلزام جواز المباشرة الى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام واعتسل را صوم (أو صب في أحده ماء أو دهنًا) لا يطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف فيما إذا وصل الى المائة أماما دام في قصبة الذكرا لا يفسد بالاتفاق ومبني الخلاف على منفذ الجوف من المائة وعنده والظاهر أنه لا منفذ له وانما يجتمع البول في المائة بالترشح كذا نقوله الاطباء قاله الزيلعي (أو خاض ثم رافد دخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حك أذنه بهود فخرج عليه مدرن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود (مرارا الى أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كما في البرازية لعدم وصول المقطر الى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنفه مخاط فاستنشقه عدوا وابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فأدخله وابتلعه ان كان لم يقطع من فمه بل متصل كالخيط ٤٣٤ فسد الى الذقن فاستنثر به لم يفسد وان انقطع فأخذه واعاده افطر كذا في الفتح وقال أبو جعفر إذا خرج البراق على شفطه ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخمانية ترطب شفطه ببراقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخمانية سئل ابراهيم عن ابتلاع باغما قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقض اجماعا وان كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كتابه عليه العلامة ابن الشهنة ليكون صومه صحيحا بالاتفاق لقدرة على مجها (أو ذرعه) أي سبقه وغلبه (التي) ولو ملا فاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم

مفسد ذكره السيد (قوله لما ذكرنا) من قوله لانه لا يمكن الاسترازة عنها (قوله فلا تنباشروهن) الاوضح أن يقول بدله أحل لكم ليلة الصيام الرفث الآية (قوله الى قبيل الفجر) لانه من الآية (قوله وقوع) بالنصب مفعول استلزام وقوله وقوله بالجر عطف على قوله لقوله تعالى (قوله وأصوم) أي ادوم على صومي (قوله أو صب في أحده ماء أو دهنًا) قيد بالاحليل لان الوصيت في قبلها ذلك افسد بخلاف في الاصح قاله السيد (قوله والظاهر أنه لا منفذ له) أي كما هو قولهما (قوله كذا نقوله الاطباء) انما اسنده اليهم لان هذا المقام يرجع اليهم فيه لكونه من علم التشريع (قوله فدخل الماء أذنه) وان كان بفعله على المختار كما في الهداية وصرح به الولوالجي وفي الخمانية التنصيل بين الدخول والادخال فصيح الفساد في الثاني ووجه السكال فحصل أن في القضاء بدخال الماء قولين صحيحين فالأحوط تجنبه نهرا واذا وقع ببول أذنه الى الماء (قوله افطر) وعليه القضاء فقط (قوله ترطب شفطه) يجوز تذكر الفعل وتأنيته في المؤنث الجازي اذا أسند الى ظاهر اه (قوله ونحوه) كذا كره (قوله لا يفسد صومه) اقتصر عليه صاحب الدر في بدل على اعتقاده دون ما ذهب اليه أبو جعفر ونظيره ما لوجه الرقيق قصدا ثم ابتلعه فانه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كما في المنح (قوله وعند أبي حنيفة لا ينقض) هو المعتمد (قوله حتى لا يفسد صومه) حتى تفرغ رمية والفعل به دها مرفوع (قوله لقدرة على مجها) علة لقوله وينبغي الخ (قوله ولا معناه) أي المقصود منه وهو التقضي (قوله أو استقاء) الحاصل كما في شرح السيدان بجملة المسائل انتفاء ضرورة لانه اما ان يكون قائا أو استقاء وكل اما ان يكون مل القم أو دونه وكل من الاربعة اما ان يكون عادبة نفسه أو أعاده أو يخرج ولا يطر في السك على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل القم ولو استقاء مرارا في مجلس مل القم افطر لان كان في مجالس أو غدة ثم نصف النهار ثم عشيته وهذا على قول الثاني (قوله لا يطلق ما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم وان استقاء عداف ينقض (قوله

فليس عليه القضاء وان استقاء عداف ينقض (ر) كذا لا يطر ولو عاد) من ماذرعه (بغير صنعه ولو ملا) التي (ففي الصحيح) وهذا عند محمد لانه لم يوجب صورة الفطر وهو الابتلاع ولا معناه لانه لا يفتدى به عادة (أو استقاء) أي تعدد آخرائه وكان (أقل من مل فقه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكما ولا يشق القضاء الطهارة وقال السكال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا يطلق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من صوره (وكان دون الحصة) لانه تبس لبقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة او يتعسر وقال الكمال من المشايخ
من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة ٤٣٥ بالريق ولا يحتاج الاول

قليل والثاني كثير وهو حسن لان المتع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أو مضغ مثل سمسة) اي قدرها وقد تناولها (من خارج فله حتى تلاشت ولم يجد لها طعم في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

(باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء)

(وهو اثنان وعشرون شياً) تقريباً (اذ اهل) المكلف (الصائم) ميتا النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شياً منها) اي المقسدرات (طائفاً) احترازاً عن المكره ولو أكرهه زوجته في الاصح كما في الجوهرة وبه يفتى فلا كفارة ولو حصلت الطواحية في اثناء الجماع لانها بعد

من صوره) بفتح السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصده ابتلاعه أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور وفي خزانة الاكل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نقاه السيد والحصة بكسر الهاء وتشديد الميم مضنوخة ومكسورة (قوله الاول قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال النووي هذا للتقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح اه ونحوه في النهر (قوله وذلك) اي عدم سهولة الاحتراز (قوله مما يجري بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجري وهو الاولى انما سب قوله لا فيما يتعمد أي الصائم في ادخاله بحيث يحتاج الى معين فيه (قوله أرمضغ مثل سمسة) قيد بالمضغ لانه لو ابتلها يفسد صومه وفي وجوب الكفارة قولان صحيحان ذكره السيد (قوله وهذا) اي اعتبار وجود الطعم في الحلق وعدمه (قوله فليكن) أي وجود الطعم في الحلق وعدمه الاصل اي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة)

الاولى ان يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صديقه على سبيل الترقى كما فعله في التنوير (قوله ميتا النية) فان نوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة اشبهه خلاف الشافعي رضي الله عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضاً التعمين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة الاختيار وقال ان نوى نهاراً و افطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كمرض) أي بغير فطره واختلاف فيما لو مرض بغير نفسه أو سوفربه مكرها والمعدة لزومها واختلاف في المعتاد حتى وحيضا والمتيقن قتال عدو أو افطر ولم يحصل العذر والمعدة سقطها ولو نكر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاحتياط بزازية ومحجتي وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر ان كان بغير الجماع تدخلت والا لولاً كل هذا شهرة بلا عذر يقتل وعقابه في شرح الوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) بأن سافر فأفطر أم لا لو أنظر ثم سافر طائفاً فأنقذت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) اي الطواحية والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عدا اوجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً ولا يتحصلاها الزوج أفاده السيد (قوله احترازه عن الناسي) أي فانه لا يفطر أصلاً وقوله والخطي أي فانه يقضي ولا كفارة عليه (قوله استدراكا) السين والتاء زائدتان وقوله للمصلحة القائمة هي الصوم (قوله لكمال الجنائية) اي في فطره عدا من غير عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له زمناً وأطلق المصنف في الكفارة فم السلطان وتفسيره قال في البرازية اذا زمت الكفارة السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الاتزجار وبه هل عليه افطار شهر واعتاق رقبة ولا يحصل الزجر بغير الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند

الافطاره كرها في الابتداء (متعمدا) احترازه عن الناسي والخطي (غير مضطر) اذا مضطرا لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكا للمصلحة القائمة (و) لزمه الكفارة (لكمال الجنائية) وهي الجماع في أحد السيلين اي سبيل

آدمي (على الفاعل)
 إن لم ينزل (و) على (المفعول
 به) والدير كالقبل في الاصح
 لكمال الجنابة بخلاف الحد
 لأنه ليس زنا حقيقة (و) كذا
 (الإكل والشرب) وإن
 قل (سواء فيه) أي المفطر
 ما يتغذى (أي يربي ويقام
 البدن به) الفذاء وهو
 بالنسبة والذال المجهتين
 اسم للذات المأكولة غذاء
 قال في الجوهرية واختاروا
 في معنى التغذي قال بعضهم
 إن يميل الطبع إلى أكله
 وتنقض شهوة البطن به
 وقال بعضهم هو ما يعود
 نفعه إلى إصلاح البدن
 وفائدته فيما إذا مضغ لقمة
 ثم أخرجها ثم ابتلعها فلي
 القول الثاني يجب الكفارة
 وعلى الأول لا يجب وهذا
 هو الأصح لأنه بأخراجها
 تعافى النفس كما في المحيط
 وعلى هذا الورق الحبشي
 والحشيشة والقطاط إذا
 أكله فعلى القول الثاني
 لا يجب الكفارة لأنه لا نفع
 فيه للبدن وربما يضره
 وينقص عقله وعلى القول
 الأول يجب لأن الطبع يميل
 إليه وتنقض به شهوة
 البطن انتهى قلت وعلى
 هذا البدعة التي ظهرت
 الآن وهو الدخان إذا شربه

بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو صام الدهر كله أفاده القهستاني وذهب الاقطار عن الارتفاع
 بالتوبة بل لا بد من التكفير هداية فهو بخيانة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة
 بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهراً وفيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة أما
 القاضي بعد ما رفع إليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقوم عليه الحد بحدود قبول التوبة عن
 الزاني بجر المكالام بما إذا لم يكن للمزني به زوج فإن كان فلا بد من إعلانه لكونه حق عبداً
 ولا بد من إقراره عنه قال السيد في شرحه وليس المراد إعلانه بخصوص قوله إن فعلت
 بزواجك كذا بل إن يذكره كلاماً آخر توطئة لأن يجعله في حل قال وينبغي هداية الاكتفاء بذلك
 تصرح بهم بأن الأبراء عن المجهول صحيح (قوله آدمي) أي غير نفسه أما إذا كان جنسياً أو جامع
 نفسه فلا كفارة وكذا لو كان الجامع بهيمة ولا بد أن يكون مشتهياً فلا تجب الكفارة بجماع
 صغيرة وفا على الأوجه نهر (قوله وإن لم ينزل) لأن أحكام الجامع كالحود والاعتسال وغيرهما
 تتعلق بالنقاء اللطائف وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها زيلعي (قوله لكمال الجنابة)
 أي بظهوره عما من غير عذر إلى آخر ما قدمنا ولا بد من وجوب الكفارة بوجود الشهوة لأنه
 لا شهوة في المفعول فيه بذكره (قوله بخلاف الحد) هذا مرتب بحدود علم من المقام تقديره
 والدير كالقبل في وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله لأنه ليس زناً) لأن الزنا عبارة عن الجماع
 في القرح المخصوص كذا في الشرح (قوله وهو بالفن) أي المكسورة وأما الفساد بفتحها
 وبالذال المهملة ما يؤكل بكثرة التمار (قوله واختاروا في معنى التغذي الخ) جعل صاحب النهر
 الاختلاف في المفطر لا في التغذي لأن التفسير الثاني وهو قوله ما يعود نفعه إلى صلاح البدن
 إذا جعلناه تفسيراً للتغذي يغني عن قوله أو يتداوى به فإن الدواء يعود نفعه إلى البدن فيلزم
 في كلامهم التكرار (قوله إن يميل الخ) فعلى التغذي على هذا انقضت شهوة البطن بالشئ
 مع الميل إليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا تفسير للفذاء لا للتغذي فيحتاج إلى تقدير
 مضاف أي تناول ما يعود نفعه (قوله إلى إصلاح البدن) أي وإن لم يميل إليه الطبع (قوله
 وفائدته) أي هذا الاختلاف (قوله فعلى القول الثاني يجب الكفارة) أي لأن فيه صلاح
 البدن وفيه أنه إذا كانت النفس تعاف ذلك ربما يكون سبباً في مرضها فلا صلاح فيه والظاهر
 أن هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لإصلاح فيه والبعض لا يعافه
 صلاح بدنه (قوله وهذا هو الأصح) أي القول الأول (قوله وعلى هذا) أي الاختلاف
 (قوله الورق الحبشي) لأنه هو والقطاط وفي نسخة القطاط من النبات المسكر (قوله وعلى
 هذا البدعة) مبتدأ وخبر والإشارة إلى الخلاف (قوله وهو الدخان) في الأشربة في قاعدة
 الأصل بالإباحة والتوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل أمره والنبات
 المجهول سميته اه قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسهي بالتفتن فتنبه وقد
 كرهه الشيخ العمادى الحاقاً بالاثوم والبصل بالأولى فتدبر اه من الدرر من كتاب الأشربة
 ونقل قبله عن النعمان القزى الشافعي أن حديثه بدمشق سنة خمس عشرة بعد ألف يدعى شارب
 أنه لا يسكرون سلمه فانه مقرر وهو سرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت سمى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال وليس من البكار فنأول المرة والمترين ومع نهى ولي الأمر

في لزوم الكفارة تسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسلك تجيب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظا لا تجيب (أو يتداوى به) كالاشربة والطبايع السليمة تدع وتساوّل الدواء لا صلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) وتلج وبرد (دخل الى فيه) لا مكان التحرز عنه يسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النقي) ولو من ميتة (الا اذا قد) لخروجه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجنيس وهو (اختيار الفقيه ابي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله (و) منه ٤٣٧ (أكل) حب (الحنطة وقضهها)

لماذا كرنا (الا أن يصفق قمحة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (قتلاشت) واستهلكك بالمضغ فلم يجد لها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (مسمومة أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج) فيه (ولزوم الكفارة بهذا) في المختار (لأنها مما يتغذى به والشعر المقلّي أو الأخضر المستخرج من سنبله اذا ابتلعه عليه الكفارة لا الجاف) (و) منه (أكل الطين الارضى مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه (أكل) (الطين غير الارضى كالطين المسمى بالطفل) ان اعتاد أكله (لا على من لم يعتده) (و) منه (أكل قليل الملح) (لا الكثير) في المختار وأنه من الأمهاتيات بالجواب وإذا أكل كعوب

عنه يحرم قطعاً على أن استعمال مثله ربما اضرب بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغائر اه ونقل أن جوزة الطيب تحرم لكن دون حزمة الحشيشة وصرح ابن حجر المكي بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الأربعة اه وأمل حكاية الاجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها فمن كل مسكر ماء هذا الخروجه فتعاطيه لا يحرم عند الامام والثاني اذا لم يسكر (قوله في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف فمن قال ان التغذى ما يعيل الطبع اليه وتنقضى به شهوة البطن ألزبه الكفارة وعلى التفسير الثاني لا (قوله والعافية) أي من شره وغيره لان العافية تم العافية من الامراض والمعاصي والفقر والعذاب الديني والآخرى (قوله طري) يرجع الى ورق الكرم أيضا كذا في الشرح (قوله لا تجيب) أي الكفارة لانه لا يؤكل عادة وعليه القضاء (قوله يسير طبق الفم) أي يطبق الفم اليسير أي فلا حرج في الامر به (قوله ومنه أكل اللحم النقي) فيه انهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الاشجار الاعتياد وعدمه بعدمه فقط وان اعتبر الاعتياد في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والافاء الفرق أفاده السيد (قوله ولو من ميتة) فيه ان تعاطي لحمها لا يعيل اليه الطبع ولا تنقضى شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قدمناه تريبا قبيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة (قوله وقضهها) في القاموس قضم كسمع أكل باطراف استنانه أو أكل يابسا اه (قوله لماذا كرنا) من جرى المعتاد به (قوله ولزوم الكفارة بهذا) أي الابتلاع في المختار اشارة الى ان الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في افساد الصوم (قوله لا الجاف) لعدم اعتياد أكله (قوله وأكل الطين الارضى) هو معلوم عند الطائرين (قوله وانه من الامتناعات) أي ذكرت ذلك والحال الخ فالأولى وهو أي هومن المسائل التي يمتنع بها المسائل المحيية ليقف على ما عنده من علمها أو جهالها وقوله بالجواب الباء للتعدي أي يمتنع ويحتمل جوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لانه يتلذذ به) أي وتنقضى به الشهوة (قوله لانه يعافه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لان الحديث) الذي في كبيره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحجة) قال بعضهم ان فعل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة)

قوائم الذرة لارواية هذه المسئلة قال الرندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع براق زوجته أو) براق (صديقه) لانه يتلذذ به (لا) تلزمه الكفارة براق (غيرها) لانه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبته) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بالله الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تقطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه اقتناه مقت أو لم يفتقه لان القطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث موقوف بالاجماع بنهاية الشواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره من أن الأوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة)

فاحشة (من غير انزال) ظاناً انه أفطر بالمس والقبله لزمته الكفارة الا اذا تناول حديثاً واستفتى فقيهاً فأنظر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة فالة الكمال من البدائع (أو) أكله بعد (دهن شارب) ظاناً انه أفطر بذلك) لانه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فلزمته الكفارة وان استفتى فقيهاً فاقفاه بالفطر يدهن الشارب او تناول حديثاً لانه لا يمتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له سجة من الفقه نقله الكمال عن البدائع ٤٣٨

متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فاستفتى فانفتى به بالفطر فثبتت لا تلتزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا اقفاه فقيه) شاملاً للمسئلة دهن الشارب والمراد بالفقهاء متبع المجتهدين كالحنابلة وبعض اهل الحديث من يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العاقل الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المجتهد او الحاجم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو اولى باثبات العذر لمن لم يعرف التأويل (ولذا) ان عرف تأويله وجبت عليه

فاحشة) هي ما تقدم في فواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تقييده يفيد انه ان أفطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تناول حديثاً) أي سمع حديثاً الا على فطر من فعل ذلك فافطر معة دا عليه وان لم يكن الحديث ثابتاً (قوله لان ظاهر الفتوى والحديث الخ) فيه انهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا ظاهر الحديث في الغيبة مع وروده قطعاً وعلى القول بالتسوية بين الحجامة والغيبة فالامر بظاهر (قوله يصير شبهة) أي في اسقاط الكفارة (قوله وان استفتى فقيهاً) وصلياً (قوله على من له سجة) أي صفة ولو قليلة (قوله الا اذا اقفاه فقيه) قال في البحر ويشترط في المفتي ان يكون عن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البادية وحينئذ نصير فتواه شبهة ولا يعتبر بغيره اه وفيه اثبات لم يترجم صحة فتواه وانما اعتبر شبهة مسقطه للكفارة وهذا يقضى بعدم التقييد بما ذكره (قوله من يرى الحجامة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالحجامة لانه شامل للمسئلة الحجامة وما بعدها ثم ان قوله من يرى الحجامة ليس بلازم بل ولو كان الفقيه مخطئاً كما تقدم وصرح به بعد (قوله او الا اذا سمع المجتهد او الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييده بهما لعدم الاستثناء (قوله ولم يعرف تأويله) أي من ان المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى درجة من قول المفتي) أي وقول المفتي صلح عذراً فقول الرسول اولى (قوله ولذا) أي لتقييد عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا انه ان عرف الحج (قوله لان نفس الوقاع) فلا يقال انه لا وقاع منها بل منه فلا كفارة عليها وايضاً لو اعتبر الوقاع لوجب عليه اذ هو موجود منه (قوله كما لو علمت) التنظير في وجوب الكفارة عليها لانه سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الكفارة وما يستتبعها) كفارة الافطار ثبت بالحديث روى أبو هريرة ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائل بن صخر البياضي الانصاري فقال هل كنت يا رسول الله قال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس نأى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعن المهمل مكث يسع خمسة عشر صاعاً فيه عرق قال تصدق بهم هذا فقال أعلى أفقر مننا فما بين لا بقية أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه فقال اذهب فاطعمهم أهلك نخس الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على

الكفارة) لا انتفاء الشبهة (ويجب الكفارة على من طأعت) رجلاً (مكرهاً) على وطئ الان سبب الكفارة الصيام جناية افساد الصوم لان نفس الوقاع وقد تحققت من جانبها بالتحكين من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو غير عال به (فصل في الكفارة وما يستتبعها من الذمة) بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضيات (بطر وحيض او نفاس او طرو) (مرض مبيح للفطر) بأن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الافساد الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق

ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جناح وأكل) عدد (متعدد في أيام) كثيرة (ولم يخله) أي
الجماع أو الأكل عدد (تكفير) لأن الكفارة لا تزجر بواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل
يقدر الامكان (فان تفضل) التكفير ٤٤٠ بين الوطنين أو الأكلتين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بهوده

• (باب ما يفسد الصوم) •

ويوجب القضاء

(من غير كفارة) لقصور
معناه أو أذرو وهو سبعة
وخمسون شيئاً تقريباً وهي
(إذا أكل الصائم) في أداء
رمضان (أرزا) نيأ (أو عينا
أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم
يخطئ بسمين أو دبس أو لم
يلبس كدقيق حنطة
وشعير فان كان به لزومه
الكفارة (أو) أكل (ملحاً
كثيراً دفعة أو) أكل (طيناً
غير رصني) و (لم يعتد
أكله) لأنه ليس دواء (أو)
كل (نواة أو قطناً) أو ابتلع
ريقه متغيراً بخضرة أو
صفرة من عمل الأبريسم
ونحوه وهو ذا كر لصومه
(أو) أكل (كاغدا) ونحوه
بما لا يؤكل عادة (أو
سفرجل) أو نحوه من
الثمار التي لا تؤكل قبل
النضج (ولم يطبخ) ولم يعلج
(أو جوزة رطبة) ليس لها
لب وابتلع اليابسة بلبها
لا كفارة عليه ولو ابتلع
لوزة رطبة تلزمه الكفارة
لأنها تؤكل عادة مع القشر
وبعض اليابسة مع قشرها

ولو في أوقات متفرقة فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد كل الطعام في يوم واحد دفعة
أجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقاً وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره
الزيلعي فقد التزمه دفعة وحكاه من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد برأيه
وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم لا فتوى أن كان الفطر بفجر الجماع تداخلت والألوة قد
تقدم (قوله بهوده) بأوه السببية أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عاد بعد التكفير وعلمه في
البرهان بأن التداخل انما يتحقق قبل الاداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله
العظيم

• (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) •

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفسد ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية
ولامعناها أوفيه ولكن محبة عند شرعي أو قصور أو وصله إلى جوفه أو دمانه وما ليس به كمال
شهوة الفرج لا كفارة فيه وعليه القضاء (قوله لقصوره معناه) كما إذا أعاد الأكلة المضوغة
المستخرجة وابتلعها فانه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو لعذر) كطرق
نحو حيض (قوله أو عينا) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه أبو الليث خلافاً لمحمد فانه يلزمه
الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل
لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسرو وبكسرتين غسل الترويض الفحل قاموس (قوله دقيق
حنطة وشعير) قال في الشرح دقيق الذرة إذا التمه بالسمن والدبس يجب به الكفارة وأما أن
دقيق الجاروس والارز تلزم به الكفارة اه فتقييده هنا بدقيق الحنطة والشعير اتفاقاً (قوله
فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتبساً بما تقدم من خايط السمن أو الدبس أو بلبه بكر
(قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فبأول دفعة قليلة يجب القضاء والكفارة (قوله ولم يعتد
أكله) أما إذا اعتاده أو كان الطين أرمياً ألزمت الكفارة مطلقاً (قوله أو ابتلع ريقه متغيراً
بخضرة أو صفرة) أي لأنه ابتلع الصبيغ (قوله الأبريسم) بفتح السين وضمها الحرير قاموس
(قوله وهو ذا كر لصومه) الأولى حذفه لأنه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يطبخ
ولم يعلج) أما إذا وجد أحدهما تلزم الكفارة كما يؤخذ من مفهومه لأنه مما يؤكل عادة (قوله
أو جوزة رطبة ليس لها لب) أما إذا كان لها لب ومضعها فقد تنزل المصنف في الشرح اتفاقاً عن
صاحب التبيين مانعه قال مشايخنا ان وصل القشر أو لا إلى حلقة لا كفارة عليه وان وصل
اللب أو لا فعليه الكفارة لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب
(قوله ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة) اه إذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه
القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح أنفاً (قوله اخاف في لزوم
الكفارة) فعن محمد وأبي يوسف يجب مطلقاً من غير تنصيص ومقابل الإطلاق تفصيل المشايخ
المتقدم قريباً (قوله ولو زمردا) بأهمال الدال وأهملها كما في القاموس وانما خصه لأنه

يتداوى

ووصل الموضوع إلى جوفه اختلاف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديداً) أو فحماً أو ذهباً أو فضة

(أو تراباً أو حجراً) ولو زمردا لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو أكلت أو استعطت)

الرواية بالفتح فيها الحقنة صب الدواء في الدبر والسقوط صبه في الأنف (أو أو جبر) ونسبته قوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الاضرار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعمة والنفع المجرد عنها ٤٤١ يوجب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه دهنًا) اتفاقًا (أو)

أقطر في أذنه (ماء في الأصح) لوصول المقطر دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه قاله قاضيخان وحقيقه الكمال وفي المحيط الصحيح أنه لا يقطر لأن الماء يضر الدماغ فانه دم المقطر صورة ومعنى (أو دأوى جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواه كان رطبًا أو يابسًا (ووصل إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقه مطر أو تلج في الأصح ولم يتلعه بصنعه) وانما سبق إلى حلقه بذاته (أو أقطر خطأ بسبق ماء المضغضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المقطر حلقه والرفوع في الخطأ الآخر (أو أقطر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يفتى وانتشار الآية لا يدل على الطواعية (أو أكرهت على) تمكينا من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طاع وعنه بعد

يتداوى ببرادته (قوله الرواية بالفتح فيها) فهما البناء للفاعل ولا يصح بناؤه ما للمفعول نهر (قوله والسقوط) بضم السين أقبل وبفتحها ما يتسقط به (قوله صبه) أي الدواء في الأنف هذا معناه الغصة والحكم لا يخص صب الدواء بل لو استنشق الماء فوصل إلى دماغه أضراره السيد (قوله وفسره الخ) أي فسر الأبحار الذي هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب شيء للتصوير (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله المجرد عنها) أي عن الصورة التي هي الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ماء في الأصح) الحاصل أنه لا خلاف في افطاره باقطار الدهن وأما الماء فاختار في الهداية وشروحه والولولي عدم الافطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضيخان بين الادخال قصد افساده الصوم والدخول فلم يفسد قال في الجرويه مذايهم حكم الفسل وهو صائم إذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله فانه عدم المقطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالاتفاق (قوله أو آمة) بالمدية قال ضربت بالعصا أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة آمة على معنى ذات أم كعيشة واضية نهر (قوله ووصل) أي حقيقة أما إذا شك في الوصول وعدمه فان كان الدواء رطبًا فعند الإمام يقطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يطر بالاشك بخلاف ما إذا كان الدواء يابسًا فلا فطر اتفاقًا فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذًا أصليًا فحق وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو دخل حلقه مطر الخ) أما نحو الغبار فقل في الهندية لو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طم الادوية أو غبار العرس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشباه ذلك لم يقطر اه (قوله ولم يتلعه بصنعه) أما إذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة وقدم (قوله والرفوع في الخطأ الآخر) أشار به إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فان ظاهره يقتضي عدم الافطار بالخطأ وأوجب بان الرفع في الحديث مترجم على الاثم لا على رفع الصورة المتعمدة حسا ولا على رفع الحكم بالافطار (قوله من زوجته) من مدخول المبالغة أي ولو كان الاكرام من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح وقدم (قوله لا يدل على الطواعية) لوجوده حالة النوم ومن الرضيع كذا في الشرح (قوله لانه بعد الفساد) أي لأن الطواعي الواقعة منها انما صدر بعد افساد صومها مكرهه (قوله خوفًا على نفسها) أي خوفًا رتق إلى غلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله آمة كانت أو منكوبة) والآمة ان تمتنع من الائتثار بأمر المولى إذا كان يهجرها عن اداء الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في حق الفرائض اه من الشرح وإذا علم الحكم في الآمة يعلم الحكم في الحرمة بالاولى (قوله أو صب إحدى جوفه ماء وهو نائم) انما ذكر لدفع توهم ان النائم كالناسي ولا افطار فيه (قوله وليس كالناسي) أي وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يقطر لأن الناسي

ط ٥٦ الايلاج لانه بعد الفساد (أو أقطرت) المرأة (خوفًا على نفسها من أن تعرض من الخدمة آمة كانت أو منكوبة) كافي التثنية لانه أقطرت بهذر (أو صب إحدى جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المقطر إلى الجوف كالوشرب وهو نائم وليس كالناسي لانه نائم لا يذبحته وذاهب العقل والنائم لا يؤكل ذبيحته ما

(أما كل عدا به - أكله ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية تطرأ الى فطره قياسا باكله ناسيا ولم تنفك الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصححه قاضيان (أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا) أو أكل عدا به - أكله ناسيا ثم جامع عامدا (أو أكل) وشرب وجامع عدا (بعد ما نوى) منشأ فقه (نهارا) أكله بقوله (ولم يبت فقه) عند الإمام قال النسي لا يجب

٤٤٢

للتسمية فصل ذبيحته لأن الشارع نزه منزلة الدار كخلاف الجنون والقاء أي - حيث ثبتت فرق بينهم ما في بعض الأحكام فلا يجزئ حكم أحدهما على الآخر لا بدليل ولم يوجد (قوله أو أكل) أي أو شرب منع (قوله اقيام الشبهة) تعليل لسقوط الكفارة المعلوم من المقام (قوله نظرا) أي بالنظر وهو تعليل لقوله قيام (قوله يأكله ناسيا) متعلق بقوله فطره أي أن الاشتباه استند الى القياس أي دليل القياس لأن القياس فطره بأكله ناسيا والنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم فليتم صومه مخالف للقياس فوجدت الشبهة الشرعية بالنظر للقياس فالقياس من نفي صفة الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسد بالأفطار (قوله ولم تنفك الشبهة) دخول على قوله ولو علم الخبر أي لا تلزمه الكفارة ولا تكون الشبهة زائلة بعلم الخبر (قوله وهو القضاء) أي العمل الذي وجب بالنظر بر القضاء لأنه أمر بالانعام فإذا لم يتم وجب القضاء أي ولو كان متواترا أو مشهورا لا وجب العلم والعمل فكان يفترض على المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب اتمام الصوم ولو أوجب العلم لانتفت الشبهة ولزمت الكفارة (قوله في ظاهر الرواية) وفي رواية يجب الكفارة كما في الفتح اه من الشرح (قوله ثم جامع عامدا) سواء ظن أن جناحه الاقل يفطره أم لا على المعتمد (قوله لما ذكرناه) أي من قيام الشبهة نظرا الى فطره قياسا على الأصل والعلة لاسقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) الواو فيه ما يعني أو (قوله شبهة عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أي لرمضان اما النقل فيصح بنية من التمسك به (قوله وكان تدفوي الصوم ليلا) فإذا لم ينو فعدم الكفارة حينئذ أولى وكذا يقال في قوله ولم يقض عزيمته (قوله فنوى الإقامة ثم أكل) وبالأولى إذا أكل ثم نوى الإقامة (قوله ناويا من الليل) يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو يعني أو (قوله شبهة السفر) علة لسقوط الكفارة في صورتين (قوله لا تقاض السفر بالرجوع) هذا تعليل للاولى ويغني أن يراودوا عدم تحقق السفر ليكون تعليل الثانية (قوله يوما كاملا) نص على المتوهم وأما إذا لم يمسك ببقية يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لفقده شرط العصاة) أي وهو النية وبفقد الشرط يفقد المشروط والكفارة انما تجب على شخص أفطر بعد أن كان صائما ولم يوجد الصيام هنا أصلا (قوله بفتح السين اسم للما كول) وبضمها اسم للفعل أي الأكل (قوله للشبهة) أي الدائرة للكفارة لأنه بنى الأمر على الأصل فلم تكمل الجناية وذكر القهه - ثانيا أنه يتحصر بقول عدل وكذا بضرب الطبول واختلف في الديك وأما الأفطار فلا يجوز بقول واحد بل المثنى وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عدلا كما في الزاهد ولو أفسد أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين ظاهرا أنه يوم العيد وهو غير مكفر ولا يكفروا كما في المنيب اه (قوله مع الشك) أي عند الشك (قوله

هذا الشأن في رحمه الله
ويبقى على هذا إذا لم يبين
المفروض فيما بالا (أو أصبح
مستافرا) وكان قد تدفوي
الصوم أصلا ولم يقض
عزمته (فنوى الإقامة ثم
أكل) لا تلزمه الكفارة
وإن حرم أكله (أو سافر)
أي أنشأ السفر (بفتح
ما أصبح مقبلا) ناويا من
الليل (فأكل) في حالة السفر
وجامع عدم شبهة السفر
وإن لم يصله القطر فإن
رجع الى وطنه لم حاجة
نسيها فأكل في منزله عدا أو
قبل انفصاله عن العمران
لزمته الكفارة لا تقاض
السفر بالرجوع (أو
أمسك) يوما كاملا (بلا
نية صوم ولا نية فطر) أفقد
شرط العصاة (أو تسهر)
أي أكل السحور بفتح
السين اسم للما كول في
السحر وهو السدس الأخير
من الليل (أو جامع شاك في
طلوع الفجر) قيد في
الصورتين (وهو) أي

والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل ويأنم انه ترك التثبت مع الشك لا انما جنابة
بقوله كما في الفتح اه من الشرح يوجد في بعض النسخ هذا زيادة نص (ولا فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما إذا ظن أن الأكل
ناسيا يفطره أم لم يظن خلافا لما ذكره من عدمه لا يمكن من شرط ذلك ذكره السيد ومفلا يمكن تباع في ذلك صاحب الهداية اه

جناية الاقطار واذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء ايضا بالشك وزوي عن أبي حنيفة انه قال اساء بالاكل منع الشك اذا كان
يصير عمله أو كاتف الليلة مرة أو متعبة أو كان في مكان لا يتبين فيه الفجر اقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
(أو افطر بظن الغروب) أي غلبة الظن لا مجرد الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يصح في الشك لا يقطا الكفارة على إحدى
الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر فلا يقطا الاصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره ٤٤٣ (بلقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا

وأما الوشك في الغروب ولم
يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة
روايتان محتار القضييه
أبي جعفر لزومه واذا غلب
على ظنه أنها لم تغرب فافطر
عليه الكفارة سواء تبين
انه اكل قبل الغروب ولم
يتبين له شيء لان الاصل
بقاء النهار وغلبة الظن
كاليقين (أو انزل بوطء ميتة)
أو بوطء لقصور الجناية
(أو) انزل (بتفخيذ) أو
بتطينا وعت بالكفر أو
انزل من (قبله أو ليس) لا
كفارة عليه لما ذكرنا (أو)
افسد صوم غير اداء رمضان
جميعا او غيره اهدم هتك
حرمة الشهر (او وطقت
وهي نائمة) او بعد طرق
الجنون عليها وقد نوت لولا
فسد بالوطء ولا كفارة عليها
لعدم جناية احمق لو لم يوجد
منه يدصح صومه ذلك
اليوم لان الجنون الطارئ
يسفد الصوم (او اقطرت
في فرجهما على الاصح) لشبهه
بالحقنة (أو ادخل اصبعه
مبلولة بدهن في دبره)
او استنص فرص الماء الى

جناية الاقطار (الاضافة للبيان) (قوله واذا لم يتبين له شيء) مقابل قول المجتهد هو طالع (قوله)
اساء بالاكل مع الشك اذا كان الخ) هذا الايناف ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيها تقدم اذا فقدت
هذه الاشياء لان الشك لا موجب له وانما قيد بذلك لان الفجر لا يتبين فيها (قوله دع ما يريبك
بفتح الياء وظاهر استدلال الامام أن الامر للندب) (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد انه لا يشترط
في سقوط الكفارة غلبة الظن اي بل الظن فقط نعم حل الفطر مرة بعد ما اذا غلب على ظنه الغروب
أما اذا لم يغلب لا يفطر وان أذن المؤذن اه بزيادة قولي اي بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة
اليقين لا يزول بالشك مانعه ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف
في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبتغي عليه الاحكام
يعرف ذلك من تصحح كلامهم وفي الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان الغياب كالتحقق
وصرحوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع اه (قوله بخلاف الشك
في طلوع الفجر) اي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لما ذكرنا) أي من الشبهة
وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية (قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند
التبين بالادنى وافاد الشرح في قوله فلا يكفي الشك لا سقاط الكفارة على إحدى الروايتين أن
فيه روايتين ايضا (قوله سواء تبين الخ) مفهومه انه اذا تبين وجود الليل لاشي عليه من قضاء
وكفارة لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه وانما تركه القيد ثابت في الجميع (قوله لقصور الجناية)
اي لانه جامع قاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب القضاء كذا في الشرح (قوله لما ذكرنا) اي
من قصور الجناية وعليه القضاء بوجوده في الجماع ولو قبلت زوجها فانما تفسد الصوم وان
امضى أو لم تفسد لا يفسد كما في الظهيرة والتجشيس كذا في الشرح (قوله لعدم هتك حرمة
الشهر) اي وهي انما وجبت اهتكم حرمة (قوله وقد نوت لبلا) قيده لانها اذا لم تنو لولا جنت
ثم ارا الا كفارة بالاولى (قوله على الاصح) أفاد السيد انه لا خلاف في ذلك على الاصح (قوله)
أو ادخل اصبعه مبلولة الخ) فلولا تكن مبلولة لا يجب القضاء أفاده السيد والظاهر ان
الادخال لا يفسد الا اذا وصل الى محل الحقنة (قوله والحد الفاصل) اي في الاقطار بالواصل
الى الدبر (قوله قدر الحقنة) اي قدر ما تأخذ من المهل الذي تصل اليه (قوله ولما يكون ذلك)
ويورث داء عظيما (قوله ولو خرج سرمه) في القاء وس السرم بالضم مخرج الثقل وهو طرف المه
المستقيم (قوله لزوال الماء الذي اتصل به) لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى البطن
كذا في الشرح (قوله مبلولة بدهن) وان لم تكن مبتلة لا يفسد صومها (قوله لما ذكرنا)
أي من شبهة الحقنة كما (قوله بخلاف ما لو بقي طرفة خلعها) ولو في الفرج الخارج (قوله)

داخل دبره أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفـ اذا قدر الحقنة ولما يكون ذلك ولو خرج
سرمه ففسده قبل ان يقوم ويرجع فله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (او ادخلته) اي اصبعه مبلولة بدهن
او دهن (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (او ادخل قطنه) او خرقة او خشيعة او غيرها (في دبره او) ادخلته (ففرجها
الداخل وغيبها) لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفة خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة

(او ادخل دخانا بصدقة) متعمدا الى جوفه او ذماغه لوجود القطر وهذا في دخان غير العنب والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفع والتداوى وكذا الدخان الحادث شرهه وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (او استقاء) اي تعمد اخراجه (ولودون مل) القم في ظاهر الرواية لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم من استقاء عدا فليقض (وشروط ابو يوسف رحمه الله) ان يكون (مل) القم وهو الصحيح لان مادونه كالمدم حكما حتى لا ينقض الوضوء (او أعاد) بصدقه (ما ذرعه) أي غلبه (من التي) وكان مل (القم) وفي الأقل منه روايتان في الفطر ٤٤٤ وعدمه باعادته (وهو ذا ك) لصومه اذ لو كان ناسيا لم يقطر لما تقدم

او اكل ما) بني من مصوبه
(بين اسنانه وكان قدر
الحصة) لا مكان الاحتراز
عنه بلا كفارة (أو نوى الصوم
نهارا بعد ما اكل ناسيا قبل
ايجاد نية) الصوم (من النهار)
بما ذكرته في حاشيتي على الدرر
والفرر (او غلب عليه) لانه
نوع مرض (ولو) استوعب
(جميع الشهر) يقضى بمنزلة
النوم بخلاف الجنون (الا انه
لا يقضى اليوم الذي حدث
فيه الانحاء أو حدث في ليلته)
لوجود شرط الصوم وهو النية
حتى لو تيقن عدمها لزومه
الأقل أيضا (او جن) جنونا
(غير عمد) جميع الشهر
بان افاق في وقت النية نهارا
لانه لا خرج في قضاء مادون
شهر (و) ان استوعبه شهرا
(لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما
(بافاقته لئلا) نقط (او نهارا
بعد فوات وقت النية في
الصحيح) وعليه الفتوى لان
الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد
الزوال كما في مجموع النوازل

بصدقه) بخلاف ما لو كان بغير صدقه (قوله وهذا في دخان غير العنب والعود) اي ونحوه - ما
كل الجاوى والمصطكى (قوله ولودون مل) القم) بالغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء) عدا
فليقض (لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه التي) وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدا
فليقض (قوله وفي الأقل منه روايتان) اصحهما عدم الفساد در عن المحيط (قوله باعادته)
لا حاجة اليه لانه الموضوع (قوله قبل ايجاد نية) اما الاكل ناسيا بعد ما افلاشي عليه به الحديث
(قوله بمنزلة النوم) اي وامتداد فادرو الاحكام انما تبقى على الغالب (قوله حتى لو تيقن
عدمها) كما لو كان مسافرا او مريضا او ممتكيا بعد الاكل في رمضان كذا في الشرح (قوله
بان افاق في وقت النية) اي ولم ينو (قوله لانه لا خرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يفتق كل يوم
في الوقت الصالح يلزم قضاؤه (قوله ولو حكما) اي ولو كان الاستيعاب حكما واليه في قوله
بافاقته لانيية او تصوير الافاقه (تمة) * كل ما اتقى فيه وجوب الكفارة محله ما اذا لم يقع
منه مرة بعد اخرى لاجل قصده مصيبة فساد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى
نهر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم
* (فصل يجب الامساك) اي تشبه القضاء في الوقت (قوله ولو لم يذبح ثم زال) كقتال عدو
وحى زالا (قوله وعلى حائض ونفساء طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفساء فيحرم
الامساك لان الصوم منتهما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض
والمسافر لان رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو أئز منهاهما التشبه لعاد الشيء على
موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لحزمة الوقت) علة
لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلع الفجر) أي الذي هو اقل وقت
الامساك فانه تمت الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها اذا
بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزء الذي يتصل به الاداء وقد وجدت
الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون اذا افاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح
يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أو لا فان أحجب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح ينقض
لانه موجود فيهما (قوله وعلمت الخلاف في افاقه المجنون) اي أنه هل يشترط في لزوم القضاء
افاقته في وقت يصلح لانشاء الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبيل المصهورة والمعتبر افاقته في
اي وقت منه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم
* (فصل فيما يكره للصائم) * ظاهرة اطلاق الكراهة يفيد أن المراد به التصريمية (قوله

والجتي والنهاية وغيرها وهو مختار من الائمة وفي الفتح يلزمه قضاءه باقضاله فيه مطلقا * (فصل يجب) * ذوق
على الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو لم يذبح ثم زال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع
الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون افاق (وعلى صبي بالغ وكافر اسلم) طهرة الوقت بالقدر الممكن (وعليه الصوم القضاء الا
الاخيرين) الصبي اذا بالغ والكافر اذا اسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهم ما وعلمت الخلاف في افاقه المجنون
* (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له

ذوق شيء) مثله فساؤه واضراطه في الماء وصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا
او صائما او محرما بجماع او عورة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس للعبد والامة ان يصوما
تطوعا الا باذن المولى وفي منعهما ولو مريضا او صائما أو محرما وللزوج أن ينظر المرأة والمولى
أن ينظر العبد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها زوجها او بانتهى قضاء العبد اذا اذن
له المولى او اعتق ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة
وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه وأما بنت الرجل وامه واخوته تطوعون بغير اذنه
وظاهر اطلاق الكراهة التحريم (قوله لمافيه من تعريض الصوم للقساد) لان الجاذبية قوية
فلا يؤمن أن تجذب منه شيئا الى الباطن عنانية (قوله ولو تفلاهي المذهب) ومن قيده بالقرض
كشمس الامة الحلواني ونقي كراهة الذوق في النفل انما هو على رواية جواز الافطار في النفل
بلا عذر كذا في الشرح (قوله من مضغ) بفتح الضاد المججمة (قوله واختلف فيما اذا خشى الغبن
الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم القرض انما يكره لذوق شيء اذا كان له منه
بدا ما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراءه اكل وحاف أنه ان لم يذقه يغبن فيه ولا يوافقه لا يكره
أني فالنفل كذلك بالاولى (قوله سبي الخلق) أي فيما يتعلق بذلك ولذا قال في الشرح سبي الخلق
يضايقه في ملوحة الطعام وقلة ملحه أما لو كان سبي الخلق في غير ذلك لا يباح لها (قوله فلا يحل
لها) يفيد أن الكراهة تحريرية وقد مر (قوله كذا الاجير) أي للطبخ (قوله الذي لا يصل
منه شيء) أما اذا كان يصل منه شيء كان اشود مطلقا مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ
او كان أبيض غير مضوغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم فانه يفسد وما يشتم منه رائحة البول
بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريهة تفرغ من النضرة
والورد اذا وضع في ماء غير ريحه ولم ينفصل من جوهره شيء (قوله لانه يتسم بالافطار) علة
الكراهة أي ولا يجوز الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يققن مواقف التهمة (قوله اياك الخ) أي احذر فعله (قوله وان كان
بعندك اعتذاره) أي الاعتذار عنه (قوله يستحب للنساء) اقيامه مقام السوال في حقهن
اضعف بنيتن فقد لا تحتمل السوال فيخشى على اللثة والسنن منه كما في الفتح وظاهره أنه
يقوم مقام السوال ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل لهن الثواب الموعود
على السوال الابالية كما أنه في السوال كذلك (قوله وكره للرجال) وظاهره في الفتح انها
كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الحاجة لان الدليل أعنى التشبيه بالنساء
يقضيها في حقهن خاليا عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعد الكراهة لا تقتني
الابقيدين الخلوة والعذر وهو كسهيل ربح وقليل جضر بغمه (قوله وقيل يباح لهم) قاله
نهر الاسلام قال ولكن يستحب للرجال تركه (قوله وكرهه القبلة الخ) التفصيل في غير القبلة
الفاحشة أما هي وهي أن يصنفتم افكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة
في ظاهر الرواية هندية والمراد بالجماع المباشرة والمعاتفة يجري فيها التفصيل على المشهور نهر
(قوله والمباشرة الفاحشة) هي أن يتعانقا وهم مجردان ويمس فرجهما وظهره أنما على
هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وان من بل نقل عن المحيط

(كره للصائم سبعة أشياء ذوق
شيء) لمافيه من تعريض
الصوم للقساد ولو تفلا على
المذهب (و) كره (مضغه بلا
عذر) كالمراة اذا وجدت
من مضغ الطعام أصيها
كمطرة لحيض أما اذا لم تجد
بدا منه فلا بأس بمضغها
اصيانة الولد واختلف فيما
اذا خشى الغبن لشراء
ما كولي يذاق وللمراة ذوق
الطعام اذا كان زوجها
سبي الخلق لتعلم ملوحته
وان كان حسن الخلق فلا
يحل لها وكذا الا لامة قلت
كذا الاجير (و) كره (مضغ
العك) الذي لا يصل منه
شيء الى الجوف مع الريق
العك هو المصطكي وقيل
اللبان الذي هو الكندر لانه
يتهم بالافطار بمضغه سواء
المراة والرجل قال الامام
على رضي الله عنه اياك وما
يسبق الى القول انكاره
وان كان عندك اعتذاره
وفي غير الصوم يستحب
للنساء وكره للرجال الا في خلوة
وقيل يباح لهم (و) كرهه
(القبلة والمباشرة) الفاحشة
وغيرها

(ان لم يامن فيها على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل
القاحش عن غشغشتها كما في التمهيدية ٤٤٦ (و) كرهه (جمع الرقيق في اللحم) قصد (ثم ابتلاعه) فحاشيا عن الشبهة (و) كرهه فعل

عدم الخلاف في كراهتها (قوله الانزال أو الجماع) فلا بد من الاثر منها حتى يقتضي الكراهة
فان خشي أحداهما ثبتت الكراهة فله السيد في الحاشية (قوله لم يامن) أي فيما ذكر من
القبلة والمباشرة (قوله بعاقبة الفعل) متعلق بالفساد (قوله بضع ثقتها) متعلق بالذام
والإساءة للبيعة والأثر في بعض والمراد به الأخذ باطراف الاستئذان فحاشيا عن الشبهة أي شبهة
المقتر كالله (قوله لم يامن من تعريض الفساد) عبارة الشرح لم يامن من تعريضه للفساد
والضمير للصوم وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله للدليل) أي لأجل ذكر الدليل عليها
(قوله على الصحيح) وتقدم عدم الخلاف في كراهتها (قوله بضعها على أقامة اسم العين مقام
المصدر) لوجه يظهر اهذه الأقامة وإنما يكون الكلام حينئذ على حذف المضاف أي
استعمال مثلاً وإنما يباح إذا لم يقصد به الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر المستحسن وهو
القبضة والاخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المفاربة ومحنة الرجال لم يصبه أحد
وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الأعاجم فتح وحدث الأكسالي يوم عاشوراء ضعف
لاموضوع كما زعم ابن عبد العزيز وحدث التوسعة في يوم على العيال صحيح اه رأى فانه
ورد أنهن وسع على عيال فيه وسع الله تعالى عليه سائر عامه (قوله لانه الخ) علة لعدم الكراهة
(قوله والكحل) أي إذا لم يقصد به الزينة فان قصدوا كرمه روعا لم أنه لا تلازم بين قصد الجمال
وقصد الزينة فالقصد الأول يدفع الشين وأقامه ما به الوفا وظاهره أن النعمة شكر الانحرار هو
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعةها لوقاها بالخطاب وردت السنة ولم يكن يقصد
الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره إذا لم يكن
مطلقا اليه بحصر عن الكمال (فرع) ليس الثياب الجميلة يباح إذا لم يتكبر به والاحرم
وعدم التكبر أن يكون بها كما كان قبلها وفي الكحل الضبطان السابقان في ذهن (قوله
والجمامة التي لا تضعفه عن الصوم) وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت الغروب كذا في الشرح
(قوله ولا يكره السؤال آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم
تلوف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إلا ذكره المصنف وليس فيما روى
دلالة على أنه لا يستأنف ومذحه صلى الله عليه وسلم للخلاف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام
معه لتخفيفهم فنعهم عن ذلك بذلك كراهة زيلعي وهذا لا يقتضي أفضليته على السؤال والخلاف
بضم الخاء المججمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور الفتح وهو ما يختلف بعد الطعام
من راحة كريمة بخلاف المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة فوح ومعنى
كون الخلوفا عند الله أطيب انه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في
المواضع التي يطالب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة واليدين وقيل معناه أطيب
عند الله من ريح المسك عندكم والمراد الأقرب منه أي انه يقرب من الله تعالى أي من رحمة
ونوابه كما أن التطيب مقرب عندكم أو على تقدير مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه
شما أطيب من ريح المسك (قوله صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بلا سؤال) وتخصيص
الفضيلة هذه بالسؤال عند الوضوء ولو تكررت صلاة بدونه (قوله وهي عامة الخ) قال

(ما ظن أنه يضعفه) عن
الصوم (كأن قصد الجمامة)
والعمل الشاق لم يامن من
تعريض الفساد (وتسعة
أشياء لا تكره للصائم) وهي
وان علمت بالمفهوم صاغ
ذكرها للدليل (القبلة
والمباشرة مع الأمن) من
الانزال والوقاع لما روى
عن عائشة رضي الله عنها
أنه عليه الصلاة والسلام
كان يقبل ويباشر وهو صائم
رواه الشيخان وهذا ظاهر
الرواية وعن محمد أنه كره
القاحشة وهي رواية الحسن
عن الامام لانها لا تخلو عن تسعة
وفي الجوهر وقيل ان المباشرة
تكره وان أمن على الصحيح
وهي أن يمس فرجه فرجها
(ودهن الشارب) يفتح الدال
على أنه مصدر ووضعه على
أقامة اسم العين مقام المصدر
لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم
(والكحل) لانه عليه الصلاة
والسلام اكحل وهو صائم
(والجمامة) التي لا تضعفه عن
الصوم (والقصد) كالجمامة
وذكر شيخ الاسلام أن شرط
الكراهة ضعف يحتاج
فنه إلى القطار (و) لا يكره
له (السؤال آخر النهار) بل
هو سنة كأوله (قوله عليه
الصلاة والسلام من خير خلال
الصائم السؤال وفي الكفاية
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستأكل أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السؤال سنة فاستأكلوا أي وقت شتم ولقوله
صلى الله عليه وسلم صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بلا سؤال وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بصبر الصائم كافي الفتح

(و) لا يكره (لو كان رطباً) الأخضر (أو مبلولاً بالماء) لا إطلاقاً ما رويناه (و) لا يكرهه (المضغطة والاستشاق) وقد فعلهما (الفجر وضوءه) لا (الاغتسال) لا (البثوث بشوب مبتل) فقد ذلك (للتبوء) ودفع الحار ٤٨٧ (على المقتبة) وهو قول أبي يوسف

لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحار رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلقه عليه وهو صائم ولان يهذه عونا على العبادة ودفعاً للضجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء السجود لقوله صلى الله عليه وسلم تسجروا فان في السجود بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكثر منه لاختلافه عن المراد كما يشهده المتفرهون (و) يستحب (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل الإفطار وتأخير السجود ووضع اليمن على الشمال في الصلاة (وتجميل القنطرة من غير يوم غيم) وفي الغيم يحتمل حفظاً للصوم عن الإفساد والتجميل المستحب قبل استقبال الصوم ذكره قاضي خان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

في التشرع فهذه السكينة وإن كانت في الإتيان نعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم إذا اشتاك فيه أنه صلاة أفضل من غيره كما يصدق على عصر المفطر كما في الفتح ٥١ (قوله أو مبلولاً بالماء) وقيل يكره به الماء ولا وجه له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استسقاءه مال الفود الرطب وليس فيه من الماء قد مضى في قلبه من البلل من أثر المضغطة وفي الهندية عن الثانية أن السواك بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل ٥١ (قوله لا إطلاقاً ما رويناه) أي من الأحاديث السابقة (قوله لما فيه من إظهار الضجر الخ) وأجيب بأن فيه إظهار ضعف بنيته وهجز بشرية فان الإنسان خالق ضعيف وليس المقصد إظهار الضجر في أمر العبادة (قوله حصول التقوى به) خبر لم يدا محمد في أي وأبركة حصول التقوى بالصوم والتقوى بفتح التاء المتعددة وفتح القاف وتشديد الواو والمكسورة ولانه إباحة في الأكل والشرب للذين حرما صدر الإسلام بعد الزوم فشرعه بعدنا خالف ذلك فيدل فعله على البركة والاتقاع للصائم ولو وقع في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء أي إذا قام وتسهر وعابده عوات فيستجاب له ولما يقع من المتسحرين من الذكر والاعتقاد والصوم بضم السين هو الأصل صرا والمأكل يسمى بصوم أو بفتح السين وفي شرح المتن في الصوم بالتخي مابو كل في السادس الأخير من الليل وبالضم جمع صحر (قوله لا خلاصه عن المراد) وهو ذوق مرارة بعض الجوع ليرحم المساكين وليكون أجره على قدر مشقة (قوله كما يشهده المتفرهون) أي المتنعون (قوله وتأخير السجود) ويكره تأخيرها إلى وقت يقع فيه الشك هندية (قوله وتجميل القنطرة) ويستحب الإفطار قبل الصلاة وفي إيجاز التجميل المستحب التجميل قبل اشتباك الصوم ومن السنة عند الإفطار أن يقول اللهم لك صمت ولك أمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استعمال النجوم) أي ظهورها وتبين كل نجم بانقراذه وهو بالقاموس والمهملة ويقال لتسهيل فعل الاعتزاله النجوم كالفعل فانه إذا قرع المبل اعتزلها فأفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال في القاموس الجرعة مثله من الماء حصة منه أو بالفتح وبالصم الاسم من جرع الماء كسمع وضع بضعه وبالضم ما اخترعت ٥١ (قوله يصلون على المتسحرين) أي الله يرحم والملائكة تستغفرونهم أو يراد بها العطف وهو في كل ما يناسبه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في العوارض) هي جدية بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استعمل ومنه عارض عطرنا وهو السحاب والعارض الباب والحد وعارض أي آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء الظلم ولما كان إفساد الصوم بغيره يوجب إثمًا به لا يوجب احتيج إلى بيان الاحتذار المسقط له نهر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيح الإفطار وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم إذ لو كان السفر يبيح الإفطار لما لم أصبح مقيماً ثم سافر الإفطار مع أنه لا يجوز وحديثه قال إرداه عارض هنا ما يبيح عدم الصوم ليطرد في الكل إفاده السبب وكذا إرداه في قوله بما يباح الإفطار ما أباح عدم الصوم سواء أباحه عن أوله أو بعد الشروع فيه

(فصل في العوارض) جمع عارض المرض والسفر والأكراه والخيل والرشاع والجوع والعطش والمهرم بما يباح الإفطار

فجوز (إن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف أو صام والمرض معنى يوجب تقصير الطبيعة إلى الفساد ويحدث
أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء ٤٤٨ كان لوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله

الفطر لانه قد ينضى إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغزى إذا كان يعلم يقينا أو بقلبية الظن القتال بكونه بازاء العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس مسافرا له الفطر قبل الحرب ومن له نوية حى أو عادة حى لا بأس بفطره على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والاصح عدم لزومها عليهم ما وكذا أهل الرستاق لو هم والطبل يوم الثلاثين فقاموه عيدا فافطروا ثم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومريض خافت) على نفسها (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولدها نسبا كان أو رضاعا) وأما شرب الدواء إذا أخبر الطبيب أنه ينفع استطلاق بطن الرضيع وتقطر هذا العذر أقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود (والخوف لمعتبر) لباحة الفطر طريق معرفته امر ان احدهما

(قوله وهو مريض) أفاد أن الصحيح الذي غلب على ظنه المرض بصومه ليس به أن يفطر وأفاد السيد أن في ذلك خلافا فالزاي على إباحة الفطر له والعلامة مسكين على عدمه وقد تبين فيه صاحب الذخيرة وحى على إباحة الفطر في الدروز كفى انقهستانى أن الممرض ملحق بالمريض (قوله بكم) المراد بالكم أن ينشأ بالصوم مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام والاعتكاف مع قوله أو خاف بطء البرء (قوله أو كيف) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم (قوله والمرض معنى الخ) قال في القاموس المرض اظلام الطبيعة واضطرابها بعد صفائها واعتدالها اه ويقال في اسم الفاعل مريض ومريض ومريض اه (قوله ويحدث أولا في الباطن الخ) قال في القاموس المرض بالفتح لقلب خاصة وبالتحريك أو كلاهما الشك والنفاق والقصور والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفساد العضو (قوله فيجب الاحتراز عنه) هذا يقتضى وجوب الافطار وهو ينال في التعبير باللام في قوله لمن خاف ويمكن الجمع بأن الجواز عند عدم تحقق الهلاك والوجوب عند تحققه وسيأتى في المسافر نظيره (قوله بكونه) أى بسبب وجوده بمقابلة العدو (قوله ويخاف الضعف عن القتال) أى بالصوم (قوله وليس مسافرا) أما المسافر فيجوز له الفطر بغير عذر (قوله ومن له الخ) يوم الذكروا لا تحى والتذكير في له نظير اللفظ من (قوله لا بأس بفطره) أفاد أن الأولى أن لا يفطر حتى يتحققا وعلل في الشرح جوازا لفطره بأن ما ذكر بحكم الغلبة كالسكات (قوله والاصح عدم لزومها عليهم) وكذا هو المعنى في الغزى كما في الدرر (قوله وكذا أهل الرستاق) أى القرى إذا سمعوا صوت طبل أمير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم أنهم يضربونه يوم العيد (قوله أنه لغيره) أى أن ضرب الطبل لغير العيد كأن كان اقترح (قوله لا كفارة عليهم) لأنهم لم يقصدوا الجنابة (قوله ويجوز الفطر لحامل) هى التى في بطنها حمل بفتح الحاء أى ولد والحامله التى على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء (قوله ومريض) هى التى شأنها الارضاع فتسمى به ولو في غير حال المباشرة والمرضة التى هى في حال الارضاع ملقمة ثم يسميها الصبي ذكره صاحب الكشف (قوله خافت نقصان العقل) خاص بها أو ما خوف الهلاك والمرض يتحقق فيها وفي الولد (قوله نسبا كان أو رضاعا) أما الظن فلا نه واجب عليها بالعقد ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد حل الافطار بما اذا صدرت الاجارة قبل رمضان وأما الام فلوجوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وأما اذا كره على الافطار به لاله فلا يجوز له لأن العذر في الاكراه جاء من فعل من ليس له الحق فلا يعذر بصيانة نفسه غيره بخلاف الحامل والمرضع كذا في البحر (قوله وتقطر لهذا العذر) أعاده وان ذهب عما تقدم ليستدل عليه ويحتمل أنه راجع الى ما قبله فقط وقوله أقوله الخ علة للمصنف (قوله فهو مردود) بالحديث السابق وبأن الارضاع واجب على الام ديانة لاسيما اذا كان الاب معسرا كذا في الشرح (قوله بضرية) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض ذكر السيد في الحاشية وزاد في البحر غلبة الظن الصادرة بأماوة ظهرت له باجتهاد والاجتهاد غير مجرد الوهم اه (قوله مسلم) جرى على التقييد بالاسلام

ما كان (مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانما يتزلة اليقين (بضرية) سابقة والثاني قوله (أو اخبار طبيب) مسلم

القطر (من حصل له عطش شديد أو جوع) مفطر (يحذف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا يتعاب نفسه اذ لو كان به تلزم الكفارة وقيل لا (وللمسافر) الذي انشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بإنشائه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (القطر) لقوله تعالى من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وما (وصومه) أي المسافر (أحب أن لم يضمره) لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (و) هذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين أو مفطرين فلا فضل فطره أي المسافر (موافقة للجماعة) كما في الجوهرة (ولا يجب الا بصاء) بكفاة ما افادته (على من مات فبيل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار المبيحة للفطر لقوات ادراك عدة من أيام أخر (و) ان ادرك العدة (فصوما قدر واعي قضائه) وان لم يقضوا منهم الا بصاء (بقدرة الإقامة) من السفر (والعصية) من المرض

في الظهيرة حيث خال وهو عندى محمول على المسلم دون الكافر كسلم شرع في الصلاة بالتيه فوعده كافر بالماء لا يقطع فلعلى غرضه افساد الصلاة عليه فكذا في الصوم وفيه إجماع الى انه يجوز أن يستطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة بجر ونهر (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقديمه له أدنى معرفة فيه (قوله عدل) جزم باشتراط العدالة الزبلي وظاهر ما في البحر والنهر كالفخ فحقه (قوله يخاف منه الهلاك) ذكر القهستاني عن الخزانة مانصه أن الحر الخادم أو العبد أو الذاهب لسد النهر أو كربه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار ككرة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله وكان ذلك الخ) انطاهر أن القيد لاسقاط الكفارة أما حل الفطر للاعذار المذكورة فالظاهر الجواز مطلقا كما تبدل عليه عبارة القهستاني (قوله وللمسافر) أي سفر اشريا وهو الذي تقصر فيه الهالة ولولمعية لان القبح الجهاور لا يعدم المشروعية وأشار باللام الى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل الا اذا خاف الهلاك فالأطوار واجب كما في البحر (قوله اذ لا يباح له الفطر بإنشائه الخ) لكن اذا أفطر لا كفارة عليه قاله السيد وقد تقدم (قوله فعدة من أيام أخر) أي فافطر فعليه عدة الايام التي أفطرها من أيام أخر (قوله ولما رويناه) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم (قوله ان لم يضمره) أراد بالضرر الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك لان ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم فالأطوار في مثله واجب لانه أفضل بجر (قوله لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم) ولان رمضان أفضل الوقتين فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فمعمول على مسافر ضره الصوم زبلي قال في الدرر والنسب جزمه حتى البر لا أفضل تفضل أي لا قضاؤه أن الاطوار فيه خير مع أنه مباح وفيه نظر ذكرته في حاشية الدرر (قوله وهذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين) قيد بالعامة فأفاد أن القليل لو أنظر لا يكون الفطر أفضل (قوله فان كانوا مشتركين) أي وأفطروا أي وان لم يكونوا عامتهم وقيد المسئلة في الدرر بشقة انطواره على رفقته (قوله أو مفطرين) أي وان لم يكونوا مشتركين في النفقة (قوله موافقة للجماعة) عدل اليه عن قول صاحب البصائر اذا كانت النفقة مشتركة فالأطوار أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النيران التمايل بموافقة الجماعة أولى وما لزوم ضرر المال بضياعه صومه فممنوع افادته في ثقافة الاختيار أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويقيه أو يكون سمعا يتجاوز عن نصيبه (قوله لقوات) أي أقول المصنف لا يجب (قوله فصوما قدروا) ينبغي أن يستثنى الايام المنهية لانه عاجز عن القضاء فيها شرعا بجزئي فلو فاتته عشرة أيام فقد رعى خمسة ادى فديتها فقط وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام وبنفقة ذلك من الثلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العبادات لو كان يتقدم ذلك من ثلث الباقي الا اذا لم يكن له وارث فحينئذ يتقدم جميع ما بقي ولو أوصى ولم يترك ما لا يستقرض نصف صاع ويعطيه لمسكين ثم يتصدق المسكين عليه أو يهبه له ثم رثى الى أن يتم لكل صوم نصف صاع ويدون الوصية لا يلزم الوارث الا طعام غير انه لو تبرع به ولو في كفارة قتل الصبي أو عيين أجزأه الا العتق لما فيه من الزام الولاية على الميت والهالة كالصوم استعانة واعتبر بكل هالة ولو وثر ابوه وميوم والوارث

وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف في نذر ان يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاع بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضي ما صح ٤٥٠ فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لاطلاق النص لكن

المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبرائة الذمة هتفيه أربعة متتابعة بالنص اذا رمضان وكفارة الظهار واقتل واليمين والمخبر فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لازي برأس المحرم والمتعة والقران بجزء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبت بالاجاب صوم كفارة الافطار عدا في رمضان وهو متتابع والتطوع مضيق فيه والنذر وهو على اقسام اما ان ينذر أياما متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر الا عنكاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لاطلاق النص (ويجوز الفطر لشيخ فان وجوز فانية) هي فانية لانه قرب الى القضاء أو فنية قدونه وجوز من الاداء (وتلزمهما الفدية وكذا

والاجنبى في جواز اتبع سواء ولو صام وليه عنه أو صلى لا يصح حديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده السيد (قوله وزوال العذر) عطف على الإقامة (قوله اتفاقا) أي بين الشيخين ومحمد (قوله والخلاف في الخ) مبتدأ أو خبر أي لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم برئ يوما) حكم ما زاد على اليوم كالיום (قوله وعدم التأخير) أي بعد زوال العذر (قوله وبرائة الذمة) عطف على الخير (قوله واقتل) أي الخطأ (قوله واليمين) انما اشترط فيه التتابع لان ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة وهي قراءة مشهورة يجوزها الزيادة على الكتاب (قوله وفدية الحلق لازي برأس المحرم) أي حال كونه لازي حصل برأس المحرم قال تعالى ولا تعاقبوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قوله والمتعة والقران) بالرفع عطف على قضاء أي وصوم القتع والقران لمن لم يجد دم الشكر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزء الصيد) المقتول حال الاحرام أو في الحرم (قوله اما ان ينذر أياما متتابعة) هو بكسر الذاو وضعها كما في القاموس وسيأتي للشرح واما النذر الرابع فهو بمعنى اعلم وحذر وخوف (قوله او غير معينة بخصوصها) يعني ان المدار على ذكر التتابع سواء عين كشهرو جب متتابعة مثلا أو لم عين كشهرو متتابع مثلا لكن ان افطر يوما في الاول قضاء بلا استقبال الا لا يقع كله في غير الوقت وفي الثاني يستقبل لانه اخذ بالوصف كما في التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد منان كله كفارة شرع فيها العتق كان التتابع شرط في صومها او مالا فلا ولا خلاف في وجوب التتابع في كفارة رضاء كالخلاف في نذر التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الحلق وجزء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يبع غيره (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى فدية من أيام من أيام آخر (قوله لشيخ فان) هو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت وانما لم يمت باعتبار شهاده الشهر وأجبه للعرج وأفاد القهستاني عن الكرماني أن المريض اذا فقهقه البأس من العفة أي صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدر على الصوم اشدة الحر افطر ويقضيه في الشتاء كما في البصر (قوله لانه قرب الى القضاء) فقيه مجاز الاول (قوله أو فنية قوته) أي التي يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمهما الفدية) ثم ان شاء أعطى في أول رمضان وان شاء أعطى في آخره ولا يشترط في المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحا بعد رضاءه انما عجز عن انهاء الصوم الذي لزمه بنذر الابد (قوله لا عبرهم من ذوي الاعذار) كالحامل والمرضع والمريض والمسافر فانه لم لا يقدر وان عدم ورود نص فيهم والاوى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم (قوله لكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمهما الفدية كالفطرة لكان أخصروا شمل (قوله بشرط دوام عجز الفاني والقانية) فتي قدرا قضيا (قوله ومات قبل الإقامة) اما اذا قام فقتضى ما سبق التقصيل

لا تجب عليه القدية بظاهرة في السفر (كن نذر صوم الابدقضع عنه) لاشتعاله بالمعيشة بما روي في قتيقن بعدم قدرته على القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له القدية (على القدية لعسرة يستفقر الله سبحانه ويستقبله) أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقة (و) لا تجوز القدية لان صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة عين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يجد ما يكفر به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أولم يصم حال قدرته على الصوم حتى صار قانياً تجوز له القدية) لان الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند الهز ٤٥١ عايكفر به من المال فان أوصى

بالتكفير نفذ من الثلاث ويجوز في القدية الاباحة في الطعام **أ** ككتان مشبعان لليوم كما يجوز القليل بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيه من القليل كالزكاة اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه القليل والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء يشترط فيه القليل (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلاه ذرف رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها اوجه لما روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فنقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فنقلنا يا رسول الله اهدى البناحيس فقال أريه فلقد أصبحت صائماً فأكل وزاد النساء

ان اقام شهر او جبت عليه القدية بقدره وان اقام اقل منه وجبت بقدره (قوله لا تجب عليه القدية) لانه يحتاج غيره في التخييف لافي التغليظ كذا في الشرح وقال في الدرر في وجوب القدية على الفاني اذا الصوم اصل بنفسه وخوطين بأدائه حتى لو لم يصر الصوم لكفارة عين او قتل ثم يجوز تجز القدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان ما انراقات قبل الاقامة لم يجب الايتاء (قوله فضعف) وكذا لو افطرا ما مع القدرة فان القضاء غير متأت له فالتقييد بالضعف اتفاق فيما يظهر (قوله اي يطلب منه العفو) اي يطلب منه الاقالة وهي ترك المأخذة وهو العفو (قوله هو اصل بنفسه) اي كالصورتين السابقتين (قوله لا بدل عن غيره) لان البدل لا يدل له (قوله او قتل) اي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) عام للكفارات الاربع وقوله وإطعام وكسوة خاص بكفارة العين اما القتل فلا اطعام فيه كالا كسوة وأما الظهار ففيه الاطعام لكنه بعد الصيام وكذا الافطار (قوله أولم يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا فرق في عدم القدية في الصوم الذي ليس اصلا بين أن يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني وبين أن يصدر موجه من ظهار أو عين مثلاً في حالة فناءه (قوله ولذا لا يجوز) اي لا يكون الصوم هنا بدلاً (قوله اكلان مشبعان) بفتح الهمزة تنبيهاً كلفة المرة الواحدة من الاكل لا بالاضم لانها الائمة (قوله لليوم) اي لقدية كل يوم (قوله بلفظ الاطعام) ككفارة المظاهر والقتل في رمضان (قوله او الطعام) وهو جزاء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله تعالى قال او كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الايتاء) كالزكاة فان الله تعالى قال وآتوا للزكاة (قوله او الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدوا عن كل جر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شير (قوله فقال اني اذن صائم) صريح في صحة النية فيها في النفل كما هو المذهب (قوله اهدى البناحيس) هو غمر ينزع نواه ويدق مع الاقط ويجهتان باليمن ثم يدق باليد حتى يبيق كالثريد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيساً اذا اتخذ ذلك قاله السيد في الحاشية عن الصباح والاقط مثلثة وتحرل وككتف ورجل وابل شيء يتخذ من الخبيض الغني والخبيض هو اللبن الذي اخذ زبد والمضارع مثلث الخاء فاموس (قوله فليدع) حله بمضمهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة من عا ولتوصل بركة الصلاة للمحل والحاشرين (قوله مكروه) الظاهر من اطلاقهم أنها كراهة تحريم (قوله لان الدليل) وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله

ولكن اصوم يوماً مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر انه ليس له ان يفطر الا من عذره وهو ظاهر الرواية لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصم اي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان الافضل الفطر لا جباية الدعوة التي هي السنة وصح في المحيط اعلم ان افساد الصوم والصلاة بلاء عذر بعد الشروع فيه مائة لا مكروه وليس بهرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لم يلزم القضاء واذا عرض عذراً بيج للمتطوع الفطر اتفاقاً

وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء مثل الصلاة التي قطعها بشروطه عند الطلوع كما تقدم في قوله تعالى (فإن لم تجدوا ماء فامسوا من الأرض ماءً مما يتبع) والله الموفق عنه الأعظم
 للدين الأقوم (باب ما يلزم الوفاة) من مندور الصوم والصلاة ٤٥٢ وغيرهما (إذا نذر شيئا من القربات

(لزمه الوفاة) لقوله تعالى
 وليوفوا نذورهم وقوله
 صلى الله عليه وسلم من نذر
 أن يطيع الله فليطعه ومن
 نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 رواء البخاري والإجماع
 على وجوب الإيفاء به
 استدلال القائلون باقتراضه

لم يصح تركه كالمنهي بمجرد الشروع وهذا لا يثبت به أن ساق لا يصلي ما لم يسجد والشروع
 هو الموجب للقضاء دون الصلاة فصار كالنذر ولا يملكه الأداء بذلك الشروع في الصلاة
 لأعلى وجه المكرامة بأن يترك حتى تبيض الشمس زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لأنه
 بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه الخ فإنه لا يقال في الصلاة أنه بنفس الشروع فيه ارتكب
 المنهي عنه بل انما يكون ذلك بالسجود بدليل مسألة المين (قوله عند طلوع) هو
 الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب ما يلزم الوفاة الخ) *

انما أخر الكلام على النذر تأخير الماء وأوجه العبد على نفسه عما أوجبه الحق جل وعلا عليه
 (قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله من القربات) خرج النذر بمعية فلا وفاء به بل
 يحرم فعلها (قوله لزمه الوفاة) أي على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير في
 الصوم وقال الأكمل وغيره هو فرض على الظاهر وأجاب الأول عن آية وليوفوا نذورهم بأنه
 دخلها التخصيص كالنذر بمادة المرض وتجب فيه الوضوء لكل صلاة قال الزيلعي وبمثل
 يثبت الوجوب لا الفرضية (قوله والإجماع على وجوب الإيفاء به) أي في غير نذر اللجاج فان
 بعض الأئمة لا يوجب الإيفاء به واللجاج واللجاجة الخصومة فنسب إلى الإمام أحمد رضي
 الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس بصحيح وهو يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا
 أو مجرورا عطفا على لقوله (قوله وبه) أي بالإجماع (قوله باقتراضه) أعلم أن في وجوب
 الآية ما افتراضه عملا قولين مرجحين ومرا (قوله وفي آفة قتل) النمرة تظهر في المضارع (قوله
 أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما صرح به صاحب التنوير بربها للبحر والدرقالة
 صاحب الدر في الإيمان (قوله لوصفه) أي العارض له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى
 (قوله لا غيره) يأتي محترز ذلك قريبا (قوله كالصلوات الخمس) انظر ما لوندرا أن يؤذيها أول
 أوقاتها والظاهر عدم وجوب الإبقاء لأن الوجوب متحقق قبله وان كان موها (قوله
 وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضا أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ما كالفيره وفي
 القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل ولونذر التسيجات دبر الصلوات
 لم تلزمه ولونذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا اه در (قوله
 أمس اليوم) الأولى حذف اليوم (قوله وكذا الوقال اليوم أمس) الأولى حذف أمس (قوله
 فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ الله عزوبات (قوله ولا قراءة القرآن) كذا في كبريه وفيه أن
 القراءة من جنسها فرض وواجب ونقصه لذاته وأبست واجبة قبل وعلى عدم الوجوب في
 القهستاني بأن لزومها للصلاة لا لغيتها (قوله لكل الصلاة) أدخات الكاف من المصنف
 (قوله ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح بتكفين الميت والصلاة عليه لانها من فروض الكفاية
 وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه
 وانما يصح النذر بها لان النذر من شرطها (قوله معتبر بإيجاب الله تعالى) فما كان

ونذر من باب ضرب وفي لغة
 قتل والمندور يلزمه (إذا
 اجتمع فيه) أي المندور
 (ثلاثة شروط) أحدها
 (أن يكون من جنسه
 واجب) بأصله وان حرم
 ارتكابه لوصفه كصوم يوم
 النحر (و) الثاني (أن يكون
 مقصودا) لذاته لا لغيره
 كالوضوء (و) الثالث أن
 يكون (ليس واجبا) قبل
 نذره بإيجاب الله تعالى
 كالصلوات الخمس والوضوء
 وقد زيد شرط رابع أن
 لا يكون المنذور محملا
 كقوله على صوم أمس
 اليوم إذ لا يلزمه وكذا الوقال
 اليوم أمس وكان قوله بعد
 الزوال ثم قرع على ذلك
 بقوله (فلا يلزم الوضوء
 بنذره) ولا قراءة القرآن
 لكون الوضوء ليس مقصودا
 لذاته لانه شرع شرط لغيره
 كل الصلاة (ولا مصادرة
 الصلاة) لانها واجبة

بإيجاب الشارع (ولا عبادة المريض) إذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى إذ لا ابتداء

وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر ان يعود مريضاً اليوم صح نذره وان نذر ان يعود فلا يلائمه شيء لان عبادة المريض قربة قال عليه ٤٥٤ السلام عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه

لا يكون معنى القربة فيه مقصودا للنذر بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والنذر انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما ينبت (ويصح) النذر (بالاعتق) يعني الاعتاق لافتراس الضرر في المكافرات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة نظير في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فاذا نصح نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالتمس بصفة مخصوصة نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسيد والزوج المنع فيقضيانه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (المسلاة غير المقرضة والصوم) والتصدق بالمال والذبح

من جنسه عبادة او جباها الله تعالى صح نذره والا لا (قوله المريض) أي من حيث هو (قوله على مخارف) بالقاء جمع مخرفة بوزن مرحلة البستان أفاده في القاموس أي أنه فعل ما يوصله الى بساتين الجنة (قوله بل مراعاة حق فلان) هو المقصود به (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للاموات قال في الدرر اعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى طرائف الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو باطل وحرام ٥١ قال في البحر لو جوم من ان نذر لخلق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لخلق ومنها أن النذرة لميت والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شقيت مريضى أو رددت غائبي او قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الفقراء الذين يباب الامام الشافعي رضى الله عنه أو الامام الميت واشترى حصر المساجد لهم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر لمحققيه القاطنين برباطه أو مسجد به فيجوز بهذا الاعتبار ان يصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير محتاج اليه ولا اشريف منصب لانه لا يجعل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا الذي نسب لاجل نسبته ما لم يكن فقيرا ولا الذي علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشغل به الذمة وانه حرام بل صحت ٥٢ (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقول ولا تلزم الواجبات وقول المصنف بعد بنذرها راجع الى ما قبله أيضا لانه يصدد تعداد ما لا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة بغيره (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما ينبت) أي من الشروط والعلل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة في الصلاة) لانها امت ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من جنسه واجب الجنسية بسبب الاطلاق أي وان لم يصدد بصورة فان الاعتكاف لا يلزمه الجلوس بخلاف القعدة الاخيرة (قوله فاصل المكث) قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغالب فيه اللهم الا أن يراد به الإقامة (قوله بهذه الصفة) أي بصفة الواجب (قوله والاعتكاف انتظار للصلاة) أي أن ذلك من جملة ما يقصده كجاسيا أن شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجر عطف على قوله بالعتق (قوله فالتمس بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج (قوله فيقضيانه الخ) أي وبعد الرضا منهما (قوله وليس للمولى منع المكاتب) أي من الاعتكاف لانه في تصرفاته كالحر (قوله والتصدق بالمال) أي بقدر ما في يده وهو ماله كما مر (قوله والذبح) قال في التنوير وشرحه ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذهبت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية فلا يصح الا اذا زاد أو تصدق بغيرها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وجب ٥٣ فكل كلام

أظهروا جنبها شرعا مثل الإحصية (فإن نذر) مكنت (نذرا) بشئ مما يصح نذره ٤٥٥ وكان (مطلقا) غير مقيد بوجود شئ

كقوله لله على أو نذره على

صلاة ركعتين (أو معلقا

بشرط) يريد كونه كقوله

إن رزقني الله غلاما فـ

أطعم عشرة مساكين

(ووجد) الشرط (لزمه

الوفاء به) لما تلونا وروينا

وأما إذا علق النذر

بما لا يريد كونه كقوله إن

كلمت زيدا فله على عتي

رقبة ثم كلمه فانه يتخير بين

الوفاء بما نذره من العتيق

وبين كفارة عتيق على الصحيح

وهو المقتضى بقوله صلى الله

عليه وسلم كفارة التذير

كفارة اليمين وحمل على

ما ذكرناه (وصح نذر صوم)

يومي (العبد بن وأيام

التشريق) لأن النهي عن

صومه يحقق تصور الصوم

منها ضرورة والنهي لغيره

لا ينافي المشروعية فصح

نذره (في المختار) وفي

رواية لا يصح لأنه نذر عصة

قلنا المعصية لمعنى الاعراض

عن ضيافة الله تعالى فلا

يمنع العصة من حيث ذاته

(و) لذلك (يجب فطرها)

امتثالاً للأمر لا لصير

بصومها معوضاً عن ضيافة

الكريم (و) يجب (قضاؤها)

لعصاة النذر باعتبار الأصل

المصنف على إطلاقه ليس مما ينبغي (قوله لظهور جنبها) الأولى لزوم جنبها (قوله يريد
كونه) أى حصوله ووجوده (قوله لما تلونا) أى من الآية (قوله وروينا) أى من الحديث
وقد ذكرهما أول الباب (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه نذر بظاهره عين بعينه لأن
مراده المنع بخير ضرورة قال في البحر بعد نقله أعلم أن هذا التفصيل وإن كان قول الحقيقة ليس
له أصل في الرواية لأن المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر من غير أن يكون معلقاً وفي رواية
النوادر يتخير فيما بين كفارة اليمين وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يفتى فتجسس أن الفتوى
على التخيير مطلقاً كما انبسط به من الفضلاء نقله أبو السعود في حاشية الأشباه وأما قوله إن
التخيير بالنسبة لما لو كان صحيحاً أو صوم أو صدقة يعنى أما إذا كان بخير وتعليق طلاق وعتيق وإيلاء
فيقع المعلق فقط ولا يتخير (قوله وحمل على ما ذكرناه) أى من النذر المعلق على شرط لا يريد كونه
(قوله يحقق تصور الصوم منها ضرورة) وذلك لأنه إذا كان المنهى عنه لا يتصور من الشخص
لا يكون للنهي عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للجبوب لا ترن ولا لا عني لا تبصر لادم
تأني الفعل المنهى عنه منهما (قوله والنهي لغيره) المنهى مصدر بمعنى اسم المفعول ومصدوقه
هنا الصوم في هذه الأيام ومصدوق الغير الاعراض عن الضيافة والمعنى والمنهى عنه لغيره أى
لأذاته لا ينافي مشروعية ذلك المنهى (قوله لا ينافي المشروعية) أى لا يمنع العصاة كالمبيع عند
الاذان الأول يوم الجمعة فانه منهي عنه لا لخلال بالشيء ومع ذلك إذا عتقه يكون صحيحاً وليس
المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعاً فإن الصوم هنا منهي عنه ولا يلزم من عصاة النذر كونه
عبادة يثاب عليها فانه يصح بالعتيق وهو ليس بعبادة وضعا بديل محتمل من الكافر والمشرط في
عصاة النذر كونه بغير عصة ولا يلزمه الثواب ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطلوباً شرعاً
في ثواب عليه ويكون صوم هذه الأيام له جهتان جهة امتثال الأمر في قوله تعالى وليوفوا
بذورهم وهو من هذه الحينية عبادة يثاب عليها وجهة إيقاعه في هذه الأيام اللازم منه
الاعراض وهو من هذه الحينية يكون حراماً ونظيره الصلاة في الأرض المقصوبة وقد تقدم
لصاحب النهر ما يقتضيه ذلك وقول الشرح بعد قلنا المعصية لمعنى الاعراض عن ضيافة الله
تعالى فلا يمنع العصاة يرشد إلى المعنى الأول (قوله فصح نذره) أى نذر الصوم في هذه الأيام وهو
مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله وفي رواية) هي رواية ابن المبارك عن الإمام وبها قال زفر
(قوله لا يصح لأنه نذر عصة) التفت في هذه الرواية إلى العارض الذي أوجب النهي
والتفت في ظاهر الرواية إلى أصل الحكم بالعصاة (قوله لمعنى الاعراض) الإضافة للبيان (قوله
ولذلك) أى لكون صومه عصة لمعنى الاعراض الخ (قوله امتثالاً للأمر) أى لما نؤذن من
أنه منهي عن الشيء أمر بضده على ما فيه من الخلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن صيامين صوم يوم الأضحية وصوم يوم الفطر كما في الصحيح وفي مجمع الطرقات عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أياماً في صائها يصح أن لا تصوموا هذه الأيام قائم أيام
أكل وشرب وبها قال أي وقاع للناس (قوله لئلا يصير صومه الخ) أنه لوجوب الانقطاع ويستغنى
عنه بقوله ولا لك (قوله عن ضيافة الكريم) أى ولا عذر إن تلغى عنها بخلاف ضيافة البخل

(أَنَّ صَامَهَا أَجْرَاهُ) الصَّيَامُ مِنَ النَّذْرِ (مَعَ الْحَرَمَةِ) الْحَاصِلَةُ بِالْأَعْرَاضِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى (وَالْغِيَا لَغَيْبٍ بَيْنَ الزَّمَانِ وَ) تَعْيِينُ (الْمَكَانِ) تَعْيِينُ (الدَّرْهَمِ) تَعْيِينُ (الْفَقِيرِ) لِأَنَّ النَّذْرَ بِإِجْبَابِ الْقَعْلِ فِي الذِّمَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَرِيبٌ إِلَى الْإِعْتِبَارِ وَقَوْعُهُ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَفَقِيرٌ وَتَعْيِينُهُ لِلتَّنْدِيرِ بِهِ أَوَّلُ النَّاجِلِ إِلَيْهِ (فَيُجْزِيهِ صَوْمٌ) شَهْرٌ (رَجَبٌ عَنْ نَذْرِهِ صَوْمٌ شَعْبَانٍ) لَوْ جُودَ السَّبَبُ وَهُوَ النَّذْرُ وَالْقَرِيبَةُ لِقَهْرِ النَّقْصِ لَا بِوَقْعِهِ فِي شَهْرٍ بَعِيْنِهِ وَفِي تَجْهِيلِهِ نَفْعُهُ بِتَحْصِيلِ ثَوَابٍ قَدِيمَةٍ وَهُوَ أَوْطَرُ وَمَانِعٌ قَبْلُ حِجْيِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ قَصْدُ التَّخْفِيفِ حَتَّى لَوْ مَاتَ قَبْلُ حِجْيِ ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فَأَعْطَيْنَاهُ مَقْصُودَهُ (وَيُجْزِيهِ صَلَاةٌ كَعَتَقٍ) فَإِذَا أَصْلَى الْمَنُذَرُ (بَعَصْرٍ) مِنْهَا وَقَدْ كَانَ (نَذْرًا دَاهِمًا) أَيْ صَلَاتِهِمَا (بِمَكَّةَ) أَوِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَوِ الْآخِصِيِّ لِأَنَّ الْعَصَا بِإِعْتِبَارِ الْقَرِيبَةِ لَا الْمَكَانَ لِأَنَّ صَلَاةَ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ الْبَدَنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْإِمْكَنَةُ كَالِهَاسِ وَأَوْثَانٍ تَفَاوَتْ الْفَضْلُ (و) يُجْزِيهِ (التَّصَدُّقُ بِدَرْهَمٍ) لَمْ يَعْنِهِ (و) (عَنْ ٤٥٦ دَرْهَمٍ عَيْنُهُ) أَيْ التَّصَدُّقُ الْمَنُذَرُ (و) يُجْزِيهِ (الصَّرْفُ لَزِيدٍ

فَإِنَّ قَدِيمَاتِي عَنْهَا لَا نَظَرَ فِي طَعَامِ الْجَزِيلِ دَاهٍ (قَوْلُهُ أَجْرَاهُ مَعَ الْحَرَمَةِ) انْظُرْ هَلْ يَنَابُ عَلَى صَوْمِهَا فَيَكُونُ لِلْقَعْلِ جِهَتَانِ أَوْ لَا يَنَابُ أَصْلًا نَظَرَ لِلْعَارِضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ وَلَا فَرْقَ فِي الْحَكْمِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنْ يَصْرَحَ بِذِكْرِ الْمَنِيِّ بِأَنْ قَالَ نَذَرْتُ صَوْمَ النَّصْرِ أَوْ لَا كَانَ قَالَ عَلَى صَوْمٍ غَدَفَ وَافَقَ يَوْمَ النَّصْرِ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ الْآخِصِيِّ وَأَنَظَرَ وَقَضَى صَحَّ زَاهِدِي وَلَوْ صَامَ فِيهَا مِنْ وَاجِبٍ آخَرَ كَالْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ كَامِلٌ أَذَاهُ نَاقَصٌ أَتَقَلُّهُ السَّيِّدُ (قَوْلُهُ وَالْغِيَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْخ) قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرَحَهُ وَالنَّذْرُ مِنْ اعْتِكَافٍ أَوْ حِجٍّ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ غَيْرِهَا مَعْلُوقٌ وَلَوْ مَعْنَاهُ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ وَدَرْهَمٍ وَفَقِيرٍ فَلَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ عَلَى فُلَانٍ نَخَالَفَ جَاوِزَ وَكَذَا الْوَجْهَ قَبْلَهُ فَلَوْ عَيْنَ شَهْرًا لِلْاعْتِكَافِ أَوْ لِلصَّوْمِ فَجَعَلَ قَبْلَهُ عَنْهُ صَحَّ كَذَا وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَحْجَّ سَنَةً كَذَا خُجَّ سَنَةً قَبْلَهَا صَحَّ أَوْ صَلَاةً يَوْمَ كَذَا فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ تَجْهِيلٌ بِهِ وَجُودَ السَّبَبِ وَهُوَ النَّذْرُ فَلَوْ تَعْيِينُ شَرْهَ بِلَا مَنِيٍّ فَلْيَحْفَظْ بِخِلَافِ النَّذْرِ الْمَعْلُوقِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَجْهِيلُهُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ (قَوْلُهُ فِي الذِّمَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِإِجْبَابِ (قَوْلُهُ وَتَعْيِينُهُ) أَيْ الزَّمَانِ وَبِقَاسِ عِلْمِهِ بِأَقْبَاهَا (قَوْلُهُ) فَيُجْزِيهِ صَوْمٌ شَهْرٌ وَرَجَبُ الْخ) ذِكْرُ صَوْرَةِ التَّقْدِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ صَوْرَةَ التَّأْخِيرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لَأَدُمُ التَّعْيِينِ أَوْ لَا ثُمَّ (قَوْلُهُ أَوْ طَرَقَ مَانِعٌ) كَرَضٌ وَكِبْرُسٌ (قَوْلُهُ) وَإِنْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ قَصْدُ التَّخْفِيفِ (أَيِ فَيُعْتَبَرُ قَصْدُهُ مِنْ حَيْثُ التَّخْفِيفُ وَإِنْ كَانَ لَوْ قَدَّمَ صَحَّ) (قَوْلُهُ) أَوْ أَخْرَاجَ مَا يَجْرِي بِهِ الشَّيْءُ (وَهُوَ الْأَمْوَالُ) (قَوْلُهُ) تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ (فَهُوَ) بِأَلْفِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي بَقِيَّةِ الْمَسَاجِدِ (قَوْلُهُ) بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ) بِبَيْتِ الْمُقَدَّسِ (قَوْلُهُ) كَذَا فِي تَرْتِيبِ الْمُتَامِدِ الْحَسَنَةِ (قَالَ فِيهِ) يَفِدُ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَحَادِيثَ أُخْرَى دَالَّةً عَلَى أَنَّ الْفَضِيلَةَ تَحْصُلُ فِي الزَّائِدِ مَانِعَةٍ وَبِالْجُمْلَةِ لَيْسَ فِيهَا مَا نَقُومُ بِهِ الْجَمْعُ بِلَاحْتِجَابٍ وَلَا نَقُومُ بِجَمْعِهَا وَلِذَا صَحَّ النَّوْوِيُّ اخْتِصَاصَ التَّخْفِيفِ بِمَسْجِدِهِ الشَّرِيفِ هـ لَا بِالْإِشَارَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقِّ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (قَوْلُهُ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا) ظَاهِرٌ يَعْنِي النُّقْلَ وَالْمِثْلَةَ خِلَافِيَّةً (قَوْلُهُ) فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ أَيْ فَإِنَّ صَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ

الْفَقِيرُ بِنَذْرِهِ) أَيْ مَعَ نَذْرِهِ الصَّرْفُ لَعَمْرٍو لِأَنَّ مَعْنَى عِبَادَةِ الصَّدَقَةِ سَدِّ خَلَّةِ الْحَتَّاجِ أَوْ أَخْرَاجَ مَا يَجْرِي بِهِ الشَّيْءُ عَنْ مِلْكِهِ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِ مَرَاعَاةِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَشَخْصٍ خِلَافًا لَزَفَرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالتَّعْيِينِ (تَعْيِينُهُ) قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةٌ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ سِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا قُلْتُ وَلَا يَخْتَصُّ الْفَضْلُ بِالْبَقْعَةِ الَّتِي كَانَتْ مَسْجِدًا

فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا وَلَوْ مَدَّ إِلَى مَنَعَاءِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ قَالَهُ النَّسَائِيُّ فِي أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ كَذَا فِي تَرْتِيبِ الْمُتَامِدِ الْحَسَنَةِ لِلْهَذَا وَرَوَى الْبَزَارِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي حَدِيثٍ وَشَهْرٍ رَمَضَانَ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهَذَا دَلِيلٌ لِأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ

ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض فكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال
في أشد مكان من يتهاطله فهي هذا يعني انها اذا التزمت ٤٥٧ الصلاة في المسجد الحرام بالنذر

فصلته في أشد مكان
من يتهاطله تخرج عن
موجب نذرها على ما يقوله
زفر وجه الله (وان علق)
النذر (النذر بشرط)
كقوله ان قدم زيد فقله على
أن اصدق بكذا (لا يجوز به
عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) لان المعلق بالشرط
عدم قبل وجوده وانما
يجوز الاداء بعد وجود
السبب الذي علق النذره
والله المنان بفضل

• (باب الاعتكاف) •

هو اقامة اللبس والدوام على
الشيء وهو متعمد فصدوره
المكروه ولازم قصده
العكوف فالمتعمد به في
اللبس والمنع ومنه قوله
تعالى والهـدى معكوفاً
ومنه الاعتكاف في المسجد
لانه حبس النفس ومنهها
واللازم الاقبال على الشيء
بطريق المواظبة ومنه قوله
تعالى هم مكفون على أصنام
لهم وشركاء (هو الاقامة بنية)
أى بنية الاعتكاف (في
مسجد تقام فيه الجماعة
بالفعل لا الصلاة الخس)
لقول علي وحذيفة رضي
الله عنهما ما لا اعتكاف الا
في مسجد جماعة

عليه وسلم عبارة ألف صلاة منضمة الى الالف التي بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة
فضيلة) أى من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظن الا في
النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص مكان كما قدمه قريبا (قوله من موجب) بفتح الجيم (قوله
على ما يقوله زفر) أما على قول غير زفر فيخرج عنه بصلاته في أى مكان كان وفيه أن زفر يقول
بالتميين من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجوز به عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) بقى ما لو وجد الشرط هل يمين الزمان والمكان والفقير والمدرهم والظاهر نعم لما في
التنوير ثم ان علقه بشرط يزیده كان قد غابى يوفى ان وجد اه فانه لا يكون وفيه الا اذا
كان على الوجه المذكور في نذره • (تتمة) • النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعقوبة في ما كره
نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن يصعد بعشرة دراهم من الخبز
فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كصدقه بغيره قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية فعليه كفارة
يمين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما علق بالقول بعبادة ومعاملته قال ان ذهبت هذه
العبادة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء اه من التنوير وشرحه من الايمان وفيهما من
عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين فلماذا كانت صورتها بقرها بقوله فان
لم ينو نذره الصوم شيئا أو نوى النذر فقط أى من غير تعرض لليمين أو نوى النذر ونوى أن
لا يكون عينا كان في هذه الصور نذرا فقط اجماعا على الصيغة وان نوى اليمين وأن لا يكون
نذرا كان عينا اجماعا وعليه كفارة يمين ان أفطروا نواها أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر
كان نذرا وعينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين عملا به يوم الهار خلافا
لثاني وألله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الاعتكاف) •

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم في بعضه والطالب الاكيد في العشر الاخير
من رمضان وهو من اشترائع القديمة اقوله تعالى أن تطهروا بيوتكم للطائفتين والعاكفين قاله السيد
(قوله هو اقامة اللبس) بفتح اللام ونظم المكث اه درر (قوله وهو) أى الاعتكاف في حد
ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه يناسب اللزوم والمعنى أن فعله يأتى لازما ومتعمدا (قوله متعمد)
فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكره السيد (قوله والهـدى معكوفاً) أى
محبوسا أى حبسه ومنعه الكفارة سنة في الحديثية عن أن يبالغ محله وهو الحرم (قوله لانه
حبس النفس) أى على طاعة الله تعالى وبلازمة بنية وقوله ومنعه أى عن الخروج عن المسجد
وعن المعاصى (قوله وشركاء هو الاقامة) هذا معنى اللزوم وقد جعل الاعتكاف في المسجد من
المتعمد والظاهر انه ان اعتبر فيه حبس النفس يأتى من المتعمد وان اعتبر فيه اللبس والاقامة
يكون من اللزوم (قوله بنية) أى أن النية شرطه فلا يحصل له نوايه ولا يخرج عن واجبه
بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون المقيم لها المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه هو ابيت
ذكر في مسجد وماله امام ومؤذن أدلت الخمس فيه أولا وعن الامام اشتراط أداء الخمس فيه

ولانه انتظار الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار)
وعن ابي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف
في مسجد بيتها وهو محل عينه) المرأة ٤٥٨ (للصلاة فيه) فان لم تبين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن

حضور المساجد والركن
الليث والشروط المسجد
المخصوص والنية والصوم
في المذنب والاسلام والعقل
لا البلوغ والطهارة من
حيض ونفاس في المذنب
لاشترط الصوم له ولا تشترط
الطهارة من الجنابة للصحة
الصوم معها ولو في المذنب
وسببه النذر في المذنب
والنشاط الداعي الى طلب
الثواب في النفل وحكمه
سقوط الواجب وينيل
الثواب ان كان واجبا والا
فالتأني وسند كرمه
وأما صفته فتدينها بقوله
(والاعتكاف) المطلوب
شرها (على ثلاثة أقسام
واجب في المذنب) تحيزا
أو تعلقا (وسنة) كفاية
(مؤكدة في العشر الاخير
من رمضان) لاعتكافه صلى
الله عليه وسلم العشر الاخر
من رمضان حتى توفاه الله
ثم اعتكف أزواجه بعده
لانه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط
أتاه جبريل عليه السلام
فقال ان الذي تطاب امامك
يعني ليلة القدر فاعتكف

وصحبه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصحبه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا
اتفاقا اه فاذكره المؤلف أحد قولين عن الامام (قوله ولانه انتظار الصلاة الخ) أي فيختص
بمكان يصلي فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على اكل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة
الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا اكل الوجوه (قوله على المختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح
في كل مسجد وصحبه السروجي (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب لا بد
فيه من إقامة الصلاة في المسجد فاشترط الجماعة له وجهه وأما النقل فينتهي بالخروج ولا يلزمه
صلاة في المسجد فلا وجه لاشترط الجماعة فيه (قوله وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها)
ولا يخرج منه اذا اعتكفت فلو خرجت لغيره عذر يفسد واجبه وينتهي نقله ولو اعتكفت
في المسجد فظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيها وينبغي على قياس ما صرحوا به من أن المختار
منعه من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد قاله
السيد * (تنبيه) * أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع ثم وعلم ان المسجد يتبع بالشروع فيه فليس له أن ينقل الى
مسجد آخر من غير عذر سيد عن الجوى (قوله وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره
السيد سابقا (قوله المسجد المخصوص) وهو ما تقدم فيه الجماعة عند الامام (قوله لا البلوغ)
فيصح اعتكاف الصبي العاقل ولا تشترط الطهارة فيصيح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج
والجوى مخ ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستمتاع بنفسها وهي من أهل
المال بخلاف المملوك لانه ليس من أهله وقد أعارها منافع وللمعبر الرجوع لكنه يكره لخلاف
الوعد بحرقه وكذا لو أذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعة ليس له منعه لانه أذن لها
في التتابع كذا في كفاية الدرر (قوله والطهارة الخ) عطف على قوله المسجد المخصوص فهي
شرط صحة وأما النقل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كجانبه عليه
صاحب النهر (قوله ولا تشترط الطهارة من الجنابة) أي لعصته بل لحله (قوله تحيزا) كقوله
الله على أن اعتكف كذا (قوله أو تعلقا) كقوله ان شئت في الله مريض فلا فالا اعتكفت كذا
(قوله وسنة كفاية) قال الزاهد يجهل الناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى أن مات فهذه
المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقتربت بعدم الانكاره الى من لم يفعله من الصحابة كانت
دليل السنية أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الاعيان (قوله لانه صلى الله
عليه وسلم) كقوله (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل أي لاجله (قوله وعن أبي حنيفة)
رضي الله عنه أي في غير المشهور عنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف
لوقال لعله أفت سر ليله القدر وتأن أول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده حتى يمضي رمضان

العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم من قال
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوها في العشر الاواخر والتسوها كل ورز وعن أبي حنيفة
أنها في رمضان ولا يدرى أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تأخر

والشهور عن الامام انه ائتمدور في السنة كما قدمناه في احياء البالي وذكرت هنا طلبا للثواب وقيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المتقدمة لتكون في العشر الاواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي القسم عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس يصحها بلا شعاع كأنها طشت وانما اخفيت ليثبت في طلبها فيقال

٤٥٩

بذلك أجزأ المجهود في العبادة كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وقعا في أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيها سواء) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذرا لا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرطا في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ويبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزم الصوم لتقديره عليها باليوم كأنه نذور أقل يوم للصوم (و) لكن المعتقدان (أقله نفلا مدية يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مازا غير جالس في المسجد ولولا لادوه وحيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حق لا يجعله طريقا فانه لا يجوز

الا في كراهة لاحتمال أنها في رمضان السابق كانت أول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يستحق ليلة من رمضان الا في لانها ان كانت في الاولى دائما فقد جاءت وان كانت في غيرها من البالي بعدها فقد حصلها بمرضان السابق (قوله والمشهور عن الامام) وقد روى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد به يكون الخائف فقيه يعرف الاختلاف والافهى ليلة السابع والعشرين اه دت (قوله وذكرت هنا) أي وانما ذكرتها هنا مع تقدم الكلام عليها في احياء البالي طلبا للثواب أي لاجل طلبة الثواب بسبب التنبيه عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للضرورة أي رمضان الحاضر الذي امر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يقسمها في عشره الاخير (قوله انها ليلة) أي مشرقة منيرة وفي القاموس رجل يلج طلق الوجه بسكون اللام واظهار أن ليلة هنا بالسكون لا بالكسر (قوله ولا قارة) أي باردة بل متوسطة (قوله تطلع الشمس الخ) ذكره أن الدعاء ليلتها ويومها مستجاب فان فاتته ليلتها أدركه يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المعجمة والسين بفتح الطاء وكسرها فيهما وقد تبدل التامسينا وتندغم في السين المهملة مع فتح الطاء وكسرها فهي ست لغات (قوله وانما اخفيت الخ) كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليثبت في جميعه بالعبادة وكما أخفى الولي في الخلق ليحسن الظن بكل مسلم ويتركه (قوله ليثبت) بالبناء للفعل أي المكلف مثلا لقوله بعد فيقال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للضمير في سواء (قوله والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فلوقال الله على أن اعتكف شهر اربعين يوم عليه أن يعتكف ويصوم بحر (قوله لانه من متعلقات اللسان) بكسر اللام أي لان النذر مما يتعلق باللسان أي بنطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجب بالندب (قوله لتقديره) أي النقل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي مازا غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من ائبث ولو قلب لا بين الخطوات (قوله وهو) أي الاعتكاف كاف بنيت به جثلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي جعله طريقا (قوله لانه متبرع) على القول المذهب أقله نفلا مدية يسيرة (قوله والعديدن) فيه أن العديدن يكره صومهما متحررا واجيب بأن الواجب عليه عدم الصوم فيقضيه في غيرها وليسكنه لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لغيره لا يفهم (قوله فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنم اقبلها) يصح في ذلك بآيه ويستثنى بعدها أربعة أو ستم على الخلاف دت (قوله وكره) فالرجوع الى الاول أفضل لان الاعتماد في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالثواب فيه أكثر وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندى من أن المسجد يمين بالشروع فيه

(على المفق) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من البت عبادة مع النية بلا انضمام الى آخره لانه يلزم النقل فيه بالشروع لانها بالانفراج (ولا يخرج منه) من معتكفه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد يمينها (الالحاجة شرعية) كالجعة والعديدن فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنم اقبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره

لا يخرج من معتكفه الا
 لحاجة الانسان (أو) حاجة
 (ضرورية كأنه داء المسجد)
 واداء شهادة تعينت عليه
 (واخراج ظالم كرهارة فرق
 اهله) لقوات ما هو المقصود
 منه (وخوف على نفسه
 أو متاعه من المكابرين
 فيدخل مسجدا غيره من
 ساعته) يريد ان لا يكون
 خروجه الا لمعتكف في
 غيره ولا يشتغل الا بالنجاسة
 الى المسجد الاخر (فان
 خرج ساعة بلا عذر)
 معتبر (فسد الواجب) ولا
 اثم عليه به ويبطل بالاغما
 والجنون اذا دام اياما لا
 اليوم الاول اذا بقي واقعه
 في المسجد ويقضى ما عداه
 بعد زوال الجنون والاغما
 وان طال الجنون استحسننا
 وقالوا ان خرج اكثر اليوم
 فسد والا فلا (وانتمى به)
 اى بالخروج (غيره) اى غير
 الواجب وهو النفل اذ ليس
 له حد (واكل المعتكف
 وشربه ونومه وعقده البيع
 لما يحتاجه لنفسه او عياله)
 لا تكون الا (في المسجد)
 لضرورة الاعتكاف حتى
 لو خرج لهذه الاشياء
 بقصد اعتكافه وفي
 الظهيرة

فليس له أن يتقل الى مسجد آخر من غير عذر اه الا أن يقال خروجه للصلاة الجمعة هو
 العذر المخرج للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله أو حاجة طبيعية) اى يدعو اليها طبع
 الانسان ولو ذهب بعد أن خرج اليها لعبادة من يرض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك
 قصد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه يقتض اعتكافه عند
 الامام بحر (قوله واعتدال من جنابة باحتلام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن القبل
 من الخوانج الشرعية ولعل عدم اياه من الطبيعية باعتبار ربه كذا في كفاية الدروني
 التنازعانية عن الحاجة لو شرط وقت النذر أن يخرج لعبادة المريض وصلاة الجنازة وحضور
 مجلس علم جاز ذلك فليحفظ اه در (قوله أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم
 أن ما ذكره المصنف من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لاجل انقضاء المسجد وما بعده من
 الاعتذار التي ذكرها هو مذهب الصاحبين وأما عند الامام فيفسد لان العذر في هذه المسائل
 مما لا يقبل وقوعه اه وفي الدر المختار وأما ما لا يقبل كالحجاء غريق وانقضاء مسجد ففسد
 للائم لا للطلان والالكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزبلي
 وغيره لكن في التهر وغيره جعل عدم الفساد لانقضاءه وبطلان جماعته وانخراجه كرها
 استحسننا اه (قوله واداء شهادة تعينت عليه) فيه ان هذا من الخوانج الشرعية (قوله
 لقوات ما هو المقصود منه) علة لعدم الفساد في هذه المسائل يعنى انما يفسد اعتكافه بل
 يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف كراهة اداء الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد
 فات (قوله من المكابرين) اى المتعبرين من الكبر عن التجر (قوله يريد ان لا يكون الخ)
 اى وليس المراد ارادة الساعة حقيقة لاحتمال بعد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر
 معتبر) اى في عدم الفساد فلو خرج لجنازة محرمة أو زوجته فسد لانه وان كان عذرا الا انه
 لم يعتبر في عدم الفساد (قوله ولا اثم عليه به) اى بالعدراى وأما بغير العذر فياثم لقوله تعالى ولا
 تبطلوا اعمالكم (قوله اذا دام) اى كل منهما (قوله واقعه في المسجد) اما اذا خرج منه فعليه
 فضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال الخ) اى بالصوم عند القدرة
 جبر المماقاة غير المذخور ان كان اعتكاف شهر بعينه يتضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه
 الاستقبال تكافى صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه
 متتابعه اى فيه صفة التتابع وعقابه في البحر (قوله وقالوا ان خرج اكثر اليوم الخ) قالوا
 وهو الاستحسان فيقتضى ترجيح قوله ما جبر ويبحث فيه الكمال ويرجح قوله لان الضرورة التي
 يناط بها التخفيف اللازمة والغالبة وليس هنا كذلك اه اى فيكون من المواضع التي يعمل
 فيها بالقصاص كذا في تحفة الاخبار (قوله واكل المعتكف الخ) وله غسل رأسه في المسجد اذا
 لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يلوث يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو تضاف
 المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره التوضؤ في المسجد
 ولو في اناء الا أن يكون في موضع اعتكاف لا يصل فيه وفي القم خصال لا تقضى في المسجد لا يفتد
 طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا يثرفه ببل ولا يرفه بلغم فيه ولا يضرب
 فيه حدولا يفسد سوطا رواه ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)

لان المسجد محرم عن حقوق
العباد فلا يجعله كالا كان
(وكره عقدها كان للتجارة)
لانه منقطع الى الله تعالى
فلا يشغل بأموار الدنيا
ولهذا كره الخياطة وضوحها
فيه وكره لغير المعتكف
المبيع مطلقا (وكره الصمت
ان اعتقه قربة) لانه منهي
عنه لانه صوم اهل الكتاب
وتدنيح واما اذا لم يعتقه
قربة فيه ولكنه حفظ لسانه
عن النطق بما لا يقيد فلا
باس به ولكنه يلزم قراءة
القرآن والذكر والحديث
والعلم ودراسته وسير النبي
صلى الله عليه وسلم وقصص
الانبياء عليهم السلام
وحكايات الصالحين وكتابة
امور الدين واما التكلم
بغير خير فلا يجوز لغير
المعتكف والكلام المباح
مكروه يا كل الحسنات كما
تاكل النار الحطب اذا
جلس في المسجد لذلك ابتداء
(وحرم الوطء ودواعيه)
لقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم عاكفون في المساجد
فالتحق به اللبس والقبلة
لان الجماع محظور فيه
فيتعدى الى دواعيه كافي
الاحرام والظهار والاستبراء
بخلاف الصوم لان الكف
عن الجماع هو الركن فيه
والظهار يثبت ضمنا كى لا

لعدم الضرورة ذكر وقيدت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره يكرهه المبايعه فيه مطلقا والا كل
والنوم قيل الاغريب كافي الاشياء وفي المجتبى واغبر المعتكف ان يتام في المسجد مقبلا كان
او غريبا مضطجعا او متكئا زجلا الى القبلة او الى غيره فالمعتكف أولى اه لكن قوله
رجلاه الى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مد الرجل اليها فالحاصل ان في تعاطي هذه
الاشياء في المسجد لغير المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه
(قوله وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب) قال في البصر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من
ياق له به فثبت يكون من الحوائج الضرورية اه (قوله وكره احضار المبيع فيه) اى تحريما
لانهم محل اطلاقهم بصر (قوله لان المسجد محرم) اى محض وفي نسخة بالزاي آخره اى
محفوظ لان فيه شغلا ولهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر انه لا يكره احضار
المأكول لانه يتناول فيه ومثله المشروب فتعمل الكراهة على ما لا يحتاجه لنفسه فيه وفي
الحوى عن البرجندى احضار الثمن او المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقدها
ما كان للتجارة) وان لم يحضر المبيع فيه (قوله ولهذا كره الخياطة ونحوها) كببيع وشراء
وتعليم كتابة بأجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البصر (قوله مطلقا) اى سواء حضر
المبيع أم لا احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفاد من البصر (قوله وكره الصمت الخ) سئل
الامام عن بيانه فقال ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت قربة في شريعتنا فانه منهي
عنه (قوله فلا بأس به) المراد به انه مطلوب شرعا ولما كان يتوهم منه انه مسأول لغيره من القراءة
ونحوها قال ولكنه يلزم والمراد ان يكون يلزم ذلك غالب اوقاته (قوله والذكر) هو وما بعده
بالنصب (قوله وسير النبي صلى الله عليه وسلم) اى ذكر مغازيه واحواله صلى الله عليه وسلم (قوله
واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف) اى فاما المعتكف أولى ورد في الحديث رحم الله امرأ
تكلم فغتم او سكنت فسلم فيكره التكلم الا بغيره قال في النهر والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه
خير لا عند عدمها اه (قوله اذا جلس في المسجد لذلك) اى لا الكلام المباح ابتداء اى قصدا
فاما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبغضهم اطلق (قوله وحرم الوطء) ورد انهم كانوا يخرجون
ويقننون حاجتهم في الجماع ثم يفتسلون ويرجعون الى معتكفيهم فنزل قوله تعالى
ولا تبشروهن الآية ويتصور الوطء من المعتكف بان يخرج لنعو حاجته ضرورية فيجماع
فيحرم عليه لان اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حرمة الوطء لكونها في
المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن
الوطء في غير المسجد ويثبت بطل اعتكاف الزوجة حوى عن البرجندى (قوله فالتحق به
اللبس والقبلة) وجه ذلك ان حرمة الوطء ملها ثبتت بصريح النص قوت فتعدت الى الدواعي
بخلاف الخبيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي
واكثره الوقوع فلو حرمت الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه)
اى نصا والاولى زيادته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتعدى الى دواعيه لانه سببه
وسبب الهرم محرم (قوله والمحظور) اى المنع عن الجماع يثبت ضمنا اى لزوما واندر ارجاء تحقق
الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لاجل تحقق الركن وقوله يفسد

يقوت الركن فلهذا تعدى الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها

(وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالاتزال بدواعيه) سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكروها لئلا يؤتمر بالان له حالة مذكرة كالصلاة
بالتفكير أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كالمزمنة الايام

(ينذر اعتكاف ايام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما يابا منها من الليالي ويدخل الليالي الاولى فيدخل المسجد قبل الغروب من اول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته الايام ينذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية) لان معنى الاعتكاف على التتابع وتأثيره أن ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالانصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالانصيص (ولزمته ليتمان ينذرونين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المتن في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فله مل فته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها صحت بيقته (وان نذر اعتكاف شهر) معين او غير معين (ونوى الشهر خاصة او الليالي خاصة لانعمل بيقته الا ان يصرح بالاستثناء) اي قال ان الشهر باسم لمقدر يشغل على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة بقوله

بقدرها فلا يعتدى الى الدواعي لانه يكفي في تحقق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل بوطئه) مطلقا في قبل ودبر (قوله أو ناسيا) بخلاف ما لو كل ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن لا كالمنع للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله أو مكروها الخ) الاولى أو مكروها (قوله لان له حالة مذكرة) وهي كونه في المسجد وقوله كالصلاة المذكور فيها كونه محرما قارنا مستقبلا والمذكور في الحج التجرد عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل احرامه بالوطء وبالاتزال بدواعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد اللفظين بلفظ الجمع يدخل ما يابا منها من الاخر قال تعالى ثلاثة ايام الارض اوقال تعالى ثلاث اياما سرنا والقصة واحدة فعبير عنها تارة بالايام وتارة بالليالي فعمل أن ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله أنه اما ان ياتي بلفظ المفرد او المثنى او المجموع وصال منها اما ان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها اما أن ينوي الحقيقة او المجاز او ينويها اولم تكن له نية فهي اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام وحذف نظيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) لوقال وضابطه لمكان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق في الاعتكاف كانه صريح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليلا اه فالتفرق في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس محلا له وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا) اي في الجمع (قوله لان المتن في معنى الجمع) وعن أبي يوسف في التثنية والجمع لان لزمه الليالي الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الاتية ضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الاولى لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زيلعي (قوله وصحنية النهر) اي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهومة صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه) اعترض بأن اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فاجابه هذا التعليل قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لان النفس الدلالة وتوابعها في العناية بقى لو ذكر الايام ونوى الليالي لاتصح التثنية ويلزمه كلامهما كما في التنوير وشرحه (قوله الا أن يصرح بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعلم ما لو قال شهر بالنهار دون الليالي (قوله لان الشهر اسم لقدر الخ) أي فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد (قوله وليس باسم تام كالعشرة) فيه ان العشرة من اسماء العدد وهي من الخواص قال في شرح المنار كما صاحب البحر والمراد

على مجموع الا حاد فلا يطلق على ما دون ذلك العدد اصلا كما لا تطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا
بالنهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا الليالي لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية فكانه قال ثلاثين شهرا
ولو استثنى الايام لايجب عليه شيء لان الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها المناقاة ٤٦٣ شرط وهو الصوم هذا من فتح

القدير بعناية المولى النصير
(والاعتكاف مشروع
بالكتاب) لما تلونا من قوله
تعالى ولا تبشروهن وانتم
عاكفون في المساجد فالإضافة
الى المساجد المختصة بالقرب
وترك الوطء المباح لاجله دليل
على انه قربة (والسنة) لما
روى ابو هريرة وعائشة رضي
الله عنهم ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
منه تقدم المدينة الى ان
توفاه الله تعالى وقال الزهري
رضي الله عنه عجايب الناصر
كيف تركوا الاعتكاف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل الشيء ويتركه وما
ترك الاعتكاف حتى قبض
واشار الى ثبوته بضرب
من المعقول فقال (وهو من
اشرف الاعمال اذا كان
عن اخلاص) لله تعالى لانه
منتظر للصلاة وهو كالصلي
وهي حالة قرب وانقطاع
ومحاسنها لا تحصى (ومن
محاسنها ان فيه تقرب القلب
من امور الدنيا) بشغله
بالاقبال على العبادة متجردا
(ها) (وتسليم النفس الى المولى)

بقوله أى في تعريف الخاص على الانفراد ان لا يكون لذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له
أجزاء او لم يكن فقد دخل التثنية كما في التلويح واسم العدد تحت الخاص كالمائة فان الواضع
وضعه لمجموع وحدان الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل من الوحدان جزءا من اجزائه
فيكون موضوعا لو احدهما النوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لأمم يشترك فيه
وحدان الكثير فيكون كل من الوحدان جزءا من جزئياته وبخلاف المشترك فان كلام من
الوحدان نفس الموضوع له كما في التلويح لكن ظاهر ما في التوضيح والتلويح والتحرير ان
العدد موضوع لكثير كالعام فالمسمى متعدد فيه - المكنى الاول محصور والثاني لا اه قات
ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص
وبالنظر الى كونه يصدر على كل عشرة عام فتأمل (قوله على مجموع الاتحاد) فيه أن شهرا
اسم لمجموع الليال والنهار في المدة المعينة فهما سواء ويدل له قوله كما لا تطلق العشرة الخ
(قوله ولا مجازا) فيه ان يقال ما المانع من اطلاق الشهر مثلا على النهار مجازا من اطلاق اسم
الكل على جزئه (قوله بعد التثنية) أى الاستثناء والمراد بعد المستثنى (قوله الليالي المجردة)
خبر ان (قوله هذا من فتح القدير) او ادان هذا الكلام منقول من الفتح والعناية واراد المعنى
الغوى أيضا (قوله فالإضافة الى المساجد) مراده بالإضافة ابقاها فيها (قوله المختصة)
صفة المساجد (قوله وترك) بالرفع عطف على الإضافة (قوله لاجله) أى الاعتكاف فان حرمة
المباشرة مقيدة به في الآية (قوله والسنة) تقدم أنه سنة كفاية وهي مؤكدة على المعتمد ولا
تحتاج بيننا كدها وكونها على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير (قوله هجا) معقول
مطلق لمحدوف أى هجت هجا (قوله وما ترك الاعتكاف) أى في العشر الاواخر حتى قبض
أى الاله عز وجل ارى انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خيا ما وقبايا
في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذه العائشة وهذا الحفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال أترون ألبس هذا فامر بأن تنزع قبيته فنزع ولم يعتكف فيه ثم قضى
في شؤله (قوله بضرب) أى بنوع وقوله من المعقول أى من الدليل المعقول (قوله وهو
كله صلى) أى يعطى المتظار ثواب المصلي كما ورد به الخبر (قوله وهي) أى الصلاة (قوله
وانقطاع) أى عن ملاهى الدنيا (قوله ومحاسنها لا تحصى) أى الصلاة والحالة (قوله بشغله)
متعلق بتقريبه والباء للسببية (قوله متجردا لها) خال مؤسسة فاذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه
(قوله بتقريب امرها) الباء للتصوير (قوله الى عزير جنابه) الجناب الفناء والرحل
والناحية وجب - ل وعلم لحدث افاده في الكلام (قوله والوقوف ببابه) فيه استعارة تمثيلية
(قوله وملازمة عبادة) يعنى عظمه قوله يشغله بالاقبال الخ (قوله والتقرب اليه) بالجر
عطف على عبادته وبالانصب عطف على تقريده والمراد التقرب اليه بالعبادة (قوله في حديث

بتقريب امرها الى عزير جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقترب من رحمته كما اشار
اليه في حديث من تقرب وملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك المنزل اكرام نزله تفضلا ورحمة واحدا تامنه
ومنه قوله وهي أى الصلاة في نسخة وهي أى الاعتكاف وانت نظر الخبر اه

للالتجاء اليه (والحصن بخصه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره وقوة سلطان الله وقهره وعز ترأيه ونصره ترى الرعايا يحبسون
انفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام اذلة بين يديه لقضاء ما ربههم فيه طم عليهم باحسانه ويجمعهم
من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه ٤٦٤ وقد نبه على حصول المراد وازال حجاب الوهم واما طم الفطاء واظهر الحق

بفيض العطاء بما اشار اليه
بقوله (وقال) الاستاذ
العارف بالله تعالى الامام
المجتهد (عطاء) بن ابي رباح
التابعي تلميذ ابن عباس رضي
الله عنهما أحد مشايخ
الامام الاعظم رحمه الله قال
ابو حنيفة ما رأيت افقه من
حماد ولا اجمع للعلوم من
عطاء بن ابي رباح اكثر
رواية الامام الاعظم ابي
حنيفة عن عطاء يسبح ابن
عباس وابن عمرو وابهريرة
واباسه يدوجابرا وعائشة
رضي الله عنهم توفي سنة
تسعين عشرة ومائة وهو ابن
ثمانين سنة كذا في اعلام
الاخبار قال رحمه الله تعالى
ونقه نابركته ومده (مثل
المعتكف مثل رجل يختلف)
اي يتردد ويقف (على باب)
ملك أو وزير عظيم او امام
(عظيم الحاجة) يقدر على
قضاءها عادة (فالمعتكف
يقول) لسان حاله ان لم ينطق
بذلك لسان قاله (لا يبرح)
فاما باب مولاي سائل الله
جميع ما ربي وكشف ما نزل
بي من الكرب وصار مصاحبي
وتجنيبي لذلك اعز اخواني
يل عين قرايبي (حتى يغفر لي)

من تقرب) تمامه الى ذراعاتي قربت اليه باعادي من انا في عيشي اتيته هرولة (قوله للالتجاء) علة
لقوله اكرام نزيله وتفضلا وما بعده احوال (قوله والحصن) بالجر عطفا على الالتجاء وبالنصب
عطفا على تفرغ (قوله فلا يصل اليه عدوه) وهو الشيطان والدينا (قوله وعز ترأيه) أي
قوته قال في القاموس ايده تايده فهو مؤيد قويته (قوله ترى الرعايا الخ) أي فالحن أحق
بهذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا وهو حجة حالية (قوله
لقضاء ما ربههم) يحتمل الجمع والافراد والاول أنسب للفظ الرعايا (قوله بعزة قدرته) أي
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير اغما يليق بالله تعالى (قوله وقد نبه) أي
المصنف (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف
(قوله وازال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالجباب أي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة
الاعتكاف (قوله وأما طم الفطاء) عطف على نبيه والمراد بالفطاء الجباب الناشئ من الوهم
(قوله واظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء
الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقل اماما معينا من الاربعة اظهروهم بعده
(قوله اكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخبار) بكسر هـ زنة
اعلام فيما يظهر (قوله قال) اعاده بعد الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله
ومده) أي المدد المعطى له من الخبرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله أو امام)
يشمل الامام بخلاف ما قبله (قوله لسان حاله) أي قوله وهو من قبيل اضافة المحل الى الال
(قوله من الكرب) هو ما يخذل النفس من الغم والحزن (قوله وصار) اي الكرب الذي نزل
به وهو المقصود باسم الاشارة بعد (قوله بل عين قرايبي) اي اقربهم (قوله ونزول مصابي)
قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير (قوله عايلق
بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله اكرام من التجا) أي يكرم في اكراما كاكرام
من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعتكف في منيع الحرز (قوله وحماي حرمة)
اي التجا الى الحماية المصاحبة بسبب الحرم اولى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يحترم
لا بخصوص احد الحرم (قوله وهذه الخ) اشارة الى ما أدخله في خلال كلامه عطاء (قوله الى
أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوئها (قوله موقوف) أي وقوف
العبد (قوله عاريا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه وعاريا عن نسبة
الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أ كف
الافتقار الخ) الاضافة لادنى ملاسة أو كفاي الاقتدار والاقتدار بأبلغ من الفقر (قوله
مطابا لدعاء) الالتجاء بالدعاء ما وره غير أنه لا يعتدى فيه ولا يستطاع الاجابة (قوله مطرعا)
بطاء شدة (قوله على أعقاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله مرتجيا شفاعة)

ذنوبي التي هي سبب بعدى ونزول مصابي ثم يفيض عنه على بما يليق بأهليته وكرمه اكرام من التجا الى منيع حرزه اي
وحماي حرمة وهذه اشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقوف العبد الدليل باب مولاه عاريا عن الاعمال ونسبة الفضائل
متوجه الى سببانه بأعظم الوسائل ماذا كفاي الافتقار لمطابا لدعاء والمسائل مطرعا على اعتبار باب الله تعالى مرتجيا شفاعة

غذا عنده بما وعد به وهو كل خير كافل (وهذا ما تبسّر) من انتصاب الشرح واختصاره اليه كتبسّر المتن وشرحه (لما جاز الحقير) ولم يكن الا (بمنية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله صلى الله عليه وسلم) ولا تأمّلوا خاتم أنبياءه وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه. ولنا الله سبحانه متوسلين) اليه بالنبي المصطفى الرحيم (ان يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به) ٤٦٥ وبالشرح وبهذا المنتصب

منه للتيسير (النفع العظيم ويجزله) وبهما (الثواب الجسيم) وان يمتنا بصرنا وسما وقوتنا وجميع حواسنا وان يحنّ بالصالحات اعمالنا وان يفرّ ثلثا لولا الدنيا ومشائنا واحساننا واخواننا وذريتنا وان يستر عبونا ويرزقنا ما نقر به عبوتنا حالا وما لا آمين وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في اوخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة اربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس واربعين وختم جمعه في المودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام وكان انتهاء تاليف متنه في يوم الجمعة المبارك رابع عشرى جمادى الاولى سنة اربعين وثلاثين واقف وكان الفراغ من تبليغ الشرح المسمى بامداد الفتاح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول

أي شفاعته تعالى فانه ورد أنه يشفع بعد انتهائه شقاعة الشانعين أو الضعيف يرجع الى اعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما عبر به لقربه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى ويشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا أو بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيق أجور من أحسن عملا (قوله وهو كل خير كافل) أي ضامن (قوله وهذا ما تبسّر) الإشارة الى ما نقشه من الشرح أو الى ما في الذهن ونزله منزلة المحسوس فاشار اليه (قوله من انتصاب) أي اختيار الشرح أي من المختار من الشرح الكبير (قوله اليسير) أي أنه لم يحدف كثيرا من الشرح الكبير وفيه أن عدد الاوراق فيه ما يقضى بأنه اختصار كبير (قوله كتيسير) أي تبسيرا كتيسير المتن والشرح الكبير (قوله الحقير) الحقير اللفظ كالحقيرة بالضمة والحقارة مثلثة قاموس (قوله الذي هدانا) أي اوصلنا (قوله لهذا) أي للتأليف (قوله لولا أن هدانا الله) أي لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدي (قوله وذريته) ورد ان الله تعالى جعل ذريته في صلب علي و بطن فاطمة فنسب كل ابن اتى لايه الاما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) أي نصره وتبعه في الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليقيد أن خالصا صفة للمصدر المذوف (قوله لوجهه) أي لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله للتيسير) علة لتوله المنتصب (قوله النفع العظيم) قد ظهرت اشارة الاجابة وانتفع به الخاص والعام (قوله ويجزله) أي يكثر (قوله الجسيم) أي العظيم (قوله وان يمتنا) أي ينفعنا بذلك ويلزم من ذلك بقاؤها (قوله وجميع حواسنا) أي الظاهرة والباطنة (قوله ومشائنا) بالياء لا بالهمزة (قوله واخواننا) نسبنا ودينا (قوله ما تقر به عبوتنا) أي ما تسر به عبوتنا (قوله حالا وما لا) أي دينا واخرى (قوله آمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب وبطاب ختم الدعاء بها كافي الحديث وهي من خصوصيات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) افادانه لم يكتب فيه الايام قليلة لم يحدف فيها شهرا (قوله سنة اربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم جمعه الخ) فكث في تسويده اربعة اشهر ونصف (قوله وكان انتهاء تاليف متنه الخ) لم يبين ابتداءه (قوله من تبليغ الشرح) أي من المسودة (قوله في منتصف شهر ربيع الاول) أي في مثل ايام بدايته كاذ كره في الشرح فلة التبييض ستة اشهر ونصف ابتداءها شعبان وآخرها نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المتن والشرح الكبير اربعة عشر عاما وبين الكبير والصغير خمس سنين ونصف (قوله وعدد اوراقه) أي بحسب نهضته وكذا يقال في عدد المختصر (قوله هي هذه المسودة المبيضة) افاد بذلك انه لم يجعل مسودة للشرح الصغير بل مسودة الكبير (قوله اذا حشره) ظرف للراجي (قوله قبوله) أي الرضا به وترك

سنة ست واربعين والالف وعدد اوراقه ثلثة مائة وستون ورقة وبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسة واربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبيده الذليل الراجي فيضه الجزيل اذا حشره وعليه عرضة واسأله قبوله

الاعتراض عليه (قوله خدمة) أي حال كونه خدمة أي إذا خدمة أو هو الخدمة مبالغة أو هو
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة كونه تألفاً طاملاً (قوله
بما جعته) يدل من قوله بالحاق بذل اشتمال والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الزكاة) •

خدمة لجناب حبيبه المصطفى
صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلاً وشرفاً قال كانه
مؤلفه حسن الشربلاني
عفا الله عنه ثم اني اردت
اتمام العبادات الخمس
بالحاق الزكاة والحج
بما جعته مختصراً فقلت

• (كتاب الزكاة) •

هي عليك مال مخصوص
لشخص مخصوص فرضت
علي حرم - لم

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة على الفور وعليه القتوى
في تأخيرها بالاعتذار وترد شهادته والانباء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله إنما
كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودائع بيد الله في إوان بذله ويعنعونه عن غيرهم ولأن الزكاة
انما هي طهارة من عساة أن يتدنس والانباء مبرؤون من الدنس لعصمتهم ذكره السيد وهي طهارة
اصحابها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولها معان
أخر وهي البركة يقال زكت النفقة إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء
الجميل يقال زكى الشاهد إذا اتقى عليه وتسمى صدقة لاتباعه على صدق العبد في العبودية من
ورأى صلى الله عليه وسلم ليلة أمري به قوم يسرحون كالابل على أقبالهم رقاع وعلى أديارهم
رقاع يسرحون كما تسرح الابل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والرقوم قيل أنه
لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بهتامة تنال ريح ورضف جهنم أي حمارهم الحمأة والحجارة
فسأل جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة أموالهم وقال الاجهري قيل ورد أن
على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليوبي
ورد في الحديث الحسن أنه ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى
وسبعون على مانع الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وإذا مات صاحب المال
الذي لا يؤدى زكاته استمرت الملائكة تكتب عليه هذه اللعنات إلى يوم القيامة وإن وقع في يد
من يزكيه وانما جوز واجب هذا الطعام وهذا الملبس لأنهم منعوا المال وصرفوه في الطعام
الطيب لتحصين بواطنهم والملابس الطيبة لتحصين ظواهرهم فحوزوا بضد ما فعلوا فله بعض
المشايع (قوله هي عليك مال) هو ما عليه الحققة ون من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب
الذي هو من صفات الأفعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى وإطلاقه على القدر
المخرج مجاز شرعي وقوله تعالى وآتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم إلى الوجود
كما في أقيموا الصلاة وفي حاشية السيد الأيتام أي الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه
وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الإيقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة
الموقعة اه وأخرج بالتمليك الإباحة فلا تنكفي فيما أفلاو أطم يتيماناً وبابه الزكاة لا تجزیه إلا إذا
دفع إليه المطعوم كالأوكساء بشرط أن يعقل القبض در المال ما يقول أو يدخر للعاجلة وهو
خاص بالاعيان وخارج بالمال المنفعة فلأوسكن فقير أداره سنة نواباً للزكاة لا يجزیه در (قوله
مخصوص) وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوانم (قوله لشخص
مخصوص) هو أن يكون فقيراً أو نحو من يقية المصارف غير هاشي ولا يولد بشرط قطع المنفعة
عن المالك من كل وجه لله تعالى (قوله على حرم) خرج أن عبده ونحوه (قوله - لم) خرج
الكافر ولو مر تدابره على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلأوسلم المرتد لا يخاطب بشئ من

العبادات أيام ردة ولو ابتدأ به سد وجوبه اسقطت بجر (قوله مكاف) أى بالغ بما قل فلا زكاة
على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فاذا افاق بعض
الحول اختلفوا فيه والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لان عقاد الحول وآخرها
ليخاطب بالاداء ونظامه فيها (قوله مالك لنصاب) دخل فيه ماملuke بسبب خبيث كقصوب
خلطه الا اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه دز ولا بد أن يكون الملك تاما يخرج ماملuke
المكاتب (قوله أو حليا) وهو ما يتصل به من الذهب والفضة سواء كان مبلح الاستعمال أولا
ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدرر أفاد وجوب الزكاة
في النقادين ولو كانا للرجل أو لثمة قال لانهم ما خلقا أغنا نافع كيم - ما كيف كانا (قوله
أو ما يساوى قيمته) الأولى أو ما يساوى قيمة والضمير يرجع الى النصاب لان النصاب يتقوم به
ولا يتقوم (قوله فارغ عن الدين) أى الذى له مطالب من جهة العباد سواء كان لله كنز كاة
وخراج أو للعبد ولو كفالة أو موبجلا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف دين نذرو كفالة لعدم
المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محدود رجسه في البحر (قوله وعن حاجته الاصلية)
كتيابه المحتاج اليها للذبح الحز والبردو كانه فقه ودور السكفي وآلات الحرب والحرفة وأساس
المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دراهم أعدت هذه الاشياء وحال
عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير اهلها ليست من الخواص الاصلية وان كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة بجر بتصرف وقوله وكالفقه لازكاة فيها ولو حال
عليها الحول قال فيه وهو مخالف لما في المعراج والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف
أصبحت للنفقة أو للثمن اه (قوله نام ولو تقديرا) والتماء الحقيقي يكون بالتوالد والتناسل
والتجارات والتقديرى يكون بالتمكن من الاستئناء بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله
وشرط وجوب أدائها) أى افتراضها (قوله حولان الحول) وهو فى ملكه أى وغنية المال
كالدراهم والدنانير والنوم أو نية التجارة فى العروض (قوله الى مجانسه) النقدان
فى الزكاة جنس واحد فاستفاد من أحدهما يضم الى ما عنده منهما وما استفاده من الساعة
يضم اليها الا ائتمما (قوله أو غيره) كهبة ووصية (قوله ولو جهل ذونصاب لسنين صح)
صريحه انه نلتخا من درهم دفع منها مائة عن المائتين لعشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده
النصاب الذى جهل عنه كما فى الصورة فلو كان فى ملكه أقل منه فجهل خمسة عن مائتين وتم الحول
والنصاب تام لا يجوز وأن لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا
فى آخر الحول ونظامه فى كتابة الدرر ولو جهل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أجزأه
لان المعبر بكونه مصر فاوقت الصرف اليه لابعده در (قوله أو وكيله) أى وكيل المولى فيصح
ولو دفع الوكيل بلانية أو دفعها للذمتى ليدفعها للفقير اجماع لان المعبر بنية الامر در (قوله
أو عزل ما وجب) كله أو بعضها ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقير اه در الا أنه
لا تشترط النية عند الدفع شرح (قوله كالدفع بلانية) ولو وضعها على كفة فاتها الفقراء
جاز (قوله والمال قائم) أى غير مستهلك وظاهره وان لم يكن الفقير حاضر اجماع (قوله
ولا بشرط علم الفقير أنها زكاة) ولو دفعها الى صبيان أمربائه برسم عبيد أو الى مبشرين ومهدى

مكلف مالك لنصاب من نقد
ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو ما
يساوى قيمته من عروض
تجارة فارغ عن الدين وعن
حاجته الاصلية نام ولو تقديرا
وشرط وجوب أدائها
حولان الحول على النصاب
الاصلى وأما المستفاد
فى أثناء الحول فيضم الى
مجانسه ويتركى بتمام الحول
الاصلى سواء استفاد
بتجارة أو ميراث أو غيره ولو
جهل ذونصاب لسنين صح
وشرط صحة أدائها نية
مقارنة لادائها للفقير أو
وكيله أو عزل ما وجب ولو
مقارنة حكمية كالدفع
بلانية ثم نوى والمال قائم
بيد الفقير ولا يشترط علم
الفقير أنها زكاة على الاصح
حقى لو أعطاه شيئا وسماه هبة
أو قرضا ونوى به الزكاة صح

ولو تصدق بجميع ماله ولم ينوال كاسقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوي ووسط وضعيف فالقوي وهو يدل
القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقتر ٤٦٨ ولو مقلدا أو على جاحد عليه يئنه زكاة لم يلزمه ويتراخى وجوب الاداء

الى ان يقبض اربعين درهما
ففيها درهم لان مادون
الخمس من النصاب عفو
لا زكاة فيه صحيح وكذا فيها
زاد بحسابه والوسط وهو
بدل ما ليس للتجارة كمن
ثياب البذلة ويعد الخدمة
ودار السكنى لا تجب الزكاة
فيه مالم يقبض نصابا ويعتبر
للماضي من الحول في صحيح
الرواية والضعيف وهو يدل
ما ليس بمال كالمهر والوصية
وبدل الخلع والصلح عن دم
العمد والدية وبذل السكينة
والسعاية لا تجب فيه الزكاة
مالم يقبض نصابا ويحول عليه
الحول بعد القبض وهذا
عند الامام وأوجبنا عن
المقبوض من الديون الثلاثة
بحسابه مطلقا واذا قبض
مال الضمان لا تجب زكاة
السنين الماضية وهو كاتق
ومفقود ومغصوب ليس
عليه يئنه ومال ساقط في
الجر ومدفون في مفازة أو
دار عظيمة وقد نسي مكانه
وماخوذ مصادرة ومودع
عند من لا يعرفه ودين لا يئنه
عليه ولا يجزى عن الزكاة
دين أبرئ عنه فقير بينهما
وصح دفع عرض ومكبل
وموزون عن زكاة التقدين
بالقيمة وان أدى من حين
التقدين فالعته بوزنهما
أداء كما اعتبر وجوبا وتضم

البا كورة جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها المصلح الى خليفته ان كان بحيث يعمل له
ولم يعطه صح والا لا در (قوله ولم ينوال كاة) ولا تذرا ولا واجبا آخر فاذا نوالها ما ضمن
الزكاة ولو تصدق به منته لم تسقط حصته عند الثاني خلافا لثالث واعلم ان أداء الدين من المال
الذي عنده لا يصح والحيلة أن يعطى المديون زكاة ثم يأخذها عن يئنه ولو امتنع المديون من
يده وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي (قوله أو على جاحد عليه يئنه)
تبع فيه العمي وفي التهر من الخالية والحقفة صحيح قول محمد بعدم الوجوب فيه لان كل يئنه
لا تقبل ولا كل قاض يدل (قوله ففيها درهم) هذا انما يظهر اذا كان الماضي عاما واحدا
(قوله لان مادون الخ) علة لقوله ويتراخى وجوب الاداء الى أن يقبض اربعين درهما (قوله
وكذا فيها زاد بحسابه) ظاهره ولو دون اربعين والمذكور في زكاة المال أنه في كل خمس
بجسابه وما بين الخمس الى الخمس عفو وقال اما زاد بحسابه فيصم كل كلامه على الخمس (قوله
كمن ثياب البذلة) اي اذا باع ثياب بذلته وصار غنما دينيا في ذمة المشتري حتى حال عليه
الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيها بده (قوله والوصية) اذا تأخرت عند الوارث مثلا
عاما (قوله وبذل الخلع) اذا تأخر عند الزوجة اما (قوله والصلح عن دم العمد) اذا تأخر
بدله عند القاتل عاما مثلا (قوله والدية) اذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاما مثلا ثم قبضها
ولي الدم (قوله والسعاية) كما اذا أعتق بعضه واستسماه في البعض الآخر وتأخر
بدل السعاية عند العبد عاما مثلا ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض نصابا ويحول
عليه الحول بعد القبض) اي الا اذا كان عنده ما يضم الى الضعيف در (قوله مطلقا)
قليل أو كثيرا الدين السكينة والسعاية والدية في رواية بحر (قوله واذا قبض مال الضمان)
هو مال تذر الوصول اليه مع قيام الملك در (قوله كاتق ومفقود) اي وهما من عبيد
التجارة (قوله ومغصوب ليس عليه يئنه) فله يئنه تجب للمضني در قال في حقفة الاخبار
ويغني أن يجري هنا ما يأتي معصعا عن محمد من أنه لا زكاة فيه لان اليئنه قد لا تقبل فيه
اه (قوله ومدفون في مفازة) اما المدفون في حرز سواء كان داره أم دار غيره فجب لامكان
التوصل اليه بالحفر كذا في سكب الانهر (قوله وقد نسي مكانه) اي ثم تذكره ويقال نظير ذلك
في كل مقام بما يناسبه (قوله وماخوذ مصادرة) اي ظلم بائان بأمره الظالم بائان مالا اي
ثم يدفعه اليه (قوله عند من لا يعرفه) اما ان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتقربطه
بالنسيان في غير محله بحر (قوله لا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه لانما قد لا تقبل
(قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحيلة في ذلك (قوله وموزون) اي غير
التقدين (قوله فالعته بوزنهما أداء) اي وقت الاداء اي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى
عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقان محمد يعتبر الاتفع للقران حتى لو أدى خمسة مقيوفات عن خمسة
جياذ قيمتها أربعة جياذ عندهما خلافا لمحمد وزفر ولو أدى أربعة جياذ قيمتها خمسة
من خمسة رديئة لا يجوز الاعند زفر وتعلمه في كاتق الدر (قوله وتضم قيمة العروض الى
التمين) لان الكل للتجارة وضمها وجبلا در (قوله قيمة) عند الامام وعندنا بالاجزاء
فأوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عنده وخمسة عندها در (قوله

ان كل في طرفيه) يشترط كماله في الابتداء والاعتقاد في الانتهاء للوجوب ولو هلك كله
 بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو استغفرنا (قوله لا يجب زكاة) لعدم كماله أول الحول
 (قوله ونصاب الذهب الخ) الذهب هو الخالص الأصفر الزين مضروباً كان أو غيره وأما نحاسه به
 لسكونه ذاتها بلا بقاء فهو متعاقب والمناصب تقديم الكلام على الفضة اقتداءً بكتب رمول لله
 صلى الله عليه وسلم ولأنها أكثر تداولاً وأجلاً لا ترى أن المهر ونصاب السرقة وقسم
 المسبيلات تقدر بها وأعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة
 عشر قيراطاً وإن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال
 بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر
 ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الثلاثة قيراط وزنة كل واحد من البندق والفندق والزنجير
 ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة دراهم ونسبة المهر إلى
 عشر قيراطاً فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار
 وهذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في
 الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى الأول مائة
 وخمسة وسبعين منها كذا حرمه بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل)
 أعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمن عشرة دراهم على وزن عشرة
 مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع
 ثلثاً كيلا تظهر المصونة في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أثنان وثلث
 الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وإن شئت فاجمع المجموع فيكون إحدى وعشرين فئات
 المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة
 والمهر وتقدير الديارات (قوله وما غاب على الغش فكان الخالص) لأن الدراهم لا تخلو عن
 قليل غش لأنهم لا تطبع إلا به فجعلنا القلبة فاصلة ثم ومثلها الذهب وأما ما غاب غشه ان كان
 مختاراً بمجاعة يرب قيمته فإن بلغت نصاباً وجبت زكاته والا لا وإن لم يكن مختاراً لمجا كان في
 حكم الحر وضأن في التجارة فيه وإن لم ينوها اعتبر بما يخلص منه فإن بلغ ما يخلص نصاباً
 وجبت والا فلا هكذا يستفاد من الزبلي والعمري والنهر وغمام يانه في كتابة الدر واختلاف في
 الغش المساوي والمختار لزوم احتياطاً (قوله ولا زكاة في الجواهر واللا) قال في
 الدرر الأصل أن ما معد الطيرين والسواثم انما هي بنية التجارة عند العقد فلا توى التجارة بعد
 العقد واشترى شاة فقتله فأوبأته ان وجد ربحاً بانه لا زكاة عليه (قوله على مكمل
 أوزون) أي التجارة (قوله ورخص) هو ككرم والرخص بالضم طرفة فلا يؤخذ الشيء
 المأمور (قوله غير متلف) لأن ثلثه فانه يضمن لوجود التعدي واستبدال مال التجارة بمال
 التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة ما سواه كافتاده في الدوم من باب زكاة الغنم (قوله يسقط
 الواجب) لعلقه بالعين لا بالذمة (قوله وهلاك البعض حصته) أي ويسقط هلاك البعض
 حصته (قوله ولا من تركه) أي لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) إلا أن تجزئ
 الأولية لمن الكل ويعتبر حوله بالاله فهو مكرى لا يمسى (قوله ويجزئ أبو يوسف القليلة الخ)
 وكرها محمد رحمه الله تعالى

ان كل في طرفيه فان تملك
 عرضاً بنية التجارة وهو
 لا يساوي نصاباً وليس له
 غيره ثم بلغت قيمته نصاباً في
 آخر الحول لا يجب زكاة
 لذلك الحول ونصاب الذهب
 عشرون مثقالاً ونصاب
 الفضة مائتا درهم من
 الدراهم التي كل عشرة منها
 وزن سبعة مثاقيل وما
 زاد على نصاب وبلغ خساً
 زكاه بحسابه وما غلب
 على الغش فكان الخالص من
 النقدين ولا زكاة في
 الجواهر واللا في الآن
 يملكها بنية التجارة
 كسائر القروض ولو تم
 الحول على مكمل أو موزون
 فعلا سعره ورخص فآدى
 من عينه ربع عشره أجراً
 وإن آدى من قيمته يعتبر يوم
 الوجوب وهو تمام الحول
 عند الامام وقال يوم الاداء
 لمصرفها ولا يضمن الزكاة
 مفترط غير متلف فهلاك
 المال بعد الحول يسقط
 الواجب وهلاك البعض
 حصته ويصرف الهالك
 الى العفو فان لم يجازره
 فالواجب على حاله ولا تؤخذ
 الزكاة جبراً ولا من تركه
 إلا أن يوصى بها فتكون
 من ثلثه ويجزئ أبو يوسف
 بالحيلة تدفع وجوب الزكاة
 وكرها محمد رحمه الله تعالى

قال في الجبراع لم أنه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع
لأه ب بعد الحول بقضاء أو بغيره فلازكاة على واحد منهما كافي الخائفة وهي من حيل
اسقاط الزكاة فجعل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوائم قبل تمام الحول يوم فرار عن
الوجوب قال محمد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها للثقة لا يكره بالاجماع
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلافه لا تأمير بالاجماع والله
سبحانه وتعالى أعلم رَأْسُ فَقَرَّ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(باب المصرف)

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجددوا عن نصرته فأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر وعرفه
القهاستاني اصطلاحاً بقوله هو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه فالمصرف اسم مكان
اه (قوله وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً) أو يملكه وهو مستغرق في حاجته فن تحقق فيه هذا أو
هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى الثقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة
قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له
أخذ الزكاة في أصح الأحوال لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المدينون موسراً معترفاً لا يجرى له
أخذ الزكاة (قوله ولو وهبها مكتسباً) الأولى عدم الأخذ لمن له سداده من عسر كذا في البدائع
(قوله والمسكين) من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير مختزل وهو مفصل يستوى فيه
المذكروا والمؤثوقين يقال مسكينة اه قهاستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب
لقوله تعالى أو مسكيناً ذامرة وآية السقينة لا ترحم ذو وقيل تعريفهما على عكس ما ذكرهنا
(قوله والمكاتب) هو مملوك في قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصنبر
والكبير خلافاً لتقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب النسخ
والفقير على الصحيح ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف ما دفع إليه في غير
فكالك رقبته على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمديون) هو المراد بالفارم وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير والمراد بالمديون غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي
ولن في سبيل الله فإن المصرف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع
الغزاة أي الذين يحجزون عن الحقوق يجيش الإسلام لفقرهم بهلاك النفقة والداية وغيرهما
فتحل لهم الصدقة وإن كانوا كاسيين إذا كسب بقصدهم عن الجهاد قهاستاني وهم بالانقطاع
أرسل وأمرى لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع زيل في وهذا التفسير اختياراً رأي يوسف قال في عاية
البيان وهو الأظهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبية العلم وعليه
اقتصار في الظهيرية وقيل حمله القرآن الفقراء مضمرة والخلاف في التفسير لافي جواز الدفع
إلى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأضافته لادنى ملائمة وكل من كان
مسافراً يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزئ
الدفع إليه وكذلك لو كان كسواً على ما روي عن أصحابنا كما نقله القهاستاني عن الكرماني
والأولى أن يستقرض إذا قدر وإذا قدر على ما لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقه إذا استثنى
والمكاتب إذا عجز أي فإن السيد يجوز له أخذ ما يده من الصدقة كذا في سكب الانهر (قوله

(باب المصرف)

هو الفقير وهو من يملك ما لا
يبلغ نصاباً ولا قيمته من أي
مال كان ولو وهبها مكتسباً
والمسكين وهو من لا شيء له
والمكاتب والمديون الذي
لا يملك نصاباً ولا قيمته فاضلاً
عن دينه وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة أو الحاج وابن
السبيل وهو من له مال في
وطنه وليس معه مال

والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل وهو فعل الانسان بقصد فهو أخسر من
 العمل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعطى قدر ما يسعه وأعوانه) بالوسط مدّة
 ذهابهم وإياهم مادام المال ياقبوا ولا يجوز له أن يتبع شهوة في المال كل والمشارب هو الملبس
 فهو حرام لكونه اسرافاً محضاً وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط وإذا استفرقت كفايته
 الزكاة فلا يزداد على النصف لأن النصف عمن الانصاف بغير ويجوز للعامل الاخذ وان كان
 غنياً لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية قال في المنع وبهذا التعليل يقوى ما نسب
 للواقعة من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته
 ليجزى عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا يتنزه اهـ وسكت المؤلف عن المؤلفات لعلهم لان
 الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ في آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها في
 فقرائهم (قوله وله الاقتصار على واحد) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أناء مال من
 الصدقة فأعطاه لاهل وفاقه قلوبهم فأناء مال آخر فأعطاه للغارمين بغير وروى عن كثير من
 العصاة عدم التعيين نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنوير وشرحه ولا تدفع لذمي
 وجاز دفع غيرها وغيره والغشير والخراج اليه ولو واجبا كنذور وكفارة وفطرة خلافاً للثاني وبه
 يفتى ولا يجوز الصدقات بأسرها الحرب ولو مستأمنها وجرم الزبلي يجوز التطوع اليه (قوله
 وطفل غني) فذكر أن كان أو أخت في عياله أو لأعلى الأصح لأنه بعد غنياً يفتى أي به والمراد بالطفل
 الذي لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زماً وفي بنت الغني ذات الزوج خلاف والأصح الجواز
 وخرج طفل الغنية ولو أبوه ميتاً فجوز له لأنه لا بعد غنياً يفتى ولو أنماز اليها ويجوز الدفع
 لزوج الغني الفقيرة (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فم كل الا زمان وسواء في ذلك دفع بعضهم
 لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام نهر (قوله
 واختار الطحاوي دفعها لبني هاشم) وكذا روى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني
 هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها
 الى غير مستحقين فإذا لم يصل اليهم العوض عاد والى المعوض وأقره القهستاني كذا في شرح
 المتقى وانما حرمت على موالينهم بقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحل لنا
 الصدقة وجاز التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم سواء سمّاها الوقف أم لأعلى ما هو
 الحق كما أنه في الفتح وتقييده بما ذكر يفيد أنه لا يجوز لهم دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة
 وفي السيد ولا فرق في المنع بين الزكاة وغيرها كالنذور والكفارات وجرأ السيد الاخص
 المزكاة فيجوز صرفه اليهم وسوى الزباني في المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله عليه
 وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله وأصل المزكى وفرعه) لان الواجب عليه
 الاخراج عن ملكه رغبة ومنفعة ولم يوجد في الاصول والقروع الاخراج عن ملكه منقعة وان
 وجد رغبة وهذا الحكم لا يخص المزكاة بل كل صدقة واجبة كالنذور والكفارات وصدقة النذر
 والنذور لا يجوز دفعها اليهم ومن يهوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاخوات والاعمام
 والسماوات والاخوان والخالات الفقراء بل هم أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد ذلك
 الاقارب ثم البعيان بغير (قوله وفروجه) اتفاقاً ولا تدفع هي لزوجها عند الامام وقال تدفع

والعامل عليه يعطى قدر
 ما يسعه وأعوانه ولا مزكى
 الدفع الى كل الاصناف
 وله الاقتصار على واحد
 وجوز دفعها الى الاصناف ولا
 يصح دفعها للكافر وغني يملك
 نصيباً أو ما يساوي قيمته من
 أي مال كان فاضل عن
 حوائجه الأصلية وطفل
 غني وبني هاشم ومواليهم
 واختار الطحاوي دفعها لبني
 هاشم وأصل المزكى وفرعه
 وزوجه

اليه (قوله وعلموه مكاتبه ومعق به) أما في العبد ومثله المدبر فله دم القلب وأما في
المكاتب ومنه معق في البعض فلا في كسبه - قافل يمت التملك (قوله وكفن ميت
وقضاء دينه وغن قن يعق) قال في الدرر نقلا عن حيل الاشياء وسيلة التكفين به التصديق على
فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير
أن يخالف أمره لم أره والظاهر نعم (قوله أجزاء) لأنه انما أتى بما في وسعه والزكاة حق الله تعالى
والمعتبر فيه الوسع (قوله إلا أن يكون عبده أو مكاتبه) لأنه بالدفع اليه ما لم يخبر به عن ملكه
والتملك ركن أفاده صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه أو
ابنه أو امرأته أو هاتئى أجزاء (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب) وكما يكره ذلك يكره إعطاء
ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فأعطاه درهما يكره أيضا
(تنبيه) نقل في البصر عن نحر الاسلام من أراد أن يتصدق بدرهم فاشترى به فلو سافر فترقهها
فقد تصرف في امر الصدقة لأن الجمع أولى من التقريب ولأن دفع الكثير أشبه به حمل الكرام
فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبيغض سفاهها وقد ذم
الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى أفرأيت الذي تولى وأعطى تلبلاوا كدى اه (قوله
وتدب اغناؤه عن السؤال) وينبغي أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة
كدين وثوب قال في النهر واقتضى كلامه أن الكثير لو أحد أولى من توزيعه على جماعة اه
وفي التنوير وشرحه ولا يحمل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح
المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عاقبة على المحرم ولو سأل للكسوة ولا اشتغاله عن الكسب
بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجا اه (قوله وكره نقلها) أي تحريمها ولو إلى ما دون مسافة القصر
(قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير حوج ومديون فتنفى الكراهة فيها بغير ولا
ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حنيفة الكبرياء لا يصرفها إن
لا يصلح إلا أحيانا وإن أجزاء كذا في سكب الانهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب فلا
كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه صلة وصدقة (قوله واحوج) لأن المقصود منها سد
خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى بحوج (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق
على العالم الفقير أفضل اه أي من الجاهل الفقير فهستأني ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى
دار الاسلام أي ولو مع وجود المصروف هناك (قوله والافضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ)
تمال في النهر والاولى صرفها إلى أخوته الفقراء ثم أولادهم ثم أعمالهم الفقراء ثم أخوالهم
ذوي الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ربه اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يناب
عليها وإن سقط القرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتاب الدرر (تنبيه) المعسر في الزكاة
فقرا مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي العطرة مكان المؤدى عند محمده والاصح لأن
رؤسهم تبع لرأسه ودرت والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صدقة الفطر) •

الفطر لفظ إسلامي والفطرية مولد وأمر به في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان
صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطريتين يومين يأمر باخراجها ولا تسقط به تلك المال بعد

وعلموه مكاتبه ومعق به ومعق
بعضه وكفن ميت
وقضاء دينه وغن قن يعق ولو
دفع بصر لمن ظنه مفسر فافظه
بجلافة أجزاء إلا أن يكون
عبده أو مكاتبه وكره الاغناء
وهو أن يفضل للفقير نصاب
بعد قضاء دينه وبعد إعطاء
كل فرد من عياله دون
نصاب من المدفوع اليه
والأف لا يكره وتدب اغناؤه
عن السؤال وكره نقلها
بعد تمام الحول لبلد آخر
لغير قريب وأحوج وأورع
وأنتفع للمسلمين بتعليم
والافضل صرفها للأقرب
فالأقرب من كل ذي رحم
محرم منه ثم جيرانه ثم لأهل
محله ثم لأهل حرفته ثم لأهل
بلدته وقال الشيخ أبو
حنيفة الكبير رحمه الله
لا تقبل صدقة الرجل
وقرأته محاميج حتى يبدأ
بهم فيسدد حاجتهم

• (باب صدقة الفطر) •

الوجوب بخلاف الزكاة (قوله يجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته أدوا عن كل سرور بعد صغره أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شربة أو صاع من تمر آخرجه أبوداود وتجب وسعافى العمر عند أهله وأهله وهو الصحيح بحر كالزكاة وقيل مضيقا في يوم الفطر عينافيه مدة تكون نضاء واختاره الكمال في بحر يره ورجمه في تنوير البصائر (قوله مالك لنصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه النماء وتعلق به الزكاة وسائر الأحكام المتعلقة بالمطل النامي ونصاب تجب به أحكام أربعة حرمة الصدقة وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الأقارب ولا يشترط فيه النوب والتجارة ولا حولان الحول ونصاب تثبت به حرمة السؤال وهو ما اذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خسين درهم ما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه كإسائه (قوله ولم يكن للتجارة) أى وان لم يكن للتجارة (قوله والمعة برفها) أى فى حوائجها وحوائج عياله (قوله وأثاته) الاثا متاع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء بخرجهما من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب على الصغير الغنى ومثل ما قيل فى الصغير الغنى يقال فى الجنون الكبير أغنى والمعتوه كفى الهنديه وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفى البحر ونفقة الطفل الغنى فى ماله اهـ ولولم يخرج ولوى الصغير والجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما بهد البلوغ والافاقة (قوله واختير أن الجدة كالأب) اعلم أنهم جعلوا ما سبب فى وجوب صدقة الفطر رأسا يؤنه ويلى عليه ولاية مطلقة كما يأتى التنبية عليه فأورد عليه الجدة اذا كانت نوافله صغارا فى عياله لموت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج فى ظاهر الرواية فقد تحققت السبب ولم تجب وما قيل فى دفع الإراد من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لا تنقأ لاهاله من الأب فكانت كولاية الوصى غير سيد اذا الوصى لا يؤنه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكالأب قال الكمال ولا يخلص عن الإراد الا بترجيح رواية الحسن من انه ما على الجد فصحت السببية كما ذكره واختارها فى الاختيار وجرى عليها فى الدرر (قوله لاعن مكاتبه) اهدم الولاية ولا تجب على المكاتب لان ما فى يده مولا مدر (قوله ولا ولده الكبير) أى الفقير وان كان فى عياله لا نهى الام الولاية ولو أتى عنه بغير اذنه فالقيام عدم الاجراء كان الزكاة وفى الاستحسان الاجراء اثبات الاذن عادة ذكره العلامة نوح (قوله وزوجته) لعدم الولاية الكاملة عليها ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحسانا لا الاذن عادة كالولد الكبير وان كان فى عياله وقيد به اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التى لم تزف وعن الابن الكبير الذى لم يكن فى عياله لا يجوز عنهم الابا لامر كما يفيد القهستانى وهل حكم الاجنبى اذا كان فى عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما فى البحر عن الظهيرية الجواز كذا فى كتابه الدرر (قوله وقن مشترك الخ) لقصور الولاية والموتة فى حق كل واحد منهم ما هو هذا عند الامام وقال لا تجب فى العبد المشتركة على كل من الشريكتين فطرة ما يحضه من الرؤس دون الاشقا صنفه فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما فى غمينة فقط كذا فى سبب الانهر (قوله و كذا المقصوب والمأسور) فلا تجب على سبدهما الا بعد عودهما فتجب لما مضى كما فى التنوير (قوله اوزيب) جهن الزيب كالمقرقوا هو وهو رواية عن الامام وجماعة كفى السبرهان والرواية الاخرى

يجب على حر مسلم مكاف مالاً لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهى مسكنه وأثاته وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجد فى ظاهر الرواية واختير أن الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك للخدمة ومدره وام ولده ولو كذا راعن مكاتبه ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وآبق الا بعد عودته وكذا المقصوب والمأسور وهى نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير

عن الامام أنه كالب (قوله وهو ثمانية ارطال بالعراقي) والرطل العراقي مائة وثلاثون درهما
فالصاع مايسع ألفا وأربعمائة درهمين درهما وقول أبي يوسف الصاع مايسع خمسة ارطال وثلاثمائة
الرطل رطل المدينة وهو ثلاثون استارار ورطل العراقي عشرون استارار فيكون المجموع على
القولين مائة وستين استارارا والاستار ستة دراهم ونصف وبهضهم جعل اختلاف حقيقيا وطام
ينس عليه كذرة وخبر تعتبر فيه القيمة وصدة الفطر كالزكاة في المصارف ولا يجوز للذمي على
المفتي به رهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل طريقان ذكرهما الزياي (قوله ويجوز
دفع القيمة) قال في التنوير ويجوز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير
الاعتكاف (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه الاصناف التي تخرج
منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله اقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة
(قوله وما يؤكل) أي ولومن غير هذه الاعيان بأن يدفع عنه بالقيمة (قوله قبل الخروج الى
المصلى) بعد طلوع فجر الفطر مما لا بأس به وفعله صلى الله عليه وسلم ذكر (قوله وصح لو قدم أي
ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المتون والشروح وصححه غير واحد وجهه في التروية عن
الولولجية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در (قوله أو آخر) فوقتها موسع لا يضيق الا في
آخر الشهر وهو قول أصحابنا وبه قالت العامة بدائع (قوله واختلاف في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير) وعلى الجواز لا كثر وبه جزم في الولولجية والنجية والسدائع
والحيط وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب
والامر في حديث أغنوههم للندب فيعيد الاولوية در (فرع) من سقط عنه الصوم بعد نذر
لم تسقط فطرته وقالوا في اخراجها قبل قبول الصوم والنجاح والذلاح والنجاة من سكرات الموت
وعذاب القبر والنسبة فيها عند الدفع ويكفي وجودها عند العزل على الظاهر كما في الزكاة والله
سبحانه وتعالى أعلم وأسأله الله العظيم

• (كتاب الحج) •

بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم منه واختلف هل كان في
شريعة من قبلنا واجبا أم لا والعصم أنه لم يجب الا على هذه الامة وفي حاشية العلامة نوح
اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس
وقيل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة وهو بعيد وأبعد منه قول
بعضهم أنه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد
ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن به أميرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج أبو
بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس قبلها اعتبار
ابن أسيد اه وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أمير مكة به الفتح وذكر من لا على أنه صلى
الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حجج لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر
يعني الآن منع منه مانع وينبغي لمريد الحج أو الفزوان يستأذن أبو به فان خرج بدون إذن من
الاحتياج اليه للخدمة أمم وقيل بذكره والجداد والجدات كالا يوين عند نقد هاهنا والاب منه

وهو ثمانية ارطال بالعراقي
ويجوز دفع القيمة وهي
أفضل عند وجدان ما يحتاجه
لأنها اسرع لقضاء حاجة
الفقير وان كان زمن شدة
فالحظنة والشعب وما يؤكل
أفضل من الدراهم ووقت
الرجوب عند طلوع فجر يوم
الفطر فمن مات أو افتقر قبله
أو أسلم أو غتقى أو ولد بعده
لا تلزمه ويستحب اخراجها
قبل الخروج الى المصلى
وصح لو قدم أو أخر والتأخير
مكروه ويدفع كل شخص
فطرته لفقير واحد واختلف
في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير
ويجوز دفع ما على جماعة
لواحد على الصحيح والله
الموفق للصواب

• (كتاب الحج) •

إذا كان صبيح الوجه حتى يلجى وإن استغنى عن خدمته كذا يستفاد من النوازل وفي الفتاوى
 الإسلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج من البيت وإن كان بالغاً كما لا يخرج بنته لأن
 البنت يشتمها الرجال فقط والأمردان كان صبيح الوجه يشتمه الرجال والنساء معا فالفتنة
 فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ويستخبر في هل يشتري أو يكتري وهل
 يسافر بتر أو بجراوهل يرافقه فلاناً أو فلاناً لا الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام
 لا محل لها نهر ويبدأ بالتوبة صراعيها شر وطها من رد المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء
 ما قصر فيه من العبادات والتسليم على تفرده بطموه العزم على أن لا يعود والاستحلال من ذوى
 الخصومات والمعاملات اه من السيد ملخصاً (قوله بقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات
 (قوله بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً وثائقاً في زمن من ابتداء طلوع فجر
 الصبر ويمتد إلى آخر العمر واقفاً في زمن من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر النحر (قوله وهي
 شوال الحج) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجاً لا يجزيه وأنه يكره الاحرام
 قبلها وإن أمن على نفسه من الخطأ واشبهه بالركن واطلاقها يفيد التحريم بدر (قوله وذو
 القعدة) بفتح القاف وكسر هاء در (قوله فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وفي العمر عند
 محمد اه اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والظرفية
 فن قال بالفور لا يقول بأن من أخره عن العام الاول يكون فعله قضاء ومن قال بالتراخي لا يقول
 بأن من أخره لا يأنم أصلاً كما إذا أتم الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند
 التسائل بالفور حتى أن من أخر يفسق وترد شهادته لكن إذا حج بالآخره كان أداء القضاء
 وجهة الظرفية راجعة عند القائل بخلافه حتى إذا أداء بعد العام الاول لا يأنم بالتأخير لكن لو
 مات ولم يحج ثم أيضاً عند در (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به
 الاستطاعة ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملك مسلم فلم
 يحج حتى اقتصر حيث يتقرر وجوبه ديناً في ذمته ذكره العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن
 الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على قواهم من شرائط
 النعمة (قوله والعقل والبلوغ والحرية) انما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما صبيح ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما عرجي حج
 ثم هاجر فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه أن يحج حجة أخرى واعلم أنه لا يجب
 عليه وإن أذن له مولاه فلو حج بأذن مولاه أو بغيره لا يقع عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح
 (قوله والوقت) أي وقت الطواف والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج
 وهو يحتمل باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالمعتاد للحج ونحوه
 إذا قدر على خبز وجبن لأربعة قدار در (قوله بنفقة وسط) أي من غير اسراف ولا تقتير (قوله
 على راحلة مختصة به) فإن لم يقدر على ركوب المقتب اشترط القدرة على الحارة قال صاحب البحر
 عند ذكر راحلة أنه لو قدر على غير راحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم أرى وإنما مر حوا
 بالكرامة قال أبو السعود في حاشية الاشباه تصرح بهم بالكرامة يدل على عدم الوجوب إذ لو
 كان واجباً لما كرهه لأن الواجب لا يتصف بالكرامة وتماه فيها (قوله لا الإباحة) فلو وهب له

هو زيارة بقاع مخصوصه
 بفعل مخصوص في اشهره
 وهي شوال وذو القعدة وعشر
 ذي الحجة فرض مرة على
 الفور في الاصح وشروط
 فرضيته ثمانية على الاصح
 الاسلام والعقل والبلوغ
 والحرية والوقت والقدرة
 على الزاد ولو بمكة بنفقة
 وسط والقدرة على راحلة
 مختصة به او على شق محمل
 بالملك او الاجارة لا الإباحة
 والاعادة

لغير أهل مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة والافلايد من الراحة مطلقا وذلك ان القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عوده وعمل ابد منه ٤٧٦ كالتزل وأثائه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار

الاسلام (وشترط وجوب الاداء) خمسة على الاصح (صحة البدن وزوال المانع) الحسى (عن الذهاب للبحر وأمن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم) ولو من رضاع أو مصاهرة (مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لامرأة في سفر) والعبرة بغلبة السلامة بزا وبحرا على المقضى به ويصح اداءه فرض الحج بأربعة أشياء للحج الاحرام والاسلام وهما مشرطان ثم الاتيان بركنيه وهما الوقوف محرما بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع الى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثانى هو أكثر طواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر وهو واجبات الحج انشاء الاحرام من الميقات ومدة الوقوف بعرفات الى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس ورى الجمار وذبح القارن والمتنع والخلق وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرى على الخلق وقهر القارن والمتنع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام

ايهما لا يوجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة) مرتبط بقوله والقدرة على راحته (قوله إذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم اشبهه بالسعى الى الجمعة (قوله الى حين عوده) وقيل بعده يوم وقيل بشهر در (قوله كالتزل) أى وممرته ولا يلزم يسع ما استغنى عنه من بعض منزله ليحج به نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه لو كان عنده مال واشترى به مسكا وخادما لا يفي بعده ما يكفي للحج كافي الخلاصة وقولوا لو لم يحج حتى أنفد ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أى لو نأى وأوفاه اذا قدر كما قدمه به في الظهيرية (قوله أو الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار الاسلام علما وحكما سواء نشأ على الاسلام أولا ذكره السيد (قوله صحة البدن) أى مع البصر (قوله وزوال المانع الحسى عن الذهاب) كالحبس وكذا يشترط أن لا يكون خائفا من سلطان يمنع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحاج عذر (قوله وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا تقربوهن من بيوتهن والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله وخروج محرم) ولو عبدا أو ذميا لامرأة ولو عجوزا وتجب نفقة المحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجه ما منعهما عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة در (قوله مسلم) الاولى أن يقول غير محبوس كفى التذوير لما تراه أنه يمكن (قوله مأمون) خرج الفاسق فانه لا يحفظ كالجحوشى (قوله بالغ) المراهق كالبالغ جوهرية (قوله أو زوج لامرأة في سفر) اختلف في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أو بشرط الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وتظهر غيرة الخلاف في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذا أى أن يحج معها بالازاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ليحج بها ان لم تجد محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البسداق قال لا يجب عليها شئ لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا لو أبيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما مشرطان) أى للصحة (قوله بشرط عدم الجماع قبله محرما) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أن يعفى فيه كالصحيح وأن يقضى من قابل (قوله طواف الافاضة) وهو أربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة يجبر تر كها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر النحر) الى آخر العمر والواجب فعله أيام النحر (قوله الى الغروب) الغاية داخله في المقيلا لان الواجب ادرال لحظة من الليل ان وقف نهرا (قوله والخلق) أى والتقصير (قوله وتخصيصه) أى الخلق (قوله وتقديم الرى) أى عند الامام (قوله بينهما) أى بين الرى والخلق فهو على ترتيب حروف ر ذ ح (قوله وحصوله) أى السعى (قوله وبداية السعى من الصفا) فلابدأ بالمروة لا يفتد بالاشوط الاول فى الاصح (قوله وطواف الوداع) أى الاذاتى (قوله بداية كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) قبل فرض للمواظبة وقبل سنة (قوله والطهارة من الحدثين) على المذهب قبيل والجنسية من نوب وبدن مكان طواف والاكثر على أنهم اسنة مؤسدة (قوله

النحر والسعى بين الصفا والمروة فى أشهر الحج وحصوله بعد طواف هديه والمشي فيه لمن لاهتله وبداية السعى من الصفا وطواف الوداع وبداية كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشي فيه لمن لاعدله والطهارة من الحدثين

وستر العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كلبس الرجل الخيط
المرأة وجهها والرفث والشبوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ٤٧٧

وستر العورة ويكشف ربيع العضو كثيرا يصيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل اسبوع من
اي طواف كان فلو تركها هل عليه دم قليل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الخطيم (قوله
وترك المحظورات الخ) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب (قوله كلبس الرجل
الخيط) وبجاء للمرأة (قوله وستر رأسه) هو وما بعده بالجزء العطف على لبس (قوله والرفث)
ذكر الجماع بمحضرة النساء (قوله والفسوق) أي الخروج عن طاعة الله فانه من المحرم أشنع
(قوله والجدال) أي المخاصمة مع المكابرين والرفقة (قوله والاشارة) أي في الحاضر
(قوله والدلالة عليه) أي في الغائب (قوله ولولحائض ونفساء) فهو ولطهارة والتيمم له عند
المهر ليس عسرفوع ينوي به الاحرام ليحصل الاجر التام بشرط انيل السنة أن يحرم وهو على
طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله وليس ازار ورياء) أولهما الستر العورة وثانيهما الستر
الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة منلأعلى (قوله جديدين)
تشبهما بكتفين الميت وهما أفضل من الغسيلين وقوله أبيضين هو أفضل من لون آخر وهذا بيان
للسنة والاستراة العورة كاف (قوله والتطيب) أي لبده لا ثوبه وله أن يتطيب بما تبقى عينه
بعد الاحرام خلافا لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيه ما سنة الاحرام ليصرف فضيلة السنة
يقرا فيهم ما بالكافرون والاخلاص لحديث ورد بذلك وما فيهم مله من البراءة عن الشرك وتحقيق
التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم اني أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فبسرهما لي وتقبلهما
مني وفي الافراد يفرّد (قوله رافعا بصوته) أي رافعا وسطا (قوله وتكبرها) أي ثلاثا
وقوله كلما أخذ فيها أي شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله وصحبة الابرار)
أي في جنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) أي من ثنية كداء بالفتح والمذا الثنية العليا
بأعلى مكة عند المقبرة ولا يتصرف للعلية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى اه مصباح ذكره
السيد وفي نسخ المعلى وهي الاولى وترك الحاج ذلك في هذه الايام (قوله والتكبير والتلليل)
أي حين مشاهدة البيت المذكور ومعناه الله أكبر من الكعبة والخروج لثلاث بقع نوع شركه در
(قوله وطواف القدوم) أي لادقاق (قوله والاضطباع) هو أن يجعله قبل شروعه فيه
رداه تحت إبطه الايمن ملقيا طرفه على كتفه الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشي
بسرعة مع تقارب الخطا وهما الكتفين في السلالة الاول استئنافا فلو تركه أو نسبه في الثلاثة
الاول لم يرمل في الباقي ولو زجه البناء وقف حتى يجد فرجة (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه
لا يطلب الرمل في طواف القدوم الا ان أواد السعي بعده وسيأتي لذلك في الفصل الآتي
(قوله الملبين الاخضرين) المتخذين في جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل
والهرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه للمقيم بالحرم زمن الوشم وفي غيره الافضل له
الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله والتطبعة) الخطب تخص الإمام أو نائبه (قوله
بعد صلاة الظهر) وركه قبله در (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو
ثامن ذي الحجة (قوله إلى عرفات) من طريق ضب (قوله مجموعة) حال من العصر (قوله

يوم التروية من مكة إلى البيت ثم انم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات فيضبط الإمام بعد الزوال قبل صلاة
الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر

خطبتين يجلس بينهما والاجتماع في التضرع والخشوع والبكاء بالموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفن بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة من ارتفاع بطن الوادي بقرب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنايا منى بجميع أمتعته وكركته تقديم نعله الى مكة اذ ذاك وجعل منى عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرى الجمار وكونه راكبا حالة رى جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وهما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكركه الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكركه في الباقي الثلاث وصح لان اللبالي كلها تابعة لما بعدهما من الايام الا ليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة الابد وليالي الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات ٤٧٨ الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت

أوقات الرمي كلها جوارزا وكراهة واستحبابا ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى التطوع والمتعة والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر من الاولى يعلم فيها بقيمة المناسك وهي ثلاثة خطب الحج وتجييل النحر اذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساء وان أقام على ما طالع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة النزول بالحصب ساعة بعد ارتفاعه من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب

خطبتين) يعلم فيها المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والاقاضة منها وري جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والالحاق (قوله في الجمعين) متعلق بقوله والاجتهاد الخ (قوله والنزول بمزدلفة) وكلاهما موقف الابطن محسر وهو معلوم (قوله بقرب جبل قزح) بضم ففتح لا يصرف العلمية والعدل عن قارح بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام (قوله وكركته تقديم نعله) بفتح نين متاعه وخدمه وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والا فلا كراهة اي في تقديمه (قوله اذ ذاك) اي أيام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم أن كراهة التقديم تحريرية لان عمر أذب عليه ولا يؤذ ب على المكروه تنزيها اه ذكره السيد (قوله التي تلي المسجد) اي مسجد الخيف (قوله التي تلي عرفة) اي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمتعة والقران) اي الاكل منهما (قوله فقط) اما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث في الزوال الى طلوع الشمس در (قوله بالحصب) بضم ففتحين الابطخ وليست المقبرة منه وهو موضع بقرب مكة يقال له الابطخ ذو حصي والحصب النزول فيه وذكر في المبسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مبية من لا مسكين (قوله والتضلع) اي الامتلاء منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والنظر اليه) اي حال الشرب (قوله التزام المتزعم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتشبت) اي التعلق بالاستار كالاستحجار المتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج)

(قوله كرايخ) هو بكسر الموحدة وادب الحزتين قريب من البحر وهو قيل الحقة بشي قليل على يساره اذا ذهب الى مكة (قوله ولو مطبعا) ولا يضرب بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزره) اي بأزراره وقوله ولا يبعده بان يعقد طرفه ببعضهما وقوله ولا يتخلله بنحو عخط يدخله خلاله (قوله تنوى به الحج) بيان لا اكمل والافصح الحج بطلق النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها

له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتزعم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبت بالاستار ساعة داعيا لذكر بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم يقيم عليه الأعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينبويه عند دخوله من مكة من باب ميكة من الثنية السفلى وسند كركه للزيارة فاعلا على حدته ان شاء الله تعالى

(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) اذا اراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايخ فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب لتنظيف فتغسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب وتنف الابطوخ وحلق العانة وجماع الاهل والاهل ولو مطبعا ويلبس الرجل ازارا ووداء جديدين أو غسيلين والجديد الايض أفضل ولا يزره ولا يبعده ولا يتخلله فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني واسبغ بركلاتك تنوى به الحج

وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة والمال لك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد قيم البك
وسعدك واظير كاهه بين يديك لبك والرغبي اليك والزيادة سنة فاذا البيت نارا ينفد اسمرت فائق الرث وهو الجاه وقيل ذكره
بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة
عليه وليس الخبط والعمامة والخفين وقطعة الرأس والوجه ومن الطب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاعتسال والاستطال
بالخيمة والمجل وغيرهما وشدة الهميان في الوسط واكثر التلبية متى صليت أو علوت هرقا أو هبطت راديا أو اقيت ركا وبالاصحاح
رافعا صوتك بلاجهدمضربا واذ وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخله اعمار من باب المعلى لتسكون مستقبلا في دخولك
باب البيت الشريف تعظيما ويستحب أن تسكون ملبيا في دخولك حتى تأتي ٤٧٩ باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه
متواضعا خاشعا ملبيا

ملاحظا بحالة المكان
مكبرا مهلا مصليا على النبي
صلى الله عليه وسلم متطافا
بالمزاحم داعيا بما أحبت
فانه مستجاب عند رؤية
البيت المكرم ثم استقبل
الحجر الاسود مكبرا مهلا
رافعا يدك كما في الصلاة
وضعهما على الحجر وقبله بلا
صوت فمن هجر عن ذلك الا
باذنه تركه ومن الحجر بشي
وقبله أو أشار اليه من بعيد
مكبرا مهلا حامدا مصليا
على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم طف أخذاعن يمينك مما
يلي الباب مضطجعا وهو
أن تجعل الرء تحت الابط
الايمن وتلقى طرفيه على
اليسر سبعة أشواط داعيا
فيها بما شئت وطف وراه
الحطيم وان اردت ان تسعي

لذكر مقصده التعظيم كتمجيح وتمليل ولوبا القارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
در (قوله وهي لبك) اي أقت يياك اقامة بعد أخرى وأجبت نداء المرة بعد أخرى منلا على
والتنبيه للتكرير واتصافه بشي من مضمرا مأخوذا من ألب بالمكان واب اذا أقامه (قوله ان
الحمد) بكسر الهمزة وفتح در (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا) فانه مكروه ويكون
مستتابه كهاو بترك رفع الصوت بها (قوله وسعدك) اي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله
والرغبي اليك) اي الضراعة والمسئلة قاموس (قوله والزيادة سنة) في الزهر انهم اندوية فان
أريد بالسنة مطلقها فالأثنائي افاده السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين)
لان لا يجد نعلين فيقطع بهما اسفل من الكعبين عند معقده الشراك (قوله بالخيمة والمجل) من
غير اصابة لوجهه ورأسه فلو اصاب احدهما كره (قوله وشدة الهميان) بكسر الهاء ما توضع
فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف والسيح والخنم والا كتهال بغير مطيب والختان والفضد
والجامة (قوله متى صليت) ولو نفلا (قوله واقيت ركا) او مشاة (قوله فانه مستجاب عند
رؤية) عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول اعوذ برب البيت من الدين
والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر زيلبي وفي الفتح من اهم الادعية طلب دخول الجنة
بلا حساب اوضى الامام رجلا ان يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه ابصر مستجاب
الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله أخذاعن يمينك) فتسكون السكبة
عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه
عند اتيانه هاجر وولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن اليماني حسن ولا
يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من اي
باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه
أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهاء من الهون بفتح الهاء
وهو السكينة فأصلها هونة قلبت الواو ياء السكون وانكسار ما قبلها ذكره العلامة نوح (قوله

بين الصفا والمروة عقب الطواف قارم في الثلاثة الاشواط الاول وهو المنى بسرعة مع هراكتين كلمبارز يتخترين
الصفتين فان زجه الناس وقب فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيه على الوجه المستوي بخلاف استلام
الحجر الاسود لانه لا بد له من الوقوف عليه ويستلم الحجر كلما تر به ويختم الطواف به وبركتين في مقام ابراهيم عليه السلام
أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم
عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبرا مهلا مصليا داعيا وترفع يديك بمسوطتين ثم تخط نحو المروة على هيئة فاذا
وصل بطن الوادي سعي بين الملتين الاخضرين سعيها حثيثا فاذا تجاوز بطن الوادي مشي على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا

يستقبل البيت مكبراً مهلاً لا ملياً داعياً باسطاً يديه نحو السماء وهذا شوط ثم يعود فاصداً الصفا فإذا وصل إلى الملبين الأخضرين سعى ثم مضى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليهم أو يقبل كما فعل أولاً وهذا شوط ثانٍ فيطوف سبعة أشواط مبتدئاً بالصفا ويختار بالمرّة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً ويطوف بالبيت كما يبداه وهو أفضل من الصلاة ثلاثاً لا تفاقى فإذا صلى الفجر بمكة ثامن ذى الحجة تأهب للفروج إلى منى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب أن يصلي الظهر بعني ولا يترك التلبية في أحواله إلا في الطواف ويمكث بعني إلى أن يصلي الفجر بها بغلس وينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يأتي مسجد غرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي القرصين بأذان وإقامتين ولا يجتمع بينهما إلا بشرطين الإحرام والإمام الأعظم ولا يفصل بين الصلاتين بشأفة وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى كل واحد في وقتها المعتاد فإذا صلى مع الإمام توجه إلى الموقف وعرفات كلها موقف ٤٨٠ البطن عرنة ويقف بعد الزوال في عرفات الوقوف ويقف بقرب جبل

الرحمة مستقبلاً سكباً مهلاً لا ملياً داعياً باسطاً يديه كالاستطعم ويحتمد في الدعاء لنفسه ووالديه وأخوانه ويحتمد على أن يخرج من عنقه قطرات من الجمع فإنه دليل القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجاء الإجابة ولا يقصر في هذا اليوم إذا لم يمكنه تداركه سيما إذا كان من الأتاق والوقوف على الراحلة أفضل والقائم على الأرض أفضل من القاعد فإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه على هيئةهم وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً ويحترز عما يفعله

يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والافتقد حال البناء بين المروة والبيت الآن لكنه يقف مستقبلاً (قوله ويطوف بالبيت كما يبداه) من غير مل وسعى (قوله فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الخ) هو شرط عند الإمام لا عندهم اتفاقاً لا يشترط صحة جمع الظهر والعصر إلا الإحرام وبه قالت الثلاثة وهو لا يظهر برهان (قوله ولا يفصل بين الصلاتين بشأفة) أي غير سنة الظهر كما في من لا مسكين تبعاً للذخيرة والمحيط والكافي وهو يناقش إطلاقهم التطوع والإطلاق ظاهر الرواية أفاده في النهروك إذا لا يتنقل بعد صلاة العصر (قوله وإن لم يدرك الإمام) هذا عند الإمام (قوله البطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واد بجذء عرفات عن يسار الموقف وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله كالاستطعم) أي كالذي يطلب الطعام وهيئته كالداعي (قوله ما لم يطلع الفجر) فإن طلع عادت إلى الجواز (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة سعى به لأن القبيل محسر وأعيافيه فلا يجوز الوقوف فيه (قوله كما أتته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) أي دعاهم بفقرا الدماء والمظالم لأمته (قوله مثل حصاة الخرف) بالزاي المجهة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نفخراً قاموس والذي في التنوير ورمى جرة العقبة من بطن الوادي سيما حذفاً قال في القاموس الحذف بالذال المجهة كالضرب رمي بك حصاة أو نواة ونحوهما تأنيدياً بين سببائك تحذف به والمراد الرمي برؤوس الأصابع كافي الدرر وسيد كره المصنف (قوله ويكره من الذي عند الجرة) لأنهم امرؤدة حديث من قبلت حجته رفعت جرتة در (قوله واكثر أهنة للشيطان) لأنه لم يلدنق إليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف أصابعه (قوله ويضع الحصاة

الجهلة من الاشتداد في السير والاندحام والأيذاء فإنه سراح حتى يأتي من دلفة فينزل بقرب جبل قرح الخ) ويرتفع عن بطن الوادي قوساً للمارين ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد الإقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه أعادته ما لم يطالع الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقفة البطن محسر ويقف مجتمداً في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسوِّله في هذا الموقف كما أتته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أسفر جذاً أقاض الإمام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي إلى منى وينزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخرف ويستحب أخذ الجمار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لآيذائه للناس وبلته قطها التقاطها ولا يكسر حجراً جباراً ويفسله ليتقن طهارته فأما إقامة بقربة ويؤرمي بخمسة أجزاء وكره ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها وكيفيه الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه وسببته في الأصح لأنه أيسر وأكثر أهنة للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر إبهامه ويستعين بالمسحاة ويكون بين الرامي وموضع السوط خذعة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبتت أعادها

وان سقطت على سننها ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المقر بالحق ان احببه ثم يخلق او يقصر والحلق افضل ويكفي فيه ربع
الرأس والتقصير ان يأخذ من رؤوس شعرة مقدار الاغلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من القدا وبعد
في طواف البيت طواف الزيارة سبعة اشواط وحلت له النساء وافضل هذه الايام اولها وان اخره عنها الزمة شاة لتأخير الواجب
ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رعى الجمار الثلاث يبدأ بالجمرة الاولى تلى مسجد الخيف
فيمسح بها سبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا عابجا بحمد الله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي جمرة
العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام النحر رعى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك واذا اراد ان يتجمل
نقرا الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو يعني في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل
الزوال والا فضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا التبع وبه والاراك لا تذهب عقبة بلادعا وكره
المبيت بغير منى الى الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ٤٨١ ويطوف بالبيت سبعة اشواط بلا رمل

وسمي ان قدمهما وهذا
طواف الوداع ويسمى
ايضا طواف الصدر وهذا
واجب الاعلى اهل مكة
ومن اقام بها ويصلي بعده
ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب
من مائها ويستخرج الماء
منها بنفسه ان قدر ويستقبل
البيت ويتصلع منه ويتنفس
فيه هرايرا ويرفع بصره كل
مرة ينظر الى البيت ويصب
على جسده ان تيسر والا
يمسح به وجهه ورأسه وينوي
بشربه ماشاء وكان ابن
عباس رضي الله عنهما اذا
شربه يقول اللهم اني اسألك

الح) هذه كيفية اخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سننها ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب
الجمرة والا لا وثلاثة اذرع بعيدا ومن اقرب جوهره (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الح)
اي وجوبا موسعا (قوله ويسمى ايضا طواف الصدر) يفتح الدال الرجوع ومثله الصدر
بسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) اي حال الشرب (قوله ماء زمزم لما شرب له) فينبغي
ان يشرب بنية قطع ظمأ يوم العطش الا كبر كما نقله بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا
نقلها السكال بن الهمام الح) وقد ذكرها نظام العلامة العصامي في يد الهام ساعات مخصوصة
وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه

قد صرح النقاش في المناسك * وهي احدى عشرة سنة للناسك
أن الدعاء في خمسة وعشر * يقبل حقا صاح من ذكره
وهي المطاف مطلقا والملتزم * ينصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي خدعه فلتستقر
وتحت ميزاب له وقت السحر * وهكذا خلف المقام المقنن
ثم لدى الجمار والمزدلفه * عند طلوع الشمس ثم عرفة
ثم الصفا ومروة والمناسك * بوقت عصر فهو قيد يرمي

٦١ ط علما نالوا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وقل صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه أن يأتي باب
الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبت بأستار الكعبة
ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين اللهم
كما هديتني له فقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين والملتزم من
الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها السكال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري
رحمه الله بقوله في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السهي
وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في اربعة ايام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استجابته أيضا عند
روية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ احدًا فينبغي أن يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم
فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى
الى الجدار يرضع خدعه عليه ويستغفر الله ويحمده ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ماشاء ويلزم الادب
فما استطاع بظاهره وباطنه ولا يستأذي الاطراف الخضر التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم

وما تقول العامة من أن العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لأصلها والمسلم الذي في وسط البيت يسمونه
سرة الدنيا يكتشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال وإذا أراد العود إلى أهله
يفتحي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت بأكبر أو متبعا كما منحسر على فراق البيت حتى يخرج
من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنه لا تكشف رأسها
وتسدل على وجهها شيئا تحته عيذان كالقبعة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزول في أنسحى بين الميئين
الاخضرين بل تمشي على هينتها في جميع السبي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام
الحجر وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل والقران أفضل من المتمتع * (فصل) * القران هو أن يجمع بين احرام الحج
والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي ٤٨٢

بصكذامني في ليلة البدر اذا * يستنصف الليل فخذما يحتمذي
وعند بئر زمزم شرب الفحول * اذا دنت شمس النهار للافول
بوقف عند مغيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهرا وكل
وقد روى هذا الوقوف طرا * من غير تقييد بما قدمنا
بحر العلوم الحسن البصري عن * خير الوري ذاتا ووصفا وستن
صلى عليه الله ثم سأل * وآله والصحب ما غيبت همي

(قوله من ان العروة الوثقى الخ) الاولى حذف ان او حذف الواو من قوله وهو موضع (قوله او
متبعا كما) اي متشبا بالبا كذا (قوله ولا ترفع صوتها) بل تسمع نفسها للتفتة (قوله وتلبس الخيط)
والحنين والحلى وحيفها لا يمنع فكالا الطواف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) *

القران هو مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا جاع بينهما (قوله ثم يطوف الخ) فان أتى بطوافين
متواليين ثم سعى سبعين اه ماجاز وأساء ولادم عليه فان وقف القارن بعرفة قبل أكثر الطواف
لها بطلت عمرته وقضيت ووجب دم الرض وسقط دم القران (قوله فصيام ثلاثة أيام) آخرها
يوم عرفة فان فاتت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) *

التمتع هو من المتاع والمتعة لانه يتمتع اي يرتفق بارتفاقات الحلال بين العمرة والحج (قوله
هو أن يحرم بالعمرة) ويطوف ولوا أكثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق الهدي) أي
هدي المتعة معه وقوله لا يتصل من همرته أي الابعاد الفراغ من الحج (قوله يحرم بالحج) أي
في سفر واحد حقيقة او حكما بأن يلبس بأهله المأماغيه ويحج واجرامه يكون يوم التروية وقبله
أفضل (قوله لزمه ذبح شاة) شكر المأانم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء التسكين (قوله
صام ثلاثة أيام) بعد احرامها في أشهر الحج وتأخيرها بحجبت يكون آخرها يوم عرفة افضل رجاء

فاذا دخل مكة بدأ بطواف
العمرة سبعة أشواط يرمي
في الثلاثة الاول فقط ثم
يصلي ركعتي الطواف
ثم يخرج إلى الصفا ويقوم
عليه داعيا مكبرا مهلا
مليها مصليا على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يهبط
نحو المروة ويسعى بين الميئين
فيتسبعة أشواط وهذه
أفعال العمرة والعمرة سنة
ثم يطوف طواف القدوم
للحج ثم يتم أفعال الحج كما
تقدم فاذا رمي يوم النحر
بحجرة العقبة وجب عليه
ذبح شاة أو سبع بدنة فاذا
لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل
مجيئ يوم النحر من أشهر
الحج وسبعة أيام بعد الفراغ
من الحج ولو بمكة بعد مضى
أيام التشريق ولو فرقتها
جاز

* (فصل) * التمتع هو أن يحرم بالعمرة من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة وجود
فيسر هالي وتقبلا هامي ثم يلبس حتى يدخل مكة فيطوف اه او يطعم التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم
يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يعلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدي وحل له كل شيء
من الجماع وغيره ويسقر حلالا وان ساق الهدي لا يتحلل من همرته فاذا جاوز التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج إلى منى فاذا
رمى جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد فصام ثلاثة أيام قبل مجيئ يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن
فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجوز به صوم ولا صدقة

• (فصل) • العمر سنة ونصف في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام ٤٨٣ التبريق وكيفيتها أن يحرم لها

وجود الهدى والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل) •

العمر سنة أي مؤكدة على المذهب وصح في الجوهر وجوبها وهي أحرأموطواف وسعى وحلق أو تقصير فالأحرأموطواف ركن وغيرهما واجب والخيار بينهما على فيها كقبول الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكر وتكره في رمضان (قوله وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة) وهو غير لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله إهدم القيام بحق البيت والحرم) فمن يثق من نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والمجاورة بالمدينة كالمجاورة بمكة (قوله ونفى الكراهة صاحباه) في شرح السيد عن العلامة نوح وقال المجاورة بهما مستحبة وعليه الفتوى وجب الغنى أفضل من حج الفقير وجب الترضى أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل وبناء الرباط أفضل من حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية أفضلية الحج لمشتقته في المال والبدن جميعا قال وبه أفتى أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة ولا يجوز شراء الكسوة من غشبية بل من الأمام أو نائيه وله لبسها ولوجنبها أو طائفا ولا يقتل في الحرم إلا إذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال ولا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الراجح إلا ما مضى اعفاه صلى الله عليه وسلم فانه أفضل حتى من الكعبة والعرش والكرسي اهـ من الدر المختار آخر الكتاب

• (باب الجنائيات) •

جمع بنائية وهي ما يجنبه من شيء أي يحدنه إلا أنه خص بما يحرم من القتل وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر وهو مصدر وأريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع مثلا مسكين والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمته بسبب الأحرأموطواف أو الحرم غير قاله السيد (قوله منها ما يوجب دما) وقد يجب بهادمان بخناية القاتل والمدم حيث أطلق يراد به النشأة وهي تجزئ في كل شيء إلا في وضعية الأول إذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق والثاني إذا طاف للزيارة جتبا أو طائفا ونقضاء فان الواجب في هذين الموضعين البدنة (قوله هي نصف صاع من بر) كل صدقة في الأحرأموطواف غير مقدرة فهي نصف صاع إلا ما يجب بقتل القمل والجراد فانه يطعم ماشاء ذكره السيد وأشار إلى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون ذلك (قوله ويتعد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين) قال في التنوير وشربه ولو قتل محرمان صيدان تعد الجزاء لتعدد القتل ولو حلالا لأن صيد الحرم لا لاتحاد المهل اهـ (قوله هي مالو طبيب محرم بالغ عضوا) ولو ناسبا أو جاهلا أو مكرها وشمل العضو الأقم ولو بأكل طبيب كثير وما يبلغ عضوا ولو جمع والبدن كله كعضو واحد ان اتحاد المجلس والافسك طبيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له دم آخر لتركه أو ما التوب الطبيب أكثره في شرط لازم الدم دوام لبسه يوما وأخرج بالبالغ المبي فلا شيء عليه والطبيب كل جسم له راحة طبية مستلذة ويتخذ منه الطبيب كالمسلم والكافور والعنبر والعود والغالية وهي المجموع من هذه الإربعة وأخرج بالحرم الحلال لأن الحلال لو طبيب عضو أو حرأموطواف فانه يقتل منه إلى مكان آخر من بدنه فلا شيء عليه اتفاقا

• (باب الجنائيات) •

هي على قسمين جنائية على الأحرأموطواف وبنائية على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وبنائية الحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة هي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب

القيمة وهي جزاء الصيد ويتعد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين فالتى توجب دما هي مالو طبيب محرم بالغ عضوا

أو خضب رأسه بخناه أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس غميظا أو ستر رأسه يوما كاملا أو حلق ربيع رأسه أو حججه أو أحدهما بطيه أو عاتته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بحجاس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا عما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة • والتي توجب الصدقة بنصف صاع ٤٨٤ من براوقيته هي ما لو طيب أقل من عضو أو لبس غميظا أو غطي رأسه أقل من يوم

أو حلق أقل من ربيع رأسه أو قص ظفرا وكذا الكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمس ممتزقة أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا أو تجب شاة ولو طاف جنبيا أو ترك شوطا من طواف الصدر وكذا الكل شوط من أقله أو حصاة من إحدى الجمار وكذا الكل حصاة في حال يبلغ رعي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو حلق رأس غيره أو قص أظفاره وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر فخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام • والتي توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو جراد في تصديق ما شاء • والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صيدا فيقومه عدل أو في مقتله أو قريب منه فإن بلغت هدياقه الخيل أو إن شاء اشتراه وذبحه أو اشترى طعاما ونصقه لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين يوما

وقيد بالعضول أن تطيب ما دونه فيه صدقة (قوله أو خضب رأسه بخناه) رفيق أما التلبس ففيه دمان در (قوله ونحوه) كشبرج وإن كان خالصا (قوله أو لبس غميظا) أي لبسا معتادا فلا ترزبه أو وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (قوله أو ستر رأسه) أي بجمعة أو فلوستره بحمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (قوله يوما كاملا) أي أوليله كاملة الزائد على اليوم كالיום وإن نزعها لا وأعادتها راما لم يعزم على ترك لبسه عند التزع فان عزم عليه ثم لبس تعدد الجزء كقول الأقرع أولا (قوله أو حلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه أو ربيع لحيته (قوله أو حججه) عطف على ربيع أي واحتجم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التنوير أن فيه صدقة ولعل مراده بالحكومة أن ينظر العدل ما مقداره من ربيع الحبة فيؤخذ من الدم بحسابه (قوله بنصف صاع) الباء للتصوير والصدقة بمعنى التصديق والباء للتعدي (قوله أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا) وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبيا أو محدثا عليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه صدقة (قوله وكذا الكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا الكل شوط من السج (قوله في حال يبلغ رعي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو حلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير أو حلالا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو لبسه غميظا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله فهي ما لو قتل قلة) من بدنه أو ألقاها أو التي توبه في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزء في القمل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم (قوله ونصقه) أي أين شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله أو صام عن طعام كل مسكين يوما) ولو ممتزقا (قوله أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة مائة قص بفتق ريشه) فيقوم الصيد صليما أو جريحا فيقسم ما بين القيمتين وهذا إذا برئ وبقي أثره والأفلا يضمن لزال الموبب (قوله رنتف ريشه) أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر ريشه) أي غير المذر (قوله بقتل السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فبلا (قوله النابت بنفسه) لكن إن كان ذلك في غير لث ووجب قيمة واحدة أو الا فقيمتان قيمة لما لكه وأخرى لحق الشرع ويجب القيمة الأقيما جف أو انكسر أو ذهب بحجر كانوا أو ضرب قسطا طدر وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والانتفاع بها بالأجزاء وواحدة منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها بدون الجزء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبته الناس ذكره السيد (قوله

وليس وإن فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوما وما وجب قيمة مائة قص بفتق ريشه الذي لا يباير به وشعره وقطع عضو لا يمنع الامتناع به ويجب القيمة بقطع بعض قوائمه وفتق ريشه وكسر ريشه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن صال لا شيء يقتله ولا يجزى اليوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم وشجره النابت بنفسه

وليس مما ينبت به الناس بل القيمة وحرم رمي شيش الحرم وقطعه الا الاذخر والكافة * (فصل) * ولا شيء يقتل غراب وحداة وعقرب وفأرة وخية وكنب عتور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسطفاة ٤٨٥ وما ليس بصيد * (فصل) *

الهدى أدناه شاة وهو من الابل والبقر والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منها بدنة وخص هدى المتعة والقران يوم النحر فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم الا ان يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فينحر في محله ولا يأكاه بهي وفقر الحرم وغيره سواء وتقل بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بجلاله وخطامه ولا يعط اجرا لجزار منه ولا يركبه بلا ضررة ولا يحلب لبنه الا ان بعد الحبل فيمتصدق به وينضح ضرعه ان قرب الحسن بالنفاح ولوندرجها ماشية لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب اراق دمها وفضل المشي على الركوب للقادري عليه وفقنا الله تعالى بفضلته وبمن علينا بالعود على احسن حال اليه بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) * على سبيل الاختصار تبعاً لما

وليس مما ينبت به الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رمي شيش الحرم) اي بدابة (قوله وقطعه) اي ينجو من قبل (قوله والكافة) لانها كالشجر الجاف والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل) *

(قوله ولا شيء يقتل غراب) الا العقق در (قوله وحداة) بكسر ففتحين (قوله ونمل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي وقالوا لا يحل قتل الكلب الا على اذ لم يؤذ ولا يمتنع قتل الكلاب منسوخ (قوله وسطفاة) بضم ففتح فسكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولدة من البدن ومثله القراش والذباب والوزغ والزبور والقفذ والحصرصر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل الهدى) *

هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم (قوله أدناه شاة) بنت سفة (قوله وهو من الابل) ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر مما مضى عليه سنتان ولو قال واعلاه ابل وبقر اسكان اولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كاهور والعرج يشترط هنا ذكره السيد (قوله يوم النحر فقط) اي وقت النحر وهو الايام الثلاثة در (قوله بالحرم) ولا يشترط له منى (قوله ولا يأكاه بهي) لان حل الاكل من هدى التطوع مشروط بسلامة محله (قوله وفقر الحرم وغيره سواء) لكن فقيره افضل وغيره بالحرم (قوله وتقل بدنة التطوع) ندبا ومثله بدنة النذر وقيدنا بالبدنة لان الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة ابقى والستر بغيرها احق (قوله وخطامه) اي زمامه (قوله ولا يعط اجرا لجزار منه) فلما عطاء ضمنه املوا نصديق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضررة) فان دعت الضرورة اليه ونقص ضمن مائة من بركوبه وجل متاعه ونصدق به على الفقراء در (قوله فيمتصدق به) عطف على محذوف اي قديما به ويتمتد به (قوله وينضح ضرعه) في القاموس نضح البيت ينضحه رشه وقاعدته انه اذا ذكر الا تقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنفاح) بالنفاه المجهمة بوزن غراب الماء البارد والهدب الصافي قاموس والمراد الاول (قوله لزمه) لان من جنسه واجبا وهو مشي المكي الفقير القادر على المشي والشي في الطواف والسعي الى الجمعة ثم قيل يمشي من حين يحرم وقيل من بيته وهو الاصح زيلعي (قوله فان ركب) اي في كل الطريق او اكثره اراق دمها ولو ركب في نفسه او اقله فحسابه من الدم (قوله للقادري عليه) اي على المشي وقيل الافضل الركوب لانه احفظ لنفسه وابعده عن السأمة (قوله اليه) اي الى الحج والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) *

قال في الاختيار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من افضل القرب واحسن المستغبات بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم

حرض عليها وبالغ في الذنب اليها فقال من وجد سعة ولم يرزني فقد جفائي وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي
وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي الى غير ذلك من الاحاديث وعما هو مقرر عند المحققين
انه صلى الله عليه وسلم يحيى يرزني عن ٤٨٦ بجميع الملاذ والعبادات غير انه يحب عن ابصار القاصرين عن شريف المقامات

ولما رأينا كثرة الناس غافلين عن اداء حق زيارته وما ينبت للزائرين من السكيات والجزئيات احببنا ان نذكر بعد المناسك وادائها ما فيه نبتة من الآداب تقيها لفائدة الكتاب فنعول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكثر الصلاة عليه فانه يسمعها وتبلغ اليه وفضلها اشهر من ان يذكرها اذا عابن حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيتك فامنن علي بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم الحساب ويقبض قبلي الدخول او بعده قبل التوجه للزيارة ان أمكنه ويتطيب ويلبس احسن ثيابه تعظيما للقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا ان أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبته واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعا

قالوا ان كان الحج فرضا قدمه عليها والاختير والاولى في الزيارة تجريد النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل ينوي زيارة المسجد أيضا نهرا لانه من المساجد الثلاثة التي تشد اليها الرحال (قوله حرض) أي حث عليها قال في القاموس حرضه تحريضه أيضا حثه وبلغ عطف مغاير (قوله الذنب اليها) أي في طلبها المبالغة بكرا الوعيد على الترتك والوعيد على القبول (قوله من زارني بعد مماتي) بفتح السين وروى كسرت وفي حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يزرني لم يبع جنتي رواه ابن عدي بسند حسن (قوله وجبت له شفاعتي) أي ثبتت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود فانها عامة (قوله فكأنما زارني في حياتي) المراد ان له اجرا كأجر من زارني حيا والمشيء لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله الى غير ذلك) أي واعدا وائتمته الى غير ذلك (قوله عمت) أي منتهت (قوله عن شريف المقامات) متعلق بالقاصرين (قوله من السكيات) أي الامور المشتركة بينهما وبين غيرنا كحجبة المسجد (قوله والجزئيات) أي الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المناسك) أي بعد ذكر المناسك وقوله وادائها الاولى حذفه اذ قد تكون الزيارة قبل الاداء (قوله نبتة) أي شئ يسير قليل هاموس (قوله فانه يسمعها) أي اذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبلغ اليه) أي يبلغها الملك اليه اذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها اشهر من ان يذكر) فتم اذ كره العارفة بالله سنان أفندي رحمه الله تعالى في تبين المحارم قال صلى الله عليه وسلم من قال جزى الله عنا محمدا ما هو أهله أتعب سبعين ذاتا ألف صباح ورواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مرات صلى الله عليه مائة مرة ومن صلى على مائة مرة كتب بين عيني براءة من النفاق وبراءة من النار وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء ورواه الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة ورواه ابن شاهين وفي رواية من صلى على كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات حيا وشوقا لي كان حقا على الله ان يغفر له ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم ورواه الطبراني اه (قوله المنورة) أي بساكنها صلى الله عليه وسلم ولها اسماء كثيرة تدل على شرفها (قوله هذا حرم نبيك) أي مسجده او ما يحترق لاجله وقالوا المدينة لا حرم لها (قوله واجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب) أي حفظا أي سببا لذلك (قوله يوم الحساب) أي المرجع اليه تعالى (قوله بعد وضع ركبته) أي بعد استقرا من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود (قوله واطمئنانه على حشمه) الحشم محرمة للواحد والجمع وهو الاعمال والقراية وخاصة الذين يغضبون له من أهل اوعبيد او جيرة أفاده في القاموس والمراد الاول (قوله جلالة المكان) أي عن حله من النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه (قوله قائلا) أي حال الدخول (قوله بسم الله) أي دخلت (قوله وعلى ملة رسول الله) أي عقدت نيتي على اتباعها (قوله رب أدخلني) أي المدينة (قوله مدخل صدق) أي ادخلا امرضيا لا أرى فيه مأكرا (قوله وأخرجني مخرج صدق) أي

واجعل لي من ذلك سلطا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك
ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي بجمعة عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بهذا منكبه الايمن فهو موقفا
التي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد
شكرا لله تعالى بأداء ركعتين غير محبة المسجود شكر المأوفك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض
متوجها الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بفاية الادب مستدير القبلة محاذيا لرأس
النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكبر ملاحظا نظره السعيد اليك وسماحه كلامك ٤٨٧ ورده عليك سلامك وتأمينه

على دعائك وتقول السلام
عليك يا سيدي يا رسول الله
السلام عليك يا نبي الله
السلام عليك يا حبيب الله
السلام عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامم
السلام عليك يا سيد المرسلين
السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك
يا منزل السلام عليك
يا مقرر السلام عليك وعلى
اصولك الطيبين واهل
بيتك الطاهرين الذين
اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا بحواله الله
عنا افضل ما جرى نبيا عن
قومه ورسولا عن امته اشهد
انك رسول الله قد بلغت
الرسالة وأديت الامانة
ونصحت الامة وأوضحت
الحجة وجاهدت في سبيل الله
حق جهاده واقت الدين
حتى أتاك اليقين صلى الله
عليك وسلم وعلى أشرف

اخر اجامر ضيالك بحيث لا يكون على فيه مؤاخذة (قوله من لدنك) اي من عندك (قوله
سلطانا نصيرا) اي قوة تنصرتي بها على اعدائك (قوله الخ) اي الى آخر صلاة التشهد (قوله
وافتح لي ابواب رحمتك) اي هي لي الاسباب المقتضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من
رياض الجنة) اي انه يصير كذلك يوم القيامة وانه لما يحصل فيه من الثواب الاجر كانه كذلك
اولا نه يوشل اليها (قوله وقال منبري على حوضي) لا مانع من حمله على الحقيقة (قوله شكرا لما
وفقت) بدل من شكرا الاول (قوله ثم تنهض) اي تقوم بالادب والمراد انه لا يتراخي وان كان
بالتأني والقول (قوله مستدير القبلة) اي كما هو السنة في زيارة الموات (قوله ملاحظا نظره
السعيد اليك) اي للاحظانه ناظر اليك (قوله يا منزل) اصله المتزمل أدغمت التاء في الزاي أي
المتكلف بثيابه حين مجي الوحي له خوفا منه اهيبته جلايين ومثله المتدثر أصلا ومعنى (قوله
وعلى أصولك) يم الذكور والاناث (قوله الرجس) اي الاثم (قوله وأديت الامانة) اي
الصلاة وغيرها مما في فقه ثواب وتركه عقاب اي بافت ذلك (قوله وأوضحت الحجة) هي بالضم
البرهان قاموس (قوله حق جهاده) اي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك
اليقين) أي الموت (قوله بعلم الله) متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لا مدها) بفتح
الميم الغاية والمنتهى قاموس (قوله نحن وفقتك) اي الوافدون والواردون عليك (قوله
شاسعة) اي بعيدة يقال شبع المنزل كنع شبعوا وشبعوا عابدها فهو شاسع قاموس (قوله السهل)
هر من الارض ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله الى
ما تركك) جمع ما تركه وهي المكرمة المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معاهد المنزل المعهود به الشيء
(قوله قصبت) القصم الكسر مع الابانة او عدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحاركة او مقدم
أعلى الظهر على العنق وهو المثلث الاعلى وفيه ست فقرات وما بين الكتفين او مرصع العنق في
الصلب قاموس (قوله المشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف
(قوله والوسيلة) هي منزلة في الجنة لا تكون الا صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم
الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيم الشانه صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) اي على
موافقة طريقتك (قوله في زمرك) اي فوجك وجماعتك (قوله بكأسك) الكأس الاناء

مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاما داعين من رب العالمين عدما كان وعدما يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء
لامدها يا رسول الله نحن وفقتك وتشرفنا بالحل بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع الجبل
والوعر بقصد زيارتك لنقوز بشفاعتك والنظر الى ما تركك ومعاهدك والقيام بقضاء بهض حقتك والاستشفاع بك الى ربنا
فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولولائهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا وقد
جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يمتنعنا على سنتك وان يحشرنا في زمرك وان يوردنا
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خزايا ولا نداء

الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك تقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبر القبلة ثم تقول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق ابي بكر رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنيسه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه في الاستار جزاء الله عنا افضل ما جرى اماما عن امة نبيه فلم يدخله بئس باحسن خائف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقائمت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنت خيرا اماما ووصلت الارحام ولم تزل نائما بالحق ناصر الدين ولا اله حتى اتاك اليقين سل الله سبحانه لنادوام حبك والخير مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تقول مثل ذلك حتى تحاذي رأس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام

الذي يشرب فيه او مادام الشرب فيه والمراد كرم حوضك (قوله الشفاعة) اي تطلب منك الشفاعة (قوله غلا) اي حقد (قوله وتبلغه سلام من اوصالك) ذكرنا ان تبليغ السلام واجب لانه من اداء الامانة (قوله مستدبر القبلة) قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستمر على الحال الاول من الاستدبار (قوله ابي بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له صحبة وتأخر بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لصنم أصلا (قوله فلما دخله) اي كنت خليفة وبقيت بعده (قوله بأحسن خلف) يقال هو خلف صدق من أيسبه اذا قام مقامه أي فقامت بعده بأحسن قيام (قوله مسلك) اي سلوك (قوله وشيدت أركانه) اي رفعتها شبه الاسلام بيته له أركان (قوله ووصلت الارحام) اي أرحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق فهاشاهم الله من ذلك (قوله مثل ذلك) اي قدر ذراع (قوله وكفلت الايتام) اي علمتهم وواليتهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي تحتها هو ومن أسلم معه في دار الارقم حتى أسلم عمر فصلي في الحرم (قوله يهاديا) في ذاتك مهديا لغيرك أو هاديا لك الله لم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة (قوله يا ضيبي رسول الله) اي رفيقه في مدفنه (قوله ووزيره) الوزير المعين فمطاف ما بعده عليه عطف تشهير (قوله سعينا) اي عملنا (قوله على ملتبه) اي على اتباعها (قوله وقد جئتني) اي ياتني أي فالخطاب يها أو لا أي فيما تقدم لحضرة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم وثانيا لحضرة الحق سبحانه وتعالى (قوله لا باتنا وأمهاتنا) اي جميع أصولنا ذكرنا أو فانا (قوله ويتوب الى الله) اي فعسى الله ان يقبل توبته كما يقبل توبة أبي ابابة (قوله ويأتى الروضة) اي ثانيا

ويحشرنا في زمرة من يدعوا لنفسه ولوالديه ولن اوصاهم بالدعاء لجميع المسلمين ثم يوقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشعنين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا باتنا وأمهاتنا واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وينبسطا مشاءا ويدهو بما حضره ويوقفه بفضل الله ثم يأتى اسطوانة ابي لبابة التي ربط بها نية الله حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ماشاء نقلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتى الروضة فيصلي ماشاء ويدعو بما يحب ويكثر من التضرع والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتى المنبر فيضع يده

على الرمانة التي كانت به تبركا بآثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه اذا خطب ليشال بر كته صلى الله عليه وسلم
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الا سطوانة الخنانة وهي التي فيها بقية الخدع الذي من الى النبي صلى الله عليه وسلم
تبعين تركه رخطب على المنبر حتى نزل فاحضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الاثار النبوية والا ما كن الشريفه ويحجمه
الحضرة النبوية وزيارته

في هجوم الاوقات ويستحب
ان يخرج الحرم البقيع
فيأتي المشاهد والمزارات
خصوصا قبر سيد الشهداء
حزوة رضى الله عنه ثم الى
البقيع الاخر فيزور
العباس والحسن بن علي
وبقية آل الرسول رضى
الله عنهم ويزور امير
المؤمنين عثمان بن عفان
رضي الله عنه وابراهيم
ابن النبي صلى الله عليه
وسلم وأزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وعنه منية
والصباية والتابعين رضى
الله عنهم ويزور شهداء
احدوان تيسر يوم الخميس
فهو أحسن ويقول سلام
عليكم بما صبرتم فتم عقبي
الدار ويقرأ آية الكرسي
والاخلاص إحدى عشرة
مرة وسورة يس ان تيسر
ويمضي ثواب ذلك للجميع
الشهداء ومن يجوارهم
من المؤمنين ويستحب
ان يأتي مسجد قبة يوم
السبت او غيره ويصلي
فيه ويقول بعد دعائه بما

(قوله على الرمانة) لأتم لها اليوم (قوله حتى نزل) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فسكن اي لما ضمن له أن يفرس في الجنة تأكل منه اواباؤه تعالى فيها (قوله في عموم
الاقوات) المراد به في غالب الاوقات (قوله فيأتي المشاهد والمزارات) قبل انه مات بالمدينة
المنورة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير ان غالبهم لا يعرف مكانه بالخصوص
(قوله) وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفي مشهده رقية بنته صلى الله عليه وسلم
وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من أجمل
الصحابة وأفقهم بعد الاربعة (قوله والاخلاص إحدى عشرة مرة) قد تقدم بيان فضيلة
ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء) بضم القاف مدودا هو أفضل المساجد اي
بعد المساجد الثلاثة اي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الاقصى (قوله يا صريح
الخ) الصريح والصارخ المغيث والمستغيث ضد قاموس المراد الاول والمستصرخين جمع
مستصرخ طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم علي تاريل مغيث اودى غوث (قوله
في هذا المقام) اي المحل فان أول قدومه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم
او الذي يقبل على من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال تعالى وان لك
لاجر غير ممنون أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله يا رحيم الرحمن) روى الحاكم عن أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملككم وكلايين يقول يا رحيم الرحمن فن قالها
ثلاثا قال له الملك ان ارحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم عن أبي هريرة يضاعف
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل العباداة الدعاء فابسطوا الكف الذل راغبين وفيما عند
ربكم طامعين وقد ختم المصنف دعاء ما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ابتداء بها المقال
بعض الانبياء ان الله تعالى يقبل الصلاة وهو أكرم من أن يرد ما ينهضوا الله سبحانه وتعالى
أعلم وأسأل الله تعالى ان يصلي على نبيه محمد وآله وأن يمتنع على الايمان ويرحم فاقتي بذلك وان
يسعدني ببقائه وأن يتفضل هذه الحاشية ويتصفح بها عباداه

المؤمنين ويغفر لي ما فرط مني فيها وفي غيرها انه

على كل شيء قدير وصلى الله على

سعدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

آمين

تم

٦٢ ط احب يا صريح المستغثين يا مفرج كرب المكروبين يا حبيب دعوة المضطرين صل على
سعدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك خزنة وكربى في هذا المقام يا عثمان يا منان يا كثير المعروف
يا ابا عبد الله يا ارحم الراحمين وصلى الله على سعدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما يا ايا رب العالمين آمين

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول أسير الأوزار إبراهيم عليه السلام
 الغفار خادم قلم التصحيح بدار الطباعة أعانه الله على مشاق هذه الصناعة تم بمعون غافر
 المسافر طبع حاشية السلامة الطحطاوي على شرح مرآي الإصلاح الكافل السهل
 اتقاه بالتصاح على ذمة ذى القدر والاعتبار حضرة محمد أفندي مختار بالمطبعة العاصرية
 الزاهرة القاهرة المتوفرة دواهي مجدها المشرفة كواكب سعادتها في ظل من تعطرت
 بنشاته الأندلس وباع من كل وصف جميل منتهى سيد الأمر والحكام بهجة الليالي والأيام
 سلافة السراة الصناديد وارتد المثلث الأماجد الرافق بهممة إلى كل مقام معتلى خديوي
 مصر اسمعيل بن إبراهيم بن محمد على لآلات الأيام بأهمة بوجوده والازام متممة بكره وجوده
 ولا برحمة بما أنجاده الكرام وأشبهه الفخام وكان طبعه الميمون وقبيله المصور مشمولاً
 بإدارة من خاطبته المعالي بآياك أعفى سعادة حسين بك حسنى وقطارة وكيله السالك
 جادة سبيله من عليه أخلاقه تثنى حضرة محمد أفندي حسنى ولا حظة ذى
 الرأى المسدد حضرة أبي العيينة أفندي أحمد فى أو آخر أخرى

الجماديين من سنة تسعين وألف ومائتين من هجرته

عليه الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه البررة الأعلام

ماذر شارق وابع

بارق

To: www.al-mostafa.com